المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
عمادة البحث العلمي
رقم: (٣١)



كتاب
النبوات

الإمام العلامة شيخ الإسلام علم الأعلام
تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية
المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية

تحقيق
الدكتور عبد العزيز بن صالح الطويان
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الأول

أضواء السلف

أشرف على هذه الطبعة المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحزمي

الرياض - شارع سعد بن أبي وقاص - بجوار بنده - ص.ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١

تلفون وفاكس: ٢٣٢١٠٤٥ - محمول ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

المملكة العربية السعودية : مؤسسة الجريسي . ت: ٤٠٢٢٥٦٤

مصر : مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية ـ ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤

باقي الدول : دار ابن حزم ـ بيروت ـ ت ٧٠١٩٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة معالي مدير الجامعة الإسلامية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن أشرف ما تتجه إليه الهمم العالية هو طلب العلم، والبحث والنظر فيه، وتنقيح مسائله، وسلوك طريقه، لأن ذلك هو الذي يوصل إلى السعادة، كما قال الرسول ﷺ: «**من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة**». وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

وأول ما بدىء به رسول الله ﷺ هو وحي الله إليه بالعلم ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾. وقال تعالى يخاطبه: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ ...﴾. وقال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾.

وما قامت به الحياة السعيدة في الحياة الدنيا والآخرة إلا بالعلم النافع.

ولذا كان التعليم هو الهدف الأعظم لمؤسس المملكة العربية السعودية الملك عبدالعزيز رحمه الله، ولأبنائه كذلك من بعده، ففي عهد خادم الحرمين الشريفين، أول وزير للمعارف بلغت مسيرة التعليم مستوى عالياً، وازدهر التعليم العالي وارتقت الجامعات، ومن هذه الجامعات العملاقة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، فهي صرح شامخ، يشرف بأن يكون

إحدى المؤسسات العلمية والثقافية، التي تعمل على هدى الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها.

ومن هنا، فعمادة البحث العلمي بالجامعة تضطلع بنشر البحوث العلمية، ضمن واجباتها، التي تمثل جانباً هاماً من جوانب رسالة الجامعة ألا وهو النهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر.

ومن ذلك كتاب «**النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية**»، تحقيق د/عبدالعزيز بن صالح الطويان.

نفع الله بذلك ونسأله سبحانه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وصلى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمد بن عبدالله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

مدير الجامعة الإسلامية

د/ صالح بن عبدالله العبود

المقـــدمة

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيِّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أما بعد: فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هديُ محمد ﷺ، وشرَّ الأمور محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعة ضلالة، وكلَّ ضلالة في النار[1].

---

(١) هذه الخطبة تسمى: خطبة الحاجة، وهي مأثورة عن النبي ﷺ، وهي تُشرع بين يدي كلِّ حاجة. وقد أخرجها الإمام مسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٣٦)، و(٢/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣)، والإمام أحمد في «مسنده»: (٣/ ٣١٠، ٣٧١)، والنسائي في «سننه»: (٣/ ١١٨)، كتاب صلاة العيدين، باب: كيف الخطبة، وابن ماجه في «سننه»: (١/ ٦٠٩)، كتاب النكاح، باب: خطبة النكاح. وانظر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني: (١/ ٣).=

ثم أما بعد: فإن الله تعالى لم يخلق عباده عَبَثًا، ولم يتركهم سُدى، بل أرسل إليهم أنبياءه ورسله واسطةً بينه وبينهم يُبلّغونهم أوامره ونواهيه، ويُبينون لهم طريق الهدى من الضلال.

فتبارك القائل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وبعثة الرسل فضلٌ منه ـ جلَّ وعلا ـ، ومنَّة يمتنّ بها على عباده المؤمنين:

قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

وفي بعثة الرسل إنذارٌ منه ـ تبارك وتعالى ـ لبني آدم، كي لا تكون لهم حجَّة على الله بعد الرسل، فيُقيم عليهم الحجة بإرسال المرسلين، ولا يقولوا بعدها: ما جاءنا مبشّرون ولا منذرون.

قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

إذ من سُنّته تعالى أن لا يُعذِّب أحدًا حتى يُقيم عليه الحجة، وفي إرسال المرسلين ـ عليهم الصلاة والسلام ـ إقامة للحجة.

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

وموضوع النبوات من أعظم أبواب العقيدة؛ إذ الإيمان برسل الله ـ تبارك وتعالى ـ أحدُ أركان الإيمان الستة، فلا يصحّ إيمان العبد حتى يؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرّه.

= وقد أفردها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني برسالة جمع الأحاديث الواردة فيها، وسماها خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يُعلّمها أصحابه.

والنبوة هي الطريق لمعرفة محابّ الله ومساخطه، وأوامره ونواهيه، وما يُقرّب إليه، وما يُبعد عن رحمته.

لذلك اقتضت حكمته ـ جلَّ وعلا ـ أن يُرسل أنبياءه ورسله لإرشاد الخلق، وتوضيح الحقّ، وبيان الشريعة والدين، وما يضمن السعادة في الدارَيْن.

وقد منَّ الله عليَّ إذ وفقني في مرحلة الماجستير لاختيار رسالة نافعة ـ بإذن الله ـ، درستُ فيها جهود عَلَمٍ من أعلام أهل السنة في عصرنا في تقرير عقيدة سلف هذه الأمة ـ رحمهم الله ـ؛ ألا وهو الشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي ـ رحمة الله عليه ـ.

وقد كانت هذه الرسالة ذات أثرٍ مبارك عليَّ ـ بحمد الله ـ؛ إذ وصلتني بكتب أعلام السلف، فعشت معها وقتًا طيبًا مباركًا، ووجدت في قراءتها لذَّة ما بعدها لذّة.

ومن أشهر من ارتبطت صلتي بهم من كتب هؤلاء الأعلام: شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي جدَّد الله ـ تبارك وتعالى ـ به الدين في أواخر القرن السابع، وأوائل القرن الثامن الهجري.

وقد منَّ الله به على المسلمين، وجعله عونًا لمن اتبع منهج سيِّد المرسلين، وشوكة في حلوق المخالفين، ونُصرة لهذا الدين، ينفي عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين؛ كما قال سيِّد الأنبياء والمرسلين ﷺ: «يحمل هذا العلم من كلِّ خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين»[1].

---

(١) أورده التبريزي في «مشكاة المصابيح»: (رقم٢٤٨)، وفيه: عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين». رواه البيهقي. =

وقال ﷺ أيضًا: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقِّ لا يضرّهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك»(١).

ولا شكَّ أنَّ علم الأعلام، وشيخ الإسلام رحمه الله من هذه الطائفة المنصورة؛ فقد حمل أمانة العلم، وبلَّغها بكلِّ صدقٍ وإخلاص، وجاهد بلسانه وقلمه ويده، وأُوذي بسبب صدعه بالحقِّ وحرصه على هداية الخلق، وامتحن بسبب عقيدته، وضُيِّق عليه ونُفي من بلدته، وهو رغم ذلك كلّه غير مبالٍ، لا يخاف في الله لومة لائم، حتى توفَّاه الله ـ تعالى ـ معتَقَلاً، لم يخش من سلطان الباطل، أو يُظهر من جَلَده على باطله مَلَلاً. وقد ذهب عصره ومضى إلى الربِّ خصومه، ومات من كانوا يكيدون به، لكن لم يمت علمه ولم ينطفئ نوره، بل بقي شعلةً تُنير الطريق لسالكي الطريق المستقيم، طريق الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

= وقد علق الشيخ الألباني على هذا الحديث بأنه مرسل؛ لأن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري هذا تابعي مقلٌ كما قال الذهبي، وراويه عنه معاذ بن رفاعة ليس بعمدة. لكن الحديث قد روي موصولاً من طريق جماعة من الصحابة، وصحح بعض طرقه الحافظ العلائي في «بغية الملتمس»: (ص٣ ـ ٤). وروى الخطيب في «شرف أصحاب الحديث»: (٢/٣٥) عن مهنا بن يحيى قال: سألت أحمد ـ يعني: ابن حنبل ـ عن حديث معاذ بن رفاعة عن إبراهيم هذا، فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح. فقلتُ له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد. قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معاذ، عن القاسم بن عبد الرحمن. قال أحمد: معاذ ابن رفاعة لا بأس به . . . انظر: «مشكاة المصابيح»: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

وقال الذهبي عن العذري في «الميزان»: (ما علمته واهيًا، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدوله» . . .). وسيأتي تخريجه: (ص٥٦١ ـ ٥٦٢).

(١) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٣/١٥٢٣)، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة».

وقد طبّقت شهرة شيخ الإسلام الآفاق، ووضع الله لكتبه القبول، ونهل الناس من معينها الرقراق.

ومن تلكم الكتب: كتاب «النبوات»، الذي يعتبر من أفضل ما كُتب في موضوعه، فقد بيّن فيه مؤلفه رحمه الله مفهوم النبوة، والمعجزة، والكرامة، وذكر الفرق بينها، وبين خوارق السحرة والكهان ومدَّعي النبوة والولاية وأشباههم من أصحاب الأحوال الشيطانية.

وقد عرض رحمه الله موضوع النبوة في شقَّين:

أورد في الأول منهما: منهج أهل السنة في النبوات، من خلال عرض أقوالهم.

وردَّ في الثاني منهما: على المخالفين في النبوة؛ من المنكرين، وأهل البدع، والفرق الضالَّة، وذلك من خلال ذكر أصول دينهم العقلية التي أصلوها مخالفة لأصول الرسول ﷺ .. وقد هدم تلك الأصول بمعوله، فانهارت بأصحابها بقوة الله وحوله.

وكتاب «النبوات»: نادرٌ في بابه، بل لست مبالغًا إن قلت: لا يوجد لأهل السنة والجماعة كتابٌ على شاكلته ومنواله.

لذلك تظهر الحاجة إلى تحقيقه، والعناية به، وإبرازه في أحسن صورة.

وقد طبع هذا الكتاب طبعات عدَّة، إلا أنَّه لم يلق من العناية التامة ما يليق به وبمؤلفه الذي أعدَّه؛ فلم تُصحّح ألفاظه، أو تُوثَّق نصوصه، أو يُفسَّر غامضه، أو يُشرح مشكله.

لذلك شمَّرت عن ساعد الجدّ، وبذلت في تحقيقه الجهد، وتوخَّيْتُ خدمة الكتاب مستعينًا بالرحمن، الذي هو ثقتي، وبه المستعان، وعليه التكلان.

وفي الختام: أحمد الله ـ تعالى ـ وأُثني عليه الخير كلّه، فله الفضل والنعمة والثناء الجميل الحسن، أحمده على توفيقه، وأشكره على تسهيله وتيسيره في إتمام تحقيق هذا الكتاب، فلولا إعانته لي لما استطعتُ إخراجه في هذه الصورة، ولولا تفضّله عليَّ لما استطعت بذل ما بذلتُه من جهد، فله الحمد أولاً وآخرًا، وله الشكر ظاهرًا وباطنًا، أعانني على خدمته وتحقيقه، وتصحيحه وتوثيقه، حتى خرج في صورته هذه.

فهذا هو كتاب «النبوات»، وهذا تحقيقي له، فإن وفقت، وأصبتُ فمن الله وله الحمد والمنَّة، وإن قصَّرتُ أو أخطأتُ فذلك من نفسي، وعذري أني قد بذلت الوسع والطاقة.

ولئن فارقني الصواب في موضع، فإني لأرجو أن لا يفوتني الأجر من الله المطَّلع على الضمائر، العالم بالسرائر، وهو سبحانه يغفر الزلَّة، ويتجاوز عن التقصير والهفوة، إنَّه جواد كريم، وهو بعباده رؤوف رحيم.

وإني لأستغفر الله، وأتوب إليه من كلِّ ذنبٍ وخطيئة.

وصلى الله وسلم وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه.

أسباب اختياري لهذا الكتاب

تقدَّمت في ثنايا الصفحات السابقة دوافع كثيرة حدت بي إلى التشبّث بكتاب شيخ الإسلام «النبوات»، ولا شكَّ أنَّها حوافز على تحقيق هذا الكتاب الجليل.

وها أنا ذا أُجمل هذه الحوافز والدوافع، مع دوافع أُخرى في النقاط التالية:

١ ـ إنَّ كتاب «النبوات» من الكتب التي تُقرّر حقيقة النبوة، وتُبيِّن مفهومها وفق منهج سلفنا الصالح ـ رحمهم الله ـ، وتردّ على المخالفين ـ شأنه في ذلك شأن كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأخرى التي تُقرِّر عقيدة السلف الصالح، وتردّ على من خالفهم ـ، فهو من الكتب السلفية المهمة التي لا يُستغنى عنها.

٢ ـ كون مؤلفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ من كبار علماء السلف المشهود لهم بالسبق، والرسوخ في العلم في أصول الدين وفروعه، وله قدم صدق، وجهاد وصبر ومصابرة في نصرة الحقّ.

٣ ـ كثرة العبارات الغامضة، والألفاظ الصعبة، والموضوعات الشائكة التي يصعب فهمها في هذا الكتاب، فهو بحاجة إلى خدمة لتوضيح عباراته وشرح ألفاظه.

وهذا قد لمستُه بنفسي من بعض طلبة العلم المهتمِّين بكتب هذا الإمام، إذ صرَّحوا أنهم يجدون صعوبة في الاستفادة منه، بخلاف كتبه الأخرى.

٤ ـ ندرة الكتب المؤلفة في النبوات، وطرق إثباتها، والردّ على المخالفين، على منهج السلف الصالح ـ رحمهم الله تعالى ـ.

لذا فإنَّ إخراج هذا الكتاب العظيم في صورة طيبة يسدّ ثغرة كبيرة، ويُثري المكتبة الإسلامية، لما فيه من بيان سبيل المؤمنين، وتحذيرٍ من طرق الضالِّين.

ولقد قرأت كتبًا، ورسائل أُلِّفت حول موضوع النبوات، والمعجزات، والكرامات، فوجدتُ أكثر ما فيها نقولات من كتب المخالفين، سلَّم الناقل منها بها، وظنّها من أقوال أهل السنة والجماعة. وما ذلك إلاَّ لانتشارها، وكثرتها، وشهرة مؤلفيها. مع ندرة الكتب المؤلفة على منهج أهل السنة والجماعة.

وكتاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا يردّ على أمثال هذه الأقوال، ويُحذِّر منها، ويُناقش أصحابها، ويُبيِّن أنَّ هذه الأقوال بُنيت على أصول تُخالف دين الرسول ﷺ.

٥ ـ إنَّ أقوال من ردَّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا زالت تعشعش بين أظهرنا، ولا زال محبّوها ومعتنقوها يعملون على إذكاء نارها، وإبقاء سعيرها.

ولا ريب أنَّ إخراج هذا الكتاب في صورة طيبة يُساعد على إطفاء هذه النَّار وإخماد جذوتها، أو وقف انتشارها.

والله أسأل أن يجعل خدمتي له ذُخرًا يوم ألقاه، وأن يغفر لمؤلفه، ويُحسن عاقبته ومثواه.

الخطة التي سرت عليها

شرعتُ في العمل في هذا الكتاب مستعينًا بالله تعالى ـ وهو خير معين ـ، وقد قسمتُ العمل إلى قسمين:

* **القسم الأول: الدراسة.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل لدراسة موضوع الكتاب، وما أُلِّف فيه.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: حقيقة النبوَّة.

المطلب الثاني: الحكمة من بعث الرسل.

المطلب الثالث: وظائف الرسل.

المطلب الرابع: أقوال الناس في النبوَّة.

المطلب الخامس: الإيمان بالأنبياء ركن من أركان الإيمان.

المطلب السادس: الإسلام دين جميع الأنبياء.

المطلب السابع: المعجزات.

المطلب الثامن: ما أُلِّف في النبوات.

المبحث الثاني: التعريف بالمؤلِّف.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياة المؤلف الشخصية.

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه.

المسألة الثانية: ولادته، ونشأته، وأسرته.

المسألة الثالثة: صفاته الخَلْقِيَّة.

المسألة الرابعة: صفاته الخُلُقِيَّة.

المطلب الثاني: حياة المؤلف العلمية.

وفيه سبع مسائل:

المسألة الأولى: نشأته العلمية.

المسألة الثانية: أبرز شيوخه.

المسألة الثالثة: أشهر تلاميذه.

المسألة الرابعة: أشهر مؤلفاته.

المسألة الخامسة: اهتمام الشيخ بالتأليف في جانب العقيدة.

المسألة السادسة: علماء توقعوا الذيوع والانتشار لكتب شيخ الإسلام رحمه الله بعد موته.

المسألة السابعة: الأيام الأخيرة لشيخ الإسلام، ووفاته.

المبحث الثالث: دراسة الكتاب.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب.

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتأريخ تأليفه.

المسألة الثانية: سبب تأليف الكتاب. وفيه ترجمة موجزة للباقلاني، وتعريف بكتابه «البيان».

المسألة الثالثة: منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه.

المسألة الرابعة: مصادر المؤلف في كتابه.

المطلب الثاني: التعريف بالمخطوط، ووصفه، وعملي في الكتاب.

* **القسم الثاني: تحقيق نصّ الكتاب.**

ثمَّ الفهارس.

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه، وأشكره على إعانته على إتمام هذا العمل، فله الحمد حمدًا كثيرًا طيِّبًا مباركًا فيه كما يُحبّ ويرضى، وكما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وانطلاقًا من قول الرسول ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[1]، فإني أتقدم بالشكر الجزيل، والعرفان الجميل إلى الجامعة الإسلامية، ممثلة بمديرها معالي الدكتور صالح بن عبد الله العبود.

كما أتقدم بالشكر والثناء إلى القائمين على كلية الدعوة وأصول الدين، وإلى رئيس قسم العقيدة فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن سعد السحيمي، على ما أبدوه من عناية بالعلم وطلابه، سائلاً الله العليّ القدير أن يُثيبهم أحسن الإثابة، ويجزيهم خير الجزاء.

كما أنه من الواجب عليَّ أن أتقدَّم بفائق التقدير والاحترام، ووافر الثناء والشكر، وعظيم المودَّة والامتنان إلى فضيلة شيخي وأستاذي، فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي الذي أحاطني برعايته، وأولاني اهتمامه طيلة عشر سنوات أشرف عليَّ خلالها في رسالتَي الماجستير والدكتوراه، كان فيها نعم المعلم والموجِّه والمؤدِّب؛ أحسن معاملتي، واهتمَّ بي، وصبر عليَّ، وأتحفني بتوجيهاته، وجاد عليَّ بملاحظاته القيِّمة التي كان لها أكبر الأثر في إظهار هذا الكتاب بمظهره الذي هو عليه. فأسأل الله الحيّ القيوم أن يجزيه أفضل ما جزى معلمًا عن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٢/ ٢٩٥، ٣٠٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١/ ١٥٨).

تلاميذه، وأن يُثيبه عني حسن الثواب في الدارين، ويجعل ذلك في ميزان حسناته، إنه جواد كريم.

كما أشكر جميع من أسدى إليّ نصحًا، أو مشورة، راجيًا من الله أن يجزيهم الجزاء الحسن.

وفي الختام: أرجو من الله العليّ القدير أن يعمّنا بدعوة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي كان يُكرّرها دائمًا[1]، وهي قوله: (فنسأل الله العظيم أن يهدينا إلى صراط مستقيم، صراط الذين أنعم عليهم من النبيِّين والصديقين والشهداء والصالحين الذين عبدوه وحده لا شريك له، وآمنوا بما أرسل به رسله، وبما جاءوا به من الآيات، وفرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال، والغيّ والرشاد، وطريق أولياء الله المتقين وأعداء الله الضالِّين والمغضوب عليهم، فكان ممّن صدَّق الرسل فيما أخبروا به، وأطاعهم فيما أمروا به، ولا حول ولا قوة إلا بالله)[2].

وكان يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اللهم انصرنا ولا تنصر علينا، وامكر لنا ولا تمكر بنا، واهدنا ويسِّر الهدى لنا، اللهم اجعلنا لك شاكرين، لك ذاكرين، لك أوَّاهين، لك مخبتين، إليك راغبين، إليك راهبين، لك مطاويع. ربنا تقبل توباتنا، واغسل حوباتنا، وثبت حججنا، واهد قلوبنا، واسلل سخيمة صدورنا)[3].

كما يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فنسأل الله العظيم أن يجعلنا من المتبعين له، المؤمنين به، وأن يحيينا على سنته، ويتوفانا عليها، لا يفرق بيننا وبينها،

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٣٥)، و«مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٢٧٩).

(٢) «النبوات»: ص٥٤١.

(٣) «الأعلام العلية» للبزار: ص٣٩ ـ ٤٠. وقال البزار: كان غالب دعائه.

إنه سميع الدعاء، وأهل الرجاء، وهو حسبنا ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وأصحابه الطيبين الطاهرين)[1].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ١٠٥).

المبحث الأول
مدخل لدراسة موضوع الكتاب وما أُلِّف فيه

* المطلب الأول: حقيقة النبوَّة:

النبوَّة واسطة بين الخالق والمخلوق في تبليغ شرعه وسفارة بين الملك وعبيده، ودعوة من الرحمن الرحيم ـ تبارك وتعالى ـ لخلقه؛ ليُخرجهم من الظلمات إلى النور، وينقلهم من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة.

فهي نعمة مهداة من الله ـ تبارك وتعالى ـ إلى عبيده، وفَضْلٌ إلهيّ يتفضّل بها عليهم.

هذا في حقِّ المرسَل إليهم.

أما في حقِّ المرسَل نفسه، فهي امتنان من الله يمنّ بها عليه، واصطفاء من الربِّ له من بين سائر النَّاس، وهبة ربانيَّة يختصّه الله بها من بين الخلق كُلّهم.

والنبوة لا تنال بعلم ولا رياضة، ولا تدرك بكثرة طاعة أو عبادة، ولا تأتي بتجويع النفس أو إظمائها كما يظنّ من في عقله بلادة.

وإنَّما هي محض فضل إلهيّ، ومجرَّد اصطفاء ربانيّ، وأمر اختياريّ؛ فهو جلَّ وعلا كما أخبر عن نفسه: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥].

فالنبوة إذًا لا تأتي باختيار النبيِّ، ولا تنال بطلبه.

ولذلك لما قال المشركون: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ

عَظِيمٍ﴾، أجابهم الربُّ تبارك وتعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٠ ـ ٣١].

فالله تعالى هو الذي يقسم ذلك، ويتفضّل به على من يشاء من النَّاس، ويصطفي من يشاء من عباده، ويختار من يشاء من خلقه. ما كانت الخيرة لأحدٍ غيره، وما كان الاجتباء لأحدٍ سواه.

والإيمان بالنبوة هو الطريق الموصل إلى معرفة الله ومحبَّته، والمسلك المفضي إلى رضوان الله وجنّته، والسبيل المؤدي إلى النجاة من عذاب الله، والفوز بمغفرته.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة، فمن لم يُحقّق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يُميّز بين الخطأ والصواب)[1].

وحاجة العباد إلى الإقرار بالنبوَّة أشدّ من حاجتهم إلى الهواء الذي يتنسمونه، وإلى الطعام الذي يأكلونه، وإلى الشراب الذي يشربونه؛ إذ من فقد أحد هؤلاء خسر الدنيا، أما من عدم الإقرار بالنبوة فخسارته أشدّ وأنكى، إذ خسر الدنيا والآخرة ـ عياذًا بالله تعالى ـ.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ودلائل النبوَّة من جنس دلائل الربوبية، فيها الظاهر والبيِّن لكلِّ أحد؛ كالحوادث المشهودة؛ فإنَّ الخلق كلَّهم محتاجون إلى الإقرار بالخالق، والإقرار برسله)[2].

ولا شك أنَّ معرفة الله، والإيمان به، وعبادته، ومعرفة رسله، وطاعته، يحتاجها كلّ مخلوق مكلّف.

---

(١) «النبوات»: ص٤٤٧.

(٢) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (٥/ ٤٣٥).

ومن حكمة الله ـ تعالى ـ أنَّه كلَّما كان الناس إلى معرفة شيء أحوج، فإنَّه ـ جلَّ وعلا ـ يجعله سهلاً ميسَّرًا غير ذي عِوَج[1].

ولحاجة الناس إلى معرفة النبوة، والإقرار بالرسول، فقد وضَّحها المولى ـ جلَّ وعلا ـ في كتابه توضيحًا أعظم من أن يُشرح في هذا المقام؛ إذ الشرح يطول.

يقول شيخ الإسلام: (فتقرير النبوات من القرآن الكريم أعظم من أن يُشرح في هذا المقام؛ إذ ذلك هو عماد الدين، وأصل الدعوة النبوية، وينبوع كلِّ خير، وجماع كلِّ هدى)[2].

ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام رائع نفيس يُجمل فيه ما قُدّم بيانه، يقول فيه: (فإنَّ الله ـ سبحانه ـ جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرّهم، وتكميل ما يُصلحهم في معاشهم ومعادهم، وبعثوا جميعًا بالدعوة إلى الله، وتعريف الطريق الموصل إليه، وبيان حالهم بعد الوصول إليه.

فالأصل الأول يتضمن إثبات الصفات والتوحيد والقدر، وذكر أيام الله في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصَّها على عباده، والأمثال التي ضربها لهم.

والأصل الثاني يتضمن تفصيل الشرائع، والأمر والنهي والإباحة، وبيان ما يُحبّه الله وما يكرهه.

والأصل الثالث يتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة والنار، والثواب والعقاب.

وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق والأمر، والسعادة والفلاح موقوفة عليها، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرسل، فإنَّ العقل لا يهتدي إلى

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/٦٦)، و(١٠/١٢٩).

(٢) «شرح الأصفهانية»: (٢/٦٠٦).

تفاصيلها ومعرفة حقائقها، وإن كان قد يُدرك وجه الضرورة إليها، من حيث الجملة، كالمريض الذي يُدرك وجه الحاجة إلى الطبِّ ومن يُداويه، ولا يهتدي إلى تفاصيل المرض وتنزيل الدواء عليه.

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطبِّ؛ فإنَّ آخر ما يقدر بعدم الطبيب موت الأبدان، وأما إذا لم يحصل للعبد نور الرسالة وحياتها مات قبله موتًا لا تُرجى الحياة معه أبدًا، أو شقي شقاوة لا سعادة معها أبدًا. فلا فلاح إلا باتباع الرسول)[١].

ويقول أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بدَّ أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم، وأشرف الأعمال. فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب)[٢].

* المطلب الثاني: الحكمة من بعث الرسل:

١ ـ الأنبياء والرسل هم صفوة الخلق، ومصطفو الحقّ، وحاجة الخلق إليهم ماسَّة؛ ليبلّغوهم ما يُحبّه الله ويرضاه، وما يبغضه ويأباه.

وكثير من العصاة والمنحرفين ضلُّوا في متاهات الشقاوة.

هذا مع وجود الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، فكيف تكون الحال لو لم يُرسل الله تعالى رسلاً مبشرين ومنذرين.

فالرسل بُعثوا يُهذِّبون العباد، ويُخرجونهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ويُحرِّرونهم من رقِّ عبودية المخلوق، إلى حرية عبادة رب العباد الذي أوجدهم من العدم، وسيفنيهم بعد الوجود، ويبعثهم بعد

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩٦ ـ ٩٧).

(٢) «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٧).

الفناء، ليكونوا إما أشقياء، وإما سعداء.

فلو تُرك الناس هملاً دون إنذار وتخويف، لعاشوا عيشة ضنكًا، في جاهلية جهلاء، وضلالة عمياء، وعادات منحرفة، وأخلاق فاسدة؛ مجتمعُ غاب القويُّ فيهم يأكل الضعيف، والشريف فيهم يذلّ الوضيع، وهكذا .. فاقتضت حكمته ـ جلَّ وعلا ـ أن لا يخلق عباده سُدى، ولا يتركهم هملاً، قال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

ومن رحمته ـ جلّ وعلا ـ بهم أنْ منَّ عليهم إذ بعث فيهم رسلاً مبشرين ومنذرين يتلون عليهم آيات ربهم، ويُعلِّمونهم ما يصلحهم، ويُرشدونهم إلى مصدر سعادتهم في الدنيا والآخرة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

٢ ـ إن الغاية العظمى التي أوجد الله الخلق لأجلها هي عبادته، وتوحيده، وفعل محابّه، واجتناب مساخطه، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ولا يستطيع الإنسان أن يعرف حقيقة العبادة؛ من فعل ما يُحبّه الله ويرضاه، وترك ما يكرهه الله ويأباه، إلا عن طريق الرسل الذين اصطفاهم الله من خلقه، وفضَّلهم على العالمين، وجعلهم مبرّئين من كلِّ عيب مشين، وكلّ خلق معيب، وأيَّدهم بالمعجزات والحجج والبراهين، وأنزل عليهم البيِّنات والهدى وعرّفهم به، وأمرهم أن يدعوا الناس إلى عبادته وحده حقّ العبادة.

٣ ـ إقامة الحجة على البشر بإرسال الرسل، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا۟ رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾ [طه: ١٣٤].

فالله ـ سبحانه وتعالى ـ أرسل الرسل ؛ ليقطع دابر الكافرين، فلا يعتذروا عن كفرهم بعدم مجيء النذير، وليعلم علم ظهور، وإلا فهو تعالى يعلم بالعلم الأزلي من يطيعه ممن يعصيه، وليقيم على عباده الحجة الدامغة، فيحيى من حيَّ عن بيِّنة، ويهلك من هلك عن بيان وبرهان.

٤ ـ إن الناس لا يدركون بعقولهم كثيرًا من الغائبات؛ مثل معرفة أسماء الله وصفاته، ومعرفة الملائكة والجن والشياطين، ومعرفة ما أعدَّ الله للطائعين في دار رضوانه وكرامته، وما أعدَّ للعاصين في دار سخطه وإهانته.

لذا فإنَّ حاجتهم إلى من يعلّمهم هذه الحقائق، ويُطلعهم على هذه المغيّبات ضرورية.

وقد امتدح الله تعالى عباده الذين يؤمنون بالغيب، فقال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ١ ـ ٣].

فلو فلم يبعث الله الرسل لما عرف الناس هذه الأمور الغيبية، ولما آمنوا إلا بما يُدركونه بحواسّهم.

فسبحان الخلاق العليم الذي منَّ على عباده ببعثة الأنبياء والمرسلين.

٥ ـ الخلق بحاجة إلى القدوة الحسنة، ممن كمَّلهم الله بالأخلاق الفاضلة، وعصمهم من الشبهات والشهوات النازلة.

والأنبياء هم نبراس الهدى، ومصابيح الدجى، يقتدي بهم الخلق، ويتخذون من سيرتهم وحياتهم قدوة يسيرون على منوالهم حتى يصلوا إلى دار السلام، ويحطّوا رحالهم في ساحة ربِّ الأنام.

فالرسل هم قدوة الأتباع، والأسوة الحسنة لمن أطاع، في العبادات، والأخلاق، والمعاملات، والاستقامة على دين الله.

قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٢١].

٦ ـ الرسل عليهم السلام جاءوا لإصلاح النفوس، وتزكيتها، وتطهيرها، وتحذيرها من كلِّ ما يُرديها.

لقد بُعثوا لدلالة الخلق على الطريق المستقيم، وإرشادهم إلى المنهج القويم، وتوجيههم نحو الأخلاق الحميدة، وتنفيرهم من المساوئ الذميمة، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الجمعة: ٢].

وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله حاجة العباد إلى بعثة المرسلين في مواضع شتى من كتبه.

فمن ذلك قوله: (والرسالة ضرورية للعباد، لا بُدَّ لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كلِّ شيء. والرسالة روح العالم، ونوره، وحياته، فأي صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور، والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس الرسالة.

وكذلك العبد ما لم تُشرق في قلبه شمس الرسالة، وينالُه من حياتها وروحها، فهو في ظلمة، وهو من الأموات. قال تعالى: ﴿ أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، فهذا وصف المؤمن، كان ميتًا في ظلمة الجهل، فأحياه الله بروح الرسالة ونور الإيمان، وجعل له نورًا يمشي به في الناس، وأما الكافر فميِّت القلب في الظلمات)[١].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩٣ ـ ٩٤).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: (والرسالة ضرورية في إصلاح العبد في معاشه ومعاده، فكما أنه لا صلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة، فكذلك لا صلاح له في معاشه ودنياه إلا باتباع الرسالة؛ فإنَّ الإنسان مضطر إلى الشرع؛ فإنه بين حركتين: حركة يجلب بها ما ينفعه، وحركة يدفع بها ما يضرّه.

والشرع هو النور الذي يُبيِّن ما ينفعه وما يضرّه. والشرع نور الله في أرضه، وعدله بين عباده، وحصنه الذي من دخله كان آمنًا.

وليس المراد بالشرع التمييز بين الضارّ والنافع بالحسِّ؛ فإن ذلك يحصل للحيوانات العجم؛ فإن الحمار والجمل يميّز بين الشعير والتراب. بل التمييز بين الأفعال التي تضرّ فاعلها في معاشه ومعاده؛ كنفع الإيمان والتوحيد والعدل والبر والتصديق والإحسان والأمانة والعفة والشجاعة والحلم والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وصلة الأرحام، وبرّ الوالدين، والإحسان إلى المماليك والجار، وأداء الحقوق، وإخلاص العمل لله، والتوكل عليه، والاستعانة به، والرضا بمواقع القدر به، والتسليم لحكمه، والانقياد لأمره، وموالاة أوليائه، ومعاداة أعدائه، وخشيته في الغيب والشهادة، والتقرب إليه بأداء فرائضه واجتناب محارمه واحتساب الثواب عنده، وتصديقه، وتصديق رسله في كل ما أخبروا به، وطاعته في كل ما أمروا به، مما هو نفع وصلاح للعبد في دنياه وآخرته، وفي ضد ذلك شقاوته ومضرته في دنياه وآخرته. ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش والمعاد.

فمن أعظم نعم الله على عباده وأشرف منة عليهم أن أرسل إليهم رسله، وأنزل عليهم كتبه، وبيَّن لهم الصراط المستقيم. ولولا ذلك لكانوا بمنزلة الأنعام والبهائم، بل أشرَّ حالاً منها.

فمن قبل رسالة الله واستقام عليها، فهو من خير البرية، ومن ردَّها وخرج

عنها فهو من شرِّ البرية، وأسوأ حالاً من الكلب والخنزير والحيوان البهيم)[1].

إنَّ حاجة الناس إلى الرسل لا تماثلها حاجة، واضطرارهم إلى بعثتهم لا تفوقها ضرورة، فهم في أشدِّ حاجة، وأعظم ضرورة.

وهذا ما وضَّحه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (وليست حاجة أهل الأرض إلى الرسول كحاجتهم إلى الشمس والقمر والرياح والمطر، ولا كحاجة الإنسان إلى حياته، ولا كحاجة العين إلى ضوئها، والجسم إلى الطعام والشراب، بل أعظم من ذلك، وأشدّ حاجة من كلِّ ما يقدّر ويخطر بالبال. فالرسل وسائط بين الله وبين خلقه في أمره ونهيه، وهم السفراء بينه وبين عباده)[2].

فاضطرار العباد إلى المرسلين لا يُعادله اضطرار، وحاجتهم إلى المبشرين والمنذرين لا تماثلها حاجة ..

وللعلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ كلام نفيس يُشبه كلام شيخه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا عجب! فكلاهما يصدر عن مشكاة واحدة.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب والخبيث على التفصيل إلا من جهتهم، ولا يُنال رضى الله البتة إلا على أيديهم. فالطيب من الأعمال والأقوال والأخلاق ليس إلا هديهم وما جاؤوا به؛ فهم الميزان الراجح الذي على أقوالهم وأعمالهم وأخلاقهم توزن الأقوال والأخلاق والأعمال، وبمتابعتهم يتميّز أهل الهدى من أهل الضلال. فالضرورة إليهم أعظم من ضرورة البدن إلى روحه، والعين إلى نورها، والروح إلى حياتها. فأي ضرورة وحاجة فرضت فضرورة العبد وحاجته إلى الرسل فوقها بكثير.

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ١٠١).

وما ظنّك بمن إذا غاب عنك هديه وما جاء به طرفة عين، فسد قلبك، وصار كالحوت إذا فارق الماء ووضع في المقلاة.

فحال العبد عند مفارقة قلبه لما جاء به الرسل كهذه الحال، بل أعظم، ولكن لا يحسّ بهذا إلا قلب حيّ.

وما لجرحٍ بميتٍ إيلامُ[1].

* **المطلب الثالث: وظائف الرسل:**

للرسل عليهم الصلاة والسلام وظائف كثيرة، أُجمِل بعضها في النقاط التالية:

١ ـ غايتهم العظمى، ووظيفتهم الكبرى، وهدفهم الأسمى: دعوة الناس إلى عبادة الله وحده، وخلع عبادة ما سواه.

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

٢ ـ تبليغ الشريعة الربانيّة إلى الناس.

قال تعالى: ﴿۞ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ۚ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

٣ ـ تبيين ما أُنزل من الدين.

قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

---

(١) «زاد المعاد»: (١/ ٦٩).

٤ ـ دلالة الأمة إلى الخير وتبشيرهم بالثواب المعدّ إن فعلوه، وتحذيرهم من الشرّ وإنذارهم بالعقاب المعدّ إن اقترفوه.

قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

٥ ـ إصلاح الناس بالقدوة الطيبة، والأسوة الحسنة في الأقوال والأعمال.

قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

٦ ـ إقامة شرع الله بين العباد وتطبيقه.

قال تعالى: ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٩].

٧ ـ شهادة الرسل على أممهم يوم القيامة بأنّهم قد بلّغوهم البلاغ المبين.

قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

فهذه بعض وظائف المرسلين، التي تزيدهم شرفًا إلى شرفهم، وفضلاً إلى فضلهم، ويكفيهم فخرًا أنّهم يُبلّغون عن ربِّ العالمين.

فسبحان من خصّهم بهذه الرتبة العليّة، ومنحهم هذه الوظيفة السنيّة، واصطفاهم واختارهم من بين سائر عباده؛ ليقوموا بهذه الخدمة المرضيّة.

* المطلب الرابع: أقوال الناس في النبوة:

تنوَّعت أقوال الناس في النبوة.

أولاً: قول أهل السنة والجماعة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أنَّ النبوة اصطفاءٌ من الله، واختيارٌ منه لعبده من بين سائر الناس، يختصّه برحمته، ويصطفيه بفضله ومنّته، وليست مجرَّد صفة إضافية.

وقالوا: إنَّ النبي يختصّ بصفات ميَّزه الله بها على غيره، وبصفات فضّله بها بعد البعثة لم تكن موجودة فيه من قبل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والله سبحانه قد أخبر أنه يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس.

والاصطفاء: افتعال من التصفية، كما أن الاختيار: افتعال من الخيرة، فيختار من يكون مصطفى، وقد قال: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فهو أعلم بمن يجعله رسولاً ممَّن لم يجعله رسولاً.

ولو كان كلُّ الناس يصلح للرسالة لامتنع هذا، وهو عالم بتعيين الرسول، وأنه أحقّ من غيره بالرسالة، كما دلَّ القرآن على ذلك . . . ـ إلى أن قال ـ: والله سبحانه اتخذ رسولاً فضَّله بصفات أخرى لم تكن موجودة فيه من قبل إرساله، كما كان يظهر لكلِّ من رأى موسى وعيسى ومحمَّدًا من أحوالهم وصفاتهم بعد النبوة، وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم. فلا يقال إن النبوة مجرَّد صفة إضافية كأحكام الأفعال كما تقوله الجهميَّة)[١].

---

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٣٧ ـ ٤٣٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: (الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فالنبيُّ يختص بصفات ميّزه الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعدَّ بها لأنْ يخصه الله بفضله ورحمته، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ۝٣١ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣١ ـ ٣٢])[1].

ثانيًا: النبوة عند الجهمية والأشاعرة:

جوّز الجهمية والأشاعرة بعثة كلِّ مكلَّف، بناءً على أصلهم: إنَّ الله يجوز أن يفعل كلّ ممكن، ولكنَّهم قيَّدوا إطلاقهم هذا بقولهم: إنَّ النبيَّ لا يكون فاجرًا. وهذا ـ أي: كون النبيّ غير فاجر عندهم ـ لم يُعلم بالعقل ـ على حدِّ زعمهم ـ، بل عُلم بالسمع[2].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فهؤلاء يُجوِّزون بعثة كلِّ مكلَّف، والنبوَّة عندهم مجرَّد إعلامه بما أوحاه إليه.

والرسالة مجرَّد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه.

وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختصّ بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية)[3].

قال الشهرستاني ـ وهو من كبار علماء الأشاعرة ـ: (النبوة ليست صفة راجعة إلى نفس النبيّ، ولا درجة يبلغ إليها أحدٌ بعلمه . . .)[4].

---

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٤١٦).
(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/٤١٩).
(٣) «منهاج السنة النبوية»: (٢/٤١٤).
(٤) «نهاية الأقدام»: ص٤٦٢. وانظر: «قانون التأويل» لابن العربي ـ قسم الدراسة ـ: ص٣٤٨.

وقال سيف الدين الآمدي ـ وهو من كبار علمائهم أيضًا ـ: (وليست النبوة هي معنى يعود إلى ذات من ذاتيات النبيِّ، ولا إلى عرض من أعراضه استحقها بكسبه وعلمه . . .)[1].

فليست النبوَّة إذًا عند الأشاعرة صفة ثبوتيَّة، كما نصَّ على ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكما تقدَّم من كلام بعض أئمتهم.

وهم ـ أعني: الأشاعرة ـ لم يُميِّزوا بين معجزات الأنبياء وكرامات أتباعهم، وبين خوارق السحرة والكهان.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عنهم ـ: (وقالوا: وخوارق الأنبياء يظهر مثلها على يد الساحر والكاهن والصالح، ولا يدلّ على النبوة، لأنه لم يدَّعها. قالوا: ولو ادَّعى النبوة أحدٌ من أهل الخوارق مع كذبه، لم يكن بُدّ من أنَّ الله يعجزه عنها، فلا يخلقها على يده، أو يقيِّض له من يُعارضه فتبطل حجَّته)[2].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهذا يقيم أكابر فضلائهم مدة يطلبون الفرق بين المعجزات والسحر، فلا يجدون فرقًا؛ إذ لا فرق عندهم في نفس الأمر. والتحقيق: أن آيات الأنبياء مستلزمة للنبوة، ولصدق الخبر بالنبوة، فلا يوجد إلا مع الشهادة للرسول بأنه رسول، لا يوجد مع التكذيب بذلك)[3].

مع أنَّ التمييز بين ما للأنبياء وأتباعهم، وبين ما للسحرة والكهان ومن على شاكلتهم، من أشرف العلوم.

إلا أنَّهم لم يُوفَّقوا في هذا الباب.

---

(١) «غاية المرام في علم الكلام» للآمدي: ص٣١٧.

(٢) «النبوات»: ص٤٨٧. وانظر: المصدر نفسه: ص٦٠٩ـ٦١٢، ٧٨٩ـ٧٩٣، ٩٣٧ـ٩٤١.

(٣) «النبوات»: ص٧٩٧، ٨٠٠. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٣)، و«كتاب الصفدية»: (١/ ٢٢٥ـ٢٢٩).

ثالثًا: النبوة عند المعتزلة والشيعة:

يذهب المعتزلة إلى أنَّ إرسال الرسل واجبٌ على الله ـ سبحانه وتعالى ـ، بناءً على أصلهم في التحسين والتقبيح العقليين. ولذلك يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي: (قال مشيختنا: إن البعثة متى حسنت وجبت)[1].

وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، وبيَّن أنَّ إرسال الله تعالى لرسله هو بفضله سبحانه. وكما أن هدايته لهم بفضله، فكذلك الثواب والجزاء هو بمنته وفضله، وإن كان أوجب ذلك على نفسه، كما حرَّم الظلم عليها.

قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

فهو واقع لا محالة، وواجب بحكم إيجابه ووعده؛ لأنَّ الخلق يوجبون على الله شيئًا، أو يُحرِّمون عليه شيئًا، بل هم أعجز من ذلك، وأقلَّ من ذلك وكلّ نعمة منه فضل، وكلّ نقمة منه عدل[2].

أمَّا عن موقف المعتزلة من النبوَّة: هل هي صفة ثابتة قائمة بنفس النبيِّ، أو صفة إضافية؟

فيُؤكِّد شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّهم يجعلونها صفة ثبوتية.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكثير من القدرية المعتزلة والشيعة وغيرهم من يقول بأصله في التعديل والتجوير، وأنَّ الله لا يُفضِّل شخصًا على شخص إلا بعمله، يقول: إنَّ النبوَّة، أو الرسالة جزاء على عمل متقدّم؛ فالنبيُّ فَعَلَ من الأعمال الصالحة ما استحقّ به أن يجزيه الله بالنبوة)[3].

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٦٤.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٣) «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٥).

ويحكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولهم عن النبوة: (إنَّ صفاتها ثابتة بدون الخطاب، والخطاب مجرَّد كاشف بمنزلة الذي يُخبر عن الشمس والقمر والكواكب بما هي متصفة به)[1].

رابعًا: النبوة عند المتفلسفة وصوفيتهم:

أبعد المتفلسفة وصوفيتهم النجعة في هذا الباب، وانزلقوا منزلقًا خطيرًا حين زعموا أنَّ النبوَّة فيضٌ يفيض على الإنسان بحسب استعداده، ونفوا أن ينزل المَلَك بالوحي على النبيِّ، وزعموا أنَّه مجرَّد خطاب يسمعه الشخص، كما يسمع النائم الخطاب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما المتفلسفة القائلون بقدم العالم وصدوره عن علة موجبة، مع إنكارهم أن الله ـ تعالى ـ يفعل بقدرته ومشيئته، وأنه يعلم الجزئيَّات، فالنبوة عندهم فيضٌ يفيض على الإنسان بحسب استعداده، وهي مكتسبة عندهم.

ومن كان متميِّزًا في قوته العلمية ـ بحيث يستغني عن التعليم، وشُكِّل في نفسه خطاب يسمعه كما يسمع النائم، وشخص يُخاطبه كما يخاطب النائم ـ، وفي العملية ـ بحيث يؤثر في العنصريات تأثيرًا غريبًا ـ كان نبيًّا عندهم.

وهم لا يُثبتون ملكًا مفضلاً يأتي بالوحي من الله ـ تعالى ـ، ولا ملائكة، بل ولا جنًّا يخرق الله بهم العادات للأنبياء إلا قوى النفس. وقول هؤلاء وإن كان شرًّا من أقوال كفار اليهود والنصارى، وهو أبعد الأقوال عما جاءت به الرسل، فقد وقع فيه كثير من المتأخرين الذين لم يُشرق عليهم نور النبوَّة من المدَّعين للنظر العقليِّ، والكشف الخيالي الصوفي، وإن كان غاية هؤلاء

---

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٣٧). وانظر: «الصفدية»: (١/ ٢٢٥).

الأقيسة الفاسدة، والشكّ، وغاية هؤلاء الخيالات الفاسدة والشطح)[1].

خامسًا: النبوة عند الباطنية:

اعتبر الباطنية النبوة نوعًا من أنواع السياسة العادلة التي وضعت لمصلحة العامة، مع عدم إيمانهم بأحوالها مطلقًا، بل آمنوا ببعض، وكذَّبوا ببعض.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم: (يجعلون الملل بمنزلة المذاهب والسياسات التي يسوغ اتِّباعها، وأن النبوة نوع من السياسة العادلة التي وضعت لمصلحة العامة في الدنيا.

فإنَّ هذا الصنف يكثرون ويظهرون إذا كثرت الجاهلية وأهلها، ولم يكن هناك من أهل العلم بالنبوة والمتابعة لها من يُظهر أنوارها الماحية لظلمة الضلال، ويكشف ما في خلافها من الإفك والشرك والمحال. وهؤلاء يُكذِّبون بالنبوة تكذيبًا مطلقًا، بل هم يؤمنون ببعض أحوالها، ويكفرون ببعض الأحوال. وهم متفاوتون فيما يؤمنون به، ويكفرون به من تلك الخلال، فلهذا يلتبس أمرهم بسبب تعظيمهم للنبوات على كثير من أهل الجهالات)[2].

ولا ريب أنَّ بُعد هذه الفرق عن الصواب، وكثرة اختلافها، يتناسب طردًا مع بعدها عن كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

فكلَّما كانت الفرقة إلى الكتاب والسنة أقرب، كان الصواب فيها أكثر.

وكلَّما كانت الفرقة عن الكتاب والسنة أبعد، كان الاختلاف فيها أكثر.

فالكتاب والسنَّة هما الضابط لذلك كلِّه.

---

(١) «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦). وانظر: المصدر نفسه: (٥/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٠٧)، و(١٩/ ١٥٦)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٠٤، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٥٣)، و(١٠/ ٢٠٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٦).

وقد بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذلك في كلمة رائعة قال فيها: (ولهذا كلّ طائفة كانت إلى النبوات أقرب، كانت أقلَّ اختلافًا، وكلَّما كثر بُعدها كثر اختلافها.

فالمتفلسفة لما كانوا أبعد من أهل الكلام عن النبوات، كانوا أكثر اختلافًا؛ فإنَّ لهم من الاختلاف في الطبيعيَّات والرياضيَّات ما لا يكاد يحصيه إلا الله.

وأما اختلافهم في الإلهيات فأعظم.

والشيعة لما كانوا من أجهل الطوائف المنسوبين إلى الملة، كانوا أكثر اختلافًا من جميع الطوائف.

ثم المعتزلة أكثر اختلافًا من المثبتة للصفات والقدر.

ثم المثبتة المتكلمون فيهم من الاختلاف ما لا يوجد في أهل العلم بالسنة المحضة والحديث وأقوال السلف؛ فإنَّ هؤلاء أبعد الطوائف عن الاختلاف في أصولهم؛ لأنهم أكثر اعتصامًا بالكتاب والسنَّة من غيرهم. وبطريقتهم تنحلّ الإشكالات الواردة على طريقة غيرهم)[1].

وبيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الحقيقة الثابتة في موضع آخر بقوله: (وإذا تدبَّر العاقل، وجد الطوائف كلّها كلَّما كانت الطائفة إلى الله ورسوله أقرب، كانت بالقرآن والحديث أعرف وأعظم عناية، وإذا كانت عن الله وعن رسوله أبعد، كانت عنهما أنأى، حتى تجد في أئمة علماء هؤلاء من لا يميز بين القرآن وغيره، بل ربما ذكرت عنده آية فقال: لا نسلِّم صحة الحديث. وربما قال لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ: كذا.. وتكون آية من كتاب الله.

وقد بلغنا من ذلك عجائب، وما لم يبلغنا أكثر)[2].

---

(١) «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٧٩).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٩٦).

* المطلب الخامس: الإيمان بالأنبياء من أركان الإيمان:

الإيمان بأنبياء الله ورسله ركنٌ من أركان الإيمان، فلا يتحقّق إيمان العبد حتى يؤمن بجميع الأنبياء، ويُصدّق بأنَّ الله ـ تعالى ـ أرسلهم لهداية البشر، وإرشاد الخلق، وإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وأنَّهم بلّغوا ما أُنزل إليهم من ربِّهم البلاغ المبين، فبلّغوا الرسالة، وأدَّوا الأمانة، ونصحوا الأمة، وجاهدوا في الله حقَّ جهاده.

قال الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وفي «الصحيح» من حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ يومًا بارزًا للنَّاس، إذ أتاه رجل وهو جبريل يمشي، فقال: يا رسول الله ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله وملائكته ورسله ولقائه وتؤمن بالبعث الآخر»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا بُدَّ في الإيمان أن يؤمن العبد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بكلِّ رسولٍ أرسله، وكلّ كتاب أنزله)[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿إن الله عنده علم الساعة﴾، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٩)، كتاب الإيمان، باب: أركان الإيمان.

(٢) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٧٧.

والإيمان بأنبياء الله - تعالى - لا يتمّ حتى يؤمن العبد بجميعهم من غير حصر، مَنْ قصّهم الله علينا، ومن لم يقصصهم؛ فقد أخبرنا - جلّ وعلا - أنَّ هناك أنبياء لم يقصصهم علينا، قال - تعالى -: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (فنؤمن بما سمَّى الله في كتابه من رسله، ونؤمن بأن لله سواهم رسلاً وأنبياء لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم، ونؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل؛ إيمانك بسائر الرسل: إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد: إقرارك به وتصديقك إياه دائبًا على ما جاء به، فإذا اتبعت ما جاء به أدّيت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرَّمت الحرام، ووقفت عند الشبهات، وسارعت في الخيرات)[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (من أطاع رسولاً واحدًا فقد أطاع جميع الرسل، ومن آمن بواحدٍ منهم فقد آمن بالجميع، ومن عصى واحدًا منهم فقد عصى الجميع، ومن كذَّب واحدًا منهم فقد كذَّب الجميع؛ لأنَّ كلَّ رسولٍ يُصدِّق الآخر ويقول: إنَّه رسول صادق، ويأمر بطاعته. فمن كذَّب رسولاً فقد كذَّب الذي صدَّقه، ومن عصاه فقد عصى من أمر بطاعته)[2].

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٣١٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ١٨٠). وانظر: المصدر نفسه: (١٩/ ١٨٥).

* المطلب السادس: الإسلام دين جميع الأنبياء:

أنبياء الله ورسله كلُّهم جاؤوا بدينٍ واحدٍ؛ وهو الإسلام، وساروا على منهج واحد؛ وهو الدعوة إلى عبادة الله وحده، ونبذ عبادة ما سواه.

وكلّ واحد من الأنبياء والرسل عليهم السلام يقول لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون: ٢٣].

فهم متفقون على الدعوة إلى التوحيد الخالص، والنهي عن الشرك. فالغاية التي بُعثوا من أجلها: إفراد الله ـ تعالى ـ بالعبادة، والنهي عن جميع الموبقات؛ من الكفر، والفسوق، والعصيان.

والشرائع كلها تدعو إلى هذه الغاية العظيمة؛ إذ هي مهمة جميع الرسل، من لدن نوحٍ عليه السلام، إلى رسولنا محمد ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فهذا دين الأولين والآخرين من الأنبياء وأتباعهم، هو دين الإسلام؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له. وعبادته ـ تعالى ـ في كلِّ زمان ومكان بطاعة رسله عليهم السلام، فلا يكون عابدًا له من عبده بخلاف ما جاءت به رسله، كالذين قال فيهم: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١]. فلا يكون مؤمنًا به إلا من عبده بطاعة رسله، ولا يكون مؤمنًا به ولا عابدًا له إلا من آمن بجميع رسله، وأطاع من أرسله إليه، فيطاع كل رسول إلى أن يأتي الذي بعده، فتكون الطاعة للرسول الثاني)[١].

---

(١) «الجواب الصحيح»: (١/ ٨٣ ـ ٨٤).

* **المطلب السابع: المعجزات:**

النبوة هي أصل المعجزة.

والولاية هي أصل الكرامة.

فلا تحصل المعجزة الخارقة للعادة ـ التي هي أصل الكرامة في الجنس ـ إلا مع النبوة الصادقة، كما أنَّ الكرامة الخارقة للعادة لا تحصل للولي إلا بمتابعته لشرع نبيّه.

فالمعجزة إذًا دليلٌ على النبوة الصادقة.

والكرامة دليلٌ على صدق الشاهد بالنبوة الصادقة.

وجامعهما: آية الله الخارقة الدالة على النبوة الصادقة.

فهما من جنس واحدٍ.

ولكن لا يلزم من هذا أن تكون المعجزة والكرامة متساويتين في الحدِّ والحقيقة؛ فآيات الله لا يُحاط بها علمًا، كما أنه ـ جلَّ وعلا ـ لا يُحيطون به علمًا إلا بما شاء سبحانه وتعالى.

ومن آيات الله تعالى ما هي آيات كبرى، ومنها ما هي آيات صغرى.

فالآيات الكبرى لا تكون إلا للأنبياء والمرسلين، وهي التي وجب على الناس الإيمان بمقتضاها، وهي التي يُطلق عليها اسم المعجزات.

والآيات الصغرى لا تصل إلى درجة سابقتها، ولا تبلغ مبلغها في الحدِّ ولا في الحقيقة، وهي التي يُطلق عليها اسم الكرامات.

ولما كانت الآيات الكبرى والصغرى من جنس واحد، وكان من خواصهما خرق العادة، كان من الواجب أن يكون خرق العادة فيهما مخالفًا لسنن الطبيعة، وخواص المادة، وقانون الأسباب والمسبّبات،

لا سيما في المعجزات التي هي الدلائل اليقينيَّة على صدق الرسل؛ فإنَّ رتبة الرسالة ذات شأن عظيم؛ إذ هي الواسطة بين الخالق والمخلوق، والعابد والمعبود، وعليها تترتب سعادة المصدِّقين، وشقاوة المكذِّبين في كلتا الدارين[1].

وفضل معرفة المعجزات، والتمييز بينها وبين ما للسحرة والكهان من الخوارق عظيم، وتعلّم ذلك من أشرف العلوم.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّ الكلام في المعجزات وخصائصها والفرق بينها وبين غيرها من أشرف العلوم، وأكثر أهل الكلام خلطوا فيه تخليطًا ليس هذا موضعه)[2].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الفرق بين النبي والساحر أعظم من الفرق بين الليل والنهار)[3].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (فهذا الموضوع من فهمه فهمًا جيِّدًا تبيَّن له الفرقان في هذا النوع؛ فإنَّ كثيرًا من الناس يصفها بأنها خوارق ومعجزات وعجائب، ونحو ذلك، ولا يُحقّق الفرق بين ما يجب أن يخرق عادته ومعجزه، ومن لا يجب أن يكون في حقه كذلك)[4].

---

(١) انظر: «خوارق العادات» لعبد الرحمن إبراهيم الحميضي: ص٥. وانظر: «النبوات»: ص٥٢٦، ٨٠١_٨٠٣، ١٠٣٠، ١٠٨٤.

(٢) «قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان»: ص١٦٤.

(٣) «النبوات»: ص٧٠٤.

(٤) «النبوات»: ص٨٥١.

والمعجزات طريق من طرق إثبات الصانع، ومعرفة صدق الرسول، كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المعجزات قد يُعلم بها ثبوت الصانع وصدق الرسول معًا)[1].

ودلالتها على إثبات الصانع، وصدق الرسول تأتي بيِّنة واضحة في أحايين كثيرة.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ دلائل النبوة من جنس دلائل الربوبية، فيها الظاهر والبيِّن لكلِّ أحد، كالحوادث المشهودة؛ فإنَّ الخلق كلّهم محتاجون إلى الإقرار بالخالق والإقرار بالرسالة)[2].

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والكلام في النبوة فرعٌ على إثبات الحكمة التي يوجب فعل ما تقتضيه الحكمة، ويمتنع فعل ما تنفيه، فتقول: هو سبحانه وتعالى حكيمٌ يضع كلّ شيء في موضعه المناسب له، فلا يجوز عليه أن يُسوّي بين جنس الصادق والكاذب ....)[3].

لذا وجبت العناية بمعرفة ذلك، والتفريق بين معجزات الأنبياء وكرامات الصالحين، وبين خوارق السحرة والكهان والمشعوذين.

---

(١) «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٤٢).

(٢) «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٣٥).

(٣) «النبوات»: ص٩١٧.

* المطلب الثامن: ما أُلِّف في النبوات:

أَلَّف النَّاس ـ في القديم والحديث ـ في النبوات، والكرامات، والرسل، والرسالات، ودلائل النبوات، وغير ذلك مما يتصل بموضوع النبوات الكتب الكثيرة.

وها أنا ذا أذكر بعضًا منها:

١ ـ «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات»: تأليف القاضي أبي بكر الباقلاني.

٢ ـ «دلائل النبوة»: تأليف إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني.

٣ ـ «دلائل النبوة»: تأليف أبي نعيم الأصبهاني.

٤ ـ «دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة»: تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.

٥ ـ «حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم»: تأليف البيهقي، تحقيق د. أحمد بن عطية الغامدي.

٦ ـ «دلائل النبوة»: تأليف أبي بكر جعفر بن محمد الفريابي.

٧ ـ «تثبيت دلائل النبوة»: تأليف القاضي عبد الجبار الهمذاني.

٨ ـ «إثبات النبوات»: تأليف أبي يعقوب السجستاني، مخطوط، صورته في دار الكتب المصرية، برقم: ٢٦٩٨٤/ ب علم الكلام.

٩ ـ «الشفا بتعريف حقوق المصطفى»: تأليف القاضي عياض اليحصبي.

١٠ـ «عصمة الأنبياء»: تأليف محمد بن عمر الفخر الرازي.

١١ـ «النبوات وما يتعلق بها»: تأليف الفخر الرازي.

١٢ـ «الصارم المسلول على شاتم الرسول»: تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٣ـ «المعجزة وكرامات الأولياء»: تأليف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٤ـ «أعلام النبوة»: تأليف أبي الحسن علي بن محمد الماوردي.

١٥ـ «تنزيه الأنبياء عن تسفيه الأغبياء»: تأليف جلال الدين السيوطي.

١٦ـ «تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء»: تأليف علي بن أحمد البستي الأموي، المعروف بابن حمير.

١٧ـ «الدين والدولة في إثبات نبوة النبي ﷺ»: تأليف علي بن زين الطبري.

١٨ـ «الوحي المحمدي»: تأليف محمد رشيد رضا.

١٩ـ «الوحي المحمدي»: تأليف محمود عبد الوهاب فايد.

٢٠ـ «ختم النبوة في ضوء القرآن والسنة»: تأليف أبي الأعلى المودودي.

٢١ـ «النبوة عند ابن تيمية ورده على المخالفين» رسالة جامعية: تأليف سعيد إبراهيم مرعي خليفة.

٢٢ـ «النبوة والرسالة» رسالة جامعية: إعداد مغفور عثمان.

٢٣ـ «خوارق العادات في القرآن الكريم» رسالة جامعية: تأليف عبد الرحمن إبراهيم الحميضي.

٢٤ـ «حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة» رسالة جامعية: تأليف محمد بن خليفة بن علي التميمي.

٢٥ـ «الأولياء والكرامات»: تأليف أبي السمح محمد عبد الظاهر.

٢٦ـ «علامات النبوة»: تأليف عبد الملك علي الكليب.

٢٧ـ «عقيدة ختم النبوة بالنبوة المحمدية»: تأليف د. أحمد سعد حمدان الغامدي.

٢٨ـ «من معجزات الرسول»: تأليف عبد العزيز المحمد السلمان.
٢٩ـ «النبوة والأنبياء في ضوء القرآن»: تأليف أبي الحسن علي الحسني الندوي.
٣٠ـ «النبوة عند الفلاسفة الإسلاميين» رسالة جامعية: تأليف أنور بن عيسى السليم.
٣١ـ «دراسات في النبوة والرسالة»: تأليف عبد العزيز بن إبراهيم العسكر.
٣٢ـ «الصحيح المسند من دلائل النبوة»: تأليف مقبل بن هادي الوادعي.
٣٣ـ «دلائل النبوة المحمدية في ضوء المعارف الحديثة»: تأليف محمود مهدي استانبولي.
٣٤ـ «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية في النبوة»: تأليف د. محمد رشاد سالم.
٣٥ـ «نبوءات الرسول ﷺ ما تحقق منها وما لم يتحقق»: تأليف محمد ولي الله الندوي.
٣٦ـ «نبوءات المصطفى»: تأليف نشأت المصري.
٣٧ـ «النبأ العظيم»: تأليف محمد عبد الله دِرَاز.
٣٨ـ «نبوة محمد من الشك إلى اليقين»: تأليف د. فاضل السامرائي.
٣٩ـ «نبوة محمد ﷺ في القرآن»: تأليف د. حسن ضياء الدين عتر.
٤٠ـ «نظرات في النبوة»: تأليف صلاح الدين محيميد.
٤١ـ «آيات الإيمان بالرسل»: تأليف عبد المنعم أحمد تعيلب.
٤٢ـ «بشارات الأنبياء بمحمد ﷺ»: تأليف عبد الوهاب عبد السلام طويلة.
٤٣ـ «البشارة بنبي الإسلام في التوراة والإنجيل»: تأليف أحمد حجازي السقا.
٤٤ـ «بشائر النبوة الخاتمة»: تأليف رؤوف شلبي.
٤٥ـ «بشرية المسيح ونبوة محمد ﷺ في نصوص كتب العهدين» ردٌّ على شبه المنصرين والمستشرقين: تأليف أحمد محمد عبد القادر ملكاوي.

٤٦ـ «عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم»: تأليف محمد أبو النور الحديدي.

٤٧ـ «النبوة والأنبياء»: تأليف محمد علي الصابوني.

٤٨ـ «الرسل والرسالات»: تأليف عمر سليمان الأشقر.

٤٩ـ «مع الأنبياء في القرآن الكريم»: تأليف عفيف عبد الفتاح طبارة.

٥٠ـ «الإسلام ونبي الإسلام»: تأليف محمد بن رزق الطرهوني.

٥١ـ «الإيمان بالرسل عليهم الصلاة والسلام»: تأليف أحمد عز الدين البيانوني.

٥٢ـ «أدعياء النبوة الكاذبة في الإسلام»: تأليف يحيى محمد زاهر الحارثي.

٥٣ـ «أدعياء النبوة»: تأليف سوسن الجبار.

٥٤ـ «خصائص المصطفى ﷺ بين الغلو والجفاء»: رسالة جامعية، تأليف الصادق محمد إبراهيم.

المبحث الثاني
التعـــريف بالمــؤلف

تالله إنَّ المرء ليستشعر نقصه، ويُدرك بُعد الغاية، وعلوّ النهاية، حين يُفكِّر في الكتابة عن هذا العَلَم الشهير، والعالِم الكبير، والبطل النحرير.

رجلٌ أشهر من نارٍ على علم، ومن المعلوم أنَّ النار تخبو وتهمد، إلا أنَّ نور هذا العلم يزداد ويتمدَّد.

رجلٌ جعل الله له ذكرًا في العالمين، فأحبَّه الأوَّلون، واشتغل بعلمه الآخرون، وانشغل النَّاس في الكتابة عنه، حتى لكأنَّهم أدركوا أنَّ ذكر النَّاس لهم قرينٌ بذكره، فبلغ ما كُتب عنه أكثر من مائة كتاب، هذا ما عُلم[1]، أما ما لم يُعلم فعلمه عند رب العباد.

والإنسان حين يُريد أن يكتب عن هذا الرجل يُقدِّم رِجلاً، ويُؤخِّر أخرى.

فالرجل قمَّة سامقة، وذروة شاهقة.

فعن ماذا يكتب؟

أيكتب عن منهجه في تقرير عقيدة السلف والردّ على من خالفهم؟

أم يكتب عن جهاده وصبره ومصابرته؟

---

(١) ذكر الشيخ محمد إبراهيم الشيباني: ص١٠٦ كتبًا أُلِّفت في ترجمة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في القديم والحديث. انظر: «أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام»: ص١٨٨ - ٢٠٠.

أم يكتب عن جهوده في نشر الدعوة السلفية؟

أم . . ؟ أم . . ؟ . . . ؟

موضوعات شتى يقف المرء أمامها متحيِّرًا.

ولكن ما لا يُدركُ كلُّه، لا يُتركُ جُلُّه.

هذا على الرغم من كثرة من كتب عنه، وترجم له، ودرس جوانب حياته.

ـ وكما أسلفتُ ـ لعلَّ الحافز على الكتابة رغبتي في أن أُذكر معه، وأسأل ربي أن يحشرني معه.

* **المطلب الأول: حياة المؤلف الشخصية:**

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام، وعلم الأعلام، تقي الدين، أبو العباس أحمد بن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم بن مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي ابن عبد الله بن تيمية الحراني النميري.

فهو ينتسب إلى قبيلة عربية نِمْرِيَّة؛ من بني نُمَيْر الذين يرجع نسبهم إلى قيس عيلان من مضر(١).

أما عن سبب تسمية عائلته بآل تيمية:

فقد قيل إن جدّه محمد بن الخضر حجَّ على درب تيماء، فرأى هناك طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتًا، فقال: يا تيمية، يا تيمية.

---

(١) انظر: «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» للأتابكي: (١/ ٢٧١). وترجمة المؤلف لزهير شاويش، على هامش كتاب «شرح حديث النزول»: ص٦، هامش١.

وقيل: إنَّ أُمَّ جدِّه محمدٍ كانت تُسمَّى تيمية، وكانت واعظة، فنسب إليها، وعُرف بها[1].

المسألة الثانية: ولادته، ونشأته، وأسرته:

وُلد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول، وقيل: ثاني عشر من شهر ربيع الأول، سنة ٦٦١هـ بحران[2]؛ وهي بلدة في الجزيرة بين العراق والشام[3].

وقد عاش شيخ الإسلام في مسقط رأسه مع والديه ست سنوات.

وبعد اجتياح التتار للعالم الإسلامي، خربت حران، فهاجر أهلها، ومنهم آل تيمية إلى دمشق.

ويُحدّثنا ابن عبد الهادي عن قصة سفر آل تيمية إلى دمشق، وحرصهم على العلم، ومحافظتهم على الكتب، فيقول: (فساروا بالليل ومعهم الكتب على عجلة؛ لعدم الدواب، فكاد العدو يلحقهم، ووقفت العجلة، فابتهلوا إلى الله، واستغاثوا به، فنجوا وسلموا، وقدموا دمشق سنة ٦٦٧هـ)[4].

وقد استوطنوا دمشق، واشتهرت عائلتهم بالعلم:

فجدّه أبو البركات مجد الدين عبد السلام: كان فقيهًا محدثًا أصوليًّا نحويًّا، من العلماء الأعلام[5].

---

(١) انظر: «العقود الدرية»: ص٢.

(٢) انظر: «العقود الدرية»: ص٢، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: (٤/ ٣٨٧).

(٣) انظر: «معجم البلدان»: (٢/ ٢٣٥).

(٤) «العقود الدرية»: ص٣.

(٥) «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: (٤/ ٢٤٩).

ووالده شهاب الدين عبد الحليم: كان عالمًا فاضلاً من علماء عصره[1].

قال عنه الحافظ الذهبي: (صار شيخ حران وحاكمها وخطيبها بعد موت والده)[2].

وذكر الحافظ ابن كثير: (أنَّ له كرسيًا للدراسة والتعليم والوعظ، وأنه تولى مشيخة دار الحديث السكرية، وبها كان سكنه، مات سنة ٦٨٢هـ)[3].

وأخوه شرف الدين عبد الله: كان من العلماء، وكان ممن دافع عن شيخ الإسلام، وامتحن بسببه[4].

وكذلك أخوه زين الدين عبد الرحمن: كان زاهدًا عابدًا، كما أنه كان تاجرًا، وكان يخدم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسجن معه في سجن القلعة[5].

وأخوه لأمه بدر الدين أبو القاسم محمد بن خالد الحراني: كان عالمًا فقيهًا إمامًا تولى التدريس عن أخيه تقي الدين[6].

وهناك العديد من مشاهير آل تيمية، من هذه الأسرة الكريمة التي عُرف عنها الاشتغال بالعلم رجالاً ونساءً[7].

---

(١) المصدر نفسه: (٤/ ٣١٠).

(٢) «العبر» للذهبي: (٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير: (١٣/ ٣٠٣).

(٤) انظر: «العقود الدرية»: ص٣٦١، و«ذيل الطبقات»: (٢/ ٣٨٢).

(٥) انظر: «العقود الدرية»: ص٣٦٨.

(٦) انظر: «ذيل طبقات الحنابلة»: (٢/ ٣٧٠).

(٧) انظر: «أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام» تأليف محمد بن إبراهيم الشيباني: ص١٤ ـ ٢٢.

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ نشأ في وسط هذا الجوّ العلميّ؛ بين جدٍّ فقيه محدِّث أصولي، ووالد صاحب علوم مختلفة ومعارف شتى، وإخوة اشتهروا بالفضل والعلم.

فكان لهذا الجوّ العلميّ تأثيره على شخصيته العلمية، مع ما وهبه الله من حافظة قوية، وسرعة بديهة، وذكاء مفرط، ومحافظة على الوقت منذ نعومة أظفاره.

المسألة الثالثة: صفاته الخَلقيّة:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ أبيض اللون، أسود الرأس واللحية، قليل الشيب، شعره إلى شحمة أذنيه، كأنَّ عينيه لسانان ناطقان، ربعة من الرجال، بعيدًا ما بين المنكبين، جهوري الصوت، فصيحًا، سريع القراءة، تعتريه حدَّة لكن يقهرها بالحلم[1].

المسألة الرابعة: صفاته الخُلقيّة:

اتصف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بصفات عظيمة؛ من الأخلاق، والمروءة، والكرم، والإيثار، والحلم، والتعبّد، والزهد، وصدق الصلة بالله، فلم يكن يخاف من غيره، أو يرهب من سواه.

قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ عنه: (كان إمامًا متبحرًا في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيَّال الفهم، كثير المحاسن، موصوفًا بفرط الشجاعة والكرم، فارغًا عن شهوات المأكل والملبس والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه والعمل بمقتضاه)[2].

---

(١) «كتاب الذيل»: (٢/ ٣٩٥)، و«أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام»: ص٢٦.

(٢) «كتاب ذيل طبقات الحنابلة»: (٢/ ٣٩٠)، ط. ابن رجب.

وقال الحافظ الذهبي أيضًا: (كان محافظًا على الصلاة والصوم، معظمًا للشرائع ظاهرًا وباطنًا، لا يؤتى من سوء فهم؛ فإنَّ له الذكاء المفرط، ولا من قلة علم؛ فإنه بحر زخار، ولا كان متلاعبًا بالدين، ولا ينفرد بمسائله بالتشهي، ولا يطلق لسانه بما اتفق، بل يحتج بالقرآن والحديث والقياس، ويبرهن، ويناظر أسوة بمن تقدمه من الأئمة، فله أجرٌ على أخطائه، وأجران على إصابته، لم أرَ مثله في ابتهاله واستغاثته، وكثرة توجهه . . . وإنه بحر لا ساحل له، وكنز لا نظير له، ولكن ينقمون عليه أخلاقًا وأفعالاً، وكل أحدٍ يُؤخذ من قوله ويترك . .)[١].

وقال أيضًا: (وهو ثابت لا يداهن ولا يحابي، بل يقول الحق المرّ الذي أدَّاه إليه اجتهاده، وحدَّة ذهنه، وسعة دائرته في السنن والأقوال، مع ما اشتهر عنه من الورع، وكمال الفكرة، وسرعة الإدراك، والخوف من الله، والتعظيم لحرمات الله . . . فجرى بينه وبينهم حملات حربية، ووقائع شامية ومصرية، وكم من نوبة قد رموه عن قوس واحد، فيُنجّيه الله، فإنه دائم الابتهال لله، كثير الاستغاثة، قوي التوكّل، ثابت الجأش، له أوراد وأذكار يدعو منها بكيفية وجَعِيَّة)[٢].

وقد كان رَحِمَهُ اللهُ صبورًا على مرِّ الكلام، عدلاً في المخاطبة، يقول عن نفسه: (فإن الناس يعلمون أنِّي من أطول الناس روحًا وصبرًا على مرِّ الكلام، وأعظم الناس عدلاً في المخاطبة لأقلِّ الناس، دع لولاة الأمر)[٣].

---

(١) نقلاً عن «أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام»: ص٢٦ - ٢٧.

(٢) «العقود الدرية»: ص١١٨.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٣/٢٥١).

أما عن شدَّة ذكائه، واتقاد حافظته، فقد قال جمال الدين السرمري في أماليه: (ومن عجائب زماننا في الحفظ: ابن تيمية، كان يمر بالكتاب مرة مطالعة، فينقش في ذهنه، وينقله من مصنفاته بلفظه ومعناه. وحكى بعضهم عنه أنه قال: من سألني مستفيدًا حققت له، ومن سألني متعنتًا ناقضته، فلا يلبث أن ينقطع فأُكفى مؤنته)(١).

ومن أقواله رَحِمَهُ اللَّهُ: (لن يخاف الرجل غير الله إلا لمرض في قلبه؛ فإن رجلاً شكى إلى أحمد بن حنبل خوفه من بعض الولاة، فقال: لو صَحَحْتَ لم تخف أحدًا؛ أي: خوفك من أجل زوال الصحة من قلبك).

ولما وُشي به إلى السلطان الناصر خاطبه قائلاً: إنني أُخبرتُ أنك قد أطاعك الناس، وأن في نفسك أخذ الملك، فلم يكترث به، بل قال له بنفس مطمئنة، وقلب ثابت، وصوت عال سمعه كثير ممن حضر: (أنا أفعل ذلك! والله إنَّ ملكك وملك المغل(٢) لا يُساوي عندي فلسين). فتبسم السلطان لذلك، وأجابه في مقابلته بما أوقع الله له في قلبه من الهيبة والعظيمة: إنك والله لصادق، وإن الذي وشى بك إليَّ كاذب(٣).

---

(١) «البدر الطالع»: (١/ ٧٠).

(٢) المغل: هم المغول: قوم من أطراف الصين يسكنون جبال طمغاج من الصين، ملكوا أكثر المعمور من الأرض وأطيبه وأحسنه عمارة وأكثره أهلاً وأعدلهم أخلاقًا وسيرة. في نحو سنة ٦١٦هـ خرجوا بقيادة ملكهم جنكيز خان فملكوا من أقصى بلاد الصين إلى أن وصلوا إلى بلاد العراق وما حولها، حتى انتهو إلى إربل وأعمالها فملكوا في سنة واحدة سنة ٦١٧هـ. وهم يسجدون للشمس إذا طلعت ولا يحرِّمون شيئًا ويأكلون ما يجدونه من الحيوانات والميتات. وضع لهم جنكيز خان السياسات التي يتحاكمون إليها ويحكمون بها، وأكثرها مخالف لشرائع الله تعالى وكتبه، وهو شيء اقترحه من عند نفسه، وتبعوه في ذلك. انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٩٠، ٩٤ـ٩٥، ١٢٧).

(٣) «الأعلام العلية» للبزار: ص٧٤ـ٧٥.

ولمَّا خُوِّف رَحِمَهُ اللَّهُ قال: (أنا من أي شيء أخاف؟ فإن قتلت كنت من أفضل الشهداء، وكان ذلك سعادة في حقي، يترضى بها عليَّ إلى يوم القيامة، ويلعن الساعي في ذلك إلى يوم القيامة؛ فإن جميع أمة محمد يعلمون أني أقتل على الحق الذي بعث الله به رسوله. وإن حبست فوالله إن حبسي لمن أعظم نعم الله عليَّ. وليس لي ما أخاف الناس عليه؛ لا مدرسة، ولا إقطاع، ولا مال، ولا رئاسة، ولا شيء من الأشياء)(١).

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ من أشجع الناس، وأقواهم قلبًا، فما رُؤي أحد أثبت جأشًا منه، ولا أعظم عناء في جهاد العدو منه، كان يُجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده، ولا يخاف لومة لائم(٢).

قال الذهبي عن شجاعته: (وأما شجاعته فبها تضرب الأمثال، وببعضها يتشبه أكابر الأبطال، فلقد أقامه الله في نَوْبَةِ غازان(٣)، والتقى أعباء الأمر بنفسه، وقام وقعد، وطلع وخرج، واجتمع بالملك مرتين،

---

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «الأعلام العلية»: ص٦٩.

(٣) هو ملك التتار، واسمه محمود بن أرغون بن أبغا بن هولاكو بن تولى بن جنكيز خان. تولى الملك على التتار سنة ٦٩٤هـ فأسلم على يد الأمير توزون وأظهر الإسلام ودخلت التتار أو أكثرهم في الإسلام، وتسمى بمحمود وشهد الجمعة والخطبة وخرَّب كنائس كثيرة وضرب عليهم الجزية ورد مظالم كثيرة ببغداد وغيرها من البلاد. ثم قتل قازان الأمير نوروز!!! الذي كان إسلامه على يديه وقتل جميع من ينتسب إليه وهو من خيار أمراء التتار. وقد كسر المسلمين عند وادي مسلمية وولى السلطان هاربًا فولى المسلمون لا يلوون على أحد فاجتمع أعيان دمشق على أخذ الأمان منه لأهل دمشق فاجتمعوا به عند النبك وكلَّمه الشيخ تقي الدين كلامًا قويًا شديدًا فيه مصلحة عظيمة عاد نفعها على المسلمين ولله الحمد. وقد توفي قازان سنة ٧٠٣هـ بالقرب من همدان، وقام بالملك من بعده أخوه خربندا. انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٣٦٠، ٣٧٢)، و(١٤/ ٨، ٣٠).

وبقَطْلوشاه[١] وببُولاي[٢]. وكان قَبْجَق[٣] يتعجب من إقدامه وجرأته على المغول. وله حدَّة قوية تعتريه في البحث، حتى كأنه ليث حرب)[٤].

وقال عنه ابن عبد الهادي: (ولقد أخبرني حاجب من الحجاب الشاميين؛ أمير من أمرائهم ذو دين متين، وصدق لهجة معروف في الدولة قال: قال لي الشيخ يوم اللقاء ونحن بمرج الصُّفَّر[٥] وقد تراءى الجمعان:

---

(١) هو نائب قازان. وهو من التتر. انظر: «البداية والنهاية»: (١٤/ ١٠).

(٢) من أمراء التتر الذين عاثوا في الأرض فسادًا بعد وقعة قازان. قال ابن كثير: (خرج الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى مخيم بولاي فاجتمع به في فكاك من كان معه من أسارى المسلمين فاستنقذ كثيرًا منهم من أيديهم وأقام عنده ثلاثة أيام ثم عاد ثم راح إليه جماعة من أعيان دمشق ثم عادوا من عنده فشلحوا عند باب شرقي وأخذ ثيابهم وعمائمهم ورجعوا في شر حالة ثم بعث في طلبهم فاختفى أكثرهم وتغيبوا عنه). «البداية والنهاية»: (١٤/ ١١ـ١٢).

(٣) هو الأمير سيف الدين قبجق المنصوري نائب السلطان على دمشق سنة ٦٩٦هـ. وفي سنة ٦٩٨هـ فرَّ إلى المغول ولحق بهم في أيام لاجين خوفًا منه بعد وقعة قازان ودخول التتر دمشق. فجعله قازان نائبًا له على الشام، ثمَّ تركها لما رحل قازان عن دمشق، ثم استناب على حماة ثم حلب للملك الناصر أحمد بن المنصور قلاوون. وكان على يديه فرج المسلمين عام قازان. مات بحلب وهو وال عليها. ودُفن بحماة سنة ٧١٠هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٣٦٩)، و(١٤/ ٣ـ٤، ٨ ـ ١٢، ٣٠، ٦٢).

(٤) «العقود الدرية»: ص١١٨. وانظر: «البداية والنهاية»: (١٤/ ٩٢).

(٥) هو أرض واسعة في دمشق فيها نبت كثير تمرج فيها الدواب. له ذكر في فتوح خالد بن الوليد لدمشق، كان فيه موقعة عظيمة مع الروم، وصارت فيه وقعة شقحب بين المسلمين والتتر، وانتصر فيها المسلمون سنة ٧٠٢هـ. وحضرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجاهد فيها مع أصحابه بسيفه، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحلف للأمراء والناس أنهم في هذه الكرة منصورون، فيقول له الأمراء: قل إن شاء الله، فيقول: إن شاء الله تحقيقًا لا تعليقًا. انظر: «البداية والنهاية»: (١٤/ ٢٥ ـ ٢٧)، و«معجم البلدان»: (٥/ ١٠١)، و«حاشية كتاب العقود الدرية»: ص١٧٦. =

يا فلان أوقفني موقف الموت؛ قال: فسقته إلى مقابلة العدو وهم منحدرون كالسيل تلوح أسلحتهم من تحت الغبار المنعقد عليهم. ثم قلت: يا سيدي هذا موقف الموت، وهذا العدو قد أقبل تحت هذه الغبرة المنعقدة، فدونك وما تريد؛ قال: فرفع طرفه إلى السماء، وأشخص ببصره، وحرك شفتيه طويلاً، ثم انبعث وأقدم على القتال . . . ثم حال القتال بيننا والالتحام، وما عدت رأيته حتى فتح الله ونصر)[1].

وأما عن إيثاره غيره على نفسه، مع فقره:

فيقول تلميذه البزار رَحِمَهُ اللهُ عن ذلك: (كان رضي الله عنه مع شدة تركه للدنيا، ورفضه لها، وفقره فيها، وتقلله منها، مؤثرًا بما عساه يجده منها، قليلاً كان أو كثيرًا، جليلاً أو حقيرًا، لا يحتقر القليل فيمنعه ذلك عن التصدق به، ولا الكثير فيصرفه النظر إليه عن الإسعاف به. فقد كان يتصدَّق حتى إذا لم يجد شيئًا نزع بعض ثيابه المحتاج إليه فيصل به الفقير، وكان يستفضل من قوته القليل الرغيف والرغيفين فيؤثر بذلك على نفسه. وربَّما خبَّأها في كمِّه. ويمضي ونحن معه لسماع الحديث، فيراه بعضنا وقد دفعه إلى فقير، مستخفيًا، يحرص أن لا يراه أحد . . وكان إذا ورد عليه فقير وآثر المقام عنده يؤثره عند الأكل بأكثر قوته الذي جعل برسمه)[2].

وأما هيئته ولباسه:

فقد كان ـ رضي الله عنه ـ متوسطًا في لباسه وهيئته، لا يلبس فاخر الثياب بحيث يرمق ويُمدّ النظر إليه، ولا أطمارًا أو ثيابًا غليظة تُشهر حال لابسها، ولا يُميّز عن عامة الناس بصفة خاصة يراه الناس فيها من عالم وعابد.

---

(١) «العقود الدرية»: ص١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) «الأعلام العلية»: ص٥٠.

بل كان لباسه وهيئته كغالب الناس ومتوسطهم.

ولم يكن يلزم نوعًا واحدًا من اللباس فلا يلبس غيره، بل كان يلبس ما اتفق وحصل، ويأكل ما حضر. وكانت بذاذة الإيمان عليه ظاهرة، لا يُرى متصفًا في عمامة، ولا لباس، ولا مشية، ولا قيام، ولا جلوس، ولا يتهيَّأ لأحد يلقاه، ولا لمن يرد عليه من بلد(١).

وأما كرمه:

فقد كان مجبولاً على الكرم، لا يتطبعه، ولا يتصنعه، بل هو له سجية.

وما شدَّ على دينار ولا درهم قطّ بل كان مهما قدر على شيء من ذلك يجود به كله. وكان لا يردّ من يسأله شيئًا يقدر عليه من دراهم، ولا دنانير، ولا ثياب، ولا كتب، ولا غير ذلك.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ لا يردّ أحدًا يسأله شيئًا من كتبه، بل يأمره أن يأخذ هو بنفسه ما يشاء منها.

وكان يُنكر إنكارًا شديدًا على من يسأل شيئًا من كتب العلم التي يملكها ويمنعها من السائل، ويقول: ما ينبغي أن يمنع العلم ممن يطلبه(٢).

أما عفوه عمَّن ظلمه، ومسامحته لمن عاداه، حتى بعد القدرة عليه:

فقد قال تلميذه ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ: (سمعت الشيخ تقي الدين بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ يذكر أن السلطان لما جلس بالشباك، أخرج من جيبه فتاوى لبعض الحاضرين في قتله، واستفتاه في قتل بعضهم. قال: ففهمت مقصوده، وأن عنده حنقًا شديدًا عليهم لما خلعوه وبايعوا الملك المظفر

---

(١) انظر في هيئته ولباسه: «الأعلام العلية»: ص٥٥.

(٢) انظر: «الأعلام العلية»: ص٦٥.

ركن الدين بيبرس الجاشنكير. فشرعتُ في مدحهم، والثناء عليهم، وشكرهم، وأنَّ هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك.

أما أنا فهم في حلٍّ من حقي، ومن جهتي، وسكّنتُ ما عنده عليهم. قال: فكان القاضي زين الدين بن مخلوف قاضي المالكية يقول بعد ذلك: ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نبق ممكنًا في السعي فيه، ولما قدر علينا عفا عنّا)[1].

ولعلَّ ابن مخلوف هذا هو الذي كنّى عنه ابن كثير بـ (أحد خصوم شيخ الإسلام)، ونقل قوله عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما رأينا مثل ابن تيمية، حرَّضنا عليه، فلم نقدر عليه، وقدر علينا، فصفح عنَّا وحاجج عنَّا)[2].

وقال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبيل وفاته للوزير، لما اعتذر إليه عن نفسه، والتمس منه أن يعفو عما بدر منه في حقه من تقصير أو غيره: (إني قد أحللتك وجميع من عاداني وهو لا يعلم أني على الحقِّ . . . وقال ما معناه: إني قد أحللت السلطان الملك الناصر من حبسه إياي لكونه فعل ذلك مقلدًا غيره معذورًا، ولم يفعله لحظ نفسه، بل لِمَا بلغه مما ظنه حقًّا من مبلغه، والله يعلم أنه بخلافه، وقد أحللتُ كلَّ واحدٍ مما كان بيني وبينه، إلا من كان عدوًّا لله ورسوله)[3].

(١) «العقود الدرية»: ص٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) «البداية والنهاية»: (١٤/ ٥٤). وكذا (حاجج) في الأصل، وقياسه: (حاجّ).

* المطلب الثاني: حياة المؤلف العلمية:

وفيه مسائل:

المسألة الأولى: نشأته العلمية:

يُحدّثنا ثلاثة من تلاميذ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن جدِّه واجتهاده في طلب العلم، وحرصه عليه.

فيقول تلميذه البزار رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولم يزل منذ إبان صغره مستغرق الأوقات في الجدِّ والاجتهاد. وختم القرآن صغيرًا، ثم انشغل بحفظ الحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك، مع ملازمة مجالس الذكر، وسماع الأحاديث والآثار. ولقد سمع غير كتاب عن غير شيخ من ذوي الروايات الصحيحة. أما دواوين الإسلام الكبار كـ «مسند أحمد»، و«صحيح البخاري»، ومسلم، و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود السجستاني»، والنسائي، وابن ماجه، والدارقطني؛ فإنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنهم وعنه سمع كل واحد منها عدَّة مرات. وأول كتاب حفظه في الحديث «الجمع بين الصحيحين» للإمام الحميدي. وقلَّ كتاب من فنون العلم إلا وقف عليه، وكان الله قد خصَّه بسرعة الحفظ، وإبطاء النسيان، لم يكن يقف على شيء، أو يستمع لشيء غالبًا إلا ويبقى على خاطره؛ إما بلفظه أو معناه. وكان العلم كأنه قد اختلط بلحمه ودمه وسائره..)(١).

وقال تلميذه ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (.. وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ. وسمع «مسند الإمام أحمد بن حنبل» مرات، وسمع

---

(١) «الأعلام العلية»: ص١٩ ـ ٢٠.

الكتب الستة الكبار، والأجزاء، ومن مسموعاته: «معجم الطبراني الكبير»، وعني بالحديث، وقرأ، ونسخ، وتعلم الخط والحساب في المكتب، وحفظ القرآن، وأقبل على الفقه، وقرأ العربية على ابن عبد القوي، ثم فهمها، وأخذ يتأمَّل كتاب سيبويه حتى فهم في النحو، وأقبل على التفسير إقبالاً كليًا حتى حاز فيه قصب السبق، وأحكم أصول الفقه وغير ذلك . . هذا كله وهو بعد ابن بضع عشرة سنة. فانبهر أهل دمشق من فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، وقوة حافظته، وسرعة إدراكه)[1].

وقال تلميذه الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: (نشأ ـ يعني: الشيخ تقي الدين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تصون تام، وعفاف، وتألُّه وتعبُّد، واقتصاد في الملبس والمأكل. وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، ويناظر ويفحم الكبار، ويأتي بما يتحيّر منه أعيان البلد في العلم. فأفتى وله تسع عشرة سنة، بل أقلّ. وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت، وأكبَّ على الاشتغال، ومات والده، وكان من كبار الحنابلة وأئمتهم، فدرس بعده وظائفه وله إحدى وعشرون سنة. واشتهر أمره، وبعد صيته في العالم، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجامع على كرسيّ من حفظه، فكان يُورد المجلس ولا يتلعثم. وكذا كان الدرس بتؤدة وصوت جَهْوري فصيح)[2].

ونقل الذهبي عن بعض العلماء قوله في شيخ الإسلام: (ألفيته ممن أدرك من العلوم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا. إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته، وإن أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر

---

(١) «العقود الدرية»: ص٣.

(٢) «العقود الدرية»: ص٥.

بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالنحل والملل لم يُرَ أوسع من نحلته، ولا أرفع من درايته. برز في كلِّ فن على أبناء جنسه، ولم تر عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه)[1].

وقال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (ولقد نصر السنة المحضة، والطريقة السلفية، واحتج لها ببراهين ومقدمات وأمور لم يسبق إليها، وأطلق عبارات أحجم عنها الأولون والآخرون وهابوا، وجسر هو عليها)[2].

وبذلك نرى شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد استحق هذا اللقب بجدارة؛ فهو شيخ الإسلام حقًّا، وعلم الأعلام صدقًا.

المسألة الثانية: أبرز شيوخه:

حرص الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على تلقي العلم من الصغر، ولذلك أخذ عن كثير من الشيوخ، حتى قال ابن عبد الهادي: (إن شيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ)[3].

ومن أبرزهم:

١ ـ زين الدين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي.

٢ ـ ابن أبي اليسر.

٣ ـ الكمال بن عبد.

٤ ـ ابن عساكر الجدّ.

٥ ـ أصحاب الخشوي.

---

(١) «كتاب الذيل»: (٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٢) المصدر نفسه: (٢/ ٣٩٤).

(٣) «العقود الدرية»: (٣/ ٣٢).

٦ ـ الجمال يحيى بن الصيرفي.

٧ ـ أحمد بن أبي الخير الحداد.

٨ ـ القاسم الإربلي.

٩ ـ فخر الدين بن البخاري.

١٠ـ الكمال عبد الرحيم.

١١ـ أبو القاسم بن علان.

١٢ـ أحمد بن شيبان.

١٣ـ شمس الدين بن أبي عمر.

١٤ـ إبراهيم بن الدرجي.

وخلقٌ كثيرٌ[1].

المسألة الثالثة: أشهر تلاميذه:

١ ـ محمد بن أحمد بن عبد الهادي.

٢ ـ محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية.

٣ ـ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

٤ ـ محمد بن مفلح بن محمد المقدسي.

٥ ـ إسماعيل بن عمر بن كثير.

٦ ـ عمر بن علي البزار.

---

(١) انظر: «العقود الدرية»: ص٣، و«كتاب الذيل» لابن رجب: (٢/ ٣٨٧).
وقد جمع الدكتور عبد الرحمن الفريوائي بعض أسماء شيوخه، وترجم لهم، وذكر منهم (٦٩) عالمًا، فيهم خمس من النساء. انظر: «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه»: (١/ ٧١ـ ١٠٠).

٧ ـ أحمد بن حسن بن عبد الله بن قدامة.

٨ ـ محمد بن شاكر الكتبي.

٩ ـ سليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري البغدادي.

١٠ ـ عمر بن مظفر الوردي المصري الحلبي.

١١ ـ عمر بن سعد الله الحراني.

١٢ ـ محمد بن المنجى التنوخي الدمشقي.

وغيرهم(١).

المسألة الرابعة: أشهر مؤلفاته:

لقد كان شيخ الإسلام رحمه الله حريصًا على نشر مذهب السلف الصالح وتدوينه؛ من الأصول والفروع، وتقرير معتقدهم الصحيح، والردّ على المخالفين؛ من المتكلمين، والفلاسفة، والرافضة، والمتصوفة، والباطنية.

وأكثر مؤلفاته في الأصول والعقائد، والردّ على أهل البدع والأهواء.

وقد ذكر كلامًا في أحد كتبه، كأنَّه يردّ على من يسأل عن سبب كثرة تأليفه في الأصول والعقائد، وتقرير مذهب السلف بذكر القواعد، فقال رحمه الله: (فإنَّ هذه القواعد المتعلقة بتقرير التوحيد، وحسم مادة الشرك والغلو، كلما تنوَّع بيانها، ووضحت عباراتها، كان ذلك نورًا على نور، والله المستعان)(٢).

---

(١) وقد جمع د. عبد الرحمن الفريوائي أكثر تلاميذ شيخ الإسلام رحمه الله ورحمهم، وترجم لهم، وعدَّ منهم (١٦١) تلميذًا.
انظر: «شيخ الإسلام ابن تيمية وجهود في الحديث وعلومه»: (١/ ١٠١ ـ ١٥٩).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣١٣).

فكثرة ترداد القواعد يزيدها وضوحًا، وتنوّع البيان يوضّح العبارات.

وتصانيفه رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرة في الأصول والقواعد، وغير ذلك، ولا يُقدر على إحصائها، حتى إن تلميذه ـ وهو من ألصق الناس به ـ يقول عنها: (وأما مؤلفاته ومصنفاته، فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالبًا أحدٌ؛ لأنها كثيرة جدًّا، وكبارًا وصغارًا، وهي منشورة في البلدان، فقلَّ بلد نزلتُه إلا ورأيت فيه من تصانيفه)[1].

وقال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما تصانيفه رَحِمَهُ اللَّهُ فهي أشهر من أن تذكر، وأعرف من أن تُنكر، سارت مسير الشمس في الأقطار، وامتلأت بها البلاد والأمصار. وقد جاوزت حدّ الكثرة فلا يمكن لأحد حصرها، ولا يتسع هذا المكان لعدِّ المعروف منها، ولا ذكرها)[2].

ومن أهمِّ ما كتب الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة ـ وهو المطبوع منها ـ:

١ ـ «منهاج السنة النبوية».

٢ ـ «شرح الأصفهانية».

٣ ـ «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح».

٤ ـ «درء تعارض العقل والنقل».

٥ ـ «الاستقامة».

٦ ـ «بيان تلبيس الجهمية».

٧ ـ «الرد على المنطقيين».

٨ ـ «بغية المرتاد».

٩ ـ «كتاب الصفدية».

---

(١) «الأعلام العلية»: ص٢٥.

(٢) «كتاب الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب: (٢/ ٤٠٣).

١٠ـ «قاعدة في المعجزات والكرامات».

١١ـ «الرسالة القبرصية».

١٢ـ «الرسالة البعلبكية».

١٣ـ «الرسالة المراكشية».

١٤ـ «الرسالة المدنية».

١٥ـ «شرح حديث النزول».

١٦ـ «شرح حديث: فحج آدم موسى».

١٧ـ «الإيمان الكبير».

١٨ـ «الإيمان الأوسط».

١٩ـ «اقتضاء الصراط المستقيم».

٢٠ـ «التدمرية».

٢١ـ «الحموية».

٢٢ـ «تفسير آيات أشكلت».

٢٣ـ «تفسير سورة الإخلاص».

٢٤ـ «العبودية».

٢٥ـ «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة».

وقد صنَّف الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهرسًا بأسماء كتب ابن تيمية، أوصل عددها إلى (٣٢١) ما بين رسالة وكتاب كبير[١].

---

(١) وقد طبعها د. صلاح الدين المنجد، بيروت، ١٩٧٦م.

وقد ذكر بعض العلماء عددًا من مصنَّفات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، منهم: ابن شاكر الكتبي في «فوات الوفيات»: (١/ ٧٥ ـ ٨٠)، وابن عبد الهادي في «العقود الدرية»: ص٢٦ ـ ٦٧)، والبزار في «الأعلام العلية»: ص٢٢ ـ ٢٨، والصفدي في كتابه «الوافي بالوفيات»: (٧/ ٣٠ ـ ٣٣).

فشيخ الإسلام رحمه الله جمع بين غزارة العلم، وعمق الفهم، وشدة الذكاء، والإحاطة بعلوم الشريعة والمعارف الفكرية، والنظريات، والمسائل الكلامية. واستقرأ، واستوعب ما ألفه من كان قبله، فحوى تلك العلوم، ونقلها إلينا بفهم ثاقب، وعقيدة صائبة، فأكثر رحمه الله من الإنتاج والتأليف.

ومؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله من الصعب حصرها وجمعها.

حتى قال الذهبي رحمه الله: (جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية ـ رضي الله عنه ـ، فوجدتها ألف مصنّف، ثم رأيت له أيضًا مصنفات أخر)[1].

وقال ابن عبد الهادي رحمه الله بعد أن ذكر أسماء كثير من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: (وله من الأجوبة والقواعد شيء كثير غير ما تقدم ذكره، يشق ضبطه وإحصاؤه، ويعسر حصره واستقصاؤه. وسأجتهد إن شاء الله تعالى في ضبط ما يمكنني ضبطه من مؤلفاته في موضع آخر غير هذا، وأُبيِّن ما صنّفه منها بمصر، وما ألفه منها بدمشق، وما جمعه وهو في السجن، وأرتبه ترتيبًا حسنًا غير هذا الترتيب بعون الله ـ تعالى ـ وقوته ومشيئته؛ قال الشيخ أبو عبد الله[2]: لو أراد الشيخ تقي الدين رحمه الله أو غيره حصرها ـ يعني: مؤلفات الشيخ ـ لما قدروا لأنه ما زال يكتب. وقد منَّ الله عليه بسرعة الكتابة، وكان يكتب من حفظه من غير نقل.

---

(١) «الرد الوافر»: ص٧٢.

(٢) هو عبد الله بن رشيق المغربي، توفي سنة ٧٤٩هـ يوم عرفة. قال عنه ابن كثير رحمه الله: (كاتب مصنفات شيخنا العلامة ابن تيمية كان أبصر بخط الشيخ منه إذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه أبو عبد الله هذا. وكان سريع الكتابة لا بأس به دينًا عابدًا كثير التلاوة حسن الصلاة له عيال وعليه ديون رحمه الله وغفر له آمين). «البداية والنهاية»: (١٤/ ٢٤١).

وأخبرني غير واحد أنه كتب مجلدًا لطيفًا في يوم، وكتب غير مرة أربعين ورقة في جلسة وأكثر. وأحصيت ما كتبه وبيضه في يوم فكان ثمان كراريس في مسألة من أشكل المسائل.

وكان يكتب على سؤال الواحد مجلدًا.

وأما جواب يكتب فيه خمسين ورقة، وستين، وأربعين، وعشرين فكثير.

وكان يكتب الجواب، فإن حضر من يبيضه، وإلا أخذ السائل خطه وذهب.

ويكتب قواعد كثيرة في فنون من العلم في الأصول والفروع والتفسير وغير ذلك، فإن وجد من نقله من خطه، وإلا لم يشتهر، ولم يعرف، وربما أخذه بعض أصحابه، فلا يقدر على نقله، ولا يرده إليه، فيذهب.

وكان كثيرًا ما يقول: قد كتبت في كذا وكذا، ويُسئل عن الشيء، فيقول: قد كتبتُ في هذا، فلا يُدرى أين هو، فيلتفت إلى أصحابه ويقول: ردّوا خطي وأظهروه لينقل، فمن حرصهم عليه لا يردونه، ومن عجزهم لا ينقلونه، فيذهب ولا يعرف اسمه.

فلهذه الأسباب وغيرها تعذَّر إحصاء ما كتبه وما صنَّفه.

وما كفى هذا، إلا أنه لما حبس تفرق أتباعه، وتفرقت كتبه، وخوّفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبه، فذهب كل أحدٍ بما عنده وأخفاه، ولم يظهروا كتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يخفيه ويودعه، حتى منهم من تسرق كتبه، أو تجحد، فلا يستطيع أن يطلبها، ولا يقدر على تخليصها. فبدون هذا تتمزق الكتب والتصانيف. ولولا أن الله تعالى لطف وأعان ومنَّ وأنعم، وجرت العادة في حفظ أعيان كتبه وتصانيفه، لما أمكن لأحد أن يجمعها. ولقد رأيت من خرق العادة في حفظ كتبه، وجمعها، وإصلاح ما فسد منها، وردّ ما ذهب منها، ما لو ذكرته لكان عجبًا يعلم به

كل منصف أن لله عناية به وبكلامه؛ لأنه يذب عن سنة نبيه ﷺ تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: «وللشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحدًا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريبًا من ذلك. مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب»[2].

وبهذا نعرف غزارة علم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ووفرة ما ألَّف، وكثرة ما صنَّف، حتى إنَّ أقرب الناس إليه، ومن صحبه وسبر حاله، لم يستطع حصرها واستيعابها، وكلّهم يُشير إلى كثرتها في الأقطار، وانتشارها في الأمصار.

وما زال المسلمون ـ ولله الحمد ـ ينتفعون بها؛ فقد حفظ الله الكثير منها، ونفع بها، فله الحمد والمنَّة.

وقد جمع الأخ الباحث علي بن عبد العزيز الشبل قوائم ببعض مخطوطات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من فهارس المكتبات والمجموعات الخطية العامة والخاصة، وأوصل عدد ما جمع إلى (٤١٢) مخطوطًا ما بين رسالة وكتاب كبير، وأسماها الثبت، وهو مطبوع.

وقد أضاف إليه أيضًا قائمة ببعض مخطوطات العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ. فجزاه الله خيرًا.

ولا شكَّ أنه لم يستوف كلّ الموجود، بل ربما كان ما فُقد أكثر.

---

(١) «العقود الدرية»: ص٢٦.

(٢) «العقود الدرية»: ص٦٤ ـ ٦٦.

المسألة الخامسة: اهتمام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتأليف في جانب العقيدة:

كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كثير من الفنون، كما يُدرك ذلك من اطَّلع على كتبه، إلا أنَّ العقيدة هي السمة الغالبة في شتى مؤلفاته.

فقد تميزت أغلب كتبه بشرح معتقد السلف الصالح، وتقرير أصولهم، والردّ على من خالفهم؛ من متكلمين، وفلاسفة، وصوفية، ورافضة، وباطنية، وغيرهم من أهل الأهواء والبدع.

وقد ناقش هذه الفرق في شبهاتهم، ومن خلال هذه المناقشات كان ينصر معتقد السلف الصالح، ويعرضه بدلائله العقليَّة والنقلية، ويردّ على من خالفه بأقوى ردّ، وأفحم حجَّة.

قال تلميذه الحافظ الذهبي عنه: (عرف أقوال المتكلمين، وردَّ عليهم، ونبَّه على خطئهم، وحذَّر منهم، ونصر السنة بأوضح حجج، وأبهر براهين)[1].

وقال تلميذه البزار عن مؤلفاته: (وقد أبان بحمد الله تعالى فيما ألّف فيها لكلٍّ بصير الحق من الباطل، وأعانه بتوفيقه، حتى ردَّ عليهم بدعهم وآراءهم وخدعهم وأهواءهم مع الدلائل النقليَّة بالطريقة العقلية، حتى يجيب عن كلِّ شبهة من شبههم بعدة أجوبة جليلة واضحة، يعقلها كلّ ذي عقل صحيح، ويشهد لصحتها كلّ عاقل رجيح)[2].

ويُحدّثنا شيخ الإسلام عن نفسه، ويُخبرنا عن كثرة المخالفين لمذهب

---

(١) «ذيل طبقات الحنابلة»: (٢/ ٣٨٩).

(٢) «الأعلام العلية»: ص٣٧.

أهل السنة في طرق إثبات الصانع، وعن سعة اطلاعه رَحِمَهُ اللَّهُ على أقوالهم، وعن ردِّه لتلك الجموع العظيمة الكثيرة، وفضحه لهم، وكشفه لعوارهم، فيقول: (وذكرنا عامّة طرائق أهل الأرض في إثبات الصانع؛ من المتكلمين والفلاسفة، وطرق الأنبياء ـ صلوات الله عليهم ـ وما سلكه عامة نظّار الإسلام؛ من معتزلي، وكرّامي، وكلامي، وأشعري فيلسوف وغيرهم)[1].

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ لخصومه أثناء مناظرتهم له: (أنا أعلم كلّ بدعة حدثت في الإسلام، وأوّل من ابتدعها، وما كان سبب ابتداعها)[2].

وقد تمنّى بعض من ترجم لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن لو جعل جهده في تفسير القرآن العظيم، وشرح السنة المطهرة، بدلاً من الإكثار من الردّ على أهل البدع والأهواء.

يقول الصفدي رَحِمَهُ اللَّهُ: (وضيّع الزمان في ردّه على النصارى، والرافضة، ومَنْ عاند الدين أو ناقضه. ولو تصدّى لشرح البخاري، أو لتفسير القرآن العظيم لقلّد أعناق أهل العلم بدرّ كلامه النظيم)[3].

وقد تقدّم لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام، كأنّه ردّ فيه على أشباه هذه التساؤلات، يقول فيه رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإنّ هذه القواعد المتعلقة بتقرير التوحيد، وحسم مادة الشرك والغلو، كلما تنوّع بيانها، ووضحت عباراتها، كان ذلك نورًا على نور، والله المستعان)[4].

---

(١) «الرد على المنطقيين»: ص٢٥٣.

(٢) «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٨٤).

(٣) «الوافي بالوفيات» للصفدي: (٧/ ٣٢).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣١٣). وقد تقدمت هذه العبارة في: ص٦٣.

وقد أجابَ الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تلميذَه البزار رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الإشكال، حين سأل هذا الأخير شيخَه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن سبب إكثاره من التأليف في الأصول، وقلّة تآليفه في العلوم الأخرى.

ومما قاله البزار: (ولقد أكثر ـ رضي الله عنه ـ التصنيف في الأصول، فضلاً عن غيره من بقية العلوم، فسألتُه عن سبب ذلك، والتمستُ منه تأليف نص في الفقه يجمع اختياراته وترجيحاته ليكون عمدة في الإفتاء، فقال لي ما معناه: الفروع أمرها قريب، ومتى قلّد المسلم فيها أحد العلماء المقلَّدين، جاز له العمل بقوله ما لم يتيقّن خطأه. وأما الأصول: فإني رأيت أهل البدع والضلالات والأهواء؛ كالمتفلسفة، والباطنية، والملاحدة، والقائلين بوحدة الوجود، والدهرية، والقدرية، والنصيرية، والجهمية، والحلولية، والمعطلة، والمجسمة، والمشبهة، والراوندية، والكلابية، والسليمية[1]، وغيرهم من أهل البدع قد تجاذبوا فيها بأزمة الضلال، وبان لي أنَّ كثيرًا منهم إنما قصد إبطال الشريعة المقدسة المحمدية الظاهرة العلية على كلِّ دين، وأن جمهورهم أوقع الناس في التشكيك في أصول دينهم. ولهذا قلَّ أن سمعت أو رأيت معرضًا عن الكتاب والسنة، مقبلاً على مقالاتهم إلا وتزندق، أو صار على غير يقين في دينه واعتقاده. فلما رأيت الأمر على ذلك، بان لي أنه يجب على كلِّ من يقدر على دفع شبهتهم وأباطيلهم، وقطع حجتهم وأضاليلهم أن يبذل جهده ليكشف رذائلهم، ويزيّف دلائلهم ذبًّا عن الملة الحنيفية، والسنة الصحيحة الجليَّة. ولا واللهِ ما رأيت فيهم أحدًا ممن صنَّف في هذا الشأن وادّعى علوّ المقام، إلا وقد

---

(١) لعل المقصود بهم السالمية.

ساعد بمضمون كلامه في هدم قواعد دين الإسلام. وسبب ذلك: إعراضه عن الحقِّ الواضح المبين، وعن ما جاءت به الرسل الكرام عن ربِّ العالمين، واتباعه طرق الفلسفة في الاصطلاحات التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات، وإنما هي جهالات وضلالات، وكونه التزمها معرضًا عن غيرها أصلاً ورأسًا، فغلبت عليه حتى غطت على عقله السليم فتخبط حتى خبط فيها عشواء[1]، ولم يفرّق بين الحق والباطل. وإلا فالله أعظم لطفًا بعباده أن لا يجعل لهم عقلاً يقبل الحق ويثبته، ويبطل الباطل وينفيه. لكن عدم التوفيق، وغلبة الهوى أوقع من أوقع في الضلال. وقد جعل الله ـ تعالى ـ العقل السليم من الشوائب ميزانًا يزن به العبد الواردات فيفرّق به بين ما هو من قبيل الحقِّ، وما هو من قبيل الباطل، ولم يبعث الله الرسل إلا إلى ذوي العقل، ولم يقع التكليف إلا مع وجوده. فكيف يقال إنه مخالف لبعض ما جاءت به الرسل الكرام عن الله تعالى. هذا باطل قطعًا، يشهد له كلُّ عقل سليم. لكن: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ [النور: ٤٠].

قال الشيخ الإمام ـ قدس الله روحه ـ: فهذا ونحوه هو الذي أوجب أني صرفت جلّ همي إلى الأصول، وألزمني أن أوردت مقالاتهم، وأجبتُ عنها بما أنعم الله تعالى به من الأجوبة النقلية والعقلية)[2].

وهكذا نرى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قد أخذ على عاتقه، وأوجب على نفسه الكتابة في أصول الدين، والردّ على المخالفين.

---

(١) قال محقق «الأعلام العلية» في ح(١): العشواء الناقة التي لا تبصر ليلاً، وهو مثل يضرب للذي لا يتبصر في أموره.

(٢) «الأعلام العلية»: ص٣٥ ـ ٣٧.

وكأنَّه بذلك يُرشد من قدر على دفع شرّ المخالفين، وكشف خطرهم، ومحو شبهاتهم وباطلهم، أنَّ هذا الصنيع واجب في حقه كذلك، للذب عن دين رب العالمين، ولنصرة سنة سيد المرسلين.

ولم يقف الأمر عند الكتابة، بل طبّق الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ العقيدة عمليًا، حين كسر عددًا من الأحجار التي كانت تُعبد من دون الله، وقطع أشجارًا كثيرة كان يُصرف لها شيء من العبادة.

وقد تحققت فيه دعوة الإمام النووي لما دعا الله قائلاً: (اللهم أقم لدينك رجلاً يكسر العمود المخلّق[1]، ويُخرّب القبر الذي في جيروت[2])، فكان ذلك على يد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ [3].

المسألة السادسة: علماء توقعوا الذيوع والانتشار لكتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد موته:

مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتب الله لها الحفظ والانتشار.

وها نحن الآن في القرن الخامس عشر الهجري، وقد مضى على وفاة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ نحو سبعة قرون، ولا زالت ـ بفضل الله وتوفيقه ـ

---

(١) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي هذا الشهر بعينه راح الشيخ تقي الدين بن تيمية إلى المسجد النارنج وأمر أصحابه ومعهم حجارون بقطع صخرة كانت بنهر قلوط تزار وينذر لها فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها، فأزاح عن المسلمين شبهة كان شرها عظيمًا. وبهذا وأمثال حسدوه وأبرزوا له العداوة). «البداية والنهاية»: (١٤/ ٣٦).

(٢) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو باب شرقي جامع دمشق لم ير باب أوسع ولا أعلى منه.. من عجائب الدنيا، وقد ذكرته العرب في أشعارها، وهو منسوب إلى ملك يقال له جيروت بن سعد. كان بناؤه قبل الخليل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ). «البداية والنهاية»: (١٤/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ»: ص٧٠ ـ ٧١.

مؤلفاته منتشرة، كثيرة مشتهرة، تنير الدرب للراغب في الهداية، وتوضّح السبيل للباحث عن الحقيقة.

ولقد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه معتقدَ السلف، وطريقهم، ومنهجهم، بأقوى حجة، وأوضح برهان. فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ولقد كان تلاميذ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يتواصون فيما بينهم بالعناية بما كتب الشيخ، والنسخ عنه، والمحافظة عليه.

فها هو ذا أحد تلاميذه، وهو الإمام أحمد بن مرّي الحنبلي يُرسل رسالة إلى تلاميذ شيخ الإسلام بعد موته، ويوصيهم بنسخ تآليفه من مسوداته، والاحتفاظ بها، ويبشرهم بالعاقبة الحسنة، ويُمَنِّيهم بأنَّ هذه الكتب ستنتشر يومًا ما، ويذيع صيتها، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن يسر الله ـ تعالى ـ وأعان على هذه الأمور العظيمة صارت إن شاء الله مؤلفات شيخنا ذخيرة صالحة للإسلام وأهله، وخزانة عظيمة لمن يؤلف منها وينقل، وينصر الطريقة السلفية على قواعدها، ويستخرج ويختصر إلى آخر الدهر إن شاء الله تعالى. قال ﷺ: «لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرسًا يستعملهم فيه بطاعة الله»(١)، وقال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة»(٢). والله سبحانه وتعالى يقول في كتابه: ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨]. وكما انتفع الشيخ بكلام الأئمة قبله، فكذلك ينتفع بكلامه من بعده إن شاء الله تعالى. فاتبعوا

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند»: (٤/ ٢٠٠)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٥/ ٢٤٤٢)، وفي «صحيح الجامع»: (٦/ ٢٣١).

(٢) تقدم تخريجه: ص٨.

أمر الله، واقصدوا رضى الله بجمع كل ما تقدرون عليه من أنواع المؤلفات الكبار، وأشتات المسائل الصغار، ومن نسخ الفتاوى المتفرقة، وسائر كلامه الذي قد مُلئ - ولله الحمد - من الفوائد، والفرائد، والشوارد. فأيقظوا الهمم، وبذلوا الأموال الكثيرة في تحصيل هذا المطلب العظيم الذي لا نظير له. فهذا هو الذي يلزمنا من حيث الأسباب والتمام على رب الأرباب، ومسبب الأسباب، وفاتح الأبواب، الذي يقيم دينه، وينصر كتابه، وسنة نبيه على الدوام، ويثبت من يؤهله لذلك من أنواع الخاص والعام. وكلٌّ مجزي في القيامة بعمله، وما ربّك بظلام للعبيد. وقد عُلم أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى في حال حياته عن كتابة كلامه ليجمع القلوب على المادة الأصلية العظمى، ولما توفي استدرك أصحابه ذلك الأمر الكبير، فنقلوا علمه، وبيّنوا مقاصده، وشهروا فوائده، فانتصرت طريقته، واقتفيت آثاره، لأجل ذلك الوجود هو على هذه الصفة قديمًا وحديثًا. فلا تيأسوا من قبول القلوب القريبة والبعيدة لكلام شيخنا، فإنه ولله الحمد مقبول طوعًا وكرهًا. وأين غايات قبول القلوب السليمة لكلماته، وتتبع الهمم النافذة لمباحثه وترجيحاته. ووالله إن شاء الله ليقيمن الله - سبحانه - لنصر هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده، واستحسان عجائبه وغرائبه رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم. وهذه سنة الحياة الجارية في عباده وبلاده. والذي وقع من هذه الأمور في الكون لا يحصي عدده غير الله - تعالى -. ومن المعلوم أن البخاري مع جلالة قدره أُخرج طريدًا ثم مات بعد ذلك غريبًا، وعوضه الله - سبحانه - عن ذلك بما لا خطر في باله، ولا مرَّ في خياله؛ من عكوف الهمم على كتابه، وشدة احتفالها به، وترجيحها له على جميع كتب السنن، وذلك لكمال صحته،

وعظمة قدره، وحسن ترتيبه وجمعه، وجميل نية مؤلفه، وغير ذلك من الأسباب. ونحن نرجو أن يكون لمؤلفات شيخنا أبي العباس من هذه الوراثة الصالحة نصيب كثير إن شاء الله ـ تعالى ـ؛ لأنه كان بنى جملة أموره على الكتاب والسنة ونصوص أئمة سلف الأمة، وكان يقصد تحرير الصحة بكل جهده، ويدفع الباطل بكل ما يقدر عليه، لا يهاب مخالفة أحد من الناس في نصر هذه الطريقة، وتبيين هذه الحقيقة، وتسهيل العبارات، وجمع أشتات المتفرقات، والنطق في مضايق الأبواب، بحقائق فصل الخطاب، ما ليس لأكثر المصنفين في أبواب مسائل أصول الدين وغيرها من مسائل المحققين؛ لأنه كان يجعل النقل الصحيح أصله وعمدته في جميع ما يبني عليه، ثم يعتضد بالعقليات الصحيحة التي توافق ذلك وبغيرها ويجتهد على دفع كلّ ما يُعارض ذلك من شبهة المعقولات، ويلتزم حلّ كل شبهة كلامية وفلسفية)[1].

وهذا عالمٌ آخر يُنادي بنسخ تآليف شيخ الإسلام من المسودات، والمحافظة عليها، ويبشر بأنها طريقٌ لإعادة مجد الإسلام، فيقول: (شجّعوا ابن القيم ينقل لكم ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه لا يعرف أحد أن يقرأ خطه سواه، وهو أعلم تلاميذه بكتبه وآثاره. واعلموا أنه سيصير لهذه الآثار شأن عظيم، وسبب لإعادة مجد الإسلام، وستكون مرجعًا في المستقبل لمعرفة الإسلام الصحيح)[2].

---

(١) قطعة من مكتوب الشيخ الإمام أحمد بن مري ـ تحقيق محمد إبراهيم الشيباني: ص١٦ ـ ١٨.

(٢) المصدر نفسه.

وهذا الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ يُثني على شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ويُشير إلى بقاء تصانيفه، وانتقال تواليفه إلى الأجيال القادمة، فيقول: (وتلقيبه بشيخ الإسلام باق إلى الآن على الألسنة الزكية، وسيستمر غدًا ما كان بالأمس، ولا ينكر ذلك إلا من جهل مقداره، وتجنب الإنصاف)(١).

وقال الواسطي في رسالة إلى تلاميذ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يوصيهم بالشيخ وبعلمه، فيقول: (فاشكروا الله الذي أقام لكم في رأس السبعمائة من الهجرة من بيَّن لكم أعلام دينكم، وهداكم الله به وإيانا إلى نهج شريعته، وبيَّن لكم بهذا النور المحمدي ضلالات العباد وانحرافاتهم، فصرتم تعرفون الزائغ من المستقيم، والصحيح من السقيم، وأرجو أن تكونوا أنتم الطائفة المنصورة الذين لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم)(٢).

وقال أحمد بن طرخان الملكاوي (ت٨٠٣هـ) عن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (فوالله إنَّ الشيخ تقي الدين شيخ الإسلام لو دَرَوْا ما يقول لرجعوا إلى محبته وولائه)، وقال: (كلُّ صاحب بدعة ومن ينتصر له لو ظهروا لا بدّ من خمودهم وتلاشي أمرهم. وهذا الشيخ تقي الدين بن تيمية كلَّما تقدَّمت أيامه تظهر كراماته، ويكثر محبّوه وأصحابه)(٣).

فتأمَّل ـ يا رعاك الله ـ كلام هؤلاء الأئمة، وانظر بإمعان وإنصاف فيه، فتجد أنَّها كانت فراسة صادقة، وحدسًا صادقًا، وظنًّا صائبًا، وبُعدَ نظرٍ في العواقب.

---

(١) تقريظ الحافظ ابن حجر على «الرد الوافر» تحقيق محمد إبراهيم الشيباني: ص١٢.

(٢) «التذكرة والاعتبار والانتصار للأبرار في الثناء على شيخ الإسلام والوصاية به»: ص٢٤.

(٣) «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي: ص١٤١.

فقد توقعوا أن يكتب الله لمؤلفات إمام الأئمة القبول، وأن ينتشر علمه في العرض والطول، وأن تحتاجه الأمة في حاضرها جيلاً إثر جيل، وأن يكون سببًا في رجعة الأجيال إلى المعتقد الأصيل.

وقد صدقت توقعاتهم، فها نحن بحمد الله نحياها؛ فما دعوة الشيخ الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب إلا ثمرة من غرس شيخ الإسلام، خرجت شجرة طيبة في جزيرة العرب، وطاب غراسها، فآتت أكلها بإذن ربها، وتأسست دولة الإسلام على أصلها الثابت، وانتشر خيرها في الأرجاء، وعمَّ في الربوع الرخاء، وانتشر العلم القائم على النور السلفي، وأُنشئت المؤسسات الصادرة عن هذا الينبوع الصافي.

وما دور جامعتنا المباركة - الجامعة الإسلامية - عنَّا ببعيد، فقد قامت على ذلك المنهج السلفي، واحتضنت أبناء العالم الإسلامي، وغذتهم بلبان العقيدة الصحيحة، فجزى الله القائمين عليها خير الجزاء.

المسألة السابعة: الأيام الأخيرة لشيخ الإسلام، ووفاته:

كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عالمًا عاملاً، نشر الدعوة بكلِّ جدٍّ ونشاط، حتى جاء عام ٧١٨هـ، فمنعه السلطان فيه من الفتوى في مسألة الحلف بالطلاق بالتكفير، ثم عقد لهذا الغرض مجالس في سنة ٧١٩هـ، وحبس في سجن القلعة فترة، وانتهى الأمر بمنعه - بسبب فتواه - من الفتيا مطلقًا. ثم دبَّر له أعداؤه مكيدة أخرى؛ إذ وشوا به للسلطان، وقالوا له: إنه يفتي بمنع السفر إلى قبور الأنبياء والصالحين، وأوهموا السلطان أنَّ في ذلك تنقصًا للأنبياء والمرسلين، وتنقصهم كفر.

وأفتى بذلك طائفة من أهل الأهواء؛ وهم ثمانية عشر نفسًا، يرأسهم

القاضي الأخنائي المالكي، وأفتى قضاة مصر الأربعة بحبسه، فحبس بقلعة دمشق سنتين وأشهرًا.

وقد بقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في القلعة يكتب العلم، ويُصنّفه، ويُرسل إلى أصحابه الرسائل[1].

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي يوم الاثنين تاسع جمادى الآخرة من عام ٧٢٨هـ، أُخِّر ما كان عند الشيخ تقي الدين بن تيمية من الكتب والأوراق والدواة والقلم، ومنع من الكتابة والمطالعة، وحملت كتبه في مستهل رجب إلى خزانة الكتب بالعادلية الكبيرة . . . وكان سبب ذلك أنه أجاب لما كان ردّ عليه التقي ابن الأخنائي المالكي في مسألة الزيارة، فردّ عليه الشيخ تقي الدين واستجهله، وأعلمه أنه قليل البضاعة في العلم، فطلع الأخنائي إلى السلطان وشكاه، فرسم السلطان عند ذلك بإخراج ما عنده من ذلك)[2].

وقد حدَّث ابن عبد الهادي عن حال شيخ الإسلام بعد إخراج ما عنده من الكتب، ومنعه من المطالعة والكتابة، فقال: (وأقبل الشيخ بعد إخراجها على العبادة والتلاوة والتذكر والتهجد حتى أتاه اليقين، وختم القرآن مدَّة إقامته بالقلعة ثمانين أو إحدى وثمانين ختمة، انتهى في آخر ختمة إلى آخر: ﴿اقتربت الساعة﴾ . . . وكانت مدة مرضه بضعة وعشرين يومًا. وأكثر الناس ما علموا بمرضه، فلم يفجأ الخلق إلا نعيه)[3].

(١) انظر: «شيخ الإسلام وجهوده في الحديث»: (١/ ٣٨ ـ ٣٩).

(٢) «البداية والنهاية»: (٤/ ١٤٠). وانظر: «العقود الدرية»: ص٣٦٣.

(٣) «العقود الدرية»: ص٣٦٨.

قال البزار رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن آخر أيامه، ووفاته: (ثم إن الشيخ ـ رضي الله عنه ـ بقي إلى ليلة الاثنين والعشرين من ذي القعدة الحرام، وتوفي إلى رحمة الله ـ تعالى ـ ورضوانه في بكرة ذلك اليوم، وذلك في سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، وهو على حاله مجاهدًا في ذات الله، صابرًا، محتسبًا، لم يجبن، ولم يهلع، ولم يضعف، ولم يتتعتع، بل كان ـ رضي الله عنه ـ إلى حين وفاته مشتغلاً بالله عن جميع ما سواه. قالوا: فما هو إلا أن سمع الناس بموته، فلم يبق في دمشق من يستطيع المجيء للصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك، وتفرغ له، حتى غلقت الأسواق بدمشق، وعطلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمصابه أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأمراء والرؤساء والعلماء والفقهاء والأتراك والأجناد والرجال والنساء والصبيان من الخواص والعوام. قالوا: ولم يتخلف أحد من غالب الناس فيما أعلم، إلا ثلاثة أنفس كانوا قد اشتهروا بمعاندته، فاختفوا من الناس خوفًا على أنفسهم، بحيث غلب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلكوهم)[1].

وقد صُلي على شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ صلاة الغائب في غالب أمصار المسلمين، فما من مصر وصلهم خبر موته، إلا وصلوا عليه صلاة الغائب[2].

وقد ذكر الحافظ ابن كثير أنَّه صُلّي عليه في المدينة النبوية في يوم الجمعة آخر شهر ربيع الآخر من سنة ٨٢٩هـ؛ أي: بعد قرابة خمسة أشهر من وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ [3].

---

(١) «الأعلام العلية»: ص٨٤ ـ ٨٥.

(٢) انظر: «الأعلام العلية» للبزار: ص٨٧.

(٣) انظر: «البداية والنهاية»: (١٤/ ١٤٩).

وهكذا عاش شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ سبعة وستين عامًا حافلة بالجهاد، والنصح للعباد.

وقد ذهب من كاد له وحسده، ونسي الناس من مكر به ورصد له، وبقي علم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبقيت آثاره، وستستمرّ - إن شاء الله - يُنهل من معينها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

رحم الله شيخ الإسلام رحمة واسعة، وجزاه أحسن الجزاء عمًّا ترك للمسلمين من علوم نافعة، وأجزل له المثوبة يوم الدين، ونفعنا بعلمه، ووفقنا لسلوك منهج المتقين.

ورحم الله القائل فيه:

فـالله يـوسعـه بـرًّا ويشكـر مـا أبدى لنا معشر القرآن والسنن[1]

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

---

(١) انظر: «مقدمة منهاج السنة النبوية»: (١/ ٥٨).

المبحث الثالث
دراســـــة الكـــــتاب

* المطلب الأول: التعريف بالكتاب:

كتاب «النبوات» يبحث في طرق إثبات النبوة، والمعجزة، والكرامة، والفرق بينها وبين خوارق العادات، وفق معتقد أهل السنة والجماعة.

وفيه ردٌّ على المخالفين في هذا الباب؛ من أشعرية، ومعتزلة، وفلاسفة، مع ذكر مذاهبهم، وبيان أدلتهم.

وقد فصَّل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيه القول، وأطال النفس:

فَعَرَضَ أقوال الأشاعرة بالتفصيل، وردَّ عليها.

واهتمَّ حين عَرْضِه لأقوال الأشاعرة بأقوال الشخصية الثانية في المذهب الأشعري، ألا وهو القاضي أبو بكر الباقلاني، حيث انتقده في كتابه «البيان»، وردَّ على أقواله، وناقشها، ومحَّصها، وبيَّن مجانبتها للصواب وكرَّ على ما بُنيت عليه هذه الأقوال من قواعد فنسفها نسفًا، ووضَّح لازمها، والنتيجة التي تفضي إليها، محذِّرًا بذلك منها ومن اعتقادها.

وكتاب «النبوات» لم يقتصر على مباحث النبوات، والفروق بين المعجزة والكرامة، وبين ما يظهر على أيدي السحرة والكهان وأمثالهم من خوارق. بل كما هي عادة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، كان يردّ على الخصوم،

ويُبيِّن المضايق والمزالق التي أودت بهم إليها أقوالهم الباطلة، ويوضِّح المآزق التي أوقعتهم بها أصولهم الهابطة النازلة.

ومن طريقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومنهجه: أنه إذا تعرض لنقد قول ما، أو ناقش مسألة ما، فإنه لا يردّ عليها مباشرة، وإنَّما يُنقِّب عن الأصول التي قامت عليها، والأسس التي صدرت عنها.

وقد نبَّه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أنَّ أقوال أهل البدع التي التزموها، وخالفوا فيها الرسول، سببها ما أصلوه من أصول عقلية قياسيَّة مخالفة لأصول الرسول.

فكان هدم هذه الأصول هو غايته، ودكّها وما بني عليها من أقوال ومسائل منتهى أُمنيّته.

لذلك نراه يُجهز عليها، ويُدفّف عليها، ويُرسل عليها سهامًا صدرت عن بحر علمه الزاخر، فلا تقف في مواجهته، وينقلب أصحابها ما بين خائب وخاسر.

ويورد عليها من الأدلة ما يكون سببًا في إبطالها، وبيان مجانبتها للصواب ومخالفتها لأقوال السلف الصالح، ومجانبتها لفهوم ذوي الألباب.

ومن المسائل التي تعرَّض لها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب: مسألة أنَّ الرسول ﷺ قد بيَّن أصول الدين، وأنَّ الأدلة العقلية الصريحة لا تُعارض الأدلة النقلية الصحيحة.

وقد انتقد الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصول المبتدعة الشهيرة، التي اتفقوا عليها؛ مثل دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وبيَّن أنَّها لا وزن لها في ميزان الشرع، بل هي تافهة حقيرة.

وتكلَّم عن أقوالهم في بقاء المادة، وردّ على من يقول بعدم فنائها.

وتناول طرق الناس في التمييز بين خوارق العادات، وناقش موقف كلّ فرقة من هذه الخوارق من حيث النفي والإثبات.

وتكلم عن محبة الله ـ تعالى ـ، وموقف الناس منها: من جافى في إثباتها أو غالى.

وكذلك الاستدلال بحكمة الله وإرادته على النبوة، والاستدلال بسنته ـ تعالى ـ وعادته على ذلك، وردَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على من نفى ذلك فأقحم نفسه في المهالك.

وتكلَّم عن غنى الله، وردَّ على المتكلمين والفلاسفة الذين خالفوا أهل السنة والجماعة في ذلك.

وتكلَّم عن العدالة الإلهية، وردَّ على من يقول بتعذيب أهل الصلاح، وتنعيم أهل الظلم ردودًا واضحة جليَّة.

وغير ذلك من المباحث المهمة الطريفة الجامعة، التي تناولها الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ثنايا هذا الكتاب ذي البحوث والمسائل النافعة.

المسألة الأولى: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وتاريخ تأليفه:

أولًا: تحقيق اسم الكتاب:

الاسم الذي على النسخة المخطوطة هو: «الكلام على النبوات والمعجزات».

وقد ذكر الشيخ ابن عبد الهادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مؤلفات شيخه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وَعدَّ منها: «قاعدة في تقرير النبوات بالعقل والنقل»[1].

(١) «العقود الدرية»: ص٦٦.

وحين ذكر كلٌّ من الصفدي، وابن شاكر الكتبي، والآلوسي مؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عدُّوا منها كتاب: «ثبوت النبوات عقلاً ونقلاً والمعجزات والكرامات»[١].

وكتاب «النبوات» الذي بين أيدينا يتحدَّث عن طرق ثبوت النبوة، والفرق بين خوارق العادات عقلاً ونقلاً، فهو المقصود ـ من غير شك ـ بهذا الاسم.

ولكنِّي أميل إلى إبقاء اسمه «النبوات» لعدة أمور، منها:

١ ـ أنَّ اسم «النبوات» تدخل فيه المعجزة والكرامة؛ إذ النبوة أصل، والمعجزة فرع عنها.

٢ ـ لا شك أنَّ اسم «النبوات» جزء من العنوان، وأنَّه اختصر من ذاك العنوان الطويل: «الكلام على النبوات والمعجزات»، أو «قاعدة في تقرير النبوات بالعقل والنقل»، أو «ثبوت النبوات عقلاً ونقلاً والمعجزات والكرامات»؛ إذ جرت العادة في اختصار الأسماء الطويلة؛ لأجل الحفظ، وسهولة النطق.

والأمثلة كثيرة عن اختصار أسماء الكتب الطويلة.

٣ ـ من عادة شيخ الإسلام المعروفة في بعض كتبه أنَّه لا يُسمِّيها، وإن سمَّاها، فليس لها اسم ثابت؛ إذ قد تختلف هذه الأسماء حتى في كلام مؤلفها؛ كما حدث في الجواب الصحيح، ودرء التعارض، والتدمرية، ونقض المنطق، ونحوها ممَّا ليس هذا محلّ بسطه.

---

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي: (٧/ ٢٥)، و«فوات الوفيات» للكتبي: (١/ ٧٦ ـ ٧٧)، و«جلاء العينين» للآلوسي: ص٨.

٤ ـ أنَّ بعض رسائل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ليس لها اسم أُطلق عليها من قِبَله، ومن ذلك رسائله التي كانت إجابات على أسئلة ترد عليه من أمصار المسلمين؛ إذ كانت تُسمَّى بحسب البلدة التي ينتمي إليها السائل، أو أنَّ تلاميذ شيخ الإسلام كانوا يُسمُّونها باسم معيَّن.

٥ ـ قد توافق كلّ من طبع هذا الكتاب على تسميته باسم «النبوات». وهو ما اشتهر بين الناس أيضًا.

فالذي أُرجّحه ـ والله أعلم ـ إبقاء عنوان الكتاب على ما عُرف به: «النبوات» فقط؛ إذ هذا الاسم في صميم الموضوع، وقد تعارف طلبة العلم على إطلاقه، وانتشر بينهم بهذا الاسم.

ولا محذور في إبقائه على هذا الاسم ـ إن شاء الله ـ، ولو غُيِّر لالتبس على الناس، إذ قد يُظنّ أنه كتاب آخر غير كتاب «النبوات» المعروف. والله أعلم.

ثانيًا: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

هذا الكتاب هو كتاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من غير شكٍّ، ونسبته إليه قطعية بدلائل يقينيَّة. منها:

١ ـ الكتاب لم يُنسب إلى غير شيخ الإسلام.

بل قد صُرِّح في أول نسخة المخطوطة باسم مؤلفه، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، ووضع اسمه رَحِمَهُ اللَّهُ على الغلاف كذلك.

٢ ـ أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أشار في هذا الكتاب إلى كثير من كتبه المشهورة المعروفة. وهذا لا يترك محلاًّ للشكّ في أنّه هو المؤلف له رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣ ـ أنَّ المستقرئ للكتاب يُدرك أنَّ هذا الكتاب هو كتاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فالأسلوب هو أسلوبه من حيث العرض، والردّ على المخالفين في أصولهم ومذاهبهم وأقوالهم، والاستطراد في بعض المسائل.

٤ ـ أنَّ من ترجم لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من تلاميذه ذكر هذا الكتاب: كتاب النبوات والمعجزات ضمن مؤلفاته. وهكذا فالكتاب هو كتاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ عليه نور النبوة الذي هو سمة كتبه الأخرى.

ثالثًا: تاريخ تأليف الكتاب:

بعد استقراء هذا الكتاب، ومقارنته بكتب شيخ الإسلام الأخرى، اتضح لي أنَّ كتاب النبوات من أواخر ما كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

وربَّما لو قلتُ بأنَّه ألَّفه في سجنه الأخير، لما كنت مجانبًا للصواب، أو مصادمًا للحقيقة.

وعلى كلٍّ حال: هو أمرٌ تبيَّن لي من خلال الاستقراء، ولا دليل ثابت عليه، فهو لا يعدو كونه مجرَّد احتمال.

وقد ذكر ابن عبد الهادي أنَّ شيخ الإسلام لبث مقيمًا بسجن القلعة سنتين وثلاثة أشهر وأيامًا، ثم توفي إلى رحمة الله ورضوانه، وما برح في هذه المدة مكبًّا على العبادة والتلاوة وتصنيف الكتب في الردِّ على المخالفين، وأنَّ أكثر كتبه كتبها وهو في السجن[1].

وذكر ابن عبد الهادي أيضًا أنَّ مؤلفاته كانت على ثلاثة أنواع؛ نوع أكمله وبيَّضه، ثم كُتب عنه. ونوع أكمله ولم يَبيِّضه. وجملة كثيرة من كتبه لم يُكملها[2].

والناظر في كتاب «النبوات» يرى أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر فيه كثيرًا من المباحث العقديَّة، والجزئيات الأصولية؛ فهو كالفهرس لكتبه الأخرى، فيه خلاصة ما كتبه رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه السابقة.

---

(١) انظر: «العقود الدرية»: ص٣٦١.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ص٣٧٣.

وكذا يُلاحظ عدم ترتيب معلومات الكتاب، ممَّا يُرشد إلى أنَّه من النوع الثاني من كتب شيخ الإسلام؛ وهي الكتب التي أكملها، ولم يُبيّضها.

والأمر المهمّ هو أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذَكَر في كتاب «النبوات» أهمّ وأشهر كتبه، ممَّا يدلّ على أنَّها متقدّمة على هذا الكتاب في التأليف.

ومن الكتب التي ذكرها، والتي سأحاول ـ قدر المستطاع ـ أن أذكرها مرتبة وفق تسلسل تأليفها الزمني:

١ ـ «بغية المرتاد»، أو «السبعينية». ألَّفه في الاسكندرية[(١)].

٢ ـ «شرح الأصفهانية». ألَّفه في مصر[(٢)].

٣ ـ «بيان تلبيس الجهمية». ألَّفه في مصر[(٣)].

٤ ـ «درء تعارض العقل والنقل». ألَّفه بعد رجوعه إلى الشام. وقد رجح د. محمد رشاد سالم أنَّه ألَّفه بين سنتي ٧١٣ ـ ٧١٧هـ لأسباب ذكرها[(٤)].

٥ ـ «منهاج السنة النبوية». ألَّفه في الشام؛ لأنه صرح فيه بذكر «درء تعارض العقل والنقل» أكثر من مرة[(٥)].

٦ ـ كتاب «الصفدية». ألَّفه بالشام؛ فقد صرَّح فيه بذكر «درء تعارض العقل والنقل»[(٦)].

---

(١) انظر: «النبوات»: ص٣٩٨، و«الصفدية»: (١/ ٣٠٢)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣.

(٢) انظر: «النبوات»: ص٦٤٧، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٥٤، و«ذيل طبقات الحنابلة»: (١/ ٤٠٣).

(٣) انظر: «النبوات»: ص٦٤٦، و«ذيل طبقات الحنابلة»: (١/ ٤٠٣).

(٤) انظر: «مقدمة تحقيق درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨ ـ ١٠). وانظر: «النبوات»: ص٦٤٥، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٥٣.

(٥) انظر: «مقدمة تحقيق منهاج السنة النبوية»: (١/ ٨٨).

(٦) انظر: «كتاب الصفدية»: (٢/ ٤٢، ٣٢٦).

٧ ـ «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان». ألّفه في دمشق؛ لأنّه صرَّح فيه بذكر كتابه «منهاج السنة النبوية»[١]، وكتابه «درء تعارض العقل والنقل»[٢].

٨ ـ «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح». وهو آخر هذه الكتب؛ فقد صرَّح فيه بذكر «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»[٣].

وقد ذكر شيخ الإسلام هذا الكتاب في «النبوات»[٤]؛ مما يُرشد إلى أنَّ كتاب النبوات متأخِّر عنه.

٩ ـ «الردّ على المنطقيين». ألّفه بعد الجواب الصحيح؛ فقد صرح فيه بذكر «الجواب الصحيح»[٥]، وذكر فيه «الصفدية»[٦].

وقد جزم د. عبد الرحمن الفريوائي أنَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألّف هذا الكتاب ـ «الرد على المنطقيين» ـ قبل تأليف كتابه «درء تعارض العقل والنقل»[٧].

وهذا غير صحيح، بل صرَّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الردّ على المنطقيين» بذكر كتابه «درء تعارض العقل والنقل في مواضع»[٨].

---

(١) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٨٩.
(٢) انظر: المصدر نفسه: ص١٩٩.
(٣) انظر: «الجواب الصحيح»: (٣/ ٣٤٩).
(٤) انظر: «النبوات»: ص٦٤٨ ـ ٦٤٩.
(٥) انظر: «الرد على المنطقيين»: ص٢٥٤.
(٦) انظر: المصدر نفسه: ص٢٧٨، ٣٠١، ٣١٤، ٤٦٠.
(٧) انظر: «شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه» للفريوائي: (١/ ٣٧).
(٨) انظر: «الرد على المنطقيين»: ص٥٣، ٣٢٤، ٣٧٣.

وهذا دليلٌ واضح على أنَّ كتاب «الردّ على المنطقيين» متأخّرٌ عن «درء تعارض العقل والنقل» في التأليف.

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه ألَّف «الردّ على المنطقيين» في الربوة بدمشق[1].

وقال فيه: (وكذلك بيَّنَّا طرق الناس في إثبات العلم بالنبوات في شرح الأصفهانية، وكتاب الردّ على النصارى، وغيرها)[2].

ولو كان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قد ألَّف كتاب «النبوات»، لنوّه بذكره؛ إذ هو في صميم الموضوع.

ومن الكتب التي ذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «النبوات»:

- تفسير سورة الإخلاص[3].
- مسألة القادر المختار[4].
- مسألة العدل والظلم[5].
- مسألة القدرة والإرادة[6].

وبعد هذا العرض الموجز لأشهر مؤلفات الشيخ، تبيَّن لنا بالدلائل القطعيَّة أنَّ كتاب «النبوات» ممَّا أُلِّف في الشام، وأنَّه من آخر ما ألَّف.

وقد ضمّنه رَحِمَهُ اللَّهُ خلاصة آرائه، وأفكاره، واجتهاداته.

---

(١) انظر: المصدر نفسه: ص١٨٤.

(٢) المصدر نفسه: ص١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣) انظر: «النبوات»: ص١٨٦.

(٤) انظر: «النبوات»: ص٩٠٩.

(٥) انظر: «النبوات»: ص٩٠٩.

(٦) انظر: «النبوات»: ص٦٢٥.

ومن هنا تأتي أهميته العلمية، ومكانته في التعرّف على أقوال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأخيرة.

لذلك: إن أتت أقوال للشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تتعارض مع ما في «النبوات»، فالمعتبر ما في كتاب «النبوات»؛ إذ هو خلاصة أفكاره، وخاتمة أقواله، وناسخٌ لما تقدَّم من آرائه.

فعلى سبيل المثال: ما يتعلَّق بحياة الخضر عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: نجد شيخ الإسلام في الفتاوى قد رجح حياة الخضر، ونافح عن ذلك بشدة، وانتقد من يقول بموته. وهذا في «مجموع الفتاوى»[1].

أما في كتابه «النبوات»: فالأمر بخلاف ذلك؛ إذ مال إلى الرأي القائل بموته، وصرَّح بأنَّ الشيطان يتمثَّل في صورة إنسيّ، ويقول إنه الخضر[2].

وكذلك مسألة: هل آدم أُهبط من جنة التكليف التي في السماء؟ أم من جنَّةٍ في الأرض؟

نجده في «مجموع الفتاوى» يذكر أنَّ في المسألة قولاً واحدًا لأهل السنَّة، وهو أنَّها جنَّة الخلد. ويذكر أنَّ من قال: إنَّها جنَّة في الأرض، فهو من المتفلسفة الملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين[3].

أما في «النبوات»: فقد جعل في المسألة قولين، أصحّهما أنَّ جنَّة آدم كانت جنَّة التكليف، ولم تكن في السماء[4].

هذه الأمور، وأمثالها تجعلنا نجزم أنَّ كتاب «النبوات» هو خلاصة

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣٣٨).

(٢) انظر: «النبوات»: ص١٠٥٥ ـ ١٠٥٨.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩).

(٤) انظر: «النبوات»: ص٧٠٥.

أقوال شيخ الإسلام رحمه الله، وأوثق آرائه، وزبدة أفكاره التي استقرَّ عليها.

هل الكتاب ناقص، أم لا؟

أشار بعض الباحثين إلى أنَّ كتاب «النبوات» ناقص، ولم يذكروا دليلاً على ذلك.

ومن هؤلاء: د. محمد رشاد سالم رحمه الله في كتابه: «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية».

قال رحمه الله وهو يتكلم عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وقد خصَّص كتابين من كتبه للنبوة؛

١ ـ أولهما وأهمهما: كتاب «الصفدية». وقد كتبه للرد على من زعم أن معجزات الأنبياء قوى نفسانية.

٢ ـ والثاني: كتاب «النبوات». ويهتم فيه ابن تيمية بالرد على آراء المتكلمين في مسألة النبوة. وأُرجّح أنَّ قسمًا لا يُستهان به من الكتاب مفقود)[(١)].

وممَّن قال بنقصه، ولم يورد دليلاً على ذلك: د. عبد الرحمن المحمود، الذي قال وهو يستعرض مؤلفات شيخ الإسلام رحمه الله: (النبوات. وهو في الردِّ على الأشاعرة، ومنهم الباقلاني في مسألة معجزات الأنبياء والفرق بينها وبين الكرامات والخوارق الشيطانية. وهو مطبوع، لكن فيه نقصًا. ولعلَّ الله أن ييسر مخطوطات هذا الكتاب ليحقق ويُخرج بشكل جيد)[(٢)].

وأقول: لا أدري ما هي الأدلة التي استندوا إليها، فخلصوا إلى هذا الرأي، ولا ما هي الأسس التي بنوا عليها، فرجحوا نقصان الكتاب؟

---

(١) «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية»: ص٧٦.

(٢) «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (١/٢٠١).

ولعلَّ الذي دفعهم إلى هذا القول نظرهم إلى أول الكتاب، وملاحظتهم خلوّه من خطبة أو استفتاح، الأمر الذي يُخالف عادة المؤلفين.

ويُردّ عليهم:

١ ـ أنَّ ذكر الخطبة، أو الاستفتاح ليس عادة مطردة لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذ يوجد من مؤلفات الشيخ ما هو خال من ذلك، ويبدأ به مباشرة بقوله: فصل؛ كصنيعه في كتاب «النبوات».

ومن ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ كتاب «الردّ على الأخنائي»، وكتاب «معارج الوصول» ـ وهو مما ألّفه الشيخ وهو في السجن ـ، وأكثر الرسائل التي احتواها كتاب «جامع الرسائل» ـ الذي حققه د. محمد رشاد سالم ـ، وكذلك أغلب ما في «مجموع الفتاوى»، و«مجموعة الرسائل الكبرى».

٢ ـ أضف إلى هذا أنَّ كتاب «النبوات» لم يخل ممَّا يُشبه الاستفتاح؛ إذ في أوله بسملة، وثناء على الله ـ تعالى ـ، ثم عقَّب بقوله: فصل.

٣ ـ وممَّا يُؤيّد ما ذهبت إليه ـ وهو قولي بأنَّ كتاب «النبوات» ليس ناقصًا ـ أنَّ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يشر إلى مسألة تقدّمت، إلا وهي في الكتاب. وهذا توصَّلتُ إليه بعد استقراء تام لكتاب «النبوات».

ولو كان ثمَّة نقص ـ كما ادَّعى البعض ـ لفُقدت بعض المسائل التي أشار الشيخ إلى أنَّه قد قدَّم الكلام عنها.

٤ ـ وممَّا يزيد الأمر يقينًا لديّ: وجود نسخة مخطوطة كتبت بعد وفاة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ باثنتين وثمانين سنة؛ إذ كتبت في عام ٨٣٠هـ، وهي قريبة العهد من عصر المؤلف.

وقد ضمنها ابن زكنون رَحِمَهُ اللَّهُ مجموعه الكبير: «الكواكب الدراري في

ترتيب مسند الإمام أحمد» ـ وقد ضمَّ هذا المجموع رسائل كثيرة لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ .

وذكر ـ أعني ابن زكنون ـ بداية كتاب «النبوات» في النصف الأسفل من إحدى الصفحات، حيث سبقه في النصف الأعلى خاتمة كتاب لأحد العلماء.

وحين انتهت المخطوطة، أتبعها بذكر كتاب «الصارم المنكي» لابن عبد الهادي.

فلم يتقدّم مخطوطة «النبوات» خرمٌ ولا اختزال، بل هي باقية على حالها، كما وضعها ابن زكنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد اثنتين وثمانين سنة من وفاة شيخ الإسلام.

وهذه النسخة قد مضى على كتابتها سبع وستمائة سنة، وهي محفوظة في هذا المجموع الكبير الذي حفظ لنا ذخائر من تراث شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، ومؤلفات تلاميذه ـ رحمهم الله ـ.

٥ ـ إن كتاب «النبوات» لم يُشر إليه أحدٌ من تلاميذ شيخ الإسلام، باستثناء ابن عبد الهادي، والصفدي.

وأما ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ : فمع جلالة قدره، وشدة التصاقه بالشيخ، وحرصه على مؤلفاته، وجمعه لأسمائها في فهرس، فإنَّه لم يذكر كتاب «النبوات».

وهذا يدل على ما ذكرناه سابقًا؛ من أنَّ كتاب «النبوات» من آخر ما ألَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، وأنَّه ممَّا كُتب ولم يُبيّض.

ولم يشتهر هذا الكتاب عند تلاميذ شيخ الإسلام، بل ولا الخاصة منهم، بل لم يأخذ حظه من الشهرة بين طلبة العلم ـ كما وقع لكتب

شيخ الإسلام الأخرى مبكرًا ـ إلا بعد أن طُبع الكتاب طبعته الأولى عام ١٣٤٦هـ.

وقد بذلت قصارى جهدي؛ من البحث الطويل، وسؤال المختصين، والمكتبات الكبيرة، والمراكز المشهورة عن نسخ للكتاب، فلم أجد من يدلّني على نسخة أخرى لهذا الكتاب.

وقد خاطبت الشيخ محمد إبراهيم الشيباني مدير مركز المخطوطات والتراث والوثائق في الكويت، فجاءني منه ردٌّ بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٤١٣هـ بأنَّه لا يعلم أن للكتاب نسخة أخرى، ووعد بأنه إذا وجد شيئًا أثناء بحثه في مكتبات العالم أن يبلغني به، ولم أتلق منه بعد ذلك أي اتصال.

وقد بحثتُ في مراكز المخطوطات في كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض، وجامعة أُم القرى في مكة المكرمة، وجامعة الملك سعود في الرياض، وجامعة الملك عبد العزيز في جدة، ومركز الملك فيصل للمعلومات في الرياض، ومكتبة الملك فهد الوطنية في الرياض، والمكتبة السعودية في دار الإفتاء في الرياض، فلم أجد لكتاب النبوات أثرًا في هذه الأماكن، باستثناء الجامعة الإسلامية؛ إذ يوجد في مكتبة المخطوطات فيها صورة للنسخة الوحيدة الموجودة في المكتبة الظاهرية.

وقد سألت عددًا من المهتمين بمؤلفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ، فأفادوني بأنهم لا يعلمون بوجود نسخة أخرى للكتاب.

المسألة الثانية: سبب تأليف الكتاب. وفيها ترجمة موجزة للباقلاني، وتعريف بكتابه «البيان».

أولاً: سبب تأليف الكتاب:

ألّف شيخ الإسلام رحمه الله كتاب «النبوات» لأمرين؛ عام، وخاص.

أما الأمر العام فهو:

أ ـ إبراز معتقد أهل السنة والجماعة في الفرق بين النبي والمتنبي، ومعرفة طرق إثبات النبوة، والفروق بين خوارق العادات.

قال رحمه الله: (فينبغي أن يتدبر هذا الموضوع، وتفرق هذه الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء وبين ما يشتبه بها، كما يعرف الفرق بين النبي والمتنبي، وبين ما يجيء به النبي وما يجيء به المتنبي. فالفرق حاصل في نفس صفات هذا وصفات هذا، وأفعال هذا وأفعال هذا، وأمر هذا وأمر هذا، وخبر هذا وخبر هذا، وآيات هذا وآيات هذا؛ إذ الناس محتاجون إلى هذه الفروق أعظم من حاجتهم إلى غيره، والله تعالى يُبيِّنه ويُيسِّره)[1].

وقال رحمه الله: (والفرق بين النبي والساحر أعظم من الفرق بين الليل والنهار)[2].

ب ـ الردّ على المخالفين في النبوات، من المتكلمين ـ أشاعرة ومعتزلة ومن وافقهم ـ والفلاسفة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله: (إنَّ المتكلمين المبتدعين تكلموا في النبوات بكلام كثير، لبسوا فيه الحق بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير

(١) «النبوات»: ص١٥٢.

(٢) المصدر نفسه: ص٧٠٤.

النبوات؛ كالإلهيات، وكالمعاد. وعند التحقيق لم يعرفوا النبوة، ولم يثبتوا ما يدلّ عليها، فليس عندهم لا هدى ولا بيّنات)[1].

وأما الأمر الخاصّ الذي ألّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لأجله كتاب النبوات:

فقد ناقش شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب الأشاعرةَ مناقشة تفصيليَّة مستفيضة، وذلك من خلال مناقشته لشيخهم الباقلاني في كتابه «البيان» الذي هو العمدة عند الأشاعرة في مبحث النبوات[2].

ويوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أسباب ردّه على الأشاعرة، فيقول: (لا حول ولا قوة إلا بالله! ولو لم يتعلق هذا بالإيمان بالرسول، وبما أخبر به الرسول، واحتجنا إلى أن نُميّز بين الصحيح والفاسد في الأدلة والأصول، لما ورد على هؤلاء من هذه السؤالات، ولم تكن بنا حاجة إلى كشف الأسرار، لكن لما تكلموا في إثبات النبوات صاروا يوردون عليها أسئلة في غاية القوة والظهور، ولا يُجيبون عنها إلا بأجوبة ضعيفة، كما ذكرنا كلامهم، فصار طالب العلم والإيمان والهدى من عندهم لاسيما إذا اعتقد أنَّهم أنصار الإسلام ونظاره والقائمون ببراهينه وأدلته، إذا عرف حقيقة ما عندهم، لم يجد ما ذكروه يدلّ على ثبوت نبوة الأنبياء، بل وجده يقدح في الأنبياء، ويورث الشك فيهم أو الطعن . . . فانسد طريق الإيمان والعلم، وانفتح طريق النفاق والجهل، لا سيما على من لم يعرف إلا ما قالوه. والذي يفهم ما قالوه لا يكون إلا فاضلاً قد قطع درجة الفقهاء،

---

(١) المصدر نفسه: ص٦٤٣، وانظر ما بعدها: ص٦٤٥، و(لا) في (لا هدي) ينبغي أن تحمل على الزيادة.

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق أحد النصارى/ يوسف مكارثي اليسوعي، ويقع في (١٠٨) صفحات.

ودرجة من قلَّد المتكلمين، فيصير هؤلاء إما منافقين، وإما في قلوبهم مرض. ويظن الظان أنَّه ليس في الأمر على نبوة الأنبياء براهين قطعية، ولا يعلم أن هذا إنما هو لجهل هؤلاء وأصولهم الفاسدة التي بنو عليها الاستدلال، وقدحهم في الإلهية، وأنهم لم ينزهوا الرب عن فعل شيء من الشرِّ، ولا أثبتوا له حكمة ولا عدلاً . . . وهم في الأصل إنما قصدوا الرد على القدرية الذين قالوا: إن الله لم يشأ كلّ شيء، ولم يخلق أفعال العباد، وهو مقصود صحيح، لكن ظنوا أن هذا لا يتمّ إلا بجحد حكمته وعدله ورحمته، فغلطوا في ذلك . . .)[١].

إذًا: فالأمر الخاصّ الذي ألَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لأجله كتاب «النبوات» ـ كما مرَّ ـ: هو مناقشة الأشاعرة مناقشة تفصيليَّة مستفيضة، وذلك من خلال مناقشة شيخهم الباقلاني في كتابه «البيان» الذي هو عمدة مذهب الأشاعرة في «النبوات».

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن القاضي أبي بكر: (وفي كلامه في هذا الباب[٢] من الاضطراب ما يطول وصفه، وهو رأس هؤلاء الذين اتبعوه؛ كالقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم)[٣].

وقال أيضًا ـ عن الأشاعرة ـ: (وجوَّزوا من جهة العقل ما ذكره القاضي أبو بكر: أن يكون الرسول فاعلاً الكبائر، إلا أنه لا بد أن يكون عالمًا بمرسله . . . فلم يعتمد القاضي أبو بكر وأمثاله في تنزيه الأنبياء لا على دليل عقلي، ولا سمعي في الكتاب والسنة؛ فإن العقل عنده لا يمنع أن

---

(١) «النبوات»: ص٩٣٦ ـ ٩٣٩.

(٢) يعني: في الفرق بين المعجزات والسحر.

(٣) «النبوات»: ص٨٠١.

يرسل الله من يشاء إذ كان يجوز عنده على الله فعل كلّ ما يقدر عليه، وإنما اعتمد على الإجماع)[١].

وذكر هذا الأمر الخاص الذي ألّف لأجله شيخ الإسلام كتاب «النبوات»، يستلزم من الباحث أن يُعرّف بالباقلاني، ويُعرّف بكتابه.

ثانيًا: ترجمة الباقلاني، والتعريف بكتابه «البيان»:

الباقلاني هو[٢]: القاضي الأصولي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد ابن جعفر بن قاسم البصري ثم البغدادي، ابن الباقلاني. يُعدّ من أكابر أئمة الأشاعرة بعد مؤسسها أبي الحسن الأشعري، عالم بعلوم أهل الكلام، ولم يعرف تاريخ ولادته.

ذكره القاضي عياض في «طبقات المالكية»، وقال عنه: إليه انتهت رئاسة المالكية في وقته.

وقال عنه الذهبي: وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه . . . وكان ثقة إمامًا بارعًا، صنّف في الردّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري، وقد يُخالفه في مسائل، فإنه من نظرائه وقد أخذ علم النظر عن أصحابه.

مات الباقلاني في ذي القعدة سنة ثلاث وأربع مائة، وصلى عليه ابنه حسن، وكانت جنازته مشهودة.

---

(١) المصدر نفسه: ص٤٧٦ ـ ٤٧٧.

(٢) انظر ترجمة الباقلاني في: «تاريخ بغداد» للخطيب: (٥/ ٣٧٩ ـ ٣٨٣)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١١/ ٣٧٣)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٧/ ١٩٠ ـ ١٩٣).

ومن أهم مؤلفاته المطبوعة:

١ ـ «التمهيد»، وسُمِّي: «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل». وقد طبع الكتاب أكثر من طبعة.

٢ ـ «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به».

٣ ـ كتاب «البيان» عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر والنارنجات.

فالباقلاني إذًا يُعتبر المؤسس الثاني للمذهب الأشعري؛ فهو تلميذ من تلاميذ أبي الحسن الأشعري، وقريب العهد به.

وعلى الرغم من أن تلامذة الأشعري كانوا أقوياء وذوي تأثير واسع، إلا أن أحدًا منهم لم يبلغ ما وصل إليه الباقلاني.

ولعلَّ الفترة التي عاشها الأشعري وتلامذته كان السائد فيها المذهب الكلابي، فكان المذهبان متداخلين. فلما جاء الباقلاني جرَّد نفسه لنصرة أبي الحسن الأشعري ومذهبه، والعمل على دعمه بأوجه جديدة من الحجج والمناظرات[١]. هذا عن الباقلاني.

أما كتابه «البيان»: فهو العمدة ـ كما أسلفنا ـ عند الأشاعرة في النبوات.

وقد أصَّل فيه مؤلفه أصولاً، وقعَّد قواعد تُخالف أصول أهل السنة والجماعة، ولذلك التزم فيه لوازم باطلة.

وقد ناقش شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأصول، وردَّ على هذه اللوازم في كتاب «النبوات».

ولا بأس من إيراد بعض آراء الباقلاني في كتابه «البيان»، لتتضح الأفكار

---

(١) انظر: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» للمحمود: (٢/ ٥٤٩).

التي ناقشها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «النبوات».

١ ـ يقول الباقلاني: (المعجزة قد تكون بمعنى منع العادة المألوفة؛ مثل أن يقول: آيتي وحجتي أنني أقوم من مكاني، وأُحرِّك يدي، وأنكم لا تستطيعون مثل ذلك»[١].

٢ ـ ويقول أيضًا: (وقد اتفق على أنه لا دليل يفصل بين الصادق والكاذب في ادعاء الرسالة، إلا آيات المعجزة . .)[٢].

٣ ـ قوله: (إن فرض التوحيد والمعرفة واجب من جهة السمع المحض)[٣].

٤ ـ يرى الباقلاني أنَّ خوارق الأنبياء قد تقع من غير الأنبياء، ولكن لا تعتبر معجزة؛ لأنه لا يُتحدَّى بها.

فليس جنس المعجزة عنده الآية، وإنما هي التحدي وادعاء النبوة.

أما الآية فلا تعتبر معجزة لأن غير النبي يأتي بها، ولكن لا يدَّعي النبوة[٤].

٥ ـ الفرق بين المعجزة والكرامة هو التحدي، وإلا فالجنس واحد؛ فقد يكون للولي مثل معجزات الأنبياء، إلا أنه لا يتحدى بها[٥].

٦ ـ يرى أنه لا يُستثنى من السحر إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنه لا يكون بسحر الساحر.

ومن الأشياء التي لا يستطيعها الساحر، ويستثنى من فعلها: آيات الأنبياء الكبرى[٦].

---

(١) «البيان»: ص١٦.
(٢) «البيان»: ص٣٨.
(٣) «البيان»: ص٤٢.
(٤) انظر: «البيان»: ص٤٧.
(٥) انظر: «البيان»: ص٤٨.
(٦) انظر: «البيان»: ص٩١.

٧ ـ الفرق بين النبي والساحر: أن الساحر إذا احتج بالسحر، وادَّعى النبوة فإنَّ الله يُبطله بوجهين: إما أن ينسيه عمل السحر بالجملة. وإما أن يقيض له أناسًا من السحرة يفعلون مثل فعله، فيعارضونه، فينتقض بذلك ما ادَّعاه[1].

فجعل عمل الأنبياء والسحرة واحدًا، إلا أن الأنبياء يتحدُّون ويدَّعون النبوة، والساحر لا يتحدَّى به، ولا يدَّعي النبوة.

فإذا لم يدَّع ذلك جاز أن تظهر عليه خوارج مثل خوارق الأنبياء، إلا الآيات الكبرى.

فمعجزات الرسل، وخوارق السحرة لا فرق بينها إلا تحدِّي الرسول وادِّعائه النبوة، بخلاف معجزات الرسل الكبرى، فهذه مستثناة بالإجماع[2].

٨ ـ المعجزة عند الباقلاني قد تكون من أفعال الناس العادية؛ مثل حجر المغناطيس إذا ادَّعاه النبيُّ وتحدَّى بمثله؛ فإنه له آية، ولو ادَّعاه غيره لنقضه الله[3].

٩ ـ يرى أن الملائكة أفضل من الأنبياء[4].

١٠ـ لا مانع لديه من جهة العقل أن يدَّعي بعض الملائكة الربوبية، لكن الإجماع دلَّ على أن ذلك لا يقع[5].

---

(١) انظر: «البيان»: ص٩٤ ـ ٩٥.

(٢) انظر: «البيان»: ص٩٦.

(٣) انظر: «البيان»: ص٩٨.

(٤) انظر: «البيان»: ص١٠٢.

(٥) انظر: «البيان»: ص١٠٣.

وبعد: فهذه أهم الأقوال التي وقفت عليها في كتاب البيان تُخالف مذهب أهل السنة والجماعة، وقد تصدَّى لها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بالردِّ والتفنيد.

وثمّة أقوال وآراء عن السحرة وغيرهم، وعن الكرامة، وغير ذلك.

ومن الأمور التي ناقش فيها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الأشاعرةَ في كتاب «النبوات»: تجويزهم على الله تعالى فعل كلّ شيء، وعدم تنزيهه عن شيء.

وهذه من اللوازم التي التزموها، وانبثقت عن أقوالهم المتقدمة.

فيجوز عندهم أن يجعل الله الساحر والكافر والفاسق نبيًا، وأن يرسله، ويؤيده بالمعجزات والآيات.

ويجوز عندهم أن لا يميز الله بين الصادق والكاذب، إلا بأن يُظهر على يد الأول المعجزات، ويمنع الآخر منها.

ومع تجويزاتهم هذه، نجدهم قد أنكروا حكمة الله، وعدله، ورحمته، فانسدّ عليهم طريق النبوة.

المسألة الثالثة: منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «النبوات»:

الكتابة عن منهج أيّ مؤلّفٍ في أيِّ كتابٍ من كتبه فيه نوعٌ من المشقة؛ إذ الأمر يستلزم القراءة المتأنيّة، والفحص الدقيق، والاستقراء التامّ.

فما ظنّك إن كانت الكتابة عن منهج شيخ الإسلام الفريد في كتاباته، والمتعمّق في تأليفاته، صاحب الكتب التي لا زالت كلماتها نابضة، تُجدّد - بإذن الله - من الدين ما اندثر، وتُظهر - بعون الله - منه ما انطمر، وتُحيي من السنن ما أماته أهل وانقبر.

يُروى عن الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال عن منهج شيخ الإسلام: (شيخ الإسلام يأتي إلى جدار الباطل فيلطمه حتى يعتدل. أما ابن

القيم فيأخذ هذا الجدار حجرًا حجرًا، فيكسرها إلى أشلاء)[1].

فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ رجلٌ فريدٌ في نوعه، فريدٌ في تأليفاته، فريدٌ في منهجه، جاء في وقت اندثرت فيه السنة، واشرأبَّت أعناق أهل البدعة، وباض فيه أهل الأهواء وفرّخوا، فقام بنصر دين الله، وجاهد لإعلاء كلمة الله، وكافح من أجل توحيد الله، وإفراده بالعبادة وحده دون سواه.

كتب عنه بعض العلماء حين رآه: (فألفيتُه ممن أدرك من العلوم حظًّا، وكاد يستوعب السنن والآثار حفظًا.

إن تكلّم في التفسير فهو حامل رايته، أو أفتى في الفقه فهو مدرك غايته، أو ذاكر بالحديث فهو صاحب علمه وذو روايته، أو حاضر بالنِّحَل والملل لم يُرَ أوسع من نحلته في ذلك ولا أرفع من درايته، برز في كلِّ فنٍّ على أبناء جنسه، ولم تَرَ عين من رآه مثله، ولا رأت عينه مثل نفسه)[2].

هذا عن الرجل.. فماذا عن الكتاب؟!

سبق الحديث عن كتاب «النبوات» من حيث أهميته، وذُكر حينها أنَّ الكتاب من أجمع الكتب، وأشملها، وأنَّ فيه خلاصة آراء صاحبه، وزبدة أفكاره.

وهذا مما يصعب الحديث عن منهج مؤلفه.

ولكن ما لا يُدرك كلّه، لا يُترك جلّه.

وهذا جهد المقلِّ، أتحدَّث فيه عن منهج شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «النبوات»، مجملاً ذلك في النقاط التالية:

---

(١) نقلاً عن شريط عن شيخ الإسلام ابن تيمية للشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.

(٢) «العقود الدرية»: ص١٠.

١ ـ يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه أقوال ومذاهب المخالفين من فلاسفة ومتكلمين، ويردّها إلى أصولها.

فيُوضِّح الأصول البدعية التي قامت عليها، ويُبيِّن مخالفتها لأصول الرسول ﷺ، ويذكر اللوازم التي التزمها أصحابها لأجلها، ثمَّ ينقضها، ويردّ عليها، ويُنبِّه إلى أقوال من طعن فيها أو ردَّ عليها.

ويجتثّ هذه الأصول من جذورها، فتنهار الأقوال بأصحابها مع الأسس التي بنوا عليها، وتُسوَّى بهم الأرض، فلا ترى لهم بناءً مشيَّدًا.

٢ ـ يُكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الاستطرادات، وبسط الكلام ـ في سرد أدلة الخصم، وذكر حججه ـ.

ولكن ليس ذلك حشوًا، بل هو شديد العلاقة بأصل الكلام، حتى إنَّ المنصف يُدرك أنَّ ما بُسط من الكلام هذا موضعه، ولو تُرك ذلك لقلَّت فائدة من يُراجعه.

٣ ـ أما عن طريقته رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الردِّ على الخصوم، أو عرض مذهب أهل السنة في المسألة: فإنَّه قد يوجز تارةً، ويُحيل على مؤلفاته الأخرى، بقوله: كما قد بُسط في غير هذا الموضع، أو: قد بسطناه في موضع آخر، أو: وبسط هذا له موضع آخر، . . . وهكذا، أو يُطيل النفس في الردِّ.

وينصر في ردِّه المذهب الحقّ والقول الصحيح الذي يعتمد على الكتاب والسنة، مدلّلاً له بكلام الله، أو سنَّة رسول الله ﷺ، أو أقوال الصحابة والتابعين؛ من أئمة سلف هذه الأمة المهديين.

٤ ـ يُكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تعضيد كلامه بأقوال العلماء، أو كلام المفسرين، أو أقوال النحويين ليُدلِّل على صحة ما ذهب إليه.

فإذا ذكر مسألة ما، استشهد لها بأقوال العلماء، والمختصين من أهل الفنون؛ فإن كانت في التفسير، ذكر بعض أقوال المفسرين، وإن كانت لغوية أورد كلام علماء اللغة والنحويين . . . وهكذا.

ومن منهجه رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآيات: أن يُفسِّر القرآن الكريم بالقرآن، والأحاديث النبوية الصحيحة، وأقوال الصحابة والتابعين ـ فهو تفسير بالمأثور ـ، أو أقوال المفسرين المعروفين.

وهو رَحِمَهُ اللَّهُ يهتمّ باللغة العربية، فيجمع شواردها، ويسوق شواهدها، ويعتبرها مصدرًا من مصادر تفسير القرآن الكريم.

فتراه يُناقش علماء التفسير، وأصحاب المعاجم اللغوية في جوانب كثيرة من تفسيراتهم لبعض الآيات، فيُوجِّه أقوالهم إن أمكن الجمع بينها، ويذكر جوانب الاتفاق، وأطراف الاختلاف.

٥ ـ يُورد أدلة الخصوم، ويُناقشها بما يُجانسها.

٦ ـ يذكر أقوال الناس في المسألة، ويختم بما يراه راجحًا، كقوله: والتحقيق: . . . ويُعضّد ذلك بالأدلة العقلية، والسمعية، وأقوال العلماء، والتعليل.

٧ ـ يسلك في الكلام مسلكًا منهجيًّا يُقرِّب فيه المعلومات إلى الفهوم؛ كتقسيم الكلام إلى فصول، أو أنواع، أو أقسام، أو مراتب؛ كي يُقرِّب المعلومة إلى ذهن القارئ فيفهمها.

٨ ـ إذا ذكر أقوال الخصوم، نسب كلّ قول إلى قائله؛ سواء أكان فرقة، أم طائفة، أم شخصًا.

٩ ـ يُكثر الاستشهاد على المسألة اللغوية من القرآن الكريم.

١٠ـ في حال نقده لقولٍ ما يسوقه بنصِّه، أو يذكره مختصرًا.

١١ـ يذكر شبه المخالفين، وأدلتهم، وحججهم، والدوافع التي أفضت بهم إلى مقولتهم، ثمَّ يكرّ عليهم بالردِّ بكلام داحض لحججهم، كاشف عن عوارهم.

١٢ـ أثناء مناقشة الخصوم: كثيرًا ما يُشير إلى القواعد الكلية العقليَّة؛ إذ هي بديهية مسلَّم بها، وتُلزم الخصم، وتفحمه.

١٣ـ في معرض مناقشته رَحِمَهُ ٱللَّهُ للشيخ الباقلاني ذكر أقواله، وذكر قول من يُوافقه من أهل المذاهب، أو يُخالفه.

١٤ـ قد ينقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام الباقلاني بنصه من كتابه «البيان»، أو يعرضه باختصار، أو يذكر خلاصة القول الذي يُريد أن يردَّ عليه.

١٥ـ قد يردّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الخصوم، ويستدرك عليهم من عدَّة وجوه.

١٦ـ إذا انتقد شخصية ما، فإنه يورد خلاصة ما قيل في معتقده، ويُعرِّج على ذكر بعض مخالفاته التي وقع فيها، ويذكر مقدار قربه أو بعده من مذهب أهل السنة والجماعة.

١٧ـ يُشير أحيانًا إلى بعض ما ورد في الكتب المتقدمة ـ كالتوراة والإنجيل ممَّا لم يدخله التحريف ـ ليُعضِّد ما ذهب إليه.

١٨ـ يتحرَّى الدقة والأمانة العلمية في النقل؛ فيُورد أقوال المخالفين من كتبهم، ويستحضرها عن ظهر قلب؛ فيذكر ما يُريد نقله، ويذر ما لا يُريد، فيأخذ حاجته من الكلام لا يزيد فيه ولا ينقص، معزوًّا إلى المخالفين، أو بعض كتبهم. والإنصاف شعاره رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع المخالفين، وهذا قد شهد به أعداؤه.

١٩ـ التأصيل ووحدة المنهج في مصنفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيفسر بعضها بعضًا، فلا يختلف كلامه، مع كثرة مؤلفاته وتنوع مباحثها، مع تباعد أزمنة تأليفها.

المسألة الرابعة: مصادر المؤلف في كتابه، والكتب التي أوردها، أو أشار إليها فيه:

لا شك أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد أورد الآيات الكثيرة من القرآن الكريم، مستشهدًا بها على مسألة، أو رادًّا بها على قول، أو موضِّحًا بها قضيَّة.

وثمَّة كتب كثيرة أخذ منها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونقل عنها، أو أشار إليها، ودلَّ عليها في كتابه.

وها أنا ذا أذكرها مستعينًا بالرحمن؛ إذ هو ربي وعليه التكلان:

١ ـ «صحيح البخاري».

٢ ـ «صحيح مسلم».

٣ ـ «سنن أبي داود».

٤ ـ «سنن النسائي».

٥ ـ «سنن الترمذي».

٦ ـ «سنن ابن ماجه».

٧ ـ «مسند الإمام أحمد».

٨ ـ «مصنف عبد الرزاق».

٩ ـ «تفسير ابن أبي حاتم».

١٠ ـ «تفسير الطبري».

١١ ـ «تفسير ابن عطية».

١٢ ـ «تفسير أبي روق».

١٣ ـ «تفسير البغوي».

١٤ ـ «تفسير الوالبي».

١٥ ـ «زاد المسير» لابن الجوزي.

١٦ ـ «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري.

١٧ ـ «مقالات الإسلاميين» للأشعري.

١٨ ـ «اللمع في الردِّ على أهل الأهواء والبدع» للأشعري.

١٩ ـ «نقض اللمع في الردِّ على أهل البدع» للقاضي عبد الجبار.

٢٠ ـ «نقض نقض اللمع» للباقلاني.

٢١ ـ «شرح اللمع في الرد على أهل البدع» للباقلاني.

٢٢ ـ «الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانات والسحر والنارنجات» للباقلاني.

٢٣ ـ «رسالة الإمام أحمد إلى الخليفة المتوكل».

٢٤ ـ «كتاب خلق أفعال العباد» للبخاري.

٢٥ ـ «كتاب الملل والنحل» للشهرستاني.

٢٦ ـ «معراج السالكين» للغزالي.

٢٧ ـ «إحياء علوم الدين» للغزالي.

٢٨ ـ «المضنون به على غير أهله» للغزالي.

٢٩ ـ «تهافت الفلاسفة» للغزالي.

٣٠ ـ «تهذيب اللغة» للأزهري.

٣١ ـ «كتاب الدعاء»، أو «شأن الدعاء» للخطابي.

٣٢ ـ «رسائل إخوان الصفا».

٣٣ ـ «المطالب العالية» للرازي.

٣٤ ـ «أقسام اللذات» للرازي.

٣٥ ـ «كتاب الإحاطة» لابن سبعين.

٣٦ ـ «لوح الأصالة» لابن سبعين.

٣٧ ـ «كتاب البد» لابن سبعين.

٣٨ ـ «الرد على ابن سبعين وأهل الوحدة» لابن تيمية.
وهو المسمَّى: «بغية المرتاد»، أو «السبعينيَّة».

٣٩ ـ «شرح الأصفهانية» لابن تيمية.

٤٠ ـ «الجواب الصحيح» لابن تيمية.

٤١ ـ «منع تعارض العقل والنقل» لابن تيمية.

٤٢ ـ «مسألة القادر المختار» لابن تيمية.

٤٣ ـ «مسألة العدل والظلم» لابن تيمية.

٤٤ ـ «مسألة القدرة والإرادة» لابن تيمية.

٤٥ ـ «رسالة في الإجماع» لابن تيمية.

٤٦ ـ «العدة» لأبي يعلى.

التعريف بالأصل المخطوط

أصل الكتاب نسخة مخطوطة، موجودة ضمن «الكواكب الدراري» في المكتبة الظاهرية بدمشق، تحمل رقم٥٨١، ومنها صورة في مكتبة المخطوطات في الجامعة الإسلامية تحمل الرقم ٤٤٧٢ فيلم.

و«الكواكب الدراري» جمعه: علاء الدين أبو الحسن علي بن حسين بن عروة المشرقي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن زكنون.

قال عنه الحافظ ابن حجر: كان زاهدًا، عابدًا، قانتًا، خيِّرًا، لا يقبل من أحد شيئًا، ولا يأكل إلا من كسب يده. مات سنة ٨٣٧هـ[١].

وقد رتَّب ابن زكنون في كتابه «الكواكب» أحاديث «مسند الإمام أحمد ابن حنبل» على الأبواب التي وضعها البخاري في «صحيحه».

وكتاب «الكواكب الدراري» كبير جدًّا، ضمَّنه ابن زكنون كثيرًا من كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ مثل: «اقتضاء الصراط المستقيم»، و«التوسل والوسيلة» و«السياسة الشرعية»، و«نقض التأسيس»، و«شرح حديث النزول».

أما كتاب «النبوات»: فقد ذكر بعضه في المجلد الحادي والعشرين بعد المائة؛ في آخره، من (ص٢٢١)، إلى نهاية المجلد (ص٢٥١). واشتمل هذا المجلد على الثلث الأول من كتاب النبوات؛ أي: حوالى (٣٠) ورقة.

---

(١) انظر: «شذرات الذهب»: (٧/ ٢٢٢ـ ٢٢٣).

ثم أكمله في المجلد الثاني والعشرين بعد المائة؛ من أول صفحة في المجلد، إلى (صفحة٧٦) منه، حيث آخر كتاب «النبوات».

وكاتب هذه النسخة الفريدة هو: إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلي، كتبها عام ٨٣٠هـ.

والنسخة واضحة الخط، قليلة الأخطاء، بل نادرة الأخطاء، بسبب استدراكات الناسخ، فكأنه بعدما فرغ من كتابتها، أعاد مقابلتها، فكتب ما فاته بين السطرين، أو على حاشية النسخة.

وهذه الاستدراكات كثيرة؛ مما يُرشد إلى أنَّ هذه النسخة مراجعة، ومقروءة، ومقابلة على الأصل.

وعلى النسخة بلاغات؛ يقول فيها: بلغ مقابلة بأصله، أو نحو هذه العبارة.

وقد اهتمَّ الناسخ بوضع النقاط في مواضعها.

وعدد أسطر هذه النسخة في كلِّ صفحة ما بين ٢٨ ـ ٣٠ سطرًا.

وعلى المخطوطة ختم: مجاميع المدرسة العمرية[1].

---

(١) المدرسة العمرية الشيخية تنسب إلى واقفها وبانيها الشيخ أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي أخو العلامة الموفق. وُلد بجماعيل سنة ثمان وعشرين وخمسمائة، وهاجر إلى دمشق، وتوفي سنة سبع وستمائة. وتقع في الصالحية في وسطها نهر يزيد قبلي الجامع المظفري. قال ابن بدران: (هي موجودة بالصالحية مشهورة معمورة الجدران، لا ظل للعلم فيها ولا أثر. وقد كان بها خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، ثم نقل ما بقي وهو شيء لا يُذكر بالنسبة لما كان بها إلى خزانة الكتب في قبة الملك الظاهر في مدرسته). «منادمة الأطلال» للعلامة عبد القادر بدران»: ص٢٤٤ ـ ٢٤٦، ط الثانية، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي. وانظر: «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» لابن طولون: (١/ ٢٤٨ ـ ٢٧٤)، ط الثانية، ١٤٠١هـ.

وثمّة ملاحظة على النسخة، وقع فيها الناسخ، ولم يشذّ عنها، هي إثبات ألف (ابن) في شتى المواضع، ولو كانت بين علمين.

وهذا لم أُشر إليه في ثنايا التحقيق لكثرته المفرطة، لذا لزم التنويه عنه هاهنا، وبالله التوفيق.

طبعات الكتاب

١ ـ طبع الكتاب لأول مرة في مصر، في المطبعة المنيرية عام ١٣٤٦هـ، عن نسخة أصلية، اعتنى بها صاحب المطبعة: محمد منير آغا الدمشقي، الذي كان له قصب السبق في إخراج كتاب «النبوات» من عالم المخطوطات.

وعلى طبعته هذه تعليقات قليلة.

وقد وقعت هذه الطبعة في (٣٠٠) صفحة.

وقد صورت هذه الطبعة (المنيرية) من قبل دار الفكر ببيروت، ومكتبة الرياض الحديثة، دون أن يُشار إليها.

ولِـ (محمد منير آغا الدمشقي) المجموعة المنيرية، وهي مجموعة نفيسة ضمَّت كثيرًا من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فرحم الله صاحب المطبعة المنيرية، وجزاه خير الجزاء على اعتنائه واهتمامه بكتب شيخ الإسلام.

٢ ـ طبع كتاب «النبوات» كذلك طبعة أخرى باعتناء الشيخ/ محمد حامد الفقي، في مطبعة دار الفكر ببيروت، دون ذكر لتاريخ الطبع.

والذي يظهر أنه صورة من المنيرية.

وطبعته كذلك باعتناء الفقي دار الكتب العلمية ببيروت عام ١٤٠٢هـ، ويقع في (٤٥٤) صفحة.

٣ ـ وأخيرًا طبع كتاب «النبوات» باعتناء محمد عبد الرحمن عوض، طبعته دار الكتاب العربي ببيروت، عام ١٤٠٥هـ.

وهذه الطبعة من أقلِّ الطبعات اعتناء، على الرغم من أنه كتب عليها: دراسة وتحقيق.

وقد لاحظت على هذه الطبعة مجموعة من الملاحظات، أذكر بعضها:

١ ـ أنه أخذ تعليقات محمد منير آغا الدمشقي على الكتاب، وأضافها إلى نفسه.

٢ ـ من ذلك: أنه يعزو الآيات القرآنية إلى غير مواضعها في القرآن الكريم، فأحيانًا يعزو إلى سورة أخرى، وكثيرًا ما يعزو إلى آية أخرى، أو يكتفي بذكر رقم آية واحدة، مع أنَّ المذكور في المتن أكثر من ذلك[1].

٣ ـ أنه انتقد شيخ الإسلام رحمه الله في كثير من الأمور العقدية، وعارضه بإيراد أقوال الفلاسفة، كأنه يؤيدها[2].

٤ ـ ترتيب الفقرات عنده مشوش، مما يُغيِّر المعنى ويُشوهه[3].

٥ ـ يخلط أحيانًا بين كلام شيخ الإسلام رحمه الله وكلام غيره[4].

---

(١) انظر: ص٢٤، ٢٧، ٢٩، ٦٩، ٧١، ٩٦، ١٠٩، ١١٣، ١٢٠، ١٢٦، ١٦٤، ٢٣٣، ٢٦٠، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٥، ٤٣٥، ٤٤٠، ٤٤٤ من كتاب «النبوات»، تحقيق/ محمد عبد الرحمن عوض.

(٢) انظر: ص١٦، ٤٨، ٥٦، ٥٨، ٨٤، ٩٦، ١٠١، ١٠٥، ١١٠، ١٢٢، ١٣٩، ٢٠٩ من كتاب «النبوات»، تحقيق/ محمد عبد الرحمن عوض.

(٣) انظر على سبيل المثال: ص٦٣، ١٩٠ ـ ١٩٤ من الطبعة المذكورة.

(٤) انظر مثلاً خلطه بين الشروط التي يقررها شيخ الإسلام ويراها في المعجزة، وبين التي يردّ عليها، ولا يرضاها، في ص٢٣٤ ـ ٢٣٥ من الطبعة المذكورة. وكذا انظر: ص٥٥. =

عملي في الكتاب

لَقَدِ اجْتَهَدْتُ - حَسْبَ الوُسْعِ والطاقةِ - في خِدمةِ هذاالكتابِ، وإخراجِهِ بهذِهِ الصورةِ.

ويتلخَّصُ عملي في الكتابِ في الخطواتِ التاليةِ:

أولاً: تحقيقُ النصِّ وضبطُهُ، وذلكَ بالمقابلةِ بينَ المخطوطةِ التي رَمَزْتُ لها بالرمز «خ»، مَعَ أوَّلِ طبعةٍ؛ أعني طبعةَ منير آغا الدمشقي المطبوعةَ عامَ ١٣٤٦هـ، والتي رَمَزْتُ لها بالرمز «م»، وآخِرِ طبعةٍ؛ وهي التي اعتنى بها محمد عبد الرحمن عوض، وطُبِعَتْ عامَ ١٤٠٥هـ، ورَمَزْتُ لها بالرمزِ «ط».

فأُثبتُ من النصِّ ما تتفِقُ عليهِ النسخُ، إلا أن يكونَ خطأً ظاهرًا. وإذا وَجَدْتُ اختلافاتٍ بينها، فإني أُثبِتُ منها ما أراهُ صحيحًا، حتَّى وإن خالفَ الأصلَ المخطوطَ، وأُشيرُ إلى الفروق الأخرى في الهامشِ.

ثانيًا: عَزَوْتُ الآياتِ القرآنيةَ إلى مواضعها من القرآنِ الكريمِ، بذكرِ اسمِ السورةِ، ورقمِ الآيةِ.

ثالثًا: خرَّجتُ الأحاديثَ النبويةَ من «الصحيحين»، إن كانَتْ فيهما، أو في أحدهما، وإلا فَمِنْ كُتُبِ الحديثِ الأخرى، واجتهدْتُ في نقلِ حُكْمٍ لأحدِ العلماء عليها إن لم تَكُنْ في «الصحيحين» أو في أحدهما.

وكذا خرَّجت الآثارَ الواردةَ.

رابعًا: عرَّفتُ بالأعلامِ غير البارزينَ.

خامسًا: اجْتَهَدْتُ في تخريجِ النصوصِ، وأقوالِ الفرقِ والناسِ التي أوردها المؤلِّفُ، فنسبتُ كلَّ قولٍ إلى قائلِه، وكلَّ مذهبٍ إلى فرقتِه، حَسْبَ الطاقةِ والوسعِ، ووثَّقْتُ أقوالَ الباقلاني من كتابِه «البيان».

سادسًا: كلُّ ما قالَ فيه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّه بَسَطَهُ في مواضعَ أخرى، أشرتُ إلى هذِهِ المواضعِ التي ذَكَرَهُ فيها في كتبِهِ الأخرى.

سابعًا: عَلَّقْتُ على ما يحتاجُ إلى توضيحٍ وزيادةِ بيانٍ.

وطريقتي في ذلك هي: إن كانَ للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذِهِ المسألةِ كلامٌ في كتابٍ من كتبِهِ، فإني أنقلُ عنه ما يُوضِّحُ العبارةَ، أو يَشْرَحُ المعنى، أو يزيلُ اللّبسَ والإشكالَ إن وَقَعَ شيءٌ من ذلكَ.

وإن لم أجِدْ وضَّحْتُ المرادَ بنقلِ قولِ أحدِ العلماءِ المعتبرينَ، أو أجْتَهِدُ في بيانِ ذلكَ.

ثامنًا: شَرَحْتُ الألفاظَ والمصطلحاتِ الغريبةَ.

تاسعًا: عَرَّفْتُ بالأماكنِ والبلدانِ التي وَرَدَتْ.

عاشرًا: نَسَبْتُ أبياتَ الشعرِ الواردَة في النصِّ إلى قائليها.

أحد عشر: عرَّفْتُ بالطوائفِ والفرقِ الواردةِ في الكتابِ.

ثاني عشر: وَضَعْتُ عناوينَ جانبيةً تُبرزُ مباحثَ الكتابِ وجزئياتِهِ.

ثالث عشر: وضعتُ فهارسَ عامَّةً للكتابِ، وهي:

١ - فهرسُ الآياتِ القرآنيةِ.

٢ - فهرسُ الأحاديثِ النبويةِ.

٣ - فهرسُ الآثارِ.

٤ - فهرسُ الأعلامِ المترجَمِ لهم.

٥ - فهرسُ الأماكنِ والبلدانِ.

٦ ـ فهرسُ الفرقِ والطوائفِ.

٧ ـ فهرسُ الموادِ والمصطلحاتِ اللغويةِ والكلاميةِ.

٨ ـ فهرسُ الأبياتِ الشعريةِ.

٩ ـ فهرسُ المصادرِ.

١٠ـ فهرسُ الموضوعاتِ.

[illegible]

فيه الكلام على النبوات والمعجزات للشيخ
وكتاب الصارم المنكي لابن عبد الهادي
وأول السفر له [illegible]





صورة من الغلاف وعليها اسم كتاب النبوات والصارم المنكي (خ)

... وكان الفراغ من ... [illegible]

نظرته والحمد لله ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

قال الشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله

فصل في معجزات الأنبيا التي هي اياتهم وبراهينهم كما سماها الله ايات وبراهين

بيان للمطلوب في التمييز بينها وبين غيرها وفي وجه دلالتها اما الاول فان من

راى كلما خرج عن الامر المعتاد فانه معجزة وهو الخارق للعادة اذا اقترن بدعوى النبوة

وقد علموا ان الدليل مستلزم للمدلول فيلزم ان يكون كل من خرقت له العادة نبيا

فقالت طايفة لا تخرق العادة الا لنبي وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان

وكرامات الصالحين وهذه طريقة اكثر المعتزلة وغيرهم كابي محمد بن حزم وغيره

بل يحكى هذا القول عن ابي اسحق الاسفرايني وابي محمد بن ابي زيد ولكن كان في الحكاية

عنهما غلط وانما ارادوا الفرق بين الجنسين وهولا يقولون ما جرى لمريم

وعند مولد الرسول فهو ارهاص اي توطية واعلام بمجي الرسول فما خرقت

في الحقيقة الا لنبي فيقال لهم وهكذا الاوليا انما خرقت لهم لمتابعتهم الرسول

فكما ان ما تقدمه فهو من معجزاته فكذلك ما تاخر عنه وهولا يثبتون ...

صورة توضح أول كتاب النبوات الواقع ضمن مجموع «الكواكب الدراري» (خ)

الى وسيلة الى ذلك ولولا ارادة الغاية المقصودة بالذات لم ترد الوسيلة واذا كان فهو مريد لو جد الماء
ولهذا لم يكن خرابه ... ولكن لو اراد ان يلبس ثوبا فلبسه فهو في حال اللبس مريد لما اذا احدث من فعله
كانت ارادة فعله لغاية مقصودة فعلة الفعل هي العلة الغائية والفعل المطلوب لغاية للفاعل ارادتان ارادة
الفعل وارادة الغاية وهذه هي الاصل وتلك تبع لهذه والارادة ارادة التعلق بالمعدوم من حيث كونه معدوما
بل تتعلق بوجود الفعل لكن يمتنع ان يراد فعله الا اذا كان معدوما فالعدم شرط في ارادة فعله ولهذا
جعل من جعل عدم الفعل ولهذا كان جماهير العقلاء مطبقين على ان كل مفعول فهو حادث وكلما اريد ان يفعل
فانه يكون حادثا وكلما تعلقت المشيئة والقدرة بفعله فهو حادث ثم من الناس من يقول هذا يختص بكونه مفعولا
بالاختيار والارادة فلو كان معلولا لعلة موجبة لم يلزم حدوثه وهو غلط بل كل ما فعل فلا يكون الا محدثا سواء كان
ذلك ممكنا او ممتنعا فنفس كونه مفعولا يستلزم حدوثه ومن تصور العالم يكون مفعولا موجبا لعلة
محدوثه وان لم يخطر بباله كونه مفعولا بالقدرة والاختيار ثم من تدبر ان ما هو مفعول الا وهو مفعول بالاختيار
والقديم اذا قدر فاعلا بلا مشيئة كان ذلك ممتنعا والموجب بالذات اذا قيل هو موجب بذاته المتصفة بمشيئته
وقدرته لما يشاء فهذا حق وهو مستلزم لكونه فاعلا بمشيئته وقدرته واما موجب بلا مشيئة او موجب تقارنه
موجبه فهذا باطل وهو اصل من ضل من المتفلسفة القائلين بقدم الفلك ونفي الصفات ومن كان مريدا
احداث شيء واحدثه فلا يجب ان تنقطع ارادته بل قد يكون مريدا له ما دام موجودا ولولا انه مريد
لوجوده لما فعله فكلما كان لزيد وجوده فهو مريد لاحداثه ولبقائه ما دام باقيا واما الارادة والمحبة المتعلقة
بالمقدم فليست ارادة فعل فيه بل هي محبة ذاته وكل ارادة ومحبة فلا بد ان تنتهي الى محبوب لذاته وكل فاعل
بالارادة فارادته تستلزم محبة غاية لاجلها فعل فالحاصل بوجود كل موجود والرب تعالى يحب نفسه ومن
لوازم محبته نفسه انه يحب مريده لما يريد ان يفعله وما اراد فعله فهو مريد لغايته يحبها فالحب هو العلة الغائية
التي لاجلها كان كل شيء والمتفلسفة يصفونه بالابتهاج والفرح كما جاءت به النصوص النبوية لكنهم مقصرون في
معرفة هذا وامثاله من الامور الالهية فانهم يقولون اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم فهو مدرك لذاته بافضل
ادراك فهو افضل مدرك لافضل مدرك بافضل ادراك وقد نقص واتى ذلك من وجهين احدهما ان اللذة
والفرح والسرور والمحبة ليس هو مجرد الادراك بل هو حاصل عقيب الادراك فالادراك موجب له
ولابد في وجوده من محبة فهنا ثلاثة امور محبة وادراك محبوب ولذة حاصلة بالادراك وهكذا في اللذات
الدنيوية الحسية وغيرها فان الانسان يشتهي الحلو ويحبه فاذا ذاقه التذ بذوقه والذوق هو الادراك
وكذلك من ذاق قلبه يحب الله فانه اذا ذكره وصلى له وجد حلاوة ذلك فانه جعلت قرة عيني في
الصلاة واهل الجنة ... لم يعطوا شيئا احب اليهم من النظر اليه والله اعلم
اخر المجلد الحادي والعشرين بعد المائة ... للكواكب الدراري ولله الحمد والمنة لا نحصي ثناء عليه وصلواته
وسلامه وبركاته على سيدنا محمد وآله واصحابه ختم اجمعين ... محمد بن محمود ... عشر ... جمادى
... شهر شوال سنة ...
...

نموذج من المخطوط (خ)

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم عونك لا حول ولا قوة إلا بك

فصـــل في تلازم المتوالي بحب الله وانقسام المراد إلى ما يراد لذاته وإلى ما يراد لغيره ثم ذلك الغير لا بد أن يكون مراداً لذاته فالمراد لذاته لازم لجنس الإرادة والإرادة لازمة لجنس الحركة فإن الحركة والتصور مستلزمة للحركة الإرادية والحركة الإرادية مستلزمة للمراد لذاته فكان جنس الحركات الموجودة في العالم مستلزمة للمراد لذاته وهو المعبود الذي يستحق العبادة لذاته وهو الله لا إله إلا هو فلو كان فيهما آلهة إلا [هو] الله لفسدتا وكل عمل لا يراد به وجهه فهو باطل وكل عامل لا يكون لله بل لغيره وهو المشرك فإنه كما قال تعالى فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوي به الريح في مكان سحيق فإن قوام الشيء بطبيعته الخاصة به فالحي قوامه بطبيعته المشتملة على حركة الإرادية وقوامها المراد لذاته فإذا لم يكن حركتها الإرادة للمعبود لذاته لم يكن لنفسه قوام بل تبقى شاتة خارة كما ذكره الله تعالى ولهذا يهوي في الهاوية وهو ذنب لا يغفر لأنه فساد الأصل كالمريض الذي فسد قلبه الذي يمتنع مع ذلك إصلاح أعضائه ولفظ دعاء الله في القرآن يراد به دعاء العبادة ودعاء المسألة فدعاء العبادة يكون الله هو المراد به فيكون الله هو المراد ودعاء المسألة ودعاء العبادة يكون المراد منه كما في قول المصلي إياك نعبد وإياك نستعين فالعبادة إرادته والاستعانة وسيلة إلى العبادة إرادة المقصود وإرادة الاستعانة إرادة الوسيلة إلى المقصود ولهذا قدم قوله إياك نعبد وإن كانت لا تحصل إلا بالاستعانة فإن العلة الغائية متقدمة في التصور والقصد وإن كانت لا تحصل إلا بالاستعانة فهي متأخرة في الوجود والحصول وهذا إنما يكون لكونه هو المحبوب لذاته كان المراد به محبة مختصة به على سبيل الخضوع له والتعظيم له على سبيل تفضيلها به ونحو هذا لمنع الإنابة والعبادة ونحو ذلك إذ كان لفظ الحب جنساً عاماً يدخل فيه أنواع كثيرة فلا يرضى لله بالقدر المشترك بل إذا لم يكن من يحب غير الله قال تعالى والذين آمنوا أشد حباً لله وإذا ذكر محبتهم لربهم ذكرت محبته لهم وجهادهم كما في قوله فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي مثل قوله أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله ولهذا كانت القلوب كما قال تعالى ألا بذكر الله تطمئن القلوب فتطمئن المتحرك بدليل أنها لا تطمئن إلا بذكره وهو تعالى إذا ذكر وجلت فحصل لها اضطراب ووجل لما خافته من دونها وخشيته منعوا ت تعيبها منه فالوجل إذا ذكر حاصل بسبب من الإنسان وإلا فنفس ذكر الله يوجب الطمأنينة لأنه هو المعبود لذاته والخير كله منه قال تعالى نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم وقال تعالى اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم وقال علي رضي الله عنه لا

يرجوا

نموذج آخر من المخطوط (خ)

من الآيات فأنا أمركم من حرام ولا حرج ... عن شماله وهذا مخالف للحس والعقل كالأول
ويقول كثير منهم إن الأعراض لا تبقى زمانين ويقولون إنه لا يبقى ويعدم في زمان الشيء من الأعيان
لكن الإعدام شيء من الأعيان فهذا أصل عليهم دينهم ومعول لهم الذي بنوا عليه حدوث العالم
وإثبات الصانع وهو مخالف الحس والعقل ويقول الذين يثبتون الجوهر الفرد أن الفلك
والرحا وغيرهما يتفكك كالانتشار ويقول كثير منهم إن كل شيء فإنه يمكن رؤيته وسمعه ولمسه
إلى غير ذلك من الأمور التي جعلوها أصولا عليها دينهم وهي مكابرة للحس والعقل والمتفلسفة
أضل من هؤلاء إنهم يجعلون ما في الذهن في الخارج فيدعون أن ما يتصوره العقل من المعاني العامة
الكلية موجودة في الجواهر قائمة بأنفسها إما مجردة عن الأعيان وإما مقترنة بها وكذلك العدد
والمقدار والخلاء والدهر والمادة يدعون وجود ذلك في الخارج وكذلك ما يثبتونه من العقول والعلة
الأولى التي يسميها متأخروهم واجب الوجود وعامة ما يثبتونه من العقليات إنما يوجد في الذهن فالذي
لا ريب في وجوده شخص الإنسان وما يقوم به لكن ما يقوم بباطن العقليات موجود في الخارج فكان أساسهم
للعقل أعظم من أساس المتكلمين العقل مع أن هؤلاء المتفلسفة بحذاقهم في العلوم النقلية والعقليات عندهم أصح
من الحسيات وأولئك المتكلمون أصل علمهم هو الحسيات ثم يتكلمون بما يظنونه العقليات وبسط هذه الأمور له موضع
آخر والمقصود هنا التنبيه على أن من خالف الأنبياء فإنه كان مكذبا للعقل ... من النبوة والشرع فهو مخالف
للحس والعقل قد قدمت عليه الأدلة العقلية والنقلية والله سبحانه وتعالى أعلم.

كتاب الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن قدامة الحنبلي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم ورب يسر وأعن
قال الشيخ الإمام العلامة الحافظ المحقق أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عبد الهادي ابن عبد الحميد ابن عبد الهادي ابن يوسف ابن محمد بن قدامة
المقدسي الحنبلي رحمه الله ورضي عنه وأثابه الجنة بفضل رحمته وإيانا ومنابر
المسلمين إنه على كل شيء قدير وحسبنا الله ونعم الوكيل. الحمد لله الذي يدعوا
إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وأشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له رب السموات ورب الأرض رب العرش العظيم وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله المبعوث بالآيات والذكر الحكيم الذي حكم به بين الناس
فيما اختلفوا فيه من الرشاد القويم الذي يهدي به من اتبع رضوانه
سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور ويهديهم إلى صراط مستقيم
صلى الله عليه وعلى آله وسلم أفضل صلاة وأفضل تسليم. أما بعد فإني وقفت
على الكتاب الذي ألفه بعض قضاة الشافعية في الرد على شيخ الإسلام

صورة توضح آخر كتاب النبوات وبداية كتاب الصارم المنكي (خ)

كتاب

النبوات

... العلامة شيخ الإسلام علم الأعلام

... الدين أبي العباس أحمد بن تيمية

المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية

... بطبعه وتصحيحه والتعليق عليه المرة الأولى سنة ١٣٤٦ هـ

إدارة الطباعة المنيرة

... محمد منير عبده أغا الدمشقي

كل من يطلب ... الكتاب يطالب بأن يبرز نسخة خطية قديمة مطابقة لما طبعه ... يكون مؤاخذاً بالحقوق ... ومطالباً بالتعويض

ادارة ... الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين نمرة ١

أول صفحة من كتاب النبوات من طبعة المنيرية ورمز لها (م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين . قال شيخ الاسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله :

فصـــل

في معجزات الانبياء التي هي آياتهم وبراهينهم كما سماها الله آيات وبراهين

والناس في التمييز بينها وبين غيرها وفي وجه دلالتها . أما الاول فان منهم من رأى ... ما يخرج عن الامر المعتاد فانه معجزة وهو الخارق للعادة اذا اقترن بدعوى النبوة . وقد علموا أن الدليل مستلزم المدلول . فيلزم أن يكون كل من خرقت له العادة نبياً .

فقالوا ... لا تخرق العادة الا لنبي ، وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان وكرامات الصالحين ، وهذه طريقة أكثر المعتزلة وغيرهم كأبي محمد بن حزم وغيره . ويحكي هـذا القول عن أبي اسحق الاسفرايني وأبي محمد بن أبي زيد ، ولكن كان في الحكاية عنهما غلطاً وانما أرادوا الفرق بين الجنسين . وهؤلاء يقولون ان ما جرى ... وعند مولد الرسول فهو ارهاص أي توطئة واعلام بمجيء الرسول فما خرقت ... في الحقيقـة الا لنبي ، فيقال لهم وهكذا الاولياء انما خرقت لهم لمتابعتهم الرسول ... أن ما تقـدمه فهو من معجزاته ، فكذلك ما تأخر عنه . وهؤلاء يستثنون ... يكون أمام الساعة . لكن هؤلاء كذبوا بما تواتر من الخوارق لغير الانبياء والمنازع ... يقول هي موجودة مشهودة لمن شهدها متواترة عنـد كثير من الناس أعظم ... عندهم بعض معجزات الانبياء وقد شهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الانبياء ، فكيف يكذبون بما شهدوه ، ويصدقون بما غاب عنهم ، ويكذبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره ؟ .

أول بداية كتاب النبوات من طبعة المنيرية (م)

الذين يثبـ [illegible] الجوهر الفرد ان الفلك والرحاء وغيرها يتفكك كلها استدار ويقول كثير
منهم أن [illegible] فانه يمكن رؤيته وسمعه ولمسه الى غير ذلك من الامور التى جعلوها
أصول [illegible] ـينهم وهي مكابرة للحس والعقل والفلاسفة أضل من هؤلاء فانهم يجعلون
ما في الذ [illegible] ـناً في الخارج فيدعون أن ما يتصوره العقل من المعانى الكلية
موجودة [illegible] جواهر قائمة بأنفسها اما مجردة عن الاعيان واما مقترنة بها وكذلك
العدد والـ [illegible] والخلاء والدهر والمادة يدعون وجود ذلك في الخارج وكذلك مايثبتونه
من العقو [illegible] ـلة الاولى الذى يسميه متأخروهم واجب الوجود وعامة ما يثبتونه من
المعقولات [illegible] ـجد في الذهن فالذى لا ريب في وجوده نفس الانسان وما يقوم بها
ثم ظنوا [illegible] ـيها من المعقولات موجوداً في الخارج فكان افسادهم للعقل أعظم
كما أن [illegible] ـتكلمين للحس أعظم مع أن هؤلاء الفلاسفة عمدتهم هى العلوم العقلية
والعقليات [illegible] أصح من الحسيات وأولئك المتكلمون أصول علمهم هى الحسيات
ثم يستدلو [illegible] على العقليات وبسط هذه الامور له موضع آخر والمقصود هنا التنبيه
على أن من [illegible] ـب الانبياء فانه كأنه مكذب لما جاءوا به من النبوة والسمع من عقل
للحس [illegible] ـعد قد دلت عليه الادلة العقلية والنقلية والله سبحانه وتعالى أعلم

ثم و [illegible] ـه طبع كتاب النبوات للعلامة تقي الدين بن تيمية وذلك بعد عدة على
أصله وتصـ [illegible] وذلك سنة ١٣٤٦ هجرية على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية



آخر ورقة من كتاب النبوات من طبعة المنيرية (م)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين. قال شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية رحمه الله:

فصل

«في معجزات الأنبياء التي هي آياتهم وبراهينهم»
«كما سماها الله آيات وبراهين»

طرق النظار في التمييز بين المعجزة وغيرها

.. [فإن لهم[1] طرقًا][2] في التمييز بينها وبين غيرها، وفي وجه دلالتها.

أما الأول: فإن [منهم][3] من رأى [أن][4] [كل ما][5] يخرج عن الأمر المعتاد، فإنه معجزة؛ وهو الخارق للعادة إذا اقترن بدعوى النبوة.

وقد علموا أنَّ الدليل مستلزمٌ للمدلول، فيلزم أن يكون كل من خرقت له العادة نبيًا.

قول للمعتزلة وغيرهم: إن العادة لا تنخرق إلا لنبي

[فقالت][6] طائفة[7]: لا تخرق العادة إلا لنبي. وكذبوا بما يذكر من

---

(١) أي: للنظَّار؛ كما هو مثبتٌ في «م»، و«ط».

(٢) في «م»: (وللنظَّار طرق). وفي «ط»: (للنظَّار طرق) بإسقاط الواو.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (كلما) موصولة.

(٦) في «ط» فقط: (قالت).

(٧) وهم أكثر المعتزلة؛ كما سيأتي قول شيخ الإسلام رحمه الله في ذلك.
وهم يقولون: إنَّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.
يقول القاضي عبد الجبار: (إنَّ العادة لا تُخرق إلا عند إرسال الرسل. ولا تنخرق لغير هذا الوجه؛ لأنَّ خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث).
انظر: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» لعبد الجبار: (١٥/ ١٨٩).

خوارق السحرة والكهان، وبكرامات الصالحين.

وهذه طريقة أكثر المعتزلة[1]، وغيرهم؛ كأبي محمد بن حزم[2]، وغيره[3].

---

(١) المعتزلة: سموا بذلك لاعتزال رئيسهم واصل بن عطاء مجلس الحسن البصري. وقيل: لاعتزالهم قول الأمة في دعواهم أنَّ الفاسق من أمة الإسلام لا مؤمن ولا كافر. والأول أرجح.

ولهم أصول خمسة اشتهروا بها، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر المعروف والنهي عن المنكر.

انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢٠، ١١٤، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٤٣)، و«خطط المقريزي»: (٢/ ٣٤٥)، و«البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان»: ص٤٩.

(٢) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسيّ الأصل، الأموي مولاهم، القرطبي الظاهري. قال عنه الذهبي: (الإمام الأوحد، البحر ذو الفنون والمعارف، أبو محمد). وُلد بقرطبة في سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٦هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٨/ ١٨٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد: (٣/ ٢٩٩).

ولأبي محمد بن حزم قول في أنَّ الخوارق لا تظهر على يد غير الأنبياء.

يقول: (... وأنَّ المعجزات لا يأتي بها أحدٌ إلا الأنبياء عليهم السلام. قال عزَّ وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِـَٔايَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [غافر: ٧٨] ...). «المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦).

وانظر: «الفصل» له: (٥/ ٢ ـ ٤، ٨)، و«الدر فيما يجب اعتقاده» له: ص١٩٢.

(٣) مثل أبي عبد الله الحليمي. انظر: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٧٠، و«لوامع الأنوار» للسفاريني: (٢/ ٣٩٤).

وقال الإيجي في «المواقف» عن الكرامات: (وهي جائزة عندنا خلافًا للأستاذ أبي إسحاق، والحليمي منّا، وغير أبي الحسين من المعتزلة).

وأبو إسحاق الإسترابادي من أصحاب الشافعي. انظر: «تفسير القرطبي»: (٧/ ٣٢).

وأبو منصور الماتريدي. انظر: «كتاب السحر بين الحقيقة والخيال» لناصر بن محمد الحمد: ص٣٨.

من اشتهر عنهم إنكار المعجزات

بل يُحكى هذا القول عن أبي إسحاق الإسفراييني[١]، وأبي محمد بن أبي زيد[٢]. ولكن كأنَّ في الحكاية عنهما غلطًا[٣].

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، الأصوليّ، الشافعي، الملقب: ركن الدين. من مصنفاته: «جامع الخلي في أصول الدين والرد على الملحدين» في خمس مجلدات. توفي سنة ٤١٨هـ بنيسابور.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٣٥٣)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٢٠٩)، و«طبقات الشافعيَّة»: (٤/ ٢٥٦).
أمَّا عن إنكاره لكرامات الأولياء؛ فقد ذكر الجويني في «الإرشاد» ص٣١٩ أنه أنكر الكرامات.
وذكر ذلك الذهبي عنه في «السير»، فقال: (وحكى أبو القاسم القشيري عنه أنَّه كان يُنكر كرامات الأولياء، ولا يُجوّزها. وهذه زلة كبيرة). «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٣٥٣).
وقال السبكي عنه: (ويزداد تعجبي عند نسبة إنكارها إلى الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وهو من أساطين أهل السنة والجماعة، على أن نسبة إنكارها إليه على الإطلاق كذب عليه. والذي ذكره الرجل في مصنفاته أن الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العادة). «طبقات الشافعية» للسبكي: (٢/ ٣١٥).
وكذلك ابن خلدون في مقدمته اعتذر لأبي إسحاق الإسفراييني بأن النقل عن الأستاذ في ذلك ليس صريحًا. «مقدمة ابن خلدون»: (١/ ٤٠٢).

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي. ويُقال له: مالك الصغير. قال عنه الذهبي: (الإمام، العلامة، القدوة، الفقيه، عالم أهل المغرب . . . وكان رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقة السلف في الأصول، لا يدري الكلام، ولا يتأوّل). توفي سنة ٣٨٦هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ١٠)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٣١).

(٣) وقد اعتذر الباقلاني قبل شيخ الإسلام لابن أبي زيد القيرواني، وكأنَّه استبعد صدور ذلك عنه. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥.
وممَّن أنكرها: أبو منصور الماتريدي.
انظر: «كتاب السحر بين الحقيقة والخيال» لناصر بن محمد الحمد: ص٣٨.
وأوضح د. محمد باكريم باعبد الله موقف ابن أبي زيد القيرواني من الكرامات، ولخَّص المسألة، فقال: (ونخلص من ذلك إلى احتمالين:
الأول: أنَّ ابن أبي زيد لم ينكر الكرامات الثابتة للصالحين، وإنَّما أنكر ما يدَّعيه أهل البدع=

وإنما أرادوا الفرق بين الجنسين(١).

وهؤلاء يقولون [إن](٢) ما جرى لمريم(٣)، وعند مولد الرسول(٤) ﷺ؛

= من وقوع خوارق العادات، واعتبارها كرامات لهم؛ فلم يفهم كثيرٌ مقصودَه، ونسب إليه القول بإنكار الكرامات. وهذا الرأي يميل إليه الباقلاني، والقاضي عياض، وابن تيمية.

الثاني: أنه وقع منه ذلك لأسباب، منها: داعي المناظرة والجدل والإلزام، لكنه رجع عن ذلك. وهذا ما ذهب إليه الطلمنكي.

وعلى كلا الاحتمالين، فلا يعتبر منكرًا لكرامات الأولياء؛ لأنَّه إما لم يكن وقع منه أصلاً، أو يكون قد وقع منه، ورجع عنه. والله أعلم).

انظر: تعليق الدكتور محمد باكريم با عبد الله على «رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت»: ص٢٢٨. وانظر مزيدًا حول هذه المسألة: «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض: (٦/ ٢١٨)، وكتاب «الاستغاثة» ـ هامش: (١/ ٤٦)، تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي، وقسم الدراسة من «الجامع» لابن أبي زيد القيرواني: ص٤٩ ـ ٥٠.

(١) جنس المعجزات وجنس خوارق الكهان والسحرة.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) لقد أكرم الله تعالى مريم بكرامات كثيرة، منها:

١ ـ إكرامها بالرزق؛ قال تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢ ـ حملها بعيسى عليه السلام بواسطة نفخ الملك، بدون أن يمسها بشر؛ قال تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١].

٣ ـ تبرئة ابنها لها، وكلامه في المهد؛ قال تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (٢٩) قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا...﴾ [مريم: ٢٩ ـ ٣٠ وما بعدها].

(٤) فمما جرى عند مولده ﷺ، ما أخرجه قوام السنة في «دلائل النبوة»، عن أبي أمامة الباهلي ـرضي الله عنهـ، قال: قيل: يا رسول الله! ما كان بدء أمرك؟ قال: «دعوة =

فهو إرهاصٌ[1]؛ أي: توطئة، وإعلامٌ بمجيء الرسول، فما خُرقت في الحقيقة إلاَّ لنبيٍّ.

الرد على من أنكر الكرامات

فيُقال لهم: وهكذا الأولياء، إنَّما خُرقت لهم لمتابعتهم الرسول؛ فكما أنَّ ما تقدمه فهو من معجزاته، فكذلك ما تأخَّر عنه.

وهؤلاء[2] يستثنون ما يكون / أمام الساعة. ٢/أ

لكن هؤلاء كذَّبوا بما تواتر من الخوارق لغير الأنبياء.

والمنازع لهم يقول: هي موجودةٌ مشهودة لمن شهدها، متواترةٌ عند كثير من الناس، أعظم ممَّا تواترت عندهم بعض معجزات الأنبياء. وقد شهدها خلق كثير لم يشهدوا معجزات الأنبياء، فكيف يكذِّبون بما شهدوه، ويصدِّقون بما غاب عنهم، ويكذِّبون بما تواتر عندهم أعظم مما تواتر غيره؟!

قول الأشاعرة في الفرق بين المعجزة وغيرها

وقالت طائفة[3]: بل كل هذا حقٌّ، وخرق العادة جائزٌ مطلقًا، وكل ما

= إبراهيم، وبشرى عيسى، ورأت أمي خرج منها نورٌ أضاءت له قصور الشام». «دلائل النبوة»: (١/ ٢٣٩)، وقد حسَّنه محقق الكتاب مساعد الراشد.

وقد أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٥/ ٢٦٢)، وصححه الألباني. انظر: «الصحيحة»: (رقم١٥٤٦)

(١) الإرهاص لغة: مشتقة من الرِّهص ـ بالكسر ـ؛ وهو العرق الأسفل من الحائط.

والإرهاص: هو المقدِّمة للشيء، والإيذان به.

والإرهاص اصطلاحًا: ما يصدر من النبيِّ ﷺ قبل النبوة من أمرٍ خارق للعادة تمهيدًا لها.

انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي: ص٨٠١، و«كتاب التعريفات» للجرجاني: ص٣١، و«لسان العرب» لابن منظور: (٧/ ٤٤).

(٢) أي: المعتزلة، ومن وافقهم.

(٣) وهم الأشاعرة.

انظر مقولتهم في: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، ٩٠، ٩٤ ـ ٩٥، ١٠٥ ـ ١٠٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٧، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٨، وأصول الدين» =

خُرق لنبيٍّ من العادات يجوز أن يُخرق لغيره من الصالحين، بل ومن السحرة والكهان.

من أصول الأشاعرة لكن الفرق أنَّ هذه تقترن بها [دعوى][1] النبوَّة؛ وهو التحدِّي[2].

وقد يقولون: إنَّه لا يمكن أحدًا أن يعارضها، بخلاف تلك. وهذا قول من اتَّبع جهمًا[3] على أصله في أفعال الرب من الجهمية[4]، وغيرهم؛ حيث جوَّزوا أن يفعل كل ممكن[5]؛ فلزمهم جواز خرق العادات مطلقًا على

= للبغدادي: ص١٧٥، ١٨٥، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤٦، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ٧٣، ٧٥). وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠).

(١) في «خ»: (دعوة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨.

(٣) هو الجهم بن صفوان الراسبي مولاهم، أبو محرز السمرقندي. رأس الفرقة الجهمية. قتله سلم بن أحوز نائب أصبهان سنة ثمان وعشرين ومائة. كان يقول: إنَّ العباد مجبورون على أفعالهم، وإنَّ الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وإنَّ الجنَّة والنار تفنيان وتبيدان، وإنَّ القرآن مخلوق، وكان يُنكر صفات الله عزَّ وجلَّ وأسماءه، ويقول: إنَّ الله في الأمكنة كلها، تعالى الله عما يقول الجاهلون علوًّا كبيرًا.
انظر: «الفرق بين الفرق»: ص٢١١، و«البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان»: ص٣٤، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٢٦)، و«البداية والنهاية»: (٩/ ٣٦٤)، و«الخطط» للمقريزي: (٢/ ٣٤٩).

(٤) هي فرقة تنتسب للجهم بن صفوان الراسبي، وقد تبعته في معتقداته كلها. لاحظ التعليقة السابقة.

(٥) وهذا قول من يُنكر حكمة الله، والأسباب التي جعلها الله سببًا لحصول بعض الأشياء. ولا فعلَ للعبد عندهم، والله هو الفاعل. وهذا هو قول الأشاعرة.
انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٣٨، ١٧٢، ١٧٦، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٩٧)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (٣/ ١٣، ١١٢). =

يد كلِّ أحد. واحتاجوا مع ذلك إلى الفرق بين النبي وغيره، فلم يأتوا بفرق معقول، بل قالوا: هذا يقترن به التحدي، فمن ادَّعى النبوة وهو كاذب، لم يجز أن يخرق الله له العادة أو يخرقها له، ولا [تكون][1] دليلاً على صدقه لما يقترن بها [من ما][2] يناقض ذلك؛ فإن هذين قولان لهم[3].

الرد على الأشاعرة

فقيل لهم: لِمَ أوجبتم هذا في هذا الموضع، دون غيره، وأنتم لا توجبون على الله شيئًا؟ فقالوا: لأنَّ المعجزةَ علمُ الصدق؛ فيمتنع أن يكون لغير صادق[4]. [فقلنا: المجموع][5] هو الممتنع؛ وهو خارق العادة، ودعوى النبوة. أو هذان مع السلامة عن المعارض.

فقيل لهم: ولِمَ قلتم: إنَّهُ علم الصدق على قولكم؟ فقالوا: إمَّا لأنَّه يُفضي منع ذلك إلى عجزه، وإمَّا لأنَّه علم دلالته على الصدق بالضرورة.

فقيل لهم: إنَّما يلزم العجز، [أن][6] لو كان التصديق على قولكم ممكنًا.

وكون دلالتها معلومةٌ بالضرورة؛ هو مُسَلَّم، لكنَّه يُناقض أصولكم، ويُوجب أن يكون أحد الشيئين معلومًا بالضرورة، دون نظيره. وهذا

= وسيأتي توضيح لهذا الأصل عند الأشعري، انظر: ص٢٠٢، ٢٥٢، ٤١٢-٤١٣، ٧٤٩.
وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/٦١٧).

(١) في «م»، و«ط»: (يكون).

(٢) في «م»، و«ط»: (مما).

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ - ٩٥.

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٣٧ - ٣٨، و«الجواب الصحيح»: (٦/٣٩٩). وانظر: ص٤٢٥ من هذا الكتاب.

(٥) في «م» و«ط»: (فالمجموع) بإسقاط: فقلنا، وزيادة الفاء.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

ممتنع؛ فإنَّكم تقولون: يجوز أن يخلق على يد مدَّعي النبوة، والساحر، والصالح، لكن إن ادَّعى النبوَّة، دلَّت على صدقه، وإن لم يدَّع النبوَّة، لم يدل على شيء[1]، مع أنَّه لا فرق عند الله بين أن يخلقها على يد مدَّعي النبوَّة، وغير مدَّعي النبوَّة، بل كلاهما جائز فيه.

فإذا كان هذا مثل هذا [لِمَ][2] كان أحدهما دليلاً دون الآخر؟ ولِمَ اقترن العلم بأحد المتماثلين دون الآخر؟ ومن أين علمتم أنَّ الرب لا يخرقها مع دعوة النبوة إلاَّ على يد صادق، وأنتم تجوِّزون على أصلكم كلَّ فعل مقدور[3]، وخلقها على يد الكذاب مقدور؟!

الأشاعرة لم يجعلوا بين المعجزات والكرامات فرقًا

ثمَّ هؤلاء[4] جوَّزوا كرامات الصالحين، ولم يذكروا بين جنسها[5] وجنس كرامات الأنبياء فرقًا، بل صرَّح أئمتهم[6] [أنَّ كلَّ ما][7] خُرق لنبيٍّ،

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٠.

(٢) في «م»، و«ط»: (فلِمَ).

(٣) من أصول الأشاعرة: لا فاعل إلا الله، وليس للإنسان إلا الكسب الذي هو ـ عندهم ـ مقارنة القدرة والإرادة للفعل، من غير أن يكون هناك من العبد تأثير، أو مدخل في وجوده، سوى كونه محلاً له.
وقد تقدَّم نقل هذا عنهم فيما مضى. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٨، و«شرح المواقف» للجرجاني: ص٢٣٧. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٤ـ ٤٠٠).

(٤) أي: الأشاعرة.

(٥) أي: معجزات الرسل.

(٦) انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٤، ١٧٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٧، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٧٠، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ٧٣، ٧٤)، و«شرح الفقه الأكبر» للقاري: ص٧٩.

(٧) في «خ»: (كما). وما أثبت من «م»، و«ط».

يجوز أن يخرق للأولياء؛ حتى معراج محمد(١)، وفرق البحر لموسى(٢)، وناقة صالح(٣)، وغير ذلك.

ولم يذكروا بين المعجزة والسحر / فرقًا معقولاً، بل قد يجوِّزون أن ٢/ب يأتي الساحر بمثل ذلك(٤). لكن بينهما فرق دعوى النبوة، وبين الصالح والساحر، والبر والفاجر.

طريقة الفلاسفة في المعجزات

وحذَّاق(٥) الفلاسفة الذين تكلموا في هذا الباب(٦)؛ مثل ابن سينا(٧)،

---

(١) المعراج: الطريق الذي تصعد فيه الملائكة. انظر: «تهذيب اللغة»: (١/ ٣٥٥).
وهو بمنزلة السلم، لكن لا نعلم كيف هو. وحكمه كحكم غيره من المغيّبات؛ نؤمن به، ولا نشتغل بكيفيّته. انظر: «شرح الطحاوية»: ص٢٧٠.
وحديث الإسراء والمعراج مخرّج في «الصحيحين».
أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/٦٣ ـ ٦٥)، كتاب مناقب الأنصار، باب: المعراج، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ١٤٥ ـ ١٤٧)، كتاب الإيمان، باب: الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات.

(٢) قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

(٣) قال تعالى: ﴿قَالَ هَٰذِهِ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ١٥٥].

(٤) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٥/ ٢)، ونسب هذا القول للباقلاني.
وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧ـ٣٢٨.

(٥) الحذق، والحذاقة: المهارة في كلِّ العمل. انظر: «تهذيب اللغة»: (٤/ ٣٥).

(٦) في «النبوات».

(٧) هو الحسين بن عبد الله بن سيناء، أبو علي، الملقَّب بالرئيس، الحكيم. قال عنه ابن حجر: (ما أعلمه روى شيئًا من العلم، ولو روى لما حلَّت الرواية عنه؛ لأنَّه فلسفيُّ النحلة، ضالٌّ، لا رضي الله عنه).
كان يقول بقدم العالم، ونفي المعاد الجسماني، ونُقل عنه أنَّه قال: إنَّ الله لا يعلم =

[و](1) هو أفضل طائفتهم، [وهو](2) أجهل من تكلم في هذا الباب ـ فإنهم جعلوا ذلك كلَّه من قوى النفس، لكنَّ الفرق أنَّ النبيَّ والصالح نفسُه طاهرةٌ يقصد الخير، والساحر نفسُه خبيثةٌ.

وأما الفرق بين النبي والصالح فمتعذِّرٌ على قول هؤلاء.

الرد على من فرق بين المعجزة والكرامة بفروق ضعيفة

ومن الناس(3) من فرَّق بين معجزات الأنبياء، وكرامات الأولياء بفروق ضعيفة؛ مثل قولهم: الكرامة يُخفيها صاحبها، أو الكرامة لا يُتحدَّى بها. ومن الكرامات ما أظهرها أصحابها؛ كإظهار العلاء بن الحضرمي(4) المشي

= الجزئيات بعلم جزئي، بل بعلم كليّ. من مصنفاته «الشفا»، و«النجاة»، و«الإشارات والتنبيهات». مات سنة ٤٢٨هـ.
انظر: «لسان الميزان» لابن حجر: (٢/ ٢٩١)، و«الأعلام» للزركلي: (٢/ ٢٤١)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة: (٤/ ٢٠).
وقد قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأهل بيت ابن سينا كانوا من أتباع هؤلاء ـ يعني: القرامطة والباطنية والإسماعيلية ـ، وأبوه وجده من أهل دعوتهم، وبسبب ذلك دخل في مذاهب الفلاسفة؛ فإن هؤلاء يتظاهرون باتباع الملل، ويدعون أن للملة باطنًا يُناقض ظاهرها). كتاب «الصفدية»: (١/ ٣ ـ ٤). وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٣٤)، و«الرد على المنطقيين»: ص١٤١ ـ ١٤٤، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٩٦، و«مجموع الفتاوى»: (٣٥/ ١٨٦).

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٢) في «م»، و«ط»: (ولكنه).
(٣) وهم الأشاعرة.
انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٤، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٧٠، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ٧٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٢/ ٣١٧)، و«اليواقيت والجواهر» لعبد الوهاب الشعراني: (١/ ١٦١).
(٤) هو العلاء بن عبد الله بن عماد الحضرمي، من سادة المهاجرين، ولاَّه رسول الله ﷺ البحرين، ثمَّ وليها لأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، وكان أبو هريرة رضي الله عنه =

على الماء، وإظهار عمر مخاطبة سارية[1] على المنبر[2]، وإظهار أبي

= يقول: رأيت من العلاء ثلاثة أشياء، لا أزال أحبه أبدًا: قطع البحر على فرسه يوم دارين، وقدم يريد البحرين فدعا الله بالدهناء، فنبع لهم ماء، فارتووا، ونسي رجل منهم بعض متابعه فرد، فلقيه ولم يجد الماء، ومات ونحن على غير ماء، فأبدى الله لنا سحابة، فمطرنا، فغسلناه، وحفرنا له بسيوفنا، ولم نلحد له.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١/ ٢٦٢)، و«البداية والنهاية»: (٦/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في العلاء بن الحضرمي ـ رضي الله عنه ـ: (والعلاء بن الحضرمي كان عامل رسول الله ﷺ على البحرين، وكان يقول في دعائه: يا عليم يا حليم يا علي يا عظيم، فيستجاب له، ودعا الله بأن يسقوا ويتوضؤوا لما عدموا الماء، ولا يبقى الماء بعدهم، فأجيب. ودعا الله لما اعترضهم البحر ولم يقدروا على المرور بخيولهم، فمروا كلهم على الماء، فابتلت سرج خيولهم. ودعا الله أن لا يروا جسده إذا مات، فلم يجدوه في اللحد). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣١١.

وانظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم: (١/ ٧)، و«صفوة الصفوة» لابن الجوزي: (١/ ٦٩٤).

وذكر ابن كثير أنه توفي سنة أربع عشرة. «البداية والنهاية»: (٧/ ١٢٣).

(١) هو سارية بن زنيم بن عمرو الكناني، قال ابن عساكر: له صحبة، كان في الجاهلية كثير الغارات، يسبق الفرس عدوًا على رجليه، ولما ظهر الإسلام أسلم، قال الواقدي: أمَّره عمر على جيش، وسيَّره إلى فارس سنة ثلاث وعشرين، وفتح بلادًا منها أصبهان، توفي سنة ٣٠هـ.

انظر: «الإصابة» لابن حجر: (٤/ ٩٦)، و«الأعلام» للزركلي: (٣/ ٦٩).

(٢) وذلك لما كان عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ يخطب على المنبر في المدينة، وسارية ابن زنيم يُجاهد في العراق، فتذكَّر عمر سارية، فنادى: يا سارية الجبل، يقول سارية: سمعت صوت عمر، فصعدتُ الجبل.

أورده ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٧/ ١٣٥)، وقال: إسناده جيد حسن.

وكذلك حسَّن أسانيده الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (٤/ ٩٨).

مسلم[1] لما أُلقي في النار أنَّها صارت عليه بردًا وسلامًا.

وهذا بخلاف من يدخلها بالشياطين، فإنَّه قد يُطفئها، إلاَّ أنَّها لا تصير عليه بردًا وسلامًا، وإطفاء النار مقدورٌ للإنس والجنِّ.

ومنها ما يتحدَّى بها صاحبها أن دين الإسلام حقٌّ؛ كما فعل خالد بن الوليد لما شرب السُّمَّ[2]؛ وكالغلام الذي أتى الراهب، وترك الساحر،

---

(١) هو عبد الله بن ثوب الخولاني، من خولان ببلاد اليمن. دعاه الأسود العنسي إلى أن يشهد أنه رسول الله، فقال له: أتشهد أني رسول الله؟ فقال: لا أسمع، أشهد أنَّ محمدًا رسول الله. فأجَّج له نارًا، وألقاه فيها، فلم تضرّه وأنجاه الله منها. فكان يُشبّه بإبراهيم الخليل. ثمَّ هاجر، فوجد رسولَ الله ﷺ قد مات، فقدم على الصديق أبي بكر رضي الله عنه، فأجلسه بينه وبين عمر، وقال له عمر: الحمد الذي لم يمتني حتى أرى في أمة محمد من فُعل له كما فعل بإبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

توفي أبو مسلم الخولاني سنة ٦٠هـ.

وقد ذكر له شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا من الكرامات؛ منها: أنَّه مشى هو ومن معه في المعسكر على دجلة وهي ترمي بالخشب في مدِّها. ووضعت له جارية السمَّ في طعامه، فلم يضرّه. وخبّبت امرأة عليه زوجتَه، فدعا عليها، فعميت، فجاءت وتابت، فدعا لها، فردَّ الله عليها بصرها.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٧٩). وانظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ١٢٢، ١٣١)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب: ص٣٢٢، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٧)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (٨/ ١٤٩)، و«التقريب» لابن حجر: (٢/ ٤٧٣)، وفيه ذكر أنه اسمه عبد الله بن ثوب.

(٢) وذلك لمَّا نزل الحيرة ـ بالعراق ـ، وأراد الأعاجم أن يُسقوه السمَّ، فأخذه بيده، ثمَّ اقتحمه، وقال: بسم الله، وشرب، فلم يضرّه شيئًا.

الخبر أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤). وذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٩/ ٣٥٠) أنَّ أبا يعلى أخرجه، والطبراني في «المعجم الكبير» بإسنادين؛ رجال أحدهما رجال الصحيح، ورجال الآخر ثقات. وذكر كذلك أنَّ رجال إسناد أبي يعلى ثقات. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨). =

وأمر بقتل نفسه بسهمه باسم ربِّه، وكان قبل ذلك قد خُرِقت له العادة فلم يتمكنوا من قتله[1]. ومثل هذا كثير.

مراتب الخوارق

فيقال المراتب ثلاثة: آيات الأنبياء، ثمَّ كرامات الصالحين، ثمَّ خوارق الكفار والفجار؛ كالسحرة والكهان، وما يحصل لبعض المشركين، وأهل الكتاب، والضلاَّل من المسلمين.

الكرامات سببها اتباع الأنبياء

أما الصالحون الذين يدعون إلى طريق الأنبياء لا يخرجون عنها، فتلك خوارقهم من معجزات الأنبياء؛ فإنَّهم يقولون: نحن إنَّما حصل لنا هذا باتِّباع الأنبياء، ولو لم نتَّبعهم لم يحصل لنا هذا.

فهؤلاء إذا قُدِّر أنه جرى على يد أحدهم ما هو من جنس ما جرى للأنبياء؛ كما صارت النار بردًا وسلامًا على أبي مسلم[2]، كما صارت على

= وقد ذكر الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ عند محاصرة خالد بن الوليد للحيرة، أن خالدًا أخذ السم من ابن بقيلة ـ من نصارى العرب ـ، ثم قال: لن تموت نفس حتى تأتي على أجلها، ثم قال: بسم الله خير الأسماء، رب الأرض والسماء الذي ليس يضرّ مع اسمه داء، الرحمن الرحيم، قال: وأهوى إليه الأمراء ليمنعوه منه، فبادرهم فابتلعه، فلما رأى ذلك ابن بقيلة، قال: والله يا معشر العرب لتملكن ما أردتم ما دام منكم أحد، ثم التفت إلى أهل الحيرة فقال: لم أر كاليوم أوضح إقبالاً من هذا، ثم دعاهم، وسألوا خالدًا الصلح فصالحهم.
«البداية والنهاية»: (٦/ ٣٥١). وانظر: «طبقات الشافعية» للسبكي: (٢/ ٣٣٣).
وقد خالفه الصحابة في ذلك.
ويكفي خالدًا كرامة أن جعله الله عزًا للإسلام وأهله، وذلاً للكفر، وشتاتًا لشمله، وقد سماه رسول الله ﷺ سيف الله، وقال الصديق ـ رضي الله عنه ـ في حقه: (يا معشر قريش إن أسدكم قد عدا على الأسد فغلبه على خراديله، عجزت النساء أن يلدن مثل خالد بن الوليد). «البداية والنهاية»: (٦/ ٣٥١).

(١) وخبر الغلام طويل أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٩٩ ـ ٢٣٠١)، كتاب الزهد والرقائق، باب: قصة أصحاب الأخدود والساحر والراهب والغلام.

(٢) الخولاني. تقدَّمت قصته قريبًا ص١٢١.

إبراهيم[١]؛ وكما يكثِّر الله الطعام والشراب لكثيرٍ من الصَّالحين[٢]؛ كما جرى في بعض المواطن للنبيِّ[٣]، أو إحياء الله ميتًا لبعض الصالحين[٤] كما أحياه للأنبياء[٥].

كرامات الأولياء معجزات للأولياء

فهذه الأمور[٦] هي مؤكدة لآيات الأنبياء، وهي أيضًا من معجزاتهم بمنزلة ما تقدَّمهم من الإرهاص.

ومع هذا فالأولياء دون الأنبياء والمرسلين، فلا تبلغ كرامات أحدٍ قطّ إلى مثل معجزات المرسلين، كما أنهم لا يبلغون في الفضيلة والثواب إلى

---

(١) قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩].

(٢) مثل قصة أبي بكر مع أضيافه، في تكثير الطعام.
انظر: «صحيح البخاري»: (٦/ ٤٣٦).

(٣) انظر على سبيل المثال: «صحيح البخاري»: (٤/ ٢٣٤).
وقد عقد القاضي عياض في كتابه «الشفا» (١/ ٤١٠) فصلاً: من معجزاته ﷺ تكثير الطعام ببركته ودعائه.

(٤) من ذلك إحياء الله تعالى لصلة بن أشيم العدوي فرسَه بعد أن ماتت وهو في الغزو، فأحياها الله له، ووصل إلى أهله، وقال لابنه: ألق السرج عن الفرس فإنَّها عارية، فلمَّا ألقى السرج عنها، سقطت ميتة.
انظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم: (٢/ ٢٣٩)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٢/ ٣٢٠)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٣/ ٤٩٩)، وقال الذهبي عن هذه القصة: وهذه كرامة ثابتة. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٨٠).

(٥) مثل عيسى عليه السلام. قال الله تعالى عنه: ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩].
وكذلك عزير عليه السلام الذي أماته الله وحماره مائة عام، ثمَّ بعثهما. قال الله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٥٩].
وانظر: «كتاب الشفا» للقاضي عياض: (١/ ٤٤٤)، حيث عقد فصلاً في: إحياء الموتى، وكلامهم.

(٦) يقصد كرامات الأولياء.

درجاتهم، ولكن قد يُشاركونهم في بعضها، كما قد يُشاركونهم في بعض أعمالهم.

كرامات الأولياء لا تجعلهم معصومين

وكرامات الصالحين [تدلُّ][1] على صحة الدِّين الذي جاء به الرسول، لا تدلُّ على أنَّ الولي معصومٌ، ولا على أنَّه يجب طاعته في كلِّ ما يقوله[2].

ومن هنا ضلَّ كثيرٌ من النَّاس من النَّصارى وغيرهم[3]؛ فإنَّ الحواريِّين[4] وغيرهم كانت لهم كرامات، كما تكون الكرامات لصالحي هذه الأمة، فظنُّوا أنَّ ذلك يستلزم / عصمتهم كما يستلزم عصمة الأنبياء، فصاروا يُوجبون موافقتهم في كلِّ ما يقولون. ٣/أ

النبي صارت طاعته واجبة بأمور

وهذا غلطٌ؛ فإنَّ النبيَّ وجب قبول كلِّ ما يقول لكونه نبيًّا [ادَّعى][5] النُّبوَّة، ودلَّت المعجزة على صدقه، والنبيُّ معصومٌ. وهنا المعجزة[6] ما دلَّت على النبوة بل على متابعة النبيِّ وصحَّة دين النبيِّ، فلا يلزم أن يكون هذا التابع معصومًا.

من أسباب تأليف الكتاب

ولكن الذي يحتاج إلى الفرقان الفرق بين الأنبياء وأتباعهم، وبين من خالفهم من الكفار والفجار؛ كالسحرة، والكهان، وغيرهم؛ حتى يظهر

---

(١) في «خ»: (يدلّ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٤٤، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٣٨)؛ فقد فصَّل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذين الموضعين تفصيلاً طيِّبًا.

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أصناف الناس بالنسبة لمواقفهم ممن يجري على أيديهم بعض الأمور الخارقة في «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٤٧.

(٤) الحواريُّون هم أصحاب عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ وخاصّته الذين اختارهم ليكونوا تلامذته؛ حيث بادروا إلى الإيمان به، وتعلَّموا منه، وكانوا اثني عشر رجلاً.
انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٩٨ ـ ٤٠٠)، و(٤/ ١٧).

(٥) في «خ»: رسمت (ادعاء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) يقصد الكرامة.

الفرق بين الحقِّ والباطل، وبين ما يكون دليلاً على صدق صاحبه؛ كمدَّعي النُّبوَّة، و[بين][1] ما لا يكون دليلاً على صدق صاحبه؛ فإنَّ الدليلَ لا يكون دليلاً حتى يكون مستلزمًا للمدلول؛ متى وُجِدَ وُجِدَ المدلول، وإلاَّ فإذا وُجِدَ تارةً مع وجود المدلول، وتارةً مع عدمه [فليس بدليل][2].

فآيات الأنبياء وبراهينهم لا [توجد][3] إلاَّ مع النُّبوَّة، ولا توجد مع ما يناقض النبوة.

ومدَّعي النبوَّة إمَّا صادق، وإمَّا كاذب.

والكذب يُناقض النبوة، فلا يجوز أن يُوجد مع المناقض لها، مثل ما يوجد معها، وليس هنا شيءٌ مخالفٌ لها؛ [لا موافقٌ][4]، ولا مناقضٌ؛ فإنَّ الكفر، والسحر، والكهانة، كلّ هذا يناقض النبوَّة، لا يجتمع هو [و][5] النبوة.

والنَّاس رجلان: رجلٌ موافقٌ لهم، ورجلٌ مخالفٌ لهم.

فالمخالف مناقض.

الفرق بين جنس آيات الأنبياء وخوارق من خالفهم

وإذا كان كذلك، فيُقال: جنس آيات الأنبياء خارجة عن مقدور البشر، بل وعن مقدور جنس الحيوان.

وأمَّا خوارق مخالفيهم؛ كالسحرة، والكُهَّان؛ فإنَّها من جنس أفعال الحيوان؛ من الإنس، وغيره من الحيوان والجنِّ؛ مثل قتل الساحر، وتمريضه لغيره؛ فهذا أمرٌ مقدورٌ، معروفٌ للنَّاس بالسِّحر، وغير السِّحر؛

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٣) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».
(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

وكذلك ركوب المكنسة[(١)]، أو الخابية[(٢)]، أو غير ذلك؛ حتَّى تطير به، وطيرانه في الهواء من بلد إلى بلد؛ هذا فعلٌ مقدورٌ للحيوان؛ فإنَّ الطير [يفعل][(٣)] ذلك، والجنَّ تفعل ذلك.

وقد أخبر الله أنَّ العفريت قال لسليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[(٤)]؛ وهذا تصرُّف في أعراض[(٥)] الحيِّ؛ فإنَّ الموت، والمرض والحركة أعراضٌ، والحيوان يقبل في العادة مثل هذه الأعراض، ليس في هذا قلب جنس إلى جنس، ولا في هذا ما يختص الرب بالقدرة عليه، ولا ما يختص به الملائكة.

وكذلك إحضار ما يُحضر من طعامٍ، أو نفقة، أو ثياب، أو غير ذلك من الغيب. [و][(٦)] هذا [إنَّما هو][(٧)] نقل مالٍ من مكانٍ إلى مكانٍ، وهذا تفعله الإنس والجنَّ، لكن الجنَّ تفعله، والنَّاس لا يُبصرون ذلك.

وهذا بخلاف كون الماء القليل نفسه يفيض حتى يصير كثيرًا، بأن ينبع من بين الأصابع من غير زيادة يُزادها[(٨)]. فهذا لا يقدر عليه إنسيٌّ ولا جنِّي.

---

(١) المكنسة ـ بكسر الميم ـ ما يُكنس به. والكُناسة ـ بالضمِّ ـ ما يُكنس؛ وهي الزبالة. انظر: «المصباح المنير»: ص٥٤٢.

(٢) الخابية: وعاء الماء الذي يحفظ فيه. وجمعه خوابي. «المعجم الوسيط»: (١/١٣).

(٣) في «م»، و«ط»: (تفعل).

(٤) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٥) العَرَض في اللغة: ما يعرض للإنسان من مرض، وموت، ونحو ذلك. انظر: «الصحاح» للجوهري: (٣/١٠٣٨)، و«المعجم الوسيط»: ص٥٩٤.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٨) مثل ما حدث في غزوة الحديبية؛ حيث وضع رسول الله ﷺ يده في الإناء، فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون. =

أخبار الأنبياء لاكذب فيها بخلاف من خالفهم

وكذلك الإخبار ببعض الأمور الغائبة، مع الكذب في بعض الأخبار. فهذا تفعله الجن / كثيرًا مع الكُهَّان[1]، وهو معتادٌ لهم، مقدورٌ، بخلاف إخبارهم بما يأكلون، وما يدَّخرون، مع تسمية الله على ذلك؛ فهذا لا تظهر عليه الشياطين[2].

٣/ب

= قال جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما ـ وهو راوي الحديث ـ: «فوضع النبي ﷺ يده في الركوة فجعل الماء يفور من بين أصابعه كأمثال العيون. قال: فشربنا». قال الراوي: فقلت لجابر: كم كنتم يومئذ؟ قال: (لو كنَّا مائة ألف لكفانا، كنَّا خمس عشرة مائة).

أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٥٢٦)، كتاب المغازي، باب: غزوة الحديبية.

وقد ذكر أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قصة أخرى في نبع الماء من بين أصابع نبيِّنا ﷺ. فعنه ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ دعا بماء، فأُتي بقدح رحراح، فجعل القوم يتوضؤون، فحزرت ما بين الستين إلى الثمانين، قال: فجعلت أنظر إلى الماء ينبع من بين أصابعه.

«صحيح مسلم»: (٤/ ١٧٨٣)، كتاب الفضائل، باب في: معجزات النبي ﷺ.

(١) مثل حال ابن صياد، لمَّا قال له رسول الله ﷺ: «إنِّي خبَّأتُ لك خبيئًا». فقال: هو الدُّخّ. فقال الرسول ﷺ: «اخسأ، فلن تعدو قدرك».

الحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٤٠)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صيَّاد.

(٢) قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل الرجل بيته فذكر الله تعالى عند دخوله، وعند طعامه، قال الشيطان لأصحابه: لا مبيت لكم ولا عشاء ..». الحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٩٨)، كتاب الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما.

وقال رسول الله ﷺ: «غطوا الإناء، وأوكئوا السقاء، وأغلقوا الأبواب، وأطفئوا السراج، فإنَّ الشيطان لا يحلّ سقاءً، ولا يفتح بابًا، ولا يكشف إناءً ...». الحديث أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»: (١٠/ ٧٧)، والإمام مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٩٤)، كتاب الأشربة، باب الأمر بتغطية الإناء، وإيكاء السقاء، وإغلاق الأبواب، وذكر اسم الله عليها ..

وبنو إسرائيل كانوا مسلمين يسمُّون الله[1].

وأيضًا: فخبر المسيح[2]، وغيره من الأنبياء ليس فيه كذب قط، والكهان لا بُدَّ لهم من الكذب.

والربُّ قد أخبر في القرآن أنَّ الشياطين [تنزل][3] على بعض الناس، فتخبره ببعض الأمور الغائبة، لكن ذكر الفَرْقَ، فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[4].

الحكمة من مسرى النبي ﷺ

وكذلك مسرى الرسول ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى؛ ليريه الربّ من آياته[5]، فخاصَّة الرسول ليست مجرَّد قطع هذه المسافة، بل قطعها ليريه الربُّ من الآيات الغائبة ما يُخبر به.

فهذا لا يقدر عليه الجنُّ، وهو نفسه لم يحتجّ بالمسرى على نبوته، بل جعله مما يؤمن به؛ فأخبرهم به ليؤمنوا به.

---

(١) قال الله تعالى في شأنهم: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣].
وأما عن تسميتهم الله، فقد قال الله تعالى: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ﴾ [المائدة: ٥].
ومعلوم أنَّهم لو لم يكونوا يُسمّون الله تعالى عند الذبح، لم يكن طعامهم حلاً لنا؛ لأنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(٢) وهو إخباره عليه السلام عمّا يأكل بنو إسرائيل وما يدّخرون في بيوتهم.
قال تعالى عن معجزات عيسى عليه السلام: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٣) في «خ»: (ينزل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٥) قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

والمقصود إيمانهم بما أخبرهم من الغيب الذي رآه تلك الليلة، وإلاَّ فهم كانوا يعرفون المسجد الأقصى، ولهذا قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾(١).

قال ابن عباس [رضي الله عنه](٢): هي رؤيا عين أُريها رسول الله ﷺ ليلة أُسري به(٣). وهذا كما قال في الآية: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ۝١٥ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ۝١٦ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾(٤).

وكذلك ما يُخبر به الرسول من أنباء الغيب؛ قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾(٥).

فهذا غيب الربِّ الذي اختص به؛ مثل علمه بما سيكون من تفصيل الأمور الكبار على وجه الصدق، فإنَّ هذا لا يقدر عليه إلا الله.

الفرق بين خبر الرسول وخبر الجن

والجنُّ غايتها أن تخبر ببعض الأمور المستقبلة؛ كالذي يسترقه الجن من السماء(٦)، مع ما في الجنِّ من الكذب، فلا بُدَّ لهم من الكذب، والذي يخبرون به هو ممَّا يُعلم بالمنامات وغير المنامات، فهو من جنس المعتاد للناس.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.

(٢) ما بين المعقوفتين من «ط»، وليس في «خ»، و«م».

(٣) انظر: «صحيح البخاري»: (٤/١٧٤٨).

(٤) سورة النجم، الآيات: ١٣ ـ ١٨.

(٥) سورة الجن، الآيتان: ٢٦ ـ ٢٧.

(٦) قال تعالى يحكي عن الجنِّ: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ ۖ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩]. =

وأما ما يخبر الرسل من الأمور البعيدة الكبيرة مفصلاً؛ مثل إخباره: «إنكم تقاتلون الترك، صغار الأعين، ذُلْفَ الآنُفِ[1]، ينتعلون الشعر، كأنَّ وجوههم المَجَانُّ المُطْرَقَة[2]»[3]، وقوله: «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تُضيء لها أعناق الإبل ببُصرى[4]»[5]، ونحو ذلك، فهذا لا يقدر عليه جنيٌّ، ولا إنسيٌّ.

---

(١) الذَّلَف بالتحريك: قصر الأنف وانبطاحه. وقيل: ارتفاع طرفه مع صغر أرنبته. والذُّلْف بسكون اللام: جمع أذلف؛ كأحْمَر، وحمر. والآنُف: جمع قلة للأنف، وضع موضع جمع الكثرة، ويحتمل أنَّه قللها لصغرها.
انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير: (٢/ ١٦٥).

(٢) وهي التروس التي يُطرق بعضها على بعض. انظر: «الصحاح» للجوهري: (٤/ ١٥١٦).
والمراد: تشبيه وجوه الترك في عرضها، وتلوّن وجناتها بالتروس المطرقة.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٠٧٠)، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٣٣)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكانه من البلاء، والإمام أحمد في «المسند»: (ح٧٢٦٢)، تحقيق: أحمد شاكر.

(٤) بُصرى ـ بضم الباء ـ، آخرها مقصور: مدينة بالشام، ويُقال لها حوران.
انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي: (١/ ٤٤١).
وهي اليوم مدينة من مدن الجمهورية السورية، في شرقها.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٦/ ٢٦٠٥)، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٢٧ ـ ٢٢٢٨)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز.
وهذا الغيب الذي أخبر عنه النبي ﷺ قد وقع ـ كما ذكر المؤرخون ـ سنة أربع وخمسين وستمائة، وقد أخبر غير واحد أنَّه لمَّا ظهرت النار في بعض أودية المدينة النبوية، واستمرت شهرًا، وكان الناس يسيرون على ضوئها بالليل إلى تيماء ـ قرب تبوك ـ، شاهد من كان بحاضرة بلد بُصرى أعناق الإبل في ضوء هذه النار التي ظهرت من أرض الحجاز. انظر: الفتن والملاحم «النهاية» لابن كثير: (١/ ١٨ ـ ١٩).

والمقصود أنَّ ما يُخبر به غير النبي من الغيب معتادٌ، معروفٌ نظيره من الجن والإنس، فهو من غيب الله الذي قال فيه: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[1].

أقسام الخوارق والآيات الخارقة جنسان: جنسٌ في نوع العلم، وجنسٌ في نوع القدرة[2].

٤/أ فما اختصَّ به النبيُّ / من العلم خارجٌ عن قدرة الإنس والجنِّ، وما اختصَّ به من المقدورات خارجٌ عن قدرة الإنس والجنِّ.

خوارق الجن وقدرة الجنِّ في هذا الباب[3] كقدرة الإنس؛ لأنَّ الجن هم من جملة من دعاه الأنبياء إلى الإيمان، وأرسلت الرسل إليهم؛ قال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾[4].

---

(١) سورة الجن، الآيتان: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ زيادة إيضاح لهذا الموضوع، حيث قال: (الخوارق منها ما هو من جنس العلم؛ كالمكاشفات، ومنها ما هو من جنس القدرة والملك؛ كالتصرفات الخارقة للعادات. ومنها ما هو من جنس الغنى عن جنس ما يُعطاه الناس في الظاهر من العلم والسلطان والمال والغنى). «مجموع الفتاوى»: (١١/٢٩٨ ـ ٢٩٩).
وقال أيضًا: (فالأقسام ثلاثة: إما أن يتعلق بالعلم والقدرة، أو بالدين فقط، أو بالكون فقط). ثمَّ فصَّل، واستدلَّ لكلِّ نوع. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/٣٢٣ ـ ٣٢٤).
وانظر: «قاعدة في المعجزات»: ص٩. وانظر: «كتاب الصفدية»: (١/١٨٣)، فإنه جعل الخوارق ثلاثة أقسام، وقد أفاض المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في ذكر أقسام المعجزات بالتفصيل. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/٨٠ ـ ٢٩٦).

(٣) باب الخوارق.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٣٠.

ومعلومٌ أنَّ النبيَّ إذا دعا الجن إلى الإيمان به، فلا بُدَّ أن يأتي بآية خارجة عن مقدور الجنِّ؛ فلا بُدَّ أن تكون آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الإنس والجنِّ.

وما يأتي به الكاهن من خبر [الجنِّ][1] غايته أنَّه سمعه الجنيُّ لمَّا استرق السمع؛ مثل الذي يستمع إلى حديث قومٍ وهم له كارهون.

خوارق الملائكة تختص بالأنبياء وأتباعهم

وما أعطاه اللهُ سليمانَ مجموعه يخرج عن قدرة الإنس والجنِّ؛ كتسخير الرياح، والطير.

وأما الملائكة: فالأنبياء لا تدعو الملائكةَ إلى الإيمان بهم، بل الملائكة [تنزل][2] بالوحي على الأنبياء، وتعينهم، وتؤيدهم.

فالخوارق التي [تكون][3] بأفعال الملائكة تختص بالأنبياء وأتباعهم، لا تكون للكفَّار، والسحرة، والكُهَّان.

ولهذا أخبر الله تعالى أنَّ الذي جاءه بالقرآن مَلَكٌ لا شيطان؛ فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾[4]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾[5]، وقال: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[6]، وقال: ﴿قُلْ مَن كَانَ

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) في «خ»: (ينزل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة التكوير، الآيات: ١٩ ـ ٢٥.

(٥) سورة الشعراء، الآيتان: ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٦) سورة النحل، الآية: ١٠٢.

عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُۥ نَزَّلَهُۥ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾[1]، وقال: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾[2].

الواجب معرفة الفروق بين آيات الأنبياء وبين من خالفهم

فينبغي أن يُتدبَّر هذا الموضع، وتُعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء، وبين ما يشتبه بها؛ كما يُعرف الفرق بين النبي، وبين المتنبي، وبين ما يجيء به النبي، وما يجيء به المتنبي.

فالفرق حاصلٌ في نفس صفات هذا، وصفات هذا، وأفعال هذا، وأفعال هذا، وأمر هذا، وأمر هذا، وخبر هذا، وخبر هذا، وآيات هذا، وآيات هذا؛ إذ الناس محتاجون إلى هذا الفرقان أعظم من حاجتهم إلى غيره، والله تعالى يبيِّنه، ويُيسِّره.

ولهذا أخبر أنه أرسل رسله بالآيات البيِّنات.

وكيف [يشبّه][3] خير الناس بشر الناس، ولهذا لما مثَّلوا الرسول بالساحر، وغيره، قال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾[4].

هل الخوارق تدل على صلاح صاحبها أم لا؟

وقد تنازع النَّاس في الخوارق: هل تدلُّ على صلاح صاحبها، وعلى ولايته لله[5]؟

والتحقيق: أنَّ من كان مؤمنًا بالأنبياء، لم يستدلّ على الصلاح بمجرَّد

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٩٧.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٣) في «خ»: (شبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٩.

(٥) للاطلاع على خلافهم في ذلك، راجع: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢١٤، ٢٨٧)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٣٨)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٤٧ ـ ١٤٨، و«قطر الولي على حديث الولي» للشوكاني: ص٢٧٢.

الخوارق التي قد تكون للكفار والفسَّاق، وإنَّما يُستدلّ بمتابعة الرجل للنبيِّ؛ فيُميِّز بين أولياء الله وأعدائه بالفروق التي بيَّنها اللهُ ورسوله؛ كقوله: ﴿[أَلَآ][1] إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ / ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[2]. ٤/ب

وقد علق السعادة بالإيمان والتقوى في عدَّة مواضع؛ كقوله لمَّا ذكر السَّحرة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[3]، وقوله عن يوسف: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾ وَلَأَجْرُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[4]، وقوله في قصة صالح: ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ﴾[5].

وهذه طريقة الصحابة والسلف.

تنازع الناس في ولاية المعين على قولين

وأمَّا دلالتها على ولاية المعيَّن: فالناس متنازعون؛ هل الوليّ والمؤمن من مات على ذلك؛ بحيث إذا كان مؤمنًا تقيًّا، وقد عُلم أنَّه يموت كافرًا، يكون في تلك الحال عدوًّا لله؟ أو ينتقل من إيمان وولاية إلى كفر وعداوة؟ وهما قولان معروفان[6].

فمن قال بالأول؛ فالوليُّ عنده كالمؤمن [عند][7] من علم أنه يموت

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) سورة يونس، الآيتان: ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٣.

(٤) سورة يوسف، الآيتان: ٥٦ ـ ٥٧.

(٥) سورة فصلت، الآية: ١٨.

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٢، ٦٥). وانظر: «مزيد بحث لمسألة ولاية المعين»: ص٣١٦ ـ ٣١٧.

(٧) في «خ»: (عنده). وما أثبت من «م»، و«ط».

على تلك الحال، والخوارق لا تدلّ على ذلك.

ولهذا قال هؤلاء؛ كالقاضي أبي بكر(١)، وأبي يعلى(٢)، وغيرهما: أنّها لا تدلّ(٣).

أقوال الناس في الشهادة لمعين بالجنة

وأمّا من قال: الولاية تتبدّل؛ فالولاية هنا كالإيمان، وقد يُعلم أنّ الرجل مؤمنٌ في الباطن، تقيٌّ بدلائل كثيرة، وقد يُطْلع الله بعضَ الناس على خاتمة غيره، فهذا لا يمتنع.

لكن هذا مثل الشهادة لمعين بالجنة، وفيها ثلاثة أقوال(٤):

قيل: لا يشهد بذلك لغير النبي، وهو قول أبي حنيفة، والأوزاعي، وعلي بن المديني، وغيرهم.

---

(١) الباقلاني. هو أبو بكر محمد بن طيب بن محمد بن جعفر البصريّ.
سبقت ترجمته: ص٩٣.

(٢) هو القاضي أبو يعلى؛ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف البغدادي الفراء، شيخ الحنابلة، وعالم العراق في زمانه. توفي سنة ٤٥٨هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٨٩)، و«طبقات الحنابلة»: (٢/ ١٩٣)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ١٠١).

(٣) انظر: «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» للباقلاني: ص٥١، و«التمهيد» له: ص٤٧ ـ ٤٨، و«الإنصاف»: ص٦٩، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٣٥٠)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: ص٧٣، ٧٥، ٧٦.

(٤) انظر هذه الأقوال الثلاثة في: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥١٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧)، و«شرح الطحاوية»: ص٥٣٨، و«غاية الأماني في الرد على النبهاني» للآلوسي: (١/ ١٨٧)، وكذلك في «المقدمة السالمة في خوف الخاتمة» لملا علي القاري ـ مخطوط ـ رقم اللوحة ٣٥، ضمن «مجموع ابن سلطان»: (رقم١٥٨٩).

وقيل: يشهد به لمن جاء به نص، إن[1] كان [خبرًا][2] صحيحًا؛ كمن شهد له النبيُّ بالجنة فقط، وهذا قول كثير من أصحابنا، وغيرهم.

وقيل: يشهد به لمن استفاض عند الأمة أنه رجل صالح[3]؛ كعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وغيرهما.

وكان أبو ثور[4] يشهد لأحمد بن حنبل بالجنَّة.

وقد جاء في الحديث الذي في «المسند»: «يُوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار». قالوا: بماذا يا رسول الله؟ قال: «بالثناء الحسن والثناء السيء»[5].

وفي «الصحيحين»: أنَّ النبيَّ ﷺ مُرَّ عليه بجنازة، فأثنوا عليها خيرًا، فقال: «وَجَبَت وَجَبَت». ومُرَّ عليه بجنازة، فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «وَجَبَت وَجَبَت». فقيل: يا رسول الله! ما قولك: وجبت وجبت؟ قال:

---

(١) في «خ»: (وإن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (خيرًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (والأشبه أن يُشهد له بذلك، هذا في الأمر العام). انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٥).

(٤) هو إبراهيم بن خالد، الإمام الحافظ الحجة المجتهد، مفتي العراق، أبو ثور. وُلد في حدود سنة ١٧٠هـ. قال الإمام أحمد لمَّا سُئل عنه: أعرفه بالسنَّة منذ خمسين سنة، وهو عندي في مسلاخ سفيان الثوري. وقال النسائي: ثقة مأمون، أحد الفقهاء. توفي في صفر ٢٤٠هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٧٢)، و«البداية والنهاية»: (١٠/ ٣٢٢).

(٥) الحديث رواه الإمام أحمد في «المسند»: (٣/ ٤١٦)، و(٦/ ٤٦٦)، من حديث أبي بكر ابن أبي زهير الثقفي، عن أبيه. وسنده حسن كما ذكر محققا «شرح الطحاوية»: ص٥٣١.

«هذه الجنازة أثنيتم عليها الخير، فقلت: وجبت لها الجنة. وهذه الجنازة أثنيتم عليها شرًّا، فقلت: وجبت لها النار. أنتم شهداء الله في الأرض»[١].

وفي حديث آخر: «إذا سمعت جيرانك يقولون: قد أحسنتَ، فقد أحسنتَ. وإذا سمعتهم يقولون: قد أسأتَ، فقد أسأت»[٢].

وسئل عن الرجل: يعمل العمل لنفسه، فيحمده الناس عليه، فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن»[٣].

الثناء على رجل يعرف بأسباب

والتحقيق: أنَّ هذا قد [يُعلم][٤] بأسباب، وقد يغلب على الظن. ولا يجوز للرجل أن يقول بما لا يعلم؛ ولهذا لما قالت أم العلاء الأنصارية[٥]: لمَّا قدم المهاجرون المدينة اقترعت الأنصار على سكناهم، فصار لنا عثمان بن مظعون[٦] في السكنى، / فمرض، فمرضناه، ثم توفي، ٥/أ
فجاء رسول الله ﷺ، فدخل، فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٤٦٠)، ومسلم في «صحيحه»: (حديث٩٤٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٤٠٢١). وقال الساعاتي: (وقال البوصيري في «زوائد ابن ماجه»: حديث عبد الله بن مسعود هذا صحيح، رجاله ثقات، وأورده الهيثمي، وقال: رواه «طب» ورجاله رجال الصحيح. وغفل عن عزوه للإمام أحمد). «الفتح الرباني»: (١٩/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (حديث٢٦٤٢).

(٤) في «خ»: (يعمل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) هي أم العلاء بنت الحارث بن ثابت الخزرجية. يُقال إنها والدة خارجة بن زيد بن ثابت. إحدى الصحابيات رضي الله عنها. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٤/ ٤٧٨).

(٦) هو عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجمحي، أبو السائب، من سادة المهاجرين، وممن فازوا بوفاتهم في حياة نبيِّهم ﷺ، فصلى عليهم، وكان أول من دُفن بالبقيع. انظر: «حلية الأولياء»: (١/ ١٠٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١/ ١٥٣)

أن قد أكرمك الله، قال النبي ﷺ: «[وما يدريك][1] أنَّ الله قد أكرمه» قالت: لا والله، لا أدري، فقال النبي ﷺ: «أما هو فقد أتاه اليقين من ربه وإني لأرجو له الخير. والله ما أدري وأنا رسول الله ما يُفعل بي ولا بكم» قالت: فوالله لا أزكي بعده أحدًا أبدًا، قالت: ثم رأيت لعثمان [رضي الله عنه][2] بعد في النوم عينًا تجري، فقصصتها على رسول الله ﷺ، فقال: «ذاك عمله»[3].

وأما من لم يكن مقرًّا بالأنبياء، فهذا لا يعرف الولي من غيره؛ إذ الولي لا يكون وليًّا إلا إذا آمن بالرسل.

الكرامات من جنس آيات الأنبياء

لكن قد [تدل][4] الخوارق على أنَّ هؤلاء على الحقِّ، دون هؤلاء؛ لكونهم من أتباع الأنبياء؛ كما قد [يتنازع][5] المسلمون والكفار في الدين؛ فيؤيِّد الله المؤمنين بخوارق تدل على صحة دينهم؛ كما صارت النار على أبي مسلم[6] بردًا وسلامًا؛ وكما شرب خالد السمَّ[7]، وأمثال ذلك، فهذه الخوارق هي من جنس آيات الأنبياء.

كل ما كان الإنسان أقرب إلى الإسلام فهو أقوى خوارق

وقد يجتمع كفار، ومسلمون، ومبتدعة، وفجَّار؛ فيؤيِّد هؤلاء بخوارق تعينهم عليها الجنُّ و[الشياطين][8]، ولكن جنهم وشياطينهم أقرب إلى

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) ما بين المعقوفتين يُوجد في «ط» فقط.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٩٥٤، ٩٥٥).

(٤) في «خ»: (يدلّ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (تتنازع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) الخولاني. تقدمت قصته قريبًا: ص١٢١.

(٧) تقدمت قصة شرب خالد بن الوليد رضي الله عنه للسمِّ قريبًا: ص١٢١.

(٨) في «خ»: (الشيطاطين).. وما أثبت من «م»، و«ط».

الإسلام؛ فيترجّحون بها على أولئك الكفار عند من لا يعرف النبوّات؛ كما يجري لكثيرٍ من المبتدعة، والفجّار، مع الكفّار؛ مثل ما يجري للأحمدية[1]، وغيرهم، مَع عباد المشركين البخشيّة[2] قدّام التتار[3]، كانت خوارق هؤلاء أقوى لكونهم كانوا أقرب إلى الإسلام[4].

---

(١) الأحمدية، والرفاعية من طرق الصوفية، وتنسب إلى أحمد الرفاعي بن سلطان علي، ويُوصل أتباعه نسبه إلى موسى الكاظم بن جعفر الصادق، إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وُلد أحمد الرفاعي في قرية حسن بالقرب من أُم عبيدة بالعراق سنة ٥١٢هـ، وتوفي سنة ٥٧٨هـ، ودُفن في قرية أُم عبيدة.
انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (٣١٢/١٢)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٧٦/٢١)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٩/٤)، و«شذرات الذهب» لابن العماد: (٢٥٩/٤)، و«الفكر الصوفي» لعبد الرحمن عبد الخالق: ص٣٦٦.
وقد ناقش شيخ الإسلام رحمه الله هؤلاء الرفاعية وكشف حقيقة ما يظهرونه من المخاريق مثل ملابسة النار والحيات وإظهار الدم، وذلك في مناقشة علنية بحضور نائب السلطان وأهل دمشق. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤٤٥/١١، ٤٧٦، ٤٩٤).

(٢) (بخش) كلمة سنسكريتية، أصل الكلمة (بهشكو)، وهي تدلّ على كهنة بوذا، وهذا أحد معانيها، والكلمة بهذا المعنى ترادف الكلمة الصينيَّة: (هو شانغ)، والتيبتية: (لاما)، والأويغورية: (تواين).
انظر: «دائرة المعارف الإسلامية» لمجموعة من المستشرقين: (٣٨٦/٦).
وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله عن هؤلاء البخشية في كتاب «الصفدية»: (١٩١/١)، و«منهاج السنة»: (٤٤٦/٣ ـ ٤٤٧).

(٣) لعل المراد أنَّ أحوال هؤلاء لا تظهر إلا عند التتار.

(٤) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله قصة لشيخ من الأحمدية: أنه كان مرة عند بعض أمراء التتار، وكان لهذا الأمير صنم يعبده، فقال الأمير لذاك الشيخ: هذا الصنم يأكل من هذا الطعام كلّ يوم، ويبقى أثر الأكل في الطعام. فأنكر الشيخ ذلك، فقال له الأمير: إن كان يأكل، فأنت تموت ـ يعني: سيقتله لإنكاره ذلك ـ. فقال له الشيخ: نعم. يقول ذاك الشيخ: فأقمت عنده إلى نصف النهار، ولم يظهر في الطعام أثر، فاستعظم ذلك التتري. قال=

كلام الغزالي ينفع الفلسفي ويضر المسلم

وعند من هو أحق بالإسلام منهم لا تظهر خوارقهم، بل تظهر خوارق من هو أتمّ إيمانًا منهم. وهذا يُشبه ردّ أهل البدع على الكفّار بما فيه بدعة؛ فإنَّهم وإن ضلُّوا من هذا الوجه، فهم خير من أولئك الكفار، لكن من أراد أن يسلك إلى الله على ما جاء به الرسول يضرّه هؤلاء، ومن كان [حائرًا][1] نفعه هؤلاء.

بل كلام أبي حامد[2] ينفع المتفلسف ويصير أحسن؛ فإنَّ المتفلسف يُسلم به إسلام الفلاسفة، والمؤمن يصير به إيمانه مثل إيمان الفلاسفة. وهذا [أراد أ][3] من هذا، بخلاف ذاك.

= شيخ الإسلام رحمه الله: فقلت لهذا الشيخ: أنا أبيّن لك سبب ذلك؛ التتريّ كافر مشرك، ولصنمه شيطان يُغويه بما يُظهره من الأثر في الطعام. وأنتَ كان معك من نور الإسلام ما أوجب انصراف الشيطان . . . فالتتري وأمثاله سود، وأهل الإسلام المحض بيض، وأنتم بُلق؛ فيكم سواد وبياض). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨).

ونقل شيخ الإسلام رحمه الله عن شيخٍ من مشايخ الأحمدية قوله: أحوالنا تظهر عند التتار، لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٥٥).

(١) في «م»، و«ط»: (جائرًا).

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسيّ الشافعيّ الغزالي.
توفي سنة ٥٠٥هـ.
قال عنه أبو بكر بن العربي: شيخنا أبو حامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم، فما استطاع.
وقال عنه ابن الجوزي: صنَّف أبو حامد الإحياء، وملأه بالأحاديث الباطلة، ولم يعلم بُطلانها، وتكلَّم على الكشف، وخرج عن قانون الفقه.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٢٢).

(٣) في «خ»: (ردّه). وما أثبت من «م»، و«ط».

والخوارق ثلاثة أنواع[1]: أنواع الخوارق

إمَّا أن [تُعين][2] صاحبها على البر والتقوى؛ فهذه أحوال نبيِّنا ومن اتبعه؛ خوارقهم لحجَّة في الدين، أو حاجةً للمسلمين.

والثاني: أن تعينهم على مباحات؛ كمن [يُعينه][3] الجنُّ على قضاء حوائجه المباحة؛ فهذا متوسط، وخوارقه لا ترفعه ولا تخفضه. وهذا يُشبه تسخير الجنِّ لسليمان [عَلَيْهِ السَّلَامُ][4]، والأول مثل إرسال نبيِّنا إلى الجنِّ يدعوهم إلى الإيمان؛ فهذا أكمل من استخدام الجنِّ في بعض الأمور المباحة؛ كاستخدام سليمان [عَلَيْهِ السَّلَامُ][4] لهم في محاريبَ، وتماثيلَ، وجِفانٍ [كالجوابِ][5] وقدورٍ راسيات، [اعملوا آل داود شُكرًا][6]؛ قال

٥/ب تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَـٰرِيبَ وَتَمَـٰثِيلَ / وَجِفَانٍ [كَٱلْجَوَابِ][7] وَقُدُورٍ رَّاسِيَـٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾[8]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾[9].

ونبيُّنا أُرسل إليهم يدعوهم إلى الإيمان بالله وعبادته؛ كما أُرسل إلى الإنس، فإذا اتَّبعوه، صاروا سعداء، فهذا أكمل له ولهم من ذاك.

---

(١) انظر أيضًا: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣١٩ـ ٣٢٠، ٣٢٣ـ ٣٢٩).
(٢) في «خ»: (يعين). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٣) في «م»، و«ط»: (تعينه).
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».
(٥) في «م»، و«ط»: (كالجوابي).
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».
(٧) في «م»، و«ط»: (كالجوابي).
(٨) سورة سبأ، الآية: ١٣.
(٩) سورة سبأ، الآية: ١٢.

العبد الرسول أكمل من الملك الرسول

كما أنَّ العبدَ الرَّسول أكمل من النبيِّ المَلِك[1]. ويوسف، وداود، وسليمان [عليهم السلام][2] أنبياء ملوك. وأمَّا محمد [ﷺ][2] فهو عبدٌ رسولٌ؛ كإبراهيم، وموسى، والمسيح [عليهم السلام][2]. وهذا الصنف أفضل، وأتباعهم أفضل.

---

(١) وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضًا: (وانقسم الأنبياء عليهم السلام إلى عبدٍ رسول، ونبيِّ ملك، وقد خيَّر الله سبحانه محمَّدًا ﷺ بين أن يكون عبدًا رسولاً، وبين أن يكون نبيًّا ملكًا، فاختار أن يكون عبدًا رسولاً . . . فالنبيّ الملك يفعل ما فرض الله عليه، ويترك ما حرَّم الله عليه، ويتصرَّف في الولاية والمال بما يُحبّه، ويختار من غير إثم عليه. وأما العبد الرسول فلا يُعطي أحدًا إلا بأمر ربه، ولا يُعطي من يشاء ويحرم من يشاء؛ بل رُوي عنه أنَّه قال: «إني والله لا أعطي أحدًا، ولا أمنع أحدًا، إنَّما أنا قاسم حيث أمرت»). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ١٨٠ ـ ١٨١). وانظر: المصدر نفسه: (١٣/ ٨٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٧/ ٤٦٨)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (٦/ ٥٠، ٢٩٤).
وحديث «إني والله لا أُعطي أحدًا» رواه البخاري في كتاب فرض الخمس.
وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه «أنَّ رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: إنَّ عبدًا خيره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده، فاختار ما عنده . . فبكى أبو بكر . .». انظر: «صحيح البخاري»، كتاب مناقب الأنصار، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (رقم٤٥) ـ «الفتح»: (٧/ ٢٢٧) ـ. و«صحيح مسلم»، كتاب فضائل الصحابة، باب: من مناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، (رقم٢).
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جلس جبريل إلى النبيِّ ﷺ فنظر إلى السماء، فإذا ملك ينزل، فقال جبريل: إنَّ هذا الملك ما نزل منذ يوم خلق قبل الساعة، فلما نزل قال: يا محمد أرسلني إليك ربك فقال: أفملكًا نبيًّا يجعلك، أو عبدًا رسولاً. قال جبريل: تواضع لربك يا محمد. قال: «بل عبدًا رسولاً». انظر: «مسند الإمام أحمد»: (٢/ ٢٣١). وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. «المسند»: (١٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، و«الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان»: (١٤/ ٢٨٠). وقال محققه: صحيح على شرط الشيخين.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

والثالث: أن تعينه على محرمات؛ مثل الفواحش، والظلم، والشرك، والقول الباطل؛ فهذا من جنس خوارق السحرة، والكهَّان، والكفَّار، والفجَّار؛ مثل أهل البدع من الرفاعية[1]، وغيرهم؛ فإنهم يستعينون بها على الشرك، وقتل النفوس بغير حق، والفواحش. أهل البدع أحوالهم من إعانة الشياطين

وهذه الثلاثة هي التي حرَّمها الله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾[2].

ولهذا كانت طريقهم من جنس طريق الكهَّان، والشعراء، والمجانين ـ وقد نزَّه الله نبيَّه عن أن يكون مجنونًا، وشاعرًا، وكاهنًا[3] ـ؛ فإنَّ إخبارهم[4] بالمغيَّبات عن شياطين تنزل عليهم كالكهَّان، وأقوى أحوالهم لمؤلهيهم، وهم من جنس المجانين، وقد قال شيخهم: إن أصحاب الأحوال منهم يموتون على غير الإسلام.

وأما سماعهم، ووجدهم فهو شعر الشعراء، ولهذا شبَّههم من رآهم بعبَّاد المشركين؛ من الهند الذين يعبدون الأنداد.

---

(١) تقدم التعريف بهم في: ص١٥٨.

(٢) سورة الفرقان، الآية: ٦٨.

(٣) قال تعالى: ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ۝ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ ۝ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾ [الطور: ٢٩ ـ ٣١].

(٤) يعني: الكهان، والشعراء، والمجانين.

فصل

كل ما يدل على النبوة آية وبرهان عليهما

وحقيقة الأمر أنَّ ما يدل على النبوة هو آيةٌ على النبوة، وبرهانٌ عليها، فلا بُدَّ أن يكون مختصًا بها، لا يكون [مشتركًا][1] بين الأنبياء وغيرهم؛ فإنَّ الدليل هو مستلزمٌ لمدلوله، لا يجب أن يكون أعمّ وجودًا منه، بل إما أن يكون مساويًا له في العموم والخصوص، أو يكون أخصّ منه. وحينئذٍ فآية النبيِّ لا تكون لغير الأنبياء، لكن إذا كانت معتادة لكلِّ نبيٍّ، أو لكثيرٍ من الأنبياء، لم يقدح هذا فيها، فلا يضرّها أن تكون معتادة للأنبياء.

وصف الآية بأنها خارقة أو غير خارقة وصف لا ينضبط

وكون الآية خارقة للعادة، أو غير خارقة: هو وصفٌ لم يصفه القرآن، والحديث، ولا السلف.

وقد بيّنا في غير هذا الموضع أنَّ هذا وصفٌ لا ينضبط[2]، وهو عديم التأثير؛ فإنَّ نفس النبوة معتادة للأنبياء، خارقة للعادة بالنسبة إلى غيرهم.

إنَّ كون الشخص يخبره الله بالغيب خبرًا معصومًا هذا مختصٌ بهم، وليس هو موجودًا لغيرهم، فضلاً عن كونه معتادًا.

---

(١) في «خ»: (مشركًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر من كتب شيخ الإسلام: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (٥/ ٤١٢ ـ ٤٢١)، و(٦/ ٣٨٠ ـ ٤٠٤، ٤٩٦ ـ ٥٠٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٢٢٨).

وقد بسط المؤلف رحمه الله الكلام على هذا في مواضع من كتابنا هذا. راجع: ص٨٢٦، ٨٤٨، وغيرها.

معنى الخارق للعادة

فآية النبيِّ لا بُدَّ أن تكون خارقةً للعادة؛ بمعنى أنَّها ليست معتادة للآدميين؛ وذلك لأنها حينئذ لا تكون مختصة بالنبي بل مشتركة.

٦/أ وبهذا احتجوا على أنَّه لا بُدَّ أن تكون خارقة للعادة. لكن ليس في هذا / ما يدلّ على أنَّ كل خارق آية؛ فالكهانة[١]، والسحر[٢] هو معتاد للسحرة والكهان، وهو خارق بالنسبة إلى غيرهم؛ كما أنَّ ما يعرفه أهل الطب، والنجوم[٣]،

---

(١) الكاهن: هو الذي يدَّعي مطالعة عالم الغيب، ويُخبر الناس عن الكوائن. وكان في العرب كهنة يدَّعون أنهم يعرفون كثيرًا من الأمور؛ كشقٍّ، وسطيح، وغيرهما.
انظر: «معالم السنن»: (٤/ ٢٢٨)، و«لسان العرب»: (١٣/ ٣٦٣).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (أما الكاهن، والمنجم، ونحو هؤلاء، فيكذبون كثيرًا، كما يصدقون أحيانًا، ويُخبرون بجمل غير مفصَّلة). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٦٩).

(٢) قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ عن السحر: (اعلم أنَّ السحر في الاصطلاح لا يمكن حدّه بحدّ جامع مانع؛ لكثرة الأنواع المختلفة الداخلة تحته، ولا يتحقق قدر مشترك يكون جامعًا لها مانعًا لغيرها. ومن هنا اختلفت عبارات العلماء في حده اختلافًا متباينًا). «أضواء البيان»: (٤/ ٤٤٤).
وعرفه ابن قدامة بقوله: (عزائم، ورقى، وعقد تُؤثّر في الأبدان والقلوب، فيمرض، ويقتل، ويفرق بين المرء وزوجه، ويأخذ أحد الزوجين عن صاحبه). «الكافي»: (٤/ ١٦٤)، و«المغني»: (١٢/ ٢٩٩). وانظر: «زاد المعاد»: (٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦).
وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع أخرى من كتابه هذا: «النبوات» ص١٥١: أنَّ الكاهن إنَّما عنده أخبار، والساحر عنده تصرف بقتل، وإمراض، وغير ذلك. وهذا تطلبه النفوس أكثر.

(٣) التنجيم نوعان: أولا: علم التأثير عرَّفه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّه: (الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية، والقوابل الأرضية). وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن حكمه: (صناعة محرمة بالكتاب، والسنة، وإجماع الأمة، بل هي محرمة على لسان جميع المرسلين في جميع الملل). «مجموع الفتاوى»: (٣٥/ ١٩٢).
وعرَّفه ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّه (ما يزعمه أصحاب هذه الصناعة من أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها، من قبل معرفة قوى الكواكب، وتأثيرها في=

والفقه، والنحو هو معتادٌ لنظرائهم، وهو خارقٌ بالنسبة إلى غيرهم.

الكسوف يعرف بالحساب

ولهذا إذا أخبر الحاسب[1] بوقت الكسوف والخسوف[2]، تعجب الناس؛ [إذ][3] كانوا لا يعرفون طريقه؛ فليس في هذا ما يختص بالنبيِّ. وكذلك [قراءة][4] القرآن بعد أن بعث محمد ﷺ صارت مشتركة بين النبيِّ وغيره. وأما نفس الابتداء به فهو المختص بالنبيِّ.

= المولدات العنصرية مفردة ومجتمعة؛ فتكون لذلك أوضاع الأفلاك والكواكب دالَّة على ما سيحدث من نوع من أنواع الكائنات الكلية والشخصية). «مقدمة ابن خلدون»: ص٥١٩ ـ ٥٢٠. وهذا ينافي التوحيد.

والنوع الثاني: علم التيسير؛ وهو الاستدلال بالشمس والقمر والكواكب على القبلة والأوقات والجهات، فهذا لا بأس به، بل كثير منه نافع قد حث عليه الشارع إذا كان وسيلة إلى معرفة أوقات العبادات، أو الاهتداء به في الجهات. انظر: «القول السديد في مقاصد التوحيد» للشيخ عبد الرحمن السعدي: ص٩١ ـ ٩٢. وهناك تعاريف أخرى. انظر: «معالم السنن»: (٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٢)، و«شرح السنة» للبغوي: (١٢/ ١٨٣).

(١) الحَسْبُ يأتي بمعان كثيرة، منها: العدّ والإحصاء وتقدير الشيء. قال الفراء: حَسِبتُ الشيء: ظننتُه أحسِبُه وأحسَبُه، والكسر أجود اللغتين. انظر: «تهذيب اللغة»: (٤/ ٣٢٩ ـ ٣٣١)، مادة: (حسب).

وجاء في حديث الهجرة: «فيلقى الرجل أبا بكر، فيقول: يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل يهديني السبيل. قال: فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيل الخير...».

الحديث رواه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٧٩).

(٢) الكسوف: مأخوذ من كسفت الشمس والقمر ـ بفتح الكاف ـ. وقيل: كسف الشمس ـ بالكاف ـ، وخسف القمر ـ بالخاء. انظر: «شرح النووي على مسلم»: (٦/ ١٩٨).

وجمهور أهل العلم على أنَّ الكسوف والخسوف يكون لذهاب ضوء الشمس والقمر كلّه، ويكون لذهاب بعضه. فالكسوف لا يكون إلا في آخر الشهر ليالي الإسرار. والخسوف لا يكون إلا في وسط الشهر ليالي الإبدار.

انظر: «مجموعة الفتاوى المصرية»: (١/ ٣٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٣٥/ ١٧٥).

(٣) في «ط» فقط: (إذا).

(٤) فيص «خ»: (قرأت). وما أثبت من «م»، و«ط».

المعجزة تكون من الابتداء مختصة بالنبي

وكذلك ما يرويه من أنباء الغيب عن الأنبياء لما صار مشتركًا بين النبيِّ وغيره، لم يبق [آية][1]، بخلاف الابتداء به.

معنى الكهانة

فالكهانة مثلاً: وهو: الإخبار ببعض الغائبات عن الجن أمرٌ معروفٌ عند الناس، وأرض العرب كانت مملوءة من الكهان، وإنَّما ذهب ذلك بنبوَّة محمد ﷺ[2]. وهم يكثرون في كل موضع نقص فيه أمر النبوة؛ فهم كثيرون في أرض عبَّاد الأصنام، ويوجدون كثيرًا عند النصارى، ويوجدون كثيرًا في بلاد المسلمين؛ حيث نقص العلم والإيمان بما جاء به الرسول[3]؛

---

(١) في «خ»: (أنه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) لما بعث رسول الله ﷺ قالت الجنُّ ـ فيما ذكره الله تعالى عنهم ـ: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ فَوَجَدْنَٰهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ﴿٨﴾ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَٰعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْءَانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴿٩﴾ وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ٨ ـ ١٠].

قال ابن عبَّاس: (انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين عكاظ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء، وأرسلت عليه الشهب، فرجعت الشياطين إلى قومهم، فقالوا: ما لكم؟ فقالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء، وأُرسلت علينا الشهب. قالوا: ما حال بينكم وبين خبر السماء إلا شيء حدث . .» أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٢٥٣)، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٣١).

قال شيخ الإسلام: (وقد تواترت الأخبار بأنه حين المبعث كثر الرمي بالشهب، وهذا أمر خارق للعادة، حتى خاف بعض الناس أن يكون ذلك لخراب العالم، حتى نظروا هل الرمي بالكواكب التي في الفلك، أم الرمي بالشهب؟ فلما رأوا أنه بالشهب، علموا أنه لأمر حدث. وأرسلت الجن تطلب ذلك، حتى سمعت القرآن، فعلمت أنه كان لأجل ذلك). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤).

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك مرارًا، وبيَّن أن أحوال المشعوذين تُقبل في مجتمعات الجاهلين، وتكثر حيث يقلّ العلم والعلماء العاملين.

انظر: «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٣٣، ٢٣٦)، و«الرد على المنطقيين»: ص١٨٧.

وهذا مشاهد الآن في بعض الأقطار التي يقلّ فيها نور الإسلام؛ فقد شاع بين بعض =

لأنَّ هؤلاء أعداء الأنبياء، والله تعالى قد ذكر الفرق بينهم وبين الأنبياء؛ فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ [ٱلشَّيَـٰطِينُ](١) ﴿٢٢١﴾ [تَنَزَّلُ](٢) عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَـٰذِبُونَ﴾(٣).

فهؤلاء لا بُدَّ أن يكون في أحدهم كذب وفجور، وذلك يُناقِض النبوَّة.

فمن ادَّعى النبوَّة، وأخبر بغيوبٍ من جنس أخبار الكهَّان، كان ما أخبر به خرقًا للعادة عند أولئك القوم، لكن ليس خرقًا لعادة جنسه من الكهَّان.

خوارق بعض المتنبئين

وهم إذا جعلوا ذلك آية لنبوته، كان ذلك لجهلهم [بوجود](٤) هذا الجنس لغير الأنبياء؛ كالذين صدَّقوا مسيلمة الكذَّاب(٥)، والأسود

= الناس علوم السحرة، والعرَّافين، وأهل الزَّار، ومن يُخبر عن الحظ، والطالع. ونفقت بضاعة المشعوذين والدجالين التي هي من علوم الجاهلية؛ كما قال شيخ البطائحية لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ناظرهم: (أحوالنا تظهر عند التتار، لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله).

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٥٥).

(١) في «خ»: (الشيطان).

(٢) في «خ»: (تنزلوا).

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٤) في «ط» فقط: (لوجود).

(٥) هو: مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفيّ الوائلي، متنبئ، وُلد ونشأ باليمامة في بلدة الجبيلة بوادي حنيفة. وكان قد تنبَّأ في حياة الرسول ﷺ في آخر سنة عشر. وزعم أنه اشترك مع محمد ﷺ في النبوة، وكان معه من الشياطين من يُخبر بالمغيبات. بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى مسيلمة الكذاب في جيش كثير، حتى أهلكه الله على يد وحشيد غلام مطعم بن عدي؛ الذي قتل حمزة بن عبد المطلب. وكان وحشي يقول: قتلت خير الناس في الجاهلية، وشرَّ الناس في الإسلام.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٨٥)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٢٣١)، و«الأعلام»: (٧/ ٢٢٦).

العنسي[1]، والحارث الدمشقي[2]، وبابا الرومي[3]، وغير هؤلاء من

---

(١) هو عبهلة بن كعب بن غوث العنسي المذحجي، ذو الخمار، ويلقب بالأسود، كان كاهنًا مشعبذًا، فتنبأ باليمن، واستولى على بلاده، وكان له من الشياطين من يخبره ببعض الأمور الغيبية، فلما قاتله المسلمون كانوا يخافون من الشياطين أن يُخبروه بما يقولون فيه، حتى أعانتهم عليه امرأته لمَّا تبيَّن لها كفره، فقتلوه؛ قتله فيروز الديلمي على فراشه. فبشَّر النبي ﷺ أصحابه بهلاك الأسود، وقُبض رسول الله ﷺ من الغد. وأتى خبر مقتل العنسي المدينةَ في آخر شهر ربيع الأول، بعدما خرج أسامة. وكان ذلك أول فتح جاء أبا بكر رضي الله عنه.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٦٦٦)، و(١١/ ٢٨٤)، و«البداية والنهاية»: (٦/ ٣١١)، و«الأعلام»: (٥/ ٢٩٩).

(٢) هو الحارث بن سعيد ـ أو ابن عبد الرحمن ـ بن سعد، متنبئ من أهل دمشق، يُعرف أتباعه بالحارثية، كان مولى لأحد القرشيين، ونشأ متعبِّدًا زاهدًا، ثم ادعى النبوة، وكان يأتي إلى رخامة فينقرها بيده، فتسبح، ويطعمهم فاكهة الصيف في الشتاء، ويظهر لهم خيالات يقول إنها الملائكة، وتبعه خلق كثير، قبض عليه عبد الملك ابن مروان، فصلبه، وقتله.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٨٥)، و«البداية والنهاية»: (٩/ ٢٧ ـ ٢٨)، و«الأعلام»: (٢/ ١٥٤).

(٣) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا المتنبئ الكذَّاب في كثير من كتبه؛ مثل: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٨٧)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٧٩ ـ ١٨٠؛ حيث ذكره فيه باسم باباه الرومي.

والبابا: اسم عام، يُطلق على الرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية. انظر: «المعجم الوسيط»: (١/ ٣٥).

ولعلَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقصد شخصًا معيّنًا؛ فلعله أن يكون الباب نبيّ الصابئة الحرَّانيّين؛ إذ ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر أنَّ الصابئة الحرانيين (لهم نبيّ على أصلهم، يُقالا له البابا، وله مصحف يذكر فيه كثيرًا من الأخبار المستقبلة، ويذكر أن سيّدته؛ يعني روحانية الزهرة، أخبرته بذلك، وكثير منها صحيح؛ كإخباره بدخول المسلمين بلاد حرّان وغيرها، وفتحهم البلاد، وإهانتهم لطائفته). «الرد على المنطقيين»: ص٤٨٠ ـ ٤٨١.

وليس الأمر علمًا بالغيب، بل لعله حدسٌ صدق.

المتنبئين الكذَّابين(١). وكان هؤلاء [يأتون](٢) بأمور عجيبة، خارقة لعادة أولئك القوم، لكن ليست خارقة لعادة جنسهم ممن ليس [بنبي](٣). فمن صدقهم ظنَّ أنَّ هذا مختصٌّ بالأنبياء، وكان من جهله بوجود هذا لغير الأنبياء، كما أنهم كانوا يأتون بأمور [تناقض](٤) النبوة(٥).

آيات الأنبياء لا يعارضها من ليس بنبي

ولهذا يجب في آيات الأنبياء أن لا يُعارضها من ليس بنبي، فكل ما عارضها [صادرًا مـ](٦) ـمَّن ليس من جنس الأنبياء، فليس من آياتهم.

ولهذا طلب فرعون أن يُعارِض ما جاء به موسى لمَّا ادَّعى أنَّه ساحر(٧)؛ فجمع السحرة ليفعلوا مثل ما يفعل موسى، فلا [تبقى](٨) حجته مختصة

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (مسيلمة الكذاب والأسود العنسي اللذين ادعيا النبوة في آخر أيام النبي ﷺ، وكان لكل منهما شياطين تُخبره وتعينه). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٦٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ». وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (نبي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يناقض). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) ذكر علماء التاريخ أنَّ مسيلمة كان يتشبَّه بالنبي ﷺ. وبلغه أنَّ رسول الله ﷺ بصق في بئر، فغزر ماؤها. فبصق مسيلمة في بئر، فغاض ماؤها بالكلية، وبصق في آخر، فصار ماؤه أجاجًا، وتوضأ، وسقى بوضوئه نخلًا، فيبست، وهلكت، وأتى بولدان يُبرّك عليهم، فجعل يمسح رؤوسهم، فمنهم من قرع رأسه، ومنهم من لثغ لسانه. ويُقال: إنه دعا لرجل أصابه وجع في عينيه، ومسحهما، فعمي.

انظر: «البداية والنهاية»: (٦/ ٣٣١).

وأما الأسود العنسي: فلا أدلَّ على كذبه من قصة أبي مسلم الخولاني، حين ألقاه العنسي في النار، فصارت عليه بردًا وسلامًا؛ كما صارت النار بردًا وسلامًا على إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وقد تقدمت هذه القصة قريبًا: ص١٢١.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٧) المدَّعيل هو فرعون؛ زعم أنَّ ما جاء به موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ سحر، وأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ ساحر.

(٨) في «خ»: (يبقى). وما أثبت من «م»، و«ط».

بالنبوة. وأمرهـ[ـم موسى][1] أن يأتوا أولاً بخوارقهم، فلمَّا أتت، وابتلعتها العصا التي صارت حية، علم السحرة أنَّ هذا ليس من جنس مقدورهم، فآمنوا إيمانًا جازمًا.

ولما قال لهم فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ ﴿٧١﴾ قَالُواْ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا﴾[2]. وقالوا: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ / مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾[3]. ٦/ب

فكان من تمام علمهم بالسحر: أنَّ السحر معتادٌ لأمثالهم، وأنَّ هذا ليس من هذا الجنس، بل هذا مختص بمثل هذا؛ فدلَّ على صدق دعواه.

وفرعون وقومه [بين][1] معاندٍ وجاهلٍ استخفه فرعون؛ كما قال تعالى: ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ﴾[4].

نقد شيخ الإسلام لبعض من عرف المعجزة

فإذا قيل لهم: المعجزة هي الفعل الخارق للعادة، أو قيل: هي الفعل الخارق للعادة المقرون بالتحدي، أو قيل مع ذلك الخارق للعادة: السليم عن المعارضة؛ فكونه خارقًا للعادة ليس أمرًا مضبوطًا.

فإنَّه إن أريد به أنَّه لم يوجد له نظير في العالم، فهذا باطلٌ؛ فإن آيات الأنبياء بعضها نظير بعض، بل النوع الواحد منه؛ كإحياء الموتى: هو آية لغير واحد من الأنبياء.

وإن [قيل][5]: إنَّ بعض الأنبياء كانت آيته لا نظير لها؛ كالقرآن،

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) سورة طه، الآيتان: ٧١ ـ ٧٢.

(٣) سورة الأعراف، الآيتان: ١٢١ ـ ١٢٢.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٥٤.

(٥) فيتو «خ»: (قد). وما أثبت من «م»، و«ط».

والعصا، والناقة، لم يلزم ذلك في سائر الآيات[1].

ثمَّ هب أنَّه لا نظير لها في نوعها، لكن وجد خوارق العادات للأنبياء غير هذا، فنفس خوارق العادات مُعتادٌ [جنسه][2] للأنبياء، بل هو من لوازم نبوتهم، مع كون الأنبياء كثيرين؛ وقد روي أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألف نبيّ[3] وما يأتي به كلٌّ واحد من هؤلاء، لا يكون معدوم النظير في العالم، [بل ربما كثر نظيره][4].

---

(١) والسبب والله أعلم: أنَّ هذه المعجزات لم تتكرر لأنبياء آخرين، إنَّما جاءت لما هو شائعٌ بين القوم المرسل إليهم، ليكون ذلك أبلغ في إقامة الحجة. فالقرآن الكريم تحدَّى به رسول الله ﷺ العربَ أن يأتوا بسورةٍ من مثله، فعجزوا، وهم الذين عُرفوا بالبراعة في فنون القول والفصاحة. والعصا معجزة موسى عليه السلام لما عُرف عن قوم فرعون من البراعة في السحر. والناقة معجزة صالح عليه السلام، وكان قومه يتقلبون في نعم الله، وينحتون من الجبال بيوتًا؛ فأخرج الله لهم ناقة عشراء من صخرة ملساء، لها شرب، ولثمود شرب يوم آخر.

انظر: «رسالة أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري»: ص١٦٦، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٩٧، و«الإنصاف» للباقلاني: ص٩٣، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٠٨، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٧٢، و«الشفاء» للقاضي عياض: (١/ ٢٠٠)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٤)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٥)، و(٢/ ٤١٨)، و(٥/ ١٦٩ ـ ٢٠٠)، و«البداية والنهاية» له: (٢/ ٨٤)، و«تفسير السعدي»: (٣/ ٢٨)، و«مع الأنبياء في القرآن الكريم»: ص٢٢.

(٢) في «م»، و«ط»: (جميعه).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند»: (٥/ ٢٦٦)، وابن حبان في «صحيحه»: (٨/ ٥٤)، وقال: على شرط مسلم، ولم يُخرّجه. وقال عنه القرطبي: هذا أصحّ ما رُوي في ذلك. انظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (٦/ ١٤). وصححه الألباني. انظر: «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٥٩٩).

(٤) في «خ»: (وإن كثر). وما أثبت من «م»، و«ط».

الكلام عن معنى خرق العادة

[وإن عني بكون][1] المعجزة هي الخارق للعادة: أنَّها خارقة لعادة أولئك المخاطبين بالنبوة؛ بحيث ليس فيهم من يقدر على ذلك، فهذا ليس بحجة؛ فإنَّ أكثر الناس لا يقدرون على الكهانة، والسحر، ونحو ذلك.

وقد يكون المخاطبون بالنبوة ليس فيهم هؤلاء؛ كما كان أتباع مسيلمة[2]، والعنسي[3]، وأمثالهما؛ لا يقدرون على ما يقدر عليه هؤلاء.

والمبرز في فنٍّ من الفنون يقدر على ما لا يقدر عليه أحد في زمنه، وليس هذا دليلاً على النبوة؛ فكتاب سيبويه[4] مثلاً ممَّا لا يقدر على مثله عامَّة الخلق، وليس بمعجز؛ إذ كان ليس مختصًّا بالأنبياء، بل هو موجود لغيرهم. وكذلك طب أبقراط[5].

بل وعلم العالم الكبير من علماء المسلمين خارج عن عادة الناس، وليس هو دليلاً على نبوَّته.

---

(١) في «خ»: (قد يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سبق التعريف به قريبًا: ص١٦٧.

(٣) سبق التعريف به قريبًا: ص١٦٨.

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث، أبو البشر، من تلاميذ الخليل. توفي سنة ١٧٧هـ، وعمره نيف وأربعين سنة. وقد صنَّف في النحو كتابًا لا يلحق شأوه، وشرحه أئمة النحاة بعده، فانغمروا في لجج بحره، وكان المبرد إذا أراد إنسان أن يقرأ كتاب سيبويه يقول له: ركبتَ البحر؛ تعظيمًا له، واستعظامًا لما فيه. وقال المازني: من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه، فليستحي.
انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (١٠/ ١٨٢)، و«الفهرست» لابن النديم: ص٧٦.

(٥) هو بقراط بن إيراقليس، طبيب ماهر من تلاميذ أسقليبيوس الثاني، كان في أيام بهمن بن أردشير. قال يحيى النحوي: بقراط وحيد دهره الذي يضرب به المثل، الطبيب الفيلسوف. وبلغ به الأمر إلى أن عبده الناس. توفي سنة ٣٥٧ ق.م، وعمره ٩٥ سنة.
انظر: «طبقات الأطباء»: ص٢٤، و«الفهرست»: ص٤٠٠، و«تاريخ الحكماء»: ص٩٠.

وأيضًا: فكون الشيء معتادًا هو مأخوذ من العَوْد. وهذا يختلف بحسب الأمور؛ فالحائض المعتادة: من الفقهاء من يقول: [تثبت][1] عادتها بمرة، ومنهم من يقول: بمرتين، ومنهم من يقول: لا [تثبت][1] إلا بثلاث[2].

وأهل كلِّ بلدٍ لهم عادات في طعامهم، ولباسهم، وأبنيتهم، لم يعتدها غيرهم. فما خرج عن ذلك فهو خارق لعادتهم، لا لعادة من اعتاده [غيرهم][3].

فلهذا لم يكن في كلام الله، ورسوله، وسلف الأمة، وأئمتها وصف آيات الأنبياء بمجرد كونها خارقة للعادة، [ولا يجوز أن يجعل مجرد خرق العادة هو الدليل؛ فإنَّ هذا لا ضابط له، وهو مشتركٌ بين الأنبياء وغيرهم. ولكن إذا قيل: من شرطها أن تكون خارقة للعادة][4]؛ بمعنى أنها لا تكون معتادة للناس فهذا ظاهر يعرفه كل أحد.

القول بأن المعجزة هي الخارقة للعادة ليس كافيًا لوجهين

ويعرفون أنَّ الأمر المعتاد؛ مثل الأكل، والشرب، والركوب، والسفر، وطلوع الشمس، وغروبها، ونزول المطر في وقته، وظهور الثمرة في وقتها، ليس / دليلاً، ولا يدَّعي أحدٌ أنَّ مثل هذا دليلٌ له؛ فإن فساد هذا ظاهر لكلِّ أحد. ٧/أ

ولكن ليس مجرد كونه خارقًا للعادة كافيًا لوجهين:

أحدهما: أنَّ كون الشيء معتادًا وغير معتاد أمرٌ نسبيٌّ إضافيٌّ، ليس بوصف مضبوط تتميَّز به الآية، بل يعتاد هؤلاء ما لم يعتد هؤلاء؛ مثل كونه مألوفًا، ومجرَّبًا، ومعروفًا، ونحو ذلك من الصفات الإضافية.

---

(١) في «خ»: (يثبت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر هذه الأقوال الثلاثة مع أدلتها في: كتاب «المغني»: (١/ ٣٩٧ـ ٣٩٨).

(٣) في «م»، و«ط»: (من غيرهم).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

الثاني: أنَّ مجرَّد ذلك مشترك بين الأنبياء وغيرهم. وإذا خصَّ ذلك بعدم المعارضة، فقد يأتي الرجل بما لا يقدر الحاضرون على معارضته، ويكون معتادًا لغيرهم كالكهانة، والسحر. وقد يأتي بما لا يمكن معارضته، وليس بآية لشيء؛ لكونه لم يختص بالأنبياء.

وقد يُقال في طبِّ [بقراط][1] ونحو سيبويه[2] أنَّه لا نظير له، بل لا بد أن يقال: إنَّه مختصٌّ بالأنبياء، والطب، والنحو، والفقه.

وإن أتى الواحد بما لا يقدر غيره على نظيره، فليس مختصًّا بالأنبياء، بل معروف أنَّ هذا تعلّم بعضه من غيره، واستخرج سائره بنظره.

وإذا خصَّ الله طبيبًا، أو نحويًّا، أو فقيهًا بما ميَّزه به على نظرائه، لم يكن ذلك دليلاً على نبوَّته، وإن كان خارقًا للعادة؛ فإنَّ ما يقوله الواحد من هؤلاء قد علمه بسماعٍ، أو تجربةٍ، أو قياسٍ.

وهي طرقٌ [معروفة][3] لغير الأنبياء.

والنبيُّ قد علَّمه الله من الغيب الذي عصمه فيه عن الخطأ ما لم يعلَمْهُ إلا نبيٌّ مثلُهُ.

الآية لا تعرف أنها مختصة بالنبي حتى يعرف جنس النبوة

فإن قيل: فحينئذٍ لا يُعرف أنَّ الآية مختصةٌ بالنبيِّ، حتى [تُعرف][4] النبوة. [قيل][5]: أما بعد وجود الأنبياء في العالم، فهكذا هو.

ولهذا يُبيِّن الله عزَّ وجلَّ نبوَّة محمَّد في غير موضع باعتبارها بنبوَّة من

---

(١) في «م»، و«ط»: (أبقراط). وبقراط تقدم التعريف به: ص١٧٢.

(٢) تقدم التعريف به: ص١٧٢.

(٣) في «خ»: (معرفة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يعرف). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «م»، و«ط»: (قبل).

قبله . [و][1] تارةً يُبيِّن أنَّه لم يُرسل ملائكةً، بل رجالاً من أهل القرى، ليُبيِّن أنَّ هذا معتادٌ معروفٌ، ليس هو أمرًا لم تَجْرِ به عادة الربِّ؛ كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۖ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2]؛ كما ذكره في سورة النحل[3] والأنبياء[4]، وقال في يوسف: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾[5].

فإنَّ الكفَّار كانوا يقولون: إنَّما يُرسل الله مَلَكًا، أو يُرسل مع البشر مَلَكًا؛ كما قال فرعون ﴿ أَمْ أَنَا۠ [خَيْرٌ][6] مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ۝٥٢ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ [أَسْوِرَةٌ][7] مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ [مُقْتَرِنِينَ][8] ﴾[9].

وقال قوم نوح: ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[10].

وقال مشركو العرب لمحمد: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى

---

(١) حرف الواو ساقط في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٧.
(٣) قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٤٣].
(٤) وهي الآية التي تقدمت آنفًا.
(٥) سورة يوسف، الآية: ١٠٩.
(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من «خ».
(٧) في «خ»: (أساورة).
(٨) رسمت في «خ»: (مقترين).
(٩) سورة الزخرف، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.
(١٠) سورة المؤمنون، الآية: ٢٤.

﴿فِي ٱلْأَسْوَاقِ لَوْلَآ أُنزِلَ [إِلَيْهِ](1) مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ۝٧ أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾(2).

وقال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٤ قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾(3).

٧/ب — الآيات الدالة على أن الرسول ﷺ تقدم له نظراء وقد بشروا به

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ / أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ۝٨ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾(4)؛ بيّن أنّهم لا يُطيقون الأخذ عن الملائكة إن لم يأتوا في صورة البشر، ولو جاءوا في صورة البشر لحصل اللبس.

وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾(5)، وكانت العرب لا عهد لها بالنبوة من زمن إسماعيل، فقال الله لهم: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾؛ يعني أهل الكتاب، ﴿إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾(6): هل أرسل إليهم رجالاً أو ملائكة، ولهذا قال له: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾(7)، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾(8) بيّن أنَّ هذا الجنس من الناس معروفٌ، قد تقدم له نظراء وأمثال.

---

(1) في «ط»: (عليه).
(2) سورة الفرقان، الآيتان: ٧ ـ ٨.
(3) سورة الإسراء، الآيتان: ٩٤ ـ ٩٥.
(4) سورة الأنعام، الآيتان: ٨ ـ ٩.
(5) سورة يونس، الآية: ٢.
(6) سورة النحل، الآية: ٤٣.
(7) سورة الأحقاف، الآية: ٩.
(8) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

وهو سبحانه أمر أن يُسأل أهل الكتاب، وأهل الذكر عما عندهم من العلم [بأمور](١) الأنبياء؛ هل هو من جنس ما جاء به محمَّد، أو هو مخالفٌ له؛ ليتبيَّن بأخبار أهل الكتاب المتواترة جنس ما جاءت به الأنبياء، وحينئذٍ فيعرف قطعًا أنَّ محمَّدًا نبيٌّ، بل هو أحقّ بالنبوّة من غيره.

والثاني: أن يسألوهم عن خصوص محمَّد، وذكره عندهم. وهذا يعرفه الخاصَّة منهم، ليس هو معروفًا كالأوَّل يعرفه كل كتابيّ؛ قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ [وَشَهِدَ](٢) شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾(٣).

تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾

وقوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾: ليس المقصود شاهدًا واحدًا معيَّنًا، بل ولا [يُحتَمل](٤) كونه واحدًا، وقول من قال: [إنه](٥) عبد الله بن سلام(٦) ليس بشيء(٧)؛ فإنَّ هذه نزلت بمكة قبل أن يعرف ابن سلام(٨)، ولكنَّ المقصود

---

(١) في «م»، و«ط»: (من أمور).

(٢) في «خ»: (شاهد).

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ١٠.

(٤) في «خ»: (يحمل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٦) هو عبد الله بن سلام بن الحارث؛ الإمام الحبر، المشهود له بالجنَّة. أبو الحارث الإسرائيليّ، حليف الأنصار. من خواصِّ أصحاب النبيِّ ﷺ، أسلم وقت هجرة النبي ﷺ وقدومه المدينة، توفي بالمدينة سنة ثلاث وأربعين. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٤١٣).

(٧) القول بأنَّ المقصود بهذه الآية عبد الله بن سلام: رواه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٣٨٧)، كتاب مناقب الأنصار، باب: مناقب عبد الله بن سلام رضي الله عنه، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. وعزاه القرطبيّ إلى ابن عباس، والحسن، وعكرمة، وقتادة، ومجاهد. انظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٦/ ١٢٤).

(٨) قال مسروق رحمه الله: والله ما نزلت في عبد الله بن سلام. ما نزلت إلا بمكة، وما أسلم عبد الله إلا بالمدينة، ولكنَّها خصومة خاصم محمد ﷺ بها قومه ... فالتوراة مثل =

جنس الشاهد[(١)]؛ كما [تقول][(٢)] قام الدليل، وهو الشاهد الذي يجب تصديقه سواء كان واحدًا قد يقترن بخبره ما يدلّ على صدقه، أو كان عددًا يحصل بخبرهم العلم [بما][(٣)] تقول؛ فإن [خبرك][(٤)] بهذا صادقٌ. وقوله: ﴿عَلَىٰ مِثْلِهِۦ﴾: فإنَّ الشاهد من بني إسرائيل على [مثل][(٥)] القرآن؛ وهو أنَّ الله بعث بشرًا، وأنزل عليه كتابًا أمر فيه بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهى فيه عن عبادة ما سواه، وأخبر فيه أنَّه خلق هذا العالم وحده، وأمثال ذلك.

المشركون ليس معهم دليل سمعي ولا عقلي

وقد ذَكَرَ في أول هذه السورة[(٦)] التوحيد، وبيَّن أنَّ المشركين ليس معهم على الشرك لا دليل عقليّ، ولا سمعي؛ فقال تعالى: ﴿[مَا خَلَقْنَا][(٧)] ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَمَّآ أُنذِرُوا۟ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ ۖ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤﴾ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُوا۟ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُوا۟ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَلَا تَمْلِكُونَ لِى مِنَ

= القرآن، وموسى مثل محمد ﷺ. انظر: «تفسير الطبري»: (٢٧/ ٩).

(١) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: وهذا الشاهد اسم جنس يعمّ عبد الله بن سلام ـ رضي الله عنه ـ وغيره. انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٤/ ١٥٦).

(٢) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (كما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (أخبرك). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٦) سورة الأحقاف.

(٧) في «خ»، و«م»، و«ط»: (ما خلق الله). وهو خطأ، والصواب ما أثبت.

﴿ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا تُفِيضُونَ فِيهِ ۖ كَفَىٰ بِهِۦ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۖ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٨﴾ قُلْ مَا
كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ/ وَمَآ أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِى وَلَا بِكُمْ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا 1/8
نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ
مِثْلِهِۦ﴾ إلى آخره[1].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَسْتَ مُرْسَلًا ۚ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[2]؛ فمن عنده علم الكتاب[3] شهد بما في الكتاب الأول[4]، وهو يوجب تصديق الرسول لأنه يشهد بالمثل[5]، ويشهد أيضًا بالعين[6]. و[كل][7] من الشهادتين كافية، فمتى ثبت الجنس[8]، عُلم قطعًا أنَّ المعيّن منه.

---

(١) سورة الأحقاف، الآيات: ٣ ـ ١٠.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٤٣.

(٣) قال ابن كثير رحمه الله: (والصحيح في هذا: أنَّ ﴿ومن عنده﴾: اسم جنس يشمل علماء أهل الكتاب الذين يجدون صفة محمد ﷺ ونعته في كتبهم المتقدمة؛ من بشارات الأنبياء به؛ كما قال تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَٰتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٥٦﴾ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ الآية. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، وأمثال ذلك مما فيه الإخبار عن علماء بني إسرائيل أنهم يعلمون ذلك من كتبهم المنزلة). «تفسير القرآن العظيم»: (٢/ ٥٢١).

(٤) وهي الكتب السابقة المتقدمة على القرآن، والتي فيها ذكر رسولنا محمد ﷺ؛ كالتوراة والإنجيل.

(٥) أمثال الأنبياء، وحاجة الأمم إليهم، ولأنَّ الله سبحانه وتعالى لا بُدَّ أن يُقيم الحجة على عباده، فيُرسل إليهم الرسل يدلّونهم على عبادته وحده.

(٦) أنَّه يخصّ ويُعيّن رسولنا ﷺ؛ اسمه، وصفاته؛ كما قال عيسى بن مريم عليه السلام: ﴿إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

(٧) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٨) جنس الأنبياء.

وقال تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكَ ۚ لَقَدْ جَآءَكَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[(١)]. وهذا سواءٌ كان خطابًا [للرسول][(٢)] والمراد به غيره، أو خطابًا له وهو لغيره بطريق الأولى، [والتقدير][(٣)] قد يكون معدومًا أو ممتنعًا[(٤)]، وهو بحرف (إن)؛ كقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾[(٥)]، و﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[(٦)]؛ والمقصود بيان الحكم على هذا التقدير: إن كنتُ قلتُهُ فأنت عالمٌ به وبما في نفسي، وإن كان له ولدٌ فأنا عابده، وإن كنت شاكًّا فاسأل إن قُدّر إمكان ذلك؛ فسؤال الذين يقرأون الكتاب قبله إذا أخبروا، فما عندهم شاهدٌ له، ودليلٌ، وحجّةٌ. ولهذا نهى بعد ذلك عن الامتراء[(٧)] والتكذيب.

---

(١) سورة يونس، الآيتان: ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) في «ط» فقط: (للرسل).

(٣) في «م»، و«ط»: (المقدر).

(٤) يرى الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ المحال لا يعلّق عليه إلا المحال؛ فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ الشرط إن عُلّق به مستحيل، فلا يُمكن أن يصحَّ الربط بينه وبين الجزاء، إلا إذا كان الجزاء مستحيلاً أيضًا؛ لأنَّ الشرط المستحيل لا يمكن أن يوجد به إلا الجزاء المستحيل. أما كون الشرط مستحيلاً، والجزاء هو أساس الدين وعماد الأمر، فهذا مما لا يصحّ بحال، ومن ذهب إليه من أهل العلم والدين لا شك في غلطه . . .). «أضواء البيان»: (٧/ ٢٩٤).

(٥) سورة الزخرف، الآية: ٨١.

(٦) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٧) الامتراء: الشكّ.

انظر: «لسان العرب»: (١٥/ ٢٧٨)، و«القاموس المحيط»: (٧٦٦)، و«المصباح المنير»: (٧٥٠).

الآيات التي بتقدير الممتنع بحرف «إن» كثيرة

وأما تقدير الممتنع بحرف (إن) فكثير؛ ومن ذلك قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾[1]، ﴿فَإِن كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونِ﴾[2]، ﴿أَمَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ أَءِلَـٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[3]، ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[4]، ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾[5]. وقد قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَـٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مِن قَبْلِهِۦٓ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴿١٠٧﴾ وَيَقُولُونَ سُبْحَـٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[8]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ ﴿٥٣﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا۟﴾[9]. وهذا كُلُّه في السور المكية،

شهادة الرسل بنبينا محمد ﷺ

والمقصود الجنس، فإذا شهد جنس هؤلاء مع العلم بصدقهم حصل المطلوب.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

(٢) سورة المرسلات، الآية: ٣٩.

(٣) سورة النمل، الآية: ٦٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١١.

(٥) سورة يونس، الآية: ٣٨.

(٦) سورة الشعراء، الآية: ١٩٧.

(٧) سورة الأنعام، الآية: ١١٤.

(٨) سورة الإسراء، الآية: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٩) سورة القصص، الآيات: ٥٢ ـ ٥٤.

لا يقف العلم على شهادة كل واحد واحد؛ فإنَّ هذا متعذِّر. ومن أنكر، أو قال: لا أعلم، لم يضر إنكاره، وإن قال: بل أعلم عَدَمَ ما شهدوا به، عُلم افتراؤه في الجنس، وعُلم في الشخص [إذ][1] كان لم يحط علمًا بجميع نسخ الكتب المتقدمة، وما في النبوَّات كلِّها، فلا سبيل لأحدٍ من
٨/ب أهل الكتاب أن يعلم انتفاء / ذكر محمد في كل نسخة، بكلِّ كتابٍ من كتب الأنبياء؛ إذ العلم بذلك متعذِّر. ثمَّ هذه النسخ الموجودة فيها ذكره في مواضع كثيرة، قد ذكر قطعة منها في غير هذا الموضع[2].

أعظم شرك المشركين دعوى الشريك لله والولد

وما ينبغي أن يعلم أن أعظم ما كان عليه المشركون قبل محمد، وفي مبعثه: هو دعوى الشريك لله، والولد، والقرآن مملوءٌ من تنزيه الله عن هذين، وتنزيهه عن المثل والولد يجمع كلّ التنزيه.

فهذا في سورة الإخلاص، وفي سورة الأنعام في مثل قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا۟ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[3]، وفي سورة [سبحان][4]: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾[5]، وفي سورة الكهف في أولها: ﴿وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا﴾[6]، وفي آخرها: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن يَتَّخِذُوا۟ عِبَادِى

---

(١) في «خ» رسمت: (إن). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٩٧ ـ ٣١٨)؛ فقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله كثيرًا من الشهادات الدالَّة على نبوَّة نبيِّنا محمد ﷺ في التوراة والإنجيل.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٠.
(٤) في «ط» فقط: (الإسراء).
(٥) سورة الإسراء، الآية: ١١١.
(٦) سورة الكهف، الآية: ٤.

مِن دُونِىٓ أَوْلِيَآءَ . . . [وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا][1] ﴾[2]، وفي مريم تنزيهه عن الولد في أول السورة[3]، وآخرها[4] ظاهرٌ. وعن الشريك: في مثل قصة إبراهيم[5]، وفي تنزيل[6]، وغير ذلك. وفي الأنبياء تنزيهه عن الشريك والولد، وكذلك في المؤمنين: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾[7]، وأوّل الفرقان: ﴿ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ ﴾[8]. وأما طه، والشعراء مما بسط فيه قصة موسى.

فالمقصود الأعظم بقصة موسى إثبات الصانع[9]، ورسالته؛ إذ كان فرعون منكرًا. ولهذا عظم ذكرها في القرآن، بخلاف قصة غيره؛ فإن فيها الردّ على المشركين المقرِّين بالصانع، ومن جعل له ولدًا من المشركين، وأهل الكتاب[10].

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في «ط» فقط، ويُوجد بدلاً منه: ﴿ إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ﴾.

(٢) سورة الكهف، الآيات: ١٠٢ ـ ١١٠.

(٣) في قوله جل وعلا: ﴿ مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ سُبْحَٰنَهُۥٓ ﴾ [مريم: ٣٥].

(٤) في نحو قوله جل وعلا: ﴿ وَمَا يَنۢبَغِى لِلرَّحْمَٰنِ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٢].

(٥) انظر: سورة مريم، الآيات: ٤٢ ـ ٤٨.

(٦) قال تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾ [الزمر: ١ ـ ٢].

(٧) سورة المؤمنون، الآية: ٩١.

(٨) سورة الفرقان، الآية: ٢.

(٩) الصانع: ليس من أسماء الله تعالى، وإنَّما ذلك من باب الإخبار. وما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته؛ كالشيء، والموجود، والصانع، والقائم بنفسه، والقديم؛ فإنَّه يُخبر به عنه إن احتيج إليه، وإن كان لا يُدعى بمثل هذه الأسماء التي ليس فيها ما يدلّ على المدح.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (٩/ ٣٠٠ ـ ٣٠١)، و«بدائع الفوائد»: (١/ ١٦١).

(١٠) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٤٥).

مذهب الفلاسفة الملحدين

ومذهب الفلاسفة الملحدة[1] دائرٌ بين التعطيل، وبين الشرك والولادة؛ كما يقولونه في الإيجاب الذاتي[2]؛ فإنه أحد أنواع الولادة، وهم ينكرون معاد الأبدان.

وقد قُرن بين هذا وهذا[3] في الكتاب والسنة في مثل قوله: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ۝٦٦ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[4]، إلى قوله: ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا﴾[5]. وهذه في سورة مريم

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الفلاسفة: (وأما الفلاسفة فإمَّا أن يكونوا من المشركين، وإما أن يكونوا من المجوس، وإما أن يكونوا من الصابئين، وإما أن يكونوا منتسبين إلى أهل الملل الثلاث. فمن كان من المشركين كما يُذكر عن الفلاسفة اليونان ونحوهم، أو من المجوس كفلاسفة الفرس ونحوهم: فاليهود والنصارى خيرٌ منه. ولذلك هم خيرٌ من فلاسفة الصابئين). «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

وقال في موضع آخر: (الفلاسفة الملاحدة؛ كابن عربي، وابن سبعين، وابن الفارض، وأمثالهم . . .). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ١٦٥).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (لفظ الموجب بالذات لفظ فيه إجمال، فإن عني به ما يعنيه الفلاسفة من أنه علة تامة مستلزمة للعالم، فهذا باطل؛ لأنَّ العلة التامة تستلزم معلولها، ولو كان العالم معلولاً لازمًا لعلة أزلية، لم يكن فيه حوادث؛ فإن الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية، وهذا خلاف المحسوس، وسواء قيل: إن تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات؛ كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة؛ كابن سينا وأمثاله، أو قيل: إنه ذات موصوفة بالصفات، لكنها مستلزمة لمعلولها، فإنه باطلٌ أيضًا، وإن فسَّر الموجب بالذات بأنه يوجب بمشيئته وقدرته كلَّ واحد واحد من المخلوقات في الوقت الذي أحدثه فيه، فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل، ومذهب أهل السنة. فإذا قالوا: إنه بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد وغيرها من الحوادث، فهو موافق لهذا المعنى لا المعنى الذي قالته الدهرية). «منهاج السنة»: (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

(٣) بين إنكار البعث، ووصف الله بأنَّ له ولدًا ـ تعالى عن ذلك علوًّا كبيرًا ـ.

(٤) سورة مريم، الآيتان: ٦٦ ـ ٦٧.

(٥) سورة مريم، الآية: ٨٨.

المتضمنة خطاب النصارى، ومشركي العرب؛ لأن الفلاسفة داخلون فيهم؛ فإنَّ اليونان اختلطوا بالروم، فكان فيها خطاب هؤلاء وهؤلاء.

وفي «الصحيحين»: عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: يقول الله تعالى: «شتمني ابن آدم وما ينبغي له ذلك، وكذَّبني ابن آدم وما ينبغي له ذلك. فأمَّا شتمه إياي: فقوله: إني اتَّخذت ولدًا، وأنا الأحد، الصمد، لم ألد، ولم أولد، ولم يكن لي كفوًا أحدًا. وأما تكذيبه إياي: فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون عليَّ من إعادته». رواه البخاري عن ابن عباس[1].

ولمَّا كان الشركُ أكثرَ في بني آدم من القول بأنَّ له ولدًا، كان تنزيهه عنه أكثر، وكلاهما يقتضي إثبات: «مِثْلٍ»، و«نِدٍّ» من بعض الوجوه؛ فإنَّ الولد من جنس الوالد، ونظير له، وكلاهما يستلزم الحاجة والفقر، فيمتنع وجود قادر بنفسه.

فالذي جعل شريكًا، لو فُرض / مكافئًا، لزم افتقار كلّ منهما، وهو ممتنع، وإن كان غير مكافئ، فهو مقهورٌ. ٩/أ

الولد يتخذه المتخذ للحاجة

والولد يتخذه المتَّخذ لحاجته إلى معاونته له؛ كما يُتَّخَذ المال؛ فإنَّ الولد إذا اشتدَّ أعان والده.

قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَـٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ

---

(١) أخرجه البخاري: (٤/١٩٠٣)، كتاب التفسير، باب تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ سورة الإخلاص. وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١، ٣٩٤ ـ ٣٩٧)، عن أبي هريرة.

(٢) سورة يونس، الآية: ٦٨.

﴿جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾[1]، إلى قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ بَل لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾[3].

فإنَّ كون المخلوق مملوكًا لخالقه، وهو مفتقر إليه من كل وجه، والخالق غنيٌّ عنه يُناقض اتِّخاذ الولد؛ [لأنه][4] إنما يكون لحاجته إليه في حياته، أو ليخلفه بعد موته. والربُّ غنيٌّ عن كلِّ ما سواه، وكلّ ما سواه فقير إليه، وهو الحي الذي لا يموت.

والوالد في نفسه [مفتقر][5] إلى ولد مخلوق، لا حيلة له فيه، بخلاف من يشتري المملوك فإنه باختياره مَلَكَهُ، ويمكنه إزالة ملكه؛ فتعلقه به من جنس تعلقه بالأجانب، والولادة بغير اختيار الوالد، والربُّ يمتنع أن يحدث شيء بغير اختياره.

واتِّخاذ الولد هو عِوَض عن الولادة لمن لم يحصل له، فهو أنقص في الولادة.

ولهذا من قال «بالإيجاب الذاتي» بغير مشيئته وقدرته، فقوله من جنس قول القائلين بالولادة الحاصلة بغير الاختيار، بل قولهم شرّ من قول النصارى ومشركي العرب من بعض الوجوه؛ كما قد بسط الكلام على هذا

---

(١) سورة مريم، الآيتان: ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) سورة مريم، الآية: ٩٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١١٦.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (افتقار). وما أثبت من «م»، و«ط».

في تفسير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]، وغيره[2].

جنس النبوة معروف عند الناس

والمقصود: أنَّ الله قال لمحمَّد: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾[3]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾[4]؛ فبيَّن أنَّ هذا الجنس من الناس معروفٌ، قد تقدم له نظراء، وأمثال؛ فهو معتادٌ في الآدميين، وإن كان قليلاً [في الآدميِّين][5].

آيات الأنبياء مختصة بهم وكرامات أتباعهم آيات لهم

وأمَّا مَن جاءهم رسولٌ [لا][6] يعرفون قبله رسولاً؛ كقوم نوح، فهذا بمنزلة ما يبتديه الله من الأمور، وحينئذٍ فهو يأتي بما يختص به، ممَّا يعرفون أن الله صدّقه في إرساله. فهذا يدلّ على النوع والشخص، وإن كانت آيات غيره تدلّ على الشخص؛ إذ النوع قد عرف قبل هذا.

[والمقصود][7] أن آيته وبرهانه لا بُدَّ أن يكون مختصًّا بهذا النوع، لا يجب أن يختصَّ بواحدٍ من النوع، ولا يجوز أن يوجد لغير النوع.

---

(١) وهو «كتاب تفسير سورة الإخلاص» لشيخ الإسلام.
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كتاب آخر في تفسير السورة، اسمه: (جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به الرسول ﷺ من أن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن). حققه الشيخ سليمان الغفيص، في مرحلة الماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٩١).

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٥) في «م»، و«ط»: (فيهم).

(٦) في «م»، و«ط»: (ما).

(٧) في «م»، و«ط»: (والمقصود).

وقد قلنا(١) أنَّ ما يأتي به أتباع الأنبياء من ذلك هو مختص بالنوع، [فإنا نقول](٢) هذا لا يكون إلا لمن اتبع الأنبياء فصار مختصًّا بهم. وأما ما يوجد لغير الأنبياء وأتباعهم، فهذا هو الذي لا يدلّ على النبوة؛ [كخوارق](٣) السحرة، والكهان.

من طعن بالأنبياء وصفهم بالسحر والجنون والشعر

وقد عرف الناس أنَّ السحرة لهم خوارق، ولهذا كانوا إذا طعنوا في نبوّة النبيِّ واعتقدوا علمه، قالوا: هو ساحر؛ كما قال فرعون لموسى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝٣٤ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾(٤)، وقال

٩/ب للسحرة لما آمنوا: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى / عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾(٥)، و﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا﴾(٦)؛ [و](٧) كلّ هذا من كذب فرعون، وكانوا يقولون: ﴿وَقَالُوا۟ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ إِنَّنَا لَمُهْتَدُونَ﴾(٨).

وكذلك المسيح؛ قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ [بَعْدِى](٩) ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾(١٠).

---

(١) انظر: ص١٤١، ١٤٢، ١٥٧، ١٦٣.
(٢) في «خ»: (فإنَّه يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٣) في «خ»: (لخوارق). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) سورة الشعراء، الآيتان: ٣٤ ـ ٣٥.
(٥) سورة طه، الآية: ٧١.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٢٣.
(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».
(٨) سورة الزخرف، الآية: ٤٩.
(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(١٠) سورة الصف، الآية: ٦.

وقال تعالى عن كُفَّار العرب: ﴿[وَإِن][1] يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾[2].

وإن نسبوه إلى عدم العلم، قالوا: مجنونٌ؛ كما قالوا عن نوح: ﴿مَجْنُونٌ وَٱزْدُجِرَ﴾[3]، وقالوا عن موسى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾[4]، وقال عن مشركي العرب: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾[5].

وقد قال تعالى: ﴿[كَذَٰلِكَ][6] مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[7].

فالسحر أمرٌ معتادٌ في بني آدم، كما أنَّ النبوّة معتادةٌ فيهم.

كما أنَّ العقلاء معتادون في بني آدم، والمجانين معتادون فيهم.

فإذا قالوا عن الشخص: إنَّه مجنون؛ فإنَّه يُعلم هل هو من العقلاء أو من المجانين بنفس ما يقوله ويفعله. وكذلك يُعرف هل هو من جنس الأنبياء، أو من جنس السحرة.

وكذلك لما قالوا عن محمَّد: إنَّه شاعرٌ[8]؛ فإنَّ الشعراء جنسٌ

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) سورة القمر، الآية: ٢.

(٣) سورة القمر، الآية: ٩.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢٧.

(٥) سورة القلم، الآية: ٥١.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٧) سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

(٨) ذكر الله سبحانه وتعالى أنَّ كفَّار مكة قالوا عن رسول الله ﷺ: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ أَضْغَـٰثُ أَحْلَـٰمٍۭ بَلِ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾ [الأنبياء: ٥١]. =

معروفون في الناس، وقالوا: إنه كاهن(١).

شبهة من قال القرآن شعر

وشبهة الشعر أنَّ القرآن كلام موزون(٢)، والشعر موزون.

وشبهة الكهانة أنَّ الكاهن يُخبر ببعض الأمور الغائبة؛ فذَكَرَ الله تعالى الفرق بين هذين، وبين النبيِّ، فقال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾(٣)، ثمَّ قال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا

= وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾ [يس: ٦٩].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند تفسير هذه الآية: (أي: ما هو في طبعه؛ فلا يُحسنه، ولا يُحبّه، ولا تقتضيه جبلته. ولهذا ورد أنَّه ﷺ كان لا يحفظ بيتًا على وزن منتظم، بل إن أنشده زحفه، أو لم يتمّه)، ثمَّ ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمثلة على ذلك. انظر: «تفسير ابن كثير»: (٣/ ٥٧٨).

(١) قال عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ: خرجتُ أتعرّض لرسول الله ﷺ قبل أن أُسلم، فوجدتُه قد سبقني إلى المسجد، فقمتُ خلفه، فاستفتح سورة الحاقة، فجعلتُ أعجب من تأليف القرآن. قال: فقلت: هذا ـ والله ـ شاعر كما قالت قريش، قال: فقرأ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ﴾، قال فقلت: كاهن، قال: فقرأ: ﴿وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤٠ ـ ٤٢] أخرجه الإمام أحمد في «مسنده». انظر: «الفتح الرباني»: (٢٠/ ٢٣٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وما يُوجد في القرآن من مثل قوله: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، و﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ﴾ [العاديات: ١١]، ونحو ذلك، فلم يتكلّف لأجل التجانس، بل هذا غير مقصود بالقصد الأول؛ كما يوجد في القرآن من أوزان الشعر، ولم يقصد به الشعر؛ كقوله تعالى: ﴿وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣]، وقوله: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِىٓ أَنقَضَ ظَهْرَكَ﴾ [الشرح: ٢ ـ ٣]، ونحو ذلك). «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٥٣ ـ ٥٤). وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٣٣).

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

يَفْعَلُونَ ﴿٢٢٦﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾[(1)]، ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ﴾[(2)]، وقال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ ۚ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[(3)].

ولهذا لما عرض الكُفَّار على كبيرهم [الوحيد][(4)] أن يقولوا للناس: هو شاعرٌ، ومجنونٌ، وساحرٌ، وكاهنٌ، صار يُبيِّن لهم أنَّ هذه أقوال فاسدة، وأنَّ الفرق معروفٌ بينه، وبين هذه الأجناس.

فالمقصود أن هذه الأجناس كلّها موجودة في الناس، معتادة، معروفة، وكلّ واحد منها يُعرف بخواصه المستلزمة له، وتلك الخواص آيات له، مستلزمة له، فكذلك النبوّة لها خواصّ مستلزمة لها، تُعرف بها،

---

(١) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢٤ ـ ٢٢٧.

(٢) سورة يس، الآية: ٦٩.

(٣) سورة الحاقة، الآيات: ٤١ ـ ٤٣.

(٤) في «خ»: (التوحيد). وما أثبت من «م»، و«ط».
والمقصود به كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: الوليد بن المغيرة، الذي كان من أعظم الناس كفرًا، وهو الوحيد المذكور في قوله تعالى: ﴿ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١].
انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤١)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٦٢).
ومن خبره: أنه سمع الرسول ﷺ يُصلّي ويقترئ، فأعجبه القرآن، ووصفه بأنه ليس بشعر، ولا بسحر، ولا بهذي من الجنون، وأنَّ له لحلاوة، وأنَّ عليه لطلاوة، وأنه ليعلو وما يعلى عليه. وقال لهم أيضًا: سمعت قولاً حلوًا أخضر مثمرًا يأخذ بالقلوب، فقالوا: هو شعر؟ فقال: لا والله ما هو بالشعر، ليس أحد أعلم بالشعر مني، أليس قد عرضَتْ عليّ الشعراء شعرهم؛ نابغة، وفلان، وفلان؟ قالوا: فهو كاهن؟ فقال: لا والله ما هو بكاهن، قد عُرِضت عليّ الكهانة، قالوا: فهذا سحر الأولين اكتتبه؟ قال: لا أدري إن كان شيئًا فعسى هو إذًا سحر يؤثر). انظر الخبر برواياته في: «تفسير الطبري»: (٢٩/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، وفي «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٤٤٣).

وتلك الخواص خارقة لعادة غير الأنبياء، وإن كانت معتادة للأنبياء، فهي لا توجد لغيرهم، فهذا هذا[1]. والله أعلم.

مدعي النبوة يستعين بالشياطين

فإذا أتى مدَّعي النبوَّة بالأمر الخارق للعادة الذي لا يكون إلا لنبيّ، لا يحصل مثله لساحرٍ، ولا كاهنٍ، ولا غيرهما، كان دليلاً / على نبوَّته. ١٠/أ

وكلّ من الساحر والكاهن يستعين بالشياطين؛ فإنَّ الكهَّان [تنزل][2] عليهم الشياطين تخبرهم؛ والسحرة تعلّمهم الشياطين؛ قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى [يَقُولَا][3] إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[4].

والساحر لا يتجاوز سحره الأمور المقدورة للشياطين؛ كما تقدَّم بيانه[5].

الساحر ومقدرته ومقصده

والساحر كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[7]؛ فهم يعلمون أنَّ السحر لا ينفع في الآخرة، ولا يُقرّب إلى الله، وأنَّ من اشتراه ما له في الآخرة من خلاق؛ فإنَّ مبناه على الشرك، والكذب، والظلم، مقصود صاحبه الظلم، والفواحش.

---

(١) كما أنَّ جنس الشعر، والسحر، والكهانة لها خواصّ معتادة، مستلزمة لها، تُعرف بها، فكذلك النبوَّة من هذا الباب.

(٢) في «خ»: (ينزل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (يقول).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٥) تقدَّم بيان ذلك: ص١٦٧.

(٦) سورة طه، الآية: ٦٩.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

الفرق بين النبي والساحر

وهذا مما يُعلم بصريح العقل أنَّه من السيئات؛ فالنبيُّ لا يأمر به، [ولا يعمله][1]، [وإنما][2] يستعين على ذلك [صاحبه][1] بالشرك والكذب. وقد عُلِم بصريح العقل، مع ما تواتر عن الأنبياء أنَّهم حرَّموا الشِّرك، فمتى كان الرجل يأمر بالشرك، وعبادة غير الله، أو يستعين على مطالبه بهذا، وبالكذب، والفواحش، والظلم، عُلِم قطعًا أنَّه من جنس السحرة، لا من جنس الأنبياء.

وخوارق هذا يمكن معارضتها وإبطالها من بني جنسه، وغير بني جنسه. وخوارق الأنبياء لا يمكن غيرهم أن يعارضها، ولا يمكن أحدًا إبطالها، لا من جنسهم، ولا من غير جنسهم؛ فإنَّ الأنبياء [يصدق][3] بعضهم بعضًا، فلا يُتصوَّر أنَّ نبيًّا يُبطل معجزة آخر، وإن أتى بنظيرها، فهو يصدقه.

ومعجزة كلٍّ منهما آية له، وللآخر[4] أيضًا؛ كما أن معجزات أتباعهم[5] آيات لهم، بخلاف خوارق السحرة؛ فإنَّها إنَّما تدلّ على أنَّ صاحبَها ساحرٌ يؤثر آثارًا غريبةً ممَّا هو فسادٌ في العالم، ويُسَرّ بما يفعله من الشرك، والكذب، والظلم، ويستعين على ذلك بالشياطين، فمقصوده الظلم والفساد، والنبيُّ مقصوده العدل والصلاح، وهذا يستعين بالشياطين، وهذا بالملائكة، وهذا يأمر بالتوحيد لله، وعبادته وحده لا شريك له، وهذا

(١) ما بين المعقوفتين من «م»، و«ط».
(٢) ما بين المعقوفتين لا يوجد في «م»، و«ط».
(٣) في «خ»: (تصدق). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) للنبيِّ الذي يأتي بعده.
(٥) المقصود كرامات أتباعهم.

إنَّما يستعين بالشرك، وعبادة غير الله. وهذا يُعظِّم إبليسَ وجنوده، وهذا يذمّ إبليسَ وجنودَه.

الإقرار بوجود الملائكة والجن عام وقد أنكرهما الفلاسفة

والإقرار بالملائكة والجنِّ عامٌّ في بني آدم، لم ينكر ذلك إلا شواذٌّ من بعض الأمم[1]، ولهذا قالت الأمم المكذِّبة: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾[2]؛ حتى قوم نوح، وعاد، وثمود، وقوم فرعون. قال قوم نوح: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾[2]، وقال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً فَإِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾[3].

وفرعون وإن كان مظهرًا لجحد الصانع؛ [فإنه ما][4] قال: ﴿فَلَوْلَآ أُلْقِىَ
١٠/ب عَلَيْهِ [أَسْوِرَةٌ][5] مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ/ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾[6] إلاَّ وقد سمع بذكر الملائكة؛ إمَّا معترفًا بهم، وإمَّا مُنكرًا لهم.

---

(١) أنكرت الفلاسفة وجودَ الملائكة والجنّ، وعبّروا عنهما بالقوّة التخييليّة.
انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١٠٦، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٠٥).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ملاحدة الفلاسفة يجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة، والشياطين قوى النفس الخبيثة، ونحو ذلك من المقالات الخبيثة التي يقولها القرامطة الباطنية، ومن سلك سبيلهم من ضلّال المتكلمين والمتعبّدة). «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣٤٦)؛ وانظر: المرجع نفسه: (٤/ ٢٥٩)، و«شرح الطحاوية»: ص٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢٤.

(٣) سورة فصلت، الآيتان: ١٣ ـ ١٤.

(٤) في «خ» كُتبت: (فإنّما). ثمّ صُحّحت في الهامش بقوله: صوابه: فإنّه ما.

(٥) في «خ»، و«م»، و«ط»: (أساور).

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٥٣.

فذكر الملائكة والجنّ عامّ في الأمم.

وليس في الأمم أمّة تُنكر ذلك إنكارًا عامًّا، وإنّما يُوجد إنكار ذلك في بعضهم؛ مثل من قد [يتفلسف](١)، فينكرهم لعدم العلم، لا للعلم بالعدم.

فلا بُدّ في آيات الأنبياء من أن تكون مع كونها خارقةً للعادة أمرًا غيرَ معتاد لغير الأنبياء، بحيث لا يقدر عليه إلا الله الذي أرسل الأنبياء، ليس مما يقدر عليه غير الأنبياء، لا بحيلة، ولا عزيمة، ولا استعانة بشياطين، ولا غير ذلك.

من خصائص معجزات الأنبياء

ومن خصائص معجزات الأنبياء: أنّه لا يُمكن معارضتها. فإذا عجز النوع البشري غير الأنبياء عن معارضتها، كان ذلك أعظم دليل على اختصاصها بالأنبياء، بخلاف ما كان موجودًا لغيرها، فهذا لا يكون آيةً ألبتة.

الفلاسفة لا يعرفون النبوة

فأصل هذا أن يعرف وجود الأنبياء في العالم، وخصائصهم؛ كما يعلم وجود السحرة، وخصائصهم، ولهذا من لم يكن عارفًا بالأنبياء من فلاسفة اليونان، والهند، وغيرهم، لم يكن له فيهم كلام يُعرف، كما لم يُعرف لأرسطو(٢)، وأتباعه فيهم كلام يُعرف، بل غاية من أراد أن يتكلم في ذلك؛

---

(١) في «نخ»: (يفلسف). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) هو أرسطوطاليس بن نيقو ماخس الفيثاغوري. تتلمذ على أفلاطون، ثم صار بعده أستاذًا. انتهت إليه فلسفة اليونان، فكان هو خاتمهم، وكان مشركًا يعبد الأصنام، وهو الذي جعل المنطق آلة العلوم النظرية، وكان معلمًا للإسكندر، وقد عني فلاسفة المسلمين بفلسفة أرسطو، وسمّوه معلمهم الأول. وله كتاب «الحيوان». وُلد في اليونان سنة ٣٨٤ ق.م.

راجع: «تاريخ الحكماء»: ص٢٧ ـ ٥٣، و«فهرست ابن النديم»: ص٣٥٩، و«إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» لابن القيم: (٢/ ٢٥٩)، و«الفرق بين الفرق»: ص٣٠٧ ـ ٣٠٨. =

كالفارابي[١]، وغيره أن يجعلوا ذلك من جنس المنامات المعتادة.

ولمَّا أراد طائفة؛ كأبي حامد[٢]، وغيره أن يقرّروا إمكان النبوة على أصلهم، احتجوا بأنَّ مبدأ الطبّ، ومبدأ النجوم، ونحو ذلك، كان من الأنبياء؛ لكون المعارف المعتادة لا تنهض بذلك. وهذا إنَّما يدلّ على اختصاص من أتى بذلك بنوعٍ من العلم، وهذا لا يُنكره عاقل.

وعلى هذا بنى ابن سينا أمر النبوة؛ أنها من قوى النفس، وقوى النفوس متفاوتة[٣].

---

(١) هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان التركي الحكيم، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقا وغيرهما، وهو أكبر فلاسفة المسلمين، وقد أتقن اللغة العربية. وكان مولده سنة ٢٥٩هـ، ووفاته سنة ٢٩٩هـ.
انظر: «وفيات الأعيان»: (٥/ ١٥٣)، و«فهرست ابن النديم»: ص٣٦٨، و«البداية والنهاية»: (١١/ ٢٢٤).
وقال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي، وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٥٧).

(٢) هو الغزالي. وقد مرَّ التعريف به: ص١٥٩.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذا القدر، فعله ابن سينا وأمثاله ممن رام الجمع بين ما جاءت به الأنبياء وبين فلسفة المشائين؛ أرسطو وأمثاله، ولهذا تكلموا في الآيات، وخوارق العادات، وجعلوا لها ثلاثة أسباب: القوى الفلكية، والقوى النفسانية، والطبيعية؛ إذ كانت هذه هي المؤثرات في العالم عندهم، وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات والكرامات، وما للسحرة من العجائب هو من قوى النفس. ولكن الفرق بينهما أن ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشرّ، وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء . . . فإنه مبنيٌّ على إنكار الملائكة وإنكار الجنّ، وعلى أنَّ الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٤). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٧٠).

وكلُّ هذا كلام من لا يعرف النبوة، بل هو أجنبيّ عنها، وهو أنقص ممن أراد أن يُقرِّر أنَّ في الدنيا فقهاء، وأطباء، وهو لم يعرف غير الشعراء؛ فاستدلَّ بوجود الشعراء، على وجود الفقهاء، والأطباء. بل هذا المثال أقرب؛ فإنَّ بُعد النبوَّة عن غير الأنبياء أعظم من بُعد الفقيه، والطبيب عن الشاعر، ولكنَّ هؤلاء من أجهل الناس بالنبوَّة، ورأوا ذكر الأنبياء قد شاع فأرادوا تخريج ذلك على أصول قومٍ لم يعرفوا الأنبياء.

فإن قيل: موسى وغيره كانوا موجودين قبل أرسطو؛ فإنَّ أرسطو كان قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة[1].

وأيضًا فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[2]، وقال: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[3]؛ فهذا يُبيِّن أنَّ كُلَّ أُمَّة قد جاءها رسولٌ، فكيف لم يعرف هؤلاء الرسل؟

جوابان عن عدم معرفة الفلاسفة للأنبياء

قلت: عن هذا جوابان:

أحدهما: أنَّ كثيرًا من هؤلاء لم يعرفوا الرسل؛ كما قال: ﴿وَمِنْهُم

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وكان أرسطو قبل المسيح بنحو ثلاثمائة سنة، وهو وزير الإسكندر بن فيلبس المقدوني التي تؤرخ له التاريخ الرومي من اليهود والنصارى. وهذا كان مشركًا يعبد هو وقومه الأصنام، ولم يكن يسمى ذا القرنين). «الجواب الصحيح»: (١/ ٣٤٥). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٦٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٠٩).

(٢) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٢٤.

﴿مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[1]، / فلم تبق أخبار الرسول وأقواله معروفة عندهم. 1/11

الثاني: أنَّه قال تعالى: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَهُوَ وَلِيُّهُمُ الْيَوْمَ . . .﴾[2]، فإذا كان الشيطان قد زيَّن لهم أعمالهم، كان في هؤلاء من درست أخبار الأنبياء عندهم، فلم يعرفوها. وأرسطو لم يأت إلى أرض الشام، ويُقال: إنَّ الذين كانوا قبله كانوا يعرفون الأنبياء، لكن المعرفة المجملة لا تنفع؛ كمعرفة قريش؛ كانوا قد سمعوا بموسى وعيسى وإبراهيم سماعًا من غير معرفة بأحوالهم.

وأيضًا: فهم وأمثالهم المشاؤون[3] أدركوا الإسلام وهم من أكفر الناس بما جاءت [به][4] الرسل. أما إنهم لا يطلبون معرفة أخبارهم، وما سمعوه: حرَّفوه، أو حملوه على أصولهم.

وكثيرٌ من المتفلسفة هم من هؤلاء. فإذا كان هذا حال هؤلاء في ديار الإسلام، فما الظن بمن كان ببلادٍ[5] لا [يُعرف][6] فيها شريعة نبي؟!

بل طريق معرفة الأنبياء كطريق معرفة نوعٍ من الآدميين خصّهم [الله][4] بخصائص، يعرف ذلك من أخبارهم، واستقراء أحوالهم؛ كما يعرف الأطباء، والفقهاء.

---

(1) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(2) سورة النحل، الآية: ٦٣.

(3) المشاؤون: هم أتباع أرسطو. وسمّوا مشائين لأنهم كانوا يمشون ويلقون دروسهم وهم سائرون في الطريق. انظر: «إخبار العلماء بأخبار الحكماء» للقفطي: ص١٤.

(4) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(5) في «ط» فقط: (في بلاد).

(6) في «م»، و«ط»: (تعرف).

جنس النبوة يثبت بأحوال الأنبياء السابقين

ولهذا إنَّما يقرِّر الربُّ تعالى في القرآن أمر النبوَّة وإثبات جنسها بما وقع في العالم؛ من قصة نوح وقومه، وهود وقومه، وصالح وقومه، وشعيب، ولوط، وإبراهيم، وموسى، وغيرهم؛ [فيذكر][1] وجود هؤلاء، وأنَّ قومًا صدّقوهم، وقومًا كذَّبوهم، ويُبيِّن حال من صدَّقهم، وحال من كذَّبهم؛ فيُعلم بالاضطرار حينئذٍ ثبوت هؤلاء[2]، [ويتبيّن][3] وجود آثارهم في الأرض، فمن لم يكن رأى في بلده آثارهم، فليسر في الأرض، ولينظر آثارهم، وليسمع أخبارهم المتواترة، يقول الله تعالى: ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴿٤٤﴾ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴿٤٦﴾ وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴿٤٧﴾ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾[4].

ولهذا قال مؤمن آل فرعون[5] لمَّا أراد إنذار قومه: ﴿ يَٰقَوْمِ إِنِّي أَخَافُ

---

(١) في «خ»: (فتذكر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٤١ ـ ١٤٢)، و(٦/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠)، و«شرح الطحاوية»: ص١٥١.

(٣) في «خ»: (وتبيين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الحج، الآيات: ٤٢ ـ ٤٨.

(٥) ذكر الطبري رحمه الله اختلاف أهل العلم في هذا الرجل المؤمن؛ فقال بعضهم: كان الرجل إسرائيليًا، ولكنه كان يكتم إيمانه من آل فرعون. وقال آخرون ـ وهو الصواب ـ: إنه من آل فرعون، قد أصغى لكلامه، واستمع منه ما قاله، وتوقف عن قتل موسى عند نهيه عن قتله.
انظر: «جامع البيان»: (٢٤/ ٥٩ ـ ٦٠).

﴿عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ﴿٣٠﴾ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[1].

ولهذا لما سمع ورقة بن نوفل[2] والنجاشيُّ[3] وغيرهما القرآن، قال ورقة بن نوفل: هذا هو النَّاموس[4] الذي كان يأتي موسى[5]. وقال

(١) سورة غافر، الآيتان: ٣٠ ـ ٣١.

(٢) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي الأسديّ، ابن عم خديجة بنت خويلد زوج النبي ﷺ. كان قد كره عبادة الأوثان، وطلب الدين في الآفاق، وقرأ الكتب، وكانت خديجة ـ رضي الله عنها ـ تسأله عن أمر النبيّ ﷺ، فيقول: ما أراه إلا نبيّ هذه الأمة الذي بشر به موسى وعيسى. انظر: «الإصابة» لابن حجر: (٣/ ٦٣٣ ـ ٦٣٥).

(٣) (النجاشيُّ) لقبٌ لكلِّ من ملك الحبشة؛ مثل لقب (قيصر) لمن ملك الروم، و(كسرى) لمن ملك فارس.
والمراد بالنجاشيِّ هنا: أصحمة. أسلم في عهد النبيِّ ﷺ، وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه: وأخباره معهم ومع كفار قريش الذين طلبوا منه أن يُسلِّم إليهم المسلمين مشهورة. توفي في بلده قبل فتح مكة، وصلى عليه النبيُّ ﷺ صلاة الغائب بالمدينة، وكبَّر عليه أربعًا. انظر: «الإصابة» لابن حجر: (١/ ١١٧).

(٤) النّاموس: صاحب السرّ؛ كما جزم به البخاري في أحاديث الأنبياء. وزعم ابن ظفر أنَّ النَّاموس: صاحب سرِّ الخير، والجاسوس: صاحب سر الشرِّ. والأول الصحيح الذي عليه الجمهور، وقد سوَّى بينهما رؤبة بن العجاج أحد فصحاء العرب.
والمراد بالناموس هنا: جبريل عليه السلام. وقوله: (على موسى)، ولم يقل على عيسى، مع كونه نصرانيًا؛ لأن كتاب موسى عليه السلام مشتمل على أكثر الأحكام، بخلاف عيسى عليه السلام، وكذلك النبيّ ﷺ.
على أنَّه قد ورد بإسنادين؛ أحدهما حسن، والآخر ضعيف: ناموس عيسى. فعلى هذا: كان ورقة يقول تارةً: ناموس عيسى، وتارةً: ناموس موسى. انظر: «فتح الباري»: (١/ ٣٥).

(٥) رواه الإمام البخاري في «صحيحه»: (١/ ٥)، كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، والإمام مسلم في «صحيحه»: (١/ ١٣٩، ١٤٥، ١٦٠ ـ ١٦١). =

النجاشي: إنَّ هذا والذي جاء به موسى [ليخرج][1] من مشكاة واحدة[2].

فكان عندهم علمٌ بما جاء به موسى؛ اعتبروا به، ولولا ذلك لم يعلموا هذا.

وكذلك الجنّ لمَّا سمعت القرآن، ولّوا إلى قومهم منذرين: ﴿ قَالُواْ / يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾[3]. 11/ب

ولما أراد سبحانه تقرير جنس ما جاء به محمد، قال: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ [تَجْعَلُونَهُۥ][5] قَرَاطِيسَ [تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ][6] كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى

= وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله: (والقرآن أصلٌ كالتوراة، وإن كان أعظم منها. ولهذا علماء النصارى يقرنون بين موسى ومحمد ﷺ، كما قال النجاشي ملك النصارى لما سمع القرآن: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة. وكذلك ورقة بن نوفل، وهو من أحبار نصارى العرب لما سمع كلام النبي ﷺ قال له: إنه يأتيك الناموس الذي يأتي موسى . . .

ولهذا يقرن سبحانه بين التوراة والقرآن. . .). «الجواب الصحيح»: (١/ ١١٦ـ ١١٨).

(١) في «خ»: (لتخرج). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند»: (١/ ٢٠١ـ ٢٠٣)، و(٥/ ٢٩٠ـ ٢٩٢).

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٤ ـ ٢٧): ورجال أحمد رجال الصحيح، غير ابن إسحاق، وقد صرَّح بالسماع.

(٣) هذا نصّ الآية الثلاثين من سورة الأحقاف.

(٤) سورة المزمل، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(٥) في «خ»: (يجعلونه).

(٦) في «خ»: (يُبدونها ويخفون).

خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[١].

فهو سبحانه يُثبت وجود جنس الأنبياء ابتداءً؛ كما في السور المكية[٢] حتى يثبت وجود هذا الجنس، وسعادة من اتبعه، وشقاء من خالفه.

من أقر بجنس الأنبياء يلزمه الإقرار بنبوة محمد ﷺ

ثم [نبوة][٣] عين هذا النبيّ[٤] تكون ظاهرة؛ لأنَّ الذي جاء به أكمل مما جاء به جميع الأنبياء، فمن أقرَّ بجنس الأنبياء، كان إقراره بنبوة محمَّد في غاية الظهور، أبين مما أقرَّ أنَّ في الدنيا نحاة، وأطباء، وفقهاء، فإذا رأى نحو سيبويه، وطب [أبقراط][٥]، وفقه الأئمة الأربعة، ونحوهم، كان إقراره بذلك من أبين الأمور.

ولهذا كان من نازع من أهل الكتاب في نبوة محمد: إما أن يكون لجهله بما جاء به، وهو الغالب على عامتهم، أو لعناده وهو حال طلاب الرياسة بالدين منهم.

والعرب عرفوا ما جاء به محمد، فلمَّا أقرّوا بجنس الأنبياء، لم يبق عندهم في محمَّد شكٌّ.

---

(١) سورة الأنعام، الآيتان: ٩١ ـ ٩٢.

(٢) قيل في تعريف المكي والمدني عدة تعريفات، أشهرها: أنَّ المكي: ما نزل قبل الهجرة، والمدني: ما نزل بعد الهجرة، وإن كان بمكة.
وقد رجح الزركشي أنَّ المكي خطاب، المقصود به ـ أو جلّ المقصود به ـ أهل مكة. . . كذلك بالنسبة إلى أهل المدينة.
والتعريف الأول أظهر. انظر: «البرهان في علوم القرآن»: (١/ ١٨٧ ـ ١٩١).

(٣) كتب في «خ»: (ثبوت). وفي الحاشية: لعله نبوة. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) المقصود به الإقرار بنبوة نبيِّنا محمد ﷺ.

(٥) في «خ»: (بقراط». وما أثبت من «م»، و«ط».

وجميع ما يذكره الله تعالى في القرآن من قصص الأنبياء، يدلّ على نبوَّة محمَّد بطريق الأولى؛ إذ كانوا من جنس واحد، ونبوَّته أكمل، فينبغي معرفة هذا، فإنَّه أصل عظيم[1].

ولهذا جميع مشركي العرب آمنوا به، فلم يحتج أحد منهم أن تؤخذ منه جزية، فإنَّهم لما عرفوا نبوته، وأنَّه لا بُدَّ من متابعته، أو متابعة اليهود والنصارى، عرفوا أنَّ متابعته أولى.

ومن كان من أهل الكتاب: بعضهم آمن به، وبعضهم لم يؤمن جهلاً، وعنادًا، وهؤلاء كان عندهم كتاب ظنوا استغناءهم به، فلم يستقرئوا أخبار محمد، وما جاء به خالين من [الهوى][2]، بخلاف من لم يكن له كتاب[3]؛ فإنَّه نظر في الأمرين نَظَرَ خالٍ من الهوى، فعرف فضل ما جاء به محمد على ما جاء به غيره.

ولهذا لا تكاد [توجد][4] أمة لا كتاب لها يُعرض عليها دين المسلمين، واليهود، والنصارى، إلاَّ رجَّحت دين الإسلام؛ كما يجري لأنواع الأمم التي لا كتاب لها.

---

(١) فمن أقرَّ بجنس الأنبياء يلزمه أن يُقرّ بنبوة محمد ﷺ؛ لأنها في غاية الظهور والبيان. وهذا الأصل من الطرق التي بها تعرف نبوته ﷺ.
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٤١ ـ ١٤٢)، و(٦/ ٣٤٥ ـ ٣٥٠)، و«شرح الطحاوية»: ص١٥١.

(٢) في «خ»: (هوى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) مثل المجوس، والصابئة.
انظر: «الملل والنحل»: (١/ ٢٣٠)، (٢/ ٥).

(٤) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

فأهل الكتاب مقرون بالجنس، منازعون في العين[١]. والمتفلسفة من اليونان والهند منازعون في وجود كمال الجنس، وإن أقرُّوا ببعض صفات الأنبياء، فإنَّما أقرُّوا منها بما لا يختص بالأنبياء، بل هو مشترك بينهم وبين غيرهم.

فلم يؤمن هؤلاء[٢] بالأنبياء ألبتة.

١/أ هذا هو الذي يجب القطع به[٣] / ولهذا يُذكرون معهم ذكر الجنس الخارج عن أتباعهم؛ فيقال: قالت الأنبياء، والفلاسفة، واتفقت الأنبياء، والفلاسفة؛ كما يُقال: المسلمون، واليهود، والنصارى[٤].

---

(١) مقرون بالأنبياء السابقين، منكرون لنبوة نبينا محمد ﷺ.

(٢) الفلاسفة.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن معتقد الفلاسفة: (ليس للفلاسفة مذهب معيّن ينصرونه، ولا قول يتفقون عليه في الإلهيات، والمعاد، والنبوات، والشرائع، بل وفي الطبيعيات، والرياضيات، بل ولا في كثير من المنطق، ولا يتفقون إلا على ما يتفق عليه جميع بني آدم من الحسيَّات المشاهدة، والعقليات التي لا يتنازع فيها أحد). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٥٧).

وقال أيضًا: (لكن الذي لا ريب فيه أنَّ هؤلاء أصحاب التعاليم؛ كأرسطو وأتباعه، كانوا مشركين يعبدون المخلوقات، ولا يعرفون النبوات، ولا المعاد البدني، وأن اليهود والنصارى خيرٌ منهم في الإلهيات، والنبوات، والمعاد). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٤).

(٤) يُوجد في «خ» بياض.

[وقال أيضًا رضي الله عنه:

فصل][1]

من آيات الأنبياء نصرهم على قومهم وهذا من وجهين: الوجه الأول: بإهلاك الأمم وإنجاء الرسل وأتباعهم

ومن آياته: نصر الرسل على قومهم. وهذا على وجهين:

تارةً: يكون بإهلاك الأمم، وإنجاء الرسل وأتباعهم؛ كقوم نوح، وهود، وصالح، وشعيب، ولوط، وموسى. ولهذا يقرن الله بين هذه القصص في سورة الأعراف، وهود والشعراء، ولا يذكر معها قصة إبراهيم[2]، وإنَّما ذكر قصة إبراهيم في سورة الأنبياء[3]، ومريم[4]، والعنكبوت[5]، والصافات[6]؛ فإنَّ هذه السور لم يقتصر فيها على ذكر من أهلك من الأمم.

---

(١) في «ط» فقط: (فصل . . . قال رضي الله عنه).

(٢) ذكر الله سبحانه وتعالى قصة إبراهيم عليه السلام في سورة الشعراء بعد قصة موسى وإهلاك فرعون وقومه؛ قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا تَعْبُدُونَ﴾ الآيتان: ٦٩ ـ ٧٠.

(٣) قال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ . .﴾ [الأنبياء: ٥١ ـ ٧٣].

(٤) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا . . .﴾ [مريم: ٤١ ـ ٥٠].

(٥) قال تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ . . .﴾ [العنكبوت: ١٦ ـ ٢٧].

(٦) قال تعالى: ﴿۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾ إِذْ جَآءَ رَبَّهُۥ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٨٤﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَاذَا تَعْبُدُونَ . . .﴾ [الصافات: ٨٣ ـ ٨٥ إلى الآية ١١٣].

بل في سورة الأنبياء كان المقصود ذكر الأنبياء، ولهذا سميت سورة الأنبياء؛ فذكر فيها إكرامه للأنبياء، وإن لم يذكر قومهم؛ كما ذكر قصة داود، وسليمان[1]، وأيوب[2]، وذكر آخر الكلِّ: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾[3]، وبدأ فيها بقصة إبراهيم[4]؛ إذ كان المقصود ذكر إكرامه للأنبياء قبل محمَّد وإبراهيم؛ أكرمهم على الله تعالى، وهو خير البرية، وهو [أبو][5] أكثرهم، إذ ليس هو [أبا][6] نوحٍ ولوط، لكن لوط من أتباعه[7]، وأيوب من ذريته؛ بدليل قوله في سورة الأنعام: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ﴾[8].

وأما سورة مريم: فذكر الله تعالى فيها إنعامه على الأنبياء المذكورين فيها؛ فذكر فيها رحمته زكريا، وهبته يحيى[9]، وأنه ورث نبوته، وغيرها

---

(١) قال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ...﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨ ـ ٨٢].

(٢) قال تعالى: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ...﴾ [الأنبياء: ٨٣ ـ ٨٤].

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٩٢.

(٤) وهي تبدأ من قوله تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ...﴾ [الأنبياء: ٥١ ـ ٧٣].

(٥) في «خ»، و«م»، و«ط»: (أب). والصحيح: (أبو).

(٦) في «خ»، و«م»، و«ط»: (أب). والصحيح: (أبا).

(٧) قال تعالى: ﴿۞ فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّى مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّىٓ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٦ ـ ٢٧].

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٨٤.

(٩) في «ط» فقط: (عليهما السلام).

من علم آل يعقوب، وأنه آتاه الحكم صبيًا[1]؛ وذكر بدء خلق عيسى، وما أعطاه الله تعالى من تعليم الكتاب؛ وهو التوراة، والنبوَّة، وأنَّ الله تعالى جعله مباركًا أينما كان، وغير ذلك[2]؛ وذكر قصة إبراهيم، وحسن خطابه لأبيه، وأنَّ الله تعالى وهبه إسحاق ويعقوب نبيِّين، ووهبه من رحمته، وجعل له لسان صدق عليًا[3]؛ ثم ذكر موسى، وأنَّه خصَّصه الله تعالى بالتقريب والتكليم، [ووهبه][4] أخاه، وغير ذلك[5]؛ وذكر إسماعيل، وأنَّه كان صادق الوعد[6]، وكأنَّه والله أعلم من ذلك أو أعظمه صَدَقَهُ فيما وَعَدَ به أباه من صبره عند الذبح، فوفى بذلك[7]؛ وذكر إدريس، وأنَّ الله تعالى رفعه مكانًا عليًا[8]، ثمَّ قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾[9].

---

(١) قال تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ ۝١ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ . . .﴾ إلى قوله عن يحيى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: من أولها ـ ١٥].

(٢) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا . . .﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ١٦ ـ ٣٤].

(٣) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا . . .﴾ إلى قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُم مِّن رَّحْمَتِنَا وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ عَلِيًّا﴾ [مريم: ٤١ ـ ٥٠].

(٤) في «خ»: (وهبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مُوسَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥١ وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا ۝٥٢ وَوَهَبْنَا لَهُۥ مِن رَّحْمَتِنَآ أَخَاهُ هَٰرُونَ نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١ ـ ٥٣].

(٦) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤].

(٧) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٣/ ١٢٥).

(٨) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٥٦ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [مريم: ٥٦ـ٥٧].
وانظر أقوال العلماء في معنى رفعه عَلَيْهِ السَّلَامُ في: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨٢، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١/ ٩٣).

(٩) سورة مريم، الآية: ٥٨.

وأما سورة العنكبوت: فإنَّه ذكر فيها امتحانه للمؤمنين، ونصره لهم، وحاجتهم إلى الصبر والجهاد، وذكر فيها حسن العاقبة لمن صبر، وعاقبة من كذب الرسل؛ فذكر قصة إبراهيم لأنَّها من النمط الأول، ونصرة الله له على قومه[1].

وكذلك سورة الصافات قال فيها: ﴿وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ أَكْثَرُ الْأَوَّلِينَ (٧١) وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا فِيهِمْ مُنْذِرِينَ (٧٢) فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُنْذَرِينَ﴾[2]. وهذا يقتضي أنَّها عاقبة رديئة؛ إمَّا بكونهم غُلبوا وذلّوا، وإما بكونهم أُهلكوا. ولهذا ذكر فيها قصة إلياس، ولم يذكرها في غيرها، ولم يذكر هلاك قومه، بل قال: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ (١٢٧) إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ﴾[3]. وإلياس قد رُوِيَ أنَّ الله تعالى رفعه[4]، وهذا يقتضي عذابهم في الآخرة؛ فإنَّ إلياس لم

---

(١) قال تعالى: ﴿وَإِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ١٦].

(٢) سورة الصافات، الآيات: ٧١ ـ ٧٣.

(٣) سورة الصافات، الآيتان: ١٢٧ ـ ١٢٨.

(٤) اختلف في (إلياس)، فذُكر عن ابن مسعود، وقتادة، ومحمد بن إسحاق، والضحاك: أنَّ إلياس هو إدريس. وقيل: (إلياس) نبيّ بُعث إلى بني إسرائيل بعد مهلك حزقيل، فعبدوا الأصنام، ثم دعا الله عليهم، فحبس عنهم القطر ثلاث سنين، ثم سألوه أن يكشف ذلك عنهم، ووعدوه الإيمان به إن هم أصابهم المطر، فدعا الله تعالى لهم فجاءهم الغيث، فاستمروا على أخبث ما كانوا عليه من الكفر، فسأل الله أن يقبضه إليه فيُريحه منهم، فأمر إلياس أن يذهب إلى مكان كذا وكذا، فمهما جاءه فليركبه، ولا يهابه. فجاءته فرس من نار، فركب، وألبسه الله تعالى النور، وكساه الريش، وقطع عنه لذة المطعم والمشرب، وطار في الملائكة، فكان إنسيًّا ملكيًّا، أرضيًّا سماويًّا.
انظر: «جامع البيان»: (٢٣/ ٩١ ـ ٩٤)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١٥/ ٧٦ ـ ٧٧)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٣/ ١٩ ـ ٢٠). وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في آخر القصة: هكذا حكاه وهب بن منبه عن أهل الكتاب، والله أعلم بصحته.

يقم فيهم، وإلياس المعروف بعد موسى[1] من بني إسرائيل، وبعد موسى لم يهلك المكذبين بعذاب الاستئصال، وبعد نوح[1] لم يهلك جميع النوع، وقد بعث في كلِّ أمة نذيرًا، والله تعالى لم يذكر قطّ عن قوم إبراهيم[1] أنهم أهلكوا، كما ذكر ذلك عن غيرهم، بل ذكر أنَّهم ألقوه في النار، فجعلها الله عليه بردًا وسلامًا، وأرادوا به كيدًا، فجعلهم الله الأسفلين الأخسرين.

وفي هذا: / ١٢/ب

الوجه الثاني: إظهار برهان النبي بالحجة والعلم والقدرة

ظهور برهانه وآياته، وأنه أظهره عليهم بالحجة والعلم، وأظهره أيضًا [بالقدرة][2]؛ حيث أذلهم ونصره. [وهذا من جنس المجاهد الذي هزم عدوه، وتلك من جنس المجاهد الذي قتل عدوه][3].

وإبراهيم بعد هذا لم يقم بينهم، بل هاجر وتركهم، وأولئك الرسل لم يزالوا مقيمين بين ظهرانَيْ قومهم حتى هلكوا، فلم يوجد في حق قوم إبراهيم سبب الهلاك؛ وهو إقامته فيهم، وانتظار العذاب النازل.

وهكذا محمد مع قومه لم يقم فيهم، بل خرج عنهم، حتى أظهره الله تعالى عليهم بعد ذلك.

الخليلان هما أفضل الرسل

ومحمد وإبراهيم أفضل الرسل فإنَّهم إذا علموا [الدعوة][4] حصل المقصود.

= وانظر في رفعه عليه السلام: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨٩، وكذا «البداية والنهاية»: (١/ ٣١٤ـ٣١٦)، و(٢/ ٥).

(١) في «ط» فقط: (عليه السلام).

(٢) في «ط» فقط: (بالقدوة).

(٣) ما بين المعقوفتين مكرَّر في «خ».

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

وقد يتوب منهم(١) من يتوب بعد ذلك؛ كما تاب من قريش من تاب.

وأما حال إبراهيم(٢): فكانت إلى الرحمة أميل، فلم يَسْعَ في هلاك قومه، لا بالدعاء، ولا بالمقام، ودوام إقامة الحجة عليهم.

وقد قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ﴾(٣).

وكان كل قوم يطلبون هلاك نبيهم [فعوقبوا](٤).

وقوم إبراهيم أوصلوه إلى العذاب، لكن جعله الله [تعالى](٥) عليه بردًا وسلامًا، ولم يفعلوا بعد ذلك ما يستحقون به العذاب؛ إذ الدنيا ليست دار الجزاء التام، وإنَّما فيها من الجزاء ما [تحصل](٦) به الحكمة والمصلحة؛ كما في العقوبات الشرعية.

فمن أراد أعداؤه من أتباع الأنبياء أن يهلكوه فعصمه الله(٧)، وجعل صورة الهلاك نعمة في حقه، ولم يهلك أعداءه، بل أخزاهم، ونصره؛ فهو أشبه بإبراهيم(٨).

---

(١) من أقوام الأنبياء عليهم السلام.

(٢) في «ط» فقط: (عليه السلام).

(٣) سورة إبراهيم، الآيتان: ١٣ ـ ١٤.

(٤) في «م»، و«ط»: (إلا عوقبوا).

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (يحصل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) العبارة فيها لبس، ومعناها: أنَّ من أتباع الأنبياء من يُريد أعداؤه أن يُهلكوه، ويعصمه الله منهم.

(٨) جملة: (فهو أشبه بإبراهيم): جواب الشرط. ومعناه: من أراد أعداؤه إهلاكه، وعصمه الله، وجعل صورة الهلاك نعمة في حقه، وأخزى أعداءه، فهو أشبه بإبراهيم عليه السلام. =

وإذا عصمه من كيدهم، وأظهره حتى صارت الحرب بينه وبينهم سجالاً، ثم كانت العاقبة له، فهو أشبه بحال محمَّد [ﷺ][1]؛ فإنَّ محمَّدًا سيِّد الجميع[2]، وهو خليل الله[3]؛ كما أن إبراهيم خليله.

والخليلان[4]: هما أفضل الجميع، وفي طريقتهما من الرأفة والرحمة، ما ليس في طريقة غيرهما.

حكمة الرب تعالى في عقوبته لكل قوم بما يناسبهم

ولم يذكر الله عن قوم إبراهيم دينًا غير الشرك، وكذلك عن قوم نوح.

وأمَّا عاد: فذكر عنهم التجبّر، وعمارة الدنيا.

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في «ط».

(٢) قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفَّع». أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٨٢)، كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق، (رقم٢٢٧٨)، والإمام أحمد في «المسند»: (٢/ ٥٤٠).
وقال ﷺ: «أنا سيد الناس يوم القيامة». أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»: (رقم٣٣٤٠)، والإمام مسلم في «صحيحه»: (رقم١٩٤).
وقال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم، ولا فخر». أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٣/ ٢، ١٤٤)، وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٤٤٠)، كتاب الزهد، باب ذكر الشفاعة.

(٣) قال ﷺ: «إنَّ الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً». أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (رقم٥٣٢).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (الخُلَّة: هي كمال المحبة المستلزمة من العبد كمال العبودية لله، ومن الرب سبحانه كمال الربوبية لعباده الذين يُحبّهم ويُحبونه .. ولهذا لم يكن له ﷺ من أهل الأرض خليل؛ إذ الخلة لا تحتمل الشركة. فإنه كما قيل في المعنى:
قد تخلّلت مسلك الروح مني وبـذا سُـمّي الخـليـل خـليـلاً
«العبودية» لابن تيمية: ص١٢٨. وانظر: «الشفا» للقاضي عياض في الفرق بين المحبة والخلة»: (١/ ٢٧٩ ـ ٢٨٩).

(٤) إبراهيم، ومحمد صلى الله عليهما وعلى آلهما وسلّم.

وقوم صالح[1]: ذكر عنهم الاشتغال بالدنيا عن الدين، لم يذكر عنهم من التجبر ما ذكر عن عاد، وإنَّما أهلكهم لما عقروا الناقة.

وأمَّا أهل مدين: فذكر عنهم الظلم في الأموال، مع الشرك؛ ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟﴾[2].

وقوم لوط ذكر عنهم استحلال الفاحشة، ولم يذكروا بالتوحيد، بخلاف سائر الأمم. وهذا يدلّ على أنَّهم لم يكونوا مشركين، وإنما ذنبهم استحلال الفاحشة، وتوابع ذلك، وكانت عقوبتهم أشد؛ إذ ليس في ذلك تديّن، بل شر يعلمون أنه شرّ[3].

وهذه الأمور تدلّ على حكمة الربِّ، وعقوبته لكل قوم بما يناسبهم، فإنَّ قوم نوحٍ أغرقهم إذ لم يكن فيهم خيرٌ يُرجى.

---

(١) في «ط» فقط: (عَلَيْهِ السَّلَامُ).

(٢) سورة هود، الآية: ٨٧.

(٣) وقد وصفهم الله تعالى بصفات قبيحة؛ منها صفة العدوان على حدود الله، فقال تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلذُّكْرَانَ مِنَ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٥ ـ ١٦٦]. ووصفهم بالجهل، قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]. ووصفهم بالإسراف في الشهوات، قال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ۚ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف، الآية: ٨١]. وقال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن قوم لوط: (وكانوا كفارًا من جهات؛ من جهة استحلال الفاحشة، ومن جهة الشرك، ومن جهة تكذيب الرسل؛ ففعلوا هذا وهذا، ولكن الشرك والتكذيب مشترك بينهم وبين غيرهم، والذي اختصوا به الفاحشة، فلهذا عوقبوا عقوبة تخصهم، لم يعاقب غيرهم بمثلها، وجعل جنس هذه العقوبة هو الرجم). «تفسير آيات أشكلت من القرآن»: (١/ ٣٩١).

فصل

في آيات الأنبياء وبراهينهم

معنى آيات الأنبياء [و](1) هي الأدلة والعلامات المستلزمة لصدقهم.

الدليل مستلزم للمدلول والدليل لا يكون إلاَّ مستلزمًا للمدلول عليه مختصًّا به، لا يكون مشتركًا بينه وبين غيره؛ فإنَّه يلزم من تحقّقه تحقّق المدلول. وإذا [انتفى](2) المدلول انتفى هو؛ فما يوجد مع وجود / الشيء، ومع عدمه، لا يكون دليلاً عليه، 1/13 بل الدليل ما لا يكون إلاَّ مع وجوده. فما وُجد مع النبوَّة تارةً، ومع عدم النبوَّة تارةً، لم يكن دليلاً على النبوَّة، بل دليلها ما يلزم من وجوده وجودها.

اضطراب الناس في دليل النبوة وهنا اضطرب الناس، فقيل: دليلُها جنسٌ يختصّ بها، وهو الخارق للعادة. فلا يجوز وجوده لغير نبيّ؛ لا ساحر، ولا كاهن، ولا وليّ(3)؛ كما

---

(1) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(2) في «خ»: (انتفاء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(3) الوَلِيُّ: بمعنى (مفعول) في حق المطيع. فيقال: المؤمن ولي الله. «المصباح المنير»: (٦٧٣).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والولاية ضدّ العداوة، وأصل الولاية: المحبة، والقرب، وأصل العداوة: البُغض والبُعد، وقد قيل: إنَّ الوليَ سُمِّي وليًا من موالاته للطاعات؛ أي: متابعته لها، والأول أصحّ. والوليّ: القريب . . . فإذا كان وليُّ الله هو الموافق، المتابع له فيما يُحبّه ويرضاه، ويُبغضه ويُسخطه، ويأمر به وينهى عنه، كان المعادي لوليه معاديًا له . . .). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٩ ـ ١٠.

يقول ذلك من يقوله من المعتزلة[1]، [وغيرهم][2]؛ كابن حزم[3]، وغيره.

قول الأشاعرة

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة، بشرط الاحتجاج به على النبوَّة، والتحدِّي بمثله. وهذا منتفٍ في السحر، والكرامة؛ كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات[4]؛ كالقاضيَيْن: أبي بكر[5]، وأبي يعلى[6]، وغيرهما.

البيان: كتاب الباقلاني

وقد بسط القاضي أبو بكر[7] الكلام في ذلك، في كتابه «المصنَّف»[8] في الفرق بين المعجزات، والكرامات، والحيل، والكهانات، والسحر، والنيرنجيات[9].

---

(١) انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي عبد الجبار: (١٥/ ١٨٩).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ». وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦).

(٤) يعني الأشاعرة.
وانظر قولهم في المعجزة، في: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٥، ١٨٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٧ ـ ٣١٥، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣٩، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١١).

(٥) الباقلاني. سبق ترجمته: ص٩٣. وانظر كلامه في كتابه: «البيان»: ص١٩ ـ ٢٠، ٤٦ ـ ٤٩. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠ ـ ١٧١، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(٦) سبقت ترجمته: ص١٣٣.

(٧) الباقلاني.

(٨) طبع هذا الكتاب أول مرة، ونشره الأب رتشرد يوسف مكارثي اليسوعي عام ١٩٥٨م، في المكتبة الشرقية ببيروت.

(٩) النِّيرَنْج ـ بالكسر ـ: أخذ كالسحر، وليس به، وإنما هو تشبيه، وتلبيس.
انظر: «اللسان»: (٢/ ٣٧٦)، و«القاموس المحيط»: (ص٢٦٥).

وهؤلاء [وهؤلاء][1] جعلوا مجرَّد كونه خارقًا للعادة هو الوصف المعتبر.

سبب الغلط عند المعتزلة والأشاعرة في دليل النبوة

وفرقٌ بين أن يقال: لا بُدَّ أن يكون خارقًا للعادة، وبين أن يقال: كونه خارقًا للعادة هو المؤثِّر؛ فإنَّ الأول يجعله شرطًا لا موجبًا، والثاني يجعله موجبًا.

وفرقٌ بين أن يقال: العلم، والبيان، وقراءة القرآن، لا يكون إلاَّ من حيٍّ، وبين أن يقال: كونه حيًّا يُوجب أن يكون عالمًا قارئًا.

ومن هنا دخل الغلط على هؤلاء.

ليس في الكتاب والسنة لفظ المعجز وخرق العادة

وليس في الكتاب والسنة تعليق الحكم بهذا الوصف، بل ولا ذكر خرق العادة، ولا لفظ المعجز، وإنَّما فيه آيات وبراهين[2]، وذلك يوجب اختصاصها بالأنبياء.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهذه الألفاظ إذا سمِّيت بها آيات الأنبياء كانت أدلّ على المقصود من لفظ المعجزات. ولهذا لم يكن لفظ (المعجزات) موجودًا في الكتاب والسنة، وإنما فيه لفظ (الآية)، و(البينة)، و(البرهان)؛ كما قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: ٣٢] في العصا، واليد. وقال تعالى في حق محمد ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤]. . .).

ثمَّ ذكر رحمه الله الآيات القرآنية الدالَّة على أنَّ الآيات النبوية تُسمَّى براهين، ثمَّ قال رحمه الله: (وأما لفظ الآيات فكثير في القرآن) . . . ثمَّ استشهد بآيات كثيرة، منها قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١].

انظر: «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح»: (٥/ ٤١٢ ـ ٤١٩). وانظر: «قاعدة في المعجزات والكرامات» لشيخ الإسلام رحمه الله: ص٧.

شرط المعجزة عند الأشاعرة

وأيضًا: فقالوا في شرطها: أن لا يقدر عليها إلا الله، لا [تكون][1] مقدورة للملائكة، ولا للجنّ، ولا للإنس؛ بأن يكون جنسها ممّا لا يقدر عليها إلا الله[2]؛ كإحياء الموتى، وقلب العصا حية.

وإذا كانت من أفعال العباد لكنها خارقة للعادة؛ مثل حمل الجبال، والقفز من المشرق إلى المغرب، والكلام المخلوق الذي يقدر على مثله البشر، ففيه لهم قولان:

أحدهما: أنَّ ذلك يصح أن يكون معجزة.

والثاني: أن المعجزة إنَّما هي إقدار المخلوق على ذلك؛ بأن [يخلق][3] فيه قدرة [خارجة][4] عن قدرته المعتادة[5].

مناقشة الباقلاني في تعريف المعجزة

وهذا اختيار القاضي أبي بكر[6]، ومن اتبعه؛ كالقاضي [أبي يعلى][7].

---

(١) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨، ١٩، ٥٧.

(٣) في «خ»: (خلق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (خارقة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) وقال عبد القاهر البغدادي ـ من الأشاعرة ـ: (قال أصحابنا: أكثر المعجزات من أفعال الله تعالى لا يقدر على جنسها غيره؛ كإحياء الأموات، وإبراء الأكمه، والأبرص، وقلب العصا حية، وفلق البحر، وإمساك الماء في الهواء، وتشقق القمر، وإنطاق الحصى، وإخراج الماء من بين الأصابع، ونحو ذلك، ومنها ما هو خلق الله اختراعًا وكسبًا لصاحب المعجزة؛ كإقداره إنسانًا على الطفر إلى السماء، وعلى قطع المسافة البعيدة في الساعة القصيرة، وعلى إطلاق لسان الأعجمي بالعربية، ونحو ذلك، مما لم يجر العادة به). «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٦ ـ ١٧٧. وانظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني: (١٧/٥)، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٨ ـ ٣٠٩.

(٦) الباقلاني. انظر كتابه: «البيان»: ص١٤ ـ ١٥، ٢٠، ٢٣، ٣٤.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

وظنوا أن هذا يوجب طرد قولهم أنَّها لا تكون مقدورة لغير الله، بخلاف القول الأول؛ فإنه تقع فيه شبهة إذ كان الجنس معتادًا، وإنَّما الخارق هو الكثير الخارج عن العادة.

وهذا الفرق الذي ذكره ضعيفٌ، فإنَّه إذا كان قادرًا على اليسير، فَخَرَقَ العادة في قدرته، حتى جعله قادرًا على الكثير، فجنس القدرة معتاد مثل جنس المقدور، وإنَّما خُرقت العادة بقدرة خارجة عن العادة؛ كما خرقت بفعل خارج عن القدرة، وعنده أنَّ خلقَ القدرة خلقٌ لمقدورها، والقدرة عنده مع الفعل، فلا فرق.

الفرق بين المعجز وغيرها عند الأشاعرة

وهذا القول، وهو: أنَّ المعجزة لا تكون إلاَّ مقدورة للرب، لا للعباد: قولُ كثيرٍ من أهل الكلام؛ من القدرية[1]، والمثبتة للقدر، وغيرهم.

دليل الأشاعرة على امتناع أن تكون هذه الخوارق لغير الله

ثمَّ إنَّهم لمَّا طُولبوا بالدليل على أنَّه لا يجوز أن تقدر العباد على مثل: إبراء الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى، ونحو ذلك مما ذكروا أنَّه يمتنع أن يكون مقدورًا لغير الله، اعتمدوا في الدلالة على (أن القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده)، فلو جاز أن يكون العبد قادرًا على هذه الأمور، لوجب أن لا يخلو من ذلك ومن ضده؛ وهو العجز، أو القدرة على ضدّ

---

(١) القدرية من الألفاظ المشتركة. فالقدرية النفاة هم الذين ينفون الإرادة عن الله تعالى، ويقولون بأنَّ العبد يخلق فعل نفسه. وهذا المعروف من معتقد المعتزلة في القدر.
والقدرية المثبتة الذين يجعلون العبد مجبورًا على أفعاله.
قال شارح «الطحاوية»: (وسمّوا قدرية لإنكارهم القدر، وكذلك تسمى الجبري المحتجون بالقدر قدرية أيضًا، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب). «شرح الطحاوية»: ص٧٩.
وقد قسّم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ القدرية إلى ثلاثة أصناف:
١ ـ القدرية المشركية. ٢ ـ والقدرية المجوسية. ٣ ـ والقدرية الإبليسيَّة.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/٢٥٦ ـ ٢٦١).

١٣/ب / ذلك الفعل؛ كما يقولونه في فعل العبد: إنَّه إذا لم يقدر على الفعل، فلا بُدَّ أن يكون عاجزًا، أو قادرًا على ضدِّه.

المعجزات عند الأشاعرة هي ما تعجز قدرات العباد عنها

هذا احتجاج من يقول القدرة مع الفعل[١]، والقدرة عنده لا تصلح للضدَّين؛ كالأشعرية، فيقول: لا يخلو من القدرة، أو العجز، فهذه مقدمة.

والمقدمة الثانية: ونحن لا نحسّ من أنفسنا عجزًا عن إبراء الأكمه، والأبرص، وإحياء الموتى، ونحو هذه الأمور، لكنَّا غير قادرين عليها، ولا يجوز أن نقدر عليها. وهؤلاء يقولون: لا يكون الشيء عاجزًا إلاَّ عمَّا يصحّ أن يكون قادرًا عليه، [بخلاف ما لا يصحّ أن يكون قادرًا عليه][٢]، فلا يصحّ أن يكون عاجزًا عنه. ولهذا قالوا: لا ينبغي أن تُسمَّى هذه معجزات؛ لأن ذلك يقتضي أنَّ الله أعجز العباد عنها، وإنما يعجز العباد عما يصحّ قدرتهم عليه. هذا[٣] كلام القاضي أبي بكر، ومن وافقه[٤].

رد شيخ الإسلام عليهم

وكلا المقدمتين دعوى مجردة لم يقم على واحدة منها حجة، فكيف يجوز أن يكون الفرق بين المعجزة وغيرها مبنيًا على مثل هذا الكلام الذي

---

(١) هذا قول الأشاعرة.
انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٤٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٢١٩ ـ ٢٢٠.
ويقصد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بهذا الكلام أن يُبيّن أنَّهم يقولون: القدرة تكون مع الفعل، لا كما يقوله أهل السنة والجماعة: أنَّ القدرة تكون قبل الفعل، ومع الفعل. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٦٠ ـ ٦٢)، و(٩/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ٢٩٠ ـ ٢٩٢، ٣٧١ ـ ٣٧٦)، و(١٠/ ٣٢)، و(١٨/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«شرح الطحاوية»: ص٤٥.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ». وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «ط» فقط: (وهذا).

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨ ـ ١٢.

ينازعه فيه أكثر العقلاء، ولو كان صحيحًا لم يفهم إلا بكلفة، ولا يفهمه إلا قليلٌ من الناس، فكيف إذا كان باطلاً.

والذين آمنوا بالرسل لِمَا رأوه، وسمعوه من الآيات، لم يتكلموا بمثل هذا الفرق، بل ولا خطر بقلوبهم.

متأخروا الأشاعرة حذفوا القيد الذي وضعه المتقدمون

ولهذا لما رأى المتأخرون ضعف هذا الفرق؛ كأبي المعالي[1]، والرازي[2]، والآمدي[3]، وغيرهم حذفوا هذا القيد؛ وهو كون المعجزة مما ينفرد الباري بالقدرة عليها، وقالوا: كلّ حادثٍ، فهو مقدورٌ

---

(١) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الشافعيّ، الملقَّب إمام الحرمين، أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، متفنّن في العلوم من الأصول والفروع، وألّف العقيدة النظامية على طريقة أهل التفويض. ويعتبر من أعلام الأشاعرة كان مولده سنة ٤١٩هـ، وتوفي سنة ٤٧٨هـ، ودُفن بنيسابور.
انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/ ١٢٨)، و«وفيات الأعيان»: (٣/ ١٦٧)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٣٥٨)، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٢/ ٦٠٢).

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري الرازي، الإمام المفسّر، كان يُحسن الفارسية، وكان واعظًا بارعًا بها وبالعربية أيضًا. له كتاب «مفاتيح الغيب» في تفسير القرآن الكريم، وله مؤلفات عديدة، وهو من علماء الأشاعرة، وممن خلطوا الكلام بالفلسفة. وُلد في الريّ سنة ٥٤٤هـ، وتوفي في وهران سنة ٦٠٦هـ.
انظر: «وفيات الأعيان»: (٤/ ٢٤٤٨)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٢١)، و«الأعلام»: (٧/ ٢٠٣)، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٢/ ٦٦٢).

(٣) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سلم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب سيف الدين، كان حنبليًا، ثمَّ صار شافعيًا، ويعتبر من علماء الأشاعرة، وممن خلطوا الكلام بالفلسفة. له نحو من عشرين مؤلفًا. قال عنه ابن كثير: كان حسن الأخلاق، سليم الصدر، كثير البكاء، تكلموا فيه بأشياء، الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظنّ أنّه ليس لغالبها صحة. وُلد سنة ٥٥١هـ، ومات سنة ٦٣١هـ. انظر: «وفيات الأعيان»: (٣/ ٢٩٣)، و«البداية والنهاية»: (١٣/ ١٤٠)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ١٤٤)، و«معجم المؤلفين»: (٧/ ١٥٥)، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة: (٢/ ٦٧٩).

للربّ[1]، وأفعال العباد هي أيضًا مقدورة للرب، وهو خالقها، والعبد ليس خالقًا لفعله؛ فالاعتبار بكونها خارقة للعادة قد استدلّ بها على النبوّة، وتحدَّى بمثلها، فلم يمكن أحدًا معارضة هذه القيود الثلاثة، وحذفوا ذلك القيد.

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجز والسحر

وزعم القاضي أبو بكر أنَّ ما يُستدلّ به على أنَّ المعجزات يمتنع دخولها تحت قُدَرِ العباد لا يصحّ على أصول القدرية. وبَسَطَ القول في ذلك بكلام يصح بعضه دون بعض؛ كعادته في أمثال ذلك[2]، ثمَّ جعل هذا الفرق: هو الفرق بين المعجزات، وبين السحر، والحيل؛ فقال: وأمَّا على قولنا إن المعجز لا يكون إلا من مقدورات القديم، وممَّا يستحيل دخوله، ودخول مثله تحت قدر العباد، فإذا كان كذلك، استحال أن يفعل أحدٌ من الخلق شيئًا من معجزات الرسل، أو ما هو من جنسها؛ لأنَّ المحتال إنَّما يحتال ويفعل ما يصح دخوله تحت قدرته، دون ما يستحيل كونه مقدورًا له[3].

قال: (وأمَّا[4] القائلون بأنَّه يجوز[5] أن يكون في[6] معجزات الرسل ما يدخل جنسه تحت قُدَرِ العباد، وإن لم يقدروا على كثيره، وما يخرق العادة منه، فإنَّهم[7] يقولون: قد علمنا أنه لا حيلة ولا شيء من[8] السحر يمكن

---

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩ ـ ٣٢٢.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٦٦ ـ ٧٠.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٧٢ ـ ٧٣.

(٤) في «البيان»: (فأما).

(٥) في «البيان»: (قد يجوز).

(٦) في «البيان»: (من).

(٧) في «البيان»: (فإنهم أيضًا).

(٨) في «البيان»: (في).

أن يتوصل به الساحر، والمشعبذ[1] إلى فعل الصعود في[2] السماء، [والطَّفَرِ][3] من المشرق إلى المغرب[4]. [وقَفْزِ][5] الفراسخ الكثيرة، والمشي على الماء، وحمل الجبال الراسيات: هذا[6] أمرٌ لا يتم بحيلة محتال ولا [سحر][7] ساحر[8])[9].

وتكلَّم على إبطال قول من قال: إنَّ السحر لا يكون إلا تخييلاً، لا حقيقة له، وذكر أقوال العلماء [والآثار عن الصحابة بأنَّ السَّاحر يُقتل بسحره[10]،

---

(١) الشعبذة، والشعوذة: اللعب بخفة. يرى الإنسان منه الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين؛ أي: يرى ما ليس له حقيقة. والمشعبذ هو المشعوذ.
انظر: «لسان العرب»: (٣/ ٤٩٥)، و«المصباح المنير»: (١/ ٣١٤)، و«القاموس المحيط»: ص٤٢٧.

(٢) في «البيان»: (إلى).

(٣) في «م» و«ط»: (ولا قفز).
والطفر: هو القفز، والوثوب في ارتفاع. وعُرف بين المتكلمين: النظرية التي تُخالف العقل، والتي اشتهر بها النظَّام، فيُقال: طفرة النظام. انظر: «القاموس المحيط»: ص٥.
وسيأتي معنى الطفرة عند النظام، انظر: ص٥١٦ من هذا الكتاب.

(٤) في «البيان»: (من الشرق إلى الغرب).

(٥) في «م»، و«ط»: (ولا طفر).

(٦) في «البيان»: (هذا زعموا).

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٨) في «البيان»: (لا يتمّ بحيلة ساحر ولا محتال).

(٩) «البيان» للباقلاني: ص٧٣.

(١٠) ومن آثار الصحابة الدالَّة على قتل الساحر:
١ ـ قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قبل موته بسنة: «اقتلوا كلَّ ساحر». قال الراوي: فقتلنا في يوم واحدٍ ثلاث سواحر. =

وقولٌ](1) أنَّه يُقتل حدًّا عند أكثرهم، وقصاصًا عند بعضهم(2).

= أخرجه أبو داود: (3/431 ـ 432)، وقال عنه الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ: إسناده حسن. انظر: «تيسير العزيز الحميد»: ص391 ـ 392.

2 ـ وما رواه الإمام مالك من أنَّ حفصة زوج النبيِّ ﷺ قتلت جارية لها سحرتها، وقد كانت دبرتها، فأمرت بها فقتلت. «موطأ مالك»: (2/ 871).

3 ـ وما رواه البخاري في «تاريخه الكبير»: (كان عند الوليد رجل يلعب، فذبح إنسانًا وأبان رأسه، فجاء جندب الأزدي فقتله). «التاريخ الكبير» للبخاري، القسم الثاني من الجزء الأول: ص222.

وانظر هذه الآثار في: «أضواء البيان»: (4/ 461).

(1) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(2) انظر: «البيان» للباقلاني: ص74 ـ 87.

وقد اتفق الأئمة الأربعة على قتل الساحر كفرًا إذا تضمَّن سحره الكفر.

أما إن قتل بسحره إنسانًا، ولم يكن سحره متضمنًا الكفر، فإنه يُقتل عند مالك، والشافعيّ، وأحمد رحمهم الله. أما أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: لا يُقتل حتى يتكرَّر منه ذلك، أو يقرّ بذلك في حقِّ شخص معيَّن.

وإذا قتل، فإنه يقتل حدًّا عندهم، إلا الشافعيّ، فإنَّه قال: يُقتل والحالة هذه قصاصًا.

أما هل يقتل الساحر بمجرد فعله السحر، واستعماله، فقال مالك، وأبو حنيفة، ورواية عن أحمد: يقتل.

وقال الشافعيُّ: الساحر إذا كان يعمل في سحره، ما يبلغ به الكفر، يُقتل، فإذا عمل عملاً دون الكفر لم نر عليه قتلاً، وهو رواية عن أحمد.

انظر: «المغني»: (12/ 302)، و«فتح الباري»: (10/ 247)، و«تيسير العزيز الحميد»: ص391، و«تفسير القرآن العظيم»: (1/ 147)، و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (14/ 176)، و«تفسير القرطبي»: (2/ 23)، و«أضواء البيان»: (4/ 456 ـ 457).

باب

[القول في الفصل بين المعجز والسحر]

[ثم قال[1]:

باب

القول في الفصل بين المعجز والسحر][2].

وهو لم يفرق بين الجنسين، بل يجوز أن يكون ما هو معجزة للرسول يظهر على يد الساحر. لكن قال: الفرق: هو (تحدِّي الرسول[3] بالإتيان بمثله، وتقريع مخالفه، بتعذر [مثله][4] عليه، فمتى / وجد الذي[5] ينفرد الله بالقدرة عليه[6]، من غير تحدٍّ منه[7]، واحتجاج لنبوته بظهوره، لم يكن معجزًا. وإذا كان[8] كذلك، خرج السحر عن أن يكون معجزًا ومشبهًا لآيات الأنبياء[9]، [و][10] كان[11] ما يظهر عند فعل الساحر، من جنس ١٤/أ

(١) أي: الباقلاني. قال هذا في «البيان»: ص٩٣.

(٢) ما بين المعقوفتين في «ط» فقط هكذا: (باب القول في الفصل بين المعجز والسحر. ثمَّ قال). وهو مخالف لما في «خ»، و«م».

(٣) في «البيان»: (عليه السلام).

(٤) في «خ»: (مثلثه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «البيان»: (وجد الشيء الذي).

(٦) في «البيان» زيادة: (على حدِّ العادة).

(٧) في «البيان»: (على غير تحدي نبيّ به).

(٨) في «البيان»: (كان ذلك).

(٩) في «البيان»: (الرسل).

(١٠) في «خ»: (ولو). وما أثبت من «م»، و«ط».

(١١) في «البيان»: (وإن كان).

بعض معجزات الرسل، وما يفعله الله[1] عند تحديهم به.

غير أنَّ الساحر إذا احتج بالسحر، وادعى به النبوة، أبطله الله بوجهين)[2].

أحدهما: أن ينسيه عمل السحر، أو لا يفعل عند سحره شيئًا في المسحور؛ من موتٍ، أو سقم، أو بغض، ولم يخلق فيه الصعود إلى جهة العلو، والقدرة على الدخول في بقرة. فإذا منعه هذه الأسباب بطل السحر[3].

والثاني: [أنَّ الساحر][4] تمكن معارضته؛ فإن أبواب السحر معلومة عند السحرة. فإذا تحدى ساحر بشيء يفعل عند سحره، لم يلبث أن يجد خلقًا من السحرة يفعلون مثل فعله، ويعارضونه بأدقّ وأبلغ ممَّا أورده[5].

(والرسول[6] إذا ظهر عليه مثل ذلك، وادعاه آية له، قال لهم: هذا آيتي وحجتي، ودليل ذلك: أنَّكم لا تقدرون على مثله، ولا يفعله الله[7] في وقتي هذا، ومع تحدّيّ[8] ومطالبتي بمثله عند سحر ساحر، وفعل كاهن.

---

(١) في «البيان»: (تعالى).

(٢) «البيان» للباقلاني: ص٩٤.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤-٩٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٥.

(٦) في «البيان»: (عليه السلام).

(٧) في «البيان»: (سبحانه).

(٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والتحدي هو أن يحدوهم؛ أي: يدعوهم، فيبعثهم إلى أن يُعارضوه، فيُقال فيه: حداني على هذا الأمر؛ أي: بعثني عليه. ومنه سمّي حادي العيس؛ لأنه بحداه يبعثها على السير.
وقد يُريد بعض الناس بالتحدي دعوى النبوة، ولكنه أصله الأول. قال تعالى في سورة الطور: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ ۝ أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الآيتان: ٣٤-٣٥]). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٢٢-٤٢٣).

وقد كان[1] يظهر من سحرتكم وكهانكم، وهي آية لا تظهر[2] اليوم على أحد من الخلق، وإن دقَّ سحره، وعظم في الكهانة[3] علمه. فإذا ظهر ذلك عليه، وامتنع ظهور مثله على يد ساحرٍ أو كاهن، مع أنَّه قد كان يظهر[4] من قبل، صار هذا[5] [خرقًا][6] عادة البشر، وعادة السحرة والكهنة[7] خاصَّة)[8].

قال: ولم يبعد أن يقال: هذه الآية أعظم من غيرها، وأنَّ لها فضل مزية[9]. ذكر هذا بعد أن قال: فإن قال قائل: فإذا أجزتم أن يكون من عمل السحر ما يفعل الله عنده سقم الصحيح وموته، ويفعل عنده بغض المحب وحب المبغض، وبغض الوطن والردّ إليه من السفر، وضيق الصدر والعجز عن الوطء بالربط والشدّ الذي [يعمله][10] السحرة، والصعود في جهة العلو على خيط أو بعض [الآلة][11]. [فما][12] الفصل بين هذا، وبين معجزات الرسل؟ وكيف ينفصل ـ مع ذلك ـ المعجزات من السحر؟ ويمكن

---

(١) في «البيان»: (كان مثل هذا).
(٢) في «البيان»: (وآيتي أنه لا يظهر اليوم).
(٣) في «البيان»: (في النهاية).
(٤) في «البيان»: (يظهر ذلك).
(٥) في «البيان»: (ذلك).
(٦) كذا في «البيان» للباقلاني. وهي في جميع النسخ: خرقٌ.
(٧) في «البيان»: (عادة الكهنة والسحرة ـ تقديم وتأخير ـ).
(٨) «البيان» للباقلاني: ص٩٥ ـ ٩٦.
(٩) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٥ ـ ٩٦.
(١٠) في «م»، و«ط»: (يعلمه).
(١١) في «م»، و«ط»: (الآلات).
(١٢) في «م»، و«ط»: (في).

الفرق بين النبي والساحر؟ أوليس لو قال نبي مبعوث: إني أصعد على هذا الخيط نحو السماء، وأدخل جوف هذه البقرة وأخرج، وإني أفعل فعلاً أفرِّق به بين المرء وزوجه، وأفعل فعلاً أقتل به هذا الحي وأسقم هذا الصحيح. فهل كان يكون ذلك لو ظهر على يده آية ودليلاً على صدقه؟ [فما][1] الفصل إذًا بين السحر والمعجز[2].

كلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر هو عمدة الأشاعرة

ثم قال في الجواب: يُقال له: جواب هذا قريبٌ، وذلك أنَّا قد بيَّنا في صدر هذا الكتاب[3] أنَّ من حق [المعجز أن][4] لا يكون معجزًا، حتى يكون واقعًا من فعل الله على وجه خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول بالإتيان... إلى آخر ما كتب[5].

قلت: هذا عمدة القوم، ولهذا طعن الناس في طريقهم، وشنع عليهم ابن حزم[6] وغيره.

وذلك أن هذا الكلام مستدرك من وجوه:

مناقشة شيخ الإسلام لكلام الباقلاني في الفرق بين المعجزة والسحر

أحدها: أنَّه إذا جوز أن يكون ما ينفرد الرب بالقدرة عليه على قوله: يأتي به النبيُّ تارة، والساحر تارة، ولا فرق بينهما إلا دعوى النبوَّة، والاستدلال به، والتحدي بالمثل، فلا حاجة إلى كونه مما انفرد الباري

---

(١) في «م»، و«ط»: (وما).

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٣ ـ ٩٤.

(٣) يشير الباقلاني إلى أول كتابه «البيان».

(٤) في «م»، و«ط»: (المعجزات).

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤.

(٦) انظر بعض كتب ابن حزم؛ مثل: «كتاب الدرة فيما يجب اعتقاده»: ص١٩٥ ـ ١٩٧، و«الأصول والفروع»: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، و«كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٢ ـ ٩)، و«المحلى»: (١/ ٣٦).

بالقدرة عليه، لاسيما وقد ظهر ضعف الفرق بين ما يمتنع قدرة العباد عليه، وما لا يمتنع. ولهذا / أعرض المتأخرون عن هذا القيد[1].

لا تكون المعجزة عند الأشاعرة إلا إذا استدل بها واقترن بها دعوى نبوة

والوجه الثاني: وبه تنكشف حقيقة طريقهم أنه على هذا لم [تتميز][2] المعجزات بوصف تختص به، وإنما امتازت باقترانها [بدعوى][3] النبوة. وهذا حقيقة قولهم، وقد صرَّحوا به[4].

فالدليل والبرهان إن استدلّ به كان دليلاً، وإن لم يستدلّ به لم يكن دليلاً، وإن اقترنت به الدعوى، كان دليلاً، وإن لم تقترن به الدعوى، لم يكن دليلاً عندهم. ولهذا لم يجعلوا دلالة المعجز دلالة عقلية، بل دلالة وضعية[5]؛ كدلالة الألفاظ بالاصطلاح.

---

(١) قال شيخ الإسلام ـ فيما سبق من هذا الكتاب ـ: (ولهذا لما رأى المتأخرون ضعف هذا الفرق؛ كأبي المعالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم، حذفوا هذا القيد، وهو كون المعجزة مما ينفرد الباري بالقدرة عليها. وقالوا: كلّ حادث فهو مقدور للربِّ، وأفعال العباد هي أيضًا مقدورة للرب). انظر: ص٢١٩.

(٢) في «خ»: (يتميز). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (بدعوة).

(٤) انظر: «شرح المقاصد»: ص١١، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٧ ـ ٣١٥، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠ ـ ١٧١.

(٥) الدلالة اللفظية الوضعية: هي كون اللفظ بحيث متى أُطلق، أو تُخيّل، فُهم منه معناه للعلم بوضعه. وهي المنقسمة إلى المطابقة، والتضمن، والالتزام؛ لأنَّ اللفظ الدالّ بالوضع يدلّ على تمام ما وضع له بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمّن، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام؛ كالإنسان؛ فإنَّه يدلّ على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمّن، وعلى قابل الغلم بالالتزام.

انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٤٠. وانظر: «الإرشاد» للمفيد: ص٣٢٤.

وهذا مستدرك من وجوه:

رد شيخ الإسلام عليهم من تسعة وجوه

منها: أنَّ كون آيات الأنبياء مساوية في الحدِّ[1] والحقيقة [لسحر][2] السحرة، أمرٌ معلوم الفساد بالاضطرار من دين الرسل.

الثاني: أنَّ هذا من أعظم القدح في الأنبياء، [إذ][3] كانت آياتهم من جنس سحر السحرة، وكهانة الكهان.

الثالث: أنَّه على هذا التقدير لا [يبقى][4] دلالة؛ فإنَّ الدليل ما يستلزم المدلول، ويختصّ به. فإذا كان مشتركًا بينه وبين غيره، لم يبق دليلاً. فهؤلاء قدحوا في آيات الأنبياء، ولم يذكروا دليلاً على صدقهم.

الرابع: أنه على هذا التقدير يمكن الساحر دعوى النبوة. وقوله: إنه عند ذلك يسلبه الله القدرة على السحر، أو يأتي بمن يعارضه[5]: دعوى مجردة؛ فإنَّ المنازع يقول: [لا نسلم][6] أنه إذا ادعى النبوة فلا بُدَّ أن يفعل الله ذلك، لا سيما على أصله؛ وهو: أنَّ الله يجوز أن يفعل كل مقدور[7]، وهذا مقدور للرب فيجوز أن يفعله. وادعى أن ما يخرق العادة من الأمور

---

(١) الحدّ: قول دالٌّ على ماهية الشيء. «التعريفات»: ص١١٢.

(٢) في «م»، و«ط»: (بسحر).

(٣) في «م»، و«ط»: (إذا).

(٤) في «م»، و«ط»: (تبقى).

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥.

(٦) في «خ»: (يسلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨١ ـ ٨٢، ٨٨ ـ ٩٠، و«التمهيد» للباقلاني: ص٣١٧ ـ ٣٢٢، ٣٨٥ ـ ٣٨٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦، و«الاقتصاد» للغزالي: ص١١٦ ـ ١١٨، و«قواعد العقائد» له: ص٦١، و«المواقف» للإيجي: ص٣٢٨ ـ ٣٣١.

الطبيعية، والطلسمات[1]، هي كالسحر.

فقال: ولأجل ذلك لم تلتبس آيات الرسل بما يظهر من جذب حجر المغناطيس[2]، وما يوجد ويكون عند كتب الطلسمات[3]. قال: وذلك أنَّه لو ابتدأ نبيٌّ بإظهار حجر المغناطيس، لوجب أن يكون ذلك آية له. ولو أنَّ أحدًا أخذ هذا الحجر، وخرج إلى بعض البلاد، وادَّعى أنَّه آية له عند من لم يره، ولم يسمع به، لوجب أن ينقضه الله عليه بوجهين

أحدهما: أن يؤثر دواعي خلق من البشر إلى حمل جنس تلك الحجارة إلى ذلك البلد. وكذلك سبيل الزناد الذي يقدح النار، وتعرفه العرب[4]. وكذلك سبيل الطلسمات التي يقال أنها تنفي الذباب، والبقّ، والحيَّات[5].

---

(١) الطلسم: لفظ يوناني. وهو في علم السحر خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية، لجلب محبوب، أو دفع أذى.
انظر: «المعجم الوسيط»: (٢/ ٥٦٨)، مادة: (طلسم).

(٢) حجر المغناطيس هو حجر له خاصيَّة جذب الحديد ومعادن أخرى؛ كالكوبالت، والكروم، والنيكل. وهذا الجسم يوجد بكثرة في بلاد السويد، والنورفيج، وأواسط تركيا. وإذا عُلِّق المغناطيس تعليقًا حُرًّا فإنَّه يأخذ اتجاهًا ثابتًا دائمًا نحو الشمال.
انظر: «الموسوعة العربية الميسرة»: (١٧٢٦)، و«دائرة معارف القرن العشرين»: (٩/ ٢٨٢).

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٧٠.

(٤) الزند: العود الذي يقدح به النار، وهو الأعلى. والزندة: السفلى، فيها ثقب، وهي الأنثى. فإذا اجتمعا قيل زندان، ولم يقل زندتان.
انظر: «الصحاح»: (٢/ ٤٨١)، و«القاموس»: (٣٦٤)، و«المصباح المنير»: (٢٥٦).

(٥) قال ابن حزم رحمه الله: (وأما السحر فإنَّه ضروب، منه ما هو من قبل الكواكب؛ كالطابع المنقوش فيه صورة عقرب في وقت كون القمر في العقرب، فينفع إمساكه من لدغة العقرب. ومن هذا الباب كانت الطلسمات، وليست إحالة طبيعة، ولا قلب عين، ولكنها قوى ركبها الله عز وجل مدافعة لقوى أخر؛ كدفع الحرِّ للبرد، ودفع البرد للحر؛ =

والوجه الآخر: أن لا يفعل الله عند ذلك ما كان يفعله من قبل[1]، فيقال: هذه دعوى مجردة. ومما يوضح ذلك:

الباقلاني جعل حجر المغناطيس والطلسمات من جنس معجزات الأنبياء والرد عليه

الوجه الخامس: وهو أن جعل قدح الزناد، وجذب حجر المغناطيس، والطلسمات من جنس معجزات الأنبياء، وأنه لو بعث نبيٌّ ابتداء، وجعل ذلك آية له، جاز ذلك: غلطٌ عظيمٌ، وعدم علم بقدر معجزات الأنبياء وآياتهم. وهذا إنما أتاهم حيث جعلوا جنس الخارق هو الآية[2]؛ كما فعلت المعتزلة، وأولئك[3] كذبوا بوجود ذلك لغير الأنبياء، وهؤلاء[4] ما أمكنهم تكذيب ذلك؛ لدلالة الشرع، والأخبار المتواترة، والعيان على وجود حوادث [من هذا النوع][5]، فجعلوا [الفرق][6] افتراق الدعوى، والاستدلال، والتحدي [دون الخارق][7]. ومعلومٌ أن ما ليس بدليل

= وكقتل القمر للدابة الدبرة إذا لاقى الدبرة ضوءه إذا كانت دبرتها مكشوفة للقمر. ولا يمكن دفع الطلسمات لأننا قد شاهدنا بأنفسنا آثارها ظاهرة إلى الآن من قرى لا تدخلها جرادة، ولا يقع فيه برد . . .). إلى أن قال: (ومنه ما يكون بالخاصة؛ كالحجر الجاذب للحديد، وما أشبه ذلك. ومنه ما يكون لطف يد . . .). «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٤).

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٨ ـ ١٠٠.
وقال بعد ذلك: (فلو ادَّعى بعضها مدّعٍ لوفَّر الله سبحانه دواعي خلق من عباده العالمين بها على معارضة ذلك الرجل، وإظهار مثل قوله.

(٢) أي: أنهم حصروا المعجزة في الخارق.

(٣) يقصد المعتزلة. انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل»: (١٥/ ١٨٩).

(٤) يقصد الأشاعرة. انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (الفراق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (والخارق). وما أثبت من «م»، و«ط».

الذين ادعوا النبوة ظهرت لهم خوارق ولم يعارضهم أحد

لا يصير دليلاً بدعوى المستدلّ أنّه دليل، وقد بسط الكلام في ذلك، وجوز أن [تظهر][1] المعجزات على يد كاذب[2]، إذا خلق الله مثلها على يد من يعارضه؛ فعمدته سلامتها / من المعارضة بالمثل، مع أن المثل عنده 1/15أ
موجود، وآيات الأنبياء لها أمثال كثيرة لغير الأنبياء، لكن يقول[3] إنّ من ادَّعى الإتيان؛ فإما أن لا يظهرها الله على يديه، وإما أن [يُقيِّض][4] من يعارضه بمثلها. هذا عمدة القوم، وليس فرقًا حقيقيًّا بين النبيِّ والساحر، وإنَّما هو مجرَّد دعوى.

وهذا يظهر **بالوجه السادس**: وهو أنَّ من الناس من ادَّعى النبوة[5]، وكان كاذبًا، وظهرت على يده بعض هذه الخوارق، فلم يُمنع منها، ولم يعارضه أحدٌ، بل عُرف أنَّ هذا الذي أتى به ليس من آيات الأنبياء، وعُرف كذبه بطرق متعددة؛ كما في قصة الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب، [والحارث][6] الدمشقي، وبابا الرومي، وغير هؤلاء[7] ممَّن ادعى النبوة. فقولهم: إنَّ الكذاب لا يأتي بمثل هذا الجنس، ليس كما ادعوه[8].

---

(١) في «خ»: (يظهر). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، ٩١، ٩٤)، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٨.
(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٧.
(٤) في «ط» فقط: (يقبض).
(٥) مثل مسيلمة الكذاب.
(٦) في «م»، و«ط»: (والحارس).
(٧) وكلُّ هؤلاء سبق التعريف بهم.
(٨) قال شيخ الإسلام في معرض الردِّ عليهم في «الجواب الصحيح»: (أنت تُجوِّز انتقاض العادة، وليس لانتقاضها عندك سبب تختصّ به، ولا حكمة انتقضت لأجلها، بل لا فرق عندك بين انتقاضها للأنبياء والأولياء والسحرة وغير ذلك. ولهذا قلت: ليس بين =

الباقلاني منع من ظهور الخارق على يد الكذاب

الوجه السابع: أنه إنما أوجب أن لا يظهر الله الخوارق على يد الكذاب؛ لأنَّ ذلك يُفضي إلى عجز الربّ. وهذه عمدة الأشعري في أظهر قولَيْه[١]، وهي المشهورة عند قدمائهم[٢]، وهي التي سلكها القاضي أبو يعلى، ونحوه.

قال القاضي أبو بكر: فإن قال قائلٌ من القدرية[٣]: [فلم][٤] لا يجوز أن يظهر المعجزات على يد مدَّعي النبوّة ليُلبِّس بذلك على العباد، ويضل به عن الدين، وأنتم تجوِّزون خلقه الكفر في قلوب الكفار، وإضلالهم، [فما][٥] الفصل بين إضلالهم بهذا، وبين إضلالهم بإظهار المعجزات على يد الكاذبين؟

قال: فيُقال لمن سأل عن هذا من القدرية: الفصل بين الأمرين ظاهرٌ معلومٌ، وقد نصَّ القرآن والأخبار بأنه يضلّ ويهدي[٦]، ويختم على القلوب، والأسماع، والأبصار[٧].

= معجزات الأنبياء، وبين كرامات الأولياء والسحرة فرق، إلا مجرَّد اقتران دعوى النبوة والتحدي بالمعارضة، مع عدم المعارضة، مع أن التحدي بالمعارضة قد يقع من المشرك، بل ومن الساحر، فلم يثبتوا فرقًا يعود إلى جنس الخوارق المفعولة، ولا إلى قصد الفاعل والخالق، ولا قدرته، ولا حكمته). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠١).

(١) انظر: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٤٢.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧. وانظر أيضًا: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧، ٣٩٨).

(٣) انظر: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٦٤، ٥٧١.
وذكر الجويني اعتراض المعتزلة هذا عليهم في «الإرشاد»: ص٣٢٦.

(٤) في «ط» فقط: (لم).

(٥) في «م»، و«ط»: (في).

(٦) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ﴾ [الرعد: ٢٧].

(٧) قال تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧].

فأما مطالبتهم بالفرق بين إضلال العباد بهذه الضروب[1] من الأفعال، وبين إضلالهم بإظهار المعجزات على أيدي الكذابين؟ فجوابه: أنَّا لم نحل إضلالهم بهذا الضرب لأنه إضلال عن الدين، أو لقبحه من الله لو وقع، أو لاستحقاقه الذمّ عليه ـ تعالى عن ذلك ـ، أو لكونه ظالمًا لهم بالتكليف مع هذا الفعل. كلّ ذلك باطلٌ محالٌ من تمويههم، وإنما أحلناه لأنه يُوجب عجز القديم عن تمييز الصادق من الكاذب.

وتعريفنا الفرق بين النبي والمتنبي من جهة الدليل؛ إذ لا دليل [بقول][2] كلّ أحدٍ أثبت النبوة على نبوة الرسل وصدقهم، إلا [ظهورًا لأعلام][3] المعجزة على أيديهم، أو خبرُ من ظهرت المعجزة على يده عن نبوَّة آخر مُرسَلٍ فهذا إجماع لا خلاف فيه؛ فلو أظهر الله على يد المتنبي الكاذب ذلك، لبطلت دلائل النبوة، وخرجت المعجزات عن كونها دلالة على صدق الرسول، ولوجب لذلك عجز القديم عن الدلالة على صدقهم.

ولمَّا لم يجز عجزه، وارتفاع قدرته عن بعض المقدورات، لم يجز لذلك ظهور المعجزات على أيدي الكذابين، بخلاف خلق الكفر في قلوب الكافرين[4].

متأخرو الأشاعرة سلكوا طريق الضرورة في معرفة صدق النبي

قلت: هذا عمدة القوم، والمتأخرون عرفوا ضعف هذا، فلم يسلكوه؛ كأبي المعالي[5]، والرازي، وغيرهما، بل سلكوا الجواب الآخر: وهو أنَّ

---

(١) الضرب: المثل. وضرب المثل: هو ذكر شيء أثره يظهر في غيره.
انظر: «القاموس المحيط»: ص١٣٨، و«مفردات ألفاظ القرآن»: ص٥٠٦.

(٢) في «م»، و«ط»: (في قول).

(٣) في «م»، و«ط»: (ظهور أعلام).

(٤) هذا الكلام لا يوجد في القسم المطبوع من «البيان». وهو ناقص من آخره.

(٥) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٢، ٣٢٥.

العلم بالصدق عند المعجز يحصل ضرورة، فهو علم ضروري[1]، [وبيّن][2] ضعف هذا الجواب، مع أنه يُحتجّ به، وقال: فهذا هذا من وجوه:

أحدها: أن يقال: إن كان الأمر كما زعمتم، فإنما يلزم العجز إذا كان خلق الدليل الدالّ على صدقهم جنسه لا يدلّ، بل جنسه يقع مع عدم النبوّة، ولم يبق عندكم جنسٌ من الأدلة [يختصّ][3] النبوة.

فلِمَ قلتم: إنَّ تصديقهم والحال هذه ممكن؟

١٥/ب ولا ينفعكم هنا الاستدلال بالإجماع ونحوه من / الأدلة السمعية؛ لأنَّ كلامكم مع منكري النبوات. فيجب أن [تقيموا][4] عليهم كون المعجزات دليلاً على صدق النبي.

وأما من أقر بنبوَّتهم بطريقٍ غير طريقكم، فإنَّه لا يحتاج إلى كلامكم. فإذا قال لكم منكرو النبوَّة: لا نسلّم إمكان طريق يدل على صدقهم، لم يكن معكم ما يدلّ على ذلك.

وقد أورد هذا السؤال، وأجاب عنه: بأنَّه يمكنه تصديقهم بالقول، والمعجزات تقوم مقام التصديق بالقول، بل التصديق بالفعل أوكد. وضرب المثل بمدّعي الوكالة، إذا قال: قُمْ، أو اقعد، ففعل ذلك عند استشهاد وكيله؛ فإنَّ العقلاء كلّهم يعلمون أنَّه أقام تلك الأفعال مقام القول.

قلت: وهذا يعود إلى الاحتجاج بالطريقة الثانية؛ وهي العلم بالتصديق ضرورة، فلا حاجة إلى طريقة المعجزات.

---

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٢، ٣٣٦.

(٢) في «خ»: (وبيان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (يخصّ).

(٤) في «خ»: (يقيموا). وما أثبت من «م»، و«ط».

الثاني: أنَّه يُمكن أن يخلق علمًا ضروريًا بصدقهم. وقد سلَّم القاضي أبو بكر[١] ذلك، لكن قال: إذا اضطررنا إلى العلم بصدق مدّعي النبوة، وأنَّه أرسله إلينا، كان في ضمن هذا العلم اضطراره لنا إلى العلم بذاته، وإلى أنه قد أرسل مدعي النبوة. وإذا علمنا ذلك اضطرارًا، لم يكن للتكليف بالعلم بصدقه وجهًا، وخرجنا بذلك عن أن نكون مكلفين [للعلم][٢] بالدين. وهذا كلامٌ يؤدي إلى خروجنا عن حدِّ المحنة والتكليف.

فيُقال له: إذا حصل العلم الضروريّ بوجود الخالق [وبصدق][٣] رسوله، كان التكليف بالإقرار بالصانع، وعبادته وحده لا شريك له، وبتصديق رسله، وطاعة أمره. وهذا هو الذي أَمَرَتْ به الرسل؛ أَمَرَتْ الخلق أن يعبدوا الله وحده، وأن يُطيعوا رسله، ولم يأمروا جميع الخلق بأن يكتسبوا علمًا نظريًا بوجود الخالق، وصدق رسله. لكن من جحد الحق أمروه بالإقرار به، وأقاموا الحجة عليه، وبيَّنوا معاندته، وأنَّه جاحدٌ للحقِّ الذي يعرفه. وكذلك الرسول كانوا يعلمون أنَّه صادق ويكذبونه.

فليُتدبّر هذا الموضع؛ فإنه موضعٌ عظيم.

حكمة الله تمنع ظهور المعجزات على يد الكذاب

الوجه الثالث: أن يقال: نحن نُسلِّم أنَّ المعجزات تدلّ على الصدق، وأنَّه لا يجوز إظهارها على يد الكاذب، لكن هو[٤] لأنَّ الله [ميَّزه][٥] عن ذلك، وأنَّ حكمته تمنع ذلك، ولا يجوز عليه كلّ فعل ممكن، وأنتم مع

---

(١) الباقلاني.

(٢) في «م»، و«ط»: (بالعلم).

(٣) في «خ»: (وتصدق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) كذا في «خ»، و«م»، و«ط».

(٥) في «م»، و«ط»: (منزه).

تجويزكم عليه كلّ ممكن[1]، يلزمكم تجويز خلق المعجزة على يد الكاذب، فما علم بالعقل والإجماع من امتناع ظهورها على يد الكاذب يدل على فساد أصلكم.

الرد على من قال لا دليل على صدق الأنبياء إلا المعجزات

الوجه الرابع: أن يقال: لِمَ قلتم أنَّه لا دليل على صدقهم إلا المعجزات[2]؟ وما ذكرتم من الإجماع على ذلك لا يصحّ الاستدلال به لوجهين:

أحدهما: أنه لا إجماع في ذلك، بل كثيرٌ من الطوائف يقولون: إنَّ صدقهم بغير المعجزات.

الثاني: إنَّه لا يصحّ الاحتجاج بالإجماع في ذلك؛ فإنَّ الإجماع إنَّما يثبت بعد ثبوت النبوة، والمقدمات التي يُعلم بها النبوة لا يُحتج عليها بالإجماع، وقولكم: لا دليل سوى المعجز: مقدمة ممنوعة.

وذُكر عن الأشعري أنَّه ذَكَرَ جوابًا آخر، فقال: وأيضًا فإنَّ قول القائل: ما أنكرتم من جواز إظهار المعجزات على أيدي الكذابين: قولٌ متناقضٌ، والله على كل شيء قدير. ولكن ما طالب السائل بإجازته محالٌ، لا تصحّ القدرة عليه، ولا العجز عنه؛ لأنَّه بمنزلة كونه أظهر المعجزات على أيديهم؛ فإنَّه أوجب أنهم صادقون؛ لأنَّ المعجز دليلٌ على الصدق، ومتضمنٌ له.

وقوله: مع ذلك أنهم كاذبون: نقضٌ لقوله: أنهم صادقون قد ظهرت المعجزات على أيديهم. فوجب إحالة هذه المطالبة، وصار هذا بمثابة قول

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨١ ـ ٨٢، ٨٨ ـ ٩٠، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦.

وانظر ما سبق في هذا الكتاب: ص١٣٤ ـ ١٣٦، ٢٣٠، ٢٣٣ ـ ٢٣٥.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٣٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٣١.

من قال: ما أنكرتم من صحة[1] ظهور الأفعال المحكمة الدالَّة على علم فاعلها، والمتضمِّنة لذلك من جهة الدليل، من الجاهل بها في أنَّه قولٌ باطلٌ متناقضٌ، فيجب إذا كان الأمر كذلك استحالة ظهور المعجزات على يد الكاذبين، واستحالة ثبوت قدرة قادر عليه. وكيف يصح على هذا الجواب

أن يقال: ما أنكرتم [وزعمتم أنَّه][2] من فعل المحال الذي لا / يصحّ ١٦/أ
حدوثه، وتناول القدرة له [هو من قبيل الجائز][2] قياسًا على صحَّة خلق الكفر، وضروب الضلال التي يصحّ حدوثها، وتناول القدرة لها.

قلت: هذا كلامٌ صحيحٌ إذا عُلم أنَّها دليل الصدق، يستحيل وجوده بدون الصدق، والممتنع غير مقدور، فيمتنع أن يظهر على أيدي الكاذبين ما يدل على صدقهم. لكن المطالب يقول: كيف يستقيم على أصلكم [أن يكون][3] ذلك [دليل][4] الصدق، وهو أمرٌ حادثٌ مقدور، وكلّ مقدور يصح عندكم

من أصول الأشاعرة: تجويزهم على الله فعل كل ممكن وعدم تنزيهه عن شيء ويلزمهم على ذلك خلق المعجزة على يد الكذاب

أن يفعله الله، ولو كان فيه من الفساد ما كان؛ فإنَّه عندكم لا ينزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل؛ فحينئذ إذا خلق على يد الكاذب مثل هذه الخوارق، لم يكن ممتنعًا على أصلكم، وهي لا تدلّ على الصدق البتة على أصلكم، ويلزمكم إذا لم يكن دليل إلهي، ألاَّ يكون في المقدور دليلٌ على صدق مدعي النبوَّة، فيلزم أنَّ الربّ سبحانه لا يصدق أحدًا ادَّعى النبوَّة[5].

---

(١) كذا في «خ»، و«م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (لكن أن يكون) بزيادة (لكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/٣٩٣ ـ ٤٠١)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/٦٢١ ـ ٦٢٤). وانظر أيضًا: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار المعتزلي: ص٥٧١ ـ ٥٧٢. =

وإذا قلتم: هذا ممكنٌ، بل واقعٌ، ونحن نعلم صدق الصادق إذا ظهرت هذه الأعلام على يده ضرورةً[1]. قيل: فهذا يُوجب أنَّ الربَّ لا يجوز عليه إظهارها على يد كاذب. وهذا فعلٌ من الأفعال هو قادر عليه، وهو سبحانه لا يفعله، بل هو منزَّه عنه. فأنتم بين أمرين: إن قلتم: لا يمكنه خلقها على يد الكاذب وكان ظهورها ممتنعًا، فقد قلتم: أنَّه لا يقدر على إحداث حادثٍ قد فعل مثله، وهذا تصريحٌ بعجزه. وأنتم قلتم: فليست [بدليل، فلا][2] يلزم عجزه، فصارت دلالتها مستلزمةً لعجزه على أصلكم.

وإن قلتم: يقدر، لكنَّه لا يفعل، فهذا حقٌّ، وهو ينقض أصلكم.

وحقيقة الأمر: أنَّ نفس ما يدلّ على صدق [الصادق][3] بمجموعه، امتنع أن يحصل للكاذب، وحصوله له ممتنعٌ غير مقدور.

الله قادر على خلق الخوارق على يد الكاذب ولا يفعل لحكمة

وأمَّا خلق مثل تلك الخارقة على يد الكاذب، فهو ممكنٌ، والله سبحانه وتعالى قادر عليه، لكنه لا يفعله لحكمته[4]؛ كما أنَّه سبحانه يمتنع عليه أن يكذب، أو يظلم.

الأشاعرة ينفون حكمة الله تعالى

والمعجزُ تصديقٌ، وتصديق الكاذب هو منزهٌ عنه، والدالّ على الصدق قَصْدُ الربّ تصديق الصادق. وهذا القصد يمتنع حصوله للكاذب؛ فيمتنع جعل من ليس برسولٍ رسولاً، وجعل الكاذبِ صادقًا، ويمتنع من الرب

---

(١) وهذا قد قالوه. انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٦.

(٢) ما بين المعقوفتين رسم في «خ» هكذا: (بدل ليلا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».

(٤) قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: (والله تعالى قادر على إظهار الآيات على أيدي الكذابين المدَّعين للنبوَّة، لكنَّه تعالى لا يفعل، كما لا يفعل ما لا يُريد أن يفعله من سائر ما هو قادر عليه). «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٢).

قصد المحال، وهو غير مقدور، وهو إذا صدَّق الصادق بفعله علم بالاضطرار والدليل أنَّه صدّقه، وهذا العلم يمتنع حصوله للكاذب. واستشهادكم بالعلم: هو من هذا الباب؛ فأنتم تقولون: إنَّ الربّ لا يخلق شيئًا لشيءٍ[1]، وحينئذٍ: فلا يكون قاصدًا لما في المخلوقات من الإحكام،

---

(١) وهي مسألة الحكمة وتعليل أفعال الله التي نفاها الأشاعرة.
انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٢٦٨، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٢٩٧، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣١ ـ ٣٣٢، و«محصّل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي: ص٢٠٥، و«غاية المرام» للآمدي: ص٢٢٤.
وقد ناقشهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في نفيهم تعليل الله، وتجويزهم على الله كلّ فعل، وردَّ عليهم، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (حيث قيل لهم: على أصلكم: لا يفعل الله شيئًا لأجل شيء، وحينئذٍ فلم يأت بالآيات الخارقة للعادة لأجل تصديق الرسول، ولا عاقب هؤلاء لتكذيبهم له، ولا أنجى هؤلاء ونصرهم لإيمانهم به، إذ كان لا يفعل شيئًا عندكم . . . وإذا جوَّزتم على الربِّ كلَّ فعل، جاز أن يظهر الخوارق على يد الكاذب. ويُقال لهم أيضًا: أنتم لا تعلمون ما يفعل الربّ إلا بعادة، أو خبر الأنبياء، فقبل العلم بصدق النبيّ لا يعلم شيء بخبره. والعادة إنما تكون فيما يتكرر؛ كطلوع الشمس، ونزول المطر، ونحو ذلك. والإتيان بالخارق للتصديق ليس معتادًا . . .) إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم: (ويُجوّزون عليه فعل كلّ شيء ممكن، لا يُنزّهونه عن فعل سيّء الأفعال، وليس عندهم قبيحًا وظُلمًا إلا ما كان ممتنعًا؛ مثل جعل الشيء موجودًا معدومًا، وجعل الجسم من مكانين. ولهذا ذكر ذلك مخالفوهم حجة إبطال مذهبهم، وقالوا: قولهم يقدح في العلوم الضرورية، ويسدّ باب العلم بصدق الرسل. قالوا: إذا جوَّزتم أن يفعل كلّ شيء، فجوّزوا أن يكون الجبال انقلبت ياقوتًا، والبحار لبنًا، ونحو ذلك ممَّا يُعلم بالضرورة بطلانه. وجوّزوا أن يخلق المعجزات على يدي الكذابين . . .). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٤ـ ٣٩٥).
وناقش رَحِمَهُ اللَّهُ حجج الرازي على نفي الحكمة في أفعال العباد، وردّ عليها، وفنّدها في «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٧٩). وستأتي هذه المسألة: ص٤٢٧ ـ ٤٤٣ من هذا الكتاب.

فلا يكون الإحكام دالاً على العلم على أصلكم؛ فإنَّ الإحكام: إنَّما هو جعل الشيء محصّلاً للمطلوب؛ بحيث يجعل لأجل ذلك المطلوب، وهذا عندهم لا يجوز؛ فإثباته علمه، وتصديق رسله مشروطٌ بأن يفعل شيئًا لشيءٍ. وهذا عندكم لا يجوز، فلهذا يُقال: إنّكم متناقضون، والله سبحانه وتعالى أعلم.

حقيقة المعجزة على قول الأشاعرة

الوجه الثامن: أنَّ حقيقة الأمر على قول هؤلاء الذين جعلوا المعجزة: الخارق، مع التحدي: أنَّ المعجز في الحقيقة ليس إلا منع الناس من المعارضة بالمثل؛ سواءٌ كان / المعجز في نفسه خارقًا، أو غير خارق[1]. ١٦/ب

وكثيرٌ [ممَّا][2] يأتي به [الساحر][3] والكاهن أمرٌ معتادٌ لهم.

وهم يجوِّزون أن يكون آيةً للنبيّ، وإذا كان آيةً، منع الله الساحر والكاهن من مثل ما كان يفعل، أو قيَّض له من يعارضه.

وقالوا: هذا أبلغ؛ فإنه منع المعتاد. وكذلك عندهم [أحد][4] نَوْعَي المعجزات [منعهم][5] من الأفعال المعتادة. وهو مأخذ من يقول بالصرفة[6].

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٦ـ٢٠، ٧٢ـ٧٣، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨ـ٣٣١.

(٢) في «ط» فقط: (ما).

(٣) في «ط» فقط: (ساحر).

(٤) في «م»، و«ط»: (إحدى).

(٥) في «ط» فقط: (فيهم).

(٦) الصرفة: هي أنَّ الله تعالى صرف الخلق عن الإتيان بمثل القرآن الكريم. وهو قولٌ قال به بعض أهل الكلام؛ كالرازي، وغيره، والصواب أنَّ القرآن بنفسه معجز.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن أضعف الأقوال: قول من يقول من أهل الكلام إنّه معجز بصرف الدواعي مع تمام الموجب لها، أو بسلب القدرة التامة، أو بسلبهم =

وإذا كان كذلك، جاز أن يكون كلّ أمرٍ؛ كالأكل، والشرب، والقيام، والقعود معجزةً إذا منعهم أن يفعلوا كفعله، وحينئذٍ: فلا معنى لكونها خارقًا، ولا لاختصاص الربّ بالقدرة عليها، بل الاعتبار بمجرَّد عدم المعارضة، وهم يُقرّون بخلاف ذلك، والله أعلم.

الوجه التاسع: أنَّه إذا كانت المعجزة هي مجموع دعوى الرسالة، مع التحدي، فلا حاجة إلى كونه خارقًا؛ كما تقدم(١)، ويجب إذا تحدَّى بالمثل أن يقول: فليأت بمثل القرآن من يدَّعي النبوَّة؛ فإنَّ هذا هو المعجز عندهم، وإلاَّ القرآن مجرَّدًا ليس بمعجز؛ فلا يُطلب مثل القرآن إلاَّ ممَّن يدَّعي النبوَّة(٢)؛ كما في الساحر والكاهن إذا ادَّعى النبوة سلبه الله ذلك، أو

= القدرة المعتادة في مثله سلبًا عامًّا، مثل قوله تعالى لزكريا: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠]. وهو أنَّ الله صرف قلوب الأمم عن معارضته، مع قيام المقتضي التامّ؛ فإنَّ هذا يُقال على سبيل التقدير والتنزيل . . . وإلا فالصواب المقطوع به: أنَّ الخلق كلّهم عاجزون عن معارضته، لا يقدرون على ذلك، ولا يقدر محمد ﷺ نفسه من تلقاء نفسه على أن يبدل سورة من القرآن، بل يظهر الفرق بين القرآن وبين سائر كلامه لكلّ من له أدنى تدبّر؛ كما قد أخبر الله به في قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] . . .). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٢٩ ـ ٤٣١).

وانظر: المصدر نفسه: (٥/ ٤٢٠ ـ ٤٣١)، و«المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار: (١٦/ ٢٦٤)، و«شرح الأصول الخمسة» له: ص٥٨٧ ـ ٥٩٠، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٢٩٦). و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٢٢١ ـ ٢٢٢، و«إعجاز القرآن» للباقلاني: ص٧٧ ـ ٧٩، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٥٢، و«مناهل العرفان» للزرقاني: ص٣١٠ ـ ٣١٥.

(١) انظر: ص٢٠١ من هذا الكتاب.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (.. أنَّ مسيلمة ادَّعى النبوَّة، واتبعه قومه على ذلك=

قيِّض له من يعارضه. وإذا لم يدَّع النبوَّة جاز أن يظهر على يده مثل ما يظهر على يد النبيِّ.

فكذلك يلزمهم مثل هذا في القرآن، وسائر المعجزات. والله أعلم.

= ... أنه كان له مخاريق، وأنَّه ظهر كذبه من وجوه متعددة، وأنَّ أبا بكر الصديق والصحابة قاتلوه على كذبه في دعوى النبوة، وقاتلوا قومه على ردّتهم عن الإسلام، واتباعهم نبيًّا كاذبًا، لم يُقاتلوهم على كونهم لم يُؤدّوا الزكاة لأبي بكر. وكذلك الأسود العنسيّ الذي ادَّعى النبوَّة في حياة النبيّ ﷺ، وقتل في حياته؛ كلّ منهما عُرف كذبه بتكذيب النبيّ الصادق والمصدوق لهما، وممَّا ظهر من دلائل كذبهما؛ مثل الأخبار الكاذبة التي تناقض النبوَّة، ومثل الإيمان بقرآن مختلق يعلم من سمعه أنه لم يتكلم الله به، وإنما هو تصنيف الآدميين؛ كما قال أبو بكر الصديق لهم لما تابوا من الردَّة وعادوا إلى الإسلام: أسمعوني قرآن مسيلمة. فلما أسمعوه إياه قال: ويحكم أين يُذهب بعقولكم! إنَّ هذا كلام لم يخرج ...). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٧٦).

فصل

في أن الرسول لا بُدَّ أن يبيّن أصول الدين[1]

وهي: البراهين الدالَّة على أنَّ ما يقوله حقٌّ؛ من الخبر، والأمر؛ فلا بُدَّ أن يكون قد بيَّن الدلائل على صدقه في كلِّ ما أخبر، ووجوب طاعته في كلِّ ما أوجب وأمر.

ومن أعظم أصول الضلال: الإعراض عن بيان الرسول للأدلة والآيات والبراهين والحجج؛ فإنَّ المعرضين عن هذا؛ إمَّا أن يُصدِّقوه، ويقبلوا قوله، ويؤمنوا به بلا دليلٍ أصلاً ولا علم؛ وإمَّا أن يستدلُّوا على ذلك بغير أدلته.

فإن لم يكونوا عالمين بصدقه: فهم ممَّن يُقال له في قبره: ما قولك في هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟ فأمَّا المؤمن أو الموقن، فيقول: هو عبد الله ورسوله جاءنا بالبيِّنات والهدى، فآمنَّا به واتبعناه. وأمَّا المنافق أو المرتاب، فيقول: هاه، هاه، لا أدري، سمعتُ النَّاس يقولون شيئًا، فقلتُهُ. فيُضرب بِمِرْزَبَّةٍ[2] من حديد، فيصيح صيحةً يسمعها كلُّ

(١) للمؤلف رَحِمَهُ اللهُ رسالة باسم: «معارج الوصول إلى أنَّ أصول الدين وفروعه قد بيَّنها الرسول ﷺ». نشر مكتبة ابن الجوزي. وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» للمؤلف: (١/ ٢٢ ـ ٢٧، وما بعدها)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢٩٣، ٣٢٦)

(٢) المِرْزَبَّة، والمِرْزَبَة ـ بالتشديد، والتخفيف ـ: عُصَيَّة من حديد. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي: ص١١٤ (رزب). =

شيء، إلا الثقلين[(١)(٢)].

وإن استدلَّ على ذلك بغير الآيات والأدلة التي دعا بها النَّاس، فهو مع كونه مبتدعًا[(٣)]، لا بُدَّ أن يُخطئ ويُضلّ.

فإن ظنَّ الظانُّ أنَّه بأدلة[(٤)] وبراهين خارجة عمَّا جاء به تدلّ[(٥)] على ما جاء به، فهو[(٦)] من جنس ظنِّه أنَّه يأتي بعبادات غير ما شرعه تُوصل إلى مقصوده[(٧)].

---

(١) الثقلان: الجنّ والإنس. «القاموس المحيط» للفيروزآبادي: ص١٢٥٦ (ث ق ل).

(٢) معنى حديث طويل أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٤٦١)، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٠٠ ـ ٢٢٠١)، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه، وإثبات عذاب القبر، والتعوّذ منه، كلاهما أخرجاه بألفاظ مقاربة لما ذكره المؤلف.

(٣) الابتداع: هو شرع ما لم يأذن الله به، ولم يكن عليه أمر النبيّ ﷺ ولا أصحابه. وهي ما عناه النبي ﷺ بقوله: «كل عمل ليس عليه أمرنا...» الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٦/ ٢٦٧٥)، كتاب الاعتصام، باب: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطًا﴾. ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٣٤٣)، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة وردّ محدثات الأمور. وانظر: «معارج القبول» للحكمي: (٣/ ١٢٢٨).
وعرّف الشاطبي البدعة بقوله: (عبارة عن طريقة في الدين مخترعة، تُضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبّد لله سبحانه). «الاعتصام»: (١/ ٣٧).
والمبتدع: هو الذي وقعت منه البدعة. وهو نوعان: مبتدع اعتقاديّ، ومبتدع عمليّ. والمبتدع المقصود هاهنا هو صاحب البدعة الاعتقادية: الذي يعتقد خلاف ما عليه النبيّ عليه السلام؛ سواء صاحب الاعتقاد عمل، أم لم يُصاحب... وانظر: «الاستقامة» لابن تيمية: (١/ ٥).

(٤) كذا في «خ»، و«م»، ولعلَّ المراد: أنَّه أتى بأدلة.

(٥) في «خ»: (يدلّ)، وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٧) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وكلّ من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنة=

(وهذا الظنّ وقع فيه طوائف من النظّار الغالطين[1]، أصحاب الاستدلال والاعتبار والنظر؛ كما وقع في الظنِّ الأول طوائف من العبّاد الغالطين[2]، أصحاب الإرادة والمحبّة والزهد)[3].

وقوله ﷺ في خطبة يوم الجمعة: «خيرُ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرُ الهَدْيِ هديُ محمَّدٍ، وشرُّ الأمور مُحْدَثاتها، وكلُّ بدعةٍ ضلالة»[4] يتناول هذا وهذا.

وقد أرى الله تعالى عبادَه الآيات في الآفاق، وفي أنفسهم، حتى تبيَّن[5] لهم أنَّ ما[6] قاله فهو حقّ؛ فإنَّ أرباب العبادة، والمحبّة، والإرادة، والزهد الذين سلكوا غير ما أُمروا به، ضلُّوا كما ضلَّت النصارى، ومبتدعة

= رسوله، فقد دعا إلى بدعة وضلالة، والإنسان في نظره مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتصم بالكتاب والسنة هداه الله إلى صراطه المستقيم؛ فإنَّ الشريعة مثل سفينة نوح عليه السلام، من ركبها نجا، ومن تخلَّف عنها غرق). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٣٤).

(١) مثل المتكلمين.

(٢) مثل المتصوِّفة.

(٣) العبارة في «خ» وردت هكذا: (وهذا الظنّ وقع فيه طوائف من العبّاد الغالطين أصحاب الإرادة والمحبة والزهد؛ كما وقع في الظنِّ الأول طوائف من النظّار الغالطين أصحاب الاستدلال والاعتبار والنظر).
ولعلَّ الصواب ما أُثبت نقلاً عن «م»، و«ط»؛ لأنَّ الظنَّ المُراد في قوله: (وهذا الظنّ...) هو ظنّ المتكلِّمين وأمثالهم ممَّن أتوا ببراهين وأدلة خارجة عمَّا جاء به رسول الله ﷺ.

(٤) الحديث أخرجه أحمد في «المسند»: (٣/ ٣١٠، ٣٧١)، ومسلم في «صحيحه»: (٢/ ٥٩٢)، كتاب الجمعة، باب: تخفيف الصلاة والخطبة.. مع اختلاف في الألفاظ.

(٥) في «خ»: (يتبيّن)، وفي «م»، و«ط»: (تبيّن).

(٦) في «خ»: (أنما)، وفي «م»، و«ط»: (أنَّ ما)، وهو الصحيح.

هذه الأمَّة من العبَّاد، وأرباب النظر، والاستدلال الذين سلكوا غير دليله وبيانه أيضًا ضلُّوا. قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ

1/17 الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ / قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾[1].

قول الإمام أحمد: أصول الإسلام أربعة.

وفي الكلام المأثور عن الإمام أحمد: أصول الإسلام أربعة[2]: دالٌّ، ودليل، ومبيِّن، ومُستدِلٌّ. فالدالُّ هو الله، والدليل هو القرآن، والمبيِّن هو الرسول؛ قال الله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[3]، والمستدِلُّ هم أولو العلم وأولوا الألباب[4] الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم[5].

وقد ذكره ابن المَنِّي[6] عن أحمد، وهو مذكور في «العدَّة»[7] للقاضي أبي يعلى[8]، وغيرها، إما أنَّ أحمد قاله، أو قيل له، فاستحسنه.

---

(١) سورة طه، الآيات: ١٢٣ ـ ١٢٦.

(٢) في كتاب «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى: (قواعد الإسلام أربع).

(٣) سورة النحل، جزء من الآية: ٤٤.

(٤) في «العدة»: (والمستدلّ أولوا الألباب).

(٥) في «العدة»: (ولا يُقبل الاستدلال إلا ممّن كانت هذه صفته).

(٦) ابن المني: هو أبو الفتح؛ نصر بن فتيان بن مطر بن المني النهرواني الحنبلي، شيخ الحنابلة. وُلد سنة ٥٠١هـ. كان ورعًا، عابدًا، حسن السمت، على منهج السلف. توفي سنة ٥٨٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ١٣٧، ١٣٨)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٣٥٠)، و«ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: (١/ ٣٥٨)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٧٧).

(٧) انظر: «كتاب العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى: (١٠/ ١٣٥)، تحقيق د. أحمد ابن علي سير المباركي. وانظر: «كتاب شرح الكوكب المنير» لأبي البقاء الفتوحي: (١/ ٥٥).

(٨) تقدمت ترجمته: ص١٥٤.

ولهذا صار كثير من النظّار يوجبون العلم والنظر والاستدلال[1]، وينهون عن التقليد، ويقول كثير منهم: إنَّ إيمان المقلّد لا يصحّ، أو أنه وإن صحّ، لكنّه عاص بترك الاستدلال، ثمَّ النظر[2].

أهل الكلام يوجبون النظر

والاستدلال الذي يدعون إليه، ويوجبونه، ويجعلونه أول الواجبات[3]،

الاستدلال الفاسد الذي أصله المتكلمون

---

(١) وهذا صنيع جمهور المعتزلة والماتريدية والأشعرية؛ فإنّهم يوجبون العلم والنظر والاستدلال على كلِّ أحد، بل يجعلونه أول واجب على المكلّف.
انظر: «الغنية في أصول الدين» لعبد الرحمن النيسابوري: ص٥٥، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار المعتزلي: ص٦٠ ـ ٧٥، و«التوحيد» للماتريدي: ص١٣٥ ـ ١٣٧، و«الإرشاد» للجويني: ص٣، و«شرح جوهرة التوحيد» للبيجوري: ص٣٨، و«شرحها» للقاني: ص٢٤ ـ ٢٥.

(٢) قال الصاوي في «شرح جوهرة التوحيد» ـ بعد أن ساق في المسئلة ستة أقوال ـ: (والحقّ الذي عليه المعوّل: أنّه مؤمن عاص بترك النظر، إن كان فيه أهلية النظر). «شرح جوهرة التوحيد» للصاوي: ص٦١. وانظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (٧/ ٣٥٣، ٤٠٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٠/ ٢٠٢)، و«الاستقامة»: (١/ ١٤٢).
وسيأتي ردّ المصنّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليهم بالتفصيل في هذا الكتاب: ص٣٣٣ ـ ٣٣٤.

(٣) قال أبو جعفر السمناني عن هذه المسألة: (إنَّ هذه المسألة بقيت في مقالة الأشعري من مسائل المعتزلة، وتفرّع عليها أنَّ الواجب على كل أحد معرفة الله بالأدلة الدالة عليه، وأنّه لا يكفي التقليد في ذلك . . .). «فتح الباري» لابن حجر: (١٣/ ٣٦١).
وقد نقلها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٤٠٧، ٤٦١).
ومعتقد السلف في هذه المسألة أنَّ أوّل واجب على المكلّف: الشهادتان، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشكّ؛ كما هي أقوال المتكلمين. فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا؛ كما قال النبي ﷺ: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنّة» الحديث أخرجه أحمد في «مسنده»: (٥/ ٢٣٣، ٢٤٧)، والحاكم في «مستدركه»: (١/ ٣٥١)، وصححه ووافقه الذهبي. وكذلك قوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله» الحديث أخرجه البخاري: (٢/ ١٢٥)، كتاب الزكاة، ومسلم: (١/ ٥٠ ـ ٥١)، كتاب الإيمان. فهو أول=

وأصل العلم: هو نظر واستدلال ابتدعوه، ليس هو المشروع؛ لا خبرًا، ولا أمرًا، وهو استدلال فاسد لا يُوصل إلى العلم؛ فإنَّهم جعلوا أصل العلم بالخالق هو الاستدلال على ذلك بحدوث الأجسام[1]، والاستدلال على

= واجب، وآخر واجب.

انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/٨ ـ ٧، ٢١)، و«مجموع الفتاوى»: (١٦/٣٢٨)، و«شرح الطحاوية»: (١/٢٣).

(١) لأنَّهم قالوا: إنَّ إثبات الصانع لا يُعرف إلا بالنظر المفضي إلى العلم بإثباته، والعلم بإثبات الصانع لا يمكن إلا بإثبات حدوث العالم، وإثبات حدوث العالم لا يمكن إلا بإثبات حدوث الأجسام؛ لذلك جعلوا أصل العلم بالخالق هو الاستدلال على ذلك بحدوث الأجسام.

انظر: «الفرقان بين الحق والباطل» لابن تيمية: ص٩٦، ٩٨، و«الرسالة التدمرية» له: ص١٤٨، و«منهاج السنة النبوية» له: (١/٣٠٩ـ٣١٠).

ويذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر (أنَّ الذي أوجب دليل الأعراض وحدوث الأجسام هم متأخرو الأشعريَّة؛ كالجوينيّ)، فيقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبالجملة: فإنه وإن كان أبو المعالي ونحوه يوجبون هذه الطريقة، فكثير من أئمة الأشعريَّة، أو أكثرهم يُخالفونه في ذلك، ولا يُوجبونها، بل إمَّا أن يُحرّموها أو يكرهوها أو يبيحوها وغيرها، ويُصرّحون بأنَّ معرفة الله تعالى لا تتوقَّف على هذه الطريقة، ولا يجب سلوكها. ثمَّ هم قسمان؛ قسم يسوقها ويسوق غيرها ويعدّها طريقًا من الطرق، فعلى هذا إذا فسدت لم يضرّهم. والقسم الثاني يذمونها ويعيبونها ويعيبون سلوكها، وينهون عنها؛ إمَّا نهي تنزيه، وإما نهي تحريم). «نقض التأسيس» لابن تيمية: (٢/١٥).

وهؤلاء الذين يقولون: إنَّ معرفة الله لا تتوقَّف على طريقة الأعراض، ولا يوجبونها، أو الذين ينهون عنها هم من متقدِّمي الأشعريَّة.. أمَّا متأخروهم، فكلهم على أنَّها أصل الدين، ولا يُعرف الله إلا بها.

وطريقة الأعراض وحدوث الأجسام هذه مأخوذة عن الجهميَّة والمعتزلة؛ فهم الأصل فيها، وعنهم انتشرت، وإليهم تُضاف.. كما نصَّ على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/٢٠٩).

حدوث الأجسام بأنَّها مستلزمة للأعراض لا يخلو عنها ولا ينفكّ منها[1].

ثمَّ استدلُّوا على حدوث الأعراض. قالوا: فثبتَ أنَّ الأجسام مستلزمة للحوادث، لا يخلو عنها، فلا تكون مثلها.

دليل الحوادث ثمَّ كثير منهم قالوا: وما لم يخل من الحوادِث، أو ما لم يسبق الحوادث، فهو حادِث[2]، وظنَّ أنَّ هذه مقدّمة بديهيَّة معلومة بالضرورة لا يُطلب عليها دليل، وكان ذلك بسبب أنَّ لفظ الحوادِث يُشعر بأنَّ[3] لها ابتداءً؛ كالحادِث المعيّن، والحوادِث المحدودة[4]. ولو قدّرت ألف ألف

---

(١) وقد اختلفوا فيما يُستدلّ به على حدوثها؛ هل بملازمتها للأعراض جميعها، أو لبعض الأعراض؛ كالأكوان الأربعة، أو لبعض الأكوان؛ كالحركة مثلاً؛ على أقوال.
فاستدلّ المعتزلة بملازمة الأجسام للأعراض جميعها، أو بعضها ـ كالأكوان ـ على حدوثها. انظر: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٩٥.
واستدلّ الأشعريَّة بملازمة الأجسام للأكوان، أو بعضها ـ كالحركة والسكون ـ على حدوثها. انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٥٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٤٠.
أما الماتريديَّة: فقد وافقوا المعتزلة في استدلالهم بملازمة الأجسام للأعراض، أو لبعضها ـ كالأكوان ـ على حدوثها.. انظر: «العقائد النسفية» لأبي حفص النسفي: ص٢٠، و«تفسير أبي البركات النسفي»: (١/ ٢٠٠)، و«إشارات المرام من عبارات الإمام» للبياضي: ص٨٢.

(٢) وهذه عبارات متنوعة، مؤدَّاها واحد. انظر: «جامع الرسائل» رسالة في الصفات الاختيارية ـ لابن تيمية: (٢/ ٣١ ـ ٣٢)، و«كتاب الصفدية» له: (٢/ ١٦٣)، و«درء تعارض العقل والنقل» له: (٨/ ١٧٣).
وانظر من كتب الأشعريَّة: «التمهيد» للباقلاني: ص٤١، و«الإنصاف» له: ص٢٨، و«الإرشاد» للجويني: ص١٧ ـ ٢٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٦٠.

(٣) في «خ»: (بأنَّه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وذلك لأنَّ الحادِث ما يكون مسبوقًا بالعدم؛ حدث بعد أن لم يكن. =

ألف حادث، فإنَّ الحوادث إذا جُعلت مقدّرة محدودة، فلا بُدَّ أن يكون لها ابتداء[(١)]؛ فإنَّ ما لا ابتداء له ليس له حدّ معيّن ابتدأ منه؛ إذ قد قيل لا ابتداء له، بل هو قديم أزليّ دائم. ومعلومٌ أنَّ هذه الحوادِث ما لم يسبقها فهو حادث؛ فإنَّه يكون: إمَّا معها، وإمَّا بعدها[(٢)].

= ويُفهم من هذا أنَّ جنس الحوادِث لها ابتداء.
وهذا الأمر صحيح بالنسبة للحوادث المخلوقة.
أمَّا أفعال الله تعالى فليس لنوعها ابتداء؛ فهو ـ جل وعلا ـ لم يكن معطَّلاً عن صفاته الفعلية أزلاً، ثمَّ وجدت بعد أن لم تكن. بل هو أزليّ بصفاته، وإن كانت أفعاله قديمة النوع متجدِّدة الآحاد.
وما كان كذلك لا يُقال عنه إنَّه وُجد بعد العدم.

(١) وقد مثّلوا لذلك ببرهان، أطلقوا عليهم اسم (برهان التطبيق)، وقالوا: لو فُرض فيما لا يتناهى من الحوادِث سلسلتان؛ إحداهما من الطوفان إلى ما لا نهاية له في القدم، والأخرى من الهجرة إلى ما لا نهاية له في القدم، ثمَّ طبّق بين هاتين السلسلتين؛ فكلما طرح من السلسلة الأولى واحد، طرح من الأخرى مقابله واحد أيضًا، وهنا لا يخلو الحال من أمور ثلاثة: إمَّا أن يفرغا معًا: وهذا خلاف الفرض، ويلزم منه مساواة الناقص للزائد. وإمَّا ألاَّ يفرغا، وهو باطل عندهم أيضًا؛ لأنَّه يلزم منه المساواة بين مختلفَيْن ـ على حد قولهم ـ، وتستحيل المساواة لتحقق الزيادة في أحدهما. وإمَّا أن يفرغ أحدهما قبل الآخر؛ فإذا فرغت إحدى السلسلتين، لزم أن تفرغ الأخرى أيضًا لوجود قدر متناه بينهما.
وهذا الأمر الثالث هو المعتبر عندهم، وهو يدلّ على امتناع حوادث لا أول لها.
انظر من كتبهم: «المواقف» للإيجي: ص٩٠، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٢/ ١٢٠ ـ ١٢٢).

(٢) وهذا تقدَّمت الإشارة إليه قريبًا، وهو إحدى المقدِّمتين اللتين بنوا عليهما إثبات حدوث الأجسام، وهو معنى قولهم: ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، أو ما لا يسبق الحوادث فهو حادث . . . إلخ. انظر: «نقض التأسيس» لابن تيمية ـ مخطوط ـ: (ق٤٧/ ب).

وكثير منهم[1] يفطن للفرق بين جنس الحوادث، وبين الحوادث المحدودة؛ فالجنس: مثل أن يُقال: ما زالت الحوادث توجد شيئًا بعد شيء، أو ما زال جنسها موجودًا، أو ما زال الله متكلِّمًا إذا شاء، أو ما زال الله فاعلاً لما يشاء[2]، أو ما زال قادرًا على أن يفعل قدرة يمكن معها اقتران المقدور بالقدرة، لا تكون قدرة يمتنع معها المقدور؛ فإنَّ هذه في الحقيقة ليست قدرة[3]. ومثل أن يُقال في المستقبل: لا بُدَّ أنَّ الله يخلق شيئًا بعد شيء،

---

(١) أي: من النظَّار.

(٢) وهذا ما قاله السلف ـ رحمهم الله ـ في صفات الأفعال الاختيارية؛ من أنَّها قديمة النوع، حادثة الآحاد، لا بمعنى وجود المفعولات معه جلّ وعلا أزلاً؛ فإنَّ القول بوجود المفعولات مع الله جلَّ وعلا أزلاً ليس من أقوال المسلمين. انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/ ١٤٨).

(٣) مع القدرة التامة يتعيَّن وجود المقدور، وإلا فليست قدرة. انظر: «جامع الرسائل» رسالة في الصفات الاختيارية لابن تيمية: (٢/ ٢٠ ـ ٢١).
تنبيه: ليس يُفهم من قول السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ عن الله جلَّ وعلا: لم يزل فاعلاً، أو لم يزل خالقًا، أو لم يزل قادرًا . . . إلخ: أنَّ الخالق للسموات والأرض والإنسان لم يزل يخلق السموات والأرض والإنسان، أو لم يزل يفعل كذا؛ بمعنى أنَّ هذه المفعولات، أو المخلوقات موجودة معه في الأزل، بل المراد ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر بقوله: (لم يزل الخالق لذلك سيخلقه، ولم يزل الفاعل لذلك سيفعله؛ فما من مخلوق من المخلوقات، ولا فعل من المفعولات، إلا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله، ليس موصوفًا بأنَّه لم يزل فاعلاً له خالقًا له؛ بمعنى أنَّه موجود معه في الأزل. وإن قُدِّر أنه كان قبل هذا الفعل فاعلاً لفعل آخر، وقبل هذا المخلوق خالقًا لمخلوق آخر، فهو لم يزل بالنسبة إلى كلِّ فعل ومخلوق: سيفعله، وسيخلقه، لا يُقال: لم يزل فاعلاً له بمعنى مقارنته له). «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (٢/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨).
وقال شيخ الإسلام في موضع آخر: (فليس مع الله في الأزل شيء من المفعولات ولا الأفعال؛ إذ كان كل منهما حادِثًا بعد أن لم يكن، والحادِث بعد أن لم يكن لا يكون مقارنًا للقديم الذي لم يزل). «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٢٦٧). =

ونعيم أهل الجنة دائم لا يزول، ولا ينفد. وقد يُقال في النوعين: كلمات الله لا تنفد، ولا نهاية لها؛ لا في الماضي، ولا في المستقبل، ونحو ذلك[1].

فالكلام[2] في دوام الجنس وبقائه، وأنَّه لا ينفد، ولا ينقضي، ولا يزول، ولا ابتداء له غير الكلام فيما يقدر محدودًا له ابتداء، أو له ابتداء وانتهاء[3]

١٧/ب / فإنَّ كثيرًا من النظّار[4] من[5] يقول: جنس الحوادِث إذا قدّر له ابتداء، وجب أن يكون له انتهاء؛ لأنَّه يمكن فرض تقدّمه على ذلك الحدّ، فيكون أكثر ممَّا وجد، وما لا يتناهى لا يدخله التفاضل؛ فإنَّه ليس وراء عدم النهاية شيء أكثر منها، بخلاف ما لا ابتداء له ولا انتهاء؛ فإنَّ هذا لا يكون شيء فوقه، فلا يفضي إلى التفاضل فيما لا يتناهى. وبسط هذا له موضع آخر[6].

---

(١) وهذا هو التسلسل الذي أجازه السلف ـ رحمهم الله تعالى ـ، ورأوا أنَّ إثباته ضروريّ لإثبات أفعال الله الاختياريَّة، وعليه يشهد قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].
فكلمات الله لا نهاية لها؛ لم يزل متكلمًا بمشيئته وقدرته، ولا يزال؛ فلا نهاية لكلماته.

(٢) كذا في «خ»، وفي «م». وفي «ط»: (فالكلمة).

(٣) وفي هذا إشارة إلى الفرق بين جنس الحوادث وبين الحوادث المحدودة؛ كما تقدَّم التنويه بذلك.

(٤) كأبي الهذيل العلاَّف، والجهم بن صفوان، ومن وافقهما .. وكان من حجتهم: إذا امتنعت حوادث لا أول لها في الماضي، فيجب أن تمتنع حوادث لا نهاية لها في المستقبل .. انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/ ١٤٧).

(٥) هكذا وردت في «خ»، و«م»، و«ط». ولعلَّ الأصوب حذفها.

(٦) انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/ ١٤٦ ـ ١٤٨)، و(١/ ٢٢٣ ـ ٢٣٤)، و«الفتاوى»: (٢/ ١٨٨)، و(٣٦/ ٢٨ ـ ٣٠)، و«الصفدية»: (١/ ٨ ـ ١٣٥).
وقد نسب خصوم شيخ الإسلام رحمه الله كالسبكي وغيره (طبقات الشافعية: ٦/ ١٠٦) أنه يقول بقدم العالم وبتسلسل الحوادث، والمشهور من كتب شيخ الإسلام رحمه الله أنه رد على الفلاسفة القائلين بقدم العالم كما رد على قول المتكلمين الذين يجوزون دوام الحوادث في المستقبل دون الماضي ويقولون: إن الله خلق بعد أن لم يكن يخلق، ونصر قول أهل الحديث الذي لم يفهمه المتكلمون؛ وهو أن الله لم يزل فاعلا متكلما بمشيئته ولم يكن معطلا عن الخلق والأمر.

المتكلمون جعلوا أصل دينهم النظر في دليل الأعراض وحدوث الأجسام

والمقصود هنا أنَّ هؤلاء جعلوا هذا أصل دينهم وإيمانهم، وجعلوا النظر في هذا الدليل هو النظر الواجب على كلِّ مكلَّف، وأنَّه من لم ينظر في هذا الدليل؛ فإمَّا أنَّه لا يصحّ إيمانه، فيكون كافرًا[1] على قول طائفة منهم، وإمَّا أن يكون عاصيًا[2] على قول آخرين، وإما أن يكون مقلِّدًا لا علم له بدينه، لكنه ينفعه هذا التقليد، ويصير به مؤمنًا غير عاص.

الرسول لم يدع الخلق إلى دليل النظر

والأقوال الثلاثة باطلة؛ لأنَّها مفرَّعة على أصل باطل، وهو أنَّ النظر الذي هو أصل الدين والإيمان، هو هذا النظر في هذا الدليل؛ فإنَّ علماء المسلمين يعلمون بالاضطرار أنَّ الرسول لم يدع الخلق بهذا النظر، ولا بهذا الدليل؛ لا عامة الخلق، ولا خاصّتهم[3]، فامتنع أن يكون هذا شرطًا في الإيمان والعلم.

---

(١) وذلك لأنَّ النظر في هذا الدليل «دليل الأعراض وحدوث الأجسام» هو المسلك الوحيد عندهم لإثبات وجود الله تعالى، فمن لم يسلكه عجز عن إثبات وجود ربِّه وتصحيح عقيدته، فصار من الملحدين. انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٣٠٣)، و«الفرقان بين الحق والباطل» له: ص٤٧، و«شرح حديث النزول»: ص١٦١ ـ ١٦٢).
يقول الماتريديُّ عن الله تعالى: (لا سبيل إلى العلم به، إلا من طريق دلالة العالم عليه).
«التوحيد» للماتريدي: ص١٢٩.
ويقول أبو حامد الغزالي: (... فبان أنَّ من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلاً). «تهافت الفلاسفة»: ص١٩٧.

(٢) قال الصاوي: (والحق الذي عليه المعوّل: أنَّه مؤمن عاص بترك النظر ... إلخ).
«شرح جوهرة التوحيد» للصاوي: ص٦١.

(٣) فالأنبياء عليهم السلام ـ وفي مقدمتهم نبيّنا ﷺ ـ لم يأمروا أحدًا بسلوك هذا السبيل، فدلَّ ذلك على أنَّه غير مشروع؛ إذ لو كان واجبًا أو مستحبًّا لشرعه رسول الله ﷺ. وما دام الأمر كذلك، فليست معرفة الله تعالى موقوفة عليه؛ إذ معرفته جلَّ وعلا واجبة. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٦/ ٥٠).

وقد شهد القرآن والرسول لمن شهد له من الصحابة وغيرهم بالعلم، وأنَّهم عالمون بصدق الرسول، وبما جاء به، وعالمون بالله، وبأنَّه لا إله إلا الله، ولم يكن الموجب لعلمهم هذا الدليل المعيّن(١)؛ كما قال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾(٢)، وقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾(٣)، وقال: ﴿۞ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾(٤).

وقد وصف باليقين والبصيرة في غير موضع؛ كقوله: ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾(٥)، وقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾(٦)، وقوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾(٧)، وأمثال ذلك.

فتبين أنَّ هذا النظر والاستدلال الذي أوجبه هؤلاء، وجعلوه أصلَ الدين، ليس ممَّا أوجبه الله ورسوله(٨). ولو قدّر أنَّه صحيح في نفسه، وأنَّ

---

(١) وهو ما أنكره بعض النظّار أنفسهم. يقول أبو حامد الغزالي ـ وهو من أئمة المتكلمين ـ: (فليت شعري متى نُقل عن رسول الله ﷺ، أو عن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ أنهم قالوا لمن جاء مسلمًا الدليل على أنَّ العالم حادث: أنَّه لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادث حادث). «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة» للغزالي: ص٨٩.

(٢) سورة سبأ، الآية: ٦.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٤) سورة الرعد، الآية: ١٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٥.

(٧) سورة يوسف، الآية: ١٠٨.

(٨) بل لم يرد في إثبات هذا النظر والاستدلال دليلٌ؛ لا من كتاب، ولا سنَّة، ولا خبر صحابي، ولا قول تابعيّ، ولا أحد من أئمة الدين. انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/ ٣١٥ـ٣١٦).

الرسول أخبر بصحته، ولم يلزم من ذلك وجوبه؛ إذ قد يكون للمطلوب أدلة كثيرة.

طعن الرازي وغيره على الجويني

ولهذا طعن الرازي[1]، وأمثاله[2] على أبي المعالي[3] في قوله: إنَّه لا يُعلم حدوث العالم إلا بهذا الطريق[4]، وقالوا: هب أنَّه يدلّ على حدوث العالم، فمن أين يجب أن لا يكون ثمَّ طريق آخر.

---

(١) هو محمد بن عمر بن الحسن التيمي؛ فخر الدين الرازي، أشعري المعتقد، إلا أنَّه خلط مذهبه بالاعتزال والفلسفة. توفي سنة ٦٠٦هـ.
انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٥)، و«نقض التأسيس» لابن تيمية ـ مخطوط: (ق٢٨/ أ)، و«لسان الميزان» لابن حجر: (٤/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩).

(٢) كأبي الحسن الآمدي الذي قلّل من شأن دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وقال بعد أن نقل الدليل بطوله: (وهو عند التحقيق سرابٌ غير حقيق). «غاية المرام في علم الكلام» للآمدي: ص٢٦٠.

(٣) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني. احتار في آخر عمره، وتمنَّى أن يكون على عقيدة عجائز بلده. توفي سنة ٤٧٨هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧)، و«الفتاوى المصرية» لابن تيمية: (٦/ ٦٢٠ ـ ٦٢١)، و«بغية المرتاد» له: ص٤٥٠.

(٤) انظر: «نهاية العقول» للرازي ـ مخطوط ـ: (ق١٧٥/ب)، و«المطالب العالية» له: (١/ ٧١)، و«المباحث المشرقية» له: (١/ ٣٢٧، ٣٦٥). فقد ضعَّف البراهين الخمسة التي احتجَّ بها أبو المعالي في «الإرشاد»: ص٣٧. ومن شايعه على حدوث العالم وحدوث الأجسام.
وقد ذكر شيخ الإسلام موقف الأشعريَّة من دليل الأعراض في موضع آخر، فقال: (لكن هؤلاء وغيرهم يعتقدون صحة تلك الطريق، وإن قالوا: إنَّ تصديق الرسول لا يتوقف عليها. ثم منهم من يقول إنها لا تعارض النصوص، بل يمكن الجمع بينهما؛ وهذه طريقة الأشعريِّ وأئمة أصحابه؛ يثبتون الصفات الخبرية التي جاء بها القرآن، مع اعتقاد صحة طريق الاستدلال بحدوث الأعراض وتركيب الأجسام . . . ومن هؤلاء من يدَّعي التعارض بينهما؛ كالرازي وأمثاله؛ كما يقول ذلك من يوجب الاستدلال بطريقة حدوث الأعراض؛ كالمعتزلة وأبي المعالي وأتباعه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٧٤ ـ ٧٥). =

وسلكوا هم طرقًا أُخَر.

فلو كانت هذه الطريقة صحيحة عقلاً، وقد شهد لها الرسول والمؤمنون الذين لا يجتمعون على ضلالة بأنها طريق صحيحة، لم يتعيَّن، مع إمكان سلوك طرق أُخرى(١).

كما أنَّه في القرآن سور وآيات قد ثبت بالنصِّ والإجماع أنها من آيات
١٨/ب الله الدالَّة على / الهدى. ومع هذا، فإذا اهتدى الرجل بغيرها، وقام بالواجب، ومات ولم يعلم بها، ولم يتمكن من سماعها، لم يضرّه؛ كالآيات المكيَّة التي اهتدى بها من آمن ومات في حياة النبيِّ ﷺ قبل أن ينزل سائر القرآن. فالدليل يجب طرده، لا يجب عكسه(٢).

---

(١) فكيف! وهي طريق بدعيَّة لم ترد في كتاب الله، ولا سنَّة رسوله ﷺ، ولم يسلكها أحدٌ من الصحابة الموصوفين بالعلم والإيمان، وكذا التابعون لهم بإحسان.

(٢) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة؛ وهو التلازم في الثبوت.
والعكس: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة.
وقيل العكس: عدم الحكم لعدم العلة.
انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٨٣، ١٩٨، و«العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى: (١/ ٧٧).
ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية موضّحًا هذه القاعدة ـ فالدليل يجب طرده، لا يجب عكسه ـ في بعض مؤلفاته: (فمن المعلوم أنَّ الدليل يجب طرده، وهو ملزوم للمدلول عليه؛ فيلزم من ثبوت الدليل ثبوت المدلول عليه، ولا يجب عكسه؛ فلا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول له. وهذا كالمخلوقات؛ فإنَّها آية للخالق؛ فيلزم من ثبوتها ثبوت الخالق، ولا يلزم من وجود الخالق وجودها. وكذلك الآيات الدالاَّت على نبوة النبيِّ. وكذلك كثير من الأخبار والأقيسة الدالَّة على بعض الأحكام، يلزم من ثبوتها ثبوت الحكم، ولا يلزم من عدمها عدمه؛ إذ قد يكون الحكم معلومًا بدليل آخر...). «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).

من أنكر سلوك هذه الطريقة

ولهذا أنكر كثير من العلماء على هؤلاء إيجاب سلوك هذه الطريق، مع تسليمهم أنَّها صحيحة؛ كالخطَّابي[(١)(٢)]، والقاضي أبي يعلى[(٣)]، وابن عقيل[(٤)(٥)]، وغيرهم[(٦)].

---

(١) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطَّاب البستي، إمام صاحب تصانيف، تأثر بتقريرات المتكلمين في بعض جوانب العقيدة. توفي سنة ٣٨٨هـ. انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٦)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٧/ ٢٣ ـ ٢٨).

(٢) وقد نصَّ على أنَّه يرى أنَّ الطرق الشرعيَّة أوضح بيانًا، وأصحّ برهانًا من طريقة الأعراض وحدوث الأجسام، وممَّا قاله: (فأمَّا مثبتو النبوات فقد أغناهم الله تعالى عن ذلك، وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريق المنعرجة التي لا يؤمن العنت على راكبها، والابتداع والانقطاع على سالكها).

ذكر ذلك في كتاب «الغنية عن الكلام وأهله». وقد نقل عنه ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في «نقض التأسيس»: (١/ ٢٥٤)، وفي «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤).

(٣) تقدمت ترجمته: ص١٥٤. ولم أقف على كلام له في ذلك.

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ إلى أنَّ أبا يعلى ممَّن انتقد دليل الأعراض وحدوث الأجسام. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٥/ ٥٤٣).

(٤) هو أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، وقع في حبائل المعتزلة، فتجاسر على تأويل الصفات. من مؤلفاته كتاب «الفنون» الذي يزيد على أربعمائة مجلد، ولد سنة ٤٣٠هـ أو ٤٣١هـ. توفي سنة ٥١٣هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٩/ ٤٤٣ ـ ٤٥١)، و«لسان الميزان» لابن حجر: (٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/ ٤٢٤)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٣٥).

(٥) وها هو ابن عقيل ـ رغم وقوعه في حبائل المتكلمين ـ يقول: (أنا أقطع أنَّ الصحابة ماتوا ولم يعرفوا الجوهر ولا العرض. فإن رضيتَ أن تكون مثلهم، فكن، وإن رأيتَ أنَّ طريقة المتكلمين أولى من طريقة أبي بكر وعمر، فبئس ما رأيت). نقله عنه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»: ص٨٥. وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (٨/ ٤٨).

(٦) كأبي حامد الغزالي في «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»: ص١٢٧، وأبي الحسن الآمدي في «غاية المرام في علم الكلام»: ص٢٦٠، وابن رشد الحفيد في «الكشف عن مناهج الأدلة»: ص٤٣، وغيرهم.

والأشعري[1] نفسه أنكر على من أوجب سلوكها أيضًا في رسالته إلى أهل الثغر، مع اعتقاده صحتها[2]، واختصر منها طريقة ذكرها في أول كتابه المشهور المسمَّى بـ «اللّمع» في الردِّ على أهل البدع، وقد اعتنى به أصحابه حتى شرحوه شروحًا كثيرة.

والقاضي أبو بكر[3] شرحه، ونقض كتاب عبد الجبار[4] الذي صنَّفه في نقضه، وسمَّاه «نقض نقض اللمع»[5].

---

(١) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر، ينتسب إلى أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله ﷺ، وكنيته أبو الحسن. وُلد في البصرة سنة ٢٦٠هـ، وتوفي على القول الراجح سنة ٣٢٤هـ في بغداد. وكان له ثلاثة أحوال، كان في أولاها معتزليًا، وسلك في الثانية مذهب ابن كلاب، ورجع أخيرًا إلى معتقد السلف، وألَّف عدة كتب في نصرة معتقدهم؛ ككتاب «الإبانة»، و«رسالة أهل الثغر»، و«مقالات الإسلاميين».
انظر: «البداية والنهاية»: (١١/ ١٩٩)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٣٠٢)، ومقدمة تحقيق د. عبد الله شاكر لـ «رسالة إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري.

(٢) وقد ذكر في «رسالة إلى أهل الثغر»: أنَّ (الأعراض لا يصحّ الاستدلال بها إلا بعد رتب كثيرة يطول الخلاف فيها ويدقّ الكلام عليها؛ فمنها ما يحتاج إليه في الاستدلال على وجودها، والمعرفة بشبه المنكرين لها . . . إلخ)؛ من طولها، وغموضها، والتناقضات التي حوتها؛ لذلك رأى الأشعريُّ ـ مع تصحيحه لطريقة الأعراض ـ أنَّ في الطرق الشرعيَّة غنية عنها.
انظر: «رسالة إلى أهل الثغر»: ص١٨٤ ـ ١٨٥، ١٨٦ ـ ١٨٧، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٣٠٩).

(٣) محمد بن الطيِّب الباقلاني. سبقت ترجمته: ص١٠٠ من هذا الكتاب.

(٤) هو عبد الجبار بن أحمد الهمداني، شيخ المعتزلة. توفي سنة ٤١٥هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، و«لسان الميزان» لابن حجر: (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧).

(٥) في «خ»: (نقض النقض للمع). وما أثبت من «م»، و«ط».

دليل الأعراض وحدوث الأجسام يوجب اعتقادات ولوازم باطلة

وأما أكابر أهل العلم من السلف والخلف: فعلموا أنها طريقة باطلة في نفسها، مخالفة لصريح المعقول وصحيح المنقول، وأنَّه لا يحصل بها العلم بالصانع، ولا بغير ذلك[1]، بل يوجب سلوكها اعتقادات باطلة توجب[2] مخالفة كثير ممَّا جاء به الرسول، مع مخالفة صريح المعقول[3]؛ كما أصاب من سلكها من الجهميَّة، والمعتزلة، والكُلَّابيَّة، والكرَّاميَّة، ومن تبعهم من الطوائف، وإن لم يعرفوا غورها وحقيقتها؛ فإنَّ أئمة هؤلاء الطوائف صار كل منهم يلتزم ما يراه لازمًا له ليطردها، فيلتزم لوازم[4] مخالفة للشرع والعقل، فيجيء الآخر، فيردّ عليه، ويبيِّن فساد ما التزمه، ويلتزم هو لوازم أُخر لطردها، فيقع أيضًا في مخالفة الشرع والعقل.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر عن هذه الطريقة: (فهذه الطريقة ممَّا يُعلم بالاضطرار أنَّ محمَّدًا ﷺ لم يدع الناس بها إلى الإقرار بالخالق ونبوة أنبيائه. ولهذا قد اعترف حذَّاق أهل الكلام كالأشعريّ وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم، ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم، بل المحققون على أنها طريقة باطلة). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٩).

(٢) في «خ»: (يوجب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) من ذلك تعطيل الله تبارك وتعالى عن صفاته العُلا التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله؛ كلها، أو بعضها .. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر: (لأجل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض: التزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأنَّ الدالَّ عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده؛ فالتزموا حدوث كل موصوف بصفة قائمة به، وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال. ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه، ...). «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٤١).

(٤) في «خ»: (لوازمًا). والصواب ما أُثبت، وهو في «م»، و«ط»؛ لأنَّ (لوازم) ممنوعة من الصرف.

الجهمية التزموا لأجلها نفي الأسماء والصفات

فالجهمية التزموا لأجلها نفي أسماء الله وصفاته، إذ كانت الصفات أعراضًا تقوم بالموصوف، ولا يُعقل موصوف بصفة إلا الجسم[1]، فإذا اعتقدوا حدوثه، اعتقدوا حدوث كلِّ موصوف بصفة، والربُّ تعالى قديم. فالتزموا نفي صفاته، وأسماؤه مستلزمة لصفاته؛ فنفوا أسماءه الحسنى[2]، وصفاته العُلا[3].

المعتزلة التزموا نفي الصفات

والمعتزلة استعظموا نفي الأسماء لما فيه من[4] تكذيب القرآن تكذيبًا ظاهر الخروج عن العقل والتناقض؛ فإنَّه لا بُدَّ من التمييز بين الربِّ وغيره بالقلب واللسان، فما لا يُميَّز من غيره لا حقيقة له ولا إثبات. وهو حقيقة قول الجهمَّة؛ فإنَّهم لم يُثبتوا في نفس الأمر شيئًا قديمًا ألبتة[5].

---

(١) في «خ»: (لجسم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) حكى عنهم شيخ الإسلام في موضع آخر أنهم يقولون عن الله تعالى: (ليس له اسم؛ كالشيء، والحيّ، والعليم، ونحو ذلك؛ لأنَّه إذا كان له اسم من هذه الأسماء، لزم أن يكون متصفًا بمعنى الاسم؛ كالحياة، والعلم؛ فإنَّ صِدق المشتقّ مستلزم لصدق المشتقّ منه، وذلك يقتضي قيام الصفات به، وذلك محال . . .). «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٣٥).

(٣) وقد بسط شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ الكلام عن تعطيل الجهميَّة لأسماء الله وصفاته مستندين لدليل الأعراض وحدوث الأجسام في مواضع كثيرة من كتبه الفريدة.
انظر على سبيل المثال: «شرح حديث النزول»: ص١٥٧، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٩، ٣٠٥)، (١٠/ ٢٦٠)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٩٧ ـ ٩٩).

(٤) في «خ»: (مع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) وأسماء الله تعالى يُثبتونها على أنَّها مجاز في الربِّ جلَّ وعزَّ؛ إذ إثباتها على الحقيقة يستلزم إثبات ما دلَّت عليه من صفات، وهذا ما يفرّ المعتزلة من إثباته . . . لأنَّهم يزعمون أنَّ إثبات الصفات لله تعالى يقتضي أن يكون جسمًا.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٤١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٣٦١)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ٢٤ ـ ٢٥). =

الفلاسفة قالوا بقدم العالم

كما أنَّ المتفلسفة الذين سلكوا مسلك الإمكان والوجوب[1]، وجعلوا ذلك بدل الحادث والقديم، لم يُثبتوا واجبًا بنفسه ألبتة[2]، وظهر بهذا فساد عقلهم، وعظيم جهلهم، مع الكفر؛ وذلك أنَّه يُشهد وجود السموات وغيرها. فهذه الأفلاك إن كانت قديمة واجبة، فقد ثبت وجود الموجود القديم الواجب، / وإن كانت ممكنة، أو مُحدثة، فلا بُدَّ لها من واجب ١٨/ب
قديم؛ فإنَّ وجود الممكن بدون الواجب[3]، والمحدَث بدون القديم ممتنعٌ في بداية العقول. فثبت وجود موجود قديم واجب بنفسه على كلِّ تقدير.

فإذا كان ما ذكروه من نفي الصفات عن القديم والواجب يستلزم نفي القديم مطلقًا، ونفي الواجب: عُلم أنَّه باطلٌ[4].

---

(١) إذ الوجود ـ عندهم ـ ينقسم إلى واجب، وممكن ـ وهو خلاف تقسيم المتكلمين له إلى قديم وحادث ـ.
ويُعرِّف المتفلسفة الواجب: بأنَّه الضروريّ الوجود ـ وهو يُقابل القديم عند المتكلمين ـ، ويُعرِّفون الممكن بأنَّه الذي لا ضرورة فيه بوجه؛ أي: لا في وجوده، ولا عدمه ـ وهو يُقابل المُحدَث عند المتكلمين ـ.
انظر: «النجاة» لابن سينا: ص٣٦٦، و«معيار العلم في فن المنطق» للغزالي: ص٣٢٥ ـ ٣٢٦.

(٢) وهم يزعمون أنَّ واجب الوجود هو الذات دون صفاتها. ولا يُعقل ذات مجرَّدة عن الصفات، بل ذلك من صفات العدم؛ لذلك لم يُثبتوا واجبًا. انظر: «منهاج السنة» لابن تيمية: (١/ ٢٦٦).

(٣) في «خ»: (الوجب). ويبدو أنَّ الألف سقطت سهوًا.

(٤) لأنَّ الواجب المجرَّد عن جميع الصفات، أو القديم الذي ليس له صفة تُميّزه: ممتنع الوجود؛ إذ لا بُدّ لوجوب وجود الواجب، وإثبات وجود القديم من إثبات ما يُميّزه من الصفات . . ولا يستلزم ذلك تعدّد القدماء، أو تركيب الواجب؛ لأنَّ نفي ذلك يقتضي نفي ما يُريدون إثباته.

من نفى صفة لزمه نفي جميع الصفات

وقد بُسط هذا في مواضع[1]، وبُيِّن أنَّ كلَّ من نفى صفة ممَّا أخبر به الرسول لزمه نفي جميع الصفات، فلا يُمكن القول بموجب أدلة العقول، إلا مع القول بصدق الرسول؛ فأدلة العقول مستلزمة لصدق الرسول[2]؛ فلا يمكن مع عدم تصديقه القول بموجب العقول، بل من كذَّبه فليس معه لا عقل، ولا سمع؛ كما أخبر الله تعالى عن أهل النار:

قال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ ۝٩ وَقَالُواْ لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعۡتَرَفُواْ بِذَنۢبِهِمۡ فَسُحۡقٗا لِّأَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[3]، وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[4].

= يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا لم يكن واجبًا، لم يلزم من التركيب مُحال، وذلك لأنَّهم إنَّما نفوا المعاني لاستلزامها ثبوت التركيب، المستلزم لنفي الوجوب. وهذا تناقض؛ فإنَّ نفي المعاني مستلزم لنفي الوجوب، فكيف ينفونها لثبوته؟!).

«مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٣٤٥).

(١) انظر من كتب ابن تيمية: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢٦٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٤٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٤١)، و«التدمرية»: ص٣١.

(٢) أما المعقولات التي تُخالف ما جاء به الرسول، فالمتأمِّل لها يجد أنها وضعت لتكذيب الرسول، لا لتصديقه؛ كما يزعم أصحابها؛ لذلك يصفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتسميته لها: (ترتيب الأصول في تكذيب الرسول). انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٢٠٧).

(٣) سورة الملك، الآية: ٨ ـ ١١.

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٠)، و«مجموع فتاوى ابن تيمية: (١٦/ ٤٥٢).

المعتزلة نفوا الصفات وأثبتوا الأسماء

والمقصود هنا أنَّ المعتزلة لمَّا رأوا الجهميَّة قد نفوا أسماء الله الحسنى، [استعظموا ذلك][1]، وأقرُّوا بالأسماء. ولمَّا رأوا هذه الطريق[2] توجب نفي الصفات: نفوا الصفات؛ فصاروا متناقضين؛ فإنَّ إثبات حيّ، عليم، قدير، حكيم، سميع، بصير، بلا حياة، ولا علم، ولا قدرة، ولا حكمة، ولا سمع، ولا بصر: مكابرة للعقل؛ كإثبات مصلٍّ بلا صلاة، وصائمٍ بلا صيام، وقائمٍ بلا قيام، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة؛ كأسماء الفاعلين، والصفات المعدولة عنها.

ولهذا ذكروا في أصول الفقه[3] أنَّ صدق الاسم المشتقّ[4]؛ كالحيِّ، والعليم لا ينفكّ عن صدق المشتق منه؛ كالحياة، والعلم، وذكروا النزاع مع من[5] ذكروه من المعتزلة؛ كأبي عليّ[6]، وأبي

---

(١) (استعظموا ذلك): ليست في «خ». وأثبتها من «م»، و«ط».

(٢) طريق التركيب؛ إذ زعموا أنَّ إثبات الصفات يستلزم تعدّد القدماء، فيكون القديم مُركَّبًا، والقديم ليس بمُركّب، لذلك زعم عبد الجبّار أنَّ نفي الصفات هو السبيل الوحيد إلى القول بإفراد الله بالقدم. انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار: (٤/ ٣٤١)، ونفي الصفات هو أحد أصول المعتزلة الخمسة، ويُطلقون عليه اسم التوحيد. انظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني: (٤/ ٨٣)، و«الملل والنحل» للشهرستاني: ص٤٦ ـ ٤٧.

(٣) قال في المراقي:

وعند فقد الوصف لا يشتق وأعوز المعتزليّ الحقّ

«شرح مراقي السعود»: ص٢٥٧. وانظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم: (١/ ٢٢).

(٤) في «خ»: (مشتق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (معمن) موصولة.

(٦) أبو عليّ محمد بن عبد الوهاب بن سلام بن خالد بن حمران بن أبان، مولى عثمان بن عفان، الجبائي البصري. وُلد في سنة ٢٣٤هـ. شيخ المعتزلة، تنسب إليه فرقة الجبائية من المعتزلة، درس الاعتزال على شيخ المعتزلة عن أبي يعقوب الشحّام، وتزوّج =

الكلابية أثبتوا الصفات العقلية

هاشم[1]، فجاء ابن كُلَّاب، ومن اتبعه؛ كالأشعريِّ، والقلانسيِّ[2]، فقرَّروا أنَّه لا بُدَّ من إثبات الصفات متابعة للدليل السمعيِّ والعقليِّ، مع إثبات الأسماء. وقالوا: ليست أعراضًا[3]؛ لأنَّ العرض لا يبقى

= الجبائي بأمِّ الأشعريِّ، فتتلمذ عليه الأشعريُّ قبل أن يترك الاعتزال. توفي سنة ٣٣٥هـ، ومات بالبصرة.

انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٧٨)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ١٣٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ١٨٣)، و«ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين»: ص٥٠.

(١) أبو هاشم: هو عبد السلام بن أبي علي محمد بن عبد الوهاب. وُلد سنة ٢٧٧هـ، وتوفي سنة ٣٢١هـ. وإليه تنسب فرقة البهشمية ـ إحدى فرق المعتزلة ـ.
انظر: «شذرات الذهب»: (٢/ ٢٨٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٦٣)، و«الملل والنحل»: (١/ ٧٨)، و«ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين»: ص٥٧.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي. قال عنه ابن عساكر: (إنه من معاصري أبي الحسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لا من تلاميذه كما قال الأهوازي. وهو من جملة العلماء الكبار الأثبات، واعتقاده موافق لاعتقاده في الإثبات). «تبيين كذب المفتري»: ص٣٩٨.

(٣) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ العرض في اللغة: هو ما يعرض ويزول. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٥/ ٢١٥)، و(٩/ ٣٠٠). واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٦٩].
وذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ العرض عند أهل الاصطلاح الكلامي: قد يُراد به (ما يقوم بغيره مطلقًا، وقد يُراد به ما يقوم بالجسم من الصفات. ويُراد به في غير هذا الاصطلاح أمور أخرى).
«مجموع الفتاوى»: (٩/ ٣٠٠).
أمَّا المتكلِّمون: فالعرض عندهم ضدّ الجوهر؛ إذ العالم عندهم جواهر وأعراض.
فالجوهر: هو المتحيّز، وكل ذي حجم متحيّز. والعرض: هو المعنى القائم بالجوهر؛ كاللون، والطعم، والرائحة، والحياة، والموت، والعلوم والإرادات، والقُدَر القائمة بالجواهر.
انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٢، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٣٣.

زمانين[1]، [وصفات الربِّ باقية[2].

من قال: العرض لا يبقى زمانين

وسلكوا في هذا الفرق ـ وهو أنَّ العرض لا يبقى زمانين][3] ـ مسلكًا أنكره عليهم جمهور العقلاء، وقالوا: إنهم خالفوا الحسَّ وضرورة العقل، وهم موافقون لأولئك[4] على صحة هذه الطريقة ـ طريقة الأعراض ـ. قالوا: وهذه[5] تنفي عن الله أن يقوم به حادِث، وكلّ حادِثٍ فإنَّما يكون بمشيئته وقدرته. قالوا: فلا يتَّصف بشيء من هذه الأمور؛ لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، ولا يقوم به فعل اختياري يحصل بمشيئته وقدرته[6]؛ كخلق العالَم، وغيره.

بل منهم من قال: لا يقوم به فعل، بل الخلق هو المخلوق؛ كالأشعريِّ ومن وافقه[7].

---

(١) بل يطرأ عليه التغيّر والتحوّل، وهذا من صفات الحوادث.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٦).

(٢) وليس ذلك شاملاً لكل صفات الله تعالى؛ بل يُفرّقون بين صفات الأفعال، وما عداها؛ فيُطلقون على صفات الأفعال اسم الأعراض، وينفون قيامها بالله تعالى؛ بحجة أنها تعرض وتزول ـ بزعمهم ـ، ولا يُطلقون اسم الأعراض على ما عدا ذلك من الصفات.
انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٣٦).
وعلى هذا المعتقد متقدمو الكلابيَّة والأشعريَّة، وقدنقل اتفاقهم على ذلك: الرازي في كتابه «المحصّل»: ص٢٦٥، والإيجي في «المواقف»: ص١٠١.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطة من أصل «خ»، وملحقة بالهامش. وهي في «م»، و«ط».

(٤) للمعتزلة.

(٥) أي: طريقة الأعراض.

(٦) قالوا: لو قامت به الأفعال الاختياريَّة، للزم أن لا يخلو منها؛ لأنَّ القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضدّه. وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث. انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي: (١/ ١٠٤ ـ ١٠٧)، و«نهاية الإقدام في علم الكلام» للشهرستاني: ص١١، و«شرح جوهرة التوحيد» للبيجوري: ص٥١.

(٧) كابن فورك، والغزالي، وغيرهما. انظر: «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك: ص٤٧٢ ـ ٤٧٣، و«قواعد العقائد» للغزالي: (ص١٦٥ ـ ١٦٧). =

ما وقع بين ابن خزيمة والكلابية

ومنهم من قال: بل فعل الربِّ قديم أزليّ، وهو من صفاته الأزليَّة؛ وهو قول قدماء الكلابيَّة(1)، وهو الذي ذكره أصحاب ابن خزيمة(2) لمَّا وقع بينه وبينهم بسبب هذا الأصل، فكتبوا عقيدةً اصطلحوا عليها(3)، وفيها: إثبات الفعل القديم الأزليِّ.

وكان سبب ذلك أنَّهم كانوا كلابيَّة يقولون: إنَّه لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، بل كلامه المعيَّن لازمٌ لذاته أزلاً وأبدًا.

---

(1) الكلابية: هم أتباع أبي محمد عبد الله بن سعيد القطان، المعروف بابن كلاب. سلك الأشعريُّ مسلكه في طوره الثاني، وتوفي سنة ٢٤٠هـ.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (الكلابية والأشعرية خير من هؤلاء ـ يقصد النجارية والضرارية ـ في باب الأسماء والصفات؛ فإنهم يثبتون لله الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة؛ كما فصّلتُ أقوالهم في غير هذا الموضع. وأما في القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة). «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٠٣).
وانظر: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ٣٥٠، ٣٥١)، و(٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧)، و«ذكر مذاهب الفرق الثنتين والسبعين المخالفة للسنة والمبتدعين»: ص١٣٩ ـ ١٤٠.

(2) أصحاب ابن خزيمة: المقصود بهم: أبو علي الثقفي، وأبو بكر الصيفي، وكانا من أخص تلاميذ ابن خزيمة وكانا يقولان بقول ابن كلاب في كلام الله: أنَّه أزليّ، وأنَّه لا يتكلَّم إذا شاء، متى شاء، ولا يتعلَّق ذلك بمشيئته. فوقع بين ابن خزيمة وبينهما في ذلك نزاع، حتى أظهروا موافقتهم له فيما لا نزاع فيه.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٩، ٧٧ ـ ٨٣، ١٠١)، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٥٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٧٧ ـ ٣٨١).
وابن كُلاَّب كان قد نفى أن يكون كلام الله تعالى من صفات الأفعال، وأثبته على أنَّه كلامٌ يقوم بذات المتكلِّم بلا قدرة ولا مشيئة، أزليّ كأزليَّة العلم والقدرة. انظر: «شرح حديث النزول» لابن تيمية: ص١٦٩ ـ ١٧٠، و«درء تعارض العقل والنقل» له: (٢/ ١٨).

(3) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه المشاجرة التي وقعت بين ابن خزيمة وبعض أصحابه، وما نتج عنها، ذكرها بطولها الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في «تاريخ نيسابور».
انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٥٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٧٨ ـ ٨٣).

وكان ابن خزيمة وغيره على القول المعروف للمسلمين وأهل السنَّة: أنَّ الله يتكلَّم بمشيئته وقدرته، وكان قد بلغه عن الإمام أحمد أنَّه كان يذمّ الكلابيّة، وأنَّه أمر بهجر الحارث المحاسبي[١] لما بلغه أنه على قول ابن كلاب[٢]. وكان يقول: حذروا عن حارث الفقير؛ فإنَّه جهميّ[٣]. واشتهر هذا عن أحمد[٤].

---

(١) هو الحارث بن أسد المحاسبي، أبو عبد الله، من شيوخ الصوفية، قال عنه الذهبي: صدوق في نفسه. وقد نقموا عليه بعض تصوفه وتصانيفه. «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ١١٠ ـ ١١٢). وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وبسبب مذهب ابن كلاب هجره الإمام أحمد بن حنبل، وقيل تاب منه). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٢٤)، وانظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام»: (١٢/ ٣٦٨).
وقد نقل ابن الجوزي في «تلبيس إبليس»: ص٢٤٠ عن أبي عبد الرحمن السلمي ـ صاحب «طبقات الصوفية: (ت٤١٢هـ) أنه قال: (وتكلم الحارث المحاسبي في شيء من الكلام والصفات، فهجره أحمد بن حنبل، فاختفى إلى أن مات).

(٢) في «ط»: (ابن كلام). وهو خطأ مطبعيّ.

(٣) لم أجد هذه العبارة بنصها فيما اطلعت عليه من مصادر. ولكن ذكر أبو يعلى في «الطبقات»: عن الإمام أحمد أنه قال: (حارث أصل البليّة . . . ما الآفة إلاَّ حارِث . . حذّروا عن حارث أشدّ التحذير . .). «الطبقات»: (١/ ٦٢ ـ ٦٣).
ونقل ابن الجوزي عن الخلال في كتابه «السنة»، عن أحمد بن حنبل أنه قال: (احذروا من الحارث أشد التحذير . . الحارث أصل البلية ـ يعني: في حوادث كلام جهم ـ ذاك جالسه فلان وفلان، وأخرجهم إلى رأي جهم، وما زال مأوى أصحاب الكلام . . حارث بمنزلة الأسد المرابط، انظر أي يوم يثب على الناس). «تلبيس إبليس»: ص٢٤٠.

(٤) لعل كلمة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ فيه قبل أن يتوب ويرجع كما ذكر ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان الحارث المحاسبي يوافقه ـ أي: ابن كلاب ـ، ثم قيل إنه رجع عن موافقته؛ فإنَّ أحمد بن حنبل أمر بهجر الحارث المحاسبي وغيره من =

١٩/أ وكان بنيسابور[١] / طائفة من الجهميَّة والمعتزلة ممَّن يقولون[٢] إنَّ القرآن وغيره من كلام الله مخلوق، ويُطلقون القول بأنَّه متكلِّم بمشيئته وقدرته، ولكنَّ مرادهم بذلك أنَّه يخلق كلامًا بائنًا عنه، قائمًا بغيره؛ كسائر المخلوقات. وكان من هؤلاء من عرف أصل ابن كلاب، فأراد التفريق بين ابن خزيمة وبين طائفة من أصحابه، فأطلعه على حقيقة قولهم[٣]، فنَفَرَ

= أصحاب ابن كلاب لما أظهروا ذلك . . كما أمر السري السقطي الجنيد أن يتقي بعض كلام الحارث. فذكروا أنَّ الحارث رَحِمَهُ ٱللَّهُ تاب من ذلك، وكان له من العلم والفضل والزهد). «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٢١ ـ ٥٢٢). وانظر: المصدر نفسه: (١٢/ ٣٦٨)، و(١٧/ ٥٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٦)، و(٧/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٢٤).

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين؛ فأهل السنة والجماعة يُثبتون ما قام بالله تعالى من الصفات والأفعال التي يشاؤها ويقدر عليها. والجهميَّة من المعتزلة وغيرهم تنكر هذا وهذا. فأثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به، ونفى أن يقوم به ما يتعلَّق بمشيئته وقدرته من الأفعال وغيرها. ووافقه على ذلك أبو العباس القلانسي، وأبو الحسن الأشعري، وغيرهما. وأما الحارث المحاسبي: فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب، ولهذا أمر أحمد بهجره، وكان أحمد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه، ثم قيل عن الحارث: إنه رجع عن قوله). «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٦). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨).

(١) نيسابور: مدينة عظيمة من بلاد خراسان، سمِّيت بذلك لأنَّ سابور بن أزدشير بن بابك مرَّ بها. ومنها ما لا يحصى من العلماء والأئمة؛ كالإمام مسلم وغيره. وقد دخلها التتر سنة ٦١٨هـ فدمّروها.

انظر: «معجم البلدان»: (٥/ ٣٣١)، و«لطائف المعارف»: ص١٩١.

(٢) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أي: أنَّ هذا المعتزلي ـ أو الجهميّ ـ الذي أراد التفريق بين ابن خزيمة وبعض أصحابه أطلع ابن خزيمة على موافقة بعض أصحابه لابن كلاب في معتقده في كلام الله تعالى.

منه[1]. وهم كانوا قد بنوا ذلك على أصل ابن كلاب، واعتقدوا أنَّه لا تقوم به الحوادث بناءً على هذه الطريقة؛ طريقة الأعراض. وابن خزيمة شيخهم، وهو الملقَّب بإمام الأئمة، وأكثر الناس معه، ولكن لا يفهمون حقيقة النزاع؛ فاحتاجوا لذلك إلى ذكر عقيدة لا يقع فيها نزاع بين الكلابيَّة وبين أهل الحديث والسُّنة؛ فذكروا فيها: أن كلام الله غير مخلوق، وأنَّه لم يزل متكلمًا[2]، وأنَّ فعله أيضًا غير مخلوق؛ فالمفعول مخلوق، ونفس فعل الربِّ له قديم غير مخلوق[3].

وهذا قول الحنفيَّة، وكثير من الحنبليَّة، والشافعيَّة، والمالكيَّة، وهو اختيار القاضي أبي يعلى وغيره في آخر عمره. وبَسْطُ هذا له موضع آخر[4].

---

(١) قال الحاكم: (فلما ورد منصور بن يحيى الطوسي نيسابور، وكان يكثر الاختلاف إلى ابن خزيمة للسماع منه، وهو معتزلي، وعاين ما عاين من الأربعة الذين سميناهم، حسدهم، واجتمع مع أبي عبد الرحمن الواعظ القدري بباب معمر في أمور غير مرة، فقالا: هذا إمام لا يسرع في الكلام، وينهى أصحابه عن التنازع في الكلام وتعليمه، وقد نبغ له أصحاب يُخالفونه، وهو لا يدري، فإنَّهم على مذهب الكلابية، فاستحكم طمعهما في إيقاع الوحشية بين هؤلاء الأئمة. «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٧٧، ٣٨١).
وكذلك ذكر تلك القصة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٧٨ ـ ٨٣)، وفي «مجموع الفتاوى»: (٦/ ١٦٩ ـ ١٧٢).

(٢) وقد روى الحاكم بسنده عن الإمام ابن خزيمة أنَّه قال: (القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله غير مخلوق، ومن قال شيء منه مخلوق فهو جهميّ). نقله عنه الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٧٩)، و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٧٢٦)، وابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٧٩).

(٣) انظر هذه العقيدة في: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ١٦٩ ـ ١٧٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٨١)، و«تذكرة الحفاظ»: (٢/ ٧٢٧).

(٤) انظر موقف الإمام ابن خزيمة من بعض أصحابه ممَّن كان يقول بقول ابن كلاب في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٦٠، ٧٧ ـ ٨٣، ١٠١)، و«شرح العقيدة =

افتراق الأمة بسبب طريقة الأعراض

والمقصود التنبيه على افتراق الأمة بسبب هذه الطريقة.

ولما عرف كثير من النَّاس باطن قول ابن كلاب، وأنَّه يقول: إنَّ الله لم يتكلَّم بالقرآن العربيِّ، وإنَّ كلامه شيء واحد؛ هو معنى آية الكرسيِّ، وآية الدَّيْن[1] عرفوا ما فيه من مخالفة الشرع والعقل؛ فنفروا[2] عنه، وعرفوا أنَّ هؤلاء يقولون: إنَّه لا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، فأنكروه.

وكان ممَّن أنكر ذلك الكرَّاميَّة[3]، وغير الكرَّاميَّة؛ كأصحاب أبي معاذ

= الأصفهانية»: ص٣٤، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ١٦٩ ـ ١٧٢)، و«شرح حديث النزول»: ص١٥٨ ـ ١٥٩، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٧٧ ـ ٣٨١).

(١) ذكر أبو الحسن الأشعريُّ أنَّ ابن كُلَّاب زعم أنَّ كلام الله (ليس بحروف ولا صوت، ولا ينقسم، ولا يتجزَّأ، ولا يتبعَّض، ولا يتغاير، وأنَّه معنى واحد قائم بالله عزَّ وجلَّ، وأنَّ الرسم هو الحروف المتغايرة، وهو قراءة القرآن، وأنَّه خطأ أن يقال: كلام الله هو هو، أو بعضه، أو غيره، وأنَّ العبارات عن كلام الله تختلف وتتغاير، وكلام الله سبحانه ليس بمختلف ولا متغاير؛ كما أنَّ ذكرنا لله عزَّ وجلَّ يختلف ويتغاير، والمذكور لا يختلف ولا يتغاير. وإنَّما سُمِّيَ كلام الله سبحانه عربيًّا؛ لأنَّ الرسم الذي هو العبارة عنه، وهو قراءته: عربيّ؛ فسُمِّي عربيًّا لعلَّة، وكذلك سُمِّي عبرانيًّا لعلَّة؛ وهي أنَّ الرسم الذي هو عبارة عنه عبرانيّ..). «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري: (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).
وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٨/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، و(١٢/ ٤٩، ١٦٥، ٣٧٠ ـ ٣٧١)، و(١٧/ ٥٠ ـ ٥١، ١٤٧)، و«الفتاوى المصرية»: (٥/ ١٥).

(٢) في «خ»: (فيفرّوا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) الكرامية: فرقة من فرق المرجئة، تنتسب إلى محمد بن كرّام. قال عنه الذهبي: عابد متكلِّم شيخ الكرامية. مات بالشام سنة ٢٥٥هـ.
قال شيخ الإسلام عنهم: (الكرامية قولهم في الإيمان قول منكر لم يسبقهم إليه أحد؛ حيث جعلوا الإيمان قول باللسان وإن كان مع عدم تصديق القلب؛ فيجعلون المنافق مؤمنًا، لكنَّه يخلد في النَّار؛ فخالفوا الجماعة في الاسم دون الحكم. وأمَّا في الصفات والقدر والوعيد فهم أشبه من أكثر طوائف الكلام التي في أقوالها مخالفة للسنَّة). «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٠٣). =

التومني[1]، وزهير البابي[2]، وداود بن[3] عليٍّ[4]، وطوائف. فصار كثير من هؤلاء يقولون: إنَّه يتكلَّم بمشيئته وقدرته، فأنكروه، لكن يراعي تلك الطريقة لاعتقاده صحتها؛ فيقول: إنَّه لم يكن في الأزل متكلِّمًا؛ لأنَّه إذا

= وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ إنَّ الكراميَّة المجسمة كلّهم حنفيَّة. «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٨٥).
وانظر في بيان معتقد الكرامية: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٦)، و«الملل والنحل»: (١/ ١٠٨)، و«الفرق بين الفرق»: ص٢١٥ ـ ٢٢٥)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/ ٢١).

(١) أبو معاذ التومني ينتسب إلى قرية تومن من قرى مصر، من أئمة المرجئة، ورأس الفرقة التومنية، لا يُعرف تاريخ وفاته. وأشار كل من الأشعريِّ، والشهرستاني، والبغدادي إلى أقواله وآرائه بالتفصيل. انظر: «المقالات» لأبي الحسن الأشعري: (١/ ٣٥١)، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٤٤)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢٠٣ ـ ٢٠٤، و«الأنساب» للسمعاني: (٣/ ١١١).

(٢) كذا في «جامع الرسائل» (٢/ ٦): (البابي). وأحيانًا يُذكر باسم زهير اليامي ـ ولعله تصحيف ـ. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٢١٩). ولم أقف على ترجمته. وكثيرًا ما يقرن شيخ الإسلام بينه وبين أبي معاذ التومني في عرض آرائهما العقديَّة، وأنَّهما من أهل الكلام من المرجئة. ويُسمِّيه في «درء تعارض العقل والنقل»، و«شرح حديث النزول»: (زهير الأبريّ). وقد أفاد د. محمد رشاد سالم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ هذه التسمية خاطئة، والصحيح أنَّه زهير الأثريّ؛ كما ذكر ذلك الأشعريّ في «المقالات»، وقال: وكان أبو معاذ التومني يوافق زهيرًا في أكثر أقواله.
وقد ذكر الأشعريّ في «المقالات» آراءه بالتفصيل. انظر: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ٣٥١)، و(٢/ ٢٣٢). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٩)، و«شرح حديث النزول»: ص٤٠٤، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٣٦١).

(٣) في «خ»: (بابن).

(٤) هو داود بن علي بن خلف الأصبهاني، أبو سليمان، الملقّب بالظاهريّ. قال عنه الخطيب: (هو إمام أصحاب الظاهر، وكان ورعًا ناسكًا زاهدًا. مات سنة ٢٧٠هـ، وقيل سنة ٢٧٥هـ). «تاريخ بغداد»: (٨/ ٣٦٩). وانظر: «البداية والنهاية»: (١١/ ٥٥)، و«الأعلام» للزركلي: (٢/ ٣٣٣). =

كان لم يزل متكلِّمًا بمشيئته، لزم وجود حوادث لا تتناهى[1][2].

وأصل الطريقة أنَّ هذا ممتنع، فصار حقيقة قول هؤلاء أنَّه صار متكلِّمًا بعد أن لم يكن متكلِّمًا.

فخالفوا قول السلف والأئمة، أنه لم يزل متكلِّمًا إذا شاء.

وبسط هذه الأمور له موضع آخر[3].

ذم السلف للكلام والمتكلمين

والمقصود هنا أنَّ كثيرًا من أهل النظر صار ما يوجبونه من النظر والاستدلال ويجعلونه أصل الدين والإيمان هو هذه الطريقة المبتدعة في الشرع، المخالفة للعقل، التي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمها وذمِّ أهلها:

فذمّهم للجهميَّة الذين ابتدعوا هذه الطريقة أولاً متواتر مشهور، قد صُنِّف فيه مصنَّفات[4]. وذمّهم للكلام والمتكلِّمين ممَّا عني به أهل هذه الطريقة؛

---

(١) في «خ»: (تتناهى) بدلاً من (لا تتناهى)، وهو غير مستقيم. والصواب ما في «م»، و«ط».

(٢) وهم يقولون: إنَّ الله تعالى لم يكن في الأزل متكلِّمًا إلا بمعنى القدرة على الكلام؛ لأنه لو كان متكلِّمًا أزلاً بكلام متعلق بمشيئته وقدرته للزم وجود حوادث لا تتناهى في القدم، ويمتنع وجود حوادث لا أول لها.

انظر توضيح معتقدهم في صفة الكلام في كتب ابن تيمية: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٢٤)، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ص١٠٠، و«بغية المرتاد»: ص٣٦١.

(٣) بسط شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الكلام عن موقف المشبهة من صفة الكلام، ومخالفتهم للسلف والأئمة في هذه القضيَّة في كتابه: «رسالة في العقل والروح» موجود ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية»: (٢/ ٣٣). وفي «قاعدة نافعة في صفة الكلام» يوجد أيضًا ضمن «مجموع الرسائل المنيرية»: (٢/ ٧٥)، وفي «الفرقان بين الحق والباطل»: ص١٠٠ ـ ١٠١، وفي «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٢٤).

(٤) فالإمام نعيم بن حماد، قال عنه الذهبي: (وضع ثلاثة عشر كتابًا في الردِّ على الجهميَّة). انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٥٩٩).

والإمام أحمد بن حنبل صنَّف كتابًا في الردِّ على الجهمية والزنادقة. وهو مطبوع. =

كذمِّ الشافعيِّ لحفص الفرد[1][2]، الذي كان على قول ضرار بن[3] عمرو[4].

= والإمام محمد بن أسلم الطوسيّ، له كتاب «الرد على الجهميّة».
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ١٩٧).
والإمام ابن أبي حاتم له كتاب «الرد على الجهمية».
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٦٤).
والإمام ابن قتيبة له كتاب «الرد على الجهميّة».
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٩٨).
والإمام عثمان بن سعيد الدارمي صنَّف في الردِّ على (بشر المريسي)، وفي الرد على الجهميّة، وكلاهما مطبوع.
وغير هؤلاء كثير جدًّا ممَّن لا يُحصون في موضع واحد.

(١) حفص الفرد من المجبرة، ومن أكابرهم، نظير النجَّار، ويكنى أبا عمرو، وكان من أهل مصر. كان أول أمره معتزليًّا، ثمَّ قال بخلق الأفعال، وهو من أتباع ضرار بن عمرو، وسمع من أبي الهذيل العلاف. من كتبه: «الاستطاعة»، و«كتاب التوحيد»، و«كتاب الرد على النصارى»، وغيرها. قال عنه الذهبي: (حفص الفرد مبتدع، قال النسائي: صاحب كلام لا يكتب حديثه. وكفَّره الشافعيُّ في مناظرته). «ميزان الاعتدال»: (١/ ٥٦٤).
وانظر: «الفرق بين الفرق»: ص٢١٤، و«الفهرست» لابن النديم: ص٢٥٥.

(٢) وأمَّا ذم الشافعي له، ففيما رواه البيهقي عن أبي الوليد بن الجارود، قال: (دخل حفص الفرد على الشافعي، فقال ـ أي: الشافعي ـ لنا: لأن يلقى الله العبدُ بذنوب مثل جبال تهامة، خير له من أن يلقاه باعتقاد حرف ممَّا عليه هذا الرجل وأصحابه. وكان يقول بخلق القرآن). أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي»: (١/ ٤٥٢)، وفي «الاعتقاد»: ص٢٣٩.
وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٥٠)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٢١).

(٣) في «خ»: (ابن).

(٤) هو ضرار بن عمرو القاضي. قال عنه الذهبي: (من رؤوس المعتزلة، شيخ الضرارية. قال الإمام أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه، فهرب. «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥). وانظر: «الملل والنحل»: (١/ ٩٠)، و«المقالات»: (١/ ٣٣٩)، و«الفرق بين الفرق»: ص٢١٣ ـ ٢١٤.=

وذمَّ أحمد بن حنبل لأبي عيسى؛ محمد بن[1] عيسى برغوث[2][3]، الذي كـان علـى قـول حسيـن النجّـار[4]. وذمّهمـا، وذمّ أبـي يـوسـف[5][6]،

---

(١) في «خ»: (ابن).

(٢) برغوث: أبو عبد الله محمد بن عيسى. وكان على مذهب النجّار. قال عنه الذهبي: وهو رأس البدعة . . الجهميّ، أحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة. صنَّف كتاب «الاستطاعة»، وكتاب «المقالات»، وكتاب «الاجتهاد»، وكتاب «الرد على جعفر بن حرب»، وكتاب «المضاهاة». قيل توفي سنة أربعين ومائتين، وقيل سنة إحدى وأربعين. وإليه تنسب الفرقة البرغوثيّة. «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٥٤٤). وانظر: «الفرق بين الفرق»: ص٢٠٩، و«المقالات»: (٢/ ٢٣٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٥٧)، و«شرح حديث النزول»: ص٢٥١ ـ ٢٥٢، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٢٢).

(٣) ومن أقوال الإمام أحمد في «ذمّ أهل الكلام»: (علماء الكلام زنادقة)، (لا يفلح صاحب كلام أبدًا، ولا يرى أحد نظر في الكلام إلا في قلبه دغل).
انظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (٢/ ٩٥)، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص٨٣، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٧٥).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن عبد الله النجار، وكان حائكًا في حراز العباس بن محمد الهاشمي. من كبار المجبرة ومتكلميهم. والسبب في موته أنّه اجتمع مع إبراهيم النظَّام، فأفحمه النظَّام في مناظرات جرت بينهما، فانصرف محمومًا، فكان ذلك سبب علته التي مات فيها. انظر: «الفهرست» لابن النديم: ص٢٠٤.
وذكر الأشعريُّ في «المقالات» (٢/ ٣٤٠) أنَّ أصحابه يسمون الحسينيَّة. وأمّا الشهرستاني في «الملل والنحل» فسمَّاهم النجّاريّة، وذكر أنَّ أكثرهم معتزلة. وكذلك ذكرهم البغدادي في «الفرق بين الفرق»: ص٢٠٧.

(٥) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، تلميذ أبي حنيفة. عالم، فقيه، محدث. قال يحيى بن معين: ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث، ولا أحفظ، ولا أصلح رواية من أبي يوسف. توفي رَحِمَهُ اللَّهُ سنة ١٨٢هـ.
انظر: «تذكرة الحفاظ»: (١/ ٢٩٢)، و«الجواهر المضيئة»: (٢/ ٢٢٠).

(٦) ومن ذمِّ أبي يوسف لأهل الكلام، قوله: (من طلب العلم بالكلام تزندق).
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٣٢)، و«الصواعق المرسلة» لابن القيم: (٤/ ١٢٦٤).

ومالك[1]، وغيرهم[2] لأمثال هؤلاء الذين سلكوا هذه الطريقة[3].

وقد صنَّف في ذمِّ الكلام وأهله مصنَّفات أيضًا[4]، وهو متناول لأهل

= وقد ذكر الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «العلو» ص١١٢ قول أبي يوسف: (من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن تتبع غريب الحديث كذب).

(١) ومن ذمِّ الإمام مالك لأهل الكلام، قوله: (لعن الله عمرًا ـ يعني: عمرو بن عبيد ـ؛ فإنَّه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علمًا، لتكلَّم فيه الصحابة والتابعون كما تكلموا في الأحكام والشرائع. ولكنَّه باطل يدلّ على باطل). «شرح السنة» للبغوي: (١/ ٢١٧). وانظر: «الفتاوى المصرية» لابن تيمية: (٦/ ٥٦٠).

ومن أقواله: (لا تجوز شهادة أهل الأهواء والبدع . .). انظر: «الصواعق المرسلة» لابن القيم: (٤/ ١٢٦٤).

(٢) كالقاضي ابن سريج «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٠٥)، والإمام البغوي «شرح السنة»: (١/ ٢١٦)، وغيرهما.

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فقول ضرار والنجار وأتباعهما كبرغوث وحفص، وقول بشر المريسي ونحوه من أهل الكلام الذين ذمهم الشافعي، وأحمد، وغيرهما من الأئمة: ليس فيه إنكار للقدر، بل فيه إثبات له، وإنَّما ذموهم لما في قولهم من نفي ما وصف الله به نفسه، مع أنَّ قول النجار وضرار خير من قول المعتزلة، وقولهما في الرؤية يشبه قول من ينفي العلوّ ويُثبت الرؤية من الأشعريَّة ونحوهم. وأصل كلامهم الذي بنوا عليه نفي ذلك ما تقدَّم من الأصول الثلاثة ليس لهم غيرها، وهي: دليل الأعراض، والتركيب، والاختصاص). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٧٨).

(٤) يقول الشيخ عبد الرحمن الشبل في مقدمة تحقيق كتاب «ذم الكلام» للهروي (١/ ٢): أمَّا الكتب التي ألفها أهل العلم في بيان زيف علم الكلام وبطلانه، وفضح أهله، والرد عليهم، فأكثر من أن تحصى. ولشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ النصيب الأكبر منها، بل إنَّ كلَّ كتاب ألَّفه لا بُدَّ أن يُشير غالبًا إلى شيء من ذلك. لكن من باب التمثيل أيضًا أُشير إلى الكتب الآتية:

١ ـ «الغنية عن الكلام وأهله» لأبي سليمان الخطابي.

٢ ـ «إلجام العوام عن علم الكلام» لأبي حامد الغزالي. وله أيضًا: =

هذه الطريقة قطعًا. فكان إيجاب النظر بهذا التفسير باطلاً قطعًا، بل هذا نظر فاسد يُناقض الحقَّ والإيمان.

حذاق الطوائف بينوا فساد طريقة الأعراض

ولهذا صار من يسلك هذه الطريقة[1] من حذّاق الطوائف يتبيَّن لهم فسادها[2]؛ كما ذكر مثل ذلك أبو حامد الغزالي[3]، وأبو عبد الله الرازي[4] وأمثالهما[5].

= ٣ ـ «تهافت الفلاسفة».
٤ ـ «الرد على المنطقيين» لشيخ الإسلام ابن تيمية. وله أيضًا: «نقض المنطق».
٥ ـ «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان».
٦ ـ «فصل الكلام في ذم الكلام» لجلال الدين السيوطي. وله أيضًا:
٧ ـ «القول المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق».
٨ ـ «صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام».
٩ ـ «جهد القريحة في تجريد النصيحة». لخَّص فيه السيوطي كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية المذكور آنفًا. وانظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام ابن تيمية، و«الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» لابن قيم الجوزية، و«مختصره» لمحمد الموصلي؛ ففيهما مباحث قيِّمة تتعلَّق بهذا الباب.

(١) طريقة الأعراض وحدوث الأجسام.

(٢) كذا في «خ»، و«م». وفي «ط»: (فاسدها). وهو خطأ.

(٣) وقد تقدَّم قوله: (فليت شعري متى نُقل عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أنهم قالوا لمن جاءهم مسلمًا: الدليل على أنَّ العالم حادث: أنَّه لا يخلو عن الأعراض، وما لا يخلو عن الحوادث حادث). «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»: ص٨٩.
وفي قوله توهين لقيمة هذه الطريقة، وتقليل من شأنها، ودليل على أنَّه لا يرى ـ في قرارة نفسه ـ أنَّ هذه الطريقة صالحة للاستدلال على إثبات الصانع.

(٤) وقد تقدَّم أنَّ الرازي ضعَّف البراهين الخمسة التي احتجَّ بها على حدوث العالم وحدوث الأجسام. انظر: «المطالب العالية» للرازي: (١/ ٧١)، و«المباحث المشرقية» له: (١/ ٣٢٧).

(٥) ذكر أبو الحسن الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر أنَّ الرسل لم تدع إلى هذا الدليل المبتدع. انظر: ص١٨٥ ـ ١٩٢. وكذلك نقل الشهرستاني والخطابي ذمّها. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٢٧، ٢٩٣، وما بعدها).

ثمَّ الذي يتبيَّن له فسادها: إذا لم يجد عند من / يعرفه من المتكلمين ١٩/ب
في أصول الدين غيرها بقي حائرًا مضطربًا[١].

الفلاسفة تسلطوا على المتكلمين بسبب فساد طريقة الأعراض

والقائلون بقدم العالم؛ من الفلاسفة، والملاحدة، وغيرهم تبيَّن[٢] لهم فسادها؛ فصار ذلك من أعظم حججهم على قولهم الباطل؛ فيُبطلون قول هؤلاء أنَّه صار فاعلاً، أو فاعلاً ومتكلِّمًا بمشيئته بعد أن لم يكن[٣]، ويُثبتون وجوب دوام نوع الحوادث، ويظنُّون أنَّهم إذا أبطلوا كلام أولئك المتكلمين بهذا حصل مقصودهم[٤]. وهم[٥] أضلّ وأجهل من أولئك[٦]؛ فإنَّ أدلتهم لا توجب قدم شيء بعينه من العالم، بل كلّ ما سوى الله فهو حادث مخلوق كائن بعد أن لم يكن، ودلائل كثيرة غير تلك الطريقة[٧].

---

(١) لذلك نجد أكثر من سلك هذا المسلك أصابته الحيرة في آخر عمره؛ فمنهم من تاب وأناب، ومنهم من صرَّح بما كان يخفيه، وأعلن عن رأيه في الكلام والمنطق.
وسيأتي كلام الرازي، والشهرستاني، والغزالي، وغيرهم لاحقًا إن شاء الله.

(٢) في «خ»: (يبين). والصواب من «م»، و«ط».

(٣) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية حاكيًا عن طريقة الأعراض التي سلكها المتكلمون: (فطريقتهم التي أثبتوا بها أنه خالق للخلق، مرسل للرسل، إذا حُقِّقت عليهم، وُجد لازمها «أنه ليس بخالق ولا مُرسِل». فيبقى المسلم العاقل إذا تبيّن له حقيقة الأمر، وكيف انقلب العقل والسمع على هؤلاء، متعجبًا. ولهذا تسلّط عليهم بها أعداء الإسلام من الفلاسفة والملاحدة وغيرهم؛ لما بيّنوا أنّه لا يثبت بها خلق ولا إرسال؛ فادَّعى أولئك قدم العالم، وأثبتوا موجبًا بذاته، وقالوا: إنَّ الرسالة فيض يفيض على النبيِّ من جهة العقل الفعَّال، لا أنَّ هناك كلامًا تكلَّم الله تعالى به قائمًا به أو مخلوقًا في غيره).
«شرح العقيدة الأصفهانية» ـ بتحقيق السعوي ـ: ص٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٤) أي: مقصود الفلاسفة.

(٥) أي: الفلاسفة.

(٦) أي: من المتكلمين.

(٧) انظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على تسلط الفلاسفة وملاحدة الصوفية على المتكلمين في: «الرد على المنطقيين»: ص٣١٠ ـ ٣١١، و«شرح الأصفهانية»: ص٣٢٩ ـ ٣٣١، =

وإن كان الفاعل لم يزل فاعلاً لما يشاء، ومتكلِّمًا بما يشاء، وصار كثير من أولئك[1] إذا ظهر له فساد أصل أولئك المتكلمين المبتدعين، وليس عنده إلا قولهم، وقول هؤلاء[2]، يميل إلى قول هؤلاء الملاحدة، ثمَّ قد يُبطن ذلك، وقد يُظهر لمن يأمنه.

أثر طريقة الأعراض على المتصوفة

وابتُلِيَ بهذا كثير من أهل النظر والعبادة والتصوف، وصاروا يُظهرون هذا في قالب المكاشفة[3]، ويزعمون أنَّهم أهل التحقيق والتوحيد

= و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ١٥٧)، و«شرح حديث النزول»: ص٤٢٠ ـ ٤٢٢، ٤٢٨، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٥٢).

قال شيخ الإسلام: (إنَّ هؤلاء المتكلمين الذين زعموا أنهم ردوا عليهم، لم يكن الأمر كما قالوه، بل هم فتحوا لهم دهليز الزندقة. ولهذا يوجد كثير ممن دخل في هؤلاء الملاحدة إنما دخل من باب أولئك المتكلمين؛ كابن عربي، وابن سبعين، وغيرهما. وإذا قام من يرد على هؤلاء الملاحدة، فإنهم يستنصرون ويستعينون بأولئك المتكلمين المبتدعين، ويعينهم أولئك على من ينصر الله ورسوله؛ فهم جندهم على محاربة الله ورسوله كما قد وجد ذلك عيانًا). «شرح حديث النزول»: ص٤٢٢ ـ ٤٢٣.

(١) ممَّن سلكوا طريقة الأعراض وحدوث الأجسام.

(٢) الفلاسفة والملاحدة.

(٣) المكاشفة: هي عبارة عن بيان ما يستتر عن الفهم، فيُكشف للعبد عنه كأنَّه يراه رأي العين. انظر: «حياة القلوب في كيفية الوصول إلى المحبوب» بهامش «قوت القلوب»: (٢/ ٢٧٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فما كان من الخوارق من باب العلم، فتارة بأن يسمع العبد ما لا يسمعه غيره، وتارة بأن يرى ما لا يراه غيره يقظة ومنامًا، وتارة بأن يعلم ما لا يعلم غيره وحيًا وإلهامًا، أو إنزال علم ضروري، أو فراسة صادقة، ويُسمَّى كشفًا ومشاهدات ومكاشفات ومخاطبات. فالسماع مخاطبات، والرؤية مشاهدات، والعلم مكاشفة، ويُسمَّى ذلك كله «كشفًا» و«مكاشفة»؛ أي: كشف له عنه). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣١٣). وانظر: «الصفدية»: (١/ ١٨٦). =

والعرفان. فأخذوا من نفي الصفات أنَّ صانع العالم[1] لا داخل العالم، ولا خارجه. ومن قول هؤلاء: إنَّ العالم قديم، ولم يروا موجودًا سوى العالم، فقالوا: إنَّه هو الله، وقالوا: هو الوجود المطلق، والوجود واحد، وتكلَّموا في وحدة الوجود[2] وأنه الله بكلام ليس هذا موضع بسطه[3].

---

(١) في «خ»: (العلم). وهو خطأ. وما أثبته من «م»، و«ط».

(٢) وحدة الوجود: من أبرز عقائد ملاحدة الصوفية. وقد أوضح شيخ الإسلام مقصودهم به فقال: (معناه أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى، وليس وجودها غيره، ولا شيء سواه ألبتة). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ١٤٠). وانظر: المصدر نفسه: (١١/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

والباطنية: باطنية الشيعة والمتصوِّفة؛ كابن سبعين وابن عربي هم في الباطن كذلك، بل يقولون: الوجود واحد: وجود الخالق هو وجود الخلق، فيجب أن يكون كل موجود عابدًا لنفسه، شاكرًا لنفسه، حامدًا لنفسه.

وابن عربي يجعل الأعيان ثابتة في العدم، وقد صرَّح بأنَّ الله لم يعط أحدًا شيئًا، وأن جميع ما للعباد فهو منهم لا منه، وهو مفتقر إليهم لظهور وجوده في أعينهم، وهم مفتقرون إليه لكون أعيانهم ظهرت في وجوده، فالربّ إن ظهر فهو العبد، والعبد إن بطن فهو ربّ، ولهذا قال: لا تحمد ولا تشكر إلا نفسك، فما في أحد من الله شيء ولا في أحد من نفسه شيء. ولهذا قال: إنه يستحيل من العبد أن يدعوه لأنه يشهد أحدية العين، فالداعي هو المدعو، فكيف يدعو نفسه. وزعم أن هذا هو خلاصة غاية الغاية، فما بعد هذا شيء.

انظر: «جامع المسائل»: (٢/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٣) وقد تكلَّم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الموضوع بكثرة. انظر على سبيل المثال: الجزء الثاني من «الفتاوى»؛ فقد حوى رسائل في هذا الموضوع، منها رسالة تسمى «حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود»، من ص١٣٤ ـ ٢٨٥، وكذلك «رسالة إلى نصر المنبجي»: من ص٤٥٢ ـ ٤٧٩. وانظر: «جامع الرسائل»: (٢/ ١٠٤ ـ ١١٦، ٢٠١ ـ ٢٠٦).

ثمَّ لمَّا ظهر أنَّ كلامهم يُخالف الشرع والعقل، صاروا يقولون: ثَبَتَ[1] عندنا في الكشف ما يُناقض صريح العقل، ويقولون: القرآن كله شرك، وإنَّما التوحيد في كلامنا، ومن أراد أن يحصل له هذا العلم اللدنيّ الأعلى، فليترك العقل والنقل[2]. وصار حقيقة قولهم الكفر بالله، وبكتبه، ورسله، وباليوم الآخر من جنس قول الملاحدة الذين يظهرون التشيُّع. لكنَّ أولئك لمَّا كان ظاهر قولهم هو ذمّ الخلفاء كأبي بكر وعمر وعثمان [رضي الله عنهم][3]، صارت وصمة الرفض تنفر عنهم خلقًا كثيرًا لم يعرفوا باطن أمرهم، وهؤلاء صاروا ينتسبون إلى المعرفة والتوحيد واتباع شيوخ الطرق؛

---

(١) كذا في «خ». وفي «م»، و«ط»: (يثبت).

(٢) انظر كلام هؤلاء في «الفرقان»: ص٢٢٩، و«الفتاوى»: (٢/ ٤٧٢).
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عنهم: (ولهذا كان هؤلاء الاتحاديَّة والحلوليَّة يصفونه بما توصف به الأجسام المذمومة، ويصرحون بذلك، وهؤلاء من أعظم النَّاس كفرًا وشتمًا لله، وسبًّا لله سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا ... ويُسمّون أنفسهم المنزِّهون، وهم أبعد الخلق عن تنزيه الله وأقرب لتنجيس تقديسه ... وهذا التلمساني هو وسائر الاتحادية؛ كابن عربي الطائي صاحب «الفصوص» وغيره، وابن سبعين، وابن الفارض، والقونوي صاحب ابن عربي شيخ التلمساني، وسعيد الفرغاني، إنما يدَّعون الكشف والشهود لما يخبرون عنه، وأن تحقيقهم لا يوجد بالنظر والقياس والبحث، وإنما هو شهود الحقائق وكشفها. ويقولون: ثبت عندنا في الكشف ما يُناقض صريح العقل، ويقولون لمن يسلكونه لا بد أن يجمع بين النقيضين وأن يخالف العقل والنقل، ويقولون: القرآن كله شرك، وإنما التوحيد في كلامنا، ويقولون: لا فرق عندنا بين الأخوات والبنات والزوجات؛ فإن الوجود واحد، لكن هؤلاء المحجوبون قالوا حرام، فقلنا حرام عليكم ...). «بيان تلبيس الجهميَّة»: (٢/ ٥٣٨ ـ ٥٣٩). وانظر: «بغية المرتاد»: ص٤٩١، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٢٩ ـ ٢٣٠، و«كتاب الصفدية»: ص٢٤٤.

(٣) ليست في «خ»، و«م»، وهي في «ط».

كالفضيل[1]، وإبراهيم بن أدهم[2]، والتستري[3]، والجنيد[4]، وسهل ابن[5] عبد الله[6]، وأمثال هؤلاء ممّن له في الأمة لسان صدق، فاغترَّ بهؤلاء من لم يعرف باطن أمرهم، وهم في الحقيقة من أعظم خلق الله خلافًا لهؤلاء المشايخ

---

(١) الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي، الإمام القدوة الثبت، شيخ الإسلام، أبو علي. وُلد بسمرقند وأصله من الكوفة، وسكن مكة. يُعدّ من العباد الصالحين، وكان ثقة نبيلاً فاضلاً عابدًا ورعًا كثير الحديث. توفي بمكة سنة ١٨٧هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٤٢١ ـ ٤٤٢)، و«حلية الأولياء»: (٨/ ٨٤)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، و«طبقات الصوفية»: (٦ ـ ١٤)، و«الأعلام»: (٥/ ١٥٣).

(٢) إبراهيم بن أدهم بن منصور التميمي نزيل الشام، مولده في حدود المائة. قال عنه ابن كثير رحمه الله: (أحد مشاهير العباد، كانت له همة عالية في ذلك رحمه الله). توفي سنة ١٦٢هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/ ٣٨٧ ـ ٣٩٦)، و«حلية الأولياء»: (٧/ ٣٦٧)، و«طبقات الصوفية»: ص٢٧، و«البداية والنهاية»: (١٠/ ١٣٨).

(٣) في «خ»: (السّري). وما أثبت من «م»، و«ط».
والتستري هو: سهل بن عبد الله بن يونس التستري، أبو محمد الصوفي الزاهد، وهو من كبار الصوفية. مات سنة ٢٨٣هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٣٠)، و«طبقات الصوفية»: (ص٢٠٦)، و«حلية الأولياء»: (١٠/ ١٨٩)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٨٢).

(٤) هو الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم. قال عنه الخطيب: (نشأ ببغداد، وسمع بها الحديث، ثمَّ اشتغل بالعبادة ولازمها). مات سنة ٢٩٨هـ.
انظر: «تاريخ بغداد»: (٧/ ٢٤١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٢٧٢)، و«حلية الأولياء»: (١٠/ ٢٥٥)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٢٢٨)، و«طبقات الصوفية»: ص١٥٥.

(٥) في «خ»: (لبن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) لعله أبو طاهر سهل بن عبد الله بن الفرخان الأصبهاني. قال عنه الذهبي: (أحد الثقات .. وكان من حملة الحجة، كبير القدر. قال أبو نعيم: لقيت أصحابه، وكان مجاب الدعوة ... وهو أول من حمل مختصر حرملة من علم الشافعي ... ـ إلى أن قال ـ: ومات في سنة ست وسبعين ومائتين). انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، و«حلية الأولياء»: (١٠/ ٢١٢ ـ ٢١٣) وسماه الفرحان. =

السادة، ولمن هو أفضل منهم من السابقين الأولين، والأنبياء المرسلين[1].

وكان من أسباب ذلك أنَّ العبادة والتألُّه والمحبة ونحو ذلك ممَّا يتكلَّم فيه شيوخ المعرفة والتصوُّف أمر معظَّم في القلوب. والرسل إنَّما بُعثوا بدعاء الخلق إلى أن يعرفوا الله، ويكون أحبّ إليهم من كلِّ ما سواه، فيعبدوه ويألهوه، ولا يكون لهم معبود مألوه غيره[2].

وقد أنكر جمهور أولئك المتكلمين أن يكون الله محبوبًا، أو أنَّه يُحبّ شيئًا، أو يُحبّه أحد[3]. وهذا في الحقيقة إنكار لكونه إلهًا معبودًا؛ فإنَّ

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّ ابن عربي وأمثاله وإن ادعوا أنهم من الصوفية، فهم من صوفية الملاحدة الفلاسفة، ليسوا من صوفية أهل الكلام، فضلاً عن أن يكونوا من مشايخ أهل الكتاب والسنة؛ كالفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، وأبي سليمان الداراني، ومعروف الكرخي، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد الله التستري، وأمثالهم رضوان الله عليهم أجمعين). «الفرقان»: ص٢١٣.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (محبة الله، بل محبة الله ورسوله من أعظم واجبات الإيمان، وأكبر أصوله، وأجلّ قواعده، بل هي أصل كلّ عمل من أعمال الإيمان؛ كما أن التصديق به أصل كلّ قول من أقوال الإيمان والدين). «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١٠/ ٤٨ ـ ٤٩). وانظر: «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٣٥).

وتقديم محبة الله تعالى على محبة ما سواه أحد الأسباب ـ بل أهمها ـ التي يجد العبد بها حلاوة الإيمان؛ كما أخبر رسول الله ﷺ: «ثلاث من كنَّ فيه، وجد بهن حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه ممَّا سواهما . .» الحديث. أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ١٤)، كتاب الإيمان، باب حلاوة الإيمان، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ٦٦)، كتاب الإيمان، باب: بيان خصال من اتَّصف بهنَّ وجد حلاوة الإيمان.

(٣) انظر إنكار ابن كلاب لذلك في «مقالات الإسلاميين»: (١/ ٢٥٠)، و(٢/ ٢٢٥)، وإنكار الباقلاني في كتابه «الإنصاف»: ص٦٩، وابن فورك في «مشكل الحديث وبيانه»: ص٣٣٢، وابن جماعة في «إيضاح الدليل»: ص١٣٩. والقرطبي في «تفسيره»: (٢٠/ ٤)، و«مدارك التنزيل» للنسفي: (١/ ٢٠٩)، و«عمدة القاري» للعيني: (٢٥/ ٨٤). وانظر أيضًا: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١٠/ ٦٦).

الإله: هو المألوه الذي يستحق أن يؤله ويُعبد، والتألُّه والتعبُّد: يتضمن غاية الحب بغاية الذلِّ[1].

الإلهية: القدرة على الاختراع عند الأشعري

ولكن غلط كثير من أولئك، فظنُّوا أنَّ الإلهيَّة هي القدرة على الخلق، وأنَّ الإله بمعنى الآلِه، وأنَّ العباد يألههم الله، لا أنَّهم هم يألهون الله؛ كما ذكر ذلك طائفة منهم الأشعريُّ وغيره[2].

وطائفة ثالثة[3] لما رأت ما دلَّ على أنَّ الله يُحِبّ أن يكون محبوبًا من أدلة الكتاب والسنة، وكلام السلف / وشيوخ أهل المعرفة، صاروا يقرُّون ٢٠/أ

---

(١) انظر: «كتاب العبودية» للمؤلف؛ فقد تحدَّث حول هذا الموضوع: ص٣٥. وانظر أيضًا: «مجموع الفتاوى» له: (١٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، والمصدر نفسه: (٨/ ٣٧٨)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣١)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ١٩٦، ٢٥٤ ـ ٢٥٦).

(٢) هذا الفهم الخاطئ قال به الأشعريّ، وتبعه عليه جميع الأشعريَّة. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٩١). وانظر أيضًا: «الجواب الصحيح»: (٢/ ١٥٢)، و«الصفدية»: (١/ ١٤٨)، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (٢/ ٨٤٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٣٧٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٠١)، و«التدمرية»: ص١٨٥ ـ ١٨٦.

وفهمهم هذا خاطئ؛ فإنَّ الإله بمعنى المألوه المعبود لا بمعنى الآلِه كما زعموا، وقد بين شيخ الإسلام خطأهم في ذلك فقال: (والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة، ليس هو الآلِه بمعنى القادر على الخلق. فإذا فسَّر المفسر الإله بمعنى القادر على الاختراع، واعتقد أنَّ هذا أخص وصف الإله، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصفاتية ـ وهو الذي ينقلونه عن أبي الحسن وأتباعه ـ لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله؛ فإنَّ مشركي العرب كانوا مقرِّين بأنَّ الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦] قال طائفة من السلف: تسألهم من خلق السموات والأرض، فيقولون: الله، وهم مع هذا يعبدون غيره...). «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٧٨)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ١٤٨).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٧٤ ـ ٧٥).

الذين غلطوا في مسمى المحبة والإرادة

بأنَّه محبوب، لكنَّه هو نفسه لا يحبّ شيئًا إلا بمعنى المشيئة، وجميع الأشياء مرادة له فهي محبوبة له. وهذه طريقة كثير من أهل النظر والعبادة والحديث؛ كأبي إسماعيل الأنصاري[1]، وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر ابن العربي[2][3].

---

(١) هو أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الهروي الأنصاري، وُلد سنة ٣٩٦هـ، وتوفي سنة ٤٨١هـ. قال عنه الذهبي: شيخ الإسلام الإمام القدوة الحافظ الكبير، وشيخ خراسان من ذرية صاحب النبي ﷺ أبي أيوب الأنصاري. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٥٠٣)، و«طبقات الحنابلة»: (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).
وانظر كلامه في: «مدارج السالكين»: (١/ ٢٢٧)، وقد علَّق عليه ابن القيم رحمه الله بأنَّه من أبطل الباطل.
كما نقل كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وسمى هذه المسألة مسألة إرادة الكائنات وخلق الأفعال. وقال عنه بأنَّه في هذه المسألة (أبلغ من الأشعرية؛ لا يُثبت سببًا ولا حكمة، بل يقول: إنَّ مشاهدة العارف الحكم لا يبقى له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة، والحكم عنده هو المشيئة؛ لأنَّ العارف عنده من يصل إلى مقام الفناء). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢٣٠)، وانظر: المصدر نفسه: (٨/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٢) في «خ»: (ابن عربي). وما أثبت من «م»، و«ط».
وأبو بكر بن العربي، هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي الأندلسي الأشبيلي المالكي. وُلد في أشبيلية سنة ٤٦٨هـ، وتوفي سنة ٥٤٣هـ. رحل إلى المشرق، وأخذ من العلماء وأشهرهم الغزالي، ثم رجع إلى الأندلس وتولى قضاء أشبيلية. يُعَدُّ من أئمة المالكية، ومن كبار حفَّاظهم وفقهائهم إلا أنه أشعري تتلمذ على الغزالي وتأثر ببعض أفكاره. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ١٩٧)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٢٤٥) ـ وقال عن وفاته: إنها سنة ٥٤٥هـ. «قانون التأويل» ـ قسم التحقيق ـ لابن العربي: ص١١٧، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٢/ ٦٤٧).

(٣) بل هذا قول المعتزلة والجهميَّة وأغلب الأشعريَّة. انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار المعتزلي: (٦/ ٥١ ـ ٥٦)، و«الإنصاف» للباقلاني: ص٦٩ ـ ٧٠، و«لباب العقول في الرد على الفلاسفة في علم الأصول» للمكلاتي: ص٢٨٨.

وحقيقة هذا القول أنَّ الله يُحبّ الكفر، والفسوق، والعصيان، ويرضاه[1]. وهذا هو المشهور من قول الأشعريِّ وأصحابه[2]، وقد ذكر أبو المعالي أنه أول من قال ذلك[3]، وكذلك ذكر ابن عقيل[4] أنَّ أوَّل من قال إن الله يحب الكفر والفسوق والعصيان هو الأشعريّ وأصحابه، وهم قد يقولون لا يُحبّه دينًا، ولا يرضاه دينًا، كما يقولون: لا يريده دينًا؛ أي: لا يريد أن يكون فاعله مأجورًا، وأما هو نفسه فهو محبوب له كسائر المخلوقات؛ فإنَّها عندهم محبوبة له؛ إذ كان ليس عندهم إلا إرادة واحدة

---

(١) لأنَّ من جوَّز إطلاق المحبة على الإرادة، فلازم قوله أنَّ الله يحب الكفر ويرضاه كفرًا. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٣).

(٢) يقول أبو المعالي الجويني: (إذا تعلَّقت الإرادة بنعيم ينال عبدًا، فإنَّها تسمى محبة ورضى وإذا تعلَّقت بنقمة تنال عبدًا فإنها تسمى سخطًا).
«الإرشاد» للجويني: ص٢٣٩.
وانظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٦٩ ـ ٧٠، و«التمهيد» له: ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.
وانظر: «مدارج السالكين» لابن القيم: (١/ ٢٢٨، ٢٥١)، و(٢/ ١٨٩)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، و(٥/ ٣٦٠).
وسيأتي مزيد إيضاح لهذا الموضوع، حين نقل كلام الأشعري نفسه في «اللمع»، في ص٣٣٩ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٢٣٧ ـ ٢٣٩.
وانظر أيضًا: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٠٢ ـ ١٠٤، و«مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٨/ ٢٣٠).
وفي «منهاج السنة» (٥/ ٣٦٠) قال: إن أبا الحسن أول من سوَّى بينهما.

(٤) وكان يميل إلى بعض كلام المعتزلة كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله. «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٧٠).
وقد نقل في «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٦٠) عنه قوله: (أجمع المسلمون على أن الله لا يحب الكفر والفسوق والعصيان، ولم يقل إنه يحبه غير الأشعري).

شاملة لكل مخلوق؛ فكل مخلوق، فهو عندهم محبوب مرضيّ[1].

وجماهير المسلمين يعرفون أنَّ هذا القول معلوم الفساد بالضرورة من دين أهل الملل، وأنَّ المسلمين واليهود والنصارى متفقون على أنَّ الله لا يُحبّ الشرك، ولا تكذيب الرسل، ولا يرضى ذلك، بل هو يُبغض ذلك ويمقته ويكرهه؛ كما ذكر الله في سورة بني إسرائيل ما ذكره من المحرَّمات، ثمَّ قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ۝٣٨﴾[2]. وبسط هذه الأمور له مواضع أُخَر[3].

---

(1) وهذا نجم عن قولهم: (إنَّ الإرادة تستلزم الرضى والمحبة)، وقد تقدَّم نقل ذلك عنهم. وخطؤهم الذي وقعوا فيه وحدا بهم إلى هذه المآزق هو ظنّهم أنَّ الإرادة في النصوص كلها بمعنى واحد، بل ولا تتجدّد أيضًا. وهذا خطأ عظيم، ووهم كبير، وقول مخالف للكتاب والسنَّة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ رادًّا على معتقدهم هذا: (وإثبات إرادة كما ذكروه لا يُعرف بشرع ولا عقل، بل هو مخالف للشرع والعقل؛ فإنَّه ليس في الكتاب والسنَّة ما يقتضي أنَّ جميع الكائنات حصلت بإرادة واحدة بالعين تسبق جميع المرادات بما لا نهاية له). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٢٨٣). وانظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٠٢، و«مراتب الإرادة» لابن تيمية ـ ضمن «مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٨٨ ـ ١٩٠، ١٩٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ١١٥ ـ ١١٦)، و(٨/ ٢٢ ـ ٢٣، ٣٣٩، ٣٤٠ ـ ٣٤١، ٤٤٠، ٤٧٤ ـ ٤٧٦)، و(١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، (و١٧/ ١٠١)، و(١٨/ ١٣٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٧٢)، و«شرح الأصفهانيَّة ـ ت مخلوف ـ: ص٢٧، و«مدارج السالكين» لابن القيم: (١/ ٢٢٨، ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(2) سورة الإسراء، الآية: ٣٨.

(3) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ١١٥ ـ ١١٦)، و(٨/ ٢٢ ـ ٢٣، ٢٣٠ ـ ٢٣٤، ٣٣٧ ـ ٣٥٥، ٣٧٠، ٤٤٠، ٤٧٤ ـ ٤٧٦)، و(١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، و(١٧/ ١٠١)، و(١٨/ ١٣٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٧٢)، و(٨/ ٢٨٣)، و«شرح الأصفهانيَّة» ـ ت مخلوف ـ: ص٢٧، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٥٩ ـ ٣٦١).

الذين أوجبوا النظر أعرضوا عن طريق الرسول

والمقصود هنا أنَّ الذين أعرضوا عن طريق الرسول في العلم و[1] العمل وقعوا في الضلال والزلل، وأنَّ أولئك لما أوجبوا النظر الذي ابتدعوه، صارت فروعه فاسدة، إن قالوا إنَّ من لم يسلكها كفر أو عصى[2]، فقد عُرف بالاضطرار من دين الإسلام أنَّ الصحابة والتابعين لهم بإحسان لم يسلكوا طريقهم، وهم خير الأمة[3]. وإن قالوا: إنَّ من ليس عنده علم ولا بصيرة بالإيمان، بل قاله تقليدًا محضًا من غير معرفة يكون مؤمنًا، فالكتاب والسنَّة يُخالف[4] ذلك. ولو أنَّهم سلكوا طريقة الرسول، لحفظهم الله من هذا التناقض؛ فإنَّ ما جاء به الرسول جاء من عند الله[5]،

---

(١) في «خ»: (أو). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ذكر الإمام ابن حزم عنهم ذلك، فقال: (ذهب محمد بن جرير الطبري، والأشعريَّة كلها، حاشا السمناني إلى أنَّه لا يكون مسلمًا إلا من استدلَّ، وإلا فليس مسلمًا. وقال الطبري: من بلغ الاحتلام أو الإشعار من الرجال والنساء، أو بلغ المحيض من النساء، ولم يعرف الله عزَّ وجلَّ بجميع أسمائه وصفاته من طريق الاستدلال، فهو كافر حلال الدم والمال). «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٤/ ٣٥).
وانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم في هذه المسألة في «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٤٠٧). وانظر: «رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت»: ص١٣٩.

(٣) وهذا سبق بيانه: ص٢٥٥ ـ ٢٦٠.

(٤) في «خ»: (تخالف). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «معارج الوصول إلى أنَّ أصول الدين وفروعه قد بيَّنها الرسول ﷺ». وكذلك «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٦ ـ ٢٧، ٣٨ ـ ٤٣، ١٩٤ ـ ١٩٥)، و(٥/ ٣٦٣ ـ ٣٧٠).
وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن تناقض الأشاعرة في الشرعيَّات والعقليَّات في: «التسعينيَّة»: ص٢٥٩ ـ ٢٦٠.
وانظر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ عن أول واجب على المكلف في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٦ ـ ٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٣٢٨). =

وما ابتدعوه جاؤوا به من عند غير الله، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

وهؤلاء[2] بنوا دينهم على النظر، والصوفية بنوا دينهم على الإرادة، وكلاهما لفظ مجمل، يدخل فيه الحق والباطل.

فالحق: هو النظر الشرعيّ، والإرادة الشرعيّة.

النظر الشرعي

[فالنظر الشرعيّ][3]: [هو][4] النظر فيما بُعث به الرسول من الآيات والهدى؛ كما قال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[5]. والإرادة الشرعيّة: إرادة ما أمر الله به ورسوله. والسماع الشرعيّ: سماع ما أحبّ الله سماعه كالقرآن. والدليل الذي يستدلّ به هو الدليل الشرعيّ، وهو الذي دلّ الله به عباده، وهداهم به إلى صراط مستقيم[6]؛ فإنّه لمّا ظهرت البدع، والتبس الحقّ بالباطل صار اسم النظر، والدليل، والسماع، [والإرادة يُطلق على ثلاثة أمور:

الإرادة الشرعية والسماع الشرعي والدليل الشرعي

إطلاقات النظر والإرادة والسماع والدليل

منهم: من يريد به البدعيّ دون الشرعيّ؛ فيريدون بالدليل: ما ابتدعوه من الأدلة الفاسدة، والنظر فيها. ومن السماع والإرادة][7]: ما ابتدعوه من

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) أي: المتكلمون.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (وهو). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٦) كالنظر في المخلوقات ودلالة المعجزات، وغير ذلك من الأدلة الشرعية.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية: (٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، و«شرح حديث النزول»: ص٢٧ ـ ٢٨، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣٧٨).

(٧) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ». وهو في «م»، و«ط».

اتباع ذوقهم ووجدهم، وما تهواه أنفسهم، وسماع الشعر والغناء الذي يُحرِّك هذا الوجد التابع لهذه الإرادة النفسانيَّة التي مضمونها اتباع ما تهوى الأنفس بغير هدى من الله.

ومنهم: من يريد مطلق الدليل والنظر، ومطلق السماع والإرادة، من غير تقييدها لا بشرعيٍّ ولا ببدعيٍّ. فهؤلاء يُفسِّرون / قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ﴾[1]: بمطلق القول الذي يدخل فيه القرآن والغناء، ويستمعون إلى هذه وهذا، وأولئك[2] يُفسِّرون الإرادة بمطلق المحبة للإله[3] من غير تقييدها بشرعيٍّ ولا بدعيٍّ، ويجعلون الجميع من أهل الإرادة؛ سواء عبد الله بما أمر الله به ورسوله من التوحيد وطاعة الرسول، أو كان عابدًا للشيطان مشركًا، عابدًا بالبدع، وهؤلاء أوسطهم، وهم أحسن حالاً من الذين قيَّدوا ذلك بالبدعيِّ. ٢٠/ب

وأما القسم الثالث: فهم صفوة الأمة، وخيارها المتبعون للرسول علمًا وعملاً، يدعون إلى النظر والاستدلال والاعتبار بالآيات والأدلة والبراهين التي بعث الله بها رسوله، وتدبّر القرآن وما فيه من البيان، ويدعون إلى المحبة والإرادة الشرعيَّة؛ وهي محبة الله وحده، وإرادة عبادته وحده لا شريك له بما أمر به على لسان رسوله؛ فهم لا يعبدون إلا الله، ويعبدونه بما شرع وأمر، ويستمعون ما أحبّ استماعه، وهو قوله الذي قال فيه: ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾[4]؛ وهو الذي قال فيه: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ

---

(١) سورة الزمر، الآية: ١٨.

(٢) يقصد الصوفية.

(٣) في «خ»: (للتأله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٦٨.

﴿فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾[1]، كما قال: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾[2]، وقال: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا﴾[3].

[والله][4] سبحانه بيَّنَ القدرة على الابتداء؛ كقوله: ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ الآية[5]، ومثل قوله: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾ أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[6] الآية، ومثل قوله: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[7]، وغير ذلك.

الاستدلال على الخالق بخلق الإنسان طريق عقلي صحيح

فالاستدلال على الخالق بخلق الإنسان في غاية الحسن والاستقامة، وهي طريقة عقليَّة صحيحة. وهي شرعيَّة؛ دلَّ القرآن عليها، وهدى النَّاس إليها، وبيَّنها وأرشد إليها. وهي عقليَّة[8]؛ فإنَّ نفس كون الإنسان حادثًا

(١) سورة الزمر، الآيتان: ١٧، ١٨.
(٢) سورة الزمر، الآية: ٥٥.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٤٥.
(٤) ليست في «خ»، و«م».
(٥) سورة الحج، الآية: ٥.
(٦) سورة مريم، الآيتان: ٦٦، ٦٧.
(٧) سورة يس، الآيتان: ٧٨، ٧٩.
(٨) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فإنَّ الفاضل إذا تأمَّل غاية ما يذكره المتكلمون والفلاسفة من الطرق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكر في القرآن من الطرق. وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما قد نبهنا على بعضه في غير هذا الموضع). «شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (١/ ٤١). وانظر الاستدلال بهذه الطريقة في: «نقض أساس التقديس»: (١/ ٨٠ ـ ٨٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢). =

بعد أن لم يكن، ومولودًا ومخلوقًا من نطفة، ثمَّ من علقة، هذا لم يُعلم بمجرَّد خبر الرسول، بل هذا يعلمه النَّاس كلهم بعقولهم؛ سواء أخبر به الرسول، أو لم يُخبر. لكنَّ الرسول أمر أن يُستدلَّ به، ودلَّ به، وبيَّنه، واحتجَّ به؛ فهو دليل شرعيّ؛ لأنَّ الشارع استدلّ به، وأمر أن يُستدلَّ به؛ وهو عقليّ؛ لأنَّه بالعقل تُعلم صحته. وكثيرٌ من المتنازعين في المعرفة ـ هل تحصل بالشرع، أو بالعقل ـ لا يسلكونه، وهو عقليّ شرعيّ.

وكذلك غيره من الأدلة التي في القرآن؛ مثل الاستدلال بالسحاب والمطر؛ هو مذكور في القرآن في غير موضع، وهو عقليّ شرعيّ؛ كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾[1]؛ فهذا مرئيّ بالعيون. وقال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾[2]، / ثم 1/21أ
قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[2].

فالآيات التي يُريها الناس، حتى يعلموا أنَّ القرآن حق، هي آيات عقليَّة؛ يستدلّ بها العقل على أنَّ القرآن حقّ، وهي شرعيَّة؛ دلَّ الشرع عليها، وأمر بها. والقرآن مملوء من ذكر الآيات العقليّة التي يستدلّ بها العقل، وهي شرعيَّة؛ لأنَّ الشرع دلَّ عليها، وأرشد إليها.

ولكن كثيرٌ[3] من النَّاس لا يُسمّي دليلاً شرعيًا إلا ما دلَّ بمجرَّد خبر الرسول، وهو اصطلاح قاصر، ولهذا يجعلون أصول الفقه هو لبيان الأدلة

---

(١) سورة السجدة، الآية: ٢٧.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٥٣.

(٣) ما أثبت من «خ»، و«م» على أنَّ: (لكنْ) بالنون الساكنة للاستدراك. وما في «ط»: (لكنَّ) بالنون المشدَّدة من أخوات (إنَّ). =

الشرعيَّة؛ الكتاب، والسنَّة، والإجماع. والكتاب يُريدون به أن يعلم مراد الرسول فقط. والمقصود من أصول الفقه: هو معرفة الأحكام الشرعيَّة العمليَّة؛ فيجعلون الأدلة الشرعيَّة: ما دلَّت على الأحكام العمليَّة فقط، ويُخرجون ما دلَّ بإخبار الرسول عن أن يكون شرعًا، فضلاً عمَّا دلَّ بإرشاده وتعليمه. ولكن قد يُسمّون هذا دليلاً سمعيًّا، ولا يُسمّونه شرعيًّا، وهو اصطلاح قاصر. والأحكام العمليَّة أكثر الناس يقولون إنها تُعلم بالعقل أيضًا، وأنَّ العقل قد يعرف الحسن والقبح، فتكون الأدلة العقليَّة دالَّة على الأحكام العمليَّة أيضًا.

ويجوز أن تُسمَّى شرعيَّة؛ لأنَّ الشرع قرَّرها، ووافقها، أو دلَّ عليها وأرشد إليها؛ كما قيل مثل ذلك في المطالب الخبريَّة؛ كإثبات الربِّ، ووحدانيته، وصدق رسله، وقدرته على المعاد: أنَّ الشرع دلَّ عليها، وأرشد إليها. وبسط هذا له موضع آخر(١).

---

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في اختلاف الناس في مسألة (الحسن والقبح) في «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٩٠، ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٦٧٧ ـ ٦٨٦)، و(١١/ ٣٤٧ ـ ٣٥٥، ٦٧٦ ـ ٦٧٧)، و(١٦/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧، ٤٩٨)، و«التسعينيَّة»: ص٢٤٧، و«شرح الأصفهانيَّة» ـ ت مخلوف ـ: ص١٦١، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٢٢، ٤٩٢)، و(٩/ ٤٩ ـ ٦٢)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٢٠ ـ ٤٣٧، و«الجواب الصحيح»: (١/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

وقال الأشعريُّ: (العقل لا يقتضي حسن شيء، ولا قبحه، وإنَّما عُرف القبيح والحسن بالسمع، ولولا السمع ما عُرف قبح الشيء، ولا حسنه).

انظر: «رسالة السجزي في الرد على من أنكر الحرف والصوت»: ص١٣٩، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٠١)، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٥٨، و«المحصل» للرازي: ص٢٠٢، و«شرح المواقف» للجرجاني: (٨/ ١٨١ ـ ١٨٢).

فالأشاعرة يقولون: لا حسن، ولا قبح قبل مجيء الرسول، وإنَّما الحسن ما قيل فيه: افعل. والقبيح ما قيل فيه: لا تفعل.

الأشعري بنى أصول الدين على دليل الحوادث

والمقصود هنا: أنَّ الأشعريَّ بنى أصول الدين في «اللمع»، و«رسالة الثغر» على كون الإنسان مخلوقًا محدثًا، فلا بُدَّ له من محدِث[1]، لكون هذا الدليل مذكورًا في القرآن، فيكون شرعيًّا عقليًّا.

لكنَّه في نفس الأمر سلك في ذلك طريقة الجهميَّة بعينها[2]؛ وهو الاستدلال على حدوثِ الإنسان بأنَّه مُركَّب من الجواهر المفردة[3]، فلم يخل من الحوادث، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث؛ فجعل العلم بكون الإنسان محدَثًا، وبكون غيره من الأجسام المشهودة محدثًا إنَّما يُعلم بهذه الطريقة؛ وهو أنَّه مؤلَّف من الجواهر المفردة، وهي لا تخلو من اجتماع وافتراق ـ وتلك أعراض حادثة[4] ـ، وما لم ينفكّ من الحوادث، فهو محدَث[5].

---

(١) انظر: «اللمع» للأشعري: ص٦، ط. مكارثي، و«رسالة إلى أهل الثغر»: ص١٤٤.

(٢) وهذا تقدّم توضيحه قريبًا: ص٢٦٠.

(٣) الجواهر المفردة: تُعرف بأنها الجزء الذي لا يتجزأ، وهو متحيّز لا ينقسم لا بالفكّ والقطع، ولا بالوهم والغرض.

انظر: «الصحائف الإلهيّة» للسمرقندي: ص٢٥٥.

وقال صاحب «التعريفات» عنها: (والجزء الذي لا يتجزأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الوهم أو الغرض العقليّ. وتتألف الأجسام من أفراده بانضمام بعضها إلى بعض كما هو مذهب المتكلمين). «التعريفات» للجرجاني: ص١٠٣. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص١٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٣٣.

(٤) وهي من الأكوان الأربعة. والأكوان بعض الأعراض؛ كما تقدم: ص٢٢١.

(٥) وقد نقل عنه تمسّكه بهذه الطريقة ـ طريقة الأعراض وحدوث الأجسام ـ، وبناءه عليها، وتأويله للنصوص كي يُوافقها من جاء بعده من أعلام الأشاعرة؛ كابن فورك في «المجرد»: ص٦٧، والجويني في «الإرشاد»: ص١٢٠، والبغدادي في «أصول الدين»: ص١١٣، والبيهقي في «الأسماء والصفات»: ص٥١٧، ٥٦٤، والشهرستاني في «نهاية الإقدام»: ص٣٠٤.

وهذه الطريقة أصل ضلال هؤلاء؛ فإنهم أنكروا المعلوم بالحسّ، والمشاهدة، والضرورة العقليّة؛ من حدوث المحدثات المشهود حدوثها، وادَّعوا أنه إنما يُشهد[1] حدوث أعراض لا حدوث أعيان، مع تنازعهم في الأعراض. ثمَّ قالوا: والأجسام لا تخلو من الأعراض ـ وهذا صحيح ـ، ثمَّ قالوا: والأعراض حادثة، فاضطربوا هنا. ثمَّ قالوا: وما لم يخل من الحوادث فهو حادث، وهذا أصل دينهم، وهو أصل فاسد مخالف للسمع والعقل، كما قد بُسط في غير هذا الموضع[2].

والمتفلسفة أشدّ مخالفة للعقل والسمع منهم، لكنهم عرفوا فساد طريقتهم هذه العقليّة، فاستطالوا عليهم بذلك / وسلكوا ما هو أفسد منها ٢١/ب

الفلاسفة سلكوا طريقة الإمكان والوجوب

كطريقة الإمكان والوجوب[3]؛ كما قد بُسط في موضع آخر[4]؛ فلبّسوا هذا الباطل بالحقِّ الذي جاء به الرسول؛ وهو الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره

---

(١) في «ط»: (شُهد). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٢) انظر من كتب شيخ الإسلام: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣١٣، ٣٣٠)، و«شرح العقيدة الأصفهانية» ـ ت مخلوف ـ: ص٧٠، و«شرح حديث النزول»: ص٧٣، وص٤١٣ ـ ٤٢٠ ـ محقق ـ، و«كتاب الصفدية»: (٢/ ١٦٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ١٧٣)، و«رسالة في الصفات الاختيارية» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٣١ ـ ٣٢)، و«الفتاوى المصريّة»: (٦/ ٥٥٢ ـ ٥٥٦).

(٣) تقدَّم الكلام على مسلكهم ـ الوجوب والإمكان ـ قريبًا: ص٢٦٣.

(٤) انظر من كتب شيخ الإسلام: «شرح العقيدة الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: ص٣٣١، ٤٤٢ ـ ٤٤٣، و«شرح حديث النزول» ـ محقق ـ: ص٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٨، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ص١٠٢، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤، ٣٥٢ ـ ٣٥٩)، و(٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٤٢)، (٧/ ٢٤٢، ٣٤٥ ـ ٣٥٢)، و(٨/ ٩٧)، و(٩/ ٦٨، ٣٧٩)، و(١٠/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٥٩٠)، و(١٣/ ١٥٧)، و«نقض تأسيس الجهميّة»: (١/ ٢٢٣)، و«مجموع الرسائل الكبرى»: (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، ولابن القيم رحمه الله «مختصر الصواعق المرسلة»: (١/ ١٩٧ ـ ١٩٩)، و«مفتاح دار السعادة»: (١/ ١٥٨).

من المحدثات التي يُشهد حدوثها. فصار في كلامهم حق وباطل، من جنس ما أحدثه أهل الكتاب؛ حيث لبسوا الحقَّ بالباطل، واحتاجوا في ذلك إلى كتمان الحق - الذي جاء به الرسول - الذي يخالف ما أحدثوه، فصاروا يكرهون ظهور ما جاء به الرسول، بل يمنعون عن قراءة الأحاديث وسماعها، وقراءة كلام السلف وسماعه.

ومنهم من يكره قراءة القرآن وحفظه. والذين لا يقدرون على المنع من ذلك، صاروا يقرأون حروفه، ولا يعلمون حدود ما أنزل الله على رسوله، بل إن اشتغلوا بعلومه اشتغلوا بتفسير من يشركهم في بدعتهم؛ ممَّن يُحرّف[1] الكلم؛ كلم الله عن مواضعه. والأصل العقليّ الحسيّ الذي به فارقوا العقل والسمع، هو: حدوث ما يُشهد حدوثه؛ مثل حدوث الزرع، والثمار، وحدوث الإنسان، وغيره من الحيوان، وحدوث السحاب، والمطر، ونحو ذلك من الأعيان القائمة بنفسها، غير حدوث الأعراض؛ كالحركة والحرارة، والبرودة، والضوء، والظلمة، وغير ذلك. بل تلك الأعيان التي يُسمّونها أجسامًا وجواهر هي حادثة؛ فإنه معلوم أنَّ الإنسان مخلوق من نطفة، ثمَّ من علقة، ثمَّ من مضغة، وأنَّ الثمار تُخلق من الأشجار، وأنَّ الزرع تُخلق من الحبّ، والشجر تُخلق من النوى؛ قال تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٩٦﴾ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٩٧﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴿٩٨﴾ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ

---

(١) في «م»، و«ط»: (يُحرِّفون).

﴿ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[1].

طريقة الجهمية في خلق الإنسان هي تركيب الجواهر لا إحداثها

فهذا الإنسان، والشجر، والزرع المخلوق من مادَّة قد خُلق منها عين قائمة بنفسها، [وهم يقولون: إنَّما هي من][2] الجسم[3] القائم بنفسه، وهو الجوهر العامّ في اصطلاحهم، الذي يقولون: إنَّه مُركَّبٌ من الجواهر المفردة[4]. [وهل الذي خُلق من المادَّة هو][5] أعيان، أم لم يخلق إلا أعراض قائمة بغيرها، وأمَّا الأعيان فهي الجواهر المفردة، [وتلك لم يُخلق منها][6] شيء في هذه الحوادث، ولكن أُحدِث فيها جمعٌ وتفريقٌ؛ فكان خلقُ / الإنسان

٢٢/أ وغيره هو تركيب تلك الجواهر، وإحداثَ هذا التركيب لا إحداث تلك الجواهر. وأمَّا حدوث تلك الجواهر فإنَّما يُعلم بالاستدلال، فيُستدلّ عليه بأنَّ الجواهر التي تركَّبت منها هذه الأجسام لا تخلو[7] من اجتماع وافتراق، والاجتماع والافتراق حادِث، وما لم يخلُ من الحوادِث فهو حادِث. فهذه طريقة هؤلاء الجهميَّة أهل الكلام المُحدَث.

وأما جمهور العقلاء فيقولون: بل نحن نعلم حدوث هذه الأعيان القائمة بنفسها، لا نقول أنَّه لم يحدث[8] إلا عرض؛ فإنَّ هذا القول يقتضي

---

(١) سورة الأنعام، الآيات: ٩٥ ـ ٩٩.
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٣) في «خ»: (وهو الجسم). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) وهذا أحد تعريفات الجوهر عند المتكلمين.
(٥) ما بين المعقوفتين من «م»، و«ط». وفي «خ»: [وهذه الأعيان خلقت من مادّة هي أعيان].
(٦) في «م»، و«ط»: (وتلك منها).
(٧) في «خ»: (لا يخلوا). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٨) في «ط» فقط: (لا محدث).

أنَّ تلك الجواهر التي رُكِّب منها آدم باقية لم يزل في كلِّ آدميٍّ منها شيء.
وهذا مكابرة؛ فإنَّ بدن آدم لا يحتمل هذا كلّه، لا يحتمل أن يكون فيه جواهر بعدد ذريته، لا سيَّما وكلّ آدميٍّ إنَّما خُلق من مني أبويه. وهم يقولون: تلك الجواهر التي في مني الأبوين باقية بأعيانها في الولد. وهم يقولون: إنَّ الجواهر لا تفنى، بل تنتقل من حال إلى حال. وكثير منهم يقول: إنَّها مستغنية عن الربّ بعد أن خلقها. وتحيّروا فيما إذا أراد أن يفنيها: كيف يفنيها؟ كما قد ذُكر في غير هذا الموضع[1]؛ إذ المقصود هنا التنبيه على أنَّ أصل الأصول معرفة حدوث الشيء من الشيء؛ كحدوث الإنسان من المني، فهؤلاء ظنَّوا أنه لا يحدث إلا الأعراض[2].

ولهذا لمَّا ذكر أبو عبد الله بن الخطيب الرازي في كتبه (الكبار والصغار) الطرقَ الدالَّة على إثبات الصانع لم يذكر طريقًا صحيحًا، وليس في كتبه وكتب أمثاله طريق صحيح لإثبات الصانع، بل عدلوا عن الطرق العقليَّة التي يعلمها العقلاء بفطرتهم؛ وهي التي دلَّتهم عليها الرسل، إلى طرق سلكوها

---

(١) وقد بسط شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام في ذلك في: «مجموع الفتاوى»: (٥/ ٤٢١ ـ ٤٢٥)، (١٧/ ٢٤٢ ـ ٢٦٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٣ ـ ٨٦، ٤٤٤ ـ ٤٤٦)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٢)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٠)، و(٢/ ١٣٩ ـ ١٤١، ٢٠٢)، و(٥/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٢٢ ـ ١٢٤، ٣٠٨)، و(٥/ ١٩٥ ـ ٢٠٣)، و(٨/ ٢٥٢)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧٨، ٢٨٣).
وذكر الدكتور محمد رشاد سالم رَحِمَهُ اللَّهُ في أثناء تحقيقه لكتاب «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤١)، حاشية رقم٤، أن لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ كتابًا اسمه: (إبطال قول الفلاسفة بإثبات الجواهر العقلية)، ذكره ابن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية»: ص٣٦، وابن قيم الجوزية في «أسماء مؤلفات ابن تيمية»: ص٢٠، وهذا الكتاب من كتب شيخ الإسلام المفقودة.

(٢) في «خ»: (عرض). وما أثبت من «م»، و«ط».

مخالفة للشرع والعقل، لا سيَّما من سلك طريقة الوجوب والإمكان متابعة لابن سينا؛ كالرازي، فإنَّ هؤلاء من أفسد النَّاس استدلالاً كما قد ذكرنا طرق عامَّة النُّظَّار في غير هذا الموضع؛ مثل كتاب منع تعارض العقل والنقل[1]، وغير ذلك[2].

طرق الرازي العقلية في إثبات الصانع

والمقصود هنا أنَّ الرازي ذكر أنَّ ما يُستدلّ به على إثبات الصانع[3]؛ إمَّا حدوث الأجسام[4]، وإمَّا حدوث صفاتها[5]، وإمَّا

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٨ ـ ٣٩، ٩٦ ـ ٩٧، ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، و(٣/ ٧٣)، و(٧/ ٧١، ١٤١ ـ ١٤٢، ٢٤٢، ٣٨٢)، و(٨/ ١٧ ـ ١٨، ٩٣)، و(٩/ ١٣٢)، و(١٠/ ٢٦٠).

(٢) انظر من كتب شيخ الإسلام: «الاستقامة»: (١/ ١٠٢)، و«كتاب الصفدية»: (٢/ ٤١ ـ ٥٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٣١٥)، و«الفتاوى المصرية»: (٦/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥)، و«شرح حديث النزول»: ص١٦٠ ـ ١٦١، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ص٤٧، و«نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ١٤١ ـ ١٤٤، ٢٥٧ ـ ٢٥٨)؛ و«الرسالة التدمرية»: ص١٤٨، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣١٣، ٣٣٠)، و(١٢/ ٤٤).

(٣) وهذه المسالك جميعها ذكرها الرازي مطوّلة في كتابه «نهاية العقول» ـ مخطوط ـ: (ق٥٨/ أ ـ ٦٣/ أ)، وذكرها مختصرة في كتابه «الأربعين»: ص٧٠، و«معالم أصول الدين ـ على هامش محصل أفكار المتقدمين»: ص٢٦ ـ ٢٩.

(٤) وهذه هي طريقة الأشعريَّة، وعامة من ينفي قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى؛ استدلّوا بقيام الأعراض بالأجسام على حدوثها ـ أي: الأجسام ـ. وقد ذمّها الأشعريّ كما تقدّم لطولها وغموضها. وسيأتي بيان المصنّف لهذه الطريق، والقائلين بها قريبًا: ص٣٠٣. وشيخ الإسلام قد ناقشها وبيّن بطلانها في الكثير من مصنفاته. انظر: «شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: ص٢٦٠ ـ ٢٦١، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٩٦، ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، و(٣/ ٧٢ ـ ٨٧)، و(٥/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، و(٧/ ٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٥) كصيرورة النطفة علقة، ثمَّ مضغة، ثمَّ إنسانًا ـ في النهاية ـ، وتحوّل الطين إلى آجرّ، ولبن، ثمَّ دار ـ في النهاية ـ. وهذا التحوّل في صفات الأجسام يدلّ على أنَّ لها فاعلاً فعلها. =

إمكانها[1]، وإمَّا إمكان صفاتها[2]، وذكر في بعض المواضع: وإمَّا الإحكام والإتقان[3]، لكن الإحكام والإتقان يدلّ[4] على العلم ابتداءً، والاستدلال بحدوث الأجسام، وإمكانها، وإمكان صفاتها طرق فاسدة؛

= وهذا المسلك ذكره الأشعريّ في كتابه «اللمع»: ص٦ ـ ٧، ط. مكارثي، وفي «رسالة إلى أهل الثغر»: ص٣٤ ـ ٤٠، وشيخ الإسلام يرى أنَّ هذا المسلك صحيح لو جُرّد من الأمور الباطلة التي أُدخلت فيه. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٣).

(١) أي: الأجسام.
وهذا المسلك عمدة المتفلسفة؛ كابن سينا وأمثاله. انظر: «النجاة» لابن سينا: ص٣٨٣، و«الرسالة العرشية» له: ص٢، و«التعليقات» للفارابي: ص٣٧.
وطريقتهم أنَّ الوجود ينقسم إلى: واجب، وممكن، وكلّ ممكن فلابُدّ له من واجب.
وهذه الطريقة قد نصَّ على ضعفها شيخ الإسلام في العديد من مصنفاته.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٧٥، ١٣٨)، و(٥/ ٢٩٣)، و(٧/ ٢٣٠)، و(٨/ ١٢٥، ١٢٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٤٩)، و«شرح الأصفهانيّة» ـ ت السعوي ـ: ص١٤١ ـ ١٤٥.

(٢) وهذا يُعرف بدليل الاختصاص. وقد بنوه على أنَّ الأجسام متماثلة، وتخصيص بعضها بالصفات دون بعض يفتقر إلى مخصِّص. وقالوا: لا يجوز أن يكون الله تعالى جسمًا، ونفوا لأجل ذلك صفتَي العلو والاستواء. وهو مسلك بعض الأشعريَّة.
انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص٦٩، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص١٠٥، ٢٤٥.
وقد بيَّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فساد هذه الطريقة في مواضع عديدة من تصانيفه.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٩٢ ـ ٢٠٣)، و(٧/ ١١٢ ـ ١١٤)، و(١٠/ ٣١٢ ـ ٣١٦)، و«نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ١٨٣).
وانظر لهذه الطرق عند الرازي: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٤٦)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٧).

(٣) وهذا المسلك أورده شيخ الإسلام، وبيَّن ما فيه من حق وما أدخل سالكوه فيه من باطل.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ١٢٨ ـ ١٣٧).

(٤) في «خ»: (تدلّ). وما أثبت من «م»، و«ط».

فإنَّ [دلالة][1] حدوثها مبنيَّة[2] على امتناع حوادث لا أول لها؛ و[دلالة][1] إمكانها مبنية[2] على أنَّ ما قامت به الصفات يمتنع أن يكون واجبًا بنفسه؛ لأنَّه مُركَّب؛ و[دلالة][1] إمكان صفاتها مبنيَّة[2] على تماثلها، فلا بُدَّ لتخصيص[3] بعضها بالصفات من مُخصِّص. وهذه كلها طرق باطلة.

قال[4]: وأمَّا الاستدلال بحدوث الصفات، فهو الاستدلال بحدوث الأعراض[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (مبنيّ). وما أثبته من «م»، و«ط».

(٣) كذا في «خ»، و«م». وفي «ط»: (للتخصيص).

(٤) القائل هو الباقلاني الذي قصد شيخه الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بتأليفه لكتابه «النبوات» الردّ عليه. وهذه المقولة ليست في كتاب «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات» له، بل هي في كتابه: «شرح اللمع»، وهو غير موجود. وقد نقل عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع متفرقة من «درء تعارض العقل والنقل».

(٥) تقدّم أنَّ من الأمثلة على حدوث الصفات: صيرورة النطفة علقة، ثمَّ مضغة، ثمَّ إنسانًا. أو: تحوّل القطن إلى غزل مفتول، ثمَّ ثوب. أو تحوَّل الطين إلى آجرّ ولبِن، ثمَّ إلى دار. وهذا التحوّل في هذه الأجسام يدلّ على أنَّ لها فاعلاً فعلها. وكذا النطفة: لا بُدَّ لها من صانع صنعها، وهو الله تعالى.

وهذا الدليل ذكره الأشعريُّ في كتابه «اللمع»: ص٦ ـ ٧، ط. مكارثي.

ثمَّ جاء بعده الباقلاني، وشرح كتابه «اللمع»، وحاول أن يُفسّر أقوال الأشعريّ في هذه المسألة ليُقرّب مذهبه؛ فذكر أنَّ الأشعريّ أراد تعميم النطفة، لتشمل سائر الأعراض، كما حاول الباقلاني أن يُدلّل على أنَّ مسألة (المحدَث لا بُدَّ له من محدِث) مسألة نظرية تحتاج إلى برهان. بينما لم يتعرّض الأشعريّ لهذه المسألة لاعتقاده أنها بدهيَّة، لا نظريَّة.

وقد أطال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ النَّفَسَ في مناقشة الباقلاني في هذه القضيَّة في «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)، و(٨/ ٧٠ ـ ٨٨، ١٠٦، ٣٠٠ ـ ٣٤٣). وخلص إلى أنَّ ما قرّره الأشعريُّ في «اللمع» خير مما قاله الباقلاني في شرحه لهذا الكتاب.

٢٢/ب وهذه الطريق[١] أجود ما سلكوه من الطرق / مع أنها قاصرة؛ فإنَّ مدارها على أنهم لم يعرفوا حدوث شيء من الأعيان، وإنَّما علموا حدوث بعض الصفات. وهذا يدلّ على أنَّه لا بُدَّ لها من محدث[٢].

قال[٣]: وهذا لا ينفي كون المحدَث جسمًا، بخلاف تلك الطرق[٤].

وهذه الطريق تدلُّ على أنَّ الأعراض؛ كتركيب الإنسان لا بُدَّ له من مُركِّب، ولا ينفي بها شيء من قدم الأجسام والجواهر، بل يجوز أن يكون جميع جواهر الإنسان وغيره قديمة أزليَّة، لكن حدثت[٥] فيها الأعراض. ويجوز أن يكون المحدث للأعراض بعض أجسام العالم.

---

(١) أي: الاستدلال بحدوث الصفات.

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في موضع آخر ـ أنَّ طريقة القرآن هي الاستدلال بحدوث الأعيان والمخلوقات ذاتها؛ من إنسان، وحيوان، وغير ذلك، لا بحدوث الصفات؛ يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الطريقة المذكورة في القرآن هي الاستدلال بحدوث الإنسان وغيره من المحدثات المعلوم حدوثها بالمشاهدة ونحوها على وجود الخالق سبحانه وتعالى، فحدوث الإنسان يستدلّ به على المحدث، لا يحتاج أن يُستدلَّ على حدوثه بمقارنة التغيّر أو الحوادث له ووجوب تناهي الحوادث. والفرق بين الاستدلال بحدوثه، والاستدلال على حدوثه بيِّن. والذي في القرآن هو الأول لا الثاني؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فنفس حدوث الحيوان، والنبات، والمعدن، والمطر، والسحاب، ونحو ذلك معلومٌ بالضرورة، بل مشهود لا يحتاج إلى دليل، وإنَّما يُعلم بالدليل ما لم يُعلم بالحسِّ وبالضرورة). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢١٩). وانظر: «شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (١/ ٤٠ ـ ٤١).

(٣) أي: الباقلاني.

(٤) كأنَّ الباقلاني يرى أنَّ هذه الطريق أدلُّ على مذهبه ـ في نفي الصفات خشية التجسيم ـ من سائر الطرق الأخرى.

(٥) في «خ»: (حديث). وما أثبت من «م»، و«ط».

فهذه الطريق لا تنفي أن يكون الربّ بعض أجسام العالم.

وتلك باطلة، مع أنَّ مضمونها أنَّ الربَّ لا يتصف بشيءٍ من الصفات، فهي لا تدلّ على صانع، وإن دلّت على صانع، فليس بموجود، بل معدوم، أو متصف بالوجود والعدم؛ كما قد بُسط في غير موضع[1].

ولهذا يقول الرازي في آخر مصنَّفاته[2]: لقد تأمّلتُ الطرق الكلاميَّة، والمناهج الفلسفيَّة، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[3]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[4]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[5]،

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٣)، و(٧/ ٢١٩، ٢٢٤ ـ ٢٣٢، ٣٠٠، ٣٠٤ ـ ٣٠٧)، و(٨/ ٧٠ ـ ٨٨، ١٠٠، ١٠٦، ٣٠٠ ـ ٣٤٣)، و«شرح العقيدة الأصفهانيّة ـ ت السعوي ـ: ص٢٦١ ـ ٢٦٢، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٦٧ ـ ٢٧٠).

(٢) في كتاب «أقسام اللذات».

وقد صرح شيخ الإسلام رحمه الله يذكر اسمه بقوله: (وقد ذكر هذا الإمام لأتباعه أبو عبدالله الرازي في كتابه «أقسام اللذات» لما ذكر اللذة العقلية، وأنها العلم، وأن أعرف العلوم العلم بالله، لكنه العلم بالذات والصفات والأفعال، وعلى كل واحدة من ذلك عقدة: هل الوجود هو الماهية أم قدر زائد؟ وهل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ وهل الفعل مقارن أم محدث؟ ثم قال: ومن الذي وصل إلى هذا الباب، أو ذاق من هذا الشراب!).

«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله عن هذا الكتاب: (وهو كتاب مفيد، صنّفه في آخر عمره).

«اجتماع الجيوش الإسلامية»: ص١٢١.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٤) سورة طه، الآية: ٥.

(٥) سورة الشورى، الآية: ١١.

﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾[1]. قال: ومن جرَّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي[2].

ولما ذكر الرازي الاستدلال بحدث الصفات[3]؛ كالحيوان، والنبات، والمطر، ذكر أنَّ هذه طريقة القرآن[4].

ولا ريب أنَّ القرآن يُذكر فيه الاستدلال بآيات الله؛ كقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلۡفُلۡكِ ٱلَّتِي تَجۡرِي فِي ٱلۡبَحۡرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٖ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾[5].

وهذا مذكورٌ بعد قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾[6]، وقبل قوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ﴾[7].

لكن القرآن لم يذكر أنَّ هذه صفات حادثة، وأنَّه ليس فيها إحداثُ عين

---

(١) سورة طه، الآية: ١١٠.

(٢) نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام الرازي هذا في الكثير من مصنفاته.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، و«شرح حديث النزول»: ص٤٤١، و«الفتوى الحموية»: ص١٥، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، و«نقض المنطق»: ص٦٠ ـ ٦١)، و«معارج الوصول»: ص٢٠، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ص٨٤، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(٣) تقدَّم: ص٣٠٠ ـ ٣٠٢ أنَّ الرازي ذكرها مطوَّلة في كتابه «نهاية العقول»، ومختصرة في كتابه «الأربعين».

(٤) انظر: «نهاية العقول» للرازي ـ مخطوط ـ: (ق٥٨/ ب).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

قائمة بنفسها، بل القرآن يُبيِّن أنَّ في خلق الأعيان القائمة بنفسها آيات. ويذكر الآيات في خلق الأعيان والأعراض؛ كقوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾[1]، وهي أعيان. ثمَّ قال: [﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ﴾، والماء عينٌ قائمة بنفسها. وقوله][2]: ﴿فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[1]؛ هو ما يخلقه فيها من النبات، وهو أعيان. وكذلك قوله: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾، وقوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾؛ فالرياح أعيان، وتصريفها أعراض. وقوله: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾، والسحاب أعيان. ﴿لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[1].

٢٣/أ / وقد تقدَّم[3] أنَّ أصل الاشتباه في هذا أنَّ خلقَ الشيء من مادَّة، هل هو خلق عين، أم إحداث اجتماع [و][4] افتراق وأعراض فقط.

اختلاف الناس في خلق الشيء هل هو خلق عين أم إحداث اجتماع وافتراق على ثلاثة أقوال

والناس مختلفون في هذا على ثلاثة أقوال[5]: فالقائلون بالجواهر المفردة[6] من أهل الكلام القائلون بأنَّ الأجسام مُركَّبة من الجواهر الصغار التي قد بلغت من الصغر إلى حدٍّ لا يتميَّز منها جانب عن جانب ـ يقولون: تلك الجواهر باقية تنقَّلت في الحوادث، ولكن تعتقب عليها الأعراض الحادثة. والاستدلال بالأعراض على حدوث ما يلزمه من الجواهر، ثمَّ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «ط»، وهو في «خ»، و«م».

(٣) انظر ما تقدم: ص٢٩٥ ـ ٣٠٠، وما سيأتي ص١٠٩٦ ـ ١١٠٢ من هذا الكتاب.

(٤) ليست في «خ». وأثبتها من «م»، و«ط».

(٥) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ اختلاف الناس وأقوالهم في هذه المسألة.
انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤٠ ـ ١٤٢)، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٣ ـ ٨٦).

(٦) تقدم تعريف الجوهر الفرد: ص٢٩٥.

الاستدلال بذلك على المحدث، غير الاستدلال بحدوث هذه الأعراض على المحدِث لها؛ فتلك[1] هي طريقة الجهميَّة المشهورة، وهي التي سلكها الأشعريُّ في كتبه كلها متابعة للمعتزلة[2]، ولهذا قيل: الأشعريَّة مخانيث المعتزلة[3].

وأما الاستدلال بالحوادث على المحدِث فهي الطريقة المعروفة لكل أحد[4]، لكن تسمية هذه أعراضًا هو تسمية القائلين بالجوهر الفرد[5]، مع

---

(١) أي: الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الجواهر والأجسام، ثمَّ الاستدلال بحدوث الجواهر والأجسام على أنَّ لها محدِثًا. هذه هي طريقة الجهميَّة، ومن تابعهم.

(٢) انظر: «اللمع»: ص٧، ٢٢، ط. مكارثي، و«رسالة إلى أهل الثغر»: ص٢١٨ ـ ٢١٩، و«الإبانة» ـ ت فوقية ـ: ص٦٧، ٨٠ ـ ٨١، ١٠٢.

(٣) هذه العبارة يذكرها شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كثيرًا بقوله: قيل. وقد نسبها في «الفتاوى»: (٨/ ٢٢٧) لأبي إسماعيل الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنَّه قال: (الأشعريَّة الإناث، هم مخانيث المعتزلة). وأحيانًا يذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه العبارة بقوله: (فالمعتزلة في الصفات مخانيث الجهميَّة).

وأمَّا الكلابيَّة: فيُثبتون الصفات في الجملة، وكذلك الأشعريّون، ولكنَّهم كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري: (الأشعرية الإناث، وهم مخانيث المعتزلة). انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

أو يذكرها بقوله: (كما قيل: المعتزلة مخانيث الفلاسفة). انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١).

ولعل مراد المؤلف أن الأشاعرة يردون على المعتزلة وهم شركاء في أصولهم العقلية فصاروا مثل الخنثى الذي لا ذكر ولا أنثى فلم يسلكوا طريق أهل السنة في الإثبات ولا طريق المعتزلة في النفي.

(٤) وهذه طريقة شرعيَّة عقليَّة؛ فالقرآن مليء بالآيات التي تحثّ على التفكّر والتدبّر في خلق الله للاستدلال به على الخالق. وهو أمرٌ معلوم بضرورة العقل. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٢٥)، و«الرسالة التدمرية»: ص٢٠، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٥) وهم متأخرو المعتزلة والأشعرية.

انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٣٢٨، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص١٦٥، و«الصحائف الإلهية» للسمرقندي: ص٢٥٥.

=

أنَّ الرازي توقَّف في آخر أمره فيه كما ذَكَرَ ذلك في نهاية العقول[1]. وذُكِر أيضًا عن أبي الحسين البصري[2]، وأبي المعالي[3] أنَّهما توقَّفا فيه[4].

والمقصود أنَّ القائلين بالجوهر الفرد يقولون: إنَّما أحدث أعراضًا لجمع الجواهر وتفريقها. فالمادَّة[5] التي هي الجواهر المنفردة باقية عندهم بأعيانها، ولكن أحدث صورًا هي أعراض قائمة بهذه الجواهر[6].

---

(١) انظر: «نهاية العقول» ـ مخطوط ـ: (ق٦٧/ أ).

(٢) هو أبو الحسين؛ محمد بن علي الطيب البصري. وُلد في البصرة، ودرس في بغداد على القاضي عبد الجبار. من متأخري المعتزلة، ومن أئمتهم. وقال عنه ابن حجر: (شيخ المعتزلة، ليس بأهل للراوية). مات سنة ٤٣٦هـ.
انظر: «لسان الميزان»: (٥/ ٥٩٨)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٥٩).

(٣) الجويني.

(٤) بل إنَّ أكثر طوائف أهل الكلام لم يتكلَّموا به.
انظر من كتب ابن تيمية: «درء تعارض العقل والنقل»: (٤/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«الرد على المنطقيين»: ص٦٧، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢١١)، و«تفسير سورة الإخلاص»: ص٨٦.

(٥) المادّة تُسمَّى عند المتفلسفة: هيولي. وهي أحد جُزأي الجسم، والجزء الآخر هو الصورة. وكلّ جزء من هذا الجسم محلّه الجزء الآخر. فالصورة صورة للمادة؛ أي: أنّها تحلّ بها. والمادّة محلّ للصورة. انظر: «التعليقات» للفارابي: ص٤١، ٤٣، ٦٠، و«المبين في ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص١١٠.
يقول شيخ الإسلام: (التحقيق أنَّ المادَّة والصورة لفظ يقع على معان؛ كالمادَّة والصورة الصناعيَّة، والطبيعيَّة، والكليَّة، والأوليَّة. فالأوَّل: مثل الفضة إذا جعلت درهمًا وخاتمًا وسبيكةً، والخشب إذا جُعل كرسيًا، واللبِن والحجر إذا جعل بيتًا، والغزل إذا نُسج ثوبًا، ونحو ذلك. فلا ريب أنَّ المادَّة هنا التي يُسمّونها الهيولي هي أجسام قائمة بنفسها، وأنَّ الصورة أعراض قائمة بها، فتحوُّل الفضة من صورة إلى صورة هو تحوُّلها من شكل إلى شكل، مع أنَّ حقيقتها لم تتغيَّر أصلاً). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٤).

(٦) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، و«مفتاح دار السعادة»: (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٥).

قول الفلاسفة

وأمَّا المتفلسفة فيقولون: أحدث صورًا في موادَّ باقية كما يقول هؤلاء، لكن [يقولون][1]: أحدث صورًا هي جواهر في مادَّة هي جوهر، وعندهم ثمَّ مادة باقية بعينها، والصور الجوهرية؛ كصورة الماء، والهواء، والتراب، والمولّدات تعتقب عليها[2].

أقسام الموجودات عند الفلاسفة

وهذه المادة ـ عندهم[3] ـ جوهر عقليّ، وكذلك الصورة المجرَّدة جوهر عقليّ[4]، ولكن الجسم مُركَّب من المادَّة والصورة[5]، ولهذا قسَّموا الموجودات، فقالوا: إمَّا أن يكون الموجود حالاً [بغيره][6]، أو محلاًّ، [أو][7] مركَّبًا من الحال، والمحلّ، أو لا هذا ولا هذا. فالحالّ في غيره هو الصورة، والمحلّ هو المادَّة، والمركَّب منهما هو الجسم، وما ليس كذلك؛ إن كان متعلِّقًا بالجسم، فهو النفس، وإلا فهو العقل[8].

وهذا التقسيم فيه خطأ كثير من وجوه، ليس هذا موضعها[9]؛ إذ

---

(١) ملحقة بهامش «خ».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٠).

(٣) أي: عند الفلاسفة.

(٤) انظر: «كتاب الشفا» لابن سينا: (٣/ ٦١).

(٥) انظر: «تهافت الفلاسفة» للغزالي: ص١٦٣.

(٦) في «خ»: (لغيره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٨) انظر: «كتاب الشفا» لابن سينا: (٣/ ٧٢)، و«التعليقات» للفارابي: ص٤١، ٤٣، ٦٠، و«تهافت الفلاسفة» للغزالي: ص١٦٣، و«المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص١١٠، و«التعريف» للجرجاني: ص١٣٥، ١٣٦، ٢٥٧.

(٩) وقد بيَّن شيخ الإسلام رحمه الله خطأ هذا التقسيم في مواضع متعدِّدة من كتبه. انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢١١)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٤/ ١٤٦)، و«بغية المرتاد»: ص٤١٦، و«الرد على المنطقيين»: ص٦٧، و«كتاب الصفدية»: (٢/ ٢٢٩). =

المقصود أنَّهم يقولون أيضًا: إنَّه لم يُحدِث جسمًا قائمًا بنفسه، بل إنما أحدث صورة في مادَّة باقية[1].

ولا ريب أنَّ الأجسام بينها قدر مشترك في الطول والعرض والعمق، وهو المقدار المجرَّد الذي لا يختصّ بجسم بعينه[2]، ولكنَّ هذا المقدار المجرَّد هو في الذهن، لا في الخارج؛ كالعدد المجرَّد، والسطح المجرَّد، والنقطة المجرَّدة، وكالجسم التعليميّ[3]؛ وهو الطويل العريض العميق الذي لا يختصّ بمادَّة بعينها[4].

---

(١) راجع المصادر المتقدِّمة في هامش (٥) من الصفحة السابقة.

(٢) فكلّ جسم له طول، وعرض، وعمق، ولكن هذه الأبعاد لا تُسمّى تركيبًا. يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (وإذا سمّى مسمّ هذه مركّبًا كان إما غالطًا في عقله؛ لاعتقاده اشتمالها على حقيقتين؛ وجودها، وحقيقتها المغايرة لوجودها، أو على حقيقتين؛ ذات قائمة بنفسها معقولة مستغنية عن صفاتها، وصفات زائدة عليها قائمة بها، أو على جواهر منفردة، أو معقولة، أو نحو ذلك من الأمور التي يُثبتها طائفة من الناس ويُسمّونها تركيبًا).
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٤٦).

(٣) الجسم التعليمي: هو الذي يقبل الانقسام طولاً وعرضًا وعمقًا، ونهايته السطح، وهو نهاية الجسم الطبيعيّ، ويُسمّى جسمًا تعليميًا إذ يُبحث عنه في العلوم التعليميَّة؛ أي: الرياضيَّة الباحثة عن أحوال الكمّ المتصل والمنفصل منسوبة إلى التعليم والرياضة؛ فإنهم كانوا يبتدؤون بها في تعاليمهم ورياضتهم لنفوس الصبيان لأنها أسهل إدراكًا.
انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص٧٦.
وانظر زيادة إيضاح حول هذا الموضوع من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الجواب الصحيح»: (٤/ ٣٠٧)، وفي «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٩٠).

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله ـ في موضع آخر ـ عن لفظ الجسم: (... وكذلك النظار، يُريدون بلفظ الجسم تارة المقدار، وقد يُسمونه الجسم التعليمي، وتارة يريدون به الشيء المقدر، وهو الجسمي الطبيعي والمقدار المجرد عن المقدار، كالعدد المجرد=

فهذه المادة المشتركة التي أثبتوها هي في الذهن، وليس بين الجسمين في الخارج شيء اشتركا فيه بعينه، فهؤلاء جعلوا الأجسام مشتركة في جوهر عقليٍّ، / وأولئك جعلوها مشتركة في الجواهر الحسيَّة. وهؤلاء قالوا: إذا خلق كلُّ شيء من شيء، فإنَّما أُحدِثت صورة، مع أنَّ المادَّة باقية بعينها، لكن أفسدت صورة، وكونت صورة. ولهذا يقولون عن ما تحت الفلك: عالم الكون والفساد(١). ٢٣/ب

ولهذا قال ابن رشد(٢): إنَّ الأجسام المركبة من المادة والصورة هي في عالم الكون والفساد، بخلاف الفَلَك؛ فإنه ليس مركبًا من مادة وصورة عند الفلاسفة.

قال(٣): وإنَّما ذكر أنه مركَّب من هذا، وهذا ابن سينا(٤).

= عن المعدود، وذلك لا يوجد إلا في الأذهان دون الأعيان، وكذلك السطح والخط والنقطة المجردة عن المحل الذي تقوم به لا يوجد إلا في الذهن ...). «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٢٥، وقد أشار إلى هذا القول للفلاسفة.

(٢) هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد الأندلسي الفيلسوف، وُلد سنة ٥٢٠هـ، من أهل قرطبة، وهو المعروف بابن رشد الحفيد تمييزًا له عن جدّه شيخ المالكية. عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات. قرّبه المنصور أولاً، ثمَّ اتهمه خصومه بالزندقة والإلحاد، فنفاه إلى مراكش وأحرق بعض كتبه، ثمَّ رضي عنه، وأذن له بالعودة، فعاجلته الوفاة بمراكش سنة ٥٩٥هـ. من مصنفاته: «تهافت التهافت»، و«مناهج الأدلة».
انظر: «شذرات الذهب»: (٤/ ٣٢٠)، و«الأعلام»: (٥/ ٣١٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٣٠٧).

(٣) أي: ابن رشد.

(٤) تقدمت ترجمته ص١٣٧.

حيرة المتكلمين والفلاسفة في خلق الشيء من مادة

[وهؤلاء، وهؤلاء][1] تحيَّروا في خلق الشيء من مادة؛ كخلق الإنسان من النطفة، والحَبِّ من الحَبِّ، والشجرة من النواة، وظنّوا أنَّ هذا لا يكون إلا مع بقاء أصل تلك المادَّة؛ إمَّا الجواهر عند قوم[2]، وإمَّا المادَّة المشتركة عند قوم[3]. وهم في الحقيقة يُنكرون أن يخلق الله شيئًا من شيء، فإنَّه عندهم لم يُحدِث إلا الصورة التي هي عرض عند قوم، أو جوهر عقليٌّ عند قوم، وكلاهما لم يخلق من مادَّة، والمادَّة عندهم باقية بعينها، لم يخلق، و[لن][4] يخلق منها شيء.

وقد ذكروا في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾[5] ثلاثة أمور:

قال ابن عباس والأكثرون: أم خُلقوا من غير خالق، وهو الذي ذكره[6] الخطابي[7].

---

(١) كذا وردت في «خ» مكرَّرة. ولا يوجد التكرار في النسختين الأخريين.

(٢) وهم المتكلمون.

انظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٥/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).

(٣) وهم الفلاسفة.

انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٠)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٢).

(٤) في «خ»: (لم). وما أثبته من «م»، و«ط».

(٥) سورة الطور، الآية: ٣٥.

(٦) في «خ»: (ذكر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، أبو سليمان، فقيه، مُحدِّث، من أهل بست من بلاد كابل، من نسل زيد بن الخطاب. له «معالم السنن في شرح سنن أبي داود»، و«غريب الحديث»، و«الغنية عن الكلام وأهله». توفي في بست سنة ٣٨٨هـ.
انظر: «شذرات الذهب»: (٢/ ١٢٧)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٤٦)، و«الأعلام»: (٢/ ٢٧٣).

وقال الزجاج[1]، وابن كيسان[2]: أم خلقوا عبثًا وسُدى، فلا يُبعثون، ولا يُحاسبون، ولا يؤمرون، ولا يُنْهَوْن؛ كما يقولون: فعلتُ هذا من غير شيء؛ أي: لغير علَّة[3].

وقيل: أم خُلقوا من غير مادَّة؛ أي: من غير أب وأُمٍّ. ثمَّ من هؤلاء من قال: فهم كالجماد. ومنهم من قال: كالسموات؛ ظنًّا منه أنَّها خُلقت من غير مادَّة. ذكر الأربعة أبو الفرج[4][5].

وذكر البغوي[6] الوجهين الأولين[7].

---

(١) هو إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج. كان فاضلاً دينًا حسن الاعتقاد. وله المصنفات الحسنة، منها كتاب «معاني القرآن». مات سنة ٣١١هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (١١/ ١٥٩)، و«تاريخ بغداد»: (٦/ ٨٩).

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، أحد حفاظه والمكثرين منه. كان يحفظ طريقة البصريين والكوفيين معًا. قال ابن مجاهد: كان ابن كيسان أنحى من الشيخين؛ المبرد وثعلب. توفي سنة ٢٩٩هـ. انظر: «البداية والنهاية»: (١١/ ١٢٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٣٢٩)، وقد ترجم لولديه، ولم يفرده بترجمة).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج: (٥/ ٦٥).

(٤) هو عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشي البكري الحنبلي. ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق. قال عنه الذهبي: (الإمام، العلامة، الحافظ، عالم العراق، وواعظ الآفاق). توفي سنة ٥٩٥هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٣٤٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٣٦٥)، و«ذيل طبقات الحنابلة»: (١/ ٣٩٩)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٢٣٩).

(٥) «زاد المسير» لابن الجوزي: (٨/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٦) هو الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، صاحب التفسير، و«شرح السنة»، و«التهذيب في الفقه». قال عنه الذهبي: (الإمام الحافظ الفقيه المجتهد محيي السنة). وقال عنه ابن كثير: (وكان علامة زمانه فيها، وكان دينًا ورعًا زاهدًا عابدًا صالحًا). توفي سنة ٥١٦هـ. انظر: «تذكرة الحفاظ»: (٤/ ١٢٥٧)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٢٠٦)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٤٨).

(٧) انظر: تفسير البغوي المسمى «معالم التنزيل»: (٤/ ٢٤١).

قول الفلاسفة في المادة

والذي ذكرناه من قول أولئك المتكلمين والفلاسفة معنى آخر؛ وهو: أنَّ من قال: المادَّة باقية بعينها، وإنما حدث عرض، أو صورة، وذلك لم يُخلق من غيره، ولكن أُحدِث في المادَّة الباقية. فلا يكون الله خلق شيئًا من شيء؛ لأنَّ المادَّة عندهم لم تُخلق. أمَّا المتفلسفة: فعندهم المادَّة قديمة أزليَّة باقية بعينها. وأمَّا المتكلِّمون: فالجواهر عندهم موجودة، ما زالت موجودة، لكن من قال إنَّها حادثة من أهل الملل وغيرهم قالوا: يُستدلّ على حدوثها بالدليل، لا أنَّ خلقها معلوم للناس؛ فهو عندهم ممَّا يُستدلّ عليه بالأدلة الدقيقة الخفيَّة، مع أنَّ ما يذكرونه منتهاه إلى أنَّ ما لا يخلو عن الحوادِث فهو حادث، وهو دليل باطل. فلا دليل عندهم على حدوثها.

قول المتكلمين في الجواهر

رد شيخ الإسلام عليهم

وإذا كانت لم تُخلق إذ خُلق الإنسان، بل هي باقية في الإنسان، والأعراض الحادثة لم تخلق من مادَّة، فإذا خلق الإنسان لم [يُخلق][(1)] من شيء؛ لا جواهره، ولا أعراضه. وعلى قولهم، ما جعل الله من الماء كلَّ شيء حيٍّ، ولا خلق كلّ دابّة من ماء، ولا خلق آدم من تراب، ولا ذريَّته من نطفة، بل: نفس الجواهر الترابيَّة باقية بعينها لم تخلق حينئذ، ولكن أُحدث فيها أعراض، أو صورة حادثة، وتلك الأعراض ليست من التراب. فلمَّا خُلق آدم، لم يُخلق / شيءٌ من تراب، وكذلك النطفة جواهرها باقية؛ إمَّا الجواهر المنفردة، وإمَّا المادَّة. والحادث هو عَرَض، أو صورة في مادَّة. ولا هذا، ولا هذا خلق من نطفة. وليس قولهم أنَّه لم يُخلق من مادَّة؛ معناه أنَّ الخالق أبدعه لا من شيء، وأنَّهم قصدوا بها تعظيم الخالق، بل الإنسان لا ريب أنَّه جوهر قائم بنفسه. وعندهم ذلك القائم بنفسه ما زال موجودًا،

٢٤/أ

(١) في «ط» فقط: (يخل).

المخلوق عند المتكلمين والفلاسفة

لم يخلق إذ خلق الإنسان. والجوهر الحامل لصورته ما زال موجودًا أيضًا؛ فلم يخلق عند [هؤلاء[1] إلا الأعراض][2]، وعند هؤلاء[3] إلا صورة مجرَّدة، وكلاهما ليس هو الإنسان، بل صفة له، أو صورة له. هذا هو المخلوق[4] عندهم؛ يُخلق الإنسان فقط.

وقد قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[6]. فقد أمر الإنسان أن يتذكَّر أنَّ الله خلقه ولم يكُ شيئًا. والإنسان إذا تذكَّر إنَّما يذكر أنَّه خلق من نطفة.

الجواهر والأعراض عند المتكلمين

وعندهم ما زال جواهر الإنسان شيئًا، وذلك الشيء باق، وإنَّما حدث أعراض لتلك الأشياء. ومعلوم أنَّ تلك الأعراض وحدها ليست هي الإنسان؛ فإنَّ الإنسان مأمورٌ، منهيٌّ، حيٌّ، عليم، قدير، متكلِّم، سميع، بصير، موصوفٌ بالحركة والسكون، وهذه صفات الجواهر، والعرض لا يُوصف بشيء؛ لا سيَّما وهم يقولون: العرض لا يبقى زمانين[7]. فالمخلوق ـ على قولهم ـ لا يبقى زمانين، بل يفنى عقِب ما يُخلق. ولهذا

اضطرابهم في البعث

اضطربوا في المعاد؛ فإنَّ معرفة المعاد مبنيَّة على معرفة المبدأ، والبعث مبنيٌّ على الخلق. فقال بعضهم: هو تفريق تلك الأجزاء، ثمَّ جمعها، وهي

---

(١) أي: المتكلمون.
(٢) في «خ»: (هؤلاء الأعراض). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٣) أي: الفلاسفة.
(٤) كذا في «خ»، و«م»، و«ط». وفي حاشية «خ» كُتب: (لعله المراد).
(٥) سورة مريم، الآية: ٦٧.
(٦) سورة مريم، الآية: ٩.
(٧) تقدَّمت مقولتهم هذه: ص٢٦٦ ـ ٢٦٧.

باقية بأعيانها. وقال بعضهم: بل يُعدمها، ويُعدم الأعراض القائمة بها، ثمَّ يُعيدها، وإذا أعادها فإنَّه يُعيد تلك الجواهر التي كانت باقية، إلى أن حصلت في هذا الإنسان.

اضطرابهم في جواهر المأكول إذا أعيدت من الآكل

فلهذا اضطربوا لما قيل لهم: فالإنسان إذا أكله حيوان آخر، فإن أُعيدت تلك الجوهر من الأول، نقصت من الثاني، وبالعكس. أما على قول من يقول إنَّها تُفرَّق ثمَّ تجمع، فقيل له: تلك الجواهر إن جمعت للآكل، نقصت من المأكول، وإن [أُعيدت][1] للمأكول، نقصت من الآكل[2].

وأما الذي يقول: تُعدم ثمَّ تُعاد بأعيانها، فقيل له: أتُعدم لما أكلها الآكل، أم قبل أن يأكلها؟ فإن كان بعد أن أكلها؛ فإنَّها تُعاد في الآكل، فينقص المأكول. وإن كان قبل الأكل، فالآكل لم يأكل إلا أعراضًا، لم يأكل جواهر، [فهذا][3] مكابرة.

ثمَّ إنَّ المشهور أنَّ الإنسان يبلى ويصير ترابًا كما خُلق من تراب، وبذلك أخبر الله. فإن قيل: إنَّه إذا صار ترابًا عُدمت تلك الجواهر؛ فهو لما خُلق من تراب عُدمت أيضًا تلك الجواهر. فكونهم يجعلون الجواهر باقية في جميع الاستحالات ـ إلا إذا صار ترابًا ـ تناقضٌ بيِّن، ويلزمهم عليه الحيوان المأكول، وغير ذلك.

وكأنَّ هذا الضلال [أصل][4] ضلالهم في تصوُّر الخلق الأوَّل، والنشأة

---

(١) في «ط»: (أعقيدت). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٢) وقد بحث شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المسألة في مواضع أخرى.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٤٧، ٢٥٧).
وانظر هذه المسألة في: «شرح الطحاوية»: ص٥٢٣، وفي «لوامع الأنوار»: (٢/ ١٦٠).

(٣) في «خ»: (وهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (أصله). وما أثبت من «م»، و«ط».

الأولى التي أمرهم الرب أن يتذكرونها ويستدلوا بها على قدرته على الثانية[1]. قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٥٩﴾ نَحْنُ قَدَّرْنَا بَيْنَكُمُ ٱلْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ ﴿٦٠﴾ عَلَىٰٓ أَن نُّبَدِّلَ أَمْثَٰلَكُمْ وَنُنشِئَكُمْ فِى مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾[2].

والفلاسفة أجود تصوّرًا في هذا الموضع؛ حيث قالوا: تفسد الصورة الأولى وهي جوهر، وتحدث صورة أخرى. فإنَّ هذا أجود من أن يُقال: يزول عرض، ويحدث عرض.

ولكنَّ الفلاسفة غلطوا في توهمهم أنَّ هناك مادةً باقيةً بعينها، وإنما تفسد صورتها.

والحقُّ أنَّ المادَّة التي منها يُخلق الثاني تفسد، وتستحيل، وتتلاشى، / ويُنشىء الله الثانيَ ويبتديه، ويخلق[3] من غير أن يبقى من الأول شيء؛ ٢٤/ب

التحقيق في مسألة المادة

لا مادة، ولا صورة، ولا جوهر، ولا عرض. فإذا خلق الله الإنسان من المني، فالمني استحال وصار علقةً، والعلقة استحالت وصارت مضغةً، والمضغة استحالت إلى عظام وغير عظام. والإنسان بعد أن خُلق، خُلق كلّه؛ جواهره وأعراضه، وابتدأه الله ابتداءً؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ۖ وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ﴿٧﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَا يَذْكُرُ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْـًٔا﴾[5].

---

(١) أي: النشأة الثانية.

(٢) سورة الواقعة، الآيات: ٥٨ ـ ٦٢.

(٣) في «خ»: (يخلقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة السجدة، الآيتان: ٧ ـ ٨.

(٥) سورة مريم، الآية: ٦٧.

فالإنسان مخلوق، خلق الله جواهره وأعراضه كلّها من المني؛ من مادَّة استحالت، ليست باقية بعد خلقه؛ كما تقول المتفلسفة أنَّ هناك مادَّة باقية[1].

ولفظ المادَّة مشترك:

فالجمهور يُريدون به ما منه خُلق، وهو أصله وعنصره.

وهؤلاء يُريدون بالمادَّة (جوهر باق)، وهو محلّ للصورة الجوهرية. فلم يُخلق عندهم الإنسان من مادَّة، بل المادَّة باقية، وأحدث[2] صورته فيها؛ كما أنَّ الصور الصناعيَّة؛ كصورة الخاتم، والسرير، والثياب، والبيوت، وغير ذلك إنَّما أحدث الصانع صورته العرضيَّة في مادَّة لم تزل موجودة ولم تفسد، ولكن حُوِّلَت من صفة إلى صفة. فهكذا تقول الجهميَّة المتكلِّمة المبتدعة أنَّ الله أحدث صورة عرضيَّة في مادَّة باقية لم تفسد؛ فيجعلون خلق الإنسان بمنزلة عمل الخاتم، والسرير، والثوب.

والمتفلسفة تقول أيضًا: إنَّ مادَّته باقية لم تفسد؛ كمادَّة الصورة الصناعيَّة، لكن يقولون: إنَّه أحدث صورة جوهريَّة. وهم قد يخلطون ولا يفرقون بين الصور العرضيَّة والجوهريَّة؛ فإنَّهم يُسمُّون صورة الإنسان صورةً في مادَّة، وصورة الخاتم صورةً في مادَّة؛ فيكون خلق الإنسان عند هؤلاء وهؤلاء من جنس ما يُحدِثه الناس في الصور من الموادّ، ويكون خلقه بمنزلة تركيب الحائط من اللَّبِن. ولهذا قال من قال منهم: إنَّه يستغني عن الخالق بعد الخلق، كما يستغني الحائط عن البَنَّاء.

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٨)، و(٥/ ١٩٥ ـ ٢٠٣)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤٠).

(٢) في «خ»: (وأحدثت). وما أثبت من «م»، و«ط».

والأشعريَّة عندهم أنَّ البَنَّاءَ، والخيَّاط، وسائر أهل الصنائع لم يُحدِثوا في تلك الموادِّ شيئًا؛ فإنَّ القدرة المُحدثة ـ عندهم ـ لا تتعلَّق إلا بما هو في محلِّها، لا خارجًا عن محلِّها، ويقولون: إنَّ تلك المصنوعات كلّها مخلوقة لله، ليس للإنسان فيها صنع.

وخَلْقُ اللهِ على أصلهم: هو إحداث أعراض فيها كما تقدّم[1].

فيُنكرون ما يصنعه الإنسان، وهو في الحقيقة مثلما يجعلونه [مخلوقًا][2] للرحمن، وهم لا يشهدون للرحمن إحداثًا ولا إفناءً، بل إنما يحدث عندهم الأعراض، وهي تفنى بأنفسها، لا بإفنائه، وهي تفنى عقب إحداثها.

إفناء الأعراض والجواهر عند المتكلمين

وهذا لا يُعقل، وهم حائرون؛ إذا أراد أن يُعدم الأجسام، كيف يُعدمها؟ والمشهور ـ عندهم ـ أنَّها تعدم بأنفسها إذا لم يخلق لها أعراضًا. فالعرض يفنى عندهم بنفسه، والجوهر يفنى بنفسه إذا لم يخلق له عرض بعد عرض. هذا في الإفناء.

وأمَّا في الإحداث: فإنهم استدلوا على حدوثها بدليل باطل، لو كان صحيحًا، للزم حدوث كلّ شيء من غير مُحدِث.

فحقيقة أصل أهل الكلام المتبعين للجهمية: أنَّه لا يُحدِث شيئًا، ولا يُفني شيئًا، بل يُحدث كلَّ شيءٍ بنفسه، ويُفني بنفسه، ويلزمهم جواز أن يكون الربّ مُحدثًا أيضًا بلا محدث.

٢٥/أ وهذه الأصول [هي][3] / أصول دينهم العقلية التي بها يعارضون الكتاب، والسنَّة، والمعقولات الصريحة، وهي في الحقيقة لا عقل،

---

(١) انظر: ص٣٠٨ ـ ٣١٤ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (مخلوقة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

ولا سمع؛ كما حكى [الله][1] عن من قال: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾[2].

والخلق يشهدون إحداث الله لما يحدثه، وإفناءه لما يُفنيه؛ كالمني الذي استحال، وفني، وتلاشى، وأحدث منه هذا الإنسان؛ وكالحبة التي فنيت واستحالت، وأحدث منها الزرع؛ وكالهواء الذي استحال، وفني، وحدث منه النار أو الماء؛ وكالنار التي استحالت، وحدث منها الدخان. فهو ـ سبحانه ـ دائمًا يُحدث ما يُحدثه ويكوّنه، ويُفني ما يُفنيه ويُعدمه. والإنسان إذا مات وصار ترابًا فَنِي وعُدِم، وكذلك سائر ما على الأرض؛ كما قال: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[3]، ثمَّ يُعيده من التراب كما خلقه ابتداءً من التراب، ويخلقه خلقًا جديدًا.

ولكنْ للنشأةِ الثانية [أحكام][4] وصفات ليست للأولى.

فمعرفة الإنسان بالخلق الأول، وما يخلقه من بني آدم وغيرهم من الحيوان، وما يخلقه من الشجر والنبات والثمار، وما يخلقه من السحاب والمطر وغير ذلك: هو أصلٌ لمعرفته بالخلق، والبعث بالمبدأ والمعاد، وإن لم يعرف أنَّ الله يخلقه كلّه من المنيِّ؛ جواهره وأعراضه، وإلا فما عرف أنَّ الله خلقه. ومن ظنَّ أنَّ جواهره لم يخلقها إذ خلقه، بل جواهر المنيِّ، وجواهر ما يأكله ويشربه باقية بعينها فيه لم يخلقها، أو أن مادته التي تقوم بها صورته لم يخلقها إذ خلقه، بل هي باقية أزليّة أبديّة، لم يكن قد عرف أنَّه مخلوقٌ مُحدَثٌ.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٢) سورة الملك، الآية: ١٠.

(٣) سورة الرحمن، الآية: ٢٦.

(٤) في «ط» فقط: (أحكامًا).

والعلماء ينكرون على من يقول: إنَّ روح الإنسان قديمةٌ أزليّة من المنتسبين إلى الإسلام.

وهؤلاء الذين يقولون[1]: إنَّ مادة جسمه باقية بعينها، وهي أزليّة أبديّة، أبعد عن العقل والنقل منهم. وأولئك أنكروا عليهم حيث قالوا: [الإنسان][2] مركَّبٌ من قديمٍ ومحدَثٍ؛ من لاهوتٍ قديم، وناسوتٍ محدَثٍ.

[و][3] هؤلاء[4] جعلوه مركبًا من مادة قديمة أزلية، وصورة محدثة، وجعلوا القديم الأزلي فيه أخس ما فيه، وهو المادة؛ فإنَّها عندهم أخسّ الموجودات، وهي قديمة أزلية. وأولئك[5] جعلوا القديم الأزلي أشرف ما فيه وهي النفس الناطقة. وكلتا الطائفتين وإن كان ضالاً؛ فالشريف العالي أولى بالقدم من الخسيس السافل، وهذا أولى بالحدوث.

وأما المتكلمة الجهمية: فهم لا يتصوَّرون ما يشهدونه؛ من حدوث هذه الجواهر في جواهرَ أُخَر من مادة، ثمَّ يدَّعون أنَّ الجواهر جميعها أُبدعت ابتداءً لا من شيء. وهم لم يعرفوا قطّ جوهرًا أُحدث لا من شيء، كما لم يعرفوا عرضًا أُحدِث لا في محلّ. وحقيقة قولهم: أنَّ الله لا يُحدث شيئًا من شيءٍ؛ لا جوهرًا، ولا عرضًا؛ فإنَّ الجواهر كلَّها أُحدثت لا من شيء، والأعراض كذلك.

---

(١) وهم الفلاسفة المنتسبون للإسلام، والمتكلمون.

(٢) في «ط» فقط: (لإنسان).

(٣) في «م»، و«ط»: (أو).

(٤) الذين يقولون: إنَّ مادة جسم الإنسان باقية بعينها، وهي أزليّة أبديّة.

(٥) الذين قالوا: إنَّ روح الإنسان قديمة أزليّة، وإنَّ الإنسان مُركَّب من لاهوتٍ قديم، وناسوتٍ مُحدَث.

والمشهود المعلوم للناس إنَّما هو إحداثه لما يحدثه من غيره، لا إحداثًا من غير مادة، ولهذا قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾[1]، ولم يقل خلقتك لا من شيء، وقال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾[2]، ولم يقل خلق كل دابة لا من شيء، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[3].

الرد على الجهمية وهذا[4] هو القدرة التي تبهر العقول؛ وهو أن يقلب حقائق الموجودات

٢٥/ب فيحيل الأول ويُفنيه ويُلاشيه، / ويُحدث شيئًا آخر؛ كما قال: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[5]، ويُخرج الشجرة الحية والسنبلة الحية من النواة والحبة الميتة، ويخرج النواة الميتة والحبة الميتة من الشجرة والسنبلة الحية؛ كما يخرج الإنسان الحي من النطفة الميتة، والنطفة الميتة من الإنسان الحي.

وعندهم[6] لا يُخرج حيًّا من ميت، ولا ميتًا من حي؛ فإن الحيَّ والميت إنَّما هو الجوهر القائم بنفسه؛ فإنَّ الحياة عرض لا يقوم إلا بجوهر، والعرض نفسه لا يقوم بعرض آخر. وإن كان العرض يوصف بأنَّه حيٌّ؛ كما يقال: قد أحييت العلم والإيمان، وأحييت الدين، وأحييت السنة والعدل؛ كما يقال: [أمات][7] البدعة.

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩.
(٢) سورة النور، الآية: ٤٥.
(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٣٠.
(٤) هكذا وردت في «خ»، و«م»، و«ط».
(٥) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.
(٦) عند المتكلمة الجهمية.
(٧) في «خ» رسمت هكذا: (امه). وما أثبت من «م»، و«ط».

فهؤلاء[1] عندهم لا يُخرج جوهرًا من جوهر، ولا عرضًا من عرض؛ فلا يُخرج حيًّا من ميت، ولا ميتًا من حيٍّ، بل الجواهر التي كانت في الميت هي بعينها باقية كما كانت، ولكن أحدث فيها حياة لم تكن.

وتلك الحياة لم تخرج من ميت؛ فما أُخرج عندهم حيّ من ميت، ولا ميت من حي، ولهذا ينكرون أن يقلب الله جنسًا إلى جنس آخر، ويقولون: الجواهر كلّها جنس واحد؛ فإذا خلق النطفة إنسانًا، لم يقلب عندهم جنسًا إلى جنس، بل نفس الجواهر هي باقية كما كانت. وخاصية الخلق إنما هي بقلب جنس إلى جنس، وهذا لا يقدر عليه إلا الله؛ كما قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ۖ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ۚ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ﴾[2].

ولا ريب أنَّ النخلة ما هي من جنس النواة، ولا السنبلة من جنس الحبَّة، ولا الإنسان من جنس المني، ولا المني من جنس الإنسان. وهو يخرج هذا من هذا، وهذا من هذا؛ فيخرج كلَّ جنسٍ من جنسٍ آخر بعيدٍ عن مماثلته[3]، و﴿هَـٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ﴾[4].

وهو سبحانه إذا جعل الأبيض أسود، أعدم ذلك البياض، وجعل موضعه السواد، لا أنَّ الأجسام تعدم تلك المادة [فتحيلها، وتلاشيها، وتجعل][5]

---

(١) المتكلمة الجهمية.

(٢) سورة الحج، الآيتان: ٧٣ ـ ٧٤.

(٣) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٨)، ففيه كلام مماثل لما هنا. وكذا المصدر نفسه: (٥/ ٢٠١).

(٤) سورة لقمان، الآية: ١١.

(٥) في «خ»: (فيحيلها، ويلاشيها، ويجعل). وما أثبت من «م»، و«ط».

منها هذا المخلوق الجديد، ويخلق الضدَّ من ضدِّه؛ كما جعل من الشجر الأخضر نارًا، فإذا حكَّ الأخضر بالأخضر، سخن ما يسخنه بالحركة، حتى ينقلب نفس الأخضر فيصير نارًا[1]. وعلى قولهم ما جعل فيه نارًا، بل تلك الجواهر باقية بعينها، وأُحْدِثَ فيها [عرضٌ][2] لم يكن.

وخلقُ الشيءِ من غير جنسه أبلغ في قدرة القادر الخالق سبحانه وتعالى؛ كما وصف نفسه بذلك في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[3]. ولهذا قال للملائكة: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[4]، وقال: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ﴿٢٠﴾ فَجَعَلْنَٰهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿٢١﴾ إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢٢﴾ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[5].

ولهذا امتنع اللعين؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ قَالَ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾[6]، وقال: ﴿قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[7].

---

(١) كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠].
والمقصود به ما يُشاهدونه من جعله النَّار من العفار والمرخ، وهما شجرتان خضراوان؛ إذا حكت إحداهما بالأخرى بتحريك الريح لها، اشتعل النار فيها.
انظر: «تفسير الطبري»: (٢٣/ ٣٢)، و«رسالة إلى أهل الثغر»: ص ١٦٠.

(٢) في «ط» فقط: (عرضًا).

(٣) سورة آل عمران، الآيتان: ٢٦ـ٢٧.

(٤) سورة ص، الآيتان: ٧١ـ٧٢.

(٥) سورة المرسلات، الآية: ٢٠ـ٢٣.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٦١.

(٧) سورة الحجر، الآية: ٣٣.

وأيضًا: فكون الشيء مخلوقًا من مادَّة وعنصر، أبلغ في العبودية من كونه خُلق لا من شيء، وأبعد عن مشابهة الربوبية؛ فإنَّ الرب هو أحدٌ، صمدٌ، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد؛ فليس له أصل وجد منه، ولا فرع يحصل عنه.

١/٢٦أ فإذا كان / المخلوق له أصلٌ وُجد منه، كان بمنزلة الولد له، وإذا خلق له شيء آخر، كان بمنزلة الوالد، وإذا كان والدًا ومولودًا كان أبعد عن مشابهة الربوبية والصمدية؛ فإنه خرج من غيره، ويخرج منه غيره؛ لا سيَّما إذا كانت المادة التي خلق منها مهينة؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ۝ يَخْرُجُ مِنۢ بَيْنِ ٱلصُّلْبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ۝ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ﴾[(٢)].

وفي «المسند» عن [بسر][(٣)] بن جحاش[(٤)] قال: «بصق رسول الله ﷺ في كفه، فوضع عليها إصبعه، ثم قال: يقول الله تعالى: ابن آدم أنَّى [تُعجزني][(٥)]، وقد خلقتك من مثل هذه، حتى إذا سويتك وعدلتك، مشيتَ بين بردين وللأرض منك وئيد، فجمعتَ، ومنعتَ، حتى إذا بلغت التراقي، قلتَ: أتصدَّقُ، وأنَّى أوان الصدقة»[(٦)].

---

(١) سورة المرسلات، الآية: ٢٠.

(٢) سورة الطارق، الآيات: ٥ ـ ١٠.

(٣) في «خ»، و«م»، و«ط»: (بشر) بالشين المعجمة. وقد قال الدارقطني، وابن زبر، وغيرهما: لا يصحّ بالمعجمة. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (١/١٤٨).

(٤) هو بسر بن جِحاش القرشيّ، صحابي، نزل حمص، ومات بها. «الإصابة» لابن حجر: (١/١٤٨).

(٥) في «ط» فقط: (تعج).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٤/٢١٠)، وابن ماجه في «سننه»: (١/٩٠٣)، وقال في «الزوائد»: إسناده صحيح.

وكذلك إذا خلق في محلٍّ مظلمٍ وضيِّق؛ كما خلق الإنسان في ظلمات ثلاث، كان أبلغ في قدرة القادر، وأدلّ على عبودية الإنسان، وذلّه لربه، وحاجته إليه.

وقد يقول [المعيّز][1] للرجل: ما لك أصل ولا فصل[2]، و[لكنّ][3] الإنسان أصله التراب، وفصله الماء المهين.

ولهذا لمَّا خُلق المسيح من غير أب، وقعت به الشبهة لطائفة[4]، وقالوا: إنَّه ابن الله، مع أنَّه لم يُخلق إلاَّ من مادَّة أمِّه، ومن الروح التي نُفخ فيها؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾[5]، [وقال تعالى أيضًا][6]: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ [لِأَهَبَ][7] لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾[8]؛ فما خلق من غير مادة [يكون][9] كالأب له، قد يظن فيه أنَّه ابن الله، وأن الله خلقه من ذاته.

---

(١) في «خ» رسمت هكذا: (المعري). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «مجمع الأمثال» للميداني: (لا أصل له ولا فصل). قال الكسائي: الأصل: الحسب، والفصل: اللسان؛ يعني: النطق. «مجمع الأمثال»: (٢/ ٢٨٥). وانظر: «اللسان»: (١١/ ١٧)، مادة: (أصل).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) المقصود بهم النصارى.

(٥) سورة التحريم، الآية: ١٢.

(٦) ما بين المعقوفتبن ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (ليهب).

(٨) سورة مريم، الآيات: ١٧ ـ ١٩.

(٩) في «م»، و«ط»: (تكون).

فلهذا كانت الأنبياء مخلوقة من مادة لها أصول، ومنها فروع، لها والد ومولود. والأحد الصمد: لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد.

وحدوث الشيء لا من مادة، قد يُشبه حدوثه من غير رب خالق، وقد يُظنّ أنَّه حَدَثَ من ذات الرب؛ كما قيل مثل ذلك في المسيح، والملائكة أنَّها بنات الله، لمَّا لم يكن لها [أب][1]، مع أنَّها مخلوقة من مادَّة؛ كما ثبت في الصحيح؛ «صحيح مسلم» عن عائشة: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «خلقت الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم ممَّا وُصف لكم»[2].

ولمَّا ظنَّ طائفة أنَّها لم تُخلق من مادة، ظنُّوا أنَّها قديمة أزلية.

وأيضًا فالدليل الذي احتجَّ به كثيرٌ من النَّاس على أنَّ كُلَّ حادث لا يحدث إلا من شيء، أو في شيء؛ فإن كان عرضًا لا يحدث إلاَّ [في][3] محلّ، وإن كان عينًا قائمة بنفسها لم [تحدث][4] إلاَّ من مادة، فإنَّ الحادث إنَّما يحدث إذا كان حدوثه ممكنًا، وكان يقبل الوجود والعدم، فهو مسبوق بإمكان الحدوث وجوازه، فلا بُدَّ له من محلٍّ يقوم به هذا الإمكان والجواز.

وقد تنازعوا في هذا: هل الإمكان صفة خارجية، لا بُدَّ لها من محلٍّ، أو هي حكم عقليّ لا يفتقر إلى غير الذهن؟

---

(١) في «خ»: (أبا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) الحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٩٤)، والإمام أحمد في «مسنده»: (٦/ ١٥٣، ١٦٨).

(٣) في «خ»: (من). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يحدث). وما أثبت من «م»، و«ط».

الإمكان نوعان

والتحقيق: أنَّه نوعان: فالإمكان الذهني: وهو تجويز الشيء، أو عدم العلم بامتناعه، محلّه الذهن. والإمكان الخارجي المتعلق بالفاعل، أو المحل؛ مثل أن [تقول][1]: يمكن القادر أن يفعل، والمحل؛ مثل أن [تقول]: هذه الأرض يمكن أن تزرع، وهذه المرأة يمكن أن تحبل. [و][2] هذا لا بُدَّ له من محلٍّ خارجيٍّ، فإذا قيل عن الربِّ: يمكن أن يخلق؛ فمعناه

٢٦/ب أنَّه يقدر على ذلك، / ويتمكَّن منه. وهذه صفة قائمة به.

وإذا قيل: يمكن أن يحدث حادث؛ فإن قيل يمكن حدوثه بدون سبب حادث، فهو ممتنع، وإذا كان الحدوث لا بُدَّ له من سبب حادث؛ فذاك السبب إن كان قائمًا بذات الرب، فذاته قديمةٌ أزليّةٌ، واختصاص ذلك الوقت بقيام مشيئةٍ، أو تمام تمكُّنٍ، ونحو ذلك، لا يكون إلا لسببٍ قد أحدثه قبل هذا في غيره، فلا يحدث حادثٌ مباينٌ إلاَّ مسبوقًا بحادثٍ مباينٍ له.

فالحدوث مسبوقًا بإمكانه، ولا بُدَّ لإمكانه من محلٍّ، ولهذا لم يذكر الله قط أنَّه أحدث شيئًا إلا من شيء. والذي يقول إنَّ جنس الحوادث حدثت لا من شيء، هو كقولهم: إنها حدثت بلا سبب حادث، مع قولهم إنَّها كانت ممتنعة، ثم صارت ممكنة، من غير تجدُّد سبب، بل حقيقة قولهم: إنَّ الربَّ صار قادرًا بعد أن لم يكن، من غير تجدُّد شيءٍ يُوجِب ذلك.

وهذه الأمور كلّها من أقوال الجهمية؛ أهل الكلام المحدَث المبتَدَع المذموم، وهو بناء على قولهم: إنَّه تمتنع حوادث لا أوّل لها. وهؤلاء وأمثالهم غلطوا فيما جاء به الشرع، وأخبرت به الرسل؛ كما غلطوا في المعقولات؛ فكلّ واحدٍ ممَّا يُسمّى شرعًا، وعقلاً، وسمعًا، قد وقع فيه اشتباه.

---

(١) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

فالشرع يطلق تارة على ما جاء به الرسول؛ من الكتاب والسنة. هذا هو الشرع المنزل، وهو الحق الذي ليس لأحد خلافه. ويُطلق على ما يضيفه بعض الناس إلى الشرع إمَّا بالكذب والافتراء، وإما بالتأويل والغلط، وهذا شرع مبدل لا منزّل ولا يجب، بل ولا يجوز اتباعه. معنى الشرع

وكذلك لفظ السنة: فإنَّ السنَّة التي يجب اتباعها هي سنة رسول الله ﷺ. والسنة تُذكر في الأصول والاعتقادات، وتُذكر في الأعمال والعبادات. وكلاهما يدخل فيما أخبر به وأمر به؛ فما أخبر به وجب تصديقه فيه، وما أوجبه وأمر به وجبت طاعته فيه. لفظ السنة

ثم كثيرٌ من الناس يُضيف إلى السنَّة ما أدخله بعض الناس فيها؛ إمَّا بالكذب، وإما بالتأويل؛ مثل أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة، واستدلالات بأقواله على ما لا يدلّ عليه، ومثل أقوال أحدثها قوم انتسبوا إلى السنة في بعض الأمور؛ مثل إثبات الصفات، والقدر؛ فإنَّ [المنتسبين][(1)] لذلك يُضافون إلى السنة؛ لأنَّ نفاة الصفات، والقدر مبتدعة.

وكذلك حب الخلفاء الراشدين، وموالاتهم يضاف أهله إلى السنَّة؛ لأنَّ الطاعنين فيهم أهل بدعة.

ومثل الاستدلال بالنصوص على موارد النزاع؛ فإنَّ أهل ذلك يُضافون إلى السنَّة؛ لكونهم يقصدون اتباع القرآن والحديث، والمخالفون لذلك الذين يردُّون الأخبار الصحيحة، أو لا يحتجُّون بالقرآن مبتدعون.

ثم قد يقول المضافون إلى السنَّة أشياء ليست من السنة؛ مثل أحاديث كثيرة يروونها في فضائل بعض الصحابة، وهي كذب؛ ومثل [نفي][(2)]

---

(١) في «ح»: (المنتبين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «ط» فقط: (تقى).

الحكمة والأسباب في مسائل القدر؛ ومثل كلامهم في الأجسام والأعراض، وتناهي الحوادث، ونحو ذلك ممَّا لم يأخذوه عن الرسول. فهذا ليس من السنَّة، وإن كان أهلها وافقوا السنة في مواضع خالفهم [فيها][1] من تنازعهم في هذه المسائل.

فلا يجب إذا كانوا أصابوا حيث وافقوا السنة، أن يُصيبوا حيث لم يوافقوها.

وكذلك مسمى العقل؛ فإنَّ مسمَّى العقل قد مدحه الله في القرآن في غير آية[2].

لكن لمَّا أحدث قومٌ من الكلام المبتدَع المخالِف للكتاب والسنَّة، ـ بل وهو في نفس الأمر مخالفٌ للمعقول ـ، وصاروا يُسمُّون ذلك عقليَّات، وأصولَ دين، وكلامًا في أصول الدين، صار من عَرَفَ أنَّهم مبتدعة ضُلَّال في ذلك ينفر عن جنس المعقول، والرأي، والقياس، والكلام، والجدل.

٢٧/أ فإذا رأى من يتكلَّم بهذا الجنس اعتقده مبتدِعًا / مبطلاً؛ كما أنَّ هؤلاء[3] لمَّا رأوا أنَّ جنس المنتسبين إلى السنَّة والشرع والحديث قد أخطأوا في مواضع، وخالفوا فيها صريح المعقول، وهم يقولون إنَّ السنَّة جاءت بذلك، صار هؤلاء ينفرون عن جنس ما يُستدلّ في الأصول بالشرع والسنَّة، وهؤلاء وهؤلاء أدخلوا في مسمى الشرع والعقل ما هو محمود وما هو مذموم

---

(١) في «خ»: (فيه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠﴾ [الملك: ١٠].

وقال تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣].

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [الزمر: ٤٣].

(٣) المتفلسفة.

ويُسمّونهم حشويَّة وعامَّة[(١)]. وكلٌّ من هؤلاء، وهؤلاء أدخلوا في مسمَّى الشرع والعقل والسمع ما هو محمود ومذموم.

[ثمَّ هؤلاء قبلوا من مسمَّى الشرع والسنَّة عندهم محموده ومذمومه، وخالفوا مسمَّى العقل محموده ومذمومه][(٢)]. وأولئك قبلوا مسمَّى العقل عندهم محموده، ومذمومه، [وخالفوا مسمَّى الشرع محموده ومذمومه][(٢)].

---

(١) الحشو من الكلام: الفضل الذي لا يعتمد عليه. وكذلك هو من الناس؛ فحشوة الناس: رذالتهم. انظر: «لسان العرب»: (١٤/ ١٨٠)، و«تهذيب اللغة»: (٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (مسمَّى الحشو في لغة الناطقين به ليس هو اسمًا لطائفة معينة لها رئيس قال مقالة فاتبعته؛ كالجهمية، والكلابيَّة، والأشعريَّة، ولا اسمًا لقولٍ معين من قاله كان كذلك. والطائفة إنَّما تتميز بذكر قولها، أو بذكر رئيسها. . ـ إلى أن قال ـ: وإذا كان كذلك، فأوَّل من عُرف أنَّه تكلَّم في الإسلام بهذا اللفظ: عمرو بن عبيد رئيس المعتزلة؛ فقيههم وعابدهم، فإنَّه ذُكر له عن ابن عمر شيء يُخالف قوله، فقال: كان ابن عمر حشويًّا؛ نسبه إلى الحشو، وهم العامَّة والجمهور. وكذلك تُسمّيهم الفلاسفة كما سمَّاهم صاحب هذا الكتاب ـ يعني: الرازي ـ. والمعتزلة ونحوهم يُسمّونهم الحشوية. والمعتزلة تعني بذلك كلَّ من قال بالصفات وأثبت القدر. وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة، فسمّا هم الجمهور بهذا الاسم. وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية فسمّوا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة؛ فمن قال عندهم بموجب الصلوات الخمس، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان، وحج البيت، وتحريم الفواحش والمظالم والشرك ونحو ذلك، سمّوه حشويًّا؛ كما رأينا ذلك مذكورًا في مصنفاتهم. والفلاسفة تُسمِّي من أقرَّ بالمعاد الجسمي والنعيم الحسّي حشويًّا. وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعريَّة فسمّوا من أقر بما ينكرونه من الصفات، ومن يذمّ ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهميَّة والإرجاء حشويًّا. ومنهم أخذ ذلك هذا المصنّف) ـ يعني: الرازي ـ. «بيان تلبيس الجهميَّة»: (١/ ٢٤٢، ٢٤٤ـ٢٤٥).
وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن لفظ (الحشوية) في «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٥٢٠ ـ ٥٢٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٨٧، ٨٩، ١٤٦)، و(٣/ ١٨٦)، و(١٢/ ١٧٦).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

فيجب البيان والتفصيل والاستفسار، وبيان الفرقان بين الحق والباطل؛ فإنَّ ذلك يوجب التصديق بما جاء به الشرع المنزَّل، والسنَّة الغرَّاء؛ وهو المعقول الحقّ؛ وهو الكلام الصدق؛ وهو الجدل بالتي هي أحسن؛ ويُوجب ردّ ما أُدخل في الشرع والسنَّة، وليس منها؛ وردّ ما سُمِّي معقولاً، وهو باطل؛ وسُمِّي كلامًا صدقًا، وهو كذب؛ وسُمِّي جدلاً بالتي هي أحسن، وهو جدل بالباطل بغير علم.

ولهذا حصل من الذين لبسوا الحقَّ بالباطل تبديل لما بدَّلوه من الدين، وتحريف الكلم عن مواضعه، ومضاهاة لأهل الكتاب ممَّا ذمهم الله عليه.

والبخاري في أول كتاب «خلق أفعال العباد»: ذكر الردَّ على المعطِّلة الذين يُبدِّلون كلام الله من الجهميَّة، وذكر من كلام السلف والأئمة فيهم ما عُرِف به مقصودهم[1].

التبديل نوعان

والتبديل نوعان: أحدهما: أن يُناقضوا خبره. والثاني: أن يُناقضوا أمره. فإنَّ الله بعثه بالهدى ودين الحق، وهو صادقٌ فيما أخبر به عن الله، آمرٌ بما أمر الله به؛ كما قال: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾[2]. وأهل التبديل [الذين يُضيفون إلى دينه وشرعه ما ليس منه، وهم أهل الشرع المبدّل][3]: تارةً يناقضونه في خبره؛ فينفون ما أثبته، أو يُثبتون ما نفاه؛

(١) وكتابه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسمه إلى جزئين؛ الأوّل منهما في ذكر كلام السلف والأئمة؛ وابتدأه بباب سمَّاه: باب ما ذكر أهل العلم للمعطلة الذين يريدون أن يُبدّلوا كلام الله عزَّ وجلَّ. انظر: ص٧ ـ ٢٤. وأمَّا الجزء الثاني فقد أفرده للردّ على الجهميَّة، وابتدأه بباب سمَّاه: باب الردّ على الجهميَّة وأصحاب التعطيل. انظر: ص٧١، وما بعدها.

(٢) سورة النساء، الآية: ٨٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحقة بهامش «خ».

كالجهميَّة الذين ينفون ما أثبته من صفات الله وأسمائه؛ والقدريَّة الذين ينفون ما أثبته من قدر الله ومشيئته وخلقه وقدرته؛ والقدرية المجبرة الذين ينفون ما أثبته من عدل الله وحكمته ورحمته، ويُثبتون ما نفاه من الظلم والعبث والبخل ونحو ذلك عنه، وأمثال ذلك.

ومسائل أصول الدين عامّتها من هذا الباب.

الذين أوجبوا النظر لإثبات الصانع

ثمَّ إنَّهم أيضًا يُوجبون ما لم يُوجبه، بل حرَّمه، ويُحرِّمون ما لم يُحرِّمه، بل أوجبه؛ فيوجبون اعتقاد هذه الأقوال والمذاهب المناقضة لخبره، وموالاة أهلها، ومعاداة من خالفها. ويُوجبون النظر المعيّن في طريقهم الذي أحدثوه؛ كما أوجبوا النظر في دليل الأعراض الذي استدلُّوا به على حدوث الأجسام[1]، وقالوا: يجب على كلِّ مكلَّف أن ينظر فيه ليحصل له العلم بإثبات الصانع[2]،

---

(١) وهذا نظر مخصوص؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: (جعلوا ذلك نظرًا مخصوصًا؛ وهو النظر في الأعراض، وأنَّها لازمة للأجسام، فيمتنع وجود الأجسام بدونها). «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١٦/ ٣٢٩).

(٢) يقول الماتريديُّ عن الله جلَّ وعلا: (لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالَم عليه بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه، أو شهادة السمع). «التوحيد» للماتريدي: ص١٢٩.

وقد أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ طريقة المتكلمين في إثبات الصانع، فقال: (قالوا: لأنَّه لا يعرف بالنظر والاستدلال المفضي إلى العلم بإثبات الصانع، قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث العالم. ثمَّ قالوا: ولا طريق إلى ذلك إلا بإثبات حدوث الأجسام، قالوا: ولا دليل على ذلك إلا الاستدلال بالأعراض، أو ببعض الأعراض؛ كالحركة والسكون، أو الاجتماع والافتراق؛ وهي الأكوان؛ فإنَّ الجسم لا يخلو منها، وهي حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث . . .).

ثمَّ ذكر رَحِمَهُ اللهُ ذمَّ السلف لهذه الطريقة، واللوازم التي تلزم سالكيها، فقال: (وهذه الطريقة هي أساس الكلام الذي اشتهر ذم السلف والأئمة له، ولأجلها قالوا بأنَّ القرآن=

قالوا: لأنَّ معرفة الله واجبة، ولا طريق إليها إلا هذا النظر وهذا الدليل[1].

الرسول لم يوجب النظر

ولما علم كثيرٌ من موافقيهم[2] أنَّ الاستدلال بهذا الدليل لم يُوجبه الرسول، خالفوهم في إيجابهم، مع موافقتهم لهم على صحته[3].

والتحقيق ما عليه السلف؛ أنَّه ليس بواجب أمرًا، ولا هو صحيح خبرًا، بل هو باطلٌ منهيٌّ[4] عنه شرعًا؛ فإنَّ الله تعالى لا يأمر بقول الكذب والباطل، بل ينهى عن ذلك. لكن غلطوا حيث اعتقدوا أنَّه حقٌّ، وأنَّ الدين لا يقوم إلا على هذا الأصل الذي أصَّلوه.

= مخلوق، وأنَّ الله لا يُرى في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، وأنكروا الصفات. والذامون لها نوعان: منهم من يذمها لأنها بدعة في الإسلام؛ فإنّا نعلم أنَّ النبيَّ ﷺ لم يدع الناس بها، ولا الصحابة؛ لأنَّها طويلة مخطرة كثيرة الممانعات والمعارضات، فصار السالك فيها كراكب البحر عند هيجانه. وهذه طريقة الأشعري في ذمِّه لها، والخطابي، والغزالي، وغيرهم ممن لا يُفصح ببطلانها. ومنهم من ذمها لأنها مشتملة على مقامات باطلة لا تحصل المقصود، بل تناقضه. وهذا قول أئمة الحديث وجمهور السلف). «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

(١) يقول أبو حامد الغزالي: (من لا يعتقد حدوث الأجسام، فلا أصل لاعتقاده في الصانع أصلًا). «تهافت الفلاسفة»: ص١٩٧. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٨ ـ ٩، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٤/ ٣٥)، و«رسالة السجزي»: ص١٩٨.
وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه المسألة ونقل كلام بعض من ردَّ على هذا القول، أو تبنَّاه.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٥٢ ـ ٤٤٥).

(٢) في «خ»: (موافقتهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ومن هؤلاء: أبو الحسن الأشعريّ في «رسالته إلى أهل الثغر»: ص١٨٦، والخطابي في «الغنية عن الكلام وأهله» ـ انظر: «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ٢٥٤) ـ، والغزالي في «فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة»: ص١٢٧، وغيرهم.

(٤) في «ط»: (منهم). وما أثبت من «خ»، و«م».

الذين ضلوا عن طريق الرسول ﷺ

كما أنَّ طوائف من أهل العبادة، والزهد، والإرادة، والمحبة، والتصوف سلكوا طرقًا[١] ظنَّوا أنَّه لا يُوصل إلى الله إلا بها. ثمَّ منهم من يوجبها ويذمّ من لم يسلكها، ومنهم من لم ير أنَّ سالكيها أفضل من غيرهم، ويوسع الرحمة؛ لأنَّه قد علم أنَّ الرسول والصحابة لم يأمروا بها النَّاس، مع اعتقادهم أنَّها طرق صحيحة موصلة إلى رضوان الله. وهي عند التحقيق طرق مضلَّة إنَّما توصل إلى رضى الشيطان، وسخط الرحمن؛ كالعبادات التي ابتدعها ضلَّال أهل الكتاب والمشركين، وخالفوا بها دين المرسلين؛ فهؤلاء في الأحوال البدعيَّة، وأولئك في الأقوال البدعيَّة.

والقول الحقُّ هو القرآن، والحال الحق هو الإيمان؛ كما قال جندب[٢]، وابن عمر: «تعلَّمنا الإيمان، ثم تعلَّمنا القرآن، فازددنا إيمانًا»[٣]. وفي «الصحيحين» عن أبي موسى، عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَثَلُ المؤمن / الذي ٢٧/ب يقرأ القرآن كمثل الأُترجّة طعمها طيِّب، وريحها طيِّب. ومثل المؤمن الذي

---

(١) كسلوك الصوفيَّة للكشف، والوجد، والذوق، وجعل ذلك أساسًا للمعرفة؛ فلا تنال حقائق الأمور عندهم إلا بهذه الطرق التي تُعدّ السبيل الأوحد ـ لديهم ـ لتحصيل المعارف، ودرك العلوم. وقد نبذوا لأجل هذه الطرق الكتاب والسنَّة، بل وعارضوهما بها، وقدموها عليهما.

انظر تفصيل ذلك في كتاب «المصادر العامة للتلقي عند الصوفية» ـ عرضًا ونقدًا ـ لصادق سليم صادق.

(٢) ابن عبد الله بن سفيان البجليّ، صحابي، مات بعد الستين. انظر: «تقريب التهذيب»: (١/ ١٦٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «السنن»: (١/ ٢٣)، وكذا أخرجه الخلال في «السنة»: (٥/ ٥٤)، وأشار محققه إلى أنَّ إسناده حسن. وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه»: (١/ ١٦). =

لا يقرأ القرآن مثل التمرة طعمها طيِّب، ولا ريح لها. ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب، وطعمها مُرّ. ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة طعمها مرّ، ولا ريح لها»[1].

الناس أربعة أصناف

فالنَّاس أربعة أصناف: صاحب قول قرآنيٍّ، [وحال إيمانيّ؛ فهم أفضل الخلق. وصاحب قول قرآني][2]، وحال ليس بإيمانيٍّ، وصاحب حال إيمانيّ، وليس له قول، ومن ليس له لا قول قرآنيّ ولا حال إيمانيّ. وكثيرٌ من المنتسبين إلى القول، والكلام، والعلم، والنظر، والفقه، والاستدلال ابتدعوا أقوالاً تُخالف القرآن.

وكثيرٌ من المنتسبين إلى العمل، والعبادة، والإرادة، والمحبَّة، وحسن الخلق، والمجاهدة ابتدعوا أحوالاً وأعمالاً تُخالف الإيمان. وصار مع كلِّ طائفة نوعٌ من الحقِّ الذي جاء به الرسول، لكن ملبوسٌ بغيره. وصار كثير من الطائفتين يُنكر ما عليه الأخرى مطلقًا؛ كما قالت اليهود ليست النصارى على شيء، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء[3].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في «الصحيح» عن أبي موسى: (١٩١٧/٤)، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل القرآن على سائر الكلام، و(٢٠٧٠/٥)، كتاب الأطعمة، باب: ذكر الطعام، و(٢٧٤٨/٦)، كتاب التوحيد، باب: قراءة الفاجر والمنافق وأصواتهم وتلاوتهم لا تجاوز حناجرهم. ومسلم في «صحيحه»: (٥٤٩/١)، كتاب صلاة المسافرين، باب: فضيلة حافظ القرآن.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) يشير إلى قوله تعالى حاكيًا عن اليهود والنصارى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [البقرة: ١١٣]. =

وفي كلٍّ من الطائفتين شَبَهٌ من إحدى[1] الأُمتين؛ ففي المنتسبين إلى العلم إذا لم يُوافقوا العلم النبويَّ ويعملوا به شَبَهٌ من اليهود[2]. وفي أهل العمل إذا لم يُوافقوا العمل الشرعيَّ، ويعملوا بعلمٍ شَبَهٌ من النَّصارى[3][4].

وصار كثيرٌ من أهل الكلام والرأي يُنكرون جنس محبَّة الله، وإرادته؛ [كما صار كثيرٌ من أهل الزهد، والتصوُّف يُنكر جنس العلم، والكلام، والنظر. وأولئك الذين أنكروا محبَّة الله وإرادته][5]، بَنَوْا ذلك على أصل لهم للقدريَّة المجبرة[6]، والنافية؛ وهو: أنَّ المحبَّة، والإرادة، والرضا، والمشيئة شيءٌ واحدٌ، ولا يتعلَّق ذلك إلا بمعدوم؛ وهو إرادة الفاعل أن يفعل ما لم يكن فَعَلَه؛ فاعتقدوا أنَّ المحبَّة، والإرادة لا تتعلَّق إلا بمعدوم. فالموجود لا يُحَبّ، ولا يُراد. والقديم الأزليُّ لا يُحَبّ، ولا يُراد. والباقي لا يُحَبّ، ولا يُراد؛ فأنكروا أن يكون الله محبوبًا، أو مُرادًا[7]. وهم لإنكار

---

(١) في «ط»، و«م»: (أحد). وما أثبت من «خ».

(٢) الذي عرفوا الحق، فلم يعملوا به، بل عملوا بخلافه.

(٣) الذين لم يعرفوا الحقَّ، فعملوا على جهالة.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا كان السلف؛ سفيان بن عيينة وغيره يقولون: إنَّ من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود. ومن فسد من عُبَّادنا ففيه شبه من النصارى). «اقتضاء الصراط المستقيم»: (١/ ٦٧). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٦٩ - ٧٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٩٧).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) في «ط»: (للقدرية والمجبرة). وهو خطأ. وما أثبت من «خ»، و«م».

(٧) ففسَّروا محبَّة العبد لربه بأنَّها إرادة العبادة له، وإرادة التقرب إليه، ولم يُثبتوا أنَّ العبد يُحبّ الله.

انظر: «قاعدة في المحبة» لابن تيمية: ص٥١.

كونه يُحِبّ أبلغ وأبلغ؛ فلا يُثبتون إلا مشيئته أن يخلق فقط، وهي لا تتعلّق إلا بمعدوم. فأما أن يُحِبّ موجودًا من خَلْقِهِ، فهذا باطل عند الطائفتين[1]. لكنّ المجبرة يقولون: محبّته هي مشيئته، وقد شاء خَلْقَ كلّ شيء، فهو يُحِبّ كلّ شيء[2]. والنفاة يقولون: محبّته هي إرادته إثابة المطيعين؛ وهي مشيئة خاصَّة[3].

والذي جاء به الكتاب والسّنة، واتفق عليه سلف الأمة، وعليه مشايخ المعرفة، وعموم المسلمين: أنَّ الله يُحِبّ ويُحَبّ؛ كما نطق بذلك الكتاب والسنَّة في مثل قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[4]، ومثل قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[5]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[6].

لا يحب لذاته محبة مطلقة إلا الله وحده

بل لا شيء يُستحقّ أن يُحَبّ لذاته محبّة مطلقة إلا الله وحده. وهذا من معنى كونه معبودًا[7]؛ فحيث جاء القرآن بالأمر بالعبادة، والثناء على أهلها، أو على المنيبين إلى الله، والتوّابين إليه، أو الأوّابين، أو المطمئنِّين بذكره، أو المحبين له، ونحو ذلك: فهذا كلّه يتضمّن محبته. وما لا يُحَبّ يمتنع[8]

---

(١) القدرية المجبرة، والقدرية النافية على السواء في ذلك.

(٢) نقل ذلك عنهم القاضي عبد الجبار المعتزلي في «المحيط بالتكليف»: ص٤٠٨.

(٣) انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار: (٦/٣، ٤، ٥). وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/٣٨٨).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٧) إذ العبادة تتضمَّن معنى الحبّ، ومعنى الذلّ؛ فهي تتضمَّن كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: (غاية الذلّ لله، بغاية المحبّة له). انظر: «العبودية»: ص٦.

(٨) في «م»، و«ط»: (ممتنع).

كونه معبودًا، ومألوهًا، [و][1] مُطْمَأَنًّا بذكره. ومن أُطيع لعوضٍ يُؤخذ منه، أو لدفع ضرره، فهذا ليس بمعبود ولا إله، بل قد يكون الشخص كافرًا، وظالمًا يُبغَض، ويُلعَن، ومع هذا يُعمل معه عمل بعوض. فمن جعل العمل لله لا يكون إلا لذلك، فلم يُثبت الربّ إلهًا معبودًا، ولا ربًّا محمودًا، وهو حقيقة قول النفاة من الجهميَّة، والقدريَّة النافية، والمثبتة. والله سبحانه [وتعالى][2] رغَّب في عبادته، والعمل له بما ذكره من الوعد، ورهَّب من الكفر به، والشرك بما ذكره من الوعيد، وهو حقّ، لكنَّه لم يقل إنَّ العابد لله، والعامل له لا يحصل له إلا ما ذُكِرَ، بل وقد قال تعالى: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾[3]. وفي الحديث الصحيح يقول الله تعالى: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ذُخْرًا، بله ما أطلعتهم عليه. اقرؤوا إن شئتم: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءً بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾[3]»[4]. وقد ثبت في [الحديث][5] الصحيح عن صهيب، عن النبيِّ ﷺ قال: «يقول الله: يا أهل الجنَّة! إنَّ لكم عندي موعدًا أُريد أن أُنجزكموه. فيقولون: ما هو؟ ألم [تبيِّض][6] وجوهنا، وتثقل موازيننا، وتُدخلنا الجنَّة، وتُجرنا من النَّار؟

---

(١) في «خ»: (أو). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) (وتعالى) ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٣) سورة السجدة، الآية: ١٧.

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٧٩٤)، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ الآية، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٧٤ ـ ٢١٧٥)، كتاب الجنة وصفة نعيمها، وأحمد في «مسنده»: (٢/ ٣١٣، ٤١٦).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٦) في «م»، و«ط»: (تنتضر).

قال: فيَكشفُ الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من
النَّظر / إليه، وهي الزيادة»[1]. ١/٢٨أ

وفي الحديث الذي رواه النسائي؛ لمَّا صلى عمَّار، فأوجز، وقال: دعوتُ في الصلاة بدعاء سمعته من النبي ﷺ: «اللهمَّ بعلمك[2] الغيبَ، وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيرًا لي، وتوفَّني إذا كانت الوفاة خيرًا لي، اللهمَّ إنِّي أسألك خشيتك في الغيب والشهادة، وكلمة الحقِّ في الغضب والرضا، والقصد في الفقر والغنى، وأسألك نعيمًا لا ينفد، وقُرَّة عينٍ لا تنقطع، وأسألك الرضا بعد القضاء، وأسألك برد العيش بعد الموت، وأسألك لذَّة النظر إلى وجهك، والشوق إلى لقائك، من غير ضرَّاء مُضرَّة، ولا فتنة مُضلَّة، اللهمَّ زيِّنَّا بزينة الإيمان، واجعلنا هداةً مهتدين»[3]. وروي نحوَ هذا من وجه آخر[4]؛ فقد أخبر الصادق المصدوق أنَّه لم يُعطَ

---

(١) الحديث أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/ ١٦٣)، كتاب الإيمان، باب: إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، وأحمد في «المسند»: (٤/ ٣٣٢، ٣٣٣)، والترمذي في «جامعه»: (٤/ ٦٨٧)، كتاب صفة الجنة، باب: في رؤية الرب تبارك وتعالى، وابن ماجه في «سننه»: (١/ ٦٧)، في المقدمة، حديث رقم (١٨٧). كلُّهم أخرجوه بألفاظ مقاربة للَّفظ الذي ساقه المصنِّف.

(٢) في «خ»: (بعملك). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أخرجه النسائي في «سننه»: (٣/ ٥٤ ـ ٥٥)، كتاب السهو، باب: نوع آخر في الدعاء بعد الذكر، رقم (٦٢)، وأحمد في «المسند»: (٤/ ٢٦٤)، والحاكم في «المستدرك»: (١/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥)، وصححه، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي»: (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١، رقم١٢٣٧ ـ ١٢٣٨).

(٤) من رواية زيد بن ثابت رضي الله عنه؛ كما في «مسند الإمام أحمد»: (٥/ ١٩١).
وهو حديث طويل، ومنه قوله ﷺ: «... أسألك اللهم الرضا بعد القضاء، وبرد العيش بعد الممات، ولذَّةَ نظرٍ إلى وجهك، وشوقًا إلى لقائك، من غير ضرّاء مضرّة، ولا فتنة مُضلَّة...». =

أهلُ الجنَّة أحبَّ إليهم من النظر إليه. وسُنَّ أن يُدعى بلذة النظر إلى وجهه الكريم. وأهل الجنَّة قد تنعَّموا من أنواع النَّعيم بالمخلوقات بما هو غاية النَّعيم، فلمَّا كان نظرهم إليه أحبَّ إليهم من كلِّ أنواع النَّعيم، عُلم أنَّ لذَّة النَّظر إليه أعظم عند أهل الجنَّة من جميع أنواع اللَّذَّات. والجنَّةُ فيها ما تشتهي الأنفس، وتلذّ الأعين؛ فما لذَّت أعينهم بأعظم من لذَّتها بالنظر إليه. واللَّذَّة تحصل بإدراك المحبوب، فلو لم يكن أحبّ إليهم من كلِّ شيء، [ما كان النظر إليه أحبَّ إليهم من كلِّ شيء][1]، وكانت لذَّته أعظم من كلِّ لذَّة. والله تعالى وعد عباده المؤمنين بالجنَّة؛ وهي اسمٌ لدارٍ فيها جميع أنواع اللَّذَّات المتعلقة بالمخلوق، وبالخالق؛ كما أنَّ النَّار اسمٌ لدارٍ فيها أنواع الآلام، لكن غلط من ظنَّ أنَّ التنعيم بالنظر إليه ليس من نعيم أهل الجنَّة، وصار هؤلاء حزبين: حزبًا أنكروا التنعيم بالنظر إليه؛ وهم المنكرون للمحبَّة[2]؛ حتى قال أبو المعالي[3] ونحوه ممَّن يُنكر محبَّته إنَّهم إذا رأَوْه لم يلتذوا بنفس النظر، بل يخلق لهم لذَّة ببعض المخلوقات مع

الذين أنكروا محبة الله حزبان الحزب الأول

= وقد صرَّح شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٥٦) أنَّه يقصد بهذا الوجه رواية زيد بن ثابت رضي الله عنه هذه.

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (والمنكرون لرؤيته من الجهميَّة والمعتزلة تُنكر هذه اللذة. وقد يُفسِّرها من يتأوَّل الرؤية ـ بمزيد العلم ـ على لذة العلم به؛ كاللذة التي في الدنيا بذكره، لكن تلك أكمل. وهذا قول متصوفة الفلاسفة والنفاة؛ كالفارابي، وأبي حامد، وأمثاله، فإنَّ ما في كتبه من «الإحياء» وغيره من لذة النظر إلى وجهه هو بهذا المعنى). «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٩٠). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٦٢ ـ ٧٨).

(٣) الجويني.

النَّظر[1]. وكذلك قال مَن شاركهم في التجهّم؛ من أهل الوحدة[2]؛ كابن عربي؛ قال: ما التذَّ عارفٌ بمشاهدة قطّ[3]. وادَّعى أبو المعالي أنَّ إنكار محبَّته من أسرار التوحيد[4]. وهو من أسرار توحيد الجهميَّة المعطِّلة المبدِّلة. وحُكِيَ عن ابن عقيل أنَّه سمع رجلاً يقول: أسألك لذَّة النظر إلى وجهك الكريم، فقال له: هَبْ أنَّ له وجهًا، أله وجهٌ يُلتذّ بالنظر إليه[5]. وهذا بناءً على هذا الأصل؛ فإنَّه وشيخه أبا يعلى، ونحوهما وافقوا الجهميَّة في إنكار أن يكون الله محبوبًا، واتَّبعوا في ذلك قول أبي بكر بن الباقلاني[6] ونحوه ممَّن يُنكر محبَّة الله، وجعل القول بإثباتها قول الحلوليَّة[7].

---

(١) انظر: «العقيدة النظامية» للجويني: ص٣٩، و«الإرشاد» له: ص١٧١، و«قواعد العقائد» للغزالي: ص١٧١ ـ ١٧٢.

وانظر: توضيح هذه المسألة في كتب شيخ الإسلام التالية: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٥)، و(١٠/ ٦٩٥)، و«منهاج السنة»: (٥/ ٣٩١ ـ ٣٩٢)، و«الاستقامة»: (٢/ ٩٨).

(٢) وحدة الوجود. تقدَّم تعريفها ص٢٨١.

(٣) لم أعثر عليه في مظانّه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والفلاسفة تُثبت اللذَّة العقليَّة، وأبو نصر الفارابي وأمثاله من المتفلسفة يُثبت الرؤية لله، ويُفسّرها بهذا المعنى). «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٨٨ ـ ٤٠٠).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٥)، و(١٠/ ٦٩٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٥ ـ ٧٧) فقد ردّ فيه على من أنكر لذَّة النظر إلى وجه الله سبحانه وتعالى.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٥٥)، و(١٠/ ٦٩٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٩٢)، و«الاستقامة»: (٢/ ٩٨).

(٦) يقول الباقلاني: (واعلم أنَّه لا فرق بين الإرادة، والمشيئة، والاختيار، والرضى، والمحبَّة، على ما قدَّمنا. واعلم أنَّ الاعتبار في ذلك كلّه بالمآل لا بالحال). «الإنصاف» للباقلاني: ص٦٩.

(٧) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٦٩٧)، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٩٢).

الحزب الثاني [والحزب الثاني](1) أنَّ طائفة من الصوفيَّة والعبَّاد شاركوا هؤلاء في أنَّ مسمَّى الجنَّة لا يدخل فيه النظر إلى الله. وهؤلاء لهم نصيب من محبَّة الله تعالى والتلذّذ بعبادته، وعندهم نصيب من الخوف والشوق والغرام، فلمَّا ظنُّوا أنَّ الجنَّة لا يدخل فيها النظر إليه، صاروا يستخفّون بمسمَّى الجنَّة، ويقول أحدهم: ما عبدتُك شوقًا إلى جنَّتك، ولا خوفًا من نارك(2).

وهم قد غلطوا من وجهين:

الرد عليهم من وجهين أحدهما: أنَّ ما يطلبونه من النظر إليه والتمتع بذكره ومشاهدته، كلّ ذلك في الجنَّة.

الثاني: أنَّ الواحد من هؤلاء لو جاع في الدنيا أيامًا، أو أُلقي في بعض عذابها، طار عقله، وخرج من قلبه كلّ محبَّة.

ولهذا قال سمنون(3):

---

(1) في «م»، و«ط»: (الجواب الثاني).

(2) نقل الغزالي عن معروفٍ الكرخيّ نحوًا من هذه المقالة؛ أنَّه عبد الله لا خوفًا من ناره، ولا شوقًا إلى جنَّته، بل حُبًا له. انظر: «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٢٨٧).
ونقل الغزالي أيضًا عن أبي سليمان الدارانيّ قوله: (إنَّ لله عبادًا ليس يشغلهم عن الله خوف النَّار، ولا رجاء الجنَّة). «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٢٨٧).
ونقل الغزالي أيضًا قول الثوريّ لرابعة العدويَّة: (ما حقيقة إيمانك؟ قالت: ما عبدتُه خوفًا من ناره، ولا حبًا لجنّته..). «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٢٨٧).
والنقول في ذلك عن الصوفيَّة كثيرة جدًا.
وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٢٤٠، ٦٩٩)، و«الاستقامة»: (٢/ ١٠٤، ١٠٥).

(3) هو سمنون بن حمزة، أبو الحسن الخواص. موسوس في آخر عمره، وله كلام في المحبَّة مستقيم، وسمَّي نفسه سمنون الكذَّاب. توفي سنة ٢٩٨هـ.
انظر: «البداية والنهاية»: (١١/ ١٢٣)، و«طبقات الصوفيَّة»: ص١٩٥، و«حلية الأولياء»: (١٠/ ٣٠٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٤٤١، ٦٥١).

وليس لي في سواك حظٌّ فكيفما شئتَ فامْتحنِّي

ابتلي بعسر البول، فصار يطوف على المكاتب ويقول: ادعوا لعمِّكم الكذَّاب[1].

وأبو سليمان[2] لمَّا قال: قد أُعطيتُ من الرضا نصيبًا لو ألقاني في النَّار لكنتُ راضيًا[3]، ذُكِرَ أنَّه ابتُليَ بمرض، فقال: إن لم يُعافني وإلا كفرتُ، أو نحو هذا.

والفضيل بن عياض ابتُلي بعسر البول، فقال: بحبِّي لك إلا فرَّجتَ عنِّي[4]. فَبَذَلَ حبّه في عسر البول.

فلا طاقة لمخلوق بعذاب الله، ولا غنى به عن رحمته.

---

(١) انظر: «كتاب نتائج الأفكار القدسيّة»: (١/ ١٦٠)، وذكر فيه بيتًا آخر زيادة على الذي أورده المصنف وهو قوله:

إن كان يرجو سواك قلبي لا نلت سؤلي ولا التمني

وانظر أيضًا: «حلية الأولياء»: (١٠/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، و«إحياء علوم الدين» للغزالي: (٤/ ١٤١)، و«مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٢٤١، ٦٩٠)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ١٢٣).

(٢) هو أبو سليمان عبد الرحمن بن أحمد بن عطية العنسي الداراني ـ نسبة إلى داريّا؛ قرية من قرى دمشق ـ، له كلام في الزهد. توفي سنة ٢١٥هـ.

انظر: «حلية الأولياء»: (٩/ ٢٥٤)، و«طبقات الصوفية»: ص٧٥، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ١٨٢).

(٣) هذه الكلمة رواها أبو نعيم بسنده عن أبي سليمان في «حلية الأولياء»: (٩/ ١٦٣). وكذا أسندها القشيريّ في رسالته: (٢/ ٤٢٦). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٢٤١، ٦٨٩).

(٤) أوردها القشيريّ في رسالته: (٢/ ٦٢٣). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٦٩١).

وقد قال النبيُّ ﷺ لرجلٍ: «ما تدعو في صلاتك؟». قال: أسأل / الله ٢٨/ب
الجنَّة، وأعوذ به من النَّار، أما أنِّي لا أُحسن دندنتك، ولا دندنة معاذ فقال: «حولها ندندن»[١].

ودَخَلَ على أعرابيّ قد صار مثل الفَرْخ، فقال: «هل كنتَ تدعو الله بشيءٍ؟». قال: كنتُ أقول: اللهمَّ ما كنتَ معاقبي به في الآخرة، فعجّله [لي][٢] في الدنيا. فقال: «سبحان الله! إنَّك لا تستطيعه، ولا تُطيقه، [هلاّ][٣] قلتَ: اللهمّ آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النَّار»[٤].

والعدوان في الإرادة، والعبادة، والعمل حصل من إعراضهم عن العلم الشرعيّ، واتِّباع الرسول، وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[٥].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند»: (٣/ ٤٧٤)، وأبو داود في «السنن»: (١/ ٥٠١)، كتاب الصلاة، باب: في تخفيف الصلاة، (رقم٧٩٢)، وابن ماجه في «السنن»: (١/ ٢٩٥)، كتاب إقامة الصلاة، باب: ما يُقال في التشهد، والصلاة على النبيِّ ﷺ، (رقم٩١٠)، وصحّح النوويُّ إسناده في «الأذكار»: (١/ ١٩٧)، والألباني في «صحيح سنن أبي داود»: (١/ ١٥٠)، وفي «صحيح سنن ابن ماجه»: (١/ ١٥٠)، وفي «تخريج أحاديث الكلم الطيب»: (١٠٣).

(٢) في «خ»: (له). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (هل لا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٠٦٨ ـ ٢٠٦٩)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: كراهية الدعاء بتعجيل العقوبة في الدنيا، والإمام أحمد في «مسنده»: (٣/ ١٠٧)، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظ الحديث.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

قال بعضهم: ليس الشأن في أن تُحبَّه، الشأنُ في أن يكونَ هو يُحِبُّكَ[1].

وهو إنَّما يُحِبُّ من اتَّبع الرسول، وإلا فالمشركون وأهل الكتاب يدَّعون أنَّهم يُحبُّونه.

وأولئك[2] غلطوا [بنفي][3] محبَّته، وهؤلاء[4] أثبتوا محبَّة شركيَّة، لم يُثبتوا محبَّة توحيديَّة خالصة[5]، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[6].

أقسام الناس في المحبة

فالأقسام ثلاثة[7]: أولئك[8] معطِّلة للمحبَّة، وحقيقة قولهم تعطيل العبادة مطلقًا. وهؤلاء[9] مشركون في المحبَّة؛ فهم مشركون في العبادة. أولئك مستكبرون عن عبادته، والكبر لليهود، وهؤلاء مشركون في عبادته، والشرك للنصارى.

وكلّ واحدٍ من المستكبرين والمشركين ليسوا مسلمين، بل الإسلام هو الاستسلام لله وحده، ولفظ الإسلام يَتَضمَّن الإسلام ويتضمَّن

---

(١) نقله ابن كثير في «تفسيره»: (١/٣٥٨) عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: عن بعض العلماء والحكماء.. ولم يعزه لأحد.

(٢) أي: الجهميَّة، ومن تبعهم من أهل الكلام.

(٣) ليست في «خ». وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) أي: الصوفية.

(٥) وقد قال عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (لكنهم قصروا في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، وأفرطوا حتى غلا بهم إلى الإلحاد، فصاروا من جنس المشركين). «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/٣٠٠).

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٧) انظر بيانها في «مجموع الفتاوى»: (١٠/٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤).

(٨) أي: الجهميَّة ومن تبعهم من المتكلمين.

(٩) أي: الصوفيَّة.

إخلاصه لله[1]. وقد ذكر ذلك غير واحدٍ، حتى أهل العربيّة؛ كأبي بكر ابن الأنباري[2]، وغيره. لفظ الإسلام

ومن المفسرين من يجعلهما قولين؛ كما يذكر طائفة منهم البغويّ أنَّ المسلم هو: المستسلم لله. وقيل: هو المخلص[3].

والتحقيق: أنَّ المسلم يجمع هذا وهذا؛ فمن لم يستسلم له، لم يكن مسلمًا؛ ومن استسلم لغيره كما يستسلم له، لم يكن مسلمًا؛ ومن استسلم له وحده، فهو المسلم؛ كما في القرآن: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4]، وقال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَاتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[5].

والاستسلام له يتضمَّن الاستسلام [لقضائه][6]، وأمره، [ونهيه][7]؛ فيتناول فعل المأمور، وترك المحظور، والصبر على المقدور: ﴿إِنَّهُۥ مَن

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٦٢٣، ٦٣٥)، و(١٠/ ١٤)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣١)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥٤).

(٢) هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري. وُلد في الأنبار سنة ٢٧١هـ. من أعلم أهل زمانه بالآداب واللغة. كان حافظًا للشعر والأخبار، كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد في القرآن. توفي في بغداد سنة ٣٢٨هـ.
انظر: «طبقات النحويين»: ص١٧١، و«الأعلام»: (٦/ ٣٣٤).

(٣) «تفسير البغوي»: (١/ ١٠٦).

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١٢.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٢٥.

(٦) في «خ»: (لخلقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

﴿يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[(١)].

قال ابن أبي حاتم[(٢)]: حدثنا عصام[(٣)] بن [رواد][(٤)]، [حدثنا][(٥)] آدم[(٦)]، عن أبي جعفر[(٧)]، عن الربيع، عن أبي العالية[(٨)] في قوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾[(٩)]؛ يقول: من أخلص لله. قال ابن أبي حاتم: وروي عن

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٠.

(٢) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر من مهران التميمي الرازيّ. وُلد سنة ٢٤٠هـ، ورحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده، وصنَّف التصانيف، من جملتها: «كتاب السنة»، و«التفسير»، و«كتاب الرد على الجهمية»، و«فضائل الإمام أحمد». توفي ٣٢٧هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٦٣)، و«طبقات الحنابلة»: (٢/ ٥٥)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٣٠٨ـ٣٠٩)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٣/ ٣٢٤ـ٣٢٨).

(٣) هو عصام بن رواد بن الجراح العسقلاني.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٧/ ٢٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٦٦)، و«لسان الميزان»: (٤/ ١٦٧).

(٤) في «ط»: (وران). وما أثبت من «خ»، و«م»، و«تفسير ابن أبي حاتم».

(٥) في «خ»: (ثنا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) هو آدم بن أبي إياس العسقلاني. توفي سنة ٢٢٠هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٢/ ٢٦٨)، و«تهذيب التهذيب»: (١/ ١٩٦).

(٧) هو عيسى بن عبد الله بن ماهان الرازي.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٢٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٤٠٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ١٧٦).

(٨) هو رفيع بن مهران البصري، أبو العالية الرياحي. توفي سنة ٩٣هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ٥١٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٢٠٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٢٨٤).

(٩) سورة البقرة، الآية: ١١٢.

الربيع نحو ذلك[(١)]. وقال: ذُكِرَ عن يحيى بن آدم[(٢)]، حدثنا ابن المبارك[(٣)]، عن حيوة بن شريح[(٤)]، عن عطاء بن دينار[(٥)]، عن سعيد بن جبير[(٦)]: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ﴾، قال: دينه[(٧)].

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم»: (١/ ٢٣٧). وأخرجه ابن جرير: (١/ ٤٩٣)، وابن كثير: (١/ ٢٢٢). وانظر: «الدر المنثور»: (١/ ١٠٨)، و«فتح القدير»: (١/ ١٢٠).

وقال محقق «تفسير ابن أبي حاتم» عن رجال هذا الإسناد: يُحتجّ بروايتهم، لكنَّ أبا العالية يُرسل كثيرًا، ورواية أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس مضطربة. «تفسير ابن أبي حاتم»: (١/ ٢٨، ٣٥، ٤٢). فالأثر في سنده اضطراب.

(٢) هو يحيى بن آدم بن سليمان الأموي، أبو زكريا الكوفي. توفي سنة ٢٠٣هـ. انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ١٢٨)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ١٧٥، ٥٨٠، ٥٨٤).

(٣) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم. وُلد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨١هـ. أحد الأئمة الحفاظ.

انظر: «تذكرة الحفاظ»: (١/ ٢٨٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٣٨٢).

(٤) هو حيوة بن شريح بن صفوان التجيبي، أبو زرعة المصري. توفي سنة ١٥٨هـ.

انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ٣٠٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٦٩).

(٥) هو عطاء بن دينار الهذلي، مولاهم المصري. توفي سنة ١٢٦هـ. له مراسيل عن سعيد ابن جبير. انظر: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٣٣٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٦٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٧/ ١٩٨).

(٦) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الوالبي مولاهم، أبو محمد. تابعي ثقة، أخذ العلم في التفسير عن ابن عباس، وقتله الحجاج سنة ٩٥هـ، ومات بعده بأيام.

انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٩)، و«الثقات»: (٤/ ٢٧٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ١١).

(٧) «تفسير ابن أبي حاتم»: (١/ ٣٣٧ـ ٣٣٨).

وقال محقق «تفسير ابن أبي حاتم» أيضًا: رجال إسناده ثقات، لكن رواية عطاء ـ التفسير ـ عن سعيد بن جبير مرسلة؛ حيث لم يأخذ عنه مباشرة، وإنما وجد صحيفة عن سعيد، فاكتتبها.

وقال أبو الفرج[(١)]: أسلم: أخلص. وفي الوجه قولان: أحدهما: أنَّه الدين، والثاني: العمل[(٢)].

وقال البغوي: ﴿أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾: أخلص دينه لله، وقيل: أخلص عبادته لله، وقيل: خضع وتواضع لله، وأصل الإسلام: الاستسلام والخضوع، وخُصَّ الوجه لأنَّه إذا جاد بوجهه في السجود، لم يبخل بسائر جوارحه. ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ في عمله، قيل: مؤمنٌ، وقيل: مُخلصٌ[(٣)].

قلت: قول من قال: خضع وتواضع لربِّه، هو داخلٌ في قول من قال: أخلص دينه، أو عمله، أو عبادته لله؛ فإنَّ هذا إنَّما يكون إذا خضع له وتواضع له دون غيره؛ فإنَّ العبادة والدين والعمل له لا يكون إلا مع الخضوع له والتواضع، وهو مستلزمٌ لذلك. ولكنَّ أولئك[(٤)] ذكروا مع هذا أن يكون هذا الإسلام لله وحده؛ فذكروا المعنيَيْن: الاستلزام، وأن يكون لله.

حقيقة دين الإسلام [و][(٥)] قول من قال: خضع وتواضع لله، يتضمَّن أيضًا أنَّه أخلص عبادته ودينه لله؛ فإنَّ ذلك يتضمَّن الخضوع والتواضع لله دون غيره. وأمَّا ذكره [التوجه][(٦)]: فقد بُسط الكلام عليه في غير هذا الموضع[(٧)]، وتبيَّن أنَّ

٢٩/أ الله ذكر إسلام الوجه له، وذكر إقامة الوجه له في قوله: / ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ

---

(١) ابن الجوزي.

(٢) «زاد المسير» (تفسير ابن الجوزي): (١/ ١٣٣).

(٣) «تفسير البغوي»: (١/ ١٠٦).

(٤) الذين فسَّروا إسلام الوجه بإخلاص الدين أو العبادة أو العمل.

(٥) ليست في «ط»، وهي في «خ»، و«م».

(٦) في «خ»: (الوجه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣١).

﴿لِلدِّينِ﴾[1]، وذكر توجيه الوجه له في قوله: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾[2]؛ لأنَّ الوجه إنَّما يتوَجه إلى حيث توجَّه القلب، والقلب هو الملك، فإذا توجَّه الوجه نحو جهةٍ كان القلب متوجِّهًا إليها، ولا يُمكن الوجه أن يتوجّه بدون القلب؛ فكان إسلام الوجه، وإقامته، وتوجيهه، مستلزمًا لإسلام القلب، وإقامته، وتوجيهه. وذلك يستلزم إسلام كلّه لله، وتوجيه كله لله، وإقامة [كلّه][3] [لله][4]. وبسط الكلام على ما يُناسب ذلك[5][6].

الذين أنكروا المحبة لهم شبهتان

وهذا حقيقة دين الإسلام[7]. لكن الذين أنكروا ذلك لهم شبهتان: إحداهما: أنَّ المحبَّة تقتضي المناسبة[8]، قالوا: وهي منتفية؛ فلا مناسبة بين المحدَث والقديم[9]. فيُقال لهم: هذا كلامٌ مجملٌ. تعنون بالمناسبة: الولادة؟ أو المماثلة ونحو ذلك ممَّا يجب تنزيه الربّ عنه؟ فإنَّ الشيء

الشبهة الأولى والرد عليها

---

(١) سورة الروم، الآية: ٣٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٧٩.

(٣) في «ط»: (كلها). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٤) ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٥) انظر: «الرد على المنطقيين»: (ص٤٤٨).

(٦) هاهنا في «خ» بياض بمقدار سطرين. وقد أُشير إلى ذلك في «م»، و«ط».

(٧) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١٠/ ١٤)، (١١/ ٢٠٠، ٢١٨).

(٨) المناسبة بين المحِبّ والمحَب.

(٩) ومثل هذا القول صدر منهم في الرؤية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إنَّ مثبتة الرؤية، منهم من أنكر أن يكون المؤمن ينعم بنفس رؤية ربّه؛ قالوا: لأنَّه لا مناسبة بين المحدَث والقديم؛ كما ذكر ذلك الأستاذ أبو المعالي الجويني في الرسالة النظاميَّة، وكما ذكره أبو الوفاء بن عقيل في بعض كتبه). «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٦٩٥).

يُنسب إلى أصله بأنَّه ابن فلان، وإلى فرعه بأنَّه أبو فلان، وإلى نظيره بأنَّه مثل فلان. ولمَّا سأل المشركون النَّبيَّ ﷺ عن نسب ربِّه[1]، أنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[2]؛ فلم يخرج من شيء، ولا يخرج منه شيء، ولا له مثل.

فإن عنيتُم هذا، لم نُسلِّم أنَّ المحبَّة لا بُدَّ فيها من هذا. وإن أردتم بالمناسبة أن يكون المحبوب متَّصفًا بمعنى يُحبّه المحِبّ، فهذا لازم المحبَّة، والربُّ متَّصِفٌ بكل صفةٍ تُحَبّ. وكلّ ما يُحبّ فإنَّما هو منه؛ فهو أحقّ بالمحبَّة من كلِّ محبوب. وإذا كان الإنسان يُحِبّ الملائكة، وهم من غير جنسه، لما اتصفوا به من الصفات الحميدة؛ فالسُّبُّوح القُدُّوس ربُّ الملائكة والروح الذي كلّ ما اتَّصفت به الملائكة وغيرهم، فهو من جوده وإحسانه، وهو العزيز الرحيم، إذ كان المخلوق كثيرًا ما يتَّصف بالعزَّة دون الرحمة، أو تكون فيه رحمة بلا عزَّة. وهو سبحانه: العزيز، الرحيم، الغفور، الودود، المجيد.

معنى اسم الودود

والودود: فعولٌ من الودّ. وقال شعيب: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[4]؛ فقرنه بالرحيم في موضع، وبالغفور في موضع.

---

(١) قال الطبري: (ذُكِرَ أنَّ المشركين سألوا رسول الله ﷺ عن نسب ربِّ العزَّة، فأنزل الله هذه السورة جوابًا لهم. وقال بعضهم: بل نزلت من أجل اليهود: سألوه، فقالوا له: هذا الله خلق الخلقَ، فمن خلق الله؟ فأنزلت جوابًا لهم). «تفسير الطبري»: (١٥/ ٣٤٢).

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة هود، الآية: ٩٠.

(٤) سورة البروج، الآية: ١٤.

قال أبو بكر بن[1] الأنباري[2]: الودود معناه: المحِبّ لعباده؛ من قولهم: وددتُ الرجل أودّه [وُدًّا، ووِدًّا، ووَدًّا][3]، ويُقال: وددتُ الرجلَ [وَدَادًا، ووِدَادًا، ووَدادةً](٣).

وقال الخطابي[4]: (هو اسمٌ مأخوذٌ من الودِّ، وفيه وجهان: أحدهما: أن يكون فعولاً في محلِّ مفعول؛ كما قيل: رجل هيوب بمعنى مهيب، وفرس رَكوب بمعنى مركوب. والله سبحانه [وتعالى][5] مودودٌ في قلوب أوليائه، لما [يتعرَّفونه][6] من إحسانه إليهم[7]. والوجه الآخر: [أن يكون بمعنى الوادّ][8]؛ أي: أنَّه يودُّ عباده الصالحين؛ بمعنى أنَّه يرضى عنهم، ويتقبَّل أعمالهم[9]. [ويكون][10] معناه أن يُودِّدهم إلى خلقه؛ كقوله: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾)[11].

---

(١) في «خ»: (ابن).

(٢) انظر كلام ابن الأنباري في: (تفسير ابن الجوزي)؛ «زاد المسير»: (٤/ ١٥٢). وانظر كذلك: «تهذيب اللغة» للأزهري؛ فقد نقل كلام ابن الأنباري في: (١٤/ ٢٣٦).
وابن الأنباري هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري. تقدمت ترجمته: ص٣٤٧.

(٣) ما بين المعقوفتين ضُبطت هكذا في «خ».

(٤) تقدمت ترجمته: ص٢٥٩.

(٥) ما بين المعقوفتين ليست في «خ»، ولا في شأن الدعاء للخطابي. وهي في «م»، و«ط».

(٦) كذا في «خ»، وفي شأن الدعاء. وفي «م»، و«ط»: (يعرفونه).

(٧) في «شأن الدعاء» زيادة: (وكثرة عوائده عندهم).

(٨) ما بين المعقوفتين في شأن الدعاء هكذا: أن يكون الودّ بمعنى الوادّ. وما أثبت من «خ»، وفي «م»، و«ط»: (أن يكون بمعنى الودّ).

(٩) وهذا تأويل للصفة؛ لأنَّ المحبَّة غير الرضى، وغير قبول الأعمال.

(١٠) في «شأن الدعاء» للخطابي: (وقد يكون). وفرق بين العبارتين؛ فالأولى فسَّرت الوجه الآخر، وهذه أتت بمعنى جديد.

(١١) «شأن الدعاء» للخطابي: ص٧٤. وانظر كلامه في «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ١٥٢). =

الأدلة على أن الله يحب عباده ويحبونه

قلت: قوله: ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴾[1] فسَّروها بأنَّه يُحِبُّهم، ويُحبِّبُهم إلى عباده[2]؛ كما في «الصحيحين» عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إذا أحبَّ اللهُ العبدَ نادى: يا جبريل إنِّي أُحِبُّ فلانًا فأحبَّه، فيُحبُّه جبريل، ثمَّ يُنادي في السماء: إنَّ الله يُحِبُّ فلانًا فأحبُّوه، فيُحبُّه أهل السماء، ثمَّ يُوضع لهُ القبول في الأرض». وقال في البغض مثل ذلك[3].

وقال عبد [بن][4] حُميد[5]: أنبأ عبيد الله بن موسى[6]، عن ابن أبي

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩٦.

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (١/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، و«زاد المسير»: (٥/ ٢٦٦). وانظر أيضًا: «مجموع الفتاوى»: (١٥/ ٢٣٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١١٧٥)، كتاب بدء الخلق، باب: ذكر الملائكة، و(٥/ ٢١٤٦)، كتاب الأدب، باب: الحبّ في الله، و(٦/ ٢٧٢١)، كتاب التوحيد، باب: كلام الربِّ مع جبريل، ونداء الله الملائكة ـ وفي كلِّ هذه المواضع لم يذكر في البُغض مثل ذلك ـ، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٠٣٠)، كتاب البرّ والصلة والآداب، باب: إذا أحبَّ الله عبدًا حبّبه إلى عباده، ومالك في «الموطأ»: (٢/ ٩٥٣)، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٥١٤) ـ وقد ذُكر فيها في البُغض مثل ما ذُكِر في الحب ـ.

(٤) في «خ»: (ابن) بإثبات ألف ابن.

(٥) هو عبد بن حميد بن نصر، أبو محمد الكِسِّيّ، اسمه عبد الحميد، فخُفِّف. والكِسِّيّ نسبة إلى بلدة في ما وراء النهر، تُقارب سمرقند، يُقال له أيضًا: الكِشِّيّ؛ منسوب إلى كِشّ؛ قرية من قرى جرجان، وإذا أُعرب كتب بالسين. وُلد عبد بن حميد بعد السبعين ومائة بكِشّ، ونشأ بها، ثمَّ رحل وطوّف في البلاد الإسلاميَّة للسماع والتلقِّي. قال عنه الذهبيّ: كان من الأئمة الثقات. وقال ابن حجر: ثقة حافظ من الحادية عشر. مات سنة تسع وأربعين. ومن مصنفاته: «التفسير»، و«المسند». انظر: «الأنساب» للسمعاني: (١١/ ١٠٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٢٣٥)، و«تذكرة الحفَّاظ»: (٢/ ٥٢٤)، و«تقريب التهذيب»: (١/ ٦٤٠).

(٦) هو عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي، أبو محمد، من التاسعة: مات سنة ٢١٣هـ. =

ليلى[1]، عن الحكم[2]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عبَّاس: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، قال: يُحبُّهم، ويُحبِّبهم[3]. ورواه ابن أبي حاتم أيضًا[4].

وقال عبدُ: أخبرني شبّابه[5]، عن ورقاء[6]، عن ابن أبي نجيح[7]، عن مجاهد[8]: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾، قال: يُحبُّهم، ويُحبِّبُهم إلى المؤمنين[9]

= انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٣٣٤)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ١٦)، و«تقريب التهذيب»: (١/ ٦٤٠).

(١) ستأتي ترجمته: ص١٠١٠.

(٢) هو الحكم بن عتيبة الكندي ـ بالولاء ـ، أبو محمد. توفي سنة ١١٣هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٣/ ١٢٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/ ٤٣٣).

(٣) أخرجها الطبري في «تفسيره»: (١/ ١٣٢). وانظر: «زاد المسير»: (٥/ ٢٦٦)، و«الدر المنثور»: (٤/ ٢٨٧).

(٤) انظر: «الدر المنثور»: (٤/ ٢٨٧).

(٥) هو شبابة بن سوار الفزاري، مولاهم أبو عمر المدائني الخراساني. توفي سنة ٢٥٤هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٣٩٢)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٢٦٠).

(٦) هو ورقاء بن عمر بن كليب اليشكري، أبو بشر الكوفي. ثقة.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ٥٠)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/ ٣٣٢)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ١١٣).

(٧) هو عبد الله بن أبي نجيح؛ يسار الثقفي، أبو يسار المكي. توفي سنة ١٠١هـ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن تفسيره: (تفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد من أصح التفاسير). «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٤٠٩).

(٨) هو مجاهد بن جبر المكي، أبو الحجاج المخزومي. وُلد سنة ٢١هـ، وتوفي سنة ١٠٣هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٨/ ٣١٩)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٤٣٩)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/ ٤٢).

(٩) تفسير مجاهد ـ تحقيق عبد الرحمن السورتي ـ: ص٣٩١. وانظر: «تفسير الطبري»: (١/ ١٣٢). =

أخبرنا[1] عبد الرزاق[2]، عن الثوري[3]، عن مسلم[4]، عن مجاهد، عن ابن عبَّاس: ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴾، قال: محبَّة[5].

وهذا فيه إثبات حبّه لهم، بعد أعمالهم؛ بقوله: ﴿ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا ﴾، وهو نظير قوله: ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾[6]؛ فهو يُحبُّهم إذا اتَّبعوا الرسول. ونظير قوله في الحديث الصحيح: «ولا يزال عبدي يتقرَّب إليَّ بالنوافل حتى أُحبَّه، فإذا أحببتُه كنتُ سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يُبصر به، ويدَه التي يبطش بها، ورجلَه التي يمشي بها»[7].

---

(١) القائل عبد بن حميد.

(٢) هو عبد الرحمن بن همام بن نافع الحميري، مولاهم الصنعاني. وُلد سنة ١٢٦هـ، وتوفي سنة ٢١١هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٣٩)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٦٠٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/ ٣١١).

(٣) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث. وُلد سنة ٩٧هـ، وتوفي سنة ١٦١هـ.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢٢٢)، و«تاريخ بغداد»: (٩/ ١٥١)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ١١١).

(٤) هو مسلم بن عمران، أو ابن أبي عمران البطين الكوفي.
انظر: «الجرح والتعديل»: (٨/ ١٩١)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/ ١٣٤).

(٥) «تفسير القرآن» للإمام عبد الرزاق ـ تحقيق مصطفى مسلم ـ: (٢/ ١٤). وانظر: «تفسير الطبري»: (١/ ١٣٢)، و«الدر المنثور»: (٤/ ٢٨٧).

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٣١.

(٧) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٣٨٤ ـ ٢٣٨٥)، كتاب الرقاق، باب: قول النبي ﷺ: «بُعثت أنا والساعة كهاتين»، وأحمد في «مسنده»: (٦/ ٢٥٦).

/ وكذلك قوله: ﴿وَأَحْسِنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[1]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[2]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾[4]. ٢٩/ب

وهذه الآيات وأشباهها تقتضي أنَّ الله يُحِبّ أصحاب هذه الأعمال؛ فهو يُحِبّ التوابين، وإنَّما يكونون توَّابين بعد الذنب، ففي هذه الحال يُحِبُّهم. وهذا مبنيٌّ على الصفات الاختياريَّة[5]، فمن نفاها[6] ردّ هذا كلّه.

من نفى الصفات الاختيارية لهم في المحبة قولان

ولهم[7] قولان: أحدهما: أنَّ المحبَّة قديمة؛ فهو يُحبّهم في الأزل إذا علِم

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٤.

(٤) سورة الصف، الآية: ٤.

(٥) الصفات الاختياريَّة: هي الأمور التي يتصف بها الربّ عزَّ وجلَّ، فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته؛ مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبّته ... إلخ. فالجهميَّة، ومن وافقهم من المعتزلة وغيرهم يقولون: لا يقوم بذاته شيء من الصفات، ولا غيرها. «جامع الرسائل»: (٢/ ٣ ـ ٤).
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ رسالة صغيرة في هذا الموضوع، اسمها: «رسالة في الصفات الاختياريَّة» ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٤ ـ ٧٠).
وانظر كلامه أيضًا رَحِمَهُ اللهُ عن مسألة قيام الأفعال الاختياريَّة بالله تعالى، وأقوال السلف فيها، ومن أثبتها، أو نفاها في «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٨ ـ ٢٤).

(٦) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (فباب محبَّة الله ضلَّ فيه فريقان من الناس؛ فريق من أهل النظر والكلام والمنتسبين إلى العلم جحدوها، وكذَّبوا بحقيقتها. وفريق من أهل التعبّد والتصوف والزهد، أدخلوا فيها من الاعتقادات، والإرادات الفاسدة ما ضاهوا بها المشركين). «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٤٥).

(٧) أي: للمتكلِّمة الكلابيَّة والأشعريَّة، ومن وافقهم في نفي الصفات الاختياريَّة.

أنَّهم يموتون على حالٍ [مرضية][(١)]، ويقولون: إنَّ الله يُحِبّ الكفَّار في حال كفرهم إذا علم أنَّهم يموتون على الإيمان، ويُبغض المؤمن إذا علم أنَّه يرتدّ. هذا قول ابن كلّاب[(٢)]، ومن [تبعه][(٣)]. ثمَّ منهم من يُفسّر المحبَّة بالإرادة[(٤)]، ومنهم من يقول: هي صفة زائدة على الإرادة[(٥)]. والقول الثاني: يجعلون هذا من باب الفعل؛ فالمحبَّة عندهم: إحسانه إليهم،

---

(١) ليست في «خ». وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٦٩.
وذكر الأشعريُّ في «المقالات» قول أصحاب ابن كلّاب (أنَّ الله لم يزل راضيًا عمَّن يعلم أنَّه يموت مؤمنًا، ساخطًا على من يعلم أنَّه يموت كافرًا)، وذكر أنَّ هذا هو قولهم في الولاية، والعداوة، والمحبَّة. «مقالات الإسلاميين» للأشعريِّ: (١/ ٣٥٠). وانظر: المصدر نفسه: (٢/ ٢٢٥، ٢٥٥).
وقال شيخ الإسلام رحمه الله مبيِّنًا حال ابن كلاب وعقيدته: (أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان، له فضيلة ومعرفة ردّ بها على الجهميَّة والمعتزلة نفاة الصفات، وبيَّن أنَّ الله نفسه فوق العرش، وبسط الكلام في ذلك. ولم يتخلَّص من شبهة الجهميَّة كلّ التخلّص، بل ظنَّ أنَّ الربَّ لا يتصف بالأمور الاختياريَّة التي تتعلَّق بقدرته ومشيئته؛ فلا يتكلَّم بمشيئته وقدرته، ولا يُحب العبد ويرضى عنه بعد إيمانه وطاعته، ولا يغضب عليه ويسخط بعد كفره ومعصيته، بل محبًا راضيًا، أو غضبان ساخطًا على من علم أنَّه يموت مؤمنًا أو كافرًا. ولا يتكلَّم بكلام بعد كلام...). «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٦٦٢)، وانظر: المصدر نفسه: (٨/ ٣٤٠ـ٣٤٣).

(٣) في «خ»: (اتبعه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك: ص٣٣٢. وانظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٦٩، وجامع الرسائل»: (٢/ ٢٣٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٦٩٧).

(٥) انظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي: ص٣٧، و«إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل» لابن جماعة: ص١٣٩، ١٤٣ ـ ١٤٤)، و«تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه» للسيوطي: ص١٢٠. وانظر أيضًا: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: ٨/ ٣٤٠ـ ٣٤١).

والإحسان عندهم ليس فعلاً قائمًا به، بل بائنًا عنه[1].

والكتاب، والسنَّة، وأقوال السلف والأئمة، والأدلة العقليّة إنَّما تدلّ على القول الأوَّل[2]، كما قد بُسط في غير هذا الموضع[3]؛ إذ المقصود هنا [ذِكرُ اسمه «الودود»، والأكثرون على ما ذكره][4] ابن الأنباري[5]، وأنَّه فعولٌ بمعنى فاعل؛ أي: هو الوادُّ، كما قرنه بالغفور؛ وهو الذي يغفر، وبالرحيم؛ وهو الذي يرحم.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي[6]، ثنا عيسى بن جعفر؛ قاضي الريّ[7]، ثنا سفيان في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[8]، قال: مُحِبّ، وقال[9]:

---

(١) انظر: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» للعز بن عبد السلام: ص١٤٤ - ١٤٥، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (١/ ١٥٠). وانظر: «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٣٧).

(٢) القول الأوَّل: هو تفسير الودود بأنَّه المُحِبّ لعباده. وليس المراد به القول الأول من أقوال المؤوّلة لصفة المحبّة ـ والذي تقدَّم آنفًا ـ.

(٣) انظر من كتب شيخ الإسلام: «قاعدة في المحبّة» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ١٩٣ - ٤٠١)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٣٧، ٣٧٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٢ ـ ٦٥).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط». وهي في «خ»، و«م».

(٥) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ١٥٢).

(٦) هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود، أبو حاتم الرازي الحنظلي. الإمام الحافظ شيخ المحدثين. انظر: «الجرح والتعديل»: (١/ ٣٤٩ ـ ٣٧٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٤٧)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٧١).

(٧) انظر ترجمته في: «الجرح والتعديل»: (٦/ ٢٧٣).

(٨) سورة هود، الآية: ٩٠.

(٩) أي: ابن أبي حاتم.

قُرِئَ على يونس[1]: ثنا ابن وهب[2]، قال: وقال ابن زيد[3]: قوله: «الودود»، قال: الرحيم. وقد ذَكَرَ[4] فيه [قولين][5]؛ القول الأوَّل رواه من تفسير الوالبي[6]

---

(١) هو يونس بن حبيب بن عبد القاهر بن عبد العزيز الأصبهاني، أبو بشر. توفي سنة ٢٦٧هـ. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه بأصبهان وهو ثقة. انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٣٧).
أو: يونس بن راشد الجزري، أبو إسحاق الحراني القاضي. انظر: «الجرح والتعديل»: (٩/ ٢٣٩)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/ ٤٨٠)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ٤٣٩).

(٢) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري. توفي سنة ١٩٨هـ. انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ١٨٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/ ٧١).

(٣) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، المدني. توفي سنة ١٨٢هـ. انظر: «الجرح والتعديل»: (٥/ ٢٣٣)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/ ٥٦٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/ ١٧٧).

(٤) أي: ابن أبي حاتم. والظاهر أنَّه ذكر هذين القولين في «تفسيره»، ولكن لم يُطبع منه إلا الأجزاء الأولى.

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٦) هو علي بن أبي طلحة؛ سالم بن مخارق الوالبي. قال عنه الذهبي: (أخذ تفسير ابن عباس عن مجاهد، فلم يذكر مجاهدًا، بل أرسله عن ابن عباس). مات سنة ١٢٣هـ. صنَّف تفسير القرآن. وطريقه عن ابن عباس من أجود الطرق، قال عنه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ بمصر صحيفة في التفسير رواها علي بن أبي طلحة، لو رحل رجلٌ فيها إلى مصر قاصدًا ما كان كثيرًا).
انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٣/ ١٣٤)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر: (٧/ ٣٣٩)، و«الإتقان» للسيوطي: (٢/ ١٨٨)، و«التفسير والمفسرون» للذهبي ـ المعاصر ـ: (١/ ٧٧).
و«تفسير الوالبي» نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مرارًا في كتبه بهذا الاسم. انظر على سبيل المثال: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٧٨، ٤٨٠)، و«شرح حديث النزول»: ص٣١٢، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: ص٣٨٠، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٨٦)، و(٥/ ١٣٦، ١٣٩، ٢٩٠)، و«جامع الرسائل والمسائل»: =

عن ابن عباس قوله: «الودود»، قال: الحبيب[1]. والثاني: قول ابن زيد: الرحيم[2]. وما ذكره الوالبي [أنَّه][3] الحبيب، قد يُراد به المعنيان؛ أنَّه يُحِبُّ، ويُحَبُّ[4]؛ فإنَّ الله يُحب من يحبه، وأولياؤه يُحبهم ويُحبُّونه.

= (٤ـ٥/ ٣٤٠). وأخذ عنه في هذا الكتاب ـ «النبوات» ـ عدَّة مرات.

ولقب الوالبي يشترك فيه ثلاثة أشخاص، كلهم يروي عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ، وكلهم من المفسرين؛ أولهم: سعيد بن جبير الأسدي الوالبي مولاهم، الكوفي. قال عنه ابن حجر: ثقة. قتله الحجاج سنة ٩٥هـ.

انظر: «تقريب التهذيب»: (١/ ٢٩٢)، و«حلية الأولياء»: (٤/ ٢٧٢).

وثانيهم: أبو خالد هرمز مولى بني والبة، من بني أسد، من أهل الكوفة. ثقة، مات سنة ١٠٠هـ.

انظر: «طبقات ابن سعد»: (٦/ ٢٢٨)، و«تهذيب التهذيب»: (١٢/ ٨٣ ـ ٨٤).

والثالث: علي بن أبي طلحة؛ سالم بن مخارق الوالبي؛ كما صرَّح باسمه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، مبيِّنًا أنَّه هو المقصود، وقال عنه: إنه لم يسمع التفسير عن ابن عباس.

انظر: «جامع الرسائل والمسائل»: (٤ـ٥/ ٥٤٠)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٨٠).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» عن ابن عباس: (١٥/ ١٣٨)، عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾. وانظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٨٨٥)، كتاب التفسير، باب: تفسير سورة البروج؛ فإنَّه ذكره عن ابن عباس. وانظر أيضًا: «فتح القدير» للشوكاني: (٥/ ٤١٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» عن ابن زيد: (١٥/ ١٣٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾. وانظر: «تفسير القرطبي»: (١٩/ ١٩٥)، و«فتح القدير» للشوكاني: (٥/ ٤١٣).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط»، وهو في «خ»، و«م».

(٤) قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النونية»: (٢/ ٨٩) ـ شرح الهراس ـ:

وهـو الودود يُحِبّهم ويُحبُّهُ ... أحبابـه والفضـل للمـنَّان

وهو الذي جعل المحبَّة في ... قـلوبـهم وجازاهم بحب ثان

وانظر: «توضيح المقاصد» ـ شرح ابن عيسى ـ: (٢/ ٢٣٠)، و«بدائع التفسير» الجامع لتفسير الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (٥/ ١٧٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾.

وانظر: «كتاب الأسماء والصفات» للبيهقي: (١/ ١٩٨).

والبغويُّ ذكر الأمرين، فقال: وللودود معنيان؛ [أنَّه][1] يُحِبُّ المؤمنين، وقيل: هو بمعنى المودود؛ أي محبوب المؤمنين[2].

وقال[3] أيضًا في قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[4]، أي: المحبّ لهم، وقيل: معناه المودود؛ كالحَلُوب، والرَّكوب؛ بمعنى المحلوب والمركوب، وقيل: يغفر، ويودّ أن يغفر، وقيل: المتودِّد إلى أوليائه بالمغفرة[5].

قلت: هذا اللفظ معروفٌ في اللغة أنَّه بمعنى الفاعل[6]؛ كقول النبيِّ ﷺ: «تزوَّجوا الودود الولود»[7]. وفعول بمعنى فاعل كثيرٌ؛ كالصبور، والشكور، وأمَّا بمعنى مفعول، فقليلٌ. وأيضًا: فإنَّ سياق القرآن يدلّ على

---

(١) في «م»، و«ط»: (أن).

(٢) «تفسير البغوي»: (٢/ ٣٩٩).

(٣) أي: البغويّ.

(٤) سورة البروج، الآية: ١٤.

(٥) «تفسير البغوي»: (٥/ ٤٧١).

(٦) انظر: «اشتقاق أسماء الله»: ص١٥٢ لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي؛ فإنه قال: (الودود فيه قولان: أحدهما: أنَّه فعول بمعنى فاعل؛ كقولك غفور بمعنى غافر، وكما قالوا: رجل صَبور بمعنى صابر، وشَكور بمعنى شاكر؛ فيكون الودود في صفات الله تعالى عزَّ وجلَّ على هذا المذهب أنَّه يودّ عباده الصالحين ويُحبّهم. والودّ، والمودَّة، والمحبَّة في المعنى سواء؛ فالله عزَّ وجلَّ ودودٌ لأوليائه والصالحين من عباده، وهو محبّ لهم. والقول الآخر: أنَّه فعول بمعنى مفعول؛ كما يُقال: رجلٌ هَيوب؛ أي: مهيب؛ فتقديره: أنَّه عزَّ وجلَّ مودودٌ؛ أي: يودّه عباده ويحبّونه. وهما وجهان جيّدان). «اشتقاق أسماء الله» لأبي القاسم الزجاجي: ص١٥٢. وانظر: «تفسير الأسماء» للزجاج: ص٥٢.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٣/ ١٥٨، ٢٤٥). ورواه ابن حبان في «صحيحه» وصححه في كتاب النكاح، باب: ما جاء في التزويج واستحبابه، رقم١٢٢٨، ورواه سعيد بن منصور في «سننه»: (١/ ١٣٩)، باب: الترغيب في النكاح. =

أنَّه[1] أراد أنَّه هو الذي يودّ عباده؛ كما أنَّه هو الذي يرحمهم ويغفر لهم؛ فإنَّ شعيبًا قال: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[2]؛ فذكر رحمته ووده؛ كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾[3]. وهو أراد وصفًا يُبيِّن لهم أنَّه سبحانه يغفر الذنب، ويُقبل على التائب؛ وهو كونه وَدودًا؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[4]. وقد ثبت في «الصحاح» من غير وجهٍ عن النبيِّ ﷺ أنَّ الله يفرح بتوبة التائب أشدّ من فرح من فقد راحلته بأرضٍ دَوِّيَّةٍ[5] مُهلكة، ثمَّ وجدها بعد اليأس[6].

---

(١) في «م»، و«ط» زيادة كلمة (صح) بعد: (أنَّه)، وهي ليست في «خ». ولا وجه لإثباتها.

(٢) سورة هود، الآية: ٩٠.

(٣) سورة الروم، الآية: ٢١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٥) الأرض الدويّة: هي الأرض القفر، والفلاة الخالية. قال الخليل: هي المفازة، قالوا: ويُقال: دوية، وداوية: مهلكة: هي موضع خوف الهلاك. ويُقال لها مفازة، قيل: إنَّه من قولهم: فوز الرجل إذا هلك. وقيل: على سبيل التفاؤل بفوزه ونجاته منها؛ كما يُقال للّديغ: سليم. انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/ ١٤٣)، و(٥/ ٢٧١)، و«شرح النووي على صحيح مسلم»: (١٧/ ٦١).

(٦) يُشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الحديث الذي أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»، ولفظه: «لله أشدّ فرحًا بتوبة عبده المؤمن من رجلٍ في أرضٍ دوّيّة مهلكة، معه راحلته، عليها طعامه وشرابه، فنام فاستيقظ وقد ذهبت. فطلبها، حتى أدركه العطش، ثمَّ قال: أرجع إلى مكاني الذي كنتُ فيه، فأنام حتى أموت. فوضع رأسه على ساعده ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته، وعليها زاده وطعامه وشرابه. فالله أشدّ فرحًا بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته وزاده) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٣٢٤ ـ ٢٣٢٥)، كتاب الدعوات، باب: التوبة. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٠٢ ـ ٢١٠٣)، كتاب التوبة، باب: في الحضّ على التوبة والفرح بها. و«مسند الإمام أحمد»: (٣/ ٨٣)؛ كلهم أخرجوه بألفاظ متقاربة. =

فهذا الفرح منه بتوبة التائب يُناسب محبّته له، ومودّته له. وكذلك قوله في الآية الأخرى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[1]، فإنَّه مثل قوله: ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾[2].

وأيضًا: فإنَّ كونه مودودًا؛ أي: محبوبًا، يُذكر على الوجه الكامل الذي يتبيَّن اختصاصه به؛ مثل: [اسم][3] الإله؛ فإنَّ الإله: المعبود هو مودودٌ بذلك، ومثل اسمه الصمد، ومثل ذي الجلال والإكرام، ونحو ذلك[4].

وكونه مودودًا ليس بعجيب، وإنَّما العجب: جوده، وإحسانه؛ فإنَّه يتودّد إلى عباده، كما جاء في الأثر: «يا عبدي! كم أتودّد إليك بالنّعم، وأنت تتمقَّت إليَّ بالمعاصي، ولا يزال مَلَكٌ كريم يصعد إليَّ منك بعمل سيء»[5]. وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنَّه قال: يقول الله تعالى: «من

---

(١) سورة البروج، الآية: ١٤.

(٢) سورة سبأ، الآية: ٢.

(٣) في «ط»: (الاسم). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهو سبحانه يحب عباده الذين يحبونه، والمحبوب لغيره أولى أن يكون محبوبًا. فإذا كنَّا إذا أحببنا شيئًا لله كان الله هو المحبوب في الحقيقة، وحبّنا لذلك بطريق التبع. وكنَّا نحب من يحب الله لأنَّه يُحب الله، فالله تعالى يُحبّ الذين يحبونه؛ فهو المستحق أن يكون هو المحبوب المألوه المعبود، وأن يكون غاية كل حب). «درء تعارض العقل والنقل»: (٤/ ١٥). وانظر أيضًا: المصدر نفسه ـ عن المحبَّة ـ: (٩/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦)، و(٦/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥٤).

(٥) روى أبو نعيم الأصبهاني عن مالك بن دينار أنَّه قال: (قرأت في بعض الكتب أنَّ الله تعالى يقول: يا ابن آدم خيري ينزل عليك، وشرّك يصعد إليَّ، وأتحبّب إليك بالنّعم، وتتبغّض إليَّ بالمعاصي، ولا يزال ملك كريم قد عرج منك إليَّ بعمل قبيح). «حلية الأولياء»: (٢/ ٣٥٨). وانظر: «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى: (١/ ١٩٤). وإثبات «صفة العلو» لابن قدامة: ص١١٣، وقال محققه: إسناده ضعيف لجهالة الشيخ =

تقرَّب إليَّ شبرًا تقرَّبتُ إليه ذراعًا، ومن تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبتُ إليه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة»[1].

وجاء في تفسير اسمه الحنَّان، المنَّان: أنَّ الحنَّان: الذي يُقبل على من أعرض عنه. والمنَّان: الذي يجود بالنوال قبل السؤال[2]. معنى الحنان والمنان

وأيضًا: فمبدأ الحبِّ والودِّ منه، لكن اسمه الودود يجمع المعنَيَيْن؛

1/30 كما قال / الوالبيُّ عن ابن عبَّاس: أنَّه الحبيب[3]؛ وذلك أنَّه إذا كان يودّ عباده، فهو مستحقٌّ لأن يودّه العباد بالضرورة. ولهذا من قال إنَّه يُحبّ المؤمنين، قال: إنَّهم يُحِبُّونه؛ فإنَّ كثيرًا من النَّاس يقول إنَّه محبوب، وهو

= القرشي. وأورده الذهبي من طريق ابن أبي الدنيا ص97 وقال: إسناده مظلم. وانظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم: ص268، فقد ذكر أنَّ هذا الأثر رواه ابن أبي الدنيا.

(1) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (6/ 2741)، كتاب التوحيد، باب: ذكر النبي ﷺ وروايته عن ربه، و(6/ 2694)، كتاب التوحيد، باب قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: 28]، باختلاف يسير في بعض الألفاظ، ومسلم في «صحيحه»: (4/ 2067 ـ 2068)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: فضل الذكر والدعاء، وأحمد في «مسنده»: (2/ 413)، و(3/ 40، 122).

(2) قال الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (15/ 471): (ومن صفات الله تعالى: المنَّان؛ ومعناه: المعطي ابتداءً. ولله المنَّة على عباده، ولا منَّة لأحدٍ منهم عليه). وانظر أيضًا: «شأن الدعاء» للخطَّابيّ: ص100.
وهذا الأثر أورده القرطبي بدون عزو في كتاب: «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» ـ مخطوط ـ: (ق70/ أ).
وفيه: أنَّ أكينة بن عبد الله التميمي سمع علي بن أبي طالب يقول وقد سئل عن الحنَّان المنَّان، فذكره... وانظر: «شرح حديث النزول» لابن تيمية: ص453، تعليق المحقق: (رقم13)، و«الفتاوى»: (5/ 573)، و(16/ 217).

(3) انظر: «تفسير الطبريّ»: (15/ 139).

لا يُحِبّ شيئًا مخصوصًا، لكن محبّته بمعنى مشيئته العامّة[1]. ومن النّاس من قال: إنّه لا يُحَبّ، مع أنّه يُثبت محبّته للمؤمنين.

القسمة في المحبة رباعية

فالقسمة في المحبّة رباعيّة؛ فالسلف وأهل المعرفة أثبتوا النوعين؛ قالوا: إنّه يُحِبّ، ويُحَبّ. والجهميّة والمعتزلة تُنكر الأمرين[2]. ومن النّاس من قال: إنّه يُحبّه المؤمنون، وأمّا هو، فلا يُحبّ شيئًا دون شيء. ومنهم من عكس فقال: بل هو يُحبّ المؤمنين، مع أنّ ذاته لا يُحَبّ[3]؛ كما

---

(١) ومن هؤلاء: غلاة الصوفيّة؛ فإنّهم يعتقدون أنّه ليس في مشهدهم لله محبوبٌ، مرضيّ، مرادٌ إلا ما يقع، فما وقع فالله يُحِبّه ويرضاه، وما لم يقع فالله لا يحبه ولا يرضاه. فمشيئة الله العامّة التي تقع كلّها محبوبة له، يُريدها، ويرضى عنها كما زعموا.
انظر: «رسالة الاحتجاج بالقدر» لابن تيمية: ص٨٠ ـ ٨١.
ومن هؤلاء: الأشاعرة، ومن وافقهم؛ فإنّه لما ثبت عندهم أنّ المشيئة، والإرادة، والمحبّة، والرضى كلّها بمعنى واحد ـ على حدّ زعمهم ـ، قالوا: فالمعاصي والكفر كلها محبوبة لله؛ لأنّ الله شاءها وخلقها. انظر: «رسالة الاحتجاج بالقدر» لابن تيمية: ص٦٧، و«مدارج السالكين» لابن القيم: (١/ ٢٢٨، ٢٥١)، و(٢/ ١٨٩).
ولازم هذا القول: أنّ الله ـ تعالى عن ذلك ـ يُحِبّ الكفر والمعاصي.
انظر: «الرسالة الأكملية» ـ ضمن مجموع الفتاوى»: (٦/ ١١٥ ـ ١١٦).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٢ ـ ٦٦)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٤٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٥٦).

(٣) وقد بيّن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بطلان هذا القول، وذكر أنّ المحبوبات على قسمين، فقال: (المحبوبات على قسمين: قسمٌ يُحبّ لنفسه، وقسمٌ يُحب لغيره. إذ لا بُدّ من محبوبٍ يُحبّ لنفسه. وليس شيء شُرع أن يُحبّ لذاته إلا الله تعالى. وكذلك التعظيم لذاته، تارة يُعظّم الشيء لنفسه، وتارة يعظّم لغيره. وليس شيء يستحق التعظيم لذاته إلا الله تعالى. وكلّ ما أمر الله أن يُحَبّ ويُعظّم، فإنّما محبّته لله وتعظيمه عبادة لله؛ فالله هو المحبوب المعظّم في المحبّة والتعظيم، المقصود المستقر الذي إليه المنتهى . . .).
«جامع الرسائل» ـ قاعدة المحبّة ـ: (٢/ ٢٨٧).

يقولون إنَّه يَرحَم، ولا يُرحَم. فإذا قيل: إنَّ الودود بمعنى الوادِّ، لزم أن يكون مودودًا، بخلاف العكس. فالصواب القطع بأنَّ الودود هو الذي يُوَدّ، وإن كان ذلك مُتَضَمَّنًا؛ لأنَّه يستحقّ أن يُوَدّ، ليس هو بمعنى الودود فقط.

ولفظ الوِداد بالكسر هو مثل الموادّة والتوادّ، وذاك يكون من الطرفين؛ كالتحابّ. وهو سبحانه لمَّا جعَلَ بين الزوجين مودَّة ورحمة، كان كلٌّ منهما يودّ الآخر ويرحمه.

وهو سبحانه كما ثبت في الحديث الصحيح أرحم بعباده من الوالدة بولدها[(١)]، وقد بيَّن الحديث الصحيح أنَّ فرحه بتوبة التائب أعظم من فرح الفاقد ماله ومركوبه في مهلكة، إذ وجدهما بعد اليأس[(٢)]. وهذا الفرح [يقتضي][(٣)] أنَّه أعظم مودَّة لعبده المؤمن من المؤمنين بعضهم لبعض. كيف، وكلُّ وُدٍّ في الوجود فهو من فعله. فالذي جعل الودَّ في القلوب هو أولى بالودِّ؛ كما قال ابن عبَّاس، ومجاهد، وغيرهما[(٤)] في قوله: ﴿سَيَجۡعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وُدّٗا﴾؛ قال: يُحِبّهم، ويُحَبِّبهم[(٥)]. وقد دلَّ الحديث

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٢٣٥)، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٠٩)، كتاب التوبة، باب: في سعة رحمة الله تعالى وأنَّها سبقت غضبه، وابن ماجه في «السنن»: (٢/ ١٤٣٦)، كتاب الزهد، باب ما يُرجى من رحمة الله يوم القيامة، وأبو داود في «سننه»: (٣/ ٤٦٩)، كتاب الجنائز، باب الأمراض المكفرة للذنوب.

(٢) سبق تخريجه في: ص٣٦٣.

(٣) في «خ»: (تقتضي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سبق نقل كلامهم قريبًا: ص٣٥٣ ـ ٣٥٦.

(٥) تقدم: ص٣٥٥.

الذي في «الصحيحين»[1] على أنَّ ما يجعل من المحبَّة في قلوب النَّاس هو بعد أن يكون هو قد أحبَّه، وأمر جبريل أن يُنادي بأنَّ الله يُحبّه. فنادى جبريل في السماء أنَّ الله يُحِبّ فلانًا فأحبّوه[2]. وبسط هذا له موضعٌ آخر[3].

وفي مناجاة بعض الداعين: ليس العجب من حبّي لك مع حاجتي إليك، العجب من حبّك لي مع غناك عنِّي[4].

وفي أثرٍ آخر: يا عبدي! وحقِّي إنِّي لك محبٌّ، فبحقِّي عليك كن لي محبًّا[5].

ورُويَ: يا داود حبِّبني إلى عبادي، وحبِّب عبادي إليَّ؛ مرهم بطاعتي فأحبّهم، وذكِّرهم آلائي فيُحبُّوني؛ فإنَّهم لا يعرفون منِّي إلا الحسن الجميل[6].

وهو سبحانه كما قال؛ كلُّ ما خلقه، فإنَّه من نعمه على عباده. ولهذا يقول: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[7]. والخير بيديه، لا يأتي بالحسنات إلا

---

(١) وهو قوله عليه السلام: «إذا أحبّ الله عبدًا . . » الحديث.

(٢) سبق تخريج هذا الحديث: ص٣٥٤.

(٣) انظر: قاعدة في المحبّة ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٨٧).

(٤) انظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم: (١٠/ ٣٤)؛ عن أبي يزيد البسطامي.

(٥) قال أبو حامد الغزالي: (وفي بعض الكتب: عبدي! أنا ـ وحقّك ـ لك محبّ، فبحقّي عليك كن لي محبًّا). «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٢٧٤).

(٦) انظر: «إحياء علوم الدين»: (٤/ ١٣٨). وقال محقّقه: (الحديث لم أجد له أصلاً، وكأنّه من الإسرائيليات).
وانظر: «كتاب تصفية القلوب» لليماني الذمار: ص٢٩٨ ـ ٢٩٩). وقال محقّقه: (رواه ابن حبان من حديث أبي هريرة).
ولم أقف عليه في «صحيح ابن حبان».

(٧) سورة الرحمن، ووردت في آيات كثيرة.

هو، ولا يذهب بالسيئات إلا هو، ولا حول ولا قوّة إلا به، ولا ملجأ ولا منجا منه إلا إليه.

ووده سبحانه هو لمن تاب إليه وأناب إليه؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ وُدًّا﴾[١]، وقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾[٢]؛ فلا يستوحش أهل الذنوب، وينفرون منه كأنَّهم حمرٌ مستنفرة؛ فإنَّه ودودٌ رحيمٌ بالمؤمنين، يُحبّ التوابين، ويُحبّ المتطهِّرين.

ولهذا قال شعيب: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[٣]، وقال هنا: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[٤]؛ فذكر «الودود» في الموضعين لبيان مودَّته للمذنب إذا تاب إليه، بخلاف القاسي الجافي الغليظ الذي لا ودّ فيه.

الشبهة الثانية لمن ينكر المحبة

والحجَّة الثانية لهم: قالوا: إنَّ الإرادة والمحبَّة لا تتعلَّق إلا بمعدوم يُراد فعله؛ فإنَّه لو جاز أن يُراد الموجود، وأن يُراد القديم، لجاز أن يكون العالَم قديمًا مع كونه مُرادًا مقدورًا؛ كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة[٥]؛ فإنَّ القائلين إنَّه موجب بذاته والعالَم قديم؛ منهم من يصفه

---

(١) سورة مريم، الآية: ٩٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٣) سورة هود، الآية: ٩٠.

(٤) سورة البروج، الآية: ١٤.

(٥) انظر كلام الفلاسفة في هذا الموضوع في: «قاعدة في المحبة» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٢ ـ ٤٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٨٦ ـ ٥٩٧).

بالإرادة؛ كأبي البركات[1]، وغيره؛ قالوا: ومن المعلوم بالاضطرار للعقلاء إذ قالوا: هذا الأمر حصل بالإرادة أن يكون محدَثًا، كائنًا بعد أن لم يكن، ولهذا لا يجوز أن يُقال إنَّ قدرته ومشيئته تعلَّقت بوجوده، ولا ببقائه، ولا بكونه حيًّا، ومن قال إنَّ صفاته قديمة الأعيان، لا يقول إنَّ كلامه وإرادته حصلت بإرادته وقدرته.

فيقال: هذا الذي قالوه، صحيحٌ. لكن هنا نوعان:

أحدهما: إرادة أن يفعل الشيء ويكون. فهذه لا تكون إلا مع حدوثه.

والثانية: محبَّة نفس ذاته، من غير أن يفعل في الذات شيء. فهذه التي تتعلَّق بالموجود، والباقي، والقديم. وإرادة الفعل تابعة لهذه؛ فإنَّه لولا أن تكون الإرادة متعلِّقة بنفس الشيء الموجود، امتنع أن يراد إيجاده؛ فإنَّ من أراد [أن][2] يبنيَ بيتًا ليسكنه، إنَّما مراده نفس البيت لسكناه والانتفاع، وإنَّما / البناء وسيلة إلى ذلك. لولا إرادة الغاية المقصودة بالذات لم تُرد ٣٠/ب
الوسيلة. وإذا بناه، فهو مريد له بعد البناء، ولهذا يكره خرابه وزواله. وكذلك من أراد أن يلبس ثوبًا، فلبسه، فهو في حال اللبس مريدٌ له. فمن أراد إحداث أمر وفعله، كانت إرادة فعله لغاية مقصودة بعد الفعل، هي العلَّة [الغائيَّة][3].

---

(١) هو أبو البركات، هبة الله بن علي بن ملكا البلدي. قال عنه الذهبي: (العلامة الفيلسوف، شيخ الطب، أوحد الزمان). وكان يهوديًا، وأسلم في آخر عمره. وُلد نحو سنة ٤٨٠هـ، وتوفي سنة ٥٦٠هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٤١٩)، و«الأعلام»: (٨/ ٧٤).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين في «ط»: (الغائبة). وما أثبت من «خ»، و«م». =

والفعل المطلوب لغاية، لفاعله إرادتان: إرادة الفعل، وإرادة الغاية. وهذه[1] هي الأصل، وتلك[2] تبعٌ لهذه.

والإرادة إرادة لا تتعلَّق بالمعدوم من جهة كونه معدومًا، بل تتعلَّق بوجود الفعل، لكن يمتنع أن يراد فعله إلا إذا كان معدومًا[3].

فالعدم شرطٌ في إرادة فعله، ولهذا جُعل من جملة علل الفعل.

ولهذا كان جماهير العقلاء مطبقين على أنَّ كلَّ مفعولٍ فهو حادث، وكلّ ما أريد أن يُفعل فإنَّه يكون حادثًا، وكلّ ما تعلَّقت المشيئة والقدرة بفعله فهو حادث.

ثمَّ من النَّاس من يقول: هذا مختصٌّ بكونه مفعولاً بالاختيار، وإلا إذا كان معلولاً لعلَّة موجبة، لم يلزم حدوثه.

وهو غلط. بل كلّ ما فُعل، فلا يكون إلا مُحدَثًا؛ سواءٌ كان ذلك ممكنًا، أو ممتنعًا. بل نفس كونه مفعولاً مستلزمٌ حدوثه، ونفس تصوّر

= والعلَّة الغائيّة هي: ما يوجد الشيء لأجله.

انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص٢٠٢، و«المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص١٢٣، و«معيار العلم في فنِّ المنطق» للغزالي: ص٣١٣.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالعلَّة الغائية متقدِّمة في التصوُّر والإرادة، وهي متأخرة في الوجود؛ فالمؤمن يقصد عبادة الله ابتداءً، وهو يعلم أنَّ ذلك لا يحصل إلا بإعانته، فيقول: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾. «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٢٨٤).

وانظر: المصدر نفسه: (٨/ ١٨٧)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٩ ـ ٢٣٠).

(١) أي: إرادة الغاية.

(٢) أي: إرادة الغاية.

(٣) انظر: «قاعدة في المحبة» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٣٩٨).

العلم بكونه مفعولاً يوجبُ العلم بحدوثه، وإن لم يخطر بالبال كونه مفعولاً بالقدرة والاختيار[1].

ثمَّ قد يُقال: ما من مفعول إلا وهو مفعولٌ بالاختيار. والقديم إذا قُدِّر فاعلاً بلا مشيئة، كان ذلك ممتنعًا. والموجب بالذات إذا قيل هو موجب بذاته المتصفة بمشيئته وقدرته لما يشاؤه، و[هذا][2] حقّ، وهو مسلتزمٌ لكونه فاعلاً بمشيئته وقدرته. وأمَّا موجب بلا مشيئة، أو موجب يُقارنه موجب، فهذان باطلان، وبهما ضلَّ من ضلَّ من المتفلسفة القائلين بقدم الفلك ونفي الصفات. ولكن: من أراد إحداث شيء وأحدثه، لم يجب أن تنقطع إرادته، بل قد يكون مريدًا له ما دام موجودًا، ولولا أنَّه مريد لوجوده لما فعله. فكلّ ما شاء الله وجوده، فهو مريد إحداثه وبقاءه ما دام باقيًا. وأمَّا الإرادة والمحبَّة المتعلِّقة بالقديم: فليست إرادة فعل فيه، بل هي محبَّة ذاته. وكلّ إرادة ومحبَّة، فلا بُدَّ أن تنتهي إلى محبوبٍ لذاته. وكلّ فاعل بالإرادة، فإرادته تستلزم محبَّة عامَّة لأجلها فعل[3].

فالحبُّ أصل وجود كلّ موجود، والربُّ تعالى يُحبّ نفسه. ومن لوازم [حبّه][4] نفسه: أنَّها محبَّة مريدة لما يريد أن يفعله، وما أراد فعله، فهو يريده لغاية يُحبّها؛ فالحبّ هو العلَّة الغائيَّة التي لأجله كان كلّ شيء.

---

(١) انظر: «مختصر الصواعق» لابن الموصلي: (٢/ ١١٦).

(٢) في «خ»: (ولهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «قاعدة في المحبة» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ٤٠١).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

الفلاسفة يصفون الله بالابتهاج والفرح

والمتفلسفة يصفونه بالابتهاج و[الفرح][1]؛ كما جاءت به النصوص النبويَّة، لكنَّهم يُقصِّرون في معرفة هذا وأمثاله من الأمور الإلهيَّة؛ فإنَّهم يقولون: اللَّذَّة إدراك الملائم من حيث هو ملائم، وهو مدرك لذاته بأفضل إدراك[2]؛ فهو أفضل مدرِك لأفضل مدرَك بأفضل [إدراك][3].

تقصير الفلاسفة في ذلك من ثلاثة أوجه

وقد قصّروا في ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ اللَّذَّة والفرح والسرور والبهجة ليس هو مجرَّد الإدراك، بل هو حاصل عقب الإدراك؛ فالإدراك موجب له، ولا بُدَّ في وجوده من محبَّة. فهنا ثلاثة أمور: محبَّة، وإدراك لمحبوب، ولذَّة تحصل بالإدراك. وهذا في اللَّذَّات الدنيويَّة الحسيَّة وغيرها؛ فإنَّ الإنسان يشتهي الحلو ويُحبّه، فإذا ذاقه التذَّ بذوقه، والذوق هو الإدراك[4]. وكذلك في لذَّات قلبه يُحِبّ الله؛ فإنَّه إذا ذكره، وصلَّى له، وجد حلاوة ذلك؛ كما قال ﷺ: «جُعِلَتْ قُرَّة عيني في الصلاة»[5].

وأهل الجنَّة إذا تجلَّى لهم، فنظروا إليه، قال: فما أعطاهم شيئًا أحبَّ إليهم من النَّظر إليه[6].

---

(١) في «خ»: (الفرج). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «المباحث المشرقية في علم الإلهيَّات والطبيعيَّات» للرازي: (١/ ٥١٣ ـ ٥١٤).

(٣) في «خ»: (ادرك). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «المباحث المشرقية» للرازي: (١/ ٥١٤)؛ فقد ذكر نحوًا من كلام شيخ الإسلام هذا.

(٥) الحديث رواه أحمد في «المسند»: (٣/ ١٢٨، ١٩٩، ٢٨٥). والنسائي: (٧/ ٦١) في عشرة النساء، باب: حبّ النساء. والحاكم في «المستدرك»: (٢/ ١٦٠)، وقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبيّ من حديث أنس.

(٦) هو جزء من حديث سبق تخريجه: ص٣٤٠.

والله أعلم[1][2].

---

(١) وانظر أقسام النَّاس في مقاصد العبادات ـ سيما الفلاسفة ـ في: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٧ ـ ٤١)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٣٦).

(٢) كتب الناسخ عند نهاية هذا الكلام:

آخر المجلد الحادي والعشرين من بعد المائة الملحق بـ «الكواكب الدراري»، ولله الحمد والمنَّة، لا نحصي ثناءً عليه. وصلواته وسلامه وبركاته على سيدنا محمد وآله وأصحابه. ختم آخره [. . .] بن محمد بن محمود بن بدر الحنبلي عشيَّة يوم الخميس حادي وعشرين شهر شوال سنة ثلاثين وثمان مائة من الهجرة النبوية، عفا الله لمؤلفه ولكاتبه ولقارئه ولجميع المسلمين.

يتلوه فصل في تمام القول في محبة الله وانقسام المراد إلى ما يراد لذاته . . . إلخ.

ملاحظة: في الأصل بين المعقوفتين ـ التي بعد ختم آخره ـ بياض، وقد ظهر لي أن اسمه إبراهيم، وذلك من خلال جزء من مخطوطة «الكواكب الدراري» التي كتبها. وكذلك في البطاقة التي فيها الفهارس والتعريف بكتاب «النبوات» في مكتبة الجامعة الإسلامية.

فصل[1]

في تمام القول في محبة الله[2]؛ وانقسام المراد إلى ما يُراد لذاته، وإلى ما يُراد لغيره[3]

٢/أ

تابع الوجه الأول في الرد على الفلاسفة

ثمَّ[4] ذلك الغير لا بُدَّ أن يكون مُرادًا لذاته، فالمراد لذاته لازمٌ لجنس الإرادة، والإرادة لازمة لجنس الحركة؛ فإنَّ الحركة [الطبيعيَّة[5]، و][6] القسريَّة[7] مستلزمةٌ للحركة الإراديَّة[8]. والحركة الإراديَّة مستلزمة لمرادٍ

---

(١) كُتب في بداية الورقة: بسم الله الرحمن الرحيم. اللهم عونك، لا حول ولا قوة إلا بك.

(٢) انظر كلام المؤلف رحمه الله على محبَّة الله تعالى في: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٨٨ ـ ٤١٢)، و«الاستقامة»: (٢/ ٨٨ ـ ١٢٨)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٤٧٨)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩)، و«قاعدة في المحبة» ـ ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ١٩٣ ـ ٤٠١).

(٣) انظر مزيد كلامٍ للمؤلف رحمه الله عن انقسام المراد إلى ما يُراد لذاته، وإلى ما يُراد لغيره في «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٣ ـ ٦٦).

(٤) في «ط»: (تمَّ) بالتاء، وما أثبت من «خ»، و«م».

(٥) الحركة الطبيعيَّة: هي التي لا تحصل بسبب أمر خارج، ولا تكون مع شعورٍ وإرادة؛ كحركة الحجر إلى أسفل. «التعريفات» للجرجاني: ص٨٥.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط». وهو في حاشية «خ»، فوق السطر، وعليه علامة التصحيح (صح).

(٧) الحركة القسريَّة: ما يكون مبدؤها بسبب ميلٍ مستفادٍ من خارج؛ كالحجر المرمى إلى فوق. فهي حركة اضطراريَّة. «التعريفات» للجرجاني: ص٨٥.

(٨) الحركة الإراديَّة: ما لا يكون مبدؤها بسبب أمرٍ خارجٍ مقارنًا بشعورٍ وإرادة؛ كالحركة الصادرة من الحيوان بإرادته. «التعريفات»: ص٨٥. =

لذاته. فكان جنس الحركات الموجودة في العالَم مستلزمة للمراد لذاته؛ وهو المعبود الذي يستحق العبادة لذاته؛ وهو الله لا إله إلا هو[1]، فلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا. وكلُّ عملٍ لا يُراد به وجهه، فهو باطلٌ. وكلّ عاملٍ لا يكون [عمله][2] لله، بل لغيره، وهو المشرك؛ فإنَّه كما قال تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾[3]؛ فإنَّ قوام الشيء بطبيعته الخاصَّة به، فالحيُّ قوامه بطبيعته المستلزمة لحركته الإراديَّة، وقوامها بالمراد لذاته، فإذا لم يكن حركتها لإرادة المعبود لذاته، لم يكن لنفسه قوام، بل بقيت ساقطة، خارَّة؛ كما ذكر الله تعالى. ولهذا يهوي في الهاوية؛ وهو ذنبٌ لا يُغفر؛ لأنَّه فسد الأصل؛ كالمريض الذي فسد قلبه، لا ينفع مع ذلك إصلاح أعضائه.

---

(١) هذا الدليل الذي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ دليلٌ عقليّ، يستخدمه كثيرًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد قال عنه في بعض كتبه: (الحركات الموجودة في العالم ثلاثة: قسرية، وطبيعية، وإرادية. ووجه الحصر: أنَّ مبدأ الحركة إما أن يكون من المتحرك، أو من سبب خارج. فإن لم تمكن حركته إلا بسبب خارج عنه؛ كصعود الحجر إلى فوق؛ فهذه الحركة القسرية. وإن كانت بسبب منه؛ فإمَّا أن يكون المتحرك له شعور، وإما أن لا يكون. فإن كان له شعور، فهي الحركة الإرادية، وإلا فهي الطبيعية. والحركة الطبيعية في العناصر: إما أن تكون لخروج الجسم عن مركزه الطبيعيّ، وإلا فالتراب إذا كان في مركزه لم يكن في طبعه الحركة. فالمتولدات من العناصر لا تتحرك إلا بقاسر يقسر العناصر على حركة بعضها إلى بعض. وإذا كانت الحركات الطبيعية والقسرية مفتقرة إلى محرك في الخارج، عُلم أنَّ أصل الحركات كلها الإرادة، فيلزم من هذا أن يكون مبدأ جميع الحركات من العالم العلويّ والسفليّ هو الإرادة). «كتاب الصفدية»: (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ١٣١)، و(٨/ ١٧١).
وقد استخدم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا الدليل أيضًا لإثبات وجود الملائكة بالعقل. انظر: المصدر المتقدم نفسه.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) سورة الحج، الآية: ٣١.

لفظ الدعاء في القرآن

ولفظ دعاء الله في القرآن[1] يُراد به دعاء العبادة، ودعاء [المسألة][2]؛ فدعاء العبادة يكون الله هو المراد به، فيكون الله هو المراد. ودعاء المسألة يكون المراد منه[3]؛ كما في قول المصلِّي: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4]؛ فالعبادة إرادته، والاستعانة وسيلة إلى العبادة إرادة المقصود، وإرادة الاستعانة إرادة الوسيلة إلى المقصود، ولهذا قدَّم قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وإن كانت لا تحصل إلا بالاستعانة؛ فإنَّ العلَّة الغائيَّة مقدّمة في التصوُّر والقصد، وإن كانت مؤخّرة في [الوجود][5] والحصول، وهذا إنَّما يكون لكونه هو المحبوب لذاته.

لكن المراد به محبَّة مختصة به على سبيل الخضوع له والتعظيم، وعلى سبيل تخصيصها به؛ فيُعبّر عنها بلفظ الإنابة، والعبادة، ونحو ذلك؛ [إذ][6] كان لفظ المحبَّة (جنس عامّ)، يدخل فيه أنواع كثيرة، فلا يرضى لله

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «الدعاء هو العبادة»، وقرأ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]. والحديث أخرجه الترمذيُّ، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) في «خ»: (للمسألة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أي: من الله تعالى. والدعاء ينقسم إلى نوعين: دعاء مسألة: وهو سؤال الله تعالى بأسمائه الحسنى ما ينفع الداعي وطلب كشف ما يضره. ودعاء عبادة: وهو التعبّد لله تعالى بمقتضى هذه الأسماء، التي فيها ثناء على الله تعالى. والنوعان متلازمان. قال تعالى: ﴿ادعوا ربكم تضرعًا وخفية﴾ الآيات وفيها: ﴿وادعوه خوفًا وطمعًا﴾ وقد اشتملت الآية على النوعين، قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٥/ ١٠ ـ ١١)، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (٢/ ٧٧٨ ـ ٧٧٩)، و«بدائع الفوائد»: (١/ ١٦٤)، و(٣/ ٢ ـ ٣)، و«زاد المعاد»: (١/ ٣٣٥)، و«تيسير العزيز الحميد»: ص٢١٦، ٦٤٠.

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٥.

(٥) في «خ»: (الوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «ط»: (إذا). وما أثبت من «خ»، و«م».

بالقدر المشترك، بل إذا ذُكِر من يُحبّ غير الله، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾[(١)]، وإذا ذُكِر محبّتهم لربِّهم، ذُكِرت محبَّته لهم، وجهادهم؛ كما في قوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾[(٢)]، وفي مثل قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾[(٣)]. ولهذا كانت القلوب [تطمئنّ بذكره][(٤)]؛ كما قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[(٥)]؛ فتقديم المفعول يدلُّ على أنَّها لا تطمئِنّ إلا بذكره، [و][(٦)] هو تعالى إذا ذُكِرَ وَجِلَتْ، فحصل لها اضطراب ووجل لما [تخافه][(٧)] من [دونه][(٨)]، و[تخشاه][(٩)] من فوات نصيبها منه. فالوجل إذا ذُكر حاصل بسبب من الإنسان، وإلا فنفس ذكر الله يوجب الطمأنينة؛ لأنَّه هو المعبود لذاته، والخير كلّه منه؛ قال تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾[(١٠)]، وقال تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(١١)]. وقال علي رضي الله عنه: / «لا يرجونَّ ٢/ب

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٥.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) سورة الرعد، الآية: ٢٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «ط»، وهو في «خ»، و«م».

(٧) في «خ»: (يخافه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (دونها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٩) في «خ»: (يخشاه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(١٠) سورة الحجر، الآيتان: ٤٩ ـ ٥٠.

(١١) سورة المائدة، الآية: ٩٨.

عبدٌ إلا ربّه، ولا يخافنَّ عبدٌ [إلا][1] ذنبه»[2]؛ فالخوف الذي يحصل عند ذكره، هو بسبب [من][1] العبد، وإلا فذكر الربّ نفسه يحصل الطمأنينة والأمن؛ فما أصابك من حسنةٍ فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك؛ كما قال ذلك المريض الذي سُئل: كيف تجدك؟ فقال: أرجو الله، وأخاف ذنوبي. فقال [النبي ﷺ][3]: «ما اجتمعا في قلب عبدٍ في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو، وأمّنه ممّا يخاف»[4].

ولم يقل بذكر الله توجل القلوب، كما قال: ﴿أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ﴾[5]، بل قال: ﴿إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾[6]، ثمَّ قال: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾[6]. وإنَّما يتوكّلون عليه لطمأنينتهم إلى كفايته، وأنَّه سبحانه حَسْبُ من توكَّل عليه؛ يهديه، وينصره،

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «ط»، وهو في «خ»، و«م».

(٢) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن قول عليّ هذا: ما معناه؟ فأجاب رحمه الله: (هذا الكلام يؤثر عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو من أحسن الكلام، وأبلغه، وأتمّه؛ فإن الرجاء يكون للخير، والخوف يكون من الشرّ، والعبد إنَّما يُصيبه الشرّ بذنوبه . . .) إلى آخر كلامه القيم رحمه الله تعالى.
انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٨/ ١٦١ ـ ١٨١).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) جزء من حديث رواه الترمذي في «جامعه»: (٣/ ٣٠٢)، كتاب الجنائز، (رقم٩٨٣)، وقال: حديث غريب. وابن ماجه ـ من حديث أنس ـ في «سننه»: (٢/ ١٤٢٣)، كتاب الزهد، باب ذكر الموت والاستعداد له. وقال الحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب» (٤/ ١٦٣): إسناده حسن. وقال عنه الشيخ الألباني: (رجاله ثقات، وفي سيار بن حاتم كلامٌ لا يضرّ. فالسند حسن). «مشكاة المصابيح»: (١/ ٥٠٦).

(٥) سورة الرعد، الآية: ٢٨.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٢.

ويرزقه بفضله، ورحمته، وجوده. فالتوكُّل [عليه][1] يتضمَّن الطمأنينة إليه، والاكتفاء به عمَّا سواه.

وكذلك قال في الآية الأخرى: ﴿فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[2]، فهم مُخبتون. والمُخبت: المطمئنّ الخاضع لله. والأرض [الخبت][3]: [المطمئنَّة][4].

روى ابن أبي حاتم من حديث ابن مهدي، عن الثوري، عن ابن أبي نجيح: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾، قال: المطمئنِّين[5]. وعن الضَّحَّاك: المتواضعين[6]؛ فوصفهم بالطمأنينة مع الوجل، كما وصفهم هناك بالتوكُّل عليه مع الوجل، وكما قال في وصف القرآن: ﴿تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[7]. فذكر أنَّه بعد الاقشعرار تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله؛ فذكره بالذات يوجب الطمأنينة، وإنَّما الاقشعرار والوجل عارضٌ بسبب ما في نفس الإنسان من التقصير في حقِّه، والتعدِّي لحدِّه؛ فهو كالزبد مع ما ينفع النَّاس: الزبد يذهب جفاء، وما ينفع النَّاس يمكث في الأرض.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٢) سورة الحج، الآية: ٣٤ ـ ٣٥.
(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «ط»، وهو في «خ»، و«م».
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م»، وهو في «ط».
(٥) «تفسير مجاهد»: ص٤٢٥، وفيه عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ﴾، قال: المطمئنِّين. وكذلك «تفسير الطبري»: (٩/ ١٥١).
(٦) رواه الطبري في «تفسيره» عن قتادة. انظر: «تفسيره»: (٩/ ١٥١).
(٧) سورة الزمر، الآية: ٢٣.

فالخوف مطلوبٌ لغيره، ليدعو النَّفس إلى فعل الواجب، وترك المحرَّم. وأمَّا الطمأنينة بذكره، وفرح القلب به، ومحبَّته، فمطلوب لذاته. ولهذا يبقى معهم هذا في الجنَّة، فيُلهَمون التسبيح، كما يُلهَمون النَّفَس[1].

اللذات عند الفلاسفة ثلاث

والمتفلسفة[2] رأوا اللَّذَّات في الدنيا ثلاثة[3]: حسيَّة، ووهميَّة،

---

(١) أخرج مسلم في «صحيحه»، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: «إنَّ أهل الجنَّة يأكلون فيها، ويشربون، ولا يتفلون، ولا يبولون، ولا يتغوّطون، ولا يمتخطون». قالوا: فما بال الطعام؟ قال: «جشاء، ورشح كرشح المسك، يُلهمون التسبيح والتحميد، كما يُلهمون النَّفس». «صحيح مسلم»: (٤/ ٢١٨٠ ـ ٢١٨١)، كتاب الجنَّة وصفة نعيمها وأهلها، باب في صفات أهل الجنَّة وتسبيحهم فيها بكرة وعشيًّا. و«مسند الإمام أحمد»: (٣/ ٣٤٩). وانظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب: (٢/ ٢١١).

(٢) والفلاسفة هم طائفة من اليونانيّين يشتغلون بالفلسفة، ولهم أقوال مختلفة. وكلمة فلسفة كلمة يونانيَّة مركَّبة من فيلو، ومعناها: محبّ وسوفيا، ومعناها: الحكمة. فالفيلسوف هو محبّ الحكمة. ومذهبهم: أنَّ العالم قديم، وعلَّته مؤثّرة بالإيجاب، وليست فاعلة بالاختيار، وأكثرهم ينكرون علم الله تعالى، وينكرون حشر الأجساد. وتأثَّر بهم كثيرٌ ممَّن أراد أن يجمع بين الشريعة والفلسفة؛ مثل ملاحدة الصوفيَّة، والشيعة.
انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (١/ ٤١)، و«الملل والنحل»: (٢/ ١٥٥)، و«المعجم الفلسفي»: ص١٣٨ ـ ١٤٠، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٢ ـ ٤٥)، و«كتاب الصفدية»: (١/ ٢٦٧)، و(٢/ ٣٢٣)، و«الرد على المنطقيِّين: ص٣٣٢.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الفلسفة: (والفلسفة هي باطن الباطنيَّة، ولهذا صار في هؤلاء نوع من الإلحاد، فقلّ أن يسلم من دخل مع هؤلاء في نوع من الإلحاد في أسماء الله وآياته، وتحريف الكلم عن مواضعه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٢٦٩).

(٣) ولقد شاركهم الرازي، وقسّمها مثل تقسيمهم في آخر كتبه؛ وهو كتاب أقسام اللّذات، وبيّن أنّها ثلاثة: الحسيَّة؛ كالأكل، والشراب، والنكاح، واللباس. واللذة الخياليَّة الوهميّة؛ كلذة الرياسة، والأمر، والنهي، والترفُّع، ونحوها. واللذة العقليَّة؛ كلذة العلوم، والمعارف. وهي الحقّ، وأنَّ شرف العلم بشرف المعلوم. =

وعقليّة. والحسيّة في الدنيا غايتها دفع الألم. والوهميّة خيالات [وأضغاث][1]، واللذّة الحقيقيّة هي العلم. فجعلوا جنس العلم غاية، وغلطوا من وجوه:

أحدها: أنَّ العلم بحسب المعلوم، فإذا كان المعلوم محبوبًا تكمل النفس بحبّه، كان العلم به كذلك. وإن كان مكروهًا، كان العلم به لحذره، ودفع ضرره؛ كالعلم بما يضرّ الإنسان من شياطين الإنس والجنّ. فلم يكن المقصود نفس العلم، بل المعلوم. ولهذا قد يقولون: سعادتها في العلم بالأمور الباقية[2]، وأنّها تبقى ببقاء معلومها. ثمّ يظنّون أنَّ الفَلَك والعقول والنفوس أمور باقية، وأنَّ بمعرفة هذه تحصل سعادة النفس. وأبو حامد في مثل «معراج السالكين»، ونحوه، يُشير إلى هذا[3]؛ فإنَّ كلامه برزخٌ بين المسلمين وبين الفلاسفة؛ ففيه فلسفة مشوبة بإسلام، وإسلامٌ مشوبٌ بفلسفة[4]، / ولهذا

الغزالي بين المسلمين والفلاسفة

١/٣

= انظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية»: ص٣٠٤ ـ ٣٠٥، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١). وانظر ما سيأتي لاحقًا: ص٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(١) في «خ» رسمت: (واصحار) كذا مهملة. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر كتاب العلم، ضمن «إحياء علوم الدين» للغزالي.

(٣) انظر: «معراج السالكين» ـ ضمن «مجموعة القصور العوالي»: (٣/ ١١٣ ـ ١١٤).
وقال الغزالي في «المضنون به على غير أهله» ـ ضمن «القصور العوالي» (٢/ ١٦٢): (وأمّا الكلام في أنَّ بعض هذه اللّذّات ممّا لا يُرغَب فيها؛ مثل اللبن، والاستبرق، والطلح المنضود، والسدر المخضود، فهذا ممّا خوطب به جماعة يعظم ذلك في أعينهم، ويشتهونه غاية الشهوة).

(٤) وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عنه أيضًا: (ولهذا جعلوا كثيرًا من كلامه برزخًا بين المسلمين والفلاسفة المشائين؛ فالمسلم يتفلسف به على طريقة المشائين تفلسف مسلم، والفيلسوف يسلم به إسلام فيلسوف، فلا يكون مسلمًا محضًا، ولا فيلسوفًا محضًا على طريقة المشائين). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٥٧). وانظر: «بغية المرتاد»: ص١٩٣، ١٩٨، ١٩٩، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٧). =

كان في كتبه؛ كالإحياء، وغيره يجعل المعلوم بالأعمال، والأعمال كلها إنَّما غايتها هو العلم فقط[1]، وهذا حقيقة قول هؤلاء الفلاسفة[2]، وكان يُعظِّم الزهد[3] جدًّا، ويعتني به أعظم من اعتنائه بالتوحيد الذي جاءت به الرسل؛ وهو عبادة الله وحدَه لا شريك له، وترك عبادة ما سواه؛ فإنَّ هذا التوحيد يتضمَّن محبَّة الله وحده، وترك محبَّة المخلوق مطلقًا، إلا إذا أحبَّه [لله][4]، فيكون داخلاً في محبَّة الله، بخلاف من يُحبّه مع الله؛ فإنَّ هذا شرك.

وهؤلاء المتفلسفة إنَّما يُعظمون تجريد النفس عن الهيولي[5]، وهي

---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين»: (١/ ٥٣).

(٢) وقال عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (ثمَّ إنَّهم مع إقرارهم بأنَّ جعل هذه المعاني الصابئية الفلسفية هي مسميات هذه الأسماء النبوية، أو التي يُقال إنَّها نبويَّة، هو من كلام هؤلاء المتفلسفة، يقطعون بذلك في مواضع أُخر. بل فيما يجعلونه من أشرف العلوم والمعارف، حتى إنَّهم يجعلونه من العلوم التي يُضنّ بها على غير أهلها، ومن العلم المكنون الذي يُنكره أهل الغرة بالله، ولا يعرفه إلا أهل العلم بالله. وهذا موجود في مواضع كثيرة؛ كما في كتاب «التفرقة بين الإيمان والزندقة). «بغية المرتاد»: ص١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣) انظر: «كتاب الزهد» ـ ضمن إحياء علوم الدين»: (٤/ ٢٠٣ ـ ٢٢٥).

(٤) في «م»، و«ط»: (الله). وما أثبت من «خ».

(٥) قال صاحب «التعريفات»: (الهيولي: لفظ يوناني، بمعنى الأصل والمادَّة. وفي الاصطلاح: هي جواهر في الجسم قابلة لما يعرض لذلك الجسم من الاتصال، والانفصال، محلّ للصورتين: الجسميَّة، والنوعيَّة). «التعريفات»: ص٣٢١.
وقال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الهيولي في لغتهم بمعنى المحلّ؛ يُقال الفضة هيولي الخاتم والدرهم، والخشب هيولي الكرسيّ؛ أي: هذا المحلّ الذي تُصنع فيه هذه الصورة، وهذه الصورة الصناعية عرض من الأعراض. ويدَّعون أنَّ للجسم هيولي، محلّ الصورة الجسميَّة، غير نفس الجسم القائم بنفسه). «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٢٨).

المادّة، وهي البدن، وهو الزهد في أغراض البدن، و[هو][1] الزهد في الدنيا. وهذا ليس فيه إلا تجريد النفس عن الاشتغال بهذا؛ فتبقى النفس فارغة؛ فيُلقي إليها الشيطان ما يُلقيه، ويوهمه أنَّ ذلك من علوم المكاشفات والحقائق[2]، وغايته وجود مطلق، هو في الأذهان، لا في الأعيان[3].

الغزالي جعل السلوك إلى الله ثلاث منازل

ولهذا جعل أبو حامد السلوك إلى الله ثلاثة منازل، بمنزلة السلوك[4]

---

(١) في «خ»: (هي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) يقول الغزالي عن هذه المكاشفات والحقائق التي تحصل له: (وهذه هي العلوم التي لا تسطّر في الكتب، ولا يتحدَّث بها من أنعم الله عليه بشيء منها إلا مع أهله، وهو المشارك فيه، على سبيل المذاكرة، وبطريق الإسرار، وهذا هو العلم الخفي). «إحياء علوم الدين»: (١/ ٢٠ ـ ٢١). وانظر: «المنقذ من الضلال»: ص٥١.
ويقول أيضًا في «كيمياء السعادة» ـ ضمن «الجواهر الغوالي»: ص١٥ ـ ١٦: (إنَّ صاحب الرياضة قد يسمع كلام الله، كما سمعه موسى بن عمران عَلَيْهِ السَّلَامُ).
وانظر: «العواصم من القواصم»: ص٢٢ ـ ٢٣، و«الرد على المنطقيِّين»: ص٥٠٩ ـ ٥١٠، و«الصفدية»: (١/ ٢٣٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٨١ ـ ٢٨٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٣) وأوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مرادهم من الوجود المطلق: (أنَّ الحق هو الوجود المطلق، والفرق بينه وبين الخلق من جهة التعيين، فإذا عُيِّن كان خلقًا، وإذا أُطلق الوجود كان هو الحقّ). «بغية المرتاد»: ص٤١٠.
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومنتهاهم أن يُثبتوا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له إلا في الذهن، لا في الخارج. وهذا منتهى هؤلاء المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من المتصوِّفة أهل الوحدة والحلول والاتحاد، ومن ضاهاهم من أصناف أهل الإلحاد). «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٨٢). وانظر: المصدر نفسه: (١/ ٢٩٠، ٣١٨)، و(٦/ ٢٤٢)، و«الرد على المنطقيِّين»: ص٣٠٩ ـ ٥٢٢، و«شرح حديث النزول»: ص٩٧.

(٤) في «خ» تكرار: (ثلاثة منازل بمنزلة السلوك). إلا أنَّ الذي قابل النسخة تنبَّه لهذا التكرار، فوضع (من) في أوله، و(إلى) في آخره؛ علامة على الحذف. والله أعلم.

إلى مكة؛ فإنَّ السالك إليها له ثلاثة أصناف من الشغل:

الأول: تهيئة الأسباب؛ كشراء الزاد، والراحلة، وخرز الراوية[1].

والآخر: السلوك، ومفارقة الوطن، بالتوجُّه إلى الكعبة، منزلاً بعد منزل.

والثالث: الاشتغال بأركان الحجِّ، ركنًا بعد ركن، ثمَّ بعد النزوع[2] عن لبسة الإحرام، وطواف الوداع، استحقّ التعرُّض للملك، والسلطنة.

قال: فالعلوم ثلاثة[3]: قسمٌ يجري مجرى سلوك البوادي، وقطع العقبات؛ وهو تطهير الباطن عن كدورات الصفات، وطلوع تلك [العقبة][4] الشامخة التي عجز عنها الأوَّلون والآخرون، إلا الموفَّقون.

قال[5]: فهذا سلوك للطريق، وتحصيل علمه[6]؛ كتحصيل علم جهات الطريق، ومنازله. وكما لا يغني علم المنازل وطريق البوادي دون سلوكها، فكذا لا يغني علم تهذيب الأخلاق دون مباشرة التهذيب، لكن المباشرة دون العلم، غير ممكن.

قال: وقسم ثالث يجري مجرى نفس الحج وأركانه؛ وهو العلم بالله، وصفاته، وملائكته، وأفعاله، وجميع ما ذكرناه في تراجم علم المكاشفة.

---

(١) خرز الراوية: خياطة الأدم. «لسان العرب»: (٥/ ٣٤٤)، و«المصباح المنير»: ص١٦٦، والمقصود خياطة القربة للماء.

(٢) في «إحياء علوم الدين»: (ثمَّ بعد الفراغ والنزوع).

(٣) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هنا القسمين الثاني والثالث من العلوم التي ذكرها الغزالي في «الإحياء»، وترك الأول منها؛ وهو: (قسم يجري مجرى إعداد الزاد والراحلة، وشراء الناقة؛ وهو علم الطب، والفقه، وما يتعلَّق بمصالح البدن في الدنيا). «إحياء علوم الدين»: (١/ ٥٤).

(٤) في «خ»: (العاقبة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: أبو حامد الغزالي.

(٦) أي: علم الطريق.

قال: وهاهنا نجاة وفوز بالسعادة. والنجاة حاصلة لكلِّ سالك للطريق، إذا كان غرضه المقصد؛ وهو السلامة. وأمَّا الفوز بالسعادة: فلا ينالها إلا العارِفون؛ فهم المقرَّبون المنعَّمون في جوار الله بالروح، والريحان، وجنَّة نعيم[1].

وأما الممنوعون دون ذروة الكمال، فلهم النجاة والسلامة؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾[2].

وقال: وكل من لم يتوجَّه إلى المقصد، أو انتهض إلى جهته لا على قصد الامتثال بالأمر والعبوديَّة، بل لغرض عاجل، فهو من أصحاب الشمال، ومن الضالِّين؛ فله نُزُلٌ من حميم وتصلية جحيم.

قال: واعلم أنَّ هذا هو الحق اليقين عند العلماء الراسخين في العلم؛ أعني أنَّهم أدركوه بمشاهدة من الباطن. ومشاهدة الباطن أقوى وأجلّ من مشاهدة الأبصار[3]، وترقّوا فيه عن حدِّ التقليد إلى / الاستبصار[4]. ٣/ب

(١) في «م»، و«ط»: (وجنَّةٍ، ونعيم) بزيادة الواو.

(٢) سورة الواقعة، الآيات: ٨٨ ـ ٩١.

(٣) والغزالي يمتدح الصوفية بأنها أفضل الطرق الموصلة للمكاشفات، فيقول: (ومن أول الطريقة تبتدي المكاشفات والمشاهدات، حتى إنهم في يقظتهم يُشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتًا، ويقتبسون منهم فوائد. ثمَّ يترقَّى الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى درجات يضيق عنها نطاق النطق، فلا يحاول معبّر أن يُعبّر عنها، إلا اشتمل لفظه على خطأ صريح لا يمكنه الاحتراز منه). «المنقذ من الضلال»: ص٥٠.

(٤) «إحياء علوم الدين» للغزالي: (١/ ٥٤ ـ ٥٥)، مع اختلاف يسير جدًّا في بعض الكلمات.

قلت: وكلامه من هذا الجنس كثير، ومن لم يعرف حقيقة مقصده [يهوله](1) مثل هذا الكلام؛ لأنَّ صاحبه يتكلَّم بخبرة ومعرفة بما يقوله، لا بمجرد تقليدٍ لغيره. لكنَّ الشأن فيما خبره، هل هو حقٌّ مطابق.

ومن سلك مسلك المتكلمين؛ الجهميَّة، والفلاسفة، ولم يكن عنده خبرة بحقائق ما بعث به رسله، وأنزل به كتبه، بل ولا بحقائق الأمور عقلاً وكشفًا، فإنَّ هذا الكلام غايته.

[و](2) أمَّا من عرف حقيقة ما جاءت به الرسل، أو عرف مع ذلك بالبراهين العقليَّة والمكاشفات الشهوديَّة صدقَهم فيما أخبروا؛ فإنَّه يعلم غاية مثل هذا [الكلام](3)، وأنَّه إنما ينتهي إلى التعطيل(4).

ولهذا ذاكرني مرة شيخ جليل له معرفة، وسلوك، وعلم في هذا، فقال: كلام أبي حامد يشوقك، فتسير خلفه، منزلاً بعد منزل، فإذا هو ينتهي إلى لا شيء(5).

---

(١) في «ط»: (فهو له). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٣) في «ط»: (كالكلام).

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله عن الغزالي، وما تؤول إليه حاله: (وما يُشير إليه أحيانًا في الإحياء وغيره، فإنَّه كثيرًا ما يقع في كلامه ما هو مأخوذ من كلام الفلاسفة، ويخلطه بكلام الصوفيَّة، أو عباراتهم، فيقع فيه كثيرٌ من المتصوِّفة الذين لا يُميّزون بين حقيقة دين الإسلام، وبين ما يخالفه من الفلسفةِ الفاسدة وغيرها، لا سيَّما إذا بُني على ذلك، واتُّبِعت لوازمه، فإنَّه يُفضي إلى قول ابن سبعين وابن عربي صاحب «الفصوص» وأمثالهما، ممَّن يقول بمثل هذا الكلام، وحقيقة مذهبهم يؤول إلى التعطيل المحض، وأنَّه ليس للعالَم ربٌّ مباين له، بل الخالق هو المخلوق، والمخلوق هو الخالق). «جامع الرسائل»: (١/ ١٦٤).

(٥) لم أعرف هذا الرجل الذي ساقه شيخ الإسلام بشأن حال الغزالي. =

وهذا الذي جعله هنا الغايةَ، وهو: معرفة الله، وصفاته، وأفعاله، وملائكته، قد ذكره في «المضنون به على غير أهله»[1]، وهو فلسفة محضة. قولُ المشركين من العرب خيرٌ منه، دع قول اليهود والنصارى، بل قوم نوح، وهود، وصالح، ونحوهم كانوا يُقِرُّون بالله، وبملائكته، وصفاته، وأفعاله، خيرًا من هؤلاء، [لكن][2] لم يُقرّوا بعبادته وحده لا شريك له، ولا بأنَّه أرسل رسولاً من البشر.

حقيقة قول الفلاسفة في أصول الدين

[وهذا حقيقة قول][3] هؤلاء؛ فإنَّهم لا يأمرون بعبادة الله وحده لا شريك له، ولا يُثبتون حقيقة الرسالة، بل النُّبوَّة عندهم فيضٌ من جنس المنامات[4].

وأولئك الكفَّار ما كانوا يُنازعون في هذا الجنس؛ فإن هذا الجنس موجود لجميع بني آدم، ومع هذا فقد أخبر الله تعالى عنهم أنَّهم كانوا يُقرُّون بالملائكة؛ كما قال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾

= وللإمام الطرطوشي عبارة في حال الغزالي، مثل ما ذكر هذا الرجل. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٣٩، ٤٩٤).

(١) «المضنون به على غير أهله» ـ ضمن «القصور العوالي»: (٢/ ١٢٦ ـ ١٥٣).

(٢) في «خ»: (ثمَّ من). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «ط»، وهو في «خ»، و«م».

(٤) انظر: «المضنون به على غير أهله» ـ ضمن «القصور العوالي»: (٢/ ١٤٣، ١٤٩ ـ ١٥٠). وانظر: «معارج القدس في مدارج معرفة النفس»: ص١٥١؛ حيث سلك فيه طريقة الفلاسفة في النبوة، وأنَّها ثلاث: قوة التخييل، وقوة العقل، وقوة النفس.
ولاحظ كتاب «الصفدية» لشيخ الإسلام: (١/ ٢٣٠)، وفيه ينقل عن الغزالي: (أنَّه قد يسمع نفس الخطاب الذي سمعه موسى). وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤).

إِذۡ جَآءَتۡهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَۖ قَالُواْ لَوۡ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾[1]. وقال [قوم][2] نوح: ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثۡلُكُمۡ يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيۡكُمۡ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِيٓ ءَابَآئِنَا ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾[3]. بل فرعون قال لموسى: ﴿ أَمۡ أَنَا۠ خَيۡرٌ مِّنۡ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوۡلَآ أُلۡقِيَ عَلَيۡهِ أَسۡوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوۡ جَآءَ مَعَهُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ مُقۡتَرِنِينَ ﴿٥٣﴾ فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمًا فَٰسِقِينَ ﴾[4].

والعبادات كلُّها عندهم مقصودها تهذيب الأخلاق. والشريعة سياسة مدنيَّة. والعلم الذي يدَّعون الوصول إليه لا حقيقة لمعلومه في الخارج[5].

والله أرسل رسوله بالإسلام والإيمان بعبادة الله وحده، وتصديق الرَّسول فيما أخبر؛ فالأعمال عبادة الله، والعلوم تصديق الرَّسول. وكان النَّبيُّ ﷺ يقرأ في ركعتي الفجر تارةً بسورتي الإخلاص[6]، وتارةً: ﴿ قُولُوٓاْ

---

(١) سورة فصلت، الآيتان: ١٣ ـ ١٤.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٢٤.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٥٢ ـ ٥٤.

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إنَّ الموجودات العقلية التي يُثبتها هؤلاء من واجب الوجود؛ كالعقول العشرة التي هي عند التحقيق لا توجد إلا في الأذهان، لا في الأعيان. والواحد المجرَّد الذي يقولون إنه صدر عنه العالم، لا يوجد إلا في الأذهان، لا في الأعيان. والوجود المطلق الذي يقولون إنه الوجود الواجب إنَّما يُوجد في الأذهان لا في الأعيان). كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٤٣).
وانظر مناظرات شيخ الإسلام لعلمائهم، وفضحه لأصولهم ومعتقداتهم، وبيانه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ آخر أمرهم ينتهي إلى الوجود المطلق، وهو في الأذهان لا في الأعيان: في كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٩٦، ٣٠٢، ٣٠٣).

(٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ قرأ في ركعتي الفجر: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا=

﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾[1] الآية؛ فإنَّها تتضمَّن الإيمان، والإسلام. وبالآية من آل عمران: ﴿قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾[2][3].

فلاسفة الصوفية الذين تأثروا بكلام الغزالي

[والذين][4] سلكوا خلف أبي حامد، أو ضاهوه في السلوك؛ كابن سبعين، وابن عربي، صرَّحوا بحقيقة ما وصلوا إليه، وهو أنَّ الوجود

= ﴿ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. أخرجه البخاري في كتاب التهجُّد: (٢/ ٧٢)، باب: ما يُقرأ في ركعتي الفجر، ومسلم: (١/ ٥٠٢)، كتاب صلاة المسافرين، باب في: استحباب ركعتي سنة الفجر.

وأخرج الترمذي في «جامعه»: (٣/ ٦٠٧)، كتاب الحج، باب: ما يُقرأ في ركعتي الطواف، من حديث جابر بن عبد الله الأنصاريّ أنَّ رسول الله ﷺ قرأ في ركعتي الطواف بسورتي الإخلاص: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. وانظر: «التدمرية»: ص٥، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٣١٢).

وسمِّيتا سورتي الإخلاص؛ لأنَّ سورة ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ وصف الله سبحانه بالوحدانيَّة، والصمديَّة، ونفي الكُفُؤ عنه، والمِثل؛ فاسمه الأحد دلَّ على أنَّه مستحق لجميع صفات الكمال وحده.

وسورة ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ فيها إيجاب عبادة الله وحده لا شريك له، والتبري من عبادة كلِّ ما سواه. وأمَّا من حيث الدلالة: فـ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾: متضمِّنة للتوحيد العمليّ الإراديّ؛ وهو إخلاص الدين لله بالقصد والإرادة.

وأما سورة ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: فمتضمِّنة للتوحيد القولي العلميّ؛ كما ثبت في «الصحيحين» عن عائشة رضي الله عنها أنَّ رجلاً كان يقرأ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في صلاته، فقال النبي ﷺ: «سلوه لم يفعل ذلك؟» فقال: لأنَّها صفة الرحمن، فأنا أُحبّ أن أقرأ بها. فقال: «أخبروه أنَّ الله يُحبّه». انظر: «التحفة المهدية»: ص٢٨.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٦٤.

(٣) قراءة الرسول ﷺ هذه أخرجها مسلم في «صحيحه»: (١/ ٥٠٤)، كتاب صلاة المسافرين، باب: استحباب ركعتي سنة الفجر.

(٤) في «ط»: (والذي). وما أثبت من «خ»، و«م».

واحد[1]، وعلموا أنَّ أبا حامد لا يُوافقهم على هذا، فاستضعفوه، و[نسبوه][2] إلى أنَّه مقيَّد بالشرع والعقل[3].

وأبو حامد بين علماء المسلمين، وبين علماء الفلاسفة. / علماء 1/4
المسلمين يذمّونه على ما شارك فيه الفلاسفة ممَّا يُخالف دين الإسلام. والفلاسفة يعيبونه على ما بقي معه من الإسلام، وعلى كونه لم ينسلخ [منه][4] بالكليَّة إلى قول الفلاسفة.

ذم ابن رشد للغزالي

ولهذا كان الحفيد ابن رشد[5] يُنشد فيه:

يومًا يمان إذا ما جئتَ ذا يمنٍ ... وإن لقيتَ معديًّا فعدناني[6]

---

(١) وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرى أنَّ ابن عربيّ، وابن سبعين؛ من أئمة ملاحدة الصوفيَّة تأثّروا بكلام الغزالي، وبنوا أفكارهم على أصله الفاسد.
انظر من كتبه: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٤٤)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٤١)، و(١٠/ ٢٨٣).

(٢) في «خ»: (نسبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر ذم ابن سبعين للغزالي في: «بد المعارف» لابن سبعين: ص١٤٤.
وكذا انظر ذم ابن طفيل له ـ وهو من الفلاسفة ـ في فلسفة ابن طفيل، ورسالته (حي بن يقظان). دراسة عبد الحليم محمود: ص٧٩ ـ نقلاً عن تعليق محقق «بغية المرتاد»: ص١١٠.

(٤) في «ط»: (عنه).

(٥) وابن رشد معدود من الفلاسفة. وقد قال يذمّ الغزالي: (إنَّه لم يلزم مذهبًا من المذاهب في كتبه، بل هو مع الأشاعرة أشعريّ، ومع الصوفية صوفي، ومع الفلاسفة فيلسوف، حتى أنَّه كما قيل:

يومًا يمان إذا لاقيتَ ذا يمنٍ ... وإن لقيتَ معديًّا فعدنانيّ

«فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال»: ص٣٠.

(٦) من شعر عمران بن حطان الخارجي. =

ذم القشيري للغزالي

وأبو نصر القشيريُّ[1]، وغيره [ذمّوه][2] على الفلسفة، وأنشدوا فيه [أبياتًا][3] معروفة، يقولون فيها:

بـرئنـا إلـى الله مـن معشـر ... بهم مرضٌ من كتاب الشفا[4]
وكم قلت يا قوم أنتم على ... شفا حفرة ما لها من شَفا
فلمـا استهـانـوا بتعـريفنـا ... رجعنـا إلـى الله حتـى كفـا
فماتوا على دين [رسطالس][5] ... وعشنا على سنة المصطفى[6]

ولهذا كانوا يقولون: أبو حامد قد أمرضه الشفاء[7].

= انظر: «الكامل» للمبرد: (٢/ ١٧٠)، و«الأغاني» للأصفهاني: (١٨/ ١١٢). وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٥٧)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٨٣).

(١) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم بن هوازن القشيري النيسابوري. قال عنه الذهبي: (النحويّ المتكلِّم، وهو الولد الرابع من أولاد الشيخ ـ أبو القاسم القشيريّ ـ). دخل بغداد، فوعظ بها، فوقع بسببه فتنة بين الحنابلة والشافعيَّة، وأُخرج من بغداد لإطفاء الفتنة، فعاد إلى بلده. توفي سنة ٥١٤هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٤٢٤)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٢٠٠)، و«طبقات الشافعيَّة»: (٧/ ١٥٩).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق من «خ» بين السطرين.

(٣) في «خ»: (أبيات). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ» ضبطها هكذا: (الشِّفَا). وكتب في الحاشية: (أي الشفا لابن سينا).

(٥) في «م»، و«ط»: (برسطالس). ويقصد به أرسطوطاليس، أحد الفلاسفة اليونان القدماء. انظر ترجمته: ص١٩٥.

(٦) نسب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ هذه الأبيات إلى أبي نصر القشيري في مواضع أخرى من كتبه.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (٩/ ٢٥٣)، و«الرد على المنطقيين»: ص٥٠١ ـ ٥١١.

(٧) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ ـ في موضع آخر ـ: (وقد أنكر أئمة الدين على أبي حامد هذا في كتبه، وقالوا: مرّضه الشفاء؛ يعني: شفاء ابن سينا في الفلسفة). «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٥٥١). =

وكذلك الطرطوشي[١]، والمازري[٢]، وابن عقيل[٣]، وأبو البيان[٤]، ذم العلماء له

= وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومادَّة أبي حامد في الفلسفة من كلام ابن سينا، ولهذا يُقال: أبو حامد أمرضه الشفاء، ومن كلام أصحاب رسائل إخوان الصفا، ورسائل أبي حيَّان التوحيديّ، ونحو ذلك). «بغية المرتاد»: ص٤٤٩. وانظر أيضًا: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٥)، و«الرد على المنطقيِّين»: ص٥١١.

(١) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي الفهري الأندلسي. قال عنه الذهبي: الإمام العلامة القدوة الزاهد شيخ المالكية عالم الاسكندرية. وطرطوشة هي آخر حدّ للمسلمين من شمال الأندلس. وُلد فيها سنة ٤٥١هـ ورحل إلى المشرق، وأخذ عن العلماء، وحجَّ، وسكن الاسكندرية، وتخرج على يديه نحو من مائتي فقيه مفتي. توفي سنة ٥٢٠هـ. ومن كتبه كتاب كبير عارض به «إحياء علوم الدين» للغزالي، وكتاب «الحوادث والبدع»، و«سراج الملوك»، وغيرها.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٤٩٠)، و«الأعلام»: (٧/ ١٣٣، ١٣٤)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٦٠٢). وانظر كلامه عن الغزالي في: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٣٤، ٣٣٩، ٤٩٤، ٤٩٥)، و«طبقات الشافعيّة» للسبكي: (٦/ ٢٤٣).

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري، محدث من فقهاء المالكية. قال عنه الذهبي: (وكان بصيرًا بعلم الحديث. وقال عنه القاضي عياض: هو آخر المتكلمين، من شيوخ أفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر). وُلد سنة ٤٥٣هـ، وتوفي سنة ٥٣٦هـ. من مؤلفاته: «الكشف والإنباء في الرد على الإحياء»، و«المعلم بفوائد مسلم».

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ١٠٤)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ١١٤)، و«الأعلام» للزركلي: (٦/ ٢٧٧). وانظر كلامه على الغزالي في «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢، ٣٤٠ ـ ٣٤٢)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٦/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢).

(٣) ترجمة ابن عقيل سبقت في: ص٢٥٩.

(٤) هو نبأ بن محمد بن محفوظ القرشي، أبو البيان الدمشقي الشافعي. قال عنه الذهبي: (اللغوي الأثري الزاهد، شيخ البيانيَّة، وصاحب الأذكار المسجوعة ... وكان حسن الطريقة، صيِّنًا، ديِّنًا، تقيًا، محبًّا للسنة والعلم والأدب، له أتباع ومحبّون). =

وابن حمدين[1]، ورفيق أبي حامد؛ أبو نصر المرغيناني[2]، وأمثال

= توفي سنة ٥٥١هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/ ٣٢٦، ٣٢٧)، و«طبقات الشافعيَّة» للسبكي: (٧/ ٣١٨ ـ ٣٢٠)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٢٣٥)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ١٦٠).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن عبد العزيز بن حمدين الأندلسي المالكي، قاضي الجماعة. قال الذهبي عنه: (صاحب فنون ومعارف وتصانيف. ولي القضاء ليوسف بن تاشفين في قرطبة. توفي سنة ٥٠٨هـ، وكان ذكيًّا بارعًا في العلم، متفننًا، أصوليًّا، لغويًّا، شاعرًا، جميد الأحكام . . . وكان يحطّ على الإمام أبي حامد في طريقة التصوف، وألَّف في الردِّ عليه). «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٤٢٢). وانظر: «نفح الطيب»: (٣/ ٥٣٧). وقد أفتى قاضي الجماعة ابن حمدين مع بعض العلماء في إتلاف كتاب «إحياء علوم الدين»، ورفعوا أمرهم إلى أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين، فأصدر أمره إلى جميع الأقاليم بمصادرة الكتاب وإحراقه. وأحرق بحضور جماعة من أعيان قرطبة وعلمائها، يتقدمهم قاضي الجماعة ابن حمدين. وكان ذلك سنة ٥٠٣هـ.

انظر: «الحلل الموشية في ذكر أخبار المراكشية»: ص١٠٤، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٢٧) في ترجمة القاضي عياض. وكذلك «عصر المرابطين والموحدين» لمحمد عبد الله عنان: ص٧٩.

(٢) وهو أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني. من أكابر فقهاء الحنفية. كان حافظًا مفسِّرًا محققًا أديبًا. من مؤلفاته: «الهداية في شرح البداية»، و«منتقى الفروع». وُلد سنة ٥٣٠هـ، وتوفي سنة ٥٩٣هـ. انظر: «الأعلام»: (٤/ ٢٦٦).

وقد كنَّاه شيخ الإسلام هنا أبو نصر. والصحيح أبو الحسن؛ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في بعض مؤلفاته.

انظر: «بغية المرتاد»: ص٢٨١، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٣٩)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢١٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٦٦)، و«الأعلام»: (٤/ ٢٦٦).

هؤلاء[1] لهم كلامٌ كثيرٌ في ذمِّه على ما دخل فيه من الفلسفة. ولعلماء الأندلس في ذلك مجموع كبير.

مراتب الناس عند ابن سبعين

ولهذا لما سلك خلفه ابن عربي[2]، وابن سبعين[3]، كان ابن سبعين في كتاب [«البد»][4] وغيره، يجعل الغاية هو المقرّب؛ وهو نظير المقرّب

---

(١) وممن ذمَّ الغزالي من غير هؤلاء، وذكرهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه الأخرى: أبو بكر بن العربي، وأبو عبد الله الذكي، ومحمود الخوارزمي، ويوسف الدمشقي، وأبو الفرج بن الجوزي، وأبو محمد المقدسي، وأبو عمرو بن الصلاح، وأولاد القشيري، وغيرهم من الشافعيَّة. وأبو الحسن بن شكر، وأبو زكريا النووي. كما تكلم فيه الكردري وغيره من أصحاب أبي حنيفة.

انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٣٩، ٢٤٠)، و«بغية المرتاد»: ص٢٨٠ ـ ٢٨١، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٦٦)، و«نقض المنطق»: ص٥٦.

وكذلك القاضي عياض، نقل كلامه الذهبي في «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٢٧).

وذكر الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين»: (١/ ٤٠)، الذين أنكروا على الغزالي، أنَّهم: (طوائف شتى؛ ما بين مغاربة، ومشارقة، ومالكية، وشافعية، وحنابلة . . .).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن عربي الحاتمي الطائي. من أئمة فلاسفة الصوفية أهل الزندقة والإلحاد. قال عنه الذهبي: قدوة القائلين بوحدة الوجود. وُلد بالأندلس عام ٥٦٠هـ، وتوفي بدمشق عام ٦٣٨هـ.

انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ١٦٧)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ١٩٠)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٨١).

(٣) هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبعين. يُعدّ من فلاسفة الصوفية ومن القائلين بوحدة الوجود. وُلد سنة ٦١٣هـ، ومات سنة ٦٦٨هـ بمكة.

انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/ ٢٧٥)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٣٢٩)، و«الأعلام»: (٣/ ٢٨٠). وانظر: «مقدمة تحقيق بغية المرتاد»: ص١٣٥ ـ ١٤٤.

(٤) في «م»، و«ط»: (اليد).

وكتاب «البد» هو: «بدء المعارف» لابن سبعين، وهو مطبوع. نقلاً عن «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٨). =

في كلام أبي حامد، ويجعل المراتب خمسة: أدناها الفقيه، ثمَّ المتكلِّم، ثم الفيلسوف، ثمَّ الصوفيّ الفيلسوف؛ وهو السالك، ثمَّ المحقّق[1].

عقائد ابن عربي

وابن عربي له أربع عقائد[2]: الأولى: عقيدة أبي المعالي وأتباعه مجرَّدة عن حُجَّة. والثانية: تلك العقيدة مبرهنة بحججها الكلاميَّة. والثالثة: عقيدة الفلاسفة؛ ابن سينا وأمثاله الذين يُفرِّقون بين الواجب والممكن. والرابعة: التحقيق الذي وصل إليه؛ وهو [أنَّ][3] الوجود واحدٌ[4]. وهؤلاء يسلكون مسلك الفلاسفة الذي ذكره أبو حامد في ميزان

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهم يُرتِّبون الناس طبقات؛ أدناهم عندهم الفقيه، ثمَّ المتكلِّم، ثمَّ الفيلسوف، ثمَّ الصوفيّ؛ أي: صوفيّ الفلاسفة، ثمَّ المحقِّق. ويجعلون ابن سينا وأمثاله من الفلاسفة في الثانية، وأبا حامد وأمثاله من الصوفيَّة من العشرة، ويجعلون المحقِّق هو الواحد). «الردّ على المنطقيِّين»: ص٥٢٢. وانظر: «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٦٨)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلامًا طويلاً ـ في موضع آخر ـ بيَّن فيه معنى المحقّق؛ فقال: (ولهذا كان هؤلاء؛ كابن سبعين ونحوه يعكسون دين الإسلام؛ فيجعلون أفضل الخلق: المحقّق عندهم؛ وهو القائل بالوحدة. وإذا وصل إلى هذا فلا يضرّه عندهم أن يكون يهوديًا أو نصرانيًا، بل كان ابن سبعين، وابن هود، والتلمساني، وغيرهم يُسوّغون للرجل أن يتمسَّك باليهوديَّة والنصرانيَّة؛ كما يتمسَّك بالإسلام، ويجعلون هذه طرقًا إلى الله بمنزلة مذاهب المسلمين، ويقولون لمن يختصّ بهم من النصارى واليهود إذا عرفت التحقيق لم يضرّكم بقاؤكم على ملَّتكم، بل يقولون مثل هذا للمشركين عُبَّاد الأوثان). «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

(٢) قال ابن عربي في «الفتوحات المكية»:

عــقد البرية في الإله عقــائدًا   وأنا اعتقدت جميع ما اعتقدوه

نقلاً عن «الفكر الصوفي»: ص١٠٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ليست في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٤) انظر: «الفتوحات المكية»: (١/ ٣١ ـ ٣٢، ٣٨). =

العمل؛ وهو: أنَّ الفاضل له ثلاث عقائد: عقيدة مع العوامِّ يعيش بها في الدنيا؛ كالفقه مثلاً. وعقيدة مع الطلبة يدرّسها لهم؛ كالكلام. والثالثة: [سرٌّ][1] لا يطَّلع عليه أحدٌ إلا الخواصّ[2].

= وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا ذكر ابن عربي في «الفتوحات» له أربع عقائد؛ الأولى: عقيدة أبي المعالي وأمثاله مجرَّدة عن الحجة. ثمَّ هذه العقيدة بحجتها. ثمَّ عقيدة الفلاسفة. ثمَّ عقيدة المحققين؛ وذلك أنَّ الفيلسوف يُفرّق بين الوجود والممكن والواجب. وهؤلاء يقولون: الوجود واحد. والصوفي الذي يُعظّمه هؤلاء هو الصوفي الذي عظَّمه ابن سينا، وبعده المحقق). «الرد على المنطقيين»: ص٥٢٢. وانظر: «بغية المرتاد»: ص٤٤٦.
وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (ولهذا ذكر ابن عربي في أول الفتوحات ثلاث عقائد؛ عقيدة مختصرة من إرشاد أبي المعالي بحججها الكلامية. ثمَّ عقيدة فلسفيَّة؛ كأنَّها مأخوذة من ابن سينا وأمثاله. ثمَّ أشار إلى اعتقاده الباطن الذي أفصح به في فصوص الحكم؛ وهو وحدة الوجود، فقال: وأمَّا عقيدة خلاص الخاصّ فتأتي مفرقة في الكتاب). «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٦٧).

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٢) انظر: «ميزان العمل»: ص٤٠٥ ـ ٤٠٨. بتحقيق سليمان دنيا.
ولخَّص د. محمد رشاد سالم في تعليقه على «كتاب الصفدية»: (١/ ٢٦٨) كلام ابن عربي الذي ذكر فيه أنَّ له ثلاث عقائد؛ فقال: (ذكر ابن عربي العقيدة الأولى في ج١ ص٣٤ من كتاب «الفتوحات المكية»)، وذكر في آخرها ص٣٨: (فهذه عقيدة العوام من أهل الإسلام أهل التقليد وأهل النظر ملخّصة مختصرة). ثمَّ قال بعد ذلك مباشرة: (ثم أتلوها إن شاء الله بعقيدة الناشئة الشادية . . . ثمَّ أتلوها بعقيدة خواصّ أهل الله من أهل طريق الله؛ من المحققين أهل الكشف والوجود. وجردتها أيضًا في جزء آخر سمّيته المعرفة، وبه انتهت مقدمة الكتاب. وأما التصريح بعقيدة الخلاصة فما أفردتها على التعيين لما فيها من الغموض، لكن جئتُ بها مبدّدة في أبواب هذا الكتاب مستوفاة مبيَّنة، لكنَّها كما ذكرنا متفرِّقة . . . إلخ. وتنتهي مقدمة الكتاب ص٤٧). والطبعة التي أشار إليها د. محمد رشاد سالم هي طبعة دار الكتب العربية الكبرى، القاهرة، ١٣٢٩هـ.

المضنون به على غير أهله فلسفة محضة

ولهذا صنَّف الكتب المضنون بها على غير أهلها، وهي فلسفة محضة، سلك فيها مسلك ابن سينا[1]. ولهذا يجعل اللوح المحفوظ هو النَّفس الفلكيَّة[2] إلى أمور أخرى قد بُسطت في غير هذا الموضع، ذكرنا ألفاظه بعينها في مواضع؛ منها: الردّ على ابن سبعين وأهل الوحدة، وغير ذلك[3].

سبب تأليف بغية المرتاد السبعينية

فإنَّه لمَّا انتشر الكلام في مذهب أهل الوحدة، وكنتُ لمَّا دخلتُ إلى مصر بسببهم، ثمَّ صرتُ في الاسكندرية، جاءني من فضلائهم من يعرف حقيقة أمرهم[4]، وقال: إن كنتَ تشرح لنا كلام هؤلاء، وتُبيِّن مقصودهم، ثمَّ تُبطله، وإلا فنحن لا نقبل منك كما لا نقبل من غيرك؛ فإنَّ هؤلاء لا يفهمون كلامهم. فقلتُ: نعم! أنا أشرح لك ما شئتَ من كلامهم؛

---

(١) قال د. محمد رشاد سالم بعد ذكر عقائد الغزالي الثلاث: (وهذا هو السبب الذي جعل الغزالي يكتب كتبًا للعامَّة، وكتبًا أخرى للخواصّ، سمَّاها أحيانًا بالكتب المضنون بها على غير أهلها. وقد اختلف الباحثون في تعيين هذه الكتب الخاصّة (أو المضنون بها على غير أهلها)، ولكنَّهم اتفقوا على أنَّه ألَّف كتبًا من هذا النوع أودعها أفكارًا لم يتمكَّن من التصريح بها لعامّ الناس إشفاقًا عليهم من الضلال. ولعلَّ هذا التصريح في عناوين كتبه ورسائله مثل الاقتصاد في الاعتقاد، وإلجام العوام عن علم الكلام، والمضنون به على غير أهله). «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية»: ص١٦ ـ ١٧. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٧).

(٢) انظر: «المضنون الصغير» ضمن «القصور العوالي»: (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤)، و«مشارق الأنوار»: ص١٩٨.

(٣) انظر: «بغية المرتاد» (وهو الرد على ابن سبعين): ص١٩٤، ١٩٨، ٢٢٨، ٣٢٦، ٣٢٧)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٧٤، ٤٨٠، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، و(١٠/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

(٤) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القصة في كتابه «الصفدية»: (١/ ٣٠٢)، وفي «الرد على المنطقيين»: ص٣.

مثل كتاب [البُد][1]، والإحاطة[2] لابن سبعين، وغير ذلك. فقال لي: لا، ولكن «لوح الأصالة»[3]؛ فإنَّ هذا يعرفون، وهو في رؤوسهم. فقلتُ له: هاته. / فلمَّا أحضره شرحتُه له شرحًا بيِّنًا، حتى تبيَّن له حقيقة الأمر، وأنَّ ٤/ب
هؤلاء ينتهي أمرهم إلى الوجود المطلق، فقال: هذا حق. وذَكَرَ لي أنَّه تناظر اثنان؛ متفلسف سبعينيّ، ومتكلِّم على مذهب ابن التومرت[4]، فقال

---

(١) في «م»، و«ط»: (اليد).
وكتاب «البد» هو: «بدّ العارف» لابن سبعين، وقد طُبع بتحقيق د. جورج. ونشر في دار الأندلس ودار الكندي سنة ١٩٧٨م. انظر: «بغية المرتاد»: ص٤٨، ح١.

(٢) الإحاطة: إحدى رسائل ابن سبعين، وقد طُبعت ضمن رسائل ابن سبعين، تحقيق د. عبد الرحمن بدوي، دار الطباعة الحديثة بمصر.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (ولهذا أمر ابن سبعين أن يُنقش على قبره صاحب نقش فص خاتم الإحاطة. والإحاطة عندهم: هي الوجود المطلق المجرَّد الذي لا يتقيَّد بقيد، وهو الكلّي الذي لا يتقيّد بإيجاب ولا إمكان). كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٨٥).

(٣) اسمها: «رسالة الألواح»؛ وهي ضمن رسائل ابن سبعين. تحقيق د. عبد الرحمن بدوي: ص١٩٠ ـ ٢٠٠. وهي التي ردَّ عليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «بغية المرتاد».

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت البربري المصمودي الهرغي الخارجي بالمغرب، المدَّعي أنَّه علويّ حسنيّ، وأنَّه الإمام المعصوم المهدي. مؤسس دولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين. توفي سنة ٥٢٤هـ. قال عنه الذهبي: (وافق المعتزلة في شيء، والأشعرية في شيء، وكان فيه تشيّع . . . وسمّى أصحابه بالموحدين، ومن خالفه بالمجسِّمين).
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٥٣٩ـ٥٥٢)، و«طبقات الشافعيَّة» للسبكي: (٦/ ١٠٩ ـ ١١٧)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٧٠ ـ ٧٢).
قال عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (وأقبح من غلوّ هؤلاء: ما كان عليه المتسمّون بالموحدين في متبوعهم الملقّب بالمهدي محمد بن تومرت الذي أقام دولتهم بما أقامها به من الكذب والمحال، وقتل المسلمين، واستحلال الدماء والأموال؛ فعل الخوارج =

ذاك: نحن شيخنا يقول بالوجود المطلق(١).

= المارقين، ومن الابتداع في الدين، مع ما كان عليه من الزهد والفضيلة المتوسطة، ومع ما ألزمهم به من الشرائع الإسلاميَّة، والسنن النبوية؛ فجمع بين خير وشرّ. لكن من أقبح ما انتحلوه فيه: خطبتهم له على المنابر، بقولهم: الإمام المعصوم، والمهدي المعلوم). «بغية المرتاد»: ص٤٩٤. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٨٦).

ويُقال: إنَّهم قتلوا القاضي أبا بكر بن العربي، والقاضي عياض البستي. انظر: «بغية المرتاد»: ص٤٩٥.

قال عبد الله بن الأشبيري: سمعت عبد المؤمن بن علي القيسيّ، سمعت أبا عبد الله بن تومرت يقول: أبو حامد الغزالي قرع الباب، وفُتح لنا). «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٢٦).

(١) قال ابن سبعين: (يا هذا! الوجود المطلق هو الله، والمقيّد أنا وأنت، والقدر جميع ما يقع في المستقبل، والمطلق إذا ذكر نفسه ذكر كلّ شيء). «الرسالة الرضوانيَّة» ضمن «رسائل ابن سبعين»: ص٣٢٨ ـ نقلاً عن مقدمة محقق «بغية المرتاد»: ص١٤٠.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا كان منتهى محققيهم الوجود المطلق؛ وهو الوجود المشترك بين الموجودات. وهذا إنَّما يكون مطلقًا في الأذهان لا في الأعيان. والمتفلسفة يجعلون الكلي المشترك موضوع العلم الإلهيّ). «الرد على المنطقيين»: ص٣٠٩. وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٤٢)، و(١٠/ ٢٩٨)، و«بغية المرتاد»: ص٤١٠، و«الجواب الصحيح»: (٤/ ٣٠٤).

وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه القصَّة في «منهاج السنة» بتوسّع، فقال: (فصاروا يتباهون في التعطيل الذي سمّوه توحيدًا أيّهم فيه أحذق، حتى فروعهم تباهوا بذلك كتباهيهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة، وابن التومرت، وأمثاله من أتباع الجهميَّة؛ فهذا يقول بالوجود المطلق، وهذا يقول بالوجود المطلق، وأتباع كل منهما يباهون أتباع الآخرين في الحذق في هذا التعطيل. كما قد اجتمع بي طوائف من هؤلاء، وخاطبتهم في ذلك، وصنَّفتُ لهم مصنَّفات في كشف أسرارهم ومعرفة توحيدهم، وبيان فساده؛ فإنَّهم يظنّون أنَّ الناس لا يفهمون كلامهم، فقالوا لي: إن لم تُبيِّن وتكشف لنا حقيقة هذا الكلام الذي قالوه ثمَّ تُبيِّن فساده، وإلا لم نقبل ما يُقال في ردِّه، فكشف لهم حقائق مقاصدهم، فاعترفوا بأنَّ ذلك مرادهم. ووافقهم على ذلك رؤوسهم، ثمَّ =

وقال الآخر: ونحن كذلك إمامنا.

قلتُ له: والمطلق في الأذهان لا في الأعيان. فتبيَّن له ذلك، وأخذ يُصنِّف في الردِّ عليهم[1].

ابن تومرت يقول بالوجود المطلق

ولم أكن أظنّ ابنَ التومرت يقول بالوجود المطلق، حتى وقفتُ بعد هذا على كلامه المبسوط[2]، فوجدتُه كذلك، وأنَّه كان يقول: الحقُّ

= بيّنت ما في ذلك من الفساد والإلحاد حتى رجعوا وصاروا يُصنِّفون في كشف باطل سلفهم الملحدين الذين كانوا عندهم أئمة التحقيق والتوحيد والعرفان واليقين). «منهاج السنة»: (٣/ ٢٩٧ _ ٢٩٨).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهذا رأيت لابن تومرت كتابًا في التوحيد صرح فيه بنفي الصفات، ولهذا لم يذكر في مرشدته شيئًا من إثبات الصفات، ولا أثبت الرؤية، ولا قال إنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق، ونحو ذلك من المسائل التي جرت عادة مثبتة الصفات بذكرها في عقائدهم المختصرة، ولهذا كان حقيقة قوله موافقًا لحقيقة قول ابن سبعين وأمثاله من القائلين بالوجود المطلق موافقة لابن سينا وأمثاله من أهل الإلحاد؛ كما يُقال: إنَّ ابن تومرت ذكره في فوائده المشرقية أنَّ الوجود مشترك بين الخالق والمخلوق، فوجود الخالق يكون مجرَّدًا، ووجود المخلوق يكون مقيَّدًا). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٠). وكذلك انظر: المصدر نفسه: (٣/ ٤٣٨ _ ٤٣٩)، و(١٠/ ٢٩٨ _ ٣٠٠).

وانظر رد شيخ الإسلام على ابن تومرت في: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٧٦ _ ٤٨٧).

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض مناظراته لهؤلاء السبعينيَّة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقلتُ لبعض حذَّاقهم: هب أنَّ هذا الوجود المطلق ثابتٌ في الخارج، وأنَّه عين الموجودات المشهودة. فمن أين لك أنَّ هذا هو ربُّ العالمين الذي خلق السموات والأرض وكلَّ شيء. فاعترف بذلك، وقال: هذا ما فيه حيلة). «الجواب الصحيح»: (٤/ ٣١٣).

وانظر مناظرات أخرى لهؤلاء في: المصدر نفسه: (٤/ ٣٠٩ _ ٣١٢)، و«بغية المرتاد»: ص٥٢٠ _ ٥٢١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٨)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٩٦).

(٢) في كتاب ابن تومرت: «الدليل والعلم». وقد نقل عنه شيخ الإسلام بعضَ كلامه، ثمَّ ردَّ عليه. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٤٣٩ _ ٤٤٠). =

حقَّان؛ الحقُّ المقيَّد، والحقُّ المطلق؛ وهو الربُّ. وتبيَّنتُ أنَّه لا يُثبتُ شيئًا من الصفات، ولا ما يتميَّز به موجود عن موجود؛ فإنَّ ذلك يُقيِّد شيئًا من الإطلاق.

وسألني هذا[1] عمَّا يحتجُّون به من الحديث؛ مثل الحديث المذكور في العقل، وأنَّ أوَّل ما خلق الله تعالى العقل[2]، ومثل حديث: كنتُ كنزًا لا

= وهناك رد لشيخ الإسلام على المرشدة لابن تومرت، مخطوط في جامعه الملك سعود بالرياض.

وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن المرشدة لابن تومرت في «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٧٦ـ ٤٩٣).

(١) يعني: الرجل الذي في الاسكندرية، الذي طلب منه أن يشرح له كلام أصحاب وحدة الوجود.

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية»: (٧/ ٣١٨) عن عائشة بلفظ: (حدثني رسول الله ﷺ أنَّ أوَّل ما خلق الله سبحانه وتعالى العقل، فقال: أقبِل، فأقبل. ثمَّ قال: أدبر. فأدبر. ثم قال ما خلقتُ شيئًا أحسن منك، بك آخذ، وبك أُعطي). قال أبو نعيم: غريب من حديث سفيان. ومنصور الزهري أحد رواة الحديث ـ لا أعلم له راويًا عن عبد الحميد إلا سهلاً، وأراه واهمًا فيه.

وقد بيَّن العلماء أنَّه حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

فقد قال أبو الفرج ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. «الموضوعات» لابن الجوزي: (١/ ١٧٤).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (وهذا الحديث كذب موضوع على النبيِّ ﷺ كما ذكر ذلك أهل العلم بالحديث؛ كأبي جعفر العقيليّ، وأبي حاتم البستي، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي الفرج بن الجوزي، وغيرهم). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٠ ـ ٤١).

وانظر: «بغية المرتاد»: (ص١٧١ ـ ١٧٨)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٤٤)، و(١٨/ ١٢٢ ـ ١٢٣، ٣٣٦ ـ ٣٣٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٢٤)؛ و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ١٥ ـ ١٦)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩)، و«الرد=

أُعرف، فأحببتُ أن أُعرف[1]، وغير ذلك؟ فكتبتُ له جوابًا مبسوطًا، وذكرتُ أنَّ هذه الأحاديث موضوعة، وأبو حامد وهؤلاء لا يعتمدون على هذا، وقد نقلوه إمَّا من رسائل إخوان الصفا[2]، أو من كلام أبي حيان أحاديث موضوعة

= على المنطقيين»: ص١٩٦ ـ ١٩٧، و«الفرقان بين أولياء الله وأولياء الشيطان»: ص٢٠٦.
قال ابن القيم: أحاديث العقل كلها كذب.
انظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»: ص٦٦ ـ ٦٧. وانظر: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للسيوطي: (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وما يروونه: كنتُ كنزًا لا أعرف، فأحببتُ أن أُعرف، فخلقتُ خلقًا فعرّفتهم بي، فبي عرفوني. هذا ليس من كلام النبي ﷺ، ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا). «مجموع الفتاوى»: (١٨/ ١٢٢). وانظر: المصدر نفسه: (١٨/ ٣٧٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥٠٧)، و«بغية المرتاد»: ص١٦٩.
وقد حكم عليه بالوضع: السخاوي. انظر: «المقاصد الحسنة»: ص٣٢٧.

(٢) إخوان الصفا: هم جماعة من الإسماعيليّة الباطنيّة، لزموا التكتّم، وألفوا مقالات، وعددها إحدى وخمسون مقالة؛ خمسون منها في خمسين نوعًا من الحكمة، ومقالة حادية وخمسون جامعة لأنواع المقالات. ثمَّ بثّوا مقالاتهم وكتموا أسماءهم، وبثوها في الوراقين، ولقّنوها الناس، وزعموا أنّه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال.
انظر: «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي: (٢/ ٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٧٩)، و«كتاب إخوان الصفا» لعمر الدسوقي.
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن رسائل إخوان الصفا: (وضعت في أثناء المائة الرابعة لما ظهرت الدولة العبيدية بمصر، وبنوا القاهرة. فصنّفت على مذاهب أولئك الإسماعيليّة كما يدلّ على ذلك ما فيها. وقد ذكروا فيها ما جرى على المسلمين من استيلاء النصارى على سواحل الشام. وهذا إنَّما كان بعد المائة الثالثة. وقد عُرف الذين صنَّفوها؛ مثل زيد بن رفاعة، وأبي سليمان بن معشر البستي المعروف بالمقدسي، وأبي الحسن علي بن هارون الزنجاني، وأبي أحمد النهرجوري، والعوفي. ولأبي الفتوح المعافى بن زكرياء الجريري صاحب كتاب «الجليس والأنيس» مناظرة معهم، وقد ذكر ذلك أبو حيَّان التوحيدي في كتاب «الإمتاع والمؤانسة». «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤٦٦). =

التوحيدي[1]، أو من نحو ذلك[2].

وهؤلاء في الحقيقة من جنس الباطنيَّة الإسماعيليَّة[3]، لكنَّ أولئك

= وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (صنَّفه طائفة من الذين أرادوا أن يجمعوا بين الفلسفة والشريعة والتشيّع؛ كما كان سلكه هؤلاء العبيديّون). «منهاج السنة»: (٨/ ١١).

وانظر: المصدر نفسه: (٤/ ٥٤ ـ ٥٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٠، ٢٦ ـ ٢٧)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٤٤، و«الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٧ ـ ٣٨)، و«بغية المرتاد»: ص١٨٠ ـ ١٨١، و«الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيان التوحيدي: (٢/ ٣ ـ ١٢).

(١) أبو حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي. فيلسوف متصوّف معتزلي. قال أبو الفرج ابن الجوزي: (زنادقة الإسلام ثلاثة: ابن الراوندي، وأبو حيان التوحيديّ، وأبو العلاء المعري. وأشدّهم على الإسلام أبو حيَّان؛ لأنَّهما صرّحا وهو محجم ولم يُصرّح). وقال الذهبي عنه: (نسب نفسه إلى التوحيد؛ كما سمّى ابن التومرت أتباعه بالموحدين، وكما يُسمى صوفية الفلاسفة نفوسهم بأهل الوحدة، وبالاتحاديّة). مات مستترًا فقيرًا عن نيف وثمانين عامًا، وأحرق كتبه، ولم يسلم منها غير ما نقل قبل الإحراق. من كتبه: «المقايسات والصراحة»، و«الصديق»، و«الإمتاع والمؤانسة»، وغيرها. مات سنة ٤٠٠هـ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ١١٩ ـ ١٢٣)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٥/ ٢٨٦)، و«الأعلام»: (٤/ ٣٢٦).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، بسبب كلام ابن سيناء في الشفاء، وغيره، ورسائل إخوان الصفا، وكلام أبي حيان التوحيدي . . . وكلامه في الإحياء غالبه جيّد، لكن فيه موادّ فاسدة؛ مادة فلسفية، ومادة كلامية، ومادة من ترهات الصوفية، ومادة من الأحاديث الموضوعة). «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٤ ـ ٥٥). وانظر: المصدر نفسه: (٤/ ٦٣ ـ ٦٤)، و«بغية المرتاد»: ص٤٤٩، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٤١)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٤٢).

(٣) الإسماعيليّة: نسبة إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق. وهم إحدى فرق الباطنية الذي جعلوا لكل ظاهر من الكتاب باطنًا، ولكلٍّ تنزيل تأويلاً، ويخلطون كلامهم ببعض كلام الفلسفة، ويدَّعون من الإلهيَّة في علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره كدعوى النصيريَّة. =

يتظاهرون بالتشيُّع والرفض، وهؤلاء غالبهم يميلون إلى التشيُّع، ويُفضِّلون عليًّا[1]. ومنهم من يُفضّله بالعلم الباطن، ويُفضِّل أبا بكر[1] في العلم الظاهر؛ كأبي الحسن [الحرالّي][2]، وفيه نوعٌ من مذهب الباطنيَّة الإسماعيليَّة، لكن لا يقول بوحدة الوجود مثل هؤلاء، ولا أظنُّه يُفضِّل غير الأنبياء عليهم؛ فهو أنبل من هؤلاء من وجه، لكنَّه ضعيف المعرفة بالحديث، والسير، وكلام الصحابة والتابعين؛ فيبني له أصولاً على أحاديث موضوعة، ويخرج كلامه من تصوُّف، وعقليَّات، وحقائق، وهو

= قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم: (الإسماعيليّة أخذوا من مذاهب الفرس، وقولهم بالأصلين: النور والظلمة وغير ذلك أمورًا، وأخذوا من مذاهب الروم من النصرانية، وما كانوا عليه قبل النصرانية من مذهب اليونان وقولهم بالنفس والعقل وغير ذلك. ومزجوا هذا بهذا، وسمّوا ذلك باصطلاحهم السابق والتالي، وجعلوه هو القلم واللوح، وأنَّ القلم هو العقل). «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ١٥).
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٠٢، ٥٠٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٠ ـ ١١). وانظر أيضًا: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٩١ ـ ١٩٨)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٦٢ ـ ٨٢.

(١) في «ط»: (رضي الله عنه).

(٢) في «خ»، و«م»، و«ط»: (الحرلي). وما أثبت من مصادر ترجمته.
والحرالّي: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن التجيبي الأندلسي الحرالّي ـ وحرالّه: قرية من عمل مرسيه ـ ولد في مراكش، ورحل إلى الشرق، وسكن حماه، وتوفي فيها سنة ٦٣٧هـ. مفسّر من علماء المغرب. قال عنه الذهبي: (كان فلسفيّ التصوف، ملأ تفسيره بحقائقه ونتائج فكره، وزعم أنَّه يستخرج من علم الحروف وقتَ خروج الدجال، ووقتَ طلوع الشمس من مغربها). «ميزان الاعتدال»: (٣/ ١١٤). وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣/ ٤٧)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ١٨٩)، و«الأعلام»: (٤/ ٢٥٦)، ووقع في المخطوطة الحرلي، وكذلك في أصل «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٨٦).
ورجّح الدكتور محمد رشاد سالم رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه الحرالّي. =

خيرٌ من هؤلاء، وفي كلامه أشياء حسنة صحيحة، وأشياء كثيرة باطلة، والله سبحانه [وتعالى][1] أعلم.

الوجه الثاني من أوجه الرد على الفلاسفة

الثاني: أنَّ صلاح النفس في محبَّة المعلوم المعبود؛ وهي عبادته، لا في مجرد علم ليس فيه ذلك، وهم جعلوا غاية النفس التشبّه بالله على حسب الطاقة[2]، وكذلك جعلوا حركة الفَلَك للتشبّه به[3]. وهذا ضلال عظيم؛ فإنَّ جنس

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنَّ هؤلاء جعلوا غاية الإنسان وكماله في مجرَّد أن يعلم الوجود، أو يعلم الحقّ؛ فيكون عالمًا معقولاً مطابقًا للعالم الموجود، وهو التشبّه بالإله على قدر الطاقة، وجعلوا ما يأتي به من العبادات والأخلاق إنَّما هي شروط وأعوان على مثل ذلك، فلم يُثبتوا كون الربّ تعالى معبودًا مألوهًا يُحَبّ لذاته، ويكون كمال النفس أنها تُحبّه؛ فيكون كمالها في معرفته ومحبّته، بل جعلوا الكمال في مجرَّد معرفة الوجود عند أئمتهم، أو في مجرَّد معرفته عند من يقرب إلى الإسلام منهم). «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٥٧).

وكذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر ـ بعد أن ذكر محبة الله لعباده، ومحبتهم له ـ: (ومن نفى الأولى من الجهميَّة والمعتزلة ومن وافقهم، فقد أخطأ. ومن نفى الثانية من المتفلسفة والمتصوفة على طريقتهم فقد أخطأ. مع أنَّ هؤلاء المتفلسفة لا يُثبتون حقيقة الأولى، فإنَّهم لا يُثبتون أنَّ الربّ تُحبّه الملائكة والمؤمنون، وإنَّما يجعلون الغاية تشبّههم به، لا حبّهم إياه. وفرقٌ بين أن تكون كوّن هذا مثل هذا، وبين أن تكون الغاية كون هذا يُحبّه هذا محبَّة عبوديَّة وذلّ. ولهذا قالوا: (الفلسفة هي التشبّه بالإله على قدر الطاقة). ولهذا كان مطلوب هؤلاء إنَّما هو نوع من العلم والقدرة الذي يحصل لهم به شرف. فمطلوبهم من جنس مطلوب فرعون، بخلاف الحنفاء الذين يعبدون الله محبة له وذلاً له). «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٩ ـ ٧٠).

وانظر: المصدر نفسه: (٦/ ٧٠)، و(٣/ ٢٦٩). وانظر: «شرح الطحاوية»: (١/ ٨٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٣٦)، و(١٧/ ٣٢١)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٢ ـ ٣٧)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٢٩).

التشبّه يكون بين [اثنين][1] مقصودهما واحد؛ كالإمام والمؤتمّ به.

وليس الأمر هنا كذلك. بل الربّ هو معبودٌ لذاته، وهو يعرف نفسه، ويُحبّ نفسه، ويُثني على نفسه، والعبد نجاتُه وسعادته في أن يعرف ربَّه، ويُحبّه، ويُثني عليه. والتشبُّه به: أن يكون هو [محبوبًا لنفسه][2]، مثنيًا بنفسه على نفسه. وهذا فسادٌ في حقِّه، وضارٌّ به، والقوم أضلُّ من اليهود والنصارى، بل ومن مشركي العرب؛ فإنَّه ليس الربّ عندهم؛ لا رب العالمين وخالقهم؛ ولا إلههم ومعبودهم.

ومشركو العرب كانوا يُقرُّون بأنَّه خالق كلِّ شيء، وما سواه مخلوقٌ له محدَث. وهؤلاء الضالُّون لا يعترفون بذلك؛ كما قد بُسط في غير هذا الموضع[3].

١/٥ الوجه الثالث من أوجه الرد على الفلاسفة

والوجه الثالث: أنَّهم يظنُّون أنَّ / ما عندهم هو علمٌ بالله. وليس كذلك، بل هو جهل.

والرازي لمَّا شاركهم[4] في بعض أمورهم صار حائرًا معترفًا بذلك؛

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) ما بين المعقوفتين كتب في «خ» هكذا: (لنفسه محبوبًا). وعليها علامة «م»؛ وهي علامة على التقديم والتأخير.

(٣) انظر حقيقة مذهب الاتحاديّين أو وحدة الوجود ضمن «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣ ـ ١١٤)، وقاعدة في المحبة ضمن «جامع الرسائل»: (٢/ ١٩٣ ـ ٤٠١)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٢ ـ ٧٠)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٨٢، ٣٩٤، ٥٢١ ـ ٥٢٦، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٦٨ ـ ٢٧٣)، و«الفتاوى»: (٧/ ٥٠٤، ٥٨٦ ـ ٥٩٧، ٦٣١ ـ ٦٣٢)، و(١٧/ ٢٩٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢١٧ ـ ٢٣٠.

(٤) أي: شارك الفلاسفة. انظر: «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥٠).

لمَّا ذكر أقسام اللَّذَّات[١]، وأنَّ اللَّذَّة العقليَّة هي الحقّ؛ وهي لذَّة العلم، وأنَّ شرف العلم بشرف المعلوم؛ وهو الرب، وأنَّ العلم به ثلاث مقامات: العلم بالذات، والصفات، والأفعال. **قال**: وعلى كلِّ مقامٍ عقدة؛ فالعلم بالذات فيه أنَّ وجود الذات: هل هو زائد عليها أم لا؟ وفي الصفات: هل الصفات زائدة على الذات أم لا؟ وفي الأفعال: هل الفعل مقارنٌ أم لا؟. ثم **قال**: ومن الذي وصل إلى هذا الباب؟ أو من الذي ذاق من هذا الشراب؟

نهـايـة إقـدام العقـول عقـال ... وأكثـر سعـي العـالميـن ضـلال

وأرواحنا في وحشةٍ من جسومنا ... وغـايـة دنيـانـا أذى ووبـال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأمَّلتُ الطرق الكلاميَّة، والمناهج الفلسفيَّة، فما رأيتُها تشفي عَليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيتُ أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٢]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[٣]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٤]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٥]. ومن جرَّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي[٦].

---

(١) ذكر ذلك في كتابه: أقسام اللذات. وقد قال د. محمد رشاد سالم عن هذا الكتاب: (وهذا الكتاب مخطوط بالهند، ولم يذكره بروكلمان ضمن مؤلفات الرازي). «حاشية درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٦٠).

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٤) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٥) سورة طه، الآية: ١١٠.

(٦) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذا النص عن الرازي في كثير من كتبه، وكذلك تلميذه ابن القيم، والذهبي، مع اختلاف يسير في ألفاظه. وقد سبق أن ذُكر في ص٣٠٥ من هذا الكتاب. =

السعادة العلم بالله وما يقرب إليه

فالسعادة هو أن يكون العلم المطلوب هو العلم بالله وما يُقرّب إليه، ويعلم أنَّ السعادة في أن يكون الله هو المحبوب المراد المقصود، ولا يحتجب بالعلم عن المعلوم؛ كما قال ذلك الشيخ العارف للغزالي لمَّا قال له: أخلصتُ أربعين صباحًا، فلم يتفجَّر لي شيء! فقال: يا بنيَّ أنتَ أخلصتَ للحكمة، لم يكن الله هو مرادك، والإخلاص لله أن يكون الله هو مقصود المرء ومراده، فحينئذ تتفجَّر ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه؛ كما في حديث مكحول عن النبيِّ ﷺ: «من أخلص لله أربعين صباحًا تفجَّرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه»[1][2].

= وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٥٩ ـ ١٦٠)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢)، و«اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم: ص٣٠٥ ـ ٣٠٦، و«المنار المنيف في الصحيح والضعيف» ص٨٥ والصواعق المنزلة ـ تحقيق د/ أحمد بن عطية الغامدي، ود/ علي بن ناصر الفقيهي: (١/ ٧٠)، و«سير أعلام النبلاء» ـ عند ترجمة الرازي ـ: (٢١/ ٥٠١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١٣/ ٥٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٨/ ٩٦)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ٢٤٤).

(١) رواه أبو نعيم بإسناده عن مكحول، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ ... وقال: كذا رواه يزيد الواسطي متصلاً، ورواه ابن هارون، ورواه أبو معاوية عن الحجاج، فأرسله. «حلية الأولياء»: (٥/ ١٨٩). وقال الألباني: حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة»: (١/ ٥٥ ـ ٦٦). وانظر: «المغني عن حمل الأسفار»: (رقم١٦٥٢). وانظر: «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين» للحداد: (٢/ ١٠٥٢)، و(٦/ ٢٤٠٦ ـ ٢٤٠٧).

(٢) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الحكاية عن الغزالي في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٦).

ولهذا تقول العامَّةُ: قيمة كلِّ امرئ ما يُحسن[1]، والعارفون يقولون: قيمة كلِّ امرئ ما يطلب[2]، وفي الإسرائيليَّات: يقول الله تعالى: «إنِّي لا أنظر إلى كلام الحكيم، و إنما أنظر إلى همَّته»[3].

فالنفس لها قوة الإرادة مع الشعور، وهما متلازمان. وهؤلاء لحظوا شعورها وأعرضوا عن إرادتها، وهي تتقوَّم بمرادها، لا بمجرَّد ما [تشعر][4] به؛ فإنَّها تشعر بالخير والشرِّ، والنافع والضارِّ، ولكن لا يجوز أن يكون مرادها ومحبوبها إلا ما يُصلحها وينفعها؛ وهو الإله المعبود الذي لا يستحقّ العبادة غيره، وهو الله لا إله إلا هو، سبحانه وتعالى عمَّا يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

العلم الحق ما أخبرت به الرسل

ثمَّ مع هذا يكون العلم حقًّا، وهو ما أخبرت به الرُّسل؛ فالعلم الحقُّ هو ما أخبروا به، والإرادة النافعة إرادة ما أمروا به؛ وذلك عبادة الله وحده لا شريك له؛ فهذا هو السعادة، وهو الذي اتفقت عليه الأنبياء كلُّهم؛
٥/ب فكلُّهم دعوا إلى عبادة/ الله وحده لا شريك له، وذلك إنَّما يكون بتصديق رسله [وطاعتهم][5].

السعادة متضمنة لأصلين

فلهذا كانت السعادة متضمِّنة لهذين الأصلين: الإسلام، والإيمان؛ عبادة الله وحده، وتصديق رسله؛ وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ

---

(١) هذه الحكمة منسوبة لأمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه. انظر: «نهج البلاغة»: (٤/ ١٨).
(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٥).
(٣) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٥).
(٤) في «خ»: (يشعر). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٥) في «ط»: (وطاعته). وما أثبت من «خ»، و«م».

محمدًا رسول الله، قال تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1]؛ قال أبو العالية[2]: هما خصلتان يُسأل عنهما كلُّ أحد؛ يُقال: لمن كنتَ تعبد؟ وبماذا أجبتَ المرسلين[3]؟ وقد بُسط هذا في غير هذا الموضع[4]. والله أعلم.

خير القرون

واتبع لها أسعد الناس في الدنيا والآخرة، وخير القرون القرن الذين شاهدوه مؤمنين به وبما يقول؛ إذ كانوا أعرف الناس بالفرق بين الحقِّ الذي جاء به وبين ما يخالفه، وأعظم محبَّة لما جاء به وبُغضًا لما خالفه، وأعظم جهادًا عليه. فكانوا أفضل ممَّن بعدهم في العلم، والدين، والجهاد؛ أكمل علمًا بالحقِّ والباطل؛ وأعظم محبَّة للحقِّ وبُغضًا للباطل؛ وأصبر على متابعة الحق، واحتمال الأذى فيه، وموالاة أهله، ومعاداة أعدائه. واتَّصل بهم ذلك [إلى][5] القرن الثاني، والثالث، فظهر ما بُعث به من الهدى ودين

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٦.

(٢) هو رفيع بن مهران البصري، أبو العالية الرياحي. أدرك زمن النبيِّ ﷺ وهو شابٌّ، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ودخل عليه. روى عن عليّ، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأُبيّ بن كعب، وغيرهم رضي الله عنهم. وهو من ثقات التابعين المشهورين بالتفسير بالمدينة.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٢٠٧)، و«التفسير والمفسرون» لمحمد الذهبي: (١/ ١١٥).

(٣) لم أجد هذا الأثر في المصادر التي اطَّلعت عليها.

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٦٢ ـ ٧٠)، وقاعدة في توحيد الإلهيَّة وإخلاص العمل والوجه لله ـ ضمن «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٠ ـ ٣٢)، و«التدمرية»: ص١٦٥ ـ ١٧٨، ١٩٥ ـ ٢٠٦، ٢٣٢ ـ ٢٣٤)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٨٩ ـ ٣١٠)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٨١ ـ ١٨٢.

(٥) ما بين المعقوفتين مكانها بياض في «خ»، وهي في «م»، و«ط».

الحقِّ على كلِّ دين في مشارق الأرض ومغاربها؛ كما قال ﷺ: «زُوِيَت لي الأرضُ مشارقها ومغاربها، وسيبلغ مُلكُ أُمَّتي ما زُوِي لي منها»(١).

وكان لا بُدَّ أن يظهر في أمَّته ما سبق به القدر، واقتضته نشأة البشر من نوعٍ من التفرُّقِ والاختلاف، كما كان فيما غَبَر. لكن كانت أُمَّته ﷺ خيرَ الأُمم، فكان الخير فيهم أكثرَ منه في غيرهم، والشرُّ فيهم أقلَّ منه في غيرهم؛ كما يعرف ذلك من تأمَّل حالهم وحال بني إسرائيل قبلهم.

وبنو إسرائيل هم الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾(٢)، وقال لهم موسى: ﴿يَٰقَوْمِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا وَءَاتَىٰكُم مَّا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٣).

---

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢١٥ ـ ٢٢١٦)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض. وأحمد في «المسند»: (٥/ ٢٧٨)، وأبو داود في «سننه»: (٤/ ٤٥٠، ح٤٢٥٢)، كتاب الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن. والترمذي في «جامعه»: (٤/ ٤٧٢، ح٢١٧٦)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في سؤال النبي ﷺ ثلاثًا في أُمَّته. وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٣٠٤، ح٣٩٥٢)، كتاب الفتن، باب: ما يكون من الفتن. وكلّهم أخرجوه من طريق أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان مرفوعًا.

(٢) سورة الجاثية، الآيات: ١٦ ـ ١٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢٠.

خصائص أمة محمد ﷺ

فإذا كان بنو إسرائيل الذين فضَّلهم الله على العالَمين في تلك الأزمان، وكانت هذه الأمة خيرًا منهم، كانوا خيرًا من غيرهم بطريق الأولى. فكان ممَّا خصَّهم الله به أنَّه لا يُعذِّبهم بعذابٍ عامٍّ؛ لا من السماء، ولا بأيدي الخلق؛ فلا يُهلكهم بسنة عامة، ولا يُسلط عليهم عدوًّا من غيرهم فيجتاحهم؛ كما كان يُسلِّط على بني إسرائيل عدوًّا يجتاحهم، حتى لا يبقى لهم دينٌ قائمٌ منصورٌ، ومن لا يقبل منهم يبقى مقهورًا تحت حكم غيرهم. بل لا تزال في هذه الأمَّة طائفة ظاهرة على الحقِّ إلى يوم القيامة[1]، ولا يجتمعون على ضلالة[2]؛ فلا [تزال][3] فيهم أُمَّة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون[4].

١/٦ وقد ثبت في / الحديث الصحيح عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «سألتُ ربِّي

---

(١) قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أُمتي يُقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة». رواه مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٢٤، رقم١٧٣)، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: «ولا تزال طائفة من أمتي ظاهرين»، و(١/ ١٣٧، رقم٢٤٧)، كتاب الإيمان، باب: نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبيِّنا محمد ﷺ. وأحمد في «المسند»: (٣/ ٣٤٥).

وعند البخاري من حديث المغيرة بن شعبة: (٦/ ٢٦٦٧)، كتاب الاعتصام، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أُمتي ظاهرين على الحقِّ، وهم أهل العلم.

(٢) قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله لا يجمع أمتي على ضلالة». أخرجه الترمذي في «جامعه» من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (٤/ ٤٦٦)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في لزوم الجماعة. وللحديث شواهد أخرى عن أبي ذر وغيره أخرجها الدارمي في «سننه»: (١/ ٢٩)، والحاكم في «مستدركه»: (١/ ١١٥).

(٣) في «خ»: (يزال). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ثلاثًا، فأعطاني اثنتين، ومنعني [عن][1] واحدة؛ سألتُ ربِّي أن لا يُسلِّط عليهم عدوًّا من غيرهم فيجتاحهم، فأعطانيها؛ وسألتُه أن لا يُهلكهم بسنة عامَّة، فأعطانيها؛ وسألته أن لا يجعل بأسهم بينهم، فمنعنيها»[2].

معنى البأس

وهذا البأس نوعان؛ أحدهما: الفتن التي تجري عليهم. والفتنة تَرِدُ على القلوب، فلا [تعرف][3] الحقَّ، ولا [تقصده][4]؛ فيؤذي بعضهم بعضًا بالأقوال والأعمال. والثاني: أن يعتدي أهل الباطل منهم على أهل الحقِّ منهم، فيكون ذلك محنةً في حقِّهم، يُكفِّر الله بها سيِّئاتهم، ويرفع بالصبر عليها درجاتهم، وبصبرهم وتقواهم لا يضرّهم كيد الظالمين لهم، بل تكون العاقبة للتقوى، ويكونون من أولياء الله المتقين، وحزب الله المفلحين، وجند الله الغالبين؛ إذا كانوا من أهل الصبر واليقين؛ فـ ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[5]. والمتعدِّي منهم إمَّا أن يتوبَ الله عليه كما تاب على إخوة يوسف بعد عدوانهم عليه، وآثره الله عليهم بصبره وتقواه؛ كما قال لمَّا قالوا: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٩٠﴾ قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَهُوَ أَرۡحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾[6].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٢) هو جزء من حديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/٢٢١٦)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض.
(٣) في «خ»: (يعرف). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) في «خ»: (يقصده). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٥) سورة يوسف، الآية: ٩٠.
(٦) سورة يوسف، الآية: ٩٠ ـ ٩٢.

وكما فعل سبحانه بقادة الأحزاب الذين كانوا عدوًّا لله وللمؤمنين، وقال فيهم: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾[1]، ثم قال: ﴿عَسَى اللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً وَاللَّهُ قَدِيرٌ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2]؛ وفي هذا ما دلَّ على أنَّ الشخص قد يكون عدوًّا لله، ثمَّ يصير وليًّا لله، مواليًا لله ورسوله والمؤمنين؛ فهو سبحانه يتوب على من تاب، ومن لم يتب فإلى الله إيابه، وعليه حسابه. وعلى المؤمنين أن يفعلوا معه ومع غيره ما أمر الله به ورسوله؛ من قصد نصيحتهم، وإخراجهم من الظلمات إلى النُّور، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر؛ كما أمر الله ورسوله، لا اتِّباعًا للظنِّ وما تهوى الأنفس، حتى [يكون][3] من خير أمة أخرجت للنَّاس؛ يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويؤمنون بالله. وهؤلاء يعلمون الحقَّ ويقصدونه، ويرحمون الخلق، وهم أهل صدقٍ وعدلٍ؛ أعمالهم خالصة لله، صوابٌ موافقة لأمر الله؛ كما قال تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[4]. قال [الفُضَيْل][5] بن عياض[6]، وغيره: أخلصه، وأصوبه؛ والخالص أن يكون لله؛ والصواب أن يكون على السنَّة[7].

---

(١) سورة الممتحنة، الآية: ١.

(٢) سورة الممتحنة، الآية: ٧.

(٣) في «خ»: (تكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الملك، الآية: ٢.

(٥) ما بين المعقوفتين لا توجد في «ط».

(٦) سبقت ترجمته: ص٢٨٣.

(٧) انظر: «تفسير البغوي»: (٤/ ٣٦٩). وقد أورده شيخ الإسلام ابن تيمية في عدة مواضع من كتبه. انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ٢٥٧)، و(٢/ ٢٢٦)، و«العبودية»: ص٦٩ - ٧٠، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٣٣٣)، و(٧/ ٤٩٥)، و«التدمرية»: ص٢٣٣. =

دين الإسلام وهو كما قالوا؛ فإنَّ هذين الأصلين هما دين الإسلام الذي ارتضاه الله؛ كما قال: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾(1)؛ فالذي أسلم وجهه لله: هو الذي يُخلص نيّته لله، ويبتغي بعمله وجه الله. والمحسن: هو الذي يُحسن عمله؛ فيعمل

٦/ب / الحسنات؛ والحسنات: هي العمل الصالح؛ والعمل الصالح: هو ما أمر الله به ورسوله؛ [من](2) واجبٍ ومستحبٍّ. فما ليس من هذا ولا هذا، ليس من الحسنات، والعمل الصالح، فلا يكون فاعله محسنًا.

وكذلك قال لمن قال: ﴿لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ﴾(3)، قال: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١١١﴾ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(4). وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾(5).

الإسلام دين جميع الأنبياء والإسلام هو دين جميع الأنبياء والمرسلين ومن اتبعهم من الأمم؛ كما أخبر الله بنحو ذلك في غير موضع(6) من كتابه؛ فأخبر عن نوح(7)،

---

(1) سورة النساء، الآية: ١٢٥.
(2) في «ط»: (مزن).
(3) سورة البقرة، الآية: ١١١.
(4) سورة البقرة، الآية: ١١١ ـ ١١٢.
(5) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.
(6) قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [المائدة: ٤٤].
(7) حكى الله تعالى عن نوح عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ۖ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢]. =

وإبراهيم، وإسرائيل[1] [عليهم السلام][2] أنَّهم كانوا مسلمين. وكذلك عن أتباع موسى[3]، وعيسى[4] [عليهم السلام][2]، وغيرهم[5].

معنى الإسلام والإسلام هو أن يُستسلم لله، لا لغيره؛ فيعبد الله ولا يُشرك به شيئًا، ويتوَكَّل عليه وحده، ويرجوه، ويخافه وحده، ويُحبّ الله المحبَّة التامَّة، لا يُحبّ مخلوقًا كحبِّه لله، بل يُحِبّ لله، ويُبغض لله، ويُوالي لله، ويُعادي لله. فمن استكبر عن عبادة الله لم يكن مسلمًا، ومن عبد مع الله غيره لم يكن مسلمًا. وإنَّما تكون عبادتُه بطاعته؛ وهو طاعة رسله؛ [فَمَنْ][6] يُطع الرسول فقد أطاع الله[7]؛ فكلُّ رسول بُعث بشريعة، فالعمل بها في وقتها

---

(١) وأخبر الله تعالى عن إبراهيم ويعقوب عليهما السلام: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣١ ـ ١٣٢].

(٢) ما بين المعقوفتين من «ط» فقط.

(٣) حكى الله تعالى عن موسى عليه السلام أنَّه قال لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤].

(٤) قال الله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿۞ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فهذا دين الأولين والآخرين من الأنبياء وأتباعهم هو دين الإسلام؛ وهو عبادة الله وحده لا شريك له. وعبادته تعالى في كلِّ زمان ومكان بطاعة رسله عليهم السلام، فلا يكون عابدًا له من عبده بخلاف ما جاءت به رسله). «الجواب الصحيح»: (١/ ٨٣). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٦٢٤).

(٦) في «م»، و«ط»: (من).

(٧) انظر معنى الإسلام كما أوضحه شيخ الإسلام رحمه الله في كتاب «الإيمان»: ص٢٥٠ ـ ٢٥٢، ٣٤٦، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٦٢٣، ٦٣٥)، و«الفرقان»: ص١٨٢، و«التدمرية»: ص١٦٩، و«الاستقامة»: (٢/ ١٢٨). =

هو دين الإسلام. وأمَّا ما بُدِّل منها فليس من دين الإسلام، وإذا نُسخ منها ما نُسخ لم يبق من دين الإسلام؛ كاستقبال بيت المقدس في أول الهجرة بضعة عشر شهرًا، ثمَّ الأمر باستقبال الكعبة(١)؛ وكلاهما في وقته دين الإسلام، فبعد النسخ لم يبق دين الإسلام إلا أن يُولّي المصلّي وجهه شطر المسجد الحرام(٢).

فمن قصد أن يُصلِّيَ إلى غير تلك الجهة، لم يكن على دين الإسلام؛ لأنَّه يُريد أن يعبد الله بما لم يأمره. وهكذا كلّ بدعة تُخالف أمر الرسول؛ إمَّا أن تكون من الدين المُبدَّل الذي ما شرعه الله قطّ، أو من المنسوخ الذي نسخه الله بعد شرعه؛ كالتوجُّه إلى بيت المقدس. فلهذا كانت السنَّة في الإسلام كالإسلام في الدين؛ هو الوسط؛ كما قد شُرح هذا في غير موضع(٣).

---

(١) روى البخاري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة: ١٤٢]، عن البراء رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ صلَّى إلى بيت المقدس ستة عشر شهرًا، أو سبعة عشر شهرًا، وكان يعجبه أن تكون قبلته قِبَل البيت. وأنَّه صلى ـ أو صلاها ـ صلاة العصر، وصلى معه قومٌ، فخرج رجل ممَّن كان صلى معه، فمرَّ على أهل المسجد وهم راكعون، قال: أشهد بالله لقد صليتُ مع النبي ﷺ قِبَل مكَّة، فداروا كما هم قبل البيت، وكان الذي مات على القبلة قبل أن تُحوّل قبل البيت رجال قُتلوا لم ندر ما نقول فيهم، فأنزل الله: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾. «صحيح البخاري»: (٤/ ١٦٣١)، كتاب التفسير، باب: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾.

(٢) ويُوضّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تفاوت الإيمان في حق العباد، وأنَّ الأعمال إنَّما تجب وتكون إيمانًا وإسلامًا إذا فُرضت عليهم. انظر: «كتاب الإيمان»: ص١٨٤ ـ ١٨٦.

(٣) انظر: «التدمرية»: ص١٦٩ ـ ١٧٠، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ٣١٠ ـ ٣١١)، و«قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق»: ص١٦ ـ ٢٧.

والمقصود هنا أنَّه إذا ردَّ ما تنازع فيه الناس إلى الله والرسول؛ سواء كان في الفروع أو [الأصول][1]، كان ذلك خيرًا وأحمدَ عاقبة؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[2]، وقال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَمَا ٱخۡتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ﴾[3].

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة، [أنَّ][4] النبيَّ ﷺ كان إذا قام [يُصلِّي][5] من اللَّيل يقول: «اللهمَّ ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطرَ / السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما [اختُلف][6] فيه من الحقِّ بإذنك، إنَّك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[7]. ٧/أ

---

(١) في «خ»: (الأصل). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) سورة النساء، الآية: ٥٩.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١٣.
(٤) في «ط»: (فأنَّ). وما أثبت من «خ»، و«م».
(٥) ما بين المعقوفتين في «خ». وليس في «م»، و«ط».
وفي «صحيح مسلم»، قالت عائشة رضي الله عنها: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: «اللهمَّ رب . . .» وذكرت الحديث.
(٦) في «خ»: (اختلفت). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٧) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» من حديث أم المؤمنين رضي الله عنها: (١/ ٥٣٤)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء.

أهل السنة

وهذه حال أهل العلم والحق والسنَّة؛ يعرفون الحق الذي جاء به الرسول؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول؛ ويدعون إليه؛ ويأمرون به نصحًا للعباد، وبيانًا للهدى والسداد. ومن خالف ذلك لم يكن لهم معه هوى، ولم يحكموا عليه بالجهل، بل [حكمه][1] إلى الله والرسول؛ فمنهم من يُكفره الرسول، ومنهم من يجعله من أهل الفسق أو العصيان، ومنهم من يعذره ويجعله من أهل الخطأ المغفور. والمجتهد من هؤلاء المأمور بالاجتهاد، يجعل له أجرًا على فعل ما أمر به من الاجتهاد، وخطؤه مغفور له؛ كما دلَّ الكتاب[2].

أهل البدع

وأمَّا أهل البدع: فهم أهل أهواء وشبهات، يتَّبعون أهواءهم فيما يُحبُّونه ويُبغضونه، ويحكمون بالظنِّ والشبه؛ فهم يتَّبعون الظنَّ وما تهوى

---

(١) في «ط»: (حكمة). وما أثبت من «خ»، و«م».

(٢) قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٥ ـ ٢٨٦].

وثبت في «صحيح مسلم» أنَّ الله سبحانه استجاب هذا الدعاء، وقال: قد فعلتُ. انظر: «صحيح مسلم»: (١/ ١١٦)، كتاب الإيمان، باب: بيان أنه سبحانه وتعالى لا يُكلِّف إلا ما يُطاق، (رقم ٢٠٠)، و«مسند الإمام أحمد»: (١/ ٢٣٣).

وقال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]. وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٤٤ ـ ١٤٦ ـ تحقيق د. عبد الرحمن عبد الكريم اليحيى.

وقال رسول الله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ، فله أجر». متفق عليه؛ أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»: (٩/ ١٣٣)، كتاب الاعتصام، باب: أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب. والإمام مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٣٤٢)، كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ.

الأنفس، ولقد جاءهم من ربهم الهدى. فكلٌّ فريقٍ منهم قد أصَّل لنفسه أصلَ دينٍ [صنعه][1]؛ إمَّا برأيه وقياسه الذي يُسمِّيه عقليَّات؛ وإمَّا بذوقه وهواه الذي يُسمِّيه ذوقيَّات[2]؛ وإمَّا بما يتأوَّله من القرآن، ويُحرِّف فيه الكلم عن مواضعه، ويقول إنَّه إنَّما يتَّبع القرآن كالخوارج[3]؛ وإمَّا بما يدَّعيه في الحديث والسنَّة ويكون كذبًا وضعيفًا كما يدَّعيه الروافض[4]؛ من

---

(١) في «م»، و«ط»: (وضعه).

(٢) قال صاحب «التعريفات»: (والذوق في معرفة الله عبارة عن نور عرفانيّ يقذفه الحقّ بتجلّيه في قلوب أوليائه، يُفرّقون به بين الحقّ والباطل من غير أن يتلقّوا ذلك من كتاب أو غيره). «التعريفات»: ص٤٤. وانظر أيضًا: «تعريف الذوق في الرسالة القشيريّة»: (١/ ٢٧١). وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥١٦ ـ ٥١٧).

(٣) المقصود أنَّ الخوارج لا يأخذون بالسنة وكل من خرج على الإمام الحقّ الذي اتفقت الجماعة عليه يُسمّى خارجًا. وأول من عرف بذلك، واشتهر به: الذين خرجوا على علي رضي الله عنه في حروراء، وقاتلهم. وهم فرق كثيرة يقولون بتخليد صاحب الكبيرة، ويجمعهم القول بتكفير علي بن أبي طالب، وعثمان، والحكمين، وأصحاب الجمل، ومن رضي بالتحكيم وصوَّب الحكمين أو أحدهما. ويجمعهم أيضًا القول بالخروج على الإمام إذا كان جائرًا.
انظر: «الملل والنحل»: (١/ ١٤)، و«الفرق بين الفرق»: ص٧٢، ٧٣)، و«المقالات»: (١/ ١٦٧). وانظر أيضًا: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٤٦١).

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (وإنَّما سُمّوا رافضة، وصاروا رافضة لمَّا خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام، فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر، فترحَّم عليهما، فرفضه قومٌ، فقال: رفضتموني، رفضتموني، فسمّوا رافضة. وتولاّه قومٌ فسمّوا زيديَّة؛ لانتسابهم إليه. ومن حينئذٍ انقسمت الشيعة إلى رافضة إماميَّة، وزيديَّة، وكلما ازدادوا في البدعة، ازدادوا في الشرّ. فالزيديَّة خيرٌ من الرافضة، أعلم، وأصدق، وأزهد، وأشجع). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٩٦). وانظر: المصدر نفسه: (٣/ ٤٧١)، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٥ ـ ٣٦). =

النصّ والآيات. وكثيرٌ ممَّن يكون قد وضع دينه برأيه أو ذوقه يحتجّ من القرآن بما يتأوَّله على غير تأويله، ويجعل ذلك حجَّة لا عمدة، وعمدته في الباطل على رأيه، كالجهميَّة والمعتزلة في الصفات والأفعال، بخلاف مسائل الوعد والوعيد[1]؛ فإنَّهم قد يقصدون متابعة النصّ.

= وهم يغلون في علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويكفّرون أكثر الصحابة، إلا عددًا يسيرًا.
وقد أخبر شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ (أصل الرفض من المنافقين والزنادقة؛ فإنَّه ابتدعه ابن سبأ الزنديق، وأظهر الغلوّ في عليّ بدعوى الإمامة والنصّ، وادَّعى العصمة له). «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٤٣٥)، و(٢٨/ ٤٨٣).
وانظر في تعريف الرافضة: «المقالات» للأشعريّ: (١/ ٨٩)، و«اعتقاد فرق المسلمين والمشركين» للرازي: ص٥٢، و«الملل والنحل»: (١/ ١٥٥)، و«البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان»: ص٣٦، و«شرح حديث النزول» لابن تيمية: ص٤٢٧، و«بغية المرتاد»: ص٣٤١.

(١) يُراد بمسائل الوعد والوعيد عند الرافضة ما أُريد بها عند المعتزلة.
ومسائل الوعد والوعيد بيَّنها القاضي عبد الجبار المعتزلي بقوله: (... وأما علوم الوعد والوعيد: فهو أنَّ الله تعالى وعد المطيعين بالثواب، وتوعَّد العصاة بالعقاب، وأنَّه يفعل ما وعد به وتوعَّد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه التخلّف والكذب ...). «شرح الأصول الخمسة»: ص١٣٥ ـ ١٣٦.
والروافض في إثبات الوعيد فرقتان؛ إحداهما تُثبته لمخالفيهم خاصّة. والأخرى تُثبته للنَّاس عامَّة.
يقول الأشعريّ في «المقالات»: (واختلفت الروافض في الوعيد، وهم فرقتان: فالفرقة الأولى منهم يُثبتون الوعيد على مخالفيهم، ويقول: إنَّهم يعذّبون، ولا يقولون بإثبات الوعيد فيمن قال بقولهم، ويزعمون أنَّ الله سبحانه يدخلهم الجنَّة، وإن أدخلهم النَّار أخرجهم منها. ورووا في أئمتهم أنَّ ما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شفعوا لهم إليهم، حتى يصفحوا عنهم. والفرقة الثانية منهم يذهبون إلى إثبات الوعيد، وأنَّ الله عزَّ وجلَّ يُعذّب كلَّ مرتكب للكبائر من أهل مقالاتهم كان، أو من غير أهل مقالتهم، ويُخلّدهم في النَّار). «المقالات» للأشعريّ: (١/ ١٢٦). وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٣٠٣).

البدع نوعان

فالبدع نوعان: نوعٌ كان قصد أهلها متابعة النصّ والرَّسول، لكن غلطوا في فهم النصوص، وكذَّبوا بما يُخالف ظنَّهم من الحديث ومعاني الآيات؛ كالخوارج، وكذلك الشيعة المسلمين، بخلاف من كان منافقًا زنديقًا[١] يُظهر التشيُّع، وهو في الباطن لا يعتقد الإسلام.

وكذلك المرجئة قصدوا اتباع الأمر والنهي، وتصديق الوعيد مع الوعد.

ولهذا قال عبد الله بن المبارك[٢]، ويوسف بن أسباط[٣]، وغيرهما إنَّ الثنتين وسبعين فرقة[٤] أصولها أربعة: الشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدريَّة.

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله عن لفظ الزندقة أنَّه (لا يُوجد في كلام النبي ﷺ، كما لا يُوجد في القرآن. وهو لفظٌ أعجميّ معرّب، أُخذ من كلام الفرس بعد ظهور الإسلام وعُرِّب. وقد تكلَّم به السلف والأئمة؛ في توبة الزنديق، ونحو ذلك. فأمَّا الزنديق الذي تكلَّم الفقهاء في قبول توبته في الظاهر، فالمراد به عندهم المنافق الذي يُظهر الإسلام، ويُبطن الكفر، وإن كان مع ذلك يُصلّي ويصوم ويحجّ ويقرأ القرآن، وسواء كان في باطنه يهوديًا أو نصرانيًا أو مشركًا أو وثنيًا، وسواء كان معطّلاً للصانع وللنبوَّة، أو للنبوَّة فقط، أو لنبوَّة نبينا ﷺ فقط، فهذا زنديق، وهو منافق. وما في القرآن والسنَّة من ذكر المنافقين يتناول مثل هذا بإجماع المسلمين». «بغية المرتاد»: ص٣٣٨.

(٢) سبقت ترجمته: ص٣٤٩.

(٣) يوسف بن أسباط الزاهد، من سادات المشايخ. له مواعظ وحكم. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: لا يُحتجّ به. وقال البخاري: دفن كتبه، فكان حديثه لا يجيء كما ينبغي. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٦٩)، و«حلية الأولياء»: (٨/ ٢٣٧)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٣٤٣).

(٤) يُشير إلى حديث: (إنَّ أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملَّة، وإنَّ هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملَّة ـ يعني: الأهواء ـ كلّها في النار إلا واحدة وهي الجماعة . . .). أخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٤/ ١٠٢)، وأبو داود في «سننه»: (٥/ ٥)، كتاب السنَّة، باب: شرح السنَّة. والحاكم في «مستدركه»: (١/ ١٢٨)، وصحّحه ووافقه الذهبي.

الجهمية أصل دينهم المعقول

وأمَّا الجهميَّة النافية للصفات، فلم يكن أصل دينهم اتباع الكتاب والرسول(١)؛ فإنَّه ليس في الكتاب والسنَّة نصٌّ واحدٌ يدلُّ على قولهم، بل نصوص الكتاب والسنَّة متظاهرة بخلاف قولهم، وإنَّما يدَّعون التمسّك بالرأي المعقول. وقد بُسط القول على بيان فساد حججهم العقليَّة، وما يدَّعيه بعضهم من السمعيَّات، وبُيِّن أنَّ المعقول الصريح موافق للمنقول الصحيح في بطلان قولهم، لا مخالف له(٢).

٧/ب

الكلام في أفعال الرب تعالى

والمقصود هنا: الكلام في أفعال الربِّ؛ فإنَّ الجهميَّة والمعتزلة / ومن اتبعهم صاروا يسلكون فيه بأصلٍ أصل بالمعقول، و[يجعلونه](٣) العمدة، وخاضوا في لوازم القدر برأيهم المحض، فتفرَّقوا فيه تفرُّقًا عظيمًا، وظهر بذلك حكمة نهي النبي ﷺ لأمَّته عن التنازع في القدر، مع أنَّ المتنازعين كان كلٌّ منهما يُدلي بآية، لكن كان ذلك يُفضي إلى إيمان كلّ طائفة ببعض الكتاب دون البعض، فكيف إذا كان المتنازعون [عمدتهم](٤) رأيهم.

---

(١) وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٠٢، ٣٠٩)، و(٧/ ١١٠)، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٥٠ ـ ٣٥٤)، و«شرح الطحاوية»: (٢/ ٧٩٥)، و«رسالة السجزي إلى أهل زبيد»: ص٢١٦، و«شرح السنة» للبربهاري: ص٥٧.

(٢) وقد هدم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قانون المتكلِّمين العقليّ الذي جعلوه مقدَّمًا على الأدلّة السمعيَّة، والتزموا لأجله لوازمَ ردُّوا بها كثيرًا من أمور العقيدة. وقد بسط ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الكبير: «درء تعارض العقل والنقل».

(٣) في «خ»، و«م»: (يجعلون). وما أثبت من «ط».

(٤) في «خ»: (عهدتهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

أحاديث النهي عن التنازع في القدر

والحديث رواه أهل المسند والسنن [مفصَّلاً][1]، ورواه مسلم[2] مجملاً عن عبد الله بن رباح الأنصاري أنَّ عبد الله بن عمرو قال: هجَّرتُ[3] إلى رسول الله ﷺ يومًا، فسمع [أصوات][4] رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا ﷺ يُعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنَّما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب».

وقال الإمام أحمد في «المسند»: [ثنا][5] أبو معاوية، [حدثنا][6] داود ابن أبي هند، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه[7] قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم، والنَّاس يتكلَّمون في القدر. قال: فكأنَّما يُفْقأ في وجهه حبّ الرمَّان من الغضب. قال: فقال: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضَه ببعض؟ بهذا هَلَكَ من كان قبلكم» قال[8]: فما غبطتُ نفسي بمجلسٍ فيه رسول الله ﷺ لم أشهده، ما غبطتُ نفسي بذلك المجلس أنِّي لم أشهده».

وهذا حديث محفوظ من [رواية][9]عمرو بن شعيب. وقد رواه ابن ماجه

---

(١) في «خ»: (متصلاً). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) «صحيح مسلم»: (٤/ ٢٠٥٣)، كتاب العلم، باب: النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن.

(٣) قال ابن الأثير: (التهجير: التبكير إلى كلِّ شيء، والمبادرة إليه؛ يُقال: هجّر يُهجّر تهجيرًا فهو مُهجِّر). «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: (٥/ ٢٤٦).

(٤) في «خ»: (أصواتًا. وفي «م»، و«ط»: (صوت). وما أثبت من «صحيح الإمام مسلم» رَحِمَهُ اللهُ.

(٥) في «م»، و«ط»: (حدثنا).

(٦) في «م»، و«ط»: (ثنا).

(٧) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٨) أي: عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٩) في «خ»: (روايته). وما أثبت من «م»، و«ط».

من حديث أبي معاوية[1].

وكتب أحمد في رسالته إلى المتوكِّل[2] هذا الحديث، وجعل يقول في مناظرته لهم يوم الدار في المحنة: إنَّا قد نُهينا عن أن نضرب كتاب الله بعضه ببعض[3].

وروى هذا المعنى: الترمذي من حديث أبي هريرة[4]، وقال:

---

(١) رواه أحمد في «المسند»: (٢/ ١٧٨، ١٩٦)، وابن ماجه في «السنن»: (١/ ٣٣)، في المقدمة، باب في القدر. وأخرجه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: (١/ ١١٥)، و(٣/ ٦٢٧)، و«البغوي في «شرح السنة»: (١/ ٢٦٠). وقال محقِّقاه: إسناده حسن. وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده ـ كما في «زوائد ابن ماجه»: (١/ ٥٣) ـ، وقال الساعاتي عن رواية الإمام أحمد: وقال البوصيريُّ: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات. وانظر: «الفتح الرباني»: (١/ ١٤٢). وقد حسَّنه مُحقِّق «جامع الأصول»: (١٠/ ١٣٥) عبد القادر الأرناؤوط.

ورواه الآجري بسنده عن أبي أمامة في «الشريعة»: ص٦٨. وقال الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» (١/ ٣٦): سنده حسن، وقال في تعليقه على «شرح الطحاوية» ص٢١٨: صحيح.

(٢) ذكر هذه الرسالة بنصها عبد الله بن الإمام أحمد رحمهما الله في كتاب «السنّة»: ص٢١ ـ ٢٦، وأبو نعيم في «الحلية» ـ عند ترجمة الإمام أحمد ـ: (٩/ ٢١٦ ـ ٢١٩).

وهي رسالة أرسلها الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ جوابًا لرسالة وصلته من وزير المتوكل عبيد الله ابن يحيى بن خاقان يُخبره أنَّ أمير المؤمنين أمره أن يكتب إليه، يسأله عن أمر القرآن، لا مسألة امتحان، ولكن مسألة معرفة وبصيرة . . وقال الذهبي عن هذه الرسالة: (رواة هذه الرسالة عن أحمد أئمة أثبات، أشهد بالله أنَّه أملاها على ولده). «تاريخ الإسلام»، و«مقدمة المسند» لأحمد شاكر: (١/ ١٢٤).

(٣) «كتاب السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد.

(٤) أخرج الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نتنازع في القدر، فغضب حتى احمرّ وجهه؛ حتى كأنَّما فُقِئ في وجنتيه حبُّ الرّمان، =

حديث حسن غريب.

شبهة من ينكر صفات الله

وقال[1]: وفي الباب الذي [فررت][2] منه؛ فإنَّه لمَّا قيل: إنَّ له حياة، وعلمًا، وقدرة، وإرادة، وغضبًا، ورضى، ونحو ذلك، قلتَ: هذا يستلزم أن يكون موافقًا للمخلوق في مسمَّى هذه الأسماء، وهذا تشبيه[3]. فقيل لك[4]: هذا يلزم مثله في الذات؛ فإن قيل بتعطيل الذات[5]، فذلك يستلزم ما فررت منه، من ثبوت جسم قديم حامل للأعراض والحركات. وإذا كان هذا لازمًا لك على تقدير نفي الذات كما ثبت أنَّه لازمٌ على تقدير إثباتها، كان لازمًا على تقدير النقيضين؛ النفي والإثبات، وما كان كذلك لم يمكن

الرد عليهم

= فقال: «أبهذا أُمرتم؟ أم بهذا أُرسلت إليكم؟! إنَّما هلك من كان قبلكم حين تنازعوا في هذا الأمر. عزمتُ عليكم ألاَّ تنازعوا فيه» الحديث أخرجه الترمذي في «جامعه»: (٤/ ٤٤٣)، كتاب القدر، باب: ما جاء في التشديد في الخوض في القدر. وقال: وفي الباب عن عمر، وعائشة، وأنس. وهذا الحديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، من حديث صالح المرّيّ، وصالح المرّيّ له غرائب يتفرَّد بها، لا يُتابع عليها.
وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٤٩)، و(٢/ ١٠٤).

(١) لم يتبيَّن لي القائل، والكلام الذي سيأتي غير واضح. ولا أدري أهو من كلام الترمذيّ، أم من كلام شيخ الإسلام ـ فلعله رجع بعد الاستطراد انظر: ص٤٢٥؛ فليس هذا الكلام في نسخ «جامع الترمذي» التي بين أيدينا.

(٢) في «خ»: (قررت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) وهذا الكلام ـ كما يُفهم ـ من كلام مَن يُنكر صفات الله؛ كالجهمية، والمعتزلة. وهذه حجَّتهم؛ إذ أنَّهم لم يفهموا من صفات الخالق إلا ما هو من صفات المخلوق؛ فشبَّهوا، ثمَّ عطَّلوا.

(٤) المقصود به الجهمي والمعتزلي الذي يُعطِّل الصفات ويُثبت الذات. فيُقال له: القول في الصفات كالقول في الذات.

(٥) وهذا قول ملاحدة الصوفية، وغلاة الفلاسفة الذين يقولون بالوجود المطلق الذي لا حقيقة له في الأعيان.

نفيه. و[أمَّا][1] نحن فقد بيَّنَّا أنَّ اللازم على تقدير إثباتها لا محذور فيه، وإنَّما المحذور لازم على تقدير نفيها. وهذا قد بُسط في غير هذا الموضع[2].

مناقشة من ينفي الحكمة

والمقصود هنا: أنَّه يُقال لهؤلاء[3] ـ الذين ينفون الحكمة، ثمَّ الإرادة،

---

(١) في «خ»: (إنما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «العقيدة التدمرية»: ص١٥ ـ ٣٠، ٣٥ـ٤٦، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٨٤ـ٣٨٨، ٤٤١ ـ ٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٧ ـ ٤٦٧)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٢٨، ١٢٩)، و(٦/ ١١٩ ـ ١٣٧)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٢٥ـ٢٣٢، و«منهاج السنة»: (٢/ ١١٥ـ ١٢٠، ١٦٠ـ١٧٢، ٥٩٥ـ٥٩٨)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٨٨)، و(٢/ ٣٤ـ٣٧).

(٣) المقصود بهم الفلاسفة، والجهميَّة. وانظر: ص٤٤٠ فهو ينفون تعليل أفعال الله سبحانه وتعالى، وأن يكون مختارًا في أفعاله، ويقولون هو موجب بالذات، فلا يكون فعله لغاية. انظر: «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا: (٣/ ١٥٠ ـ ١٥٥). وكذا انظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦١).

وقال شيخ الإسلام عن الحكمة: (كل ما خلقه الله فله فيه حكمة؛ كما قال: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾، وقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾. وهو سبحانه غنيّ عن العالمين. فالحكمة تتضمَّن شيئين؛ أحدهما حكمة تعود إليه يُحبّها ويرضاها. والثانية إلى عباده، هي نعمه عليهم يفرحون بها، ويلتذّون بها. وهذا في المأمورات، وفي المخلوقات). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٥ـ ٣٦).

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقوال الناس في الحكمة، فقال عن الجهميَّة: (يُنكرون التعليل جملة، ولا يُثبتون إلا محض المشيئة، ولا يجعلون في المخلوقات والمأمورات معاني لأجلها كان الخلق والأمر، إلى غير ذلك من لوازم قولهم. والمعتزلة يُثبتون تعليلاً متناقضًا في أصله وفرعه؛ فيُثبتون للفاعل تعليلاً لا تعود إليه حكمة). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥٤).

أمَّا الفلاسفة، فيقول عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنَّهم (يُثبتون علة غائيَّة للفعل، وهي بعينها للفاعل. ولكنَّهم متناقضون؛ فإنَّهم يُثبتون له العلَّة الغائيَّة، ويُثبتون لفعله العلة الغائيَّة، ويقولون مع هذا ليس له إرادة، بل هو موجب بالذات، لا فاعل بالاختيار. وقولهم باطل من وجوه . . .). «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤ـ٥/ ٢٨٨). =

= ويذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تناقض الجهميَّة والمتفلسفة في موضع آخر؛ فيقول: (المتفلسفة متناقضون؛ فإنَّهم يُثبتون غاية وحكمة غائيَّة، ولا يُثبتون إرادة. والجهميَّة تُثبت أنَّه سبحانه مريد، ولا تُثبت له حكمة فعل لأجلها. وكلّ من القولين متناقض). «شرح الأصفهانيَّة»: (٢/ ٣٧٨).

وانظر الكلام عن الحكمة وأقوال الناس فيها في كتب شيخ الإسلام: «شرح الأصفهانية»: (١/ ١٥٠ _ ١٥٥)، و(٢/ ٣٥٣_٣٧٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٣_١٤٨، ٤٥٤)، و(٢/ ٦١٢_٦١٥)، و(٣/ ١٤، ٣٢، ١٨٠_١٩٨، ٢٠٧، ٢١٤_٢١٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥٤)، و(٩/ ١١٠_١١١)، و«مجموع الرسائل»: (٤_٥/ ٢٣٤_٢٣٥، ٢٤٠)، وانظر رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر _ ضمن «مجموع الرسائل والمسائل»: (٤_٥/ ٢٨٣_٣٤٦)، وهي في «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٨١ _ ١٥٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ١٢٨ _ ١٣٠)، و(٨/ ٣٥، ٥٧، ٣٧٧ _ ٣٧٨، ٤٦٦ _ ٤٦٨)، و(١٦/ ١٢٩ _ ١٣٣، ٢٩٦ _ ٢٩٨)، و(١٧/ ٩٥، ٩٦، ٩٩)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٣ _ ٢١٧)، و«اقتضاء الصراط المستقيم»: (١/ ٤٠٩). وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٢٦٨، وما بعدها، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٢٩٧)، و«محصل أفكار المتقدمين» للرازي: ص٢٠٥، و«الفصل» لابن حزم: (٣/ ١٧٤)، و«المغني في أبواب التوحيد والعدل» لعبد الجبار الهمذاني: (٦/ ٤٨)، و(١١/ ٩٢ _ ٩٣).

ولعل القول الذي قصده شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه يُقال للفلاسفة نظير ما قيل لنفاة الصفات، هو ما صرّح به بقوله: (وعلى هذا فكلّ ما فعله علمنا أنَّ له فيه حكمة. وهذا يكفينا من حيث الجملة، وإن لم نعرف التفصيل. وعدم علمنا بتفصيل حكمته بمنزلة عدم علمنا بكيفيَّة ذاته، وكما أنَّ ثبوت صفات الكمال له معلوم لنا. وأما كنه ذاته فغير معلومة لنا، فلا نُكذِّب بما علمناه ما لم نعلمه. وكذلك نحن نعلم أنَّه حكيم فيما يفعله ويأمره، وعدم علمنا بالحكمة في بعض الجزئيَّات لا يقدح فيما علمناه من أصل حكمته. فلا نُكذِّب بما علمناه من حكمته ما لم نعلمه من تفصيلها). «مجموعة الرسائل»: (٤_٥/ ٢٣٣).

ثمَّ الفعل ـ في الأفعال نظير ما قيل لأولئك[1] في الصفات، ويجعل مبدأ الكلام من الإرادة في الموضعين[2]. فيُقال لمن أثبتها، ونفى الحكمة من

١/٨ المنتسبين إلى إثبات القدر[3]، / والمنتسبين إلى أهل السنة والجماعة: لم نفيتم الحكمة؟ فإذا قالوا: لأنَّا لا نعرف من يفعل [لحكمة][4] إلا من يفعل

---

(١) والمقصود بهم المعتزلة والجهميَّة. وقد مرَّ إلزامات المؤلف رحمه الله لهم قبل أسطر؛ وهو أن يُقال للجميع: يلزمكم التشبيه بالمقدار الذي تُثبتونه لخالقكم ومعبودكم، وإلا أثبتوا حكمته من غير تشبيه.

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنَّ نفي الحكمة هو أصل حجة الفلاسفة على نفي الصانع، فقال: (وهذه الحجة لما كان أصلها هو البحث عن حكمة الإرادة، ولم فعل ما فعل؛ وهي مسألة القدر، ظهر بها ما كان السلف يقولونه: إن الكلام في القدر هو أبو جاد الزندقة. وعلم بذلك حكمة نهيه ﷺ لما رآهم يتنازعون في القدر عن مثل ما هلك به الأمم، قال لهم: بهذا هلكت الأمم قبلكم أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض. وعن هذا نشأ مذهب المجوس القدرية، مجوس هذه الأمة، حيث خاضوا في التعديل والتجويز بما هو من فروع هذه الحجة، كما أن التجهم من فروع تلك الحجة). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٣).

(٣) والمقصود بهم الأشاعرة؛ فهم قد أثبتوا الإرادة، ونفوا الحكمة. وانظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، و(٢/ ٣٣١).

(وقد ردَّ ابن تيمية على نفاة الحكمة من الأشاعرة، وذلك لأنَّ إثبات النبوة مبنيّ على إثبات صفة الحكمة لله تعالى، والمتكلمون ينفون أن تكون أفعال الربّ تعالى واقعة لسبب، أو لعلَّة، أو لغرض، بمعنى آخر: ينفون أن يكون الله تعالى يفعل شيئًا لشيء آخر. ومثال ذلك: ... أن تكون المعجزة مفعولة للربّ لغرض إثبات نبوّة الأنبياء؛ فهم ينفون ذلك الغرض، وهو في الحقيقة نفيٌ لحكمته سبحانه. ومن نفى صفة الحكمة عن الله تعالى فقد انسدّ عليه طريق إثبات النبوّة. لذا وجدناه يُقرّر أنَّه قد أجمع المسلمون على أنَّ الله تعالى موصوفٌ بالحكمة، ولكنَّهم تنازعوا في تفسير ذلك ..). «النبوة عند ابن تيمية» لسعيد خليفة: ص٣٣٣ ـ ٣٣٤، ورسالة ماجستير مكتوبة على الآلة، وانظر: «النبوات»: ص٩١٧.

(٤) في «ط»: (الحكمة). وما أثبت من «خ»، و«م».

لغرضٍ يعود إليه. وهذا لا يكون إلا فيمن يجوز عليه اللذَّة، والألم، والانتفاع، والضرر، والله منزَّهٌ عن ذلك[1]. فيُقال لهم ما قاله نفاة الإرادة[2]، وأنتم لا تعقلون إرادة إلا فيمن يجوز عليه اللذَّة والألم والانتفاع والضرر، وقد قلتم إنَّ الله تعالى مريدٌ؛ فإمَّا أن تطردوا أصلكم النافي، فتنفوا الإرادة؛ أو المثبت، فتُثبتوا اللذَّة، وإلا، فما المفرق[3]؟ فإذا قال نفاة الإرادة[4]: فلهذا نفينا الإرادة؛ كما رجَّحه الرازي في «المطالب العالية»[5]، واحتجَّ به الفلاسفة. قيل لهم: فانفوا أن يكون فاعلاً، فإنكم لا تعلمون فاعلاً غير مقهور إلا بإرادة، ولا يعقلون ما يفعل ابتداءً إلا بإرادة، أو فاعلاً حياءً إلا بإرادة، أو فاعلاً مطلقًا إلا بإرادة[6].

---

(١) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٥٠ ـ حيث ذكر هذا الكلام بنصِّه ـ. وكتاب «الأربعين» للرازي: ص٢٥٠، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣١ ـ ٣٣٢.
وقد ردَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على هذه الحجة بأربعة وجوه. انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧١).

(٢) من الجهميَّة والمعتزلة.

(٣) معنى ذلك: (إذا أردتم به أنَّ حكمة الله هي ما ذكرتم، فهي دعوى بلا برهان؛ لأنَّ حكمة الربِّ تعالى فوق تحصيل اللذَّة ودفع الألم، بل هو يتعالى عن ذلك؛ لأنَّ ما ذكر غرض المخلوق. أمَّا الخالق سبحانه فهو غنيٌّ بذاته عن كلِّ ما سواه، حكمته سبحانه لا تُشابه حكمة المخلوقين، كما أنَّ إرادته وسائر صفاته لا تُشابه صفات المخلوقين. فحكمته سبحانه أجلّ وأعلى من أن يُقال إنَّها تحصيل لذَّة، أو دفع ألم وحزن). «الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى»: ص٧٢. وانظر: «التدمرية»: ص٣٤.

(٤) الجهميَّة والمعتزلة.

(٥) انظر: «المطالب العالية» للرازي: (٣/ ٢١٧).

(٦) المقصود أنَّ المعتزلة القدرية يُثبتون أنَّ الله فاعل. وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يلزمهم بإثبات الإرادة؛ لأنَّه لا يعقل فاعل غير مقهور إلا بإرادة. =

فإن قال أتباع أرسطو[1]:

---

(١) أرسطو: هو أرسطو بن نيقوماخس (٣٨٤ ـ ٣٢٢ق. م). يُسمّونه المعلم الأول. ولد في مدينة أسطاغيرا اليونانيّة. وكان أفلاطون يُعلّم الفلسفة ماشيًا، وتابعه على ذلك أرسطو فسمّي هو وأصحابه المشائين. انتهت إليه فلسفة اليونان، وكان هو خاتمتهم. وكان مُشركًا يعبد الأصنام. وقد عنى فلاسفة المسلمين بفلسفة أرسطو، وسمّوه معلّمهم الأول).
انظر: «الفهرست»: ص٣٠٧ ـ ٣١٢، و«طبقات الأطباء والحكماء»: ص٢٥ ـ ٢٧، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (٣/ ٣٧ ـ ٦٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ١٧١ ـ ١٧٢)، و«الرد على المنطقيّين»: ص١٨٦، ٢٨٣، و«الفرق بين الفرق»: ص٣٠٧ ـ ٣٠٨.
وقد ذكر شيخ الإسلام عن أرسطو أنّه (أوّل من صرّح بقدم الأفلاك، وأنّ المتقدمين قبله من الأساطين كانوا يقولون إنّ هذا العالم محدث . . . وأصحاب التعاليم كأرسطو وأتباعه كانوا مُشركين يعبدون المخلوقات، ولا يعرفون النبوات، ولا المعاد البدني، وإنّ اليهود والنصارى خيرٌ منهم في الإلهيّات، والنبوات، والمعاد). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٠ ـ ٣٦٤). وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٦٧)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٦٥)، و«الجواب الصحيح»: (١/ ٣٤٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٠ ـ ٨١.
أمّا عن مجمل اعتقاد أرسطو وأتباعه، فإنّهم يقولون: إنّ الله تعالى ليس هو خالق هذا العالم، بل لم يخلق شيئًا، وإنّما العالم قديم، وإنّما صدر عن الله العقل الأول لا على سبيل الخلق والإيجاد، وإنّما عن طريق ما يُسمّونه بالفيض والصدور، وأنّ الله هو علّة موجبة بذاته، وهو واحد لا يصدر عنه إلا واحد، ولذلك صدر عنه العقل الأوّل، وعن هذا العقل صدر عقل ثان، ونفس، وفلك. وعن العقل الثاني صدر عقل ثالث، ونفس، وفلك، وهكذا إلى أن أصبح هناك عشرة عقول، وتسعة نفوس وأفلاك. والعقل عند الفلاسفة بمنزلة الذكر، والنفس بمنزلة الأنثى. وأراد بعضهم التوفيق بين الفلسفة والشريعة، فقالوا: إنّ العرش هو الفلك التاسع. وربّما جعل بعضهم النفس هي اللوح المحفوظ، كما جعل العقل هو القلم. وتارة يجعلون اللوح هو العقل الفعّال العاشر، أو النفس المتعلقة به . . . وزعموا أنّ العقول والنفوس هي الملائكة، وأنّهم التسعة عشر الذين على سقر، وأنّ جبريل هو العقل الفعّال، وأنكروا وجود الملائكة. =

فلهذا قلنا إنَّه لا يفعل شيئًا[1]، وليس بموجب بذاته شيئًا، لكن قلنا:

= ثمَّ يزعمون أنَّ هذه النفوسن الفلكيَّة هي المؤثرة الفعالة في القوى الأرضيَّة المنفعلة، وأنَّ القوى السماوية هي أسباب لحدوث الكائنات العنصرية؛ فهم يُثبتون بذلك صدورًا للمخلوقات بعضها عن بعض دون إرادة الله تعالى وعلمه ومشيئته، ويُثبتون كذلك التأثير في عالم الأرض، هو من عالم السموات والأفلاك. وأمَّا تدبير الأمور اليوميَّة؛ أي: الحوادث الجزئية، وأنَّه تعالى ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ فليس لله عندهم في ذلك تأثير، وأسقطوا عن الله تعالى رعايته لهذا الكون، وإمساكه عن الزوال والفناء.
وقد أوجبوا وجود نبيّ يستقيم به نظام الكون، وهو عندهم بمثابة الرئيس المدنيّ. والفيلسوف أفضل منه؛ لأنَّ النبيَّ يتلقى وحيه وعلمه عن طريق القوة المتخيلة، والفيلسوف يتلقى علمه عن طريق القوة الناطقة المفكرة. والقوة المفكرة عندهم هي الرئيسيَّة المتحكمة في المتخيلة.
انظر: «مقارنة بين الغزالي وابن تيمية»: ص٧٩، و«النبوة عند ابن تيمية»: ص٣٧٠ ـ ٣٧١، و«نقض المنطق»: ص٩٩ ـ ١٠٦، و«تفسير سورة الإخلاص»: ص٤٩، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٧ ـ ٩)، و(٢/ ٨٠)، و«الفارابي وآراء المدينة الفاضلة»: ص٥٥، ٦١، ٨٩، ١١٢، و«النجاة» لابن سينا: ص٣١٠ ـ ٣١١.

(١) وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضّحًا هذا المعنى في كتابه «الردّ على المنطقيِّين»: (فإنَّ هؤلاء حقيقة قولهم أنَّه لم يخلق شيئًا. ومتقدّموهم كأرسطو وأتباعه على أنَّه يتحرَّك الفلك للتشبّه بها. فليس هو عندهم لا موجبًا بالذات، ولا فاعلاً بالمشيئة. وأما ابن سينا وأمثاله ممَّن يقول إنَّه موجب بذاته، فهم يقولون ما يعلم جماهير العقلاء أنَّه مخالف لضرورة العقل؛ إذ يُثبتون مفعولاً ممكنًا يمكن وجوده، ويمكن عدمه، وهو مع هذا قديمٌ أزليّ لم يزل ولا يزال، وهو مفعول معلول لعلَّة فاعلة لم يزل مقارنًا لها في الزمان. فكل من هذين القولين ممَّا خالفوا فيه جماهير العقلاء من الأولين والآخرين . . .). «الرد على المنطقيين»: ص٥٢٤ ـ ٥٢٥. وانظر: المصدر نفسه: ص٢٢٠، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٢٦، ١٢٧)، و(٦/ ٦٩ ـ ٧٠)، و(٨/ ٢١٦ ـ ٢٢٤، ٢٩٠)، و«منهاج السنة»: (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠، ٤٠٢، ٤٠٥)، و(٣/ ٢٧١ ـ ٢٨٩)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٩٣)، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

إنَّ الفلك يتشبَّه به، أو قال من هو أعظم تعطيلاً منهم: فلهذا نفينا الأول بالكليَّة، ولم [نُثبت][1] علَّة تفعل، ولا علَّة يُتشبَّه بها. قيل لهم[2]: فهذه الحوادث مشهودة، وحركة الكواكب، والشمس، والقمر مشهودة، فهذه الحركات الحادثة، وغيرها من الحوادث؛ مثل السحاب، والمطر، والنبات، والحيوان، والمعدن، وغير ذلك ممَّا يُشهد حدوثه؛ أحدث بنفسه من غير أن يُحدثه محدِث قديم، أو لا بُدَّ للحوادث من محدِث قديم؟

فإن قالوا: بل حَدَثَ كلّ حادث بنفسه، من غير أن يُحدثه أحد[3]: كان هذا ظاهر الفساد، يُعلم بضرورة العقل أنَّه في غاية المكابرة، ونهاية السفسطة، مع لزوم ما فرُّوا منه؛ فإنَّهم فرُّوا من أن يكون ثَمَّ فاعلٌ محدِث، وقد أثبتوا فاعلاً محدِثًا؛ لكن جعلوا كلَّ حادِثٍ هو يحدث بنفسه ويفعلها؛ فجعلوا ما ليس بشيء يجعل الشيء، وجعلوا المعدوم يُحدث الموجود؛ فلزمهم ما فرُّوا منه من إثبات فاعل، مع ما لزمهم من الكفر العظيم، وغاية الجهل، وغاية فساد العقل.

---

(١) في «خ»: (يثبت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) أي: لهؤلاء الذين ينكرون وجود الله.

وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الطريق العقليّ المذكور في القرآن الكريم في كتابه «شرح الأصفهانية»: (١/ ٤١) و(٢/ ٣٥٣)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٩ ـ ١٠)، وفي رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة ـ ضمن «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٩٠).

(٣) انظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٩).

وقد قال لهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هذا السؤال ليس مختصًّا بحدوث العالم، بل هو وارد في كلّ ما يحدث في الوجود من الحوادث. والحدوث مشهود، محسوس، متفق عليه بين العقلاء، فكلّ ما يورد على حدوث خلق السموات والأرض يورد عليه نظيره في الحوادث المشهودة). «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٤٥).

وإن قالوا: بل كُلّ محدَثٍ يُحدِثه مُحدِث، وللمُحدِث مُحدِث[1]. قيل لهم: هذا أيضًا ممتنع في صريح العقل؛ فإنَّ التسلسل في الفاعل ممتنع بصريح العقل واتفاق العقلاء[2]؛ فإنَّه كلما كثر ما يُقدَّر أنَّه حادث، كان

---

(١) من نفى الحكمة عن الله من الفلاسفة والأشعريَّة استدلَّ على ذلك بلزوم التسلسل، وقال هو محال على الله. انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٥١ ـ ٥٢، و«الأربعين في أصول الدين» للرازي: ص٢٥٠.

وقد ردَّ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على شبهتهم هذه بأربعة وجوه في «شرح الأصفهانية»: (٢/٣٦٣ ـ ٣٦٨). وانظر: كتاب «الصفدية»: (٢/٢٧)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/١٤٥ ـ ١٤٧).

وممَّا قاله رَحِمَهُ اللَّهُ في ردِّه على هذه الشبهة: (هذا التسلسل في الحوادث المستقبليَّة، لا في الحوادث الماضية؛ فإنَّه إذا فعل فعلاً لحكمة، كانت الحكمة حاصلة بعد الفعل. فإذا كانت تلك الحكمة يُطلب منها حكمة أخرى بعدها، كان تسلسلاً في المستقبل. وتلك الحكمة الحاصلة محبوبة له، وسبب لحكمة ثانية؛ فهو لا يزال سبحانه يُحدِث عن الحكم ما يُحبّه ويجعله سببًا لما يُحبّه). «منهاج السنة النبوية»: (١/١٤٩).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: (التسلسل الممتنع إنَّما هو التسلسل في المؤثرات؛ وهو أن يكون للفاعل فاعل، وهلم جرًّا إلى غير نهاية؛ سواء عبَّر عن ذلك بأنَّ للعلَّة علَّة وللمؤثِّر مؤثِّر، أو عبَّر عنه بأنَّ للفاعل فاعلاً. فهذا هو التسلسل الممتنع في صريح العقل. ولهذا كان هذا ممتنعًا باتفاق العقلاء؛ كما أنَّ الدور الممتنع هو الدور القبلي. فأما التسلسل في الآثار: وهو أن لا يكون الشيء حتى يكون قبله غيره، أو لا يكون إلاَّ ويكون بعد غيره. فهذا للناس فيه ثلاثة أقوال: قيل: هو ممتنع في الماضي والمستقبل. وقيل: هو جائزٌ في الماضي والمستقبل. وقيل: ممتنع في الماضي. جائز في المستقبل. والقول بجوازه مطلقًا هو معنى قول السلف، وأئمة الحديث، وقول جماهير الفلاسفة القائلين بحدوث العالم والقائلين بقدمه). «منهاج السنة النبوية»: (٢/٣٩٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (لفظ التسلسل يُراد به التسلسل في المؤثرات؛ وهو أن يكون للحادث فاعل، وللفاعل فاعل. وهذا باطلٌ بصريح العقل واتفاق العقلاء. وهذا هو التسلسل =

أحوج إلى القديم. فليس في تقدير حوادث لا [تتناهى][1] ما يُوجب استغناءها عن القديم، بل إذا كان المحدَث الواحد لا بُدَّ له [من][2] محدِث غيره، فمجموع الحوادث أولى بالافتقار إلى محدِثٍ لها خارج عنها كلّها؛ فإنَّ المحدِث لمجموعها يمتنع أن يكون واحدًا منها؛ فإنَّه يلزم أن يُحدِث نفسه، ويمتنع أن يكون المجموع أحدث المجموع؛ فإنَّ الشيء لا يُحدِث نفسه.

والمجموع هي الآحاد الحادثة وهيئتها الاجتماعيَّة، وتلك الهيئة محتاجة إلى [المجموع الذي][3] هو كلّ واحد، واحد. والمجموع ليس إلا الآحاد واجتماعها، وكلّ ذلك مفتقر إلى محدِث مباين لها؛ فلا بُدَّ للحوادث من قديم ليس بحادث[4].

٨/ب ثمَّ / يُقال لهم: إذا قُدّر تسلسل الفاعلين، وأنَّ ما كان محدثًا له محدَث، وهلم جرًّا. فهذا فيه إثبات ما فررتم منه؛ وهو أنَّ هذا المحدَث فعل هذا، وهذا فعل هذا. لكن أثبتم ما لا يتناهى من ذلك في آنٍ واحد، فركبتم ما فررتم منه، مع لزوم هذه الجهالات التي تقتضي غاية فساد العقل،

= الذي أمر النبي ﷺ بأن يُستعاذ بالله منه، وأمر بالانتهاء عنه، وأن يقول القائل: «آمنت بالله ورسله»). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٦٣). وانظر: المصدر نفسه: (٣/ ١٤٤، ١٦١، ٢٤٣)، و(٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، و(٩/ ١٨٠ ـ ١٨٥، ٢٣٨ ـ ٢٤١)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٤٦، ١٧٦)، و(٢/ ١٢٨، ١٢٩، ٣٩٢، ٤٢٦)، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٤٥)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٠ ـ ١١، ٢٣، ٢٧، ٣٠)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٤٦).

(١) في «خ»: (يتناهى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٤) انظر رد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على هذه الشبهة في «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٤٣).

والكفر [بالسمع][1]. وإذا كان المحذور يلزمهم على تقدير أن يكون الحادث أحدث نفسه، أو أحدث كلُّ حادِثٍ [حادثًا][2] آخر، مع فساد هذين، تبيَّن أنَّه لا ينفعه إنكار القديم. وإن قال[3]: بل أُقرّ بالمحدث القديم. قيل: فقد أقررت بفعل القديم للمحدَث، وإذا ثبت أنَّ القديم فعل المحدَث، وأنت لا تعلم فاعلاً [إلا لجلب][4] منفعة، أو دفع مضرَّة[5]. قيل له: [فما][6] كان جوابك عن هذا، كان جوابًا عن كونه يفعل بإرادته[7].

---

(١) في «ط»: (بالمسع).

(٢) في «خ»: (حادث). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أي: الفيلسوف الذي يقول بقدم العالم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (المشهور من مقالة أساطين الفلاسفة قبل أرسطو، هو القول بحدوث العالم. وإنَّما اشتهر القول بقدمه عنه، وعن متبعيه؛ كالفارابي، وابن سينا، والحفيد، وأمثالهم). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٣٠). وانظر: المصدر نفسه: (١/ ١٤٨ ـ ١٥١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٣٨٦).

(٤) في «ط»: (إل لجلب).

(٥) قال شيخ الإسلام: (... فإنَّ الواحد منَّا إنَّما يُحسن إلى غيره لجلب منفعة، أو لدفع مضرَّة. وإنَّما يضرّ غيره لجلب منفعة أو دفع مضرة. فإذا كان الذي يُثبت صفة وينفي أخرى يلزمه فيما أثبته نظير، ما يلزمه فيما نفاه، لم يكن إثبات أحدهما ونفي الأخرى أولى من العكس. ولو عكس عاكس فنفى ما أثبته من الإرادة، وأثبت ما نفاه من المحبة لما ذكره، لم يكن بينهما فرق. وحينئذ: فالواجب إمَّا نفي الجميع، ولا سبيل إليه للعلم الضروريّ بوجود نفع الخلق والإحسان إليهم، وأنَّ ذلك يستلزم الإرادة. وإمَّا إثبات الجميع؛ كما جاءت به النصوص. وحينئذٍ فمن توهَّم أنَّه يلزم من ذلك محذور، فأحد الأمرين لازم؛ إمَّا أنَّ ذلك المحذور لا يلزم، أو أنه إن لزم فليس بمحذور). «قاعدة في الكرامات والمعجزات»: ص٥٨.

(٦) في «خ»: (فينما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) يُوضِّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الجواب الإلزاميّ في موضع آخر فقال: (إذا قال لهم الناس: إذا أثبتم حكمة حدثت بعد أن لم تكن، لزمكم التسلسل. قالوا: القول في =

وقيل لمثبت الإرادة[1]: ما كان جوابك عن هذا، كان جوابًا عن حكمته؛ فقد بيَّن أنَّ من نفى الحكمة، فلا بُدَّ أن ينقض قوله، ويلزمه مع التناقض نفي الصانع، وهو مع نفي الصانع تناقضه أشدّ.

والمحذور الذي فرَّ منه ألزم، فلم يُغن عنه فراره من إثبات الحكمة إلا زيادة الجهل والشرّ. وهكذا يُقال لمن نفى حبّه، ورضاه، وبغضه، وسخطه[2].

وهذا مقامٌ شريفٌ من تدبّره وتصوّره تبيَّن له أنَّه لا بُدَّ من الإقرار بما جاء به الرسول، وأنَّه هو الذي يُوافق صريح المعقول، وأنَّ من خالفه، فهو ممَّن لا يسمع، ولا [يعقل، وهو][3] أسوأ حالاً ممَّن فرَّ من الملك العادل الذي يلزمه [بطعام][4] امرأته وأولاده، والزكاة الشرعيَّة، إلى بلادٍ ملكها ظالم ألزمه بإخراج أضعاف ذلك لخنازيره وكلابه، مع قلَّة الكسب في بلاده. و[بمنزلة][5] من فرَّ من معاشرة أقوام أهل صلاح وعدلٍ ألزموه ما يلزم

= حدوث الحكمة، كالقول في سائر ما أحدثه من المفعولات. ونحن نُخاطب من يُسلّم لنا أنَّه إذا أحدث المحدثات بعد أن لم تكن؛ فإذا قلنا: إنَّه أحدثها بحكمة حادثة، لم يكن له أن يقول: هذا يستلزم التسلسل. بل نقول له: القول في حدوث الحكمة، كالقول في حدوث المفعول الذي ترتَّبت عليه الحكمة. فما كان جوابك عن هذا، كان جوابنا عن هذا).

«مجموع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٤١).

(١) وهو الأشعري. وجوابه في إثبات الإرادة؛ فيُقال له: القول في الحكمة، كالقول في الإرادة التي تُثبتها.

(٢) وهم الأشاعرة الذين نفوا تلك الصفات مع الحكمة. انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، ٥٠ ـ ٥١.

(٣) في «ط»: (يعق لو هو).

(٤) في «خ»: (بالطعام). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (بمنزل).

واحدًا منهم من الأمور المشتركة إذ كانوا مقيمين، أو مسافرين؛ أن يُخرج مثلما يُخرجه الواحد منهم، فكره هذا، وفرَّ إلى بلدٍ، فألزمه أهلها بأن يُنفق عليهم ويخدمهم، وإلا قتلوه وما أمكنه الهرب منهم.

فمن فرَّ من حكم الله ورسوله أمرًا وخبرًا، [أو][1] ارتدَّ عن الإسلام، أو بعض شرائعه خوفًا من محذور في عقله، أو عمله، أو دينه، أو دنياه، كان ما يُصيبه من الشرِّ أضعاف ما ظنَّه شرًّا في اتباع الرسول. قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُوا۟ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾
/ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ ١/٩
أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾[2].

---

(١) في «خ»: (و). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٠ ـ ٦٥.

فصل (١)

مناقشة من ينفي المحبة الحكمة والإرادة

ويقال لهم: لِمَ فررتم من إثبات المحبَّة، والحكمة، والإرادة، والفعل؟ فإن قالوا: لأنَّ ذلك لا يعقل إلا في حق من يلتذّ، ويتألم، وينتفع، ويتضرَّر، والله منزَّهٌ عن ذلك(٢)، قيل للفلاسفة: فأنتم تُثبتون أنَّه مستلذّ،

---

(١) مسألة الحكمة وتعليل الأفعال وتداخلها بالقدر من أعظم المسائل التي اضطرب فيها المبتدعة.
وقد ألَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الموضوع رسالة مستقلة، أسماها: أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل وبطلان الجبر والتعطيل.
انظرها في: «جامع الرسائل والمسائل»: (٤ـ٥/ ٢٨٣ ـ ٣٤٦).
وذلك على إثر سؤال ورد إليه وهو في الديار المصرية سنة أربع عشرة وسبعمائة في حسن إرادة الله تعالى لخلق الخلق. وإنشاء الأنام، وهل يخلق لعلة أم لغير علة؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (هذه المسألة من أجل المسائل الكبار التي تكلَّم فيها الناس، وأعظمها شعبًا وفروعًا، وأكثرها شبهًا ومحارات؛ فإنَّ لها تعلقًا بصفات الله تعالى، وبأسمائه، وأفعاله، وأحكامه؛ من الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد. وهي داخلة في خلقه وأمره، فكلّ ما في الوجود متعلق بهذه المسألة؛ فإنَّ المخلوقات جميعها متعلقة بها، وهي متعلقة بالخالق سبحانه. وكذلك الشرائع كلها؛ الأمر، والنهي، والوعد، والوعيد متعلقة بها، وهي متعلقة بمسائل القدر، والأمر، ومسائل الصفات والأفعال. وهذه جوامع علوم الناس...)، «جامع الرسائل والمسائل»: (٤ـ٥/ ٢٨٥).

(٢) هذه الشبه يحتجّ بها أكثر الفرق؛ كالجهميَّة الذين ينفون بها المحبة، والإرادة، والحكمة، والفعل؛ والأشاعرة ينفون بها المحبة، والحكمة، والتحسين، والتقبيح (ذكر الرازي هذه الشبهة ضمن أدلَّة الأشاعرة في نفي الحكمة). انظر: «الأربعين في =

مبتهج، فهذا غير محذور عندكم[1]. وإن قلتم: لأنَّ ذلك[2] يستلزم لذَّةً

= أصول الدين» للرازي: ص٢٤٩ ـ ٢٥١). وانظر: «نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٣٩٧. ولأبي الحسن الأشعريِّ كلام في إنكار الحكمة، انظره في «رسالة إلى أهل الثغر»: ص٢٤٠ ـ ٢٤٢، والمعتزلة ينفون بها الصفات. وانظر: ص٧، ٩، ٢٧.
وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أورد هذه الشبهة ضمن أدلة الأشاعرة، وردَّ عليها من وجهين بكلام طويل، انظره في: «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٧ ـ ٦٠. وأوردها في موضع آخر من قول الرازي في: «الأربعين»: ص٢٥٠، يحتجّ بها على نفي الحكمة، وردَّ عليها بخمسة أوجه في «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٦٩ ـ ٣٧١).
وقد يتمسَّك الفلاسفة بهذه الشبهة في نفي المحبَّة، والحكمة، والإرادة، والفعل. ولكنَّ واقع الحال لا يُساعدهم على الأخذ بها، إذ عمدتهم في نفي الصفات هو دليل التركيب، وليس دليل الأعراض. وهذه الشبهة متفرعة عن دليل الأعراض ـ كما سيأتي ـ.

(١) وهذا من الأجوبة الملزمة؛ لأنَّ الفلاسفة ـ كما قال شيخ الإسلام ـ: (يُعبِّرون بلفظ البهجة، واللذة، والعشق، ونحو ذلك عن الفرح، والمحبَّة، وما يتبع ذلك). «منهاج السنَّة النبويَّة»: (٣/ ١٨٣). وانظر: من كتب الفلاسفة «النجاة» لابن سينا: ص٢٢٧ ـ ٢٥١.
فشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يقول لهم: لم لم تُثبتوا المحبة، والحكمة، ... إلخ، وأثبتم البهجة، واللذة، والعشق، مع أنَّكم تُعبِّرون بها عن المحبة، والفرح ... إلخ.
وانظر ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على الفلاسفة في هذه الجُزئيَّة في: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٨٨ ـ ٤٠٠)، و«العقيدة التدمرية»: ص٤٠ ـ ٤١، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٠٠)، و(٨/ ٢١٦ ـ ٢٢٤، ٢٩٠)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢١٤، و«شرح الأصفهانية»: ص٢٣٦، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤، ٢٦٨ ـ ٢٦٩).
وقد عاب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على الفلاسفة إثباتهم اللذة، والبهجة، ونحو ذلك ممَّا أثبتوه ويقتضي نقصًا، وتركهم صفات الكمال التي أتى بها النصّ، فقال: (ويقولون أيضًا إنه يلتذّ ويبتهج. ولفظ اللذة فيها من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل. ويقولون إنَّه مدرك، وأنَّ اللذَّة أفضل إدراك لأفضل مدرَك؛ فيُسمّونه مدرِكًا، ومدرَكًا). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٨٢).

(٢) أي: إثبات المحبة، والحكمة، والإرادة.

حادثة. قيل لكم: في حلول الحوادث قولان، وليس معكم في النفي إلا ما يدلّ على نفي الصفات مطلقًا؛ كدليل التركيب[1]، وقد عُرف فساده من وجوه[2].

وقيل للجهميّة[3] والمعتزلة: إن أردتم أنَّ ذلك يقتضي حاجته إلى

---

(١) فهؤلاء الفلاسفة كما قال شيخ الإسلام يأخذون بدليل التركيب في نفي الصفات عمومًا، ولا يأخذون بدليل الأعراض في نفي حلول الحوادث. بل هم يقولون: (الجسم مركّب إما من المادة والصورة، أو من الجواهر المنفردة. وكلّ مركب ممكن. فبهذه الحجة نفوا الصفات، وكانوا من أشدّ الناس تجهمًا؛ لأنّهم زعموا أنَّ إثبات الصفات يُنافي هذا التوحيد). «شرح الأصفهانية»: (١/ ٥١). وانظر: «العقدية التدمرية»: ص٤٠ ـ ٤١.

وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن مراد المتكلمين والفلاسفة بـ (المركب) في «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(٢) فدليل التركيب من الأدلة الفاسدة الباطلة.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في بطلانه: (قالوا: والعالم حامل الصفات مركّب، فلا يكون واجبًا. وإذا كان إثباتهم لصانع العالم على طريقتهم لا تتمّ إلا بنفي الصفات، ونفي الصفات باطل، كان طريقهم في إثبات الصانع باطلاً. ولهذا كان الصانع الذي يُثبتونه لا حقيقة له إلا في الأذهان، لا في الأعيان. فقولهم يستلزم التعطيل). كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٤٤). وانظر نقد شيخ الإسلام رحمه الله لدليل التركيب، وبيانه لفساده من أوجه عديدة في: «شرح الأصفهانية»: ص٥٠ ـ ٨٩، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٨٧، ١٠٤ ـ ١٠٦)، و«شرح حديث النزول»: ص٨٣ ـ ٨٨.

(٣) وانظر قول الجهمية، وشبهتهم في نفي الحكمة، وردّ شيخ الإسلام رحمه الله عليهم في «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

وقال شيخ الإسلام أيضًا: (ونفوا الحكمة لظنهم أنها تستلزم الحاجة. وهذا قول الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم . . . وهذا القول في الأصل قول جهم بن صفوان، ومن اتبعه من الجهمية). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٧ ـ ٣٨).

العباد، وأنَّهم يضرُّونه أو ينفعونه[1]، فهذا ليس بلازم. ولهذا كان الله منزَّهًا عن ذلك، كما قال النبيُّ ﷺ في الحديث الصحيح الإلهيّ: «يا عبادي! إنَّكم لن تبلغوا ضرّي فتضرُّوني، ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني»[2].

فالله أجلّ من أن يحتاج إلى عباده لينفعوه، أو يخاف منهم أن يضرُّوه. وإذا كان المخلوق العزيز لا يتمكَّن غيره من قهره، فمن له العزَّة جميعًا، وكلّ عزة فمن عزَّته أبعد عن ذلك. وكذلك الحكيم المخلوق إذا كان

---

(١) ذكر هذه الحجة في نفي الحكمة عن الله: الشهرستاني في «نهاية الإقدام»: ص٣٩٧ ـ ٣٩٨، والرازي في «الأربعين»: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠، والإيجي في «المواقف في علم الكلام»: ص٣٣١ـ٣٣٢.
وقد ردَّ على هذه الشبهة شيخ الإسلام رحمه الله بعشرة أوجه في «شرح الأصفهانية»: (٢/٣٥٨ـ٣٦٣).

وقال رحمه الله في معرض ردِّه على المعتزلة في قولهم في الحكمة: (أنتم متناقضون في هذا القول؛ لأنَّ الإحسان إلى الغير محمود لكونه يعود منه على فاعله حكم يُحمد لأجله؛ إما لتكميل نفسه بذلك؛ وإما لقصده الحمد والثواب بذلك؛ وإما لرقة وألم يجده في نفسه، يدفع بذلك الإحسان لألم؛ وإما لالتذاذه، وسروره، وفرحه بالإحسان؛ فإنَّ النفس الكريمة تفرح، وتسرّ، وتلتذ بالخير الذي يحصل منها إلى غيرها؛ فالإحسان إلى الغير محمود لكون المحسن يعود إليه من فعله هذه الأمور حكم يحمد لأجله. أما إذا قُدِّر أن وجود الإحسان وعدمه بالنسبة إلى الفاعل سواء، لم يعلم أنَّ مثل هذا الفعل يحسن منه، بل مثل هذا يُعدّ عبثًا في عقول العقلاء، وكل من فعل فعلاً ليس فيه لنفسه لذة، ولا مصلحة، ولا منفعة بوجه من الوجوه لا عاجلة، ولا آجلة، كان عبثًا، ولم يكن محمودًا على هذا. وأنتم عللتم أفعاله فرارًا من العبث، فوقعتم في العبث؛ فإنَّ العبث هو الفعل الذي ليس فيه مصلحة، ولا منفعة، ولا فائدة تعود على الفاعل). «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٩١).

(٢) جزء من حديث قدسيٍّ طويل، أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥)، كتاب البر والصلة، باب: تحريم الظلم.

لا يفعل بنفسه ما يضرّها، فالخالق جلَّ جلاله أولى أن لا يفعل ذلك لو كان ممكنًا. فكيف إذا كان ممتنعًا.

قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِى [ٱلْءَاخِرَةِ](1) وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(2). وقال تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن [كَانُوٓا۟](3) أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾(4).

فقد بيَّن أنَّ العصاة لا يضرُّونه، ولا يظلمونه، كعصاة المخلوقين؛ فإنَّ مماليك السيّد، وجند الملك، وأعوان الرجل، وشركاءه إذا عصوه فيما يأمرهم ويطلبه منهم، فقد يحصل له بذلك ضرر في نفسه، أو ماله، أو عرضه، أو غير ذلك، وقد يكون ذلك ظلمًا له.

والله تعالى لا يقدر أحدٌ على أن يضرَّه ولا يظلمه، وإن كان الكافر على ربه ظهيرًا، فمظاهرته على ربه، ومعاداته له، ومشاقّته، ومحاربته، عادات عليه بضرره، وظلمه لنفسه، وعقوبته في الدنيا والآخرة.

وأما النفع فهو سبحانه غنيٌّ عن الخلق، لا يستطيعون نفعه [فينفعوه](5)؛ فما أمرهم به إذا لم يفعلوه لم يضرُّوه(6) بذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(2) سورة آل عمران، الآية: ١٧٦.
(3) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(4) سورة الأعراف، الآية: ١٦٠.
(5) في «خ»: (فيتفعونه). وما أثبت من «م»، و«ط».
(6) يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض ردّه على منكري الحكمة، مبيّنًا أنَّ قيام الصفات بالله لا يلزم منه افتقاره جلّ وعلا إليها، بل هو الغني عن العالمين: (فإنَّ الله غني واجب بنفسه. وقد عُرف أن قيام الصفات به لا يلزم حدوثه، ولا إمكانه، ولا حاجته، وأنَّ قول=

ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[1]، وقال: ﴿وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّى غَنِىٌّ كَرِيمٌ﴾[2]، وقال: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ﴾[3].

وإن أردتم أنَّه [هو][4] سبحانه لا يُريد، و[لا][5] يفعل ما يفرح به، ويُسَرُّ به، ويجعل عباده المؤمنين يفعلون ما يفرح به، فمن أين لكم هذا[6]؟

= القائل بلزوم افتقاره إلى صفاته اللازمة بمنزلة قوله: مفتقر إلى ذاته. ومعلومٌ أنَّه غنيٌّ بنفسه، وأنه واجب الوجود بنفسه، وأنه موجود بنفسه. فتوهّم حاجة نفسه إلى نفسه؛ إن عنى به أنَّ ذاته لا تقوم إلا بذاته. فهذا حقٌّ؛ فإنَّ الله غني عن العالمين، وعن خلقه، وهو غني بنفسه. وأما إطلاق القول بأنَّه غني عن نفسه، فهو باطل؛ فإنَّه محتاج إلى نفسه. وفي إطلاق كل منهما إيهام معنى فاسد. ولا خالق إلا الله تعالى). «قاعدة في معجزات والكرامات»: ص٥٨.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٢) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٧.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٦) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولهذا لم يأمر الله تعالى، ولا رسوله ﷺ، ولا أحد من العقلاء أحدًا بالإحسان إلى غيره ونفعه ونحو ذلك، إلا لما له في ذلك من المنفعة والمصلحة. وإلا فأمر الفاعل بفعل لا يعود إليه منه لذة، ولا سرور، ولا منفعة، ولا فرح بوجه من الوجوه؛ لا في العاجل، ولا في الآجل، لا يُستحسن من الآمر). «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٩١).
وانظر النصوص الكثيرة التي ساقها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لإثبات محبة الله، وفرحه، وأفعاله جل وعلا في «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«قاعدة في الكرامات والمعجزات»: ص٥٨ ـ ٥٩.

وإن سمى هذا لذة، فالألفاظ المجملة التي قد يُفهم منها معنى فاسد إذا لم ترد في كلام الشارع لم [نكن][1] محتاجين إلى إطلاقها؛ كلفظ «العشق».

٩/ب وإن / أُريد به المحبة التامَّة، وقد أطلق بعضهم[2] على الله أنَّه يعشق، ويُعشق، وأراد به أنه يُحِبّ، ويُحَبّ محبة تامة، فالمعنى صحيح، والمعنى فيه نزاع. واللذة يُفهم منها لذة الأكل، والشرب، والجماع؛ كما يُفهم من العشق المحبة الفاسدة، والتصور الفاسد، ونحو ذلك ممَّا يجب تنزيه الله عنه. فإنَّ الذين قالوا لا يجوز وصفه بأنَّه يعشق؛ منهم من قال: لأنَّ العشق هو الإفراط في المحبة، والله تعالى لا إفراط في حبِّه. ومنهم من قال: لأنَّ العشق لا يكون إلا مع فساد التصوُّر للمعشوق، وإلا فمع صحة التصور لا يحصل إفراط في الحبّ. وهذا المعنى لا يُمدح فاعله؛ فإنَّ من تصوَّر في الله ما هو منزَّه عنه، فهو مذموم على تصوُّره، ولوازم تصوُّره. ومنهم من قال: لأنَّ الشارع لم يرد بهذا اللفظ، وفيه إبهام، وإيهام، فلا يُطلق، وهذا أقرب. وآخرون يُنكرون محبة الله، وأن يُحِب ويُحَب؛ كالمعتزلة، والجهميَّة، ومن وافقهم من الأشعرية[3]، وغيرهم، فهؤلاء يكون الكلام

---

(١) في «خ»: (يكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الفلاسفة: (ويقولون إنه عاشق، ومعشوق، وعشق، مع أنَّ لفظ العشق فيه من التشبيه واحتمال النقص ما لا يخفى على عاقل، وليس في الكتب الإلهية تسميته بعقل، ولا عاشق، ولا معقول، ولا معشوق). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٨٢). وانظر: المصدر نفسه: (٥/ ٢٤٧)، و(٩/ ٣٠٤ ـ ٣١٠)، و(١٠/ ٢٢٤)، و«الصفدية»: (١/ ٣٦)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٨٣).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن إنكار هؤلاء لمحبة الله تعالى: (وكان الجعد . . . أول من ظهر عنه التعطيل بإنكار صفات الله تعالى، وبإنكار محبته، وتكليمه؛ كما يقول هؤلاء المتفلسفة، والجهمية، والباطنية، ونحوهم من المعطلة، والجهمية، والمعتزلة، =

معهم في كونه يُحِبّ، ويُحَبّ؛ كما نطق به الكتاب والسنَّة في مثل [قوله][1]: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[2]، لا في لفظ العشق.

لفظ اللذة فيه إبهام وإيهام

كذلك لفظ اللذة فيه إبهام، وإيهام، والشرع لم يرد بإطلاقه، ولكن استفاض عن النبيِّ ﷺ أنَّ الله يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح من وجد راحلته بعد أن فقدها، وأيس منها في مفازةٍ مهلكة، [يائس][3] من الحياة والنجاة من تلك الأرض، ومن وجود مركبه، ومطعمه، ومشربه، ثمَّ وجد ذلك بعد اليأس؛ قال النبيُّ ﷺ: «فكيف تجدون فرحه بدابَّته؟» قالوا: عظيمًا يا رسول الله، قال: «[لله][4] أشدّ فرحًا بتوبة عبده من هذا براحلته»[5].

صفة المحبة

وقد نطق الكتاب والسنَّة بأنَّه يُحِبّ المتقين[6]، والمحسنين[7]، والصابرين[8]، والتوابين والمتطهرين[9]، والذين يُقاتلون في سبيله صفًّا

= ومن اتبعهم؛ فيُنكرون أن يكون الله يُحِب، أو يُحَب حقيقةً، ويُنكرون التمتع برؤيته، ويُنكرون أن يكون هو سبحانه موصوفًا بالفرح، ونحوه؛ لزعمهم أنَّ هذا من نوع اللذة، والبهجة. والله لا يُوصف بذلك عندهم . . .). «كتاب الصفدية»: (٢/ ٢٦٣).

(١) في «خ»: (قولهم).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٥٤.

(٣) في «م»، و«ط»: (ويئس من).

(٤) في «ط»: (الله).

(٥) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٣٢٤ ـ ٢٣٢٥)، كتاب الدعوات، باب: التوبة، والإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٠٢ ـ ٢١٠٤)، كتاب التوبة، باب: في الحض على التوبة، والفرح بها.

(٦) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤].

(٧) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

(٨) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

(٩) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

كأنَّهم بنيانٌ مرصوصٌ[١]، وأنَّه يرضى عن المؤمنين[٢]. فإذا كنتم نفيتم حقيقة الحب والرضى لأنَّ ذلك يستلزم اللذة بحصول المحبوب. قيل لكم[٣]: إن كان هذا لازمًا، فلازم الحق حقّ، وإن لم يكن لازمًا بطل نفيكم[٤]، والفرح في الإنسان هو لذَّة تحصل في قلبه بحصول محبوبه.

وقد جاء أيضًا وصفه تعالى بأنَّه يُسَرّ في الأثر، والكتب المتقدِّمة[٥]؛ وهو مثل لفظ الفرح[٦].

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف: ٤].

(٢) قال تعالى: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

(٣) المقصود بهم الفلاسفة، وغيرهم من الجهمية، والمعتزلة، والأشعرية ممَّن ينفي صفة المحبَّة والرضى. وانظر جواب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ المطوَّل على هذه الشبهة في: «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٨؛ فقد أجابهم بجوابين؛ أحدهما بالإلزام. وانظر: كتاب «الصفدية»: (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦٤).

(٤) انظر لشيخ الإسلام كلامًا مماثلاً لهذا في: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، و«قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٥ ـ ٥٦، ٥٨ ـ ٥٩.

(٥) قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وفي صفة النبيِّ ﷺ في بعض الكتب المتقدمة: «عبدي الذي سُرَّت به نفسي»، وهذا من كمال محبته له؛ جعله مما تُسرّ به نفسه سبحانه). «مدارج السالكين»: (١/ ٢١٦). وانظر كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ في السرور، وهل يوصف الله تعالى به، أم لا؟ في: «مدارج السالكين»: (٣/ ١٦١).
وسيأتي نقل ذلك مفصَّلاً مما يُسمَّى بالعهد القديم، في آخر هذا الكتاب، عند ذكر صفته ﷺ في الكتب السابقة. انظر: ص١٠٥١ من هذا الكتاب؛ حيث يرد في النصِّ ما يُثبت سرور الربِّ تبارك وتعالى بنبيِّه محمدٍ ﷺ. وقد نقل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذا النص في «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٧٥) في نبوة أشعيا: (عبدي الذي سُرَّت به نفسي، أنزل عليه وحيي، فيظهر في الأمم عدلي، ويوصيهم بالوصايا).

(٦) الفرح في اللغة: السرور. انظر: «مشكل الحديث» لابن فورك: ص٦٧، و«الأسماء والصفات» للبيهقي: (٢/ ٤٢١)، و«فتح الباري» لابن حجر: (١١/ ١٨). =

صفة الضحك والبشبشة

وأمّا الضحك: فكثيرٌ في الأحاديث[1]. ولفظ البشبشة جاء أيضًا أنّه يتبشبش للداخل إلى المسجد؛ كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم[2].

---

(١) مثل قوله ﷺ: «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنّة». الحديث رواه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٠٤٠)، كتاب الجهاد والسير، باب: الكافر يقتل المسلم، ثمّ يُسلم ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٠٤)، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة.

(٢) الحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «ما توطن رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر إلا تبشبش الله له كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم». الحديث أخرجه ابن ماجه واللفظ له. «صحيح سنن ابن ماجه»: (حديث رقم٦٥٢). وأحمد في «المسند»: (٢/ ٣٠٧، ٣٢٨، ٣٤٠، ٤٥٣)، وابن خزيمة في «صحيحه»: (٢/ ٣٧٩)، وصحح إسناده أحمد شاكر: (٨٥٠١). ورواه الدارمي في رده على بشر المريسي: ص٢٠٣. وصححه الألباني. انظر: «صحيح ابن ماجه»: (٦٥٢)، و«صحيح الترغيب والترهيب»: (٣٢٥). والحديث فيه إثبات البشبشة، وهي بمعنى الفرح.

قال ابن الأثير: (البش: فرح الصديق بالصديق، واللطف في المسألة، والإقبال عليه. وقد بششت به أبش). فمعنى البشّ: الفرح. ويُضرب إذا تلقّى الصديق صديقه بالبرّ، وقرّبه، وأكرمه. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (١/ ١٣٠).

وقال أبو يعلى الفراء بعد الكلام على صفة الفرح لله تعالى: (... وكذلك القول في البشبشة؛ لأنّ معناه يُقارب معنى الفرح. والعرب تقول: رأيتُ لفلان بشاشة، وهشاشة، وفرحًا. ويقولون: فلانٌ هشٌ بشٌ فرحٌ؛ إذا كان منطلقًا؛ فيجوز إطلاق ذلك كما جاز إطلاق الفرح.

وقد ذكر ابن قتيبة هذا الحديث في كتاب الغريب، وقال قوله: (يُبشبش) من البشاشة، وهو يتفعّل؛ فحمل الخبر على ظاهره، ولم يتأوّله). انتهى كلام أبي يعلى في «إبطال التأويلات لأخبار الصفات»: (١/ ٢٤٣). وانظر: «غريب الحديث» لابن قتيبة: (١/ ١٦٠)، و«مشكل الحديث وبيانه» لابن فورك: ص٦٨ ـ ٢٥٦، و«الأسماء والصفات» للبيهقي: (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).

وجاء في الكتاب والسنة ما يُلائم ذلك ويُناسبه شيءٌ كثير[١].

فيُقال لمن نفى ذلك: لم نفيتَه؟ ولم نفيتَ هذا المعنى؛ وهو وصف كمال لا نقص فيه؟ ومن يتصف به أكمل ممَّن لا يتصف به؟ وإنَّما النقص فيه أن يحتاج فيه إلى غيره، والله تعالى لا يحتاج إلى أحد في شيء، بل هو فعَّال لما يُريد. لكن القدرية قد يُشكل هذا على قولهم؛ فإنَّ العباد عندهم
١٠/أ مستقلون بإحداث فعلهم، ولكن هذا مثل / إجابة دعائهم، وإثابتهم على أفعالهم، ونحو ذلك ممَّا فيه أنَّ أفعالهم تقتضي أمورًا يفعلها هو، وهم لا [يفرُّون][٢] من كونه [يجب][٣] عليه أشياء، وأنه يفعل ما يجب عليه؛ فيكون العبد قد جعله مريدًا لما لم يكن مريدًا له. وحينئذٍ فإذا كان العباد يجعلونه مريدًا عندهم، فالقول في لوازم الإرادة، كالقول فيها. وهذا إمَّا أن يدلَّ على [فساد][٤] قولهم في القدر، وهو الصواب، وإمَّا أن يقولوا: إنَّ مثل ذلك جائزٌ على الله، وجائزٌ أن يجعله العبد مريدًا بدون مشيئته لذلك، وبدون أن يكون هو الذي شاء ذلك من العبد، فيلزمهم في لوازمها ما يلزمهم فيها.

وأمَّا على قول المثبتة[٥]: فكلُّ ما يحدث، فهو بمشيئته، وقدرته، فما

---

(١) يُريد رَحِمَهُ اللَّهُ الأدلة السمعيَّة التي دلَّت على إثبات صفات الله الفعليَّة.
وقد جمع رَحِمَهُ اللَّهُ أدلة كثيرة من الكتاب والسنة على مسألة أفعال الله تعالى في «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ١١٥ ـ ١٤٦).

(٢) في «خ»: (يقرون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «ط»: (يحب).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) المثبتة للقدر.

جعله أحدٌ مريدًا فاعلاً، بل هو الذي يُحدِث كلَّ شيء، ويجعل بعضَ الأشياء سببًا لبعض.

فإن قال نافي المحبة، والفرح، والحكمة، ونحو ذلك[1]: هذا يستلزم حاجته إلى المخلوق، ظهر فساد قوله.

وإن قيل: إنَّ ذلك إن كان وصف كمال، فقد كان فاقدًا له، وإن كان نقصًا، فهو منزَّه عن النقص. قيل له: هو كمال حين اقتضت الحكمة حدوثه، وحدوثه [قبل][2] ذلك قد يكون نقصًا في الحكمة، أو يكون ممتنعًا غير ممكن؛ كما يُقال في نظائر ذلك[3].

---

(١) أي: الجهمية، والمعتزلة، والفلاسفة، والأشعرية، وغيرهم من نفاة هذه الصفات.

(٢) في «خ»: (قبل).

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الحجَّة، وأنَّها قول من يقول: خلق المخلوقات، وأمر بالمأمورات، لا لعلَّة، ولا لداع، ولا باعث. وهو قول الأشعرية، والظاهرية. وقد ردَّ عليها رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٨٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في حصر الأقوال في التعليل وعدمه ـ فذكر قول أهل السنة والجماعة ـ: (والخامس قول من يُعلِّل ذلك بأمور متعلقة بمشيئته وقدرته. فإن كان الفعل المفضي للحكمة حادث النوع، كانت الحكمة كذلك، وإن قُدِّر أنَّه قام به كلام أو فعل متعلِّق بمشيئته وأنَّه لم يزل كذلك، كانت الحكمة كذلك؛ فيكون النوع قديمًا، وإن كانت آحاده حادثة). «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٤٢). وانظر: «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٧ ـ ٥٨.

وقد ذكر هذه الحجة الرازي في «الأربعين»: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠. وردَّ عليها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من عشرة أوجه. انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٥٧ ـ ٣٦٣).

وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه الحجة ـ أيضًا ـ عن الفلاسفة، وغيرهم من نفاة الأفعال الاختيارية. وردَّ عليهم رَحِمَهُ اللَّهُ من خمسة أوجه. انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢١٩ ـ ٢٢٠). =

وتمام البسط في هذا الأصل مذكور في غير هذا الموضع[1].

والمقصود هنا التنبيه على لوازم ذلك؛ فإنَّ نفاة ذلك[2] نفوا أن يكون في الممكن فعل ينزَّه عنه، فليس عندهم فعل يحسن منه، وفعل يُنزَّه عنه، بل [عندهم][3] تقسيم الأفعال؛ أفعال الربِّ والعبد إلى حسن وقبيح، لا يكون عندهم إلا بالشرع. وذلك لا يرجع إلى صفة في الفعل، بل الشارع عندهم يُرجّح مثلاً على مثل[4]. والحسن والقبيح إنَّما يعقل إذا كان الحسن ملائمًا

الحسن والقبح عند الأشاعرة

= وكذلك هذه الحجة هي شبهة لمنكري تعليل أفعال الله تعالى. وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من خمسة أوجه. انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٩)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٤٥).

وانظر هذه الشبهة في: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣١ ـ ٣٣٢)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٤/ ٣٠١).

(١) انظر: «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٨٣ ـ ٣٤٦) ـ رسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة . . ـ؛ فإنَّها في صميم الموضوع، وهي عبارة عن سؤال ورد للمؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ من الديار المصرية، مضمونه: هل يفعل الله تعالى لحكمة أم لا؟ وهل هذه الحكمة لم تزل، أو محدثة؟ ثمَّ أورد السائل على تفرعات السؤال إشكالات. فأجاب عنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الرسالة القيمة. وانظر أيضًا: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٣ ـ ١٤٧).

(٢) المقصود بهم الأشاعرة الذين ينفون التحسين والتقبيح العقليّين.

(٣) في «م»، و«ط»: (عنده).

(٤) يقول الجرجاني في «شرح المواقف»: (فلا حسن ولا قبح للأفعال قبل ورود الشرع. ولو عكس الشارع القضيَّة فحسّن ما قبّحه، وقبّح ما حسّنه، لم يكن ممتنعًا، وانقلب الأمر، فصار القبيح حسنًا، والحسن قبيحًا). «شرح المواقف» للجرجاني: (٨/ ١٨١ ـ ١٨٢).

وانظر: «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري: ص٢٤٣، و«اللمع» له: ص٧١، و«الإنصاف» للباقلاني: ص٤٨، ٧٤ ـ ٧٧، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٥٨، و«الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي: ص١٥٧، و«المحصل» للرازي: ص٢٠٢، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٢٣ ـ ٣٣٠، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٩). =

للفاعل؛ وهو الذي يلتذ به، والقبيح يُنافيه؛ وهو الذي يُتألَّم به. والحسن، والقبح في أفعال العباد بهذا الاعتبار متفق على جوازه، وإنَّما النزاع في كونه يتعلَّق به المدح والثواب، وهذا في الحقيقة يرجع إلى الألم واللذة.

فلهذا سلَّم الرازي في آخر عمره ما ذكره في كتاب[1] [أقسام اللَّذَّات][2] إنَّ الحسن والقبح العقليَّين [ثابتان][3] في أفعال العباد دون الرب[4]،

---

(١) كتاب أقسام اللذات؛ كما صرَّح به شيخ الإسلام رحمه الله في بعض كتبه. انظر على سبيل المثال: «جامع الرسائل»: (٢/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٧)، وكذلك هذا الكتاب ـ «النبوات» ـ، كما سبق: ص٤٠٨؛ حيث صرح بذكر هذا الاسم.
وانظر: «اجتماع الجيوش الإسلامية» لابن القيم رحمه الله: ص٣٠٤ ـ ٣٠٥؛ إذ أورد نماذج من هذا الكتاب، تبيَّن من خلالها تسليم الرازي، وحيرته في آخر عمره.
وشيخ الإسلام نقل هذا أيضًا. يقول رحمه الله: (ومن الناس من أثبت قسمًا ثالثًا للحسن والقبح، وادَّعى الاتفاق عليه، وهو كون الفعل صفة كمال، أو صفة نقص. وهذا القسم لم يذكره عامَّة المتقدمين المتكلمين في هذه المسألة، ولكن ذكره بعض المتأخرين؛ كالرازي، وأخذه عن الفلاسفة. والتحقيق: أنَّ هذا القسم لا يُخالف الأول؛ فإنَّ الكمال الذي يحصل للإنسان ببعض الأفعال، هو يعود إلى الموافقة والمخالفة؛ فالنفس تلتذ بما هو كمال لها، وتتألَّم بالنقص، فيعود الكمال والنقص إلى الملائم والمنافي). «مجموعة الرسائل الكبرى»: (٢/ ١٠٤).

(٢) بياض بمقدار ثلاث كلمات في جميع النسخ. ولعلَّ ما أثبتّ هو المقصود؛ لأنَّه ألَّفه في آخر حياته.

(٣) في «خ» رسمت هكذا: (ياتيان).

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله في تعريف الحسن والقبح، وعلاقتهما بالحكمة والقدر، وكيف وقع الاشتباه والاختلاف في ذلك: (إنَّ الحسن هو: الحق، والصدق، والنافع، والمصلحة، والحكمة، والصواب. وإنَّ الشيء القبيح هو: الباطل، والكذب، والضارّ، والمفسدة، والسفه، والخطأ).
ثم ذكر رحمه الله قول القدرية، والجبرية في أفعال العباد، وارتباط ذلك بالحسن، والقبح؛ فقال: (والمعتزلة ومن اتبعها من الشيعة تزعم أنَّ الأعمال ليست من خلقه ولا كونها=

= شيء، وأنَّ الآلام لا يجوز أن يفعلها إلا جزاء على عمل سابق، أو تعويض بنفع لاحق. وكثير من أهل الإثبات ومن اتبعهم من الجبرية يقولون: بل الجميع خلقه، وهو يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، ولا فرق بين خلق المضارّ والمنافع، والخير والشرّ بالنسبة إليه. ويقول هؤلاء: إنَّه لا يُتصوّر أن يفعل ظلمًا، ولا سفهًا أصلاً. بل لو فرض أنَّه فعل أي شيء، كان فعله حكمة وعدلاً وحسنًا، إذ لا قبيح إلا ما نهى عنه، وهو لم ينه أحدًا. ويُسوّون بين تنعيم الخلائق وتعذيبهم، وعقوبة المحسن، ورفع درجات الكفار والمنافقين. والفريقان متفقان على أنه لا ينتفع بطاعات العباد، ولا يتضرّر بمعصيتهم. لكنِ الأولون يقولون: الإحسان إلى الغير حسن لذاته، وإن لم يعد إلى المحسن منه فائدة. والآخرون يقولون: ما حسن منَّا حسن منه، وما قبح منا قبح منه ...). وقد أطال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ النفس في توضيح موقف المعتزلة والأشاعرة من الحسن والقبح.

انظر: «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٣.

وأما التحسين والتقبيح عند أهل السنة والجماعة، فقد فصّل فيه شيخ الإسلام القول. وممَّا قاله: (... وقد ثبت بالخطاب والحكمة الحاصلة من الشرائع، ثلاثة أنواع:

أحدهما: أن يكون الفعل مشتملاً على مصلحة، أو مفسدة، ولو لم يرد الشرع ذلك؛ كما يُعلم أنَّ العدل مشتمل على مصلحة العالم، والظلم يشتمل على فسادهم. فهذا النوع هو حسن وقبيح. وقد يُعلم بالعقل والشرع قبح ذلك، لا أنَّه أثبت للفعل صفة لم تكن. لكن لا يلزم من حصول هذا القبح أن يكون فاعله معاقبًا في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك. وهذا مما غلط فيه غلاة القائلين بالتحسين والتقبيح؛ فإنَّهم قالوا: إنَّ العباد يُعاقبون على أفعالهم القبيحة، ولو لم يبعث إليهم رسولاً. وهذا خلاف النصّ؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ ...

النوع الثاني: إنَّ الشارع إذا أمر بشيء صار حسنًا، وإذا نهى عن شيء صار قبيحًا، واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.

والنوع الثالث: أن يأمر الشارع بشيء ليمتحن العبد، هل يطيعه أم يعصيه؟ ولا يكون المراد فعل المأمور به؛ كما أمر إبراهيم بذبح ابنه، فلمَّا أسلما وتلَّه للجبين حصل

إذا كان معناهما يؤول إلى اللذة والألم.

الحسن والقبح عند المعتزلة

والمعتزلة أثبتوا حسنًا وقبحًا عقليَّين في فعل القادر مطلقًا، سواء كان قديمًا، أو محدَثًا. وقال[1]: الحُسْن: ما للقادر فعله، و[القبيح ما][2] ليس له فعله. وقالوا: إنَّ ذلك ثابتٌ بدون كونه مستلزمًا للَّذة والألم. كما ادَّعوا ثبوت حكمته للفاعل القادر، ولا تعود إليه، ولا يستلزم اللذة؛ فادَّعوا ما هو

= المقصود، ففداه بالذبح. وكذلك حديث أبرص، وأقرع، وأعمى لما بعث الله إليهم من سألهم الصدقة؟ فلمَّا أجاب الأعمى، قال المَلَك: أمسك عليك مالك، فإنَّما ابتُليتم، فرضي عنك، وسخط على صاحبيك. فالحكمة منشؤها من نفس الأمر، لا من نفس المأمور به. وهذا النوع والذي قبله لم يفهمه المعتزلة، وزعمت أنَّ الحسن والقبح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك بدون أمر الشارع. والأشعريَّة ادّعوا أنَّ جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأنَّ الأفعال ليست لها صفة، لا قبل الشرع، ولا بالشرع. وأما الحكماء والجمهور، فأثبتوا الأقسام الثلاثة. وهو الصواب). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٣٤ ـ ٤٣٦). وانظر: المصدر نفسه: (١٦/ ٤٩٨)، و«مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٩٢)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣١٦)، و(٢/ ٢٩٤ ـ ٣٠٢)، و(٣/ ١٧٧)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٢٢، ٤٩٢)، و(٩/ ٤٩ ـ ٦٢)، و«قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٥٣ ـ ٥٤، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٢٠ ـ ٤٣٧، و«مجموعة الرسائل الكبرى»: (٢/ ١٠٣ ـ ١٠٥)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٤٢، ٣٩٣، ٦١٧).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن موقف الناس من التحسين والتقبيح: (وقد تنازع الناس في حسن الأفعال وقبحها؛ كحسن العدل والتوحيد والصدق، وقبح الظلم والشرك والكذب: هل يُعلم بالعقل، أم لا يُعلم إلا بالسمع؟ وإذا قيل: إنَّه يُعلم بالعقل، فهل يُعاقب من فعل ذلك قبل أن يأتيه رسول؟ على ثلاثة أقوال معروفة في أصحاب الأئمة وغيرهم؛ وهي ثلاثة أقوال لأصحاب الإمام أحمد وغيرهم . . .). «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(١) لعلها: (قالوا).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».

خلاف الموجود والمعقول[1]. ولهذا تسلَّط عليهم النفاة[2]، فكان حجَّتهم عليهم أن يُثبتوا أنَّ هذا أمر لا يُعقل إلا مع اللذة والألم. ثمَّ يقولون: وذلك في حقِّ الله مُحال. فحجَّتهم مبنيَّة على مقدِّمتين: أنَّ الحسن والقبح والحكمة مستلزم للذة والألم، وذلك في حق الله مُحال.

---

(١) وانظر تعريف عبد الجبار الهمذاني ـ وهو من رؤوس المعتزلة ـ للقبيح والحسن في كتابه: «المغني في أبواب التوحيد والعدل»: (ج٦القسم الأول ص٢٦ ـ ٣٠، ٥٩ ـ ٦٠)، و«الأصول الخمسة» له: ص٣٢٦ ـ ٣٣٢، ٥٦٤ ـ ٥٦٦)، و«المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسن البصري المعتزلي: (١/ ٣٦٣).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في ذكر موقف كل من المعتزلة والأشاعرة من الحسن والقبح والحكمة: (وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر. والقدرية دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثّلوا الله فيها بخلقه، ولم يُثبتوا حكمة تعود إليه، فسلبوه قدرته، وحكمته، ومحبته، وغير ذلك من صفات كماله. فقابلهم خصومهم الجهمية المجبرة ببطلان التعليل في نفس الأمر. كما تنازعوا في مسألة التحسين والتقبيح؛ فأولئك أثبتوا على طريقة سووا فيها بين الله وخلقه، وأثبتوا حسنًا وقبحًا لا يتضمّن محبوبًا ولا مكروهًا، وهذا لا حقيقة له. كما أثبتوا تعليلاً لا يعود إلى الفاعل حكمه. وخصومهم سووا بين جميع الأفعال، ولم يُثبتوا لله محبوبًا، ولا مكروهًا، وزعموا أنَّ الحسن لو كان صفة ذاتية للفعل، لم يختلف حاله. وغلطوا؛ فإنَّ الصفة الذاتية للموصوف قد يُراد بها اللازمة له). «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٧٧).

(٢) الأشاعرة نفاة الحسن والقبح. انظر: «الأربعين في أصول الدين» للرازي: ص٢٤٩ ـ ٢٥٠.

ويُقال لهم: (حكمة الرب فوق تحصيل اللذة ودفع الألم، بل هو يتعالى عن ذلك؛ لأنَّ ما ذكر غرض المخلوق. أمَّا الخالق سبحانه فهو غنيٌّ بذاته عن كلِّ ما سواه؛ حكمته سبحانه لا تُشابه حكمة المخلوقين؛ كما أنَّ إرادته، وسائر صفاته لا تُشابه صفات المخلوقين). «الحكمة والتعليل في أفعال الله»: ص٧٢.

والمعتزلة / منعوا المقدمة الأولى، فغلبوا معهم. والمقدمة الثانية ١٠/ب
جعلوها محلَّ وفاق[1]، وهي مناسبة لأصول المعتزلة؛ لكونهم ينفون الصفات؛ فنفي الفعل القائم به أولى على أصلهم، ونفي مقتضى ذلك أولى على أصلهم. وهذه المقدمة التي اشتركوا فيها [تقتضي][2] نفي كونه مريدًا، ونفي كونه فاعلاً، ونفي حدوث شيء من الحوادث؛ كما أنَّ نفي الصفات يقتضي نفي [شيء][3] قائمٍ بنفسه موصوفٍ بالصفات.

فنفي اتصافه بالصفات يستلزم أن لا يكون في الوجود شيء يتصف بصفة، ونفي فعله، وإحداثه يقتضي أن لا يكون في الوجود شيء حادِث؛ فكان ما نفوه مستلزمًا نهاية السفسطة[4]، وجحد الحقائق. ولهذا كان من

---

(١) المعتزلة جعلوها محلّ وفاق مع الأشاعرة؛ لأنَّها موافقة لأصولهم.

(٢) في «خ»: (يقتضي).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٤) المقصود بالسفسطة: الحكمة المموّهة. ويُراد بها التمويه، والخداع، والمغالطة في الكلام، وجحد الحقائق. وهي كلمة معربة من اليونانية، مركبة من سوفيا؛ وهي الحكمة، ومن اسطس؛ وهو المموّه؛ فمعناه: حكمة مموّهة.

يقول الجرجاني في «التعريفات» ص١٥٨: (السفسطة: قياس مركب من الوهميات. والغرض منه تغليط الخصم، وإسكاته؛ كقولنا: الجوهر موجود في الذهن، وكل موجود في الذهن قائم بالذهن عرضٌ؛ لينتج أنَّ الجوهر عرض).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإنَّ هذه الكلمة هي كلمة معربة، وأصلها باليونانية "سوفسقيا"؛ أي: حكمة مموهة؛ فإنَّ "سوفيا" باليونانية هي الحكمة، ولهذا يقولون: "فيلسوف"؛ أي: محبّ الحكمة . . . وأما هذه المموهة فهي تشبه الحق البرهاني ونحوه مما ينبغي قبوله، وهي في الحقيقة باطلة يجب ردها، ولكن موهت كما يموه الحق بالباطل، فسمّوها "سوفسقيا"؛ أي: حكمة مموهة). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤). وانظر: «التسعينيّة»: ص٣٦ ـ ٣٧، و«تاريخ الفلسفة اليونانية» ليوسف كرم: ص٤٥. وانظر «تقسيم شيخ الإسلام للسفسطة إلى ثلاثة أقسام=

وافق هؤلاء على نفي محبة الله لما أمر به من الصوفية، يلزمهم تعطيل الأمر والنهي، وأن لا [ينفى][1] إلا القدر [العامّ][2].

وقد التزم ذلك طائفة من محققيهم[3]، وكان نفي الصفات يستلزم نفي [الذات][4]، وأن لا يكون [موجودان][5]، أحدهما واجب قديم خالق، والآخر ممكن، أو محدَث، أو مخلوق. وهكذا التزمه طائفة من محققيهم؛ وهم القائلون بوحدة الوجود، و[هؤلاء][6] يقولون [بكون][7] العبد أولاً يشهد الرفق بين الطاعة والمعصية، ثمَّ يشهد طاعة بلا معصية، ثمَّ لا طاعة ولا معصية، بل الوجود واحد[8]، فالذين أثبتوا الحسن والقبح في الأفعال،

= في: «منهاج السنة»: (١/ ٤١٩)، وفي كتاب «الصفدية»: (١/ ٩٧) قسمها إلى أربعة أقسام.

(١) في «خ»: (يبقى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (العلم).

(٣) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٤٣ _ ٢٤٥، ٢٦٤ _ ٢٦٥).

(٤) في «م»، و«ط»: (الصفات).

(٥) في «خ»: (موجودا ان).

(٦) في «م»، و«ط»: (هم).

(٧) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) وقد سوّى غلاة الصوفية بين الإيمان والكفر، والخير والشرّ بكونه منه سبحانه وتعالى. انظر: «جامع الرسائل والمسائل»: (٤/ ٣٠٠ _ ٣٠١)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٢٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤٣ _ ٣٥٠).

وقد قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء، حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء، حتى عن الإيمان والتوحيد، ويجوز نسخ كل ما أمر به بكلّ ما نهى عنه. ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شرّ، ولا حسن ولا قبح إلا بهذا الاعتبار. فما في الوجود ضر ولا نفع. والنفع والضرّ أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضرّ هذا؛ كما يُقال مصائب قوم عند قوم فوائد). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٣). وانظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٢).

وأنَّ لها صفات تقتضي ذلك، قالوا بما قاله جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم.

قال أبو الخطاب[1]: هذا قول أكثر الفقهاء والمتكلمين[2]، لكن تناقضوا، فلم يُثبتوا لازم ذلك، فتسلَّط عليهم النفاة. والنفاة لمَّا نفوا الحسن والقبح في نفس الأمر[3]، قالوا[4]: لا فرق في ما يخلقه الله، [وبما يأمر][5] به بين فعل وفعل، وليس في نفس الأمر حسن، ولا قبيح، ولا صفات توجب ذلك. واستثنوا ما يوجب اللذة والألم، لكن اعتقدوا ما اعتقدته المعتزلة أنَّ هذا لا يجوز إثباته في حق الربِّ. وأما في حق العبد: فظنُّوا أنَّ الأفعال لا [تقتضي][6] إلا لذة وألمًا في الدنيا. وأمَّا كونها مشتملة

---

(١) أبو الخطاب هو محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي، أحد أعيان المذهب الحنبلي. وُلد سنة ٤٣٢هـ. وتفقه على القاضي أبي يعلى، وسمع الكثير، ودرَّس، وأفتى، وناظر، وصنَّف في الأصول والفروع. توفي في بغداد سنة ٥١٠هـ. قال السلفي: هو ثقة رضيّ من أئمة أصحاب أحمد.
انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/ ١٨٠)، و«الذيل على طبقات الحنابلة»: (١/ ١١٦ ـ ١٢٧)، و«الأعلام» للزركلي: (٥/ ٢٩١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٣٤٩).

(٢) انظر: «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب: (٤/ ٢٩٤). وقد نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا النص عن أبي الخطاب في كتابه «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٠٩).

(٣) وهم الأشاعرة، نفاة الحسن والقبح العقليّين، والحكمة والمحبة.
ولأبي الخطاب كتاب مطبوع اسمه «التمهيد» في أصول الفقه، يقع في أربع مجلدات، من مطبوعات المجلس العلمي في جامعة أم القرى.

(٤) المقصود بهم الأشاعرة. وهذه حجتهم. وانظر: ص٤٥٢ ـ ٤٥٦. وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٠).

(٥) في «م»، و«ط»: (وما يأمره).

(٦) في «خ»: (يقتضي).

على صفات تقتضي لذة وألمًا في الآخرة، [فذاك][1] عندهم باطلٌ، ولم يمكنهم أن يقولوا إنَّ الشارع يأمر بما فيه لذة مطلقًا، و[ينهى][2] عمَّا فيه ألم مطلقًا.

وكون الفعل يقتضي ما يوجب اللذة، هو عندهم من باب التولّد[3].

---

(١) في «م»، و«ط»: (فذلك).

(٢) في «خ»: (نهي).

(٣) المقصود به هنا: التوليد؛ وهو (أن يحصل الفعل عن فاعله بتوسّط فعلٍ آخر؛ كحركة المفتاح في حركة اليد). «التعريفات» للجرجاني: ص٩٨.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن مسألة التوليد، وموقف كل من المعتزلة والأشاعرة منها: (فإنَّ أفعال الإنسان، وغيره من الحيوان على نوعين: أحدهما المباشر، والثاني المتولّد. فالمباشر ما كان في محلّ القدرة؛ كالقيام، والقعود، والأكل، والشرب. وأما المتولّد فهو ما خرج عن محلّ القدرة؛ كخروج السهم من القوس، وقطع السكين للعنق، والألم الحاصل من الضرب، ونحو ذلك. فهؤلاء المعتزلة يقولون: هذه المتولّدات فعل العبد؛ كالأفعال المباشرة. وأولئك المبالغون في مناقضتهم في مسائل القدر من الأشعرية وغيرهم يقولون: بل هذه الحوادث فعل الله تعالى، ليس للعبد فيها فعل أصلاً). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٥٠).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في موضع آخر ـ عن أقوال الناس في التولّد:

(فأما الأمور المنفصلة عنه التي يُقال إنها متولّدة عن فعله. فمن الناس من يقول: ليست مفعولة له بحال، بل هي مفعولة لله تعالى؛ كما يقول ذلك كثيرٌ من متكلمي المثبتين للقدر. ومنهم من يقول: بل هو مفعول له على طريق التولد؛ كما يقوله من يقوله من المعتزلة. ويُحكى عن بعضهم أنه قال: لا فاعل لها بحال. وحقيقة الأمر: أنَّ تلك قد اشترك فيها الإنسان، والسبب المنفصل عنه؛ فإنَّه إذا ضَرَبَ بحجر فقد فعل الحَذْف، ووصول الحجر إلى منتهاه حصل بهذا السبب، وبسببٍ آخر من الحجر والهواء. وكذلك الشبع، والرّيّ حصل بسبب أكله وشربه الذي هو فعله، وبسبب ما في الطعام والشراب من قوة التغذية، وما في بدنه من قوة القبول لذلك. والله خالق هذا كلّه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٣٤٠ ـ ٣٤١). =

معنى الكسب عند الأشاعرة

وهم لا يقولون به، بل قدرة العبد عندهم لا [تتعلّق][1] إلا بفعل في محلّها، مع أنّها عند شيخهم[2] غير مؤثرة في المقدور، ولا يقول إنَّ العبد فاعلٌ في الحقيقة، بل كاسب[3].

= وانظر عن التولّد عند المعتزلة والأشعرية: «الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٣٨٧ ـ ٣٩٠، ٤٢٤)، و«التمهيد» للباقلاني: ص٦٣ ـ ٦٤، ٣٣٤ ـ ٣٤١. والإرشاد» للجويني: ص٢٣٠، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٣٧، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٣/ ٥٩)، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣١٦ ـ ٣١٩، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٤/ ٢٧١).

(١) في «خ»: (يتعلق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) المقصود به أبو الحسن الأشعري. قال في «مقالات الإسلاميين» (٢/ ٢٢١): (والحق عندي أنَّ معنى الاكتساب هو أن يقع الشيء بقدرة محدثة، فيكون كسبًا لمن وقع بقدرته).
وقال الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/ ٩١): (قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري: إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يُشاركه في الخلق غيره، فأخص وصفه تعالى هو القدرة على الاختراع).
وقال الشهرستاني عن الكسب، وتأثير القدرة عند الأشعريّ:
(ثمَّ على أصل أبي الحسين: لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث؛ لأنَّ جهة الحدوث قضيّة واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . . . أنَّ الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة، أو تحتها، أو معها الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرّد له. ويُسمّى هذا الفعل كسبًا، فيكون خلقًا من الله تعالى إبداعًا وإحداثًا، وكسبًا من العبد، حصولاً تحت قدرته). «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٩٧). وانظر: «اللمع» للأشعري: ص٩٣ ـ ٩٥، و«الإنصاف» للباقلاني: ص٧٠ ـ ٧١، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٠٨ ـ ٢١٠، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٣٣ ـ ١٣٧.

(٣) الكسب عند الأشعريّ:
قال الأشعري عن الكسب: (فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة، فهو فاعل خالق، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب. وهذا قول أهل الحق). «مقالات الإسلاميين»: (١/ ٥٣٩). =

ولم يذكروا بين الكسب والفعل فرقًا معقولاً، بل حقيقة قولهم قول جهم: إنَّ العبد لا قدرة له، ولا فعل، ولا كسب[1].

والله عندهم فاعل فعل العبد، وفعله هو نفس مفعوله؛ فصار الربّ عندهم فاعلاً لكلِّ ما يُوجد من أفعال العباد. ويلزمهم أن يكون هو الفاعل للقبائح، وأن يتَّصف بها على قولهم إنَّه يُوصف بالصفات / الفعليّة القائمة بغيره. ١١/أ

= قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الكسب عند الأشعرية: (وهم وإن كانوا لا يُثبتون لقدرة العبد أثرًا في حصول المقدور، فإنَّهم يُفرّقون بين ما كان في محل القدرة فيجعلونه مقدورًا للعبد، وما كان خارجًا عن محل القدرة فلا يجعلونه مقدورًا للعبد. وأكثر من نازعهم يقول: إنَّ هذا كلام لا يُعقل؛ فإنَّه إذا لم يثبت للقدرة أثر، لم يكن الفرق بين ما كان في محلِّ القدرة، وبين ما كان في غير محل القدرة إلا فرقًا في محلِّ الحادث، من غير أن يكون للقدرة في ذلك تأثير. وتسمية هذا مقدورًا دون هذا تحكّم محض، وتفريق بين المتماثلين.

ولهذا قال بعض الناس: عجائب الكلام التي لا حقيقة لها ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري.

وإذا قيل لهؤلاء: الكسب الذي أثبتموه لا تُعقل حقيقته. فإذا قالوا: الكسب ما وُجد في محل القدرة المحدثة مقارنًا لها من غير أن يكون للقدرة تأثير فيه. قيل لهم: فلا فرق بين هذا الكسب، وبين سائر ما يحدث في غير محلها وغير مقارن لها؛ إذ اشتراك الشيئين في زمانهما ومحلهما لا يُوجب كون أحدهما له قدرة على الآخر؛ كاشتراك العرضين الحادثين في محل واحد، في زمان واحد. بل قد يُقال: ليس جعل الكسب قدرة والقدرة كسبًا بأولى من العكس إذا لم يكن إلا مجرد المقارنة في الزمان والمحل). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٨، ١٥٠ ـ ١٥٢). وانظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٣١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٣، ١٠٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٣٢٠)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ١٥٠)، و(٢/ ٣٥٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٣٠/ ١٣٩).

وانظر أيضًا: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٣٣ ـ ١٣٤، و«شرح الجوهرة» للبيجوري: ص١٠٤، و«العقيدة الإسلامية» لعبد الرحمن حبنكة: ص٧٥٧ ـ ٧٥٨.

(١) لاحظ الحاشية السابقة.

وقد تناقضوا في هذا الموضع[(١)] [فجعلوه][(٢)] متكلمًا بكلام يقوم بغيره، وجعلوه عادلاً، ومحسنًا بعدلٍ وإحسانٍ يقوم بغيره؛ كما قد بُسط في غير هذا الموضع[(٣)].

وحينئذٍ فما بقي يمكنهم أن يُفرِّقوا بين ممكن وممكن من جميع الأجناس؛ أي يقولوا: هذا يحسن من الرب فعله، وهذا يُنزَّه عنه. بل يجوز عندهم أن يفعل كلَّ ممكن مقدور. والظلم عندهم هو فعل ما نهى المرء عنه، أو التصرُّف في ملك الغير[(٤)]، وكلاهما ممتنعٌ في حقِّ الله. فأما أن

معنى الظلم عند الأشاعرة

---

(١) أي: وصفه بالصفات الفعليَّة القائمة بغيره.

(٢) في «خ»: (فلم يجعلوه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٥ ـ ٢٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٠٧ ـ ١٢٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٤٢ ـ ٢٥٠).

(٤) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٤ ـ ٣٨٥، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٣١ ـ ١٣٣، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٤/ ٢٧٤ ـ ٢٨١)، و«شرح العقائد العضدية» لجلال الدواني: (٢/ ١٨٦ ـ ١٨٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن هذه الطائفة إنَّهم يقولون: (الظلم ليس بممكن الوجود، بل كل ممكن إذا قُدّر وجوده منه فإنَّه عدلٌ. والظلم هو الممتنع؛ مثل الجمع بين الضدّين، وكون الشيء موجودًا معدومًا؛ فإنَّ الظلم إمَّا التصرف في ملك الغير، وكل ما سواه ملكه؛ وإمَّا مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وليس فوق الله تعالى آمرٌ تجب عليه طاعته. وهؤلاء يقولون: مهما تصور وجوده، وقُدّر وجوده فهو عدل. وإذا قالوا كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، فهذا أمر أُوهم. وهذا قول المجبرة؛ مثل جهم ومن اتبعه. وهو قول الأشعري ومن اتبعه، وأمثاله من أهل الكلام، وقول من وافقهم من الفقهاء، وأهل الحديث، والصوفية). «جامع الرسائل»: (١/ ١٢١ ـ ١٢٢).

قال الأشعري: (وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة، لم يكن حيفًا، ولو أدخلهم النار لم يكن جورًا؛ إذ الظلم هو التصرف=

يكون هناك أمر ممكن مقدور، وهو منزَّه عنه، فهذا عندهم لا يجوز.

من أصول الأشاعرة

فلهذا جوَّزوا عليه كلَّ ما يُمكن، ولا ينزهونه عن فعل لكونه قبيحًا، أو نقصًا، أو مذمومًا، ونحو ذلك[1]. بل يعلم ما يقع وما لا يقع بالخبر؛ أي: بخبر الرسول كما علم بخبره المأمور والمحظور، والوعد والوعيد، والثواب والعقاب، أو بالعادة مع أنَّ العادة يجوز انتقاضها عندهم. لكن قالوا: قد يُعلم بالضرورة عدم ما يجوز وقوعه، من غير فرق؛ لا في الوجود، ولا في العلم بين ما علموا انتفاءه، وما لم يعلموه؛ إذ كان أصل قولهم هو جواز التفريق بين المتماثلين بلا سبب. فالإرادة القديمة عندهم تُرجِّح مثلاً على مثل بلا سبب في خلق الرب وفي أمره. وكذلك عندهم قد يُحدث في قلب العبد علمًا ضروريًّا بالفرق بين المتماثلين بلا سبب. فلهذا قالوا: إنَّ الشرع لا يأمر وينهى لحكمة[2].

ولم يعتمدوا على المناسبة، وقالوا: علل الشرع أمارات[3]؛ كما قالوا: إنَّ أفعال العباد أمارة على السعادة والشقاء فقط[4]، من غير أن يكون

= فيما لا يملكه المتصرف، أو وضع الشيء في غير موضعه. وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم، ولا ينسب إليه جور). «الملل والنحل»: (١/ ١٠٠).

(١) انظر: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) المقصود بهم الأشاعرة. انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٥٠ ـ ٦٦، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣١ ـ ٣٣٢.

(٣) انظر: «المواقف» للإيجي: ص٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٢٣.

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وملخص ذلك أنَّ الله إذا أمر بأمرٍ فإنَّه حسنٌ بالاتفاق، وإذا نهى عن شيء فإنَّه قبيحٌ بالاتفاق. لكن حسن الفعل وقبحه إما أن ينشأ من نفس الفعل، والأمر والنهي كاشفان؛ أو ينشأ من نفس تعلق الأمر والنهي به؛ أو من المجموع. فالأول هو قول المعتزلة. ولهذا لا يجوّزون نسخ العبادة قبل دخول وقتها؛ لأنَّه يستلزم=

في أحد الفعلين معنى يُناسب الثواب أو العقاب[1].

ومن أثبت المناسبة من متأخِّريهم؛ كأبي حامد[2] ومن تبعه. قالوا: عرفنا بالاستقراء أنَّ المأمور به تقترن به مصلحة العباد؛ وهو حصول ما ينفعهم، والمنهي عنه تقترن به المفسدة، فإذا وُجد الأمر والنهي عُلم وجود

= أن يكون الفعل الواحد حسنًا قبيحًا. وهذا قول أبي الحسين التميمي من أصحاب أحمد، وغيره من الفقهاء. والثاني قول الأشعرية ومن وافقهم من الظاهرية، وفقهاء الطوائف. وهؤلاء يجعلون علل الشرع مجرَّد أمارات، ولا يُثبتون بين العلل والأفعال مناسبة. لكن هؤلاء الفقهاء متناقضون في هذا الباب). «شرح الأصفهانية»: (٢/٦١٨). وانظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٤ ـ ٧٥، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٢٣.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن الأشعرية: (وقالوا: إن الطاعات والمعاصي مع الثواب والعقاب كذلك، ليس في الطاعة معنى يُناسب الثواب، ولا في المعصية معنى يُناسب العقاب، ولا كان في الأمر والنهي حكمة لأجلها أمر ونهي. ولا أراد بإرسال الرسل رحمة العباد ومصلحتهم، بل أراد أن يُنعّم طائفة، ويُعذّب طائفة لا لحكمة. والسبب هو جعل الأمر، والنهي، والطاعة، والمعصية علامة على ذلك، لا لسبب، ولا لحكمة. وأنه يجوز أن يأمر بكل شيء، حتى بالشرك، وتكذيب الرسل، والظلم، والفواحش، وينهى عن كل شيء، حتى التوحيد، والإيمان بالرسل، وطاعتهم). «مجموع الفتاوى»: (٨/٤٦٨).

ونحو هذا الكلام الذي حكاه شيخ الإسلام عن الأشعرية، ذكره البيجوري ـ من الأشعرية ـ في كتابه «شرح جوهرة التوحيد، فقال: (وبالجملة: فهو سبحانه وتعالى لا تنفعه طاعة، ولا تضرّه معصية، والكلّ بخلقه. فليست الطاعة مستلزمة للثواب، وليست المعصية مستلزمة للعقاب، وإنما هما أمارتان تدلان على الثواب لمن أطاع، والعقاب لمن عصى، حتى لو عكس دلالتها بأن قال: من أطاعني عذَّبته، ومن عصاني أثبته، لكان ذلك منه حسنًا). «شرح الجوهرة»: ص١٠٨.

(١) انظر الكلام على المناسبة، وما يُراد بها، وتفصيل شيخ الإسلام لها في: «مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥). وانظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٤ ـ ٧٧.

(٢) الغزالي.

قرينه الذي علم بعادة الشرع من غير أن يكون الربّ أمر به لتلك المصلحة، ولا نهى عنه لتلك المفسدة.

وجمهورهم وأئمتهم على أنَّه يمتنع أن يفعل لحكمة.

لكن الآمديّ قال: إنَّ ذلك جائز غير واجب؛ فلم يجعله واجبًا، ولا ممتنعًا[1].

---

(١) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام جميل مختصر في توضيح قول أهل السنة والجماعة في مسألة أفعال العباد، وإثبات ما لله في خلقه وأمره من الأسباب، والحكمة، نختم به هذا الفصل الذي أفاض فيه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ في الحديث عن أقوال الفلاسفة والمتكلمين في هذه القضيَّة.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (جمهور المسلمين يقولون بالحق الذي دلَّ عليه المنقول والمعقول؛ فيقولون: إنَّ أفعال العباد مخلوقة لله، مفعولة له، وهي فعلٌ للعباد حقيقة لا مجازًا. وهم يُثبتون ما لله في خلقه وأمره من الأسباب، والحكم، وما جعله الله في الأجسام من القوى والطبائع في الحيوان وفي الجماد. لكنهم مع إثباتهم للأسباب والحكم لا يقولون بقول الطبائعيَّة من الفلاسفة وغيرهم، بل يقولون: إنَّ الله خالق كلّ شيء، وربّه، ومليكه، وأنَّه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا حول ولا قوة إلا به. ويعلمون أنَّ الأسباب هي مخلوقة لله بمشيئته وقدرته، ولا تزال مفتقرة إلى الله: لا يقولون إنها معلولة له، أو متولدة عنه؛ كما يقوله الفلاسفة، ولا أنها مستغنية عنه بعد الإحداث؛ كما يقول من يقوله من أهل الكلام. بل كل ما سوى الله تعالى دائم الفقر والاحتياج إليه، لا يحدث ولا يبقى إلا بمشيئته القديمة. فما كان بالأسباب، فالله خالقه، وخالق سببه جميعًا. ويقولون مع هذا: إنَّ الأسباب التي خلقها ليس فيها ما يستقلّ بالتأثير في شيء من الأشياء، بل لا بُدّ له من أسباب أُخر تعاونه وتشاركه، وهو مع ذلك له معارضات وموانع تعارضه وتدافعه؛ كما في الشعاع الحادث عن الشمس، والاحتراق الحادث عن النار، ونحو ذلك؛ فإنَّه لا بُدّ مع الشمس من محلّ قابل لانعكاس الشعاع عليه. وهو مع ذلك يمتنع بحصول الحائل؛ كالسحاب، والسقف، وغير ذلك من الموانع، وبكل حائل). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

فصل

وهذا الأصل[1] دخل في جميع أبواب الدين؛ أصوله، وفروعه؛ في

---

(١) المقصود به عدل الله وحكمته والتعليل في أفعاله؛ كما مرَّ في الفصل السابق.
وقد ألَّف شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الأصل رسائل قيِّمة؛ مثل رسالة في معنى كون الربِّ عادلاً وفي تنزّهه عن الظلم. وهي ممَّا ألَّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ في محبسه الأخير بالقلعة بدمشق. انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١١٩ ـ ١٤٢). وكذلك رسالة في شرح حديث أبي ذر: «يا عبادي إني حرَّمتُ الظلم على نفسي»؛ ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية»: (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٤٦). وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٣ ـ ١٤٦).
وممَّا قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الأصل: (وهذا الأصل؛ وهو عدل الربِّ، يتعلَّق بجميع أنواع العلم والدين؛ فإنَّ جميع أفعال الرب ومخلوقاته داخلة في ذلك، وكذلك أقواله وشرائعه وكتبه المنزلة، وما يدخل في ذلك من مسائل المبدأ والمعاد، ومسائل النبوات، وآياتهم، والثواب والعقاب، ومسائل التعديل والتجوير، وغير ذلك. وهذه الأمور ممَّا خاض فيه جميع الأمم). «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٥).
وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يردّ على المبتدعة في أصولهم التي بنوا عليها معتقداتهم، فلذلك ربط رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين المعجزات وثبوت النبوة، مع مسائل العدل والحكمة.
وقد ذكر أحد أئمة الأشاعرة أنَّ النبوَّات والمعجزات مبنيَّة على أصول، ومرتبة على قواعد. وأصل هذه الأصول ـ كما ذكر ـ هو القول بالتعديل والتجوير.
يقول الجويني في «الإرشاد» ص٢٥٧ عن القول في التعديل والتجوير: (إنَّ مضمون هذا الأصل العظيم، والخطب الجسيم تحصره مقدِّمتان، وثلاث مسائل:
إحدى المقدمتين في الردِّ على من قال بتحسين العقل وتقبيحه.
والأخرى: أنه لا واجب على الله تعالى يدلّ عليه العقل.
وأما المسائل الثلاث؛ فإحداها في بيان مذاهب أهل الملل في إيلام الله تعالى من يؤلمه=

عدل الله وحكمته وتعليل أفعاله

خلق الربّ لما يخلقه، ورزقه، وإعطائه، ومنعه، وسائر ما يفعله تبارك وتعالى، ودخل في أمره، ونهيه، وجميع ما يأمر به، وينهى عنه. ودخل في المعاد؛ فعندهم[1] يجوز أن يُعذِّب الله جميع أهل العدل والصلاح والدين، والأنبياء والمرسلين بالعذاب الأبديّ، وأن يُنعِّم جميع أهل الكذب والظلم والفواحش بالنَّعيم الأبديّ. لكنْ بمجرَّد الخبر عرفنا أنَّه لا يفعل هذا[2].

١١/ب ويجوز عندهم أن / يُعذِّب من لا له ذنب أصلاً بالعذاب الأبديّ[3].

حكم أطفال المشركين

بل هذا واقعٌ عند من يقول بأنَّ أطفال الكفَّار يُعذَّبون في النَّار مع آبائهم[4]؛ فإنَّهم كلّهم يُجوِّزون تعذيبهم؛ إذ كان عندهم يجوز تعذيب كلّ

= من عباده وخليقته. وهذه المسألة تتشعب القول في التناسخ والأعراض. والمسألة الثانية في الصلاح والأصلح. والثالثة في اللطف ومعناه.

وإذا نجزت هذه الأصول افتتحنا بعده المعجزات، ورتبنا على ثبوت النبوات السمعيات).

فالتعديل والتجوير هو أصل الأصول التي بنى عليها هؤلاء إثبات النبوة.

لذلك كان اهتمام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في الردِّ على أصحابها، ونقض ما عندهم من الباطل، وإظهار الحقّ وإعزازه بالدليل والبرهان.

(١) المقصود بهم الأشاعرة. انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٥).

(٢) قال الأشعريُّ: (فلا يقبح منه أن يُعذِّب المؤمنين، ويدخل الكافرين الجنان، وإنَّما نقول إنه لا يفعل ذلك لأنَّه أخبرنا أنَّه يُعاقب الكافرين. وهو لا يجوز عليه الكذب في خبره).

ثمَّ قال: (والدليل على أنَّ كل ما فعله فله فعله: أنَّه المالك القاهر الذي ليس بمملوك، ولا فوقه . . . فإن قال: فإنَّما يقبح الكذب لأنَّه قبّحه؟ قيل له: أجل، ولو حسَّنه لكان حسنًا، ولو أمر به لم يكن عليه اعتراض). «اللمع»: ص٧١.

(٣) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٢ ـ ٣٨٦.

(٤) مسألة هل أطفال المشركين يُعذّبون أم لا؟ فيها اختلاف بين الفرق:

فقد ذهبت المعتزلة إلى أنَّه لا يجوز أن يُعذِّب الله أطفال المشركين. وذهبت الجبريَّة والأشاعرة إلى جواز ذلك، وقالوا: لا يقبح ذلك من الله تعالى؛ لأنَّه مالك الرقاب، ويتصرّف في ملكه كيف يشاء. =

حيٌّ العذاب المؤبَّد بلا ذنب، ولا غرض، ولا حكمة[1].

لكن: هل يقع هذا في أطفال المشركين؟ منهم من جزم بوقوعه؛ كالقاضي أبي يعلى ومن وافقه[2]. ومنهم من توقَّف لعدم الدليل السمعيِّ

= أمَّا قول أهل السنة والجماعة، فيقول في بيانه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأما ثبوت حكم الكفرة في الآخرة للأطفال، فكان أحمد يقف فيه؛ تارة يقف عن الجواب، وتارة يردّهم إلى العلم؛ لقوله: "الله أعلم بما كانوا عاملين". وهذا أحسن جوابيه، كما نقل محمد ابن الحكم عنه، وسأله عن أولاد المشركين، فقال: أذهب إلى قول النبي ﷺ: «الله أعلم بما كانوا عاملين» . . .). رواه البخاري ومسلم في كتاب القدر.

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهذا التفصيل يُذهب الخصومات التي كره الخوض فيه لأجلها من كرهه؛ فإنَّ من قطع لهم بالنَّار كلهم، جاءت نصوص تدفع قوله، ومن قطع لهم بالجنَّة كلّهم، جاءت نصوص تدفع قوله. ثمَّ إذا قيل هم مع آبائهم لزم تعذيب من لم يُذنب، وانفتح باب الخوض في الأمر والنهي، والوعد والوعيد، والقدر، والشرع، والمحبة، والحكمة، والرحمة. فلهذا كان أحمد يقول هو أصول كل خصومة. أما جواب النبي ﷺ الذي أجاب به أحمد آخرًا، وهو قوله: «الله أعلم بما كانوا عاملين»: فإنَّه فصل الخطاب في هذا الباب. وهذا العلم يُظهر حكمه في الآخرة. والله تعالى أعلم). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٣٩٧، ٤٠٢). وذكر ابن حجر في «الفتح»: (٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) عشرة أقوال للعلماء في أطفال المشركين. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩)، والجواب الصحيح»: (٢/ ٢٩٦ ـ ٣٠٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٨١، ٣٠٣)، و(٢٤/ ٣٧٢)، و«طريق الهجرتين» لابن القيم: ص٦٧٧ ـ ٦٨٩. أيضًا: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٤٧٧ ـ ٤٧٩، و«رسائل العدل والتوحيد»: ص٢٢٢، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٢٥٦.

(١) يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا في موضع آخر: (وهؤلاء يُجوّزون أن يُعذّب الله العبدَ في الدنيا والآخرة بلا ذنب؛ كما يُجوّزون تعذيب أطفال الكفار ومجانينهم بلا ذنب. ثمَّ من هؤلاء من يقطع بدخول أطفال الكفار النَّار. ومنهم من يُجوِّزه ويتوقَّف فيه). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٣٩٨)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٢٩٦ـ٢٩٧).

عنده، لا لمانع عقلي؛ كالقاضي أبي بكر[(١)]، ونحوه[(٢)]. وليس عندهم من أفعال الله ما يُنزِّهونه عنه، أو ما [تقتضي][(٣)] الحكمة وجوده، بل يجوز عندهم أن يفعل كلَّ ممكن، ويجوز أن لا يفعل شيئًا من الخير[(٤)].

لكن إذا أخبر أنَّه يفعل شيئًا، أو أنَّه لا يفعله، علم أنَّه واقعٌ، أو غير واقعٍ بالخبر. ويجوز عندهم أن يُعذِّب من لا ذنب له، ومن هو أبرّ الناس وأعدلهم وأفضلهم عذابًا مؤبَّدًا لا يُعذِّبه أحدًا من العالمين، ويجوز أن يُنعِّم شرَّ الخلق من شياطين الإنس والجنِّ نعيمًا في أعلى درجات الجنَّة، لا يُنعّم مثله [المخلوق][(٥)] لكن لمَّا أخبر بأنَّ المؤمنين يدخلون الجنَّة، والكفَّار يدخلون النَّار، علم ما يقع[(٦)]، مع أنَّه لو وقع ضدّه لم يكن بينهما فرقٌ عندهم، ثمَّ مع مجيء [الخبر][(٧)] فكثيرٌ منهم وافقه. أمَّا في جنس الفسَّاق مطلقًا، [فيُجوِّزون][(٨)] أن يدخل جميعهم الجنَّة، ويُجوِّزون أن يدخل جميعهم النَّار، ويُجوِّزون أن يدخل بعضهم؛ كما يقوله من يقوله [من وافقة][(٩)] الشيعة، والأشعريَّة؛

---

(١) الباقلاني.
يقول الباقلاني: (فإن قال قائل: فهل يصحّ على قولكم هذا أن يؤلم الله سبحانه سائر النبيّين، ويُنعّم سائر الكفرة والعاصين من جهة العقل قبل ورود السمع؟ قيل له: أجل، له ذلك. ولو فعله لكان جائزًا منه غير مستنكر من فعله). «التمهيد»: ص٣٨٥.

(٢) كالجويني. انظر: «الإرشاد»: ص٢٧٣.

(٣) في «خ»: (يقتضي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٢ـ٣٨٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٧٣.

(٥) في «ط»: (المخلوق).

(٦) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٢ـ٣٨٣.

(٧) في «خ»: (الخير). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (يجوزون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٩) في «م»، و«ط»: (ممن وافق).

كالقاضي أبي بكر(١)؛ لأنَّ القرآن عنده لم يدلّ على شيء، والأخبار أخبار آحاد [بزعمه](٢)، فلا يحتجّ بها في ذلك.

وأمَّا جمهور المنتسبين إلى السنَّة من أصحاب مالك، والشافعيِّ، وأحمد، وأبي حنيفة، وغيرهم: فيقطعون بأنَّ الله يُعذِّب بعض أهل الذنوب بالنَّار، ويعفو عن بعضهم(٣)؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾(٤)، فهذا فيه الإخبار بأنَّه يغفر(٥) ما دون الشرك، وأنَّه يغفره لمن يشاء، لا لكلِّ أحد.

لكن: هل الجزاء، والثواب، والعقاب مبنيٌّ على الموازنة بالحكمة والعدل؛ كما أخبر الله بوزن الأعمال(٦)، أو يغفر ويُعذِّب بلا سبب، ولا حكمة، ولا اعتبار الموازنة فيه؟

---

(١) الباقلاني. انظر: «التمهيد» له: ص٣٨٥ـ٣٨٦.

(٢) في «خ»: (يزعمه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤، ١٢٦).

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٨، ١١٦.

(٥) في «ط»: (يغفقر).

(٦) قال تعالى: ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٨﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ٨ ـ ٩].

وقال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٦﴾ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴿٨﴾ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾ [القارعة: ٦ ـ ٩].

وانظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٤/ ٣٠٢).

وللشيخ مرعي الحنبلي المقدسي رسالة مطبوعة باسم كتاب «تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان».

لهؤلاء قولان: فمنْ جوَّز ذلك فإنه يجوز عندهم أن يُعذِّب الله من هو أبرّ النَّاس وأكثرهم طاعات وحسنات على سيئة صغيرة عذابًا أعظم من عذاب أفسق الفاسقين. ويجوز عندهم أن يغفر لأفسق الفاسقين من المسلمين وأعظمهم كبائر كلّ ذنب، ويُدخله الجنَّة ابتداءً، مع تعذيب ذلك في النَّار على صغيرة(١).

ولهذا قال جمهور النَّاس(٢) [عن هؤلاء](٣): إنَّهم لا ينزِّهون الربَّ [عن](٤) السَّفه والظلم، بل يصفونه بالأفعال التي يُوصف بها المجانين

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن هؤلاء المجبرة أنَّهم: (لا يجعلون العدل قسيمًا لظلم ممكن لا يفعله، بل يقولون: الظلم ممتنع. ويُجوِّزون تعذيب الأطفال، وغير الأطفال بلا ذنب أصلاً، وأن يخلق خلقًا يُعذّبهم بالنَّار أبدًا، لا لحكمة أصلاً، ويرى أحدهم أنه خلق فيه الذنوب وعذب بالنار لا لحكمة، ولا لرعاية عدل، فتفيض نفوسهم إذا وقعت منهم الذنوب فأصيبوا بعقوباتها بأقوال يكونون فيها خصماء لله تعالى).
«جامع الرسائل»: (١/ ١٢٥).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (وأما المثبتون للقدر . . . فهؤلاء تنازعوا في تفسير عدل الله وحكمته، والظلم الذي يجب تنزيهه عنه، وفي تعليل أفعاله وأحكامه، ونحو ذلك. فقالت طائفة: إنَّ الظلم ممتنع منه غير مقدور، وهو محال لذاته؛ كالجمع بين النقيضين، وأنَّ كل ممكن مقدور، فليس هو ظلمًا، وهؤلاء هم الذين قصدوا الردّ عليهم، وهؤلاء يقولون: إنَّه لو عذّب المطيعين، ونعّم العصاة، لم يكن ظالمًا. وقالوا: الظلم: التصرُّف فيما ليس له. والله تعالى له كلّ شيء. أو هو مخالفة الأمر، والله لا آمر له. وهذا قول كثير من أهل الكلام المثبتين للقدر . . . وقالت طائفة: بل الظلم مقدور ممكن، والله تعالى منزَّه لا يفعله، لعدله. ولهذا مدح الله نفسه، حيث أخبر أنَّه لا يظلم الناس شيئًا. والمدح إنَّما يكون بترك المقدور عليه، لا بترك الممتنع). «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥).
وقالوا: (والظلم وضع الشيء في غير موضعه؛ فهو لا يضع العقوبة إلا في المحلِّ الذي يستحقها، لا يضعها على محسن أبدًا). المصدر نفسه: (١/ ١٣٩).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) في «خ»: (على). وما أثبت من «م»، و«ط».

والسفهاء؛ فإنَّ المجنون والسفيه قد [يُعطي][(١)] مالاً عظيمًا لمن ليس هو له بأهل، وقد يُعاقب عقوبة عظيمة [لمن][(٢)] هو أهل للإكرام والإحسان.

والربُّ تعالى أحكم الحاكمين، وأعدل العادلين، وخير الراحمين. والحكمة وضع الأشياء مواضعها، والظلم وضع الشيء في غير موضعه[(٣)]. تنازع الناس في معنى الظلم

ومن تدبَّر / حكمته في مخلوقاته، ومشروعاته[(٤)] ما يُبهر العقول؛ فإنَّه ١٢/أ

---

(١) في «م»، و«ط»: (يعطى).

(٢) في «م»، و«ط»: (من).

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تنازع الناس في معنى الظلم على ثلاثة أقوال.
القول الأول: قول المجبرة والأشعريّة: أنّه (هو التصرُّف في ملك الغير بغير إذنه، أو مخالفة الآمر الذي تجب طاعته. وكلاهما متنفٍ في حق الله تعالى). «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٧).
وانظر معنى الظلم عند الأشعري في «الملل والنحل»: (١/ ١٠١).
وقد نقلت هذا القول بتوسُّع من قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في: ص٤٦٣ ـ ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٧٣ من هذا الكتاب. وانظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١٢١).
الثاني: قول المعتزلة: (أنّه عدل لا يظلم، لأنه لم يُرد وجود شيء من الذنوب؛ لا الكفر، ولا الفسوق، ولا العصيان. بل العباد فعلوا ذلك بغير مشيئته؛ كما فعلوه عاصين لأمره. وهو لم يخلق شيئًا من أفعال العباد؛ لا خيرًا، ولا شرًّا، بل هم أحدثوا أفعالهم. فلمّا أحدثوا معاصيهم استحقوا العقوبة عليها؛ فعاقبهم بأفعالهم، لم يظلمهم). «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٣).
الثالث: قول أهل السنة: (أنَّ الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والعدل وضع كل شيء في موضعه. وهو سبحانه حكم عدل يضع الأشياء مواضعها، ولا يضع شيئًا إلا في موضعه الذي يُناسبه، وتقتضيه الحكمة والعدل، ولا يُفرّق بين متماثلين، ولا يُسوّي بين مختلفين، ولا يُعاقب إلا من يستحقّ العقوبة؛ فيضعها موضعها، لما في ذلك من الحكمة والعدل). «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤). وانظر: «منهاج السنة»: (١/ ١٣٤)، و(٢/ ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٢).

(٤) وقد تكلّم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الحكمة من بعض مخلوقات الله في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٦). =

مثلاً خلق العين، واللسان، ونحوهما من الأعضاء لمنفعة، وخلق الرِّجل، والظفر، ونحو ذلك لمنفعة، فلا تقتضي الحكمة أن يستعمل العين واللسان حيث يستعمل اليد والرجل والظفر، ولا أن يستعمل الرجل واليد حيث يستعمل العين واللسان. وهذا من حكمته موجود في أعضاء الإنسان، وسائر الحيوان، والنبات، وسائر المخلوقات. فكيف يجوز في حكمته، وعدله، ورحمته في مَنْ هو دائمًا يفعل ما يُرضيه من الطاعات، والعبادات، والحسنات، وقد نظر نظرة منهيًّا عنها، أن يُعاقبه على هذه النظرة بما يُعاقب به أفجر الفُسَّاق، [وأن يكون أفجر الفُسَّاق][1] في أعلى علّيِّين، وهو سبحانه يفعل ما يشاء، ويحكم ما [يُريد][2].

لكن لا يشاء إلا ما يُناسب حكمته، ورحمته، وعدله، كما لا يشاء ويُريد إلا ما علم أنَّه سيكون.

فلو قيل: هل يجوز أن يشاء ما علم أنَّه لا يكون؟ لم [يجز][3] ذلك باتفاقهم[4]، لمناقضة علمه، والعلم يُطابق المعلوم، فكيف يشاء ما يُناقض حكمته، ورحمته، وعدله، وبسط هذه الأمور له مواضع متعدِّدة[5].

= وتكلَّم تلميذه الإمام العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ عن بعض هذه الحكمة في مخلوقات الله.
انظر: «مفتاح دار السعادة»: (١/ ١٨٨، ٢١٠، ٢٥٦، ٢٥٧).
وانظر الحكمة في شرع الله في كتاب «حجة الله البالغة» للشاه ولي الله الدهلوي: (١/ ١٥٢).

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».
(٢) في «ط»: (يزيده).
(٣) في «ط»: (يجر).
(٤) انظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٥.
(٥) انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١٢٠ ـ ١٤٢)، و«المجموعة المنيريَّة»: (٢/ ٢٠٥ ـ ٢٤٦)، و«منهاج السنة»: (١/ ١٣٤ ـ ١٤٥)، و«مجموعة الرسائل والمسائل»: (٤/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٨٣ ـ ٣٤٦).

اضطراب الأشاعرة في النبوات

والمقصود أنَّ هؤلاء[1] لمَّا احتاجوا إلى إثبات النبوات اضطربوا في صفة النبيِّ، وما يجوز عليه، وفي الآيات التي بها يُعلم صدقه؛ فجوَّزوا أن يُرسل الله من يشاء بما يشاء، لا يشترطون في النبيِّ إلا أن يُعلم ما أُرسل به[2]؛ لأنَّ تبليغ الرسالة بدون العلم ممتنع، ومن جوَّز منهم تكليف ما لا يُطاق مُطلقًا[3]، يلزمه جواز أن يأمره الله بتبليغ رسالة لا يعلم ما هي.

القول بتكليف ما لا يطاق

---

(١) أي: الأشاعرة.

(٢) المقصود بهم الأشاعرة.
وانظر كلام الباقلاني الذي سيأتي نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ له قريبًا: ص٤٧٦.
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن النبوة عند الأشاعرة: (فهؤلاء يجوّزون بعثة كلّ مكلّف، والنبوة عندهم مجرّد إعلامه بما أوحاه إليه. والرسالة مجرّد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه، وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختصّ بها، بل هي من الصفات الإضافيّة؛ كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعيَّة). «منهاج السنة»: (٢/ ٤١٤)، وسيأتي نحو هذا الكلام في هذا الكتاب: ٦٠٩.

(٣) يذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ إطلاق (القول بتكليف ما لا يُطاق من البدع الحادثة في الإسلام؛ كإطلاق القول بأنَّ العباد مجبورون على أفعالهم. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على إنكار ذلك، وذم من يُطلقه، وإن قصد به الردّ على القدرية الذين لا يُقرّون بأنَّ الله خالق أفعال العباد، ولا بأنَّه شاء الكائنات. وقالوا: هذا ردّ بدعة ببدعة، وقابل الفاسد بالفاسد، والباطل بالباطل). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٦٥).
أمَّا عن موقف السلف رحمهم الله من ذلك: فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه (ليس في السلف والأئمة من أطلق القول بتكليف ما لا يُطاق، كما أنَّه ليس فيهم من أطلق القول بالجبر . . . ولهذا كان المقتصدون . . . يفصّلون في القول بتكليف ما لا يطاق، كما تقدم القول في تفصيل الجبر؛ فيقولون: تكليف ما لا يُطاق لعجز العبد عنه لا يجوز، وأمَّا ما يُقال إنَّه لا يُطاق للاشتغال بضدِّه، فيجوز تكليفه). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٦٩).
وذهبت المعتزلة إلى أنَّ تكليف ما لا يُطاق غير ممكن. انظر: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص١٣٣، ٣٩٦. =

وجوَّزوا من جهة العقل ما ذكره القاضي أبو بكر: أن يكون الرسول فاعلاً للكبائر[1]، إلا أنَّه لا بُدَّ أن يكون عالمًا بمرسله، لكن ما عُلم بالخبر أنَّ الرسول لا يتصف به، علم من جهة الخبر فقط، لا لأنَّ الله منزَّه عن

= وذهبت طائفة، منهم الرازي إلى جواز تكليف ما لا يُطاق مطلقًا.
وانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في هذه المسألة، وذكره رَحِمَهُ اللهُ لمن منعها، أو أجازها، أو فصّل فيها القول في: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢٩٤ ـ ٣٠٢، ٤٣٧ ـ ٤٤٠، ٤٦٩ ـ ٤٧٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٦٠ ـ ٦٥).

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن القاضي أبي بكر وغيره إنَّه (يقول: إنَّ العقل لا يُوجب عصمة النبيّ إلا في التبليغ خاصّة؛ فإنَّ هذا هو مدلول المعجزة. وما سوى ذلك إن دلَّ السمع عليه، وإلا لم تجب عصمته منه.
وقال محققو هؤلاء؛ كأبي المعالي وغيره: إنَّه ليس في السمع قاطع يُوجب العصمة. والظواهر تدلّ على وقوع الذنوب منهم. وكذلك كالقاضي أبي بكر إنَّما يُثبت ما يُثبته من العصمة في غير التبليغ إذا كان من موارد الإجماع؛ لأنَّ الإجماع حجة. وما سوى ذلك فيقول لم يدلّ عليه عقل ولا سمع. وإذا احتجّ المعتزلة وموافقوهم من الشيعة عليهم بأنَّ هذا يُوجب التنفير ونحو ذلك، فيجب من حكمة الله منعهم منه؛ قالوا: هذا مبني على مسألة التحسين والتقبيح العقليين. قالوا: لا يجب على الله شيء، ويحسن منه كل شيء، وإنما ننفي ما تنفيه بالخبر السمعي، ونوجب وقوع ما يقع بالخبر السمعي أيضًا؛ كما أوجبنا ثواب المطيعين، وعقوبة الكافرين؛ لإخباره أنه يفعل ذلك، ونفينا أن يغفر لمشرك؛ لإخباره أنه لا يفعل ذلك، ونحو ذلك). «منهاج السنة»: (٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٥٦ ـ ٣٥٧ ـ فصل في عصمة الأنبياء ـ، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٦٧ ـ ١٦٩ ـ فصل عن عصمة الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ ـ، و«المواقف» للإيجي: ص٣٥٨ ـ ٣٥٩، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ٥٠ ـ ٥١).
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: (وطوائف أهل الكلام الذين يُجوِّزون بعثة كل مكلف؛ من الجهمية، والأشعرية، ومن وافقهم . . . متفقون أيضًا على أنَّ الأنبياء أفضل الخلق، وأنَّ النبي لا يكون فاجرًا. لكن يقولون: هذا لم يعلم بالعقل، بل بالسمع؛ بناءً على ما تقدم من أصلهم من أنَّ الله يجوز أن يفعل كل ممكن). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٩).

إرسال ظالم، أو مرتكب للفواحش، أو مكاس، أو مخنّث، أو غير ذلك؛ فإنَّه لا يُعلم نفي شيء من ذلك بالعقل، لكن بالخبر.

عمدة الأشاعرة في السمعيات

وهم في السمعيات عمدتهم الإجماع[1].

وأما الاحتجاج بالكتاب والسنَّة، فأكثر ما يذكرونه تبعًا للعقل أو الإجماع. والعقل والإجماع مقدَّمان عندهم على الكتاب والسنَّة[2].

لم يعتمد الباقلاني في تنزيه الأنبياء على دليل عقلي ولا سمعي

فلم يعتمد القاضي أبو بكر[3] وأمثاله في تنزيه الأنبياء [لا][4] على دليل عقليٍّ، ولا سمعيٍّ من الكتاب والسنَّة؛ فإنَّ العقل عنده لا يمنع أن يرسل الله من شاء؛ إذ كان يجوز عنده على الله فعلُ كلّ ما يقدر عليه. وإنَّما اعتمد على الإجماع؛ فما أجمع المسلمون عليه أنه لا يكون في النبيِّ نَزّه عنه. ثمَّ ذكر ما ظنّه إجماعًا؛ كعاداته، وعادات أمثاله في نقل إجماعات[5] لا يُمكن

---

(١) الإجماع في اللغة: العزم والاتفاق. وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصرٍ على أمر دينيّ). «التعريفات» للجرجاني: ص١٥.
وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ (معنى الإجماع: أن يجتمع علماء المسلمين على حكم من الأحكام. وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم؛ فإنَّ الأمة لا تجتمع على ضلالة. ولكنْ كثير من المسائل يظنّ بعض الناس فيها إجماعًا، ولا يكون الأمر كذلك، بل يكون القول الآخر أرجح في الكتاب والسنة). «مجموع الفتاوى»: (٢٠/ ١٠). وانظر رد شيخ الإسلام رحمه الله على الأشاعرة، وادعائهم الإجماع في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٩٥ ـ ٩٦).

(٢) وانظر على سبيل المثال: «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعريّ؛ فإنَّه ذكر فيها واحدًا وخمسين إجماعًا، مع أنَّ جلَّها، أو أكثرها دلَّ عليه الكتاب والسنَّة.

(٣) الباقلاني.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) والأمثلة كثيرة في ذلك؛ سيما في كتاب «البيان» للباقلاني، و«الإرشاد» للجويني؛ انظر مثلاً قوله عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر أنَّ دليله الإجماع في: «الإرشاد»: =

نقلها عن واحد من الصحابة، ولا ثلاثة من التابعين، ولا أربعة من الفقهاء المشهورين؛ كدعواه الإجماع على أنَّ الصلاة في الدار المغصوبة مجزئة[1]، مع قوله إنَّ العقل يُحيل أن يكون مأمورًا به؛ فيدَّعي الإجماع على براءة المأمور من فعل ما أُمر به، لكونه فعل ما نُهي عنه.

= ص٣٦٨، وغير ذلك.

يقول الباقلاني: (ويجب في الجملة أن لا نستثني في السحر شيئًا لا يفعل عنده إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنه لا يكون بضرب من السحر، وما يفعل عنده ونحو ما ذكرناه، ونحو فلق البحر، وإخراج اليد بيضاء، والآيات التسع، وإخراج ناقة من صخرة، وأمثال هذا مما قد أجمعت الأمة ووقفت على أنه لا يكون عند سحر ساحر). «البيان» للباقلاني: ص٩٢.

وقال أيضًا عن الملائكة: (ولا يمتنع عندنا أن يدعي منهم مدع الربوبية من جهة العقل، لولا الإجماع على منع ذلك، ووصف الباري سبحانه لهم بالنهاية في الطاعة والمعرفة ... فقد ورد الإجماع واستقر بأن ذلك لا يكون منهم، ولا ما دونه من المعاصي). «البيان»: ص١٠٣.

وقال الجويني: (واتفق الفقهاء على وجود السحر، واختلفوا في حكمه، وهم أهل الحل والعقد وبهم ينعقد الإجماع ... ثم اعلموا أن السحر لا يظهر إلا على فاسق، والكرامة لا تظهر على فاسق. وليس ذلك من مقتضى العقل، ولكنه متلقى من إجماع الأمة). «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٣. وانظر: المصدر نفسه: ص٣٣٢.

وقال الجويني أيضًا: (إنه ما من أمر يخرق العوائد، إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداء، ولا يمتنع وقوع شيء لتقبيح عقل). «الإرشاد»: ص٣١٩.

وقال الإمام القرطبي: (أجمع المسلمون على أنه ليس في السحر ما يفعل الله عنده إنزال الجراد، والقمل، والضفادع، وفلق البحر، وقلب العصا، وإحياء الموتى، ... وأمثال ذلك من عظيم آيات الرسل عليهم السلام. فهذا ونحوه مما يجب القطع بأنه لا يكون ولا يفعله الله عند إرادة الساحر. قال القاضي أبو بكر بن الطيب: وإنما منعنا ذلك بالإجماع، ولولاه لأجزناه). «الجامع لأحكام القرآن»: (٢/٤٧).

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص.

ولأهل الكلام والرأي من دعوى [الإجماعات][1] التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاعٌ معروفٌ، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادَّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره هنا.

وقد ذكرنا قطعة من الإجماعات الفروعيَّة التي حكاها طائفة من أعيان العلماء العالمين بالاختلاف[2]، مع أنَّها منتقضة، / وفيها نزاع ثابت لم يعرفوه، وقد يكون غيرهم حكى الإجماع على نقيض قولهم، وربَّما كان من السلف؛ كقول الشافعيِّ: ما أعلم أحدًا قَبِل شهادة العبد[3]. ١٢/ب

وقبله من الصحابة: أنس بن مالك؛ يقول: ما أعلم أحدًا ردَّ شهادة العبد[4].

وكدعوى ابن حزم الإجماع [على إبطال][5] القياس[6].

وأكثر الأصوليِّين يذكرون الإجماع على إثبات القياس.

وبسط هذا له موضع آخر[7].

---

(١) في «خ»: (الإجمات). وهو تصحيف. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعليق على مراتب الإجماع لابن حزم، باسم «نقد مراتب الإجماع»، نشر وتوزيع دار الباز بمكة المكرمة.

(٣) هذه العبارة عن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لم أجدها، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر في كتاب «الأمّ» عدم قبول شهادة العبد. انظر: «الأم» للشافعي: (٧/ ٤٣) طبعة الشعب. وانظر: «الحاوي الكبير» للماوردي: (١٧/ ٢١٣ ـ ٢١٤)، و«المجموع شرح المهذب» للنووي: (٢٣/ ٢١ ـ ٢٤).

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة: (١٤/ ١٨٥).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) انظر كلام ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ عن إبطال القياس في كتابه: «الإحكام في أصول الأحكام»: (٧/ ١٢٠٨ ـ ١٢٠٩)، ضمن الأجزاء من ٥ ـ ٨.

(٧) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ الجزء التاسع عشر، والجزء العشرين. وكتاب «أصول الفقه عند ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ» إعداد الدكتور صالح المنصور، و«مختارات شيخ الإسلام» للحَّام.

فصل

طريقة الأشاعرة في إثبات المعجزات

ولمّا أرادوا[1] إثبات معجزات الأنبياء عليهم السلام، وأنَّ الله سبحانه لا يُظهرها على يد كاذب، مع تجويزهم عليه فعل كلّ شيء[2]، [فتقوا فتقًا][3]، فقالوا: لو جاز ذلك، لزم أن لا يقدر على تصديق من ادعى النبوة، وما لزم منه نفي القدرة كان ممتنعًا. فهذا هو المشهور عن الأشعري، وعليه اعتمد القاضي أبو بكر، [وابن فورك][4]، والقاضي أبو يعلى، [وغيرهم][5][6].

---

(١) أي: الأشاعرة. وانظر «الإرشاد» للجويني؛ فقد ذكر أنَّ المعتزلة (قالوا: إذا جوَّزتم أن يُضلّ الربّ عباده، ويُغويهم، ويُرديهم، فما يؤمنكم من إظهار المعجزات على أيدي الكذّابين). «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦.

(٢) انظر: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣١. وانظر: «شرح الأصفهانية» لشيخ الإسلام: (٦١٦/٢ ـ ٦٢٤).

(٣) رسمت في «خ»: (فبقوا معا). وفي «م»، و«ط»: (فعوا معا).
وقد ذكر شيخ الإسلام كلمة مماثلة في موضع آخر من هذا الكتاب: ص٥٥٠، هي: فتقوا فتقًا. فترجح لديَّ أنَّها المرادة، والله أعلم.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».

(٥) في «خ»: (وغيرهم وغيرهم) مكررة.

(٦) فعندهم أنَّ الخوارق لا تظهر على يد مدعي النبوة إذا كان كاذبًا، حتى يتميز المتنبي من غير النبيّ. أمَّا إذا لم يدَّع النبوة، فلا مانع من ظهور الخوارق.
انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، ٩٤، ٩٥، ١٠٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٦، ٣٢٧، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٤٣٤، و«المواقف في علم الكلام» =

وهو مبني على مقدمات:

أحدها: أن النبوة لا تثبت إلا بما ذكروه من المعجزات[1]، وأن الرب لا يقدر على إعلام الخلق بأن هذا نبيٌّ إلا بهذا الطريق، وأنه لا يجوز أن يعلموا ذلك ضرورة، وأن إعلام الخلق بأن هذا نبيٌّ بهذا الطريق ممكنٌ.

فلو قيل لهم: لا نُسلِّم أنَّ هذا ممكنٌ على قولكم، فإنَّكم إذا جوَّزتم عليه فعلَ كلّ شيء، وإرادة كلّ شيء، لم يكن فرقٌ بين أن يُظهرها على يد صادق، أو كاذب، ولم يكن إرسال رسول [يصدقه][2] بالمعجزات ممكنًا على أصلكم، ولم يكن لكم حجة على جواز إرسال الرسول وتصديقه بالمعجزات؛ إذ كان لا طريق عندهم إلا خلق المعجز. وهذا إنَّما يكون دليلاً إذا علم أنَّه إنَّما خلقه لتصديق الرسول، وأنتم عندكم لا يفعل شيئًا لشيء، ويجوز عليه فعل كل شيء[3].

= للإيجي: ص٢٤١ ـ ٢٤٢، و«تفسير الرازي»: (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٨). وانظر من كتب ابن تيمية: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٤، ٣٩٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤٠).

(١) انظر: «كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر» للباقلاني: ص٣٧ ـ ٣٨، و«الإنصاف» له: ص٩٣، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٣١، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٦٢، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٩)؛ فقد ذكروا أنَّ الدلالة على ثبوت النبوة لا تكون إلا بالمعجزة الخارقة للعادة فقط.
وانظر ردّ شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه المقولة في: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧١، ٤٩١)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٠٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤٠).

(٢) في «خ»: (بصدقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أي: أنَّكم أيها الأشاعرة عندكم أنَّ الله لا يفعل لحكمة. فكيف يستقيم مع أصلكم، أن يخلق الله المعجزة لتصديق الرسول؟ أليس هذا فعلاً لحكمة؟!
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠٠)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٦).

وسلك طائفة منهم طريقًا آخر؛ وهي طريقة أبي المعالي[1]، وأتباعه؛ وهو أنَّ العلم بتصديقه لمن أظهر على يديه المعجز علمٌ ضروريٌّ.

وضربوا له مثلاً بالملك[2].

وهذا صحيح إذا مُنعت أصولهم؛ فإنَّ هذه تُعلِم إذا كان المعلم بصدق رسوله ممَّن يفعل شيئًا لحكمةٍ. فأمَّا من لا يفعل شيئًا لشيءٍ، فكيف يُعلم أنَّه خلق هذه المعجزة لتدلّ على صدقه لا لشيءٍ آخر؟ ولم لا يجوز أن يخلقها لا لشيءٍ على أصلهم[3]؟!

وقالوا أيضًا ما ذكره الأشعري: المعجز: علم الصدق، ودليله؛ فيستحيل وجوده بدون الصدق، فيمتنع وجوده على يد الكاذب[4].

---

(١) الجويني.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٣، ٣٢٥ ـ ٣٣٠، و«لمع الاعتقاد» له: ص٧١، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار المعتزلي: ص٥٧١، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤١، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٤)، و«تفسير القرطبي»: (١/ ٥١).
وانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ على هذا المثل، وتعليقه عليه في: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤٤).

(٣) وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ يُبيّن أنَّ هذا من تناقضات أبي المعالي الجويني؛ حيث إنَّه أثبت أنَّ المعجزة معلومة بالاضطرار، وضرب مثال الملك الذي يفعل لحكمة.
وأبو المعالي ممن يُنكر الحكمة في أفعال الله، فلا يستقيم له هذا المثال؛ لأنَّه مناقضٌ لأصولهم التي أصَّلوها.
ولذلك قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (لكن يُقال لهم: الملك يفعل فعلاً لمقصود، فأمكن أن يُقال إنَّه قام ليُصدّق رسوله. وأنتم عندكم أنَّ الله لا يفعل شيئًا لشيء، فلم يبق المثل مطابقًا. ولهذا صاروا مضطربين في هذا الموضع). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧).

(٤) انظر: «رسالة إلى أهل الثغر» للأشعري: ص١٤١، ١٨٣ ـ ١٨٤.

وهذا كلامٌ صحيحٌ، لكن كونه: علم الصدق، مناقضٌ لأصولهم؛ فإنَّه إنَّما يكون علم الصادق إذا كان الربُّ منزَّهًا عن أن يفعله على يد الكاذب، أو علم بالاضطرار أنَّه إنَّما فعله لتصديق الصادق، أو أنَّه لا يفعله على يد الكاذب.

إذا عُلم بالاضطرار تنزّهه عن بعض الأفعال بطل أصلهم[1].

= وانظر كذلك: «كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسحر» للباقلاني: ص٣٧ ـ ٣٨.

وقال الجويني: (وقد قال شيخنا رحمه الله: المعجزة فعلٌ لله تعالى، يقصدبمثله التصديق). «الإرشاد» له: ص٣٠٩، ٣٢٨. وانظر: «شرح المقاصد»: (٥/ ١٢)، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٨.

وانظر كلام شيخ الإسلام عن هذا القول في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩).

(١) وكذلك يُوضّح شيخ الإسلام رحمه الله تناقضهم في قولهم: إنَّ المعجزة دليلٌ على صدق النبيّ، ولا يُمكن أن يخلقها الله على يد كاذب؛ لأنَّ من أصولهم أنَّ الله لا يقبح منه شيء؛ فكلّ فعل ممكن لا يُنزّه عنه. انظر مذهبهم في ذلك في: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، ٩١، ٩٤، ٩٦، و«التمهيد» له: ص٣٨٥، و«الإنصاف» له: ص٦٢، ٦٧، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٣٨، ٢٧٣، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، ١٧٤. وانظر أيضًا: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (٢/ ٤١٩).

وهذا القول ـ والله لا يقبح منه شيء ـ من أصول الأشاعرة:

يقول الجويني: (إنه ما من أمر يخرق العوائد إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداء، ولا يمتنع وقوع شيء لتقبيح عقل). «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩.

ويقول أيضًا: (ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الربّ تعالى عند ارتياد الساحر ما سيستأثر بالاقتدار عليه؛ فإنَّ كلَّ ما هو مقدور للعبد، فهو واقع بقدرة الله تعالى). «الإرشاد»: ص٣٢٢.

ويقول المازري: (ومذهب الأشعريّ أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك ـ يقصد خوارق السحرة ـ، وهو الصحيح عقلاً لأنه لا فاعل إلا الله). نقل عنه النووي في «شرحه على صحيح مسلم»: (١٤/ ٧٥). =

فصل

والمعتزلة قبلهم[1] ظنُّوا أنَّ مجرَّد كون الفعل [خارقًا][2] للعادة، هو الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارقٍ إلا لنبيٍّ. والتزموا طردًا لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثيرٌ خارجٌ عن العادة؛ مثل أن يموت ويمرض بلا مباشرة شيء. وأنكروا الكهانة، وأن تكون الجن تُخبر ببعض المغيبات، وأنكروا كرامات الأولياء[3].

= ويقول القرطبي: (قال علماؤنا: وينكر أن يظهر على يد الساحر خرق العادات مما ليس في مقدور البشر ... ولا يكون الساحر مستقلاً به، وإنما يخلق الشبع عند الأكل، والريّ عند شرب الماء ...). «الجامع لأحكام القرآن»: (٢/ ٤٦ ـ ٤٧).

ويظهر تناقض الأشاعرة جليًا في دعواهم أنَّ جنس المعجز يقع على يد الكاذب، وأنَّه يمتنع وقوعه على يديه إذا ادَّعى النبوَّة. انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٢، ٣٢٨، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٨).

(١) أي: قبل الأشاعرة.

(٢) في «ط»: (خلافًا).

(٣) وذلك لأنَّ من مذهبهم عدم تجويز وقوع الخوارق على يد غير الأنبياء.

يقول القاضي عبد الجبار ـ المعتزلي ـ: (إنَّ العادة لا تُخرق إلا عند إرسال الرسل، ولا تخرق لغير هذا الوجه؛ لأنَّ خرقها لغيرهذا الوجه يكون بمنزلة العبث). «المغني في أبواب التوحيد والعدل»: (١٥/ ١٨٩). وانظر: المصدر نفسه: (١٥/ ٢٤١)، و«شرح الأصول الخمسة»: ص٥٦٨ ـ ٥٧٢، و«رسائل العدل والتوحيد»: ص٢٣٧.

وقال عبد القاهر البغدادي عنهم: (وأنكرت القدرية كرامات الأولياء؛ لأنَّهم لم يجدوا=

فأتى هؤلاء[1]، فأثبتوا ما أثبته الفقهاء، وأهل الحديث من السحر، والكهانة، والكرامات.

لكنْ قيل لهم: فميّزوا / بين هذا، وبين المعجزات؟ فقالوا: لا فرق في نفس الجنس، وليس في جنس مقدورات الربِّ ما يختصّ بالأنبياء، لكن جنس خرق العادة واحد، فهذا إذا اقترن بدعوى النبوة، وسَلِمَ عن المعارضة عند تحدي الرسول بالمثل، فهو دليلٌ[2]. ١/١٣

تعريف المعجزة عند الأشاعرة

فهي عندهم لم تدلّ؛ [لكونها][3] في نفسها وجنسها دليلاً[4]. بل إذا

= في أهل بدعتهم ذا كرامة). «أصول الدين»: ص١٧٥.

وانظر أول هذا الكتاب ـ «النبوات» ـ: ص١٣٠، وما سيأتي لاحقًا: ص١٠٣٠ ـ ١٠٣١؛ إذ ذكر المؤلف رحمه الله أنَّ الذين أنكروا الكرامات هم المعتزلة، وابن حزم ـ انظر: «المحلى»: (١/٣٦) ـ، وأبو إسحاق الإسفراييني، وأبو محمد بن زيد. وقد ردَّ عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في: ص١١٣ ـ ١١٦. وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/٦٠٩).

وقد أورد السبكي شبه المعتزلة في نفي الكرامات، وردّ عليها. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٢/ ٣٣٤).

(١) الأشاعرة.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، ٩٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٤، ١٧٥، و«المواقف» للإيجي: ص٣٧٠، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١١ ـ ١٢).

وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله، وردّه عليه في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠، ٥٠٠). وفي هذا الكتاب ـ «النبوات» ـ: ص١٠٦٤ ـ ١٠٦٥.

(٣) في «ط»: (لكونهم).

(٤) قال الباقلاني في «البيان» ص٤٨: (إنَّ المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه، ولا لحدوثها، وإنَّما يصير معجزًا للوجوه التي ذكرناها، ومنها التحدي، والاحتجاج).

استدلّ بها المدَّعي للنبوة كانت دليلاً[1]، [وإلاَّ[2] لم تكن دليلاً][3]، ومن شرط الدليل سلامته عن المعارضة؛ وهي عندهم غاية الفرق. فإذا قال المدعي للنبوة: ائتوا بمثل هذه الآية، فعجزوا؛ كان هذا هو المعجز المختص بالنبيِّ، وإلا فيجوز عندهم أن تكون معجزات الرسول من جنس ما للسحرة والكهان[4] من الخوارق، إذا استدلّ بها الرسول[5].

فالحجة عنده: مجموع الدعوى والخارق، لا الخارق وحده، والاعتبار بالسلامة عن المعارض[6].

بل قد لا يشترطون أن يكون خارقًا للعادة، لكن يشترطون أن لا يعارض. وعجز الناس عن المعارضة مع أنه معتاد [لا][7] خارق للعادة. فالاعتبار عندهم بشيئين: باقترانه بالدعوى، وتحديه لمن دعاهم أن يأتوا [بمثله][8]، فلا يقدرون[9].

---

(١) قال الجويني في «الإرشاد» ص٣١٩: (فإنَّ المعجزة لا تدلّ بعينها، وإنَّما لتعلّقها بدعوى النبيّ الرسالة).

(٢) في «ط»: (وإلى).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) قال الجويني في «الإرشاد» ص٣٢٨: (جنس المعجزة يقع من غير دعوى، وإنَّما الممتنع وقوعه على حسب دعوى الكاذب). وانظر: المصدر نفسه: ص٣٢٢، و«البيان» للباقلاني: ص٩٤، ٩٨.

(٥) تقدَّم لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في أوّل هذا الكتاب كلامٌ أوضح من هذا الكلام. راجع: ص١٣٣ ـ ١٣٧. وانظر كلامه أيضًا عن الموضوع نفسه في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠).

(٦) انظر: «الإرشاد» للجوني: ص٣١٢.

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ». وهو في «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (بمثلثه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٩) لاحظ قول السبكي في «طبقات الشافعية» للكبرى: (٢/ ٣١٦، ٣٣٧). وانظر: «البيان»=

قالوا: وخوارق الأنبياء يظهر مثلها على يد الساحر، والكاهن، والصالح، ولا يدل على النبوة؛ لأنه لم يدّعها. قالوا: ولو ادّعى النبوة أحدٌ من أهل هذه الخوارق، مع كذبه، لم يكن بُدٌّ من أنَّ الله يعجزه عنها؛ فلا يخلقها على يده، أو يُقيِّض له من يعارضه، فتبطل حجَّته[1].

مناقشة شيخ الإسلام للأشاعرة في تعريف المعجزة

وإذا قيل لهم: لم قلتم: إنَّ الله لا بُدَّ أن يفعل هذا [أو][2] هذا؛ وعندكم يجوز عليه كل شيء؟ ولا يجب عليه فعل شيء؟ ولا يجب منه فعل شيء؟

قالوا: لأنَّه لو لم يمنعه من ذلك، أو يعارضه بآخر، [لكان][3] قد أتى بمثل ما يأتي به النبيُّ الصادق؛ فتبطل دلالة آيات الأنبياء[4].

فإذا قيل لهم: وعلى أصلكم يجوز أنه [يبطل][5] دلالتها، وعندكم يجوز عليه فعل كل شيء؟ أجابوا بالوجهين المتقدمين: إما لزوم أنه ليس بقادر، أو أنَّ الدلالة [معلومة][6] بالاضطرار، وقد عرف ضعفهما.

= للباقلاني: ص١٦ ـ ١٧، ١٩، ٩٤، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٩، ٣١٢ ـ ٣١٣.

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، ١٠٠.
وقد توسَّع شيخ الإسلام رحمه الله في هذه القضيَّة، وناقشها في أوَّل هذا الكتاب. راجع: ص٢٢٩ ـ ٢٤٤.

(٢) في «م»، و«ط»: (و).

(٣) في «خ»: (لكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٨، ١٠٥ ـ ١٠٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٣، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٨٢)، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٦٢.

(٥) في «خ»: (تبطل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

ثم هنا يلزمهم شيء آخر؛ وهو أنه: لِمَ قلتم: إنَّ المعجز الذي يُدَلّ به على صدق الأنبياء، ما ذكرتموه؛ من مجرد كونه خارقًا مع الدعوى وعدم المعارضة[1]؛ فإن هذا يُقال: إنه باطل من وجوه:

أحدها: أنه إذا كان ما يأتي به النبي يأتي به الساحر والكاهن، لكان أولئك[2] يعارَضون، وهذا[3] لا يعارَض؛ فالاعتبار إذن بعدم المعارضة.

فقولوا: كلّ من ادَّعى النبوة، [وقال][4]: معجزتي أن لا يدعيها غيري؛ فهو صادق، أو لا يقدر غيري على دعواها، فهو صادق، أو أفعل أمرًا معتادًا؛ من الأكل، والشرب، واللباس، ومعجزتي: أن لا يفعله غيري، أو لا يقدر غيري على فعله، فهو صادق.

فالتزموا هذا، وقالوا: المنع من المعتاد كإحداث غير المعتاد[5]. وعلى هذا: فلو قال الرسول: [معجزتي][6] [أن][7] أركب الحمار، أو الفرس، أو آكل هذا الطعام، أو ألبس هذا الثوب، أو أعدوَ[8] إلى ذلك المكان، وأمثال ذلك، وغيره لا يقدر على ذلك؛ كان هذا آية [دعواه][9].

---

(١) انظر قولهم في: «الإرشاد»: ص٣١٢ ـ ٣١٣. وفي «شرح المقاصد»: (٥/ ١١)؛ عند تعريف المعجزة.

(٢) يعني: السحرة، والكهنة.

(٣) أي: النبيّ.

(٤) في «خ»: (وقالوا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٦ـ١٧، ١٩ـ٢٠، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٨ـ٣٠٩.

(٦) في «خ»: (معجزة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «م»، و«ط»: (أني).

(٨) في «خ»: (أعدوا) بزيادة الألف.

(٩) في «خ»: (ادعوه). وما أثبت من «م»، و«ط».

وهذا لا ضابط له؛ فإنَّ ما يعجز عنه قوم دون قوم لا ينضبط. ولكنَّ هذا يُفسد قول مَنْ / فسّرها بخرق العادة[1]؛ فإن العادات تختلف. ١٣/ب

وقد ذكروا[2] هذا، وقالوا: المعجزة عند كل قوم ما كان خرقًا لعادتهم[3]، وقالوا: يُشترط أن تكون [خارقة[4] لعادة من دعاهم، وإن كان معتادًا لغيرهم، [وقالوا: إذا][5] كان المدَّعي كذَّابًا؛ فإن الله [يُقيِّض][6] له من يعارضه من أهل تلك الصناعة، أو يمنعه من القدرة عليها[7].

وهذا وجه ثان يدل على فساد ما أصّلوه[8]؛ هم، والمعتزلة[9].

---

(١) وهم الأشاعرة. انظر من كتبهم: «الإرشاد» للجويني: ص٣٠٩، و«أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي: ص١٧٠، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣٩.

(٢) يقصد المعتزلة والأشاعرة.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٩، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، و«المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٣٩، و«شرح الأصول الخمسة»: ص٥٧١.

(٤) في «خ» رسمت على شكل: (خانقة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في هامش «خ».

(٦) في «خ»: (يقتض). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، ١٠٥، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٨) يقصد الأشاعرة.

(٩) يوضّح رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ كلاً من الأشاعرة والمعتزلة أصّلوا أصلاً في إثبات النبوة؛ وهو المعجزة؛ فقالوا: إنَّ النبوة لا تثبت إلا بالمعجزة. ثمَّ إنَّ المعتزلة التزموا لأجل ذلك نفي الكرامات، وحقيقة السحر والكهانة لأجل أن لا يحصل التباس بينها وبين المعجزات. والأشاعرة التزموا لأجل ذلك أنَّه لا فرق بين المعجزة والكرامة والسحر إلا دعوى النبوة وعدم المعارضة.

المعجزة عند الأشاعرة دعوى النبوة وعدم المعارضة وليست الآية بجنسها معجزة

الوجه الثالث: أنَّ المعارضة بالمثل: أن يأتي بحجةٍ مثلَ حجَّة النبيِّ. وحجَّته عندهم: مجموع دعوى النبوة، والإثبات بالخارق. فيلزم على هذا أن تكون المعارضة بأن يدعي غيره[1] النبوة، ويأتي بالخارق.

وعلى هذا فليست معارضة الرسول بأن يأتوا بالقرآن، أو عشر سور، أو سورة، [بل][2] أن يدعي أحدهم النبوة، ويفعل ذلك[3]. وهذا خلاف العقل والنقل. ولو قال الرسول لقريش: لا يقدر أحدٌ منكم أن يدَّعي النبوة، ويأتي بمثل القرآن ـ وهذا هو الآية، وإلا فمجرَّد تلاوة القرآن ليس آية، بل قد يقرأه المتعلّم له، فلا تكون آية؛ لأنَّه لم يدَّع النبوَّة. ولو ادَّعاها، لكان الله [ينسيه][4] إياه، أو يُقيِّض له من يعارضه[5]؛ كما ذكرتم[6] ـ لكانت قريش، وسائر [العقلاء][7] يعلمون أنَّ هذا باطلٌ.

الكاذب لابد أن يتناقض

الرابع: أنه إذا كان اعتمادكم على عدم المعارضة، فقولوا ما قاله غيركم؛ وهو: أنَّ آية سلامة ما يقوله من التناقض وأنَّ كلَّ من ادَّعى النبوة، وكان كاذبًا، فلا بُدَّ أن يتناقض، أو يُقيِّض الله له من يقول مثل ما قال. وأما السلامة من التناقض من غير دعوى النبوة فليست دليلاً. فهذا خيرٌ من قولكم؛ فإنه قد علم أنَّ كلَّ ما جاء من عند غير الله، فإنه لا بُدَّ أن يختلف

---

(١) في «ط»: (غيرة).

(٢) في «ط»: (مثل).

(٣) يعني: يأتي بالقرآن، أو عشر سور، أو سورة.

(٤) في «خ»: (ينشيه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٩.

(٦) الكلام من قوله: (وهذا هو الآية . . .) إلى هنا جملة اعتراضية. وما سيأتي هو جواب الشرط المتقدِّم.

(٧) في «م»، و«ط»: (العلماء).

ويتناقض، وما جاء من عِند الله لا يتناقض؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا﴾[1].

وأمَّا دعوى الضرورة[2]: فمن ادَّعى الضرورة في شيءٍ دون شيءٍ مع تماثلهما[3]، وعدم الفرق بينهما في نفس الأمر، كانت دعواه مردودةً، بل كَذِبًا؛ فإنَّ وجود العلم الضروري بشيء دون شيء، لا بُدَّ أن يكون لفرقٍ؛ إمَّا في المعلوم، وإمَّا في العالم. وإلاَّ فإذا قدر تساوي المعلومات، وتساوي حال العالِم [بها، لم][4] يعلم بالضرورة أحد المتماثلين دون الآخر.

آيات النبي مختصة بالأنبياء

الخامس: أنه لا بد أن تكون الآية التي للنبيِّ أمرًا مختصًّا بالأنبياء، فإنَّ الدليل مستلزمٌ للمدلول عليه. فآية النبي هي دليل صدقه، وعلامة صدقه، وبرهان صدقه، فلا توجد قطّ إلا مستلزمة لصدقه. وقد ادَّعوا[5] أن آيات صدقهم تكون منفكة عن صدقهم، تكون لساحر، وكاهن، ورجل صالح، ولمدعي الإلهية، لكن لا تكون لمن يكذب في دعوى النبوة؛ فجوزوا وجود الدليل مع عدم المدلول عليه[6]، إلا إذا ادَّعى المدلول عليه كاذبٌ.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٨٢.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٩٠ ـ ٩٢)، و(٩/ ٥٢ ـ ٥٣)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٢)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٨).

(٣) في «ط»: (تمثالهما).

(٤) في «خ»: (بها، ما لم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: الأشاعرة. وانظر دعواهم هذه في: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠.

(٦) يعني رحمه الله وجود الخارق مع عدم دعوى النبوة، فصار المعجز عندهم هو الدعوى، والخارق مدلول عليه.

=

1/14 واستدلوا على ذلك بأنَّ الساعة تُخرق عندها خوارق، ولا تدلّ على صدق / أحدٍ. ولو ادَّعى [مدَّعٍ][1] النبوَّة مع تلك الخوارق لدلَّت[2]. قالوا: فعُلم أنَّ جنس ما هو معجز يوجد بدون صدق النبي، لكن مع دعوى النبوة لا يوجد إلا مع الصدق[3].

والآية عندهم: الدعوى، والخارق. والصدق هو: المدلول عليه فلا يكون ذلك كذلك إلا مع هذا[4].

وأما وجود الخارق مجرَّدًا عن الدعوى، فليس بدليل، ولا فرق عندهم بين خارق وخارق، وخارق معتاد عند قوم دون قوم، وليس لهم ضابط في العادات.

ما يفعله الله من الآيات دليل على صدق الرسل

ولسائل أن يقول: جميع ما يفعله الله من الآيات في العالم، فهو دليل على صدق الأنبياء، ومستلزم له. وإن كانت [الآيات][5] معتادة لجنس الأنبياء، أو لجنس الصالحين [الذين][6] يتبعون الأنبياء، فهي مستلزمةٌ لصدق مدَّعي النبوة؛ فإنها إذا لم تكن إلا لنبيّ، أو من يتّبعه، لزم أن يكون من أحد القِسْمَيْن، والكاذب في دعوى النبوة ليس واحدًا منهما؛ فالتابع للأنبياء الصالح لا يكذب في دعوى النبوة قط، ولا يدَّعيها إلا وهو صادق؛ كالأنبياء المتبعين لشرع موسى. فإذا كان آية نبي: إحياء الله الموتى، لم

---

(1) في «م»، و«ط»: (مدعي).

(2) أي: على صدقه.

(3) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨.

(4) أي: لا تكون الدعوى صادقة إلا مع وجود الخارق.

(5) في «خ»: (الأنبياء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(6) في «خ»: (الذي). وما أثبت من «م»، و«ط».

يمتنع أن يحيي الله الموتى لنبيٍّ آخر، أو لمن يتبع الانبياء؛ كما قد أحيا الميت لغير واحد من الأنبياء ومن [اتبعهم][(١)]، وكان ذلك آيةً على نبوَّة محمد ﷺ، ونبوَّة من قبله، إذ كان إحياء الموتى مختصًا بالأنبياء، وأتباعهم[(٢)].

---

(١) في «خ»: (قبلهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ومن الأمثلة: إحياء الله الموتى لعيسى عليه السلام؛ كما قال تعالى حكاية عنه: ﴿وَأُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩].

قال القرطبي رحمه الله: (قيل: أحيا أربعة أنفس؛ العازر، وكان صديقًا له، وابن العجوز، وابنة العازر، وسام بن نوح. فالله أعلم). «تفسير القرطبي»: (٤/ ٦١).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ۝ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٢، ٧٣]. وكذلك آية ٢٤٣ من السورة نفسها وهي قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ۝ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥-٥٦].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الجواب الصحيح»: (أعظم آيات المسيح عليه السلام إحياء الموتى. وهذه الآية قد شاركه فيها غيره من الأنبياء؛ كإلياس، وغيره). «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٧).

وقال أيضًا: (ولا يمتنع أن يأتي نبي بنظير آية نبيٍّ؛ كما أتى المسيح بإحياء الموتى. وقد وقع إحياء الموتى على يد غيره). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٣٤).

وقال الماوردي: (حزقيل وهو الذي أصاب قومه الطاعون، فخرجوا من ديارهم حذر الموت، فأماتهم الله ثم أحياهم). «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨٨.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنَّ (صلة بن أشيم مات فرسه وهو في الغزو، فقال: =

إهلاك أعداء الرسل دليل على صدقهم

وكذلك ما يفعله الله من الآيات، والعقوبات بمكذّبي الرسل، كتغريق فرعون[1]، وإهلاك قوم عاد بالريح الصرصر[2] العاتية[3]، وإهلاك قوم صالح بالصيحة[4]، وأمثال ذلك[5]؛ فإنَّ هذا جنس لم يُعذَّب به إلاَّ من كذَّب الرسل، فهو دليلٌ على صدق الرسل.

وقد يميت الله بعض الناس بأنواع معتادة من البأس؛ كالطواعين[6]، ونحوها، لكن هذا معتاد لغير مكذبي الرسل، أمَّا ما عذب الله به مكذّبي الرسل، فمختصٌّ بهم.

= اللهم لا تجعل لمخلوق عليّ منّة. ودعا الله عزَّ وجلَّ، فأحياه له. فلمَّا وصل إلى بيته، قال: يا بني خذ سرج الفرس فإنَّه عارية. فأخذ سرجه، فمات الفرس). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣١٥.

وهذه القصة أخرجها ابن المبارك في «الزهد»: ص٢٩٥، وابن الجوزي في «صفة الصفوة»: (٣/ ٢١٧)، إلا أنهما ذكرا ذهاب بغلته، وليس موتها.

وثمة قصص أخرى في إحياء الله الموتى لبعض الناس أوردها شيخ الإسلام في «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٧٧)، و«الجواب الصحيح»: (٤/ ١٧ ـ ١٨).

(١) والآيات على ذلك كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

(٢) الريح الصرصر: هي الريح الباردة المحرقة كما تحرق النار، ولها صوت شديد. انظر: «البحر المحيط»: (٧/ ٤٨١، ٤٩٠).

(٣) والآيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

(٤) والآيات كثيرة، منها قوله تعالى يحكي عن قوم صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ [هود: ٩٤].

(٥) انظر: سورة العنكبوت، الآيات: ٣٠ ـ ٤٠؛ حيث أخبر الله تعالى فيها عن عقابه لمن كذبوا رسله؛ فقد عذَّب الله قوم شعيب بالظلّة، وقوم لوط بالحاصب، وقوم نوح بالغرق.

(٦) الطاعون: مرض من أنواع الحمى الخبيثة، سريع العدوى، يتولد من الجراثيم المضرّة المتسببة من البقايا الحيوانية المتعفنة. انظر: «دائرة معارف القرن العشرين» لوجدي: (٥/ ٧٣٧). =

ولهذا كان [مختصًا بهم، وكان][1] من آيات الله كما قال: ﴿وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْـَٔايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[2].

أشراط الساعة من آيات الأنبياء ودليل على صدقهم

وكذلك ما يحدثه من أشراط الساعة[3]؛ كظهور الدجال، ويأجوج ومأجوج، وظهور الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، بل والنفخ في الصور، وغير ذلك؛ هو من آيات الأنبياء؛ [فإنَّهم][4] أخبروا به قبل أن يكون، فكذَّبهم المكذِّبون، فإذا ظهر بعد [مئين][5]، أو ألوف من السنين، كما أخبروا به كان هذا من آيات صدقهم، ولم يكن هذا [إلا][6] لنبيٍّ، أو لمن يخبر عن نبيٍّ، والخبر عن النبيِّ: هو خبر النبيِّ. ولهذا كان وجود ما أخبر به الرسول من المستقبلات من آيات نبوَّته إذا ظهر المخبَر به كما كان أخبر. [وخبره عمَّا مضى آية لمن عرف صدقه][7] فيما أخبر به إذ كان هذا[8]، وهذا لا يمكن أن يُخبر به إلا نبيّ، أو من أخذ عن نبيٍّ.

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في «م»، و«ط».

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.

(٣) قال رسول الله ﷺ عن الساعة: «إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات . . .»، فذكر الدخان، والدجَّال، والدابَّة، وطلوع الشمس من مغربها، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف. .
الحديث رواه مسلم في «صحيحه» في كتاب الفتن، باب ما يكون من فتوحات المسلمين قبل الدجَّال، رقم٢٩٠١.

(٤) في «ط»: (فإنها).

(٥) في «خ»: (مايين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (لا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) ما بين المعقوفتين في «م»، و«ط» هكذا: (أخبر فيما مضى عرف صدقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) وقد عقد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «الجواب الصحيح» فصلاً عن أخباره ﷺ بكثيرٍ=

وهو[1] لم يأخذ عن أحدٍ من الأنبياء شيئًا؛ فدلَّ على نبوَّته. ولهذا يحتج الله له في القرآن بذلك؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع[2].

١٤/ب وأخبار الكهان فيها كذبٌ كثيرٌ، / والكاهن قد عُرف أنه يكذب كثيرًا، مع فجوره؛ قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[3]. والكهانة جنسٌ معروف، ومعروفٌ أنَّ الكاهن يتلقَّى عن الشيطان، ولا بد من كذبهم، وفجورهم. والنبيُّ لا يكذب قطّ، ولا يكون [إلا][4] برًّا تَقِيًّا. فالفرق بينهما ثابت في نفس صفاتهما، وأفعالهما، وآياتهما؛ لا يقول عاقل إن مجرَّد ما يفعله الكاهن هو دليلٌ إن اقترن بصادق، وليس بدليلٍ إذا لم يقترن بصادق، وأنَّه متى ادَّعاه كاذبٌ لم يظهر على يده، وهذا أيضًا باطلٌ.

الكاهن والفرق بينه وبين النبي

ويظهر **بالوجه السادس**: وهو أنَّه قد ادَّعى جماعةٌ من الكذَّابينَ النبوَّة، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكُهَّان والسحرة، ولم يعارضهم أحدٌ في ذلك المكان والزمان، وكانوا [كاذبين][5]؛ فبطل قولهم أنَّ الكذَّاب إذا أتى بمثل خوارق السحرة والكهان، فلا بد أن يمنعه الله ذلك الخارق، أو يُقَيد له من يعارضه[6].

كثير من الكذابين أتوا بخوارق وادعوا النبوة ولم يعارضوا

= من الغيوب في الماضي، والحاضر، والمستقبل، ودلالتها على نبوته. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٨٠ ـ ١٥٨).

(١) أي: النبيّ.

(٢) تقدَّم كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ذلك في أوَّل هذا الكتاب. راجع: ص١٤٧ ـ ١٥٠.

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ». وهو في «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (كذابين).

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥.

وهذا كالأسود العنسيِّ[1] الذي ادَّعى النبوَّة باليمن في حياة النبيِّ ﷺ، واستولى على اليمن، وكان معه [شيطانان][2]؛ سُحَيْق، ومُحَيْق. وكان يخبر بأشياء غائبة من جنس أخبار الكهان، وما عارضه أحدٌ. وعُرف كذبه بوجوه متعدِّدة، وظهر من كذبه، وفجوره؛ ما ذكره الله بقوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[3].

وكذلك مسيلمة الكذَّاب[4].

وكذلك الحارث الدمشقي[5]، ومكحول الحلبي[6]، وبابا الرومي[7]،

---

(١) سبق التعريف به، وذكر بعض أخباره: ص١٦٨. وانظر بعض أخباره الأخرى في «البداية والنهاية» لابن كثير: (٦/ ٣٤٧).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ». وهي في «م»، و«ط»: (شيطان) بالإفراد.

(٣) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٤) سبق التعريف به: ص١٦٧.

(٥) هو الحارث بن سعيد. من أهل دمشق. متنبئ كذّاب، وله أتباع يُعرفون بالحارثية. كان مولى لأحد القرشيّين. يُحكى أنَّه كان في أول أمره متعبّدًا زاهدًا، فأغواه إبليس، فادعى النبوة، فلبّس على الناس بما يُظهر لهم من الأوهام والضلالات. من ذلك أنه كان يأتي إلى رخامة في المسجد، فينقرها بيده، فتسبّح. وكان يُري الناس رجالاً على خيل، ويقول: هذه الملائكة. وكان يُطعم الناس فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف . . . إلى غير ذلك من تلبيساته. فتبعه خلقٌ كثير فُتنوا به. وقد طلبه عبد الملك بن مروان، فاختفى في بيت المقدس، فلم يزل يطلبه، حتى قبض عليه، فقتله، وصلبه، وذلك سنة ٦٩هـ.
انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (١/ ٤٣٤)، و«لسان الميزان» لابن حجر: (٢/ ١٥١)، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص٣٧٩، و«الأعلام» للزركلي: (٢/ ١٥٤).

(٦) مكحول الحلبي لم أقف على ترجمته. وشيخ الإسلام رحمه الله يذكر في بعض كتبه جماعة من المتنبئين، ويذكر منهم السهروردي الحلبي المقتول. انظر مثلاً: «شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٨٦)، لكن هذا الحلبي ليس اسمه مكحول.

(٧) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذا المتنبيء الكذّاب في كثير من كتبه؛ مثل: «الجواب =

لعنة الله عليهم، وغير هؤلاء؛ كانت معهم شياطين كما هي مع السحرة والكهان.

آيات الأنبياء ليس من شرطها التحدي بها

السابع: أن آيات الأنبياء ليس من شرطها استدلال النبيّ بها، ولا تحدّيه بالإتيان بمثلها، بل هي دليلٌ على نبوته، وإن خلت عن هذين القَيْدَيْن.

وهذا كإخبار من تقدَّم بنبوة محمد ﷺ؛ فإنَّه دليلٌ على صدقه، وإن كان هو لم يعلم بما أخبروا به، ولا يستدلّ به.

آيات الأنبياء قد تكون لحاجة المسلمين

وأيضًا: فما كان يُظهره الله على يديه من الآيات؛ مثل تكثير الطعام والشراب مرَّات؛ كنبع الماء من بين أصابعه غير مرة، وتكثير الطعام القليل حتى كفى أضعافَ أضعافِ من كان محتاجًا إليه، وغير ذلك؛ [كلها][1] من دلائل النبوة[2]، ولم يكن يُظهرها للاستدلال بها، ولا يتحدى بمثلها، بل لحاجة المسلمين إليها[3].

= الصحيح»: (٢/ ٣٤)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٨٧)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٧٩ ـ ١٨٠؛ حيث ذكره فيه باسم باباه الرومي.

وقد تقدَّم تفصيل القول فيه سابقًا، انظر: ص١٦٧ من هذا الكتاب.

(١) في «م»، و«ط»: (كله).

(٢) وانظر هذه المعجزات في «صحيح البخاري»، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام: (٣/ ١٣٠٨ ـ ١٣٣٠)، وفي «صحيح مسلم»، كتاب الفضائل، باب في: معجزات النبي ﷺ: (٤/ ١٧٨٣ ـ ١٧٨٦).

وقد جمع ابن كثير رحمه الله كثيرًا من آيات الرسول ﷺ. ومن ذلك آيات تكثير الطعام والشراب.

انظر: «البداية والنهاية»: (٧/ ٩٦ ـ ١٣١).

(٣) وقال شيخ الإسلام رحمه الله في موضع آخر: (وتكثير الطعام والشراب مرات كثيرة؛ كما أشبع في الخندق العسكر من قدر الطعام وهو لم ينقص؛ في حديث أُم سليم المشهور. وروى العسكر في غزوة خيبر من مزادة ماء، ولم تنقص. وملأ أوعية العسكر عام تبوك=

= من طعام قليل، ولم ينقص، وهو نحو ثلاثين ألفًا. ونبع الماء من بين أصابعه مرات متعددة حتى كفى الناس الذين كانوا معه؛ كما كانوا في غزوة الحديبية نحو ألف وأربعمائة، أو خمسمائة). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٩٥ - ٢٩٧.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر: (وتكثير الماء في عين تبوك، وعين الحديبية، ونبع الماء من بين أصابعه غير مرة، ومزادة المرأة. وأما المركبات: فتكثيره للطعام غير مرة في قصة الخندق؛ من حديث جابر، وحديث أبي طلحة. وفي أسفاره. وجراب أبي هريرة. ونخل جابر بن عبد الله. وحديث جابر وابن الزبير في انقلاع النخل له، وعوده إلى مكانه، وسقياه لغير واحد من الأرض؛ كعين أبي قتادة . . .). «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص١٦ - ١٧.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: (وأما هذه الآيات: فنقلها أكثر ممن نقل مواقيت الصلاة من جهة الأخبار المعينة، وذلك أنَّ آيات الرسول كان كثير منها يكون بمشهد من الخلق عظيم، فيُشاهدون تلك الآيات، كما شاهد أهل الحديبية وهم ألف وخمسمائة نبعَ الماء من بين أصابعه، وظهور الماء الكثير من بئر الحديبية لما نزحوها ولم يتركوا فيها قطرة، فكثر حتى روى العسكر. وكما شاهد العسكر في غزوة ذات الرقاع الماء اليسير لما صبه جابر في الجفنة، وامتلأت، وملأ منها جميع العسكر. وكما شاهد الجيش في رجوعهم من غزوة خيبر المزادتين مع المرأة، وقد ملؤوا كل وعاء معهم، وشربوا، وهي ملأى كما هي. وكما شاهد أهل خيبر وهم ألف وخمسمائة الطعام الذي كان كربضة الشاة، فأشبع الجيش كلهم. وكما شاهد الجيش العظيم، وهو نحو ثلاثين ألفًا في تبوك العين لما كانت قليلة الماء، فكثر ماؤها حتى كفاهم، وشاهدوا الطعام الذي جمعوه على نطع، فأخذوا منه حتى كفاهم. وكما شاهد أهل الخندق وهم أكثر من ألف كثرة الطعام في بيت جابر بعد أن كان صاعًا من شعير، وعناقًا، فأكلوا كلهم بعد الجوع حتى شبعوا وفضلت فضلة. وكما شاهد الثمانون نفسًا كثرة الطعام لما أكلوا في بيت أبي طلحة. وكما شاهد الثلاثمائة كثرة الماء لما توضؤوا من قدح، والماء ينبع من بين أصابعه، حتى كفاهم للوضوء. وكذلك وليمة زينب، كانوا ثلاثمائة، فأكلوا من طعام في تور من

آية إبراهيم كانت بعد نبوته

وكذلك إلقاء الخليل في النار، إنّما كان بعد نبوته، ودعائه لهم إلى التوحيد(١).

آيات الأنبياء أدلة وبراهين سواء استدلوا بها أو لم

الثامن: إنَّ الدليل الدالّ على المدلول عليه، ليس من شرط دلالته استدلال أحدٍ به، بل ما كان النظر الصحيح فيه موصلاً إلى علمٍ، فهو دليل، وإن لم يستدلّ به أحدٌ؛ فالآيات أدلةٌ وبراهين تدلّ سواءٌ استدلّ به النبيّ، أو لم يستدلّ. وما لا يدلّ إذا لم يُستدلّ به لا يدلّ إذا استدلّ به، ولا ينقلب ما ليس بدليلٍ دليلاً إذا استدلّ به [مدّعٍ](٢) لدلالته.

آيات الأنبياء لا تكون إلا خارقة للعادة ولا يقدر أحد على معارضتها

التاسع: أن يُقال: آياتُ الأنبياء لا تكون إلا خارقة للعادة، ولا تكون مما يقدر [أحدٌ](٣) على معارضتها. فاختصاصها بالنبيّ، وسلامتها عن المعارضة / شرطٌ فيها، بل وفي كلّ [دليل](٤)؛ فإنه لا يكون دليلاً حتى يكون مختصًّا [بالمدلول](٥) عليه، ولا يكون مختصًّا إلا إذا سلم عن

١٥/أ

= حجارة وهو باق، فظنَّ أنس أنه أزيد مما كان، وكانوا يتداولون قصعة من غدوة إلى الليل، يقوم عشرة، ويقعد عشرة؛ كما في حديث سمرة بن جندب. وأهل الصفة لما شربوا كلهم من اللبن القليل، وكفاهم، وفضل، وكانوا ينقلون ذلك بينهم، وهو مشهور ينقله بعض من شاهده إلى من غاب عنه ...). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦).

(١) يدلّ على ذلك قول الله تعالى يحكي عن الخليل عليه السلام: ﴿قَالَ أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمْ ﴿٦٦﴾ أُفٍّ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٧﴾ قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٦ ـ ٦٩].

(٢) في «خ»: (مدعي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (أحدا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) في «خ»: (مدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

المعارضة[1]، فلم يُوجد مع عدم المدلول عليه مثله، وإلا إذا وُجد [هو أو مثله][2] بدون المدلول، لم يكن مختصًا؛ فلا يكون دليلاً. لكن كما أنَّه لا يكفي مجرَّد كونه خارقًا لعادة أولئك القوم دون غيرهم، فلا يكفي أيضًا عدم معارضة أولئك القوم، بل لا بُدَّ أن يكون ممَّا لم يعتده غير الأنبياء؛ فيكون خارقًا لعادة غير الأنبياء، فمتى عُرف أنَّه يُوجد لغير الأنبياء بطلت دلالته، ومتى عارض غير النبيِّ النبيَّ بمثل ما أتى به، بطل الاختصاص.

كرامات الأولياء من دلائل النبوة

وما ذكره المعتزلة، وغيرهم؛ كابن حزم: من أنَّ آيات الأنبياء مختصةٌ بهم كلامٌ صحيحٌ[3]، لكنَّ كرامات الأولياء هي من دلائل النبوة؛ فإنَّها لا تُوجد إلا لمن اتَّبع النبيَّ الصادقَ[4]، فصار وجودها كوجود ما أخبر به

---

(١) أي: أنَّ استلزام الدليل بالمدلول عليه، والسلامة من المعارضة شرط في كل دليل.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) قال القاضي عبد الجبار في شروط المعجزة عند المعتزلة: (واعلم أنَّ من حق المعجز أن يكون واقعًا من الله تعالى حقيقة، أو تقديرًا، وأن يكون مما تنتقض به العادة المختصة بمن أظهر المعجز فيه، وأن يتعذر على العباد فعل مثله في جنسه، أو صفته، وأن يكون مختصًا بمن يدعي النبوة على طريقة التصديق له. فما اختص بعده بالصفات وصفناه بأنَّه معجز من جهة الاصطلاح). «المغني في أبواب العدل والتوحيد» للقاضي عبد الجبار: (١٥/ ١٩٩).
أما ابن حزم فقال: (.. وأنَّ المعجزات لا يأتي بها أحد إلا الأنبياء عليهم السلام ..). «المحلى» لابن حزم»: (١/ ٣٦). وانظر: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٦٢.

(٤) وقد أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أنَّ كرامات الأولياء لا تصل إلى آيات الأنبياء الكبرى، ولا يأتون بمثلها؛ كالناقة، والعصا، وخلق الطير من الطين، والقرآن، ونصر الأنبياء، وإهلاك المكذبين؛ فإنه لا تحصل لهم هذه الآيات.
يقول رحمه الله في هذا الكتاب: (وأما آيات الأنبياء التي بها تثبت نبوتهم، وبها وجب على الناس الإيمان بهم: فهي أمرٌ يخصّ الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم). «النبوات»: ص٨٦٤. =

النبيُّ من الغيب. وأمَّا ما يأتي به السحرة، والكهَّان من العجائب؛ فتلك جنسٌ معتادٌ لغير الأنبياء وأتباعهم، بل [الجنسِ معروفين][(١)] بالكذب، والفجور؛ فهو خارقٌ بالنسبة إلى غير أهله. وكلّ صناعةٍ فهي خارقةٌ عند غير أهلها، ولا تكون آية.

آيات الأنبياء خارقة لغيرهم

وآيات الأنبياء هي خارقةٌ لغير الأنبياء، وإن كانت [معتادة للأنبياء][(٢)].

آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الثقلين

العاشر: إنَّ آيات الأنبياء خارجةٌ عن مقدور من أُرسل الأنبياء إليه؛ وهم الجنّ والإنس؛ فلا تقدر الإنس[(٣)] والجن أن يأتوا بمثل معجز الأنبياء؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[(٤)]. وأما الملائكة فلا تضر قدرتهم على مثل ذلك؛ فإنَّ الملائكة إنَّما تنزل على الأنبياء لا تنزل على السحرة، والكُهَّان؛ كما أن الشياطين لا [تتنزل][(٥)] على الأنبياء، والملائكة لا تكذب على الله، فإذا كانت الآيات من أفعال الملائكة؛ مثل إخبارهم للنبي عن الله بالغيب، ومثل نصرهم له على عدوه، وإهلاكهم له[(٦)] نصرًا وهلاكًا خارجين عن العادة؛ كما فعلته الملائكة يوم بدر وغيره[(٧)]، وكما فعلت

الملائكة تنزل على الأنبياء والشياطين تنزل على الكذابين

= ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء كما تقدم. ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها). «النبوات»: ص١٠٨٤.

(١) في «م»، و«ط»: (الجنس معروف).

(٢) في «خ»: (معتادة لغير الأنبياء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «ط»: (لإنس).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٥) في «م»، و«ط»: (تنزّل).

(٦) أي: لعدوّه.

(٧) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن يوم بدر، يوم حنين: (أنهما غزاتان بينهما نحو ست سنين؛ =

بقوم لوط(١)، وكما فعلت بمريم والمسيح(٢)، ونحو ذلك؛ وكإتيانهم لسليمان بعرش بلقيس؛ فقد روي أنَّ الملائكة جاءته به وهي أقدر من الجنّ(٣)، لم يكن هذا خارجًا عمَّا اعتاده الأنبياء، بل هذا ليس لغير الأنبياء، فلا يقول: إن غير الأنبياء اعتادوه فنُقضت عادتهم، بل هذا لم يعتده إلا

= كانت بدر في السنة الثانية من الهجرة، وكانت حنين في السنة الثامنة بعد فتح مكة، وأنَّ بدرًا مكان بين مكة والمدينة؛ شامي مكة، ويماني المدينة. وحنين واد قريب من الطائف شرقي مكة. وإنما قرن بينهما في الاسم لأنَّ الله أنزل فيهما الملائكة، وأيَّد بهما نبيَّه والمؤمنين، حتى غلبوا عدوّهم، مع قوة العدو في بدر، ومع هزيمة أكثر المسلمين أولاً بحنين. وامتنَّ الله بذلك في كتابه في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. وفي قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ۝٢٥ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٢٥ ـ ٢٦]). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٣٦).

(١) قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]. وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ فَطَمَسْنَآ أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾ [القمر: ٣٧].

(٢) قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا . . .﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ [مريم: ١٦ ـ ١٩].

(٣) قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ قَالَ هَٰذَا مِن فَضْلِ رَبِّى لِيَبْلُوَنِىٓ ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ﴾ [النمل: ٤٠].

والأقوال في الذي عنده علم من الكتاب، وأحضر عرش بلقيس كثيرة، تصل إلى ثمانية أقوال. ومن أشهرها أنه سليمان عليه السلام. وقيل: ملك من الملائكة أيّد الله به نبيَّه سليمان. وقيل: هو جبريل عليه السلام؛ قاله النخعي. وروي عن ابن عباس. وعلم الكتاب على هذا: علمه بكتب الله المنزلة، أو بما في اللوح المحفوظ. وقال أكثر المفسرين: هو آصف بن برخيا ابن خالة سليمان، وكان صدّيقًا يعلم اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى).

انظر: «تفسير البغوي»: (٣/ ٤٢٠)، و«تفسير القرطبي»: (١٣/ ١٣٦).

الأنبياء، وهو مناقض لجنس عادات الآدميين؛ بمعنى أنه لا يوجد فيما اعتاده بنو آدم في جميع الأصناف غير الأنبياء؛ كما اعتادوا العجائب من السحر، والكهانة، والصناعات العجيبة، وما يستعينون عليه بالجن والإنس والقوى الطبيعية؛ مثل الطلاسم[1] [وغيرها؛ فكل هذا معتاد معروف لغير الأنبياء. وهؤلاء جعلوا الطلاسم][2] من جنس المعجزات، وقالوا[3]: لو أتى بها نبي لكانت [آية له][4]، وإذا أتى بها من لم يدَّع النبوة جاز، وإن ادَّعاها كاذب سلبه الله علمها، أو قيَّض له من يعارضه، وهذا قول قبيح؛ فإنَّه لو جعل شيء من معجزات الأنبياء وآياتهم من جنس ما يأتي به ساحر، أو كاهن، أو مطلسم، أو[5] مخدوم من الجن لاستوى الجنسان، ولم يكن فرق بين الأنبياء وبين هؤلاء، ولم يتميَّز بذلك النبيّ من غيره. وهذا مما عظم غلط هؤلاء فيه فلم يعرفوا خصائص النبيّ، وخصائص آياته.

الفلاسفة جعلوا للنبوة ثلاث خصائص

كما أنَّ المتفلسفة أبعد [منهم][6] عن الإيمان؛ فجعلوا للنبوة ثلاث

---

(١) الطلسم: لفظ يوناني. وقد سبق معناه في: ص٢٣١.
وقد اشتغل المصريون القدماء، والبابليون، والكلدانيون، والسريانيون بعلم الطلاسم، واشتغل به في المشرق جابر بن حيان، وبعده مسلمة بن أحمد المجريطي في الأندلس.
انظر: «دائرة معارف القرن العشرين» لوجدي: (٥/ ٧٧٠).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) المقصود بهم الأشاعرة. انظر كلام الباقلاني في هذه المسألة في كتابه «البيان»: ص٩٨ ـ ١٠٠.

(٤) في «خ»: (له آية). إلا أنَّ الناسخ جعل فوق الكلمتين حرف (م) للدلالة على التقديم والتأخير، فصار الصواب ما هو مثبت في «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (احو).

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

خصائص: حصول [العلم][1] بلا تعلّم[2]، وقوّة نفسه المؤثرة في هيولي العالم، وتخيّل السمع والبصر[3]. وهذه الثلاثة توجد لكثير من عوام الناس.

---

(١) في «خ»: (التعلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال ابن سينا في كتاب «النجاة» - فصل في طرق اكتساب النفس الناطقة للعلوم -: (واعلم أنَّ التعلّم سواء حصل من غير المتعلم، أو حصل من نفس المتعلم؛ فإنَّ من المتعلمين من يكون أقرب إلى التصوّر؛ لأنَّ استعداده الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه أقوى. فإن كان ذلك الإنسان مستعدًا للاستكمال فيما بينه وبين نفسه سُمّي هذا الاستعداد القوي حدسًا. وهذا الاستعداد قد يشتدّ في بعض الناس، حتى لا يحتاج في أن يتصل بالعقل الفعّال إلى كبير شيء، وإلى تخريج وتعليم، بل يكون شديد الاستعداد لذلك، كأن الاستعداد الثاني حاصل له، بل كأنه يعرف كل شيء من نفسه. وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد، ويجب أن تُسمّى هذه الحال من الفعل الهيولاني عقلاً قدسيًا، وهو من جنس العقل بالملكة، إلا أنه رفيع جدًا، ليس مما يشترك فيه الناس كلهم. ولا يبعد أن تفيض هذه الأفعال المنسوبة إلى الروح القدسي لقوتها واستعلائها فيضانًا على المتخيلة أيضًا، فتحاكيها المتخيلة أيضًا بأمثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت الإشارة إليه . . . . - إلى أن قال -: وهذا ضرب من النبوة، بل أعلى قوى النبوة. والأولى أن تُسمّى هذه القوة قوة قدسية. وهي أعلى مراتب القوى الإنسانية). «النجاة» لابن سينا: ص١٦٦-١٦٨.

(٣) انظر: «كتاب الشفاء» لابن سينا - في قسم النفس منه -: ص٢٤٤-٢٤٦، و«الإشارات والتنبيهات» له: (٢/ ٣٦٨-٣٧٠، ٤١٣، ٨٥٣-٩٠٣ - تحقيق سليمان دنيا -، و«آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي: ص٨٩.

ولقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ خصائص النبوة عند الفلاسفة في مواضع شتى من كتبه؛ انظر مثلاً: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٧٩)، و(٥/ ٣٥٥)، و(٩/ ٤٤)، و(١٠/ ٢٠٤-٢٠٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٣)، و(٨/ ٢٤)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٥-٧)، و«الرد على المنطقيين»، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٣)، و«الرسالة العرشية»: ص١١، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٠٤، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٢٩)، و«بغية المرتاد»: ص٣٨٤، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٤، ٤٧). =

الفرق بين النبي والساحر عند الفلاسفة — ولم يفرقوا[1] بين النبيِّ والساحر إلا بأنَّ هذا برّ، وهذا فاجر. والقاضي أبو بكر[2] وأمثاله يجعلون هذا الفرق سمعيًّا[3].

١٥/ب — والفرق الذي لا بُدَّ/ منه عندهم: الاستدلال بها، والتحدي بالمثل[4].

الفلاسفة والأشاعرة أدخلوا مع الأنبياء من ليس بنبي — وكلّ من هؤلاء[5]، وهؤلاء[6] أدخلوا مع الأنبياء من ليس [بنبيّ][7]، ولم يعرفوا خصائص الأنبياء، ولا خصائص آياتهم؛ فلزمهم جعل من ليس

---

(١) أي: المتفلسفة.

وانظر ردّ شيخ الإسلام على مقولتهم هذه في كتاب «الصفدية»: (١/ ١٣٥، ١٤٧)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠ ـ ٤٠١، ٤٩٦، ٥٠٠)؛ حيث ردَّ عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ من وجهين.

وقد قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (وجعلوا ما للأنبياء وغير الأنبياء من المعجزات والكرامات وما للسحرة من العجائب، هو من قوى النفس. لكن الفرق بينهما أنَّ ذلك قصده الخير، وهذا قصده الشرّ. وهذا المذهب من أفسد مذاهب العقلاء ... فإنه مبنيٌّ على إنكار الملائكة، وإنكار الجنّ، وعلى أنَّ الله لا يعلم الجزئيات، ولا يخلق بمشيئته وقدرته، ولا يقدر على تغيير العالم. ثمَّ إنَّ هؤلاء لا يقرّون من المعجزات إلا بما جرى على هذا الأصل وأمكن أن يُقال فيه هذا؛ مثل نزول المطر، وتسخير السباع، وإمراض الغير، وقتله، ونحو ذلك. وأما قلب العصا حية، وإحياء الموتى، وإخراج الناقة من الهضبة، وانشقاق القمر، وأمثال ذلك، فلا يقرّون به ...). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٢) الباقلاني.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٣٨ ـ ٤١. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٥)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٦ ـ ٤٧، ٩٤.

(٥) الأشاعرة.

(٦) المتفلسفة.

(٧) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

بنبي نبيًّا، أو جعل النبيّ ليس بنبيّ؛ إذ كان ما ذكروه في النبوة مشتركًا بين الأنبياء وغيرهم.

فمن [ظنَّ][1] أنه يكون لغير الأنبياء، قدح في الأنبياء أن [يكون][2] هذا هو دليلهم بوجود مثل ما جاءوا به لغير النبي. ومن ظنَّ أنَّه لا يكون إلا لنبيٍّ، إذا رأى من فعله من متنبِّ كاذب، وساحر، وكاهن ظنَّ أنَّه نبيّ.

والإيمان بالنبوة أصل [النجاة][3] والسعادة. فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال، والإيمان والكفر، ولم يميّز بين الخطأ والصواب.

ولما كان الذين اتبعوا هؤلاء وهؤلاء من المتأخرين[4]؛ مثل أبي حامد[5]، والرازي، والآمدي، وأمثالهم: هذا، ونحوه مبلغ علمهم بالنبوَّة، لم يكن لها في قلوبهم من العظمة ما يجب لها؛ فلا يستدلُّون بها على الأمور العلمية الخبرية؛ وهي خاصَّة النبيّ؛ وهو الإخبار عن الغيب، والإنباء به؛ فلا يستدلُّون بكلام الله ورسوله على الإنباء بالغيب التي يُقطع بها، بل عمدتهم ما يدعونه من العقليات المتناقضة.

---

(١) في «خ»: (علم ظنّ). ولعلَّ الصواب حذف كلمة (علم) بدليل السياق. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (التجارة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) أي: خلطوا بين الفلسفة والأشعرية، أو ما يُسميهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ متفلسفة الأشعرية. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٣٣٩).
وانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الغزالي، والرازي، والشهرستاني، والآمدي، وتأثرهم بالفلاسفة، وكتب ابن سينا ـ سيما في النبوات ـ في «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٩٩)، و(٥/ ٥٦٠)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٧٢).

(٥) الغزالي.

ولهذا يقرون بالحيرة في آخر عمرهم؛ كما قال الرازي:

نهاية إقدام العقول عقال — وأكثر سعي العالمين ضلالُ
وأرواحنا في وحشة من جسومنا — وحاصل دنيانا أذى ووبالُ
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا — سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي [عليلا][(١)]، ولا تروي غليلا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[(٢)]، ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[(٣)]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[(٤)]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾[(٥)]. ومن جرَّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي[(٦)].

آيات الأنبياء مختصة بهم

الوجه الحادي عشر: إنَّ آيات الأنبياء مما يعلم العقلاء أنها مختصة بهم، ليست مما تكون لغيرهم؛ فيعلمون أنَّ الله لم يخلق مثلها لغير الأنبياء. وسواء في آياتهم التي كانت في حياة قومهم، وآياتهم التي فرَّق الله بها بين أتباعهم وبين مكذِّبيهم؛ بنجاة هؤلاء، وهلاك هؤلاء، ليست من جنس ما يوجد في العادات المختلفة لغيرهم[(٧)].

---

(١) في «ط»: (غليلاً).
(٢) سورة فاطر، الآية: ١٠.
(٣) سورة طه، الآية: ٥.
(٤) سورة الشورى، الآية: ١١.
(٥) سورة طه، الآية: ١١٠.
(٦) تقدَّم إيراده مرارًا في هذا الكتاب. انظر على سبيل المثال: ص٢٨٤.
(٧) وقد عقد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ فصلاً في كتابه «الجواب الصحيح»؛ (٦/ ٣٨٧)، وذكر فيه كثيرًا من الشواهد والآيات للأنبياء الدالَّة على إهلاك الله لمكذِّبيهم، ونصره للمؤمنين بهم، وأنها من أعلام نبوتهم، ودلائل صدقهم.

وذلك: مثل تغريق الله لجميع أهل [الأرض][1] إلا لنوح، ومن ركب معه في السفينة؛ فهذا لم يكن قط في العالم نظيره[2].

إنجاء الله الرسل ومن معهم وإهلاك مكذبيهم من آياتهم

وكذلك: إهلاك قوم عاد إِرَمَ[3] ذات العماد التي لم يُخلق مثلها في البلاد، مع كثرتهم، وقوتهم، وعظم عماراتهم التي لم يُخلق مثلها في البلاد، ثم أهلكوا بريح صرصر عاتية مسخرة سبع ليال وثمانية أيام حسومًا؛ حتى صاروا كلُّهم كأنَّهم أعجاز نخل خاوية[4]، ونجا هود ومن اتَّبعه؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم.

وكذلك: قوم صالح؛ أصحاب مدائن، ومساكن في السهل والجبال، وبساتين؛ أُهلكوا كلُّهم بصيحةٍ واحدةٍ[5]؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) قال تعالى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الفرقان: ٣٧].
وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ وَمَنْ آمَنَ وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا إِنَّ رَبِّي لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٤١﴾ وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٠ ـ ٤٢].

(٣) قال قتادة، والسدي: إنَّ إرم بيت مملكة عاد. قال ابن كثير: وهذا قول حسن جيد. «تفسير ابن كثير»: (٨/ ٤١٧).

(٤) قال تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ﴿٦﴾ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾ فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦ ـ ٨].

(٥) قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٧٤].
وقال تعالى عنهم: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٥١ ـ ٥٢].

وكذلك: قوم لوط؛ أصحاب مدائن متعددة، رُفعت إلى السماء، ثُمَّ قُلبت بهم، وأُتبعوا بحجارة من السماء، تتّبع شاذهم[1]، ونجا لوط وأهله، إلا امرأته أصابها ما أصابهم؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم.

١/١٦ وكذلك: قوم / فرعون وموسى جمعان عظيمان، ينفرق لهم البحر كل فِرق كالطَّود العظيم؛ فيسلك هؤلاء، ويخرجون سالمين؛ فإذا سلك الآخرون انطبق عليهم الماء[2]؛ فهذا لم يوجد نظيره في العالم.

فهذه آيات تعرف العقلاء عمومًا أنَّها ليست من جنس ما يموت به بنو آدم. وقد يحصل لبعض الناس طاعون، ولبعضهم جدب، ونحو ذلك، وهذا مما اعتاده الناس؛ وهو من آيات الله من وجه آخر، بل كل حادث من آيات [الله][3] تعالى.

ولكنَّ هذه الآيات ليست من جنس ما اعتيد.

الكعبة لها خاصية ليست لغيرها

وكذلك الكعبة فإنَّها بيتٌ من حجارةٍ بوادٍ غير ذي زرع[4]، ليس عندها أحدٌ يحفظها من عدو، ولا عندها بساتين وأمور يرغب الناس فيها؛ فليس عندها رغبة ولا رهبة. ومع هذا فقد حفظها بالهيبة والعظمة؛ فكل من يأتيها يأتيها خاضعًا، ذليلاً، متواضعًا في غاية التواضع، وجعل فيها من الرغبة ما

---

(١) قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤].

(٢) قال تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ۝٦٣ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ ۝٦٤ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ أَجْمَعِينَ ۝٦٥ ثُمَّ أَغْرَقْنَا الْآخَرِينَ ۝٦٦ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٣ ـ ٦٧].

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٤) قال تعالى يحكي قول إبراهيم الخليل عليه السلام: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: ٣٧].

يأتيها الناس من أقطار الأرض محبةً، وشوقًا، من غير باعثٍ دنيوي، وهي على هذه الحال من ألوف من السنين؛ وهذا مما لا يُعرف في العالم لبُنيةٍ غيرها. والملوك يبنون القصور العظيمة فتبقى مدة، ثم تهدم، لا يرغب أحدٌ في [بنائها][1]، ولا يرهبون من خرابها.

وكذلك ما بني للعبادات قد [يتغيّر][2] حاله على طول الزمان، وقد يستولي العدو عليه؛ كما استولى [على][3] بيت المقدس.

والكعبة لها خاصة ليست لغيرها.

وهذا مما حيَّر الفلاسفة ونحوهم؛ فإنهم يظنون أنَّ المؤثر في هذا العالم هو حركات الفلك، وأنَّ ما بُني وبقي فقد بُني بطالع [سعيد][4]؛ فحاروا في طالع الكعبة، إذ لم يجدوا في الأشكال الفلكيَّة ما يوجب مثل هذه السعادة، [والعزة][5]، والعظمة، والدوام، والقهر، والغلبة[6].

وكذلك ما [فعله][7] الله بأصحاب الفيل لما قصدوا تخريبها[8]؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ

---

(١) في «خ»: (ابنائها).

(٢) في «م»، و«ط»: (تتغيّر).

(٣) في «ط»: (عليه).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) في «م»، و«ط»: (الفرح).

(٦) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٠)، و«الرد على المنطقيين»: ص٥٠٢)، و«الجواب الصحيح»: (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٧) في «م»، و«ط»: (فعل).

(٨) أي: الكعبة المشرفة.

مَّأْكُولِۭ﴾[1]؛ قصدها جيشٌ عظيمٌ، ومعهم الفيل، فهرب أهلها منهم، فبرك الفيل، وامتنع من المسير إلى جهتها، وإذا وجّهوه إلى غير جهتها توجّه. ثم جاءهم من البحر طيرٌ أبابيل؛ أي جماعات في تفرقة؛ فوجًا بعد فوج، رموا عليهم حصى هلكوا به كلهم، فهذا [ممّا][2] لم يوجد نظيره في العالم[3].

الدليل يستلزم المدلول

فآيات الأنبياء هي أدلة وبراهين على صدقهم. والدليل يجب أن يكون مختصًّا بالمدلول عليه، لا يوجد مع عدمه، لا [يتحقق][4] الدليل إلا مع تحقق المدلول؛ كما أنَّ الحادث لا بد له من محدِث؛ فيمتنع وجود حادث بلا محدِث، ولا يكون المحدِث إلاَّ قادرًا؛ فيمتنع وجود الأحداث من غير قادر، والفعل لا يكون إلا من عالمٍ ونحو ذلك؛ فكذلك ما دل على صدق النبيّ، يمتنع وجوده إلا مع كون النبيّ صادقًا.

الأشاعرة لم يجعلوا المعجزة تدل دلالة عقلية ولا تدل بجنسها

ولم يجعلوا آيات الأنبياء تدلّ دلالةً عقليةً مستلزمةً للمدلول[5]، ولا [تدل][6] [بجنسها][7] ونفسها[8]، بل قال بعضهم[9]: قد تدلّ، وقد

---

(١) سورة الفيل كلها.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) انظر كلام شيخ الإسلام حول هذا الموضوع بالتفصيل في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٥ ـ ٥٧)؛ حيث عدَّ ذلك آية من آيات النبوة.

(٤) في «خ»: (بتحقيق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٤، و«العقيدة النظامية» له: ص٦٨، و«شرح المواقف» للجرجاني: (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢).

(٦) في «خ»: (يدلّ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (لجنسها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨.

(٩) ومنهم القاضي عبد الجبار من المعتزلة. انظر: «المغني في أبواب التوحيد والعدل»: (١٥/ ١٦١، ١٦٨، ١٧٢ ـ ١٧٣). =

لا تدلّ. وقال آخرون: تدلّ مع الدعوى، ولا تدلّ مع عدم الدعوى[1]، وهذا يبطل كونها دليلاً[2].

وآخرون[3] أرادوا تحقيق ذلك، فقالوا: تدل [دلالة][4] وضعيّة من جنس دلالة اللفظ على مراد المتكلم؛ تدل إن قصد الدلالة، ولا تدلّ / ١٦/ب بدون ذلك؛ فهي تدلّ مع الوضع دون غيره[5].

ردشيخ الإسلام عليهم

فيقال لهم: وما يدلّ على قصد المتكلّم، وهو أيضًا دليلٌ مطّرد، يمتنع وجوده بدون المدلول، ودلالته تعلم بالعقل؛ فجميع الأدلة تعلم بالعقل دلالتها على المدلول؛ فإنَّ ذلك اللفظ إنَّما يدلّ إذا عُلم أنَّ المتكلّم أراد به هذا المعنى. وهذا قد يُعلم ضرورة، وقد يُعلم نظرًا؛ فقد يُعلم قصد المتكلم بالضرورة؛ كما يُعلم أحوال الإنسان بالضرورة؛ فيفرّق بين حمرة الخجل، وصفرة الوجل، وبين حمرة المحموم، وصفرة المريض بالضرورة[6]. وقد يُعلم نظرًا واستدلالاً؛ كما يُعلم أنَّ عادته إذا قال كذا: أن يريد كذا، وأنَّه لا ينقض عادته إلاَّ إذا بيَّن ما يدلّ على انتقاضها؛ فيُعلم هذا، كما يُعلم سائر العاديات؛ مثل طلوع الشمس كلّ يوم، والهلال كل شهر، وارتفاع الشمس في الصيف، وانخفاضها في الشتاء.

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٤.

(٢) انظر ردَّ شيخ الإسلام رحمه الله على هذه المقولة في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٠).

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٤، ٣٢٥، و«الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي: ص١٧٠.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) وهذه مقولة الأشعرية. وقد سبق ردَّ شيخ الإسلام رحمه الله عليها من عدة وجوه في هذا الكتاب. انظر: ص٢٣٠ ـ ٢٣٣. وقد عقد رحمه الله فصلاً عن هذا الموضوع، وحقق الكلام فيه، وسيأتي: ص٥٣٤ ـ ٥٤٣.

(٦) انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٢).

سنة الله في الفرق بين الأنبياء وبين مكذبيهم

ومن هذا سنة الله في الفرق بين الأنبياء وأتباعهم، وبين مكذّبهم؛ قال تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَٰكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ ﴿٣٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾[4].

فإنَّ هذه العجائب والآيات التي للأنبياء، تارةً تُعلم بمجرَّد الأخبار المتواترة، وإن لم نشاهد شيئًا من آثارها، وتارةً نُشاهد بالعيان آثارها الدالَّة على ما حدث؛ كما قال تعالى: ﴿ وَعَادًا [وَثَمُودَ][5] وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا ﴾[7]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم [مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ][8] ﴾[9]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهَا لَبِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ ﴿٧٦﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣٧.
(٢) سورة فاطر، الآية: ٤٣.
(٣) سورة الحج، الآية: ٤٦.
(٤) سورة ق، الآيتان: ٣٦، ٣٧.
(٥) في «خ»: وثمودا.
(٦) سورة العنكبوت، الآية: ٣٨.
(٧) سورة النمل، الآية: ٥٢.
(٨) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٩) سورة الصافات، الآيتان: ١٣٧ ـ ١٣٨.

﴿لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٧٧ وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ ۝٧٨ فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ [وَإِنَّهُمَا][1]
لَبِإِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[2]؛ أي: لبطريق موضح، [متبيّن][3] لمن مرَّ به آثارَهم.

وهذه الأخبار كانت منتشرة متواترة في العالم، وقد علم النَّاس أنَّها آيات للأنبياء، وعقوبة لمكذبيهم، ولهذا كانوا يذكرونها عند نظائرها للاعتبار؛ كما قال مؤمن آل فرعون: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّيٓ أَخَافُ [عَلَيْكُم][4] مِّثْلَ يَوْمِ ٱلْأَحْزَابِ ۝٣٠ مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ﴾[5]، وقال شعيب: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ ۚ وَمَا قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ﴾[6].

القرآن الكريم معجزة الرسول ﷺ الخالدة

والقرآن [آيته][7] باقية على طول الزمان، من حين جاء به الرسول تُتْلى آيات التحدِّي به، ويُتلى قوله: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾[8]، و﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾[9]، و﴿بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ [ٱللَّهِ][10]﴾[11] ويُتلى قوله: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[12].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٢) سورة الحجر، الآيات: ٧٥ ـ ٧٩.
(٣) في «خ»: (وتبين). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(٥) سورة غافر، الآيتان: ٣٠ ـ ٣١.
(٦) سورة هود، الآية: ٨٩.
(٧) في «خ»: (آية). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٨) سورة الطور، الآية: ٣٤.
(٩) سورة هود، الآية: ١٣.
(١٠) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(١١) سورة يونس، الآية: ٣٨.
(١٢) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

فنفس إخبار الرسول بهذا في أول الأمر، وقطعه بذلك، مع علمه بكثرة
١٧/أ الخلق، دليلٌ على أنَّه كان خارقًا يعجز الثقلين / عن [معارضته][(١)]. وهذا لا يكون لغير الأنبياء.

ثمَّ مع طول الزمان، قد سمعه الموافق، والمخالف، والعرب، والعجم، وليس في الأمم [من][(٢)] أظهر كتابًا يقرأه الناس، وقال: إنَّه مثله. وهذا يعرفه كلّ أحدٍ.

وما من كلام تكلم به الناس وإن كان في أعلى طبقات الكلام لفظًا ومعنىً، إلا وقد قال الناس نظيره، وما يشبهه ويقاربه؛ سواء كان شعرًا، أو خطابةً، أو كلامًا في العلوم، [والحِكَمِ][(٣)] والاستدلال، والوعظ، والرسائل، وغير ذلك، وما وجد من ذلك شيء، إلاَّ ووجد ما يشبهه ويقاربه.

والقرآن ممَّا يعلم الناس؛ عربهم، وعجمهم أنَّه لم يُوجد له نظيرٌ، مع حرص العرب، وغير العرب على معارضته؛ فلفظه آية، ونظمه آية، وإخباره بالغيوب آية، وأمره ونهيه آية، ووعده ووعيده آية، وجلالته وعظمته وسلطانه على القلوب آية[(٤)]. وإذا ترجم بغير العربي[(٥)] كانت

---

(١) في «خ»: (معارضة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (ممن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (الحكمة).

(٤) انظر: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٩٩ ـ ١٢١، و«إعجاز القرآن» للباقلاني: ص٨٣ ـ ١٠٢؛ فقد ذكر وجوهًا عدَّة لإعجاز القرآن.

(٥) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (القرآن يجوز ترجمة معانيه لمن لا يعرف العربية باتفاق العلماء). «الجواب الصحيح»: (٢/ ٥٥).
وقال أيضًا عن ألفاظ القرآن: (ولكن يجوز تفسيرها باللسان العربي، وترجمتها بغير العربيّ). «الجواب الصحيح»: (٣/ ٢٠).
=

معانيه آية. كلّ ذلك لا يوجد له نظيرٌ في العالم[1].

وإذا قيل إنَّ التوراة، والإنجيل، والزبور، لم يُوجد لها نظيرٌ أيضًا[2]، لم يضرّنا ذلك؛ فإنَّا قلنا: إنَّ آيات الأنبياء لا تكون لغيرهم، وإن كانت لجنس الأنبياء؛ كالإخبار بغيب الله؛ فهذه آية يشتركون فيها، وكذلك إحياء الموتى قد كان آية [لغير][3] واحدٍ من الأنبياء غير المسيح؛ كما كان ذلك لموسى[4]، وغيره[5].

= والشيخ رَحِمَهُ اللهُ يقصد ترجمة معاني وتفسير القرآن إلى لغة أخرى.

ولا يُراد بالترجمة هاهنا الترجمة الحرفية لألفاظ القرآن، فهذه لا خلاف في أنَّها محرَّمة، تؤدِّي إلى تحريف القرآن.

انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني: (٢/ ٢٧)، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي: (١/ ٤٦٤).

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٠٥ ـ ٤١١)؛ إذ عقد الشيخ رَحِمَهُ اللهُ فيه فصلاً في بيان إعجاز القرآن الكريم. وكذا المصدر نفسه: (٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤)؛ وهو شرح وتوضيح لما أجمله الشيخ رَحِمَهُ اللهُ هنا. وانظر أيضًا: «البيان» للباقلاني: ص٣١، و«التمهيد» له: ص١٦٧، ١٥٨، و«إعجاز القرآن» له: ص٨٣ ـ ٩٩).

و«الإرشاد» للجويني: ص٣٤٩ ـ ٣٥٣، و«تفسير القرطبي»: (١/ ٥٢ ـ ٥٤)؛ فقد ذكر عشرة أوجه لإعجاز القرآن الكريم، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٩٩ ـ ١٢٢.

(٢) يرى الباقلاني أنَّ الإعجاز خاص بالقرآن الكريم دون الكتب الأخرى، ولذلك نجده يقول: (إنَّا لم نجد أهل التوراة والإنجيل ادَّعوا الإعجاز لكتابهم، ولا ادَّعى لهم المسلمون. فعُلِم أنَّ الإعجاز ممَّا يختصّ به القرآن . . .). «إعجاز القرآن» للباقلاني: ص٨١.

(٣) في «ط»: (فغير).

(٤) ووجه إحياء الموتى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ ما قاله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]. وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تفصيلاً لإحياء الله الموتى على يد موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ في «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٧ ـ ١٨).

(٥) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (فإنَّ أعظم آيات المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ إحياء الموتى. وهذه الآية =

جنس الأنبياء مميزون عن غيرهم بالآيات

وليس المقصود هنا ذكر تفضيل بعض الأنبياء على بعض، بل المقصود أنَّ جنس الأنبياء متميزون عن غيرهم بالآيات، والدلائل [الدالَّة][1] على صدقهم، التي يعلم العقلاء أنَّها لم توجد لغيرهم؛ [فيعلمون أنَّها ليست لغيرهم][2]؛ لا عادةً، ولا خرق عادة، بل إذا عبَّر عنها بأنَّها خرق عادة، وبأنَّها من العجائب، فالأمر العجيب هو الخارج عن نظائره. وخارق العادة ما خرج عن الأمر المعتاد؛ [فالمراد بذلك أنَّها خارجة عن الأمر المعتاد لغير الأنبياء][2]، وأنَّها من العجائب الخارجة عن النظائر، فلا يُوجد نظيرها [لغير الأنبياء، وإذا وجد نظيرها][2]؛ سواء كان أعظم منها، أو دونها لنبيّ؛ فذلك توكيد لها أنَّها من خصائص الأنبياء؛ [فإنَّ الأنبياء يصدق[3] بعضهم بعضًا، فآية كلِّ نبيٍّ آية لجميع[4] الأنبياء][2]؛ كما أنَّ آيات أتباعهم آيات لهم أيضًا. وهذا أيضًا من آيات الأنبياء، وهو تصديق بعضهم لبعض؛ فلا يُوجد من أصحاب الخوارق العجيبة التي تكون لغير الأنبياء؛ كالسحرة، والكهنة، وأهل الطبائع، والصناعات إلاَّ من يخالف بعضهم بعضًا [فيما يدعو][5] إليه ويأمر به، ويُعادي بعضهم بعضًا. وكذلك أتباعهم إذا كانوا من أهل الاستقامة؛ فما أتى به الأول من الآيات، فهو دليلٌ على نبوَّته،

= قد شاركه فيها غيره من الأنبياء؛ كإلياس وغيره). «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٧).
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥)؛ فهو كالشرح لهذا الكلام.

(١) في «خ»: (الدلالة). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٣) في «خ»: (تصدق). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) في «خ»: (الجميع). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٥) في «خ»: (في ما يدعوا). وما أثبت من «م»، و«ط».

ونبوَّة من يُبشّر به[1]، وما أتى به الثاني فهو دليلٌ على نبوَّته ونبوة من يُصدّقه ممَّن تقدَّم[2]؛ فما أتى به موسى، والمسيح، وغيرهما من الآيات، فهي آيات لنبوَّة محمدٍ لإخبارهم بنبوَّته، فكان هذا الخبر ممَّا دلَّت آياتهم على صدقه.

وما أتى به محمد من الآيات، فهو دليلٌ على إثبات جنس الأنبياء مطلقًا، وعلى نبوَّة كلّ من سُمِّيَ في القرآن، خصوصًا [إذا][3] كان هذا ممَّا أخبر به محمد ﷺ عن الله، ودلَّت آياته على صدقه فيما يخبر به عن الله.

هل الكتب السابقة معجزة أم لا

وحينئذٍ فإذا قُدِّر أنَّ التوراة، أو الإنجيل، أو الزبور معجزٌ لما فيه من العلوم والإخبار عن الغيوب، والأمر والنهي، ونحو ذلك، لم يُنازع في ذلك، بل هذا دليل على نبوَّتهم صلوات الله عليهم، وعلى نبوَّة من أخبروا بنبوَّته.

ومن قال: إنها ليست بمعجزة[4]. فإن أراد ليست معجزة من جهة اللفظ والنظم؛ كالقرآن، فهذا ممكن، وهذا يرجع إلى أهل اللغة العبرانية.

وأما كون التوراة معجزة من حيث المعاني لما فيها من الإخبار عن الغيوب، أو الأمر والنهي، فهذا لا ريب فيه. وممَّا يدلّ على أنَّ كتب الأنبياء معجزة: / أنَّ فيها الإخبار بنبوَّة محمد ﷺ قبل أن يُبعث بمدة ١٧/ب
طويلة. وهذا لا يُمكن علمه بدون إعلام الله لهم. وهذا بخلاف من أخبر

---

(١) كما قال المسيح عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

(٢) ومن أمثلة ذلك تصديق المسيح عليه السلام بموسى عليه السلام؛ كما حكى الله ذلك عنه بقوله: ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَاةِ﴾ [آل عمران: ٥٠].

(٣) في «خ»: (إذ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) قد أورد هذه المسألة الباقلاني بصيغة السؤال والجواب.
انظر: «إعجاز القرآن» للباقلاني: ص٧٩، و«التمهيد» له: ص١٨٠، و«تفسير القرطبي»: (١/ ٥٢)، و«إعلام النبوة» للماوردي: ص١١١ ـ ١١٢، و«الشفا» للقاضي عياض: (١/ ٣٩٠).

بنبوَّته من الكهَّان والهواتف؛ فإنَّ هذا إنَّما كان عند قرب مبعثه لمَّا ظهرت دلائل ذلك، واستَرَقَتْه الجنّ من الملائكة، فتحدثت به، وسمعته الجنّ من أتباع الأنبياء.

فالنبيّ الثاني إذا كان قد أخبر بما هو موجود في كتاب النبيِّ الأول، وقد وصل إليه من جهته، لم يكن آية له؛ فإنَّ العلماء يشاركونه في هذا.

وأما إذا أخبر بقدرٍ زائدٍ لم يوجد في خبر الأول، أو كان ممَّن لم يصل إليه خبر نبيٍّ غيره، كان ذلك آية له؛ كما يوجد في نبوَّة أشعيا، وداود، وغيرهما من صفات النبيِّ ما لا يوجد مثله في توراة موسى[1].

فهذه الكتب معجزة لما فيها من أخبار الغيب الذي لا يعلمه إلا نبيٌّ، وكذلك فيها من الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ما لا يأتي به إلا نبيٌّ، أو تابع نبيٍّ. وما أتى أتباع الأنبياء من جهة كونهم أتباعًا لهم، مثل أمرهم بما أمروا به، ونهيهم عما نهو عنه، ووعدهم بما وعدوا به، ووعيدهم بما [يُوعدون][2] به؛ فإنه من خصائص الأنبياء.

---

(١) لفظ التوراة: يُوضِّح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أنَّ له معنيين يُراد به جنس الكتب التي يُقرّ بها أهل الكتاب، فيدخل في ذلك الزبور، ونبوَّة أشعيا، وسائر النبوات غير الإنجيل. وقد يُراد بها نفس الكتب المتقدمة كلّها. فكلّها تُسمَّى توراة.
انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
أما إذا قُيِّدت بلفظ توراة موسى. فالمقصود التوراة المكتوبة التي أُنزلت على موسى؛ كما قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥].
يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (والزبور تابعٌ لشرع التوراة، وكذلك الإنجيل فرعٌ على التوراة، لم ينزل كتاب مستقلّ إلا التوراة والقرآن . .). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٥١).

(٢) في «خ»: (يوعدوا). وما أثبت من «م»، و«ط».

مدعي النبوة لا يأمر بما تأمر به الأنبياء ولا ينهى عما نهوا عنه

والكذَّاب المدَّعي للنبوة لا يأمر بجميع ما أمرت به الأنبياء، وينهى عن كلِّ ما نهوا عنه؛ فإنَّ ذلك يُفسد مقصوده، وهو كاذبٌ، فاجرٌ، شيطانٌ من أعظم شياطين الإنس، والذي يُعينه على ذلك من أعظم [شياطين][1] الجنّ.

وهؤلاء لا يُتصوَّر أن يأمروا بما أمرت به الأنبياء، وينهوا عمَّا نهوا عنه؛ لأنَّ ذلك يناقض مقصودهم، بل وإن أمروا بالبعض في ابتداء الأمر، [مَنْ][2] يخدعونه، ويربطونه، فلا بُدَّ أن يناقضوا، [فيأمروا][3] [بما][4] نهت عنه الأنبياء، ولا يُوجبوا ما أمرت به الأنبياء؛ كما جرى مثل ذلك لمن ادعى النبوَّة من الكذَّابين، ولمن أظهر موافقة الأنبياء، وهو في الباطن من المنافقين؛ كالملاحدة الباطنية[5] الذين يُظهرون الإسلام والتشيّع ابتداءً، ثمَّ إنَّهم يستحلُّون الشرك، والفواحش، والظلم، ويُسقطون الصلاة، والصيام، وغير ذلك ممَّا جاءت به الشريعة. فمن أظهر خلاف ما أبطن، وكان مطاعًا في النَّاس، فلا بُدَّ أن يظهر من باطنه ما يُناقض ما أظهره.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (ولمن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (فيأمرا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) قال عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (لا يعتقدون وجوب الصلوات الخمس، ولا الزكاة، ولا صيام شهر رمضان، ولا حجّ البيت العتيق، ولا تحريم ما حرَّم الله ورسوله من الخمر، والميسر، والزنا، وغير ذلك. ويزعمون أنَّ هذه النصوص لها تأويل وباطن غير الظاهر المعلوم للمسلمين. فالصلاة عندهم معرفة أسرارهم، والصيام كتمان أسرارهم، والحج زيارة شيوخهم، وأمثال ذلك. وقد يقولون: إنَّ هذه الفرائض تسقط عن الخاصَّة دون العامَّة. وأما النصوص التي في المعاد، وفي أسماء الله وصفاته، وملائكته، فدعواهم فيها أوسع وأكثر). كتاب «الصفدية»: (١/ ٥).

فكيف بمن ادَّعى النبوَّة، وأظهر أنَّه صادق على الله، وهو في الباطن كاذب على الله، بل من أظهر خلاف ما أبطن من آحاد الناس، يظهر حاله لمن خبره في مدَّة؛ فإنَّ الجسد مطيعٌ للقلب، والقلب هو الملك المدبِّر له؛ كما قال [النبيُّ][1] ﷺ: «ألا إنَّ في الجسد مضغة إذا صلحت، [صلح][2] لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب»[3].

فإذا كان القلب كاذبًا على الله، فاجرًا، كان ذلك أعظم الفساد، فلا بد أن يظهر الفساد على الجوارح، وذلك الفساد يُناقض حال الصادق على الله. وقد [بسط][4] هذا في غير هذا الموضع[5].

آيات الأنبياء كثيرة ومتنوعة

[وذلك][6] أنَّ آيات الأنبياء الدالَّة على صدقهم كثيرةٌ متنوعةٌ[7]، وأنَّ النبيَّ الصادق خير الناس، والكاذب على الله شرّ النَّاس[8]، وبينهما من

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (صاح).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٢٨ ـ ٢٩)، كتاب الإيمان، باب: فضل من استبرأ لدينه، ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٢١٩ ـ ١٢٢٠)، كتاب المساقاة، باب: أخذ الحلال، وترك الشبهات.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) بسط الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ الكلام على هذا الكلام على هذا في كتابيْه «الإيمان الكبير»، و«الأوسط»، وهما ضمن «مجموع الفتاوى»، الجزء السابع. وانظر منه على سبيل المثال لا الحصر الصفحات التالية: (٧/ ٥٠، ٣٦٢ ـ ٣٦٥، ٥٥٥). وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٨٧).

(٦) في «م»: (وذكر). وفي «ط»: (ذكر).

(٧) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ معجزات الرسول ﷺ تزيد على ألف معجزة. انظر: «الجواب الصحيح»: (١/ ٣٩٩).

(٨) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

الفروق ما لا يُحصيه إلا الله، فكيف يشتبه هذا بهذا. بل لهذا من دلائل صدقه، ولهذا من دلائل كذبه ما لا يمكن إحصاؤه. وكلّ من خصَّ دليل الصدق بشيء معين فقط، غلط، بل آيات الأنبياء هي من آيات الله الدالَّة على أمره ونهيه، ووعده ووعيده.

وآيات الله كثيرة متنوعة؛ كآيات وجوده، ووحدانيته، وعلمه، وقدرته، / وحكمته، ورحمته، سبحانه وتعالى، والقرآن مملوءٌ من تفصيل آياته، وتصريفها، وضرب الأمثال في ذلك، وهو يسميها آيات وبراهين[1]. ١٨/أ

وقد ذكرنا الفرق بين الآيات، والمقاييس الكليَّة التي لا تدلّ [إلا][2] على أمرٍ كليٍّ في غير هذا الموضع[3].

ما يأتي به السحرة والكهان فهو من مقدور الإنس والجن

الوجه الثاني عشر: إنَّ ما يأتي به الساحر، والكاهن، وأهل الطبائع، والصناعات، والحيل، وكل من ليس من أتباع الأنبياء، لا يكون إلا من مقدور الإنس والجن؛ فما يقدر عليه الإنس من ذلك هو وأنواعه، والحيل فيه كثير. وما يقدر عليه الجن هو من جنس مقدور الإنس، وإنَّما يختلفون في الطريق؛ فإن الساحر قد يقدر على أن يقتل إنسانًا بالسِّحر، أو يمرضه، أو يُفسد عقله، أو حسّه، وحركته، وكلامه؛ بحيث لا يُجامع، أو لا يمشي، أو لا يتكلم ونحو ذلك، وهذا كلّه ممَّا يقدر الإنسان على مثله، لكن بطرق أخرى. والجنّ يطيرون في الهواء، وعلى الماء، ويحملون الأجسام

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤١٢ ـ ٤١٧)، و«قاعدة في المعجزات والكرامات».

(٢) في «ط»: (إلاى).

(٣) انظر: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: (٥/ ١٣٩ ـ ١٤١، ٤٧٧ ـ ٤٨٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٤٧ ـ ٥٠).

جنس مقدور الجن الثقيلة؛ كما قال العفريت[1] لسليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[2].

وهذا الجنس يكون لمن هو دون الإنس والجنّ من الحيوان؛ كالطيور والحيتان، والإنس يقدر على جنسه، ولهذا لم يكن هذا الجنس آية لنبي، لوجوده لغير الأنبياء. فكثيرٌ من الناس تحمله الجنّ، بل شياطين الجنّ، وتطير به في الهواء، وتذهب به إلى مكان بعيد؛ كما كان العفريت يحمل عرش بلقيس من اليمن، إلى مكان بعيد.

خوارق أولياء الشيطان

ونحن نعرف من هؤلاء عددًا كثيرًا، وليسوا صالحين، بل فيهم كفّارٌ، ومنافقون، وفُسَّاق، وجُهَّال، لا يعرفون الشريعة[3]، والشياطين تحملهم، وتطير بهم من مكان إلى مكان، وتحملهم إلى عرفات؛ فيشهدون عرفات من غير إحرام، ولا تلبية، ولا طواف بالبيت، وهذا الفعل حرام. والجُهَّال يحسبون أنَّه من كرامات الصالحين، فتفعله الجن بمن يحب ذلك مكرًا به، وخديعةً، أو خدمةً لمن يستخدمهم من هؤلاء الجهَّال بالشريعة، وإن كان له زهد وعبادة. وكذلك الجنّ كثيرًا ما يأتون الناس بما يأخذونه من أموال الناس؛ من طعام، وشراب، ونفقة، وماء، وغير ذلك؛ وهو من جنس ما يسرقه الإنسي ويأتي به إلى الإنسي، لكنَّ الجنّ تأتي بالطعام والشراب في مكان العدم.

---

(١) العفريت من الجنّ: القوي المارد. انظر: «تفسير القرطبي»: (١٣/ ١٣٥).

(٢) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٣) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض القصص والوقائع عن أحوال مدّعي الولاية.
انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٨ ـ ٣٢٧، ٣٣١ ـ ٣٣٢، ٣٣٨ ـ ٣٤٣)، و(٣/ ٣٤٧ ـ ٣٥١)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٦٨، ١٦٩، ١٧٥، ٣٢٦ ـ ٣٣١، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٥١ ـ ٣٥٦، ٣٦٥ ـ ٣٦٩، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٩٢ ـ ١٩٦)، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٤٥٦ ـ ٤٦٠).

آيات الأنبياء لا يقدر على مثلها الجن والإنس

ولهذا لم يكن مثل هذا آية لنبيٍّ، وإنما كان النبي ﷺ يضع يده في الماء، فينبع الماء من بين أصابعه(١)، وهذا لا يقدر عليه؛ لا إنس، ولا جنّ. وكذلك الطعام القليل يصير كثيرًا(٢)، وهذا لا يقدر عليه؛ لا الجنّ، ولا الإنس. ولم يأت [النبيّ](٣) [ﷺ](٤) قطّ بطعامٍ من الغيب، ولا شرابٍ(٥)، وإنما كان هذا قد يحصل لبعض أصحابه؛ كما أتى خبيب بن عدي(٦) وهو أسير بمكة بقطف من عنب(٧)، وهذا الجنس ليس من خصائص الأنبياء. ومريم عليها السلام لم تكن نبيّة، وكانت تؤتى [بطعام(٨)]. فإنّ هذا قد يكون

---

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك: ص١٤٥.

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك: ص١٤٥، ٤٩٨.

(٣) ما بين المعقوفتين كتب في «خ» مرتين.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) ولشيخ الإسلام رحمه الله زيادة إيضاح لهذا الموضوع. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(٦) خبيب بن عدي بن مالك بن عامر الأوسيّ الأنصاري. شهد بدرًا، واستشهد في عهد النبيّ ﷺ حين أخذه المشركون أسيرًا في مكة، فقتله بنو الحارث. وكان خبيب قد قتل الحارث بن عامر في بدر. وقصة أسره وقتله في «الصحيحين» عن أبي هريرة. وفيه أنه عند مقتله صلى ركعتين. انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٤٩٩)، كتاب المغازي، باب: غزوة الرجيع. و«مسند الإمام أحمد»: (٢/ ٣١٠)، و(٤/ ١٣٩)، و(٥/ ٢٨٧).
وقال أبياتًا، منها:

ولست أبالي حين أُقتل مسلمًا على أيّ جنبٍ كان في الله مصرعي

انظر: «أسد الغابة» لابن الأثير: (٢/ ١٠٣)، و«الإصابة» لابن حجر: (٢/ ٢٦٢).

(٧) انظر: «صحيح البخاري»، كتاب الجهاد، باب: هل يستأسر الرجل، (رقم الحديث ٢٨٨٠).

(٨) قال تعالى يحكي عن مريم ـ عليها السلام ـ: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا قَالَ يَا مَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧].

=

من حلالٍ، فيكون كرامة؛ يأتي][1] به إمَّا مَلَك، وإمَّا جنّي مسلم. وقد يكون حرامًا. فليس كلّ ما كان من آيات الأنبياء يكون كرامةً للصالحين.

ليس كل ما كان من آيات الأنبياء يكون كرامة للصالحين

وهؤلاء[2] يُسوّون بين هذا وهذا، ويقولون: الفرق هو دعوى النبوة والتحدي بالمثل[3]. وهذا غلط فإن آيات الأنبياء [عليهم السلام][4] التي دلَّت على نبوَّتهم، هي أعلى ممَّا يشتركون فيه، هم وأتباعهم؛ مثل الإتيان بالقرآن؛ ومثل الإخبار بأحوال الأنبياء المتقدمين، وأممهم، والإخبار بما يكون يوم القيامة، وأشراط الساعة؛ ومثل إخراج الناقة من الأرض[5]؛ ومثل قلب العصا حية[6]، وشقِّ البحر[7]؛ ومثل أن [يُخلق][8] من الطين

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) أي: الأشاعرة.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧، ٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢، ٣٢٤.

(٤) زيادة من «ط».

(٥) قال تعالى: ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ۖ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ ۖ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الأعراف: ٧٣].
وانظر: «تفسير ابن كثير»: (٢/٢١٨)؛ حيث تكلَّم عن معجزة صالح عليه السلام؛ وهي إخراج هذه الناقة من صخرة ملساء صماء، انفلقت، وخرجت منها ناقة عشراء.

(٦) وهذه من معجزات موسى عليه السلام. قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ١٧ ـ ٢٠].

(٧) وهذه من معجزات موسى عليه السلام.
قال تعالى يمتنّ على قوم موسى عليه السلام: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [البقرة: ٥٠].

(٨) في «خ»: (خلق). وما أثبت من «م»، و«ط».

كهيئة الطير، فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله[1]. وتسخير الجنّ لسليمان[2] لم يكن مثله لغيره.

لكن من الجن المؤمنين من يعاون المؤمنين، ومن الجن الفساق، والكفار من يعاون الفساق؛ كما يُعاون الإنس بعضهم بعضًا[3]. فأمَّا طاعة مثل طاعة سليمان، فهذا لم يكن لغير سليمان [عليه السلام][4].

١٨/ب

رسولنا ﷺ أعطي أفضل مما أعطي سليمان ﷺ

ومحمد ﷺ أعطي / أفضل ممَّا أُعطي سليمان [عليه السلام][5]؛ فإنَّه أُرسل إلى الجنِّ، وأُمروا أن يؤمنوا به، ويطيعوه[6]؛ فهو يدعوهم إلى عبادة الله، وطاعته، لا يأمرهم بخدمته، وقضاء حوائجه؛ كما كان سليمان يأمرهم، ولا يقهرهم باليد؛ كما كان سليمان يقهرهم، بل [يفعل][7] فيهم كما [يفعل][7] في الإنس، فيجاهدهم الجن والمؤمنون، ويقيمون الحدود على منافقيهم، فيتصرف فيهم تصرّف العبد الرسول، لا تصرّف النبي

---

(١) وهذه من معجزات عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ. قال الله تعالى حاكيًا عن المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُبۡرِئُ ٱلۡأَكۡمَهَ وَٱلۡأَبۡرَصَ وَأُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۖ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأۡكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمۡۚ﴾ [آل عمران: ٤٩].

(٢) قال تعالى: ﴿وَلِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ ...﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَۖ وَكُنَّا لَهُمۡ حَٰفِظِينَ ٨٢﴾ [الأنبياء، الآيتان: ٨١ ـ ٨٢].

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أحوال الجنّ مع الإنس. انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٤.

(٤) زيادة من «ط».

(٥) زيادة من «ط».

(٦) قال تعالى حكاية عن الجنّ: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ وَءَامِنُواْ بِهِۦ يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُجِرۡكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ٣١ وَمَن لَّا يُجِبۡ دَاعِيَ ٱللَّهِ فَلَيۡسَ بِمُعۡجِزٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَيۡسَ لَهُۥ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءُۚ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ٣٢﴾ [الأحقاف: ٣١ ـ ٣٢].

(٧) في «خ»: (يفعله). وما أثبت من «م»، و«ط».

المِلك[1]؛ كما كان سليمان يتصرف فيهم.

أنواع استخدام الجن...

والصالحون من أمته، المتّبعون له يتّبعونه فيما كان يأمر به الإنس والجنّ، وآخرون دون هؤلاء قد يستخدمون بعض الجنّ في مباحات؛ كما قد يستخدمون بعض الإنس. وقد يكون ذلك مما ينقص دينهم، لا سيما إن كان بسببٍ غير مباح. وآخرون شرّ من هؤلاء يستخدمون الجنّ في أمور محرمة؛ من الظلم، والفواحش، فيقتلون نفوسًا بغير حق، ويُعينونهم على ما يطلبونه من الفاحشة، كما يُحضرون لهم امرأة أو صبيًّا، أو يجذبونه إليه. وآخرون يستخدمونه في الكفر. فهذه الأمور ليست من كرامات الصالحين[2].

سبب كرامات الأولياء...

فإنَّ كرامات الصالحين هو ما كان سببه الإيمان، والتقوى، لا ما كان سببه الكفر، والفسوق، والعصيان.

وأيضًا فالصالحون سابقوهم، لا يستخدمونهم إلا في طاعة الله ورسوله. ومن هو دون هؤلاء لا يستخدمهم إلا في مباح. وأمَّا استخدامهم في المحرمات فهو حرام، وإن كانوا إنَّما خدموه لطاعته لله؛ كما لو خدم الإنس رجلاً صالحًا لطاعته لله، ثم استخدمهم فيما لا يجوز، فهذا بمنزلة من أنعم عليه بطاعته نعمة، [فصرفها][3] إلى معصية الله، فهو آثمٌ بذلك.

---

(١) وانظر كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٠٤ ـ ١٠٥، في أنَّ العبد الرسول أفضل من النبي الملك. وانظر ما سبق في هذا الكتاب: ص١٦١.

(٢) وقد أفاض شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في كتبه في الكلام حول هذا الموضوع، وبيّن أن كثيرًا من الناس يعتقد الولاية في هؤلاء، ويعتقد في خوارقهم أنها كرامات، مع أنهم من أولياء الشيطان. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٢ ـ ٨٥، ١٦٨ ـ ١٧٨)، و(١٧/ ٤٥٦ ـ ٤٦٠)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٣، ١٢٤، ١٦٨ ـ ١٦٩، ٢٢٦، ٣٢١ ـ ٣٦٩، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٥ ـ ٣٢٥)، و(٣/ ٣٤٧ ـ ٣٤٩).

(٣) في «خ»: (صرفها). وما أثبت من «م»، و«ط».

وكثيرٌ من هؤلاء يسلب تلك النعمة، ثم قد يسلب الطاعة؛ فيصير فاسقًا. ومنهم من يرتدّ عن دين الإسلام.

فطاعة الجنّ للإنسان ليست أعظم من طاعة الإنس، بل الإنس أجلّ، وأعظم، وأفضل، وطاعتهم أنفع.

وإذا كان المطاع من الإنس قد يطاع في طاعة الله، فيكون محمودًا مثابًا، وقد يُطاع في معصية الله، فيكون مذمومًا آثمًا[1]. فكذلك المطاع من الجنِّ الذي يُطيعه الناس.

والمطاع من الإنس قد يكون مطاعًا لصلاحه، ودينه. وقد يكون مطاعًا لملكه، وقوته. وقد يكون مطاعًا [لنفعه][2] لمن يخدمه بالمعاوضة. فكذلك المطاع من الجن؛ قد يُطاع لصلاحه ودينه، وقد يُطاع لقوَّة وملكٍ محمودٍ أو مذمومٍ. ثمَّ المَلِك إذا سار بالعدل حُمِد، وإن سار بالظلم، فعاقبته مذمومة، وقد يهلكه أعوانه؛ فكذلك المطاع من الجن، إذا ظلمهم، أو ظلم الإنس بهم، أو بغيرهم، كانت عاقبته مذمومة. وقد [تقتله][3] الجنُّ، أو تُسَلِّط عليه من الإنس من يقتله. وكلّ هذا واقعٌ، نعرف من ذلك من الوقائع ما يطول وصفه، كما [نعرف][4] من ذلك من وقائع الإنس ما يطول وصفه[5]. وليس آيات الأنبياء في شيءٍ من هذا الجنس.

---

(١) سوف يفصل الشيخ رحمه الله في أقسام طاعة الجن للإنس في: ص١٠٠٣ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (بنفعه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (يقتله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يعرف). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) تقدمت الإشارة إلى بعض كتب شيخ الإسلام رحمه الله التي أشار فيها إلى بعض هذه الوقائع. انظر: ص٥٢٤ من هذا الكتاب. وسيأتي مزيد بيان لهذا الموضوع في آخر الكتاب: ص٩٩٨ - ١٠٠٠، ١٠١٥، ١٠٥٤ - ١٠٥٧.

سبب الإسراء والمقصد منه

ونبيُّنا ﷺ لمَّا أُسري به من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، إنما أُسري به ليرى من آيات ربه الكبرى، وهذا هو الذي كان من خصائصه: أنَّ مسراه كان هذا؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ عَلَىٰ مَا يَرَىٰ ۝١٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾[2]؛ قال ابن عباس: هي رؤيا عين[3] أُريها رسول الله

---

(١) سورة النجم، الآيات: ١٢ ـ ١٥.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (وفي الصحيحين عن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ وَٱلشَّجَرَةَ ٱلْمَلْعُونَةَ فِى ٱلْقُرْءَانِ﴾، قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به، وهذه رؤيا الآيات لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج، فكان ذلك فتنة لهم حيث صدقه قوم وكذبه قوم، ولم يخبرهم بأنه رأى ربه بعينه في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك، ولو كان قد وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه). «الفتاوى»: (٦/ ٥١٠).

وأما مسألة رؤية الله جل وعلا فقال القاضي عياض رحمه الله: (وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنَّه رآه بعينه، فليس فيه قاطع أيضًا، ولا نصّ؛ إذ المعوّل فيه على آيتي (النجم)، والتنازع فيهما مأثور، والاحتمال لهما ممكن، ولا أثر قاطع متواتر عن النبيِّ ﷺ بذلك). «الشفاء» للقاضي عياض: (١/ ٢٦٥).

ولشيخ الإسلام رحمه الله جمع بين الأقوال في رؤية الرسول ﷺ لربه:

قال رحمه الله: (وأما الرؤية: فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنَّه قال: «رأى محمد ربه بفؤاده مرتين» وعائشة أنكرت الرؤية. فمن الناس من جمع بينهما، فقال: عائشة أنكرت رؤية العين، وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد، والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة، ومقيدة بالفؤاد؛ تارة يقول: رأى محمد ربَّه، وتارة يقول: رآه محمد. ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه. وكذلك الإمام أحمد تارة يطلق الرؤية، وتارة يقول رآه بفؤاده. ولم يقل أحدٌ إنه سمع أحمد يقول رآه بعينه. لكنَّ طائفة من أصحابه سمعوا بعض كلامه المطلق، ففهموا منه رؤية العين؛ كما سمع بعض الناس مطلق كلام ابن عباس، ففهم منه رؤية العين. وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا ثبت ذلك=

ﷺ ليلة أُسري به[1]، فهذا الذي كان من خصائصه، ومن أعلام نبوّته.

وأمّا مجرّد قطع تلك المسافة، / فهذا يكون لمن [يحمله][2] الجنّ. 19/أ

وقد قال العفريت لسليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[3]. وحمل [العرش من][4] القصر من اليمن إلى الشام أبلغ من ذلك[5]. و﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[6]؛ فهذا أبلغ من قطع المسافة التي بين المسجدين في ليلة.

ومحمد ﷺ أفضل من الذي عنده علمٌ من الكتاب، ومن سليمان؛ فكان الذي خصّه الله به أفضل من ذلك؛ وهو أنه أسري به في ليلةٍ ليُرِيَه من آياته؛ فالخاصّة أن الإسراء كان ليريه من آياته الكبرى؛ كما ﴿رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ﴾[7].

= عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدلّ على ذلك. بل النصوص الصحيحة على نفيه أدلّ؛ كما في «صحيح مسلم» عن أبي ذر قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيتَ ربَّك؟ فقال: «نور أنى أراه». «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٠٩ ـ ٥١٠).
وانظر أيضًا: «زاد المعاد»: (٣/ ٣٧)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ٢٢٣).

(١) رواه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٧٤٨)، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾.

(٢) في «م»، و«ط»: (تحمله).

(٣) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) «تفسير ابن كثير»: (٣/ ٣٦٤).

(٦) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٧) سورة النجم، الآية: ١٣ ـ ١٧.

فهذا ما حصل مثله؛ لا لسليمان، ولا لغيره. والجنُّ وإن قدروا على حمل بعض الناس في الهواء، فلا يقدرون على إصعاده إلى السماء، و[إراءته][1] آيات ربه الكبرى؛ فكان ما آتاه الله [محمدًا][2] خارجًا عن قدرة الجنِّ والإنس، وإنَّما كان الذي صحبه في معراجه جبريل الذي اصطفاه الله لرسالته، و﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ ﴾[3].

وكان المقصود من الإسراء أن يريه ما رآه من آياته الكبرى، ثم يخبر به النَّاس، فلمَّا أخبر به كذَّب به من كذَّب من المشركين، وصدَّق به الصِّدِّيقُ وأمثاله[4] من المؤمنين، فكان ذلك ابتلاءً ومحنةً للنَّاس؛ كما قال: ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ إِلَّا فِتۡنَةٗ لِّلنَّاسِ ﴾[5]؛ أي: محنة وابتلاء للناس؛ ليتميَّز المؤمن عن الكافر، وكان فيما أخبرهم به أنَّه رأى الجنَّة والنَّار، وهذا ممَّا يُخوّفهم به؛ قال تعالى: ﴿ وَنُخَوِّفُهُمۡ فَمَا يَزِيدُهُمۡ إِلَّا طُغۡيَٰنٗا كَبِيرٗا ﴾[6].

والرسول لما أخبرهم بما رآه كذَّبوه في نفس الإسراء، وأنكروا أن يكون أُسري به إلى المسجد الأقصى، فلما سألوه عن صفته، فوصفه لهم، وقد علموا أنَّه لم يره قبل ذلك، وصدَّقه من رآه منهم، كان ذلك دليلاً على

---

(١) في «خ» رسمت: (اراه). ولعلها إراءه، والله أعلم. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (محمد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سورة الحج، الآية: ٧٥.

(٤) انظر: «صحيح البخاري»: (٤/١٧٤٣ ـ ١٧٤٤)، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾، و«صحيح مسلم»: (١/١٥٦)، كتاب الإيمان، باب: ذكر المسيح بن مريم والمسيح الدجَّال، و«مسند الإمام أحمد»: (١/٣٠٩).

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٦٠.

صدقه في المسرى، فلم يُمكنهم مع ذلك تكذيبه فيما لم يروه، وأخبر الله تعالى بالمسرى إلى المسجد الأقصى؛ لأنهم قد علموا صدقه في ذلك، بما أخبرهم به من علاماته، فلا يمكنهم تكذيبه في ذلك.

وذكر أنَّه رأى من آيات ربه الكبرى، ولم يُعيِّن [ما](١) رآه [وهو](٢) جبريل الذي رآه في صورته التي خُلِق عليها مرتين(٣)؛ لأنَّ رؤية جبريل هي من تمام نبوته، وممَّا يُبيّن أنَّ الذي أتاه بالقرآن مَلَكٌ، لا شيطان؛ كما قال في سورة: «إذا الشمس كورت»: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ۝٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾، [ثم قال](٤): ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ۝٢٢ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ [بِضَنِينٍ](٥) ۝٢٤ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ۝٢٥ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ۝٢٦ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ﴾(٦).

---

(١) في «خ»: (مما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٨٤٠ ـ ١٨٤١)، كتاب التفسير، باب في تفسير سورة «النجم»، و«صحيح مسلم»: (١/ ١٨٥ ـ ١٥٩)، كتاب الإيمان، باب: في ذكر سدرة المنتهى، وفي باب: معنى قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) في «خ» رسمت: (بطنين).

(٦) سورة التكوير، الآيات: ١٩ ـ ٢٧.

فصل

قول الأشاعرة في المعجزات

وممَّا يُبيِّن ضعف طريقة هؤلاء[1] أنَّهم قالوا: المعجزات لا تدلّ بجنسها على النبوَّة، بل يُوجِد مثل المعجز من كلٍّ وجه، ولا يدلّ على النبوَّة؛ كأشراط الساعة؛ وكما يوجد للسحرة، والكهَّان، والصالحين من الخوارق التي تماثل آيات الأنبياء فيما زعمه هؤلاء. قالوا: لكنَّ الفرق أنَّ هذا يدَّعي النبوَّة، ويحتجّ بها، ويتحدَّاهم بالمثل، فلا يقدر أحدٌ على معارضته، وأولئك لو ادَّعوا النبوَّة، لمنعهم الله منها، وإن كانوا قبل ذلك غير ممنوعين منها، أو لقيَّض [لهم][2] من يعارضهم، ولو عارضوا بها نبيًّا لمنعهم الله إياها، ليسلم دليل النبوة. قالوا: والمعجز إنَّما يدلّ دلالةً وضعيَّةً بالجعل، والقصد؛ كدلالة الألفاظ، [والعقود][3]، والخط، والعلامات التي يجعلها الناس بينهم[4].

---

(١) أي: الأشاعرة. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٩، و«الإرشاد»: ص٣١٩، ٣٢٨.

(٢) في «خ»: (له). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (العقد).

(٤) ممن ذكر ذلك من الأشاعرة: القاضي أبو بكر الباقلاني في كتابه «البيان»: ص٤٧، ٤٨، ٧٢ ـ ٧٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠٥، والجويني في «الإرشاد»: ص٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨، والبغدادي في «أصول الدين»: ص١٧١، والإيجي في «المواقف»: ص٣٤٢، والتفتازاني في «شرح المقاصد»: (٥/ ١٣، ١٨).

تعليق ابن تيمية على قولهم ١٩/ب

فيقال لهم: هذه الأمور كلّها إنّما تدلّ إذا تقدم علم المدلول بها أنَّ الدالّ جعلها علامةً؛ كما يوكل / الرجل وكيلاً، ويجعل بينه وبينه علامة؛ إما وضع يده على ترقوته[1]، وإما وضع خنصره[2]، وإما وضع يده على رأسه. فمن جاء بهذه العلامة، علم أنَّ موكّله أرسله.

[فأمَّا إذا][3] لم يتقدَّم ذلك، لم تكن دلالة [جعليَّة][4] وضعية اصطلاحية.

وآيات الأنبياء لم [يتقدَّم][5] قبلها من الرب مواضعة بينه وبين العباد.

قالوا: هي تشبه ما إذا قال الرجل لموكله، والرسول لمرسله: إنَّك أرسلتني إلى هؤلاء القوم، فإن كنت أرسلتني، فقم، واقعد ليعلموا أنَّك أرسلتني. فإذا قام وقعد عقب طلب الرسول، علم الحاضرون أنَّه قام وقعد ليُعلمهم أنَّه رسوله[6]، وإن كان بدون طلبه قد يقوم ويقعد لأمور أخرى.

فيقال لهم: هنا لمَّا علم الحاضرون انتفاء [داعٍ][7] يدعوه، إلاَّ قصد التصديق، علموا أنَّه قصد تصديقه. ولهذا: لو جوَّزوا قيامه لحاجة عرضت، أو لحيَّة، أو عقرب، وقعت في ثيابه، أو لغير ذلك، لم يجعلوا ذلك دليلاً.

---

(١) الترقوة على تقدير فعلوة. وهو: وصل عظم بين ثغرة النحر والعاتق في الجانبين. والترقوتان: العظمان المشرفان بين ثغرة النحر والعاتق، تكون للناس وغيرهم. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري: (٩/ ٥٤)، و«لسان العرب» لابن منظور: (١٠/ ٣٢).

(٢) الخنصر: صغرى الأصابع. انظر: «تهذيب اللغة»: (٧/ ٦٦٠)، و«لسان العرب»: (٤/ ٢٦١).

(٣) في «خ»: (فأما اما إذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «ط»: (جملية).

(٥) في «م»، و«ط»: (تتقدم).

(٦) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٥، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٨، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤١، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٤).

(٧) في «خ»: (داعي). وما أثبت من «م»، و«ط».

السبر والتقسيم يعلم به الدليل

و[السبر][1] والتقسيم[2] مما يعلم به الدليل، وإن لم يقصده الدليل؛ حتى إنَّ الرجل المشهور إذا خرج في غير وقت خروجه المعتاد، فقد يعرف كثيرٌ من الناس لأي شيء خرج؛ لعلمهم بانتفاء غيره، وأن خروجه له مناسب، وإنْ لم يكن هنا أحدٌ طلب الاستدلال؛ فخروج الإنسان عن عادته قد [يكون لأسباب][3]؛ فإذا اقترن بسببٍ صالح، وعلم انتفاء غيره، عُلم أنَّه لذاك السبب. وهذا إنَّما يكون ممن يفعل [لداعٍ][4] يدعوه. والربّ تعالى عندهم[5] لا يفعل لداعٍ يدعوه، فلزمهم؛ إمَّا إبطال أصلهم[6]، وإمَّا إبطال هذه الدلالة[7].

---

(١) في «ط»: (السير) بالياء.

(٢) قال صاحب «التعريفات»: (السبر والتقسيم كلاهما واحد. وهو إيراد أوصاف الأصل؛ أي: المقيس عليه، وإبطال بعضها، ليتعيَّن الباقي للعليَّة؛ كما يُقال: علَّة الحدوث في البيت؛ إما التأليف، أو الإمكان. والثاني باطل بالتخلّف؛ لأنَّ صفات الواجب ممكنة بالذات، وليست حادثة، فتعيَّن الأول؛ وهو حصر الأوصاف في الأصل، وإلغاء البعض لتعين الباقي للعلة؛ كما يُقال: علَّة حرمة الخمر؛ إما الإسكار، أو كونه ماء العنب. والمجموع غير الماء وغير الإسكار لا يكون علة بالطريق الذي يُفيد إبطال علة الوصف؛ فيتعيَّن الإسكار للعلَّة). «التعريفات» للجرجاني: ص١٥٥.

(٣) في «خ»: (تكون الأسباب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (داعي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: عند الأشاعرة.

(٦) المراد: أصل الأشاعرة: الله لا يفعل شيئًا لأجل شيء، فهم يستندون إلى هذا الأصل في نفي حكمة الله، وتعليل أفعاله جلّ وعلا؛ فيجوّزون عليه سبحانه كلّ فعل.

(٧) وهي المثال الذي ضُرب عن الملك الذي أظهر ما يُناقض عادته، لتصديق رسوله؛ فيجعلونه دليلاً على تصديق الرسول.
وقد مرَّ هذا الموضوع فيما سبق، وعلَّقتُ عليه. انظر: ص٤٨١ ـ ٤٨٣.
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شرح لهذا الموضوع في كتابه العظيم «الجواب الصحيح»: (٦/٣٩٣ـ٤٠٨).

وأيضًا: فيُقال لهم: بل الدليل دلَّ لجنسه؛ وهو هذا الفعل الذي لم يفعل إلا لهذا الطلب. ومتى وجد هذا كان جنسه دليلاً. وليست الدعوى جزءًا من الدليل، بل طلب الإعلام بهذا الفعل مع الفعل، هو الدليل. ولهذا لو قال: فافعل ما يدلّ على صدقي، وقام، وقعد، لم يدلّ على صدقه، بخلاف ما إذا قال: فقم واقعد.

ولو قال: فأظهر ما يدلّ على صدقي، فلا بُدَّ أن يُظهر ما يدلّ جنسه أنَّه دليلٌ؛ كقولٍ، أو خطٍّ، أو غير ذلك، أو خلعة تختصّ بمثل ذلك. ففرقٌ بين أن يطلب فعلاً معينًا، أو دليلاً مطلقًا، وهو إذا طلب فعلاً معينًا؛ كقيامٍ، أو وضع يدٍ على الرأس، أو صلاة ركعتين، أو غير ذلك من الأفعال، دلّ على صدقه، وإن كان ذلك معتادًا له أن يفعله، فليس من شرط دلالته أن يخرج عن عادته، لكن شرط دلالته أن يعلم أنه فعله لأجل الإعلام؛ بحيث لا يكون هناك سبب داعٍ غير الإعلام، وحينئذٍ فهو دالّ لجنسه.

وكذلك يُقال: الربّ إذا خرق العادة لمدَّعي الرسالة عقب مطالبته بآية، عُلِم أنَّ الله لم يخلق تلك [الأدلة][1] على صدقه، فهذا يدلّ، [وهذا][2] [إنَّما يتم][3] مع كون الرب يفعل شيئًا لأجل شيءٍ آخر. وحينئذٍ فقد يكون من شرط الدليل: مطالبة الطالب بدليلٍ، لا أنَّ نفس الدعوى هي جزء الدليل. وفرقٌ بين طلبه من الرب آية، [أو][4] طلبهم منه آية، وبين الدعوى؛ فإظهار ما يظهره الربُّ عقب طلبهم، أو طلبه، قد يُقال فيه: إنَّ

---

(١) في «خ»: (الادالة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (فهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (و). وما أثبت من «م»، و«ط».

الطلب جزء الدليل، وإنَّه لو أظهره بدون الطلب، لم يدلّ. وأمَّا نفس دعوى النبوَّة، فليست جزءًا. وعلى هذا: فإذا قُدِّر أنَّه يفعل ذلك عند [طلبه، أو][1] طلب غيره آية، [دلَّ][2] على [صدقه][3]. لكنَّ هذا يكون إذا علم أنَّه لم يفعله إلاَّ لإعلام أولئك بصدقه، وهذا لا يكون إلاَّ بأن يتميَّز جنس ما دلَّ

١/٢٠ به عن غيره، ولا يجوز أن يدلّ مع وجود مثله من / غير دلالة، بل متى قُدِّر وجود مثله من غير دلالة، بطل كونه دليلاً. ولو كانت الدعوى [جزءًا من الدليل][4]، لكانت المعارضة لا تكون إلاَّ مع دعوى النبوة؛ فلو أتوا بمثل القرآن، من غير دعوى النبوة، لم يكونوا عارضوه.

الأشاعرة يقسمون الأدلة قسمين

وهذا خلاف ما في القرآن، وخلاف ما أجمع المسلمون، بل العقلاء، والله أعلم.

وهم يسمون ما يكون بقصد الدالّ؛ كالكلام دليلاً وضعيًّا. فالأقوال والأفعال التي يقصد بها الدلالة؛ كالعقد، وما يجعله الرجل علامةً، ونحو ذلك يسمونه دليلاً وضعيًّا، ويسمون ما يدلّ مطلقًا دليلاً عقليًّا[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (صدقهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (جزء الدليل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) الأشاعرة يجعلون دلالة المعجزة على صدق النبيّ دلالة عادية وضعية، ولا يجعلونها دلالة عقلية؛ لأنَّ الدلالة العقلية لا تتخلّف، فإذا وُجدت المعجزة التي هي الدليل، لا بُدَّ أن يوجد الرسول الذي هو المدلول. أما الدلالة العادية، أو الوضعية، فيجوز عقلاً تخلف المدلول عن الدليل؛ أي: الرسول عن معجزته.

انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٤، و«العقيدة النظامية» له: ص٦٨، و«نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٤٣٨، و«المستصفى» للغزالي: (١/٦)، و«شرح المواقف» =

جميع الأدلة عقلية والرد على تقسيم الأشاعرة

والأجود أن يُقال: جميع الأدلة عقلية؛ بمعنى أنَّ العقل إذا تصوّرها، علم أنَّها تدلّ؛ فإنَّ الدليل هو ما يكون النظر الصحيح فيه مفضيًا إلى العلم بالمدلول عليه، وإنَّما يكون النظر الصحيح، لمن يعقل دلالة الدليل. فمن لم يعقل كون الدليل مستلزمًا للمدول، لم يستدلّ به. ومن عقل ذلك، استدلّ به؛ فهو يدلّ بصفةٍ هو في نفسه عليها، لا بصفة هي في المستدلّ. لكن [كونه][1] عقليًا يرجع إلى أنَّ المستدل عَلِمَهُ بعقله، وهذا صفةٌ في المستدلّ لا فيه.

معنى الدليل

الدليل يدل بمجرده وقد يدل بقصد الدال على دلالته

[و][2] الأجود أن يقال: الدليل قد يدل بمجرده، وقد يدل بقصد الدالّ على دلالته، فالأول لا يحتاج إلى قصد الدلالة؛ كما [يقول][3] النحاة: إنَّ الأصوات تدلّ بالطبع، وتدلّ بالوضع. فالذي يدلّ بالطبع؛ كالنحنحة، والسعال، والبكاء، ونحو ذلك من الأصوات، وهذا ليس كلامًا. وحينئذٍ فما يدلّ بقصد الدالّ، أحق بالدلالة، ودلالته أكمل. ولهذا كانت [دلالة][4] الكلام على مقصود المتكلم، وهي دلالة سمعية، أكمل من جميع أنواع الأدلة على مراده؛ وهو البيان الذي علمه الله الإنسان، وامتنَّ بذلك على عباده؛ فمنها ما يدلّ بمجرده، ومنها ما يدلّ بقصد الدالّ. فإذا انضمَّ إليه ما يعرف أنَّه قصد الدلالة، دلَّ؛ فالدليل هنا في الحقيقة: قَصْدُ الدالّ للدلالةِ؛

= للجرجاني: (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢)، و«شرح العقائد النسفية» للتفتازاني: ص١٦٦، و«شرح المقاصد» له: (٢/ ١٣٢).

(١) في «خ»: (فكونه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «م»، و«ط»: (أو).

(٣) في «م»، و«ط»: (تقول).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

وهي دلالة [لا][1] تنتقض إذا لم يجوز عليه الكذب، وإنَّما الذي دلَّ به على قصده، هو دلّ بجعله دليلاً، لم يدلّ بمجرّده؛ فهو دليل بالاختيار، لا بمجرده. فالأقوال، والأفعال التي يُقصد بها الدلالة تدلّ باختيار الدالّ بها، لا بمجرَّدها، ودلالتها تُعلم بالعقل، وقد يفتقر من العقل إلى أكثر مما يفتقر إليه العقليّ المجرّد؛ لأنَّها تحتاج إلى أن يُعلم قصد الدالّ. ولكنّ ما يحصل بها من الدلالة أوضح وأكثر؛ كالكلام. وعلى هذا فإذا أريد تقسيمها إلى عقلي ووضعيّ؛ [أي][2] إلى عقليٍّ مجرَّد، وإلى وضعيٍّ، يحتاج مع العقل إلى قصد من الدالّ؛ فهو تقسيم صحيح. فدالّ يُعلم بمجرد العقل، وهذا لا يحتاج مع العقل إلى السمع، أو غيره.

وحينئذٍ: فإذا قيل في السمعيات: إنَّها ليست عقلية؛ أي: لا [يكفي][3] فيها مجرَّد العقل، [بل لا بُدَّ][4] من انضمام السمع إليه. [وعلى هذا قوله: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾[5]][6].

وكذلك ذكر الرازي وغيره أنَّ السمع المحض لا يدلّ، [بل لا بُدَّ][7] من العقل.

وهذا صحيحٌ؛ فإنَّ العقل شرطٌ في جميع العلوم التي تختص بالعقلاء، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (تكفي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (بلابد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (بلابد). وما أثبت من «م»، و«ط».

لم ينقل عن النبي ﷺ التحدي إلا في القرآن

ومما يلزم [أولئك أنَّ][1] ما كان يظهر على يد النبيِّ ﷺ في كل وقت من الأوقات ليست دليلاً على نبوَّته؛ [لأنَّه][2] لم يكن كلما ظهر شيءٌ من ذلك احتجَّ به، وتحدَّى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدِّي إلا في القرآن خاصَّة[3]، ولا نُقل التحدي عن غيره من الأنبياء؛ مثل موسى، والمسيح، وصالح[4]، ولكنَّ السحرة لمَّا عارضوا موسى، أبطل معارضتهم.

وهذا الذي قالوه يُوجب أن / لا [تكون][5] كرامات الأولياء من جملة المعجزات. ٢٠/ب

كرامات الأولياء معجزات لنبيهم

وقد ذكر غير واحد من العلماء أنَّ كرامات الأولياء معجزات لنبيِّهم[6]، وهي من آيات نبوته، وهذا [هو][7] الصواب؛ كقصة أبي مسلم الخولاني[8]،

---

(١) في «ط»: (أن أولئك).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) وقد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأمر في آخر كتابه هذا ـ «النبوات» ـ انظر: ص٧٨٩ ـ ٧٩٤.

ومما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الجواب الصحيح»: (وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختصّ بحياته، فضلاً عن أن تختصّ بحال دعوى النبوة، أو حال التحدِّي؛ كما ظنَّه بعض أهل الكلام). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٠).

(٤) ولابن حزم كلام طيب في رده على الأشاعرة في قولهم: إنه لا تكون المعجزة معجزةً حتى يُتحدّى بها.

انظر: «المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦).

(٥) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٣/ ١٣٧). وقد ذكر ذلك ابن كثير في كتابه «دلائل النبوة» ـ ضمن «البداية والنهاية»: (٦/ ١٦١) ـ. وكذا البيهقي في «دلائل النبوة».

(٧) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٨) تقدمت قصته: ص١٤٠.

وغيره [ممَّا][1] جرى لهذه الأمة من الآيات؛ ومثل ما كان يظهر على أيدي الحواريين، وعلى يد موسى وأتباعه[2]. [لا أنه][3] جعل التحدي بالمثل جزءًا من دليله وآيته، فلا يكون دليلاً حتى يتحداهم بالمثل! بل قد عُلم أنَّ [نفس][4] استدلال المستدل بالدليل، يوجب اختصاصه بالمدلول عليه، وكلّ من أتى بآية هي دليل وبرهان وحجة، فقد عُلم أنه يقول إنَّها مستلزمة للمدلول عليه، لا يوجد مع عدمه، فلا يمكن أحدًا أن يعارضها، فيأتي بمثلها مع عدم المدلول عليه.

أجزاء الدليل على صدق النبي عند الأشاعرة

وهؤلاء[5] جعلوا من جملة الدليل: دعوى النبوة، والاحتجاج به، والتحدِّي بالمثل؛ ثلاثة أشياء[6].

وهذه الثلاثة هي أجزاء الدليل. ودعوى النبوة هو الذي تقام عليه البيِّنة، والذي [يقام][7] عليه الحجة ليس هو جزءًا من الحجة. والدعوى تسمى مدلولاً عليها، (ونفس المدعى [يُسمى][8] مدلولاً عليه، وثبوت المدعى يسمى مدلولاً [عليه][9])[10]، والعلم بثبوته يُسمَّى مدلولاً عليه.

---

(١) في «ط»: (ما).
(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٤٠٠).
(٣) في «م»، و«ط»: (لأنه).
(٤) في «ط»: (النفس).
(٥) أي: الأشاعرة.
(٦) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١١).
(٧) في «م»، و«ط»: (تقام).
(٨) في «خ»: (تسمى). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٩) في «خ»: (عليها). وما أثبت من «م»، و«ط».
(١٠) تكرّرت الجملة التي بين الهلالين في «خ» بلفظ: (ونفس المدعى تسمى مدلولاً عليه. وثبوت المدعى يسمى مدلولاً عليه). ولم تكرّر في «م»، و«ط».

فهنا دعوى النبوة، وهنا النبوة، وهنا النبوة المدعاة قبل أن يُعلم ثبوتها، وهنا ثبوتها في نفس الأمر، وهنا علم الناس بثبوتها، وكذلك سائر الدعاوي.

فمن ادَّعى تحريم النبيذ المتنازع فيه؛ فهنا: دعواه التحريم، ونفس التحريم هل هو ثابت أم منتف؟ وثبوت التحريم في نفس الأمر، والعلم بالتحريم. وكذلك من ادعى حقًّا عند الحاكم؛ فهنا: دعواه الحق، وهنا نفس المدعى؛ وهو استحقاقه ذلك الحق، وهنا ثبوت هذا الاستحقاق في نفس الأمر، وهنا العلم باستحقاقه. فالبينة والحجة [يجب][(١)] أن يقارن المدلول عليه؛ الذي هو المدعى، وثبوته في نفس الأمر؛ سواء ادعاه [مدع][(٢)]، أو لم يدّعه؛ وسواء علمه عالم، أو لم يعلمه؛ فإنَّ الدليل مستلزم للمدلول عليه؛ مستلزم لحرمة النبيذ، واستحقاق الحق. وثبوت الحرمة في نفس الأمر، مستلزم للحرمة. وأمَّا مجرَّد الحرمة المتصورة: فليست مستلزمة لوجودها في نفس الأمر، بل قد يتصور في الأذهان ما لا [يوجد][(٣)] في الأعيان. والله أعلم.

---

(١) في «خ»: (تجب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (مدعي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (يتصور يوجد) بزيادة: يتصور. وما أثبت من «م»، و«ط».

فصل

كلام الباقلاني في المعجزات ومناقشة شيخ الإسلام له

وقد ذكر القاضي أبو بكر أنَّ من المثبتة المجيزين للكرامات من أجاب عن حجة النفاة، بأن قال: الأدلَّة على ضربين: عقلية، ووضعية؛ فالعقليّ يدلّ لنفسه وجنسه، والوضعيّ يدلّ مع المواطأة، ولا يدلّ مثله مع عدمها؛ كعقد العشرة.

وضعّف أبو بكر هذا، بأن قال لهم أن يقولوا: إذا كانت المعجزات تجري مجرى القول، فحيث قصدت دلّت، وعنده أنَّ الأمر ليس كذلك[1].

قلت: بل هذا القائل أحسن؛ لأنَّها تدلّ إذا قصدت بها الدلالة؛ مثل قيام الأمر، وقعوده إذا طلب ذلك منه؛ ومثل العلامة التي تكون للشخص إذا جعلها علامة؛ فحيث قصد الدلالة به دلَّ. لكن لازم هذا أن لا يكون إلا إذا طلب الاستدلال بها، [لا نفس][2] الدعوى.

ثم إنَّه[3] ذكر أنَّ الخارق للعادة لا بُدَّ أن يكون خارقًا لعادة جميع المرسَل إليهم[4].

---

(١) لعلَّ ما نقله شيخ الإسلام رحمه الله هنا عن القاضي أبي بكر الباقلاني هو من القسم المفقود من كتاب «البيان»؛ إذ المطبوع منه ناقصٌ من آخره.

(٢) في «ط»: (لأنفس).

(٣) أي: القاضي أبو بكر الباقلاني.

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٠، ٥٥.

ثمَّ جوَّز أن يكون ممَّا اعتاده كثيرٌ منهم، بشرط / أن يمنعهم عن المعارضة، فيكون ذلك خرق عادة[1]. ٢١/أ

ثم قال في الكرامات: لا يجوز أن تكثر حتى تصير عادة؛ لأنَّ من حق المعجز على قولنا وقولهم أن يكون خارقًا للعادة، فلا تجوز إدامة ظهوره فيصير عادة، بل يقع نادرًا[2]. وقد [جوَّزوا][3] في السحر والكهانة أن يكون عادة، لكن عند دعوى النبوة يمنعهم من المعارضة، فكانت الكرامات أولى بذلك هي عادة للصالحين، وإذا ادَّعى النبوَّة صادقٌ منع من المعارضة[4]، فهذا اضطرابٌ آخر.

قول الباقلاني الخوارق لا تظهر إلا على يد نبي أو ولي والرد عليه

وادَّعى إجماع الأمة على أنَّها لا تظهر على فاسق. ولولا الإجماع لجوَّز ذلك؛ لأنَّه لا ينقض دليل النبوة، فصارت تدلّ على الولاية بالإجماع. على أنَّها لا تظهر إلا على يد نبيّ أو وليّ. فبهذا الإجماع يعلم أن من ظهرت [على][5] يده وليّ[6].

وهذا تناقضٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّهم قد قالوا: إنَّها لا تدلّ على الولاية؛ لأن الولي من مات على الإيمان، وهذا غير معلوم.

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٦ ـ ٢٠، ٢٣، ٧٢.

(٢) هذا الكلام غير موجود في المطبوع من كتاب «البيان» للباقلاني. وقد تقدمت الإشارة إلى أنَّ الكتاب ناقص من آخره.

(٣) في «خ»: (جوّز). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، ٩٦ ـ ٩٧، ١٠٠.

(٥) في «ط»: (عنى). وهو خطأ مطبعي.

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، ١٠٣ ـ ١٠٤، ١٠٥.

الثاني: أنَّه يقال: إذا جوَّزتَ أن يظهر على يد الساحر، والكاهن، ونحوهما من الكفار ما هو من جنس المعجزات والكرامات، وقلتَ[1]: يجب أن لا يستثنى من السحر شيء لا يفعل عنده، إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنه لا يكون بضرب من السحر، ولا يُفعل عنده؛ كفلق البحر ونحوه؛ فيكون الفرق بين السحر وغيره [إنَّما][2] يُعلم بهذا الإجماع، إن ثبت، وإلا فعندك يجوز أن يظهر على يد الساحر كل ما يظهر على يد النبيِّ إذا لم يدع النبوة، [ويحتجّ][3] بذلك إذا ادَّعى النبوة، وعارضه معارضٌ بالمثل. فكيف [تقول][4] مع هذا: إنَّ الخوارق تدلّ على الولاية بالإجماع، وأنت تجوّز ظهورها على أيدي الكفار؛ من السحرة، والكهان.

فإن قال: السحر والكهانة كانا قبل الرسول، فلما جاء بطلا.

قيل: أنت قد أثبتَّ أنَّ نفسه سُحِر بعد النبوة[5]، وأنَّ السحر كان على عهد الصحابة، وقتلوا الساحر، وذكرتَ إجماع الفقهاء على أنَّ السحر يكون من المسلمين، وأهل الكتاب[6]، والساحر ليس [بوليٍّ لله][7]، والسحر عندك هو من جنس الكرامات، الجميع خارق للعادة، لم يستدل به على النبوَّة[8].

---

(١) انظر قول الباقلاني في كتابه «البيان»: ص٩١ ـ ٩٨.

(٢) في «ط»: (تأنما).

(٣) في «م»، و«ط»: (ولا يحتجّ).

(٤) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨٢ ـ ٨٣.

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٧٨ ـ ٨٧.

(٧) في «ط»: (بولي الله).

(٨) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٣ ـ ٩٧.

فالباقلاني يجعل عمل الساحر من الخوارق، وأنه مما يفعله الله عند سحر الساحر، =

فكيف تقول مع هذا: إنَّ الخوارق [لا تكون][1] إلاَّ لنبيٍّ، أو وليٍّ، وأنت [تُثبتها][2] للكفار[3].

وهذا كلّه من جهة أنَّه أخذ جنس [الخارق][4] مشتركًا؛ فجوّز أن يكون للنبيِّ، وغير النبيِّ، مع قوله: إنَّ الخارق لا بُدَّ أن يكون خارقًا لعادة جميع

= ولا يستثني من عمل الساحر للخوارق إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنَّه لا يكون بضربٍ من السحر؛ كالآيات الكبرى للأنبياء. أما الفرق بين السحر والمعجزات: فإنه إن ادَّعى الساحر بسحره النبوة أبطله الله تعالى بوجهين: أحدهما: أنه إذا علم ذلك في حال الساحر، وأنه سيدعي به النبوة، أنساه عمل السحر جملة. والثاني: أن يهيئ الله خلقًا من السحرة يفعلون مثل فعله. ويعارضونه، فينتقض بذلك ما ادعاه، ويبطل.

انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، ٩٤ ـ ٩٥.

أما الفرق بين المعجزة والكرامة: فليس موجودًا في المطبوعة الناقصة من «البيان». ولكن الباقلاني ذكر ذلك في رسالته إلى أحد العلماء؛ إذ ذكر فيها أنَّ الفرق هو أنَّ الأمر الخارق للنبيِّ مقرونٌ بالتحدي والاحتجاج، وأنَّ صاحب الكرامة لا يدّعي النبوة بكرامته، ولو علم الله أنه يدعي بها، لما أجراها على يديه.

انظر: «المعيار المعرب»: (١١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١)، ضمنه رسالة كتبها الباقلاني إلى محمد ابن أحمد بن المعتمر المرقي). وقد نقلت النصَّ من كتاب «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٢/ ٥٤٩).

وهذا يؤكد ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم أنهم يجعلون الكرامات من جنس السحر.

وقد صرَّح الجويني بهذا في كتابه «الإرشاد». انظر: «الإرشاد»: ص٣٢٢، ٣٢٨.

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «م»، و«ط»: (أثبتها).

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨ ـ ٤٩، ٩١ ـ ٩٨. وانظر أيضًا: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠.

(٤) في «م»، و«ط»: (الخوارق).

المرسَل إليهم. ولكن عنده هذا يحصل بعدم المعارضة. وحينئذٍ فاشتراط كونه خارقًا، ومختصًا بمقدور [الربّ][1] باطلٌ.

وهو قد حكى أنَّ الإجماع على أن المعجز لا بُدَّ أن يكون خارقًا للعادة، فقال: اعلموا رحمكم الله أنَّ الكلَّ من سائر الأمم قد شرطوا في صفة المعجز أن يكون خارقًا للعادة[2].

---

(١) في «خ»: (للربّ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) «البيان» للباقلاني: ص٥٠.

[ثم قال[1] في فصول الكرامات][2]:

فصل[3]

قول الباقلاني: لا يدل على صدق النبي إلا المعجزات ولو لم تدل للزم عجز القديم

ويقال لهم: إنَّ من النَّاس من لا يشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقًا للعادة. وهذا كما ذكر إجماع الناس على أنَّه لا يدلّ على صدق النبيِّ إلا المعجزات[4]، فقال في الاستدلال على أنَّها لو لم تدلّ، لزم عجز القديم؛ إذ لا دليل [القول][5] كلِّ أحدٍ أثبت النبوَّة على نبوة الرُّسل وصدقهم، إلا ظهور المعجزة. فهذا إجماعٌ لا خلاف فيه، فلو ظهرت على يد المتنبي، لبطلت دلالة النبوَّة، ولوجب عجز القديم عن دليل يدلّ على نبوتهم. وهو نفسه قد ذكر في ذلك عدَّة أقوال في غير هذا الكتاب[6].

---

(١) أي: الباقلاني.

(٢) قال في «ط»: (فصل. ثمَّ قال في فصول الكرامات . . .).
ولا يُسلَّم له صنيعه؛ لأنَّ الكلام متعلّق بما سبق؛ من ذكر أقوال القاضي أبي بكر الباقلاني في الكرامات.

(٣) هذا الفصل في الكرامات لا يُوجد في القسم المطبوع من كتاب «البيان» للباقلاني، وإلاَّ فالمؤلف ذكر في خطبة الكتاب: ص٩ أنَّه سيتحدّث عن هذا الفصل في آخر الكتاب.
وهذا ممَّا يدلّ على أنَّ الكتاب ناقص في آخره.

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٣٧ ـ ٣٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٣١.

(٥) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) أي: في غير كتاب «البيان» الذي يعتمد عليه شيخ الإسلام في سوق أقوال الباقلاني، والردّ عليها ببيان تناقضاته.
انظر: «التمهيد»: ص١٥٦ ـ ١٥٧، و«الإنصاف»: ص٩٣ ـ وكلاهما للباقلاني ـ.
وانظر كتاب «البيان» له: ص٤٥ ـ ٤٨.

وأيضًا: فالاستدلال بالإجماع إنَّما يكون [بعد][(1)] ثبوت النبوة، فلا يحتجّ على مقدِّمات دليل النبوة بمجرد الإجماع.

٢١/ب
سبب عدم ظهور المعجزات على يد الكاذب عند الأشاعرة

وهؤلاء إنما أوقعهم في هذه المناقضات أنَّ القدرية[(٢)] يجعلون / لربِّهم شريعة بالقياس على خلقه، ويقولون: لا يجوز أن يفعل كذا، ولا أن يفعل كذا؛ كقولهم: لا يجوز أن يضلَّ هذا، فإنَّا لو جوَّزنا عليه الإضلال لجاز أن يظهر المعجزات على أيدي الكذابين؛ فإنَّ غاية ذلك أنَّه إضلال. وإذا جاز ذلك لم يبق دليلٌ على صدق الأنبياء، ولم يفرّق بين الصادق والكاذب. فعارضهم هؤلاء[(٣)] بأن قالوا: يجوز أن يفعل كلّ ممكن مقدور، ليس يجب أن ينزّه عن فعلٍ من الأفعال، وليس في الممكنات ما هو قبيح، أو ظلم، أو سيء، بل كلّ ذلك حسنٌ وعدل، فله أن يفعله. فقيل لهم: فجوّزوا إظهار المعجزات على [أيدي][(٤)] الكذابين، ففتقوا لهم فتقًا، فقالوا[(٥)]: هذا يلزم

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) المقصود بهم المعتزلة.

وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار: ص١٣٣، ٥٦٤، و«المختصر في أصول الدين» له: ص٢٣٧ ـ ضمن رسائل العدل والتوحيد ـ.

(٣) أي: الأشاعرة. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٠ ـ ٤١، و«التمهيد» له: ص٣٨٢ ـ ٣٨٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٥٨، وما بعدها، و«المواقف» للإيجي: ص٣٢٨، و«شرح الجوهرة» للبيجوري: ص١٠٨.

(٤) في «خ»: (يدي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: الأشاعرة.

انظر من كتب أئمتهم: «البيان» للباقلاني: ص٤٥ ـ ٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧ ـ ٣٢٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، ١٧٣، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤٢.

منه عجز الرب عن أن ينصب دليلاً يدل على صدق النبيِّ، وإن كان يمكنه أن يعرف صدقهم بالضرورة، فذلك يوجب أن يعرفوا نفسه بالضرورة، وهو يرفع التكليف.

قول شيخ الإسلام في عدم ظهور المعجزات على يد الكاذب

والتحقيق: أن إظهار المعجزات الدالَّة على صدق الأنبياء على يد الكاذب لا يجوز، لكن قيل لامتناع ذلك في نفسه؛ كما قاله الأشعري[1]. وقيل: لأنَّ ذلك يمتنع في حكمة الرب وعدله. وهذا أصحّ؛ فإنَّه قادر على ذلك، لو فعله بطلت دلالة المعجز على الصدق[2].

وهذا كما أنه قادر على سلب العقول، ولو فعل ذلك لبطلت العلوم. وهو سبحانه لو فعل ذلك قادرٌ على تعريف الصدق بالضرورة، وقادرٌ على أن لا يعرف بذلك، ولا يميز للناس بين الصادق والكاذب، لكنه لا يفعل هذا المقدور. ونحن نعلم بالاضطرار أنه لا يفعل ذلك، وأنَّه لا يبعث أنبياء

---

(١) انظر: «المواقف» للإيجي؛ فقد نقل ذلك عن الأشعري: ص٣٤٢.
وانظر ما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذه المسألة بتوسّع في كتبه التالية: «شرح الأصفهانية» ـ تحقيق السعوي ـ: (٢/ ٦١٢ ـ ٦٢٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨٩ ـ ٩٠)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠١).
وذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن مذهب الأشاعرة في إثبات النبوة أنَّهم يسلكون أحد طريقين: (إما طريق القدرة؛ كما سلكها الأشعري في أحد قوليه، والقاضيان أبو بكر وأبو يعلى، وغيرهما؛ وهو أنه لا طريق إلى تصديق النبيّ غير المعجزة، فلو لم تكن دالّة على التصديق، للزم عجز الباري عن تصديق الرسل. وإما طريق الضرورة؛ كما سلكها الأشعري في قوله الآخر، وأبو المعالي، وطوائف أُخَر). «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٢) سبق أن أورد الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه المسألة في: ص٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٤٨٠ ـ ٤٨٣ ، من هذا الكتاب. وسوف يأتي زيادة إيضاح منه رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه المسألة في: ص٩٢٧ ـ ٩٤٣، ٩٤٨ ـ ٩٥٠ منه.

صادقين يبلغون رسالته ويأمر الناس باتباعهم ويتوعَّد من كذَّبهم، فيقوم آخرون كذَّابون يدَّعون مثل ذلك، وهو يسوي بين هؤلاء وهؤلاء في جميع ما يفرق به بين الصادق والكاذب. بل قد علمنا من سنَّته أنه لا يُسوّي في دلائل الصدق والكذب بين المحدث الصادق، والكاذب، والشاهد الصادق، والكاذب، وبين الذي يعامل الناس بالصدق، والكذب، وبين الذي يظهر الإسلام صادقًا، والذي يظهره نفاقًا وكذبًا، بل يُميّز هذا من هذا بالدلائل [الكثيرة][1]؛ كما يُميّز بين العادل وبين الظالم، وبين الأمين وبين الخائن؛ فإنَّ هذا مقتضى سنّته التي لا تتبدَّل، وحكمته التي هو منزَّه عن نقيضها، وعدله سبحانه بتسويته بين المتماثلات، وتفريقه [بين][2] المختلفات. فكيف يُسوي بين أفضل الناس وأكملهم صدقًا، وبين أكذب الناس وشرّهم كذبًا فيما يعود إلى فساد العالم في العقول، والأديان، والأبضاع، والأموال، والدنيا، والآخرة.

الرد على القدرية في قولهم لو جوزنا عليه الإضلال لجاز أن يظهر المعجزات على يد الكاذب

وقول [القدريِّ][3]: إذا جاز عليه إضلال من أضلّه، جاز عليه إضلال بعض الناس، يقال له:

أولاً: ليس إظهار المعجزة على أيدي الكذابين من باب الإضلال، بل لو ظهرت على يده لكانت لا تدلّ على الصدق، فلم يكن دليلاً يُفرّق به بين الصدق والكذب. وعدم الدليل يوجب عدم العلم بذلك الدليل، لا يوجب اعتقاد نقيضه. ولو كان لا يظهرها إلا على يد كاذب، لكانت إنَّما تدل على

---

(1) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(2) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(3) في «م»، و«ط»: (القدر).

الكذب؛ فالاشتراك بين الصنفين يرفع دلالتها، واختصاص أحدهما بها يوجب دلالتها على المختصِّ.

ويقال ثانيًا: تجويز إضلال طائفة معينة؛ بمعنى أنه حصل لهم الضلال لعدم نظرهم، واستدلالهم، وقصدهم الحق، وجعل قلوبهم معرضة عن طلب الحق وقصده، وأنَّها تكذب الصادق: ليس هو مثل إضلال العالم كلّه، ورفع ما يعرف به الحق من الباطل. بل مثال هذا: مثل من قال: إذا جاز أن [يعمي][1] طائفة من الناس، جاز أن [يعمي][2] جميع النَّاس، فلا يرى أحدٌ شيئًا. وإذا جاز أن [يُصِمّ][3] بعض النَّاس، جاز أن يصم جميعهم، فلا يسمع أحدٌ شيئًا. وإذا جاز أن يُزمن[4] بعض النَّاس، أو / يُشلّ يديه، جاز إزمان جميع الناس، وإشلال أيديهم؛ حتى لا يقدر أحدٌ في العالم على شيء، ولا بطش بيده. وإذا جاز أن يُجنّن بعض الناس، جاز أن يُجنّن جميعَهم؛ حتى لا يبقى في الأرض إلا مجنونٌ، لا عاقل. وإذا جاز أن يُميت بعض الناس، جاز أن يُميتهم كلّهم في ساعة واحدة، مع بقاء العالم على ما هو عليه. وأن يقال: إذا جاز أن يُضِلَّ بعض الناس عن قبول بعض الحق، جاز أن يضله عن قبول كلّ حق؛ حتى لا يصدق أحدًا في شيء، ولا يقبل شيئًا مما يُقال له؛ فلا يأكل، ولا يشرب، ولا يلبس، ولا ينام. وأنَّ كلَّ من أضلَّ جاز أن يفعل به هذا كلّه.

1/22

---

(١) في «م»، و«ط»: (يعمى).

(٢) في «م»، و«ط»: (يعمى).

(٣) في «ط»: (يضم).

(٤) قال ابن منظور: «الزَّمِن: ذو الزمانة. والزمانة آفة في الحيوانات. ورجلٌ زَمِن، أي: مبتلى بيِّن الزمانة. والزمانة: العاهة ...». «لسان العرب»: (١٣/ ١٩٩).

وهذا كلّه ممَّا يُعرف بضرورة العقل الفرق بينهما، ومن سوى بين هذا وهذا[1]، كان مصابًا في عقله.

وآيات الأنبياء هي من هذا الباب؛ فلو لم يميِّز بين الصادق والكاذب، لكان قد بعث أنبياء يبلّغون رسالته، ويأمرون بما أمر به؛ من أطاعهم سعد في الدنيا والآخرة، ومن كذَّبهم شقي في الدنيا والآخرة، وآخرين كذَّابين يبلّغون عنه ما لم يقله، ويأمرون بما نهى عنه، وينهون عمَّا أمر به، ومن اتبعهم شقي في الدنيا والآخرة، ولم يجعل لأحدٍ سبيلاً إلى التمييز بين هؤلاء وهؤلاء. [وهذا][2] أعظم من أن يقال إنَّه خلق أطعمة نافعة، وسمومًا قاتلة، ولم يميّز بينهما، بل كلّ ما أكله الناس، جاز أن يكون من هذا وهذا. ومعلومٌ أنَّ من جوَّز مثل هذا على الله، فهو مصابٌ في عقله.

الله جعل الأشياء متلازمة وكلّ ملزوم دليل على لازمه

ثمَّ إنَّ الله جعل الأشياء متلازمة، وكلّ ملزوم هو دليل على لازمه؛ فالصدق له لوازم كثيرة؛ فإنَّ من كان يصدق، ويتحرى الصدق، كان من لوازمه أنَّه لا يتعمَّد الكذب، ولا يخبر بخبرين متناقضين عمدًا، ولا يُبطن خلاف ما يظهر، ولا يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، ولا يخون أمانته، ولا يجحد حقًّا هو عليه، إلى أمثال هذه الأمور التي يمتنع أن [تكون][3] لازمةً إلا لصادق؛ فإذا انتفت انتفى الصدق، وإذا وجدت كانت مستلزِمة لصدقه. والكاذب بالعكس؛ لوازمه بخلاف ذلك؛ وهذا لأنَّ الإنسان حيّ ناطق، والنطق من لوازمه الظاهرة لبني جنسه. ومن لوازم النطق: الخبر؛ فإنه ألزم له من الأمر، والطلب؛ حتى قد قيل: إنَّ جميع أنواع الكلام

(١) أي: بين النبيّ، والمتنبّئ.

(٢) في «ط»: (وهـ). وهو خطأ مطبعي.

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

[تعود][1] إلى الخبر؛ فلزم أن يكون من لوازم الإنسان إخباره، [وظهور][2] إخباره، وكثرته، وأنَّ هذا لا بُدَّ من وجوده حيث كان. وحينئذ: فإذا كان كذَّابًا عَرَفَ النَّاس كذبه؛ لكثرة ما يظهر منه من [الخبر][3] عن الشيء بخلاف ما هو عليه، من أحوال نفسه وغيره، وممَّا رآه، وسمعه، وقيل له في الشهادة والغيب. ولهذا كلّ من كان كاذبًا ظهر عليه كذبه بعد مدة؛ سواء كان مدَّعيًا للنبوَّة، أو كان كاذبًا في العلم ونقله، أو في الشهادة، أو في غير ذلك[4]. وإن [كان][5] مطاعًا، كان ظهور كذبه أكثر لما فيه من الفساد.

---

(١) في «م»، و«ط»: (يعود).

(٢) في «ط»: (وظهورًا).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يشرح حديث أبي سفيان مع هرقل: (فسألهم عن زيادة أتباعه ودوامهم على اتِّباعه، فأخبروه أنهم يزيدون، ويدومون. وهذا من علامات الصدق والحق؛ فإنَّ الكذب والباطل لا بُدَّ أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه. ولهذا أخبرت الأنبياء المتقدمون أنَّ المتنبئ الكذاب لا يدوم إلا مدة يسيرة. وهذه من بعض حجج ملوك النصارى ـ الذين يُقال إنهم من ولد قيصر هذا، أو غيرهم ـ حيث رأى رجلاً يسبّ النبيّ ﷺ من رؤوس النصارى، ويرميه بالكذب. فجمع علماء النصارى، وسألهم عن المتنبئ الكاذب، كم تبقى نبوته؟ فأخبروه بما عندهم من النقل عن الأنبياء؛ أنَّ الكذَّاب المفتري لا يبقى إلا كذا وكذا سنة؛ مدة قريبة؛ إما ثلاثين سنة، أو نحوها. فقال لهم: هذا دين محمد له أكثر من خمسمائة سنة ـ أو ستمائة سنة ـ وهو ظاهر مقبول متبوع. فكيف يكون هذا كذابًا. ثمَّ ضرب عنق ذلك الرجل). «شرح الأصفهانية» ـ تحقيق السعوي ـ: (٢/ ٤٨٥).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

[و](1) في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنَّه قال: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكِّيهم، ولهم عذاب أليم: ملكٌ كذَّاب، وشيخ زان، وعائل مستكبر ـ ويُروى ـ وفقيرٌ محتال»(2).

ولهذا كثيرٌ من أهل الدول كانوا يتواصون بالكذب، وكتمان أمورهم، ثم يظهر؛ كالقرامطة(3). ولهذا امتنع اتفاق الناس على الكذب، والكتمان،

---

(1) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(2) الحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (1/ 102 ـ 103)، كتاب الإيمان، باب بيان غلظ تحريم إسبال الإزار، مع تقديم، وتأخير في الألفاظ، وليس فيه: وفقير محتال.

(3) القرمطة نسبة إلى مذهب القرامطة. ووجه قرمطتهم: أنَّه جعلوا للنص معنى باطنًا يُخالف معناه الظاهر.

والقرامطة: نسبة إلى حمدان قرمط، ولُقِّب بذلك لقرمطة في خطه، أو في خطوه. كان أحد دعاتهم في الابتداء، فاستجاب له جماعة، فسموا قرامطة، وقرمطية. وكان هذا الرجل من أهل الكوفة، وكان يميل إلى الزهد، فصادف أحد دعاة الباطنية، وأثَّر عليه؛ فاعتنق مذهبهم. ثمَّ لم يزل بنوه وأهله يتوارثون مكانه. وكان أشدّهم بأسًا: رجل يُقال له أبو سعيد. ظهر في سنة ست وثمانين ومائتين، وقوي أمره، وقتل ما لا يحصى من المسلمين، وخرب المساجد، وأحرق المصاحف، وفتك بالحاج، وسنَّ لأهله وأصحابه سننًا، وأخبرهم بمحالات. ثم مات، وخلف بعده ابنه أبا طاهر؛ ففعل مثل فعله، وهجم على الكعبة، فأخذ ما فيها من الذخائر، وقلع الحجر الأسود، وحمله إلى بلده، وأوهم الناس أنه أله ـ تعالى الله عن قوله علوًّا كبيرًا ـ.

انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص289، و«فضائح الباطنية» للغزالي: ص12، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص144 ـ 146.

وانظر: تعريف شيخ الإسلام رحمه الله للقرامطة في السمعيات في كتابه «نقض تأسيس الجهمية»: (1/ 150)، و«الرسالة التدمرية»: ص19، و«شرح حديث النزول»: ص428، و«بغية المرتاد»: ص183 ـ 184، و«شرح الأصفهانية»: (2/ 451 ـ 457)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (2/ 15)، و«مجموع الفتاوى»: (12/ 213)، و(13/ 168). =

من غير تواطؤ؛ لما جعل الله في النفوس من الداعي إلى الصدق والبيان، وجعل الله في القلوب هدايةً ومعرفةً بين هذا وهذا. ولم يُعرف قطّ في بني آدم أنَّه اشتبه صادقٌ بكاذبٍ إلاَّ مدة قليلة، ثم يظهر الأمر. وليس هذا كالضلال في أمور خفية ومشتبهة / على أكثر الناس؛ فإنَّ التمييز بين الصادق والكاذب يظهر لجمهور الناس وعامتهم بعد مدَّة، ولا يطول اشتباه ذلك عليهم، وإنما يشتبه الأمر عليهم فيما لم يتعمّد فيه الكذب، بل أخطأ أصحابه؛ فأخذ عنهم تقليدًا لهم. وأما مع كون أصحابه يتعمَّدون الكذب، [فهو][1] لا يخفى على عامة الناس.

التمييز بين الصادق والكاذب

٢٢/ب

(١) في «م»، و«ط»: (فهذا).

فصل

الفروق بين آيات الأنبياء وغيرها

وقد تقدم[1] ذكر بعض الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم. وبينها وبين غيرها من الفروق ما لا يكاد يحصى.

الأول: أن النبي صادقٌ فيما يخبر به عن الكتب، لا يكذب قط، ومن خالفهم من السحرة، والكهان، لا بُد أن يكذب؛ كما قال: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[2].

الثاني: من جهة ما يأمر به هذا ويفعله، ومن جهة ما يأمر به هذا ويفعله؛ فإن الأنبياء لا يأمرون [إلا][3] بالعدل، وطلب الآخرة، وعبادة الله وحده، وأعمالهم البر والتقوى. ومخالفوهم يأمرون بالشرك، والظلم، ويعظمون الدنيا، وفي أعمالهم الإثم والعدوان.

الثالث: أن السحر، والكهانة، ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها، ليست خارقة لعادتهم، وآيات الأنبياء لا تكون إلا لهم ولمن اتبعهم.

الرابع: أن الكهانة والسحر يناله الإنسان بتعلمه، وسعيه، واكتسابه؛ وهذا مجربٌ عند الناس. بخلاف النبوة؛ فإنه لا ينالها أحدٌ باكتسابه.

---

(١) انظر: ص١٩٥، ٤٨٧ ـ ٥٢٣ من هذا الكتاب. وسيأتي أيضًا بعض الفروق في ص٦٠٦ ـ ٦٠٧، ٦٦٢ ـ ٦٦٤، ١٠٧٤ ـ ١٠٩٠ منه..

(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٣) في «ط»: (إلى).

الخامس: أن النبوة لو قدر أنها تنال بالكسب، فإنما تُنال بالأعمال الصالحة، والصدق، والعدل، والتوحيد. لا تحصل مع الكذب على من دون الله، فضلاً عن أن تحصل مع الكذب على الله. فالطريق الذي تحصل به لو حصلت بالكسب مستلزمٌ للصدق على الله فيما يُخبر به.

السادس: أن ما يأتي [به][1] الكهان، والسحرة، لا يخرج عن كونه مقدورًا للجن والإنس، وهم مأمورن بطاعة الرسل، وآيات الرسل لا يقدر عليها؛ لا جن، ولا إنس، بل هي خارقة لعادة كل [من][2] أُرسل النبي إليه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا﴾[3].

السابع: أن هذه يمكن أن تُعارض بمثلها، وآيات الأنبياء لا يمكن أحدًا أن يعارضها بمثلها.

الثامن: أن تلك ليست خارقة لعادات بني آدم، بل كل ضربٍ منها معتادٌ لطائفة غير الأنبياء. وأما آيات الأنبياء: فليست معتادة لغير الصادقين على الله، ولمن صدقهم.

التاسع: أن هذه قد لا يقدر عليها مخلوق؛ لا الملائكة، ولا غيرهم؛ كإنزال القرآن، وتكليم موسى، وتلك تقدر عليها الجن والشياطين.

العاشر: أنه إذا كان من الآيات ما يقدر عليه الملائكة؛ فإن الملائكة لا تكذب على الله، ولا تقول لبشر إن الله أرسلك، ولم يرسله، وإنما يفعل ذلك الشياطين. والكرامات معتادة في الصالحين منا، ومَنْ قبلنا، ليست

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

خارقة لعادة الصالحين. وآيات الأنبياء خارقة لعادة الصالحين، وهذه[1] تُنال بالصلاح؛ بدعائهم، وعبادتهم. ومعجزات الأنبياء لا تُنال بذلك، ولو طلبها الناس؛ حتى يأذن الله فيها، ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْأَيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[2]، ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾[3].

الحادي عشر: أن النبي قد تقدمه [أنبياء][4]؛ فهو لا يأمر إلا بجنس ما أمرت به الرسل قبله؛ فله نظراء يعتبر بهم، وكذلك الساحر، والكاهن له نظراء يعتبر بهم.

الثاني عشر: أن النبي لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد؛ فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر؛ فيأمر بالتوحيد، والإخلاص،
١/٢٣ والصدق؛ وينهى عن الشرك، والكذب، والظلم، / فالعقول، والفطر توافقه؛ كما توافقه الأنبياء قبله؛ فيصدقه صريح المعقول وصحيح المنقول الخارج عما جاء به. والله أعلم.

---

(١) أي: الكرامات.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٧.

(٤) في «ط»: (الأنبياء).

فصل

ما يخالف الكتاب والسنة فهو باطل

ومن تدبر هذا[1]، وغيره، تبيَّن له أن جميع ما ابتدعه المتكلمون، وغيرهم؛ مما يخالف الكتاب والسنة، فإنه باطل.

المبتدعون المخالفون للكتاب والسنة

ولا ريب أن المؤمن يعلم من حيث الجملة أن ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل. لكنْ كثيرٌ من الناس لا يعلم ذلك في المسائل المفصلة؛ لا يعرف ما الذي يوافق الكتاب والسنة، وما الذي يخالفه؛ كما قد أصاب [كثيرًا][2] من الناس في الكتب المصنفة في الكلام؛ في أصول الدين، وفي الرأي والتصوف، وغير ذلك؛ فكثيرٌ منهم قد اتبع طائفة يظن أن ما يقولونه هو الحق، وكلهم على خطأ وضلال.

خطبة الإمام أحمد

ولقد أحسن الإمام أحمد في قوله في خطبته، وإن كانت مأثورة عمن تقدم[3]: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل

---

(١) أي: هذه الفروق بين آيات الأنبياء وغيرهم، والتي ذكرها آنفًا ـ في الفصل السابق.

(٢) في «م»، و«ط»: (كثير).

(٣) أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (١/١٥٣)، والخطيب البغدادي في كتاب أصحاب الحديث ص٢٨. وقال الهيثمي: يتقوى الحديث بتعدد طرقه، فيكون حسنًا. انظر: «إرشاد الساري»: (١/٤).
وذكر ابن القيم لهذا الحديث عدة طرق، في مفتاح دار السعادة (١/٢٠٦ ـ ٢٠٧).
وأورده التبريزي في مشكاة المصابيح رقم ٢٤٨، وفيه: عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له، ينفون عنه =

العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويُبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس عليهم. ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عنان الفتنة؛ فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب. يقولون على الله، وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»(١).

فهؤلاء أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم، كما قال: مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مفارقة الكتاب.

= تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين). رواه البيهقي.
وقد علق الشيخ الألباني على هذا الحديث بأنه مرسل؛ لأن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري هذا تابعي مقل كما قال الذهبي، وراويه عنه معاذ بن رفاعة ليس بعمدة. لكن الحديث قد روي موصولاً من طريق جماعة من الصحابة، وصحح بعض طرقه الحافظ العلائي في بغية الملتمس (٣ ـ٤)، وروى الخطيب في شرف أصحاب الحديث (٣٥/ ٢)، عن مهنا بن يحيى قال: سألت أحمد يعني: ابن حنبل عن حديث معاذ بن رفاعة عن إبراهيم هذا، فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع؟ فقال: لا، هو صحيح. فقلتُ له: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد. قلت: من هم؟ قال: حدثني به مسكين، إلا أنه يقول: معاذ، عن القاسم بن عبد الرحمن. قال أحمد: معاذ بن رفاعة لا بأس به.. انظر: «مشكاة المصابيح»: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).
وقال الذهبي عن العذري في الميزان (ما علمته واهيًا، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدوله»..).

(١) انظر: «الرد على الجهمية والزنادقة»: للإمام أحمد ص٨٥ ـ تحقيق عبد الرحمن عميرة ـ.

أهل البدع مخالفون للكتاب والسنة

وتصديق ما ذكره: أنك لا تجد طائفة منهم توافق الكتاب والسنة فيما جعلوه أصول دينهم، بل[لكل][(1)] طائفة أصول دين لهم؛ فهي أصول دينهم الذي هم عليه، ليس هي أصول الدين الذي بعث الله به رسوله، وأنزل به كتابه.

وما هم عليه من الدين، ليس كله موافقًا للرسول، ولا كله مخالفًا له؛ بل بعضه موافق، وبعضه مخالف؛ بمنزلة أهل الكتاب الذين لبسوا الحق بالباطل؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٤٠ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ۝٤١ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[(2)]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾[(3)].

لكن بعض الطوائف أكثر مخالفةً للرسول من بعض، وبعضها أظهر مخالفة. ولكن الظهور أمرٌ نسبي؛ فمن عرف السنة ظهرت له مخالفة من خالفها؛ فقد [تظهر][(4)] مخالفة بعضهم للسنة لبعض الناس؛ لعلمه بالسنة دون من لا يعلم منها ما يعلمه هو؛ وقد تكون السنة في ذلك معلومة عند جمهور الأمة؛ فتظهر مخالفة من خالفها؛ كما [تظهر][(4)] للجمهور مخالفة الرافضة للسنة، وعند الجمهور هم المخالفون للسنة، فيقولون: أنت سني، أو رافضي؟

---

(1) في «ط»: (بكل).

(2) سورة البقرة، الآيات: ٤٠ـ٤٢.

(3) سورة آل عمران، الآية: ٧١.

(4) في «خ»: (يظهر)، وما أثبت من «م»، و«ط».

وكذلك الخوارج: لما كانوا أهل سيف وقتال، ظهرت مخالفتهم للجماعة؛ حين كانوا يقاتلون الناس، وأما اليوم فلا يعرفهم أكثر الناس.

٢٣/ب وبدع / القدرية، والمرجئة، ونحوهم: لا تظهر مخالفتها بظهور هذين.

ظهور القدرية والمرجئة

وهاتان البدعتان ظهرتا(١) لما قتل عثمان [رضى الله عنه](٢)؛ في الفتنة؛ في خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [رضى الله عنه](٢).

ظهور الخوارج

وظهرت [الخوارج](٣) بمفارقة أهل الجماعة، واستحلال دمائهم وأموالهم؛ حتى قاتلهم(٤) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب [رضى الله عنه](٥) في ذلك لأمر النبي ﷺ(٦).

---

(١) وانظر عرضًا لظهور الفتن، وانتشار البدع، والمذاهب في الإسلام في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٨/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، و(٢٨/ ٤٩٠ ـ ٤٩١)، وفي «منهاج السنة النبوية»: له (١/ ٣٠٦ـ٣٠٩).

(٢) زيادة من «ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (الخوارق).

(٤) انظر سبب خروج الخوارج، وقتال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضى الله عنه ـ لهم في موقعة النهروان، في «البداية والنهاية» لابن كثير: (٧/ ٢٨٩ ـ ٣٢١).

(٥) زيادة من «ط».

(٦) يُشير رَحِمَهُ اللَّهُ إلى قول علي بن أبي طالب ـ رضى الله عنه ـ: (إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ، فلأن أخر من السماء أحب إلي من أن أقول عليه ما لم يقل. وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم؛ فإن الحرب خدعة؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سيخرج في آخر الزمان قومٌ أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية. فإذا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجرًا لمن قتلهم عند الله يوم القيامة». .).

«صحيح البخاري»: (٣/ ١٣٢١ ـ ١٣٢٢)، وكتاب المناقب، باب: علامة النبوة، و«صحيح مسلم»: (٢/ ٧٤٦ـ٧٤٧)، كتاب الزكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج.

الأحاديث في الخوارج

قال الإمام أحمد بن حنبل: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه[١]. وهذه[٢] قد رواها صاحبه مسلم بن الحجاج في «صحيحه»[٣]، وروى البخاري قطعة منها[٤].

اتفاق الصحابة على قتال الخوارج

واتفقت الصحابة على قتال الخوارج، حتى إن ابن عمر - مع امتناعه عن الدخول في فرقة؛ كسعد[٥]، وغيره من السابقين[٦]. ولهذا لم يبايعوا

---

(١) انظر: «السنة» للخلال: (١/ ١٤٥). وقال المحقق: إسناده صحيح.
وقال شيخ الإسلام رحمه الله في غير هذا الكتاب: (قال الإمام أحمد: صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه. وقد رواها مسلم في «صحيحه»: وروى البخاري منها ثلاثة أوجه؛ حديث علي، وأبي سعيد، وسهل بن حنيف. وفي السنن والمسانيد طرق أُخَر متعددة...). «مجموع الفتاوى»: (٢٨/ ٥١٢).

(٢) الأوجه.

(٣) انظر: «صحيح مسلم»: (٢/ ٧٤٠ - ٧٤٦)، كتاب الزكاة باب: ذكر الخوارج وصفاتهم، و(٢/ ٧٤٦ - ٧٤٩) كتاب الزكاة، باب: التحريض على قتل الخوارج، و(٢/ ٧٥٠)، كتاب الزكاة، باب: الخوارج شر الخلق والخليقة.

(٤) انظر: «صحيح البخاري»: (٣/ ١١٤٨)، كتاب الخمس، باب: ما كان النبي ﷺ يُعطي المؤلفة قلوبهم، (٣/ ١٢١٩)، كتاب الأنبياء، باب: قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ﴾، (٤/ ١٥٨٣)، كتاب المغازي، باب: بعث علي وخالد - رضي الله عنهما - إلى اليمن قبل حجة الوداع، (٤/ ١٩٢٧ - ١٩٢٨)، كتاب فضائل القرآن، باب: من راءى بقراءة القرآن، (٣/ ١٣٢١ - ١٣٢٢)، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة، (٦/ ٢٥٣٩)، كتاب استتابة المرتدين، باب: قتل الخوارج، (٦/ ٢٥٤٠)، كتاب استتابة المرتدين، باب: من ترك قتال الخوارج للتألف.

(٥) ابن أبي وقاص - رضي الله عنه -.

(٦) اعتزل كثير من الصحابة الفتنة التي وقعت بعد مقتل عثمان - رضي الله عنه - فلم يُقاتلوا لا مع علي، ولا مع معاوية. ومن هؤلاء: سعد بن أبي وقاص، وأسامة بن زيد، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأبو بكرة، وعمران بن حصين، وأكثر السابقين الأولين. انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٥٤١ - ٥٤٢). =

لأحد إلا في الجماعة[1] ـ قال[2] عند الموت: ما آسى على شيء إلا على أني لم أقاتل الطائفة الباغية مع علي رضى الله عنه[3]؛ يريد بذلك قتال الخوارج، وإلا فهو لم يبايع؛ لا لعلي، ولا غيره، ولم يبايع معاوية إلا بعد أن اجتمع الناس عليه، فكيف يقاتل إحدى الطائفتين؟ وإنما أراد المارقة التي قال فيها النبي ﷺ: «تمرُق مارقة علي حين فرقةٍ من الناس، يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق»[4]. وهذا حدَّث به أبو سعيد[5]، فلما بلغ ابن عمر قول النبي ﷺ في الخوارج، وأمره بقتالهم، تحسر على ترك قتالهم.

الصحابة على ثلاثة أقوال في فتنة الجمل وصفين

فكان قتالهم ثابتًا بالسنة الصحيحة الصريحة، وباتفاق الصحابة؛ بخلاف فتنة الجمل وصفين[6]؛ فإن أكثر السابقين الأولين كرهوا القتال في هذا، وهذا. وكثيرٌ من الصحابة قاتلوا إما من هذا [الجانب][7]، وإما من هذا الجانب؛ فكانت الصحابة في ذلك على ثلاثة أقوال[8].

---

(١) انظر عن الذين اعتزلوا الفتنة؛ كسعد، وابن عمر، فلم يبايعوا لأحدٍ إلا في جماعة: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، و(٨/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦). و«البداية والنهاية»: (٧/ ٢٣٧).

(٢) القائل هو عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنه ـ.

(٣) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٤) الحديث أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦)، كتاب الزكاة، باب: ذكر الخوارج وصفاتهم. والإمام أحمد في «مسنده»: (٣/ ٣٢، ٤٨).

(٥) الخدري ـ رضى الله عنه ـ.

(٦) انظر خبرهما في «البداية والنهاية»: (٧/ ٢٤١)، وما بعدها، و٢٦٤ وما بعدها وانظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «المنهاج»: (٨/ ٥٢٢ ـ ٥٢٨)؛ فهو مشابه للكلام الذي ذكره هنا.

(٧) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٨) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٥٣٥، ٥٤١ ـ ٥٤٢)، و(٤/ ٥٠١ ـ ٥٠٢)، و(٧/ ٤٧٣). و«مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٧٣).

الأحاديث الدالة على ترك القتال في الفتن

لكن الذي دلت عليه السنة الصحيحة أن عليَّ بن أبي طالب [رضى الله عنه][1] كان أولى بالحق[2]، وأن ترك القتال بالكلية كان خيرًا وأولى؛ ففي «الصحيحين» عن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من الإسلام يقتلهم أولى الطائفتين بالحق»[3]. وقد ثبت عنه أنه جعل القاعد فيها خيرًا من القائم، والقائم خيرًا من الماشي، والماشي خيرًا من الساعي[4]، وأنه أثنى على من صالح، ولم يُثن على من قاتل؛ ففي البخاري وغيره عن أبي بكرة أن النبي ﷺ قال عن الحسن: «إن ابني هذا سيِّدٌ، وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين»[5]؛ فأثنى على الحسن في إصلاح الله به بين الفئتين. وفي صحيح مسلم، وبعض نسخ البخاري: أن النبي ﷺ [قال][6] لعمار «تقتلك الفئة الباغية»[7].

---

(١) زيادة من «ط».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٣٥٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٥١).

(٣) تقدم تخريجه آنفًا.

(٤) فعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي. ومن تشرف لها تستشرفه، ومن وجد فيها ملجأ فليعذ به». الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٣١٨)، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢١١ ـ ٢٢١٢)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: نزول الفتن كمواقع القطر.

(٥) رواه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٩٦٢ ـ ٩٦٣)، كتاب الصلح، باب: قول النبي ﷺ: «إن ابني هذ لسيد»، و(٣/ ١٣٢٨)، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام.

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٧) رواه الإمام البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٠٣٥)، كتاب الجهاد، باب: مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله، والإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٣٥ ـ ٢٢٣٦)، كتاب الفتن، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل.

بقاء الطائفة المنصورة إلى يوم الدين

وفي الصحيحين أيضًا أنه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»[1]؛ قال معاذ: وهم بالشام.

وفي صحيح مسلم عنه أنه قال: «لا تزال أهل المغرب ظاهرين لا يضرهم من خذلهم»[2].

أهل المغرب هم أهل الشام

قال أحمد بن حنبل، وغيره: أهل المغرب: أهل الشام[3]؛ أي أنها أول المغرب؛ فإن التغريب [والتشريق][4] أمر نسبي؛ فلكل بلد غرب وشرق، وهو ﷺ تكلم بمدينته؛ فما تغرب عنها فهو غرب، وما تشرق عنها فهو شرق، هي[5] مسامتة أول الشام من ناحية الفرات؛ كما أن مكة مسامتة لحران[6].

---

(١) انظر: «صحيح البخاري»: (٣/ ١٣٢٩)، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، و(٦/ ٢٦٦٧)، كتاب الاعتصام، باب: قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهل العلم»، و(٦/ ٢٧١٤)، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾، و«صحيح مسلم»: (٣/ ١٥٢٣ ـ ١٥٢٤)، كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم».

(٢) انظر: «صحيح مسلم»: (٣/ ١٥٢٥)، كتاب الإمارة، باب: قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»، ولفظ مسلم: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٤١، ٥٠٧). وانظر أقوال العلماء في معنى أهل الغرب، في «شرح النووي على مسلم»: (١٣/ ٦٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٤٦١ ـ ٤٦٢)، و«فتح الباري»: (١٣/ ٣٠٨)، و«المغني» لابن قدامة: (١٣/ ٢٠).

(٤) في «ط»: و(التشريف).

(٥) أي: المدينة النبوية.

(٦) قال ياقوت في «معجم البلدان»: (هي مدينة عظيمة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مضر. بينها وبين الرها يوم، وبين الرقة يومان). «معجم البلدان»: (٢/ ٢٧١). =

و[سميساط][1]، ونحوهما[2].

قتال صفين من أي الأنواع كان

[وتصويب قتالهم][3] إن كان بعد الإصلاح، فلم يقع الإصلاح وإن كان عند بغيهم في الاقتتال. وإن لم يكن إصلاح فهؤلاء البغاة لم [يكن][4] في أصحاب علي من يقاتلهم، بل تركوا قتالهم؛ إما عجزًا، وإما تفريطًا؛ فتُرِكَ الإصلاحُ المأمور به.

وعلى هذا قوتلوا ابتداءً / قتالاً غير مأمور به، ولما صار قتالهم مأمورًا ٢٤/أ
به لم يقاتلوا القتال المأمور به، بل نكل أصحاب علي [رضي الله عنه][5] عن القتال؛ إما عجزًا، وإما تفريطًا.

---

(١) في «خ»: (سميشاط). وما أثبت من «م»، و«ط».
وسُمَيْسَاط: قال ياقوت في «معجم البلدان»: (سُمَيْسَاط ـ بضم أوله، وفتح ثانيه، ثم ياء من تحت ساكنة، وسين أخرى، ثم بعد الألف طاء مهملة ـ: مدينة على شاطئ الفرات، في طرف بلاد الروم، على غربي الفرات). «معجم البلدان»: (٣/ ٢٩٣).

(٢) وقد قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ معلقًا على حديث: «لا يزال أهل المغرب..»: (وهذا كما ذكروه؛ فإن كل بلد له غرب وشرق، والاعتبار في لفظ النبي ﷺ بغرب مدينته، ومن الفرات هو غرب المدينة؛ فالبيرة ونحوها على سمت المدينة؛ كما أن حران والرقة وسميساط ونحوها على سمت مكة. ولهذا يُقال إن قبلة هؤلاء أعدل القبل؛ بمعنى أنك تجعل القطب الشمالي خلف ظهرك، فتكون مستقبل الكعبة. فما كان غربي الفرات فهو غربي المدينة إلى آخر الأرض. وأهل الشام أول هؤلاء). «منهاج السنة النبوية»: (٧/ ٥٧).
وانظر: مزيد بيان لهذه المسألة في «مجموع الفتاوى»: (٢٧/ ٤١ ـ ٤٢، ٥٠٧ ـ ٥٠٨)، (٢٨/ ٥٣٢).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو من في «م»، و«ط».

(٤) في «م»، و«ط»: (تكن).

(٥) زيادة من «ط».

قتال البغاة

والبغاة المأمور بقتالهم: هم الذين بغوا بعد الاقتتال، وامتنعوا من الإصلاح المأمور به، فصاروا بغاة مقاتلين.

والبغاة إذا ابتدأوا [بالقتال](١) جاز قتالهم بالاتفاق؛ كما يجوز قتال [الغواة](٢) قطاع الطريق إذا قاتلوا باتفاق الناس. فأما الباغي من غير قتال، فليس في النص أن الله أمر بقتاله، بل الكفار إنما يُقاتلون بشرط [الحراب](٣)؛ كما ذهب إليه جمهور العلماء، وكما دل عليه الكتاب والسنة؛ كما هو مبسوط في موضعه(٤).

أنواع المرتدين الذين قاتلهم الصديق

والصديق قاتل المرتدين الذين ارتدوا عما كانوا فيه على عهد الرسول من دينه، وهم أنواع: منهم من آمن بمتنبئ [كذاب](٥)، ومنهم من لم يقر ببعض فرائض الإسلام التي أقر بها مع الرسول، ومنهم من ترك الإسلام بالكلية(٦).

ولهذا تُسمى هذه وأمثالها من الحروب بين المسلمين فتنًا؛ كما سماها

---

(١) في «م»، و«ط»: (القتال).

(٢) في «خ»: (الغداة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (الجراب). أما في «خ» فقد كتب الحراب، ووضع تحت حاء الحراب علامة «ح» إشارة إلى أنها مهملة.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة: (١٢/ ٤٧٤ ـ ٤٨٣)، و«منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٤٦٣، ٥٠٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٤٤٥، ٤٥٠)، و(١٠/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥)، و(٢٧/ ٤١ ـ ٤٢، ٥٠٧ ـ ٥٠٨)، و(٢٨/ ٣٠٠ ـ ٣٠١، ٥٣٢)، و(٣٥/ ٧٨ ـ ٧٩).

(٥) في «خ»: (الكذاب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٤٩٤، ٥٠١)؛ حيث بين شيخ الإسلام رحمه الله أنواع المرتدين الذي قاتلهم أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ بعد وفاة رسول الله ﷺ. و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

النبي ﷺ[1]. والملاحم: ما كان بين المسلمين والكفار.

وبسط هذا له موضع آخر[2].

الكلام في الخوارج

والمقصود هنا: أن الخوارج ظهروا في الفتنة، وكفروا عثمان وعليًّا [رضي الله عنهما][3]، ومن والاهما، وباينوا المسلمين في الدار، وسموا دارهم دار الهجرة[4]، وكانوا كما وصفهم النبي ﷺ: يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، وكانوا أعظم الناس صلاةً وصيامًا وقراءةً؛ كما قال النبي ﷺ: «يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم؛ يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية»[5].

معنى مروقهم من الدين

ومروقهم منه: خروجهم؛ باستحلالهم دماء المسلمين، وأموالهم؛ فإنه قد ثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه»[6]. وهم بسطوا في المسلمين أيديهم وألسنتهم؛ فخرجوا منه.

---

(١) فعن أسامة بن زيد ـ رضي الله عنه ـ أن النبي ﷺ أشرف على أطم من آطام المدينة، ثم قال: «هل ترون ما أرى. إني لأرى مواقع الفتن خلال بيوتكم كمواقع المطر». «صحيح مسلم»: (٤/ ٢٢١١)، كتاب الفتن، باب: الفتن كمواقع المطر.
وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/ ٤٥٠ ـ ٤٥٢)؛ فقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عدة أحاديث، فيها إخبار النبي ﷺ بما سيكون من الفتن.

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٣٢٨ ـ ٣٤٤)، و(٨/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٣) زيادة من «ط».

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٢٤٣).

(٥) سبق تخريج هذا الحديث ص٥٦٥.

(٦) رواه البخاري في «صحيحه»: (١/ ١٣)، كتاب الإيمان، باب: المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده.

لا يكفر الخوارج

ولم يحكم علي [رضي الله عنه][1]، وأئمة الصحابة فيهم بحكمهم في المرتدين، بل جعلوهم مسلمين.

قول سعد في الخوارج

وسعد بن أبي وقاص، وهو أفضل من كان قد بقي بعد علي [رضي الله عنه][1]، وهو من أهل الشورى، واعتزل في الفتنة؛ فلم يقاتل، لا مع علي، ولا مع معاوية، ولكنه ممن تكلم في الخوارج، وتأول فيهم قوله[2]: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[3].

إحراق علي لمن ادعى فيه الألوهية

وحدث أيضًا طوائف الشيعة الإلهية الغلاة، فرُفع إلى علي [رضي الله عنه][1] منهم طائفة ادعوا فيه الإلهية، فأمرهم بالرجوع، فأصروا، فأمهلهم ثلاثًا، ثم أمر بأخاديد من نار فخُدت، وألقاهم فيها؛ فرأى قتلهم بالنار[4].

اختلاف ابن عباس مع علي في تحريق الزنادقة

وأما ابن عباس فقال[5]: لو كانت أنا لم أحرقهم بالنار؛ لنهي [رسول

---

(١) زيادة من «ط».

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٢٥٠)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٦٥).

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٢٦ ـ ٢٧.

(٤) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و(٢/ ٦١ ـ ٦٥)، و(٣/ ٤٥٩).
وقد قال وقتها:

لما رأيت الأمر أمرًا منكرا ... أججت ناري ودعوت قنبرا

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣٢ ـ ٣٤).
وانظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٥/ ٤٧)، و«شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (٨/ ١٦٩).

(٥) انظر: قوله في «صحيح البخاري»: (٣/ ١٠٩٨)، و(٦/ ٢٥٣٧)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٣٤٦). =

الله][1] ﷺ أن يُعذب بعذاب الله، ولضربت أعناقهم؛ لقوله ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه». رواه البخاري[2]. وأكثر الفقهاء على قول ابن عباس.

ابن السوداء وإفساده في الدين

وروي أنه بلغه أن ابن السوداء[3] يسب أبا بكر وعمر [رضي الله عنهما][4]، فطلب قتله، فهرب منه[5]. فإما قتله على السب، أو لأنه كان متهمًا بالزندقة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) الحديث رواه البخاري: (٣/ ١٠٩٨)، كتاب الجهاد، باب: لا يعذب بعذاب الله، و(٦/ ٢٥٣٧)، كتاب استتابة المرتدين، باب: حكم المرتد والمرتدة.

(٣) هو عبد الله بن سبأ، رأس الطائفة السبئية، كانت تقول بألوهية علي. أصله من اليمن، وكان يهوديًا من يهود صنعاء، أظهر الإسلام، ورحل إلى الحجاز، فالبصرة، فالكوفة، ودخل دمشق في أيام عثمان بن عفان، فأخرجه أهلها، فانصرف إلى مصر، وجهر ببدعته. ومن مذهبه: رجعة النبي ﷺ إلى الدنيا، فكان يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب برجوع محمد. ولما بويع علي قام إليه ابن سبأ، فقال له: أنت خلقت الأرض، وبسطت الرزق، فنفاه إلى ساباط المدائن، حيث القرامطة وغلاة الشيعة. عُرف بابن السوداء لسواد أمه. قال ابن حجر: ابن سبأ من غلاة الزنادقة، أحسب أن عليًا حرقه بالنار. وقال شيخ الإسلام: إن عليًا لما بلغه ـ قول السبئية ـ طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه إلى أرض قرقيسيا.
والسبئية يزعمون أن عليًا لم يمت، وأنه يرجع إلى الدنيا، وكذلك الأموات يرجعون إلى الدنيا ـ بزعمهم ـ
انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٨٦)، و«الفرق بين الفرق»: ص٢٣٣ ـ ٢٣٦، و«الملل والنحل»: (١/ ١٧٤)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٢٣، ٣٠، ٣٠٨)، و(٨/ ٤٧٩)، و«البدايه والنهاية»: (٤/ ١٧٤)، و«لسان الميزان»: (٣/ ٢٨٩).

(٤) زيادة من «ط».

(٥) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١١، ٣٠٨).

وقيل: إنه هو الذي ابتدع بدعة الرافضة، وأنه كان قصده إفساد دين الإسلام[1]. وهذا يستحق القتل باتفاق المسلمين.

حكم من سب أبا بكر وعمر

والذين يسبون أبا بكر وعمر [رضي الله عنهما][2]، فيهم [تزندق][3]؛ كالإسماعيلية، والنصيرية؛ فهؤلاء يستحقون القتل بالاتفاق. وفيهم من يعتقد [نبوة][4] النبي ﷺ؛ كالإمامية؛ فهؤلاء في قتلهم نزاعٌ، وتفصيلٌ مذكورٌ في غير هذا الموضع[5].

٢٤/ب وتواتر عن علي بن أبي طالب [رضي الله عنه][2] / أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر»[6].

قدماء الشيعة يفضلون أبا بكر وعمر

وهذا متفقٌ عليه بين قدماء الشيعة، وكلهم كانوا يفضلون أبا بكر وعمر [رضي الله عنهما][2]، وإنما كان النزاع في علي وعثمان [رضي الله عنهما][2] حين صار لهذا شيعة، ولهذا شيعة. وأما أبو بكر وعمر [رضي الله عنهما][2]: فلم يكن أحدٌ يتشيع لهما، بل جميع الأمة كانت متفقة عليهما؛ حتى الخوارج فإنهم يتولونهما، وإنما يتبرءون من علي وعثمان[7] [رضي الله عنهما][2].

---

(١) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٧٤)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٢٣، ٣٠، ٣٠٨)، و(٦/ ٣٦١)، (٧/ ٥١١)، (٨/ ٢٥١، ٤٧٩).

(٢) زيادة من «ط».

(٣) في «خ»: (تزنديق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «م»، و«ط»: (بنبوة).

(٥) انظر هذه المسألة بالتفصيل، مع أدلتها، وأقوال العلماء فيها في: «الصارم المسلول على شاتم الرسول»: ص٥٦٦ ـ ٥٨٧.

(٦) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٨)، و(٢/ ١٣٨).

(٧) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٣)، و(٧/ ٣٦٩، ٤٧٢).

وروي[1] أن معاوية قال: لابن عباس: أنتَ على ملة علي، أم عثمان؟ قال: لا على ملة علي، ولا عثمان، أنا على ملة رسول الله ﷺ.

اتفاق شيعة علي وشيعة عثمان على تقديم الشيخين

وكان كل من الشيعتين يذم الآخر بما برأه الله منه؛ فكان بعض شيعة عثمان يتكلمون في علي بالباطل، وبعض شيعة علي يتكلمون في عثمان بالباطل. والشيعتان مع سائر الأمة متفقة على تقديم أبي بكر وعمر.

قيل لشريك بن عبد الله القاضي[2]: أنت من شيعة علي، وأنت تفضل أبا بكر وعمر؟! فقال: كل شيعة علي على هذا؛ هو يقول على أعواد هذا المنبر: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، أفكنا نكذبه! والله ما كان كذابًا[3].

اعتقاد علي تفضيل أبي بكر وعمر

وقد روى البخاري في «صحيحه»[4] من حديث محمد بن الحنفية، أنه قال له[5]: يا أبت من خير الناس بعد رسول الله؟ فقال: يا بني أو ما تعرف؟

---

(١) انظر: «حلية الأولياء»: (١/ ٣٢٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٣٤٢).

(٢) هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر المدني المحدث. مات قبل الأربعين ومائة.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٥٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٢٣٧).

(٣) انظر: «منهاج السنة»: (١/ ١٣ ـ ١٤)؛ حيث ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أنه نقل قول شريك عن عبد الجبار المعتزلي في كتابه تثبيت النبوة.
انظر: «تثبيت النبوة» لعبد الجبار: (١/ ٥٤٩).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وقد روي عن علي من نحو ثمانين وجهًا وأكثر أنه قال على منبر الكوفة: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر). «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٤٠٧).

(٤) «صحيح البخاري»: (٣/ ١٣٤٢)، كتاب فضائل أصحاب النبيِّ ﷺ، باب: قول النبيِّ ﷺ: «لو كنتُ متخذًا خليلاً . . .».

(٥) أي: لعلي رضي الله عنه.

قال: لا. قال: أبو بكر. قال: ثم مَنْ؟ قال: ثم عمر. وهو مروي من حديث الهمدانيين؛ شيعة علي، عن أبيه.

وروى عن علي أنه قال:

ولـو كـنتُ بـوابًـا على بـاب جـنة لقلـت لهمـدان ادخلـي بسـلام[1]

وقد روي عنه[2] أنه قال: «لاأوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جلدته حد المفتري».

قتل علي لمن اعتقد إلهيته

وقد ثبت عن علي ـ رضي الله عنه ـ بالأحاديث الثابتة، بل المتواترة أنه قتل الغالية؛ كالذين يعتقدون إلهيته، بعد أن استتابهم ثلاثًا كسائر المرتدين، وأنه كان يبالغ في عقوبة من يسب أبا بكر وعمر، وأنه كان يقول إنهما خير هذه الأمة بعد نبيها، وهذا مبسوط في مواضع[3].

والمقصود هنا: أن هاتين[4] حدثتا في ذلك الوقت[5].

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٦/ ١٣٧)، و(٧/ ٥١١)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٤٠٧).

(٢) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد: (١/ ٨٣).
قال المحقق: إسناده ضعيف.
وانظر: «منهاج السنة»: (١/ ٣٠٨)، و(٦/ ١٣٨)، و(٧/ ٥١١)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٤٠٧).

(٣) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٨)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).

(٤) بدعة الخوارج، وبدعة الروافض.

(٥) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٦ ـ ٣١٠)؛ فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ فيه موضوعًا مشابهًا لما ذكر هنا حول نشأة الفرق وتطورها في الإسلام. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٣١ ـ ٤٠، ٤٨ ـ ٥٠).

بدعة القدرية حدثت في آخر عهد الصحابة

ثم في آخر عصر الصحابة: حدثت القدرية، وتكلم فيها من بقي من الصحابة؛ كابن عمر[1]، وابن عباس[2] [وواثلة][3] بن الأسقع، وغيرهم[4].

بدعة الإرجاء

وحدثت أيضًا بدعة المرجئة في الإيمان.

والآثار عن الصحابة ثابتةٌ بمخالفتهم، وأنهم[5] قالوا: الإيمان يزيد وينقص[6]؛ كما ثبت ذلك عن الصحابة؛ كما هو مذكور في موضعه[7].

بدعة الجهمية حدثت في أواخر الدولة الأموية

وأما الجهمية نفاة الأسماء والصفات: فإنما حدثوا في أواخر الدولة الأموية[8] وكثيرٌ من السلف لم يدخلهم في الثنتين وسبعين فرقة؛ منهم: يوسف بن أسباط، وعبد الله بن المبارك؛ قالوا: أصول البدع أربعة: الخوارج، والشيعة، والقدرية، والمرجئة. فقيل لهم: الجهمية؟ فقالوا: ليس هؤلاء من أمة محمد[9].

أصول البدع أربعة

---

(١) وقول ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ مخرج في «صحيح مسلم»: (١/ ٣٦)، كتاب الإيمان، باب: الإيمان والإسلام والإحسان. وفيه قوله ـ رضى الله عنه ـ لمن نقل له مقولة القدرية، وأنهم يقولون إن الأمر أنف: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهبًا فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر . . . ثم ذكر ـ رضى الله عنه ـ حديث جبريل المشهور في بيان الإسلام والإيمان والإحسان.

(٢) انظر قول ابن عباس في كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد: (٢/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٣) في «م»، و«ط»: (وواثلة).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٩).

(٥) أي: الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

(٦) انظر: كتاب «الإيمان» لابن أبي شيبة: (١ ـ ٤٦)، وكتاب الإيمان لأبي عبيد، وكتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد.

(٧) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٧، ٥٠٧)، و(٨/ ٤٥٠).

(٨) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٩).

(٩) سبق تخريجه ص٤٢٣. =

الجهمية ليسوا من الثنتين وسبعين فرقة

ولهذا تنازع من بعدهم من أصحاب أحمد، وغيرهم: هل هم من الثنتين وسبعين؟ على قولين؛ ذكرهما عن أصحاب أحمد: أبو عبد الله بن حامد[1] في كتابه في «الأصول»[2].

الجهمية ينفون الأسماء والصفات

والتحقيق: أن التجهم المحض ـ؛ وهو نفي الأسماء والصفات؛ كما يُحكى عن جهم، والغالية من الملاحدة، ونحوهم ممن نفى أسماء الله الحسنى ـ كفرٌ، بيّنٌ، مخالفٌ لما علم بالاضطرار من دين الرسول[3].

المعتزلة ينفون الصفات

وأما نفي الصفات، مع إثبات الأسماء؛ كقول المعتزلة[4]: فهو دون [هذا][5]، لكنه عظيمٌ أيضًا.

= وانظر: «رسالة السجزي»: ص٢١٦، «ورسالة إلى أهل الثغر» للأشعري: ص٣٠٨، و«الإيمان» لابن بطة: (١/ ٣٨٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ١١٠)، و«الرد على المنطقيين»: ص١٤٣.

(١) هو أبو عبد الله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي. قال عنه ابن أبي يعلى: إمام الحنبلية في زمانه، ومدرسهم، ومفتيهم. له المصنفات في العلوم المختلفات، له الجامع في المذهب نحو من أربعمائة جزء، وله شرح الخرقي، وشرح أصول الدين، وأصول الفقه. توفي سنة ٤٠٣.
انظر: «طبقات الحنابلة»: (٢/ ١٧١ ـ ١٧٧)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٤٩).

(٢) لم أقف على هذا الكتاب. وشيخ الإسلام ينقل عنه كثيرًا، ويسميه أصول الدين. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٧٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ١٦٢، ١٦٣).

(٣) انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢١١، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٠٩ ـ ٣١٢)، و«البداية والنهاية»: (٩/ ٣٦٤)، و«الخطط» للمقريزي: (٢/ ٣٤٩).
وقد تكلم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن تنازع الناس في الجهمية: هل هم من الثنتين والسبعين فرقة، أم لا؟ وقد سبق ذكر هذا النص ص٤٢٣.
انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٥٠، ٣٥٤).

(٤) انظر: «الفرق بين الفرق»: ص٢٠، ١١٤، و«الملل والنحل»: (١/ ٤٣)، و«الخطط للمقريزي»: (٢/ ٣٤٥)، و«البرهان في عقائد أهل الأديان»: ص٤٩.

(٥) في «ط»: (ذها).

وأما من أثبت الصفات المعلومة بالعقل والسمع، وإنما نازع / في قيام ١/٢٥أ
الأمور الاختيارية [به][1]؛ كابن كلاب، ومن اتبعه[2]. فهؤلاء ليسوا جهمية، بل وافقوا جهمًا في بعض قوله، وإن كانوا خالفوه في بعضه، وهؤلاء من أقرب الطوائف إلى السلف وأهل السنة والحديث.

الأشاعرة يثبتون الصفات العقلية

وكذلك السالمية[3]، والكرامية، ونحو هؤلاء - يوافقون في جملة أقوالهم المشهورة؛ فيثبتون الأسماء والصفات والقضاء والقدر في الجملة، ليسوا من الجهمية والمعتزلة النفاة للصفات، وهم أيضًا يُخالفون الخوارج،

معتقد السالمية والكرامية

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أن نفاة قيام الأفعال الاختيارية بالله نوعان، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (أحدهما وهم الأصل: المعتزلة ونحوهم من الجهمية، فهؤلاء ينفون الصفات مطلقًا، وحجتهم على نفي قيام الأفعال به من جنس حجتهم على نفي قيام الصفات به. وهم يُسوون في النفي بين هذا وهذا؛ كما صرحوا بذلك. وليس لهم حجة تختص بنفس قيام الحوادث... وأما مثبتة الصفات الذين ينفون الأفعال الاختيارية القائمة به؛ كابن كلاب، والأشعري؛ فإنهم فرقوا بين هذين؛ بأنه لو جاز قيام الحوادث به لم يخل منها؛ لأن القابل للشيء؛ لا يخلو عنه وعن ضده، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث. وبهذا استدلوا على حدوث الأجسام؛ لأنها لا تخلو من الأعراض الحادثة؛ كالحركة، والسكون، والاجتماع، والافتراق...). ثم أجابهم رَحِمَهُ اللَّهُ بثلاثة أجوبة.
انظر: «شرح الأصفهانية»: - ت السعوي - (٢/ ٤٤١).
وانظر: «رسالة السجزي»: ص١٧٣، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٦ - ١٨)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٧)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢٢٧ - ٢٢٩).

(٣) السالمية: فرقة من أهل الكلام فيها تصوف، تنتسب إلى محمد بن سالم، المتوفى سنة ٢٩٧هـ، وابنه أحمد المتوفى سنة ٣٥٠هـ ومن أشهر رجالها: أبو طالب المكي صاحب كتاب «قوت القلوب»: .
انظر: «المعتمد في أصول الدين»: ص٣٩٠، و«الفرق بين الفرق»: ص١٥٧ - ٢٠٢، و«دائرة المعارف الإسلامية»: (١١/ ٦٩)، «وشذرات الذهب»: (٣/ ٣٦).

والشيعة؛ فيقولون بإثبات خلافة الأربعة، وتقديم أبي بكر وعمر، ولا يقولون بخلود أحدٍ من أهل القبلة في النار.

الكرامية والكلابية وأكثر الأشعرية مرجئة

لكن الكرامية، والكلابية، وأكثر الأشعرية: مرجئة[1]، وأقربهم الكلابية؛ يقولون: الإيمان: هو التصديق بالقلب، والقول باللسان، والأعمال ليست منه؛ كما يُحكى هذا عن كثيرٍ من فقهاء الكوفة؛ مثل أبي حنيفة، [وأصحابه][2][3].

الأشعري وأصحابه يوافقون جهما في بعض قوله في الإيمان

وأما الأشعري[4]: فالمعروف عنه، وعن أصحابه: أنهم يُوافقون جهمًا في قوله في الإيمان، وأنه مجرد تصديق القلب، أو معرفة القلب. لكن قد يظهرون مع ذلك قول أهل الحديث، ويتأولونه، ويقولون بالاستثناء على الموافاة؛ فليسوا موافقين لجهم من كل وجه، وإن كانوا أقرب الطوائف إليه في الإيمان، وفي القدر أيضًا[5]؛ فإنه[6] رأس الجبرية؛ يقول: ليس للعبد فعل البتة[7].

---

(١) انظر: «رسالة السجزي»: ص٢١٧، و«الخطط» للمقريزي: (٢/ ٣٥٧)، «وشرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٠٩، ٥٤٣، ٥٥٠).

(٢) في «خ»: (أصحا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «الفقه الأكبر»: ـ بشرح ملا علي القاري ـ ص١٢٦، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٩٥، ٢٩٧، ٥٠٧)، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٨٥ ـ ٥٨٦).

(٤) انظر: «التمهيد للباقلاني»: ص٣٨٨، ٣٨٩، و«أصول الدين للبغدادي»: ص٢٥٢، و«المواقف» للإيجي: ص٣٨٨، و«مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام: (٧/ ١٢٠، ١٥٤).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢٢٩، ٣٣٩ ـ ٣٤٠) و«التسعينية»: ص٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٦) أي: الجهم.

(٧) انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٢٣٨)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢١١، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٨٧ ـ ٨٨). =

والأشعريّ يوافقه[1] على أنَّ العبد ليس بفاعل، ولا له قدرة مؤثرة في الفعل، ولكن يقول: هو كاسب[2]. كسب الأشعري

وجهم لا يثبت له شيئًا، لكن هذا الكسب؛ يقول أكثر الناس: إنه لا يعقل فرقٌ بين الفعل الذي نفاه، والكسب الذي أثبته. وقالوا: عجائب الكلام ثلاثة: [طفرة][3] النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري. وأنشدوا[4]: جهم يقول بالجبر

مما يُقال ولا حقيقة عنده ... معقولة تدنوا إلى الأفهام عجائب الكلام

الكسب[5] عند الأشعري والحال[6] عنـ ... ـد [البهشمي][7] و[طفرة][8] النظام

---

(١) أي: يوافق جهمًا.

(٢) سبق أن أوضحت معنى الكسب ص٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٣) في «خ»: (ظفرة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «منهاج السنة»: (١/ ٤٥٩)، و(٢/ ٢٩٧)، و«شرح الأصفهانية»: ـ ت السعوي ـ (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٤٤٤)، (٨/ ٣٢٠)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٥١ ـ ١٥٤).

(٥) سبق التعريف بالكسب: ص٤٦١ ـ ٤٦٢.

(٦) الحال في اللغة: نهاية الماضي، وبداية المستقبل. «التعريفات» للجرجاني: ص١١٠.
والأحوال عند من يثبتها: لا موجودة، ولا معدومة، ولا هي أشياء، ولا هي مخلوقة، ولا غير مخلوقة واشتهر بها أبو هاشم بن الجبائي، وأتباعه البهشمية.
انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٨٠، و«الفرق»: ص١٨٤، ١٩٥ ـ ١٩٦، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٤٩)، و«نهاية الإقدام»: ص١٣١ ـ ١٣٢

(٧) في «خ»: (النهشمي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (ظفرة). وما أثبت من «م»، و«ط». والطفرة اشتهر بها النظام من المعتزلة. ومعناها عنده: أن الجسم قد يكون في مكان، ثم يصير منه إلى المكان الثالث، أو العاشر من غير مرور بالأمكنة المتوسطة بينه وبين العاشر، ومن غير أن يصير معدومًا في الأول، ومعادًا في العاشر. انظر: «مقالات الإسلاميين»: (٢/ ١٩)، و«الفرق بين الفرق»: ص١٤٠، و«الفصل» لابن حزم»: (٥/ ٦٤ ـ ٦٥)، «والملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٧٠ ـ ٧١).

قول الكرامية في الإيمان لم يسبقوا إليه

وأما الكرامية: فلهم في الإيمان قولٌ ما سبقهم إليه أحدٌ؛ قالوا: هو الإقرار باللسان، وإن لم يعتقد بقلبه. وقالوا: المنافق هو مؤمن، ولكنه مخلد في النار. وبعض الناس [يحكي][1] عنهم: أن المنافق في الجنة. وهذا غلطٌ عليهم، بل هم يجعلونه مؤمنًا، مع كونه مخلدًا في النار؛ فينازعون في الاسم، لا في الحكم.

منشأ الغلط في قول أهل البدع في الإيمان

وقد بسط القول[2] على منشأ الغلط؛ حيث ظنوا [أن الإيمان][3] لا يكون إلا شيئًا متماثلاً عند جميع الناس؛ إذا ذهب بعضه، ذهب سائره.

ثم قالت الخوارج والمعتزلة[4]: وهو أداء الواجبات، واجتناب المحرمات؛ فاسم المؤمن مثل اسم البر، والتقي؛ وهو المستحق للثواب، فإذا ترك بعض [ذلك][5] زال عنه اسم الإيمان والإسلام.

قول الخوارج والمعتزلة في الإيمان

ثم قالت الخوارج: ومن لم يستحق هذا ولا هذا فهو كافرٌ.

وقالت المعتزلة: بل ينزل منزلة بين المنزلتين؛ فنسميه فاسقًا، لا مسلمًا، ولا كافرًا، ونقول: إنه مخلد في النار. وهذا هو الذي امتازت به المعتزلة، وإلا فسائر بدعهم قد قالها غيرهم؛ فهم وافقوا الخوارج في حكمه، ونازعوهم، ونازعوا غيرهم في الاسم.

---

(١) في «م»، و«ط»: (يحكى).

(٢) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٤٦٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٤٠ ـ ١٤١، ٤٠٤، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٤ ـ ٥١٧)، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣، ٢٤٢، ٢٥٧، ٥١٠)، و(١٣/ ٤٨)، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٧٤، ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

قول الجهمية والمرجئة في الإيمان

وقالت الجهمية والمرجئة[1]: بل الأعمال ليست من الإيمان، لكنه شيئان، أو ثلاثة يتفق فيها جميع الناس: التصديق بالقلب، والقول باللسان، أو المحبة، والخضوع مع ذلك.

وقالت الجهمية والأشعرية / والكرامية[2]: بل ليس إلا شيئًا واحدًا يتماثل فيه الناس. ٢٥/ب

أصل غلط أهل البدع في الإيمان ظنهم أن الناس يتماثلون فيه

وهؤلاء الطوائف أصل غلطهم[3]: ظنهم أن الإيمان يتماثل فيه الناس، وأنه إذا ذهب بعضه، ذهب كله، وكلا الأمرين غلطٌ فإن الناس لا يتماثلون؛ لا فيما وجب منه، ولا فيما يقع منهم، بل الإيمان الذي وجب على بعض الناس قد لا يكون مثل الذي يجب على غيره؛ كما كان [الإيمان بمكة لم يكن الواجب منه كالواجب بالمدينة، ولا كان في آخر الأمر كما كان][4] في أوله، ولا يجب على أهل الضعف والعجز من الإيمان، ما يجب على أهل القوة والقدرة في العقول والأبدان[5].

بل أهل العلم بالقرآن، والسنة، ومعاني ذلك يجب عليهم من تفصيل الإيمان ما لا يجب على من لم يعرف ما عرفوا، وأهل الجهاد يجب عليهم من الإيمان في تفصيل الجهاد ما لا يجب على غيرهم. وكذلك ولاة الأمر،

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٤١، ١٤٣، ١٥٤، ٥٠٨، ٥٠٩)، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥٠٨ ـ ٥٠٩، ٥٨٢).

(٣) وقد استوفى الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرد عليهم، وتبيين غلطهم. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥١١ ـ ٥١٣).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٥١٩)، و«شرح الأصفهانية» ـ ت السعوي ـ: (٢/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨).

وأهل الأموال يجب على كلٍّ؛ من معرفة ما أمر الله به، ونهى عنه، وأخبر به ما لا يجب على غيره، والإقرار بذلك من الإيمان.

ومعلوم أنه وإن كان الناس كلّهم يشتركون في الإقرار بالخالق، وتصديق الرسول جملة، فالتفصيل لا يحصل بالجملة. ومن عرف ذلك مفصلاً، لم يكن ما أُمر به ووجب عليه، مثل من لم يعرف ذلك.

الناس غير متماثلين فعل المأمور

وأيضًا: فليس الناس متماثلين في فعل ما أُمروا به؛ من اليقين، والمعرفة، والتوحيد، وحب الله، وخشية الله، والتوكل على الله، والصبر لحكم الله، وغير ذلك مما هو من إيمان القلوب، ولا [من][1] لوازم ذلك [التي][2] تظهر على الأبدان. وإذا قُدِّر أن بعض ذلك زال، لم يزل سائره، بل يزيد الإيمان تارة وينقص تارة؛ كما ثبت ذلك عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ مثل عمر بن حبيب الخطمي، وغيره؛ أنهم قالوا: الإيمان يزيد وينقص[3]؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع[4].

الإيمان يزيد وينقص

مخالفة أهل البدع لأصول دين الرسول ﷺ

إذ المقصود هنا: أن طوائف أهل البدع من أهل الكلام وغيرهم ليس فيهم من يوافق الرسول في أصول دينه لا فيما اشتركوا فيه ولا فيما انفرد به بعضهم، فإنهم وإن اشتركوا في مقالات فليس إجماعهم حجة، ولا هم معصومون من الاجتماع على خطأ.

---

(١) في «م»، و«ط»: (في).

(٢) في «ط»: (الشيء).

(٣) انظر: «طبقات ابن سعد»: (٤/ ٣٨١)، و«المصنف» لابن أبي شيبة: (١١/ ١٣)، و«الإيمان» له: ص٧، و«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد: (١/ ٣١٥)، و«الشريعة» للآجري: ص١٢٢، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى: (١/ ٣٠٧)، و«شرح اعتقاد أهل السنة» للالكائي: (٥/ ٧٧، ٧٢١).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٧).

ظهور الخوارج

وقد زعم طائفة[1] أن إجماع المتكلمين في المسائل الكلامية كإجماع الفقهاء، وهذا غلط، بل السلف قد استفاض عنهم ذم المتكلمين، وذم أهل الكلام مطلقًا[2].

اشتراك أهل البدع في دليل الأعراض

ونفس ما اشتركوا فيه؛ من إثبات الصانع بطريقة الأعراض، وأنها لازمة للجسم أو متعاقبة عليه، فلا يخلو منها، وما لم يخل من الحوادث فهو حادث لامتناع حوادث لا أول لها، وأن الله يمتنع أن يقال إنه لم يزل متكلما بمشيئته بعد أن لم يكن بلا حدوث حادث، وما يتبع هذا هو أصل مبتدع في الإسلام؛ أول ما عرف أنه قاله الجهم بن صفوان مقدم

أول من قال بدليل الأعراض

(١) من هؤلاء الرازي.

(٢) تقدمت الإشارة إلى ذلك: ص٢٧٤ ـ ٢٧٦.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ عن طرق أهل الكلام المبتدعة المذمومة: (ولم تكن هذه الطرق شرعية بل بدعية؛ لأن معرفة الله ورسوله لا تتوقف على هذه المسائل، ولأن كثيرًا من النظار اعتقدوا أن هذا من أصول الدين وقواعد الإيمان، فتكلموا في ذلك بالكلام الذي ذمه السلف والأئمة.

وهؤلاء هم الجهمية من المعتزلة ومن اتبعهم، وأصل كلامهم أنهم قالوا: لا يعرف صدق الرسول حتى يعرف إثبات الصانع، ولا يعرف إثبات الصانع حتى يعرف حدوث العالم، ولا يعلم حدوث العالم إلا بما به يعلم حدوث الأجسام، ثم استدلوا على حدوث الأجسام بطرق، أحدها: أنه لا يخلو عن الحوادث، وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث..).

«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٤). وانظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٢٨ ـ ٣٣١).

وقال الإمام البربهاري: (واعلم أنها لم تكن زندقة ولا كفر ولا شكوك ولا بدعة ولا ضلالة ولا حيرة في الدين إلا من الكلام وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة والعجب).

«شرح السنة»: ص٤٨.

وانظر: ذم السلف لأهل الكلام في: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣١٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٣٢).

الجهمية[1]، وأبو الهذيل العلاف مقدم المعتزلة[2].

اللوازم التي التزمها أصحاب الدليل

ولهذا طرداه[3]؛ فقالا بامتناع الحوادث في المستقبل، وقال الجهم بفناء الجنة والنار. وقال أبو الهذيل بانقطاع حركاتهما؛ كما قد بسط فروع هذا الأصل الذي اشتركوا فيه[4].

الجهمية والمعتزلة نفوا لأجله الصفات وقالوا بخلق القرآن

ثم افترقوا بعد ذلك في فروعه؛ فأئمتهم كانوا يقولون كلام الله؛ القرآن، وغيره مخلوقٌ، وكذلك سائر ما يوصف به الرب ليس له صفة قامت به؛ لأن ذلك عرض عندهم لا يقوم إلا بجسم، والجسم حادث[5]؛ فقالوا: القرآن وغيره من كلام الله مخلوقٌ، وكذلك سائر ما يوصف به الرب[6].

---

(١) انظر: «رسالة إلى أهل الثغر» لأبي الحسن الأشعري: ص١٨٥، و«الفرقان بين الحق والباطل» لابن تيمية: ص٩٦.
و«مجموع الفتاوى» له: (١٣/ ١٤٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٢٨ ـ ٣٣٠، ٣٤٠).

(٢) انظر: «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٩٥، و«أبو الهذيل العلاف» لعلي مصطفى الغرابي: ص٥٢، و«علم الكلام» للدكتور أحمد محمود صبحي: (١/ ٣٣٩) ـ القسم الخاص بالمعتزلة ـ، و«مذاهب الإسلاميين» لعبد الرحمن بدوي: ـ الجزء الأول الخاص بالمعتزلة والأشاعرة ـ ص٣٩٧.

(٣) أي: طردا أصلهما: امتناع حوادث لا أول لها.

(٤) انظر من كتب ابن تيمية: «شرح حديث النزول»: ص١٦٢، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٩)، و«الفتاوى المصرية»: (١/ ١٣٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٥٧).

(٥) انظر: «الانتصار والرد على ابن الراوندي» للخياط: ص١١١، ١٧٠ ـ ١٧١، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٢٠٠ ـ ٢٠١، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (٣/ ٣٦١)، و«درء تعارض العقل والنقل» له: (٢/ ١١)، و«الإرادة والأمر» له: ضمن مجموعة الرسائل الكبرى (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٦) انظر: «الكشاف» للزمخشري: (٢/ ٨٨)، و(٣/ ٤١١)، و«المغني في أبواب العدل والتوحيد» لعبد الجبار: (٧/ ٨٤، ٩٤). =

فجاء بعدهم؛ مثل ابن كلاب، وابن كرام، والأشعري، وغيرهم منْ شاركهم في أصل قولهم[(١)]، لكن قالوا بثبوت الصفات لله، وأنها قديمة[(٢)].

قول الأشعري الصفات لا تسمى أعراضًا

لكن منهم[(٣)] من قال: لا تُسمى أعراضًا؛ لأن العرض لا يبقى زمانين، وصفات الرب باقية؛ كما يقوله الأشعري وغيره[(٤)].

ومنهم[(٥)] من قال: تُسمى أعراضًا، وهي قديمة، وليس كل عرضٍ حادثًا؛ كابن كرام، وغيره[(٦)].

= و«شرح الأصول الخمسة» له: ص٥٢٨، و«المحيط بالتكليف» له: ص٣٢، ١٠٧، ١٥٥، ٣١٦، ٣٣١، ٣٣٣. و«متشابه القرآن» له: (١/ ٥٤٥)، و«مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص١١٤، و«التبصير في الدين» للاسفراييني: ص٦٤، و«المنية والأمل» لابن المرتضى المعتزلي: ص٦، و«الملل والنحل» للشهرستاني: ص٤٤، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» للرازي: ص٣٣. وانظر من كتب ابن تيمية: تفسير سورة الإخلاص ص١٥١ ـ ١٥٢، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٠٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٥ـ ٣١٦).

(١) في امتناع حوادث لا أول لها.

(٢) انظر: «الفتاوى المصرية» لابن تيمية: (٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٦ ـ ١٢)، و(٥/ ٢٤٥ـ ٢٤٦)، و(٧/ ١٤٧ـ ١٤٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣١٢)، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ص٨٦، ١٠٠.

(٣) وهم الأشاعرة. وقد نقل الإيجي والرازي اتفاقهم على ذلك. انظر: «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص١٠١. و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» للرازي: ص٢٦٥.

(٤) وانظر من كتب الأشاعرة: «اللمع» لأبي الحسن الأشعري: ص٢٢ ـ ٢٣، و«التمهيد» للباقلاني: ص٣٨، و«الإنصاف» له: ص٢٧ ـ ٢٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٥٠ ـ ٥٢، و«الشامل في أصول الدين» للجويني: ص١٦٧.

(٥) وهم المشبهة؛ كالكرامية، ونحوهم.

(٦) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٣٦)، و«الفرقان بين الحق والباطل» له: ص١٠٠.

قول ابن كلاب في كلام الله

ثم افترقوا في القرآن[1]، وغيره من كلام الله؛ فقال ابن كلاب ومن اتبعه: [هو][2] صفة من الصفات، قديمةٌ كسائر الصفات[3]. ثم قال: ولا يجوز أن يكون صوتًا؛ لأنه لا يبقى، ولا معاني متعددة؛ فإنها إن كان لها عدد مقدر فليس قدر بأولى / من قدر، وإن كانت غير متناهية، لزم ثبوت معان في آن واحد لا نهاية لها، وهذا ممتنع[4]. فقال: إنه معنى واحد، هو معنى آية الكرسي، وآية الدَّيْن، والتوارة، والإنجيل[5]. ١/٢٦

وقال جمهور العقلاء: إن تصور هذا القول تصورًا تامًا يُوجب العلم بفساده.

---

(١) وأقوالهم الفاسدة في القرآن الكريم ناجمة عن أصلهم الجهمي الفاسد: (ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث)، وقولهم بامتناع حوادث لا أول لها.
وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٦)؛ فقال بعد أن ذكر مذاهب المبتدعة؛ من معطلة ومشبهة في صفات الله تعالى، واستنادهم فيها إلى دليل الأعراض وحدوث الأجسام: (وعن هذه الحجة ونحوها نشأ القول بأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يُرى في الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، ونحو ذلك من مقالات الجهمية النفاة؛ لأن القرآن كلام، وهو صفة من الصفات، والصفات عندهم لا تقوم به. وأيضًا فالكلام يستلزم فعل المتكلم، وعندهم لا يجوز قيام فعل به...).

(٢) في «ط»: (فهو).

(٣) انظر: «شرح حديث النزول» لابن تيمية: ص١٦٩ ـ ١٧٠، و«درء تعارض العقل والنقل» له: (٢/ ١٨).

(٤) انظر ما نقله عنه أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين»: (٢/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٥) وانظر: «الكيلانية» لابن تيمية: ـ ضمن «مجموع الفتاوى»: ـ (١٢/ ٣٧٦)، و«الفتاوى المصرية» له: (٥/ ١٥).

قول السالمية في كلام الله

وقال طائفة[1]: بل كلامه قديم العين، وهو حروفٌ، أو حروفٌ وأصواتٌ قديمةٌ أزليةٌ، مع أنها مترتبة في نفسها، وأن تلك الحروف والأصوات باقيةٌ أزلاً وأبدًا[2].

وجمهور العقلاء يقولون إن فساد هذا معلومٌ بالضرورة.

وهاتان الطائفتان[3] [تقولان][4] إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته.

قول الهشامية والكرامية في كلام الله

وقال آخرون؛ كالهشامية والكرامية: بل هو متكلم بمشيئته وقدرته، وكلامه قائم بذاته، ولا يمتنع قيام الحوادث به، لكن يمتنع أن يكون لم يزل متكلمًا؛ فإن ذلك يستلزم وجود حوادث لا أول لها وهو ممتنع[5].

فهذه الأربعة في القرآن وكلام الله هي أقوال المشركين في امتناع دوام كون الرب فعالاً بمشيئته، أو متكلمًا بمشيئته.

---

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ١٦٦) أن هذا القول: (قول طوائف من أهل الكلام والحديث؛ من السالمية، وغيرهم؛ يقولون: إن كلام الله حروف وأصوات قديمة أزلية، ولها مع ذلك معان تقوم بذات المتكلم. وهؤلاء يوافقون الأشعرية والكلابية في أن تكليم الله لعباده ليس إلا مجرد خلق إدراك للمتكلم، ليس هو أمرًا منفصلاً عن المستمع). وانظر زيادة إيضاح من كلام شيخ الإسلام لهذا القول في «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٤١)، وانظر: ما سبق ص٢٧٢.

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز: (١/ ١٧٣). وقد ذكر شارح «الطحاوية»: تسعة أقوال للناس في صفة الكلام؛ فراجعها في (١/ ١٧٢، وما بعدها).

(٣) الكلابية الذين يُنكرون أن يكون حرفًا وصوتًا، والسالمية التي تزعم أن كلام الله حروف وأصوات باقية أزلاً وأبدًا.

(٤) في «خ»: (يقولان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٦/ ٥٢٤)، و«الفرقان بين الحق والباطل» له: ص١٠٠، و«قاعدة نافعة في صفة الكلام» له ـ ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» ـ: (٢/ ٧٥)، و«رسالة في العقل والروح» له ـ ضمن «مجموعة الرسائل المنيرية» ـ: (٢/ ٣٢ ـ ٣٣).

قول أئمة السنة والحديث في كلام الله تعالى

وأما أئمة السنة والحديث؛ كعبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل[1]، وغيرهما[2]؛ فقالوا: لم يزل الرب متكلمًا إذا شاء وكيف شاء؛ [فذكروا][3] أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، وأنه لم يزل كذلك[4].

المتكلمون مخالفون للكتاب والسنة

وهذا يناقض الأصل[5] الذي اشترك فيه المتكلمون؛ من الجهمية، والمعتزلة، ومن تلقى عنهم؛ فلا هم موافقون للكتاب والسنة وكلام السلف؛ لا فيما اتفقوا عليه، ولا فيما تنازعوا فيه، ولهذا يوجد في عامة أصول الدين لكل منهم قول، وليس في أقوالهم ما يوافق الكتاب والسنة؛ كأقوالهم في كلام الله، وأقوالهم في إرادته ومشيئته، وفي علمه، وفي قدرته، وفي غير ذلك من صفاته[6]. وإن كان بعضهم أقرب إلى السنة والسلف من بعض.

---

(١) انظر: كلام الإمام أحمد بن حنبل في «الرد على الجهمية والزنادقة» له: ص١٣١ ونقله عنه العلامة ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص٢١٣. وانظر أيضًا: كتاب «المحنة» لحنبل بن إسحاق: ص٤٥ ـ ٦٨.

(٢) وانظر: كتاب «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: ص٢١ ـ ٤٢؛ حيث ذكر نقولاً كثيرة عن أئمة أهل السنة والحديث في كلام الله عز وجل.

(٣) في «ط» فقط: (فكذروا).

(٤) انظر: تفصيل معتقدهم في صفة الكلام في كتب ابن تيمية الآتية: «الإيمان»: ص١٦٢، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٣٢٩)، و(١٠/ ٢٢٢)، و«الاستقامة»: (١/ ٢١١)، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ٥٣٣)، و«التسعينية»: ص١٣١ ـ ١٣٨، ١٧٦ ـ ١٨٨، ٢٣٦ ـ ٢٣٨، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، و(٢/ ٣٤١).

(٥) وهو امتناع حوادث لا أول لها، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

(٦) ومن يُقلب كتب المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية يجد البون الشاسع والفرق الكبير بين أقوال متبعي هذه المذاهب في قضية استندوا فيها جميعًا إلى أصل جهمي واحد، وانطلقوا من منطلق واحد؛ فبنوا عليه أقوالهم التي ينطح بعضها بعضًا، وينقض أولها آخرها.

ولكن قد شاع ذلك بين أهل العلم والدين منهم؛ فكثيرٌ من أهل العلم والدين المنتسبين إلى السنة والجماعة من قد يوافقهم على بعض أقوالهم في مسألة القرآن، أو غيرها، إذ كان لا يعرف إلا ذلك القول، أو ما هو أبعد عن السنة منه؛ إذ كانوا في كتبهم لا يحكون غير ذلك؛ إذ كانوا لا يعرفون السنة، وأقوال الصحابة، وما دل عليه الكتاب والسنة. لا يعرفون [إلا قولهم][1]، وقول من يخالفهم من أهل الكلام، ويظنون أنه ليس للأمة إلا هذان القولان، أو الثلاثة.

المتكلمون في مسألة القرآن لا يعرفون قول أهل السنة

وهم يعتمدون في السمعيات على ما يظنونه من الإجماع، وليس لهم معرفة بالكتاب والسنة، بل يعتمدون على القياس العقلي[2]؛ الذي هو أصل كلامهم، وعلى الإجماع.

المتكلمون يعتمدون على القياس العقلي وعلى الإجماع

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) وهو القياس الذي يستعمله أهل الكلام في حق الله تعالى. وهو نوعان: قياس شمول منطقي تستوي أفراده في الحكم، وقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع. وكلا النوعين لا يُستعملان في حق الله تعالى؛ (فإنه سبحانه لا مِثل له، وإنما يُستعمل في حقه من هذا وهذا قياس الأولى؛ مثل أن يُقال: كل نقصٍ يُنزه عنه مخلوق من المخلوقات، فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عنه، وكل كمال مطلق ثبت لموجود من الموجودات، فالخالق تعالى أولى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه..). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٦٢).

وانظر من كتب ابن تيمية: «المصدر نفسه»: (١/ ٢٩ ـ ٣٠)، و(٦/ ١٨١)، و(٧/ ١٥٤، ٣٢٢ـ٣٢٧، ٣٦٢ـ٣٦٤)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢١)، و(٥/ ٢٠١، ٢٥٠)، و(٩/ ١٩ ـ ٢٠)، و(١٢/ ٣٤٤، ٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٣٥٦)، و(١٦/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٤٤٦)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٧١، ٤١٧)، و«الرسالة التدمرية»: ص٥٠، ١٥١، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٢٥، ٢٧)، و«الرد على المنطقيين»: ص١١٥ ـ ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠ ـ ١٢٣، و«نقض تلبيس الجهمية»: ـ مخطوط ـ ق٢٢٥، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٤٢، ٣٤٤).

إجماع المتكلمين إنما هو على ما ابتدعه رأس من رؤوسهم

وأصل كلامهم العقلي باطل، والإجماع الذي يظنونه إنما هو إجماعهم، وإجماع نظرائهم من أهل الكلام، ليس هو إجماع أمة محمد، ولا علمائها.

والله - تعالى - إنما جعل العصمة للمؤمنين [من][1] أمة محمد؛ فهم الذين لا يجتمعون على ضلالة ولا خطأ؛ كما ذكر على ذلك الدلائل الكثيرة[2]. وكل ما اجتمعوا عليه فهو مأثور عن الرسول؛ فإن الرسول بين الدين كله، وهم [معصومون][3] أن يُخطئوا كلهم، ويضلوا عما جاء به محمد، بل هم يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر؛ فلا يبقى معروفٌ إلا أمروا به، ولا منكر إلا نهوا عنه.

وهم أمة وسط، عدل، خيار، شهداء الله في الأرض؛ فلا يشهدون إلا بحق؛ فإجماعهم هو على علم موروث عن الرسول، جاء من عند الله، وذلك لا يكون إلا حقًا.

وأما من كان إجماعهم على ما ابتدعه رأس من رؤسهم[4]؛ فيجوز أن يكون إجماعهم خطأ؛ إذ ليسوا هم المؤمنين، ولا أمة محمد، وإنما هم فرقة منهم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) من الأدلة على الإجماع من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء ١١٥]. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة ١٤٣]، وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن الإجماع في: «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ١٧٣ ـ ٢٠٢)، و(٢٠/ ١٠ ـ ١١، ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

(٣) في «ط»: (معصومن).

(٤) وهم فرق المبتدعة يُجمعون على ما ابتدعه جهم بن صفوان الراسبي.

وإذا قيل: المعتبر من أمة محمد بعلمائها. قيل: إذا اتفقت علماؤها على شيء، فالباقون يُسلمون لهم ما اتفقوا عليه، لا يُنازعونهم فيه؛ فصار هذا إجماعًا من المؤمنين. ومن نازعهم بعلم فهذا لا يثبت الإجماع دونه كائنًا من كان. أما من ليس من أهل العلم فيما تكلموا فيه، فذاك وجوده / كعدمه. ٢٦/ب

المجتهدون الذين يعتبر بقولهم

وقول من قال: الاعتبار بالمجتهدين دون غيرهم، وأنه لا يُعتبر بخلاف أهل الحديث، أو أهل الأصول، ونحوهم: كلامٌ لا حقيقة له؛ فإن المجتهدين إنْ أُريد بهم من له قدرة على معرفة جميع الأحكام بأدلتها، فليس في الأمة من هو كذلك، بل أفضل الأمة كان يتعلم ممن هو دونه شيئًا من السنة ليس عنده. وإن عنى به من يقدر على معرفة الاستدلال على الأحكام في الجملة، فهذا موجودٌ في كثيرٍ من أهل الحديث، والأصول، والكلام. وإن كان بعض الفقهاء أمهر منهم بكثير من الفروع، أو بأدلتها الخاصة، أو بنقل الأقوال فيها؛ فقد يكون أمهر منه في معرفة أعيان الأدلة؛ كالأحاديث، والفرق بين صحيحها وضعيفها، ودلالات الألفاظ عليها، والتمييز بين ما هو دليل شرعي، وما ليس بدليل.

وبالجملة: العصمة إنما هي للمؤمنين لأمة محمد، لا لبعضهم. لكن إذا اتفق علماؤهم على شيء، فسائرهم موافقون للعلماء. وإذا تنازعوا ولو كان المنازع واحدًا، وجب رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول.

من شذ بقولٍ فاسد عن الجمهور ففي الكتاب والسنة ما يبين فساد قوله

وما أحدٌ شذ بقول فاسد عن الجمهور، إلا وفي الكتاب والسنة ما يُبيِّن فساد قوله، وإن كان القائل كثيرًا؛ كقول [سعيد][1] في أن المطلقة ثلاثًا تباح بالعقد[2].

---

(١) في «خ»: (سعد). وما أثبت من «م»، و«ط». وهو سعيد بن المسيب رحمه الله.

(٢) انظر: قوله في «المغني» لابن قدامه: (١٠/٥٤٨ـ٥٤٩).

فحديث عائشة في الصحيحين يدل على خلافه(١)، مع دلالة القرآن أيضًا(٢). وكذلك غيره.

القول الذي يدل عليه الكتاب والسنة غير شاذ وإن كان القائل به واحدًا

وأما القول الذي يدل عليه الكتاب والسنة، فلا يكون شاذًا وإن كان القائل به أقل من القائل بذاك القول، فلا عبرة بكثرة القائل باتفاق الناس.

ولهذا كان السلف؛ من الصحابة، والتابعين لهم بإحسان يردون على من أخطأ بالكتاب والسنة، لا يحتجون بالإجماع إلا علامة.

العلامات والدلائل التي يبين بها المرسل الرسول

جنس خرق العادة لا يستلزم الإكرام

وقد يبعث معه نشابه(٣)، أوسيفه، أو شيئًا من السلاح المختص به، أو يُركِبَه دابته المختصة به، ونحو ذلك مما يعلم الناس أنه قصد به تخصيصه، وإن كانت تلك الأفعال [تفعل](٤) مع أمثاله، وقد يُفعل لغير الرسول ممن

---

(١) فعن عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله! إن رفاعة طلقني فبت طلاقي. وإني نكحت بعده إلى عبد الرحمن ابن الزبير القرظي، وإنما معه مثل الهدبة. قال رسول الله ﷺ: «لعلك تُريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى يذوق عسليتك وتذوقي عسيلته» الحديث.

رواه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٠١٤)، كتاب الطلاق باب: من أجاز طلاق الثلاث. ومسلم في «صحيحه»: (٢/ ١٠٥٥)، كتاب النكاح، باب: لا تحل المطلقة ثلاثًا لمطلقها، حتى تنكح زوج غيره، ويطأها، ثم يفارقها وتنقضي عدتها.

وموضع الشاهد: قول امرأة رفاعة: فبت طلاقي: أي: طلقها ثلاثًا. وقد أجاز النبي ﷺ هذا الطلاق، ولكنه لم يردها إلى زوجها الأول الذي طلقها ثلاثًا بمجرد العقد على زوجٍ غيره، بل اشترط أن يطأها زوجها الجديد، فتذوق عسيلته، ويذوق عسيلتها.

(٢) قال تعالى: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة، ٢٢٩ ـ ٢٣٠]. وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق، ١].

(٣) النُّشَّاب: النبل. واحدته نُشابة. ويُطلق كذلك على السهام.

انظر: «لسان العرب»: (١/ ٧٥٧)، و«تهذيب اللغة»: (١١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٤) في «خ»، و«م»، و«ط»: (يفعل). ولعل الصواب ما أثبته.

يقصد إكرامه وتشريفه، لكن هي خارقة لعادته؛ بمعنى أنه لم يعتد أن يفعل ذلك مع عموم الناس، ولا يفعله إلا مع من ميزه بولاية، أو رسالة، أو وكالة. والولاية والوكالة [تتضمن][1] الرسالة. فكل من هؤلاء هو في معنى رسوله إلى من ولاّه؛ إني قد وليته، وإلى من أرسله بأني أرسلته. فهذه عادة معروفة في العلامات، والدلائل التي يبيِّن بها المرسِل أن هذا رسولي. وجنس خرق العادة لا يستلزم الإكرام، بل [يَخْرِق][2] عادته بالإهانة تارة، وبالإكرام أخرى؛ فقد يخرج ويركب في وقت لم تجر عادته به، بل لعقوبة قوم.

وآيات الرب ـ تعالى ـ قد [تكون][3] تخويفًا لعباده؛ كما قال: ﴿وَمَا نُرْسِلُ [بِٱلْأَيَٰتِ][4] إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[5]، وقد يُهلك بها كما أهلك أممًا مكذبين، وإذا قص قصصهم قال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ﴾[6]، وكان إهلاكهم خرقًا للعادة

---

(١) في «خ»: (يتضمن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «م»، و«ط»: (تُخرق).

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.

(٦) وهذا كثيرٌ في القرآن الكريم. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٦٧]، [سورة الروم، الآية: ٢٣].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣]، [سورة الروم، الآية: ١٠]، [سورة الزمر، الآية: ٤٢].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٤]، [سورة الروم، الآية: ٢٤].

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ٥]، [سورة سبأ، الآية: ١٩]. =

دل بها على أنه عاقبهم بذنوبهم، وتكذيبهم للرسل، وأن ما فعلوه من الذنوب مما ينهى عنه، ويُعاقب فاعله بمثل تلك العقوبة.

فهذه خرق عادات لإهانة قوم وعقوبتهم لما فعلوه من الذنوب [تجري][1] مجرى قوله: عاقبتهم لأنهم كذبوا رسولي وعصوه.

ولهذا يقول سبحانه كلما قص قصة من كذب رسله، وعقوبته إياهم؛ يقول: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[2]؛ كما يقول في موضع آخر: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾[3]، و﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾[4]، و﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾[5].

وإذا كانت تلك العلامات مما جرت عادته أنه يفعلها مع من أرسله، ويُهلك بها من كذب رسله، كانت أبلغ في الدلالة، وكانت معتادة في هذا النوع.

= ٥ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النُّهَىٰ﴾ [سورة طه، الآيتان: ٥٤، ١٢٨].

٦ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ وَإِن كُنَّا لَمُبْتَلِينَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٣٠].

٧ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٢٤] [سورة الزمر، الآية: ٥٢]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الروم، الآية: ٣٧].

٨ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٢].

٩ ـ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [سورة السجدة، الآية: ٢٦].

(١) في «خ»: (يجري). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة القمر، الآيات: ١٦ ـ ١٧، ٢١ ـ ٢٢.

(٣) سورة المؤمنون، الآية: ٣٠.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٨.

(٥) سورة الذاريات، الآية: ٣٧.

٢٧/أ وهؤلاء[١] / تكلموا بلفظ لم يحققوا معناه؛ وهو لفظة خرق العادة، وقالوا: العادات تنقسم إلى عامة، وخاصة؛ فمنها ما يشترك فيه جميع الناس، في جميع الأعصار؛ كالأكل، والشرب، واتقاء الحر والبرد. والخاص منها ما يكون كعادة للملائكة فقط، أو للجن فقط، أو للإنس دون غيرهم[٢].

تقسيم الباقلاني للعادات إلى عامة وخاصة

قالوا: ولهذا صح أن يكون لكل قبيلٍ منهم ضرب من التحدي، وخرق لما هو عادة لهم دون غيرهم، وحجة عليهم دون ما سواهم[٣].

ومنها ما يكون عادة لبعض البشر؛ نحو اعتياد بعضهم صناعة، أو تجارة، أو رياضة في ركوب الخيل، والعمل بالسلاح[٤]. لكن هذه كلها مقدورات للبشر.

قالوا: وآية الرسل لا تكون مقدورة لمخلوق، بل لا تكون إلا مما ينفرد الله بالقدرة عليه[٤].

فإذا قالوا هذا، ظن الظان أنهم اشترطوا أمرًا عظيمًا.

قول الأشاعرة المعجز الإقدار على الفعل لا نفس الفعل

ولم يشترطوا شيئًا؛ فإنهم قالوا[٥] في جنس الأفعال التي لا [يقدر][٦] الناس إلا على اليسير منها؛ كحمل الجبال، ونقلها: إن المعجزة هنا إقدارهم على الفعل، لا نفس الفعل، ورجحوا هذا على قول من يقول: نفس الفعل آية؛ لأن جنس الفعل مقدورٌ.

---

(١) يعني: الأشاعرة.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٢ ـ ٥٣.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٣.

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٤.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٦١ ـ ٧٢.

(٦) في «م»، و«ط»: (تقدر).

نقد شرطهم

وليس هذا بفرق طائل؛ فإنه لا فرق بين تخصيصهم بالفعل، أو بالقدرة عليه. فإذا كان إقدارهم على الكثير الذي لم تجر به العادة معجزة، كان نفس الكثير الذي لم تجر به العادة معجزة.

الأشاعرة أثبتوا للعبد قدرة غير مؤثرة

وهؤلاء عندهم أن قدرة العباد لا تؤثر في وجود شيء، ولا يكون مقدورها إلا في محلها[1]؛ فهم في الحقيقة لم يثبتوا قدرة؛ فكل ما في الوجود هو مقدور لله عندهم.

الجويني والرازي تركا هذا الشرط في المعجزة

ولهذا عدل أبو المعالي، ومن اتبعه؛ كالرازي عن هذا الفرق[2]، فلم يشترطوا أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه؛ إذ كانت جميع الحوادث عندهم كذلك. وقالوا[3]: إن ما يحصل على يد الساحر، والكاهن، وعامل الطلسمات، وعند الطبيعة الغريبة، هو مما ينفرد الرب بالقدرة عليه، ويكون آية للنبي.

وهذا معتاد لغير الأنبياء، فلم يبق لقولهم خرقٌ [للعادة][4] معنى معقول.

قول الباقلاني خرق العادة يكون لجميع الذين تحداهم الرسول

بل قالوا - واللفظ للقاضي أبي بكر[5] -: الواجب على هذا الأصل أن يكون خرق العادة الذي يفعله الله مما يخرق جميع القبيل الذين تحداهم الرسول بمثله، ويحتج به على نبوته؛ فإن أرسل ملكًا إلى الملائكة، أظهر

---

(١) انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ٩٧).
ويُشير بذلك إلى ما عُرف بـ «كسب الأشعري». وقد تقدم «بيان معناه»: ص٤٦١، ٥٨٠.

(٢) يقصد ما تقدم: ص٢١٥ ـ ٢١٨ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، و«الإرشاد»: ص٣١٩.

(٤) في «خ»: (العادة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) الباقلاني.

على يده ما هو خرق لعادتهم؛ وإن أرسل بشرًا، أرسله بما يخرق عادة البشر؛ وإن أرسل جنيًا، أظهر على يديه ما هو خارق لعادة الجن[1].

فيُقال: السحر، والكهانة معتادٌ للبشر. وأنتم تقولون[2]: يجوز أن يكون ما يأتي به الساحر والكاهن [آية][3]، بشرط أن لا يمكن معارضته. فلم يبق لكونه خارقًا للعادة معنى يعقل عندكم.

مناقشة الأشاعرة في شروطهم التي اشترطوها للمعجزة

لهذا قال محققوهم[4]: [إنه][5] لا يُشترط في الآيات أن تكون خارقة للعادة؛ كما قد حكينا لفظهم في غير هذا الموضع؛ كما تقدم[6]، وإنما الشرط: أنها لا تعارض، وأن تقترن بدعوى النبوة[7]؛ هذان الشرطان هما المعتبران. وقد بينا في غير موضع أن كلا من الشرطين باطلٌ.

والأول: يقتضي أن يكون المدلول عليه جزءًا من الدليل.

وآيات النبوة أنواع متعددة؛ منها ما يكون قبل وجوده؛ ومنها ما يكون بعد موته؛ ومنها ما يكون في غيبته[8].

والمقصود هنا كان: هو الكلام على المثال الذي ذكروه، وأن ما ضرب من الأمثلة على الوجه الصحيح، فإنه ـ ولله الحمد ـ يدل على صدق الرسول، وعلى فساد أصولهم.

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٥.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤، ٩٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧ـ٣٢٨.

(٣) رسمت في «خ»: (انه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ـ٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٠٩.

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٦) تقدم هذا في ص٥٤٧ ـ ٥٤٩ من هذا الكتاب.

(٧) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ـ٤٨، ١٩٤، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٠ـ٣٢١.

(٨) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٠).

طريق الضرورة لإثبات النبوة

ولكن هم ضربوا مثالاً، إذا اعتبر على الوجه الصحيح كان حجةً ـ ولله الحمد ـ على صدق النبي، وعلى فساد ما ذكروه في المعجزات حيث

تعريف المعجزة عند الأشاعرة وشروطها

قالوا[1]: هي الفعل الخارق للعادة، المقترن بدعوى النبوة والاستدلال به، وتحدي النبي من دعاهم أن يأتوا بمثله. وشَرَطَ بعضهم[2] أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه.

وهذه الأربعة هي التي شَرَطَ القاضي أبو بكر[2]، ومن سلك مسلكه؛ كابن اللبان[3]، وابن شاذان[4]، والقاضي أبي يعلى[5]، وغيرهم[6]: أن يكون مما ينفرد الرب بالقدرة عليه ـ على أحد القولين ـ، أو منه ومن الجنس الآخر، إذا وقع على وجه يخرق العادة، وطريق متعذر على غيرهم مثله ـ على القول الآخر ـ. قالوا وهذا لفظ [القاضي][7] / أبي بكر. ٢٧/ب

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٦، ٩٤، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠ ـ ١٧١، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩ ـ ٣٤٠، و«المقاصد» مع شرحها للتفتازاني: (٥/ ١١)، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٩٧).

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٥.

(٣) هو علي بن محمد بن نصر الدينوري، أبو الحسن، ابن اللبان. إمام، محدث، حافظ. توفي سنة ثمانٍ وستين وأربع مائة. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٤) هو الحسن بن أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان. أبو علي البغدادي البزاز الأصولي. إمام. فاضل، مسند العراق. توفي في آخر يوم من سنة ٤٢٥هـ، ودفن في أول يوم من سنة ٤٢٦هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٤١٥ ـ ٤١٨)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٥) سبقت ترجمته ص١٥٤.

(٦) وانظر أيضًا في أقوال هؤلاء في إثبات النبوة: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٧) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

والثاني: أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة، وينقضها. ومتى لم يكن كذلك، لم يكن معجزًا.

والثالث: أن يكون غير النبي ممنوعًا من إظهار ذلك على يده، على الوجه الذي ظهر عليه، ودعا إلى معارضته، مع كونه خارقًا للعادة.

والرابع: أن يكون واقعًا مفعولاً عند تحدي الرسول بمثله، وادعائه آيةً لنبوته، وتقريعه بالعجز عنه من خالفه وكذبه.

قالوا: فهذه هي الشرائط، والأوصاف التي تختص بها المعجزات(١).

فيقال لهم:

مناقشة شيخ الإسلام للأشاعرة في الشروط التي اشترطوها في المعجزة

الشرط الأول قد عرف أنه لا حقيقة له، ولهذا [أعرض](٢) عنه أكثرهم(٣).

والثاني أيضًا لا حقيقة له؛ فإنهم لم يميزوا ما يخرق العادة مما لا يخرقها. ولهذا ذهب من ذهب من محققيهم إلى إلغاء هذا الشرط؛ فهم لا يعتبرون خرق عادة جميع البشر، بل ما اعتاده السحرة، والكهان، وأهل الطلاسم عندهم، يجوز أن يكون آية إذا لم يُعارض(٤). وما اعتاده أهل صناعة، أو علم، أو شجاعة ليس هو عندهم آية، وإن لم يعارض.

فالأمور العجيبة التي خص الله بالإقدار عليها بعض الناس، لم يجعلوها خرق عادة، والأمور المحرمة، أو هي كفرٌ؛ كالسحر، والكهانة، والطلسمات: جعلوها خرق عادة، وجعلوها آية، بشرط أن لا يعارض. وهو الشرط الثالث، وهو في الحقيقة خاصة المعجزة عندهم.

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٥ ـ ٤٦.

(٢) في «ط»: (أعراض).

(٣) كما مر معنا في ص١٩٤ ـ ١٩٥، ٥٣١ من هذا الكتاب؛ من أمثال الجويني، والرازي.

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧ ـ ٣٢٨.

لكن كون غير الرسول ممنوعًا منه: إن اعتبروا [أنه][1] ممنوع مطلقًا؛ فهذا لا يعلم. وإن اعتبروا أنه ممنوع من المرسل إليهم؛ فهذا لا يكفي، بل يمكن كل ساحر، وكاهن أن يدعي النبوة، ويقول إنني كذا.

قالوا[2]: لو فعل هذا، لكان الله يمنعه فِعْلَ ذلك، أو يقيض له من يعارضه.

قلنا: من أين لكم ذلك؟ ومن أين يعلم الناس ذلك؟ ويعلمون أن كل كاذب فلا بُد أن يُمنع من فعل الأمر الذي اعتاده هو وغيره قبل ذلك؟ أو أن يعارض؟

والواقع خلاف ذلك؛ فما أكثر من ادعى النبوة، أو الاستغناء عن الأنبياء، وأن طريقه فوق طريق الأنبياء، وأن الرب يُخاطبه بلا رسالة، وأتى بخوارق من جنس ما تأتي السحرة، والكهان، ولم يكن في من دعاه من يعارضه[3].

وأما الرابع: وهو أن يكون عند تحدي الرسول فيه، يحترزون عن الكرامات[4]، وهو شرطٌ باطلٌ.

---

(١) في «خ»: (لأنه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤، ٩٥، ١٠٠.

(٣) كمسيلمة الكذاب، والأسود العنسي، والحارث الكذاب، والحلاج، وغيرهم. لم يكن عندهم مَنْ يُعارضهم.

وسيتناول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الموضوع بشيء من الإيضاح والشرح. انظر: ص٧٩٣ ـ ٧٩٥ من هذا الكتاب. وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٦٨ ـ ١٦٩، ٣٢١ ـ ٣٣٢، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٠٠).

(٤) وانظر: الفرق بين المعجزات والكرامات عند الأشاعرة، في: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٧، ٣١٩ ـ ٣٢٠، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٤.

بل آيات الأنبياء آيات، وإن لم ينطقوا بالتحدي بالمثل، وهي دلائل على النبوة، وصدق المخبر بها، والدليل مغايرٌ للمدلول عليه، ليس المدلول عليه جزءًا من الدليل. لكن إذا قالوا: الدليل هو دعاء الرسول، لزمه أن يريهم آية، وخلق تلك الآية عقب سؤاله. وإن كان ذلك قد يخلقه بغير سؤاله لحكمة أخرى. فهذا متوجه؛ فالدليل هو مجموع طلب العلامة، مع فعل ما جعله علامة؛ كما أن العباد إذا دعوا الله فأجابهم، كان ما فعله إجابةً لدعائهم، ودليلاً على أن الله سمع دعاءهم، وأجابهم؛ كما أنهم إذا استسقوه فسقاهم، واستنصروه فنصرهم، وإن كان قد يفعل ذلك بلا دعاء، [فلا يكون هناك دليلٌ على إجابة دعاء. فهو دليلٌ على إجابة الدعاء][1] إذا وقع عقب الدعاء، ولا يكون دليلاً إذا وقع على غير هذا الوجه.

آيات الأنبياء وإن لم يتحدوا بها فهي دلائل على النبوة

تعريف الدليل

وكذلك الرسول: إذا قال لمرسله: أعطني علامة. فأعطاه ما شرفه به، كان دليلاً على رسالته، وإن كان قد يفعل ذلك لحكمة أخرى. لكن فعل ذلك عقب سؤاله، آية لنبوته هو الذي يختص به.

وكذلك إذا علم أنه فعله إكرامًا له، مع دعواه النبوة، علم أنه قد أكرمه بما يكرم به الصادقين عليه، فعلم أنه صادق؛ لأن ما فعله به مختص بالصادقين الأبرار، دون الكاذبين عليه الفجار.

كرامات الأولياء من آيات الأنبياء

وعلى هذا فكرامات الأولياء هي من آيات الأنبياء[2]؛ فإنها مختصة بمن شهد لهم بالرسالة، وكل ما استلزم صدق الشهادة بنبوتهم، فهو دليلٌ على صدق هذه الشهادة؛ سواءٌ كان الشاهد بنبوتهم المخبر بها هم، أو

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «ط».

(٢) انظر: «دقائق التفسير» لشيخ الإسلام رحمه الله: (١/ ١٥٩)، وانظر: «تفسير القرطبي»: (١٣/ ١٣٧)، و«دلائل النبوة» لابن كثير: ـ ضمن البداية والنهاية ـ (٦/ ١٦١).

١/٢٨ غيرهم. بل غيرهم إذا أخبر بنبوتهم، وأظهر الله على يديه ما / يدل على صدق هذا الخبر، كان أبلغ في الدلالة على صدقهم من أن يظهر على أيديهم.

ليس من شرط دلائل النبوة اقترانها بدعوى النبوة أو التحدي بها

فقد تبين أنه ليس من شرط دلائل النبوة؛ [لا اقترانه][(١)] بدعوى النبوة، ولا الاحتجاج به، ولا التحدي بالمثل[(٢)]، ولا تقريع من يخالفه. بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، لكن لا يجب أن ما لا يقع معه لا يكون آية، بل هذا إبطالٌ لأكثر آيات الأنبياء؛ [لخلوها][(٣)] عن هذا الشرط[(٤)].

---

(١) في «م»، و«ط»: (لاقترانه).

(٢) كما يقوله أهل الكلام من المعتزلة والأشاعرة.
انظر: «المغني» لعبد الجبار الهمداني: (١٥/ ١٩٩، ٢١٥)، و«شرح الأصول الخمسة» له: ص٥٦٩ ـ ٥٧١، و«البيان» للباقلاني: ص٤٥ ـ ٤٦، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩ـ٣٤٠.

(٣) في «خ»: (خلوها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) المتكلمون جعلوا التحدي شرطًا من شروط المعجزة.
وقد رد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ اشتراطهم لهذا الشرط؛ فقال: (وآيات النبوة وبراهينها تكون في حياة الرسول، وقبل مولده، وبعد مماته، لا تختص بحياته، فضلاً عن أن تختص بحال دعوى النبوة، أو حال التحدي؛ كما ظنه بعض أهل الكلام). انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٠، ٤٠٨، ٤٩٦).
وقد رد ابن حزم أيضًا على من اشترط هذا الشرط؛ فقال: (ومن ادعى أن إحالة الطبيعة لا تكون آية إلا حتى يتحدى فيها النبي ﷺ الناس، فقد كذب، وادعى ما لا دليل عليه أصلاً؛ لا من عقل، ولا من نص قرآن ولا سنة. وما كان هكذا، فهو باطلٌ، ويجب من هذا أن حنين الجذع، وإطعام النفر الكثير من الطعام اليسير حتى شبعوا، وهم مئون من صاع شعير، ونبعان الماء من بين أصابع رسول الله ﷺ، وإرواء ألف وأربعمائة من قدح صغير تضيق سعته عن الشبر، ليس شيء من ذلك آية له عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ لأنه عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يتحد بشيء من ذلك أحدًا). «المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦)، وانظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» له: (٥/ ٢، ٦).

الدليل ما يستلزم وجود المدلول

ثم هو شرطٌ بلا حجة؛ فإن الدليل على المدلول عليه، هو ما استلزم وجوده. وهذا لا يكون إلا عند عدم المعارض المساوي، أو الراجح. وما كان كذلك، فهو دليلٌ؛ سواءٌ قال المستدل به: ائتوا بمثله، وأنتم لا تقدرون على الإتيان بمثله، وقرعهم وعجزهم. أو لم يقل ذلك.

فهو إذا كان في نفسه مما لا يقدرون على الإتيان بمثله؛ سواءٌ ذكر المستدلّ [هذا](١)، أو لم يذكره؛ لا بذكره يصير دليلاً، ولا بعدم ذكره تنتفي دلالته.

وهؤلاء قالوا: لا يكون دليلا [إلا](٢) [إذا](٣) ذكره المستدل. وهذا باطلٌ.

وكذلك الدليل، هو دليلٌ؛ سواءٌ استدل به مستدل، أو لم يستدل. وهؤلاء قالوا: لا يكون دليل النبوة دليلاً، إلا إذا استدل به النبي حين ادعى النبوة؛ فجعل نفس دعواه، واستدلاله، والمطالبة بالمعارضة، وتقريعهم بالعجز عنها؛ كلها جزءًا من الدليل.

وهذا غلطٌ عظيمٌ. بل السكوت عن هذه الأمور أبلغ في الدلالة، والنطق بها لا يُقوِّي الدليل. والله تعالى لم يقُل: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ [مِّثْلِهِۦٓ](٤)﴾(٥)، إلا حين قالوا: افتراه؛ لم يجعل هذا القول شرطًا في الدليل، بل نفس عجزهم عن المعارضة هو من تمام الدليل.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٤) في «خ»: (بمثله).

(٥) سورة الطور، الآية: ٣٤.

الأشاعرة يجعلون الفرق بين جنس المعجزات والكرامات وخوارق السحرة: ادعاء النبوة وإلا فالجنس واحد . . .

[وهم][1] إنما شرطوا ذلك؛ لأن كرامات الأولياء عندهم؛ متى اقترن بها دعوى النبوة، كانت آية للنبوة[2]؛ وجنس السحر، والكهانة: متى اقترن به دعوى النبوة كان دليلا على النبوة عندهم لكن قالوا: الساحر والكاهن لو ادعى النبوة، لكان [يُمنع][3] من ذلك، أو يُعارض بمثله[4]. وأما الصالح: فلا يدعي.

فكان أصلهم: أن ما يأتي به النبي، والساحر، والكاهن، والولي: من جنسٍ واحد، لا يتميز بعضه عن بعضٍ بوصف[5]، لكن خاصة النبي: اقتران الدعوى، والاستدلال، والتحدي بالمثل بما يأتي به.

فلم يجعلوا لآيات الأنبياء خاصة تتميز بها عن السحر، والكهانة، وعما يكون لآحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبي مزية على عموم المؤمنين، ولا على السحرة، والكهان من جهة الآيات التي يدل [الله][6] بها العباد على صدقه.

رد شيخ الإسلام عليهم

وهذا افتراءٌ عظيمٌ؛ على الأنبياء، وعلى آياتهم، وتسويةٌ بين أفضل الخلق، وشرار الخلق. بل تسويةٌ بين [ما يدل][6] على النبوة، وما يدل على نقيضها؛ فإن ما يأتي به السحرة، والكهان، لا يكون إلا لكذابٍ، فاجرٍ، عدو لله؛ فهو مناقض للنبوة.

الساحر والكاهن لا يأتي إلا بالفجور

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩-٣٢١.

(٣) في «م»، و«ط»: (يمتنع).

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤، ٩٥، ١٠٠.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، ٩٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧-٣٢٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

من الفروق بين آيات الأنبياء وبين خوارق السحرة والكهان

فلم يفرقوا بين ما يدل على النبوة وعلى نقيضها، وبين ما لا يدل عليها، ولا على نقيضها؛ فإن آيات الأنبياء تدل على النبوة، وعجائب السحرة، والكهان تدل على نقيض النبوة؛ وإن صاحبها ليس ببر، ولا عدلٍ، ولا ولي لله، فضلاً عن أن يكون نبيًا.

بل يمتنع أن يكون الساحر، والكاهن نبيًا، بل هو من أعداء الله.

والأنبياء أفضل خلق الله، وإيمان المؤمنين، وصلاحهم لا يناقض النبوة، ولا يستلزمها.

الأشاعرة سووا بين الأجناس الثلاثة

فهؤلاء[1] سووا بين الأجناس الثلاثة؛ فكانوا بمنزلة من سوى بين عبادة [الرحمن][2]، وعبادة الشيطان والأوثان؛ فإن الكهان، والسحرة يأمرون بالشرك، وعبادة الأوثان، وما فيه طاعة للشيطان. [والأنبياء][3] لا يأمرون إلا بعبادة الله وحده، وينهون عن عبادة ما سوى الله وطاعة الشياطين.

٢٨/ب
النبي عند الأشاعرة

فسوى هؤلاء بين هذا وهذا، ولم يبق الفرق إلا مجرد تلفظ / المدعي بأني نبي. فإن تلفظ به، كان نبيًا، وإن لم يتلفظ به، لم يكن نبيا.

فالكذاب المتنبي إذا أتى بما يأتي الساحر، والكاهن، وقال: أنا نبي، كان نبيًا.

وقولهم: إنه إذا فعل ذلك مُنِع منه، وعورض[4]: دعوى مجردة؛ فهي لا تُقبل لو لم يعلم بطلانها. فكيف، وقد علم بطلانها، وأن كثيرًا ادعوا ذلك، ولم يعارضهم ممن دعوه أحد، ولا مُنعوا من ذلك.

---

(١) يعني: الأشاعرة. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠، ٥٠٠).

(٢) في «ط»: (احرحمن).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤، ٩٥، ١٠٠.

فلزم على قول هؤلاء: التسوية بين النبي الصادق، والمتنبي الكاذب.

وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى ٱللَّهِ وَكَذَّبَ بِٱلصِّدْقِ إِذْ جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[1].

ولم يفرق هؤلاء[2] بين هؤلاء[3] وهؤلاء[4]، ولا بين آيات هؤلاء، وآيات هؤلاء.

وقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ [تَجْعَلُونَهُۥ][5] قَرَاطِيسَ [تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ][6] كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾ وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩٢﴾ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ [إِذِ][7] ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَـٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٩٣﴾ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَـٰكُمْ وَرَآءَ

---

(١) سورة الزمر، الآيتان: ٣٢، ٣٣.

(٢) الأشاعرة.

(٣) الأنبياء عليهم السلام.

(٤) السحرة والكهان.

(٥) في «خ»: (يجعلونه).

(٦) في «خ»: (يبدونها ويخفونها).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

﴿ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ [أَنَّهُمْ][1] فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2].

فنسأل الله العظيم: أن يهدينا إلى [صراطه][3] المستقيم؛ صراط الذين أنعم عليهم؛ من [النبيين][4]، والصديقين، والشهداء، والصالحين؛ الذين عبدوه وحده، لا شريك له، وآمنوا بما أرسل به رسله، وبما جاءوا به من الآيات، وفرق بين الحق والباطل، والهدى والضلال والغي والرشاد، وطريق أولياء الله المتقين، وأعداء الله الضالين، والمغضوب [عليهم][5]؛ فكان ممَّن صدَّق الرسل فيما أخبروا به، وأطاعهم فيما أمروا به. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

من أصول الأشاعرة

وهؤلاء[6] يُجوزون أن يأمر الله بكل شيء، وأن ينهى عن كل شيء؛ فلا يبقى عندهم فرق بين النبي الصادق، والمتنبي الكاذب؛ لا من جهة نفسه؛ فإنهم لا يشترطون فيه إلا مجرد كونه في الباطن مقرًا بالصانع[7]. وهذا موجودٌ في عامة الخلق؛ ولا من جهة [آياته؛ ولا من جهة][8]

---

(١) في «ط»: (إنهم).
(٢) سورة الأنعام، الآيات: ٩١ ـ ٩٤.
(٣) في «م»، و«ط»: (صراط).
(٤) في «ط»: (أفنبيين).
(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٦) يعني: الأشاعرة.
(٧) بل لا مانع عند الجهمية أن يكون النبي من أجهل الخلق، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: (الجهمية تثبت نبوة لا تستلزم فضل صاحبها ولا كماله ولا اختصاصه قط بشيء من صفات الكمال، بل يجوز أن يُجعل من هو من أجهل الناس نبيًا..). «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٣٦).
(٨) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

ما يأمر به[1].

والفلاسفة من هذا الوجه أجود قولاً في الأنبياء؛ فإنهم يشترطون في النبي اختصاصه بالعلم من غير تعلم، وبالقدرة على التأثير الغريب، والتخييل. ويُفرق بين الساحر، والنبي: بأن النبي يقصد العدل، ويأمر به؛ بخلاف الساحر[2].

الغزالي عدل إلى طريق الفلاسفة في النبوة

ولهذا عدل الغزالي في النبوة عن طريق أولئك المتكلمين، إلى طريق الفلاسفة؛ فاستدل بما يفعله، ويأمر به، على نبوته[3].

مقارنة بين الأشاعرة والفلاسفة في النبوات

وهي طريق صحيحة، لكن إنما أثبتَ بها نبوة مثل نبوة الفلاسفة[4].

---

(١) ولشيخ الإسلام رحمه الله كلام طيب عن النبوة عند الأشاعرة. فمن ذلك قوله رحمه الله عنهم: (فهؤلاء يُجوزون بعثة كل مكلف، والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية؛ كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية. . .إلخ). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٤). وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٩٦، ٥٠٠ ـ ٥٠٤). وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩، ٢٢٥).
وانظر موقفهم من عصمة الأنبياء في المصدر نفسه (٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥).

(٢) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٣).

(٣) انظر: «المنقذ من الضلال» للغزالي: ص١٤٥ ـ ١٥٠، و«معارج القدس» له: ص١٥١، ١٦٤؛ فإنه يجعل للنبوة ثلاثة خواص، و«تهافت الفلاسفة» له: ص١٩٢ ـ ١٩٤. وانظر: ما نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح الأصفهانية»: ـ ت السعوي ـ (٢/ ٥١٩ ـ ٥٢٢، ٥٣٣). وما نقله ـ شيخ الإسلام ـ أيضًا عن المازري من أن كلام الغزالي يؤثر في الإيمان بالنبوة فينقص قدرها، انظر: «الصفدية»: (١/ ٢١١).

(٤) وقد علق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على كلام الغزالي، وبيّن مشابهة قوله لقول الفلاسفة في حقيقة النبوة انظر: «شرح الأصفهانية»: ـ ت السعوي ـ (٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣)، و«الصفدية»: (١/ ٦)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢)، و«الرد على المنطقيين»: ص٥١٠ وانظر: كلام الغزالي في «النبوة في طبقات الشافعية» للسبكي: (٤/ ١١٠ ـ ١١٤).

وأولئك[1] خيرٌ من الفلاسفة؛ من جهة أنهم لما أقروا بنبوة محمدٍ صدقوه فيما أخبر به من أمور الأنبياء، وغيرهم، وكان عندهم معصومًا من الكذب فيما يبلغه عن الله؛ فانتفعوا بالشرع، والسمعيات. / وبها صار فيهم من 1/29أ
الإسلام ما تميزوا به على أولئك[2]؛ فإن أولئك لا ينتفعون بأخبار الأنبياء؛ إذ كانوا عندهم يُخاطبون الجمهور بالتخييل؛ فهم يكذبون عندهم للمصلحة[3].

---

(1) يعني: الأشاعرة.

(2) يعني: الفلاسفة.

(3) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام طيب يشرح فيه النبوة عند الفلاسفة، يقول فيه:

(وأما المتفلسفة القائلون بقدم العالم، وصدوره عن علة موجبة ـ مع إنكارهم أن الله تعالى يفعل بقدرته ومشيئته، وأنه يعلم الجزئيات ـ فالنبوة عندهم فيضٌ يفيض على الإنسان بحسب استعداده، وهي مكتسبة عندهم. ومن كان متميزًا ـ في قوته العلمية؛ بحيث يستغني عن التعليم، وشُكل في نفسه خطاب يسمعه كما يسمع النائم، وشخص يخاطبه كما يُخاطَب النائم؛ وفي العملية بحيث يؤثر في العنصريات تأثيرًا غريبًا ـ كان نبيًا عندهم. وهم لا يُثبتون مَلَكًا مُفضَّلاً يأتي بالوحي من الله تعالى، ولا ملائكة، بل ولا جِنًا يخرق الله بهم العادات للأنبياء، إلا قوى النفس. وقول هؤلاء وإن كان شرا من أقوال اليهود والنصارى وهو أبعد الأقوال عما جاءت به الرسل فقد وقع فيه كثيرٌ من المتأخرين الذين لم يُشرق عليهم نور النبوة؛ من المدعين للنظر العقلي، والكشف الخيالي الصوفي. وإن كان غاية هؤلاء الأقيسة الفاسدة، والشك، وغاية هؤلاء الخيالات الفاسدة والشطح).

«منهاج السنة النبوية»: (2/415 ـ 416).

وانظر: كلامًا مشابهًا لهذا الكلام لشيخ الإسلام في «شرح الأصفهانية»: ـ ت السعوي ـ (2/502 ـ 507)، وكتاب «الصفدية»: (2/5 ـ 7).

ولكن آخرون[1] سلكوا مسلك التأويل، وقالوا: إنهم لا يكذبون. ولكن أسرفوا فيه.

من أسباب ظهور الفلاسفة على المتكلمين

ففي الجملة: ظهور الفلاسفة، والملاحدة، والباطنية على هؤلاء تارةً، ومقاومتهم لهم تارةً: لا بُد له من أسباب في حكمة الرب، وعدله.

ومن أعظم أسبابه: تفريط أولئك[2] وجهلهم بما جاء به الأنبياء؛ فالنبوة التي ينتسبون إلى نصرها، لم يعرفوها، ولم يعرفوا دليلها، ولا قدروها قدرها.

وهذا يظهر من جهات متعددة. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) استوفى شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر مذاهب هؤلاء والرد عليهم، وذكر أن المبتدعة لهم طريقتان في نصوص الأنبياء: أولاً طريقة التبديل، وأهلها صنفان:

١ ـ أهل الوهم والتخييل؛ كابن سينا، وابن عربي، والفارابي، والسهروردي، وابن رشد الحفيد، وابن سبعين، وهو قول المتفلسفة والباطنية كالملاحدة الإسماعيلية، وإخوان الصفا، وملاحدة الصوفية.

٢ ـ أهل التحريف والتأويل، وهم المقصودون هنا، وهي طريقة المتكلمين من المعتزلة والكلابية والسالمية والكرامية والشيعة وغيرهم. أما الطريقة الثانية: فهي طريقة التجهيل.

انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨ ـ ٢٠)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٨٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٨)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٦٩، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٦٧).

(٢) يعني: الأشاعرة، ومن نحا منحاهم من أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

وقد فصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الموضع، وزاده بسطًا وإيضاحًا في كتابه القيم «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٥).

وانظر في الكلام على النبوة عند الأشاعرة: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٤)، و(٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٧)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦، ٢٢٨ ـ ٢٢٩). والكلام عن عصمة الأنبياء عندهم في «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥).

وقد مرت معنا مقارنة بين موقف الأشاعرة من النبوة، وموقف الفلاسفة منها في ص٥٠٤ ـ ٥٠٧ من هذا الكتاب.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية
عمادة البحث العلمي
رقم: (٣١)



كتاب
النبوات

الإمام العلامة شيخ الإسلام علم الأعلام
تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية
المتوفى سنة ٧٢٨ هجرية

تحقيق
الدكتور عبد العزيز بن صالح الطويان
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة

الجزء الثاني

أضواء السلف

أشرف على هذه الطبعة المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية

الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م

مكتبة أضواء السلف - لصاحبها علي الحزمي

الرياض - شارع سعد بن أبي وقاص - بجوار بنده - ص.ب ١٢١٨٩٢ - الرمز ١١٧١١

تلفون وفاكس: ٤٣٢١٠٤٥ - محمول ٠٥٥٤٩٤٣٨٥

الموزعون المعتمدون لمنشوراتنا

المملكة العربية السعودية: مؤسسة الجريسي .ت: ٤٠٢٢٥٦٤

مصر: مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية - ت ٣٤٣٧٤٣ / ٠٦٤

باقي الدول: دار ابن حزم - بيروت - ت ٧٠١٩٧٤

فصل

قد ذكرنا في غير موضع(1) أن أصول الدين الذي بعث الله به رسوله محمدًا ﷺ قد بينها في القرآن أحسن بيان، وبين دلائل الربوبية والوحدانية، ودلائل أسماء الرب وصفاته، وبين دلائل نبوة أنبيائه، وبين المعاد بين إمكانه وقدرته عليه في غير موضع، وبين وقوعه بالأدلة السمعية والعقلية؛ فكان في بيان الله أصول الدين الحق؛ وهو دين الله؛ وهي أصول ثابتة، صحيحة، معلومة؛ فتضمن بيان العلم النافع، والعمل الصالح؛ الهدى، ودين الحق. أصول الدين

وأهل البدع الذين ابتدعوا أصولَ دينٍ يخالف ذلك، ليس فيما ابتدعوه؛ لا هدى، ولا دين حق؛ فابتدعوا ما زعموا أنه أدلة وبراهين على إثبات الصانع، وصدق الرسول، وإمكان المعاد أو وقوعه.

وفيما ابتدعوه ما خالفوا به الشرع. وكل ما خالفوه من الشرع، فقد خالفوا فيه العقل أيضًا؛ فإن الذي بعث الله به محمدًا، وغيره من الأنبياء: هو حق، وصدق، وتدل عليه الأدلة العقلية؛ فهو ثابت بالسمع، و[بالعقل](2).

---

(1) انظر: ص٢٤٥ من هذا الكتاب. وانظر: «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ٢٤٦)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٤١)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٨٨ ـ ١٩٩)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، و«دقائق التفسير»: (٥/ ٢٦٣).

(2) في «م»، و«ط»: (العقل).

الذين خالفوا الرسل ليس معهم سمع ولا عقل

والذين خالفوا الرسل ليس معهم [سمعٌ](1)، ولا عقل؛ كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝٨ قَالُوا۟ بَلَىٰ قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ كَبِيرٍ ۝٩ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ۝١٠ فَٱعْتَرَفُوا۟ بِذَنۢبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾(2).

وقال تعالى لمكذبي الرسل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ [قُلُوبٌ](3) يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾(4)، ذكر ذلك بعد قوله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ [قَوْمُ](3) نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ۝٤٢ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ۝٤٣ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ ۖ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ۝٤٤ فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ [أَهْلَكْنَٰهَا](5) وَهِىَ ظَالِمَةٌ فَهِىَ [خَاوِيَةٌ عَلَىٰ](3) عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ﴾(6)، ثم قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(7)، ثم قال: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِىَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ﴾(8)؛ فذكر إهلاك من أهلك، وأملاه لمن أملى؛ لئلا يغتر المغتر؛ [فيقول](9): نحن لم يهلكنا.

---

(1) في «م»، و«ط»: (لا سمع).

(2) سورة الملك، الآيات: ٨ ـ ١١.

(3) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(4) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(5) في «خ»: (أهلكتها).

(6) سورة الحج، الآيات ٤٢ ـ ٤٥.

(7) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(8) سورة الحج، الآية: ٤٨.

(9) في «خ»: (فتقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع(١).

والمقصود هنا: أن ما جاء به الرسول يدل عليه السمع والعقل، وهو حق في نفسه؛ كالحكم الذي يحكم به؛ فإنه يحكم بالعدل؛ وهو الشرع. فالعدل هو الشرع، والشرع هو العدل.

ولهذا يأمر نبيه أن يحكم بالقسط، وأن يحكم بما أنزل الله. والذي أنزل الله هو القسط، والقسط هو الذي [أنزله](٢) الله. وكذلك الحق، والصدق هو ما أخبرت به الرسل، وماأخبرت به فهو الحق، والصدق.

ذم السلف لأهل الكلام

[والسلف](٣) والأئمة ذموا أهل الكلام المبتدعين؛ الذين خالفوا الكتاب، والسنة(٤). ومن خالف الكتاب والسنة لم يكن كلامه إلا باطلاً؛ فالكلام الذي ذمه السلف يُذم لأنه باطل، ولأنه يُخالف الشرع(٥).

ومن الناس من ظن أن السلف أنكروا كلام القدرية فقط

ولكن لفظ الكلام لما كان مجملاً، لم يعرف كثيرٌ من الناس الفرق بين الكلام الذي ذموه، وغيره؛ فمن الناس من يظن أنهم إنما أنكروا كلام القدرية فقط؛ كما ذكره البيهقي(٦)، ....

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٩٤).

(٢) في «م»، و«ط»: (أنزل).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٤) سبقت الإشارة إلى ذلك ص ٢٧٤ ـ ٢٧٦.

(٥) قال الإمام البربهاري رحمه الله: (اعلم أنها لم تكن زندقة، ولا كفر، ولا شكوك، ولا بدعة، ولا ضلالة، ولا حيرة في الدين، إلا من الكلام، وأهل الكلام والجدل والمراء والخصومة والعجب). «شرح السنة» للبربهاري: ص٤٨.

(٦) انظر: «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر: (٣٤١، ٣٤٤ ـ ٣٥٢)؛ حيث نقل كلام البيهقي في أن الشافعي إنما قصد بذمه لأهله الكلام القدرية، ومنهم حفص الفرد.
والبيهقي هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي، شيخ خراسان، ومن أئمة المحدثين. ولد سنة ٣٨٤هـ، وتوفي سنة ٤٥٨هـ. قال عنه إمام الحرمين الجويني:=

٢٩/ب وابن عساكر[(١)] في تفسير كلام / الشافعي، ونحوه؛ ليُخرجوا أصحابهم عن الذم، وليس كذلك؛ بل الشافعي أنكر كلام الجهمية؛ كلام حفص الفرد، وأمثاله[(٢)]، وهؤلاء كانت منازعتهم في الصفات، والقرآن، والرؤية، لا في القدر. وكذلك أحمد بن حنبل خصومه من أهل الكلام هم الجهمية[(٣)]

الشافعي وأحمد ذما كلام الجهمية

= (ما من شافعي إلا وللشافعي في عنقه منة، إلا البيهقي؛ فإنه له على الشافعي منة؛ لتصانيفه في نصرته لمذهبه وأقاويله).
انظر: «طبقات الشافعية»: (٤/ ٨ ـ ١٦)، و«شذارت الذهب»: (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(١) انظر: «تبيين كذب المفتري»: لابن عساكر: ص٣٣٦. وانظر رد شيخ الإسلام على مقولته. «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٢٤٦ ـ ٢٥١). وابن عساكر هو: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الدمشقي الشافعي المعروف بابن عساكر. محدث، حافظ، فقيه، مؤرخ، رحل إلى ديار كثيرة، وسمع فيها، وحدث. توفي سنة ٥٧١هـ.
انظر: «طبقات الشافعية»: (٧/ ٢١٥ ـ ٢٢٣)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٢٩٤)، و«معجم المؤلفين»: (٧/ ٦٩، ٧٠).

(٢) سبق نقل كلام الشافعي في حفص الفرد. انظر: ص٢٧٥ من هذا الكتاب، وانظر ترجمة حفص الفرد في الصفحة نفسها.
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد بيّنا أن ذم الشافعي لكلام حفص وأمثاله لم يكن لأجل إنكار القدر؛ فإن حفصًا لا يُنكره، وإنما كان لإنكار الصفات والأفعال المبني على دليل الأعراض). «درء العقل والنقل»: (٧/ ٢٧٥)، وانظر: المصدر نفسه (٧/ ١٤٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٥٠).

(٣) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غير ما موضع من كتبه أن المحنة التي وقعت للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والمناظرة التي حدثت لم تكن مع المعتزلة فقط، بل كانت مع جنس الجهمية.
ومن النصوص التي وقفت عليها في ذلك: قول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن فتنة خلق القرآن التي وقعت زمن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط، بل كانت مع جنس الجهمية؛ من المعتزلة، والنجارية، والضرارية، وأنواع المرجئة؛ فكل معتزلي جهمي، وليس كل جهمي معتزليًا. . . الخ). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤).=

الذين ناظروه في القرآن؛ مثل أبي عيسى محمد بن عيسى برغوث؛ صاحب حسين النجار، وأمثاله[1]. ولم يكونوا قدرية، ولا كان النزاع في مسائل

= وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر يحكي عن الإمام أحمد وما جرى له مع ابن أبي دؤاد: (.. وكان أحمد بن أبي دؤاد قد جمع له نفاة الصفات القائلين بخلق القرآن من جميع الطوائف؛ فجمع له مثل أبي عيسى محمد بن عيسى بن برغوث، ومن أكابر النجارية؛ أصحاب حسين النجار.

وأئمة السنة؛ كابن المبارك، وأحمد بن إسحاق، والبخاري، وغيرهم يُسمون جميع هؤلاء جهمية. وصار كثير من المتأخرين؛ من أصحاب أحمد، وغيرهم يظنون أن خصومه كانوا المعتزلة، ويظنون أن بشر بن غياث المريسي ـ وإن كان قد مات قبل محنة أحمد ـ وابن أبي دؤاد، ونحوهما كانوا معتزلة. وليس كذلك؛ بل المعتزلة كانوا نوعًا من جملة من يقول: القرآن مخلوق. وكانت الجهمية أتباع جهم، والنجارية أتباع حسين النجار، والضرارية أتباع ضرار بن عمرو، والمعتزلة، هؤلاء يقولون: القرآن مخلوق). «مجموع الفتاوى» ابن تيمية: (١٤/ ٣٥٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (وهذه المعاني مما ناظروا بها الإمام أحمد في المحنة، وكان ممن احتج على أن القرآن مخلوق بنفي التجسيم: أبو عيسى محمد بن عيسى؛ برغوث؛ تلميذ حسين النجار، وهو من أكابر المتكلمين؛ فإن ابن أبي دؤاد كان قد جمع للإمام أحمد مَنْ أمكنه من متكلمي البصرة، وبغداد، وغيرهم؛ ممن يقول: إن القرآن مخلوق. وهذا القول لم يكن مختصًا بالمعتزلة كما يظنه بعض الناس؛ فإن كثيرًا من أولئك المتكلمين، أو أكثرهم لم يكونوا معتزلة. وبشر المريسي لم يكن من المعتزلة، بل فيهم نجارية، ومنهم برغوث، وفيهم ضرارية، وحفص الفرد الذي ناظر الشافعي كان من الضرارية؛ أتباع ضرار بن عمرو، وفيهم مرجئة. ومنهم بشر المريسي، ومنهم جهمية محضة، ومنهم معتزلة. وابن أبي دؤاد لم يكن معتزليًا، بل كان جهميًا ينفي الصفات. والمعتزلة تنفي الصفات؛ فنفاة الصفات الجهمية أعم من المعتزلة...). «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(١) سبق كلام الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في برغوث ص٢٧٦ من هذا الكتاب، وقد ذكرت ترجمة برغوث، وترجمة صاحبه حسين النجار في الصفحة نفسها.

وانظر: في ذم السلف لأهل الكلام: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣١٨ ـ ٣٢٣). ولزيادة=

القدر. ولهذا يُصرح أحمد، وأمثاله من السلف بذم الجهمية، بل يكفرونهم أعظم من سائر الطوائف[1].

أصول أهل الأهواء

وقال عبد الله بن المبارك[2]، ويوسف بن إسباط[3]، وغيرهما: أصول أهل الأهواء أربع: الشيعة[4]، والخوارج[5]، والمرجئة[6]،

= إيضاح هذا الموضوع، انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١، ٢٤٩)، و(٧/ ٢٥٧، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨).

(١) وللسلف كتب مستقلة في فضح وذم الجهمية. انظر على سبيل المثال: الرد على الجهمية للإمام أحمد، وللإمام الدارمي، وللجعفي شيخ البخاري، وبيان تلبيس الجهمية لشيخ الإسلام ابن تيمية، واجتماع الجيوش الإسلامية، والصواعق المنزلة على الطائفة الجهمية والمعطلة؛ كلاهما لابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ.
وهناك كتب جمعها السلف فيها ذم للجهمية، ورد عليهم. انظر: كتاب الرد على الجهمية في «صحيح البخاري»: وخلق أفعال العباد «الجزء الثاني منه» للإمام البخاري. وكتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي وكتاب «السنة» لابن أبي عاصم. وسميه لعبد الله بن الإمام أحمد، وكذلك للخلال، وغيرهم كثير).

(٢) سبقت ترجمته ص٣٤٩.

(٣) سبقت ترجمته ص٤٢٣.

(٤) سبق التعريف بهم ص٤٢٣.

(٥) سبق التعريف بهم ص٤٢١.

(٦) قال الشهرستاني: (الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف، ١١١]؛ أي: أمهله وأخره. والثاني: إعطاء الرجاء. وأما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. وأما بالمعنى الثاني فظاهر؛ فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة)، «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٣٩).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «المرجئة ثلاثة أصناف: الذين يقولون: الإيمان مجرد ما في القلب ثم من هؤلاء من يدخل فيه أعمال القلوب وهم أكثر فرق المرجئة.. ومنهم من لا يدخلها في الإيمان، كجهم ومن اتبعه كالصالحي. وهذا الذي نصره هو وأكثر أصحابه. =

والقدرية[1]. فقيل لهم: الجهمية[2]؟ فقالوا: الجهمية ليسوا من أمة محمد[3]. ولهذا ذكر أبو عبد الله بن حامد[4] عن أصحاب أحمد في الجهمية: هل هم من الثنتين وسبعين فرقة؟ وجهين[5]؛ أحدهما: أنهم ليسوا منهم؛ لخروجهم عن الإسلام.

السلف لم يذموا جنس الكلام

وطائفة تظن أن الكلام الذي ذمه السلف: هو مطلق النظر، والاحتجاج، والمناظرة[6].

= والقول الثاني: من يقول: هو مجرد قول باللسان. وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية والثالث تصديق القلب، وقول اللسان. وهذا هو المشهور عن أهل الفقه، والعبادة منهم» «مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٩٥)، وانظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢٠٢ ـ ٢٠٧. و«مقالات الإسلاميين» للأشعري: (١/ ٢١٣ ـ ٢٣٤). و«الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٢/ ١١١ ـ ١١٢)، و(٤/ ٢٠٤). و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٣٩ ـ ١٤٦).

(١) والمقصود بهم القدرية النفاة. وهو من ألقاب المعتزلة الذين ينفون الإرادة والقدرة عن الله ويثبتون للعبد قدرة يفعل بها ما اختار فعله. فكل إنسان عندهم يخلق فعل نفسه.
انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص١١٤ ـ ١١٦، و«الفصل» لابن حزم: (٣/ ٢٢)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٤٣ ـ ٤٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٠٥).

(٢) سبق التعريف بهم ص١٣٤.

(٣) سبق تخريج هذا الأثر.. انظر: ص٤٢٤ من هذا الكتاب.

(٤) سبقت ترجمته ص٥٧٨.

(٥) انظر: ص٥٧٧؛ فقد سبق تخريج هذا الأثر.

(٦) السلف رحمهم الله انصب ذمهم على الكلام الباطل؛ بسبب مخالفته للنصوص الشرعية ويزيد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله هذا المعنى إيضاحًا؛ فيقول: (السلف رحمهم الله لم يذموا جنس الكلام؛ فإن كل آدمي يتكلم، ولا ذموا الاستدلال، والنظر، والجدل الذي أمر الله به رسوله ﷺ، والاستدلال بما بيّنه الله ورسوله ﷺ، بل ولا ذموا كلامًا هو=

ويزعم من يزعم [من][1] هؤلاء أن قوله: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[2]، و﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[3]: منسوخٌ بآية السيف[4].

= حق، بل ذموا الكلام الباطل، وهو المخالف للكتاب والسنة، وهو المخالف للعقل أيضًا، وهو الباطل، فالكلام الذي ذمه السلف هو الكلام الباطل وهو المخالف للشرع والعقل، ولكن كثير من الناس خفي عليه بطلان هذا الكلام).

«الفرقان بين الحق والباطل» لابن تيمية: ص٩٦. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧)، و(١٣/ ١٤٧ ـ ١٤٨)، و(١٦/ ٤٧٣)، و«درء العقل والنقل»: (١/ ١٧٨، ٢٣٢ ـ ٢٣٧)، و(٧/ ١٧٠، ١٨١)، و«الفتاوى المصرية»: (١/ ١٣٦، ١٣٧)، و(٦/ ٥٦٠)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ٣٦) ـ رسالة في الصفات الاختيارية.

(١) في «خ»: (أن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٥.

(٤) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٥٠٦)، و(٩/ ٢٥٤).

وآيات السيف، مثل قوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ﴾ سورة التوبة. ومثل قوله: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ سورة محمد.

ونقل الحافظ ابن كثير رحمه الله عن ابن أبي حاتم بسنده إلى علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: بعث النبي ﷺ بأربعة أسياف؛ سيف في المشركين من العرب، قال تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾). هكذا رواه مختصرًا.

وعقب الحافظ ابن كثير بقوله: (وأظن أن السيف الثاني هو قتال أهل الكتاب، لقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلۡحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ﴾، والسيف الثالث: قتال المنافقين، في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ﴾ الآية. والرابع: قتال الباغين في قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾). «تفسير ابن كثير»: (٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).

وهؤلاء أيضًا غالطون؛ فإن الله تعالى قد أخبر عن قوم نوح، وإبراهيم بمجادلتهم للكفار؛ حتى: ﴿قَالُوا يَـٰنُوحُ قَدْ جَـٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾[1]، وقال عن قوم إبراهيم: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾[2]، إلى قوله: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَـٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾[3]، وذكر محاجة إبراهيم للكافر.

[والقرآن][4] فيه من مناظرة الكفار، والاحتجاج عليهم ما فيه؛ من [شفاء][4]، وكفاية.

وقوله تعالى: ﴿۞ وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[5]، وقوله: ﴿وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[6]: ليس في القرآن ما ينسخهما، ولكن بعض الناس يظن أن من المجادلة ترك الجهاد بالسيف. وكل ما كان متضمنا لترك الجهاد المأمور به فهو منسوخ بآيات السيف والجهاد.

متى تكون المجادلة

والمجادلة قد [تكون][7] مع أهل الذمة، والهدنة، والأمان، ومن لا يجوز قتاله بالسيف، وقد [تكون][7] في ابتداء الدعوة؛ كما كان النبي ﷺ يُجاهد الكفار بالقرآن، وقد [تكون][7] لبيان الحق، وشفاء القلوب من الشبه، [مع من][8] يطلب الاستهداء والبيان.

---

(١) سورة هود، الآية: ٣٢.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٨٠.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٨٣.
(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٥) سورة العنكبوت، الآية: ٤٦.
(٦) سورة النحل، الآية: ١٢٥.
(٧) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٨) في «خ» رسمت: (معمن).

وبسط هذا له موضع آخر[١].

المبتدعة ابتدعوا أصولاً تخالف الكتاب

والمقصود هنا: أن المبتدعين الذين ابتدعوا كلامًا وأصولاً تُخالف الكتاب، وهي أيضًا مخالفة للميزان؛ وهو العدل؛ فهي مخالفة للسمع، والعقل؛ كما ابتدعوا في إثبات الصانع إثباته بحدوث الأجسام، وأثبتوا حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض لا تنفك عنها. قالوا: وما لا يخلو عن الحوادث، فهو حادث؛ لامتناع حوادث لا أول لها.

فهؤلاء[٢] إذا حقق عليهم ما قالوه، لم يوجدوا قد [أثبتوا][٣] العلم بالصانع، ولا أثبتوا النبوة، ولا أثبتوا المعاد. وهذه هي أصول الدين والإيمان[٤]. بل كلامهم في الخلق، والبعث؛ المبدأ والمعاد، وفي إثبات الصانع ليس فيه تحقيق العلم لا عقلاً، ولا نقلاً.

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يؤصل المسائل المختلف فيها، ويبين حال الخصوم بيانًا شافيًا، ثم يكر عليه بالرد، وذلك بهدم الباطل الذي عند الخصم وحلال الحق مكانه، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (فإن المبتدع الذي بنى مذهبه على أصل فاسد، فينبغي إذا كان المناظر مدعيًا أن الحق معه أن يبدأ بهدم ما عنده فإذا انكسر وطلب الحق فأعطه إياه، وإلا فما دام معتقدًا نقيض الحق لم يدخل الحق إلى قلبه، كاللوح الذي كتب فيه كلام باطل، امحه أولاً، ثم اكتب فيه الحق).
وقال عن مناظرة أهل البدع، ودحض شبهاتهم؛ فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (فكل من لم يُناظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دابرهم، لم يكن أعطى الإسلام حقه، ولا وفى بموجب العلم والإيمان، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس، ولا أفاد كلامه العلم واليقين). «مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٥٨ ـ ١٥٩). وانظر: منهج شيخ الإسلام في الرد على الخصوم «موقفه من الأشاعرة»: (١/ ٢٨٤ ـ ٣١٧)، «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٥٧). وانظر: المصدر نفسه (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٧).

(٢) المبتدعة؛ أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام.

(٣) في «خ»: (أثبتو).

(٤) انظر: طريقة المتكلمين في إثبات أصول الدين، وذم السلف لهذه الطريقة في كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥، ٢٧٧ ـ ٢٧٩).

[وهم][1] معترفون بذلك؛ كما قال الرازي: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق: طريقة القرآن اقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١٠]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، واقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦]. ندم الرازي وحيرته

ثم قال[2]: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي[3].

وكذلك الغزالي[4]، وابن عقيل[5]، وغيرهما[6] يقولون ما يشبه هذا.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهم في «م»، و«ط».

(٢) يعني: الرازي.

(٣) سبق كلام الرازي هذا مرارًا. انظر: ص٣٠٤ـ٣٠٥، ٤٠٨، ٥٠٨.

(٤) انظر: ذم الغزالي للكلام في «إحياء علوم الدين»: (١/ ١١٣ ـ ١١٧)، و«قواعد العقائد»: ص٨٢ ـ ١٠٥ ـ وكلاهما للغزالي ـ. وانظر: «درء تعارض العقل والنقل» لشيخ الإسلام: (٧/ ١٥٧ـ ١٨٦، ٢٤٢ ـ ٢٤٦)، و«شرح الأصفهانية» له: (٢/ ٥٥١).

(٥) قال ابن عقيل: (فنصيحتي لإخواني من المؤمنين الموحدين أن لا يقرع أبكار قلوبهم كلام المتكلمين، ولا تصغى مسامعهم إلى خرافات المتصوفين . . . وقد خبرت طريقة الفريقين؛ غاية هؤلاء الشك، وغاية هؤلاء الشطح). انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٦٦)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٧١).
وانظر: ذم ابن عقيل للكلام في «تلبيس إبليس»: ص١١٦ ـ ١١٧، و«تحريم النظر في كتب أهل الكلام» لابن قدامة: ص٥، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٤٨ ـ ٥٠)، و(٦١ ـ ٦٨).

(٦) وانظر أيضًا: ذم الجويني للكلام في «تلبيس إبليس»: ص١١٥، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٤٧).
وانظر الجزء السابع من «درء تعارض العقل والنقل»؛ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رحمه الله أقوال العلماء في ذم الكلام، وعلق عليها. =

١/٣٠ وهو / كما قالوا؛ فإن الرازي قد جمع ما جمعه من طرق المتكلمين والفلاسفة، ومع هذا فليس في كتبه إثبات الصانع؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع[١]، وبُيِّن جميع ما ذكره في إثبات الصانع، وأنه ليس فيه ذلك، وليس فيه أيضًا إثبات النبوة[٢]؛ فإن النبوة مبناها على أن الله قادر، وأنه يُحدث الآيات لتصدق بها الرسل، وليس في كتبه إثبات أن الله قادر،

انتقاد شيخ الإسلام للرازي

= وانظر أيضًا: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٣٢)، و(٥/ ٢١٨)، و(٨/ ٢٧٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣١٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٥/ ٢٦١)، و(٦/ ٢٤٣، ٤٧٢ ـ ٤٧٦).

(١) انظر: كتاب «نقض تأسيس الجهمية» لشيخ الإسلام ابن تيمية: فهو مما أفرده رحمه الله في نقض كلام الرازي، وقد بين فيه مخالفة الرازي لطريقة السلف. والكتاب وزع رسائل علمية على الطلاب في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهو الآن قيد الطبع ـ كما نما إلى سمعي ـ. وتوجد قطعة منه مطبوعة، وقد اعتنى بها الشيخ عبد الرحمن بن قاسم. انظر: منها على سبيل المثال (١/ ٤٥٩، ٤٧٨).
وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٦٨).

(٢) قال شيخ الإسلام عن الرازي في موضع آخر: (أبو عبد الله الرازي فيه تجهم قوي، ولهذا يوجد ميله إلى الدهرية أكثر من ميله إلى السلفية الذين يقولون إنه فوق العرش، وربما كان يوالي أولئك أكثر من هؤلاء، ويعادي هؤلاء أكثر من أولئك، مع اتفاق المسلمين على أن الدهرية كفار، وأن المثبتة للعلو فيهم من خيار المسلمين من لا يحصيه إلا الله تعالى. وقد صنف على مذهب الدهرية المشركين والصابئين كتبًا، حتى صنف في السحر وعبادة الأصنام وهو الجبت والطاغوت، وإن كان قد أسلم من هذا الشرك، وتاب من هذه الأمور، فهذه الموالاة والمعاداة لعلها في تلك الأوقات، ومن كان بتلك الأحوال فهو قبل الإسلام والتوبة..). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٢ ـ ١٢٣).
وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضًا عنه: (ليس في كتبه إثبات النبوة، بل كان يصنف في دين المشركين). «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ١١٦). وانظر: المصدر نفسه (١٨/ ٥٥، ٧٧).
وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٥٠٧. =

ولا مريد. بل كلامه فيه تقرير حجج من نفى قدرته وإرادته، دون الجانب الآخر؛ كما قد بينا ذلك في الكلام على ما ذكره في مسألة القدرة والإرادة(١)، مع أنه ـ ولله الحمد ـ الأدلة الدالة على إثبات الصانع، وإثبات قدرته ومشيئته، تفوق الإحصاء.

لكن من لم يجعل الله له نورًا، فما له من نور.

وسبب ذلك إعراضهم عن الفطرة العقلية، و[الشرعة](٢) [النبوية؛ بما ابتدعه المبتدعون مما أفسدوا به الفطرة، والشرعة](٣)؛ فصاروا يُسفسطون(٤) في العقليات ويقرمطون(٥) في السمعيات؛ كما قد بُيِّن هذا في

---

(١) هذا الكتاب لم أقف عليه، ويبدو أنه غير مطبوع، والله أعلم.
وللشيخ رحمه الله كتاب باسم «الإرادة والقدر»، وهو لا يزال مخطوطًا، ويقع في (٢٤) ورقة، كُتب في القرن العاشر. ويوجد في المكتبة السليمانية بتركيا، «خزانة أزميرلي»، رقم٣٦٥.
انظر: قائمة ببعض مخطوطات شيخ الإسلام رحمه الله ضمن رسالة حققها علي بن عبد العزيز الشبل، بعنوان «قاعدة في الرد على الغزالي في التوكل» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ص١٥.

(٢) في «م»، و«ط»: (الشرعية).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) سبق تعريف هذه الكلمة ص٤٥٧. وانظر: معنى السفسطة من كلام شيخ الإسلام في «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ١٥٠، ٣٢٢، ٣٢٤)، و«شرح العقيدة الأصفهانية»: (٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٧)، و«بغية المرتاد»: ص١٨٤، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٥)، و«التدمرية»: ص١٩، و«الرد على البكري»: ص٧٧ ـ ٨٨، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٥٢٤ ـ ٢٢٥)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٩٨).

(٥) القرمطة نسبة إلى مذهب القرامطة. ووجه قرمطتهم: أنه جعلوا للنص معنى باطنًا يُخالف معناه الظاهر.
والقرامطة: نسبة إلى حمدان قرمط، ولُقب بذلك لقرمطة في خطه، أو في خطوه. كان أحد دعاتهم في الابتداء، فاستجاب له جماعة، فسموا قرامطة، وقرمطية. وكان هذا الرجل من أهل الكوفة، وكان يميل إلى الزهد، فصادف أحد دعاة الباطنية، وأثر عليه؛ =

مواضع[1].

= فاعتنق مذهبهم. ثم لم يزل بنوه وأهله يتوارثون مكانه. وكان أشدهم بأسًا: رجل يُقال له أبو سعيد. ظهر في سنة ست وثمانين ومائتين، وقوي أمره، وقتل ما لا يحصى من المسلمين، وخرب المساجد، وأحرق المصاحف، وفتك بالحاج، وسن لأهله وأصحابه سننًا، وأخبرهم بمحالات. ثم مات، وخلف بعده ابنه أبا طاهر؛ ففعل مثل فعله، وهجم على الكعبة، فأخذ ما فيها من الذخائر، وقلع الحجر الأسود، وحمله إلى بلده، وأوهم الناس أنه الله ـ تعالى الله عن قوله علوًا كبيرًا ـ.

انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٢٨٩، و«فضائح الباطنية»: للغزالي ص١٢، و«تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص١٤٤ ـ ١٤٦.

وانظر تعريف شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ للقرمطة في السمعيات في كتابه: «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ١٥٠)، و«الرسالة التدمرية»: ص١٩، و«شرح حديث النزول»: ص٤٢٨، و«بغية المرتاد»: ص١٨٣ ـ ١٨٤، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٧)، و«درء العقل والنقل»: (٢/ ١٥)، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٢١٣)، و(١٣/ ١٦٨).

(١) وهذه القرمطة في السمعيات، والسفسطة في العقليات؛ والتي هي صنيع المبتدعة الذين ابتدعوا أصولاً عارضوا بها أصول الدين: قد أشار إليها شيخ الإسلام في العديد من مصنفاته.

راجع مصنفات شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ المذكورة في الحاشيتين (٤)، (٥) عند التعليق على السفسطة في «العقليات»: والقرمطة في «السمعيات».

وقد بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن القرآن الكريم جاء بالأدلة العقلية لأصول الدين، ورد على من يُهمل دلالة القرآن العقلية والسمعية على ذلك، فقال: (إن القرآن ضرب الله فيه الأمثال والمقاييس العقلية التي يُثبت بها ما يُخبر به من أصول الدين؛ كالتوحيد، وتصديق الرسل، وإمكان المعاد، وأن ذلك مذكور في القرآن على أكمل الوجوه، و... عامة ما يُثبته النظار من المتكلمين والمتفلسفة في هذا الباب يأتي القرآن بخلاصته، وبما هو أحسن منه على أتم الوجوه، بل لا نسبة بينهما لعظم التفاوت). «التسعينية»: ص٢٧٣.

ويقول أيضًا: (والمتكلم يستحسن مثل هذا التأليف ويستعظمه؛ حيث قررت الربوبية، ثم الرسالة، ويظن أن هذا موافق لطريقته الكلامية في نظرة في القضايا العقليات أولاً، من=

طرق إثبات النبوة عند الرازي

وأيضًا فإذا عرف[1] أن الله قادر، كما قد عرفه غيره، فليس عنده في النبوة إلا طريق أصحابه الأشعرية[2]؛ الذين سلكوا مسلك الجهمية[3] في

= تقرير الربوبية، ثم تقرير النبوة، ثم تلقي السمعيات من النبوة؛ كما هي الطريقة المشهورة الكلامية للمعتزلة، والكرامية، والكلابية، والأشعرية، ومن سلك هذا الطريق في إثبات الصانع أولاً بناء على حدوث العالم، ثم إثبات صفاته نفيًا وإثباتًا بالقياس العقلي، على ما بينهم من اتفاق واختلاف؛ إما في المسائل، وإما في الدلائل. ثم بعد ذلك يتكلمون في السمعيات؛ في المعاد، والثواب والعقاب، والخلافة، والتفضيل، والإيمان بطريقة مجملة. وإنما عمدة الكلام عندهم ومعظمه هو تلك القضايا التي يُسمونها العقليات؛ وهي أصول دينهم، وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السنة؛ فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة). «مجموع الفتاوى»: (٢/ ٧).

وانظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ٤٠ ـ ٤١، ٣٩٧)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٨).

(١) المقصود به الرازي. وانظر كتابه «الأربعين»: ص١٢٢ ـ ١٢٥.

ويُوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ موقف الرازي من هذه المسألة، فيقول: (والرازي وأمثاله يترجمون هذه المسألة بأن الباري تعالى هو فاعل مختار، أو موجب بالذات، ويجعلون الأول قول أهل الملل، والثاني قول الفلاسفة، ثم يُقررون القادر المختار بأنه الذي يفعل مع جواز أن لا يفعل. وهذا تفسير القدرية، بل تفسير بعضهم. وأما بعضهم: فإنه يوافق أئمة أهل السنة على أنه مع القدرة التامة، والإرادة الجازمة يلزم وجود المراد). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٥١)، وانظر: «الصفدية»: (١/ ١٤٦).

(٢) وينقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كلام الرازي: فإن الطريق إلى إثبات الصانع، ومعرفة النبوة، ليس إلا العقل. ثم ينقل قوله: الدليل السمعي لا يُفيد اليقين.

انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، و(٩/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤)، و(٧/ ٢٤٢).

(٣) انظر: كلام شيخ الإسلام في النبوة عند الجهمية والأشاعرة في «منهاج السنة»: (٢/ ٤١٤)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢، ٥٠٢، ٥٤٣، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٦، ٦١٧، ٦٢١). =

أفعال الله تعالى، أو طريق الفلاسفة(١).

ولهذا يقول من يقول من علماء الزيدية(٢) ـ وهم يميلون إلى الاعتزال، مع تشيع الزيدية ـ يقولون: نحن لا نتكلم في الشافعي؛ [فإنه إمام](٣). لكن هؤلاء صاروا جهمية(٤)؛ يعني القدرية فلاسفة، والشافعي لم يكن جهميًّا، ولا فيلسوفًا.

المتكلمون لم يعرفوا الفرق بين آيات الأنبياء ومخالفيهم

وهؤلاء(٥) لم يعرفوا آيات الأنبياء، والفرق بينها وبين غيرها(٦)، لكن ادعوا أن ما يأتي به الكهان، والسحرة، وغيرهم قد يكون من آيات الأنبياء، لكن بشرط: أن لا يقدر أحدٌ من المرسل إليهم على معارضته؛ وهذه خاصة المعجز عندهم(٧).

---

(١) انظر: كلام شيخ الإسلام في النبوة عند المتفلسفة في «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٥)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٣، ٥٠٢ ـ ٥٠٧، ٦٣٣).

(٢) الزيدية أتباع زيد بن علي بن الحسين. ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة ـ رضي الله عنها ـ وجوزوا إمامة المفضول مع قيام الأفضل. وكان زيد يتولى أبا بكر وعمر، ويفضل علي ابن أبي طالب على سائر الصحابة. والزيدية ست فرق، تجمعهم أصول المعتزلة الخمسة، ومنها القول بأن مرتكب الكبيرة مخلد في النار.
انظر: «مقالات الإسلاميين»: (١/ ١٣٦)، و«الملل والنحل»: (١/ ١٥٤) وانظر: ما سبق ص٤٢١. وأما القائل من علمائهم، فلم أعرفه.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) قد تقدم المراد من إطلاق كلمة جهمية على طائفة ما، انظره: ص١٣٤.

(٥) المقصود بهم الأشاعرة.

(٦) انظر: بعض الفروق ـ كما أوضحها شيخ الإسلام رحمه الله ـ في: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٧). وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله جملة من الفروق بين النبي، والمتنبئ في هذا الكتاب، فراجع ص٤٨٨ ـ ٥٢٣، ٥٥٨ ـ ٥٦٠، ٦٠٦ ـ ٦٠٧.

(٧) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، ٩١، ٩٤ ـ ٩٦، ١٠٠، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٨.

وهذا فاسد من وجوه كثيرة؛ كما قد بسط في [غير][1] هذا الموضع[2].

وأما كلامه في المعاد: فأبعد من هذا، وهذا، كما قد بيِّن أيضًا[3]؛ وكذلك كلام من [تقدمه][4]؛ من الجهمية، وأتباعهم من الأشعرية، وغيرهم، ومن المعتزلة؛ فإنك لا تجد في كلامهم الذي ابتدعوه؛ لا إثبات الربوبية، ولا النبوة، ولا المعاد.

المتكلمون ليس في كتبهم إثبات الربوبية ولا المعاد

[والأشعري نفسه، وأتباعه، ليس في كتبهم إثبات الربوبية، ولا المعاد][5] وكذلك من سلك سبيلهم في أدلتهم[6] من أتباع الفقهاء؛ كالقاضي أبي

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «ط».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، وانظر أيضًا: هذا الكتاب ص٢٢٨ ـ ٢٣٥، ٤٨٤ ـ ٥٣٢.

(٣) قال شيخ الإسلام ﷺ عن أصل الرازي في إثبات المعاد وطريقته: (إن إثبات المعاد موقوف على ثبوت الجوهر الفرد. وهذا قول أبي عبد الله الرازي، وغيره، وهو ملخص من جعله الأصل في الإيمان بالله؛ فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد، مع كونه يجعله أصلاً في نفي الصفات التي يُنكرها. . .).
ثم نقل ﷺ من كتاب الرازي ـ نهاية العقول ـ ما يؤيد ما ذكره عنه، ثم أبطل ﷺ هذا الأصل الذي يعتمد عليه. . .). انظر: «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٦).

(٤) في «خ»: (يقدمه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) يقول شيخ الإسلام ﷺ عن أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد: (وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم بنوا عليه هذا: هو مسألة الجوهر الفرد؛ فإنهم ظنوا أن القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السموات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، ويبعث الناس من القبور: لا يتم إلا بإثبات الجوهر الفرد؛ فجعلوه أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر. أما جمهور المعتزلة، ومن وافقهم؛ كأبي المعالي، وذويه: فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك، وكذلك الإيمان بالله واليوم الآخر؛ إذ كانوا يقولون: لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم، ولا يعرف =

يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني[1]، وغيرهم.

والمعتزلة كذلك أيضًا، وكذلك الكرامية.

وقد تأملت كلام أئمة هؤلاء الطوائف؛ كأبي [الحسين][2] [البصري][3]، ونحوه من المعتزلة، وكابن [الهيصم][4] من الكرامية، وكأبي الحسن

= حدوثه إلا بطريقة الأعراض، وطريقة الأعراض مبنيّة على أن الأجسام لا تخلو منها. وهذا لم يمكنهم أن يُثبتوه إلا بالأكوان التي هي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون. فعلى هذه الطريقة اعتمد أولهم وآخرهم... فإن هذا أبلغ الأقوال؛ وهو قول الأشعري، ومن وافقه؛ كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي الجويني، وأبي الحسين، وابن الزاغوني، وغيرهم).

«نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ٢٨٠).

(١) هو علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، أبو الحسن بن الزاغوني، الفقيه، الحنبلي، شيخ الحنابلة، وواعظهم، وأحد أعيانهم. كان متقنًا لعلوم شتى. توفي سنة ٥٢٧هـ.
انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب: (١/ ١٨٠ ـ ١٨٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٦٠٥ ـ ٦٠٧)، و«شذرات الذهب»: (٤/ ٨٠، ٨١).

(٢) في «ط»: (الحسن).

(٣) في «م»: (الصبري). وهو: أبو الحسين محمد بن علي الطيب البصري، من متأخري المعتزلة، ومن أئمتهم. قال عنه الخطيب البغدادي: (المتكلم، صاحب التصانيف على مذهب الاعتزال. بصري، سكن بغداد، ودرس بها الكلام إلى حين وفاته). وقال ابن حجر: (شيخ المعتزلة، ليس بأهل للرواية). توفي سنة ٤٣٦هـ.
انظر: «لسان الميزان»: (٥/ ٢٩٨)، و«تاريخ بغداد»: (٣/ ١٠٠)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ٢٥٩).

(٤) في «خ»، و«م»، و«ط»: (الهيضم) ـ بالضاد ـ وهو خلاف الموجود في كتب التراجم.
وقد ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ مرارًا في كتبه؛ سيما في «المنهاج»: (٢/ ٢٨٥)، و(٤/ ١٢٠)، وفي كتاب «الصفدية»: (١/ ٣٦)، وفي «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢٠١) باسم ابن الهيصم ـ بالصاد ـ فلعل ما في النبوات خطأ من الناسخ. =

نفسه[1]، والقاضي أبي بكر، وأبي المعالي الجويني، وأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي الحسن التميمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني غفر الله لهم ورحمهم أجمعين[2].

نقد شيخ الإسلام لكتب المقالات

وتأملت ما وجدته في الصفات من المقالات؛ مثل كتاب الملل والنحل للشهرستاني، وكتاب مقالات الإسلاميين للأشعري؛ وهو أجمع كتابٍ رأيته في هذا الفن، وقد ذكر فيه ما ذكر أنه مقالة أهل السنة والحديث، وأنه يختارها، وهي أقرب ما ذكره من المقالات إلى السنة والحديث، لكنْ فيه أمور لم يقلها أحدٌ من أهل السنة والحديث. ونفس مقالة أهل السنة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبيرٌ بها؛ فالكتب المصنفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء، ليس فيها ما جاء به الرسول، وما دل عليه القرآن؛ لا في

= وهو أبو عبد الله محمد بن الهيصم. من أئمة الكرامية. عاش في القرن الخامس الهجري. قال عنه الشهرستاني: (وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة، حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يُفهم فيما بين العقلاء)، وذكر طوائف الكرامية إلى ثنتي عشرة فرقة، وقال: وأقربهم الهيصمية. ونفى عنه ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»: (٣/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠) ما يُنسب إليه من تجسيم، وفوقية.
وقد تناظر ابن الهيصم، وابن فورك بحضور السلطان محمود بن سكتكين في مسألة العرش، فمال السلطان إلى قول ابن الهيصم. «البداية والنهاية»: (١٢/ ٣٠).
وانظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/ ١٠٨ ـ ١١٢)، و«شرح نهج البلاغة»: (٣/ ٢٢٩)، وانظر: بعض آرائه في «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢٨٥)، و(٤/ ١٢٠)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٣٦).

(١) لعله يعني: أبا الحسن الأشعري؛ لأنه ذكره بعد ذكر أئمة كل فرقة، فكان من المناسب أن يُتبعهم بذكر الأشعري وأتباعه.

(٢) انظر: أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد؛ وهو إثبات الجوهر الفرد، في «نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

المقالات المجردة، ولا في المقالات التي يذكر فيها الأدلة؛ فإن جميع هؤلاء دخلوا في الكلام المذموم الذي عابه السلف وذموه[1].

ولكن بعضهم أقرب إلى السنة من بعض، وقد يكون هذا أقرب في بعض، وهذا أقرب في مواضع؛ وهذا لكون أصل اعتمادهم لم يكن على القرآن والحديث؛ بخلاف الفقهاء؛ فإنهم في كثيرٍ مما يقولونه إنما يعتمدون على القرآن والحديث، فلهذا كانوا أكثر متابعة، لكن ما تكلم فيه أولئك أجل، ولهذا يُعظمون من وجه، ويذمون من وجه؛ فإن لهم حسنات،

٣٠/ب وفضائل، وسعيًا مشكورًا، وخطأهم / بعد الاجتهاد مغفورٌ.

الأشعري أعلم من الشهرستاني بالمقالات والشهرستاني أعلم من الغزالي بها . . .

والأشعري أعلم بمقالات المختلفين من الشهرستاني؛ ولهذا ذكر عشر طوائف، وذكر مقالات لم يذكرها الشهرستاني[2]، وهو أعلم بمقالات أهل السنة، وأقرب إليها، وأوسع علمًا من الشهرستاني.

والشهرستاني أعلم باختلاف المختلفين، ومقالاتهم من الغزالي؛ ولهذا ذكر لهم في القرآن أربع مقالات، وعدد طوائف من أهل القبلة[3].

الغزالي حصر أهل العلم الإلهي في أربعة أصناف

والغزالي حصر أهل العلم الإلهي في أربعة أصناف؛ في الفلاسفة، والباطنية، والمتكلمين، والصوفية؛ فلم يعرف مقالات أهل الحديث والسنة، ولا مقالات الفقهاء، ولا مقالات أئمة الصوفية، ولكن ذكر عنهم العمل، وذكر عن بعضهم اعتقادًا يُخالفهم فيه أئمتهم[4].

---

(١) انظر: نقد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لكتب المقالات في «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٣٠٧ ـ ٣١١)، و(٣/ ٦٨)، و(٧/ ٣٥ ـ ٣٦)، و(٩/ ٦٧ ـ ٦٨).

(٢) ذكر ذلك في كتبه «مقالات الإسلاميين».

(٣) ذكر ذلك في كتابه «الملل والنحل».

(٤) انظر: كتاب الغزالي «المنقذ من الضلال»: ص٢٥.

والقشيري أعلم بأقوال الصوفية، ومع هذا لم يذكر أقوال أئمتهم[1].

وأبو طالب[2] أعلم منهما[3] بأقوال الصوفية، ومع هذا فلم يعرف مقالة الأكابر؛ كالفضيل بن عياض، ونحوه[4].

ابن رشد حصر أهل العلم الإلهي في ثلاثة أصناف

وأبو الوليد بن رشد الحفيد حصر أهل العلم الإلهي في ثلاثة: في الحشوية، والباطنية، والأشعرية. والباطنية عنده يدخل فيهم باطنية الصوفية، وباطنية الفلاسفة[5].

ملاحدة الصوفية

ومن هنا دخل ابن سبعين، وابن عربي؛ فأخذوا مذاهب الفلاسفة، وأدخلوها في التصوف[6].

---

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» له.

(٢) هو أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي، المكي المنشأ، العجمي الأصل. صاحب قوت القلوب. قال عنه الذهبي: إنه وعظ، فخلط في كلامه، فقال: (ليس على المخلوقين أضر من الخالق)، فبدعوه، وهجروه. وهو من أشهر رجال السالمية؛ أتباع أبي عبد الله محمد بن أحمد بن سالم، وابنه أحمد بن محمد بن سالم. ويجمع السالمية في مذهبهم بين كلام أهل السنة، وكلام المعتزلة، مع ميل إلى التشبيه، ونزعة صوفية اتحادية. وقد توفي أبو طالب المكي ببغداد سنة ٣٨٦هـ.

انظر: «تاريخ بغداد»: (٣/ ٨٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٦/ ٥٣٦)، و«البداية والنهاية»: (١١/ ٣٤١)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٢٠ ـ ١٢١)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٧٤).

(٣) أي: من الغزالي، والقشيري.

(٤) انظر: كتاب «قوت القلوب»: لأبي طالب المكي.

(٥) انظر: كتاب «الكشف عن مناهج الأدلة» لابن رشد الحفيد: وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٦٨ ـ ٦٩).

(٦) انظر: كتاب «الصفدية»: لشيخ الإسلام (١/ ٢٦٥ ـ ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٤)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩)، و«بغية المرتاد»: ص٤٤٥ ـ ٤٥٠.

وأبو حامد يدخل في [بعض][1] هذا؛ فإن ابن سينا تكلم في مقالات العارفين بتصوف فاسد.

قولهم في الصحابة لأجل أنهم لم يتكلموا بنحو كلامهم

ثم إن هؤلاء[2] مع هذا [لما لم][3] يجدوا الصحابة والتابعين تكلموا بمثل كلامهم، بل ولا نقل ذلك عن النبي ﷺ، صار منهم من يقول: كانوا مشغولين بالجهاد عن هذا الباب، وأنهم هم حققوا ما لم يحققه الصحابة[4]. ويقولون أيضًا: إن الرسول لم يعلمهم هذا، لئلا يشتغلوا به عن الجهاد؛ فإنه كان محتاجا إليهم في الجهاد[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) المتصوفة.

(٣) في «ط»: لم لم.

(٤) وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن طريقة هؤلاء المبتدعة أنهم (أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان؛ حتى يقولون: إنهم لم يُحققوا أصول الدين كما حققناها. وربما اعتذروا عنهم بأنهم كانوا مشتغلين بالجهاد. ولهم من جنس هذا الكلام الذي يُوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويُخالفون به الكتاب والسنة والإجماع). «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٤ ـ ١٥).
وانظر: قواعد العقائد للغزالي ص٩٧، و«تفسير المنار» لمحمد رشيد رضا: (٣/ ١٨٦ ـ ١٨٧) ومن كتب شيخ الإسلام: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥١ ـ ٥٤)، و«التسعينية»: ص٢٥٦؛ حيث نسب بعض هذه الأقوال للجويني.

(٥) وقال شيخ الإسلام عنهم: (صار كثير منهم يقول: إن الرسول لم يكن يعرف أصول الدين، أو لم يبين أصول الدين. ومنهم من هاب النبي، ولكن يقول: الصحابة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك. ومن عظم الصحابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائرًا: كيف لم يتكلم أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم. ومن هو مؤمن بالرسول معظم له: يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٤). وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٤٩ ـ ٢٥٢).

وهكذا يقول من يقول من مبتدعة أهل الزهد، والتصوف[1]؛ إذا دخلوا في عبادات منهي عنها، ومذمومة في الشرع، قالوا: كان الصحابة مشغولين عنها بالجهاد، وكان النبي ﷺ يخاف أن يشتغلوا بها عن الجهاد.

وأهل السيف قد يظن من يظن منهم أن لهم من الجهاد، وقتال الأعداء ما لم يكن مثله للصحابة، وأن الصحابة كانوا مشغولين بالعلم والعبادة عن مثل جهادهم.

ومن أهل الكلام من يقول: بل الصحابة كانوا على عقائدهم، وأصولهم، لكن لم يتكلموا بذلك؛ لعدم حاجتهم إليه[2].

فهؤلاء جمعوا بين أمرين؛ بين أن ابتدعوا أقوالاً باطلةً ظنوا أنها هي أصول الدين، لا يكون عالما بالدين إلا من وافقهم عليها، وأنهم علموا، وبينوا من الحق ما لم يُبينه الرسول والصحابة.

وإذا تدبر الخبير حقيقة ما هم عليه، تبين له أنه ليس عند القوم فيما ابتدعوه؛ لا علم، ولا دين، ولا شرع، ولا عقل.

---

(١) انظر: «التسعينية» لشيخ الإسلام: ص٢٥٧.

(٢) انظر: «قواعد العقائد» للغزالي: ص٩٧، و«إحياء علوم الدين»: (١/ ١١٣ ـ ١١٤).
ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في الرد عليهم، وبيان أن السلف أعلم في المنقول والمعقول: (ومن تدبر كلام أئمة أهل السنة المشاهير في هذا الباب، علم أنهم كانوا أدق الناس نظرًا، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول، ولهذا تأتلف، ولا تختلف، وتتوافق، ولا تتناقض. والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول؛ فتشعبت بهم الطرق، وصاروا مختلفين في الكتاب، مخالفين للكتاب...). «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢)، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٩).

وآخرون[1] لما رأوا ابتداع هؤلاء، وأن الصحابة والتابعين لم يكونوا يقولون مثل قولهم، ظنوا أنهم كانوا كالعامة الذين لا يعرفون الأدلة والحجج، وأنهم كانوا لا يفهمون ما في القرآن مما تشابه على من تشابه عليه، وتوهموا أنه إذا كان الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[2]؛ كان المراد أنه لا يفهم معناه إلا الله؛ لا الرسول، ولا الصحابة؛ فصاروا ينسبون الصحابة، بل والرسول إلى عدم العلم بالسمع والعقل، وجعلوهم مثل أنفسهم لا يسمعون ولا يعقلون، وظنوا أن هذه طريقة السلف؛ وهي الجهل البسيط[3] التي لا يعقل صاحبها ولا يسمع، وهذا وصف أهل النار، لا وصف أفضل الخلق بعد الأنبياء.

---

(1) انظر: كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هؤلاء؛ فقد توسع في ذكر أقوالهم، وما يلزم عليها، في: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٦ ـ ٢٠)، و(٥/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، و(٨/ ٥١ ـ ٥٣)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٦٠، ٢٧٦، ٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(2) سورة آل عمران، الآية: ٧.
وانظر: أقوال العلماء في الوقف في هذه الآية في: «تفسير الطبري»: (٥/ ١٨٢ ـ ١٨٦)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٦ ـ ٣٤٧)، و«أضواء البيان»: (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٦)، وانظر لشيخ الإسلام: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٨٠ ـ ٣٨١)، و(٧/ ٣٢٧)، و«العقيدة التدمرية»: ص٩٠.

(3) هو عدم العلم عما من شأنه أن يكون علمًا. انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٠٨.
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل الجهل البسيط والجهل المركب: (فأهل الجهل البسيط منهم أهل الشك والحيرة من هؤلاء المعارضين للكتاب، المعرضين عنه، وأهل الجهل المركب أرباب الاعتقادات الباطلة التي يزعمون أنها عقليات. وآخرون ممن يعارضهم يقول: المناقض لتلك الأقوال هو العقليات). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٧٠).
وانظر: المصدر نفسه: (١/ ١٧).

ابن مسعود يحث على التمسك بهدي الصحابة

قال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: من كان منكم مستنًا، فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة. أولئك أصحاب محمد أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا؛ قومٌ اختارهم الله لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا / بهديهم؛ فإنهم كانوا على الهدى المستقيم[1]. ٣١/أ

---

(١) انظر: «مشكاة المصابيح»: (١/ ٦٨)، وقد علق عليه الشيخ الألباني بقوله: أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»: (٢/ ٩٧)، والهروي (ق٨٦/ أ) من طريق قتادة، عنه. فهو منقطع. وانظر أيضًا: «شرح السنة» للبغوي: (١/ ٢٤) مع اختلاف يسير في الألفاظ. وانظر: «منهاج السنة النبوية» لشيخ الإسلام: (٢/ ٧٦ ـ ٧٧)، مع اختلاف يسير.

ويُعلق شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ على هذا الأثر؛ فيقول: (وقول عبد الله بن مسعود: كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا: كلامٌ جامع، بين فيه حسن قصدهم، ونياتهم ببر القلوب، وبين فيه كمال المعرفة، ودقتها بعمق العلم، وبين فيه تيسير ذلك عليهم وامتناعهم من القول بلا علم بقلة التكلف وهم أفضل الأمة الوسط الشهداء على الناس، الذين هداهم الله لما اختُلف فيه من الحق بإذنه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم؛ فليسوا من المغضوب عليهم الذين يتبعون أهواءهم، ولا من الضالين الجاهلين... بل لهم كمال العلم، وكمال القصد؛ إذ لو لم يكن كذلك، للزم أن لا تكون هذه الأمة خير الأمم، وأن لا يكونوا خير الأمة، وكلاهما خلاف الكتاب والسنة.

وأيضًا فالاعتبار العقلي يدل على ذلك؛ فإن من تأمل أمة محمد ﷺ، وتأمل أحوال اليهود، والنصارى، والصابئين، والمجوس، والمشركين، تبين له من فضيلة هذه الأمة على سائر الأمم في العلم النافع، والعمل الصالح ما يضيق هذا الموضع عن بسطه.

والصحابة أكمل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والإجماع والاعتبار، ولهذا لا تجد أحدًا من أعيان الأمة إلا وهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمثاله، وتجد من ينازع في ذلك ـ كالرافضة ـ من أجهل الناس. ولهذا لا يوجد في أئمة الفقه الذين يُرجع إليهم رافضي، ولا في أئمة الحديث، ولا في أئمة الزهد والعبادة، ولا في الجيوش المؤيدة=

وقال أيضًا: إن الله نظر في قلوب العباد؛ فوجد قلب محمد خير قلوب العباد؛ فاصطفاه لنفسه، وابتعثه برسالته. ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد؛ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد بعد قلبه؛ فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه. فما رآه المسلمون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحًا، فهو عند الله قبيح(١).

فضل الصحابة رضي الله تعالى عنهم

وقد ثبت في «الصحيحين»، من غير وجه عن النبي ﷺ أنه قال: «خير القرون: القرن الذي بُعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(٢).

وقد قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾(٣)؛ فرضي عن السابقين مطلقًا، ورضي عمن اتبعهم

= المنصورة جيش رافضي، ولا في الملوك الذين نصروا الإسلام، وأقاموه، وجاهدوا عدوه من هو رافضي، ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمودة من هو رافضي...).
«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٧٩ ـ ٨١).
وانظر: مدح شيخ الإسلام رحمه الله للسلف، وذكر مميزاتهم، وقيامهم بحفظ هذا الدين في «مجموع الفتاوى»: (١/ ٧ ـ ٨).

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» ـ ط أحمد شاكر ـ: (٥/ ٣١١)، وقال عنه: إسناده صحيح، مع اختلاف يسير في الألفاظ. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) أخرجه البخاري: (٢/ ٩٣٨)، كتاب الشهادات، باب: لا يشهد على شهادة جور إذا شهد. و(٣/ ١٣٣٥)، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، ورضي الله عنهم. و(٥/ ٢٣٦٢)، كتاب الرقاق، باب: ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها. و(٦/ ٢٤٥٢)، كتاب الأيمان والنذور، باب: إذا قال أشهد بالله. و(٦/ ٢٤٦٣)، كتاب الأيمان والنذور، باب: إثم من لا يفي ـ مع اختلاف يسير في جميع هذه الأبواب ـ وأخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٩٦٢ ـ ١٩٦٥)، كتاب فضائل الصحابة، باب: فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، مع اختلاف يسير.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

بإحسان؛ وذلك متناول لكل من اتبعهم إلى يوم القيامة؛ كما ذكر ذلك أهل العلم[1].

قال ابن أبي حاتم: قُرئَ على يونس بن عبد الأعلى: [أنا][2] ابن وهب، حدثني عبد الرحمن بن زيد بن أسلم في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾[3]: قال من بقي من أهل الإسلام إلى أن تقوم الساعة[4].

وبسط هذا له موضع آخر[5].

الهدى والبيان والبراهين في القرآن

والمقصود هنا: أن الهدى، والبيان، والأدلة، والبراهين في القرآن؛ فإن الله تعالى أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، وأرسله بالآيات البينات؛ وهي الأدلة البينة الدالة على الحق، وكذلك سائر الرسل. ومن الممتنع أن يرسل الله رسولاً يأمر الناس بتصديقه، ولا يكون هناك ما يعرفون به صدقه. وكذلك من قال إني رسول [الله][6]، فمن الممتنع أن يجعل مجرد الخبر المحتمل للصدق والكذب دليلاً له، وحجة على الناس. هذا لا يُظن بأجهل الخلق، فكيف بأفضل الناس؟.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من نبي من الأنبياء، إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر. وإنما كان الذي أوتيته وحيًا

---

(١) انظر: «تفسير الطبري»: (١١/ ٦ ـ ٩)، و«تفسير البغوي»: (٢/ ٣٢٢)، و«بدائع التفسير» لابن القيم ـ جمع يسري السيد محمد ـ: (٢/ ٣٧٢).

(٢) في «ط»: (أن). وأنا: مختصر (أخبرنا).

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٠.

(٤) «الدر المنثور» للسيوطي: (٣/ ٢٧١).

(٥) انظر: «العقيدة التدمرية»: ص٢٣٦، و«منهاج السنة النبوية»: (٧/ ١٥٥)، (٨/ ٢١٩).

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» (بين) السطرين.

أوحاه الله إلي، [فأرجو][1] أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»[2].

قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ [مَآ][3] [أَنزَلْنَا][4] مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾[5]؛ فالبينات: جمع بينة؛ وهي الأدلة والبراهين التي هي بينة في نفسها، وبها يتبين غيرُها؛ يُقال: بين الأمر: أي: تبين في نفسه، ويقال: بين غيره؛ فالبين: اسمٌ لما ظهر في نفسه، ولما أظهر غيره. وكذلك المبين؛ كقوله فاحشة مبينة؛ أي: متبينة[6].

فهذا شأن الأدلة؛ فإن مقدماتها تكون معلومة بنفسها؛ كالمقدمات الحسية، والبديهية. وبها يتبين غيرها؛ فيستدل على الخفي بالجلي.

والهدى: مصدر هداه هُدَى، والهدى: هو بيان ما ينتفع به الناس، ويحتاجون إليه، وهو ضد الضلالة؛ فالضال يضل عن مقصوده وطريق مقصوده.

---

(١) في «خ»: (فأرجوا).

(٢) رواه البخاري: في «صحيحه»: (٤/ ١٩٠٥)، كتاب فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي، وأول ما أنزل. و(٦/ ٢٦٥٤)، كتاب الاعتصام، باب: قول النبي ﷺ: بعثت بجوامع الكلم.
ورواه مسلم في «صحيحه»: (١/ ١٣٤)، كتاب الإيمان، باب: وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته.

(٣) في «م»: اما.

(٤) في «ط»: أنزل.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٩.

(٦) انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني: ص١٥٦، و«لسان العرب» لابن منظور: (٣/ ٦٧ ـ ٦٨).

وهو سبحانه بين في كتبه ما يهدي الناس؛ فعرفهم ما يقصدون، وما يسلكون من الطرق؛ عرَّفهم أن الله هو المقصود المعبود وحده، وأنه لا يجوز عبادة غيره، وعرَّفهم الطريق؛ وهو ما يعبدونه به.

ففي الهدى: بيان المعبود، وما يعبد به. والبينات فيها بيان الأدلة والبراهين على ذلك. فليس ما يخبر به، ويأمر به من الهدى قولاً مجردًا عن دليله ليؤخذ تقليدًا واتباعًا للظن، بل هو مبين بالآيات البينات؛ وهي الأدلة اليقينية، والبراهين القطعية.

وكان عند أهل الكتاب من البينات الدالة على نبوة محمد، وصحة ما جاء به أمور متعددة؛ [لبشارات كتبهم][1]، وغير ذلك؛ فكانوا يكتمونه؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَـٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ﴾[2]؛ فإنه كان عندهم شهادة من الله، [تشهد][3] بما جاء به محمد، وبمثله، [فكتموها][4].

وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَـٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[5]؛ فأنزله هاديًا للناس، وبيِّنات من الهدى والفرقان؛ فهو يهدي الناس إلى صراط مستقيم؛ يهديهم إلى صراط العزيز الحميد الذي له ما في السموات وما في الأرض، بما فيه من الخبر والأمر، وهو بينات دلالات، وبراهين من الهدى؛ من الأدلة الهادية المبينة / ٣١/ب

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو من «م»، و«ط».
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٠.
(٣) في «خ»: (يشهد). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) في «ط»: (فتكتموها).
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

للحق، ومن الفرقان المفرق بين الحق والباطل، والخير والشر، والصدق والكذب، والمأمور والمحظور، والحلال والحرام؛ وذلك أن الدليل لا يتم إلا بالجواب عن المعارض؛ فالأدلة تشتبه كثيرًا بما يعارضها، فلا بُد من الفرق بين الدليل الدال على الحق، وبين ما عارضه؛ [ليتبين أن الذي عارضه باطلٌ.

فالدليل يحصل به الهدى وبيان الحق، لكن لا بُد مع ذلك من الفرقان؛ وهو الفرق بين ذلك الدليل، وبين ما عارضه][1]، والفرق بين خبر الرب، والخبر الذي يخالفه.

فالفرقان يحصل به التمييز بين المشتبهات. ومن لم يحصل له الفرقان كان في اشتباه، وحيرة.

الهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان

والهدى التام لا يكون إلا مع الفرقان. فلهذا قال أولاً: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾، ثم قال: ﴿وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾؛ فالبينات: الأدلة على ما تقدم من الهدى؛ وهي بينات من الهدى؛ الذي هو دليل على أن الأول هدى، ومن الفرقان الذي يُفرق بين البينات والشبهات، والحجج الصحيحة والفاسدة. فالهدى: مثل أن يُؤمر بسلوك الطريق إلى الله؛ كما يُؤمر قاصد الحج [بسلوك][2] طريق مكة مع دليل يوصله. والبينات: ما يدل، ويُبين أن ذلك هو الطريق، وأن سالكه سالك للطريق لا ضال. والفرقان: أن يُفرق بين ذاك الطريق وغيره، وبين الدليل الذي يسلكه ويدل الناس عليه، وبين غيرهم ممن يدعي الدلالة، وهو جاهل مضل.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «ط»: (بساوك).

وهذا، وأمثاله مما يبين أن في القرآن الأدلة الدالة للناس على تحقيق ما فيه من الأخبار، والأوامر كثير. وقد بسط هذا في غير هذا الموضع[1].

النبوة عند المتكلمين

والمقصود هنا: الكلام على النبوة؛ فإن المتكلمين المبتدعين تكلموا في النبوات؛ بكلامٍ كثيرٍ لبسوا فيه الحق بالباطل؛ كما فعلوا مثل ذلك في غير النبوات؛ كالإلهيات، وكالمعاد، وعند التحقيق: لم يعرفوا النبوة، ولم يثبتوا ما يدل عليها؛ فليس عندهم لا هدى، ولا بينات.

والله سبحانه أنزل في كتبه البينات، والهدى؛ فمن تصور الشيء على وجهه، فقد اهتدى إليه؛ ومن عرف دليل ثبوته، فقد عرف البينات. فالتصور الصحيح: اهتداء، والدليل الذي يُبين التصديق بذلك التصور: بينات.

والله تعالى أنزل الكتاب هدى للناس، وبينات من الهدى والفرقان. والقرآن أثبت الصفات على وجه التفصيل، ونفى عنها التمثيل؛ وهي طريقة الرسل؛ جاءوا بإثبات مفصل، ونفي مجمل. وأعداؤهم جاءوا بنفي مفصل، وإثبات مجمل[2]. فلو لم يكن الحق فيما بينه الرسول للناس،

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/١٨٨ ـ ١٩٩، ٢٣٣ ـ ٢٣٧)، (٧/٣٦ ـ ٧٤، ٣٥٢)، و«شرح الأصفهانية»: (١/٤١)، و«نقض تأسيس الجهمية»: (١/٢٤٦)، و«التسعينية»: ص٢٧٣، و«كتاب الصفدية»: (١/٢٩٣ ـ ٢٩٦). وانظر: أول هذا الفصل؛ ففيه ذكر إحالات على ذلك الكتاب ص٦١٣.

(٢) الرسل عليهم الصلاة والسلام جاءوا بإثبات مفصل (أي: تفصيل في الصفات الثبوتية)، ونفي مجمل (أي: إجمال في الصفات السلبية)؛ فطريقة الرسل التي هي طريقة القرآن: التفصيل في صفات المدح والثناء، والإجمال في صفات النفي التي فيها النقائص والعيوب والتمثيل.

والأمثلة من القرآن كثيرة: =

وأظهر لهم، بل كان الحق في نقيضه، للزم أن يكون عدم الرسول خيرًا من وجوده، إذا كان وجوده لم يفدهم عند هؤلاء علمًا ولا هدى، بل ذكر(١)

= - فمنها: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١١].
- وقوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٦٥].
- وقوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٣) هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ﴾ [سورة الحديد، الآيتان: ٣-٤].
- وقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ إلى قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سورة الحشر، الآيات: ٢٢-٢٤].

وأما طريقة مخالفي الرسل من أهل الإلحاد والزندقة وغيرهم: فإنهم يصفونه بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يُثبتون إلا وجودًا مطلقًا لا حقيقة له عند التحصيل؛ فيقولون: لا يوصف بالحياة، ولا العلم، ولا القدرة، ولا يقرب من شيء، ولا يقرب منه شيء، ولا يرى في الآخرة، ولا له كلام يقوم به، ولا داخل العالم ولا خارجه، ... إلى أمثال هذه العبارات السلبية التي لا تنطبق إلا على المعدوم.
ثم قالوا في الإثبات: هو وجود مطلق، أو وجود مقيد بالأمور السلبية.
انظر: «العقيدة التدمرية»: ص٨-١٥، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١١٦-١١٧)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٧٩-٣٨٠).

(١) والمقصود به هنا الرسول ﷺ. وشيخ الإسلام يذكر هذا على سبيل الإلزام، ومناظرتهم بمفهوم كلامهم.
وقد أوضح رَحِمَهُ اللَّهُ موقف المتكلمين من أصول الدين التي جاء بها الرسول ﷺ؛ فقال: (وهؤلاء الفرق مشتركون في القول بأن الرسول لم يُبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة، أو متشابهة. ..، ثم منهم من يقول: لم يعلم معانيها أيضًا، ومنهم من يقول: بل علمها، ولم يبينها؛ بل أحال في بيانها على الأدلة العقلية، وعلى من يجتهد في العلم بتأويل تلك النصوص؛ فهم مشتركون في أن الرسول لم يَعْلم، أو لم يُعلم، بل جهل معناها، أو جهلها الأمة من غير أن يقصد أن يعتقدوا الجهل المركب. وأما أولئك=

أقوالاً تدل على الباطل، وطلب منهم أن يتعلموا الهدى بعقولهم ونظرهم، ثم ينظروا فيما جاء به، فإما أن يتأولوه ويحرفوا الكلم عن مواضعه، وإما أن [يفوضوه](١).

ردود شيخ الإسلام على المتكلمين ومنها نقض التأسيس

فذكرنا هذا ونحوه مما يبين أن الهدى مأخوذ عن الرسول، وأنه قد بين للأمة ما يجب اعتقاده من أصول الدين في الصفات، وغيرها، فكان الجواب خطابًا مع من يقر بنبوته، ويشهد له بأنه رسول الله. فلم يُذكر فيه دلائل النبوة، وذُكِرَ أن الشبهات العقلية التي تعارض خبر الرسول باطلة، وذُكِرَ في ذلك ما هو موجود في هذا الجواب.

سبب تأليف درء تعارض العقل والنقل

ثم بعد ذلك حدثت أمور أوجبت أن يُبسط الكلام في هذا الباب، و[يُتكلم](٢) على حجج النفاة، ويُبين بطلانها، و[يُتكلم](٢) على ما أثبتوه؛ من أنه يجب تقديم ما يزعمون أنه معقول على ما عُلِم بخبر الرسول.

وبُسِطَ في ذلك من الكلام والقواعد ما ليس [هذا](٣) موضعه(٤)،

= فيقولون: بل قصد أن يعلمهم الجهل المركب، والاعتقادات الفاسدة. وهؤلاء مشهورون عند الأمة بالإلحاد والزندقة، بخلاف أولئك؛ فإنهم يقولون: الرسول لم يقصد أن يجعل أحدًا جاهلاً معتقدًا للباطل، ولكن أقوالهم تتضمن أن الرسول لم يبين الحق فيما خاطب به الأمة من الآيات، والأحاديث، إما مع كونه لم يعلمه، أو مع كونه علمه، ولم يبينه). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٦ ـ ١٧).

(١) في «م»، و«ط»: (يعوضوه).
وهذا المعنى هو قانون الرازي الذي رد عليه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) في «خ»: (نتكلم).

(٣) في «ط»: (هذه).

(٤) شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يقصد كتابه الكبير: «درء تعارض العقل والنقل»، وهو كتاب يرد فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على القانون الكلي الذي سنه الرازي لأتباعه؛ زاعمًا فيه أنه إذا تعارض العقل والنقل، قُدِّم العقل. =

= وأما النقل فإما أن يُتأول، وإما أن يُفوض.
انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٤ ـ في المقدمة ـ). وانظر: قانون الرازي في كتبه الآتية: «أساس التقديس في علم الكلام»: ص١٧٢ ـ ١٧٣، و«المطالب العالية»: (١/ ٣٣٧)، و«لباب الأربعين»: ص٣٦، و«نهاية العقول في دراية الأصول»: ق١٣.
والشرع عند الرازي وأتباعه ـ كما قال شيخ الإسلام رحمه الله ـ: (لا يعتمد عليه فيما وصف الله به نفسه وما لا يوصف، وإنما يُعتمد في ذلك على عقلهم، ثم ما لم يُثبته إما أن ينفوه، وإما أن يقفوا فيه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٣) وشيخ الإسلام رحمه الله رد على هؤلاء من أربعة وأربعين وجهًا في كتابه «درء تعارض العقل والنقل»، وهو الذي أُفرد لهدم هذا القانون الباطل من أساسه.
وقد قال أحد الباحثين ـ وهو الدكتور عبد الرحمن المحمود ـ عن هذا الكتاب، وسبب تأليفه: (وهذا الكتاب من أعظم كتب ابن تيمية، وقد ألفه في الرد على الأشاعرة الذين يقولون بوجوب تقديم العقل على النقل إذا تعارضا، وجعلوا ذلك قانونًا كليًا لهم. ومن الذين قالوا بهذا القانون: الرازي وأتباعه، والجويني، والقاضي أبو بكر بن العربي، وغيرهم.
وقد ألف ابن تيمية هذا الكتاب بعد تأليفه لنقض أساس التقديس، وقد رجح المحقق رحمه الله أنه ألفه بعد وصوله إلى الشام من مصر؛ أي: بين عامي ٧١٢ ـ ٧١٨هـ. ويقول ابن تيمية مشيرًا إلى ذلك: «وهذه الطريقة هي ثابتة في الأدلة الشرعية والعقلية؛ فإنا قد بينا في الرد على أصول الجهمية النفاة للصفات في الكلام على تأسيس التقديس، وغيره». فهذا النص أخر تأليف هذا الكتاب عن كتابه الآخر الذي ألفه في مصر «نقض أساس التقديس»: ونلمح هنا التدرج التأليفي في نقض أصول الأشاعرة؛ فهو في البداية رد على أدلتهم مباشرة، وأجاب عن الاعتراضات الواردة عليها، ثم رأى أن هؤلاء إنما يعتمدون في شبههم واعتراضاتهم على ما كتبه شيخهم ومقدمهم الرازي، فرأى أن من تمام الكلام في نقض كلامهم نقض كلام شيوخهم ـ كالرازي ـ؛ فألف نقض أساس التقديس، ثم بعد ذلك رأى أن الرازي وأمثاله ليسوا مستقلين بذلك استقلالاً كاملاً، وإنما مادة كلامهم من كلام الفلاسفة فأراد أن يُكمّل الرد بنقض أصولهم الفلسفية؛ فجاء هذا الكتاب «درء

وتُكُلِّمَ مع الفلاسفة والملاحدة الذين يقولون إن الرسل خاطبوا خطابًا قصدوا به التخييل إلى العامة[1] ما ينفعهم، لا أنهم / قصدوا [الإخبار][2] 1/32
بالحقائق.

وهؤلاء لم يكن وقت الجواب قصد مخاطبتهم ـ إذ كان هؤلاء في الحقيقة مكذبين للرسل، يقولون إنهم كذبوا لما رأوه مصلحة ـ بل كان الخطاب مع من يقر بأن الرسول لا يقول إلا الحق باطنًا وظاهرًا، ثم بعد هذا طلب الكلام على تقرير أصول الدين بأدلتها العقلية، وإن كانت مستفادة من تعليم الرسول، وذكر فيها ما ذكر من دلائل النبوة[3] في مصنف يتضمن شرح عقيدة صنفها شيخ النظار بمصر: شمس الدين الأصبهاني[4]. فطُلِبَ مني شرحها، سبب تأليف شرح الأصفهانية

= تعارض العقل والنقل»: الذي لم يكن مقتصرًا على جواب هذه المسألة فقط: تقديم العقل على النقل. وإنما حوى مباحث طويلة مع الفلاسفة شيوخ الرازي، وغيرهم، ونقل أقوالهم، وبين من وجوه عديدة أنواعًا من تناقضهم، ورد بعضهم على بعض.
والكتاب ـ والحمد لله ـ وصل إلينا كاملاً، ونشر نشرًا علميًا ممتازًا، فجزى الله محققه خيرًا، وغفر له ورحمه). «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (1/206 ـ 207).
وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قد أشار إلى كتابه العظيم، وسماه: «درء تعارض العقل والنقل» في: الرد على المنطقيين ص253 ـ 254.

(1) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (1/8 ـ 11، 17، 19)، وكتاب «الصفدية»: (1/276، 287).

(2) في «ط»: (الأخبار).

(3) شيخ الإسلام يقصد بكلامه هذا الذي ذكره: سبب شرحه للعقيدة الأصفهانية، وأنه ضمنها دلائل النبوة.
لذلك يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عن عقيدة الأصبهاني: (إنه اختصر هذه العقيدة من كتب أبي عبد الله ابن الخطيب الرازي...) انظر: «شرح الأصفهانية»: (1/40).

(4) وقد قام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ بشرح هذه العقيدة في مصنف موسوم بشرح الأصفهانية.
وكان شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ قد سُئل ـ وهو مقيم في الديار المصرية عام 712هـ ـ أن =

فشرحتها، وذكرت فيها من الدلائل العقلية ما يعلم به أصول الدين.

سبب تأليف الجواب الصحيح

وبعدها جاء كتاب من النصارى[1] يتضمن الاحتجاج لدينهم بالعقل

= يشرحها، فاعتذر بأنه لا بُد عند شرح ذلك الكلام من مخالفة بعض مقاصده لما توجبه قواعد الإسلام؛ فإن الحق أحق أن يُتبع، والله ورسوله أحق أن يُرضوه إن كانوا مؤمنين... انظر: «شرح الأصفهانية»: (١/١ ـ ٢).

ثم شرحها رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا انحرافها عن منهج السلف.

وقد طبع الشرح بدون تحقيق، وقدم له: حسنين محمد مخلوف، ثم قام بتحقيقها د/ محمد بن عودة السعوي لنيل درجة الدكتوارة من جامعة الإمام، ولم تطبع بعد.

والأصبهاني هو: القاضي أبو عبد الله محمد بن محمود بن عباد العجلي الأصبهاني، شمس الدين. تولى القضاء في القاهرة، ثم استقر فيها. ولد سنة ٦١٦هـ، وتوفي سنة ٦٨٨هـ.

انظر: «طبقات السبكي»: (٨/ ١٠٠)، و«شذرات الذهب»: (٥/ ٤٠٦).

(١) أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذا الكتاب في كتابه النفيس: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: وذكر فيه أن وروده إليه من أسباب تأليفه لهذا الكتاب. ـ وهذا يدل على أن الجواب الصحيح أُلِّف بعد «شرح الأصفهانية»، «ودرء التعارض»، «ونقض التأسيس» ـ.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان من أسباب نصر الدين وظهوره: أن كتابًا ورد من قبرص فيه الاحتجاج لدين النصارى بما يحتج به علماء دينهم، وفضلاء ملتهم قديمًا وحديثًا من الحجج السمعية، والعقلية؛ فاقتضى ذلك أن نذكر من الجواب ما يحصل به فصل الخطاب، وبيان الخطأ من الصواب؛ لينتفع بذلك أولوا الألباب، ويظهر ما بعث الله به رسله من الميزان. وأنا أذكر ما ذكروه بألفاظهم بأعيانها فصلاً فصلاً، وأُتبع كل فصل بما يناسبه من الجواب فرعًا وأصلاً، وعقدًا وحلاً. وما ذكروه في هذا الكتاب هو عمدتهم التي يعتمد عليها علماؤهم في مثل هذا الزمان، وقبل هذا الزمان، وإن كان يزيد بعضهم على بعض، بحسب الأحوال؛ فإن هذه الرسالة وجدناهم يعتمدون عليها قبل ذلك، ويتناقلها علماؤهم بينهم، والنسخ بها موجودة قديمة، وهي مضافة إلى بولص الراهب أسقف صيدا الأنطاكي، كتبها إلى بعض أصدقائه، وله مصنفات في نصر النصرانية... =

والسمع، واحتجوا بما ذكروه من القرآن؛ فأوجب ذلك أن يُرَدَّ عليهم، ويُبَيَّن فساد ما احتجوا به من الأدلة السمعية؛ من القرآن، ومن كلام الأنبياء المتقدمين، وما احتجوا به من العقل، وأنهم مخالفون للأنبياء وللعقل؛ خالفوا المسيح، ومَنْ قبله، وحرفوا كلامهم؛ كما خالفوا العقل، وبُيِّن ما يحتجون به من نصوص الأنبياء، وأنها هي وغيرها من نصوص الأنبياء التي عندهم حجة عليهم لا لهم، وبُيِّن الجواب الصحيح لمن حرف دين المسيح، وهم لم يطالبوا ببيان دلائل نبوة نبينا، لكن اقتضت المصلحة أن يذكر من هذا ما يناسبه، ويُبْسَط الكلام في ذلك بسطًا أكثر من غيره[1].

وقلوب كثير من الناس يجول فيها أمر النبوات وما جاءت به الرسل. وهم[2] وإن أظهروا تصديقهم[3] والشهادة لهم، ففي قلوبهم مرض ونفاق؛ إذ كان ما جعلوه أصولاً لدينهم، معارض لما جاءت به الأنبياء[4].

= وقد عظم هذه الرسالة، وسماها: «الكتاب المنطيقي الدولة خاني المبرهن عن الاعتقاد الصحيح والرأي المستقيم»...). «الجواب الصحيح»: (١/ ٩٨ ـ ١٠١).

(١) وقد بسط ذلك في كتابه الكبير: «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح»: والكتاب حقق في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على شكل رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراة، وقد طبع في ستة أجزاء كبار.

(٢) أصحاب القانون الكلي، الرازي وأتباعه الذين يقدمون عقلياتهم على قول الله وقول رسوله ﷺ.

(٣) تصديق الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين.

(٤) ويقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن أصولهم: (ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول؛ جعلوها أصولاً للعلم بالخالق، وهي أصول تناقض العلم به، فلا يتم العلم بالخالق إلا مع اعتقاد نقيضها). «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٣ ـ ١٤).

وهم لم يتعلموا ما جاءت به الأنبياء، ولم يأخذوا عنهم الدلائل، والأصول، والبينات، والبراهين.

وإذا وجب أن يؤخذ عن الأنبياء ما أخبروا به من أصول الدين، ومن تصديق خبرهم، مع وجود ما يعارضه، فلأن يؤخذ عنهم ما بينوا به تلك العقائد؛ من الآيات، والبراهين أولى وأحرى؛ فإنه بهذا يتبين ذاك، وإلا فتصديق الخبر متوقف على دليل صحته، أو على صدق المخبر به. وتصديقه بدون أن يعلم أنه في نفسه حق، أو أن المخبر به صادق: قول بلا علم.

الرسول أرسل بالبينات والهدى

والرسول صلوات الله عليه وسلامه قد أُرسل بالبينات والهدى؛ بيَّن الأحكام الخبرية والطلبية، وأدلتها الدالة عليها؛ بيَّن المسائل والوسائل؛ بيَّن الدين؛ ما يقال، وما يعمل، وبيَّن أصوله التي بها يعلم أنه دين حق. وهذا المعنى قد ذكره الله تعالى في غير موضع، وبيَّن أنه أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين [كله](١)؛ ذكر هذا في سورة التوبة(٢)، والفتح(٣)، والصف(٤).

والهدى: هو هدي الخلق إلى الحق، وتعريفهم ذلك، وإرشادهم إليه. وهذا لا يكون إلا بذكر الأدلة، والآيات الدالة على أن هذا هدى، وإلا فمجرد خبر: لم يعلم أنه حق، ولم يقم دليل على أنه حق ليس بهدى.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة، الآية: ٣٣].

(٣) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح، الآية: ٢٨].

(٤) قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [الصف، الآية: ٩].

وهو سبحانه إذا ذكر الأنبياء؛ نبينا وغيره، ذكر أنه أرسلهم بالآيات البينات[1]؛ وهي الأدلة، والبراهين البينة، المعلومة علمًا يقينيًا؛ إذ كان كل دليل لا بُد أن ينتهي إلى مقدمات بينة بنفسها، قد تسمى بديهيات[2]، وقد تسمى ضروريات[3]، وقد تسمى أوليات[4]، وقد يقال: هي معلومة

---

(١) قال تعالى عن رسله عليهم السلام: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ الآية. [سورة الحديد، الآية: ٢٥]، وقال تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ الآية. [سورة البقرة، الآية: ٨٧]، وقال تعالى عن نبينا محمد ﷺ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٩]، وقال تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا جَاءَكُم بِهِ﴾ الآية. [سورة غافر، الآية: ٣٤].

(٢) البديهي: هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب، سواء احتاج إلى شيء آخر؛ من حدث، أو تجربة، أو غير ذلك، أو لم يحتج؛ فيرادف الضروري. وقد يُراد به ما لا يحتاج بعد توجه العقل إلى شيء أصلاً؛ فيكون أخص من الضروري؛ كتصور الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأن النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان.
«التعريفات» للجرجاني: ص٦٣.

(٣) ذكر الجرجاني في تعريفاته أن الضرورية المطلقة: هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع، أو بضرورة سلبه عنه، ما دام ذات الموضوع موجودة. أما التي حكم فيها بضرورة الثبوت، فضرورية موجبة؛ كقولنا: كل إنسان حيوان بالضرورة؛ فإن الحكم فيها بضرورة ثبوت الحيوان للإنسان في جميع أوقات وجوده. وأما التي حكم فيها بضرورة السلب فضرورية سالبة؛ كقولنا: لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة؛ فالحكم فيها بضرورة سلب الحجر عن الإنسان في جميع أوقات وجوده. انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٨٠.

(٤) الأولي: هو الذي بعد توجه العقل إليه لم يفتقر إلى شيء أصلاً من حدث، أو تجربة، أو نحو ذلك؛ كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من جزئه؛ فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين، وهو أخص من الضروري مطلقًا. «التعريفات» للجرجاني: ص٥٨.

بأنفسها؛ فالرسل صلوات الله عليهم بعثوا بالآيات البينات.

وفي «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي، [فأرجو][1] أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»[2].

إذا خاطب جنس الإنس ذكر جنس الأنبياء

٣٢/ب

وهو سبحانه إذا خاطب جنس الإنس، ذكر جنس الأنبياء[3]، و[أثبت][4] جنس ما جاءوا به، وإذا خاطب أهل / الكتاب المقرين بنبوة موسى، خاطبهم بإثبات نبي بعده؛ كما قال في سورة البقرة في خطابه لبني إسرائيل لما ذكر ما ذكره من أحوالهم مع موسى، وذكرهم بإنعامه عليهم، وبما فعلوه من السيئات، ومغفرته لها؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[5]، ثم ذكر محمدًا؛ فقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ [كِتَٰبٌ][6] مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ

---

(١) في «خ»: (وأرجوا).

(٢) سبق تخريجه في ص٦٤٠.

(٣) والآيات في ذلك كثيرة؛ منها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة، الآيات: ٢١ - ٢٣]؛ فذكر الناس، ثم ذكر بعدهم عبده ونبيه محمدًا ﷺ.
ومنها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ الآية. [النساء، الآية: ١٧٠].
ومنها: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء، الآية: ١٧٤].

(٤) في «خ»: (ثبت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سورة البقرة، الآية: ٨٧.

(٦) في «خ» و«م»: (رسول).

مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا
عَرَفُوا۟ كَفَرُوا۟ بِهِۦ ۚ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن
يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ فَبَآءُو
بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[1].

فذكر سبحانه أنه أرسل المسيح إليهم بالبينات، بعدما أرسل قبله الرسل، وأنهم تارة يُكذبون الرسل، وتارة يقتلونهم، وذكر أنه أرسل عيسى بالبينات لأنه جاء بنسخ بعض شرع التوارة، بخلاف من قبله[2]، ولهذا لم يذكر ذلك عنهم.

وقال في موسى إنه آتاه الكتاب؛ لأنهم كانوا مقرين بنبوته، ولكن حرفوا كتابه في المعنى باتفاق الناس، وحرفوا اللفظ أحيانًا، وفي بعض المواضع.

وهو تعالى قد ذكر في غير موضع أنه أرسل موسى بالآيات البينات؛ فقال لما ناجاه: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ۖ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾[3]، وقال في سورة القصص: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ ﴿٣١﴾ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ

---

(١) سورة البقرة، الآيتان: ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) ذكر هذا في قوله جل وعلا: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَقَفَّيْنَا مِنۢ بَعْدِهِۦ بِٱلرُّسُلِ ۖ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدْنَٰهُ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ ۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمْ رَسُولٌۢ بِمَا لَا تَهْوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٧].

(٣) سورة النمل، الآيات: ١٠ ـ ١٢.

مِنَ ٱلرَّهْبِ [فَذَٰنِكَ][1] بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴾[2]، وقال تعالى ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَـٰتٍ مُّفَصَّلَـٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾[3].

وقد قال تعالى لما قص قصص الرسل؛ نوح، وهود، وصالح، ولوط، وشعيب[4]، ونصره لهم، وإهلاك أعدائهم. ثم ذكر الأنبياء عمومًا؛ فقال: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾[5]، إلى قوله: ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿١٠٠﴾ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ [عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ][6] وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿١٠١﴾ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ ﴾[7].

فقد أخبر أن أهل القرى كلهم؛ الذين أهلكهم، جاءتهم رسلهم بالبينات، ولكن شابه متأخروهم متقدميهم، فما كان هؤلاء ليؤمنوا بما كذب به أشباههم، كذلك يطبع الله على قلوب الكافرين، وهذا كقوله تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾[8].

---

(١) في «ط»: (فذلك).
(٢) سورة القصص، الآيتان: ٣١ ـ ٣٢.
(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٣٣.
(٤) في «ط»: (عليهم السلام).
(٥) سورة الأعراف، الآية: ٩٤.
(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «خ» و«م».
(٧) سورة الأعراف، الآيات: ١٠٠ ـ ١٠٢.
(٨) سورة الذاريات، الآية: ٥٢.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[1]؛ فبين سبحانه أنه بعث موسى بآياته.

وقال[2] في أثناء القصة: ﴿إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٤ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ۚ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[3]؛ فأخبر أنه جاء ببينة من [الله][4]؛ أي: بآية بينة من الله؛ بدليل من الله وبرهان،/ ؛ فهي آية منه، وعلامة منه على صدقي، وأني رسولٌ منه؛ فإن ٣٣/أ
قوله: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾: متعلق بالرسول وبالآية؛ يقال: فلان قد جاء بعلامة من فلان فالعلامة منه والرسول منه، والآية منه؛ كما قال: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[5]؛ فدل على أن كل واحدٍ؛ من الرسول، ومن آيات الرسول، هو من الله تعالى.

قال له فرعون: ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[6].

وذكر القصة، ومعارضة السحرة له، إلى أن قال: ﴿۞ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ۝١١٧ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١١٨ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ۝١١٩ [وَأُلْقِىَ][7] ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ۝١٢٠ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٠٣.

(٢) القائل هو موسى عليه السلام؛ كما حكى الله تعالى عنه.

(٣) سورة الأعراف، الآيتان: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٥) سورة القصص، الآية: ٣٢.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٠٦.

(٧) في «ط»: (وألقى).

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴿١٢٢﴾ قَالَ فِرْعَوْنُ [ءَامَنتُم][1] بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿١٢٣﴾ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٍ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٢٤﴾ قَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴿١٢٥﴾ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا رَبَّنَآ أَفْرِغْ عَلَيْنَا صَبْرًا وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ﴾[2].

فذكر السحرة أنهم آمنوا بآيات ربهم لما جاءتهم، وهم من أعلم الناس بالسحر؛ لما علموا أن هذه الآيات آيات من الله؛ كما قال موسى: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾[3]، إلى قوله: ﴿فَأَغْرَقْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾[4].

التوراة أنزلت بعد غرق فرعون

وليس المراد بالآيات هنا: كتابًا منزلاً؛ فإن موسى لما ذهب إلى فرعون لم تكن التوراة قد نزلت، وإنما أنزلت التوراة بعد أن غرق فرعون، وخلص [بني][5] إسرائيل[6]، فاحتاجوا إلى شريعة يعملون بها؛ قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى﴾[7]. ولكن تكذيبهم بآياته: إنكارهم أن [تكون][8] آية من

---

(١) في «ط»: (أمنت).

(٢) سورة الأعراف، الآيات: ١١٧ ـ ١٢٦.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٣٣.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٣٦.

(٥) في «ط»: (بني).

(٦) انظر: «الجامع في أحكام القرآن» للقرطبي: (١٣/ ١٩٢)، و«تفسير ابن كثير»: (٣/ ٣٩٠).

(٧) سورة القصص، الآية: ٤٣.

(٨) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

الله، وقولهم: (إنها سحرٌ)؛ كما أخبر الله تعالى عنهم بقوله: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[1]، ﴿وَكَانُواْ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾[2]؛ لم يذكروها، ويتأملوا ما دلت عليه من صدق موسى، وأنه مرسل من الله.

فالتكذيب: ضد التصديق، والغفلة عنها: ضد النظر فيها. ولهذا قيل: النظر تجريد العقل عن الغفلات، وقيل: هو تحديق العقل نحو المرئي. والأول: هو النظر الطلبي؛ وهو طلب ما يدله على الحق، والثاني: هو النظر الاستدلالي؛ وهو النظر في الدليل الذي يوصله إلى الحق. وهذا الثاني هو الذي يوجب العلم[3].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٣٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٣٦.

(٣) الأصوليون قسموا النظر، ووضعوا حدًا لكل قسم، فأتوا بتعريفات متقاربة في المعنى.
من ذلك قول أبي الخطاب في «التمهيد»: (١/ ٥٨) «النظر على ضربين؛ نظر العين، ونظر القلب. فحد نظر القلب: هو التفكر في حال المنظور فيه، وحد المنظور فيه: هو الأدلة والأمارات الموصلة إلى المطلوب».
وكصنيع أبي الخطاب صنع أبو يعلى في «العدة»: (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤)؛ حين قسم النظر إلى النظر بالعين، ونظر بالقلب؛ فقال: (النظر ضربان؛ ضرب هو النظر بالعين، فهذا حده الإدراك بالبصر، والثاني: النظر بالقلب، وهذا حده الفكر في حال المنظور فيه).
أما الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام»: (١/ ١١)، فقد ذكر عدة معان للنظر، واختار المعنى الذي يُوافق المتكلمين؛ فقال: (وأما النظر: فإنه قد يُطلق في اللغة بمعنى الانتظار، وبمعنى الرؤية بالعين، والرأفة، والرحمة، والمقابلة، والتفكر، والاعتبار. وهذا الاعتبار الأخير هو المسمى بالنظر في عرف المتكلمين. وقد قال القاضي أبو بكر في حده: «هو الفكر الذي يطلب به من قام به علمًا، أو ظنًا»).

فذمُّهُم على الغفلة عن آياته، يتضمن النوعين؛ النظر فيها والتأمل لها. والتذكر لها: ضد الغفلة عنها.

وهي آيات معينة، فإذا جُرد العقل عن الغفلة عنها، وحدقه للنظر فيها، حصل له العلم بها.

وقد يحصل العلم بها، ولكن يمتنع عن اتباعها لهواه؛ كما قال الله عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾(١)؛ فإن الحق إذا ظهر، صار معلومًا بالضرورة.

والآيات، والدلائل الظاهرة تدل على لوازمها بالضرورة، لكن اتباع الهوى يصد عن التصديق بها، واتباع ما أوجبه العلم بها، وهذه حال عامة المكذبين؛ مثل مكذبي محمد وموسى [عليهما السلام](٢)، وغيرهما؛ فإنهم علموا صدقهما علمًا يقينيًا؛ لِمَا ظهر من آيات الصدق، ودلائله الكثيرة. لكن اتباع الهوى صد؛ قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ
٣٣/ب ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ/ يَجْحَدُونَ﴾(٣)، وقال تعالى عن قوم فرعون: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾(١)، وقال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾(٤)، ولهذا قال: ﴿وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ﴾(٥)؛ فعلموا أنها حق، وغفلوا عنها؛ كما يغفل الإنسان عما يعلمه.

---

(١) سورة النمل، الآية: ١٤.

(٢) زيادة من «ط».

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٣.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٣٦.

ومنه الغفلة عن ذكر الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِى نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُوا۟ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّوا۟ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾[3].

فذكر الذين هم عن آياته غافلون هنا؛ كما ذكرهم هناك، وهناك وصفهم بالتكذيب بها، مع الغفلة عنها، وضد الغفلة التذكر. والتذكر لآياته سبحانه وتعالى: يُوجب العلم بها، وحضورها في القلب، وهو موجب لاتباعها، إلا أن يمنعه هوى؛ قال تعالى: ﴿۞إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[4]؛ فهو سبحانه لو علم فيهم خيرًا؛ وهو قصد الحق، لأفهمهم، لكنهم لا خير فيهم، فلو أفهمهم لتولوا وهو معرضون.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦ فَقَالَ إِنِّى رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٤٦﴾ فَلَمَّا جَآءَهُم بِـَٔايَٰتِنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَضْحَكُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ۖ وَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[5].

وقد ذكر أن الآيات التي هي دلائل النبوة منه، في غير موضع غير ما

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٢٠٥.

(٣) سورة يونس، الآيتان: ٧ ـ ٨.

(٤) سورة الأنفال، الآيتان: ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) سورة الزخرف، الآيات: ٤٦ ـ ٤٨.

تقدم؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَلَا تُعَذِّبْهُمْ ۖ قَدْ جِئْنَٰكَ بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكَ ۖ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَىٰ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٤٧﴾ [إِنَّا قَدْ أُوحِىَ][1] إِلَيْنَآ أَنَّ ٱلْعَذَابَ عَلَىٰ مَن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿٤٨﴾ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿٥٠﴾ قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ ﴿٥١﴾ قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ [مَهْدًا][2] وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّىٰ ﴿٥٣﴾ كُلُوا۟ وَٱرْعَوْا۟ أَنْعَٰمَكُمْ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلنُّهَىٰ ﴿٥٤﴾ ۞ مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ﴿٥٥﴾ وَلَقَدْ أَرَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَىٰ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٥٧﴾ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ ﴾ إلى قوله عن السحرة: ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا يَأْتِينَا بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّهِۦٓ ۚ أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴾[5].

فالآيات التي هي دلائل النبوة، وبراهينها، هي آيات من الله، وعلامات منه أنه أرسل الرسول.

وكما أن الآيات التي هي كلامه تتضمن إخباره لعباده، وأمره لهم؛ ففيها الإعلام والإلزام؛ فكذلك دلائل النبوة هي آيات منه تتضمن إخباره لعباده بأن هذا رسوله، وأمره لهم بطاعته؛ ففيها الإعلام والإلزام.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (مهادا).

(٣) سورة طه، الآيات: ٤٧ - ٧٢.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٥) سورة طه، الآية: ١٣٣.

الآيات القولية والفعلية

وكما أن آياته القولية: زعم المكذبون أنها ليست كلامه، ولا منه، بل هي من قول البشر، وزعموا أن الرسول افتراها، أو مَنْ معه، أو تعلمها من غيره[1]؛

(١) هذا ما ادعاه كفار قريش معارضة لما جاء به رسول الله ﷺ؛ فهذا الوليد بن المغيرة المخزومي أحد رؤسائهم، قال قتادة: زعموا أنه قال: والله لقد نظرت فيما قال الرجل (يقصد رسول الله ﷺ)، فإذا هو ليس بشعر، وإن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه ليعلو وما يُعلى عليه، وما أشك أنه سحر. فأنزل الله: ﴿فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾. وانظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٤٤٣)، و«الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٧).
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)؛ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أنه كان بمكة مولى أعجمي، فقالت قريش: إنه يعلم محمدًا القرآن ومن الآيات التي أنزلها الله فيما ادعاه هؤلاء الكفار:
١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ نَظَرَ ﴿٢١﴾ ثُمَّ عَبَسَ وَبَسَرَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ ﴿٢٣﴾ فَقَالَ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ﴿٢٤﴾ إِنْ هَٰذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر، الآيات: ١٨ ـ ٢٥].
٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [سورة النحل، الآية: ١٠٣].
٣ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سورة يونس، الآية: ٣٨].
٤ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ بَل لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة الطور، الآية: ٣٣].
وهذه الآيات جاءت ردًا على مزاعم الكفار الأوائل، وملة الكفر واحدة؛ فهؤلاء أذنابهم من الملاحدة، والزنادقة، والفلاسفة يُرددون تلك الأقوال تلميحًا أو تصريحًا، يُريدون ليُطفئوا نور الله، والله متم نوره.
وينقل لنا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ أقوالهم في آيات الله الكونية، وأنها نوع من السحر والطلسمات؛ فيقول عنهم: (وفي الجملة فهؤلاء يدعون ما ذكره ابن سينا في إشاراته؛ من أن خوارق العادات في العالم ثلاثة أنواع، لأنها إما أن تكون بأسباب فلكية؛ كتمزيج القوى الفعالة السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية؛ وهذا هو الطلسمات. وإما أن تكون بأسباب طبيعية سفلية؛ كخواص الأجسام، وهي النيرنجيات. وإما أن =

فكذلك الآيات الفعلية[1]: زعم المكذبون أنها ليست آية منه، وعلامة ودلالة منه على أن الرسول رسوله، بل [مما][2] يفعله الرسول فيكذب، وهذه من فعل المخلوقين، لكنها عجيبة فهي سحرٌ سحر بها الناس[3]، فلم يكن من

١/٣٤ المكذبين من قال: / إنها من الله، ولكن لم يخلقها لنصدقك بها، بل خلقها لا لشيء، أو خلقها، وإن كنت كاذبًا فإنه قد يخلق مثل هذه على أيدي الكذابين، ليضل بها الناس، فإن هذا وإن كان يقال إنه قبيح، فإنه لا يقبح منه شيء. كما أنه لم يكن في المكذبين من قال: إن الكلام كلام الله، لكنه كذب؛ إذ الكذب وإن كان قبيحًا من المخلوق، فالخالق لا يقبح منه شيء، وهذا لأنه من المعلوم بالفطرة الضرورية لجميع بني آدم أن الله لا يكذب، ولا يفعل القبائح؛ فلا يؤيد الكذاب بآيته ليضل بها الناس، لكن قالوا[4]:

= تكون بأسباب نفسانية، ويزعمون أن المعجزات التي للأنبياء، والكرامات التي للأولياء، وأنواعًا من السحر والكهانة هو من هذا الباب، ويقولون: الفرق بين النبي والساحر: أن النبي نفسه زكية، تأمر بالخير، والساحر نفسه خبيثة تأمر بالشر، فهما يفترقان عندهم فيما يأمر به كل منهما، لا في نفس الأسباب الخارقة). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٤)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢٨)، (٦/ ٤٠٠).

(١) وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله الكلام على آياته الفعلية التي منها المعجزات، وآيات الله القولية مثل القرآن الكريم، في: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وكتاب «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٢) في «خ»: (من ما).

(٣) كما قال تعالى عنهم: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣].

(٤) يعني: المشركين والصادين عن آيات الله؛ فإن كفار مكة لما رأوا انشقاق القمر قالوا: هذه سحر؛ كما قال الله عنهم: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ =

ليست آية من الله، بل هي سحر من عندك. وهم [و][1] إن كانوا قد يعلمون أن الله خالق كل شيء[2]، ففرقٌ بين ما يفعله البشر، ويتوصلون إليه بالاكتساب، وبينَ ما لا قدرة لهم على التوصل إليه بسبب من الأسباب، وفرقٌ بين ما قد علموا أنه يخلقه لغير تصديق الرسل؛ كالسحر؛ فإنه لم يزل معروفا في بني آدم، فقد علموا أنه لا يخلقه آية وعلامة لنبي؛ إذ كان موجودا لغير الأنبياء، معتادًا منهم، وإن كان عجيبًا، خارجًا عن العادة عند من لم يعرفه، بل كان المكذبون يُطالبون الرسل بالآيات؛ كقول فرعون: فأت بآية إن كنت من الصادقين[3]، وقول قوم صالح له: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ۝١٥٣ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4].

وكانت الأنبياء تأتي بالآيات، وهي آيات بينات؛ فيكذبون بها؛ كما يكذب المعاند بالحق الظاهر المعلوم؛ كما قال فرعون: إنه ساحر[5]. ولما

= ﴿سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ﴾ [القمر، الآيتان: ١ ـ ٢]، وقالوا عن القرآن الكريم؛ كما حكى الله عنهم: ﴿فَقَالَ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ يُؤْثَرُ ۝٢٤ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا قَوْلُ ٱلْبَشَرِ﴾ [سورة المدثر، الآيتان: ٢٤ ـ ٢٥].

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «ط».

(٢) والآيات الدالة على أن المشركين مقرون بربوبية الله عز وجل كثير، ولكن لم ينفعهم إقرارهم لإشراكهم مع الله غيره.
فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [سورة العنكبوت، الآية: ٦١]. وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٨٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٩]. وغير هذه من الآيات.

(٣) قال فرعون لموسى عليه السلام ـ كما حكى الله عنه ـ: ﴿إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٠٦].

(٤) سورة الشعراء، الآيتان ١٥٣ ـ ١٥٤.

(٥) كما حكى الله تعالى عنه قوله للملأ من قومه: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝٣٤ يُرِيدُ أَن﴾ =

غُلِب السحرة، وآمنوا، واعترفوا بأن هذه آية من الله، قال لهم فرعون: ﴿إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ﴾[1]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِى ٱلْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا۟ مِنْهَآ أَهْلَهَا﴾[2].

وهذا كذبٌ ظاهرٌ؛ فإن موسى جاء من الشام[3]، ولم يجتمع بالسحرة، إنما فرعون جمعهم، ولم يكن دين موسى دين السحرة، ولا مقصوده مقصودهم، بل هم وهو في غاية التعادي والتباين.

وكذلك سائر السحرة، والكهنة مع الأنبياء من أعظم الناس ذمًا لهم، وأمرًا بقتلهم، مع تصديق الأنبياء بعضهم ببعض، وإيجاب بعضهم الإيمان ببعض. وهم يأمرون بقتل من يكذب نبيًا، ويأمرون بقتل السحرة، ومن آمن بهم[4].

من الفروق بين الأنبياء والسحرة

والسحرة [يذم][5] بعضهم بعضًا، والأنبياء يصدق بعضهم بعضًا،

= يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآيتان ٣٤ ـ ٣٥].

(١) سورة طه، الآية: ٧١. وسورة الشعراء الآية: ٤٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٢٣.

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٢/ ٢٣٨).

(٤) ومن الأحاديث التي وردت في ذلك: ما رواه جندب ـ رضي الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «حد الساحر ضربة بالسيف». رواه الترمذي في «جامعه»: (٤/ ٦٠)، وقال: الصحيح عن جندب موقوف. ورواه الدارقطني في «سننه»: (٣/ ١١٤).
ومن الآثار الواردة عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في قتل السحرة: قول عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ قبل موته بسنة: (اقتلوا كل ساحر)؛ قال الراوي: فقتلنا في يوم ثلاث سواحر. أخرجه أبو داود في «سننه» (٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢)، وقال عنه الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ: إسناده حسن. انظر: «تيسير العزيز الحميد»: ص٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٥) في «ط»: (بذم).

وهؤلاء[1] يأمرون بعبادة الله وحده، والصدق، والعدل، ويتبرأون من الشرك وأهله، وهؤلاء[2] يُحبون أهل الشرك، ويوالونهم، ويبغضون أهل التوحيد والعدل. فهذان جنسان، متعاديان؛ كتعادي الملائكة والشياطين؛ كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا [يُؤْمِنُونَ][3] بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[4].

فمن جعل النبي ساحرًا، أو مجنونًا، هو بمنزلة من جعل الساحر، أو المجنون نبيًا، وهذا من أعظم الفرية، والتسوية بين الأضداد المختلفة، وهو شر من قول من يجعل العاقل مجنونًا، والمجنون عاقلاً، أو يجعل الجاهل عالمًا، والعالم جاهلاً.

فإن الفرق بين النبي، وبين الساحر والمجنون، أعظم من الفرق بين العاقل والمجنون، والعالم والجاهل[5].

---

(١) يعني: الأنبياء عليهم السلام.

(٢) يعني: السحرة.

(٣) في «ط»: (يمنون).

(٤) سورة الأنعام، الآيتان: ١١٢ ـ ١١٣.

(٥) وقد مر معنا فروق كثيرة بين النبي والساحر. انظر: ص ٥٥٨. وسيأتي مزيد بيان لهذه الفروق. وانظر: بعض هذه الفروق في: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٩)، و«الجواب الصحيح»: (١/ ٨٦، ١٢٧ ـ ١٢٩، ١٤٠ ـ ١٤٤)، و(٢/ ٣٣٢)، و(٥/ ٣٥٧)، و(٦/ ٢٩٧ ـ ٣٠٠)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٤١، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٢)، و(٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، و(٦/ ٤٨٩ ـ ٤٩١)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٧٦)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

وموسى صلوات الله عليه أمر بتصديق من يأتي بعده من الأنبياء الصادقين؛ كما أمر بتكذيب الكذابين.

وأما السحرة فإنه أمر بقتلهم.

وفي التوراة: (سأُقيم لبني إسرائيل من إخوتهم نبيًا مثلك، أجعل كلامي على فمه، كلكم يسمعون)[1].

---

(١) وفي الطبعة الموجودة للكتاب المقدس عندهم: (يقيم لك الرب إلهك نبيًا من وسطك من إخوتك مثلي له تسمعون... قال لي الرب: قد أحسنوا في ما تكلموا، أقيم لهم نبياً من وسط إخوتهم مثلك وأجعل كلامي في فمه فيكلمهم بكل ما أوصيه به ويكون أن الإنسان الذي لا يسمع لكلامي الذي يتكلم به أخي أنا أطالبه...). الكتاب المقدس عندهم، سفر التثنية، الإصحاح الثامن عشر، رقم١٦، ١٨ ـ ٢٠، ص٣٠٨ ـ ٣٠٩، طبعة دار الكتاب المقدس، جمعية الكتاب المقدس سابقًا، القاهرة، مصر.

وقد ذكره الماوردي رحمه الله ضمن بشارات الأنبياء بنبوة نبينا محمد ﷺ، وعلق عليه قائلاً: (ومعلوم أن أخا بني إسرائيل هم بنو إسماعيل، وليس منهم من ظهر كلام الله تعالى على فمه، غير محمد ﷺ). «أعلام النبوة» للماوردي: ص١٩٨.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذا النص في كتابه «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٥٧، ١٨٨).

وللشيخ العلامة رحمت الله الكيرانوي الهندي رحمه الله تعالى في كتابه القيم «إظهار الحق»: كلام جميل يعلق فيه على هذه البشارة بنبينا محمد ﷺ، ويُفند أقوال اليهود والنصارى فيما يدعونه من وجوه كثيرة؛ فيقول: (وهذه البشارة ليست بشارة يوشع عليه السلام كما يزعم الآن أحبار اليهود، ولا بشارة عيسى عليه السلام كما زعم علماء بروتستنت، بل هي بشارة محمد ﷺ لعشرة أوجه)...

ثم ذكر هذه الأوجه بالتفصيل، وأختصرها لتعميم الفائدة:

١ ـ إن اليهود المعاصرين لعيسى عليه السلام كانوا ينتظرون نبيًا آخر مبشرًا به، وكان هذا المبشر به عندهم غير المسيح، فلا يكون يوشع، ولا عيسى عليهما السلام.

٢ ـ جاء في هذه البشارة لفظ «مثلك»، ويوشع وعيسى عليهما السلام لا يصح أن يكونا مثل موسى عليه السلام؛ لأمور، منها: أولاً: لكونهما من بني إسرائيل، فلا يجوز=

= أن يقوم أحد من بني إسرائيل مثل موسى؛ لما جاء في سفر التثنية: (ولم يقم بعد ذلك من بني إسرائيل مثل موسى يعرفه الرب وجهًا لوجه). ثانيًا: لا مماثلة بين يوشع وبين موسى عليهما السلام لأن موسى صاحب كتاب وشريعة جديدة مشتملة على أوامر ومناهي ويوشع ليس كذلك، بل هو متبع لشريعة موسى. وكذلك لا توجد المماثلة التامة بين موسى وعيسى عليهما السلام.

٣ ـ جاء في هذه البشارة لفظ «من بين إخوتهم»، والأسباط الاثنى عشر كانوا موجودين مع موسى عليه السلام، حاضرين عنده، فلا يعمهم هذا الخطاب، فلو كان النبي المبشر به منهم لقال: منهم، ولم يقل: من بين إخوتهم.

٤ ـ جاء في هذه البشارة لفظ «سوف أقيم»، ويوشع عليه السلام كان حاضرًا عند موسى عليه السلام، داخلاً في بني إسرائيل، فلا يدخل في هذا اللفظ.

٥ ـ قوله: «أجعل كلامي في فمه»: هو إشارة إلى أن ذلك النبي ينزل عليه الوحي والكتاب، وهو أُمي يحفظ كلام الله.

٦ ـ قوله: «ومن لم يطع كلامه الذي يتكلم به فأنا أكون المنتقم من ذلك»: لا يصدق على عيسى عليه السلام؛ لأن شريعته خالية عن أحكام الحدود والقصاص، والتعزير، والجهاد.

٧ ـ جاء في كتاب الأعمال ـ أعمال الرسل ـ: (فتوبوا وارجعوا كي تمحى خطاياكم، حتى إذا تأتي أزمنة الراحة من قدام وجه الرب، ويرسل المنادي به لكم، وهو يسوع المسيح الذي إياه ينبغي للسماء أن تقبله إلى الزمان الذي يسترد فيه كل شيء تكلم به الله على أفواه أنبيائه القديسين منذ الدهر أن موسى قال: إن الرب إلهكم يقيم لكم نبيا من إخوتكم مثلي له تسمعون في كل ما يكلمكم به، ويكون كل نفس لا تسمع ذلك النبي تهلك من الشعب). فهذه العبارة تدل صراحة على أن هذا النبي غير المسيح عليه السلام، وأن المسيح لا بُد أن تقبله السماء إلى زمان ظهور هذا النبي.

وهذه الوجوه التي ذكرتها تصدق في حق النبي محمد ﷺ أكمل صدق؛ لأنه غير المسيح عليه السلام، ويماثل موسى عليه السلام في أمور كثيرة، منها: (١) ـ كونه عبد الله ورسوله. (٢) ـ كونه ذا الوالدين. (٣) ـ كونه ذا نكاح وأولاد. (٤) ـ شريعته مشتملة على

٣٤/ب وهذا يقتضي طاعة / من يقوم بعده من الأنبياء.

ثم من الناس من يُعيِّن هذا؛ فاليهود يقولون هو يوشع؛ والنصارى يقولون هو المسيح؛ وبعض المسلمين يقولون: هو محمد ﷺ يحتجون على ذلك بحجج كثيرة، قد ذكرت في غير [هذا](١) الموضع(٢). ومنهم من يقول: بل هذا اسم جنس، وهو عام في كل نبي يأتي بعده لئلا يكذبوه؛ كما

= السياسات المدنية. (٥) ـ أنه مأمور بالجهاد. (٦) ـ اشتراط الطهارة وقت العبادة في شريعته. (٧) ـ وجوب الغسل للجنب والحائض والنفساء في شريعته. (٨) ـ اشتراط طهارة الثوب من البول والبراز. (٩) ـ حرمة غير المذبوح وقرابين الأوثان. (١٠) ـ شريعته مشتملة على العبادات البدنية والرياضة الجسمانية. (١١) ـ أمره بحد الزنا. (١٢) ـ تعيين الحدود والتعزيرات والقصاص. (١٣) ـ كونه قادرًا على إجرائها. (١٤) ـ تحريم الربا. (١٥) ـ أمره بالإنكار على من يدعو إلى غير الله. (١٦) ـ أمره بالتوحيد الخالص. (١٧) ـ أمره الأمة بأن يقولوا له: عبد الله ورسوله. (١٨) ـ موته على الفراش. (١٩) ـ كونه مدفونًا كموسى. (٢٠) ـ عدم كونه ملعونًا لأجل أمته.

٨ ـ في هذا البشارة أن النبي الذي ينسب إلى الله ما لم يأمره به يقتل. فلو لم يكن محمد ﷺ نبيًا حقًا، لكان يقتل. وعيسى عليه السلام ـ بزعم أهل الكتاب قتل وصلب ـ فلو كانت هذه البشارة في حقه للزم أن يكون نبياً كاذبًا، كما يزعمه اليهود.

٩ ـ إن محمدًا ﷺ أخبر عن الأمور الغيبية الكثيرة في المستقبل، وظهر صدقه فيها.

١٠ ـ إن علماء اليهود سلموا كونه مبشرًا به في التوراة، لكن بعضهم أسلم، وبعضهم بقي على الكفر.

انظر: «إظهار الحق»: (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٧٠).

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٥٧، ١٨٨)، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص١٩٨. وقد أورده ابن القيم رحمه الله، وقال: فهذا النص مما لا يمكن أحدًا منهم جحده وإنكاره، ولكن لأهل الكتاب فيه أربعة طرق.. ثم ذكرها وأبطلها كلها. انظر: «هداية الحيارى»: ص١٠٧ ـ ١٠٩.

فعلت اليهود وأنكروا النسخ[1]. وهذا القول أقرب؛ فيدخل في هذا المسيح، ومحمد[2]، ومن قبلهما من أنبياء بني إسرائيل؛ فإن المقصود أمرهم بتصديق الأنبياء، وطاعتهم، وأن الله سبحانه ينزل على الأنبياء كلامه، فالذي يقولونه هو كلام الله ما سمعوا منه.

وبسط هذا له موضع آخر[3].

وقد بسط القول[4] في أن الناس يعلمون بالضرورة أن الآيات التي يأتي بها الأنبياء آيات من الله، وعلامة أعلم بها عباده؛ أنه أرسلهم، وأمرهم بطاعتهم، والذين كذبوا بها كانوا يقولون ليست من الله، بل هي سحر، أو كهانة، أو نحو ذلك، لا يقرون بأنها آية من الله، ويقولون مع ذلك: قد يخلقها الله لغير التصديق، أو يخلقها ليضل بها الخلق، أو نحو ذلك؛ فإن بسط هذه الأمور له موضع آخر[5].

الرسول بين للناس الأدلة والبراهين الدالة على أصول الدين

والمقصود هنا: أن الرسول بين للناس الأدلة والبراهين الدالة على أصول الدين كلها؛ كما قد ذكر سبحانه هذا في مواضع؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ

---

(١) أي: نسخ شريعة موسى عليه السلام؛ إما بعضها على يد عيسى عليه السلام، أو كلها على يد نبينا محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين وسيدهم.
وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٥٢).

(٢) في «ط»: (عليهما السلام).

(٣) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ١٤٦، ١٥٢، ١٥٩، ١٨٧، ١٨٨، ١٩٧).

(٤) انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٢)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧).

(٥) انظر: «الجواب الصحيح»: ففيه فصل في طرق العلم ببشارات الأنبياء بمحمد ﷺ (٥/ ١٦٠ ـ ١٩٦)، وفيه كذلك فصل ذكر فيه ست طرق كبرى للقطع بنبوة محمد ﷺ (٦/ ٣٢٤ ـ ٣٧٩).

ٱللَّهُ﴾[1]، وقوله: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ﴾[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ [يَتْلُو][3] عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ [لَفِى][4] ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5].

قد وصف الرسول بذلك في مواضع؛ فذكر هذا في البقرة، في دعوة إبراهيم، وفي قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا [مِّنكُمْ][6] [يَتْلُو][3] عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[7]، وفي قوله: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾[8]، وهنا لم يذكر [يتلو][3] عليهم آياته ويزكيهم؛ لحكمة تختص بذلك، وذكر هذا في آل عمران في قوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[5].

وقد قال: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾[9]،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٩.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
(٣) في «خ»: (يتلوا).
(٤) في «ط»: في.
(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.
(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٧) سورة البقرة، الآية: ١٥١.
(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.
(٩) سورة الأحزاب، الآية: ٣٤.

وهذا [يُشبه][(١)] الموضع الثالث في البقرة[(٢)].

فأخبر في غير موضع عن الرسول: أنه [يتلو][(٣)] عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة[(٤)].

فالتلاوة، والتزكية عامة لجميع المؤمنين؛ فتلاوة الآيات [يحصل بها العلم؛ فإن الآيات هي العلامات، والدلالات، فإذا سمعوها دلتهم على المطلوب][(٥)]؛ من تصديق الرسول فيما أخبر، والإقرار بوجوب طاعته؛ وأما التزكية: فهي تحصل بطاعته فيما يأمرهم به من عبادة الله وحده وطاعته. فالتزكية تكون بطاعة أمره؛ كما أن تلاوة آياته يحصل بها العلم، وسميت آيات القرآن آيات، وقيل: إنها آيات الله؛ كقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾[(٦)]؛ لأنها علامات، ودلالات على الله، وعلى ما أراد؛ فهي تدل على ما أخبر به، وعلى ما أمر به ونهى عنه؛ وتدل أيضًا على أن الرسول صادق؛ إذ كانت مما لا يستطيع الإنس والجن أن يأتوا بمثلها، وقد تحداهم بذلك؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع[(٧)].

---

(١) في «م»، و«ط»: (شبه).

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَٱبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٢٩].

(٣) في «خ»: (يتلوا).

(٤) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الجمعة، الآية: ٢].

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٥٢.

(٧) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٢٢ ـ ٤٣٦)؛ فقد عقد فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلاً في الإعجاز القرآني.

وأيضًا: فهي نفسها فيها من بينات الأدلة والبراهين ما يُبين الحق؛ فهي آيات من وجوه متعددة.

ثم قال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾[1]، وهذا لمن يعلم ذلك منهم، وقد يتعلم الشخص منهم بعض الكتاب والحكمة. فالكتاب: هو
١/٣٥ الكلام المنزل الذي يكتب، والحكمة: هي السنة / ؛ وهي معرفة الدين والعمل به[2]. وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُوٓا۟ ءَايَٰتِى وَمَآ أُنذِرُوا۟ هُزُوًا﴾[4]؛ ففرق بين الآيات الدالة على العلم؛ التي يعلم بالعقل أنها دلائل للرب، وبين النذر؛ وهو الإخبار عن المخوف؛ كإخبار الأنبياء بما يستحقه العصاة من العذاب؛ فهذا يعلم بالخبر والنذر؛ ولهذا قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[5].

---

(١) جزء من آيات متعددة في عدة سور، منها: الآية: ١٢٩ في سورة البقرة.

(٢) سئل الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحكمة، فقال: المعرفة بالدين، والفقه في الدين، والاتباع له. انظر: «تفسير الطبري»: (١/ ٥٥٧)، وانظر: «تفسير ابن كثير»: (١/ ١٨٤). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (قال غير واحد من السلف في مسمى الحكمة كما قال مالك بن أنس: «الحكمة معرفة الدين والعمل به»، وكذلك قال الفضيل بن عياض، وابن قيتبة، وغير واحد من السلف.
قال الشاعر:

وكيف يصح أن تُدعى حكيمًا ... وأنت لكل ما تهوى ركوب

وقال آخر:

ابدأ بنفســك فانهها عن غيهــا ... فإذا انتهت عنه، فأنت حكيم

«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٢٢ ـ ٢٣)، وانظر: كتب «الصفدية»: (٢/ ٣٢٥)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٤٧.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٠١.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٥٦.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

وأما الآيات: فتعلم دلالتها بالعقل.

والأنبياء جاؤوا بالآيات والنذر، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا [نُّوحِىٓ][1] إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ جَآءُو بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾[3]. ومثل هذا كثير يذكر أن جميع الأنبياء جاءوا بالآيات التي تعلم دلالتها بالعقل[4].

الناس في معرفة الله وتوحيده على ثلاثة أقوال

ولما كان كثيرٌ من الناس مقصرين فيما جاء به الرسول، قد أخرجوا ما تعلم دلالته بالعقل عن مسمى الشرع[5]، تنازع الناس في معرفة الله وتوحيده، وأصول الدين: هل يجب ويحصل بالشرع؟ أو يجب بالشرع، ويحصل بالعقل؟ أو يجب ويحصل بالعقل؟؛ على ثلاثة أقوال مشهورة[6] لأصحاب الإمام أحمد، وغيرهم من أتباع الأئمة الأربعة.

القول الأول

فطائفة يقولون: يجب بالشرع، ويحصل به؛ وهو قول السالمية، وغيرهم؛ مثل الشيخ أبي الفرج المقدسي[7]، وهذا هو الذي

---

(١) في «خ»: يوحى.

(٢) سورة النحل، الآيتان: ٤٣ ـ ٤٤.

(٣) سور آل عمران، الآية: ١٨٤.

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير»: (١/ ٤٣٤).

(٥) انظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا المبحث في كتابه: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٩٨ ـ ٢٠٠).

(٦) تطرق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لهذا المسألة في كتبه الأخرى بالتفصيل والبيان. انظر: على سبيل المثال: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٠٧ ـ ٣١٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٥٢ ـ ٣٦٢)، و(٩/ ١ ـ ٦٦)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٤٢).

(٧) هو أبو الفرج عبد الواحد بن محمد بن علي الشيرازي، ثم المقدسي، ثم الدمشقي =

حكاه[1] عن أهل السنة من أصحاب أحمد، وغيرهم، وكذلك من شابههم؛ مثل ابن درباس[2]، وابن شكر[3]، وغيرهما من أصحاب الشافعي[4]. وهو المشهور عن أهل الحديث، والفقه الذين يذمون الكلام، وهذا مما وقع فيه النزاع بين صدقة بن الحسين الحنبلي المتكلم[5]، وبين طائفة من أصحاب

= الأنصاري الخزرجي، شيخ الشام في وقته. حنبلي، أصله من شيراز، تفقه ببغداد على القاضي أبي يعلى، وسكن المقدس، واستقر في دمشق، فنشر مذهب الإمام أحمد بن حنبل. توفي في دمشق سنة ٤٨٦. ومن مؤلفاته: «التبصرة في أصول الدين».
انظر: «طبقات الحنابلة»: (٢/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، و«الذيل» لابن رجب: (١/ ٦٨ ـ ٧٣)، و«الأعلام»: (٤/ ١٧٧).

(١) وقد نقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلامه من كتاب التبصرة. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤ ـ ٦).

(٢) هو أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس الماراني الكردي الشافعي، قاضي الديار المصرية في زمن صلاح الدين الأيوبي. ولد سنة ٥١٦هـ، وتوفي سنة ٦٠٥هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٤٧٤). و«العبر»: (٣/ ١٣٩)، و«البداية والنهاية»: (١٣/ ٥٧)، و«حسن المحاضرة»: (١/ ٤٠٨).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن علي بن محمد بن علي بن شكر الأندلسي. مقرئ وصل إلى المشرق، وأخذ القراءات. من مصنفاته: «مختصر التيسير شرح الشاطبية» توفي سنة ٦٤٠هـ بالفيوم من مصر.
انظر: «معجم المؤلفين»: (٢/ ٢٠).

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١٦ ـ ١٧).

(٥) هو أبو الفرج صدقة بن الحسين بن الحداد البغدادي الحنبلي، الناسخ الفرضي، المتكلم، المتهم في دينه. أخذ عن ابن عقيل، وابن الزاغوني، وسمع من ابن مَلَّة، واشتغل مدة، وأم بمسجد كان يسكنه، وناظر، وأفتى، وتكلم فيه ابن الجوزي. قال الحافظ ابن رجب: كان بينه وبين ابن الجوزي مباينة شديدة، وكل واحد يقول في صاحبه مقالة الله أعلم بها مات في ربيع الآخر سنة ٥٧٣هـ، وهو في عمر الثمانين.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١/ ٦٦)، و«الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب: =

أحمد، وكذلك بين أبي الفرج بن الجوزي، وطائفة منهم؛ أولئك يقولون الوجوب والحصول بالشرع، وهؤلاء يقولون الحصول بالعقل، والوجوب بالشرع.

وقد ذكر الآمدي[1] ثلاثة أقوال في طرق العلم؛ قيل: بالعقل فقط، والسمع لا يحصل به؛ كقول الرازي؛ وقيل: بالسمع فقط؛ وهو الكتاب والسنة؛ وقيل: بكل منهما، ورجح هذا وهو الصحيح.

القول الثاني

والقول الثاني: أنها لا تجب إلا بالشرع، لكن يحصل بالعقل؛ وهو قول الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى، وابن الزاغوني، وابن عقيل، وغيرهم.

القول الثالث

والقول الثالث: أنها تحصل بالعقل، وتجب به؛ وهو قول من يوجب بالعقل؛ كالمعتزلة، والكرامية، وغيرهم من أتباع الأئمة؛ كأبي الحسن الآمدي، وأبي الخطاب، وغيرهم، وهو قول طائفة من المالكية، والشافعية، وعليه أكثر الحنفية، ونقلوه عن أبي حنيفة نفسه. وقد صرح هؤلاء قبل المعتزلة، وقبل أبي بكر الرازي، وأبي الخطاب، وغيرهم: أن من لم يأته رسول، يستحق العقوبة في الآخرة؛ لمخالفته موجب العقل[2].

= (١/ ٣٣١ـ ٣٤٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١٢/ ٣١٩).

(١) هو أبو الحسين علي بن أبي محمد بن سالم؛ سيف الدين الآمدي، ولد سنة ٥٥١هـ في آمد من ديار بكر، وانتقل إلى بغداد، فدرس بها، ثم انتقل إلى مصر، وأخيرًا إلى حماة ثم دمشق؛ حيث درس في العزيزية، ثم عزل عنها، ومات سنة ٦٣١هـ. من مؤلفاته: الإحكام في أصول الأحكام، ومنتهى السؤل ـ مطبوعان ـ وله أيضًا: أبكار الأفكار.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/ ٣٦٤)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٨/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب (٤/ ٢٩٤ـ ٣٠٦).

أعدل الأقوال في المسألة

وقد ذكرنا في غير هذا الموضع[1]: أن أعدل الأقوال: أن الأفعال مشتملة على أوصاف تقتضي [حسنها][2] ووجوبها، و[تقتضي][3] قبحها وتحريمها، وأن ذلك قد يعلم بالعقل، لكن الله لا يعذب أحدًا إلا بعد بلوغ الرسالة؛ كما قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾[4]، ولم يفرق سبحانه بين نوعٍ، ونوعٍ.

وذكرنا أن هذه الآية يحتج بها الأشعري، وأصحابه، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى[5]، وأتباعه، وهم يجوزون أن الله يُعذب في الآخرة بلا ذنب؛ حتى قالوا يعذب أطفال الآخرة؛ فاحتجوا بها على المعتزلة، والآية حجة على الطائفتين؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع[6].

---

(١) انظر: من هذا الكتاب ص٤٥٢ ـ ٤٥٩. وقد تقدم ذكر كثير من الإحالات، مما يُغني عن تكرارها هاهنا.

وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٩٠ ـ ٩١، ٣٠٩ ـ ٣١٠، ٤٢٨ ـ ٤٣٦)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٧ ـ ٦١٩).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) في «خ»: (يقتضي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٥.

(٥) انظر: «العدة في أصول الفقه» لأبي يعلى: (٢/ ٤٢٢)، و(٤/ ١٢١٨ ـ ١٢٢٤).

(٦) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٢٩٦ ـ ٣٠٠)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٣٩٧ ـ ٤٠٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٨١، ٣٠٣).

وقد سبق أن تطرق شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا الموضوع. وانظر: ص٤٦٨ من هذا الكتاب.

فصل

وقد ذكر الله تعالى في القرآن الحجة على من أنكر قدرته، وعلى من أنكر حكمته؛ فأول ما أنزل الله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ/ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[١]؛ فذكر أنه الأكرم، وهو أبلغ من الكريم[٢]، وهو المحسن غاية الإحسان[٣].

الحجة على من أنكر قدرة الله وحكمته

٣٥/ب

ومن كرمه: أنه علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم؛ فعلمه العلوم بقلبه، والتعبير عنها بلسانه، وأن يكتب ذلك بالقلم.

---

(١) سورة العلق، الآيات: ١ ـ ٥.

(٢) انظر: كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن اسم «الأكرم» لصاحب العزة والجلال، في «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٢٩٥، ٢٩٧، ٣١٧ ـ ٣٢٢). وانظر: «شأن الدعاء» للخطابي: ص١٠٣ ـ ١٠٤. و«الأسماء والصفات» للبيهقي: (١/ ١٤٨)، و«مدارج السالكين» لابن القيم: (١/ ٤٥٣)، و«عدة الصابرين» له: ص٢٦٧ ـ ٢٧١، و«شفاء العليل» له: (١/ ٥٨، ٢/ ٢٤٣).

(٣) انظر أيضًا: كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في إثبات اسم «المحسن» لله سبحانه وتعالى في «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣٧٩، ٥/ ٢٣٨، ١٦/ ٣١٧)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٨٩)، وانظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم: (٢/ ٢٤٩)، و«طريق الهجرتين» له: ص١٢٠، و«مدارج السالكين»: له: (١/ ٤١٦). وللشيخ الدكتور عبد الرازق بن عبد المحسن العباد بحث في إثبات اسم «المحسن» لله سبحانه وتعالى، ضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٦.

فذِكْرُ التعليم بالقلم يتناول علم العبارة والنطق، وعبارة المعاني والعلوم؛ فإذا كان قد علمه هذه العلوم[1]، فكيف يمتنع عليه أن يعلمه ما يأمره به، وما يخبره به.

وبيان ذلك: أنه قال في أول السورة: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ﴾، ومعلوم أن من رأى العلقة[2] قطعة من دم، فقيل له: هذه العلقة يصير منها إنسان يعلم كذا وكذا، لكان يتعجب من هذا غاية التعجب، وينكره أعظم الإنكار. ومعلومٌ أن نقل الإنسان من كونه علقة إلى أن يصير إنسانًا عالمًا قادرًا كاتبًا، أعظم من جعل مثل هذا الإنسان يعلم ما أمر الله به، وما أخبر به؛ فمن قدر على أن ينقله من الصغر إلى أن يجعله عالمًا قارئًا كاتبًا، كان أن يقدر على جعله عالمًا بما أُمر به، وبما أُخبر به أولى وأحرى.

وهذا كما استُدِل على قدرته على إعادة الخلق، بقدرته على الابتداء[3]، وقد أخبر الله تعالى عن الكفار أنهم تعجبوا من التوحيد، ومن

---

(١) في «خ» كتبت في الأصل، ثم عُلق عليها في الحاشية: الأمور. وعليها حرف (ص)، فلعل المقصود: فإذا كان قد علمه هذه الأمور.

(٢) العلق هو الدم الجامد، ومنه العلقة التي يكون منها الولد. انظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٥٧٩، و«لسان العرب» لابن منظور: (١٠/ ٢٦٧).

(٣) وهذا من براهين البعث؛ لأن من خلق الناس من العدم، قادرٌ على إعادتهم بعد فنائهم؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ [سورة الروم، الآية: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ﴾ [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿فَسَيَقُولُونَ مَن يُعِيدُنَا ۖ قُلِ ٱلَّذِى فَطَرَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة الإسراء، الآية: ٥١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة يس، الآية: ٧٩]، وقال تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ ۚ بَلْ هُمْ فِى لَبْسٍ﴾ [سورة ق، الآية: ١٥]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ﴾ [سورة الحج، الآية: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٦٢].

=

النبوة، ومن المعاد[1]؛ فقال تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ ۝٣ وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٞ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ﴾[2]؛ فذكر تعجبهم من التوحيد، والنبوة، وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمۡ قَدَمَ صِدۡقٍ عِندَ رَبِّهِمۡۗ﴾[3]، وهذا أيضًا تعجبٌ من أنْ أُرسل إليهم رجلٌ منهم، وقوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ رَجُلٖ مِّنۡهُمۡ أَنۡ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾: دل على أنه منذرٌ لجنس الناس، وأنه من جنس الناس لا يختص به العرب دون غيرهم، وإن كان أول ما أرسل إليهم، وبلسانهم، وقال تعالى: ﴿قٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ۝١ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ فَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَيۡءٌ عَجِيبٌ ۝٢ أَءِذَا مِتۡنَا وَكُنَّا تُرَابٗاۖ ذَٰلِكَ رَجۡعُۢ بَعِيدٞ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿۞وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿بَلۡ عَجِبۡتَ وَيَسۡخَرُونَ ۝١٢ وَإِذَا ذُكِّرُواْ لَا يَذۡكُرُونَ ۝١٣ وَإِذَا رَأَوۡاْ ءَايَةٗ يَسۡتَسۡخِرُونَ﴾[6]؛ فالرسول كان يعجب من تكذيبهم

= وانظر «الرد على المنطقيين»: ص٣٢٠ ـ ٣٢١؛ فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ براهين البعث العقلية. وانظر: «أضواء البيان» للشيخ محمد الأمين الشنقيطي: (١/ ١١٥ ـ ١١٦)، و«جهود الشيخ محمد الأمين في تقرير عقيدة السلف»: (٢/ ٥٧٦).

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه الأصول في تفسيره لسورة العلق، وذكر كلامًا مشابهًا لما ذكره هاهنا في «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٢٦٠ ـ ٢٦٥).

(٢) سورة ص، الآيات: ١ ـ ٥.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢.

(٤) سورة ق، الآيات: ١ ـ ٣.

(٥) سورة الرعد، الآية: ٥.

(٦) سورة الصافات، الآيات: ١٢ ـ ١٤.

لما جاءهم به من آيات الأنبياء، وهم يعجبون مما جاء به لكونه خارجًا عما اعتادوه من النظائر، فإنهم لم يعرفوا قبل مجيئه؛ لا توحيدًا، ولا نبوّة، ولا معادًا؛ قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[1].

الحكمة من جعل الرسول من البشر

وأما حكمته في إرسال بشر: فقد ذكر أنه من جنسهم، وأنه بلسانهم؛ فهو أتم في الحكمة والرحمة[2]، وذكر أنهم لا يمكنهم الأخذ عن المَلَك[3]، وأنه لو نزل ملكًا، لكان يجعله في صورة بشر، ليأخذوا عنه[4].

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٥٠.

(٢) من حكمة الله سبحانه وتعالى أن جعل الرسل بشرًا، كي يسهل على أممهم الأخذ عنهم؛ بالتأسي بهم، والاقتداء بأفعالهم؛ كما قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٢١]، وقال تعالى يحكي عن مقولة الرسل لأممهم: ﴿ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [سورة إبراهيم، الآية: ١١]، وقال تعالى مانًّا على المؤمنين: ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٦٤].
وهذا أتم في إقامة الحجة عليهم، إضافة إلى كونه أتم في رحمتهم؛ إذ لا يمكنهم الأخذ إلا عمن هو من جنسهم، ويتكلم بلسانهم.

(٣) رؤية الملائكة أمر صعب وخطير، فالكفار لا يرون الملائكة إلا حين الموت، أو حين نزول العذاب، فلو قدر أنهم رأوهم وقت نزول العذاب لكانت رؤيتهم لهم في يوم هلاكهم. انظر: «الرسل والرسالات» لعمر الأشقر: ص٧٢.
قال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الفرقان، الآية: ٢٢].
وقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٨].

(٤) قال تعالى: ﴿ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ ۝٩ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٩].

ولهذا لم يكن البشر يرون الملائكة إلا في صورة الآدميين[1]؛ كما كان جبريل يأتي في صورة دحية الكلبي[2]، وكما أتى مرة في صورة

(١) ومن الآيات القرآنية الدالة على تشكل الملائكة بصورة الآدميين: الآيات التي تحدثت عن مجيء جبريل عليه السلام إلى مريم، وهي قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتْ مِن دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَـٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَـٰمًا زَكِيًّا﴾ [سورة مريم، الآيات: ١٦ ـ ١٩].

ومن الآيات: تلك التي تحدثت عن مجيء الملائكة إلى لوط عليه السلام في صورة شباب حسان، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَـٰذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ ﴿٧٧﴾ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [سورة هود، الآيتان: ٧٧ ـ ٧٨]. ومن ذلك: دخول الملكين بصورة رجلين، وتسورهما المحراب على داود عليه السلام؛ قال تعالى: ﴿۞ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴿٢١﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ۖ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ ۖ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [سورة ص، الآيتان: ٢١ ـ ٢٢].

(٢) روى البخاري رحمه الله في «صحيحه»: (٣/ ١٣٣٠)، كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام عن أبي عثمان قال: «أنبئت أنَّ جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ، وعنده أم سلمة فجعل يُحدث، ثم قام، فقال النبي ﷺ لأم سلمة: مَنْ هذا؟ أو كما قال. قال: قالت: هذا دحية. قالت أم سلمة: أيم الله ما حسبته إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ بخبر جبريل، أو كما قال. قال: فقلت لأبي عثمان: ممن سمعت هذا؟ قال: من أسامة بن زيد».

وانظر: «صحيح مسلم»: (٤/ ١٩٠٦)، كتاب فضائل الصحابة، باب: من فضائل أم سلمة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي ﷺ في صورة دحية.

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٨/ ١٦٧) ـ ط المعارف ـ وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: إسناده صحيح. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٥٣٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ١٠٩ ـ ١١٠) وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٩٦ ـ ١٩٨، ٢٠١). =

أعرابي(١).

ولما جاءوا إبراهيم، وامرأته حاضرة، كانوا في صورة بشر، وبشروها بإسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب(٢)؛ قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾.

١/٣٦ وأما / قدرته على تعريف الخلق بأنه نبيه، فكما تقدم(٣)؛ فإنه إذا كان

= ودحية الكلبي: هو دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي القضاعي، صاحب رسول الله ﷺ، ورسوله بكتابه إلى عظيم بُصرى ليُوصله إلى هرقل. أسلم دحية قبل بدر، ولم يشهدها، وكان يتشبه به جبريل عليه السلام، فيأتي رسول الله ﷺ على صورته، وكان من أجمل الناس وجهًا.

شهد اليرموك، وسكن المزة من قرى دمشق، وبقي إلى زمن معاوية.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٥٥٠)، و«الإصابة» لابن حجر: (١/ ٤٦٣).

(١) روى الإمام مسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٦ ـ ٣٨)، كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان ـ بسنده عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «بينما نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد... ثم ساق الحديث، وفي آخره: قال: ثم انطلق، فلبثت مليًا، ثم قال لي: يا عمر أتدري من السائل؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم».

وانظر عن تمثل الملك في صورة دحية، وفي صورة الأعرابي: «فتح الباري» لابن حجر: (١ ـ ٢٧).

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾﴾ [سورة هود، الآيات: ٦٩ ـ ٧١].

(٣) انظر: أول هذا الفصل: ص٦٧٧.

قادرًا على أن يهدي الإنسان الذي كان علقة ومضغة إلى أنواع العلوم بأنواع من الطرق إنعامًا عليه وفي ذلك من بيان قدرته، وحكمته، ورحمته، ما فيه، [فكيف][1] لا يقدر أن يعرفه صدق من أرسله إليه. وهذا أعظم النعم عليه، والإحسان إليه، والتعريف بهذا دون تعريف الإنسان ما عرفه به من أنواع العلوم؛ فإنه إذا كان هداهم إلى أن يعلم بعضهم صدق رسول من أرسله إليه بشر مثله، بعلامات يأتي بها الرسول، وإن كان لم تتقدم مواطأة وموافقة بين المرسَل والمرسَل إليهم.

فمن هدى عباده إلى أن يرسلوا رسولاً بعلامة، ويعلم المرسل إليهم أنها علامة تدل على صدقه قطعًا، فكيف لا يقدر هو أن يرسل رسولاً، ويجعل معه علامات يعرف بها عباده أنه قد أرسله. وهذا كمن جعل غيره قديرًا، عليمًا، حكيمًا، فهو أولى أن يكون قديرًا، عليمًا، حكيمًا، فمن جعل الناس يعلمون صدق رسول [يُرسله بعض خلقه بعلامات يعلم بها المرسل صدق رسوله][2]، فمن هدى العباد إلى هذا، فهو أقدر على أن يعلمهم صدق رسوله بعلامات يعرفون بها صدقه، وإن لم يكن قبل ذلك قد تقدم بينهم وبينه مواطأة[3].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) وهذا من قياس الأولى؛ وهو أن كل كمال اتصف به المخلوق، وأمكن أن يتصف به الخالق، فهو أولى وأحق أن يتصف به.

انظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ١٥٩)، و«العقيدة التدمرية»: (٥٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٩)، و«نقض تأسيس الجهمية»: (٢/ ٣٩٧).

طرق الناس في دلالة المعجزة على صدق الرسول

وللناس طرق في دلالة المعجزة على صدق الرسول(١): طريق الحكمة، وطريق القدرة، وطريق العلم والضرورة، وطريق سنته وعادته التي بها يعرف أيضًا ما [يفعله](٢)؛ وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلها طرق صحيحة.

وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج، كان [الرب](٣) به أجود، و[كذلك كلما كانوا إلى بعض العلم أحوج، كان به أجود](٤)؛ فإنه سبحانه الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وهو الذي خلق

---

(١) فالمعتزلة وابن حزم لا يُثبتون النبوة إلا بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة.
انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار المعتزلي: ص٥٨٥ ـ ٥٨٦، و«المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦)، و«الدرة فيما يجب اعتقاده» له أيضًا: ص١٩٤.
أما الأشاعرة: فيُثبتون النبوة بطريق القدرة؛ الذي هو المعجزة، أو بطريق الضرورة، إلا أن طريق المعجزة عندهم هي أشهر الطرق.
انظر: «المواقف» للإيجي: ص٣٤٩، ٣٥٦، ٣٥٧، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٣١، و«الإنصاف» للباقلاني: ص٩٣، و«البيان» له: ص٣٧ ـ ٣٨.
وانظر: من كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨٩ ـ ٩٠)، (٩/ ٤٠ ـ ٥٣)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠١)، (٥/ ١٩٦).
وانظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ١٤٠ ـ ١٤١)، (٢/ ٤٧١ ـ ٤٨٥، ٤٩٢ ـ ٤٩٧، ٥٠٠ ـ ٥٠٢، ٥٥٧ ـ ٥٥٨، ٥٩١ ـ ٥٩٧، ٦٠٩ ـ ٦١٧، ٦٢١ ـ ٦٢٤) ـ فقد ذكر فيه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ طرقًا كثيرة لمعرفة النبي ـ وانظر: هذا الكتاب ص٢٣٥ ـ ٢٣٦، ٤٦٦ ـ ٤٦٩، ٥٠٩، ٥٣٥. وقد تقدم مزيد توضيح لهذه الطرق في ص٥٣١ ـ ٥٣٧، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٥٤ ـ ٥٦٥.
(٢) في «م»، و«ط»: (يفعل).
(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

فسوى، [والذي][1] قدَّر فهدى، وهو الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى[2].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) وقد وضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأمر في مواضع كثيرة، وبيَّن أن الله الأكرم جل وعلا يسر لعباده معرفة رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وأن طرق معرفتهم كثيرة جدًا ومتنوعة؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (قد ذكرنا ما تيسر من طرق الناس في المعرفة بالله ليُعرف أن الأمر في ذلك واسع، وأن ما يحتاج الناس إلى معرفته؛ مثل الإيمان بالله ورسوله، فإن الله يوسع طرقه وييسرها، وإن كان الناس متفاضلين في ذلك تفاضلاً عظيمًا. وليس الأمر كما يظنه كثير من أهل الكلام؛ من أن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بطريق يعينونها، وقد يكون الخطأ الحاصل بها يُناقض حقيقة الإيمان، كما أن كثيرًا منهم يذكر أقوالاً متعددة، والقول الذي جاءت به الرسل، وكان عليه سلف الأمة لا يذكره ولا يعرفه. وهذا موجود في عامة الكتب المصنفة في المقالات والملل والنحل. . . فيبقى الناظر في كتبهم حائرًا، ليس فيما ذكروه ما يهديه ويشفيه، ولكن قد يستفيد من رد بعضهم على بعض علمه ببطلان تلك المقالات كلها). «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٦٦ ـ ٦٧).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أيضًا: (كلما كان الناس أحوج إلى معرفة الشيء، فإن الله يوسع عليهم دلائل معرفته كدلائل معرفة نفسه، ودلائل نبوة رسوله، ودلائل ثبوت قدرته وعلمه وغير ذلك؛ فإنها دلائل كثيرة قطعية، وإن كان من الناس من قد يضيق عليه ما وسعه الله على من هداه؛ كما أن من الناس من يعرض له شك وسفسطة في بعض الحسيات والعقليات التي لا يشك فيها جماهير الناس. والمقصود هنا أنا نحن أخرجنا الله من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئًا، فنفتقر في حصول العلم إلى أسباب غير أنفسنا. ومن الأشياء ما نعلمها بمشاعرنا بلا دليل، ومنها ما نفتقر في العلم به إلى دليل، فلا نكون عالمين به حتى نعلم الدليل الذي يستلزم في علمنا به علمنا بالمدلول عليه. والرب تعالى علمه من لوازم نفسه المقدسة، وكذلك قدرته، لم يستفد شيئًا من صفاته المقدسة من غيره، ولم يحتج إلى سواه بوجه من الوجوه، بل هو الغني عن كل ما سواه). «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، وانظر: «الرد على المنطقيين»: ص٢٥٤ ـ ٢٥٥، و«الجواب الصحيح»: (٥/ ١٤١). =

فكيف لا يقدر أن يهدي عباده إلى أن يعلموا أن هذا رسوله، وأن ما جاء به من الآيات [أنه][1] من الله، وهي شهادة من الله له بصدقه، وكيف [تقتضي][2] حكمته أن يسوي بين الصادق والكاذب؛ فيؤيد الكاذب من آيات الصدق، بمثل ما يؤيد به الصادق؛ [حتى][3] لا يعرف هذا من هذا، وأن يرسل رسولاً يأمر الخلق بالإيمان به وطاعته، ولا يجعل لهم طريقًا إلى معرفة صدقه.

= ويذكر رَحِمَهُ اللهُ تعالى كثيرًا من الدلائل والعلامات التي تدل على صدق الرسول؛ فيقول: (وسيرة الرسول ﷺ من آياته وأخلاقه وأقواله وأفعاله وشريعته من آياته، وأمته من آياته، وعلم أمته ودينهم من آياته، وكرامات صالح أمته من آياته، وذلك يظهر بتدبر سيرته؛ من حين ولد إلى أن بُعث، ومن حيث بعث إلى أن مات، وتدبر نسبه، وبلده، وأصله، وفصله؛ فإنه كان من أشرف أهل الأرض نسبًا؛ من صميم سلالة إبراهيم الذي جعل الله في ذريته النبوة والكتاب.... لم يزل معروفًا بالصدق، والبر والعدل، ومكارم الأخلاق، وترك الفواحش والظلم وكل وصف مذموم... لا يُعرف بشيء يعاب به؛ لا في أقواله، ولا أفعاله، ولا في أخلاقه...). «دقائق التفسير»: (١/ ١٥٩).

وقد ذكر العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تعالى تنوع طرق الهداية والدلالة على صدق المرسلين؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ: (فطرق الهداية متنوعة رحمة من الله بعباده، ولطفًا بهم؛ لتفاوت عقولهم، وأذهانهم، وبصائرهم؛ فمنهم من يهتدي بنفس ما جاء به، وما دعا إليه، من غير أن يطلب منه برهانًا خارجًا عن ذلك؛ كحال الكمل من الصحابة، كالصديق رضي الله عنه. ومنهم من يهتدي بمعرفة حاله ﷺ، وما فُطر عليه من كمال الأخلاق والأوصاف والأفعال... كخديجة رضي الله عنها... وهذه المقامات في الإيمان عجز عنها أكثر الخلق، فاحتاجوا إلى الآيات والخوارق..) «مفتاح دار السعادة»: (٢/ ١٣).

(١) في «م»، و«ط»: (آية).

(٢) في «خ»: (يقتضي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (وحتى). وماأثبت من «م»، و«ط».

وهذا كتكليفهم بما لا يقدرون عليه، وما لا يقدرون على أن يعلموه. وهذا ممتنع في صفة الرب، وهو منزه عنه سبحانه؛ فإنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

وقد علم من سنته وعادته: أنه لا يؤيد الكذاب، بمثل ما أيد به الصادق [قط][1]، بل لا بُد أن يفضحه ولا ينصره، بل لا بُد أن يهلكه. وإذا نصر ملكًا ظالمًا مسلطًا فهو لم يدع النبوة، ولا كذب عليه، بل هو ظالم سلطه على ظالم؛ كما قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا﴾[2]، بخلاف من قال: إنه أرسله؛ فهذا لا يؤيده تأييدًا مستمرًا إلا مع الصدق، لكن قد يمهله مدة، ثم يهلكه؛ كما فعل بمن كذب الرسل: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾ فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾[3].

معنى النبي في اللغة

ولفظ النبي كلفظ الرسول[4]، هو في الأصل إنما قيل مضافًا إلى الله؛ فيُقال: رسول الله، ثم عُرف باللام؛ فكانت اللام تعاقب الإضافة؛ كقوله: ﴿[أَرْسَلْنَا][5] إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾[6]، وقوله: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ [كَدُعَاءِ][1] بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ [مِنكُمْ][7] لِوَاذًا﴾[8].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٩.

(٣) سورة الطارق، الآيات: ١٥ ـ ١٧.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ٢٩٠).

(٥) في «خ» و«م» و«ط»: (فأرسلنا). وهو خلاف الآية ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا...﴾ وكلمة «فأرسلنا» ملحقة في «خ» بين السطرين.

(٦) سورة المزمل، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(٧) في «ط»: (منهم).

(٨) سورة النور، الآية: ٦٣.

وكذلك اسم النبي؛ يقال نبي الله؛ كما قال: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾(١)، وقيل لهم: ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾(٢)؛ فتقولون: يا محمد، بل قولوا: يا نبي الله، يا رسول الله.

معنى الرسول في اللغة

ورسول: فعول؛ بمعنى مفعول؛ [أي: مُرْسَل؛ فرسول الله: الذي أرسله الله؛ فكذلك نبي الله هو بمعنى مفعول](٣): أي: منبأ الله؛ الذي نبأه الله، وهذا أجود من أن يقال: إنه بمعنى فاعل؛ أي: منبئ؛ فإنه إذا نبأه الله فهو نبي [الله](٤)؛ سواء أنبأ بذلك / غيره، أو لم ينبئه؛ فالذي صار به النبي نبيًا: أن ينبئه الله. ٣٦/ب

وهذا مما يبين ما امتاز به عن غيره؛ فإنه إذا كان الذي ينبئه الله؛ كما أن الرسول هو الذي يُرسله الله؛ فما نبأ الله حق، وصدق، ليس فيه كذب؛ لا خطأ، ولا عمدًا(٥)؛ وما يوحيه الشيطان: هو من إيحائه، ليس من إنباء

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٢) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) وهذه مسألة لغوية يتطرق إليها شيخ الإسلام رحمه الله في تعريف اسم النبي: هل النبي فعيل بمعنى فاعل، أم فعيل بمعنى مفعول. وهي مسألة خلافية، ذهب فيها بعض العلماء إلى القول الأول؛ أي: أنه فعيل بمعنى فاعل.
انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١/ ١٦٢)، و«روح المعاني» للألوسي: (٩/ ٧٨-٧٩).
ورجح شيخ الإسلام رحمه الله أنه فعيل بمعنى مفعول، وعلل ذلك بأن النبي صار نبيًا؛ لأنه منبأ من الله، وهذا الذي امتاز به النبي عن غيره؛ فهو بمعنى مفعول: أي: نبأه الله؛ سواء نبأ غيره، أم لا.
=

الله؛ فالذي اصطفاه الله [لإنبائه][1]، وجعله نبيًا له؛ كالذي اصطفاه لرسالته، وجعله رسولاً له؛ فكما أن رسول الله لا يكون [رسولاً][2] لغيره، فلا يقبل أمر غير الله، فكذلك نبي الله لا يكون نبيًا لغير الله، فلا يقبل أنباء أحد إلا أنباء الله.

وإذا أخبر بما أنبأ الله، وجب الإيمان به؛ فإنه صادق مصدوق، ليس في شيء مما أنبأه الله به شيء من وحي الشيطان. وهذا بخلاف غير النبي؛ فإنه وإن كان قد يُلهم، ويحدث، ويوحى إليه أشياء من الله، ويكون حقًا، فقد يلقي إليه الشيطان أشياء، ويشتبه هذا بهذا؛ فإنه ليس نبيًا لله؛ كما أن الذي يأمر بطاعة الله غير الرسول، وإن كان أكثر ما يأمر به هو طاعة الله، فقد يغلط ويأمر بغير طاعة الله، بخلاف الرسول المبلغ عن الله؛ فإنه لا يأمر إلا بطاعة الله؛ قال تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[4].

= ومن العلماء من جمع بين القولين؛ كالراغب الأصفهاني الذي قال: (والنبي لكونه منبئًا بما تسكن إليه العقول الذكية، وهو يصح أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل؛ لقوله تعالى: ﴿۞ نَبِّئۡ عِبَادِيٓ﴾ [الحجر: ٤٩]، ﴿۞ قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، وأن يكون بمعنى المفعول؛ لقوله: ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣]. انظر: «مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٧٨٩.

وسيأتي التعريف اللغوي للنبوة، وزيادة إيضاح لما ذكر هاهنا من كلام شيخ الإسلام رحمه الله في ص٧١٨ من هذا الكتاب.

(١) في «ط»: (لأنبيائه).

(٢) في «خ»: (رسلًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سورة النساء، الآية: ٨٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦٤.

فنبي الله هو [الذي][1] ينبئه الله، لا غيره. ولهذا أوجب الله الإيمان بما أوتيه النبيون؛ فقال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[4].

ليس كل من أوحي إليه الوحي العام يكون نبيا

وليس كل من أوحي إليه الوحي العام[5] يكون نبيًا؛ فإنه قد يوحى إلى

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٥) الوحي: لغة يأتي بمعان كثيرة، وهو ما يطلق عليه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا: «الوحي العام»؛ فهو يأتي بمعنى الإلهام للإنسان وللحيوان، وبمعنى الأمر، وبمعنى أن تكلمه بكلام تخفيه من غيره، ويأتي بمعنى الإشارة السريعة، وبمعنى الكتابة والكتاب والمكتوب، وبمعنى الرسالة والبعث، وبمعنى العجلة والسرعة، وبمعنى الإيماء بالجوارح، وبمعنى التصويت شيئًا بعد شيء. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١٥/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢).
وأما في الاصطلاح: فنقل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ في معنى الوحي؛ فقال: (الوحي ما يوحي الله إلى النبي من أنبيائه عليهم السلام، ليثبت الله عز وجل ما أراد من وحيه في قلب النبي، ويكتبه، وهو كلام الله ووحيه، ومنه ما يكون بين الله وبين رسله، ومنه ما يتكلم به الأنبياء ولا يكتبونه لأحد، ولا يأمرون بكتابته، ولكنهم يُحدثون به الناس حديثًا، ويُبينونه لهم؛ لأن الله أمرهم أن يُبينوه للناس ويبلغوهم إياه، ومن الوحي ما يرسل الله به من يشاء ممن اصطفاه من ملائكته؛ فيكلمون به أنبياءه من الناس، ومن الوحي ما يُرسل الله به من يشاء من الملائكة؛ فيوحيه وحيًا في قلب من يشاء من رسله. =

غير الناس؛ قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ فِى كُلِّ سَمَآءٍ أَمْرَهَا﴾[2]. وقال تعالى عن يوسف ـ وهو صغير ـ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُم بِأَمْرِهِمْ هَٰذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِيِّۦنَ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِى وَبِرَسُولِى﴾[5].

وقوله: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾[6]؛ يتناول وحي الأنبياء، وغيرهم؛ كالمحدثين الملهمين؛ كما في «الصحيحين» عن النبي

= قلت: فالأول: الوحي؛ وهو الإعلام السريع الخفي إما في اليقظة وإما في المنام؛ فإن رؤيا الأنبياء وحي، ورؤيا المؤمنين جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة؛ كما ثبت ذلك عن النبي ﷺ في الصحاح. . .). انظر: في تخريج حديث الرؤيا: «صحيح البخاري»: (٦/ ٢٥٦٢)، كتاب التعبير، باب: رؤيا الصالحين، و«صحيح مسلم»: (٤/ ١٧٧٣)، كتاب الرؤيا، و«مسند أحمد»: (٢/ ١٨، ٥٠، ٢٢٩).

ثم ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ الوحي بمعناه العام؛ فقال: (فهذا الوحي يكون لغير الأنبياء، ويكون يقظة ومنامًا، وقد يكون بصوت هاتف، يكون الصوت في نفس الإنسان، ليس خارجًا عن نفسه يقظة ومنامًا؛ كما يكون النور الذي يراه أيضًا في نفسه. . .). «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨، ٤٠٢). وانظر: «بغية المرتاد»: ص٣١٦.

(١) سورة النحل، الآية: ٦٨.
(٢) سورة فصلت، الآية: ١٢.
(٣) سورة يوسف، الآية: ١٥.
(٤) سورة القصص، الآية: ٧.
(٥) سورة المائدة، الآية: ١١١.
(٦) سورة الشورى، الآية: ٥١.

ﷺ أنه قال: «قد كان في الأمم قبلكم مُحَدَّثون، فإن يكن في أمتي أحدٌ فعمر منهم»[1].

وقال عبادة بن الصامت[2]: رؤيا المؤمن كلامٌ يكلم به الرب عبده في منامه[3].

معنى المحدث والملهم

فهؤلاء المحدثون الملهمون المخاطبون[4] يوحى إليهم هذا الحديث

---

(١) «صحيح البخاري»: (٣/١٣٤٩)، كتاب فضائل الصحابة، باب: في مناقب عمر بن الخطاب، و«صحيح مسلم»: (٤/ ١٨٦٤)، كتاب فضائل الصحابة، باب: في فضائل عمر بن الخطاب، و«مسند الإمام أحمد»: (٦/ ٥٥).
وقال ابن وهب: تفسير محدثون: ملهمون.
وفي بعض روايات البخاري: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يُكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحدٌ، فعمر». انظر: «صحيح البخاري»: نفس الكتاب ونفس الباب.

(٢) هو عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم، من بني عمرو بن عوف بن الخزرج الأنصاري. أحد النقباء ليلة العقبة، ومن أعيان البدريين. سكن بيت المقدس، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وممن جمع القرآن في زمن الرسول ﷺ. مات سنة أربع وثلاثين.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٥)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٤٠، ٦٢).

(٣) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ عن هذا الأثر: (وذكر ابن القيم حديثًا مرفوعًا غير معزو: «إن رؤيا المؤمن كلام يكلم به العبد ربه في المنام»، ووجد الحديث المذكور في نوادر الأصول للترمذي، من حديث عبادة بن الصامت، أخرجه في الأصل الثامن والسبعين، وهو من روايته عن شيخه عمر بن أبي عمر، وهو واه، وفي سنده جنيد). «فتح الباري» لابن حجر: (١٢/ ٣٧٠)، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣٩٨).

(٤) تكلم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن حديث: «قد كان في الأمم قبلكم محدثون..»، وذكر معنى المحدث، وذكر الفرق بينه وبين الصديق، وبين أن الصديق أفضل من المحدث.
انظر: من كتب شيخ الإسلام: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٩)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٤٨ ـ ١٥٧، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٨، ٥٤٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٨)، و(٧/ ٤٧)، و«الرد على =

الذي هو لهم [خطابٌ][(١)]، وإلهام، وليسوا بأنبياء مَعصومين [مصدقين][(٢)] في كل ما يقع لهم؛ فإنه قد يوسوس لهم الشيطان بأشياء لا تكون من إيحاء الرب، بل من إيحاء الشيطان، وإنما يحصل الفرقان بما جاءت به الأنبياء؛ فهم الذين يُفرقون بين وحي الرحمن ووحي الشيطان؛ فإن [الشياطين][(٣)] [أعداؤهم][(٤)]، وهم يوحون بخلاف وحي الأنبياء[(٥)]؛ قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ

= المنطقيين»: ص٥١٤، و«منهاج السنة النبوية»: (٦/ ٢٠)، و(٩/ ١١٤ ـ ١١٥)، و«بغية المرتاد»: ص٣٨٥ ـ ٣٨٦، و«مجموع الفتاوى»: (٢/ ٩٨).

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (مصدوقين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «ط»: (الشيطان).

(٤) في «خ»: (أعطاهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وأما من ابتدع دينًا لم يشرعوه «أي: الأنبياء»، فترك ما أمروا به من عبادة الله وحده لا شريك له، واتباع نبيه فيما شرعه لأمته، وابتدع الغلو في الأنبياء والصالحين والشرك بهم، فإن هذا تتلاعب به الشياطين...).
ثم ذكر رَحِمَهُ اللهُ قصصًا حدثت تدل على تلاعب الشيطان بأولئك العباد؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (وهذا كما أن كثيرًا من العباد يرى الكعبة تطوف به، ويرى عرشًا عظيمًا وعليه صورة عظيمة، ويرى أشخاصًا تصعد وتنزل، فيظنها الملائكة، ويظن أن تلك الصورة هي الله تعالى وتقدس... ويكون ذلك شيطانًا. وقد جرت هذه القصة لغير واحدٍ من الناس، فمنهم من عصمه الله وعرف أنه الشيطان؛ كالشيخ عبد القادر في حكايته المشهورة؛ حيث قال: كنت مرة في العبادة، فرأيت عرشًا عظيمًا، وعليه نور، فقال لي: يا عبد القادر أنا ربك وقد حللتُ لك ما حرمت على غيرك. قال: فقلت له: أنت الله الذي لا إله إلا هو؟ اخسأ يا عدو الله. قال: فتمزق ذلك النور وصار ظلمة، وقال: يا عبد القادر نجوت مني بفقهك في دينك وعلمك، وبمنازلاتك في أحوالك. لقد فتنتُ بهذه القصة سبعين رجلاً. فقيل له: كيف علمت أنه الشيطان؟ قال: بقوله لي: حللت لك ما حرمت على غيرك، وقد علمت أن شريعة محمد ﷺ لا تنسخ ولا تبدل، ولأنه قال أنا ربك، ولم يقدر أن يقول أنا الله الذي لا إله إلا أنا). «مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧١ ـ ١٧٢). =

جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ [لَمُشْرِكُونَ][2] ﴾[3].

الذين غلطوا في النبوة

٣٧/ب

وقد غلط في النبوة طوائف غير الذين كذبوا بها؛ إما ظاهرًا وباطنًا، وإما باطنًا؛ كالمنافق المحض، بل الذين / يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إلى الرسول، وإلى من قبله، وهم خلقٌ كثيرٌ فيهم شُعبة نفاق، وإن لم يكونوا مكذبين للرسول من كل وجه، بل قد يعظمونه بقلوبهم، ويعتقدون وجوب طاعته في أمور دون أمور.

الفلاسفة والباطنية والملاحدة من أبعد الطوائف عن النبوة

وأبعد هؤلاء عن النبوة: المتفلسفة، والباطنية، والملاحدة[4]؛ فإن هؤلاء لم يعرفوا النبوة إلا [من][5] جهة القدر المشترك بين بني آدم؛ وهو

= وانظر: إلى ص١٧٩ من نفس المصدر. وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٦)، وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: فقد بين فيه كثيرًا من هذه الأحوال الشيطانية، والخوارق الإبليسية.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١١٢.

(٢) في «خ»: (المشتركون).

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(٤) سبق في هذا الكتاب الكلام عن النبوة عند الفلاسفة. انظر: ص١٣٧، ٥٠٤ ـ ٥٠٧، ٦١١ ـ ٦١٢ من هذا الكتاب.

وانظر: من كتبه الأخرى ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «مجموع الفتاوى»: (٩/ ٨٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٦، ٣٥٧)، و(٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦)، و(٨/ ٢٣ ـ ٢٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٠٤، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، و«بغية المرتاد»: ص٣٨٤، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٧٩)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣٩٤، ٤٤٣ ـ ٤٤٤، ٤٧١، ٤٨٦ ـ ٤٨٧، وانظر: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٢٠.

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

المنام، وليس [في][1] كلام أرسطو وأتباعه كلام في النبوة[2]، والفارابي جعلها من جنس المنامات فقط، ولهذا يُفضل هو وأمثاله الفيلسوف على النبي[3].

ابن سينا جعل للنبي ثلاث خصائص

وابن سينا عظمها أكثر من ذلك[4]؛ فجعل للنبي [ثلاث][5] خصائص[6]:

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) انظر: نحوًا من هذا الكلام في: «منهاج السنة النبوية»: (١/٣٥٨)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/٦٣٣)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٣٤).

(٣) انظر: كتاب «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي: ص٦٨، ٧٦، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ١١٤. وانظر: من كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٠)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٦٢، ٥٠٥)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٨١، ٤٨٣، ٤٨٦، و«مجموع الفتاوى»: (٩/٨٦). وانظر ما سبق في هذا الكتاب، ص٦١٠ ـ ٦١٢.

(٤) والفارابي، وابن سينا إنما ذهبا في ذلك إلى فلسفة أتباع أرسطو؛ كما وضح ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافًا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٥٧).

(٥) في «خ»: (ثلاثة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) انظر: من كتب ابن سينا: كتاب «النجاة»: ص١٦٦ ـ ١٦٧.
وقد تكلم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرارًا عن خصائص النبوة عند ابن سينا.
انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٥ ـ٧، ١٢٨، ١٣٢، ١٤٢، ١٦٥، ١٧٦، ٢٣٠)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٢٩)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٨٦ ـ ٤٨٧، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).
وقد سبق ذكر تلك الخصائص عند الفلاسفة في هذا الكتاب ص٣٦٣.

أحدها: أن ينال العلم بلا تعلم، ويسميها القوة القدسية؛ وهي القوة الحدسية عنده.

والثاني: أن يتخيل في نفسه ما يعلمه؛ فيرى في نفسه صورًا نورانية، ويسمع في نفسه أصواتًا؛ كما يرى النائم في نومه صورًا تكلمه، ويسمع كلامهم، وذلك موجود في نفسه لا في الخارج. فهكذا عند هؤلاء جميع ما يختص به النبي مما يراه ويسمعه دون الحاضرين، إنما يراه في نفسه ويسمعه في نفسه، وكذلك الممرور(١) عندهم(٢).

والثالث: أن يكون له قوة يتصرف بها في هيولي العالم، بإحداث أمور غريبة؛ وهي عندهم آيات الأنبياء، وعندهم ليس في العالم حادثٌ إلا عن قوة نفسانية، أو ملكية، أو طبعية؛ كالنفس الفلكية(٣)،

---

(١) المرة: إحدى الطبائع الأربع، وهي مزاج من أمزجة البدن. والمرارة التي فيها المِرة. والممرور الذي غلبت عليه المرة. انظر: «لسان العرب» لابن منظور: (٥/ ١٦٨).

(٢) انظر: ذلك عند المتفلسفة؛ فقد ذكر مثل هذا الكلام: كل من الفارابي في «آراء أهل المدينة الفاضلة»: ص١١٦، وابن سينا في «الإشارات والتنبيهات»: (٤/ ٨٧١ ـ ٨٧٢). وذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله عنهم، وبسطه في كتبه؛ مثل: «منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢١)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٦).

(٣) هي أفلاك تتحرك، ولا تتم حركة كل واحد منها إلا بمعاضدة غيره من الأفلاك له. انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص٩٥، و«شرح المواقف» للجرجاني: ص٥٥٤.
وانظر: «الرد على المنطقيين»: ص٤٧٤ ـ ٤٧٥، ٤٨٠، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٣٤)، و«بغية المرتاد»: ص٣٢٦.
وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن الفلاسفة: (وقد تنازعوا في النفس الفلكية: هل هي جوهر، أو عرض؟ وأكثرهم يقولون هي عرض، ولكن ابن سينا وطائفة رجحوا أنها جوهر). كتاب «الصفدية»: (١/ ٣٤). =

والإنسانية[١]، والأشكال الفلكية[٢]، والطبائع[٣] التي للعناصر الأربعة، والمولدات[٤]، لا يُقرون بأن فوق الفلك ....

= وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا عن معتقد هؤلاء الفلاسفة من القرامطة في اللوح المحفوظ، وأنه النفس الكلية، فحكى عنهم قولهم:

(أن اللوح المحفوظ؛ وهو العقل الفعال، أو النفس الكلية، وذلك ملَك من الملائكة، وأن حوادث الوجود منتقشة فيه، فإذا اتصلت به النفس الناطقة فاضت عليها...).

«بغية المرتاد»: ص٣٢٦.

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ عن تأويلاتهم للوح المحفوظ بالنفس الكلية، والقلم بالعقل الفعال، وغير ذلك: (وأما العلميات: فتأولوا بعضها؛ كاللوح، قالوا: هو النفس الفلكية، والقلم قالوا هو العقل الفعال، وربما قالوا عن الكوكب والشمس والقمر التي رآها إبراهيم إنها النفس والعقل الفعال والعقل الأول، وتأولوا الملائكة، ونحو ذلك..). «الرد على المنطقيين»: ص٢٨١.

(١) هو كمال أول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الأمور الكليات ويفعل الأفعال الفكرية.
انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص٩٤ ـ ٩٥، و«التعريفات» للجرجاني: ص٢٤٤.

(٢) هي الهيئة الحاصلة للأفلاك بسبب إحاطة حد واحد بالمقدار.
انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين»: ص٦٥.

(٣) الطبائع: هي عبارة عن ما يُوجد في الأجسام من القوة؛ كالحرارة بالنسبة إلى النار... إلخ.
انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين»: ص٨٣ ـ ٨٤، وكتاب «التعريفات» للجرجاني: ص١٤٠.

(٤) المولدة: هي قوة من شأنها فصل جزء من الجسم الذي هي فيه، حتى يمكن أن يكون منه شخصٌ آخر من نوع ما هي قوة له.
انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين»: ص٩٧.
وانظر: معنى المولدات من كلام شيخ الإسلام في: «الصفدية»: (١/ ١٥٠، ٢١٦، ٢١٨)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٧، ٢١٩، ٤٧٤ـ٤٧٧، ٤٧٨، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٢٦١. =

[نفسه][1] شيءٌ يفعل، ولا يحدث شيئًا، فلا يتكلم، ولا يتحرك بوجهٍ من الوجوه؛ لا ملَك ولا غير ملَك، فضلاً عن رب العالم.

والعقول التي يثبتونها[2] عندهم ليس فيها تحول من حال إلى حال البتة؛ لا بإرادة، ولا قول، ولا عمل، ولا غير ذلك، وكذلك المبدأ الأول[3].

النبوة عند الفلاسفة

وهؤلاء عندهم جميع ما يحصل في نفوس [الأنبياء][4]، إنما هو من فيض العقل الفعال[5].

= وقال شيخ الإسلام رحمه الله عن معنى التولد عند الفلاسفة، أنهم يقولون: (فالعقول والنفوس متولدة عن الله تولدًا قديمًا أزليًا لازمًا لذاته والعالم متولد عن ذلك. فالعالم كله متولد عندهم عن الله تولدًا قديمًا أزليًا لازمًا لذاته، وإن كانوا قد لا يُعبرون بلفظ الولد، فهم يعبرون بلفظ المعلول، والعلة، وهو أخص أنواع التولد، ويعبرون بلفظ الموجب والموجب. وما ذكره الله في كتابه من إبطال التولد يُبطل قولهم عقلاً وسمعًا، وذلك أنه قال تعالى: ﴿وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠]. . .). كتاب «الصفدية»: (١/ ٢١٦).

(١) في «ط»: (نفس).

(٢) المقصود بها العقول العشرة عند الفلاسفة.

انظر: «بغية المرتاد»: ص٢٤١ ـ ٢٥٥، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٠٥.

(٣) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٨٥).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) انظر: «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي: ص٥٥، ٦١، ٦٣، وكتاب «النجاة» لابن سينا: ص٣١٠ ـ ٣١٤، و«الرسالة العرشية» له: ص٣٠، و«الإشارات والتنبيهات» له ـ تحقيق سليمان دنيا ـ: ص٢١٦ ـ ٢٤٣، و«الشفاء في الإلهيات» له ـ تحقيق إبراهيم مذكور ـ: ص٤٠٢.

وانظر: من كتب شيخ الإسلام: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٤٥)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٧، ٩، ١٣٤، ٢٠١)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٧٦. =

ثم إنهم لما سمعوا كلام الأنبياء، أرادوا الجمع بينه، وبين أقوالهم؛ فصاروا يأخذون ألفاظ الأنبياء، فيضعونها على معانيهم، ويسمون تلك المعاني بتلك الألفاظ المنقولة عن الأنبياء، ثم يتكلمون ويصفون الكتب بتلك الألفاظ المأخوذة عن الأنبياء؛ فيظن من لم يعرف مراد الأنبياء ومرادهم أنهم عنوا بها ما عنته الأنبياء، وضل بذلك طوائف، وهذا موجود في كلام ابن سينا[1]، ومن أخذ عنه.

الغزالي ربما حذر عن مذهب الفلاسفة وأخذ بأقوالهم

وقد ذكر الغزالي ذلك عنهم تعريفًا بمذهبهم، وربما حذر عنه[2]، ووقع في كلامه طائفة من هذا في الكتب المضنون بها على غير أهلها[3]، وفي غير ذلك[4]؛ حتى في كتابه الإحياء[5]؛ يقول: الملك، والملكوت،

---

(١) انظر: «الرسالة العرشية» لابن سينا: ص١٢٠، و«آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي: ص١١٢. وانظر أيضًا: «بغية المرتاد» لابن تيمية: ص٣٣٢، ٣٤٢.
وقد جعل ابن سينا العقل الفعال هو جبريل عند المسلمين، وكذا الفارابي يرى أن جبريل عقل محض، وجوهر، وليس بمادة. راجع «آراء أهل المدينة الفاضلة» للفارابي: ص٦١.
فجبريل عند ابن سينا، وعند الفارابي، وغيرهما من الفلاسفة هو عقل، يتلقى العلوم من عقل آخر؛ وهي نفس العلوم التي عند الله؛ فالعقل الفعال يفيض العلوم دون أمر من أحد، وإنما هذا الفيض هو لجوده وكرمه الذي هو في الأصل صفة لله انتقلت إليه عن طريق العقول.
انظر: «آراء أهل المدينة الفاضلة»: ص٥٩ـ٦٠، ٦٨ـ٧٣، و«الهداية» لابن سينا: ص٤٧٤.

(٢) انظر: مثلاً تكفيره للفلاسفة في كتابه «تهافت الفلاسفة»: ص٢٥٤.

(٣) انظر: كتابه «المضنون به على غير أهله»: ص٣٠٥ـ٣٠٩.

(٤) انظر: من كتب الغزالي: «مشكاة الأنوار»: ص٦٦ ـ ٧٤، و«تهافت الفلاسفة»: ص١٩٢ ـ ١٩٤، و«معارج القدس»: ص١٥١ ـ ١٦٤؛ فإنه يرى أن النبوة لها ثلاث خواص، مثل الفلاسفة تمامًا.

(٥) انظر: «إحياء علوم الدين»: (١/ ٨٧).

والجبروت؛ ومقصوده: الجسم، والنفس، والعقل الذي [أثبته][1] الفلاسفة[2]، ويذكر اللوح المحفوظ؛ ومراده به: النفس الفلكية، إلى غير ذلك مما قد بُسط في غير هذا الموضع[3].

وهو في التهافت[4] وغيره: يكفرهم، وفي المضنون به[5]: يذكر ما هو حقيقة مذهبهم؛ حتى يذكر في «النبوات» عين ما قالوه[6]، وكذلك في الإلهيات.

وهذه الصفات الثلاث التي جعلوها خاصة الأنبياء، توجد لعموم الناس، بل توجد لكثير من الكفار؛ من المشركين، وأهل الكتاب؛ فإنه قد

---

(١) في «خ»: (ثبته). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عنه أنه يقول: (إن الكواكب، والشمس، والقمر هي النفس، والعقل الفعال، والعقل الأول، ونحو ذلك). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣١٥).

(٣) انظر: من كتب ابن تيمية رحمه الله: «الرد على المنطقيين»: ص١٩٦ ـ ١٩٧، ٢٨٢، ٤٧٢ ـ ٤٨٠، و«بغية المرتاد»: ص١٨٤، ١٩٦، ٣٢٦، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٢، ٢٤٩، ٢٥٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣١٥ـ٣١٨)، و(٥/ ٢٤١)، و(٦/ ٢٤١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٠ ـ ٢١)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٧، ٥٣٨، ٥٤١ ـ ٥٤٧. وسبق نحو هذا الكلام عن الغزالي في هذا الكتاب ص٣٨٢ ـ ٣٨٦، ٣٩٨.

(٤) وقد تقدم أنه كفر الفلاسفة لما صرحوا أن الأنبياء خاطبوا الجماهير بالخيالات والتمثيل. انظر: «تهافت الفلاسفة» للغزالي: ص٢٥٤.

(٥) انظر: «المضنون به على غير أهله»: ص٣٠٥ـ٣٠٩.

(٦) وسبق أن أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أن الغزالي قد استدل على صدق النبي بطريقة الفلاسفة؛ وهي طريقة الضرورة، وهي صحيحة، إلا أن الغزالي أثبت بها نبوة مثل نبوة الفلاسفة. انظر: ص٦١٠ من هذا الكتاب، وانظر: «المنقذ من الضلال» للغزالي: ص٧٣ ـ ٧٤.

يكون لأحدهم من العلم والعبادة، ما يتميز به على غيره من الكفار، ويحصل له بذلك حدس وفراسه يكون أفضل من غيره.

وأما التخييل في نفسه: فهذا حاصل لجميع الناس الذين يرون في مناماتهم ما يرون، لكن هو يقول: إن خاصة النبي أن يحصل له في اليقظة ما حصل لغيره في المنام.

وهذا موجودٌ لكثيرٍ من الناس؛ قد يحصل له في اليقظة ما يحصل لغيره في المنام.

ويكفيك أنهم جعلوا مثل هذا يحصل للممرور، وللساحر، ولكن: قالوا: الساحر قصده فاسد، والممرور ناقص العقل، / فجعلوا ما يحصل ٣٧/ب للأنبياء، من جنس ما يحصل للمجانين والسحرة، وهذا قول الكفار في الأنبياء؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوْاْ بِهِۦ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[1].

الفرق بين الرسول والساحر عند الفلاسفة

وهؤلاء عندهم ما يحصل للنبي من المكاشفة[2] والخطاب، هو من جنس ما يحصل للساحر والمجنون، لكن الفرق بينه وبين الساحر: أنه يأمر بالخير، وذاك يأمر بالشر[3]، والمجنون ما له عقل.

وهذا القدر الذي فرقوا به موجودٌ في عامة الناس، فلم يكن عندهم للأنبياء مزية على السحرة والمجانين، إلا ما يشاركهم فيه عموم المؤمنين.

---

(١) سورة الذاريات، الآيات: ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) سبق بيان معنى المكاشفة في ص٢٨٠ من هذا الكتاب.

(٣) انظر نحوًا من هذا الكلام في كتب ابن تيمية: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٣ ـ ١٧٨)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٤، ٦٣٢)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣٢٢. وقد تقدم ذلك قريب من هذا المعنى في ص١٣٧، ٦١٠ من هذا الكتاب.

القوة الفعالة عند الفلاسفة تحصل للساحر

وكذلك ماأثبتوه من القوة الفعالة المتصرفة: هي عندهم تحصل للساحر، وغيره؛ وذلك أنهم لا يعرفون الجن والشياطين، وقد أخبروا بأمور عجيبة في العالم، فأحالوا ذلك على قوة نفس الإنسان، فما يأتي به الأنبياء من الآيات والسحرة والكهان، وما يخبر به المصروع والممرور: هو عندهم كله من قوة نفس الإنسان؛ فالخبر بالغيب: هو لاتصالها بالنفس الفلكية؛ ويسمونها اللوح المحفوظ[1]. والتصرف: هو بالقوة النفسانية. وهذا حذق ابن سينا وتصرفه، لما أخبر بأمور في العالم غريبة، لم يمكنه التكذيب بها؛ فأراد إخراجها على أصولهم، وصرح بذلك في إشاراته، وقال: (هذه الأمور لم نثبتها ابتداءً، بل لما تحققنا أن في العالم أمورًا من هذا الجنس، أردنا أن نبين أسبابها).

أرسطو وأتباعه لم يعرفوا الأنبياء وآياتهم ولكن السحر موجود فيهم

وأما [أرسطو][2] وأتباعه: فلم يعرفوا هذه الأمور الغريبة، ولم يتكلموا عليها ولا على آيات الأنبياء، ولكن كان السحر موجودًا فيهم. وهؤلاء من أبعد الأمم عن العلوم الكلية، والإلهية؛ فإن حدوث هذه الغرائب من الجن، واقترانهم بالسحرة والكهان، مما قد عرفه عامة الأمم، وذكروه في كتبهم، غير العرب؛ مثل الهند، والترك، وغيرهم؛ من المشركين، وعباد الأصنام، وأصحاب الطلاسم والعزائم، وعرفوا أن كثيرًا من هذه الخوارق هو من الجن والشياطين. وهؤلاء الجهال لم يعرفوا ذلك، ولهذا كان من

النبوة عند الفلاسفة مكتسبة وصوفيتهم يطلبونها

---

(١) انظر من كتب ابن تيمية:
«الرد على المنطقيين»: ص٤٧٤ ـ ٤٨٠، ٥١٢ ـ ٥١٣، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٣٤)، و«بغية المرتاد»: ص٣٢٦. وقد سبق ذكر نحو من هذا الكلام في ص٣٩٨ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (أرسطوا).

أصلهم أن النبوة مكتسبة، وكان السهروردي المقتول يطلب أن يكون نبيًا، وكذلك ابن سبعين، وغيره[1].

والنبوة الحق: هي [إنباء][2] الله لعبده، ونبي الله: مَنْ كان الله هو الذي ينبئه، ووحيه من الله، وهؤلاء[3] وحيهم من الشياطين؛ فهم من جنس المتنبئين الكذابين؛ كمسيلمة الكذاب، وأمثاله، بل أولئك[4] أحذق منهم؛ فإنهم كانت تأتيهم أرواح، فتكلمهم وتخبرهم بأمور غائبة، وهي موجودة في الخارج لا في أنفسهم، وهؤلاء لا يعرفون مثل هذا. النبوة الحق

---

(١) وقد نقل عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضعَ مِن كتبه قولهم بأن النبوة مكتسبة، وطلب كبرائهم لها، ومما حكاه من قولهم: (إن النبوة مكتسبة. ولهذا كان أكابر هؤلاء يطمعون في النبوة، فكان السهروردي المقتول يقول: لا أموت حتى يُقال لي: قُم فأنذر، وكان ابن سبعين يقول: لقد زَرَّب ابن آمنة حيث قال: «لا نبي بعدي». ولما جعل خلع النعلين إشارة إلى ذلك، أخذ ذلك ابن قس ونحوه، ووضع كتابه في خلع النعلين واقتباس النور من موضع القدمين من مثل هذا الكلام. ومن هنا دخل أهل الإلحاد؛ من أهل الحلول والوحدة والاتحاد، حتى آل الأمر بهم إلى أن جعلوا وجود المخلوقات عين وجود الخالق سبحانه وتعالى، كما فعل صاحب الفصوص ابن عربي، وابن سبعين، وأمثالهما من الملاحدة المنتسبين إلى التصوف والتحقيق، وهم من جنس الملاحدة المنتسبين إلى التشيع، لكن تظاهر هؤلاء من أقوال شيوخ الصوفية وأهل المعرفة...). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/٣١٨). وانظر: من كتب ابن تيمية: «المصدر نفسه»: (٥/٢٢ ـ ٢٣)، و(١٠/٢٠٤)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/٢٣ ـ ٢٥)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٨٣، و«بغية المرتاد»: ص١٩٤، وكتاب «الصفدية»: (١/١٦٥، ٢٤٩، ٢٦٢)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/٥٤٧، ٦٣٤)، و«مجموع الفتاوى»: (١٢/٣٩٣). وانظر: هذا الكتاب ص٣٩٥ـ٤٠٢، ٤٤٨، ٤٦١ـ٤٦٥.

(٢) في «ط»: (أنباء).

(٣) كابن عربي، وابن سبعين، والسهروردي، وأمثالهم من الملاحدة.

(٤) كمسيلمة الكذاب وأمثاله من المتنبئين.

وقائع دخول الجن في الإنس أكثر من أن تحصى

ووجود الجن والشياطين في الخارج وسماع كلامهم أكثر من أن يمكن سطر عُشْرِهِ هنا، وكذلك صرعهم للإنس، وتكلمهم على ألسنتهم.

من الفروق بين النبي والساحر

والفرق بين النبي [و][1] الساحر أعظم من الفرق بين الليل والنهار. والنبي يأتيه ملك كريم من عند الله ينبئه الله، والساحر والكاهن إنما معه شيطان يأمره ويخبره؛ قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[2]؛ فلا الخبر كالخبر، ولا الأمر كالأمر، ولامُخْبِر هذا كمخبر هذا، ولا آمر هذا كآمر هذا؛ كما أنه ليس هذا مثل هذا؛ ولهذا قال تعالى لما ذكر الذي جاء بالقرآن إلى محمد وأنه ملَك منفصل، ليس خيالاً في نفسه، كما يقوله هؤلاء؛ قال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ
١/٣٨ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ / لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3]؛ فالقرآن قول رسولٍ أرسله الله، لم يرسله الشيطان؛ وهو ملَك كريم، ذو قوة عند ذي العرش مكين، مطاع ثم أمين؛ فهو مطاع عند ذي العرش في [الملأ][4] الأعلى.

والشياطين لا يطاعون في السموات، بل ولا يصعدون إليها، وإبليس من حين أهبط منها لم يصعد إليها.

---

(١) ما بين المعقوفتين لا يوجد في «م»، و«ط».
(٢) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.
(٣) سورة التكوير، الآيات: ١٩ ـ ٢٩.
(٤) في «ط»: (الأم).

أصح الأقوال في جنة آدم ﷺ

ولهذا كان أصح القولين[1]: أن جنة آدم جنة التكليف، لم تكن في

---

(١) هذه المسألة خلافية بين العلماء: فمنهم من قال: هي جنة الخلد التي في السماء، وأهبط منها آدم عليه السلام. ومنهم من قال: هي جنة في الأرض. ومنهم من توقف في هذه المسألة، فلم يرجح أحد القولين على الآخر. وقد ذكر الخلاف في هذه المسألة الحافظ ابن كثير رحمه الله، وأطال النفس في ذلك؛ ذاكرًا أقوال العلماء، ومما قاله رحمه الله: (الجمهور على أنها هي التي في السماء، وهي جنة المأوى لظاهر الآيات والأحاديث. وقال آخرون: بل الجنة التي أسكنها آدم لم تكن جنة الخلد؛ لأنه كلف فيها أن لا يأكل من تلك الشجرة، ولأنه نام فيها، وأخرج منها، ودخل عليه إبليس فيها. وهذا مما ينافي أن تكون جنة المأوى. وهذا القول محكي عن أبي بن كعب، وعبد الله بن عباس، ووهب بن منبه، وسفيان بن عيينة، واختاره ابن قتيبة في المعارف، والقاضي منذر بن سعيد البلوطي في تفسيره، وأفرد له مصنفًا على حدة، وحكاه عن أبي حنيفة الإمام وأصحابه رحمهم الله، ونقله أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي ابن خطيب الري في تفسيره عن أبي القاسم البلخي وأبي مسلم الأصبهاني، ونقله القرطبي في تفسيره عن المعتزلة والقدرية. وهذا القول هو نص التوارة التي بأيدي أهل الكتاب. وممن حكى الخلاف في هذه المسألة: أبو محمد بن حزم في «الملل والنحل»: وأبو محمد بن عطية في تفسيره، وأبو عيسى الرماني في تفسيره وحكى عن الجمهور الأول، وأبو القاسم الراغب، والقاضي الماوردي في تفسيره؛ فقال: واختلف في الجنة التي أسكنها ـ يعني: آدم وحواء ـ على قولين: أحدهما: أنها جنة الخلد، والثاني: جنة أعدها الله لهما، وجعلها دار ابتلاء، وليست جنة الخلد التي جعلها دار جزاء. ومَنْ قال بهذا اختلفوا على قولين؛ أحدهما: أنها في السماء؛ لأنه أهبطهما منها، وهذا قول الحسن. والثاني: أنها في الأرض؛ لأنه امتحنهما فيها بالنهي عن الشجرة التي نهيا عنها دون غيرها من الثمار. وهكذا قول ابن يحيى، وكان ذلك بعد أن أمر إبليس. هذا كلامه.
فقد تضمن كلامه حكاية أقوال ثلاثة، وأشهر كلامه أنه متوقف في المسألة. ولقد حكى أبو عبد الله الرازي في تفسيره في هذه المسألة أربعة أقوال؛ هذه الثلاثة التي أوردها الماوردي، ورابعها التوقف. وحكى القول بأنها في السماء، وليست جنة المأوى عن أبي علي الجبائي. . . . =

السماء؛ فإن إبليس دخل إلى جنة التكليف؛ جنة آدم بعد [إهباطه][1] من السماء، وقول الله له: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٧٧ [وَإِنَّ][2] عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿[ٱخْرُجْ][4] مِنْهَا [مَذْءُومًا][5] مَّدْحُورًا﴾[6]، لكن كانت في مكان عال في الأرض من ناحية [المشرق[7]][8]، ثم لما أكل

= قالوا: وليس هذا القول مفرعًا على قول من ينكر وجود الجنة والنار اليوم، ولا تلازم بينهما. فكل من حكي عنه هذا القول من السلف وأكثر الخلف ممن يُثبت وجود الجنة والنار اليوم كما دلت عليه الآيات والأحاديث الصحاح). «البداية والنهاية»: (١/ ٦٩ ـ ٧١)، وانظر: «تفسير ابن كثير»: (١/ ٨١).

ومن أكثر من بحث هذه المسألة وأطال فيها: الحافظ ابن القيم رحمه الله؛ فقد قام رحمه الله باستقصاء أدلة كل قوم بالتفصيل، ولم يرجح رحمه الله قولاً على قول، بل توقف في المسألة لتعارض الأدلة، ولقوة ووجاهة كل قول.

انظر: «مفتاح دار السعادة»: (١/ ١٦ ـ ٤٤)، و«حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»: ص٥٢ ـ ٧٥.

وانظر: القرطبي في تفسيره؛ فقد رجح أنها جنة الخلد (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨).

وممن ذكر أقوال العلماء في هذه المسألة بالتفصيل: الآلوسي في «روح المعاني»: (١/ ١٣٣)، والقاسمي في «تفسيره»: (٢/ ١١١ ـ ١١٢)، ومحمد رشيد رضا في تفسيره «تفسير القرآن الحكيم»: (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)؛ وذكر في هذه المسألة ثلاثة أقوال، ورجح أنها في الأرض، والماوردي في «أعلام النبوة»: ص٧٨ ـ ٧٩.

(١) في «ط»: (إهباطِ).

(٢) في «ط»: (أنّ).

(٣) سور ص، الآيتان: ٧٧ ـ ٧٨.

(٤) في «خ» و«م» و«ط»: (فاخرج).

(٥) في «م»، و«ط»: (مذمومًا).

(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٨.

(٧) انظر: «تفسير القاسمي»: (٢/ ١١١).

(٨) في «ط»: (الشرق).

من الشجرة، أُهبط منها إلى الأرض؛ كما قد بسط هذا في غير هذا الموضع(١).

لفظة الجنة في القرآن

ولفظ الجنة في غير موضع من القرآن: يُراد به بستان في الأرض؛ كقوله: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾(٢)، وقوله: ﴿۞ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ

---

(١) وقد سئل شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هل كانت الجنة التي سكنها آدم جنة الخلد الموجودة، أم جنة من الأرض خلقها الله له؟.
فأجاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (الجنة التي أسكنها آدم وزوجته عند سلف الأمة وأهل السنة والجماعة: هي جنة الخلد. ومن قال إنها جنة في الأرض بأرض الهند، أو بأرض جدة، أو غير ذلك، فهو من المتفلسفة والملحدين، أو من إخوانهم المتكلمين المبتدعين؛ فإن هذا يقوله من يقوله من المتفلسفة والمعتزلة. والكتاب والسنة يرد هذا القول، وسلف الأمة وأئمتها متفقون على بطلان هذا القول).
ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدلة التي يعتضد بها هذا القول. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/٣٤٧ ـ ٣٤٩).
ولعل قائلاً يقول: هذا تناقض من الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ حيث يرجح في موضع أنها جنة الخلد، وفي موضع آخر أنها جنة التكليف.
والذي يظهر لي ـ والله أعلم ـ أن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يرى أن المسألة لا تقتضي إلا قولاً واحدًا، وهو أن الجنة جنة الخلد؛ كما نقلنا عنه آنفًا، وجعله قول أهل السنة قاطبة، ولم يقل بغير ذلك إلا المعتزلة والفلاسفة والملاحدة.
والملاحظ على شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في كتاب «النبوات» ـ: أنه يجعل للمسألة قولين معتبرين عند أهل السنة، إلا أن أصحهما أنها جنة التكليف.
وهذا يدل على أن المسألة مختلف فيها عند شيخ الإسلام، وأن له فيها قولين.
وعلى كل حال: فهذا تلميذه العلامة ابن القيم، وهو ممن حفظ لنا علم شيخه ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ يذكر أدلة كل فريق، ولا يرجح قولاً على قول، بل يتوقف في المسألة لقوة أدلة كلا الفريقين وعمومًا: فالمسألة ليست من المسائل التي يتوقف عليها أمر تعبدي، بل هي من الأمور الخبرية.

(٢) سورة القلم، الآية: ١٧.

جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾، إلى قوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا﴾، إلى قوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ﴾ الآية، إلى قوله: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ الآية[2]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِى مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾[3]، وقوله: ﴿[كَمْ][4] تَرَكُوا۟ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ الآية[5]، وقوله: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِى مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾[6].

جنة الجزاء مخلوقة والرد على من أنكر ذلك

وجنة الجزاء والثواب التي في السماء لم يدخلها الشيطان بعد أن أهبط من السماء، وهو أهبط من السماء لما امتنع من السجود لآدم، قبل أن يدخل آدم إلى جنة التكليف التي وسوس له، وأخرجه منها[7].

وجنة الجزاء مخلوقة أيضًا.

---

(١) سورة الكهف، الآيات: ٣٢ ـ ٣٥.

(٢) سورة البقرة، الآيتان: ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣) سورة سبأ، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(٤) في «م»، و«ط»: (وكم).

(٥) سورة الدخان، الآية: ٢٥.

(٦) سورة الشعراء، الآيتان: ١٤٦ ـ ١٤٧.

(٧) قال تعالى لإبليس لما امتنع من السجود لأدم: ﴿قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [الأعراف، الآية: ١٣]، وقال في موضع آخر: ﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص، الآيتان: ٧٧ ـ ٧٨]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف، الآية: ١٨].

وقد أنكر بعض أهل البدع[1] أن تكون مخلوقة، وقال: إن آدم لم يدخلها؛ لكونها لم تخلق بعد، فأنكر ذلك عليه من أنكره من علماء السنة.

وقد ذكر أبو العالية، وغيره من السلف: أن الشجرة التي نُهي عنها آدم كان لها غائط، فلما أكل احتاج إلى الغائط[2]، وجنة الجزاء ليس فيها هذا. لكن الله أعلم بصحة هذا النقل.

وإنما المقصود: أن بعض السلف كان يقول إنها في السماء، وبعضهم يقول إنها في مكان عال من الأرض.

ولفظ الجنة في القرآن: قد ذُكر فيما شاء الله من المواضع، وأريد به جنة في الأرض.

وجنة الجزاء مخصوصة بمماتهم؛ كقوله: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾[3]؛ فإن أرواح

---

(١) قال شارح الطحاوية: (اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فأنكرت ذلك، وقالت: بل يُنشئهما الله يوم القيامة. وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا، وقاسوه على خلقه في أفعاله، فهم مشبهة الأفعال). ثم ذكر النصوص التي ترد عليهم. انظر: «شرح الطحاوية»: ص٦١٥ ـ ٦٢٠.

ولقد أطال النفس في توضيح هذه المسألة العلامة ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فذكر أن الجنة مخلوقة، وموجودة الآن، وأن هذا قول أهل السنة قاطبة، والرسل من أولهم إلى آخرهم، إلى أن نبغت نابغة القدرية والمعتزلة، فأنكرت أن تكون مخلوقة الآن، ثم أورد شبههم التي يحتجون بها، وأجاب عنها مفندًا كل قول بالدليل.

انظر: «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح»: ص٣٧ ـ ٥١، ٧٦ ـ ٨١.

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (١/ ٢٣٦).

(٣) سورة يس، الآيتان: ٢٦ ـ ٢٧.

المؤمنين تدخل الجنة من حين الموت؛ كما في هذه الآية: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾، قال تعالى: ﴿۞ وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ۝٢٨ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَٰمِدُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[2]، وقال تعالى لما ذكر أحوال الموتى عند الموت: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ۝٩٢ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ۝٩٣ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾[3]. وهذا غير ما ذكره
٣٨/ب في أول السورة من انقسامهم يوم / القيامة الكبرى إلى سابقين، وأصحاب يمين، ومكذبين، فإنه سبحانه ذكر في أول السورة انقسامهم في القيامة الكبرى[4]، وذكر في آخرها انقسامهم عند الموت؛ وهو القيامة الصغرى[5]؛ كما قال المغيرة بن شعبة؛ (من مات فقد قامت قيامته)[6]،

---

(١) سورة يس، الآيتان: ٢٨ ـ ٢٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٩.

(٣) سورة الواقعة، الآيات: ٨٨ ـ ٩٤.

(٤) قال تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧ فَأَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ ۝٨ وَأَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَشْـَٔمَةِ ۝٩ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝١١ فِى جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ﴾[سورة الواقعة، الآيات: ٧ ـ ١٢].

(٥) قال تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ۝٨٩ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ۝٩١ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ۝٩٢ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ۝٩٣ وَتَصْلِيَةُ جَحِيمٍ﴾ [سورة الواقعة، الآيات: ٨٨ ـ ٩٤].

(٦) ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين»: (٤/٥٢٧) مرفوعًا بلفظ: (وروى أنس عن النبي ﷺ أنه قال: «الموت القيامة، فمن مات، فقد قامت قيامته»). وقال محقق «إحياء علوم الدين»: أخرجه ابن أبي الدنيا في الموت بإسناد ضعيف. =

وكذلك قال علقمة[1]، وسعيد بن جبير عن ميت: (أما هذا فقد قامت قيامته)[2]؛ أي: صار إلى الجنة أو النار. وإن كان بعد هذا تعاد الروح إلى البدن، و[تقعد][3] بقبره

الإيمان بنعيم القبر وعذابه

ومقصودهم: أن الشخص لا يستبطئ الثواب والعقاب؛ فهو إذا مات يكون في الجنة أو في النار[4]؛ قال تعالى عن قوم نوح: ﴿مِّمَّا

---

(١) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي. ثقة ثبت فقيه عابد. مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين. وقد أخرج حديثه الجماعة. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر: ص٣٩٧.

(٢) ذكره الغزالي في «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٥٢٧)، عن علقمة.

(٣) في «م»، و«ط»: (يقعد).

(٤) من عقيدة أهل السنة والجماعة: الإيمان بعذاب القبر ونعيمه، وأنه إما حفرة من حفر النار، أو روضة من رياض الجنة.

وقد جاءت النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة تدل على إثبات نعيم القبر للمؤمنين، وعذابه للعاصين والكافرين، أعاذنا الله من عذابه، وجعل قبورنا وقبور إخواننا المسلمين روضة من رياض الجنة، وثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة.

أما أدلة الكتاب: فمنها: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ ۙ يَقُولُونَ سَلَـٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل، الآية: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝٢٧ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر، الآيتان: ٢٧ ـ ٢٨]، وقال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [إبراهيم، الآية: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾ [السجدة، الآية: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ وَلَـٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾ [البقرة، الآية: ١٥٤].

أما الأدلة من السنة، فكثيرة جدًا؛

منها: قوله ﷺ: «إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة». أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٤٦٤)، كتاب =

[خطاياهم][(١)] ﴿أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾[(٢)]، وقال عن آل فرعون: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ﴾[(٣)] وبسط هذا له موضع آخر[(٤)].

= الجنائز، باب: الميت يعرض عليه مقعده. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٩٩)، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت.

ومنها: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة رجل من الأنصار، فذكر الحديث بطوله، وفيه: «فينادي مناد من السماء: أن صدق عبدي، فافرشوه من الجنة، وألبسوه من الجنة، وافتحوا له بابًا إلى الجنة. قال: فيأتيه من روحها وطيبها»، فذكر الحديث أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٤/ ٢٨٧).

ومنها: قوله ﷺ: «إنما نسمة المؤمن طير يعلق في شجر الجنة، حتى يرجعها الله إلى جسده يوم القيامة». أخرجه الإمام مالك في الموطأ (١/ ٢٤٠)، كتاب الجنائز، باب: جامع الجنائز.

ومنها: مخاطبته ﷺ لأهل القليب يوم بدر، وسماعهم له، وقوله لهم: «هل وجدتم ما وعد ربكم حقًّا». رواه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٤٦٣)، كتاب الجنائز، باب: ما جاء في عذاب القبر. ومسلم في «صحيحه»: (٢/ ٦٤٣)، كتاب الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله عليه. و(٤/ ٢٢٠٢)، كتاب الجنة ونعيمها وأهلها، باب: عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه.

ومنها: حديث القراء؛ أصحاب بئر معونة، وفيه: «بلغوا قومنا عنا أن قد لقينا ربنا، فرضي عنا ورضينا عنه».. أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/ ٤٦٨)، كتاب المساجد، باب: استحباب القنوت في جميع الصلاة.

والأدلة في ذلك كثيرة جدًا، يضيق المكان دون ذكرها.

(١) كذا في «خ»، و«م»، و«ط». وهي قراءة أبي عمرو. وقرأ الباقون: خطيئاتهم. انظر: «الغاية في القراءات العشر» للنيسابوري: ص٢٨٠. و«زاد المسير» لابن الجوزي: (٨/ ٣٧٤).

(٢) سورة نوح، الآية: ٢٥.

(٣) سورة غافر، الآية: ٤٦.

(٤) انظر: الكلام على القيامة الكبرى والصغرى في «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٦٢، ٢٧٠).

ملاحدة الصوفية وكلامهم في النبوة

والمقصود هنا: الكلام على النبوة؛ فهؤلاء المتفلسفة ما قدروا النبوة حق قدرها، وقد ضل بهم طوائف من المتصوفة المدعين للتحقيق وغيرهم، وابن عربي، وابن سبعين ضلوا بهم؛ فإنهم اعتقدوا مذهبهم، وتصوفوا عليه، ولهذا يقول ابن عربي: إن الأولياء أفضل من الأنبياء[1]، وإن الأنبياء وسائر الأولياء يأخذون عن خاتم الأنبياء علم التوحيد، وأنه هو يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك الذي يوحي به إلى الرسول؛ فإن الملَك عنده هو الخيال الذي في [النفس][2]، وهو جبريل عندهم، وذلك الخيال تابعٌ للعقل؛ فالنبي عندهم يأخذ عن هذا الخيال ما يسمعه من الصوت في نفسه.

ولهذا يقولون: إن موسى كُلم من سماء عقله، والصوت الذي سمعه كان في نفسه لا في الخارج، ويدعي أحدهم أنه أفضل من موسى، وكما ادعى ابن عربي أنه أفضل من محمد؛ فإنه يأخذ عن العقل الذي يأخذ منه الخيال، والخيال عنده هو الملك الذي يأخذ منه النبي، فلهذا قال: فإنه يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملَك الذي يوحى به إلى النبي، قال: فإن عرفت هذا فقد حصل لك العلم النافع. وبسط الكلام على هؤلاء له مواضع أُخر[3].

---

(١) انظر: «الفتوحات المكية» لابن عربي: (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣). ومما قاله:

مقـام النبوة في بـرزخ ... فويق الرسول ودون الولي

وانظر: من كتب شيخ الإسلام: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٩)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٥١)، و«منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، و(٨/ ٢٢)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٩١، ١٩٦، ١٩٨، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٥).

(٢) في «ط»: (لتفس).

(٣) انظر: «فصوص الحكم» لابن عربي: (١/ ٦١ ـ ٦٤، ١٣٤ ـ ١٣٧). وانظر أيضًا: من كتب ابن تيمية: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٩ ـ ٢٣٤، ٢٤٧ ـ ٢٥٢، ٢٦٢ ـ ٢٦٥)، و«بغية المرتاد»: ص١٨٣. ٣٨٦ ـ ٣٨٧، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء =

الفرق بين الرسول والنبي

والمقصود هنا: الكلام على النبوة؛ فالنبي هو الذي ينبئه الله، وهو ينبئ بما أنبأ الله به؛ فإن أُرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه؛ فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله، ولم يُرسل هو إلى أحد [يبلغه][1] عن الله رسالة؛ فهو نبي، وليس برسول؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِىٓ أُمْنِيَّتِهِۦ﴾[2]، وقوله: ﴿مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾؛ فذكر إرسالا يعم النوعين وقد خص أحدهما بأنه رسول فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله؛ كنوح.

أول رسول بعث إلى المشركين

وقد ثبت في «الصحيح» أنه[3] أول رسول بُعث إلى أهل الأرض[4]،

= الشيطان»: ص١٩٨ ـ ١٩٩، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٩)، (١٢/ ٣٩٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٧، ٦٣٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٥٦)، و(١٠/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٢٢ ـ ٢٣).

(١) في «خ»: (بلغه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة الحج، الآية: ٥٢.

(٣) يعني: نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(٤) كما في حديث الشفاعة، وفيه قوله ﷺ: «فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى الأرض..» الحديث أخرجه البخاري: (٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾. ومسلم في «صحيحه»: (١/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها. وانظر كلام شيخ الإسلام في: «الرد على المنطقيين»: ص٣٧٠، و«دقائق التفسير»: (١/ ٤٣١). وقال في تفسير آيات أشكلت (١/ ٢٣٢): (إن نوحًا أول رسول بعث إلى المشركين).
وقال الشيخ حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ: (إن نوحًا أول الرسل والنبيين بعد الاختلاف؛ قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء، الآية: ١٦٣]؛ لأن أمته أول من اختلف، وغير، وبدل، وكذب؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَٱلْأَحْزَابُ مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾ [غافر، الآية: ٥]، وإلا فآدم قبله كان نبيًا رسولاً، =

وقد كان قبله أنبياء؛ كشيث[1]، وإدريس[2] عليهما السلام، وقبلهما آدم كان نبيًا مكلمًا[3]. قال ابن عباس: كان بين آدم ونوح، عشرة قرون كلهم على الإسلام[4].

= وكان الناس أمة واحدة على دينه ودين وصيه شيث عليه السلام؛ كما قال ابن عباس رضي الله عنهما، وابن مسعود، وأبي بن كعب، وقتادة، ومجاهد وغيرهم رضي الله عنهم في قوله تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة، الآية: ٢١٣]؛ قالوا: كان بين نوح وآدم عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق، فاختلفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين). «معارج القبول»: (٢/ ٦٧٨)، وانظر: «أضواء البيان»: (١/ ٢٨٦).

(١) قال ابن كثير رحمه الله: (ومعنى شيث: هبة الله، وسمياه بذلك لأنهما رزقاه بعد أن قتل هابيل. قال أبو ذر في حديثه عن رسول الله ﷺ: إن الله أنزل مائة صحيفة وأربع صحف؛ على شيث خمسين صحيفة. قال محمد بن إسحاق: ولما حضرت آدم الوفاة عهد إلى ابنه شيث، وعلمه ساعات الليل والنهار، وعلمه عبادات تلك الساعات، وأعلمه بوقوع الطوفان بعد ذلك. قال: ويقال: إن أنساب بني آدم اليوم كلها تنتهي إلى شيث، وسائر أولاد آدم غيره انقرضوا وبادوا، والله أعلم). «البداية والنهاية»: (١/ ٩١)، وانظر: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨١، و«تاريخ الطبري»: (١/ ١٦٤).

(٢) قال الله تعالى عنه: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ۝٥٦ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ [سورة مريم، الآيتان: ٥٦ ـ ٥٧].

قال ابن كثير رحمه الله عن نبي الله إدريس: (كان أول بني آدم أُعطي النبوة بعد آدم وشيث عليهما السلام). «البداية والنهاية»: (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

وقال ابن قتيبة: (وسمي إدريس؛ لكثرة ما كان يدرس من كتب الله تعالى وسنن الإسلام). «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨١ ـ ٨٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٥/ ٢٦٦) من حديث أبي ذر قال: قلت: يا نبي الله! أو نبي كان آدم؟ قال: «نعم نبي مُكلم»). وكذا أخرجه ابن حبان في «صحيحه»: (٨/ ٥٤)، وقال: على شرط مسلم ولم يخرجه. وصححه الألباني. انظر: «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٥٩٩).

(٤) أخرجه البزار «كشف الستار»: (٣/ ٤١)، والطبري في «تفسيره»: (٢/ ٣٣٤)، والحاكم=

فأولئك الأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم؛ لكونهم مؤمنين بهم؛ كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول.

أنبياء بني إسرائيل يحكمون بالتوراة

وكذلك أنبياء [بني](١) إسرائيل(٢) يأمرون بشريعة التوراة، وقد يُوحى إلى أحدهم وحي خاص في قصة معينة، ولكن كانوا في شرع التوراة كالعالِم الذي يُفهِّمه الله في قضية معنى يطابق القرآن؛ كما / فهَّم الله سليمان [حكم](٣) القضية التي حكم فيها هو وداود(٤). ٣٩/أ

= في «المستدرك»: (٢/ ٤٤٢). وقال: هذا حديث صحيح على شرط البخاري، ولم يُخرجاه، ووافقه الذهبي. وأخرجه ابن المنذر، وابن أبي حاتم «الدر المنثور»: (١/ ٥٨٢). وانظر: «تفسير القرطبي»: (١/ ٨٣٨)، و«فتح القدير» للشوكاني: (١/ ٢١٤).

(١) في «ط»: (ببني).

(٢) وقد ذكر العلماء أسماء أنبياء بني إسرائيل بين موسى وعيسى عليهما السلام. انظر: «أعلام النبوة» للماوردي: ص٨٨ ـ ٩١، و«البداية والنهاية»: (٢/ ٣ ـ ٥٠).

(٣) في «ط»: (حكيم).

(٤) يُشير إلى قوله تعالى حكاية عن داود وسليمان عليهما السلام: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [سورة الأنبياء، الآيتان: ٧٨ ـ ٧٩].

وروى ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في تفسير هذه الآية: (وذلك أن رجلين دخلا على داود؛ أحدهما صاحب حرث، والآخر صاحب غنم فقال صاحب الحرث: إن هذا أرسل غنمه في حرثي، فلم يبق من حرثي شيئًا، فقال له داود: اذهب، فإن الغنم كلها لك. فقضى بذلك داود. ومر صاحب الغنم بسليمان، فأخبره بالذي قضى به داود. فدخل سليمان على داود، فقال: يا نبي الله إن القضاء سوى الذي قضيت، فقال: كيف؟ فقال سليمان: إن الحرث لا يخفى على صاحبه، ما يخرج منه في كل عام، فله من صاحب الغنم أن يبيع من أولادها وأصوافها وأشعارها حتى يستوفي ثمن الحرث؛ فإن الغنم لها نسل في كل عام. فقال داود: قد أصبت =

الفرق بين الرسول والنبي

فالأنبياء ينبئهم الله؛ فيُخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره. وهم يُنبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر، والأمر، والنهي. فإن أُرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله، وعبادته وحده لا شريك له، ولا بُد أن يكذب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ﴾[1]، وقال: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ﴾[2]؛ فإن الرسل تُرسَل إلى مخالفين؛ فيكذبهم بعضهم.

وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالًا [يوحى][3] إِلَيۡهِم مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰٓۗ أَفَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْۚ أَفَلَا [تَعۡقِلُونَ][4] ﴿١٠٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا [فَنُنۡجِي][5] مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأۡسُنَا عَنِ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾[6].

= القضاء كما قضيت. ففهمها الله سليمان). «تفسير الطبري»: (١٧/ ٥١ ـ ٥٢).

(١) سورة الذاريات، الآية: ٥٢.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٣.

(٣) كذا في «خ»، و«م»، و«ط»: (يوحى)، وهي قراءة الأصل. وقرأ حفص عن عاصم: «نوحي» ـ بالنون وكسر الحاء.

انظر: «الغاية والقراءات العشر» للنيسابوري: ص١٨١، و«زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٢٩٥) و«الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع» لعبد الفتاح القاضي: ص٢٩٧.

(٤) في «خ»: (يعقلون).

(٥) كذا في «خ»، و«م»، و«ط»: فننجي ـ بنونين؛ الأولى مضمومة والثانية ساكنة، والياء ساكنة ـ وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وقرأ حفص، وابن عامر، وأبو بكر ـ عن عاصم ـ ويعقوب: فنجي ـ بنون واحدة مضمومة، وتشديد الجيم، وياء مفتوحة. انظر: «الغاية في القراءات العشر» للنيسابوري: ص١٨١، و«زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٢٩٦). و«الوافي في شرح الشاطبية في القراءات العشر» لعبد الفتاح القاضي: ص٢٩٧.

(٦) سورة يوسف، الآيتان: ١٠٩ ـ ١١٠.

وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَـٰدُ﴾(١).

فقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِىٍّ﴾(٢): دليلٌ على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق؛ كالعالم، ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»(٣).

ليس من شروط الرسول أن يأتي بشرع جديد

وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإن يوسف كان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة(٤)؛

---

(١) سورة غافر، الآية: ٥١.

(٢) سورة الحج، الآية: ٥٢.

(٣) أخرجه أبو داود في «سننه»: (٤/ ٥٧، ٥٨)، كتاب العلم، باب: الحث على طلب العلم، رقم٣٦٤١. والترمذي في «جامعه»: (٥/ ٤٨ ـ ٤٩)، كتاب العلم، باب: فضل الفقه على العبادة. وابن ماجه في «سننه»: (١/ ٨١)، في المقدمة، باب: فضل العلماء والحث على طلب العلم، رقم٢٢٣. وقد صححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: (٢/ ٣٤٢)، و«صحيح سنن ابن ماجه»: (١/ ٤٣)، وحسن سنده في «صحيح الترغيب والترهيب»: (١/ ٣٣، ح٦٨)، وفي «مشكاة المصابيح»: (١/ ٧٤، رقم٢١٢).

(٤) تعددت الأقوال في الفرق بين النبي والرسول، وكلها لا تخلو من مناقشة، ولا تسلم من اعتراضات ترد عليها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فروقًا كثيرة بين النبي والرسول، وهذه الفروق مبنية على الكتاب والسنة؛ فخرج تفريقه بين النبي والرسول من أرجح التفريقات، ومن أسلمها من الانتقادات.

ويمكن تلخيص هذه الفروق فيما يلي:

(١) ـ النبي: هو من يُنبِئ بما أنبأ الله به، ولا يُسمى رسولاً عند الإطلاق؛ لأنه لم يُرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق؛ كالعالم. ولهذا قال النبي ﷺ عن العلماء: «العلماء ورثة الأنبياء»؛ إذ النبي يعمل بشريعة من قبله. =

قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ

= فالأنبياء يأتيهم وحي من الله بما يفعلونه ويأمرون به المؤمنين الذين عندهم، لكونهم مؤمنين بهم؛ كما يكون أهل الشريعة الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول. وكذلك أنبياء بني إسرائيل يأمرون بشريعة التوراة، وقد يوحى إلى أحدهم وحي خاص في قضية معينة، ولكن كانوا في شرع التوارة كالعالم الذي يفهمه الله في قضية ما معنى يُطابق القرآن.

فالأنبياء يُنبئهم الله؛ فيخبرهم بأمره، ونهيه، وخبره، وهم ينبئون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله من الخبر، والأمر، والنهي.

(٢) ـ **الرسول**: هو من أنبأه الله وأرسله إلى من خالف أمره، ليبلغه رسالةً من الله إليه؛ فهو رسول.

فالرسل: من أُرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له. ولا بُد أن يُكذب الرسلَ قومٌ؛ قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾، وقال تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾؛ فإن الرسل ترسل إلى مخالفين، فيكذبهم بعضهم. والرسول يُسمى رسولاً على الإطلاق؛ لأنه يُرسل إلى قوم بما لا يعرفونه. وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة؛ فإن يوسف عليه السلام كان رسولاً، وكان على ملة إبراهيم عليه السلام، وداود وسليمان عليهما السلام كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة وانظر: أقوال العلماء مفصلة في هذه المسألة، في: «تفسير الطبري»: (١٧/ ١٨٩)، و«أعلام النبوة» للماوردي: ص٣٧ ـ ٣٨، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٣٤٢، و«الشفا» للقاضي عياض: (١/ ٢٥١)، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٢/ ١٧٣)، و«تفسير القرطبي»: (١٢/ ٥٤)، و«زاد المعاد» لابن القيم: (١/ ٤٣)، و«طريق الهجرتين» له: ص٣٤٩، و«شرح الطحاوية»: ص١٦٧، و«أنوار التنزيل وأسرار التأويل»: (٤/ ٥٧)، و«لوامع الأنوار البهية»: (١/ ٤٩)، و«أضواء البيان» للشنقيطي»: (٥/ ٧٣٥)، و«رحلة الحج» له: ص١٣٦ ـ ١٣٧.

(١) سورة غافر، الآية: ٣٤.

﴿إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ
وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا
لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[1].

الإرسال اسم عام

والإرسال: اسمٌ عامٌ يتناول إرسال الملائكة، وإرسال الرياح، وإرسال الشياطين، وإرسال النار؛ قال تعالى: ﴿يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ وَنُحَاسٌ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾[3]؛ فهنا جعل الملائكة كلهم رسلاً. والملَك في اللغة: هو حامل الألوكة؛ وهي الرسالة[4]. وقد قال في موضع آخر: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ۚ﴾[5].

فهؤلاء الذين يرسلهم بالوحي؛ كما قال: ﴿۞ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ ۚ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ [بُشْرًا][7] بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ﴾[8]، وقال تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[9].

---

(١) سورة النساء، الآيتان: ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٢) سورة الرحمن، الآية: ٣٥.
(٣) سورة فاطر، الآية: ١.
(٤) انظر: «لسان العرب»: (١٠/٤٩٦)، و«مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٧٧٦.
(٥) سورة الحج، الآية: ٧٥.
(٦) سورة الشورى، الآية: ٥١.
(٧) في «خ»: نشرًا.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ٥٧.
(٩) سورة مريم، الآية: ٨٣.

لكن الرسول المضاف إلى الله: إذا قيل: رسول الله، فَهم مَنْ يأتي برسالة من الله؛ من الملآئكة، والبشر؛ كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾[1]، وقالت الملآئكة: ﴿يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾[2].

وأما عموم الملائكة، والرياح، والجن: فإن إرسالها [لتفعل][3] [فعلاً][4]، لا [لتبلغ][5] رسالة، قال تعالى: ﴿ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾[6].

فرسل الله الذين يبلغون عن الله أمره ونهيه: هي رسل الله عند الإطلاق.

وأما من أرسله الله ليفعل فعلاً بمشيئة الله وقدرته: فهذا عامٌ يتناول كل الخلق؛ كما أنهم كلهم [يفعلون][7] بمشيئته، وإذنه المتضمن لمشيئته، لكن أهل الإيمان يفعلون بأمره، ما يحبه ويرضاه، ويعبدونه وحده، ويطيعون رسله، والشياطين يفعلون بأهوائهم، وهم عاصون لأمره، متبغون لما يسخطه، وإن كانوا يفعلون بمشيئته وقدرته.

وهذا كلفظ [البعث][8]: يتناول البعث الخاص؛ / البعث الشرعي؛ لفظ البعث ٣٩/ب

(١) سورة الحج، الآية: ٧٥.
(٢) سورة هود، الآية: ٨١.
(٣) في «خ»: (ليفعل). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) في «خ»: (فلا). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٥) في «خ»: (ليبلغ). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٩.
(٧) في «ط»: (يعفلون).
(٨) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

كما قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾(١)، ويتناول البعث العام الكوني؛ كقوله: ﴿فَإِذَا جَآءَ وَعْدُ أُولَىٰهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَآ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا۟ خِلَـٰلَ ٱلدِّيَارِ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾(٣).

فالعام بحكم مشيئته وقدرته، والخاص هو أيضًا [بحكم مشيئته وقدرته](٤)، وهو مع ذلك بحكم أمره، ورضاه، ومحبته.

وصاحب الخاص من أولياء الله يكرمه ويثيبه، وأما من خالف أمره، فإنه يستحق العقوبة، ولو كان فاعلاً بحكم المشيئة؛ فإن ذلك لا يُغني عنه من الله شيئًا.

ولا يَحتَج بالمشيئة على المعاصي، إلا من تكون حجته داحضة، ويكون متناقضًا، متبعًا لهواه، ليس عنده علمٌ بما هو عليه؛ كالمشركين الذين قالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ﴾(٥)؛ كما قد بُسِط [هذا](٦) في غير هذا الموضع(٧). والله أعلم.

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٦٧.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «م»، و«ط».

(٧) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٤ ـ ١٨، ٧٨ ـ ٨٥)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٨١ ـ ١٩٧، ٢٦٢ ـ ٢٧٢)، والمجلد الثاني عشر من مجموع الفتاوى كله في بيان مسائل القدر.

فصل

الدليل هو الآية والبرهان

الدليل الذي هو الآية والبرهان يجب طرده كما تقدم[1]؛ فإنه لو كان تارّة يتحقق مع وجود المدلول عليه، وتارّة يتحقق مع عدمه. فإذا تحقق لم يعلم: هل وجد المدلول، أم لا؟ فإنه كما يوجد مع وجوده، [يوجد مع عدمه][2].

ولهذا كان الدليل[3] إما مساويًا للمدلول عليه، وإما أخص منه، لا يكون أعم من المدلول.

ولهذا لم يكن للأمور المعتادة دلالة على ما هو أخص؛ كطلوع الشمس، والقمر، والكواكب، لا [تدل][4] على صدق أحد، ولا كذبه؛ لا مدعي النبوة، ولا غيره؛ فإنها توجد مع كذب الكاذب، كما توجد مع صدق الصادق.

لكن [تدل] على ما هو أعم منها؛ وهو وجود الرب، وقدرته، ومشيئته، وحكمته؛ فإن وجود ذاته وصفاته ثابت؛ سواءٌ كانت هذه المخلوقات موجودة، أو لم تكن؛ فيلزم من وجود المخلوق وجود خالقه، ولا يلزم من

---

(١) انظر: ص٢٥٨ من هذا الكتاب.
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٣) الدليل في اللغة: هو المرشد، وما به الإرشاد وفي الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. انظر: «التعريفات»: ص١٤٠.
(٤) في «م»، و«ط»: (يدل).

المخلوقات آيات للرب

عدمه عدم خالقه؛ فلهذا كانت المخلوقات كلها آيات للرب؛ فما من مخلوق إلا وهو آية له[١]؛ هو دليل، وبرهان، وعلامة على ذاته وصفاته

كل مخلوق هو علامة على ذاته سبحانه وصفاته ووحدانيته

ووحدانيته. وإذا عُدم كان غيره من المخلوقات [تدل][٢] على ما دل عليه، ويجتمع على المعلوم الواحد من الأدلة ما لا يحصيه إلا الله.

وقد يكون الشيء مستلزمًا لدليل معين. فإذا عُدم عُرف انتفاؤه. وهذا مِما يكون لازمًا ملزومًا؛ فتكون [الملازمة][٣] من الطرفين؛ فيكون كل منهما دليلاً.

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ابن تيمية: (١/ ٤٨)، و(٢/ ٩ ـ ١٢، ١٧ ـ ٢٤، ٧٤ ـ ٧٨)، و(٩/ ١٤٢).

(٢) في «م»، و«ط»: (يدل).

(٣) في «ط»: (الزلامة).

والملازمة لغة: امتناع انفكاك الشيء عن الشيء. واللزوم، والتلازم بمعناه.

والملازمة اصطلاحًا: كون الحكم مقتضيًا للآخر، على معنى أن الحكم بحيث لو وقع يقتضي وقوع حكم آخر اقتضاء ضروريًا؛ كالدخان للنار في النهار، والنار للدخان في الليل.

انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص٢٩٤.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (... معلومٌ أنه إذا كان اللزوم من أحد الطرفين، لزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومن نفي اللازم نفي الملزوم. فكيف إذا كان التلازم من الجانبين؟ فإن هذا التلازم يستلزم أربع نتائج؛ فيلزم من ثبوت هذا اللازم ثبوت هذا، ومن نفيه نفيه، ومن ثبوت الملازم الآخر ثبوت ذلك، ومن نفيه نفيه. وهذا هو الذي يُسميه المنطقيون: الشرطي المتصل، ويقولون: استثناء عين المقدم ينتج عين التالي، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم. فإذا كان التلازم من الجانبين، كان استثناء عين كل من المتلازمين ينتج عين الآخر، واستثناء نقيض كل منهما ينتج نقيض الآخر...).

«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

وإذا قُدر [انتفاؤه كان دليلاً على][1] انتفاء الآخر كالأدلة على الأحكام الشرعية؛ فما من حكمٍ إلا جعل الله عليه دليلاً.

وإذا قُدِّر انتفاء جميع الأدلة الشرعية على حكمٍ، عُلِم أنه ليس حكمًا شرعيًا[2]، وكذلك ما تتوفر الهمم والدواعي على نقله؛ فإنه إذا نُقل دل التواتر على وجوده، وإذا لم يُنقل مع توفر الهمم والدواعي على نقله لو كان موجودًا، عُلِم أنه لم يوجد؛ كالأمور الظاهرة التي يشترك فيها الناس؛ مثل موت ملك، وتبدل ملك، وتبدل ملك بملك، وبناء مدينة ظاهرة، وحدوث حادث عظيم في المسجد أو البلد؛ فمثل هذه الأمور لا بُد أن ينقلها الناس إذا وقعت. فإذا لم تنقل نقلاً عامًا، بل نقلها واحد، عُلِمَ أنه قد كذب. وهذا مبسوط في غير هذا الموضع[3].

الفرق بين الآية والقياس

وقد بسط في غير هذا الموضع: الفرق بين الآية التي هي علامة تدل على نفس المعلوم، وبين القياس الشمولي الذي لا يدل [إلا][4] على قدرٍ كلي مشترك، لا يدل على شيء معين؛ إذ كان لا بُد فيه من قضية كلية، وأن ذلك القياس لا يفيد العلم بأعيان الأمور الموجودة، ولا يفيد معرفة شيء؛
٤٠/أ لا الخالق، ولا نبي من أنبيائه، ولا نحو ذلك / بل إذا قيل: كل محدَث فلا بُد له من [محدِث][5]، دل على محدِثٍ مطلق، لا يدل على عينه، بخلاف آيات الله؛ فإنها تدل على عينه.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو «م»، و«ط».
(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٦٨ ـ ٢٧١).
(٣) انظر: «درء العقل والنقل»: (٦/ ١٢ ـ ١٣، ٢٧١).
(٤) في «ط»: (إلى).
(٥) رسمت في «خ»: (محدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

وبيَّنَّا أن القرآن ذكر الاستدلال بآيات الله. وقد يستدل بالقياس الشمولي، والتمثيلي، لكن دلالة الآيات أكمل وأتم[1].

وتبيَّن غلط من عظَّم دلالة القياس الشمولي، المنطقي، وأنهم من أبعد الناس عن العلم والبيان.

وذكرنا أيضًا[2] غلط من فضَّل الشمولي [على][3] التمثيلي، وأنها من جنس واحد، والتمثيلي أنفع، وإنما الآيات تكون أحسن.

ثلاثة أقوال في معنى الآية

وقد ذكر أبو الفرج ابن الجوزي ما ذكره [أبو بكر][4] ابن الأنباري[5]، وغيره في الآيات آيات القرآن؛ مثل قوله: ﴿قَدْ [كَانَتْ][6] ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ تَنكِصُونَ ﴿٦٦﴾ مُسْتَكْبِرِينَ﴾[7]: ثلاثة أقوال؛ قال: (في معنى الآية ثلاثة [أقوال][8]:

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في موضع آخر: (والفرق بين الآية وبين القياس: أن الآية تدل على عين المطلوب الذي هي آية وعلامة عليه؛ فكل مخلوق فهو دليل وآية على الخالق نفسه). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٤٨). وانظر: المصدر نفسه: (١/ ٤٧ ـ ٥٠)، (٩/ ١٤٢ ـ ١٥٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٦٨ ـ ٢٨٦)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦١).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٩/ ١٩٦ ـ ٢٠٦).

(٣) في «ط»: (عن).

(٤) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».

(٧) سورة المؤمنون، الآيتان: ٦٦ ـ ٦٧.

(٨) في «خ»: (أقول).

أحدها: أنها العلامة؛ فمعنى آية: علامة؛ لانقطاع الكلام الذي قبلها القول الأول وبعدها[1].

قال الشاعر[2]:

ألا أبلـغ لـديـك بنـي تميـم بآية ما يُحبون الطعاما[3]

---

(١) في «زاد المسير» لابن الجوزي: والذي بعدها.

(٢) وهو يزيد بن عمرو بن الصعق، أحد بني عمرو بن كلاب.
(لاحظ مصادر الحاشية التالية).

(٣) وله بقية، هي:

أجارتها أُسَيِّدُ ثم غارت بذات الضَّرع منه والسَّنامِ

انظر: «خزانة الأدب»: (٦/ ٥٢٠، ٥٢٣)، وانظر أيضًا: «الكتاب» لسيبويه: (١/ ٤٦٠)، و«الكامل» للمبرد: ص٩٨.
وفي «خزانة الأدب»: (٦/ ٥١٨):

ألا من مبلغ عني تميمًا بآية ما يحبون الطعاما

(على أن تُضاف في الأغلب إلى الفعلية، مصدرة بحرف المصدر، كما في البيت؛ فإن «ما» مصدرية تؤول مع الفعل بعدها بمصدر مجرور بإضافة آية إليه.
وهذا خلاف مذهب سيبويه، فإن «ما» زائدة، وآية مضافة إلى الفعل، ولا تؤول بمصدر.
وقال النحاس: ما عند سيبويه لغو، وقال المبرد: «ما» والفعل مصدر. وأنكر ما قال سيبويه).
وقال أيضًا في «خزانة الأدب» (٦/ ٥١٩ ـ ٥٢٠): (قال ابن السيد فيما كتبه على الكامل: هذا من الغلط، إنما الرواية: بآية ما بهم حُبُّ الطعامِ
وبعده:

أجارَتْها أُسَيِّدُ ثم أودت بذات الضرع منها والسنامِ

وليس أبو العباس المبرد بأول من غلط فيه من النحويين. انتهى.
وعليه: لا شاهد فيه، وهذا يُؤيد قول سيبويه؛ فإن «ما» موصولة، وحب الطعام: مبتدأ، والظرف قبله خبر، والجملة صلة الموصول).

وقال النابغة[1]:

توهمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابع[2]

قال: وهذا اختيار أبي عبيد[3])[4].

قلت[5]: أما أن الآية هي العلامة في اللغة. فهذا صحيح، وما استشهد به من الشعر يشهد لذلك.

وأما تسمية الآية من القرآن آية؛ لأنها علامة: صحيح، لكن قول القائل: إنها علامة؛ لانقطاع الكلام الذي قبلها وبعدها: ليس بطائل؛ فإن هذا المعنى الحد والفصل؛ فالآية مفصولة عما قبلها، وعما بعدها.

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة. شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز. كانت تُضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها. وكان الأعشى وحسان بن ثابت، والخنساء ممن يعرض شعره على النابغة. وهو أحد الأشراف في الجاهلية.
انظر: «الأعلام» للزركلي: (٣/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٢) انظر: «ديوان النابغة الذبياني»: ص٨٢.

(٣) لعله: القاسم بن سلام الهروي الخراساني، أبو عبيد. من كبار العلماء بالحديث والأدب والفقه، من أهل هراة. ولد وتعلم بها، وكان مؤدبًا، ورحل إلى بغداد، فولي القضاء بطرسوس، ورحل إلى مصر، وكان منقطعًا للأمير عبد الله بن طاهر، كلما ألف كتابًا أهداه إليه، وأجرى له عشرة آلاف درهم كل شهر. من كتبه: الغريب، المصنف، وفي غريب الحديث ألفه في نحو أربعين سنة، وهو أول من صنف في هذا الفن، والإيمان ومعالمه، وغيرها من المؤلفات. ولد في سنة ١٥٧هـ، وتوفي سنة ٢٢٤هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/ ٤٩٠)، و«طبقات الحنابلة»: (١/ ٢٥٩). و«الأعلام»: (٥/ ١٧٦).

(٤) «زاد المسير»: (١/ ٧١).

(٥) القائل هو شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

وليس معنى كونها آية هو هذا، وكيف؟ وآخر الآيات آية؛ مثل آخر سورة الناس، وكذلك آخر آية من السورة، وليس بعدها شيء، وأول الآيات آية، وليس قبلها شيء؛ مثل أول آية من القرآن ومن السورة وإذا قُرئت الآية وحدها، كانت [آية][1]، وليس معها غيرها.

وقد قام النبي ﷺ بآية يُرددها حتى أصبح[2]: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾[3]؛ فهي آية في نفسها، لا لكونها منقطعة مما قبلها وما بعدها.

وأيضًا: فكونه علامة على هذا الانقطاع: قدر مشترك بين جميع الأشياء التي يتميز بعضها عن بعض، ولا تسمى آيات. والسورة متميزة عما قبلها وما بعدها، وهي آيات كثيرة. وأيضًا فالكلام الذي قبلها منقطع، وما قبلها آية. فليست دلالة الثانية على الانقطاع بأولى من دلالة الأولى عليه.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) روى الإمام أحمد في مسنده بسنده عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: صلى النبي ﷺ ذات ليلة، فقرأ بآية، حتى أصبح، يركع بها، ويسجد بها: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، فلما أصبح، قلت: يا رسول الله! لم تزل تقرأ هذه الآية حتى أصبحتَ، تركع بها؟ قال: «إني سألت ربي عز وجل الشفاعة، فأعطانيها، وهي نائلة إن شاء الله لمن لا يشرك بالله شيئًا».

(مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ ط الحلبي ـ (٥/١٤٩)، وانظر: «المصدر نفسه»: (٥/ ١٧٠)، والحديث أخرجه النسائي في «سننه» ـ: (٢/ ١٤٤٠)، كتاب الزهد، باب: ذكر الشفاعة ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه يرفعه، بلفظ: «لكل نبي دعوة مستجابة، فتعجَّل كل نبي دعوته، وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي، فهي نائلة من مات لا يُشرك بالله شيئًا».

وقد صححه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه»: (٢/ ٤٣٠).

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٨.

وأيضًا: فكيف يكون كونها آية علامة للتمييز بينها وبين غيرها، والله سماها آياته؛ فقال: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ﴾[1].

والصواب: أنَّها آية من آيات الله؛ أي: علامة من علاماته، ودلالة من أدلة الله، وبيان من بيانه؛ فإن كل آية قد بين فيها من أمره وخبره، ما هي دليل عليه، وعلامة عليه فهي آية من آياته؛ وهي أيضًا دالة على كلام الله المباين لكلام المخلوقين؛ فهي دلالة على الله سبحانه، وعلى ما أرسل بها رسوله.

ولما كانت كل آية مفصولة بمقاطع الآي التي يختم بها كل آية، صارت كل جملة مفصولة بمقاطع الآي: آيةً.

صفة قراءة النبي ﷺ ولهذا كان النبي ﷺ يقف على رؤوس الآي؛ كما نعتت قراءته: الحمد لله رب العالمين، وتقف، / الرحمن الرحيم، وتقف، مالك يوم الدين، ٤٠/ب وتقف[2]، ويسمي أصحاب الوقف: وقف السنة؛ لأن كل آية لها فضل ومقطع تتميز عن الأخرى[3].

القول الثاني قال[4]: (والوجه الثاني[5]: أنها سميت آية؛ لأنها جماعة حروف من

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٢.

(٢) رواه الترمذي في «جامعه الصحيح»: (٥/ ١٨٥)، كتاب القراءات، باب: فاتحة الكتاب، وقال: هذا الحديث غريب.

والحديث صححه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: (٣/ ١٣)، وفي «إرواء الغليل»: رقم٣٤٣، وفي «مشكاة المصابيح»: رقم ٢٢٠٥، وفي بعض كتبه الأخرى.

(٣) انظر: «المكتفى في الوقف والابتدا» لأبي عمرو الداني: ص١٤٦ ـ ١٤٧، ١٥٧؛ فقد ذكر أن هذا الوقف هو وقف السنة.

(٤) القائل هو أبو الفرج ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٥) في «زاد المسير» لابن الجوزي بدون كلمة: «الوجه»، وإنما الموجود: والثاني.

القرآن، وطائفة منه. قال [أبو عمرو][1] الشيباني[2]: يقال: خرج القوم بآيتهم؛ أي: بجماعتهم، وأنشدوا[3]:

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا ... بآياتنا ترجى اللقاح المطافلا[4].

قلت[5]: هذا فيه نظرٌ؛ فإن قولهم: خرج القوم بآيتهم: قد يراد به بالعلامة التي تجمعهم؛ مثل الراية، واللواء؛ فإن العادة أن كل قوم لهم أمير، [يكون][6] له آية يُعرفون [بها][7]، فإذا [أخرج][8] الأمير آيتهم،

---

(١) في «خ»، و«م»، و«ط»: (أبو عمر). والتصويب من زاد المسير، ومن مصادر ترجمة أبي عمرو.

(٢) هو إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، أبو عمرو، لغوي أديب من رمادة الكوفة. سكن بغداد، ومات بها. أخذ عنه جماعة كبار، منهم أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي كان يلزم مجالسه ويكتب أماليه. من تصانيفه: كتاب اللغات، وكتاب الخيل، والنوادر، وغريب الحديث. ولد سنة ٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٠٦هـ.

انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٦٥) و«الأعلام» للزركلي: (١/ ٢٩٦).

(٣) القائل هو: بُرج بن مُسهِر بن الجلاس. أحد بني جذيلة من طي.

انظر: «لسان العرب»: (١٤/ ٦٢)، و«معجم الشعراء»: (٦١)، و«خزانة الأدب»: (٦/ ٥١٥).

وفي خزانة الأدب:

خرجنا من النعتين لا حي مثلنا ... بآياتنا نزجي اللقاح المطافلا

وذكر محقق خزانة الأدب أن الشعر في كتاب «التنبيهات»: ص٣٠٨، وأن الأشبه من النقبين، وليس من النعتين.

(٤) «زاد المسير» لابن الجوزي: (١/ ٧١).

(٥) القائل هو شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى.

(٦) في «م»، و«ط»: (تكون).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (خرج). وما أثبت من «م»، و«ط».

اجتمعوا إليه. ولهذا سمي ذلك عَلَمًا. والعلم هي العلامة والآية، ويسمى راية؛ لأنه يُرى. فخروجهم بآيتهم: أي بالعلم والآية التي تجمعهم؛ فيستدل [بها](١) على خروجهم جميعهم؛ فإن الأمير المطاع إذا خرج، لم يتخلف أحدٌ، بخلاف ما إذا خرج بعض أمرائه. وإلا، فلفظ الآية: هي العلامة، وهذا معلومٌ بالاضطرار، والاشتراك في اللفظ، لا يَثْبُتُ بأمرٍ محتمل.

القول الثالث

قال(٢): «والثالث: أنها سُمِّيت آية؛ لأنها عَجَبٌ؛ وذلك: أن قارئها يستدل إذا قرأها على مباينتها لكلام المخلوقين. وهذا كما [تقول](٣): فلانٌ آية من الآيات: أي عجبٌ من العجائب، ذكره ابن الأنباري»(٤).

قلت(٥): هذا القول هو داخل في معنى كونها آية من آيات الله؛ فإن آيات الله كلها عجيبة؛ فإنها خارجة عن قدرة البشر، و[عما](٦) قد يُشَبَّه بها من مقدور البشر.

والقرآن كله عَجَبٌ؛ تعجبت به الجن؛ كما حكى عنهم تعالى أنهم

---

(١) في «م»، و«ط»: (به).

(٢) أي: ابن الجوزي رحمه الله.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين. وهي في «خ»، و«م»، و«ط»: (يقول). وما أُثبت من زاد «المسير» لابن الجوزي، وهو الأشبه.

(٤) «زاد المسير»: (١/ ٧٢).
وبعد ذلك قال ابن الجوزي رحمه الله: (وفي المراد بهذه الآيات أربعة أقوال: إحداها: آيات الكتب التي تتلى، والثاني: معجزات الأنبياء، والثالث: القرآن، والرابع: دلائل الله في مصنوعاته). «زاد المسير»: (١/ ٧٢).

(٥) القائل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(٦) في «خ»: (عن ما).

قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِيٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾[1]؛ فإنه كلام خارج عن المعهود من الكلام، وهو كما في الحديث: لا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، ولا يَخْلق عن [كثرة][2] الرد[3].

---

(١) سورة الجن، الآيتان: ١ ـ ٢.

(٢) في «خ»: (كثيرة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) الحديث مروي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد قال فيه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ستكون فتن». قلت: وما المخرج منها؟ قال: «كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم. هو الفصل ليس بالهزل، هو الذي من تركه مِنْ جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، فهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم ينته الجن إذ سمعته أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ هو الذي من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أُجر، ومن دعا إليه هُديَ إلى صراط مستقيم، خذها إليك يا أعور».

أخرجه الدارمي في «سننه»: (٢/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧)، من كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، وانظر: «المسند»: (١/ ٩١).

وأخرجه الترمذي في «سننه»: (٥/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، في كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل القرآن.

وقال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وقال ابن كثير رحمه الله في «فضائل القرآن»: ص ١١ ـ ١٢: الحديث مشهور من رواية الحارث الأعور، وقد تكلموا فيه، بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده، أما أنه تعمد الكذب في الحديث، فلا، والله أعلم.

وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح، على أنه قد روي له شاهد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

وكل آية لله خرجت عن المعتاد، فهي عجب؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾[1].

فالآيات: العلامات والدلالة، ومنها: مألوف معتاد، ومنها: خارج عن المألوف المعتاد.

آيات القرآن

وآيات القرآن من هذا الباب؛ فالقرآن عجب، لا لأن مسمى الآية هو مسمى العجب، بل مسمى الآية أعم، [ولهذا][2] قال: ﴿كَانُوا۟ مِنْ ءَايَٰتِنَا عَجَبًا﴾.

معنى الآية في العرف

ولكن لفظ الآية قد يُخص في العرف بما يحدثه الله، و[أنها][3] غير المعتاد دائمًا؛ كما قال النبي ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله و[إنهما][4] لا تُخسفان لموت أحدٍ، ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات الله يُخوِّف بهما عباده»[5].

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾[6].

وفي الحديث الصحيح: لما دخلت أسماء على عائشة وهي في

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٩.

(٢) في «خ»: (رسمت): والهذا. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (أنهما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (إنها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) رواه البخاري في «صحيحه»: (١/٣٥٣)، كتاب صلاة الكسوف، باب: صفة الشمس والقمر بحسبان، و(١/٣٥٦)، كتاب صلاة الكسوف، باب: قول النبي ﷺ: يُخوف الله عباده بالكسوف. ومسلم في «صحيحه»: (٢/٦١٨)، كتاب الكسوف، باب: صلاة الكسوف. أخرجاه مع اختلاف في الألفاظ يسير.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ٥٩.

الصلاة، فسألتها فقالت: سبحان الله، فقالت آية؟ فأشارت أي: نعم[1].

وتُسمى صلاة الكسوف صلاة الآيات[2]، وهي مشروعة في أحد القولين في مذهب أحمد، في جميع الآيات[3] التي يحصل بها صلاة الكسوف

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٣٥٨)، كتاب صلاة الكسوف، باب: صلاة النساء مع الرجال في الكسوف، ومسلم في «صحيحه»: (٢/ ٦٢٤)، كتاب الكسوف، باب: ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار.

(٢) لقوله ﷺ: «هذه الآيات التي يُرسل الله لا تكون لموت أحدٍ ولا لحياته، ولكن يُخوف الله بها عباده، فإذا رأيتم شيئًا من ذلك فافزعوا إلى ذكره ودعائه واستغفاره». أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٣٦٠)، كتاب الكسوف، باب: الذكر في الكسوف.

(٣) قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال أصحابنا: يُصلى للزلزلة كصلاة الكسوف، نص عليه، وهو مذهب إسحاق، وأبي ثور. قال القاضي: ولا يصلى للرجفة، والريح الشديدة، والظلمة، ونحوها. وقال الآمدي: يصلى لذلك، ولرمي الكواكب والصواعق، وكثرة المطر، وحكاه عن ابن أبي موسى. وقال أصحاب الرأي: الصلاة لسائر الآيات حسنة؛ لأن النبي ﷺ علل الكسوف بأنه آية من آيات الله تعالى يُخوف بها عباده. وصلى ابن عباس للزلزلة بالبصرة؛ رواه سعيد. وقال مالك والشافعي: لا يُصلى لشيء من الآيات، سوى الكسوف؛ لأن النبي ﷺ لم يصل لغيره. وقد كان في عصره بعض هذه الآيات، وكذلك خلفاؤه. ووجه الصلاة للزلزلة: فعل ابن عباس. وغيرها لا يصلى له؛ لأن النبي ﷺ لم يُصل لها، ولا أحد من الصحابة، والله أعلم). «المغني»: (٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣). وانظر: «فتح الباري»: (١/ ٦٠٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر ـ فيما نقله عنه ابن قاسم ـ: (يُصلى لكل آية؛ كما دل على ذلك السنن والآثار، وقاله المحققون من أصحاب أحمد وغيرهم. ولولا أن ذلك يكون لشر وعذاب لم يصح التخويف بذلك. وهذه صلاة رهبة وخوف؛ كما أن صلاة الاستسقاء صلاة رغبة ورجاء. وقد أمر الله عباده أن يدعوه خوفًا وطمعًا، وقال عليه الصلاة والسلام: «إذا رأيتم من هذه الأفزاع شيئًا فافزعوا إلى الصلاة»). حاشية على الروض المربع لابن قاسم (٢/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٤/ ٢٦٤).
=

التخويف[1]؛ كانثار الكواكب، والظلمة الشديدة، وتُصلى للزلزلة، نص عليه[2]، كما جاء الأثر بذلك[3].

فهذه الآيات أخص من مطلق الآيات، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[4]، وقال ﷺ: «ثلاث آيات يتعلمهن [من القرآن][5] خيرٌ له من ثلاث خلفات سِمانٍ»[6].

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله عن الشمس والقمر: (وقوله: «يُخوف الله بهما عباده» كقوله: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْءَايَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩]. ولهذا كانت الصلوات مشروعة عند الآيات عمومًا، مثل تناثر الكواكب، والزلزلة، وغير ذلك. والتخويف إنما يكون بما هو سبب للشر المخوف؛ كالزلزلة والريح العاصف، وإلا فما وجوده كعدمه لا يحصل به تخويف. فعلم أن الكسوف سبب للشر، ثم قد يكون عنه شر. ثم القول فيه كالقول في سائر الأسباب: هل هو سبب؟ كما عليه جمهور الأمة، أو هو مجرد اقتران عادة كما يقوله الجهمية. وهو ﷺ أخبر عند أسباب الشر بما يدفعها من العبادات التي تقوي ما انعقد سببه من الخير، وتدفع أو تضعف ما انعقد سببه من الشر كما قال: «إن الدعاء والبلاء ليلتقيان فيعتلجان بين السماء والأرض». والفلاسفة تعترف بهذا، لكن هل ذلك بناء على أن الله يدفع ذلك بقدرته وحكمته، أو بناء على أن القوى النفسانية تؤثر؟ هذا مبني على أصولهم في هذا الباب). «منهاج السنة النبوية»: (٥/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦).

(٢) نقل عبد الله بن أحمد بن حنبل أن أباه إذا كانت ريح، أو ظلمة، أو أمر يفزع الناس منه، فزع إلى الصلاة.
انظر: «مسائل الإمام أحمد»: براوية ابنه عبد الله (٢/ ٤٤٧)، تحقيق د/ علي بن سليمان المهنا، ط الأولى، مكتبة الدار. وانظر: «فتح الباري» لابن حجر: (١/ ٦٠٦).

(٣) لعله يُشير إلى الحديث الذي تقدم ذكره قريبًا في ح (٥) من الصفحة السابقة.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٤.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «م»، و«ط».

(٦) الحديث مروي عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: قال: قال رسول ﷺ: «أيُحبَ أحدكم إذا رجع إلى أهله أن يجد فيه ثلاث خلفات عظام سمان؟» قلنا: نعم. قال: «فثلاث آيات يقرأ بهن أحدكم في صلاته خير له من ثلاث خلفات عظام سمان». =

فصل

الدليل ينقسم إلى قسمين:
١ـ ما يدل بنفسه.
٢ـ ما يدل بدلالة الدال به

والدليل الذي هو الآية والعلامة ينقسم إلى ما يدل بنفسه، وإلى ما يدل بدلالة الدال به؛ فيكون الدليل في الحقيقة هو الدال به الذي قصد أن يدل به. وقد جعل ذلك علامَةً وآيةً ودليلاً.

والذي يدل بنفسه[(١)] يُعلَم أنه يدل بنفسه، وإن لم يُعلم أن أحدًا جعله دليلاً، وإن كان في نفس الأمر كل مخلوقٍ قد جعله الله آية ودلالة.

وهو سبحانه عليمٌ مريدٌ، فلا يمكن أن يُقال: لم يرد بالمخلوقات أن تكون أدلة له، ولا أنها ليست / دليلاً يجعلها أدلة، كما قد يطلقه طائفة من النظار. ولكن يستدل بها مع عدم النظر في كونها جعلت أدلة؛ كما قد يطلقه؛ إذ كان فيها مقاصد كثيرة غير الدلالة. ١/٤١

والذي جعلها دليلاً؛ وهو الله، جعل ذاتها يستدل بها، مع قطع النظر عن [كونها][(٢)] هي دليلاً؛ فما من مخلوقٍ، إلا ويمكن الاستدلال به على

= الحديث رواه مسلم في «صحيحه»: (١/ ٥٥٢)، كتاب صلاة المسافرين، باب: فضل قراءة القرآن في الصلاة وتعلمه، والدارمي في «سننه»: (٢/ ٥٢٣)، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل من قرأ القرآن، وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٢٤٣)، كتاب الأدب، باب: ثواب القرآن، وأحمد في «مسنده»: (٢/ ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٩٧).

(١) هذا القسم الأول، ويذكره هنا بالتفصيل. وسيأتي ذكره للقسم الثاني لاحقًا في بداية الفصل، ص٧٦٢.

(٢) في «خ»: (كونه). وما أثبت من «م»، و«ط».

الخالق، والمحدَث نفسه يُعلم بصريح العقل أن له محدِثًا.

الأدلة العقلية والأدلة الوضعية

وهذه الأدلة التي [تدل][1] بنفسها قد تُسمى الأدلة العقلية، ويسمى النوع الآخر[2] الأدلة الوضعية؛ لكونها إنما دلت بوضع واضع.

والتحقيق: أن كلاهما عقلي، إذا نظر فيه العقل علم مدلوله[3].

لكن هذه تدل بنفسها، وتلك تدل بقصد الدال بها؛ فيعلم بها قصده. وقصده هو الدال بها؛ كالكلام فإنه يدل بقصد المتكلم به وإرادته، وهو يدل على مراده وهو يدلنا بالكلام على ما أراد، ثم يستدل بإرادته على لوازمها؛ فإن اللازم أبدًا مدلولٌ عليه بملزومه.

الآيات التي تدل بنفسها مجردة نوعان

والآيات التي [تدل][4] بنفسها مجردة نوعان؛

منها: ما هو ملزومٌ مدلولٌ عليه بذاته، لا يمكن وجود ذاته دون وجود لازمه المدلول عليه؛ مثل دلالة المخلوقات على الخالق.

---

(١) في «خ»: (يدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) الذي يدل بدلالة الدال به. وقد سبق تقسيم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا للأدلة إلى عقلية، ووضعية راجع: ص٢٢٨، ٥٣٤ ـ ٥٣٩ من هذا الكتاب.

(٣) وقد شرح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العبارة في موضع آخر، فقال: (تدبرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة، والدلائل العقلية، فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر، وتأتي بأشياء لم يهتدوا لها، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها. . . ـ إلى أن قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ـ كل علم عقلي أمر الشرع به، أو دل عليه، فهو شرعي أيضًا؛ إما باعتبار الأمر، أو الدلالة، أو باعتبارهما جميعًا).

«مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣). وانظر: «المصدر نفسه»: (٢/ ٤٦، ٦١)، و(١٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٣، ٢٦٠ ـ ٢٦٤)، و(١٩/ ٢٢٨ ـ ٢٣٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٤) في «خ»: (يدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

ومنها: ما هو مستلزم له مدة طويلة، أو قصيرة؛ [فتدل][1] عليه تلك المدة؛ مثل نجوم [السموات][2]؛ فإنه يستدل بها على الجهات، والأمكنة، وعلى غيرها من النجوم، وعلى الزمان ماضيه وغابره، ما دام العالم على هذه الصورة؛ قال تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥ وَعَلَٰمَٰتٍ ۚ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ۝١٦﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلنُّجُومَ لِتَهْتَدُوا۟ بِهَا فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[4].

ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ [أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ][5] فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾[6]، ثم قال: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا﴾، إلى قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ [لَـَٔايَٰتٍ][7] لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[8]، وقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥ وَعَلَٰمَٰتٍ﴾[9]؛ هي علامات ألقاها في الأرض، وهذا قول الأكثرين[10]؛ قالت طائفة: هي معالم الطرق يُستدل بها بالنهار،

---

(١) في «خ»: (فيدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (السمات). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سورة النحل، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.

(٥) في «خ»: أنزل من السماء ماءً. وهو خطأ، والصواب ما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩٨.

(٧) ما بين العقوفتين ساقط من «خ».

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٩٩.

(٩) سورة النحل، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(١٠) انظر: «تفسير الطبري»: (٨/ ٩١).

ويستدل بالنجم بالليل؛ وقالت طائفة: هي الجبال، وهي أيضًا مما يُستدل به[1]، ولهذا سماها الله أعلامًا في قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾[2]، ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[3]؛ أي: كالجبال. والأعلام جمع عَلَم، والعَلَم: ما يعلم به كالعلامة، [ومنه][4]: أعلام الطرق المنصوبة[5]، ومنه: يُقال لدلائل النبوة: أعلام النبوة، ويقال للراية المرفوعة: إنها علم[6]، وأنها

---

(١) قال أبو الفرج بن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لهذه الآيات:
قوله تعالى: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ﴾: فيها ثلاثة أقوال:
أحدها: أنها معالم الطريق بالنهار، وبالنجم هم يهتدون بالليل؛ رواه العوفي عن ابن عباس.
والثاني: أنها النجوم أيضًا؛ منها ما يكون علامة لا يُهتدى به، ومنها ما يُهتدى به؛ قاله مجاهد، وقتادة، والنخعي.
والثالث: الجبال؛ قاله ابن السائب، ومقاتل.
«زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٤٣٦)، وانظر: «تفسير الطبري»: (٨/ ٩١ ـ ٩٢)، و«تفسير القرطبي»: (١٠/ ٦١).

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٢.

(٣) لعل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أراد ذكر الآية التي في سورة الرحمن؛ وهي قوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ٢٤ ـ ٢٥].

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٥) قال الأزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويقال لما يُبنى في جواد الطريق؛ من المنار التي يستدل بها على الطريق أعلام، واحدها علمٌ. والعَلَم: الراية التي إليها يجتمع الجند. والعلم: علم الثوب ورقمه في أطرافه. والمعلم: ما جعل علامة وعلمًا للطرق والحدود؛ مثل أعلام الحرم، ومعالمه المضروبة عليه). «تهذيب اللغة» للأزهري: (٢/ ٤١٨ ـ ٤١٩)، وانظر: «لسان العرب» لابن منظور: (١٢/ ٤١٩).

(٦) الراية: العلم، لا تهمزه العرب، والجمع رايات. ويقال ريبت الراية: أي: ركزتها. «لسان العرب»: (١٤/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).
وقال أيضًا: والعلم: الراية التي تجتمع إليها الجند. وقيل: هو الذي يقعد على الرمح. =

جُعلت علامة لصاحبها وأتباعه. والعالَم [بالفتح][1] مثل الخاتَم[2]: ما يعلم به؛ كما أن الخاتم ما يختم به، وهو بمعنى العالَم[3]. ويسمى كل صنفٍ من المخلوقات عالَمًا[4]؛ لأنه عَلَمٌ وبرهان على الخالق تعالى، بخلاف العالِم بالكسر؛ فإنه الذي يَعْلَم[5]؛ كالخاتِم بالكسر فإنه الذي يختم[6]؛ قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ [وَخَاتِمَ][7] ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[8]؛ لأنه ختمهم؛ كما يُسمى الماحي، والحاشر، والعاقب[9]. وقد قُرِئ: ﴿وَخَاتَمَ﴾[10]؛ أي: خُتِمُوا به.

= «لسان العرب»: (١٢/ ٤٢٠).

(١) في «ط»: (بالفت).

(٢) أي: على وزنه.

(٣) انظر: «تهذيب اللغة»: (٧/ ٣١٣)، و«لسان العرب»: (١٢/ ١٦٣)، و«المفردات» للراغب: ص٥٨١.

(٤) انظر: «تهذيب اللغة»: (٢/ ٤١٦)، و«لسان العرب»: (١٢/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، و«المفردات» للراغب: ص٥٨٢، و«القاموس المحيط»: ص١٤٧٢.

(٥) العالِم: هو الذي يعمل بما يعلم، انظر: «تهذيب اللغة»: (٧/ ٤١٦).

(٦) انظر: «تهذيب اللغة»: (٧/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، و«لسان العرب»: (١٢/ ١٦٣).

(٧) وهي قراءة الجميع ما عدا عاصم انظر: «الغاية في القراءات العشر» للحافظ التيسابوري: ص٢٣٩ و«زاد المسير»: (٦/ ٣٩٣) ومعنى «خاتِم» بالكسر: أنه ختم النبيين.

(٨) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠.

(٩) عن محمد بن جبير بم مطعم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إن لي أسماء، أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشر الناس على قَدَمَيَّ، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد»، وقد سماه الله رؤوفًا رحيمًا.
رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: واللفظ له (٤/ ١٨٢٨)، كتاب الفضائل، باب: في أسمائه ﷺ، وهو عند الإمام البخاري في «صحيحه»: (٦/ ٤٠٤).

(١٠) وهي قراءة عاصم وحده. انظر: «الغاية في القراءات العشر» للحافظ النيسابوري: ص٢٣٩، و«زاد المسير» لابن الجوزي: (٦/ ٣٩٣). ومعنى «خاتم» بالفتح: آخر النبيِّين.=

فالجبال: أعلامٌ[1]، وهي علاماتٌ لمن في البر والبحر، يُستدل بها على ما يُقاربها من الأمكنة؛ فإنه يلزم من وجودها وجوده، وهي لا تزال دالة ما دامت موجودة، ومدلولها موجودًا، وهي أثبت من غيرها؛ فقد يكون عندها قرية وسكان؛ فيكون علمًا عليهم، ثم قد [تخرب][2] القرية، ويذهب السكان؛ فتزول الدلالة لزوال الملزوم.

وهذا كله ممَّا يُبيِّن أن الدليل قد يكون معينًا، بل الآيات كلها معينة، و[أنه][3] يكون مطابقًا ملازمًا لمدلوله، ليس أحدهما أعم من الآخر؛ كالثريا[4] مع الدبران، وكالجدي مع بنات نعش[5]، ونحو ذلك.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري: (٢/٤١٨).

(٢) في «خ»: (يخرب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (أن).

(٤) الثريا: (هي المنزلة الأولى من منازل القمر الثماني والعشرين التي يتخذها القمر محطات له أثناء دورانه حول الأرض. وتتألف مجموعة الثريا من مئات النجوم، غير أن العدد الذي من الممكن مشاهدته بالعين المجردة قد لا يتعدى تسع نجوم، منها ست واضحات، وثلاث لا تُرى إلا بصعوبة. وإذا شوهدت الثريا من خلال المرقب ظهرت نجومها متفرقة غير متراصة). «جريدة الجزيرة»، العدد ٨٣٩٥، شهر يونيو عام ١٩٩٦م.

(٥) (وتسمى هذه بكواكب البابانيت، وهي التي لا ينزل بها شمس ولا قمر، إنما يُهتدى بها في البر والبحر، وهي شامية، ومهب الشمال منها، أولها القطب، وهو كوكب لا يزول، والجدي والفرقدان، وهو بين القطب، وفيه بنات نعش الصغرى). «لسان العرب»: (١٣/ ٤٦).
وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة، وغيرها، انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١٦٣.
والجدي: كوكب إلى جنب القطب، تعرف به القبلة، ويقال له جدي الفرقد.
وبنات نعش الكبرى: هي مجموع سبعة كواكب شديدة اللمعان، على صورة علامة ضخمة للاستفهام؟ تُشاهدها جهة القطب الشمالي، ويقربها سبعة أخرى، تُسمى بنات نعش الصغرى التي منها النجمة القطبية. =

فتبيَّن غلط من ذكر أنه يحصر الأدلة(١).

فيُقال: إما أن يُستدل بالعام على الخاص، أو بالخاص على العام، أو أنواع القياس

= والثريا: هي أول نجوم شدة الصيف، وبعدها بثلاثة عشر يومًا يظهر الدبران، وهو نجم أحمر مضيء.

(١) وقد رد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على المنطقيين، وبيَّن أن حصرهم العلم على القياس قولٌ بغير علم؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (قولهم: إنه لا يعلم شيء من التصديقات إلا بالقياس الذي ذكروا صورته ومادته: قضية سلبية نافية، ليست معلومة بالبديهة، ولم يذكروا على هذا السلب دليلاً أصلاً؛ فصاروا مدعين ما لم يُبيِّنوه، بل قائلين بغير علم؛ إذ العلم بهذا السلب متعذر على أصلهم. فمن أين لهم أنه لا يمكن أحدًا من بني آدم أن يعلم شيئًا من التصديقات - التي ليست عندهم بديهية - إلا بواسطة القياس المنطقي الشمولي الذي وضعوا مادته وصورته). «الرد على المنطقيين»: ص٨٨.

ومما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على حصرهم العلم في الدليل والقياس: (فنقول هذا الذي قالوه إما أن يكون باطلاً، وإما أن يكون تطويلاً يُبعد عن الطريق على الطالب المستدل، فلا يخلو عن خطأ يصد عن الحق، أو طريق طويل يتعب صاحبه حتى يصل إلى الحق، مع إمكان وصوله بطريق قريب، كما كان يمثله بعض سلفنا، بمنزلة من قيل له: أين أذنك؟ فرفع يده فوق رأسه رفعًا شديدًا، ثم أدارها إلى أذنه اليسرى، وقد كان يمكنه إلى اليمنى، أو اليسرى من طريق مستقيم. وما أشبه هؤلاء بقول القائل:

أقــام يعمل أيــامًا رَوِيَّتَه وشَبَّه الماء بعد الجهد بالماء

وقول الآخر:

وإنــي وإنــي ثــم إنــي وإنــني إذا انقطعت نعلي جعلتُ لها شِسعًا

وما أحسن ما وصف الله به كتابه بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. فأقوم الطرق إلى أشرف المطالب: ما بعث الله به رسوله. وأما طريق هؤلاء: فهي مع ضلالهم في البعض، واعوجاج طريقهم، وطولها في البعض الأخرى إنما يوصلهم إلى أمر لا يُنجي من عذاب الله، فضلاً عن أن يوجب لهم السعادة، فضلاً عن حصول الكمال للأنفس البشرية بطريقهم). «الرد على المنطقيين»: ص١٦٢.

وانظر: المصدر نفسه: ص٣١٦.

بأحد الخاصين على الآخر. والأول هو القياس الشمولي[1]، والثاني هو الاستقراء[2]، والثالث هو التمثيل[3].

---

(١) وقد وضح شيخ الإسلام رحمه الله المراد بالقياس الشمولي؛ فقال أولاً موضحًا معنى القياس: (والقياس في اللغة تقدير الشيء بغيره، وهذا يتناول تقدير الشيء المعين بنظيره المعين، وتقديره بالأمر الكلي المتناول له ولأمثاله؛ فإن الكلي هو مثال في الذهن لجزيئاته. ولهذا كان مطابقًا موافقًا له).
ثم ذكر رحمه الله حقيقة القياس الشمولي؛ فقال: إنه (انتقال الذهن من المعين إلى المعنى العام المشترك الكلي المتناول له ولغيره، والحكم عليه بما يلزم المشترك الكلي بأن ينتقل من ذلك الكلي اللازم إلى الملزوم الأول؛ وهو المعين؛ فهو انتقال من خاص إلى عام، ثم انتقال من ذلك العام إلى الخاص؛ من جزئي إلى كلي، ومن ذلك الكلي إلى الجزئي الأول، فيحكم عليه بذلك الكلي. ولهذا كان الدليل أخص من مدلوله الذي هو الحكم..). «الرد على المنطقيين»: ص١١٩.

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعريف أهل المنطق للاستقراء؛ فقال: (قالوا: والاستدلال بالجزئيات على الكلي هو الاستقراء. فإن كان تامًا، فهو الاستقراء التام؛ وهو يُفيد اليقين. وإن كان ناقصًا لم يفد اليقين. فالأول: هو استقراء جميع الجزئيات، والحكم عليه بما وجد في جزئياته. والثاني: استقراء أكثرها، وقد يكذب؛ كقول القائل: الحيوان إذا أكل حرك فكه الأسفل؛ لأنه استقريناها فوجدناها هكذا، فيقال له: التمساح يحرك الأعلى). «الرد على المنطقيين»: ص١٥٩ ـ ١٦٠، وانظر أيضًا: المصدر نفسه: ص٦، ٢٠١، ٢٠٨.

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله حقيقة قياس التمثيل؛ فقال: (وأما قياس التمثيل: فهو انتقال الذهن من حكم معين لاشتراكهما في ذلك المعنى المشترك الكلي؛ لأن ذلك الحكم يلزم ذلك المشترك الكلي، ثم العلم بذلك الملزوم لا بُد له من سبب إذا لم يكن بينا، ... فهنا يتصور المعينين أولاً، وهما الأصل والفرع، ثم ينتقل إلى لازمهما؛ وهو المشترك، ثم إلى لازم اللازم، وهو الحكم، ولا بُد أن يعرف أن الحكم لازم المشترك، وهو الذي يُسمى هناك قضية كبرى، ثم ينتقل إلى إثبات هذا للملزوم الأول المعين). «الرد على المنطقيين»: ص١٢١.

وقد بيّنا ما في هذا الكلام من الغلط / ؛ في حصره، وفي حكم أقسامه؛ فإن هؤلاء المقسمين للأمور العامة كثيرًا ما يغلطون في هذا وهذا؛ إذ كان المقسم يجب أن يستوفي جميع الأقسام، ولا يُدخل فيها ما ليس منها؛ كالحاد[1]. وهم يغلطون فيها كثيرًا؛ لعدم إحاطتهم بأقسام المقسوم؛ كما يقسمون أقسام الموجودات، أو أقسام مدارك العلم، أو أقسام العلوم، أو غير ذلك، وليس معهم دليل على الحصر، إلا عدم العلم، وحصر الأقسام في المقسوم هو من الاستقراء. ٤١/ب

ثم إذا حكموا على تلك الأقسام بأحكام فقد يغلطون أيضًا؛ كما قد ذُكِر هذا في غير هذا الموضع[2]؛ مثل غلط من حصر الأدلة في هذه الأنواع؛ من أهل المنطق، ومن تبعهم.

---

(١) الحاد: هو الذي يقول بالحد، ويدعيه.
وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله على قول أهل المنطق: (أن التصورات غير البديهية لا تنال إلا بالحد)، وناقشهم مناقشة طويلة استغرقت من كتابه الرد على المنطقيين صفحات طويلة من ص٧ ـ ٥٢، ومما قاله رحمه الله عن صناعة الحد: (هذه صناعة وضعية اصطلاحية، ليست من الأمور الحقيقية العلمية، وهي مع ذلك مخالفة لصريح العقل، ولما عليه الوجود في مواضع، فتكون باطلة، ليست من الأوضاع المجردة؛ كوضع أسماء الأعلام، فإن تلك فيها منفعة، وهي لا تخالف عقلاً ولا وجودًا. وأما وضعهم فمخالف لصريح العقل والوجود، ولو كان وضعًا مجردًا لم يكن ميزانًا للعلوم والحقائق؛ فإن الأمور الحقيقية العلمية لا تختلف باختلاف الأوضاع والاصطلاحات؛ كالمعرفة بصفات الأشياء، وحقائقها؛ فالعلم بأن الشيء حي، أو عالم، أو قادر، أو مريد، أو متحرك، أو ساكن، أو حساس، أو غير حساس ليس هو من الصناعات الوضعية، بل هو من الأمور الحقيقية الفطرية التي فطر الله تعالى عباده عليها؛ كما فطرهم على أنواع الإرادات الصحيحة، والحركات المستقيمة...). «الرد على المنطقيين»: ص٢٦.

(٢) لاحظ مصادر الحاشية التالية.

وقد بسط هذا في مواضع[1].

وذلك مثل قولهم: الدليل إما أن يستدل بالعام على الخاص، أو بالخاص على العام، أو بأحد الخاصين على الآخر؛ فإن الدليل أولاً لا يكون قط أعم من المدلول عليه؛ إما مساويًا له وإما أخص منه، فإن الدليل ملزومٌ للمدلول عليه، والملزوم حيث تحقق، [تحقق][2] اللازم وإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم؛ فحيث تحقق الدليل، تحقق المدلول عليه[3]. فإذا

---

(١) ذكر شيخ الإسلام كَغْلَلهُ بطلان حصر الأدلة في القياس، والاستقراء، والتمثيل، في مواضع عديدة من كتبه، وفصل ذلك في كتابه القيم: «الرد على المنطقيين»: وانظر فيه على سبيل المثال المواضع التالية: ص٦، ٨٨، ١١٦ ـ ١٢٠، ١٥٩ ـ ١٦٥، ٢٠٠ ـ ٢١٤، ٢٣٣ ـ ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٩٦ ـ ٢٩٨، ٣١٦ ـ ٣١٧، ٣٤٨ ـ ٣٦٤.

ومما قاله كَغْلَلهُ تعالى: (إن ما ذكروه سن حصر الدليل في القياس، والاستقراء، والتمثيل: حصرٌ لا دليل عليه، بل هو باطل. وقولهم أيضًا إن العلم المطلوب لا يحصل إلا بمقدمتين لا يزيد ولا ينقص: قولٌ لا دليل عليه، بل هو باطل. واستدلالهم على الحصر بقولهم: إما أن يستدل بالكلي على الجزئي، أو الجزئي على الكلي، أو بأحد الجزئين على الآخر، والأول هو القياس، والثاني هو الاستقراء، والثالث هو التمثيل. يُقال: لم تقيموا دليلاً على انحصار الاستدلال في هذه الثلاثة، فإنكم إذا عنيتم بالاستدلال بجزئي علي جزئي قياس التمثيل، لم يكن ما ذكرتموه حاصرًا، وقد بقي الاستدلال بالكلي على الكلي الملازم له، وهو المطابق له في العموم والخصوص، وكذلك الاستدلال بالجزئي على الجزئي الملازم له، بحيث يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، ومن عدمه عدمه، فإن هذا ليس مما سميتموه قياسًا، ولا استقراء، ولا تمثيلاً، وهذه هي الآيات..). «الرد على المنطقيين»: ص١٦٢ ـ ١٦٣.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٣) وقال شيخ الإسلام كَغْلَلهُ في موضع آخر في توضيح الدليل: (فليس من ضرورة الدليل أن يكون أعم أو أخص، بل لا بُد في الدليل من أن يكون ملزومًا للحكم، والملزوم قد يكون أخص من اللازم، وقد يكون مساويًا له، ولا يجوز أن يكون أعم منه، لكن قد=

كان مساويًا له، أو أخص، كان حيث تحقق المدلول؛ كما أنه حيث تحقق ما هو ناطق النطق الذي يختص الإنسان، تحقق الإنسان، وتحقق أيضًا ما هو أعم من الإنسان؛ وهو ثبوت حيوان، وجسم حساس [نام][1] متحرك بالإرادة؛ بمعنى أنه تحقق مطلق هذا الجنس، وإلا فلم يوجد شيء أعم من الإنسان بمجرد وجوده، لكن وجد من صفاته ما يشبه به غيره، ويصح إطلاقه عليه، وعلى غيره؛ وهو مسمى الجسم، والحيوان، ونحو ذلك.

وكذلك إذا وجد آية، [أو خبر][2] يدل على الإيجاب، أو التحريم، لزم ثبوت الإيجاب أو التحريم، وقد ثبت الإيجاب والتحريم بآية أخرى، أو خبر آخر، فلهذا قيل: الدليل يجب طرده، ولا يجب عكسه[3].

و[إذا][4] كان الدليل لا يكون أعم من المدلول عليه، فقولهم: إما أن يستدل بالعام على الخاص إنما أرادوا به القياس الشمولي[5] الذي هو مقدمتان: صغرى، وكبرى[6]؛ كقولنا: النبيذ المتنازع فيه مسكر، وكل

= يكون أعم من المحكوم عليه الموصوف الذي هو موضوع النتيجة المخبر عنه). «الرد على المنطقيين»: ص٣٤٨.

(١) في «خ»: (يأتي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (احبر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سبق توضيح هذه القاعدة ص٢٥٨ من هذا الكتاب. وانظر إضافة لما سبق: «الرد على المنطقيين»: ص١١، ١٧، ٢٠٩.

(٤) في «م»، و«ط»: (إذ).

(٥) سبقت الإشارة إلى ذلك قريبًا. انظر: ص٧٢٦ من هذا الكتاب. وانظر أيضًا: «الرد على المنطقيين»: ص٦، ١٥٩.

(٦) وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قولهم هذا بأن الاستدلال لا بُد فيه من مقدمتين، وقرر رَحِمَهُ اللَّهُ أن الاستدلال بمقدمتين لا يلتزمه إلا أهل المنطق.

انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١٦٧ ـ ١٧٥، ١٨٧ ـ ١٩٤.

مسكر حرام، أو كل مسكر خمر؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام»[1]؛ بيَّن أن المسكر موصوف بأنه خمر، وبأنه حرام، ولم يقصد القياس الشمولي؛ وهو أن يستدل على أن المسكر حرام؛ فالرسول أجل من هذا شرعًا وعقلاً ﷺ؛ فإنه بكلامه يثبت الأحكام، وغيره إذا قال: كل مسكر خمر أو حرام، احتاج أن يستدل عليه، وأما هو فيستدل بنفس كلامه.

والنظم الشمولي المنطقي لا يوجد في كلام فصيح، بل هو طويل لا يحتاج إليه؛ كما قد بسط في مواضع[2]، وبُيِّن أن الدليل قد يكون مقدمة واحدة، وقد يكون مقدمتين، وقد يكون ثلاث مقدمات، وأربع، وأكثر؛ بحسب ما يحتاج إليه المستدل الطالب لدلالة نفسه، أو الطالب ليدل غيره[3]؛ فإنه قد لا يحتاج إلا إلى مقدمة واحدة؛ مثل من عرف أن الخمر حرام، لكن لم يعرف أن كل مسكر هو خمر. فإذا عرف بالنص أن كل مسكر

الدليل قد يكون أكثر من مقدمة

---

(١) رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٨٧)، كتاب الأشربة، باب: بيان أن كل مسكر خمر، وأن كل خمر حرام.

(٢) انظر: رد شيخ الإسلام رحمه الله على قولهم بأنه لا بُد في كل علم نظري من مقدمتين، وكذلك رده على تمثيلهم: كل مسكر خمر، وكل خمر حرام، فكل مسكر حرام، في: «الرد على المنطقيين»: ص١١٠ ـ ١١٦، ١٦١ ـ ١٦٢، ١٩٠، ١٩١، ٢٤٥ ـ ٢٤٦. وكذلك في نقض المنطق ص٢٠٠ ـ ٢٠٩.
وانظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله عن القياس، وقوله عنه أنه إما كلام باطل، أو طريق طويل لا يخلو من الخطأ، في: «الرد على المنطقيين»: ص١٦٢، ٣١٦، و«مجموع الفتاوى»: (٩/ ٢٤، ٢٨ ـ ٣٤).

(٣) وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله اختلاف حال الناس في عدد المقدمات المحتاج إليها، وضرب أمثلة للاستدلال بمقدمة، أو بمقدمتين، أو بمقدمات، في: «الرد على المنطقيين»: ص١٦٨ ـ ١٦٩.

خمر، عرف أن كل مسكر حرام، وكان علمه موقوفًا على مقدمة واحدة، بخلاف من لم يكن عرف بعد أن الخمر حرام؛ فيحتاج إلى مقدمة ثانية. ثم إن كان عرف أن محمدًا رسولُ الله بنصوصه المتواترة، [كفاه ذلك][1]. وإن كان لم يقر بنبوته، احتاج إلى مقدمة ثالثة؛ وهو الإيمان بأنه رسول الله، لا يقول على الله إلا الحق، ويذكر له من دلائل النبوة وأعلامها ما يعرف به ذلك؛ فيهتدي إن كان طالب علم، و[تقوم][2] عليه الحجة إن لم يكن.

كذلك فقول هؤلاء[3] في مثل هذا[4]: أنا استدللنا بالعام على الخاص: [لبسٌ][5] عظيم؛ فإن المدلول عليه؛ وهو [تحريم][6] النبيذ المتنازع فيه مثلاً، وإن كان أخص من تحريم المسكر والخمر.

فالدليل ليس هو القضية العامة، بل [هي][7] الدليل: / أن النبيذ المتنازع فيه مسكرٌ؛ وهو إحدى المقدمتين، وهذه قضية خاصة أخص من مسمى المسكر؛ فإن المسكر يتناول المتفق على تحريمه، والمتنازع فيه؛ وهذا هو الحد الأوسط[8]، وهو المتكرر في المقدمتين الذي هو محمول ١/٤٢

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ». وهو في «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يقوم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أي: أهل المنطق.

(٤) في قياسهم النبيذ على الخمر بجامع الإسكار بين الاثنين.

(٥) في «ط»: (ليس).

(٦) في «ط»: (يحريم).

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٨) قال شيخ الإسلام رحمه الله يوضح هذا: (وذلك أن قياس الشمول مؤلف من الحدود الثلاثة؛ الأصغر، والأوسط، والأكبر. والحد الأوسط فيه هو الذي يُسمى في قياس التمثيل علة ومناطًا وجامعًا ومشتركًا ووضعًا ومقتضيًا، ونحو ذلك من العبارات. فإذا=

في الصغرى، موضوع في الكبرى؛ فالاستدلال وقع [بإسكاره][1] على أنه خمرٌ، ومحرم. ومسكر النبيذ المتنازع فيه أخص من مسمى المسكر، والخمر.

والمقدمة الثانية: الكبرى؛ وهي قولنا: وكل مسكر خمر ليست هي الدليل، بل لا بُد من الصغرى معها، وهي خاصة.

فالمدلول عليه إن كان تحريم النبيذ المتنازع فيه، فهذا إنما يدل على تحريمه: أنه مسكر، وليس [إسكاره][2] أعم منه، بل يلزم من ثبوت [إسكاره][2]، ثبوته؛ فإن ثبوت الموصوف بدون الصفة ممتنع؛ [فإسكاره][3] دل على تحريمه، وليس تحريمه أعم من [إسكاره][2]، بل جنس [الإسكار][4] والحرام أعم من هذا المسكر، [وهذا][5] المحرم.

لكن هذا العام ليس هو الدليل بدون الخاص، بل قوله: كل مسكر حرام: يدل على تحريم كل مسكرٍ مطلقًا، من غير تعيين؛ فيكون [الإسكار][4] مستلزمًا للتحريم، والمسكر أخص من الحرام.

= قال في مسألة النبيذ: كل نبيذ مسكر، وكل مسكر حرام، فلا بُد له من إثبات المقدمة الكبرى، وحينئذ يتم البرهان. وحينئذ فيمكنه أن يقول: النبيذ مسكر، فيكون حرامًا قياسًا على خمر العنب بجامع ما يشتركان فيه من الإسكار؛ فإن الإسكار هو مناط التحريم في الأصل، وهو موجود في الفرع...) إلى آخر ما قال رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المسألة.

انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١١٦ ـ ١١٧.

(١) في «خ»: (بسكره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (سكره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (فسكره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (السكر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «م»، و«ط»: (فهذا).

وهذا استدلال بالخاص على العام؛ فوجود المسكر أخص من وجود الحرام، حيث كان [سكر][1] كان الحرام موجودًا، وليس إذا كان الحرام موجودًا يجب وجود المسكر؛ لأن المحرمات كثيرة؛ كالدم، والميتة، ولحم الخنزير[2].

فالحد الأوسط؛ وهو المسكر دل على ثبوت الأعم؛ وهو التحريم، من الأخص في الأخص؛ وهو النبيذ المتنازع فيه. فالمدلول عليه التحريم، وهو أعم من المسكر؛ فهو استدلال بالخاص على العام، لكن المعنى العام الكلي لا يوجد في الخارج عامًا كليًا، بل معينًا؛ فهو استدلال على نوع من أنواعه؛ وهو التحريم الثابت في النبيذ المتنازع فيه، وهذا أخص من مطلق التحريم؛ كما أن مسكره أخص من مطلق المسكر.

ومن هنا ظنوا أنهم استدلوا بالعام على الخاص؛ حيث استدلوا بتحريم كل مسكر على تحريم هذا المسكر. وليس الأمر كذلك، بل الذي دل على تحريم هذا المسكر ليس هو مجرد القضية العامة الكلية، بل لا بُد معها من قضية أخص منها جزئية؛ مثل قولنا: هذا النبيذ مسكر. وبهذا الخاص يعلم ثبوت ذلك لا بمجرد [العام][3].

والدليل هنا ليس هو أعم من المدلول عليه، ولا يمكن ذلك قط.

وأما قولهم: إن الاستدلال بالخاص على العام، هو الاستقراء[4].

فمجرد الخاص إن لم يستلزم العام، لا يدل عليه. والمستقرئ إن لم يحصر

---

(١) في «م»، و«ط»: (مسكر).

(٢) قال تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣].

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) تقدمت الإشارة إلى ذلك قريبًا. انظر: ص٧٤٤ من هذا الكتاب.

الإفراد، لا يعلم أن ذلك المعنى شامل لها. فما استدل بخاص على عام، [بل بعام][1] مثله مطابق له.

وقولهم في قياس التمثيل: إنه استدلال بخاص على خاص[2]، ليس كذلك؛ فإن مجرد قدر مشترك، ولا يثبت بذلك حتى يقوم دليل على أن ذلك المشترك مستلزم للحكم.

والمشترك[3]: هو الذي يُسمى في قياس التمثيل: الجامع[4]، والوصف[5]، والعلة[6]، والمناط[7]، ونحو ذلك، فإن لم يقم دليل على أن الحكم متعلق به، لازم له، لم يصح الاستدلال.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) تقدمت الإشارة إلى ذلك قريبًا. انظر: ص٧٤٤ من هذا الكتاب.

(٣) المشترك: عبارة عن لفظ واحد، يدل على أشياء فوق واحد، باعتبار جهة واحدة؛ كلفظ العين، ونحوه. انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص٥١.

(٤) الجامع: اسم من أسماء المشترك، وهو معنى واحد، يدل على اتحاد العلة في أشياء مشتركة. انظر: «تسهيل المنطق» للشيخ عبد الكريم مراد: ص٥٥.

(٥) الوصف: عبارة عما دل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه؛ أي: يدل على الذات بصفة؛ كأحمر؛ فإنه بجوهر حروفه يدل على معنى مقصود؛ وهو الحمرة. فالوصف والصفة مصدران؛ كالوعد والعدة. والمتكلمون فرقوا بينهما؛ فقالوا: الوصف يقوم بالواصف، والصفة تقوم بالموصوف، وقيل: الوصف هو القائم بالفاعل. «التعريفات» للجرجاني: ص٢٥٢.

(٦) العلة قد تطلق، ويُراد بها العلة الفاعلية، والعلة المادية، والعلة الصورية، والعلة الغائية. وقد تقدمت التعاريف لهذه في ص٣٧٠ من هذا الكتاب. وانظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٧) هو الوصف المعلل للحكم. مثال ذلك: تحريم شرب الخمر؛ لقوله ﷺ: (كل مسكر خمر، وكل خمر حرام)؛ فنستنبط المناط بالرأي والنظر؛ فنقول: حرمت الخمر لكونها مسكرًا، والإسكار هو العلة، فيُقاس على هذه العلة، ويُطلق الوصف المعلل للحرمة، وهو ما يُعرف بالمناط. انظر: «المستصفى في علم الأصول» للغزالي: (٢/ ٢٣٣). =

وهذا[1] المشترك في قياس التمثيل هو الحد الأوسط في قياس الشمول بعينه.

فالمعنى في القياسين: واحدٌ[2]، ولكن التأليف والنظم متنوع إذا أراد أن يثبت تحريم النبيذ بقياس الشمول، [قال][3]: هذا هو حرام؛ لأنه شراب مسكر؛ فيكون حرامًا، قياسًا على المسكر من العنب. فالدليل هو المسكر، وهو المشترك، وهو الحد الأوسط.

ثم لا يكفي ذلك حتى يُبين أن العلة في الأصل، هي المشترك؛ فيقول: وعصير العنب حَرُمَ؛ لكونه مسكرًا. وهذا الوصف موجود في الفرع الذي هو صورة النزاع، فيجب اشتراكهما في التحريم.

وقوله: إنه [حَرُمَ][4]؛ لكونه مسكرًا هي المقدمة / الكبرى في قياس الشمول؛ وهي قولنا: كل مسكر حرام؛ فثبت أن علة التحريم هي [السكر][5]؛ إما بالنص؛ وهو قوله: («كل مسكر حرام»)؛ وإما بدلالة القرآن؛ وهو أنه يُوقع العداوة والبغضاء، ويصد عن ذكر الله، وعن ٤٢/ب

---

(١) في «ط»: (وهذا ومنه). و«منه» زائدة.

(٢) انظر: كلام المؤلف رحمه الله تعالى في حقيقة قياس التمثيل، والموازنة بينه وبين قياس الشمول، وبيان أنهما متلازمان، وأنه يمكن جعل قياس الشمول قياس تمثيل، وأن قياس الشمول مبناه على قياس التمثيل.

انظر: «الرد على المنطقيين» ص١١٦ ـ ١١٧، ١٢٠ ـ ١٢١، ٢٢٠، ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٣١٧، ٣٥٣، ٣٦٤.

(٣) في «ط»: (قاف).

(٤) في «م»، و«ط»: (حرام).

(٥) في «خ»: (المسكر). وما أثبت من «م»، و«ط».

الصلاة؛ وإما بالمناسبة؛ وإما بالدوران[1]؛ وإما [بالسبر][2] والتقسيم[3]؛ كما قد عُرِف في موضعه[4]، وهو نظير ما يُستدل به على ثبوت القضية الكبرى.

ثم الدليل قد يكون قطعيًا، وقد يكون ظنيًا؛ لخصوص المادة، لا تعلق لذلك بصورة القياس: فمن جعل قياس الشمول هو القطعي، دون قياس التمثيل [فقد][5] غلط؛ كما أن من جعل مسمى القياس هو التمثيل، دون الشمول، فلم يفهم معناه.

---

(١) وهو قياس الدور، وهو عبارة عن أخذ النتيجة، مع عكس إحدى مقدمتي قياسها، لاستنتاج عين المقدمة الأخرى؛ كما لو قيل: كل إنسان ناطق، وكل ناطق ضاحك، فكل إنسان ضاحك. ثم عكس الأمر، وأخذت النتيجة، وهي: كل إنسان ضاحك، وجعلت مقدمة أولى، وعكست المقدمة الصغرى، فصارت كل ضاحك ناطق، فيلزم عنه: كل إنسان ناطق؛ وهو عين المقدمة الكبرى . . . إلخ.

انظر: «المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين» للآمدي: ص٦٨ ـ ٧١؛ فقد أطال النفس في بيان ذلك جدًا. وانظر: «الرد على المنطقيين» لابن تيمية: ص٢٣٥.

(٢) في «خ»: (بالسير). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) السبر والتقسيم: هو حصر الأوصاف في الأصل، وإلغاء البعض، ليتعيَّن الباقي للعِلِيَّة؛ كما يُقال: علة حرمة الخمر: إما الإسكار، أو كونه ماء العنب، أو المجموع. وغير الماء، وغير الإسكار لا يكون علة بالطريق الذي يُفيد إبطال علة الوصف؛ فتعيَّن الإسكار للعلة.

انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١١٦ ـ ١١٧، و«الرد على المنطقيين» لابن تيمية: ص٢١٠.

(٤) انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١١٧.

(٥) في «ط»: (فقط).

والذي عليه جمهور العلماء أن كلاً منهما قياس، قد يكون قطعيًا، وقد يكون ظنيًا[1].

وطائفة يقولون: اسم القياس لا يستعمل إلا في الشمول؛ كما يقوله ابن حزم، ومن يقوله من المنطقيين.

وطائفة[2] يقولون: لا يستعمل حقيقة إلا في التمثيل، ومن هؤلاء من يقول: ليس في العقليات قياس.

وهذا مبسوطٌ في مواضع[3].

---

(١) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقال: (وقد تنازع الناس في مسمى القياس؛ فقالت طائفة من أهل الأصول: هو حقيقة في قياس التمثيل، مجاز في قياس الشمول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما وقالت طائفة: بل هو بالعكس: حقيقة في الشمول، مجاز في التمثيل؛ كابن حزم، وغيره. وقال جمهور العلماء: بل هو حقيقة فيهما، والقياس العقلي يتناولهما جميعًا. وهذا قول أكثر من تكلم في أصول الدين وأصول الفقه وأنواع العلوم العقلية. وهو الصواب، وهو قول الجمهور من أتباع الأئمة الأربعة). «الرد على المنطقيين»: ص١١٨ ـ ١١٩، وانظر: المصدر نفسه: ص٦، ٣٦٤، و«مجموع الفتاوى»: (٩/ ٢٥٩).

(٢) وهو قول طائفة من أهل الأصول؛ كأبي حامد الغزالي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهما؛ كما نص على ذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الرد على المنطقيين»: ص١١٨، وانظر: «المستصفى في علم الأصول» للغزالي: (٢/ ٣٢٤ ـ ٣٢٥).

(٣) وقد رد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على من قال لا قياس في العقليات، وإنما هو في الشرعيات؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومن قال من متأخري أهل الكلام والرأي؛ كأبي المعالي، وأبي حامد، والرازي، وأبي محمد المقدسي، وغيرهم: إن العقليات ليس فيها قياس، وإنما القياس في الشرعيات، ولكن الاعتماد في العقليات على الدليل، والدال على ذلك مطلقًا. فقولهم مخالف لقول جمهور نظار المسلمين، بل وسائر العقلاء؛ فإن القياس يستدل به في العقليات، كما يستدل به في الشرعيات؛ فإنه إذا ثبت أن الوصف المشترك مستلزم للحكم، كان هذا دليلاً في جميع العلوم. وكذلك إذا ثبت أنه ليس بين=

والمقصود [هنا][1]: التنبيه على جنس الأدلة.

وأيضًا: فالدليل قد يكون مطابقًا للمدلول عليه، ملازمًا له، ليس أعم منه، ولا أخص منه؛ كالكواكب التي في السماء المتلازمة التي يستدل بكل منها على الآخر؛ وكالناطقية، والإنسانية التي يُستدل بثبوت كل منهما على ثبوت الآخر.

وهذا خارج عن تقسيمهم؛ فإن هذا ليس استدلالاً بعام على خاص، ولا بخاص على عام، ولا بخاص على نظيره بطريق التمثيل، بل هو استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، قد [يكونان][2] عامَّين وخاصيَّن؛ فالكواكب خاصة، [والعام][3] [كالاستدلال][4] بالحيوانية على الحس والحركة، إلا أنه استدلال بعام على عام ملازم له. وكذلك الاستدلال بكونه جسمًا على وجود جنس العرض، والاستدلال بوجود جنس العرض على وجود جنس الجسم: هواستدلال بأحد العامين المتلازمين على الآخر.

= القرع والأصل فرق مؤثر، كان هذا دليلاً في جميع العلوم، وحيث لا يستدل بالقياس التمثيلي، لا يستدل بالقياس الشمولي. وأبو المعالي ومن قبله من نظار المتكلمين لا يسلكون طريقة المنطقيين، ولا يرضونها، بل يستدلون بالأدلة المستلزمة عندهم لمدلولاتها من غير اعتبار ذلك . . .). وقد أطال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ النفس في تقرير ذلك.

انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١١٨ ـ ١١٣.

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (يكونا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (والاستدلال). وما أثبت من «م»، و«ط».

والمقصود هنا[1]: أن هذه المعينات؛ كالنجوم، والجبال، والطرق، وأعلام الطرق: كلها آيات، وأعلام، وعلامات على ما هو لازم لها في العادة.

وكذلك قد يستدل على منزل الشخص بما هو ملازم؛ من دور الجيران، والباب، وغير ذلك، وشجرة هناك، وغير ذلك من العلامات التي يذكرها الناس يستدلون بها، ويدلون غيرهم بها.

وسُمِّيَت الجبال أعلامًا؛ لأنها مرتفعة عالية، والعالي يظهر، ويُعلم، ويُعرف قبل الشيء المنخفض، ولهذا يوصف العالي بالظهور؛ كقوله: ﴿[فَمَا ٱسۡتَطَٰعُوٓاْ][2] أَن يَظۡهَرُوهُ﴾[3]، ويقال ظهر الخطيب على المنبر. ومنه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «وأنت الظاهر فليس فوقك شيء»[4]،

---

(١) وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مثل هذه الموضوع ـ وهو الاستدلال بالكلي على الكلي، وبالجزئي على الجزئي الملازم له ـ ومثل لذلك بأمثلة، منها: الاستدلال بطلوع الشمس، على النهار، ومنها الاستدلال بالكواكب على جهة الكعبة وغيرها، وكذلك الاستدلال بالأمكنة على المواقيت والأمكنة، وأيضًا الاستدلال بالجبال والأنهار، والاستدلال بالكعبة على جهات الأرض، والاستدلال بالأبنية والأشجار . . . ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (فهذا وأمثاله استدلال بأحد المتلازمين على الآخر، وكلاهما معين جزئي، وليس هو من قياس التمثيل). انظر: «الرد على المنطقيين»: ص١٦٣ ـ ١٦٥.

(٢) وهي قراءة عند الجمهور.
انظر: «الغاية في القراءات العشر» للحافظ النيسابوري: ص٢٠٠.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٩٧.
قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله: ﴿أَن يَظۡهَرُوهُ﴾، أي: يعلوه؛ يقال: ظهر فلان فوق البيت؛ إذا علاه. والمعنى: ما قدروا أن يعلوه لارتفاعه وإملاسه.
«زاد المسير» لابن الجوزي: (٥/ ١٩٤).

(٤) جزء من حديث رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٠٨٤)، كتاب الذكر والدعاء=

فأدخل معنى العلو في اسمه الظاهر؛ لأن الظاهر يعلو، والعالي يظهر. وكذلك العالي يُعرف قبل غيره. ومنه قيل: عُرف الديك أصله فُعل؛ بمعنى مفعول؛ أي: معروف؛ كما يقال: كُره؛ بمعنى مكروه، ومنه الأعراف؛ وهي: أمكنة عالية بين الجنة والنار[1]. وقد قيل في قوله: ﴿وَعَلَـٰمَـٰتٍۚ وَبِٱلنَّجۡمِ﴾[2]: إن العلامات هي النجوم؛ منها: ما يكون علامة لا يهتدى به، ومنها: ما يهتدى به[3]. وقول الأكثرين أصح[4]؛ فإن العلامات كلها

= والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع، وأحمد في «مسنده»: (٢/ ٣٨١)، وأبو داود في «سننه»: (٤/ ٤٢٦)، كتاب الأدب، باب: ما يقول عند النوم، والترمذي في «جامعه»: (٥/ ٤٧٢)، كتاب الدعاء، باب: ما جاء في الدعاء إذا أوى إلى فراشه، وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٢٥٩ ـ ١٢٦٠، ١٢٧٤ ـ ١٢٧٥)، كتاب الدعاء، باب: دعاء رسول الله ﷺ.

(١) قال تعالى: ﴿وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ﴾ [الأعراف: ٤٦].
والأعراف في اللغة: المكان المشرف.
قال ابن عباس رضي الله عنهما: الأعراف سورٌ له عرفٌ كعرف الديك. «تفسير القرطبي»: (٧/ ١٣٥) وقد ذكر القرطبي رحمه الله عشرة أقوال للعلماء في المراد بأصحاب الأعراف انظر: «تفسير القرطبي»: (٧/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

(٢) سورة النحل، الآية: ١٦.

(٣) وذكر ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ [سورة النحل: ١٦] أن المراد بالنجم أربعة أقوال:
أحدها: أنه الثريا، والفرقدان، وبنات نعش، والجدي؛ قاله السدي.
والثاني: أنه الجدي، والفرقدان؛ قاله ابن السائب.
والثالث: أنه الجدي وحده، لأنه أثبت النجوم كلها في مركزه؛ ذكره الماوردي.
والرابع: أنه اسم جنس، والمراد جميع النجوم.
«زاد المسير»: (٤/ ٤٣٦)، وانظر: «تفسير القرطبي»: (١٠/ ٦١).

(٤) قال أبو جعفر النحاس رحمه الله: والذي عليه أهل التفسير، وأهل اللغة سواء أن النجم هاهنا بمعنى النجوم. =

يهتدى بها[1]، ولأنه قد قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَٰرًا وَسُبُلًا [لَّعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ][2] ۝١٥ وَعَلَٰمَٰتٍ﴾[3].

[فهذا][4] كله ممَّا ألقاه في الأرض، وهو منصوب بـ«ألقى»، أو بفعل من جنسه؛ كما قال بعضهم؛ أي: وجعل في الأرض أنهارًا؛ لأن الإلقاء من جنس الجعل[5].

وبسط ما في هذا من إعراب و[معان][6] له مقام آخر.

لفظ العلامات والمقصود هنا: ذكرُ العلامات. والعلامات يدخل فيها ما تقدم من الرواسي والسبل؛ فإن كونها رواسي وسبلاً يسلكها الناس، غير كونها علامات، والعطف قد يكون لتغاير الصفات مع اتحاد الذات؛ كقوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[7]، وأمثاله. فكيف إذا كانت العلامات تتناول هذا وغيره؟ فإن الجبال أعلام، وهي علامات؛ وكذلك الطرق يستدل / بها ٤٣/أ

السالك فيها. ولهذا يسمى الطريق إمامًا؛ لأن السالك يأتم به. وكذلك يسمون ما يستدل به المستدل طريقًا ومسلكًا. ويقال: لأصحاب هذا القول

= «معاني القرآن الكريم» لأبي جعفر النحاس: (٤/ ٦١).

وعليه تحمل القراءات: «وبالنُّجْم»، و«بالنُّجُم»، و«بالنُّجوم»؛ فيكون «النجم» اسم جنس، ويُراد به جميع النجوم. انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٤٣٦).

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري: (١٤/ ٩١).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٣) سورة النحل، الآيتان: ١٥ ـ ١٦.

(٤) في «م»، و«ط»: (وهذا).

(٥) انظر: «معاني القرآن الكريم» لأبي جعفر النحاس: (٤/ ٦١).

(٦) في «خ»: (معاني). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) سورة الأعلى، الآيتان: ٢ ـ ٣.

عدة طرق، ومسالك؛ حتى [أطلقوا][1] [على][2] ما يُصنف من الاحتجاج على مسائل النزاع: طريقة؛ لأنه فيه أدلة المصنف على موارد النزاع. ومن هذا الباب الاستدلال على المرض بعلامات له، والاستدلال بالأصوات؛ فإن كانت كلامًا، كانت الدلالة قصدية إرادية، قصد المتكلم أن يدل بها، وهي دلالة وضعية عقلية؛ وإن كانت غير كلام، كانت الدلالة عقلية طبعية؛ كما يستدل بالأصوات التي هي بكاء، وانتحاب، وضحك، وقهقهة، ونحنحة، وتنخم، ونحو ذلك، على أحوال المصوت[3].

ومن الدلائل: الشعائر؛ مثل شعائر الإسلام الظاهرة، التي [تدل][4] على أن الدار دار الإسلام؛ كالأذان، والجُمَع، والأعياد.

وفي «الصحيحين»: عن أنس ـ رضي الله عنه ـ قال: (كان رسول الله ﷺ إذا غزا قوما لم يغز حتى يصبح، فإن سمع أذانًا أمسك، وإن لم يسمع أذانًا أغار بعدما يصبح». هذا لفظ البخاري[5]، ولفظ مسلم[6]: «كان يغير

---

(١) في «خ» كتب: (صنفوا). وجُعل عليها علامة. وفي الهامش كتب: لعله سموا. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) سبق نحو هذا الكلام في ص٥٣٩ من هذا الكتاب.

(٤) في «خ»: (يدل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «صحيح البخاري»: (١/ ٢٢١)، كتاب الأذان، باب: ما يحقن بالأذان من الدماء. وانظر أيضًا: «سنن أبي داود»: (٣/ ٩٨)، كتاب الجهاد، باب: في دعاء المشركين.

(٦) انظر: «صحيح مسلم»: (١/ ٢٨٨)، كتاب الصلاة، باب: الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إذا سمع فيهم الأذان، وفي آخره: (فنظروا فإذا هو راعي معزى). وانظر: «مسند الإمام أحمد بن حنبل»: (٣/ ٢٦٣). =

إذا طلع الفجر، وكان يستمع الأذان؛ فإن سمع أذانًا أمسك، وإلا أغار. فسمع رجلا يقول: الله أكبر الله أكبر. فقال رسول الله ﷺ: «على الفطرة». ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله. فقال: «خرجت من النار»).

وعن عصام المزني[١]، قال: كان النبي ﷺ إذا بعث السرية يقول: «إذا رأيتم مسجدًا، أو سمعتم مناديًا، فلا تقتلوا أحدًا». رواه أبو داود[٢]، والترمذي[٣]، وابن ماجه[٤].

ومن هذا النوع: دلائل الجهات. ومنه: دلائل القبلة؛ يستدل عليها بالنجوم، والشمس، والقمر، والرياح، والطرق، وغير ذلك من الدلائل؛ كما قد ذكر الناس ما ذكروه من دلائل القبلة.

---

(١) ذكر البخاري أن له صحبة، وأورده ابن حجر في الإصابة ـ في القسم الأول ـ وذكر حديثه الذي رواه الترمذي، والنسائي ـ في الكبرى ـ وغيرهما. «الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٢/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).

(٢) «سنن أبي داود»: (٣/ ٩٨ ـ ٩٩)، كتاب الجهاد، باب: في دعاء المشركين، وفيه: «مؤذنًا» بدل: «مناديًا».

(٣) «سنن الترمذي» (٤/ ١٢٠)، كتاب السير، باب: ما جاء في الدعوة قبل القتال، وقال: هذا حديث غريب، وفيه: «مؤذنًا» بدل: «مناديًا». وفي نسخة أخرى للترمذي قال: «حسن غريب». انظر: «هامش سنن أبي داود» (٣/ ٩٩).

(٤) لم أجده عند ابن ماجه ـ بعد البحث ـ وإنما وجدته عند الدارمي في «سننه»: (٢/ ٢٨٧)، كتاب السير، باب: الإغارة على العدو.

وقد أورد مجد الدين ابن تيمية ـ جدّ المؤلف رحمهما الله ـ في «المنتقى»: (٢/ ٧٧٠ ـ ٧٧١) هذه الأحاديث الثلاثة بنصها في كتاب الجهاد والسير، باب: الكف وقت الإغارة عمّن عنده شعار الإسلام، وقال عن الأخير: رواه الخمسة إلا النسائي.

ويعني بقوله: (إلا النسائي)؛ أي: في «سننه»، وإلا فقد رواه في «السنن الكبرى»؛ كما أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: (٢/ ٤٨١)، والحافظ المنذري في «الترغيب والترهيب»، وقال: حسن غريب.

فصل

القسم الثاني الدلالة القصدية

والنوع الثاني[1]: ما يدل بقصد الدال به؛ كالكلام، وكالعقد باليد، والإشارة بها، أو بالعين، أو الحاجب، أوغير ذلك من الأعضاء ـ وقد يُسمى ذلك رمزًا، ووحيًا ـ، وكذلك الخط خط الكتابة، بخلاف الاستدلال بآثار خطى الإنسان؛ فإن هذا من النوع الأول، وكذلك القيافة[2]؛ [و][3] هي من النوع الأول؛ وهو الاستدلال بالشبه على النسب، وكذلك القايف: قد يعرف بالأثر: من هو الواطئ، وأين ذهب؟ ومن هذا النوع: [الأميال][4]

---

(١) تقدم النوع الأول في أول الفصل السابق، ص٧٣٧.

(٢) القيافة: علم معرفة الآثار، والقائف: من يعرف الآثار ويتتبعها، ويعرفها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، وجمعه قافة؛ يقال: قاف الرجل أثرَ الرجلِ: إذا تتبعه عن طريق آثاره. وفلان يقوف الأثر ويقتافه، مثل قفا الأثر واقتفاه. انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي: ص١٠٩٥، و«لسان العرب»: (٩/ ٢٩٣)

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (الأمثال). وما أثبت من «م»، و«ط».

والأميال: جمع ميل. والميل ـ بالكسر ـ عند العرب: مقدار مد البصر من الأرض. ويُقال للأعلام المبنية في طريق مكة أميال؛ لأنها بُنيت على مقادير مدى البصر من الميل إلى الميل. «المصباح المنير»: (٢/ ٥٨٨).

والأميال التي يعينها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هي أنصاب الحرم؛ وهي العلامات التي تُفرق بين الحل والحرم.

وذكر الأزرقي أن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ أول من نصب أنصاب الحرم، ثم أمر رسول الله ﷺ=

التي جعلت علامات على حدود الحرم، و[الأميال][1] التي تجعل في الطرقات؛ فإنه قصد بها الدلالة على الطريق؛ أي: قصد الناس بها ذلك.

الدلالة القصدية نوعان:

وهذا النوع قسمان: منه ما يكون بالاتفاق والمواطأة بين اثنين فصاعدًا؛ كما يتفق الرجل مع وكيله على علامة لمن يرسله إليه؛ مثل وضع خنصره في خنصره[2]؛ ومثل وضع يده على ترقوته؛ كما روي أن النبي ﷺ جعل ذلك علامة مع بعض الناس[3]؛ وكما يجعل الملوك وغيرهم لهم علامات عند بعض الناس: من جاء بها، عرفوا أنه مرسل من جهته.

النوع الأول

= عام الفتح تميمَ بن أسد الخزاعي، فجددها، ثم ما زال الخلفاء والولاة يُجددونها كلما تهدمت. انظر: «تاريخ مكة» للأزرقي: (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

(١) في «خ»: (الأمثال). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) الخنصر: صغرى الأصابع. انظر: «تهذيب اللغة»: (٧/ ٦٦٠).
وقد سبق بحث مثل هذا الموضوع في ص ٣٩٥ من كتاب «النبوات».

(٣) لم أقف أن النبي ﷺ وضع يده على ترقوته علامة مع بعض الناس فيما اطلعت عليه من كتب الحديث. ولكن ورد أن النبي ﷺ أرسل عمامته إلى سعد بن عبادة كدليل على صدق مخبره بأمر النبي ﷺ. وكذا أرسل نعليه مع أبي هريرة ليبشر الناس، فكانت علامة على أنه مرسل من النبي ﷺ. انظر: ص٧٦٩ ـ ٧٧٠.
وقد رُوي أن رسول الله ﷺ كان قد أمر بقتل عبد الله بن سعد بن أبي السرح، لما ارتد مشركًا، فلما فتح النبي ﷺ مكة فر عبد الله إلى عثمان بن عفان ـ وكان أخاه من الرضاعة ـ فغيبه عثمان، حتى أتى به رسول الله ﷺ بعد أن اطمأن الناس وأهل مكة، فاستأمن له، فصمت رسول الله ﷺ طويلاً، ثم قال: نعم. فلما انصرف عثمان قال رسول ﷺ لمن حوله: ما صَمَتُّ إلا ليقوم إليه بعضكم فيضرب عنقه. فقال رجل من الأنصار: فهلا أومأتَ إليّ يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن النبيّ لا ينبغي أن يكون له خائنة الأعين».
انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر: (٢/ ٣٧٩)، و«السيرة النبوية» لابن هشام: (٣/ ٤٠٩)، و«الإصابة في تمييز الصحابة»: (٢/ ٣١٧).
ومما يُفهم من هذا الحديث أن النبي ﷺ لا يستخدم الإشارة مع غيره إذا كان حاضرًا.

ومن هذا الباب: شعائر الناس في الحرب؛ كل طائفة يُعرف أصحابها بشعارها. ولهذا قال الفقهاء: ويُجعل لكل طائفة شعار يتداعون به؛ كما كان للمهاجرين شعار[1]، وللأنصار شعار.

ومن هذا الباب: الأعلام والرايات للمقدمين؛ فإن الراية تُرى، فيُعلم صاحبها، و[كذلك العلم يُعلم، فيُعلم صاحبه. وقد تميز راية عن راية لما يختص به صاحبها][2]، ويُسمى ذلك رنكًا[3]، [وقد يكون ذلك اسم الشخص][4]، وقد يكون غير ذلك، لكن قد اتفق مع غيره على أن هذا علامة وآية له، فمتى [رُؤِي][5] استدل به على أنه هو المضاف إليه ذلك العلم، ويجعل هذا على الدور، والثياب، والدواب.

ومنه: الوسم[6] الذي يعلم به إبل الصدقة، وإبل الجزية؛ فإن الوسم علامة مقصودة للواسم.

---

(١) الشعار: علامة القوم في الحرب، وهو ما يُنادَوْن به ليعرف بعضهم بعضًا. «المصباح المنير»: ص٣١٢. وقد روى أبو داود في «سننه»: (٣/ ٧٣)، كتاب الجهاد، باب: في الرجل يُنادي بالشعار: أن شعار المهاجرين كان: عبد الله، وشعار الأنصار كان: عبد الرحمن.
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (وكان من شعار أصحاب رسول الله ﷺ معه في الحروب: يا بني عبد الرحمن، يا بني عبد الله، يا بني عبيد الله، كما قالوا ذلك يوم بدر وحنين والفتح والطائف، فكان شعار المهاجرين: يا بني عبد الرحمن، وشعار الخزرج: يا بني عبد الله، وشعار الأوس: يا بني عبيد الله). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) هكذا في «خ»، و«م»، و«ط». ولم يتبين لي المراد.

(٤) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٥) في «خ»: (رأى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) الوسم: أثر الكي، والجمع وسوم؛ تقول: بعير موسوم: أي: قد وُسِم بسمةٍ يُعرف بها؛ إما كية، أو قطع في أذنه، أو قرحة تكون علامة له. والميسم: المكواة، أو الشيء الذي يُوسم به الدواب، والجمع: المواسم. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري: (١٣/ ١١٤). «لسان العرب» لابن منظور: (١٢/ ٦٣٦). =

وأما السيما: لفظ السيما

فهي علامة بنفسها، لم يقصدها؛ مثل سيما المؤمنين، وسيما المنافقين؛ قال تعالى في المؤمنين: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾[1]، وقال في المنافقين: ﴿[فَلَعَرَفْتَهُم][2] بِسِيمَاهُمْ﴾[3]، وقال: ﴿عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾[4]؛ ٤٣/ب
قيل: له زنمة / من الشر يعرف بها[5].

ومنه: سيما المؤمنين يوم القيامة؛ التي بها يعرفهم نبيهم؛ وهي أنهم [غُر][6] مُحَجَّلون من آثار الوضوء[7]؛ فهذه علامة وآية، لكنها من النوع الأول، لم يقصد المسلمون أن يتوضؤوا ليُعرفوا بالوضوء، لكن من اللوازم لهم الوضوء للصلاة، وقد جعل الله أثر ذلك نورًا في وجوههم وأيديهم، وليس هذا لغيرهم فإن هذا الوضوء][8] لم يكن لغيرهم. والحديث الذي

---

(١) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٢) في «خ»: فلتعرفهم.

(٣) سورة محمد، الآية: ٣٠.

(٤) سورة القلم، الآية: ١٣.

(٥) وهو قول ابن عباس رضي الله عنه؛ رواه عنه سعيد بن جبير.
انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٨/ ٣٣٣).

(٦) في «خ»: (غير). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) قال رسول الله ﷺ:
«إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُرًا محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يُطيل غرته، فليفعل».
رواه الإمام البخاري في «صحيحه»: (١/٦٣)، كتاب الوضوء، باب: فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء.

(٨) في «خ»: (وليس هذا لغيرهم، فإن هذا لغيرهم، فإن هذا الوضوء). وما أثبت من «م»، و«ط».

يُروى: «هذا وضوئي ووضوء النبيين من قبلي»[1]: ضعيفٌ[2]، بخلاف الصلاة في المواقيت الخمس؛ فإن الأنبياء كانوا يصلون في هذه المواقيت؛ كما قال: «هذا وقتك ووقت الأنبياء قبلك»[3].

والوسم والسيما: من الوسم؛ متفقان في الاشتقاق الأوسط؛ فإن أصل سيما: سُوما. فلما سكنت الواو. انكسر ما قبلها، قُلبت ياءً؛ مثل: ميقات، وميعاد، ونحو ذلك.

---

(١) والحديث أخرجه ابن ماجه في «سننه»: (١/١٤٦)، كتاب الطهارة وسننها، باب: ماجاء في الوضوء مرة، ومرتين، وثلاثًا والإمام أحمد في «مسنده»: (٢/٩٨ ـ ط الحلبي ـ. وفيه قول الرسول ﷺ بعد أن توضأ ثلاثًا ثلاثًا: «هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي».

(٢) وهو كما قال؛ لأن في إسناده زيد بن الحواري، أبا الحواري العَمِّي البصري، قاضي هراة. ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وابن عدي، وتؤول أقوال النقاد إلى تضعيفه.

انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي: (٢/١٠٢)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر: (٣/٤٠٧ ـ ٤٠٩)، و«تقريب التهذيب» له: ص٢٢٣.

(٣) هذا جزء من حديث أخرجه أبو داود في «سننه»: (١/٢٧٤ ـ ٢٧٨)، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في المواقيت، والترمذي في «سننه»: (١/٢٧٨ ـ ٢٨١)، في أول كتاب الصلاة، باب: ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ. وقال أبو عيسى الترمذي: وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح. وصححه أيضًا أحمد شاكر في تعليقه على «سنن الترمذي»: (١/٢٨٠)، بيد أنه شرح الحديث بشرح مغاير لما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ إذ قال: وقت الأنبياء قبلك: أي: كانت صلاتهم واسعة الوقت، وذات طرفين؛ مثل هذا، وإلا فلم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة، وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها).

والمعنى الذي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقرب؛ لأنه الظاهر المتبادر إلى الذهن، أما المعنى الذي ذكره أحمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو بعيد، ولا يُؤيده لفظ الحديث.

والاسم أيضًا من هذا الباب، وهو علم على المسمى، ودليلٌ عليه، وآية عليه. وهذا المعنى ظاهرٌ فيه؛ فلذلك قال الكوفيون: [إنه][(١)] مشتق من الوسم، والسمة؛ وهي: العلامة، وقال البصريون: بل هو مشتق من السمو؛ فإنه يقال في تصغيره: [سمي][(٢)]، لا وُسَيْم، وفي جمعه: أسماء، لا أوسام، وفي تصريفه: سميت، لا [وسمت][(٣)].

وكلا القولين حق، لكن قول البصريين أتم؛ فإنه مشتق منه على قولهم في الاشتقاق الأصغر؛ وهو: اتفاق اللفظين في الحروف وتأليفها، وعلى قول الكوفيين: هو مشتق منه من الاشتقاق الأوسط؛ وهو: اتفاق اللفظين في الحروف، لا في ترتيبها؛ كما قلنا في الوسم، والسيما.

والسمو: هو العلو، والسامي: هو العالي، والعلو مستلزم للظهور كما تقدم[(٤)]؛ فالعالي ظاهرٌ، والظاهر عالٍ؛ فكان الاسم بعلوه يظهر، فيدل على المسمى؛ لأنه يظهر باللسان والخط، ويظهر للسمع المسمى، فيُعرف بالقلب.

وقد تقدم[(٥)] أنهم يُسمون الجبال أعلامًا، لما فيها من الظهور.

ودلالة الاسم على مُسماه دلالة قصدية؛ فإن المسمى يُسمى بالاسم، ليُعرف به المسمى، وليدل عليه؛ تارة يقصد به الدلالة على مجرد نفسه؛ كالأسماء الأعلام للأشخاص، وتارة يقصد به الدلالة على ما في اللفظ من المعنى؛ كالأسماء المشتقة؛ مثل: العالم، والحي، والقادر.

---

(١) في «خ»: (له). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (شيء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (اسمت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: ص٧٥٧ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص٧٥٧ من هذا الكتاب.

ومن هذا الباب: تسمية المعبودين آلهة؛ سموها بما لا [تستحقه][1]؛ كما يُسمى الجاهل عالمًا، والعاجز قادرًا، والكذاب نبيًا؛ فلهذا قال تعالى: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾[2].

النوع الثاني من الدلالة القصدية

والنوع الثاني من هذه الدلالة القصدية[3]: أن يقصد الدال الدلالة من غير مواطأة مع المستدلين على أنه دليل، لكن هم يعلمون أنْ قَصَدَ الدلالة؛ لعلمهم بأحواله؛ مثل: ما يرسل الرجل شيئًا من ملابسه المختص به مع شخص، فيعلمون أنه أرسلها علامة على أنه أرسله.

قال سعيد بن جبير: عن ابن عباس: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[4]: قال: العلامة تكون بين الرجل وأهله.

رواه ابن المنذر[5]: حدثنا موسى بن هرون، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا وكيع، عن سفيان، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم[6]: ثنا أبو سعيد؛ ابن يحيى بن سعيد القطان، ثنا أبو أسامة، حدثني سفيان، عن سماك، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾: قال: علامة، ألم تر إلى الرجل إذا أراد أن يرسل إلى أهله في حاجة، أرسل بخاتمه، أو بثوبه، فعرفوا أنه حق[7]؛

---

(١) في «خ»: (يستحقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٣) تقدم ذكر النوع الأول من هذه الدلالة في ص٧٦٢ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٧٧.

(٥) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي: (٤/ ١٠٣) وكذا انظر: «تفسير الطبري»: (١٤/ ٤٧).

(٦) لم أقف عليه في الموجود بين أيدينا من تفسير ابن أبي حاتم. وانظر: «تفسير الطبري»: (١٤/ ٤٧)، و«الدر المنثور» للسيوطي: (٤/ ١٠٣).

(٧) انظر: «تفسير الطبري»: (١٤/ ٤٧).

فتارة يرسل خاتمه معه، فيعلمون أنه أرسله، ليعلموا أنه أرسله؛ إذ كانوا قد علموا [أن][1] الخاتم معه، وأنه ليس في إرساله مع ذلك الشخص الذي لا يعرفونه مقصود له، إلا أن يكون علامة على أنه أرسله إليهم، فيصدقونه فيما أخبر عنه؛ وتارة يرسل معه عمامته، أو نعليه، وقد علموا أنه لا يخلع عمامته ويبعثها مع ذلك الشخص، إلا لتكون علامة على / صدقه؛ كما 44/أ
فعل النبي ﷺ في غزاة الفتح: لما كانت راية الخزرج مع [سعد][2] بن عبادة[3]، وكان فيه حِدة، وقال: لا قريش بعد اليوم، اليوم يوم الملحمة، اليوم يستحل الحرمة، قيل للنبي ﷺ أنه يُخاف منه أن يضع السيف في أهل مكة، فقال: «قولوا له يُعطي الراية لابنه قيس». فقال: إنه لا يقبل منه. فقال: «هذه عمامتي، قولوا له: قد أمَرَ رسول الله ﷺ بذلك»[4]. فلما رأى عمامته مع من جاء بها، [علم أنه][5] ليس له في إعطائه عمامته مقصود إلا أن تكون علامة، ولم يكن قبل ذلك قد واطأه على ذلك.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٢) في «ط»: (سعيد).
(٣) هو سعد بن عبادة بن دليم بن حارثة بن حرام بن خزيمة بن ثعلبة بن طريف بن الخزرج، سيد الخزرج. يكنى أبا ثابت. من كبار الصحابة. مات في الشام سنة خمس عشرة، وقيل: ست عشرة.
انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر: (٢/ ٣٥ ـ ٤١)، و«الإصابة في تمييز الصحابة» لابن حجر: (٢/ ٣٠).
(٤) ذكر الخبر بطوله ابن عبد البر في كتابه: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب»: (٢/ ٣٨ ـ ٤٠)، وعزاه إلى ابن إسحاق في مغازيه، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام: (٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧).
(٥) في «خ»: (علم شخص أنه). وما أثبت من «م»، و«ط».

وكذلك لما أعطى أبا هريرة نعليه ليخرج فيبشر الناس بما ذكره له[1]، فإنهم إذا رأوا معه نعليه، علموا أنه لم يعطه [النعلين][2] إلا علامة.

وكذلك قد يكون بين الشخص وبين غيره سر لم يطلع عليه المرسَل، فيقول له: أعطني علامة. فيقول: قل له: بعلامة ما تكلمتَ أنت وهو في كذا وكذا، أو ما فعلت أنت وهو كذا وكذا؛ فيعلم المرسَل إليه أنَ المرسِل هو أعلم هذا الرسول بهذا الأمر؛ إذ كان غيره لم يعلمه، ويعلم أنه ليس له في إعلامه به مقصود إلا أن يكون علامة له على تصديقه.

ثم أكثر هذه الآيات التي هي علامات للناس يرسلونها مع من يرسلونه ليعرف صدقه: هي قطعية عند المستدل بها المرسَل إليه؛ من الأهل، والأصدقاء، والوكلاء، والنواب، وغيرهم: يأتيهم الرجل بعلامة وهي مستدلة [بصاحبهم][3]؛ فيعلمون قطعًا أن هذا جاء من عنده، ويعلمون قطعًا أنه لم يرسله بتلك العلامة إلا ليعلموا صدقه.

لا يخطر لسعد بن عبادة حين رأى عمامة النبي ﷺ معهم أنهم أخذوها بغير قصده؛ بأن [تكون][4] [وقعت][5] منه، ونحو ذلك. بل قد عُلِم أنها كانت على رأسه، وهو راكب في الجيش، وقد أرسلها مع هذا.

---

(١) وقد أعطاه ﷺ نعليه، وقال له: «اذهب بنعليَّ هاتين، فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه، فبشره بالجنة». الحديث، وهو طويل، أخرجه الإمام مسلم بطوله في «صحيحه»: (١/ ٥٩ ـ ٦١)، كتاب الإيمان، باب: الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا.

(٢) في «خ»: (النعلان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (على حبهم).

(٤) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «م»، و«ط»: (سقطت).

وكذلك خاتم الشخص الذي يعلمون أنه لا ينزع خاتمه من يده، ويعطيها لغيره، ليعبث بها عنه، وهو لا يختم بها شيئًا إلا لذلك.

وقد يقع في مثل ذلك احتمالات، فيستعمل المستدلون التقسيم؛ فإن الاستدلال مداره على أنه أرسله بالعلامة، وأنه إنما أرسله بها ليبين صدقه؛ فقد يعرض في المقدمة الأولى أنه أخذها بغير اختياره، أو أن الخاتم سقط منه، أو إن كان مسافرًا أنه قُتِل، أو مات؛ فقد يقع مثل ذلك، وقد يؤخذ خاتم الرجل بغير أمره، ويُختَم به كتابُه؛ كما حُكِي أن مروان[1] فعل مثل ذلك بعثمان[2]. والمقدمة الثانية: أنه قد يرسله بالخاتم ليختم به شيئًا، أو ليصلحه، ونحو ذلك. [فإذا عرض مثل هذا الاحتمال وقوي توقفوا][3]، وإن عرفوا انتفاء ذلك؛ مثل: أن يكون قد ذهب من عندهم قريبًا، وليس له ما يختم به، ونحو ذلك، قطعوا بأنه أرسله علامة، ثم بعد هذا قد يعلمون أنه أرسله، لكن قد [يَكْذِبُ][4] عليه، ولكن العهدة في هذا على المرسِل؛ فإن إرسال العلامة هو إعلام منه لهم بأني أرسلته إليكم. فهذا الفعل هو مثل هذا القول، يجري مجرى إعلامهم وإخبارهم بأنه أرسله، وتصديقه في قوله: هو أرسلني.

والإخبار تارة يكون بالقول، وتارة يكون بالعمل؛ كما يُعلِم الرجلُ غيرَه بالإشارة بيده، ورأسه، وعينه، وغير ذلك، وإن لم يتقدم بينهما

---

(١) ابن الحكم.

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (٧/ ١٨٢، ١٨٨)، و«منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (٦/ ٢٤٤ـ ٢٤٥، ٢٤٨ـ ٢٤٩).

(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٤) في «خ»: (يكذبون). وما أثبت من «م»، و«ط».

مواضعة، لكن يعلم قصده ضرورة؛ مثل أن يسأله عن شيء: هل كان؟ فيرفع رأسه، أو يخفضه، أو يشير بيده، أو يكون قائمًا؛ فيشير إليه: اجلس، أو قاعدًا مطلوبًا؛ فيشير إليه: أن اهرب، فقد جاء عدوك، أو نحو ٤٤/ب ذلك من الإشارات التي هي أعمال بالأعضاء؛ وهي تدل / دلالة ضرورية، تُعلم من قصد الدال، كما يدل القول، وقد [تكون][1] أقوى من دلالة القول، لكن دلالة القول أعم وأوسع؛ فإنه يدل على الأمور الغائبة، وعلى الأمور المعضلة.

وهذه الأدلة العيانية هي أقوى من وجه، ولكن ليس فيها من السعة للمعاني الكثيرة ما في الأقوال.

---

(١) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

فصل

الدليل مستلزم للمدلول

[وخاصة][1] الدليل أن يكون مستلزمًا للمدلول[2]، فكل ما استلزم شيئًا كان دليلاً عليه، ولا يكون دليلاً إلا إذا كان مستلزمًا [له][3]. ثم دلالة الدليل [تعلم][4]، كما يُعلم لزوم اللازم للملزوم. وهذا لا بُد أن يُعلم بالضرورة، أو بدليل ينتهي إلى الضرورة.

وعلى هذا: فآيات الأنبياء هي أدلة صدقهم، وبراهين صدقهم، وهي ما يستلزم صدقهم، ويمتنع وجوده بدون صدقهم؛ فلا يمكن أن يكون ما يدل على النبوة موجودًا بدون النبوة. ثم كونه مستلزمًا للنبوة، ودليلاً عليها، يُعلم بالضرورة، أو بما ينتهي إلى الضرورة.

فآيات الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه لا تُحَد بحدود يدخل فيها غير آياتهم؛ كحد بعضهم ـ كالمعتزلة وغيرهم ـ بأنها[5] خرق العادة، ولم يعرف مسمى هذه العبارة، بل ظن أن خوارق السحرة، والكهان، والصالحين

---

(١) في «ط»: (خاصة).

(٢) انظر الكلام على هذه المسألة في «الرد على المنطقيين»: ص٢٩٦، ٣٤٨ـ ٣٥٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٤) في «خ»: (يعلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: آيات الأنبياء ومعجزاتهم صلوات الله وسلامه عليهم.

خرقٌ للعادة؛ فكذبها[1]؛ وحد بعضهم[2] بأنها[3] الخارق للعادة، إذا لم يُعارضه أحد.

وجعل[4] هذا فصلاً احترز به عن تلك الأمور؛ فقال[5]: المعجزة هي الخارق المقرون بالتحدي بالمثل، مع عدم المعارضة. وجوَّزَ أن يأتي غير الأنبياء بمثل ما أتوا به[6] سواء مع المعارضة، و[جعل][7] ما يأتي به الساحر والكاهن معجزات، مع عدم المعارضة. وحقيقة المعجز هذا ما لم يعارض، ولا حاجة إلى كونه خارقًا للعادة، بل الأمور المعتادة إذا لم تُعارض كانت آية. وهذا باطلٌ قطعًا. ثم مسيلمة، والأسود العنسي، وغيرهما، لم يُعارَضوا[8].

---

(١) انظر: «المغني في أبواب العدل والتوحيد» لعبد الجبار المعتزلي: (١٥/ ١٨٩).
وقد سبق الكلام عن المعتزلة، وموقفهم من معجزات الأنبياء في أول الكتاب ص١٢٩ ـ ١٣١.

(٢) وهم الأشاعرة، وسيأتي استشهاد شيخ الإسلام بكلام رأسٍ كبير من رؤوسهم؛ وهو الباقلاني.

(٣) أي: آيات الأنبياء ومعجزاتهم عليهم الصلاة والسلام.

(٤) الجاعل هو الباقلاني، وقد ذكره هاهنا لأنه ـ أي: شيخ الإسلام ـ أفرد كتابه النبوات للرد عليه كما مر معنا.

(٥) انظر: أقوال أبي بكر الباقلاني في كتابه «البيان»: ص٤٧ ـ ٤٨، ٩١ ـ ٩٦.
وقد تقدم نقل بعض أقواله التي تشبه هذه الأقوال في ص١٣٣ ـ ١٣٤، ٤٨٠ من هذا الكتاب.
وتقدمت مناقشة شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لهم من أقوالهم، ورد عليهم. انظر: «النبوات»: ص٤٨٥ ـ ٤٨٩.

(٦) يعني: الأنبياء.

(٧) في «ط»: (وجلع).

(٨) انظر: ما سبق من كتاب «النبوات»: ص١٦٧ ـ ١٦٨، ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ٤٩٦ ـ ٤٩٧.

[ثم يُقال: ما يعني بعدم المعارضة][1] في ذلك المكان والزمان؛ فالسحرة والكهان لا يُعارَضون، والعنسي، ومسيلمة لم يعارَضا في مكانهم، ووقت [إغوائهم][2].

وإن قال: لا يُعارض البتة. فمن أين يعلم هذا العدم؟ فإن قيل: فما آيات الأنبياء؟ قيل: هي آيات الأنبياء التي [يُعلم][3] أنها مختصة بالأنبياء، وأنها مستلزمة لصدقهم، ولا تكون إلا مع صدقهم، وهي لا بُد أن تكون خارقّة للعادة، خارجّة عن قدرة الإنس والجن، ولا يمكن أحدًا أن يعارضها. لكن كونها خارقة للعادة، ولا تمكن معارضتها هو من لوزامها ليس هو حدًا مطابقًا لها، والعلم بأنها مستلزمة لصدقهم قد يكون ضروريًا؛ كانشقاق القمر، وجعل العصا حية، وخروج الناقة.

فمجرد العلم بهذه الآيات يُوجب علمًا ضروريًا بأن الله جعلها آية لصدق هذا الذي استدل بها، وذلك يستلزم أنها خارقة للعادة، وأنه لا يمكن معارضتها.

فهذا[4] من جملة صفاتها، لا أن هذا وحده كافٍ فيها.

وهذا إذا قال مَنْ قال: إن فلانًا أرسلني إليكم؛ فإنه يأتي بما يعلم أنه علامة.

والعلامة، والدليل، والآية، حدها أنها تدل على المطلوب.

وآيات الأنبياء تدل على صدقهم. وهذا لا يكون إلا مع كونها مستلزمةً

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (اغواهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (تعلم).

(٤) أي: خرق العادة وعدم المعارضة.

لصدقهم؛ فيمتنع أن تكون معتادة لغيرهم، ويمتنع أن يأتي من يعارضهم بمثلها، ولا يمتنع أن يأتي نبي آخر بمثلها، ولا أن يأتي من يصدقهم بمثلها؛ فإن تصديقه لهم يتضمن صدقهم، فلم يأت إلا مع صدقهم.

وقد تكون الآيات تدل على جنس الصدق؛ وهو صدق صاحبها؛ فيلزم صدقه إذا قال: أنا نبي، ولكن يمتنع أن يكون لكاذب.

فهذا ونحوه مما ينكشف به حقيقة هذا الباب[1]، وهو من أهم الأمور.

وإذا فُسِّر خرق العادة: بأنها خرق لعادات غير الأنبياء؛ أي: لا يكون لغير جنسهم، وجنس من صدَّقهم، وفسَّر عدم المعارضة: بأنه لا يقدر أن يأتي بها من ليس بنبي، أو متبع لنبي، كان المعنى واحدًا، واتحدت التفاسير الثلاثة[2].

---

(١) وهو الفرق بين النبي والمتنبي، والصادق من الكاذب، وآيات الأنبياء من خوارق السحرة والكهان وقد صرح المؤلف بوجوب معرفة الفروق بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم؛ فقال رحمه الله تعالى: (فينبغي أن يتدبر هذا الموضوع، وتُعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء وبين ما يشتبه بها؛ كما يُعرف الفرق بين النبي والمتنبئ، وبين ما يجيء به النبي، وما يجيء به المتنبئ). انظر: ص١٥٢ من هذا الكتاب.
وقال أيضًا رحمه الله تعالى: (فإن الكلام في المعجزات وخصائصها، والفرق بينها وبين غيرها من أشرف العلوم. وأكثر أهل الكلام خلطوا فيه تخليطًا). قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق ص١٦٤.

(٢) شيخ الإسلام رحمه الله يوجه تعريف كل من المعتزلة والأشاعرة، وحدهم لآيات الأنبياء، وما يحمله على القول الصحيح، ويُبين أنه لو كان مرادهم بالحدود التي حدوها هو هذا المعنى، لاتحد تعريف المعتزلة والأشاعرة مع تعريف أهل السنة والجماعة، وكانت التفاسير الثلاثة صحيحه.
وتفسير ذلك: أن المعتزلة حدوا معجزات الأنبياء بأنها خارقة للعادة، وكذبوا بخوارق =

فصل

٤٥/أ
الله سبحانه دل عباده بالدلالة العيانية والدلالات المسموعة

والله سبحانه / دل عباده بالدلالات العيانية المشهودة، والدلالات المسموعة[1]؛ وهي كلامه. لكن عامتهم تعذَّر عليهم أن يسمعوا كلامه منه، فأرسل إليهم بكلامه رسلاً، وأنزل إليهم كتبًا.

والمخلوق إذا قصد إعلام من يتعذَّر أن يسمع منه، أرسل إليه رسلاً، وكتب إليه كتبًا؛ كما يفعل الناس؛ ولاة الأمور، وغيرهم: يُرسلون إلى من بَعُد عنهم رسولاً، ويكتبون إليه كتبًا.

= الأولياء والسحرة والكهان، ونفوا وجودها، وقالوا: إن خرق العادة لا يكون إلا للأنبياء.

والأشاعرة: جعلوا المعجزة هي الخارق المقرون بالتحدي بالمثل، مع عدم المعارضة، وجوزوا أن يأتي غير الأنبياء بمثل ما أتوا به ولو لم يدعوا النبوة، فسووا بين خوارق الأنبياء والأولياء والسحرة والكهان.

والشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يوضح أن خرق العادة وعدم المعارضة هذا من صفات المعجزة ليس من حدودها ولو أن المعتزلة فسروا خرق العادة بأنها خرق لعادات غير الأنبياء؛ أي: لا يكون لغير جنسهم وجنس من صدقهم. ولو أن الأشعارة فسروا عدم المعارض بأنه لا يقدر أن يأتي بها من ليس بنبي، أو متبع لنبي، كان المعنى واحدًا، واتفق كل من المعتزلة والأشاعرة مع تعريف أهل السنة والجماعة.

(١) سبق أن بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قبل ذلك أن آيات الله الكونية الفعلية؛ مثل: المعجزات، والقولية؛ مثل القرآن الكريم. انظر: ص٦٦١ من هذا الكتاب.

ثم إنه سبحانه جعل مع الرسل آيات؛ [هن][1] علامات وبراهين؛ هي أفعال يفعلها مع الرسل، يخصُّهم بها، لا [توجد][2] لغيرهم؛ فيعلم العباد ـ لاختصاصهم بها ـ أن ذلك إعلام منه للعباد، وإخبار لهم أن هؤلاء رسلي؛ كما يُعلمهم بكلامه المسموع منه، ومن رسوله.

ولهذا قد يعلم برسالة رسول بإخبار رسولٍ أخبر عنه[3]. وقد يُخبر عن إرساله بكلامه، لمن سمع كلامه منه؛ كما أخبر موسى، وغيره بالوحي الذي يوحيه إليهم.

تعريف المعجزة عند شيخ الإسلام

فآيات الأنبياء هي علامات وبراهين من الله، [تتضمن][4] إعلام الله لعباده وإخباره، [فالدليل][5]؛ وهو الآية، والعلامة: لا تدل إلا إذا كان مختصًّا بالمدلول عليه ومستلزمًا له، إما مساوٍ له، وإما أخصّ منه، لا يكون أعمّ منه غير مستلزم له، فلا يتصوّر أن يوجد الدليل بدون المدلول عليه.

فالآيات التي أعلم الله بها رسالة رسله وصدقهم، لا بُد أن تكون مختصة بهم، مستلزمة لصدقهم؛ فإن الإعلام والإخبار بأنّ هذا رسول، وتصديقه في قوله: إنّ الله أرسلني، لا يُتصوّر أن يوجد لغير رسول.

---

(١) في «ط»: (هي).

(٢) في «م»، و«ط»: (يوجد).

(٣) ومن ذلك إخبار عيسى عليه الصلاة والسلام بنبوة نبينا محمد ﷺ؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦].

(٤) في «خ»: (يتضمن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (الدليل). وما أثبت من «م»، و«ط».

والآيات التي جعلها الله علامات: هي إعلامٌ بالفعل الذي قد يكون أقوى من القول، فلا يُتصوّر أن تكون آيات الرسل إلا دالّة على صدقهم، ومدلولها أنّهم صادقون، لا يجوز أن توجد بدون صدق الرسل البتة.

وكون الرب أراد بها إعلام عباده بصدقهم، وصدّقهم بها في إخبارهم أنه [أرسلهم](١)، وكونها آية وعلامة على صدقهم: أمرٌ يُعلم؛ كما [تعلم](٢) دلالة سائر الأدلة؛ كما يَعْلَمُ [مِنَ](٣) [الرَّجُلِ أصدقاؤُهُ](٤) ووكلاؤه أنّه [أرسل](٥) هذا بهذه العلامات؛ فتارة يعلم ذلك بالضرورة بعد تصور الأمر، وتارة يحتاج إلى النظر: هل هذه العلامة منه أو من غيره، وهل هو أرسله بها أو غيره؟ وهل قصد بها الإعلام، [والتصديق، أم لا](٦)؟ وهل يعلم من حال الذاكر أنَّه أرسله أنَّه صادق؟ فقد يُرسل من يعلمون هم صدقه، وأنَّه لا يكذب، فيعلمون صدقه بمجرَّد قوله: هو أرسلني من غير آية ولا علامة.

ولهذا إذا قال مَنْ صَدَّقه: إنَّه رأى رؤيا صدَّقه، وجزم بصدقه من قد خَبَرَ(٧) صدقه، والرؤيا جزءٌ من ستةٍ وأربعين جزءًا من النبوة(٨).

---

(١) في «ط»: (أرسلها).

(٢) في «خ»: (يعلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (الرجل وأصدقاؤه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (أرسله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (والتصديق أو لا؟ وتارة يحتاج إلى نظر: هل هذه العلامة منه، أو من غيره؟) وفيها تكرار لجملة سابقة. وما أثبت من «م» و«ط».

(٧) عَرَف.

(٨) يُشير إلى قول رسول الله ﷺ: «رؤيا المؤمن جزءٌ من ستةٍ وأربعين جزءًا من النبوة» .. الحديث. =

وكذلك لو أخبر بغير ذلك؛ كما أخبر عمران بن حصين[1] أنَّ الملائكة تسلم عليه[2]، فلم يشكّ الذين أخبرهم في صدقه، من غير آية.

فمن كان يعلم صدق موسى والمسيح ومحمد وغيرهم، وأنَّهم لا يكذبون في أخفِّ الأمور، فكيف بالكذب على الله؟ إذا أخبرهم أحدهم بما جاءه من الوحي والرسالة، وما غاب من الملائكة؛ فإنَّه قد يجزم بصدقه من غير آية، لا سيما إن كان ما يقوله لهم مما يؤيد صدقه.

ولهذا لم يكن من شرط الإيمان بالأنبياء وجود الآيات، بل قد يعلم صدقهم بدون ذلك؛ كما قد بُيِّنَ في موضع آخر[3].

وتارة يحتاجون إلى العلامة، وتارة يعلمون كذبه بأن يذكر عن صاحبهم ما يعلمون هم خلافه، ويصفه بما علموا نقيضه. وقد يظهر لهم من قصده أنه كذاب، ملبِّس، طالب أغراض له؛ إما مال يعطونه، أو ولاية يولونه، أو

= أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٦/٢٥٦٢)، كتاب التعبير، باب رؤيا الصالحين، ومسلم في «صحيحه»: (٤/١٧٧٣)، كتاب الرؤيا، وأحمد في «المسند»: (٢/١٨، ٥٠، ٢٢٩). وانظر كلام الحافظ ابن حجر في: «فتح الباري»: (١٢/٣٩٠) على هذا الحديث.

(١) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نجيد. أسلم عام خيبر، وروى أحاديث عن رسول الله ﷺ، وكان من فضلاء الصحابة، تحوَّل إلى البصرة بعد وفاة رسول الله ﷺ، وولي قضاءها، وكان يُفقّه أهلها. وكان مجاب الدعوة. ولما حصلت الفتنة اعتزلها. توفي في البصرة سنة ٥٢هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٢/٥٠٨)، و«الأعلام» للزركلي: (٥/٧٠).

(٢) ابن الجوزي «صفة الصفوة»: (١/٦٨١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (رقم٧٩٦، ص٥٤٨).

انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» لابن تيمية: ص٣٠١.

(٣) سبق ذلك مرارًا في كتب شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لاسيما كتابه النبوات؛ فقد ذكر فيه رَحِمَهُ اللَّهُ طرقًا كثيرة في الدلالة على صدق الأنبياء، من غير طرق المعجزة. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/٦).

امرأة يزوجونه بها، أو غير ذلك من أغراض النفوس؛ فيسألونه عن مقصوده، فإذا عرفوا مقصوده، فقد يعلمون كذبه أو صدقه.

ومثل / هذا كثيرٌ في عادات الناس؛ فكثيرًا ما يجيء الرجل بما يزعم أنه ٤٥/ب
علامة، وتكون مشتركة[١]. فيقال له: ما تريد؟ فيذكر مراده، فيعلمون كذبه.

فدلائل الصدق والكذب لا تنحصر كدلائل الحب والبغض، هي كثيرة جدًا، وهذا يعرفه من جرَّب عادات الناس.

---

(١) يأتي بها النبي، وغير النبي.

فصل

آيات الأنبياء دليل وبرهان

فالآيات التي تكون آيات للأنبياء: هي دليلٌ وبُرهان، والله تعالى سماها برهانًا في قوله لموسى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[1]؛ وهي العصا واليد[2].

وسماها برهانًا [و][3] آيات في مواضع كثيرة من القرآن[4].

فحدها حد الدليل والبرهان؛ وهي أن تكون مستلزمة لصدق النبي، فلا يتصور أن [توجد][5] مع انتفاء [صدق][6] من أخبر أن الله أرسله.

فليس له إلاَّ حالان: إما أن يكون الله أرسله، فيكون صادقًا، أو لا يكون أرسله، فلا يكون صادقًا.

فآيات الصدق لا توجد إلا مع أحد النقيضين؛ وهو الصدق، لا [توجد][7]

---

(١) سورة القصص، الآية: ٣٢.

(٢) وهو قول المفسرين جميعًا. انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٦/ ٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) من ذلك: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٤]. وقول صالح عليه السلام لقومه كما حكى الله تعالى عنه: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ [الأعراف: ٧٣]. والأدلة على ذلك كثيرة جدًا، أكثر من أن يجمعها محل واحد.
وقد سبق ذكر كثير منها في هذا الكتاب؛ انظر: ص٢١٥.

(٥) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (صدقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

قط مع الآخر؛ وهو انتفاء الصدق؛ كسائر الأدلة؛ التي هي: البراهين، والآيات، والعلامة؛ فإنها لا توجد إلا مع تحقق المدلول عليه، لا توجد مع عدمه قط؛ إذ كانت مستلزمة له؛ يلزم من وجود الدليل، وجود المدلول عليه؛ فلا يوجد الدليل مع عدم المدلول عليه؛ فلا توجد آياتهم مع عدم صدقهم.

فيجب أن يُتصوَّر هذا الموضع؛ فإنه حقٌّ، معلومٌ بعد تصوره لكل العقلاء بالضرورة، فلا يمكن أحدًا كذَّب النبي أن يأتي بمثلها؛ فإنه لو أتى بمثلها، مع تكذيب النبي، لكانت قد وجدت مع قوله: إني صادق، ومع قول هذا المكذِّب: إنه كاذب؛ فلم [تختص][1] بصدقه، ولم تستلزمه؛ فلا يلزم إذا قال: إني صادق، أن يكون صادقًا، وهذا قد أتى بمثل ما أتى به، وقال: إنه كاذب.

تعريف الآية ولا يكون إعلامًا من الله لعباده، وإخبارًا لهم: بأني أرسلته، ولا تصديقًا له؛ كما لو قال رجلٌ: إن فلانًا أرسلني، وجاء بعلامةٍ ذكر أنه خصه بها؛ مثل أن يقول: العلامة أنه أعطاني خاتمه، فيقول المكذِّب: وأنا أيضًا أعطاني خاتمة الأخرى لأصلحها له أو لأختم بها كذا، وأنت إنما أعطاك خاتمه لتصلحها، أو [تختم][2] بها.

فإذا أتى المكذِّب له بمثل ما أتى به، امتنع كونها آية.

ولكن لو كان قد [جاءهم][3] بالخاتم غيره لأمرٍ آخرَ أرسله [له][4]، لم

---

(١) في «م»، و«ط»: (يختص).

(٢) في «خ»: (يختتم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (جاء).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

يمتنع ذلك، بل قد جرت عادته معهم: بأنه من أرسله، يُرسل معه خاتمه؛ فقد صار إرسال الخاتم عادة له، يدل على صدق من أرسله؛ فهو يُميِّز رسله بالخاتم، لا يخص بها واحدًا منهم، وهي عادة منه لرسله، ليست لغيرهم؛ لا عادة، ولا غير عادة.

فهذا شأن الآيات والعلامات التي يقصد الدال بها أن يدل بها.

فصل

الله تعالى سماها آيات وبراهين ولم يسمها معجزات

والله تعالى سماها آيات وبراهين[١]، وهو اسمٌ مطابق لمسماه، مطرد لا ينتقض، فلا [تكون][٢] قط إلا آيات لهم وبراهين.

أقوال الناس في تسمية آيات الأنبياء خوارق

وأما تسميتها بخرق العادة: فللناس في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ذلك حد لها مطرد منعكس؛ فكل خرق [هو][٣] معجزة للنبي، فهو خرق عادة[٤].

والثاني[٥]: أن خرق العادة شرطٌ فيها، وليس بحد لها، فيجب أن [تكون][٢] خارقة لعادة، ولكن ليس كل خارق للعادة يكون آية لنبي؛

---

(١) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (لم يكن لفظ المعجزات موجودًا في الكتاب والسنة، وإنما فيه لفظ الآية والبينة والبرهان..). ثم ذكر رحمه الله الأدلة من القرآن الكريم على ذلك.
انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤١٢ ـ ٤١٩).
وسبق أن تكلم شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا الموضوع في هذا الكتاب. انظر: ص٢١٥، ٧٨٢.

(٢) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (فهو). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وهذا قول المعتزلة الذين ينكرون كرامات الأولياء، وخوارق السحرة.
انظر: هذا الكتاب «النبوات»: ص١٢٩ ـ ١٣٣، ٧٧٣ ـ ٧٧٦.

(٥) وهذا القول هو الذي يؤيده شيخ الإسلام رحمه الله تعالى. وسبق أن استوفى رحمه الله هذا المعنى في هذا الكتاب ص١٦٣.
انظر: ص١٦٤ ـ ١٧٣، ٢١٣ ـ ٢١٤، ٧٧٣ ـ ٧٧٦.

كأشراط الساعة، بل أن يقع على وجه مخصوص؛ مثل دعوى النبوة، والاستدلال بها، والتحدي بمثلها، مع عجز الناس عن معارضته.

والقول الثالث: أن كونها خارقة للعادة ليس بحد، ولا شرط[1].

وقال القاضي أبو بكر في مناظرته في الكرامات[2]: ويقال لهم أيضًا: إن من الناس من لايشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقة للعادة، ويقول: إنما [تكون][3] آية إذا كانت من فعل الله، مع التحدي بمثلها، ودعوى النبوة / . فدلالتها على وجه لا يمكن أن يشترك في ادعائه الصادق 46/أ والكاذب، فإذا ظهرت على هذا الوجه، كانت آية لمن فُعِلت على يده. قال المجيبون بهذا[4]، ولهذا لم تكن أشراط الساعة آية لأحد، وإن خرقت العادة؛ إذ لم يكن معها دعوى نبوة، ولأن موت زيد عند قول الرسول: آيتي أن يميت الله زيدًا عند دعائي موتُه. فإذا مات عند دعوته، صار ذلك آية له، وإن كان فعل الموت في الإنسان وغيره من الحيوان معتادًا.

قال[5]: [أو إن][6] قالوا: لو كان كذلك، لكان من قال: آيتي أن

---

(١) وهذا قول الأشاعرة. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠)، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص٤٦١، ٤٦٣.

(٢) هذا من القسم المفقود من كتاب الباقلاني: «البيان»: وسبق أن نقل شيخ الإسلام رحمه الله هذا الكلام عن الباقلاني في ص٤٨٦ وقد أشار الباقلاني في كتابه «البيان»: إلى أنه سيفرد بابًا في «الكرامات»: انظر: «البيان»: ص٧، ٤٨.

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وهم الأشاعرة. انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، وانظر: ما سبق في كتاب «النبوات»: ص٤٩١ـ ٤٩٣، ٥٣٤.

(٥) أي: الباقلاني.

(٦) في «م»، و«ط»: (إن).

[تطلع][1] الشمس وتغرب، ويأتي الليل والنهار والضياء والظلام، وفَعَلَ ذلك مع دعواه الرسالة، كان آية له، وإن لم يكن المفعول من ذلك خارقًا للعادة. فلما لم يكن كذلك، وإن كان [واقعًا][2] من فعل الله مع دعوى النبوة؛ لكونه غير خارق للعادة، بطل ما قلتموه؟ يقال لهم: قد أجبنا عن هذا حين قلنا: ويكون الواقع من فعل الله مع دعوى النبوة، مما لا يشترك فيه الصادق والكاذب، ويستوي مع ظهور دعوى المحق والمبطل، وطلوع الشمس وغروبها.

ولو قال النبي: آيتي أن يظلنا السحاب الساعة، و[تزلزل][3] الأرض، وتحدث الأمطار، بدعوى، فحدث ذلك، لكان آيةً له. وإن كان مثل ذلك قد يحدث في العصر ويُشاهد، فإذا قال المتنبي: [إنني][4] مُعَارِضُه، وآيتي في كوني نبيًا ظهور مثل ذلك، مُنع منه ولم يحدث[5].

---

(١) في «خ»: (يطلع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (فاقعًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (تزلزله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (آيتي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) يوجد هذا الكلام بمعناه ومفهومه، لا بنصه ومنطوقه في كتاب «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨.

ولفظه هناك؛ قال الباقلاني: «فصل: وأما ما يدل على أنه لا يكون معجزًا إلا إذا فُعل عند احتجاج الرسول به لصدقه وتحديه بمثله، فهو أنه قد ثبت أنه ليس بمعجز لجنسه، وأن الله عز وجل لو ابتدأ بفعله؛ نحو أن يُحيي ميتًا، ويطلع الشمس من مغربها، ويزلزل الأرض، ويظلنا بالسحاب، لا عند دعوى أحد للرسالة. وكون ذلك آية له لم يكن ما يفعله الله سبحانه من ذلك معجزًا، وإن كان من جنس المعجز، فلذلك لا يكون إحياء الأموات يوم القيامة، وإطلاع الشمس من مغربها، وطي السموات، وأمثال ذلك من آيات الساعة آية لأحد، وإن كان مثله، وما هو من جنسه لو فعل في وقتنا هذا عند تحدي=

مناقشة شيخ الإسلام للباقلاني

قلت[1]: هذا الذي ذكروه، هو أيضًا خرق للعادة؛ فإن ظهور مثل ذلك على هذا الوجه مما لم تَجْرِ بِهِ العادة، وهو نفسه القاضي أبو بكر في هذا الكتاب؛ «كتاب البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل و[الكهانة][2] والسحر والنيرنجيات»، قد قال: قيل: هذا باب القول في معنى العادة وانخراقها، والعادة التي إذا انخرقت دلت على صدق الرسل، والاعتياد للأمر، وتفصيل ذلك وتنزيله[3]:

اعلموا رحمكم الله[4] أن الكل من سائر الأمم قد شرطوا في صفة [المعجز: أن][5] يكون خارقا للعادة. وإذا[6] كان ذلك واجبًا، وجب معرفة هذه العادة، ومعرفة انخراقها[7].

= الرسول، لكان آية له، وحجة لنبوته، فهذا أقوى الأدلة، وأصحها على أن المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه، ولا بحدوثها، وإنما يصير معجزًا للوجوه التي ذكرناها، ومنها التحدي والاحتجاج». «البيان»: ص٤٧ ـ ٤٨. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٨، ٣٣١. وانظر: ما سبق من كتاب «النبوات»: ص٥٣٤.

(١) القائل هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى.

(٢) في «خ»: (الكهان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) الذي في «البيان» للباقلاني: عنوان: (القول في معنى العادة، وانخراقها، والعادة التي إذا انخرقت دلت على صدق الرسل والاعتياد للأمر والأمر المعتاد وتفصيل ذلك وتنزيله). ثم عنوان: فصل.
انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٠.

(٤) في «البيان» للباقلاني: وفقكم الله.

(٥) في «خ»: ، و«م»، و«ط»: (المعجزات). وما أثبت من «البيان» للباقلاني.

(٦) في «البيان»: (فإذا).

(٧) «البيان» للباقلاني: ص٥٠.
وسبق أن نقل شيخ الإسلام رحمه الله هذا النص في هذا الكتاب، انظر: ص٥٤٨. =

فقد [حكى][1] هنا الإجماع، وهناك صرح بالاختلاف[2]، وقوّى ذلك القول.

وسبب ذلك: اضطرابهم في معنى العادة وانخراقها؛ فإن كل قوم يفهمون غير ما يفهمه الآخرون، والله تعالى إنما سماها آيات[3].

وهذا القول الذي ذكره وقواه، وهو: لايشترط فيها أن تكون خارقة للعادة: هو حقيقة قول القاضي[4]، وأمثاله؛ من المتكلمين الأشعرية، ومن وافقهم؛ كالقاضي أبي يعلى، وأمثاله؛ فإن المعجزات عندهم لا تختص بجنس من الأجناس المقدورات، بل خاصتها أن النبي يحتج بها، ويتحدى بمثلها، فلا يمكن معارضته؛ فاشترطوا لها[5] [وصفين][6]: أن تكون مقترنة بدعوى النبوة، وجعلوا المدلول جزءًا من الدليل، وأنها لا تعارض.

وبالأول: فرقوا بينها وبين الكرامات.

وبه[7] وبالثاني: فرقوا بينها وبين السحر والكهانة.

---

(١) في «ط»: (حكي).

(٢) أي: في النقل السابق عن الباقلاني وهو من القسم المفقود من كتابه «البيان»: انظر: ص٤٩.

(٣) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤١٢)، وانظر: «النبوات»: ص٢١٦.

(٤) قال الباقلاني في «صفات المعجزات»: (والوجه الثاني: أن يكون ذلك الشيء الذي يظهر على أيديهم مما يخرق العادة وينقضها، ومتى لم يكن كذلك لم يكن معجزًا). «البيان» للباقلاني: ص٤٥.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، ٣١٩، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١١).

(٦) في «خ»: (تصفين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) أي: بالشرط الأول.

وصرحوا بأن جميع خوارق السحرة والكهان يجوز أن تكون معجزة لنبي، لكن إذا كانت معجزة لم تمكن معارضتها. فلو ادعى ساحر أو كاهن النبوة، لكان الله يعجزه عن تلك الخوارق[1]، قد عُلم أن غيره من السحرة والكهان يفعل مثلها، وليس بنبي.

وما يأتي به الأنبياء من المعجزات جوزوا أن [يأتي][2] بمثله الساحر والكاهن، إلا ما منع منه السمع؛ للإجماع[3] على أن الساحر لا يقلب العصا حية[4].

وهذا الفرق ليس لما يختص به أحد النوعين، ولا ضابط له.

وصرحوا بأنه لا يستثنى من الخوارق، إلا ما انعقد عليه الإجماع[5].

وصرحوا بأن العجائب [الطبيعية][6]؛ مثل جذب حجر المغناطيس الحديدَ: يجوز أن يكون معجزة، لكن بشرط أن لا يعارض[7].

٤٦/ب وكذلك الطلاسم، وكذلك الأمور المعتادة: يجوز أن تكون / معجزة بشرط أن يمنع غيره منها، فتكون المعجزة منع المعتاد[8].

فالخاصة عندهم فيها[9]: أنها لا تعارض، وأنها تقترن بدعوى النبوة.

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٦.
(٢) في «خ»: (يأتوا). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٢ ـ ٣٢٣.
(٤) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١.
(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١.
(٦) في «م»، و«ط»: (الطبعية).
(٧) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٨.
(٨) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٩، ١٠٠ ـ ١٠١.
(٩) أي: خاصة المعجزة وحقيقتها.

وقد يشترطون أن تكون خارقة للعادة، لكن يكتفون بمنع المعارض[(١)]؛ فهو وحده خرق للعادة؛ فلا يشترطون هذا وهذا.

وقد اشترط القاضي أبو بكر أن يكون مما يختص الرب بالقدرة عليه[(٢)].

ولا حقيقة له؛ فإن جميع الحوادث كذلك عندهم[(٣)]، وكل ما [خرج][(٤)] عن محل قدرة العبد، فالرب عندهم مختص بفعله؛ كخوارق السحرة والكهان[(٥)].

وحقيقة الأمر: أنه لا فرق عندهم بين المعجزات والكرامات، والسحر والكهانة، لكن هذه إذا لم تقترن بدعوى النبوة لم [تكن][(٦)] آية، وإذا اقترنت بها كانت آية، بشرط أن لا تعارض[(٧)].

حقيقة قول الأشاعرة في النبوة

ثم إنه[(٨)] لما أثبت النبوة، قال: إنه يجوز على النبي فعل كل شيء من

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨، ٤٥، ٥٤، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٦.

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٣٤، ١٧٦.

وسبق أن قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى معلقًا على ذلك: (إن المتأخرين من الأشعرية؛ كأبي المعالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم حذفوا شرط كون المعجزة مما ينفرد الرب بالقدرة عليها، وقالوا: كل حادث فهو مقدور للرب). «النبوات» ص٢١٨ ـ ٢١٩، ٥٩٨، ٦٠٩.

(٤) في «ط»: (خرج).

(٥) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، و«البيان» للباقلاني: ص٨٨ ـ ٩٠.

(٦) في «خ»: (يكن) وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٢، و«البيان» للباقلاني: ص٩١.

(٨) يعني: القاضي أبا بكر الباقلاني.

الكبائر، إلا أن يمنع من ذلك سمع[1]. كما قال: كل ما كان معجزة للأنبياء، يجوز أن يأتي به الساحر، إلا أن يمنع منه سمع[2]؛ إذ كان في نفس الأمر لا فرق بين فعل وفعل، بل يجوز من الرب كل شيء؛ فيجوز أن يبعث كل أحد، ولا يقيم على نبوته دليلاً[3].

هذا حقيقة قولهم: إنه يجوز أن يبعث كل أحد، وأنه إذا بعثه لا يُقيم دليلاً على نبوته، بل يُلْزِم العباد بتصديقه، بلا دليلٍ يدلهم على صدقه.

فإن غاية هذا: تكليف ما لا يطاق، وهم يجوزونه[4].

وهذا الذي قالوه: باطلٌ من وجوه متعددة، قد بُسطت في غير هذا الموضع[5].

---

(١) سبق هذا الكلام.
انظر: «النبوات»: ص٤٧٥ ـ ٤٧٦، ٦٠٩، و«المواقف» للإيجي: ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩١، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٨.

(٣) سبق الكلام في ذلك.
انظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٧٥ ـ ٤٧٧.

(٤) أي: الأشاعرة.
وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٧٥ ـ ٤٧٦.
وانظر أيضًا: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٤ ـ ٧٧، و«الإرشاد» للجويني: ص٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٨٠، ٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«الاقتصاد في الاعتقاد» للغزالي: ص١١٢ ـ ١١٤، و«قواعد العقائد» له: ص٢٠٣ ـ ٢٠٤، و«معالم أصول الدين» للرازي: ص٨٥ ـ ٨٦.
وقال الإيجي: (تكليف ما لا يطاق جائز عندنا لما قدمنا... من أنه لا يجب عليه شيء، ولا يقبح منه شيء، إذ يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه)، «المواقف» للإيجي: ص٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٥) انظر: «مجموع فتاوى» ابن تيمية: (٨/ ٢٩٥ ـ ٣٠٢، ٣٤٨، ٤٧٢ ـ ٤٧٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٦٣ ـ ٦٥)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

تعريف الأشاعرة للمعجزة ورد شيخ الإسلام عليهم بجوابين

منها: أنهم جعلوا المدلول عليه؛ وهو إخبار النبي بنبوته، وشهودها، وثبوتها: جزءًا من الدليل؛ قالوا: لأنها لو كانت معجزة لجنسها، لم تقع إلا معجزة، والخوارق التي تكون أمام الساعة، ليست معجزة لأحد. فعُلِم أن الدليل هو مجموع دعوى النبوة، والخارق[1].

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أن تلك من آيات الله تعالى؛ فالخوارق التي لا يقدر عليها العباد: كلها آيات [لله][2] تعالى، وهي دالة على ما يظهر دلالتها عليه؛ تارة [تكون][3] تخويفًا؛ [كما][4] قال النبي ﷺ: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله وإنهما لا [ينكسفان][5] لموت أحدٍ، ولا لحياته، ولكنهما آيتان من آيات الله يُخوف الله بهما عباده»[6].

والتخويف يتضمن: الأمر [بطاعته، والنهي][7] عن معصيته.

وأشراط الساعة آيات على قربها، وعلى جزاء الأعمال، وهو يتضمن الأمر بالطاعة، والنهي عن المعصية[8].

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، و«أصول الدين» للبغدادي ص١٧٠، ١٧٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩. وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٨٥، ٤٩٢، ٥٤٢، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠).

(٢) في «ط»: (الله).

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (وكما ـ بزيادة الواو ـ) وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «م»، ز«ط»: (تنكسفان).

(٦) سبق تخريجه ص٧٣٤.

(٧) في «خ»: (بالطاعة والأمر والنهي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) سبق نحو هذا الكلام في ص٤٩٥، ٧٨٥.

عامة معجزات الرسول ﷺ لم يكن يتحدى بها

والثاني: أن يقال: هي آيات على صدق الأنبياء؛ فإنهم أخبروا بها، وهي آية على ما أخبروا به، وعلى صدقهم.

وأيضًا: فإن عامة معجزات الرسول لم يكن يتحدى بها، ويقول ائتوا بمثلها. والقرآن إنما تحداهم لما قالوا إنه [افتراه][1]، ولم يتحداهم به ابتداءً، وسائر المعجزات لم يتحد بها، وليس فيما نقل تحد إلا بالقرآن[2]، لكن قد عُلم أنهم لا يأتون بمثل آيات الأنبياء. فهذا لازمٌ لها. لكن ليس من شرط ذلك أن يقارن خبره.

آيات الأنبياء منها ما يكون قبل ولادتهم ومنها ما يكون بعد موتهم

وأيضًا: فمن آيات الأنبياء ما كان قبل ولادتهم، وقبل إنبائهم، وما يكون بعد موتهم[3]؛ فإن الآية [هي][4] دليل على صدق الخبر بأنه رسول الله، وهذا الدليل لا يختص؛ لا بمكان ولا زمان، ولا يكون هذا الدليل إلا من جنسٍ لا يقدر عليه الإنس كلهم، ولا الجن، فلا بُد أن يكون جنسه معجزًا أعجز الإنس والجن.

وأما قولهم: خاصة المعجز عدم المعارضة[5]: فهذا باطلٌ، وإن كان عدم المعارضة لازمًا له، فإن هذا العدم لايعلم، إذ يمكن أن يعارضه من ليس هناك إذا كان مما يعلم أنه معتاد؛ مثل خوارق السحرة، والكهان؛ فإنه

---

(١) في «خ»: (افترا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سبق مثل ذلك في هذا الكتاب. انظر: ص٥٤١، ٦٠٥.

(٣) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلام حول هذا الموضوع، انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٠).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٩ ـ ٢٠، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، ٣١٩، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٨٦، ٤٩٠.

وإن لم [يمكن][1] أن يُعارض في هذا الموضع، ففي السحرة والكهان من يفعل مثلها، مع أنه ليس بنبي.

تعريف الأشاعرة للدليل النبوة

ودليل النبوة يمتنع ثبوته بدون النبوة، وإذا قالوا: الدليل هو: مجموع الدعوى، والدليل[2]: تَبَيَّن [خطؤهم][3]، وأن القوم لم يعرفوا دلائل النبوة، ولا أقاموا دليلاً على نبوة الأنبياء، كما لم يقيموا دليلاً على وجود الرب؛ فليس في كتبهم ما يدل على الرب تعالى، ولا على رسوله، مع أن هذا هو المقصود من أصول الدين[4].

الأشاعرة لم يقيموا دليلاً على ثبوت الأنبياء ووجود الرب تعالى

وأيضًا: فمسيلمة / والعنسي: لم يكن عندهما من يعارضهما. ٤٧/أ

وأيضًا: فالمعارض إن اعتبروه في المدعوين، وهذا مقتضى في خرق العادة، وأن العادات تختلف، فلكل قوم عادة. قالوا[5]: فالمعتبر خرق عادة من أُرسِل إليهم.

وعلى هذا: فإذا أرسل إلى بني إسرائيل، ففعل ما لم يقدروا عليه، كان آية، وإن كان ذلك مما يقدر عليه العرب، ويقدر عليه السحرة والكهان.

وصرحوا بأن السحر الذي قال الله فيه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾[6]: يجوز أن يكون من معجزات الأنبياء إذا لم

---

(١) في «م»، و«ط»: (يكن).

(٢) انظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٩٢، ٥٤٢، ٧٩١ ـ ٧٩٣، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٠٠).

(٣) في «م»، و«ط»: (خطأهم).

(٤) يقصد شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهذا الكلام الأشاعرة.
وقد سبق نحو هذا الكلام في ص٥٠٧، ٦٢٨ ـ ٦٣٠ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٢ ـ ٥٥.

(٦) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

يعارض[1]، وقد قال الرازي: إن السمعيات لا يُحتج بها؛ لأن دلالتها مشروطة بعدم المعارض العقلي، وذلك غير معلوم[2].

وكذلك يقال في معجزات هؤلاء أن خاصتها عدم المعارضة. فإن اعتبروا أن أحدًا من الخلق لا يُعارض، فهذا لا يُعلم، وإن اكتفوا بأن لا يعارض في ذلك المكان والزمان، فكثير من الصناعات، والعجائب، والعلوم من هذا الباب. وهم لا ينكرون هذا، بل يقولون: المعجز هو هذا، مع دعوى النبوة.

وقد تبيَّن أنَّ الشيء في نفسه إذا لم يكن دليلاً، لم يصر دليلاً باستدلال المستدل به، بل هو في نفسه دليل، وإن لم يستدل به؛ [إذ][3] كان الدليل هو المستلزم للمدلول؛ فدليل صدق النبي هو يدل على أنه نبي، وأن الخبر بنبوته صدق، وإن كان هو لا يستدل بذلك، ولا يتحدى بمثلها، وقد لا يخبره بنبوة نفسه، ويكون له دلائل تدل على نبوته؛ كما كانت قبل أن يولد، وفي الأمكنة البعيدة.

فتبين أن قول هؤلاء [هو][4]: أنه لا يُعلم ما يستدل به على نبوة الأنبياء[5].

---

(١) سبق هذا الكلام في هذا الكتاب ص١٣٧، ٤٨٦ ـ ٤٨٨، وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٦، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٧ـ٣٢٨.

(٢) سبق نقل ذلك عن الرازي في هذا الكتاب ص٥٤٠.

(٣) في «ط»: (إذا).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) من أصول الأشاعرة في «النبوات».

الفرق بين النبي والساحر عند الأشاعرة

وهذا إذا انضم إلى أصلهم؛ وهو: أن الرب يجوز عليه فعل كل شيء[1]، صارا شاهدين: بأنه على أصلهم لا دليل على النبوة، [إذ][2] كان عندهم لا فرق بين فعل من الرب وفعل. وعندهم: لا فرق بين جنس وجنس في اختصاصه بالأنبياء به، فليس في أجناس المعقولات ما يكون آيَة تختص بالأنبياء، فيستلزم نبوتهم. بل ما كان لهم قد يكون [عند غيرهم][3]، حتى للسحرة والكهان، وهم أعداؤهم. فَرقوا بعدم المعارضة، وهذا فرق غير معلوم، وهو مجرد دعوى.

قالوا: لو ادعى الساحر والكاهن النبوة، لكان الله يُنسيه الكهانة والسحر، ولكان له من يعارضه[4]؛ لأن السحر والكهانه هي معجزة عندهم.

وفي هذه الأقوال من الفساد عقلاً وشرعًا، ومن المناقضة لدين الإسلام، وللحق ما يطول وصفه.

ولا ريب أن قول من أنكر وجود هذه الخوارق[5] أقل فسادًا من هذا.

ولهذا يشنع عليهم ابن حزم وغيره بالشناعات العظيمة[6].

---

(١) سبق توضيح هذا الأصل عند الأشاعرة، وأنهم به قد نفوا الحكمة عن الله تعالى، وجوزوا عليه فعل كل قبيح.
انظر: ص١٣٤، ٢٣٠، ٢٨٧، ٤٦٨ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (ان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (عندهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سبق ذكر ذلك مرارًا، وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥.

(٥) وهم المعتزلة، وابن حزم؛ فقد أنكروا الخوارق للأولياء وللسحرة على السواء.

(٦) سبقت الإشارة إلى ذلك في ص٢٢٨.
وقد رد ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الأشاعرة في تفريقهم بين المعجزات والسحر، وأطال في ذلك، انظر: «الفصل» له: (٥/ ٢ ـ ٩).

الفرق بين المعجزات والسحر عند الأشاعرة

ولهذا يقيم أكابر فضلائهم مدة يطلبون الفرق بين المعجزات والسحر، فلا يجدون فرقًا؛ إذ لا فرق عندهم في نفس الأمر[1].

---

(١) الفروق التي ذكرها الأشاعرة بين المعجزات وخوارق السحرة فروق ضعيفة، لا تميز بين المعجزة والسحر. ويمكن أن نذكر ها هنا بعض أقوال أئمة الأشاعرة التي توضح بعضًا من هذه الفروق التي ذكروها.
وقد أورد الباقلاني سؤالاً، وهو: (ما الفصل بين السحر والمعجز؟). ثم أجاب بقوله: (إن من حق المعجز أن لا يكون معجزًا حتى يكون واقعًا من فعل الله سبحانه وتعالى على حد خرق عادة البشر، مع تحدي الرسول ﷺ بالإتيان بمثله، وتقريع مخالفه بتعذر مثله عليه. فمتى وجد الشيء الذي ينفرد الله سبحانه بالقدرة عليه على حد العادة، على غير تحدي نبي به، واحتجاج لنبوته بظهوره، لم يكن معجزًا... فإذا كان... ذلك كذلك، خرج السحر عن أن يكون معجزًا مشبهًا لآيات الرسل، وإن كان ما يظهر عند فعل الساحر من جنس بعض معجزات الرسل، وما يفعله الله تعالى عند تحديهم به. غير أن الساحر إذا احتج بالسحر، وادعى به النبوة، أبطله الله عليه بوجهين)...
ثم ذكر هذين الوجهين، وهما: أن يُنسيه الله عمل السحر. والوجه الثاني: أن يوجد من السحرة من يعارضون هذا الساحر المدعي للنبوة. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ - ٩٥.
إذًا: الفرق بين المعجز والسحر عنده: هو التحدي فقط، وإلا فالجنس واحد.
وقال أيضًا: (ويجب في الجملة أن لا نستثني في السحر شيئًا لا يفعل عنده، إلا ما ورد الإجماع والتوقيف على أنه لا يكون بضرب من السحر). «البيان»: ص٩١.
أما الجويني: فيرى أن كل ما خرق للنبي من الآيات الكبرى، يقع للولي، ولا فرق بين المعجزة والكرامة إلا دعوى النبوة. انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٧.
ثم يقول عن السحر: (ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاقتدار عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد، فهو واقع بقدرة الله تعالى عندنا. والدليل على جواز ذلك [يعني: السحر] كالدليل على جواز الكرامة، ووجه الميز هاهنا بين السحر والمعجزة؛ كوجه الميز في الكرامة، فلا وجه إلى إعادته). «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٢. =

= وقال أيضًا: (وجنس المعجزة يقع من غير دعوى، وإنما الممتنع وقوعه على حسب دعوى الكاذب). «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨.

وقال أيضًا: (إن المعجز لا تدل لعينها، وإنما لتعلقها بدعوى النبي والرسالة، ونزولها منزلة التصديق بالقول). «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩.

فالجويني: يجعل الفرق بين المعجزة والكرامة هو التحدي فقط، وإلا فبإمكان الولي أن يكون له مثل معراج الرسول، وعصا موسى، وناقة صالح، ونار إبراهيم عليه السلام. ثم يجعل الفرق بين المعجز والسحر مثل الفرق بين المعجزة والكرامة، ويزعم أن بإمكان الساحر أن يأتي بجنس المعجز إذا لم يدع النبوة.

ويذكر الشهرستاني الفرق بين المعجزة والسحر؛ فيقول: (إذا لم يدع الكاذب النبوة، فلا محذور ولا مانع من ظهور الخوارق). «نهاية الإقدام» للشهرستاني: ص٤٣٤.

ويقول الإيجي: (إنا بينا أن لا مؤثر في الوجود إلا الله. والسحر ونحوه ـ إلا إن لم يبلغ حد الإعجاز؛ كفلق البحر، وإحياء الموتى، كما هو مذهب جميع العقلاء ـ فظاهرٌ، وإن بلغ. فأما دون دعوى النبوة والتحدي فظاهرٌ أيضًا، أو معه، فلا بُد من ألا يخلقه الله على يده، أو أن يقدر غيره على معارضته، وإلا كان تصديقًا للكاذب، وأنه محال). «المواقف في علم الكلام» للإيجي: ص٣٤٦.

وقال المازري عن مذهب الأشعري، وأن الخوارق تقع على أيدي السحرة، مما ليس بمقدور الخلق: (ومذهب الأشعري: أنه يجوز أن يقع به أكثر من ذلك، قال: وهذا هو الصحيح عقلاً؛ لأنه لا فاعل إلا الله تعالى.

وما يقع من ذلك فهو عادة أجراها الله تعالى، ولا تفترق الأفعال في ذلك، وليس بعضها بأولى من بعض . . . فإن قيل: إذا جوزت الأشعرية خرق العادة على يد الساحر، فبماذا يتميز عن النبي؟ فالجواب: أن العادة تنخرق على يد النبي والولي والساحر، لكن النبي يتحدى بها الخلق). شرح النووي على «صحيح مسلم»: (١٤/ ١٧٥).

وقال القرطبي: (قال علماؤنا: لا ينكر أن يظهر على يد الساحر خرق العادات، مما ليس في مقدور البشر، . . . وإنما يخلق الله تعالى هذه الأشياء ويحدثها عند وجود السحر، كما يخلق الشبع عند الأكل، والري عند شرب الماء). «الجامع في أحكام القرآن»=

والتحقيق: أن آيات الأنبياء مستلزمة للنبوة، ولصدق الخبر بالنبوة، فلا يوجد إلا مع الشهادة للرسول بأنه رسول، لا يوجد مع التكذيب بذلك، ولا مع عدم ذلك البتة، وليست من جنس ما يقدر عليه؛ لا الإنس، ولا الجن؛ فإن ما يقدر عليه الإنس والجن يفعلونه، فلا يكون مختصًا بالأنبياء.

ومعنى كونها خارقةً للعادة: أنها لا توجد إلا للنبوة؛ لا مرة، ولا أقل، ولا أكثر. فالعادة هنا تثبتُ بمرة. والقاضي أبو بكر يقول: إن ما فعل مرات يسيرة لا يكون معتادًا[1].

= للقرطبي: (٢/ ٣٣).

وقال ملا علي القاري: (كل ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي، لا فارق بينهما إلا التحدي). «شرح الفقه الأكبر»: ص٧٩.

وكلامهم في ذلك كثير، وكلها فروق هزيلة كما تبين.

وانظر حول هذا الموضوع أيضًا: «شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١١، ٧٢ ـ ٧٤)، و«جوهرة التوحيد» للصاوي: ص٩٨، وحاشية الأمير على شرح عبد السلام على الجوهرة ص١٥٤.

وهكذا نرى الأشاعرة يجعلون جنس الخارق واحد للمعجزة والكرامة والسحر، إلا أن الفرق بين المعجزة والكرامة هو دعوى النبوة والتحدي، والفرق بين الكرامة والسحر هو أن الكرامة تظهر على الرجل الصالح، والسحر يظهر على الرجل الفاسق، والفرق بين المعجزة والسحر هو كالفرق بين المعجزة والكرامة.

وهذه الفروق ضعيفة، وغير مقبولة؛ لأنها لا تميز بين النبي والولي والساحر.

وقد سبقت ردود شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب ص٦٠٦ على من فرق هذه الفروق.

وسيأتي مزيد توضيح، ونقد لطريقة الأشعرية في فروقهم هذه، وبيان عدم جدواها في التمييز بين النبي والمتنبي، مما فيه غنية عن ذكره هنا.

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٥٠ ـ ٥١، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٠ ـ ٣١١.

وقد ذكر الباقلاني معنى الاعتياد، حين عرف العادة بقوله: (العادة على الحقيقة: إنما=

وفي كلامه في هذا الباب[1] من الاضطراب ما يطول وصفه. وهو رأس هؤلاء الذين اتبعوه؛ كالقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي، والرازي، والآمدي، وغيرهم.

وما يأتي به السحرة والكهان، يمتنع أن يكون آيةً لنبي، بل هو آية على الكفر، فكيف يكون آيةً للنبوة، وهو مقدور للشياطين؟.

وآيات الأنبياء لا يقدر عليها جن ولا إنس، وآيات الأنبياء آيات لجنسها، فحيث كانت آيةً لله، تدل على مثل ما أخبرت به الأنبياء، وإن شئتَ قلتَ[2]: هي آيات الله، يُدل بها على صدق الأنبياء تارة، وعلى غير ذلك تارة.

وما يكون للسحرة والكهان، لا يكون من آيات الأنبياء، بل آيات / ٤٧/ب الأنبياء مختصة بهم.

الفرق بين المعجزات والكرامات

وأما كرامات الأولياء[3]: فهي أيضًا من آيات الأنبياء؛ فإنها إنما تكون

= هي تكرر علم العالم ووجوه الشيء المعتاد على طريقه واحدة؛ إما بتجدد صفته وتكررها، أو ببقائه على حالة واحدة).
«البيان» للباقلاني: ص٥٠.
وسيأتي تعريف العادة عند شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ. انظر: ص٨٦٧، ٩٥٨ من هذا الكتاب.

(١) يقصد: باب: إثبات صدق النبي، والفرق بين خوارقه وخوارق السحرة والكهان.

(٢) الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يُعرف هنا المعجزة، أو آية النبي اصطلاحًا.

(٣) يُريد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن يذكر الفرق بين المعجزات والكرامات. وقد سبق صنيعه هذا مرارًا فيما مضى. انظر: ص٥٠١، ٦٠٣ من هذا الكتاب.
والأشاعرة لا يُفرقون بين المعجزة والكرامة إلا بالتحدي، ويجعلون كل ما خُرق للنبي لا يمتنع أن يكون للولي. =

لمن [يشهد][1] لهم بالرسالة، فهي دليل على صدق الشاهد لهم بالنبوة.

الآيات قسمان كبرى وصغرى

وأيضًا: فإن كرامات الأولياء معتادةٌ من الصالحين، ومعجزات الأنبياء فوق ذلك؛ فانشقاق القمر، والإتيان بالقرآن، وانقلاب العصا حيَّة، وخروج الدابة من صخرة[2]، لم يكن مثله للأولياء؛ وكذلك خلق الطير من

الآيات الكبرى مختصة بالأنبياء

= يقول الجويني: (صار بعض أصحابنا إلى أن ما وقع معجزة لنبي لا يجوز وقوعه كرامة لولي؛ فيمتنع عند هؤلاء أن ينفلق البحر، وتنقلب العصا ثعبانًا، ويحيى الموتى كرامة لولي، إلى غير ذلك من آيات الأنبياء. وهذه الطريقة غير سديدة أيضًا. والمرضي عندنا: تجويز جملة خوارق العوائد في معارض الكرامات). «الإرشاد» للجويني: ص٣١٧.

وقال أيضًا: (فإن قيل: ما دليلكم على تجويزها؟ قلنا: ما من أمر يخرق العوائد، إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداءً، ولا يمتنع وقوع شيء لتقبيح عقل، لما مهدناه فيما سبق، وليس في وقوع الكرامة ما يقدح في المعجزة؛ فإن المعجزة لا تدل لعينها، وإنما تدل لتعلقها بدعوى النبي الرسالة، ونزولها منزلة التصديق بالقول...).

ثم قال: (فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟ قلنا: لا يفترقان في جواز العقل، إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة). «الإرشاد» للجويني: ص٣١٧ـ٣١٨.

وقال الباقلاني: (ولذلك أيضًا أجزنا فعل أمثالها [أي: المعجزات]، وما هو من جنس كثير منها، على أيدي الأولياء والصالحين، على وجه الكرامة لهم). «البيان» للباقلاني: ص٤٨.

والفرق عنده: أن المعجزة لا تكون، حتى يُتحدى بها.

وهذه أيضًا فروق ضعيفة بين المعجزة والكرامة. وقد انتقدها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، وأوضح القول الحق في هذا الموضوع من هذا الكتاب.

(١) في «م»، و«ط»: (تشهد).

(٢) قال تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة الأعراف: ٧٣] وقال تعالى يحكي عن قوم صالح وقولهم لنبيهم: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مِنَ ٱلْمُسَحَّرِينَ ۝١٥٣ مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝١٥٤ قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝١٥٥ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥٦ فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُوا۟ نَٰدِمِينَ﴾ [سورة الشعراء: ١٥٣ ـ ١٥٧]. =

الطين، ولكن آياتهم صغارٌ، وكبارٌ؛ كما قال الله تعالى: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾[1]؛ فلله تعالى آية كبيرة وصغيرة، وقال عن نبيه محمد: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[2]، فالآيات الكبرى مختصة بهم.

الآيات الصغرى قد تكون للصالحين

وأما الآيات الصغرى: فقد [تكون][3] للصالحين؛ مثل تكثير الطعام، فهذا قد وجد لغير واحدٍ من الصالحين[4]، لكن لم يوجد كما وجد للنبي ﷺ أنه أطعم الجيش من شيء يسير[5]. فقد يوجد لغيرهم من جنس ما وجد لهم، لكن لا يماثلون في قدره؛ فهم مختصون إما بجنس الآيات فلا يكون لمثلهم؛ كالإتيان بالقرآن، وانشقاق القمر، وقلب العصا حية، وانفلاق البحر، وأن يخلق من الطين كهيئة الطير؛ وإما بقدرها، وكيفيتها؛ كنار الخليل[6]؛ فإن أبا مسلم [الخولاني][7]، وغيره صارت النار عليهم بردًا وسلامًا[8]، لكن

= قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (وقد اجتمع ملؤهم، وطلبوا منه أن يُخرج لهم الآن من هذه الصخرة ناقة عشراء، وأشاروا إلى صخرة عندهم من صفتها كذا وكذا، فعند ذلك أخذ عليهم نبي الله صالح العهود والمواثيق لئن أجابهم إلى ما سألوا ليؤمنن به وليتبعنه، فأعطوه ذلك، فقام نبي الله صالح عَلَيْهِ السَّلَامُ فصلى ثم دعا الله عز وجل أن يُجيبهم إلى سؤالهم، فانفطرت تلك الصخرة التي أشاروا إليها عن ناقة عشراء على الصفة التي وصفوها، فآمن بعضهم، وكفر أكثرهم). «تفسير ابن كثير»: (٣/ ٣٤٤).

(١) سورة النازعات، الآية: ٢٠.

(٢) سورة النجم، الآية: ١٨.

(٣) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) تقدم بيان ذلك في ص١٤٢.

(٥) سبق نحو هذا الكلام في ص١٤٢، ٤٩٨.

(٦) قال تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩].

(٧) في «ط»: (الحولاني).

(٨) تقدم تفصيل ذلك في ص١٤٠.

لم تكن مثل نار إبراهيم في عظمتها كما وصفوها(١)، فهو مشاركٌ للخليل في جنس الآية؛ كما هو مشارك في جنس الإيمان محبة الله وتوحيده. ومعلومٌ أن الذي امتاز به الخليل من هذا، لا يماثله فيه أبو مسلم، وأمثاله.

وكذلك الطيران في الهواء؛ فإن الجن لا تزال تحمل ناسًا، وتطير بهم من مكان إلى مكان؛ كالعفريت الذي قال لسليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾(٢)، لكن قول الذي عنده علم من الكتاب: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾(٣): لا يقدر عليه العفريت.

ومسرى النبي ﷺ إلى بيت المقدس ليريه الله من آياته الكبرى(٤): أمرٌ اختص به، بخلاف من يُحمل من مكان إلى مكان، لا ليريه الله من آياته الكبرى(٥)، أمرٌ اختص به، ولا يعرج إلى السماء.

فهؤلاء كثيرون، وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع(٦).

---

(١) يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: (لما دحضت حجتهم، وبان عجزهم، وظهر الحق، واندفع الباطل عدلوا إلى استعمال جاه ملكهم، فقالوا: حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين. فجمعوا حطبًا كثيرًا جدًا.
قال السدي: حتى إن كانت المرأة تمرض، فتنذر إن عوفيت أن تحمل حطبًا لحريق إبراهيم، ثم جعلوه في هوة من الأرض وأضرموها نارًا، فكان لها شرر عظيم، ولهب مرتفع، لم توقد نار قط مثلها. وجعلوا إبراهيم عليه السلام في كفة المنجنيق بإشارة رجل من أعراب فارس من الأكراد. . .). «تفسير ابن كثير»: (٣/ ١٨٣).

(٢) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٠.

(٤) قال تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

(٥) انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٧٤٨).

(٦) انظر: ما سبق في هذا الكتاب من ص١٤٤ ـ ١٤٨.

نقد شيخ الإسلام للأشاعرة في النبوات

والمقصود هنا: أن هؤلاء حقيقة قولهم: أنه ليس للنبوة آية تختص بها؛ كما أن حقيقة قولهم: أن الله لا يقدر أن يأتي بآية تختص بها، وإنه لو كان قادرًا على ذلك، لم يلزم أن يفعله، بل ولم يفعله. فهذان أمران متعلقان بالرب؛ إذ هو عندهم لا يقدر أن يفعل شيئًا لشيء[1].

والآية إنما تكون آية: إذا فعلها [ليدل][2]، ولو قُدِّر أنه قادر، فهم يجوزون عليه فعل كل شيء؛ فيمكن أنه لم يجعل على صدق النبي دليلاً.

وأما الذي ذكرناه عنهم هنا، فإنه يقتضي أنه لا دليل عندهم على نبوة النبي، بل كل ما قُدر دليلاً، فإنه يمكن وقوعه مع عدم النبوة، فلا يكون دليلاً.

فهم هناك[3] حقيقة قولهم: إنا لا نعلم على النبوة دليلاً، وهنا حقيقة قولهم[4]: أنه لا دليل على النبوة.

---

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٦، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٠ ـ ٣٣٢.
وقد سبق أن أشار المؤلف رحمه الله إلى معتقد الأشعرية هذا أكثر من مرة، في هذا الكتاب.
انظر: ص٤١٥ ـ ٤٣٠، ٤٤٠ ـ ٤٤٥، ٤٦٧ ـ ٤٧٤، ٤٨٦.

(٢) في «م»، و«ط»: (لتدل).

(٣) سبق أن أوضح شيخ الإسلام رحمه الله تعالى تناقض الأشعرية في قولهم إن الله لا يُنزه عن فعل ممكن، ولا يقبح منه فعل، ونفيهم للحكمة، وقولهم إن الله لا يُظهر الخوارق على يد الكاذب؛ لأن ذلك يُفضي إلى القول بعجز الرب.
وسبق كذلك أن قال الشيخ رحمه الله عن الأشاعرة ـ في هذا الكتاب ص٤٧٥:
(ومن جوز منهم تكليف ما لا يُطاق مطلقًا، يلزمه أن يأمر الله بتبليغ رسالة لا يعلم ما هي).
وانظر: ما تقدم في هذا الكتاب في ص٢٣٠ ـ ٢٤١، ٤٨٠ ـ ٤٨٣، ٤٨٧.

(٤) أي: في معرض الكلام على النبوة.

ولهذا كان كلامهم في هذا الباب[1] منتهاه التعطيل.

الغزالي عدل عن طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات

ولهذا عدل الغزالي وغيره عن طريقهم في الاستدلال بالمعجزات[2]؛ لكون المعجزات على أصلهم[3] لا تدل على نبوة نبي، وليس عندهم في نفس الأمر معجزات، وإنما يقولون: المعجزات عِلمُ الصدق؛ لأنها في نفس الأمر كذلك[4].

وهم صادقون في هذا، لكن على أصلهم ليست دليلاً على الصدق، ولا دليلَ على الصدق.

فآيات الأنبياء تدل على صدقهم دلالة معلومة بالضرورة تارةً، وبالنظر أخرى.

وهم قد يقولون: إنه يحصل العلم الضروري بأن الله صدقه بها؛ وهي الطريقة التي سلكها أبو المعالي، والرازي، وغيرهما[5]؛ وهي طريقة صحيحة في نفسها، لكن [تناقض][6] بعض أصولهم.

---

(١) أي: في باب: إثبات النبوة. وانظر: ما سبق في هذا الكتاب في ص٦٠٩ ـ ٦١٠.

(٢) سبق مثل ذلك في ص ٦٠٩ من هذا الكتاب.

(٣) وهو قولهم بنفي الحكمة، وأن الله لا يفعل شيئًا لأجل شيء.

(٤) الأشاعرة ينفون التعليل في أفعال الله تعالى، ويُجوزون على الله كل فعل؛ إذا الله تعالى على أصلهم: لا يفعل شيئًا لأجل شيء، وحينئذٍ فلم يأت بالآيات الخارقة للعادة لأجل تصديق الرسول، ولا عاقب هؤلاء لتكذيبهم له، ولا أنجى هؤلاء ونصرهم لإيمانهم به؛ إذ كان لا يفعل شيئًا لشيء عندهم.. وهم إذا جوزوا على الرب تعالى كل فعل، جاز أن يُظهر الخوارق على يد الكاذب. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٤).

(٥) سبق مثل ذلك في ص٢٣٥، ٢٣٦، ٤٨١ ـ ٤٨٢ من هذا الكتاب. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٢).

(٦) في «خ»: (يناقض). وما أثبت من «م»، و«ط».

فالقدح ليس في آيات الأنبياء، لكن في الأقوال الفاسدة التي تناقض ما هو معلوم بالضرورة عقلاً، وما هو أصل الإيمان شرعًا. ومن عرف تناقضهم في الاستدلال / يعرف أن الآفة في فساد قولهم، لا في جهة صحة الدلالة؛ فقد يظهر بلسانه ما ليس في قلبه؛ كالمنافقين الذين يقولون: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾(١). ٤٨/ب

قول الإمام أحمد في علماء الكلام

ولقد صدق الإمام أحمد في قوله: علماء الكلام زنادقة(٢).

وطريقة القرآن فيها الهدى، والنور، والشفاء؛ سماها آيات، وبراهين.

فآيات الأنبياء مستلزمة لصدقهم، وصدق من صدقهم، وشهد لهم بالنبوة.

الأنبياء قد يتماثلون في الآيات

والآيات التي يبعث الله بها أنبياء، قد يكون مثلها لأنبياء أُخَر؛ مثل إحياء الموتى؛ فقد كان لغير واحد من الأنبياء(٣).

وقد يكون إحياء الموتى على يد أتباع الأنبياء؛ كما قد وقع لطائفة من

---

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

(٢) انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص٨٣، و«صون المنطق والكلام» للسيوطي: ص١٢٨.

وقال الإمام أحمد رحمه الله في أهل الكلام أيضًا: (لا تجالسوا أهل الكلام وأن ذبوا عن السنة). رواه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد»: ص٢٠٥.

وقال أيضًا رحمه الله: (لا يُفلح صاحب كلامٍ أبدًا، ولا تكاد ترى أحدًا نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل). «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر: (٢/ ٩٥).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا يمتنع أن يأتي نبي بنظير آية نبي، كما أتى المسيح بإحياء الموتى، وقد وقع إحياء الموتى على يد غيره..). «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤٣٤).

هذه الأمة[1]، ومن اتباع عيسى[2]؛ فإن هؤلاء يقولون: نحن إنما أحيا الله الموتى على أيدينا؛ [لاتباع محمد، أو المسيح، فبإيماننا بهم، وتصديقنا لهم أحيا الله الموتى على أيدينا][3]، فكان إحياء الموتى مستلزمًا [لصدق][4] عيسى، و[محمدٍ][5]، لم يكن قط مع تكذيبهما، فصار آية لنبوتهم، وهو أيضًا آية لنبوة موسى، وغيره من أنبياء بني [إسرائيل][6] الذين أحيا الله الموتى على أيديهم.

---

(١) ذكر العلامة ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ كثيرًا من القصص عن إحياء الموتى في أمة محمد ﷺ.
انظر: «البداية والنهاية»: (٦/ ١٦١ ـ ١٦٦). وانظر: ما تقدم في هذا الكتاب ص١٤٢، ٤٩٢، ٤٩٣.

(٢) أما إحياء الموتى للحواريين أتباع عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ فهي مسألة لم أجد فيها نصًا واضحًا، وإن كان يُوجد في الإنجيل المحرف كلام ينسبونه لعيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ موجهٌ للحواريين.
يقول فيه: (وفيما أنتم ذاهبون أكرزوا قائلين: إنه قد اقترب ملكوت السموات، اشفوا مرضى، طهروا بُرصًا، أقيموا موتى، أخرجوا شياطين). إنجيل متى، الإصحاح العاشر، الفقرة ٧ إلى ١٠.
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام، كأنه يُضعف فيه الخبر الذي ذُكر آنفًا، ويُقلل من مقدرة الحواريين على ما نسبه إليهم النصارى، يقول فيه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (فيزعمون أن الحواريين، أو هؤلاء [أي: أهل المجامع] جرت على أيديهم خوارق، وقد يذكرون أن منهم من جرى إحياء الموتى على يديه. وهذا إذا كان صحيحًا، مع أن صاحبه لم يذكر أنه نبي، لا يدل على عصمته؛ فإن أولياء الله؛ من الصحابة، والتابعين بعدهم بإحسان، وسائر أولياء الله من هذه الأمة وغيرها لهم من خوارق العادات ما يطول وصفه، وليس فيهم معصوم يجب قبول كل ما يقول، بل يجوز الغلط على كل واحد منهم، وكل أحد يؤخذ من قوله ويُترك إلا الأنبياء عليهم السلام).
«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) وانظر المصدر نفسه (٤/ ١٧ ـ ١٨).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) في «م»، و«ط»: (لتصديقه).

(٥) في «م»، و«ط»: (محمدًا).

(٦) في «ط»: (إسلأئيل).

وليس مدلول الآيات هو مجرد دعواه أن الله أرسلني، وإخباره عن نفسه بذلك؛ لأن ذلك معلوم بالحس لمن سمعه، وبالتواتر لمن لم يسمعه، بل صدقه في هذا الخبر؛ وهو ثبوت نبوته.

الآيات مستلزمة لصدق النبي وثبوت نبوته

فالآية مستلزمة لصدقه، وثبوت نبوته. ومن أخبر غيره عن إرسال الله له، وأتى هذا المخبر بآية، كانت أيضًا آية على صدق هذا المخبر، وثبوت نبوة النبي؛ فإن من أخبر عن نبوة نبي من الأنبياء، وأتى بآيةٍ على صدقه في خبره، كانت تلك آيةً ودليلاً على نبوة النبي، وأن إخبار المخبر بنبوته صدق. بل [كون][1] غيره هو المخبر، الآتي بالعلامة أبلغ. ولهذا كانت من أعظم آيات النبي: إخبار غيره من الأنبياء بنبوته.

فإن قال آخر: إنه كذب، وأتى بمثل تلك الآية، بطلت الدلالة المعينة، ولا يلزم من بطلان دليل معين، بطلان سائر الأدلة؛ فإن الدليل يجب طرده، ولا يجب عكسه[2].

ولو جاء من قال: إن فلانًا أرسلني، ومعه شخص، فصدقه، وقال: إنه أمرني أن أخبركم بأنه رسوله بعلامة كيت وكيت، لكان ذلك أبلغ.

وكل من عَلِمَ صِدْقَ النبي، فقد صدقه أنه [. . . .

. . .][3] أن يعلم الناس أن الله يشهد له بالنبوة، ويحكم بينه وبين منازعيه بتصديقه وتكذيبهم، وذلك بآياته وعلاماته يُبين بها أنه مصدق للرسول.

وقد يُصدقه بكلامه الذي قد بيّن أنه كلامه؛ فكونه في نفسه آية وعلامة؛

---

(١) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٢) تقدم التنويه بذلك في ص٢٥٨ من هذا الكتاب.

(٣) في «خ»: (بياض بقدر سطرين). وكذا في «م»، و«ط» كما أُشير إلى ذلك في الهامش.

إذ كان لا يُمكن الجن [والإنس][1] أن يأتوا بمثله، فهو من أعظم الآيات.

وبغير ذلك؛ فالآيات كلها شهادة بالنبوة، وإخبارٌ بها، وتصديق للمخبر؛ فهي تستلزم ثبوت النبوة في نفسها، وأن صاحب الآيات قد نبأه الله، وأوحى إليه؛ كما أوحى إلى غيره من الأنبياء، وتستلزم أيضًا: صدق الإخبار بأنه نبي؛ فهو إذا قال: إني نبي، كان صادقًا، وكذلك كل من أخبر بنبوته، فإنه يكون صادقًا.

وثبوت الشيء، وصدق من أخبر به: متلازمان؛ فكل حق ثابت، إذا أخبر به مخبرٌ، فهو صادق، وكل خبرٍ صادق، فقد تحقق مخبره.

[فالخبر][2] الصادق هو ومخبره متلازمان؛ يلزم من صدق الخبر، تحقق مخبره.

ومن تحقق الشيء، صدق المخبر به؛ بخلاف الكذاب، فإنه ومخبره ليسا متلازمين، بل الخبر الكذب يوجد مع انتفاء مخبره، والمخبر به يتحقق على صفة خلاف ما في الخبر الكاذب[3].

فلهذا كانت الآيات، والعلامات، والدلائل، ونحو هذا كما تدل على المدلول، وأنه حق ثابت، فهي أيضًا تدل على صدق من أخبر به كائنًا من كان.

فمن قال: إني ابن فلان، وقامت بينة بنسبه، فهي تثبت صدقه، وصدق كل من قال: هو ابن فلان.

---

(١) في «ط»: (والان).

(٢) في «ط»: (كالخبر).

(٣) انظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله حول هذا الموضوع في «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٩٢ - ٥٩٧).

وكذلك البينة التي تشهد برؤية الهلال، وهي تشهد بصدق كل من أخبر بطلوعه.

وكذلك كل دليلٍ دل على مدلول، / فهو دليل على صدق كل من أخبر بذلك المدلول عليه. ٤٨/ب

وكذلك إذا قال الصادق: إن الله أرسلني، فهذا خبرٌ منه عن إرسال الله؛ فالآية الدالة على صدقه، تدل على صدق كل من قال: إن الله أرسله.

فالآيات الدالة على صدق محمد، إذا قال ما أمره الله به في قوله: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾[1]، هي دالة على صدق كل من قال: أشهد أن محمدًا رسول الله.

فجميع آياته، وآيات الأنبياء الذين أخبروا بنبوته؛ كموسى، والمسيح [عليهماالسلام]، وأنبياء بني إسرائيل، وغيرهم: كلها آيات، ومعجزات [تُبيِّن][2] صدق كل واحد من المؤمنين به، الذين يقول أحدهم: أشهد أن محمدا رسول الله؛ سواء قالها مجردة، أو قالها في صلاته، أو عقب طهارته، أو متى ما قالها.

ليست آيات النبوة دالة على أنه وحده هو الصادق في قوله: إني رسول الله إليكم جميعًا، بل الآيات تصدقه، وتصدق كل من شهد له بالرسالة.

وهكذا سائر الأدلة الدالة على مدلول؛ فإنها تدل على صدق من أخبر بذلك المدلول عليه من جميع الخلق.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

(٢) في «خ»: (يبين). وما أثبت من «م»، و«ط».

وقد عرف أن الدليل لا بُد أن [يكون][1] مختصًا بالمدلول عليه، مستلزمًا له.

فآيات الأنبياء، وسائر أنواع الآيات والأدلة، لا تكون مع نقيض المدلول عليه؛ أي: مع عدمه؛ فإنها إذا كانت مع وجوده وعدمه، لم تكن دالَّةً [لا][2] على وجوده، ولا على عدمه، [ولم يكن الاستدلال به على وجوده، ولا على عدمه][3]، ولم يكن الاستدلال به على وجوده أولى به من الاستدلال على عدمه؛ كالأمور المعتادة التي توجد مع الصادق والكاذب؛ كطلوع الشمس، وغروبها؛ فإن هذه لا تدل على صدق أحد، ولا كذبه.

وكذلك خوارق السحرة والكهان، هي معتادة، مع صدق أحدهم، ومع كذبه؛ فلا تدل على الصدق، [ولا على الكذب، والاستدلال بها على صدقه، كالاستدلال بها على كذبه، وهي على الكذب أدل][4]؛ [إذ][5] كان كذبهم أكثر من صدقهم؛ كالذين يُخبرون بكلمة صدق، وعشرة كذب؛ قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ [وَأَكْثَرُهُمْ][6] كَٰذِبُونَ﴾[7]، فكيف إذا كان مع الصدق مائة كذبة؛ كما قال النبي ﷺ لما سُئِل عن الكُهَّان؛ كما روى البخاري في «صحيحه» عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ، قالت: سأل ناسٌ رسول الله ﷺ عن الكُهَّان،

---

(١) في «خ»: (تكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) ما بين المعقوفتين مؤخر في «ط» إلى ما بعد الآية الكريمة.

(٥) في «خ»: (إذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (كثرهم).

(٧) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

فقال لهم رسول الله ﷺ: «ليسوا بشيء». قالوا: يا رسول الله فإنهم يحدثون أحيانًا بشيء يكون حقًا. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يحفظها الجني، فيقرها في أذن وليه قر الدجاجة، فيخلطون فيها أكثر من مائة كذبة»(١).

فيلزم من هذا: أن آيات الأنبياء لا يكون مثلها لمن يكذبهم، وهو الذي يخبر بكذبهم.

والناس فيهم رجلان: إما مصدق، وإما مكذب. فالمكذب لهم يمتنع أن يأتي بمثل آياتهم. ومتى كذب مكذب لمدعي النبوة، وأتى بمثل آيته سواء، دل على أن تلك ليست من آيات الأنبياء، ولا تدل على صدق النبي، لكن لا يلزم أن يدل على كذبه؛ فإنَّ الدليل المعيَّن إذا بطل، لا يستلزم انتفاء المدلول عليه؛ فقد تكون له آيات أخر تدل على نبوته.

وصدق الصادق، وكذب الكاذب يُعرف بوجوهٍ كثيرةٍ جدًا(٢).

وكذلك النبوة: لها آثار مستلزمة لها، بدون إخبار النبي بأنه نبي.

وكذب المتنبي الذي يُزين له الشيطان أن يقول: إنه نبي، له آثار [تستلزم](٣) انتفاء النبوة، وأنه كاذبٌ؛ إما عمدًا، وإما أن الشيطان قد لبس عليه.

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٢٩٤)، كتاب الأدب، باب: قول الرجل للشيء: ليس بشيء، وهو ينوي أنه ليس بحق، بنفس اللفظ. وهو بلفظ مقارب في «صحيح البخاري»: أيضًا (٥/ ٢١٧٣)، كتاب الطب، باب: الكهانة، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٥٠)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

(٢) سبق ذكر كثيرٍ من هذه الوجوه في ص١٩٣، ٤٨٨ ـ ٥٢٣، ٥٥٨ من هذا الكتاب. وسيأتي في آخر الكتاب وجوه أخرى.

(٣) في «خ»: (يستلزم). وما أثبت من «م»، و«ط».

فإن الخبر عند كثيرٍ من الناس ينقسم إلى صدقٍ وكذبٍ؛ فالمطابق هو الصدق، والمخالف هو الكذب[1].

٤٩/أ وأثبت بعضهم واسطةً / بين الصدق والكذب؛ وهو ما لم يتعمده الإنسان[2]؛ قال[3]: فهذا ليس بصدق؛ [لأنه][4] غير مطابق، وليس بكذب؛ لأن صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ. وليس كل من أخطأ يُقال: إنه كاذب؛ كالناسي في الصلاة، إذا قال: صليتُ أربعًا، ولم يُصل إلاَّ ثلاثًا؛ كما قال النبي ﷺ لما قال له ذو اليدين: أَقَصُرَتْ الصلاة، أم نسيتَ؟ [فقال: «لم أنس، ولم تقتصر». فقال: بلى قد نسيت][5]. فقال: «أكما يقول ذو اليدين»؟ قالوا: نعم[6].

أثبت بعضهم واسطة بين الصدق والكذب

كل من تكلم بلا علم فهو كاذب

والذي يدل عليه القرآن: أن كل من تكلم بلا علم، فأخطأ، فهو كاذب؛ كالذين حرموا، وحللوا، وأوجبوا، وإن كان الشيطان قد زيَّن لهم ذلك، وأوهمهم أنه حق، ولهذا [قال][7]: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (والخبر تارة يكون مطابقًا لمخبره؛ كالصدق المعلوم أنه صدق، تارة لا يكون مطابقًا لمخبره؛ كالكذب المعلوم أنه كذب، وغير المطابق مع التعمد كذب ومع اعتقاد أنه صدق، إن لم يكن معذورًا كالمفتي بلا اجتهاد يسوغ). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٥٢).

(٢) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى كلام عن هذا المعنى في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤).

(٣) يعني: شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ به من يُقسم ذاك التقسيم، فإنه يُعلل بهذا التعليل. وقد ذكر شيخ الإسلام نحو هذا الكلام في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٥) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/ ٤٠٣)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: السهو في الصلاة والسجود له.

(٧) في «م»، و«ط»: (قال: قل).

ٱلشَّيَـٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[1]، وهي تنزل على من يُظَن أنه يصدقها؛ قال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَـٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَـٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ﴾[3].

كل من أخبر بخبر غير مطابق فهو كاذب

وكذلك الذي يدل عليه الشرع: أن كل من أخبر بخبر ليس له أن يُخبر به، وهو غير مطابق، فإنه يُسمى كاذبًا، وإن كان لم يتعمد الكذب[4]؛ كقول النبي ﷺ لما قيل له: إن أبا السنابل[5] قال: ما أنت بناكحة، حتى [تمر][6] عليك أربعةُ أشهر وعشرٌ. فقال: «كذب أبو السنابل»[7].

---

(١) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢) سورة الزخرف، الآيتان: ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢.

(٤) الكذب قد تستعمله العرب في موضع الخطأ. انظر: «لسان العرب»: (١/ ٧٠٩).
فُيقال كَذَبَ بمعنى أخطأ. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٥٢ ـ ٤٥٦).
قال ابن الأثير: (وقد استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ، قال الأخطل:

كذبتك عينُك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

وقال ذو الرمة:

ما في سمعه كذب.

«النهاية في غريب الحديث»: (٤/ ١٥٩).

(٥) أبو السنابل: هو ابن بَعْكَك بن الحجاج بن الحارث بن بساق بن عبد الدار القرشي، واسمه عمرو، وقيل: حبه. أسلم يوم الفتح، وهو من المؤلفة قلوبهم، وسكن الكوفة. قيل إنه أقام بمكة حتى مات، وكان شاعرًا.
انظر: «أسد الغابة»: (٥/ ١٥٦ ـ ١٥٧)، و«تهذيب التهذيب»: (١٢/ ١٢١).

(٦) في «م»، و«ط»: (يمر).

(٧) وأصل هذا الحديث، هو: أن سُبيعة بنت الحارث الأسلمية ـ صحابية ـ كانت امرأة سعد=

ولما قيل له: إن عامر بن الأكوع حَبِطَ عمله؛ لأنه قتل نفسه، فقال: «كذب من قالها، إن له لأجرين، إنه جاهد مجاهد»[(١)].

ولما قال [سعد][(٢)] بن عبادة في يوم الفتح: اليوم يوم الملحمة، اليوم تستحل الحرمة. وحكاه أبو سفيان لرسول الله ﷺ قال: «كذب سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة، ويوم تكسى فيه الكعبة»[(٣)].

= ابن خولة، فتوفي بمكة في حجة الوداع، وهي حامل. فوضعت بعد وفاة زوجها بخمس عشرة ليلة، فدخل عليها أبو السنابل، فقال: كأنك تحدثين نفسك بالباءة؟ ما لك ذلك حتى ينقضي أبعد الأجلين. فانطلقت إلى رسول الله ﷺ، فأخبرته بما قال أبو السنابل. فقال رسول الله ﷺ: «كذب أبو السنابل. إذا أتاك أحدٌ ترضينه فأتيني به».

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد بلفظه في «مسنده»: (١/ ٤٤٧)، و(٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و(٦/ ٣١٠). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٥/ ٢): (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح). إلا أن محقق مسند الإمام أحمد ـ طبعة مؤسسة الرسالة ـ ضعف إسناد الحديث من هذا الطريق؛ فقال: إسناده ضعيف «المسند»: (٧/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦)، وانظر: «الفتح الرباني»: (١٧/ ٤٣).

والحديث مخرج في الصحيحين، بلفظ ليس فيه قول النبي ﷺ: كذب أبو السنابل».

انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٤٦٦ ـ ١٤٦٧)، كتاب المغازي، باب: فضل من شهد بدرًا. و«صحيح مسلم»: (٢/ ١١٢٢)، كتاب الطلاق، باب: انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل.

وفي ترجمة أبي السنابل بن بعكك في «الإصابة»: (٤/ ٩٦)، ذكر الحافظ ابن حجر أن النبي ﷺ قال لسُبيعة حين أتته: «بلى، ورغم أنف أبي السنابل».

(١) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٥٣٧ ـ ١٥٣٨)، كتاب المغازي، باب: غزوة خيبر. ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٤٢٧ ـ ١٤٣٠)، كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة خيبر، و(٣/ ١٤٤٠ ـ ١٤٤١)، كتاب الجهاد والسير، باب: غزوة ذي قرد وغيرها.

(٢) في «خ»: (سعيد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أخرجه البخاري: (٤/ ١٥٥٩ ـ ١٥٦٠)، كتاب المغازي، باب: أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح.

وكذلك قال عبادة بن الصامت، لما قيل له: إن أبا محمد[1] يقول: الوتر واجب. فقال: كذب أبو محمد[2].

وكذلك ابن عباس لما قيل له: إن نوفًا[3] يقول: إن موسى عليه السلام نبي إسرائيل، ليس هو موسى الخضر. فقال: كذب نوف[4].

---

(١) قال ابن حجر رحمه الله عنه: (أبو محمد الأنصاري، صحابي، قيل: اسمه مسعود بن زيد، أو ابن أوس، وقيل: اسمه قيس بن عَبَاية. فأما مسعود: فشهد بدرًا، وفتح مصر. قيل: مات في خلافة عمر، وقيل: بعد ذلك. وهو صاحب حديث الوتر، ورد ذلك عبادة بن الصامت). «تقريب التهذيب»: (١/ ٤٦٣).

(٢) أخرجه أبو داود في «سننه»: (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١)، كتاب الصلاة، باب: فيمن لم يوتر. والدارمي في «سننه»: (١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧)، باب: في الوتر. ومالك في «الموطأ»: (١/ ١٢٣)، كتاب صلاة الليل، باب: الأمر بالوتر.

وقد صححه الألباني انظر: «صحيح الجامع الصغير»: (١/ ٦١٧)، و«مشكاة المصابيح»: (١/ ١٨٠).

وقال ابن الأثير رحمه الله: (كذب أبو محمد: أي: أخطأ، سماه كذبًا لأنه يشبهه في كونه ضد الصواب، كما أن الكذب ضد الصدق وإن افترقا من حيث النية والقصد؛ لأن الكاذب يعلم أن ما يقوله كذب، والمخطئ لا يعلم. وهذا الرجل ليس بمخبر، وإنما قاله باجتهاد إلى أن الوتر واجب، والاجتهاد لا يدخله الكذب، وإنما يدخله الخطأ). «النهاية في غريب الحديث»: (٤/ ١٥٩).

(٣) نوف بن فضالة الحميرى البِكَالي، ابن امرأة كعب الأحبار. شامي مستور. قال ابن حجر رحمه الله: وإنما كذب ابن عباس ما رواه عن أهل الكتاب. من الثانية. مات بعد التسعين). «تقريب التهذيب» لابن حجر: (١/ ٢٥٥)، وانظر: «البداية والنهاية»: (١/ ٢٧٦).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٧٥٢)، كتاب التفسير، باب: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٨٤٧ ـ ١٨٥٠)، كتاب الفضائل، باب: من فضائل الخضر عليه السلام. وأحمد في «المسند»: (٣/ ٢٤٤)، و(٥/ ١١٧ ـ ١١٩).

وأيضًا: من أخبر الناس خبرًا، طلب أن يصدقوه فيه، وقد نُهوا عن تصديقه إلا ببينة، فإنه أيضًا كاذب؛ كما قال تعالى في القرآن: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ [فَإِذْ][1] لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَآءِ فَأُولَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾[2].

وقال في القاذفين: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَٰدَةً أَبَدًا وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝٤ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[3].

وكذلك: إنَّ القاذف، وإن كان قد رأى الفاحشة بعينه، لكنه إذا أخبر بها الناس، فهو يطلب منهم أن يصدقوه بمجرد خبره، وليس لهم ذلك، بل ليس لهم أن يصدقوه حتى يأتي بأربعة شهداء، وهو لا يخبر الناس ليكذبوه، بل يخبرهم ليعتقدوا ثبوت ما أخبرهم به، ويعتقدوا أن المقذوف قد فعل الفاحشة، وهم ليس لهم أن يقولوا ذلك إلا بأربعة شهداء، فإذا لم يأت بأربعة شهداء، فهو عند الله كاذبٌ؛ لأنه أخبر الناس بأن هذا فعل الفاحشة، وقال خبرًا طلب به تصديقهم، وإن يظهر أن هذا فعلها.

فحقيقة خبره أن هذا فعل فاحشةً ظاهرةً يرتب عليها هذا. بل إن كان فعل شيئًا، فقد فعله سرًا، لم يُعلم به الناس.

الذنب إذا كتم لم يضر إلا صاحبه

وقد علم أن الذنب إذا كُتِمَ لم يضر إلا صاحبه، ولكن إذا أُعلن، فلم يُنكر، ضر الناس[4]. وهذا لم يُعلنه.

---

(١) في «م»، و«ط»: (فإذا).

(٢) سورة النور، الآية: ١٣.

(٣) سورة النور، الآيتان: ٤ ـ ٥.

(٤) هذه المسألة تبحث في إظهار المنكر، أو إخفائه. وقد بحثها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى»: (١٤/ ٤٦٥)، و(١٥/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، و(٣٤/ ١٨٠). وانظر: «جامع العلوم والحكم»: (٢/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).

وأكثر المسلمين إذا فعل أحدهم فاحشةً باطنةً، تاب منها ومن إعلانها، [يتشبه][1] الناس بعضهم ببعض في ذلك.

فلهذا نهى الله عن فعلها، وعن التكلم بها؛ صدقًا، وغير صدق؛ فإنها إذا فُعِلَتْ، وكُتِمَتْ، خَفَّ أَمْرُهَا، وإذا أُظْهِرَتْ، كان فيها مفاسد كثيرة؛ قال النبي ﷺ: «من ابتُلي من هذه القاذورات بشيء، فليستتر بستر الله؛ فإنَّ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ نُقِمْ عليه كتاب / الله»[2]، وقال: «كل أمتي معافى، إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يبيت الرجل على الذنب قد ستره الله، فيُصبح يقول: يا فلان فعلتُ البارحة كذا، وكذا»[3]. ٤٩/ب

فقد نهى الله تعالى صاحبها أن يظهرها ويعلنها، فكيف القاذف؟.

بخلاف ما إذا أقر بها عند ولي أمر، ليقيم عليه الحد، أو يشهد بها نصاب تام لإقامة الحد[4]، فذاك فيه منفعة وصلاح.

وقد يُخبر بها بعض الناس سرًّا؛ لمن يعلمه كيف يتوب؟ ويستفتيه، ويستشيره فيما يفعل؟ فعلى ذلك المفتي والمشير أن يكتم عليه ذلك، ولا يشيع الفاحشة، وبسط هذا له موضع آخر[5].

---

(١) في «خ»: (يشبه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ»: (١ ـ ٢/ ٨٢٥)، كتاب الحدود، باب: ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، مع اختلافٍ يسير.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢٢٥٤)، كتاب الآداب، باب: ستر المؤمن على نفسه. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٩١)، كتاب الزهد والرقائق، باب: النهي عن هتك الإنسان ستر نفسه.

(٤) انظر بعض من اعترف على نفسه وأقر بما فعل، في «صحيح مسلم»: (٣/ ١٣١٨ ـ ١٣٢٥)، كتاب الحدود، باب: من اعترف على نفسه بالزنى.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٨٠).

الناس فيمن قال إني رسول قسمان إما مصدق وإما غير مصدق

والمقصود هنا: أن الناس [في من](1) قال: [إني](2) رسول: قسمان: إما مصدق، وأما غير مصدق.

فمن ليس بمصدق: لا يمكنه أن يأتي بمثل آيات الأنبياء؛ سواء قال: إنه كاذب، أو توقف في التصديق والتكذيب.

وكذلك المؤمنون؛ أتباع الأنبياء: إذا أتوا بآية، كانت دليلاً على نبوة النبي الذي اتبعوه، فلا يمكن من لايصدق النبي أن يعارضهم، ومتى عارضهم، لم يكن من آيات الأنبياء.

ولهذا كان أبو مسلم، لما قال له الأسود العنسي: أتشهد أني رسول الله؟ قال: ما أسمع. قال: أتشهد أن محمدًا رسول؟ قال نعم. فألقاه في النار، فصارت عليه بردًا وسلامًا(3).

فكرامات الصالحين هي مسلتزمة لصدقهم في قولهم: إن محمدًا رسولٌ، ولثبوت نبوته، فهي من جملة آيات الأنبياء.

وآياتهم(4)، وما خصهم الله به، لا يكون لغير الأنبياء(5).

وإذا قال القائل: معجزات الأنبياء، وآياتهم، وما خصهم الله به: فهذا كلامٌ مجملٌ؛ فإنه لا ريب أن الله خص الأنبياء بخصائص، لا توجد لغيرهم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (إن).

(٣) القصة أخرجها أبو نعيم في «الحلية»: (٢/ ١٢٨)، وابن الجوزي في «صفة الصفوة»: (٤/ ٢٠٨). وانظر: «البداية والنهاية» لابن كثير: (٦/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٤) يعني: الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

(٥) انظر: ما تقدم في هذا الكتاب: ص١٤٣. وما سيأتي في نهاية هذا الفصل، ص٨٢٣. وانظر: كذلك «البداية والنهاية»: (٦/ ١٦١).

ولا ريب أن من آياتهم، ما لايقدر أن يأتي به غير الأنبياء.

بعض الآيات التي يختص بها كل نبي عن غيره من الأنبياء

بل النبي الواحد له آيات، لم يأت بها غيره من الأنبياء؛ كالعصا، واليد لموسى [عَلَيْهِ السَّلَامُ]، وفرق البحر؛ فإن هذا لم يكن لغير موسى[1]؛ وكانشقاق القمر، والقرآن، وتفجير الماء من بين الأصابع، وغير ذلك[2] من الآيات التي لم تكن لغير محمد ﷺ من الأنبياء؛ وكالناقة التي لصالح [عَلَيْهِ السَّلَامُ]؛ فإن تلك الآية لم تكن مثلها لغيره؛ وهو خروج ناقة من الأرض[3].

بعض الآيات التي اشترك فيها كثير من الأنبياء

بخلاف إحياء الموتى: فإنه اشترك فيه [كثيرٌ][4] من الأنبياء، بل ومن الصالحين[5].

---

(١) انظر: ما تقدم ص١٧٠، ٥٢٧ من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص٥٢٤ من هذا الكتاب.

(٣) سبق الكلام عن ذلك في ص٥٢٦ من هذا الكتاب.

(٤) في «م»، و«ط»: (كثيرًا).

(٥) انظر: بعض القصص في إحياء الله الموتى على يد بعض الصالحين، في «البداية والنهاية»: (٦/ ١٦١ ـ ١٦٦، ٢٩٥ ـ ٢٩٧).
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٧): (فإن أعظم آيات المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ: إحياء الموتى، وهذه الآية: قد شاركه فيها غيره من الأنبياء؛ كإلياس، وغيره).
وقال أيضًا في «الجواب الصحيح»: (فمن ذلك: أن كتاب سفر الملوك يخبر أن إلياس أحيا ابن الأرملة، وأن اليسع أحيا ابن الإسرائيلية، وأن حزقيال أحيا بشرًا كثيرًا، ولم يكن أحد ممن ذكرنا بإحيائه الموتى إلهًا). «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٢٠ ـ ١٢١).
وعن إحياء اليسع لابن الإسرائيلية، انظر: العهد القديم، سفر الملوك الثاني، الإصحاح الرابع، فقرة (٢١ ـ ٣٧)، ص٥٨٨ ـ ٥٨٩.
وانظر: كذلك إحياء الموتى لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ. في «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٨).

وملك سليمان [عليه السلام]، لم يكن لغيره؛ كما قال: ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ﴾[1]؛ فطاعة الجن والطير، وتسخير الريح تحمله من مكان إلى مكان؛ له ولمن معه. [لم][2] يكن مثل هذه الآية لغير سليمان.

وفي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من نبي من الأنبياء، إلا وقد أُوتي من الآيات ما آمن على مثله البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»[3].

وهو من حين أتى بالقرآن، وهو بمكة يقرأ على الناس: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾[4].

---

(١) سورة ص، الآية: ٣٥.

(٢) في «ط»: (ولم).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٤/ ١٩٠٥)، كتاب فضائل القرآن، باب: كيف نزل الوحي، وأول ما أُنزل. ومسلم في «صحيحه»: (١/ ١٣٤، ١٥٢)، كتاب الإيمان، باب: وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس، ونسخ الملل بملته.

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند هذا الحديث: (والمعنى أن كل نبي أوتي من خوارق المعجزات ما يقتضي إيمان من رأى ذلك من أولي البصائر والنهى، لا من أهل العناد والشقاء، وإنما كان الذي أوتيته؛ أي: جله وأعظمه وأبهره القرآن الذي أوحاه الله إلي، فإنه لا يبيد ولا يذهب، كما ذهبت معجزات الأنبياء، وانقضت أيامهم، فلا تُشاهد، بل يُخبر عنها بالتواتر والآحاد، بخلاف القرآن العظيم الذي أوحاه الله إليه؛ فإنه معجزة متواترة عنه، مستمرة، دائمة البقاء بعده، مسموعة لكل من ألقى السمع وهو شهيد). «البداية والنهاية»: (٦/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

فقد ظهر أن من آيات الأنبياء ما يختص به النبي، ومنها [ما][1] يأتي به عددٌ من الأنبياء، ومنها ما يشترك فيه الأنبياء كلهم ويختصون به؛ وهو الإخبار عن الله بغيبه الذي لا يعلمه إلا الله؛ قال: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴿٢٧﴾ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا﴾[2].

لكن ما يظهر على المؤمنين بهم من الآيات؛ بسبب الإيمان بهم، فيه قولان:

كرامات الأولياء هل هي من آيات الأنبياء أم لا، فيه قولان

قال طائفة[3]: ليس ذلك من آياتهم. وهذا قول من يقول: من شرط المعجزة أن [يقارن][4] دعوى النبوة، لا يتقدم عليها ولا يتأخر / عنها؛ كما قاله هؤلاء[5] الذين يجعلون خاصة المعجزة: التحدي بالمثل، وعدم المعارضة، ولا يكون إلا مع الدعوى، كما تقدم، وهو قولٌ قد عرف فساده من وجوه.

١/٥٠

والقول الثاني: وهو القول الصحيح: أن آيات الأولياء هي من جملة آيات الأنبياء[6]؛ فإنها مستلزمة لنبوتهم، ولصدق الخبر بنبوتهم؛ فإنه لولا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) سورة الجن، الآيات: ٢٦ ـ ٢٨.

(٣) وهم المعتزلة الذين نفوا كرامات الأولياء.

وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار: ص٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٤) في «م»، و«ط»: (تقارن).

(٥) وهم الأشاعرة. وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص١٣٤ ـ ١٣٧، ٤٨٥.

(٦) قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: (ذكر غير واحد من العلماء أن كرامات الأولياء معجزات للأنبياء؛ لأن الولي إنما نال ذلك ببركة متابعته لنبيه وثواب إيمانه). «البداية والنهاية»: (٦/١٦٣). =

ذلك، لما كان هؤلاء أولياء، ولم [يكن][1] لهم كرامات.

لكن يحتاج أن يفرق بين كرامات الأولياء، وبين خوارق السحرة والكهان، وما يكون للكفار، والفساق، وأهل الضلال والغي بإعانة الشياطين لهم؛ كما يُفرق بين ذلك، وبين آيات الأنبياء.

والفروق بين ذلك كثيرة، كما قد بُسِط في غير هذا الموضع[2].

---

(١) في «م»، و«ط»: (تكن).

(٢) تقدمت فروق كثيرة في ثنايا هذا الكتاب، انظر في ذلك على سبيل المثال: ص١٣٦ ـ ١٣٧، ٦٢٨.

وانظر كذلك من كتب شيخ الإسلام: «الجواب الصحيح»: (١/ ٨٦)، و(٥/ ١٩٦)، و(٦/ ٢٩٧ ـ ٣٠١)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٧)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٤٩.

فصل

فقد تبين أن من آيات الأنبياء ما يظهر مثله على أتباعهم، ويكون ما يظهر على أتباعهم: من آياتهم؛ فإن ذلك مختص بمن يشهد بنبوتهم؛ فهو مستلزم له: لا [تكون][1] تلك الآيات إلا لمن أخبر بنبوتهم، [وإذا لم يخبر بنبوتهم][2]، لم تكن له تلك الآيات.

وهذا حد الدليل؛ وهو: أن يكون مستلزمًا للمدلول عليه؛ فإذا وُجد الدليل، وجد المدلول عليه، وإذا عُدم المدلول عليه، عُدِم الدليل.

ولهذا من السلف من يأتي بالآيات دلالة على صحة الإسلام، وصدق الرسول[3]؛ كما ذُكِر أن خالد بن الوليد شرب السم لما طُلب منه آية، ولم يضره[4].

---

(١) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين مكررٌ في «خ».

(٣) أي: يتحدى بالكرامة، أو يُظهرها.

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى كثيرًا من الأمثلة على الكرامات التي وقعت لذلك.

انظر: ما سبق في هذا الكتاب ص١٣٨ ـ ١٤٠.

(٤) تقدمت كرامة خالد بن الوليد رضي الله عنه في شربه السم، ولم يضره، في ص١٤٠ من هذا الكتاب.

فصل

في معنى خرق العادة، وأن الاعتبار أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء مطلقًا؛ بحيث [تختص][1] بالأنبياء، فلا [توجد][2] إلا مع الإخبار بنبوتهم.

خوارق الكهان والسحرة ليست من خوارق العادات وإنما من العجائب الغريبة

وأما إخبار الكهان ببعض الأمور الغائبة؛ لإخبار الشياطين لهم بذلك، وسحر السحرة؛ بحيث يموت الإنسان من السحر، أو [يمرض][3]، [ويُمنع][4] من النكاح، ونحو ذلك مما هو بإعانة الشياطين: فهذا أمرٌ موجودٌ في العالم، كثيرٌ، معتادٌ، يعرفه الناس، ليس هذا من خرق العادة، بل هو من العجائب الغريبة التي يختص بها بعض الناس؛ كما يختص قوم بخفة اليد، [والشعبذة][5]؛ وقومٌ بالسباحة الغريبة، حتى يضطجع أحدهم على الماء[6]؛ وكما يختص قومٌ بالقيافة[7]، حتى يُباينوا بها غيرهم؛ وكما

(١) في «خ»: (يختص). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (بمرض). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يمتنع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (والشعوذة).

والشعوذة، والشعبذة: اسمان مترادفان للعبٍ يُري الإنسان منه ما ليس له حقيقة؛ كالسحر. «المصباح المنير»: ص٣١٤.

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٢٢.

(٧) القيافة: هي معرفة الآثار. تقدم التعريف بها ص٧٦٢.

يختص قومٌ بالعيافة[1]، ونحو ذلك مما هو موجود.

مكذبوا الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر

ولهذا كان [مكذبوا][2] الرسل يجعلون آياتهم من جنس السحر، وهذا مستقرٌ في نفوسهم: أن الساحر ليس برسولٍ، ولا نبي؛ كما في قصة موسى لما قالوا: ﴿إِنَّ [هَٰذَا][3] لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[4]، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[5]؛ وهذا لحيرتهم، وضلالتهم؛ تارةً يُنسبون إلى الجنون، وعدم العقل؛ وتارة إلى الحذق، والخبرة التي [يُنال][6] بها السحر؛ فإن السحر لا يقدر عليه، ولا يُحسنه كل أحد، لكن العجائب، والخوارق المقدورة للناس[7]؛ منها ما سببه من الناس بحذقهم في ذلك الفن؛ كما يحذق الرجل

---

(١) العيافة: زجر الطير، والتفاؤل بأسمائها، وأصواتها، وممرها، وهو من عادة العرب كثيرًا. «لسان العرب»: (٩/ ٢٦١).
وجاء في الحديث: أنَّ الرسول ﷺ قال: «إن العيافة، والطرق، والطيرة من الجبت».
قال عوف: العيافة: زجر الطير. والطرق: الخط في الأرض. والجبت قال الحسن: إنه الشيطان.
«مسند الإمام أحمد»: (٥/ ٦٠)، وانظر: «تيسير العزيز الحميد»: (٣٩٨ ـ ٤٠٠).

(٢) في «م»، و«ط»: (مكذبو).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) سورة الأعراف، الآيتان: ١٠٩ ـ ١١٠.

(٥) سورة الذاريات، الآية: ٥٢.

(٦) في «خ»: (نال). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر الكلام على الشعوذة والعجائب التي يتقنها بعض الناس، ويبرزوا فيها في: «البيان» للباقلاني: ص٢٢ ـ ٢٧، و«الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٧٢ ـ ٥٧٣، و«الفصل» لابن حزم: (٥/ ٤ ـ ٥)، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤٥، و«شرح المقاصد»: (٣/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٨، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ١٤٦). =

في صناعة من الصناعات؛ وكما يحذق الشاعر، والخطيب [في][1] شعره، خطابته، وعلمه؛ وكما يحذق بعض الناس في رمي النشاب[2]، وعمل الرمح، وركوب الخيل.

فهذه كلها قد يأتي الشخص منها بما لا يقدر عليه أهل البلد، بل أهل الإقليم، لكنها مع ذلك مقدورة، مكتسبة، معتادة بدون النبوة، قد فعل مثلها ناس آخرون قبلهم، أو في مكان آخر؛ فليست هي خارقة لعادة غير الأنبياء مطلقًا، بل [توجد][3] معتادة لطائفة من الناس، وهم لا يقولون إنهم أنبياء، ولا يخبر أحد عنهم بأنهم أنبياء.

سبب الغلط في آيات الأنبياء

٥٠/ب

ومن هنا دخل الغلط على كثير من الناس؛ فإنهم لما رأوا آيات الأنبياء خارقة للعادة، لم يعتد الناس مثلها، أخذوا مسمى خرق العادة[4] ولم يميزوا / بين ما يختص به الأنبياء، ومن أخبر بنبوتهم، وبين ما يوجد معتادًا لغيرهم.

لم يسم الله آيات الأنبياء معجزات وإنما آيات وبراهين

واضطربوا في مسمى هذا الاسم؛ كما اضطربوا في مسمى المعجزات، ولهذا لم يُسمها الله في كتابه، إلا آيات، وبراهين؛ فإن ذلك اسمٌ يدل على مقصودها، ويختص بها، لا يقع على غيرها؛ لم يُسمها معجزة، ولا خرق عادة، وإن كان ذلك من بعض صفاتها؛ فهي لا تكون آيةً وبرهانًا حتى تكون قد خرقت العادة، وعجز الناس عن الإتيان بمثلها. لكن هذا بعض صفاتها، وشرط فيها، وهو من لوازمها.

---

(١) في «خ»: وفي ـ بزيادة الواو ـ وليست في «م»، و«ط».

(٢) سبق التعريف به في ص٥٩٤.

(٣) في «خ»: (يوجد). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) المقصود بخرق العادة: أن يكون خارقًا لعادة الجن والإنس، فلا يأتي بمثله إلا الأنبياء.

لكن شرط الشيء، ولازمه قد يكون أعم منه[1].

وهؤلاء جعلوا مسمى المعجزة وخرق العادة، هو: الحد المطابق لها طردًا وعكسًا[2]، كما أن بعض الناس يجعل اسمها أنها عجائب.

وآيات الأنبياء إذا وصفت بذلك، فينبغي أن يُقيد بما يختص بها؛ فيقال: العجائب التي أتت بها الأنبياء، وخوارق العادات، والمعجزات التي ظهرت على أيديهم، أو التي لا يقدر عليها البشر، أو لا يقدر عليها أحد بحيلة واكتساب؛ كما يقدرون على السحر والكهانة، فبذلك تتميز آياتهم عما ليس من آياتهم.

وإلا فلفظ العجائب قد يدخل فيه بعض الناس الشعبذة[3] ونحوها.

---

(١) سبق مثل هذا الكلام ص٧٧٣ ـ ٧٧٦ من هذا الكتاب.
وقد أورد شيخ الإسلام رحمه الله فصلاً عن هذا الموضوع قبل هذا الفصل، فليُراجع.

(٢) الطرد: ما يُوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت.
والعكس في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور نقيض علته المذكورة، ردًا إلى أصل آخر؛ كقولنا: ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع؛ كالحج. وعكسه: ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع. فيكون العكس على هذا ضد الطرد، وهو التلازم في الانتفاء؛ بمعنى: كل ما لم يصدق الحد، لم يصدق المحدود.
انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٨٣، ١٩٨. وانظر: ما سبق في ص٢٥٨ من هذا الكتاب.
والمعتزلة هم الذين جعلوا خرق العادة حدًا للمعجزة مطرد منعكس؛ فكل خرق فهو معجزة للنبي. ولهذا أنكروا الخوارق التي تقع لغير الأنبياء؛ كخوارق السحرة، والكهان، وكرامات الأولياء.
انظر: «المغني» للقاضي عبد الجبار: (١٥/٢١٨). وانظر كلام المؤلف رحمه الله فيما مضى ص١٢٩ ـ ١٣٣ من هذا الكتاب.

(٣) سبق التعريف بها قريبًا، ص٨٢٦.

معنى التعجب

والتعجب في اللغة يكون من أمرٍ خرج عن نظائره[1]. وما خرج عن نظائره فقد خرق تلك العادة المعينة في نظائره، فهو أيضًا خارق للعادة.

آيات الأنبياء لا نظير لها لغيرهم

وهذا شرطٌ في آيات الأنبياء؛ أن لا يكون لها نظير لغير الأنبياء، ومَنْ يُصدقهم. فإذا وجد نظيرها من كل وجه لغير الأنبياء، ومن شهد لهم بالنبوة، لم تكن تلك من آياتهم، بل كانت مشتركة بين من يخبر بنبوتهم، ومن لا يخبر بنبوتهم، كما يشترك هؤلاء وهؤلاء في الطب والصناعات.

السحر والكهانة من إعانة الشياطين لبني آدم

وأمّا السحر والكهانة: فهو من إعانة الشياطين لبني آدم، فإن الكاهن [تُخبِره][2] الجن، وكذلك الساحر إنما يقتل، ويُمرِض، ويَصْعَدُ في الهواء، ونحو ذلك، بإعانة الشياطين له؛ فأمورهم خارجة عما اعتاده الإنس بإعانة الشياطين لهم، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ [يَحْشُرُهُمْ][3] جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا [ٱلَّذِىٓ][4] أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ [فِيهَآ][5] إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[6]؛ فالجن والإنس قد استمتع بعضهم ببعض، فاستخدم هؤلاء هؤلاء، وهؤلاء هؤلاء في أمور كثيرة، كُل منهم فعل للآخر ما هو غرضه، ليعينه على

---

(١) قال الزجاج: أصل العجب في اللغة: أن الإنسان إذا رأى ما ينكره ويقل مثله، قال: عجبت من كذا وقال ابن الأعرابي: العجب: النظر إلى شيء غير مألوف، ولا معتاد. انظر: «تهذيب اللغة»: (١/ ٣٨٦).

(٢) في «م»، و«ط»: (يخبره).

(٣) في «م»: نحشرهم ـ بالنون ـ، وهي قراءة الجميع، عدا حفص انظر: «سراج القارئ المبتدي»: ص٢١٦.

(٤) في «ط»: (اد لذي).

(٥) في «ط»: (طفيها).

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢٨.

غرضِهِ. والسحر والكهانة من هذا الباب[1].

وكذلك ما يُوجد لعباد الكفار من المشركين وأهل الكتاب، ولعباد المنافقين والملحدين من المظهرين للإسلام والمبتدعين منهم، كلها بإعانة الجن والشياطين.

الشياطين تظهر عند كل قوم بما لا ينكرونه

لكن الشياطين تظهر عند كل قوم بما لا ينكرونه؛ فإذا كان القوم كفارًا لا ينكرون السحر والكهانة؛ كما كانت العرب؛ وكالهند، والترك، والمشركين، ظهروا بهذا الوصف؛ لأن هذا معظمٌ عند تلك الأمة، وإن كان هذا مذمومًا عند أولئك، كما قد ظهر ذم هؤلاء عند أهل الملل؛ من المسلمين، واليهود، والنصارى، أظهرته الشياطين فيمن يُظهر العبادة، ولا يكون مخلصًا لله في عبادته متبعًا للأنبياء، بل يكون فيه شركٌ، ونفاقٌ، وبدعةٌ فتظهر له هذه الأمور التي ظهرت للكهان والسحرة، حتى يظن أولئك أن هذه من كرامات الصالحين، وأن ما هو عليه هذا الشخص من العادة هو طريق أولياء الله، وإن كان مخالفًا لطريق الأنبياء، حتى يعتقد من يعتقد أن لله طريقًا يسلكها إليه أولياؤه، غير الإيمان بالأنبياء / وتصديقهم، وقد ١/٥١
يعتقد بعضُ هؤلاء أن في هؤلاء من هو أفضل من الأنبياء.

أصحاب الأحوال الشيطانية عارضوا الأنبياء...

وحقيقة الأمر: أن هؤلاء عارضوا الأنبياء، كما كانت تعارضهم السحرة والكهان؛ كما عارضت السحرة لموسى، وكما كان كثيرٌ من المنافقين يتحاكمون إلى بعض الكهان، دون النبي ﷺ، ويجعلونه نظير النبي[2].

---

(١) أي: من مقدورات الجن والإنس.

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (٥/ ١٥٢ـ ١٥٥)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٥١٩).

الكهانة عند العرب

وكان في العرب عدة من هؤلاء[1]، وكان بالمدينة منهم أبو برزة الأسلمي[2] قبل أن يُسلم كان كاهنًا.

---

(١) قال الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اعلم أن الكهان الذين يأخذون عن مسترقي السمع موجودون إلى اليوم، لكنهم قليل بالنسبة لما كانوا عليه في الجاهلية؛ لأن الله تعالى حرس السماء بالشهب، ولم يبق من استراقهم إلا ما يخطفه الأعلى، فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب. وأما ما يُخبر به الجني مواليه من الإنس بما غاب عن غيره، مما لا يطلع عليه الإنسان غالبًا، فكثير جدًّا في أناس ينتسبون إلى الولاية والكشف، وهم من الكهان إخوان الشياطين، لا من الأولياء). «تيسير العزيز الحميد»: ص٤٠٥.

وقد ذكر القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الكهانة كانت في العرب على ثلاثة أضرب:

(أحدها: أن يكون للإنسان ولي من الجن، يخبره بما يسترقه من السماء. وهذا القسم بطل من حين بعث الله نبينًا محمدًا ﷺ.

والثاني: أن يُخبره بما يطرأ، أو يكون في أقطار الأرض، وما خفي مما قرب أو بعد وهذا لا يبعد وجوده.

ونفت المعتزلة وبعض المتكلمين هذين الضربين، وأحالوهما. ولا استحالة في ذلك، ولا بُعد في وجوده، لكنهم يصدقون ويكذبون، والنهي عن تصديقهم والسماع منهم عام.

والثالث: المنجمون، وهذا الضرب يخلق الله فيه لبعض الناس قوة ما، لكن الكذب فيه أغلب. ومن هذا الفن العرافة، وصاحبها عراف؛ وهو: الذي يستدل على الأمور بأسباب ومقدمات يدعي معرفتها بها. وقد يعتضد بعض هذا الفن ببعض في ذلك، بالزجر، والطرق، والنجوم، وأسباب معتادة.

وهذه الأضرب كلها تسمى كهانة، وقد أكذبهم كلهم الشرع، ونهى عن تصديقهم وإتيانهم. والله أعلم). «شرح النووي على مسلم»: (١٤/ ٢٢٣).

(٢) هو نضلة بن عبيد، أبو برزة الأسلمي. صحابي مشهور بكنيته. أسلم قبل الفتح، وغزا سبع غزوات، ثم نزل البصرة، وغزا خراسان، ومات بها بعد سنة خمس وستين على الصحيح. =

وقد قيل: [إنه][1] الذي أنزل الله تعالى فيه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[2]. وقد ذكر قصته غير واحد من المفسرين[3].

ولما كان الذين يعارضون آيات الأنبياء من السحرة والكهان لا يأتون بمثل آياتهم، بل يكون بينهما شَبَهٌ كشَبَه الشعر بالقرآن؛ ولهذا قالوا في النبي: إنه ساحرٌ، وكاهنٌ، وشاعرٌ مجنون، قال تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾[4]؛ فجعلوا له مثلاً لا يُماثله، بل بينهما شَبَهٌ، مع وجود الفارق المبين.

= انظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ٣٢ ـ ٣٣)، و«تقريب التهذيب»: (٢/ ٢٤٧)، وانظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٤٠)، و«الأعلام»: (٨/ ٣٣).

(١) في «م»، و«ط»: (إن).

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٠.

(٣) ذكر الحافظ ابن كثير رحمه الله أن الطبراني روى بسنده إلى ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان أبو برزة الأسلمي كاهنًا يقضي بين اليهود فيما يتنافرون فيه، فتنافر إليه ناس من المشركين، فأنزل الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ...﴾ إلى قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾..) «تفسير ابن كثير»: (١/ ٥١٩). وقال الهيثمي عن رجال هذا الخبر: رجاله رجال الصحيح. «مجمع الزوائد»: (٧/ ٦).
وقد ذكر خبر هذه المنافرة: الطبري ـ مطولاً ـ انظر: «تفسيره»: (٥/ ١٥٤). وانظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٢/ ١١٩ ـ ١٢٠)، و«أسباب النزول» للواحدي: ص١١٩ ـ ١٢١، و«الدر المنثور» للسيوطي: (٢/ ١٧٨).
وفي «أسباب النزول للواحدي»، و«زاد المسير» لابن الجوزي: أبو بردة بدل أبي برزة، وفي «تفسير الطبري»، و«ابن كثير»، و«الدر المنثور»: أبو برزة.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٩.

وهذا هو القياس الفاسد؛ فلما كان الشعر كلامًا له فواصل ومقاطع، والقرآن آيات له فواصل ومقاطع، قالوا: شاعر. ولكن شتان[1].

وكذلك الكاهن؛ يخبر ببعض المغيبات، ولكن يكذب كثيرًا، وهو يخبر بذلك عن الشياطين، وعليه من آثارهم ما يدل على أنه أفاك أثيم؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾، [ثم][2] قال: ﴿وَٱلشُّعَرَآءُ [يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ][3] ﴿٢٢٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِى كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ ﴿٢٢٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ﴾[4].

فذكر سبحانه الفرق بين النبي، وبين الكاهن والشاعر.

وكذلك الساحر؛ لما كان يتصرف في العقول والنفوس بما يُغيرها، وكان من سمع القرآن وكلام الرسول خضع له عقله ولبه، وانقادت له نفسه وقلبه، صاروا يقولون: ساحرٌ، وشتان.

وكذلك مجنون؛ لما كان المجنون يُخالف عادات الكفار وغيرهم، لكن بما فيه [فسادٌ لا صلاح ـ والأنبياء جاؤوا بما يُخالف عادات الكفار، لكن بما فيه][5] صلاحٌ لا فساد ـ، قالوا: مجنون، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[6].

فتارةً يصفونه بغاية الحذق، والخبرة، والمعرفة؛ فيقولون: ساحر، وتارةً بغاية الجهل، والغباوة، والحمق؛ فيقولون: مجنون.

---

(١) سبق مثل ذلك. انظر: ص١٩٠ ـ ١٩١ من هذا الكتاب.
(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.
(٣) في «ط»: (يتبعه غاوون).
(٤) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٦.
(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٦) سورة الذاريات الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

وقد ضلوا في هذا، وهذا؛ كما قال تعالى: ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَٰلَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا ﴾[(1)]؛ فهم بمنزلة السائر في الطريق، وقد ضل عنها، يأخذ يمينًا وشمالاً، ولا يهتدي إلى السبيل التي تُسلك.

والسبيل التي يجب سلوكها: قولُ الصدق، والعملُ بالعدل.

الأنبياء تعينهم الملائكة والسحرة تعينهم الشياطين

والكهانة والسحر يناقض النبوة؛ فإن هؤلاء[(2)] تُعينهم الشياطين؛ تُخبرهم، وتعاونهم بتصرفات خارقة، ومقصودهم: الكفر، والفسوق، والعصيان.

والأنبياءُ تُعينهم الملائكة؛ هم الذين يأتونهم، فيخبرونهم بالغيب، ويعاونونهم بتصرفات خارقة؛ كما كانت الملائكة تُعين النبي ﷺ في مغازيه مثل يوم بدر أمده الله بألف من الملائكة[(3)]، ويوم حنين[(4)] قال: ﴿ وَيَوْمَ

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٩.

(٢) الكهان، والسحرة.

(٣) قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة آل عمران: ١٢٣]. وفي «صحيح مسلم»: من حديث عمر بن الخطاب قال: لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً. فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه: «اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آت ما وعدتني، اللهم إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض»، فما زال يهتف بربه، مادًا يديه، مستقبل القبلة، حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأتاه أبو بكر فأخذ رداءه، فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبي الله كفاك مناشدتك ربك، فإنه سينجز لك ما وعدك، فأنزل الله عز وجل: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [سورة الأنفال: ٩]، فأمده الله بالملائكة). «صحيح مسلم»: (٣/ ١٣٨٣ ـ ١٣٨٤)، كتاب الجهاد والسير، باب: الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم.

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هاتين الغزاتين: (إنهما غزاتان بينهما نحو ست سنين؛ =

﴿حُنَيۡنٍ إِذۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡ كَثۡرَتُكُمۡ فَلَمۡ تُغۡنِ عَنكُمۡ شَيۡـٔٗا وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ثُمَّ وَلَّيۡتُم مُّدۡبِرِينَ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودٗا لَّمۡ تَرَوۡهَا وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٦﴾ ثُمَّ يَتُوبُ ٱللَّهُ مِنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ [لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ][2] فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيۡهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٖ لَّمۡ تَرَوۡهَا﴾[3]، / وقال
٥١/ب
تعالى: ﴿إِذۡ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمۡ فَثَبِّتُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْۚ سَأُلۡقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعۡبَ﴾[4].

وقد بيَّن سبحانه أن الذي جاء بالقرآن مَلَك كَرِيمٌ، ليس بشيطان، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجۡنُونٖ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ [بِضَنِينٖ][5] ﴿٢٤﴾ وَمَا

= كانت بدر في السنة الثانية من الهجرة، وكانت حنين في السنة الثامنة بعد فتح مكة. وإن بدرًا مكان بين مكة والمدينة شامي مكة، ويماني المدينة. وحنين: واد قريب من الطائف شرقي مكة. وإنما قرن بينهما في الاسم؛ لأن الله أنزل فيهما الملائكة، وأيد بهما نبيه والمؤمنين، حتى غلبوا عدوهم، مع قوة العدو في بدر، ومع هزيمة أكثر المسلمين أولاً بحنين. وامتن الله بذلك في كتابه).. ثم ذكر الآيات في ذلك؛ التي في آل عمران، الآية: ١٢٣، والتي في التوبة ٢٥ ـ ٢٦.. «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

(١) سورة التوبة، الآيات: ٢٥ ـ ٢٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «خ».

(٣) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٤) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

(٥) في «م»، و«ط»: بظنين ـ بالظاء ـ. والمصاحف العثمانية مجمعة على رسمه بالضاد. =

﴿هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ۝٢٥ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[1].

ولما كانت الأنبياء مؤيدة بالملائكة، والسحرة والكهان تقترن بهم الشياطين، كان من الفروق التي بينهم: الفروق التي بين الملائكة والشياطين.

والمتفلسفة الذين لم يعرفوا الملائكة والجن؛ كابن سينا وأمثاله، ظنوا أن هذه الخوارق من قوى النفس، قالوا: والفرق بين النبي والساحر: أن النبي يأمر بالخير؛ والساحر يأمر بالشر[2]. وجعلوا ما يحصل [للممرور][3] من هذا الجنس؛ إذ لم يعرفوا صرع الجن للإنسان، وأن الجني يتكلم على لسان الإنسان، كما قد عرف ذلك الخاصة [والعامة][4]، وعرفه علماء الأمة وأئمتها؛ كما قد بسط في غير هذا الموضع[5]. النبوة عند المتفلسفة

= ولم ترسم بالظاء إلا في مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. انظر: «سراج القارئ المبتدي»: ص٣٨١.

(١) سورة التكوير، الآيات: ١٩ ـ ٢٦.

(٢) انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٣)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٠٤)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣٢٢.
وقد سبق أن تكلم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الكتاب عن موقف الفلاسفة من النبوة. انظر: ص٥٠٤ ـ ٥٠٦، ٦٠٩ ـ ٦١٢، ٦٩٤ ـ ٧٠٣، ٧١٣.

(٣) في «ط»: (للمرورن).
وقد تقدم التعريف به ص٦٩٦.

(٤) في «ط»: (والعام ة).

(٥) بل إن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى يُقرر هذه القضية، ويرد على من يُنكر دخول الجن في الإنسان في مواضع عديدة من كتبه، فمن ذلك قوله: (وجود الجن ثابت، بكتاب الله وسنة رسوله، واتفاق سلف الأمة وأئمتها. وكذلك دخول الجني في بدن الإنسان ثابتٌ باتفاق أئمة أهل السنة والجماعة؛ قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا=

= ﴿كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ قَالُوٓا۟﴾ وفي «الصحيح»: عن النبي ﷺ: «إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم». وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: قلت لأبي إن أقوامًا يقولون: إن الجني لا يدخل في بدن المصروع. فقال: يا بني يكذبون، هذا يتكلم على لسانه. وهذا الذي قاله أمرٌ مشهور؛ فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضربًا عظيمًا، لو ضُرب به جمل لأثر به أثرًا عظيمًا. والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب، ولا بالكلام الذي يقوله. وقد يجر المصروع، وغير المصروع، ويجر البساط الذي يجلس عليه ويُحول الآلات، وينقل من مكان إلى مكان، ويجري غير ذلك من الأمور من شاهدها أفادته علمًا ضروريًا بأن الناطق على لسان الإنسي والمحرك لهذه الأجسام جنس آخر غير الإنسان. وليس في أئمة المسلمين من يُنكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك، فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما يُنافي ذلك). «مجموع الفتاوى»: (٢٤/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

ويقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن صرع الجن للإنس: (وهذا أمر قد باشرناه نحن وغيرنا غير مرة، ولنا في ذلك من العلوم الحسيات رؤية وسماعًا ما لا يمكن معه الشك). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٨١).

أما من يُنكر ذلك، فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم طائفة من المعتزلة، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (... ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي، وأبي بكر الرازي، وغيرهما دخول الجن في بدن المصروع، ولم ينكروا وجود الجن؛ إذ لم يكن ظهور هذا في المنقول عن الرسول كظهور هذا، وإن كانوا مخطئين في ذلك. ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون إن الجني يدخل في بدن المصروع؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ ...). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ١٢).

وممن أنكر صرع الجن للإنس: ابن حزم. انظر: كتابه «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٩)، و«الأصول والفروع» له: ص١٣٥ ـ ١٣٧.

وانظر: عن أسباب صرع الجن في «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٢). =

والجهمية المجبرة الذين قالوا: إن الله قد يفعل كل ممكن مقدور[1]، أصول الجهمية

= ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة اسمها: (إيضاح الدلالة في عموم الرسالة) يتكلم فيها عن الجن وإبطال أحوالهم، وكيفية دفعهم. ويتحدث فيها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن تجاربه في إخراج الجن من بدن الإنسان مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩ ـ ٥٦)، وانظر: (١١/ ٢٩٣)، و(٢٤/ ٢٧٦ ـ ٢٨٢)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٦ ـ ٧).

ويحدثنا الإمام ابن القيم عن مشاهداته لشيخه ـ رحمهما الله ـ فيقول: (شاهدت شيخنا يرسل إلى المصروع من يُخاطب الروح التي فيه ويقول: قال لك الشيخ اخرجي، فإن هذا لا يحل لك، فيفيق المصروع ولا يحس بألم. وقد شاهدنا نحن وغيرنا منه ذلك مرارًا. وكان كثيرًا ما يقرأ في أذن المصروع: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. وحدثني أنه قرأها مرة في أذن المصروع، فقالت الروح: نعم. ومد بها صوته. قال: فأخذت له عصا، وضربته بها في عروق عنقه، حتى كلت يداي من الضرب، ولم يشك الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب، ففي أثناء الضرب قالت: أنا أحبه، فقلت لها: هو لا يُحبك. قالت: أنا أُريد أن أَحُج به، فقلت لها: هو لا يُريد أن يحج معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يمينًا وشمالاً، وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أُذنب. ولم يشعر بأنه وقع به ضرب البتة. وكان يُعالج بآية الكرسي، وكان يأمر بكثرة قراءتها المصروع ومن يعالجه بها، وبقراءة المعوذتين. وبالجملة: فهذا النوع من الصرع وعلاجه لا يُنكره إلا قليل الحظ من العلم والعقل والمعرفة...). «زاد المعاد»: (٤/ ٦٨ ـ ٦٩).

ولسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز حفظه الله رسالة مطبوعة، اسمها: (إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي، والرد على من أنكر ذلك).

(١) سبقت إشارة الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك مرارًا عديدة انظر: ما سبق ص١٣٤، ٢٣٠، ٢٨٧، ٤٦٨، ٧٩٧، ٨٧٠، وما سيأتي ص٩١٩، ٩٥٠. وانظر «المواقف» للإيجي: ص٣٢٣ ـ ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

لا ينزهونه عن فعل شيء، ويقولون: إنه يفعل بلا سبب، ولا حكمة، وهو الخالق لجميع الحوادث؛ لم يُفرقوا بين ما تأتي به الملائكة، ولا ما تأتي به [الشياطين، بل][1] الجميع يُضيفونه إلى الله على حدٍّ واحد، ليس في ذلك حسن ولا قبيح عندهم[2]، حتى يأتي الرسول. فقبل ثبوت الرسالة لا يميزون بين شيء من الخير والشر، والحسن والقبيح.

فلهذا لم يُفرقوا بين آيات الأنبياء، وخوارق السحرة والكهان، بل قالوا: ما [تأتي][3] به السحرة والكهان يجوز أن يكون من آيات الأنبياء، وما يأتي به الأنبياء يجوز أن يظهر على أيدي السحرة والكهان[4].

لكن إن دل على انتفاء ذلك نص أو إجماع، نفوه، مع أنه جائز عندهم أن يفعله الله، لكن بالخبر علموا أنه لم يفعله.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) قال الجويني: (ما من أمر يخرق العوائد إلا وهو مقدور للرب تعالى ابتداء، ولا يمنع وقوع شيء لتقبيح عقل... فإن المعجزة لا تدل لعينها، وإنما تدل لتعقلها بدعوى النبي الرسالة). «الإرشاد»: ص٣١٩.
وقال أيضًا: (ولا يمتنع عقلاً أن يفعل الرب تعالى عند ارتياد الساحر ما يستأثر بالاقتدار عليه، فإن كل ما هو مقدور للعبد، فهو واقع بقدرة الله تعالى عندنا). «الإرشاد»: ص٣٢٢.

(٣) في «م»، و«ط»: (يأتي).

(٤) قال الباقلاني: (إن المعجز ليس بمعجز لجنسه ونفسه، ولا لحدوثها، وإنما يصير معجزًا للوجوه... ومنها التحدي والاحتجاج). «البيان» للباقلاني: ص٤٨. وانظر: المصدر نفسه ص٩١، ٩٤ـ٩٦.
وقال الجويني: (وجنس المعجز يقع من غير دعوى، وإنما الممتنع وقوعه على حسب دعوى الكاذب، فاعلموا ذلك). «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨، وانظر: المصدر نفسه ٣٢٤، ٣٢٦.

فهؤلاء[1] لما رأوا ما جاءت به الأنبياء، وعلموا أن آياتهم تدل على صدقهم، وعلموا ذلك؛ إما بضرورة، وإما بنظر، واحتاجوا إلى بيان دلائل النبوة على أصلهم، كان غاية ما [قالوه][2]: إنه كل شيء يُمكن أن يكون آية للنبي، بشرط أن يقترن بدعواه، وبشرط أن يتحدى بالإتيان بالمثل فلا يعارض[3].

معنى التحدي

ومعنى التحدي بالمثل: أن يقول لمن دعاهم: ائتوا بمثله[4].

وزعموا أنه إذا كان هناك سحرة وكهان، وكانت معجزته من جنس ما يظهر على أيديهم من السحر والكهانة، فإن الله لا بُد أن يمنعهم عن مثل ما كانوا يفعلونه، وأن من ادعى منهم النبوة، فإنه يمنعه من تلك الخوارق، أو يُقيض له من يعارضه بمثلها[5].

فهذا غاية تحقيقهم، وفيه من الفساد ما يطول وصفه.

طاعة الجن لسليمان طاعة ملكية

وطاعة الجن والشياطين لسليمان عليه السلام، لم [تكن][6] من جنس معاونتهم للسحرة، والكهان، والكفار، وأهل الضلال والغيّ، ولم تكن الآية، والمعجزة، والكرامة التي أكرمه الله بها، هي ما كانوا يعتادونه مع الإنس؛ فإن ذلك إنما كان يكون في أمور معتادة؛ مثل إخبارهم أحيانًا ببعض [الغائبات][7]؛ ومثل إمراضهم، وقتلهم لبعض الإنس؛ كما أن

---

(١) أي: الأشعرية المجبرة.

(٢) في «م»، و«ط»: (قالوا).

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ٩٦، ٩٨ ـ ١٠١. و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٨.

(٤) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٣.

(٥) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢، ٣٢٧.

(٦) في «خ»: (يكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «ط»: (احغائبات).

[الإنسي][1] قد يمرض ويقتل غيره. ثم هم إنما يعاونون الإنس على الإثم والعدوان، [إذا كانت الإنس[2] من أهل الإثم والعدوان][3]، يفعلون ما [يهواه][4] الشياطين، فتفعل الشياطين بعض ما يهوونه، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ [نحشرهم][5] جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾[6].

1/52 وأما التسخير الذي سخروه لسليمان، فلم / يكن لغيره من الأنبياء، فضلاً عن من ليس بنبي، وقد سأل ربه مُلْكًا لا ينبغي لأحدٍ من بعده، فقال: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾[7].

قال تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[8].

وقال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِى بِأَمْرِهِۦٓ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا ۚ وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ ﴿٨١﴾ وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ وَكُنَّا لَهُمْ حَٰفِظِينَ﴾[9].

---

(١) في «م»، و«ط»: (الإنس).
(٢) في «م»: (الإنسي).
(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٤) في «م»، و«ط»: (تهواه).
(٥) كذا في «خ»، و«م»، «ط»: نحشرهم ـ بالنون ـ، وهي قراءة الجميع، عدا حفص. انظر: «سراج القارئ المبتدي»: ص٢١٦.
(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٢٨.
(٧) سورة ص، الآية: ٣٥.
(٨) سورة ص، الآيات: ٣٦ ـ ٣٩.
(٩) سورة الأنبياء، الآيتان: ٨١ ـ ٨٢.

وقال تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ۖ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴿١٣﴾ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُۥ ۖ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾(1).

وكذلك ما ذكره من قول العفريت له: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ﴾(2).

فهذه الطاعة من التسخير: بغير اختيارهم في مثل هذه الأعمال الظاهرة العظيمة، ليس مما فعلته بأحد من الإنس، وكان ذلك بغير أن يفعل شيئًا، مما يهوونه؛ من العزائم، والأقسام، والطلاسم الشركية(3)؛ كما يزعم الكفار أن سليمان سخرهم بهذا، فنزهه الله من ذلك(4)، بقوله: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا

---

(1) سورة سبأ، الآيات: ١٢ ـ ١٤.

(2) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(3) تقدم التعريف بها، انظر: ص٢٣١ من هذا الكتاب.

(4) روى الطبري رحمه الله بسنده إلى ابن إسحاق قال: (عمدت الشياطين حين عرفت موت سليمان بن داود عليهما السلام، فكتبوا أصناف السحر. . .، ثم دفنوه تحت كرسيه، فاستخرجته بعد ذلك بقايا بني إسرائيل حين أحدثوا ما أحدثوا، فلما عثروا عليه قالوا: ما كان سليمان بن داود إلا بهذا. فأفشوا السحر في الناس، وتعلموه، وعلموه، فليس في أحد أكثر منه في اليهود، فلما ذكر رسول الله ﷺ فيما نزل عليه من الله سليمان بن داود، وعده فيمن عدّه من المرسلين، قال من كان بالمدينة من يهود: ألا تعجبون لمحمد ﷺ يزعم أن سليمان بن داود كان نبيًا، والله ما كان إلا ساحرًا. فأنزل الله في ذلك من قولهم على محمد ﷺ: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ. . .﴾ الآية. =

﴿تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾(١).

طاعة الجن لنبينا ﷺ طاعة نبوية

وأما طاعة الجن لنبيِّنا وغيره من الرسل؛ [كموسى](٢): فهذا نوعٌ

= «تفسير الطبري»: (١/ ٤٤٦)، وانظر: «أسباب النزول» للواحدي: ص٢١ ـ ٢٢، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ١٣٢ ـ ١٣٦).

وقد فصل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ القول في هذه المسألة في موضع آخر، بعد أن ذكر الطلاسم الشركية، والعزائم، والأقسام التي يستخدمها الجن، فقال: (والذين يستخدمون الجن بهذه الأمور يزعم كثير منهم أن سليمان كان يستخدم الجن بها، فإنه قد ذكر غير واحد من علماء السلف أن سليمان لما مات كتبت الشياطين كتبَ سحر وكفر وجعلتها تحت كرسيه، وقالوا: كان سليمان يستخدم الجن بهذه، فطعن طائفة من أهل الكتاب في سليمان بهذا، وآخرون قالوا: لولا أن هذا حق جائز لما فعله سليمان. فضل الفريقان؛ هؤلاء بقدحهم في سليمان، وهؤلاء باتباعهم السحر، فأنزل الله تعالى في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ﴾ ـ إلى قوله: ـ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾. بيَّن سبحانه أن هذا لا يضر ولا ينفع، إذ كان النفع هو الخير الخالص أو الراجح، والضرر هو الشر الخالص أو الراجح، وشر هذا إما خالص، وإما راجح). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٤٢).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٢.

(٢) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إذ يقرن هنا بين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونبينا ﷺ بطاعة الجن لهم، لكأنه يُشير إلى قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠]. وإلى قوله: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾ [الجن: ١ ـ ٢، وإلى آخر السورة].

أما عن سبب عدم ذكر المسيح عَلَيْهِ السَّلَامُ، مع أنه من أنبياء بني إسرائيل، فقد ذكر ذلك الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ=

آخر؛ فإن هذه طاعتهم فيما أمرهم الله به من عبادته وطاعته؛ كطاعة الإنس لنبيِّنا حيث أرسل إلى الطائفتين، فدعاهم إلى عبادة الله وحده وطاعته، ونهاهم عن معصيته التي بها يستحقون العذاب في الآخرة، وكذلك الرسل دعوهم إلى ذلك، وسليمان منهم، لكن هذا إنما ينتفع به منهم من آمن طوعًا، ومن لم يؤمن، فإنه يكون بحسب شريعة ذلك الرسول: هَلْ يُترك حتى يكون الله هو الذي ينتقم منه، أَوْ يُجَاهَد؟.

وسليمان كان على شريعة التوراة[1]، واستخدامه لمن لم يؤمن منهم، هو مثل استخدام الأسير الكافر.

حال نبينا مع الجن والإنس أكمل من حال سليمان وغيره

فحال نبيِّنا مع الجن والإنس: أكمل من حال سليمان وغيره؛ فإن طاعتهم لسليمان كانت طاعة ملكية فيما يشاء، وأما طاعتهم لمحمد فطاعة نبوة ورسالة فيما يأمرهم به؛ من عبادة الله، وطاعة الله، واجتناب معصية الله؛ فإن سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ كان نبيًا مَلِكًا، ومحمد كان عبدًا رسولاً، مثل إبراهيم[2]

= مُوسَىٰ﴾: (ولم يذكروا عيسى لأن عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ أُنزل عليه الإنجيل فيه مواعظ وترقيقات وقليل من التحريم والتحليل، وهو في الحقيقة كالمتمم لشريعة التوراة، فالعمدة هو التوراة. فلهذا قالوا: أنزل من بعد موسى). «تفسير ابن كثير»: (٤/ ١٧٠).

(١) تقدمت إشارة شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ذلك في ص٧٦٦ من هذا الكتاب.

(٢) سبق بيان ذلك فيما مضى، انظر: ص١٦٠، ٥٢٧ من هذا الكتاب.
وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه الحقيقة في موضع آخر من كتبه، فقال: (فإن نبينا ﷺ كان يتصرف في الجن كتصرفه في الإنس تصرف عبد رسول يأمرهم بعبادة الله وطاعته، لا يتصرف لأمر يرجع إليه، وهو التصرف الملكي؛ فإنه كان عبدًا رسولاً، وسليمان نبي ملك، والعبد الرسول أفضل من النبي الملك؛ كما أن السابقين المقربين أفضل من عموم الأبرار أصحاب اليمين). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٥١). وانظر: المصدر نفسه: (١٣/ ٨٩). =

[عليهم السلام][1].

وموسى وسليمان، مثل داود ويوسف عليهم السلام، وغيرهما، مع أن داود وسليمان ويوسف [عليهم السلام][2] هم رسلٌ أيضًا دعوا إلى توحيد الله وعبادته[3]؛ كما أخبر الله أن يوسف دعا أهل مصر[4]، لكن بغير معاداة

= وقال أبو نعيم الحافظ الأصبهاني: (فإن قيل: فإن سليمان كانت تأتيه الجن، وإنها كانت تعتاص عليه حتى يصفدها ويقيدها. قيل: فإن: محمدًا ﷺ كانت تأتيه الجن راغبة إليه، طائعة له، معظمة لشأنه، ومصدقة له، مؤمنة به، متبعة لأمره، متضرعة له، مستمدين منه، ومستمنحين له زادهم ومأكلهم. فجعل كل روثة يصيبونها تعود علفًا لدوابهم، وكل عظم يعود طعامًا لهم، وصرفت لنبوته أشراف الجن وعظماؤهم التسعة الذين وصفهم الله تعالى، فقال: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الأحقاف: ٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ إلى قوله: ﴿لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ١ ـ ٧].

وأقبلت إليه ﷺ الألوف منهم مبايعين له على الصوم والصلاة والنصح للمسلمين، واعتذروا بأنهم قالوا على الله شططًا، فسبحان من سخرها لنبوته ﷺ بعد أن كانت شرارًا تزعم أن لله ولدًا، فلقد شمل مبعثه من الجن والإنس ما لا يحصى. هذا أفضل مما أُعطي سليمان عليه السلام). «دلائل النبوة» لأبي نعيم: (٢/ ٧٦٢).

(١) ما بين المعقوفتين من «ط».

(٢) ما بين المعقوفتين من «ط».

(٣) قال تعالى: ﴿۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَـٰرُونَ وَسُلَيْمَـٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ﴿١٦٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَـٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣ ـ ١٦٤]، وانظر: ص٥٧١ من هذا الكتاب.

(٤) قال تعالى يحكي قول مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤].
وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ ٱئْتُونِى بِهِۦٓ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِى ۖ فَلَمَّا كَلَّمَهُۥ قَالَ إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ ﴿٥٤﴾ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى ٱلْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَآءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٤ ـ ٥٦].

لمن لم يؤمن، ولا إظهار مناوأة بالذم والعيب والطعن لما هم عليه؛ كما كان نبيُّنا أول ما أُنزل عليه الوحي، وكانت قريش إذ ذاك تُقره، ولا يُنْكِرُ عليه[1]، إلى أن أظهر عيبَ آلهتهم ودينهم، وعيبَ ما [كان][2] عليه آباؤهم، وسَفَّهَ أحلامهم، فهنالك عادوه وآذوه، وكان ذلك جهادًا باللسان قبل أن يؤمر بجهاد اليد[3]، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ نَّذِيرًا ۝ فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُم بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾[4].

وكذلك موسى مع فرعون: أمره أن يؤمن بالله، وأن يُرسِل معه [بني][5] إسرائيل، وإن كره ذلك[6]، وجاهد فرعون بإلزامه بذلك بالآيات التي كان الله يعاقبهم بها، إلى أن أهلكه الله وقومه على يديه.

---

(١) قال العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (ودخل الناس في الدين واحدًا بعد واحد، وقريش لا تنكر ذلك، حتى بادأهم بعيب دينهم وسب آلهتهم، وأنها لا تضر ولا تنفع، فحينئذ شمروا له ولأصحابه عن ساق العداوة، فحمى الله رسوله بعمه أبي طالب..). «زاد المعاد»: (٣/ ٢١ ـ ٢٢). وانظر: «تهذيب سيرة ابن هشام»: ص٦٥.

(٢) في «م»، و«ط»: (كانت).

(٣) قال تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ۝ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٤ ـ ٩٥].

(٤) سورة الفرقان، الآيتان: ٥١ ـ ٥٢.

(٥) في «ط»: (نبي).

(٦) قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ ۝ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٤ ـ ١٠٥]. =

فصل

الذين سموا آيات الأنبياء خوارق لابد أن يخصوا ذلك بالأنبياء دون غيرهم
٥٢/ب

فالذين سموا هذه الآيات: خوارق للعادات، وعجائب ومعجزات، إذا جعلوا ذلك شرطًا فيها، وصفة لازمة لها، بحيث لا / تكون الآيات إلا كذلك، فهذا صحيح[١]، وإن كانت هذه الأمور قد تجعل أمرًا عامًا؛ [فتكون][٢] متناولة لآيات الأنبياء، وغيرها؛ كالحيوان[٣] الذي ينقسم إلى إنسان، وغير إنسان.

وأما إذا جعلوا ذلك حدًا لها، وضابطًا، فلا بُد أن يُقيدوا كلامهم؛ مثل أن يقولوا: خوراق [العادات][٤] التي تختص الأنبياء، أو يقولوا: خوراق عادات الناس كلهم غير الأنبياء؛ فإن آياتهم لا بُد أن تخرق عادة كل أمة من الأمم، وكل طائفة من الطوائف، لا تختص آياتهم يخرق عادة بلد معين، ولا من أرسلوا إليه، بل تخرق عادة جميع الخلق إلا الأنبياء؛ فإنها إذا كانت

---

(١) سبق أن أوضح شيخ الإسلام رحمه الله أقوال الناس في مسمى خرق العادة، ومن يشترطه، ممن لا يشترطه.
انظر: ص٨٢٦ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (فيكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) الحيوان: كل ذي روح، ناطقًا كان أو غير ناطق، مأخوذ من الحياة، يستوي فيه الواحد والجمع، لأنه مصدر في الأصل. «المصباح المنير»: ص١٦٠.

(٤) في «م»، و«ط»: (للعادات).

معتادة للأنبياء؛ مثل الخبر الصادق بغيب الله تعالى الذي لا يُعرف إلا من جهتهم.

فما كان معتادًا للأنبياء دون غيرهم فهو من أعظم آياتهم وبراهينهم، وإن كان معتادًا لهم، فإن الدليل هو: ما يستلزم المدلول عليه.

فإذا لم يكن ذلك معتادًا إلا لنبي، كان مستلزمًا للنبوة، وكان من أتى به لا يكون إلا نبيًا، وهو المطلوب.

بل لو كان مستلزمًا للصدق، ولا يأتي به إلا صادق، لكان المخبر عن نبوة نبي؛ إما نبوةٌ نفسه أو نبوة غيرها.

وإذا كان كاذبًا، لم يحصل له مثل ذلك الدليل الذي [هو](١) مستلزم للصدق.

ولا يحصل أيضًا لمن كذب بنبوة نبي صادق؛ إذ هو أيضًا كاذب، وإنما يحصل لمن أخبر بنبوة نبي صادق.

وحينئذٍ فيكون ذلك الدليل مستلزمًا للخبر الصادق بنبوة النبي، وهذا هو المطلوب؛ فإن مدلول الآيات سواء سميت معجزات، أو غيرها، هو الخبر الصادق بنبوة النبي، ومدلولها: إخبار الله، وشهادته بأنه نبي، وأن الله أرسله؛ فقول الله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾(٢)، وقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ إِلَيْكُمْ﴾(٣)، وقول كل مؤمن: إنه رسول الله(٤)؛ كل ذلك خبر عن

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٩.

(٣) في سورة الأعراف، الآية: ١٥٨ ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾.

(٤) نطق المؤمن بأن محمدًا رسول الله في مواطن كثيرة، منها على سبيل المثال: في الأذان، وبعد الانتهاء منه، وبعد الوضوء، وعند الدخول إلى المسجد، وفي التشهد الأول =

رسالته، وهذا هو مدلول الآيات.

وقد يكون مدلول الآيات نفس النبوة، التي هي مخبر هذا الخبر، ويكون الدليل مثل خبر من الأخبار، وهذا من جنس الأول[1].

فما دل على نفس النبوة، دل على صدق المخبر بها، وما دل على صدق المخبر بها، دل عليها[2].

وأما نفس إخبار الرب بالنبوة، وإعلامه بها، وشهادته بها، قوة وعملاً فهو إخبار منه بها وهو الصادق في خبره فإخباره هو دليلٌ عليها؛ فإنه لا يقول إلا الحق، ولا يخُبر إلا بالصدق.

وأيضًا: فهو الذي أنشأ الرسالة، وإرساله بكلامه قد يكون إنشاءً للرسالة، وقد يكون إخبارًا عن إرساله؛ كالذي يرسل رسولاً من البشر، قد يرسله والناس يسمعون، فيقول له: اذهب إلى فلان فقل له كذا وكذا. وقد يرسله بينه وبينه، ثم يقول للناس: إني قد أرسلته، ويرسله بعلامات وآيات، يعرف بها المرسَل إليه صدقَه.

= والثاني من الصلاة، وبعد الخروج من المسجد.

وفي أماكن كثيرة، ليس هذا مكان حصرها.

وقد جمع الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى المواضع التي يُصلي فيها على رسول الله، ويذُكر في كتاب مستقل، اسمه: جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام «مطبوع».

وقال الشاعر:

لو لم يقل إني رسول لكـا ... ن شاهـــد في هديــه ينطـــق

«زاد المعاد»: (٤/ ٢٤٥).

(١) أي: الخبر الصادق بنبوة النبي، الذي هو المدلول للآيات.

(٢) أي: نفس النبوة. والمقصود التلازم بين النبوة، وصدق النبي.

وكذلك: إذا وُصفت[1] بأنها معجزات، فلا بُد أن يعجز كل من ليس بنبي، ولم يشهد للنبي بالنبوة؛ فيعجز جميع المكذبين للرسول، والشاكين في نبوته من الجن والإنس.

وكذلك: إذا قيل: هي عجائب، والعجب[2]: ما خرج عن نظيره، فلم يكن له نظير، فلا بُد أن يكون من العجائب التي لا نظير لها أصلاً عند غير الأنبياء؛ لا من الجن، ولا من الإنس.

[أما إذا][3] كان [ليست][4] لها نظير في شيء آخر، فهذا يؤيد أنها من خصائص الأنبياء، ومن آياتهم.

الفرق بين النبي والمتنبئ

فهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا، تبيَّن له الفرقان في هذا النوع[5]؛ فإن كثيرًا من الناس[6] يصفها بأنها خوارق، ومعجزات، وعجائب، ونحو

---

(١) أي: الآية والعلامة والبينة والبرهان. وقد سبق أن ذكر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن التسمية بالمعجزات حادثة، ولم تعرف في الكتاب والسنة بهذا الاسم. انظر: ص٧٨٥ من هذا الكتاب.

(٢) سبق توضيح العجب. انظر: ص٨٣٠ من هذا الكتاب.

(٣) في «م»، و«ط»: (فإذا).

(٤) في «م»، و«ط»: (ليس).

(٥) أي: من الفرق بين النبي والمتنبئ، وبين الصادق والكاذب. فالشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ يؤكد أن ما يخص الأنبياء من خوارق ومعجزات وعجائب، لا بُد أن يكون خارقًا ومعجزًا لغيرهم، فلا يستطيع الجن والإنس أن يأتوا بمثله. هذا هو الفرق الذي يُعرف به الأنبياء، وتُعلم به معجزاتهم.

(٦) وهم الأشاعرة، حيث جعلوا جنس ما يأتي به النبي والولي والساحر واحدًا، إلا أن النبي يدعي به النبوة ولا يعارض، والولي والساحر لا يدعيان النبوة بذلك الخارق. والفرق بين الولي والساحر أن السحر لا يظهر إلا على فاسق، والكرامة لا تظهر على فاسق.
وقد سبق بيان ذلك مرارًا. انظر: ص٧٩٧ ـ ٧٩٩ من هذا الكتاب. وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٣٢٨. =

ذلك، ولا يحقق الفرق بين من يجب أن يخرق عادته ومعجزه، ومن لا [يجب][1] أن [تكون][2] في حقه كذلك.

فالواجب أن يخرق عادة كل من لم يُقر بنبوة الأنبياء؛ فلا يكون لمكذب بنبوته و[ليست][3] لشاك.

وقولنا: يخرق عادتهم، هو من باب العادة التي تثبت بمرة، ليس من شرط فسادها أن تقع غير مرة، مع انتفاء الشهادة بالنبوة. بل متى وقعت مرة واحدة مع انتفاء الشهادة بالنبوة، لم [تكن][4] مختصة بشهادة النبوة،
١/٥٣ ولا بالنبوة، / فلا يجب أن تكون آية.

وقولنا: ولا يجب أن تخرق عادات الأنبياء، ولم [نقل][5]: ولا يجوز أن تخرق عادات الأنبياء. بل قد تكون خارقة أيضًا لعادات الأنبياء.

أنواع آيات الأنبياء

وقد خُص بها نبي واحد؛ مثل أكثر آيات الأنبياء[6]؛ فإن كل نبي خُص بآيات، لكن لا يجب في آيات الأنبياء أن تكون مختصة بنبي[7]، بل ولا يجب أن يختص ظهورها على يد النبي، بل متى اختصت به، وهي من

---

(١) في «ط»: (يحب ـ بالحاء المهملة ـ).

(٢) في «م»، و«ط»: (يكون).

(٣) في «م»، و«ط»: (لا).

(٤) في «خ»: (يكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (يقل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) فإبراهيم عليه السلام خُص بالنار، وصالح خص بالناقة، وموسى بالعصا واليد، ونبينا محمد ﷺ خُص بالقرآن الكريم... والأمثلة على ذلك كثيرة.

(٧) فمثلاً إحياء الموتى: اشترك فيه أكثر من نبي. كما سبق بيانه في ص٤٩٢ ـ ٥٠٦، ٨٢١ من هذا الكتاب.

وانظر: «الجواب الصحيح»: (٣/ ٣٥١)، و(٤/ ١٧)، و(٥/ ٤٣٤).

خصائصه، كانت آية له سواء وجدت قبل ولادته، أو بعد موته، أو على يد أحد من الشاهدين له بالنبوة[1]، فكل هذه من آيات الأنبياء.

الرد على من قال: من شرط آيات الأنبياء أن تقارن دعوى النبوة

والذين قالوا: من شرط الآيات أن تقارن دعوى النبوة[2]: غلطوا غلطًا عظيمًا، وسبب غلطهم: أنهم لم يعرفوا ما يخص بالآيات، ولم يضبطوا خارق العادة بضابط يميز بينها وبين غيرها، بل جعلوا ما للسحرة والكهان، هو أيضًا من آيات الأنبياء، إذا اقترن بدعوى النبوة، ولم يُعارضه معارض.

وجعلوا عدم المعارض هو الفارق بين النبي وغيره، وجعلوا دعواه النبوة جزءًا من الآية[3]، فقالوا: هذا [الخارق][4] إن وجد مع دعوى

---

(١) هذه تُعد من الكرامات التي للأولياء. وقد سبق أن أوضح المؤلف رحمه الله أن كل كرامة حصلت لولي تابع لنبي، فهي معجزة لذلك النبي، لأن ذلك ما حصل له إلا باتباعه لذلك النبي.
ويجب أن نوضح هنا: أن الأولياء لا يحصل على يديهم إلا آيات الأنبياء الصغرى. أما الكبرى فلا؛ مثل معراج الرسول ﷺ، والقرآن الكريم، ولكن الصغرى؛ مثل جنس تكثير الطعام والشراب فتحصل، لكن ليس بالمقدار والكيفية التي حصلت للنبي.
وانظر: ما سبق من كلام المؤلف رحمه الله ص٨٢٣ من هذا الكتاب.

(٢) يقصد هنا الأشاعرة، كما هو واضح من تعليل المؤلف رحمه الله فيما بعد، وإلا فالمعتزلة يشترطون أن الخارق يقارن دعوى النبوة.
وقد تقدم ذلك. انظر: ص٨٢٣ من هذا الكتاب.
وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار: ص٥٦٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٤، ٣٢٠، و«البيان» للباقلاني: ص٤٦ ـ ٤٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧١.

(٣) يقول الجويني: المعجزة لا تدل لعينها، وإنما تدل لتعلقها بدعوى النبي والرسالة. «الإرشاد»: ص٣١٩، وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٩.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

النبوة، كان معجزة، وإن وجد بدون دعوى النبوة، لم يكن معجزة[1]، فاحتاجوا لذلك أن يجعلوه مقارنًا للدعوى.

قالوا: والدليل على [ذلك: أن مثل][2] آيات الأنبياء يأتي في آخر الزمان، إذا [جاءت][3] أشراط الساعة، ومع ذلك ليس هو من آياتهم[4].

وكذلك قالوا في كرامات الأولياء[5].

أشراط الساعة من آيات الأنبياء

وليس الأمر كذلك، بل أشراط الساعة هي من آيات الأنبياء[6]، من وجوه.

منها: أنهم أخبروا بها قبل وقوعها، فإذا جاءت كما أخبروا، كان ذلك من آياتهم.

ومنها: أنهم أخبروا بالساعة، فهذه الأشراط مصدقة لخبرهم بالساعة، وكل من آمن بالساعة آمن بالأنبياء، وكل من كذب الأنبياء كذب الساعة، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ

---

(١) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٤، ٣٣١.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) في «ط»: (جائت).

(٤) وعلل التفتازاني ذلك بقوله: (لأن ما يقع في الآخرة من الخوارق ليست بمعجزة، ولأن ما يظهر عند ظهور أشراط الساعة وانتهاء التكاليف لا يشهد بصدق الدعوى، لكونه زمان نقض العادات وتغير الرسوم). «شرح المقاصد» للتفتازاني: (٥/ ١٣)، وانظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠.

(٥) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، و«أصول الدين» للبغدادي ص١٧٤ ـ ١٧٥.

(٦) سبق أن أوضح شيخ الإسلام ذلك في ص٤٩٥ من هذا الكتاب.
وانظر عن إخباره ﷺ بالكثير من الغيوب الماضية والحاضرة والمستقبلة، ودلالة ذلك على نبوته، في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٨٠ ـ ١٥٨).

﴿إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا۟ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾[2].

فكل من آمن بالآخرة فقد آمن بالقرآن، فإذا جاءت أشراط الساعة، كانت دليلاً على صدق [خبرهم أن الساعة حق، وأن القرآن حق، وكان هذا من الآيات الدالة على صدق ما جاء به الرسول][3]؛ من القرآن، وهو المطلوب.

كل ما يكون خرق عادة لجميع الناس فهو من آيات الأنبياء...

فلا يوجد خرق عادة لجميع الناس، إلا وهو من آيات الأنبياء[4].

وكذلك الذي يقتله الدجال، ثم يحييه، [فيقوم][5]، فيقول: أنت الأعور الكذاب الذي أخبرنا به رسول الله ﷺ، والله ما ازددت فيك إلا بصيرة. فيريد الدجال أن يقتله، فلا يقدر على ذلك.

الرجل الذي يقتله الدجال ثم يحييه من آيات الرسول ﷺ

فهذا الرجل بعد أن قتل وقام، يقول للدجال: أنت الأعور الكذاب، الذي أخبرنا به رسول الله ﷺ، والله ما ازددت فيك بهذا القتل إلا بصيرة، ثم يريد الدجال أن يقتله، فلا يقدر عليه[6].

---

(١) سورة الأنعام، الآيتان: ١١٢ ـ ١١٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) هذه قاعدة وضابط في معرفة خصائص معجزات الأنبياء.

(٥) في «ط»: (فيقول).

(٦) رواه الإمام البخاري في «صحيحه»: (٦/٢٦٠٨ ـ ٢٦٠٩)، كتاب الفتن، باب: لا يدخل الدجال المدينة، والإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/٢٢٥٦)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: صفة الدجال وتحريم المدينة عليه، وقتله المؤمن وإحيائه.

فعجزه عن قتله ثانيًا، مع تكذيب الرجل له بعد أن قتله، وشهادته للرسول محمد بالرسالة، هو من خوارق العادات، التي لا توجد إلا لمن شهد للأنبياء بالرسالة. وهذا الرجل هو من خيار أهل الأرض المسلمين.

فهذا الخارق الذي جرى فيه، هو من خصائص من شهد لمحمد بالنبوة؛ فهو من أعلام النبوة، ودلائلها.

وكونه قُتِل أولاً أبلغ في الدلالة؛ فإن ذلك لم يزغه، ولم يؤثر فيه، وعلم أنه لا يسلط عليه مرة ثانية / فكان هذا اليقين والإيمان مع عجزة عنه، هو من خوارق الآيات. ومعلوم أن قتله ممكنُ في العادة، فعجزه عن قتله ثانيًا، هو الخارق للعادة. ٥٣/ب

ودل ذلك على أن إحياء الله له، لم يكن معجزة للدجال، ولا ليبين بها صدقه، لكن أحياه ليكذب الدجال، وليبين أن محمدًا رسول الله، وأن الدجال كذاب، وأنه هو الأعور الكذاب، الذي أنذر به النبي ﷺ، حيث قال: «ما من نبي إلا وقد أنذر أمته الأعور الدجال، وسأقول لكم فيه قولاً لم يقله نبي لأمته: إنه أعور، وإن الله ليس بأعور، مكتوب بين عينيه: كافر [ك ف ر][1]، يقرأه كل مؤمن؛ قارئ، وغير قارئ»[2].

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، ولا «ط».

(٢) رواه البخاري في «صحيحه»: (٦/ ٢٦٠٧ ـ ٢٦٠٨)، كتاب الفتن، باب: ذكر الدجال، مع اختلاف يسير، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٤٥)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، و(٤/ ٢٢٤٧ ـ ٢٢٤٨)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر الدجال وصفته وما معه.

وفي بعض الأحاديث الصحيحة: «واعلموا أن أحدًا منكم لن يرى ربه حتى يموت»(١).

فذكر لهم آيات ظاهرة يشترك فيها الناس، تبين لهم كذبه، فيما يدعيه من الربوبية؛ إذ كان كثيرٌ من الناس يجوزون ظهور الإله في البشر؛ النصارى(٢) وغير النصارى(٣).

من أنكر خوارق الدجال وقال إنما هي خيال

وما يأتي به الدجال، إنما يحار فيه، ويراه معارضًا لآيات الأنبياء: من لم يحكم الفرقان.

فقومٌ يكذبون أن يأتي بعجيب، ويقولون: ما معه إلا التمويه(٤)؛ كما

---

(١) رواه الإمام مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٤٥)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: ذكر ابن صياد، والترمذي في «جامعه» (٤/ ٥٠٨)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في الدجال.

(٢) كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

(٣) مثل ملاحدة الصوفية الذين يقولون بالحلول والاتحاد؛ كقول ابن الفارض في ديوانه:

لهـا صلواتي بالمقـام أقيمها ... وأشهـد فيها أنهـا لي صلت

كلانا مصل واحـد سـاجـد إلى ... حقيقته بالجمع في كل سجـدة

وما كان لي صلى سواي ولم تكن ... صلاتي لغيري في أدى كل ركعة

«ديوان ابن الفارض»: ص٣٤.

وهم أخبث من النصارى واليهود كما صرح بذلك شيخ الإسلام رحمه الله؛ لأن اليهود قالوا بالحلول الخاص، وهؤلاء قالوا بالحلول المطلق. انظر: «جامع الرسائل والمسائل»: (١/ ٩٣، ٩٤)، و«الجواب الصحيح»: (٤/ ٣١٥، ٤٩٧ ـ ٥٠٠).

(٤) التمويه: هو التلبيس. ومنه قيل للمخادع: مموه. وقد موه فلان باطله: إذا زينه وأراه في صورة الحق. والمموهة هي التي يكون ظاهرها مخالفًا لباطنها. «تهذيب اللغة»: (٦/ ٤٧٤)، و«لسان العرب»: (١٣/ ٥٤٤)، و«التعريفات»: ص٢٩٧. =

قالوا في السحر والكهانة؛ مثل كثيرٍ من المعتزلة، والظاهرية؛ كابن حزم[1].

وقومٌ[2] يقولون: لما ادعى الإلهية، كانت الدعوى معلومة البطلان، فلم يظهر الخارق؛ كما يقول ذلك القاضي أبو بكر[3]، وطائفة. ويدعون أن

---

(1) ونقل ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن حزم والطحاوي وغيرهما: (أن الدجال ممخرق مموه لا حقيقة لما يُبدي للناس من الأمور التي تشاهد في زمانه، بل كلها خيالات عند هؤلاء. وقال الشيخ أبو علي الجبائي شيخ المعتزلة: لا يجوز أن يكون كذلك حقيقة لئلا يشتبه خارق الساحر بخارق النبي). «النهاية في الفتن والملاحم»: (١/ ١٦٤).
ومن أنكر حقيقة خوارق الدجال: الماوردي انظر: كتابه «أعلام النبوة»: ص٦٢.
ومن المتأخرين الذين أنكروا حقيقة خوارق الدجال: الشيخ محمد رشيد رضا. انظر: «تفسيره تفسير المنار»: (٩/ ٤٩٠).
وقد رد على من أنكر حقيقة هذه الخوارق كثيرٌ من العلماء: منهم القاضي عياض، والنووي، وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى
انظر: «النهاية في الفتن والملاحم»: (١/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، و«فتح الباري»: (١٣/ ١٠٣ ـ ١٠٥)، و«شرح النووي على مسلم»: (١٨/ ٥٨ ـ ٥٩).

(2) وهم الأشعرية. انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٠، ١٧٤.

(3) انظر: «البيان» للباقلاني: ص١٠٤ ـ ١٠٥.
وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والدجال لما ادعى الإلهية لم يكن ما يظهر على يديه من الخوارق دليلاً عليها؛ لأن دعوى الإلهية ممتنعة، فلا يكون في ظهور العجائب ما يدل على الأمر الممتنع). «الجواب الصحيح»: (٣/ ٣٥١).
وقال أيضًا: (ولهذا أعظم الفتن فتنة الدجال الكذاب، لما اقترن بدعواه الإلهية بعض الخوارق، كان منها ما يدل على كذبه من وجوه؛ منها: دعواه الإلهية وهو أعور، والله ليس بأعور. مكتوب بين عينيه كافر يقرؤه كل مؤمن قارئ وغير قارئ. والله تعالى لا يراه أحد حتى يموت. وقد ذكر النبي ﷺ هذه العلامات الثلاث في الأحاديث الصحيحه.
فأما تأييد الكذاب ونصره وإظهار دعوته دائمًا، فهذا لم يقع قط.
فمن يستدل على ما يفعله الرب سبحانه بالعادة والسنة فهذا هو الواقع. ومن يستدل على=

النصارى اعتقدت في المسيح الإلهية؛ لكونه أتى بالخوارق، مع إقراره بالعبودية، فكيف بمن يدعي الإلهية؟

ولكن هذا الخارق الذي يُظهره الله في هذا الرجل الصالح الذي طلب منه الدجال أن يؤمن به، فلم يفعل، بل كذبه، وقال: أنت الأعور الدجال الذي أخبرنا به النبي ﷺ، فقتله، ثم أحياه الله، فقال له: أنت الأعور الدجال، فكذبه قبل أن قُتِل، وبعد ما أحياه الله، وأراد الدجال قتله ثانية، فلم يُمكن.

فعجزه عن قتله ثانيًا: من أعظم الخوارق، مع تكذيبه. وأما إحياؤه، مع تكذيبه له أولاً، وعجزه ثانيًا عن قتله، فليس بخارق.

فهذا إحياء معين، معه دلائل معدودة، تُبين أنه من الآيات الدالة على صدق الرسول، لا على صدق الدجال، وتُبين بذلك أن الآيات جميعها تدل على صدق الأنبياء؛ فإن آيات الله مرة أو مرتين أو ثلاثًا، لا يشترط في ذلك تكرار، بل شرطها: أن لا يكون لها نظير في العالم لغير الأنبياء، ومن يشهد بالنبوة، ولم يوجد لغيرهم، كان [هذا][1] دليلاً على أنها مختصة بالأنبياء.

= ذلك بالحكمة، فحكمته تناقض أن يفعل ذلك؛ إذ الحكيم لا يفعل هذا، وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٢٢﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح: ٢٢ ـ ٢٣]. فأخبر أن سنة الله التي لا تبديل لها: نصر المؤمنين على الكافرين. والإيمان المستلزم لذلك يتضمن طاعة الله ورسوله، فإذا نقض الإيمان بالمعاصي كان الأمر بحسبه كما جرى يوم أحد...). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤١٩ ـ ٤٢٠). وانظر: المصدر نفسه: (٥/ ١٨٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٠/ ٤٥)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٧، ٦٠٨).

(١) في «ط»: (ذها).

ومن أطلق خرق العادة[1]، ولم يفسره ويبينه، فلم يعرف خاصتها، بل ظن أن ما وجد من السحر والكهانة خرق عادة، أو ظن أن خرق [العادة][2] أن لا يعارضها معارض من المرسل إليهم.

خوارق المتنبئين من جنس خوارق السحرة

وكثير من المتنبئين الكذابين أتوا بخوارق من جنس خوارق السحرة والكهان، ولم يكن من أولئك القوم من أتى بمثلها، لكن قد عُلم أن في العالم مثلها، في غير ذلك المكان، أو في غير ذلك الزمان، وإنما الخارق كما قال في القرآن: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3].

التحدي بالقرآن الكريم..

ولهذا قال في آيات التحدي: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[4]، وقال في تلك الآية: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[5].

فلم يكتف بعجز المدعوين، بل أمرهم أن يدعوا إلى معاونتهم كل من استطاعوا أن يدعوه من دون الله، وهذا تعجيز لجميع الخلق؛ الإنس، والجن، والملائكة.

١/٥٤ وقال في البقرة: / ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[6]؛ أي: ادعوا كل

---

(١) وهم الأشاعرة الذين يجعلون جنس الخارق ليس هو المعجزة، وإنما المعجز هو دعوى النبوة، وعدم المعارضة، كما سبق بيانه ص١٣٣ ـ ١٣٥، ٤٨٤ ـ ٤٨٦ من هذا الكتاب.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٤) سورة هود، الآية: ١٣.

(٥) سورة هود، الآية: ١٤.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

من يشهد لكم، فيوافقكم على أن هذا ليس من عند الله؛ ادعوا كل من لم يُقر بأن هذا منزل من الله، فهذا تعجيزٌ لكل من لم يؤمن به. ومن آمن به، وبقي في ريب، [بل][1] قد عُلم أنه من عند الله.

وهذا التحدي في البقرة، وهي مدنية بعد يونس وهود، ولهذا قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾، وهناك[2] قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾؛ فهذا[3] تحدي لكل مرتاب، وذاك[4] تحدي لكل مثل مكذب. ولهذا قيل في ذاك[5]: ﴿مَنِ اسْتَطَعْتُم﴾ فإنه أبلغ، وقيل في هذا[6]: ﴿شهداءكم﴾.

وقد قال بعض المفسرين[7]: ﴿شُهَدَاءَكُم﴾ آلهتكم، وقال بعضهم[8]: من يشهد أن الذي جئتم به مثل القرآن.

والصواب: أن شهداءهم الذين يشهدون لهم؛ كما ذكره ابن اسحق[9]

---

(١) في «م»، و«ط»: (قل).

(٢) أي: في سورة يونس، الآية: ٣٨، وسورة هود، الآية: ١٣.

(٣) الذي في سورة البقرة الآية: ٢٣.

(٤) الذي في سورة يونس ٣٨، وهود ١٣.

(٥) في سورة يونس، وسورة هود.

(٦) في سورة البقرة.

(٧) انظر «زاد المسير» لابن الجوزي: (١/ ٥١)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٥٩).

(٨) انظر: «تفسير الطبري»: (١/ ١٦٧)، و«زاد المسير» لابن الجوزي: (١/ ٥١)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٥٩).

(٩) هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي بالولاء، المدني، من أقدم مؤرخي العرب من أهل المدينة. له السيرة النبوية، هذبها ابن هشام، زار الاسكندرية، وسكن بغداد، ومات بها. قال ابن حبان: (لم يكن أحد بالمدينة يقارب ابن إسحاق في علمه، أو يوازيه في جمعه، وهو من أحسن الناس سياقًا للأخبار). وكان جده يسار من سبي عين التمر. وقال عنه ابن حجر: (نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي =

بإسناده المعروف عن ابن عباس، قال: ﴿شُهَدَآءَكُم﴾: من استطعتم من أعوانكم على ماأنتم عليه(١).

وقال السدي(٢)، عن أبي مالك: ﴿شُهَدَآءَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾: أي: شركاءكم(٣)؛ فإن هؤلاء هم الذي يُتصور منهم المعارضة إذا كانوا في ريب منه.

أما من أيقن أنه من عند الله، فإنه يمتنع أن يقصد معارضته؛ لعلمه بأن الخلق عاجزون عن ذلك. والله تعالى شهد لمحمد بما أظهره من الآيات، فادعوا من يشهد لكم. وهؤلاء يشهدون من دون الله، لا يشهدون بما شهد الله به، فتكون شهادتهم [مضادة](٤) لشهادة الله؛ كما قال: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾(٥).

= بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها).
انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر: (٢/ ٥٤)، و«الأعلام» للزركلي: (٦/ ٢٨).

(١) انظر: «تفسير الطبري»: (١/ ١٦٦)، و«زاد المسير»: (١/ ٥١) و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٥٩).

(٢) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي الكبير، أو محمد القرشي الكوفي. له أقوال في تفسير القرآن.
اختلف في توثيقه، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم، ورمي بالتشيع من الرابعة. تابعي حجازي الأصل، سكن الكوفة، مات سنة ١٢٨هـ.
انظر: «تقريب التهذيب»: (١/ ٩٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١/ ٢١٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، و«الأعلام»: (١/ ٣١٧)، و«التفسير والمفسرون»: (١/ ٧٩).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير»: (١/ ٥٩).

(٤) في «خ»: (بأربعة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سورة النساء، الآية: ١٦٦.

وقال: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1].

كما قال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ﴾[2].

وقد قلنا: يجوز أن تكون آياتهم خارقة لعادة جميع الخلق، إلا للنبي، لكن لا يجب هذا فيها[3].

اعتراض وجواب المؤلف عليه

فإن قيل: قد ذكرتم أن آيات الأنبياء هي الخوارق التي تخرق عادة جميع الثقلين، فلا تكون لغير الأنبياء، ولغير من شهد لهم بالنبوة. وهذا كلامٌ صحيحٌ فصلتم به بين آيات الأنبياء، وغيرهم بفصلٍ مطرد منعكس[4]. بخلاف من قال: هي خرق العادة[5]، ولم يُميز بينها وبين غيرها. وتكلم في خرق العادة بكلامٍ متناقضٍ؛ تارة يمنع وجود السحر والكهانة، وتارة يجعل هذا الجنس من الآيات، ولكن الفرق عدم المعارضة، لكن لم يذكروا الفرق في نفس الأمر، ونفس كونها معجزة، وخارقًا، وآية: لماذا كان؟ وما هو الوصف الذي امتازت به، حتى صارت آية ودليلا دون غيرها؟ فذكرتم الدليل، لكن لم تذكروا الحقيقة التي بها صار الدليل دليلاً.

قيل: لا بُد أن تكون مما يعجز عنها الإنس والجن؛ فإن هذين الثقلين بُعث إليهم الرسل؛ كما قال تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ

---

(1) سورة الرعد، الآية: ٤٣.

(2) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(3) تقدم ذلك مرارًا، في أول هذا الكتاب، انظر: ص٨٢٨ منه.

(4) سبق ذلك. انظر: ص٢٥٨ من هذا الكتاب.

(5) وهم الأشاعرة، كما سبق بيانه في ص١٣٣ ـ ١٣٥.

﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿[وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ][2] أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[3].

والإنس والجن منهم من آمن بالرسل، ومنهم من كذبهم، فلا بُد أن يكون مما لا يقدر عليها جنس الإنس والجن.

ثم الكرامات [يخص][4] بها المؤمنين من الطائفتين[5]، وأما آيات الأنبياء التي بها تثبت نبوتهم، وبها وجب على الناس الإيمان بهم، فهي أمرٌ [يخص][6] الأنبياء، لا يكون للأولياء، ولا لغيرهم، بل يكون من المعجزات الخارقة للعادات الناقضة لعادات جميع الإنس والجن غير الأنبياء.

فما كان الإنس أو الجن يقدرون عليه، فلا يكون وحده آية للنبي. أما ما تقدر عليه الملائكة: فذاك قد يكون من آياتهم؛ لأنهم لم يرسلوا إلى الملائكة[7]، والملائكة لا تفعل شيئًا إلا بإذن الله؛ فما تفعله الملائكة معهم، فهو بإذن الله، وهو ما خص به الأنبياء بخلاف الإنس والجن.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٠.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) سورة الزمر، الآية: ٧١.

(٤) في «خ»: (يختص). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: من الإنس والجن.

(٦) في «خ»: (يختص) وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) انظر كلام شيخ الإسلام رحمه الله المتقدم في هذا الكتاب، ص١٥١، وانظر «البيان» للباقلاني: ص١٠٢، ١٠٥.

وخاصتها التي تمتاز بها عن غيرها / : أن يكون آيةً، ودليلاً على نبوتهم؛ فكل ما استلزم نبوتهم، فهو آية لهم، وما لا يستلزم نبوتهم، فليس بآية[1]، وليست مختصة بجنس من الموجودات، بل تكون في جنس العلم، والإخبار بغيب الرب الذي اختص به، و[تكون][2] في جنس القدرة والتصرف، والتأثير في العالم[3]، وهي مقدورة للرب، فله سبحانه أن يجعلها في أي جنس كان من المقدورات. ٥٤/ب

كل ما استلزم نبوة الأنبياء فهو آية لهم

تنوع آيات الأنبياء

ولهذا تنوعت آيات الأنبياء، بل النبي الواحد تتنوع آياته. فليس القرآن الذي هو قول الله وكلامه من جنس انشقاق القمر، ولا هذا وهذا من جنس تكثير الطعام، والشراب؛ كنبع الماء من بين الأصابع.

وهذا كما أن آيات الرب الدالة على قدرته، ومشيئته، وحكمته، وأمره، ونهيه، لا تختص بنوعٍ فكذلك آيات أنبيائه. فهذا مما ينبغي أن يعرف. ولكن خاصتها أنها لا تكون إلا مستلزمة لصدق النبي، وصدق الخبر بأنه نبي[4]، فلا تكون لمن يكذبه قط.

كرامات الأولياء من آيات الأنبياء الصغرى

ولا يقدر أحدٌ من مكذبي الرسل أن يأتي بمثل آيات الأنبياء، وأما

---

(١) هذا ضابط به تميز الآية: من غيرها.

(٢) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أشار الشيخ رحمه الله تعالى إلى أنواع المعجزات. انظر ما سبق: ص١٥٠. وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩، ٣٢٣ ـ ٣٢٤).
وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله آيات الرسول ﷺ المتعلقة بالقدرة والفعل والتأثير، وذكر لها أنواعًا كثيرة، مؤيدًا ذلك بكثرة الأمثلة، وقد أطال النفس في سرد ذلك وتوضيحه.
انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ١٥٩ ـ ٣٢٣)، وانظر أيضًا: «قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص٩ ـ ٢١.

(٤) من خاصة المعجزة.

مصدقوهم[1] فهم معترفون بأن ما يأتون به هو من آيات الأنبياء، مع أنه لا تصل آيات الأتباع إلى مثل آيات المتبوع مطلقًا[2]، وإن كانوا قد يشاركونه في بعضها؛ كإحياء الموتى، وتكثير الطعام، والشراب[3]؛ فلا يشركونه في القرآن، وفلق البحر، وانشقاق القمر[4]؛ لأن الله فضل الأنبياء على غيرهم، وفضل بعض النبيين على بعض، فلا بُد أن يمتاز الفاضل بما لا يقدر المفضول على مثله؛ إذ لو أتى بمثل ما أتى، لكان مثله، لا دونه.

(١) أي: مصدقوا أتباع الأنبياء، وهم الأولياء.

(٢) كما مر معنا أن كرامات الأولياء هي من آيات الأنبياء الصغرى، لا يصلون إلى الكبرى، وحتى الصغرى تكون من جنس آيات الأنبياء، لكن ليس بالقدر والكيفية. انظر: ص١٢٣، ٧١٤ ـ ٧١٦ من هذا الكتاب. وانظر: ما سيأتي ص٩٧٥.

(٣) مر معنا فيما سبق. انظر: ص١٢٢ ـ ١٢٣.

(٤) لأنها من آيات الله الكبرى التي يختص بها الأنبياء.

فصل

وكثيرٌ من هؤلاء[1] مضطربون في مسمى العادة التي [تخرق][2]. مسمى العادة

والتحقيق: أن العادة أمرٌ إضافي؛ فقد يعتاد قومٌ ما لم يعتده غيرهم. [فهذه إذا خرقت][3]، فليست لصدق النبي لا توجد بدون صدقه.

والرب تعالى في الحقيقة لا ينقض عادته التي هي سنته، التي قال فيها: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[4]، وقال: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[5]؛ وهي التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين؛ فهو سبحانه إذا ميز بعض المخلوقات بصفات يمتاز بها عن غيره، ويختصه بها، قرن بذلك من الأمور ما يمتاز به عن غيره، ويختص به.

ولا ريب أن النبوة يمتاز بها الأنبياء، ويختصون بها، والله تعالى يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس[6]، وهو أعلم حيث يجعل

---

(١) أي: الأشاعرة. انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٢) في «خ»: (يخرق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) سورة الفتح، الآية: ٢٣.

(٥) سورة فاطر، الآية: ٤٣.

(٦) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج: ٧٥].

رسالته[1].

فمن خصه بذلك، كان له من الخصائص التي لا تكون لغيره، ما يناسب ذلك؛ فُيستَدل بتلك الخصائص على أنه من أهل الاختصاص بالنبوة.

وتلك سنته وعادته في أمثاله؛ يُميزهم بخصائص يمتازون بها عن غيرهم، ويعلم أن أصحابها من ذلك الصنف المخصوص الذين هم الأنبياء مثلاً.

ولم [تكن][2] له سبحانه عادة؛ بأن يجعل مثل آيات الأنبياء لغيرهم، حتى يقال: إنه خرق عادته ونقضها، بل عادته وسنته المطردة[3] أن تلك

---

(١) قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].
فالنبوة هبةٌ من الله، يهبها الله من يشاء من عباده. فهو تعالى كما أخبر عن نفسه: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]. وهو جل وعلا يخلق ما يشاء ويختار، ويصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس؛ كما أخبر عن نفسه.
وللشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام جيد في هذا الموضوع، وفي الرد على المعتزلة الذين أوجبوا على الله الرسالة بزعمهم أن البعثة متى حسنت وجبت. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٧٢ ـ ٧٣)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٥٢).

(٢) في «خ»: (يكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في موضع آخر كلام جيد يُوضح معنى السنة هاهنا، يقول فيه: (والسنة هي العادة، فهذه عادة الله المعلومة، فإذا نصر من ادعى النبوة وأتباعه على من خالفه إما ظاهرًا وباطنًا، وإما باطنًا نصرًا مستقرًا، كان ذلك دليلاً على أنه نبي صادق؛ إذ كانت سنة الله وعادته نصر المؤمنين بالأنبياء الصادقين على الكافرين والمنافقين، كما أن سنته تأييدهم بالآيات البينات، وهذه منها، ومن ادعى النبوة وهو كاذب، فهو من أكفر الكفار، وأظلم الظالمين..). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٢١). وانظر عن معنى السنة في القرآن: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ١٩ ـ ٢٣). =

الآيات لا تكون إلا مع النبوة، والإخبار بها، لا مع التكذيب بها، أو الشك فيها.

سنة الله وعادته

كما أن سنته وعادته: [أن محبته، ورضاه، وثوابه لا يكون إلا لمن عبده وأطاعه، وأن سنته وعادته][1] أن يجعل العاقبة للمتقين[2]، وسنته وعادته أن ينصر رسله، والذين آمنوا[3]؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوَلَّوُا۟ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٢٢﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[4].

وكل ما يُظن أنه خرقه من العادات، فله أسباب انخرقت فيها تلك العادات.

فعادته وسنته لا تتبدل؛ إذ أفعاله جارية على وجه الحكمة والعدل. هذا قول الجمهور[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٢) قال تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]. وقال تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْغَيْبِ نُوحِيهَآ إِلَيْكَ ۖ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَآ أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَٰذَا ۖ فَٱصْبِرْ ۖ إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [هود: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكَ ۗ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [طه: ١٣٢]. وقال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣].

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۚ كَذَٰلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنجِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٧].

(٤) سورة الفتح، الآيتان: ٢٢ ـ ٢٣.

(٥) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠ ـ ٤٠٤، ٤١٨ ـ ٤٢٥)، وانظر: ص٤٥٣، ٨٦٠ من هذا الكتاب.

الذين ينفون الحكمة يجوزون عليه فعل كل ممكن

١/٥٥ أ

وأما من لا يثبت سببًا، ولا حكمة، ولا عدلاً[١]: فإنهم يقولون: إنه يخرق عادات، لا لسبب، ولا لحكمة. ويجوزون / أن يقلب الجبل ياقوتًا، والبحر لبنًا، والحجارة آدميين[٢]، ونحو ذلك، مع بقاء العالم على حاله. ثم يقولون مع هذا: ولكن نعلم بالضرورة أنه لم يفعل ذلك[٣]. و[يقولون][٤]: العقل هو علوم ضرورية؛ كالعلوم بمجاري العادات[٥].

وهذا تناقضٌ بيِّنٌ فإنهم إذا جوزوا هذا، ولم يعلموا فرقًا بين ما يقع منه، وما لا يقع، كان الجزم بوقوع هذا دون هذا جهلاً.

وغاية ما عندهم أن قالوا: يُخلق في قلوبنا علمٌ ضروري بأن هذا لم يقع، ويُخلق في قلوبنا علمٌ ضروري بأن الله خرق العادة لتصديق هذا النبي[٦].

---

(١) وهم الأشاعرة، والجهمية، والفلاسفة، كما سبق بيانه. انظر: ص٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٠ ـ ٤٤٢ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٦، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤٥ ـ ٣٤٦.

(٣) انظر: «شرح المقاصد»: (٥/ ١٥ ـ ١٩)، وانظر: ما تقدم ص٩٩ ـ ١٠٤، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠٠، ٥٠٠ ـ ٥٠٥).

(٤) في «ط»: (يقولن).

(٥) انظر: «التعريفات» للجرجاني: ص١٩٧، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٠).

(٦) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٤ ـ ٣٢٦، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) وانظر: ما سبق من هذا الكتاب، ص

وقد قال القاضي عبد الجبار المعتزلي عن هؤلاء الأشاعرة: (فلو جوزنا أن يكون هذا المعجز من جهة من يصدق الكاذب، لا يمكننا أن نعلم صدق من ظهر عليه. ولهذا قلنا: إن هؤلاء المجبرة لا يمكنهم أن يعرفوا النبوات لتجويزهم القبائح على الله تعالى). «شرح الأصول الخمسة»: ص٥٧١.

تعليق المؤلف على كلامهم

فيُقال: إذا كان قد جعل الله في قلوبكم علمًا ضروريًّا كما جعله في قلوب أمثالكم، فأنتم صادقون فيما تخبرون به عن أنفسكم من العلم الضروري، لكن خطأكم: اعتقادكم أن العادات قد [ينقضها][1] الله بلا سبب، ولا لحكمة. فهذا ليس معلومًا لكم بالضرورة.

وخطأكم من حيث جوزتم أن يكون شيئان متساويين من كل وجه، ثم يعلم بضرورةٍ، أو نظرٍ ثبوت أحدهما، وانتفاء الآخر.

فإن هذا تفريقٌ بين المتماثلين، وهذا قدحٌ في البديهيات[2]؛ فإن أصل العلوم العقلية النظرية: اعتبار الشيء بمثله، وإن حكمه حكم مثله[3].

فإذا جوزتم أن يكون الشيئان متماثلين من كل وجه، وأن العقل يجزم بثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، كان هذا قدحًا في أصل كل علم وعقل.

وإذا قلتم: إن العادات جميعها سواء، وإن الله يفعل ما يفعل بلا سبب، ولا حكمة، بل محض المشيئة مع القدرة رجَّحت هذا على هذا، وقلتم: لا فرق بين قلب الجبال يواقيت، والبحار لبنًا، وبين غير ذلك من العادات، وجوزتم أن يجعل الله الحجارة آدميين علماء، من غير سبب تُغيرَّ به المخلوقات، كان هذا قدحًا في العقل؛ فلا أنتم عرفتم سنة الله المعتادة في خلقه، ولا عرفتم خاصة العقل[4]؛ وهو التسوية بين المتماثلين؛ فإنه سبحانه قط لم يخرق عادة، إلا لسبب يناسب ذلك؛ مثل:

---

(١) في «م»، و«ط»: (ينقضه).

(٢) انظر الكلام على دعوى الضرورة عند الأشاعرة، ورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عليهم في «الجواب الصحيح»: (٦/٣٩٨، ٥٠٠).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٦٩ ـ ٧١)، وانظر: ما سبق ص٤٩١ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ما تقدم ص٢٣٩ ـ ٢٤١، ٥٥٠ ـ ٥٥٦ من هذا الكتاب.

[فلق][1] البحر لموسى، وغير ذلك من الآيات التي بعث بها[2]؛ فإن ذلك خلقه ليكون آيةً وعلامةً؛ وكان ذلك بسبب نبوة موسى، وإنجائه قومه، وبسبب تكذيب فرعون، [ومن جوز][3] أن ذلك البحر، أو غيره ينفلق لموسى، من غير أن يكون هناك سبب إلهي يناسب ذلك، فهو مصابٌ في عقله.

اضطراب الأشاعرة في التفريق بين آيات الأنبياء وخوارق غيرهم...

ولهذا اضطرب أصحاب هذا القول[4]، ولم يكن عندهم ما يفرقون بين دلائل النبوة وغيرها، وكانت آيات الأنبياء والعلم بأنها آيات [إنْ حقَّقوها على وجهها][5]، فسدت أصولهم[6]، وإن طردوا أصولهم، كذبوا العقل والسمع، ولم يمكنهم؛ لا تصديق الأنبياء، ولا العلم بغير ذلك من أفعال الله تعالى التي يفعلها بأسباب وحكم، كما قد بُسِط هذا في موضع آخر[7].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) انظر: هذا المعنى من كلام شيخ الإسلام رحمه الله، وقوله أن المعجزات إنما تقع لسبب وحكمة، لا تحصل بغير سبب، في: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠١ ـ ٤٠٤).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) وهم الأشاعرة.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٦) من هذه الأصول: نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله، والقول بتكليف ما لا يُطاق، ونفي التحسين والتقبيح العقليين، وغير ذلك، مما سبق نقضه، من خلال كلام المؤلف رحمه الله تعالى في معرض رده على المخالفين.

(٧) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠٤)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧١ ـ ٤٩١، ٦٠٨ ـ ٦٢٤)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٨١ ـ ١٥٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤٠ ـ ٤٤، ٥٢)، وانظر: ما سبق من كتاب «النبوات»: حيث تكلم الشيخ رحمه الله عن هذا الموضوع بالتفصيل في الصفحات: ١٣٣ ـ ١٣٧، ٢٢٩، ٢٣٣ ـ ٢٤٢، ٤٢٧ ـ ٤٣٠، ٤٦٧ ـ ٤٧٦، ٤٨٠ ـ ٤٨٩، ٥٤٩ ـ ٥٥٤، ٧٧٣ ـ ٧٧٦.

فصل

ودليل الشيء مشروط بتصور المدلول عليه، فلا يعرف آيات الأنبياء إلا من عرف ما اخْتُص به الأنبياء، وامتازوا به عما [سواهم][1].

اشتقاق كلمة النبي...

والنبوة مشتقة من الإنباء.

والنبي فعيلٌ، وفعيل قد يكون بمعنى فاعل؛ أي: منبي، وبمعنى مفعول؛ أي: منبأ[2].

وهما هنا متلازمان؛ فالنبي الذي [ينبئ][3] بما أنبأه الله به، والنبي الذي نبأه الله، وهو [منبأ][4] بما أنبأه الله به.

عصمة الأنبياء

وما أنبأه الله به لا يكون كذبًا، وما أنبأ به النبي عن الله [لا يكون][5] يطابق كذبًا؛ لا خطأً، ولا عمدًا، فلا بُد أن يكون صادقًا فيما يخبر به عن الله؛ يُطابق خَبَرَهُ مَخْبَرَهُ، لا تكون فيه مخالفة؛ لا عمدًا، ولا خطأً.

---

(١) في «خ»: (سماهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سبق أن ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مسألة اشتقاق كلمة «النبي»، ورجح فيها رَحِمَهُ اللَّهُ أنها فعيل بمعنى مفعول. انظر: ص٦٨٧ ـ ٦٨٨ من هذا الكتاب. انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٠/ ١٩٠).

(٣) في «خ»: (ينبأ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (نبيًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ» شُطب على «لا يكون» للدلالة على حذفها، كما عرف من منهج الناسخ. ولا يستقيم ذلك.

وهذا معنى قول من قال: هم معصومون فيما يبلغونه عن الله[1].

---

(١) من خصائص الأنبياء والمرسلين صلوات الله عليهم أجمعين: أنهم معصومون فيما يُخبرون به عن الله تعالى.

وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة، فللناس نزاع في ذلك. والذي عليه جمهور أهل العلم: عصمة الأنبياء عن الكبائر دون الصغائر، وأنهم معصومون من الإقرار على الذنوب مطلقًا، وأنهم إن وقع منهم زلات من جنس ذلك، فإنهم يتداركونها بالتوبة والإنابة، ثم يرتقون إلى منزلة أعلى من المنزلة التي كانوا عليها قبل الذنب.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ موضحًا مسألة عصمة الأنبياء: (فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر: هو قول أكثر علماء الإسلام، وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام؛ كما ذكر أبو الحسن الآمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضًا قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين، وتابعيهم إلا ما يُوافق هذا القول). «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣١٩).

وقال أيضًا عن أهل السنة: هم متفقون على أنهم لا يقرون على خطأ في الدين أصلاً، ولا على فسوق، ولا كذب. ففي الجملة: كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله، فهم متفقون على تنزيههم عنه. وعامة الجمهور الذين يُجوزون عليهم الصغائر يقولون إنهم معصومون من الإقرار عليها، فلا يصدر عنهم ما يضرهم. كما جاء في الأثر: كان داود بعد التوبة خيرًا منه قبل الخطيئة، والله ﴿ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وإن العبد ليفعل السيئة، فيدخل بها الجنة). «منهاج السنة»: (١/ ٤٧٢).

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (... أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى لم يذكر من نبي من الأنبياء ذنبًا، إلا ذكر توبته منه. ولهذا كان الناس في عصمة الأنبياء على قولين: إما أن يقولوا بالعصمة من فعلها، وإما أن يقولوا بالعصمة من الإقرار عليه، لا سيما فيما يتعلق بتبليغ الرسالة، فإن الأمة متفقة على أن ذلك معصوم أن يقر فيه على خطأ، فإن ذلك يناقض مقصود الرسالة ومدلول المعجزة...).

إلى أن قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واعلم أن المنحرفين في مسألة العصمة على طرفي نقيض، كلاهما مخالف لكتاب الله من بعض الوجوه؛ قومٌ أفرطوا في دعوى امتناع الذنوب حتى حرفوا=

لكن لفظ الصادق، وأن النبي صادق مصدوق: نطق به القرآن[1]، وهو مدلول الآيات والبراهين.

ولفظ العصمة في القرآن، جاء في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾[2]؛ أي: من أذاهم[3]. فمعنى هذا اللفظ في القرآن: هو الذي يحفظه الله عن الكذب خطأً وعمدًا.

= نصوص القرآن المخبرة بما وقع منهم من التوبة من الذنوب، ومغفرة الله لهم، ورفع درجاتهم بذلك. وقومٌ أفرطوا في أن ذكروا عنهم ما دل القرآن على براءتهم منه، وأضافوا إليهم ذنوبًا وعيوبًا نزههم الله عنها، وهؤلاء مخالفون للقرآن. ومن اتبع القرآن على ما هو عليه من غير تحريف كان من الأمة الوسط، مهتديًا إلى الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين..). «مجموع الفتاوى»: (١٥/ ١٤٧ ـ ١٥٠).

وانظر: المصدر نفسه: (٤/ ٣١٩ ـ ٣٢١)، و(١٠/ ٢٨٩ ـ ٢٩٥)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٧٠ ـ ٤٧٤)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩)، و«أضواء البيان»: (٤/ ٥٢٢، ٥٣٨).

(١) ومن الآيات التي ورد بها صفة الصدق للأنبياء: قوله تعالى: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ [يوسف: ٤٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾ [مريم: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١].

وقد تكلم الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن عاقبة النبي ومتبعيه، وحال مكذبيه، وأن النصر والسعادة وحسن العاقبة للرسول ولمن آمن به، والبلاء والعذاب، وسوء العاقبة لمن كذبهم وخالفهم.

انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٩٦ـ٥٠٠)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٨٧ـ٣٩٣).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٣) انظر: «تفسير الطبري»: (٤/ ٣٠٩)، و«تفسير البغوي»: (٢/ ٥٢).

٥٥/ب
التعبير عن حقائق الإيمان بعبارات القرآن أولى من غيرها

والتعبير عن حقائق الإيمان بعبارات / القرآن، أولى من التعبير عنها بغيرها؛ فإن ألفاظ القرآن يجب الإيمان بها، وهي تنزيل من حكيم حميد.

والأمة متفقة عليها، ويجب الإقرار بمضمونها قبل أن تفهم، وفيها من الحكم والمعاني ما لا تنقضي عجائبه.

والألفاظ المحدثة فيها إجمال واشتباه ونزاع.

ثم قد يُجعل اللفظ حجة بمجرده، وليس هو قول الرسول الصادق المصدوق، وقد يُضطرب في معناه. وهذا أمرٌ يعرفه من جربه من كلام الناس.

فالاعتصام بحبل الله يكون بالاعتصام بالقرآن والإسلام(١)، كما قال

---

(١) شيخ الإسلام رحمه الله هنا يقعد قاعدة مهمة في اتخاذ القرآن الكريم إمامًا، وقائدًا؛ فهو كلام الله تعالى، المتعبد بتلاوته، وكل حرف يقرأ فيه بعشر حسنات، فهو كلام العليم الخبير، الذي يعلم ما في الصدور.

وله رحمه الله كلام طيب حول هذا المعنى في مناظرته حول العقيدة الواسطية: (٤/ ١٦٥).

وله رحمه الله أيضًا كلام نفيس في موضع آخر، يحض فيه على التمسك بالقرآن الكريم، والاعتصام به، ويُبين أن السلف رحمهم الله لما اعتصموا به لم يضلوا.. يقول رحمه الله: (وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم: اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان: أنه لا يُقبل من أحد قط أن يعارض القرآن لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده؛ فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات، والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، فيه نبأ من قبلهم، وخبر ما بعدهم، وحكم ما بينهم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، فلا يستطيع أن يزيغه إلى هواه، ولا يُحرف به لسانه، ولا يخلق عن كثرة الترداد، فإذا ردد مرة بعد مرة، لم يخلق، ولم يمل كثيره من الكلام،=

تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾[1].

ومتى ذكرت ألفاظ القرآن والحديث، وبُيِّن معناها بيانًا شافيًا، [فإنها][2] لا [تنتظم][3] جميع ما يقوله الناس من المعاني الصحيحة، وفيها زيادات عظيمة لا توجد في كلام الناس، وهي محفوظة مما دخل في كلام الناس من الباطل؛ كما قال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ۝ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[6]، وقال: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[7]. وفيه من دلائل الربوبية، والنبوة، والمعاد ما لا يوجد في كلام أحدٍ من العباد؛ ففيه أصول الدين المفيدة لليقين[8]؛

= ولا تنقضي عجائبه، ولا تشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم. فكان القرآن هو الإمام الذي يُقتدى به، ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي وقياس، ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط قد تعارض في هذا العقل والنقل..). «مجموع الفتاوى»: (١٣/٢٨ ـ ٢٩).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٢) في «خ»: (إنها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (تنظم).

(٤) سورة الحجر، الآية: ٩.

(٥) سورة فصلت، الآيتان: ٤١ ـ ٤٢.

(٦) سورة هود، الآية: ١.

(٧) سورة لقمان، الآية: ٢.

(٨) كثيرًا ما يذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذه الأصول في مواضع عديدة من كتبه، من ذلك قوله موضحًا هذه الأصول: (الأصل الأول: يتضمن إثبات الصفات، والتوحيد، والقدر، وذكر أيام الله في أوليائه وأعدائه، وهي القصص التي قصها على عباده، والأمثال التي=

وهو أصول دين الله ورسوله، لاأصول دين محدث، ورأي مبتدع.

وقد يكون معصومًا على لغة القرآن: بمعنى أن الله عصمه من الشياطين؛ شياطين الإنس والجن، وأن يُغيروا ما بُعث به، أو يمنعوه عن تبليغه؛ فلا يكتم، ولا يكذب؛ كما قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا﴾[1]؛ فهو يسلك الوحي من بين يدي الرسول ومن خلفه. وهذا في معنى عصمته من الناس؛ فهو المؤيد، المعصوم بما يحفظه الله من الإنس والجن، حتى [يبلغ][2] رسالات ربه كما أمر، فلا يكون فيها كذب ولا كتمان.

لفظ النبي يتضمن معنى الإعلام والإخبار

ولفظ الإنباء: يتضمَّن معنى الإعلام والإخبار[3]، لكنه في عامة موارد استعماله أخص من مطلق الإخبار؛ فهو يستعمل في الإخبار بالأمور الغائبة المختصة، دون المشاهدة المشتركة:

= ضربها لهم، والأصل الثاني يتضمن تفصيل الشرائع، والأمر والنهي، والإباحة، وبيان ما يحبه الله وما يكرهه. والأصل الثالث: يتضمن الإيمان باليوم الآخر، والجنة والنار، والثواب والعقاب. وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق، والأمر، والسعادة، والفلاح، موقوفة عليها، ولا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة الرسل؛ فإن العقل لا يهتدي إلى تفاصيلها ومعرفة حقائقها، وإن كان يُدرك وجه الضرورة إليها من حيث الجملة..). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩٦).

وقال في موضع آخر: (أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولاً، أو تعمل عملاً؛ كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل..). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢١)، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦)، و(١٩/ ٩٦ ـ ٩٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٩).

(١) سورة الجن، الآيات: ٢٦ ـ ٢٨.

(٢) في «خ»: (تبلغ). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سيأتي توضيح ذلك.

كما قال: ﴿وَأُنَبِّئُكُم [بِمَا](1) تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾(2).

وقال: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾(3).

وقال: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾(4).

وقال: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ ﴿٢﴾ الَّذِي هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ﴾(5).

وقال: ﴿وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا [قَلِيلًا](6)﴾(7).

وقال: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾(8).

وقال: ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾(9).

وقال: ﴿أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾(10)، إلى قوله: ﴿قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُم بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾(11).

وقوله: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا [لَن نُّؤْمِنَ

---

(1) في «خ»: (مما).
(2) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.
(3) سورة التحريم، الآية: ٣.
(4) سورة ص، الآيتان: ٦٧ ـ ٦٨.
(5) سورة النبأ، الآيات: ١ ـ ٣.
(6) في «خ»: (قيليلا).
(7) سورة الأحزاب، الآية: ٢٠.
(8) سورة ص، الآية: ٨٨.
(9) سورة الأنعام، الآية: ٦٧.
(10) سورة البقرة، الآية: ٣١.
(11) سورة البقرة، الآية: ٣٣.

لَكُمْ](١) قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(٢)؛ فهذا في خطاب المنافقين، ولم يقل: والمؤمنون؛ لأنهم لم يكونوا يُطلِعون المؤمنين على ما في بطونهم. [وهذا](٣) بخلاف قوله: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ۝٤ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾(٤)؛ فإنها أمور مشهودة، يعرفها الناس، لكن العجب كون الأرض [تخُبر](٥) بذلك، فالعجب في المخبر، لا في الخبر؛ كشهادة الأعضاء(٦).

وقال: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾(٧)(٨).

وجمع النبي: أنبياء؛ مثل ولي وأولياء، ووصي وأوصياء، وقوي

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من: «م»، و«ط».

(٢) سورة التوبة، الآية: ٩٤.

(٣) في «خ»: (قال وهذا). وكتب الناسخ على قال علامة، ولعلها للدلالة على الحذف.

(٤) سورة الزلزلة، الآيتان: ٤ ـ ٥.

(٥) في «خ»: (يخبر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝٢٠ وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا ۖ قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فصلت: ٢٠ ـ ٢١].

(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣.

(٨) وقع في «خ» تكرار لبعض ما سبق؛ فقد كُتب بعد قوله: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾: وقال: «﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۚ قُل لَّا تَعْتَذِرُوا۟ لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا ٱللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾، وقال: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ إلى قوله: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾». ثم قال بعد هذا الكلام: (وجمع النبي أنبياء...).

وأقوياء. ويُشبهه / حبيب وأحباء[1]؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾[2]. 56/أ

فـ«فعيل»: إذا كان معتلاً، أو مضاعفًا، جمع على أفعلاء، بخلاف حكيم وحكماء، وعليم وعلماء.

معنى النبي في اللغة وهو من النَّبأ، وأصله الهمزة[3]، وقد قُرئَ به، وهي قراءة نافع، يقرأ النبيء[4]، لكن لما كثر استعماله ليّنت همزته، كما فعل مثل ذلك في: الذرية، وفي البرية[5].

وقد قيل: هو من النَّبْوَةِ؛ وهو العلو؛ فمعنى النبي: المُعَلى، الرفيع المنزلة[6].

---

(١) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزأبادي: ص٦٧.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٨.

(٣) انظر: «لسان العرب»: (١/ ١٦٢)، و«مفردات القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٧٩٠.

(٤) وهذا مما انفرد به نافع، وباقي القراء بخلافه. انظر: «سراج القارئ المبتدي» للقاصح العذري: ص١٥١، وانظر أيضًا: «لسان العرب»: (١/ ١٦٣).

(٥) قال ابن بري: (ويجوز فيه تحقيق الهمز وتخفيفه، يُقال: نَبَأَ، ونبَّأَ، وأنبَأَ. قال سيبويه: ليس أحد من العرب إلا ويقول: تنبّأ مسيلمة بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز في النبي، كما تركوه في الذرية والبرية والخابية، إلا أهل مكة، فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولا يهمزون غيرها، ويُخالفون العرب في ذلك، قال: والهمز في النبيء لغة رديئة، يعني: لقلة استعمالها، لا لأن القياس يمنع من ذلك. وقال الزجاج: القراءة المجمع عليها في النبيين والأنبياء: طرح الهمز. وقد همز جماعة من أهل المدينة جميع ما في القرآن من هذا، واشتقاقه من نَبَأَ وأَنبَأَ؛ أي: أخبر، والأجود ترك الهمز). «لسان العرب»: (١/ ١٦٢ ـ ١٦٣)، وانظر: «مفرادت القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٧٩٠.

(٦) انظر: «لسان العرب»: (١/ ١٦٣)، و«مفردات القرآن» للراغب: ص٧٩٠، و«القاموس المحيط»: ص٦٧.

والتحقيق: أن هذا المعنى داخلٌ في الأول، فمن أنبأه الله، وجعله مُنْبِئًا عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر عليًا.

وأما لفظ العلو والرفعة: فلا يدل على خصوص النبوة؛ إذ كان هذا يوصف به من ليس بنبي، بل يوصف بأنه الأعلى؛ كما قال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[1].

وقراءة الهمز[2] قاطعةٌ بأنه مهموز.

هل لفظ النبي مهموز أم لا؟

وما رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «أنا نبي الله ولست بنبيء الله»: فما رأيت له إسنادًا؛ لا مسندًا، ولا مرسلاً[3]، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث، ولا [السير][4] المعروفة، ومثل هذا لا يعتمد عليه.

واللفظان[5] مشتركان في الاشتقاق الأكبر؛ فكلاهما فيه النون والباء، وفي هذا الهمزة، وفي هذا [الحرف][6] المعتل.

لكن الهمزة أشرف، فإنها أقوى، قال سيبويه: هي نبوة من الحلق، تشبه التهوّع، فالمعنى الذي يدل عليه، ويُمكن أن تلين، [فتصير][7] حرفًا معتلاً، فيُعبر عنه باللفظين، بخلاف المعتل؛ فإنه لا يُجعل همزة.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣٩.

(٢) وهي قراءة نافع التي سبقت الإشارة إليها قريبًا.

(٣) ذكره ابن منظور نقلاً عن سيبويه. انظر: «لسان العرب»: (١/ ١٦٢)، و«مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني: ص٧٩٠، و«النهاية في غريب الحديث»: (٥/ ٣)، و«شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار المعتزلي: ص٥٦٧.

(٤) في «خ»: (اليسير). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) النبي، والنبيء.

(٦) في «خ»: (الخرق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) في «خ»: (فيصير). وما أثبت من «م»، و«ط».

فلو كان أصله نبي؛ مثل: علي [و][(١)] ولي، لم يجز أن يقال بالهمز؛ كما لا يُقال: عليء، ووصيء، ووليء ـ بالهمز ـ.

وإذا كان أصله الهمز، جاز تليين الهمزة، وإن لم يكثر استعماله؛ كما في لفظ: خبيء وخبيئة.

وأيضًا: فإن تصريفه: أنبأ ونبّأ، يُنبئ بالهمزة، ولم يُستعمل فيه نَبَا يَنْبُو، وإنما يُقال: النبوة، [و][(٢)] في فلان نبوة عنَّا: أي: مجانبة.

فيجب القطع بأن النبي مأخوذٌ من الإنباء، لا من النَّبْوَة[(٣)]، والله أعلم.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى يُوضح هنا الأصل اللغوي لمعنى النبوة.

والنبي في اللغة: مشتق من واحد من ثلاثة أمور:

أولاً ـ مشتق من النبأ، وهو الخبر، والجمع أنباء، قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾، وقال تعالى: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِىٓ أَنِّىٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾.

ثانيًا ـ من النَّبوه، أو النباوة، وهي الارتفاع عن الأرض؛ أي: أنه أشرف على سائر الخلق، فاصله غير مهموز.

ثالثًا ـ مأخوذ من النبيء، وهو الطريق الواضح.

انظر: «لسان العرب»: (١/ ١٦٢ ـ ١٦٤)، و«القاموس المحيط»: ص٦٧، و«مفردات ألفاظ القرآن» للأصفهاني: ص٧٨٨ ـ ٧٩٠.

وشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار هنا إلى المعنى الأول، والثاني، ورجح أن النبي مشتق من النبأ؛ الذي هو الخبر، وليس من النبوة الذي هو الارتفاع. وعلل ذلك من أنبأه الله، وجعله منبأ عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر عليًا، بخلاف لفظ العلو والرفعة، فلا يدل على خصوص النبوة، إذ كان هذا يُوصف به من ليس بنبي.

فصل

دلالة المعجزة على نبوة النبي . . .

قد تقدم[1] أن للناس في وجه دلالة المعجزات؛ وهي آيات الأنبياء، على نبوتهم طرقًا متعددة:

منهم من قال: دلالتها على التصديق تعلم بالضرورة[2].

ومنهم من قال: تعلم بالنظر والاستدلال[3].

وكلا القولين صحيح؛ فإن كثيرًا من العلوم في هذا الباب؛ كدلالة الأخبار المتواترة، فإنه قد يحصل بالخبر علم ضروري، وقد يحصل العلم بالاستدلال.

وطائفة منهم الكعبي[4]، وأبو الحسين البصري[5]، وأبو الخطاب[6]: أنّه نظري.

---

(١) انظر: ما تقدم ص٤٨٠ ـ ٤٨٣، ٦٨٤ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص٤٨١ ـ ٤٨٣ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧ ـ ٤٠٠، ٥٠٥).

(٤) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى الكعبية ـ إليه تنتسب ـ له آراء ومقالات في الكلام انفرد بها، وله مؤلفات؛ منها التفسير، وتأييد مقالة أبي الهذيل. ولد في سنة ٢٧٣، وتوفي سنة ٣١٩هـ. انظر: «الفرق بين الفرق»: ص١٨١ ـ ١٨٢، و«الملل والنحل»: (١/ ٧٦ ـ ٧٨)، و«سير أعلام النبلاء»: و«الأعلام»: (٤/ ٦٥ ـ ٦٦).

(٥) سبقت ترجمته ص٣٠٨.

(٦) سبقت ترجمته ص٤٥٩.

والتحقيق: أن كلا القولين حق؛ فإنه يحصل بها علم ضروري، والأدلة النظرية توافق ذلك.

وكذلك كثيرٌ من الأدلة ـ والعلامات، والآيات:

من الناس من يعرف استلزامها للوازمها بالضرورة، ويكون اللزوم عنده بيِّنًا، لا يحتاج فيه إلى وسط ودليل.

ومنهم من يفتقر إلى دليل، ووسط يبيِّن له أن هذا الدليل مستلزمٌ لهذا الحكم، وهذا الحكم لازم له.

ومن تأمل معارف الناس وجد أكثرها من هذا الضرب؛ فقد يجيء المخبر إليهم بخبر، فيعرف كثير منهم صدقه أو كذبه بالضرورة، لأمور تقترن بخبره، وآخرون يشكون في هذا.

ثم قد [يتبين][1] لبعضهم بأدلة، وقد لا يتبيَّن.

كثير من الناس يعلم صدق النبي بلا آية

وكثيرٌ من الناس يعلم صدق المخبر بلا آية البتة[2]، بل إذا أخبره، وهو

---

(١) في «خ»: (تبين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) مثل خديجة رضي الله عنها، وأبي بكر رضي الله عنه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (قلت: وإيمان خديجة وأبي بكر وغيرهما من السابقين الأولين، كان قبل انشقاق القمر، وقبل إخباره بالغيوب، وقبل تحديه بالقرآن، لكن كان بعد سماعهم القرآن الذي هو نفسه آية مستلزمة لصدقه. ونفس كلامه وإخباره بأني رسول الله، مع ما يعرف من أحواله، مستلزم لصدقه، إلى غير ذلك من آيات الصدق وبراهينه. بل خديجة قالت له: كلا والله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق. فكانت عارفة بأحواله التي تستلزم نفي كذبه وفجوره وتلاعب الشيطان به. وأبو بكر كان من أعقل الناس وأخيرهم، وكان معظمًا في قريش لعلمه وإحسانه وعقله، فلما تبين له حاله، علم علمًا ضروريًا أنه نبي صادق، وكان أكمل أهل الأرض=

خبير بحاله، أو بحال ذلك [المخبَر به][1]، أو بهما، علم بالضرورة: إما صدقه، وإما كذبه.

وموسى بن عمران لما جاء إلى مصر فقال لهارون وغيره: إن الله أرسلني، علموا صدقه، قبل أن يُظهر لهم الآيات. ولما قال لهارون: إن الله قد أمرك أن تؤازرني، صدَّقه هارون في هذا، لما يعلم من حاله قديمًا، ولما رأى من تغير حاله الدليل على صدقه.

المسلك النوعي وكذلك النبي ﷺ لمَّا ذكر حاله لخديجة، وغيرها، وذهبت به إلى ورقة

٥٦/ب ابن نوفل، وكان عالمًا بالكتاب الأول، فذكر له / النبي ﷺ ما يأتيه، علم أنه صادق، وقال: هذا هو الناموس[2] الذي كان يأتي موسى، يا ليتني فيها جذعًا، يا ليتني أكون حيًا حين يخرجك قومك. قال رسول الله ﷺ: «أومخرجي هم؟». قال: نعم، لم يأت أحدٌ بمثل ما جئت به إلاَّ عودي، وإن يُدركني يومك أنصرك نصرًا مؤزرًا[3].

وكذلك النجاشي: لما سمع القرآن، قال: إن هذا، والذي جاء به موسى، ليخرج من مشكاة واحدة[4].

المسلك الشخصي وكذلك أبو بكر، وزيد بن حارثة وغيرهما: علموا صدقه علمًا ضروريًا

= يقينًا علمًا وحالاً ...). «الجواب الصحيح»: (٦/٥١١ ـ ٥١٢)، وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/٤٧٩ ـ ٤٨٦)، وكتاب «الصفدية»: (١/٢٢٥). والحديث سبق تخريجه ص٢٠١.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ». وهو في «م»، و«ط».

(٢) سبق معنى الناموس في ص٢٠٠ من هذا الكتاب.

(٣) الحديث رواه البخاري. وقد سبق تخريجه ص٢٠١.

(٤) الحديث أخرجه الإمام أحمد. وقد سبق تخريجه ص٢٠١.

لما أخبرهم بما جاء به، وقرأ عليهم ما أنزل عليه[1]. وبقي القرآن الذي قرأه آية، وما يعرفون من صدقه وأمانته، مع غير ذلك من القرائن، يوجب علمًا ضروريًا بأنه صادق.

وخبر الواحد المجهول من آحاد الناس، قد تقترن بن قرائن، يُعرف بها صدقه بالضرورة[2].

---

(١) يدل عليه حديث عمار رضي الله عنه، قال: «رأيت رسول الله ﷺ وما معه إلا خمسة أعبد، وامرأتان، وأبو بكر»، أخرجه البخاري: (٣/ ١٣٣٨)، كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً».

وقال رسول الله ﷺ: «إن الله بعثني إليكم فقلتم كذبت، وقال أبو بكر صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركوا لي صاحبي ـ مرتين ـ»، فما أوذي بعدها، أخرجه البخاري: (٣/ ١٣٣٩)، كتاب فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: «لو كنت متخذًا خليلاً».

(٢) قال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (إن كثيرًا من الناس إذا رأوا الكاذب، وسمعوا كلامه، تبين لهم كذبه تارة بعلم ضروري، وتارة بعلم استدلالي، وتارة بظن قوي. وكذلك النبي الصادق إذا رأوه وسمعوا كلامه، فقد يتبين لهم صدقه بعلم ضروري، أو نظري. وقد يكون أولاً بظن قوي، ثم يقوى الظن حتى يصير يقينًا، كما في المعلوم بالأخبار المتواترة والتجارب؛ فإن خبر الأول يفيد نوعًا من الظن، ثم يقوى بخبر الثاني، والثالث، حتى يصير يقينًا). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٥٠٥)، وانظر: المصدر نفسه: (٦/ ٤٧١ ـ ٤٧٣).

وقال أيضًا: (إن المحققين من كل طائفة على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يقترن به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري بخبر المخبر، بل القرائن وحدها قد تفيد العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضا الرجل وغضبه، وحبه وبغضه، وفرحه وحزنه، وغير ذلك مما في نفسه بأمور تظهر على وجهه قد لا يمكنه التعبير عنها . . . ولا يقول عاقل من العقلاء أن مجرد خبر الواحد، أو خبر كل واحد يفيد العلم، بل ولا خبر كل خمسة، أو عشرة، بل قد يُخبر ألف، أو أكثر من ألف ويكونون كاذبين إذا كانوا =

فكيف بمن عرف صدقه وأمانته، وأخبر بمثل هذا الأمر، الذي لا يقوله إلاَّ من هو من أصدق الناس، أو من أكذبهم، وهم يعلمون أنه من الصنف الأول دون الثاني؟

فإذا كان العلم بصدقه بلا آية، قد يكون علمًا ضروريًا، فكيف بالعلم بكون الآية علامة على صدقه.

وجميع الأدلة لا بُد أن تُعرف دلالتها بالضرورة؛ فإن الأدلة النظرية لا بُد أن [تنتهي][1] إلى مقدمات [ضرورية][2]. وأكثر الخلق إذا علموا ما جاء به موسى، والمسيح، ومحمد، علموا صدقهم بالضرورة.

ولهذا لا يوجد أحدٌ قدح في نبوتهم، إلاَّ أحد رجلين؛ إما رجل جاهل، لم يعرف أحوالهم؛ وإما رجل معاند، متبع لهواه.

= متواطئين. وإذا كان صدق المخبر أو كذبه يعلم بما يقترن به من القرائن، بل في لحن قوله وصفحات وجهه، ويحصل بذلك علم ضروري لا يمكن المرء أن يدفعه عن نفسه، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله...). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٨).

وقال رَحِمَهُ اللهُ أيضًا: (جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقًا له، أو عملاً به، أنه يوجب العلم. وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه... والمقصود هنا: أن تعدد الطرق مع عدم التشاعر أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بمضمون المنقول، لكن هذا ينتفع به كثيرًا في علم أحوال الناقلين. وفي مثل هذا يُنتفع برواية المجهول، والسيء الحفظ، وبالحديث المرسل، ونحو ذلك. ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث، ويقولون إنه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره..). «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٥٢). وانظر: المصدر نفسه: (٢٠/ ٤٦).

(١) في «خ»: (ينتهي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

وعامة من كذبهم في حياتهم، كان معاندًا؛ فالرؤساء كذبوهم لئلا تزول رئاستهم، أو مأكلتهم، والأتباع طاعة لكبرائهم؛ كما أخبر الله بمثل ذلك في غير موضع من القرآن[1]، لم يكن التكذيب لقيام حجة تدل على الكذب؛ فإنه يمتنع قيام دليلٍ يدل على الكذب؛ فالمكذب مفتر، متكلم بلا علم، ولا دليل قطعًا.

وكذلك كل من كذب بشيء من الحق، أو صدق بشيء من الباطل، يمتنع أن يكون عليه دليلٌ صحيح؛ فإن الدليل الصحيح يستلزم مدلوله. فإذا كان المدلول منتفيًا، امتنع أن يكون عليه دليل صحيح.

[و][2] كثيرٌ من الناس قد يكون شاكًا، لعدم طلبه العلم، وإعراضه عنه؛ فالمكذب متكلم بلا علمٍ قطعًا، والشاك معرضٌ عن طلب العلم، مقصر، مفرط. ولو طلب [العلم][3] تبين له الحق إذا كان متمكنًا من معرفة أدلة الحق. وأما من لم يصل إليه الدليل، ولا يتمكن من الوصول إليه، فهذا عاجز.

طريق الحكمة في معرفة صدق الأنبياء

وأما الذين سلكوا طريق الحكمة[4]، فلهم أيضًا مسالك؛ مثل أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى إذا بعث رسولاً أمر الناس بتصديقه وطاعته، فلا بُد أن ينصب لهم دليلاً يدلهم على صدقه؛ فإن إرسال رسولٍ بدون علامة وآية تعرف المرسل إليهم أنَّه رسولٌ: قُبْحٌ، وسَفَهٌ في صرائح العقول، وهو نقصٌ في جميع الفطر.

---

(١) قال تعالى عنهم: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا﴾ [الأحزاب: ٦٧].

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) وهم أهل السنة والجماعة، انظر: ما سبق ص٤٢٧ ـ ٤٢٩، ٦٣٤ من هذا الكتاب.

وهو سبحانه منزهٌ عن النقائص والعيوب، ولهذا يُنكر على المشركين أنهم يصفونه بما هو عندهم عيبٌ ونقصٌ، لا يرضونه لأنفسهم؛ مثل كون مملوك أحدهم شريكه يساويه؛ فإن هذا من النقائص والعيوب التي يُنزهون أنفسهم عنها، ويعيبون ذلك على من فعله من الناس.

فإذا كان هذا عيبًا ونقصًا، لا يرضاه الخلق لأنفسهم؛ لمنافاته الحكمة، والعدل؛ فإن الحكمة والعدل تقتضي وضع كل شيء موضعه الذي يليق به، ويصلح به، فلا تكون العين كالرجل، ولا الإمام الذي يُؤتم به في الدين والدنيا في آخر المراتب، والسفلة من أتباعه في أعلى المراتب.

فكذلك المالك لا يكون مملوكًا مساويًا له، فإن ذلك يُناقض كون أحدهما مالكًا، والآخر مملوكًا، ولهذا جاءت الشريعة بأن المرأة لا تتزوج
1/57 / عبدها[1] لتناقض الأحكام؛ فإن الزوج سيد [المرأة][2]، وحاكمٌ عليها، والمالك سيد [المملوك][3] وحاكمٌ عليه، فإذا جُعل مملوكُها زوجَها الذي هو سيِّدها، تناقضت الأحكام.

فهذا وأمثاله ممَّا يُبيِّن أن هذه القضية مستقرة في [فطر][4] العقلاء.

ولهذا قال تعالى: ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[5]؛

---

(1) قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل.
انظر: «المغني» لابن قدامه: (9/ 574).

(2) في «ط»: (المرة).

(3) في «ط»: (الملوك).

(4) في «ط»: (نظر).

(5) سورة الروم، الآية: 28.

أي: كما يخاف بعضكم بعضًا، ﴿كَذَٰلِكَ[1] نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ۝٢٨ بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾[2].

وكذلك كل أحدٍ يعلم بفطرته أن الذكر أفضل من الأنثى[3].

وكانت العرب أشد كراهية للبنات من غيرهم، حتى كان منهم من يئد البنات، ويدفن البنت وهي حية[4]، حتى قال تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ﴾[6]. وكانوا لا يُورِّثون الإناث.

---

(١) في «ط» وقوله: (وكذلك). وهو مخالف لما في «خ» و«م»، ومخالف لسياق الكلام أيضًا.

(٢) سورة الروم، الآيتان: ٢٨ ـ ٢٩.

(٣) ومن الآيات الدالة على تفضيل الرجال على النساء: قوله تعالى يحكي عن امرأة عمران: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّى سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّىٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [آل عمران: ٣٦].
وقوله تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ ۚ﴾ [النساء: ٣٤].

(٤) قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: (قال اللغويون: الموءودة: البنت تدفن وهي حية، وكان هذا من فعل الجاهلية.
يقال: وأد ولده، أي: دفنه حيًا. قال الفرزدق:

ومنا الذي منع الوائدات ... فأحيا الوئيد ولم يُوأد

«زاد المسير» لابن الجوزي: (٩/ ٤٠). وانظر: بعض القصص عمن دفن بناته وهن أحياء. انظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨).

(٥) سورة التكوير، الآيتان: ٨ ـ ٩.

(٦) سورة النحل، الآيتان: ٥٨ ـ ٥٩.

وقد قالت أم مريم: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[1].

وكان من الكفار من جعل له الإناث أولادًا وشركاءً، قال تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ أَلَكُمُ ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ [ضِيزَىٰٓ][2] ﴿٢٢﴾ إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم﴾[3]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ [لَيُسَمُّونَ][4] ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ تَسْمِيَةَ ٱلْأُنثَىٰ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُم [بِهِۦ][5] مِنْ عِلْمٍ ۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[6]، وقال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[7]؛ يعني: ساء الحكم حكمهم؛ أي: بئس الحكم حكمهم[8]، كما يقال: بئس ما فعل، وبئس ما حكم، حيث حكموا بأن لله البنات، ولهم ما يشتهون.

فهذا حكمٌ جائرٌ، [كما أن تلك القسمة جائرة عوجاء. فهذا حكمهم بينهم وبين ربهم، وهذا][9] قسمهم؛ يجعلون لأنفسهم أفضل النوعين، ولربهم أدنى النوعين، وهو[10] مثل السوء، ولله المثل الأعلى.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٦.
(٢) رسمت في «خ»: (طيزى).
(٣) سورة النجم، الآيات: ١٩ـ٢٣.
(٤) في «خ»: (لا يسمون).
(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٦) سورة النجم، الآيتان: ٢٧ ـ ٢٨.
(٧) سورة النحل، الآيات: ٥٧ ـ ٥٩.
(٨) انظر: «تفسير الطبري»: (١٤/ ١٢٤).
(٩) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(١٠) في «خ»: (وهو سبحانه). وأرى أنها زائدة.

فالواجب أن يكون أفضل الأنواع وأكملها لله، [وما فيها نقص][1] وعيب، فالمخلوق أحق بها من الخالق؛ إذ كان كل كمال في المخلوق فهو من خالقه، فيمتنع أن يكون الأنقص خلق الأكمل[2]. قياس الأولى

والفلاسفة يقولون بعبارتهم: كل كمالٍ في المعلول، فهو من [العلة][3].

وأيضًا: فالموجود الواجب، أكمل من الممكن، والقديم أكمل من الحديث، والغني أكمل من الفقير؛ فيمتنع اتصاف الأكمل بالنقائص، واتصاف الأنقص بالكمالات.

ولهذا يُوصف سبحانه بأنه: الأكرم[4]، والأكبر[5]، والأعلى[6]، وأنه إثبات صفة الأكرم والأكبر والأعلى..

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو من «م»، و«ط».

(٢) انظر: من كتب شيخ الإسلام: «العقيدة التدمرية»: ص٥٠، ١٣٨ ـ ١٣٩، ١٤٢ ـ ١٤٤ ـ ١٥١، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٩ ـ ٣٠)، و(٦/ ١٨١)، و(٧/ ١٥٤، ٣٢٢ ـ ٣٢٧، ٣٦٢ ـ ٣٦٤)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢١)، (٥/ ٢٠١، ٢٥٠)، و(٩/ ١٩ ـ ٢٠)، و(١٢/ ٣٤٤، ٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٣٥٦)، و(١٦/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٤٤٦)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٧١، ٤١٧)، وكتاب «الصفدية»: (٢/ ٢٥، ٢٧)، و«شرح العقيدة الأصفهانية»: ص٤٩، ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق٢٢٥ ـ مطبوع ـ (١/ ٣٢١، ٣٢٨) و«الفتاوى المصرية»: (١/ ١٢٩)، و«الرد على المنطقيين»: ص١١٥ ـ ١١٦، ١١٩، ١٢٠ ـ ١٢٣، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٤١).

(٣) في «خ» رسمت: (المعلولعلة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ﴾ [العلق: ٣].

(٥) كما يُقال في الأذان، والصلاة: الله أكبر. وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢].

(٦) قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ [الأعلى: ١].

أرحم الراحمين(١)، وخير الحاكمين(٢)، وخير الغافرين(٣)، وأحسن الخالقين(٤)، فلا يُوصف قط، إلا بما يوجب اختصاصه بالكمالات، والممادح، والمحاسن التي لا يساويه فيها غيره، فضلاً عن أن يكون لغيره النوع الفاضل، وله النوع المفضول.

ولهذا عاب الله المشركين؛ بأن ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ [بِزَعْمِهِمْ](٥) وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾(٦)، فبئس الحكم حكمهم في هذا؛ كما أنه بئس الحكم حكمهم في جعل الذكور لهم، والإناث له.

[وساء: بمعنى بئس؛ كقوله: ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾(٧)](٨) أي: بئس مثلاً مثلهم.

ولهذا قالوا في قوله: ﴿ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾: بئسما يقضون(٩).

وقال تعالى: ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ

---

(١) قال تعالى: ﴿ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥١].

(٢) قال تعالى: ﴿ وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ [الأعراف: ٨٧].

(٣) قال تعالى: ﴿ وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

(٤) قال تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٤].

(٥) في «ط»: (برغمهم).

(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٣٦.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٧٧.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٩) قال البغوي في تفسير هذه الآية: بئس ما يقضون لله البنات، ولأنفسهم البنين. «تفسير البغوي»: (٣/٧٣).

قَوْلًا عَظِيمًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿١٧﴾ أَوَمَن يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴿١٨﴾ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾[2].

فهذه الطريقة ـ وهو أن ما يستحقه المخلوق من الكمال الذي لا نقص فيه، فالخالق أولى / به، وما يُنزَّه عنه المخلوق من العيوب المذمومة، ٥٧/ب قياس الأولى
فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عن كل [عيب][3] وذم[4]، وهو سبحانه القدوس، السلام، الحميد، المجيد ـ من أبلغ الطرق البرهانية، وهي مستعملة في القرآن في غير موضع[5].

فلذلك يقال: الواحد من الناس قادرٌ على إرسال رسول، وعلى أن يرسل نشابة[6]، وعلامة يعرفه المرسل إليهم بها صدقه.

فكيف لا يقدر الرب على ذلك؟

ثم إذا أرسله إليهم، وأمرهم بتصديقه وطاعته، ولم يعرفهم أنه رسوله، كان هذا من أقبح الأمور.

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٤٠.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ١٥ ـ ١٩.

(٣) رسمت في «خ»: (عين). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وهو قياس الأولى. وقد تقدم توضيحه في ص٦٥٠، وتقدمت الإشارة إليه في ص٨٩٣ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ما سبق ص٦٨٤.

(٦) سبق التعريف بها في ص٥٩٤ من هذا الكتاب.

فكيف يجوز مثل هذا على الله؟

ولو بعثه بعلامة لا تدلهم على صدقه، كان ذلك عيبًا مذمومًا؛ فكل ما تُرِك من لوازم الرسالة؛ إما أن يكون لعدم القدرة؛ وإما أن يكون للجهل، والسفه، وعدم الحكمة.

والرب أحق بالتنزيه عن هذا، وهذا من المخلوق؛ فإذا أرسل رسولا فلا بُد أن يعرفهم أنه رسوله، ويبين ذلك.

وما جعله آيةً، وعلامةً، ودليلاً على صدقه، امتنع أن يوجد بدون الصدق؛ فامتنع أن يكون للكاذب المتنبي؛ فإن ذلك يقدح في الدلالة.

دلالة الآيات من جهة حكمة الله سبحانه وتعالى

فهذا ونحوه مما يُعرف به دلالة الآيات من جهة حكمة الرب. فكيف إذا انضم إلى ذلك أن هذه سنته وعادته؟ وأن هذا مقتضى عدله؟

وكل ذلك عند التصور التام، يُوجب علمًا ضروريًا يصدق الرسول الصادق، وأنه لا يجوز أن يُسوى بين الصادق والكاذب؛ فيكون ما يظهره النبي من الآيات يظهر مثله على يد الكاذب، إذ لو فعل هذا، لتعذر على الخلق التمييز بين الصادق والكاذب[1].

وحينئذٍ: فلا يجوز أن يؤمروا بتصديق الصادق، ولا يُذموا على ترك تصديقه وطاعته؛ إذ الأمر بدون دليله تكليف ما لا يُطاق[2]، وهذا لا يجوز في عدله وحكمته. ولو قُدِّر أنه جائزٌ عقلاً، فإنه غير واقع.

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح».

(٢) سبق فيما مضى. انظر: ص٤٧٥ من هذا الكتاب.

فصل

سنة الله وعادته في الكذاب أن ينتقم منه ويظهر كذبه . . .

وقد دل القرآن على أنه سبحانه لا يؤيد الكذاب عليه، بل لا بُد أن يظهر كذبه، وأن ينتقم منه، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1]، ذكر هذا [بعد][2] قوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿٤٠﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3]، ثم قال: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ [بِالْيَمِينِ][4] ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[5]، هذا بتقدير أن يتقول بعض الأقاويل، فكيف بمن يتقوَّل الرِّسالَة كلها.

وقوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾: الوتين[6]: عرقٌ

(١) سورة الحاقة، الآيات: ٤٤ ـ ٤٧.
(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٣) سورة الحاقة، الآيات: ٣٨ ـ ٤٣.
(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(٥) سورة الحاقة، الآيات: ٤٤ ـ ٤٧.
(٦) قال في اللسان: الوتين: عرق في القلب، إذا انقطع مات صاحبه. وقال ابن سيده: الوتين عرق لاصقٌ بالصلب من باطنه أجمع يسقي العروق كلها بالدم، ويسقي اللحم، وهو نهر الجسد، وقيل: هو عرق أبيض مستبطن الفقار. وقيل: الوتين يستقي من الفؤاد وفيه الدم. وقيل: هو عرق أبيض كأنه قصبة. انظر: «لسان العرب»: (١٣/ ٤٤١). =

في الباطن، يُقال: هو [نياط][1] القلب، وإذا قُطِع مات الإنسان عاجلاً، وذلك يتضمن هلاكه لو تقول على الله.

وقوله: ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ﴾:

قيل: لأخذنا بيمينه، كما يُفعل بمن يهان عند القتل، فيُقال: خُذْ بيده، فيُجَر بيده[2]، ثم يُقتل، فهذا هلاك بعزة وقدرة من الفاعل، وإهانة وتعجيل [هلاك][3] للمقتول.

وقيل: لأخذنا منه باليمين؛ أي: بالقوة، والقدرة؛ فإن الميامِن أقوى ممَّن يأخذ بشماله[4]، كما قال: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[5]، وكما قال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾[6].

لكنه قال: (أخذنا منه)، ولم يقل: لأخذناه. فهذا يُقوي القول الأول.

وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾[7].

= وقال ابن الجوزي رحمه الله عن الوتين: (وهو عرق يجري في الظهر، حتى يتصل بالقلب، فإذا انقطع بطلت القوى، ومات صاحبه. قال أبو عبيدة: الوتين نياط القلب. وأنشد الشماخ:

إذا بلغتني وحملت رحلي عرابة فاشرقي بدم الوتين

وقال الزجاج: الوتين عرق أبيض غليظ كأنه قصبة. «زاد المسير» لابن الجوزي: (٨/ ٣٥٥)، وانظر: «تفسير الطبري»: (٢٩/ ٦٧)، و«لسان العرب»: (١٣/ ٤٤١).

(١) في «خ»: (يناط). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (٢٩/ ٦٦).

(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٤) انظر: «زاد المسير»: (٨/ ٣٥٥).

(٥) سورة القمر، الآية: ٤٢.

(٦) سورة البروج، الآية: ١٢.

(٧) سورة الشورى، الآية: ٢٤.

[ثم قال][1]: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾[2].

فقوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾: عطف جملة على جملة، قالوا: وليس من جواب الشرط؛ لأنه قال: ﴿وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ﴾ بالضم، وهو معطوف على قوله: ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾. فمحوه للباطل، وإحقاقه الحق: خبرٌ منه، لا بُد أن يفعله؛ فقد بيَّن أنه لا بُد أن يمحو الباطل، ويحق الحق بكلماته؛ فإنه إذا أنزل كلماته، دل بها على أنه نبي صادق؛ إذ كانت آية له، وبين بها الحق من الباطل، وهو أيضًا يُحِق الحق، ويُبطل الباطل بكلماته، / [فإنه إذا أنزل 1/58
كلماته، دل بها على أنه نبي صادق؛ إذ كانت آية له، وبيَّن بها الحق من الباطل.

وهو أيضًا يُحِق الحق، ويُبطل الباطل بكلماته][3] التي تكون بها الأشياء؛ فيُحِق الحق بما يظهره من الآيات، وما ينصر به أهل الحق، كما تقدمت كلمته بذلك، كما قال: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾[4]، وقال: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾[5]، وقال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾[6].

وقال تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[7]، وأمره يتضمن ما يأمر به،

---

(1) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.
(2) سورة الشورى، الآية: ٢٤.
(3) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ»، و«م»، و«ط».
(4) سورة الصافات، الآيتان: ١٧١ ـ ١٧٣.
(5) سورة الأنعام، الآية: ١١٥.
(6) سورة التحريم، الآية: ١٢.
(7) سورة النحل، الآية: ١.

وهو الكائن بكلماته، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[1].

وكلماته صدقٌ وعدلٌ، والعدل: وضع الأشياء [مواضعها][2].

من عدل الله

فمن عدله: أن يجعل الصادق عليه المبلغ لرسالته، حيث يصلح من كرامته ونصره، وأن يجعل الكاذب، حيث يليق به من إهانته وذله، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾[3]؛ قال أبو قلابة[4]: هي لكل مفترٍ إلى يوم القيامة[5].

أعظم الافتراء على الله

ومن أعظم الافتراء عليه: دعوى النبوة والرسالة كذبًا، كما قال تعالى:

---

(١) سورة يس، الآية: ٨٢.

(٢) في «ط»: (مواضها).

وسبق أن ذكرت كلامًا طيبًا لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حول هذا المعنى في هامش ص٤٧٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٥٢.

(٤) هو عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري، عالم بالقضاء والأحكام، ناسك من أهل البصرة، أرادوه على القضاء، فهرب إلى الشام، فمات فيها، وكان من رجال الحديث الثقات.

وقال علي بن المديني: أبو قلابة عربي من جرم، مات بالشام، وأدرك خلافة عمر بن عبد العزيز، ثم توفي سنة أربع ومئة.

انظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ٢٨٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٤٦٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٥/ ٢٢٤)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٢٦)، و«الأعلام»: (٤/ ٨٨).

(٥) تلا أبو قلابة هذه الآية: ، ثم قال: فهو جزاء كل مفتر يكون إلى يوم القيامة أن يذله الله عز وجل.

انظر: «تفسير الطبري»: (٩/ ٧١)، و«منهاج السنة»: (٦/ ١٧٩).

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[1]، وذكر في هذا الكلام جميع أصناف الكاذبين الذين يعارضون رسله الصادقين، كما ذكر فيما قبله حال الكاذبين في قوله: ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ قُلِ ٱللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾[2].

أصناف الكاذبين الذين يعارضون رسل الله

ثم قال: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾[1] الآية.

فإن الكاذب إما أن يقول: إن غيري أنزل عليَّ، وإمَّا أن يقول: أنا أصنِّف مثل هذا القرآن.

وإذا قال: غيري أنزل علي؛ فأما أن يُعيِّنه، فيقول: إن الله أنزله عليَّ؛ وأما أن يقول: أُوحي، ولا يُعيِّن من أوحاه.

فذكر الأصناف الثلاثة، فقال: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ ﴾[1]: فهذان نوعان من جنس، ثم قال: ﴿ وَمَن ﴾، [و][3] لم يقل: أو قال؛ إذ كان هذا معارضًا لا يدعي أنه رسول، فقال: ﴿ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٣.

(٢) سورة الأنعام، الآيتان: ٩١ ـ ٩٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

وهؤلاء المعارضون قد تحداهم في غير موضع[1]، وقال: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[2].

والرسول أخبر بهذا خبرًا تامًا في أول الأمر، وهذا لا يمكن إلاَّ مع قطعة أنه على الحق. وإلى الآن لم يوجد أحدٌ أنزلَ مثل ما أنزل الله.

وقوله: ﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ﴾، ولم يقل: أقدر أن أنزل؛ فإن قوله: ﴿سَأُنزِلُ﴾: هو وعدٌ بالفعل، وبه يحصل المقصود؛ بخلاف قوله: أقدر؛ فإنه لا يحصل به غرض المعارض، وإنما يحصل إذا فعل فمن وعد بإنزال مثل ما أنزل، كان من أظلم الناس وأكذبهم؛ إذ كان قد تبيَّن عجز جميع الثقلين؛ الإنس، والجن، عن أن يأتوا بمثل هذا القرآن.

وقوله: ﴿مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾: يقتضي أن كل ما أنزله الله على أوليائه، فهو معجزٌ، لا يقدر عليه إلا الله؛ كالتوراة، والإنجيل، والزبور.

وهذا حقٌ[3] فإن في ذلك من أنباء الغيب، ما لا يعلمه إلا الله، وفيه

---

(١) القرآن الكريم هو كلام الله، وهو من أعظم معجزات رسولنا محمد ﷺ، وهو المعجزة الباقية من معجزات نبينا ﷺ إلى قرب قيام الساعة. وقد تحدى الله سبحانه وتعالى به الخلق جميعًا من الجن والإنس، والعرب والعجم على أن يأتوا بمثله، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨] فلما عجزوا تحداهم بعشر سور، فقال سبحانه ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾، فلما عجزوا تحداهم بسورة واحدة، قال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾.
وقد تحدث الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن تحدي الله سبحانه وتعالى للخلق بالقرآن في هذا الكتاب.
انظر: ص٥١٥ ـ ٥١٧.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٣) سبق توضيح ذلك، انظر: ص٥١٧ ـ ٥٢١ من هذا الكتاب.

أيضًا من تأييد الرسل بذلك، ما لا يقدر على أن يرسل بتلك الرسالة إلى الله فلا يقدر أحدٌ أن ينزل مثل ما أنزل الله على [نبيه][1]؛ فيكون به مثل / الرسول، ولا أن يرسل به غيره[2]. ٥٨/ب

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) من المناسب أن نختم هذا الفصل الذي أفرده شيخ الإسلام رحمه الله لبيان أن الله تعالى لا يؤيد الكاذب بما ذكره رحمه الله معلقًا على قول هرقل: (وسألهم عن زيادة أتباعه ودوامهم على اتباعه، فأخبروه أنهم يزيدون ويدومون، وهذا من علامات الصدق والحق، فإن الكذب والباطل لا بُد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه. ولهذا أخبرت الأنبياء المتقدمون أن المتنبئ الكذاب لا يدوم إلا مدة يسيرة. وهذا من بعض حجج ملوك النصارى الذين يقال إنهم من ولد قيصر هذا أو غيرهم، حيث رأى رجلاً يسب النبي ﷺ من رؤوس النصارى ويرميه بالكذب، فجمع علماء النصارى فسألهم عن المتنبئ الكذاب: كم تبقى نبوته؟ فأخبروه بما عندهم من النقل عن الأنبياء: أن الكذاب المفتري لا يبقى إلا كذا أو كذا سنة ـ مدة قريبة ـ أو ثلاثين سنة، أو نحوها، وقال لهم: هذا دين محمد له أكثر من خمسمائة سنة أو ستمائة سنة، وهو ظاهر مقبول متبوع، فكيف يكون هذا كذابًا، ثم ضرب عنق ذلك الرجل). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٨٥).

والغريب أن أحد العلماء استدل على صحة معتقد شيخ الإسلام وسلامة منهجه بهذا المسلك الشخصي الذي ذكره الشيخ رحمه الله عن هدي الأنبياء. انظر: كلام هذا العالم في شيخ الإسلام ص٧٧ من هذا الكتاب.

فصل

الاستدلال بالحكمة

والاستدلال بالحكمة(١): أن يعرف أولاً حكمته(٢)، ثم يعرف أن من

---

(١) مسألة الحكمة: من أعظم المسائل التي خاض فيها المبتدعة في تعليل أفعال الله وأحكامه وصفاته. وقد ذكر الشيخ رَحِمَهُ الله أبياته المعروفة لمن سأله عن القدر، يُشير فيها إلى أنها أصل حجة أهل الضلال في الخوض في هذه المسائل. يقول:

وأصلُ ضلالِ الخلقِ في كلِّ فرقـــة ... هُو الخوضُ في فعل الإله بعلــــةِ

فإنهمو لم يفهمــوا حكمـــة لـــه ... فصاروا على نوع من الجاهليــــة

فإن جميع الكـــون أوجب فعلــــه ... مشيئة رب الخلق باري الخليقــــة

«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢٤٦).

(٢) الحكمة من صفات الله الذاتية؛ مثلها مثل الإرادة والمشيئة والكلام، فيُقال في الإرادة: إن الله سبحانه وتعالى لم يزل مريدًا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعين فإنما يُريده في وقته. وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها، فهو إذا قدرها علم ما سيفعله، وأراد فعله في الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال، فإذا جاء وقته أراد فعله، فالأول عزم، والثاني قصد.

وكذلك الحكمة: صفة ذاتية، لم يزل الله حكيمًا، فإن كان الفعل المفضي للحكمة حادث النوع، كانت الحكمة كذلك، وإن قدر أنه قام به كلام، أو فعل متعلق بمشيئته، وأنه لم يزل كذلك، كانت الحكمة كذلك، فيكون النوع قديمًا، وإن كانت آحاده حادثة.

وقد أجمع المسلمون على أن الله موصوف بالحكمة، لكن تنازعوا في تفسير ذلك:

فقال الأشاعرة والجهمية: الحكمة ترجع إلى علمه بأفعال العباد وإيقاعها على الوجه الذي أراده. ولم يثبتوا إلا العلم والإرادة والقدرة. وهم قد أطلقوا ألفاظها، ولكنهم لا يعنون بها معناها، بل يُطلقونها لأجل مجيئها في القرآن. =

= وهم يثبتون أنه مريد، وينكرون أن تكون له حكمة يريدها، وأنه لم يخلق شيئًا لشيء، وأنكروا الأسباب والطبائع والقوى الموجودة في خلق الله وأمره والحكم المقصوده بذلك.

وقال أهل السنة: بل هو حكيم في خلقه وأمره. والحكمة ليست مطلق المشيئة، إذ لو كان كذلك، لكان كل مريد حكيمًا. ومعلوم أن الإرادة تنقسم إلى محمودة ومذمومة، بل الحكمة تتضمن ما في خلقه وأمره من العواقب المحمودة، والغايات المحبوبة والله سبحانه حكيم رحيم، وقد أخبر أنه لم يخلق المخلوقات إلا بحكمة، كما قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًاۚ ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾. والله سبحانه له في كل ما يخلقه حكمة يحبها ويرضاها، وهو سبحانه أحسن كل شيء خلقه، وأتقن كل ما صنع، فما وقع من الشر الموجود في المخلوقات، فقد وجد لأجل تلك الحكمة المطلوبة المحبوبة المرضية، فهو من الله حسن جميل، وهو سبحانه محمود عليه، وله الحمد على كل حال، وإن كان شرًا بالنسبة إلى بعض الأشخاص. فهو تعالى لم يزل عليمًا، فعالاً لما يريد، وأفعاله تعالى وإبداعه لمبتدعاته تابعة لحكمته، التي هي وضع الأشياء مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، فلم يخلق شيئًا عبثًا. فالحكمة فعله بعض الأشياء دون بعض، لاشتمال المفعول على ما يصلح أن يكون مرادًا للحكيم.

فالله سبحانه وتعالى يفعل لحكمة يحبها ويحصل بها محبوبه، فإنه لا يزال مراده الذي يحبه يحصل بفعله، وهو غني عن كل ما سواه، ورحمته لعبده، وإحسانه إليهم هو مما يُحبه، وهو سبحانه إذا أمر العباد ونهاهم: أمرهم بما يحبه ويرضاه لهم، وهو يحبهم ويرضى عنهم إذا فعلوه؛ قال تعالى: ﴿إِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنكُمْۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَۖ وَإِن تَشْكُرُوا۟ يَرْضَهُ لَكُمْۗ﴾ [الزمر: ٧].

لكن فرق بين ما يريد هو أن يخلقه لما يحصل من الحكمة التي يحبها، فهذا يفعله سبحانه، ولا بُد من وجوده، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وبين ما يُريد من العباد أن يفعلوه، ويحبه إذ فعلوه، ويأمرهم به من غير مشيئة منه أن يخلقه؛ فإن المشيئة متعلقة بفعله، والأمر متعلق بفعل عبده المأمور، فالإرادة منه تارة تكون بمعنى المشيئة، وتارة تكون بمعنى المحبة. فهو سبحانه محمود على كل حال، له الملك وله الحمد في الدنيا والآخرة، وله الحكم وإليه ترجعون.

حكمته أنه لا يُسوي بين الصادق بما يظهر به صدقه، وبأن ينصره، ويعزه، [ويجعل][(1)] [له][(2)] العاقبة، ويجعل له لسان صدقٍ في العالمين. والكاذب عليه يُبين كذبه، ويخذله، ويذله، ويجعل عاقبته عاقبة سوء، ويجعل له لسان الذم واللعنة في العالمين، كما قد وقع.

فهذا هو الواقع، لكن المقصود أن نبين أن ما وقع منه، فهو واجب الوقوع في حكمته، لا يجوز أن يقع منه ضد ذلك. فهذا استدلال ببيان أنه يجب أن يقع منه ما يقع، ويمتنع أن يقع منه ضده، وذلك ببيان أنه حكيم، وأن حكمته توجب أن يبين صدق الأنبياء وينصرهم، ويُبين كذب الكاذبين ويذلهم.

وكذلك يفعل بأتباع النبيين، وبأعدائهم؛ كما أخبر بذلك في كتابه[(3)]، وبين أن هذا حق عليه، يجب أن يفعله، ويمتنع أن يفعل ضده؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[(4)]، وكما قال: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا

= انظر المصادر الآتية: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ١٣٠، ٢٩٧، ٣٠٣)، و(١٧/ ٩٥، ٩٩)، و«مجموعة الرسائل والمسائل»: (٥/ ٢٤٢)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ٤٤)، و(٣/ ١٦٨ ـ ١٧٧، ٢٠٧ ـ ٢٠٩)، و(٤/ ٥)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢١٥)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ١٤٧)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

(١) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ۝ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ۝ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ ـ ١٧٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦].

(٤) سورة الروم، الآية: ٤٧.

﴿وَرُسُلِيٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ [قَوِيٌّ][1] عَزِيزٌ﴾[2]. وقوله: «لأغلبن»: قَسَمٌ أقسم الله عليه، فهو جواب قسم، تقديره: والله لأغلبن أنا ورسلي.

وهذا يتضمن إخباره بوقوع ذلك، وأنه كتب على نفسه ذلك، وأمر به نفسه، وأوجبه على نفسه؛ فإن صيغة القسم يتضمن التزام ما [حلف][3] عليه؛ إما [حضًا][4] عليه، وأمرًا به؛ وإما منعًا منه، ونهيًا عنه.

ولهذا كان في شرع من قبلنا يجب الوفاء بذلك ولا كفارة فيه[5]، وكذلك كان في أول الإسلام.

ولهذا كان أبو بكر لا يحنث في يمين حتى أنزل الله كفارة اليمين، كما ذكرت ذلك عائشة[6].

ولهذا أُمِر أيوب أن يأخذ بيده ضغثًا فيضرب به، ولا يحنث[7]؛ فإن ذاك صار واجبًا باليمين كوجوب المنذور الواجب بالنذر، يُحتذى به حذو الواجب بالشرع.

---

(١) في «م»، و«ط»: (القويّ).

(٢) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٣) في «خ»: (خلق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (خصًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) قال ابن العربي: (قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ يدلّ على أحد وجهين؛ إما أن يكون أنه لم يكن في شرعهم كفارة، وإنما كان البر والحنث. والثاني: أن يكون صدر منه نذر لا يمين). «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي: (١٥/ ١٤٠).

(٦) إذ قالت رضي الله عنها: إنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يكن يحنث في يمين قطّ، حتى أنزل الله كفارة اليمين، فقال: (لا أحلف على يمين فرأيتُ غيرها خيرًا منها، إلا أتيت الذي هو خير، وكفّرت عن يميني). أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الأيمان والنذور، باب قوله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم﴾ قوله تعالى: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

(٧) قال تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٤٤].

والضرب بالضغث يجوز في [الحدود][1] إذا كان المضروب لا يحتمل التفريق كما جاء في الحديث.

ولو كان في شرعهم[2] كفارة، لأغنت عن الضرب مطلقًا.

لكن الإنسان قد يلتزم ما لا يعلم عاقبته، ثم يندم عليه، والرب تعالى عالمٌ بعواقب الأمور، فلا يحلف على أمرٍ ليفعلنه، إلا وهو يعلم عاقبته.

واليمين موجبة[3]، ولهذا قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ﴾[4].

وكَتَبَ: مثل كَتَبَ، في قوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾[5]؛ فهي كتابة تتضمن خبرًا وإيجابًا.

---

(١) وهو ما رواه أبو أمامة بن سهل بن حنيف أنَّه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أنه اشتكى رجلٌ منهم حتى أضنى، فعاد جلدة على عظم، فدخلت عليه جارية لبعضهم، فهشَّ لها؛ فوقع عليها، فلما دخل عليه رجال قومه يعودونه أخبرهم بذلك، وقال: استفتوا لي رسول الله ﷺ، فإني وقعت على جارية دخلت عليَّ. فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، وقالوا: ما رأينا بأحد من الناس من الضرِّ مثل الذي هو به، لو حملناه إليك لتفسخت عظامه، ما هو إلا جلد على عظم، فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شمراخ، فيضربوه بها ضربة واحدة).

أخرجه أبو داود في «سننه»: (٤/ ٦١٥ ـ ٦١٦)، كتاب الحدود، باب إقامة الحدّ على المريض. وأحمد في «المسند»: (٥/ ٢٢٢). وابن ماجه: (٢/ ٨٥٩)، كتاب الحدود، باب الكبير والمريض يجب عليه الحد. قال محمد فؤاد عبد الباقي في تعليقه على ابن ماجه: (في «الزوائد»: مدار الإسناد على محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد رواه بالعنعنة.

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إسناد هذا الحديث حسن ولكنه اختلف في وصله وإرساله. «سبل السلام»: (٤/ ٢٤).

(٢) أي: في شرع بني إسرائيل.

(٣) أي: واقعة ومتحققة.

(٤) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

ومنه قوله تعالى: ﴿۞ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾[(١)].

وفي الحديث الصحيح الإلهي: «يا عبادي إني حرَّمتُ الظلم على نفسي وجعلتُهُ بينكم مُحَرَّمًا فلا تَظَالَمُوا»[(٢)].

وقد بسط هذا الأصل في مواضع؛ مثل الكلام في مسألة القادر المختار[(٣)]، ومسألة العدل والظلم[(٤)]، وغير ذلك[(٥)].

فإن كثيرًا من المتكلمين يقول: إن القادر المختار لا يفعل إلا بوصف [الجواز[(٦)]][(٧)]، فيفعل الفعل في حال تردده بين أن يفعل، وأن لا يفعل.

ومنهم من يقول: يفعله مع رجحان أن يفعل رجحانًا لا ينتهي إلى حد الوجوب[(٨)].

---

(١) سورة هود، الآية: ٦.

(٢) سبق تخريج جزء منه في ص٤٤٣.

(٣) أما هذه المسألة: فقد تطرق لها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ في «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٦)، وفي رسالة أقوم ما قيل، ضمن «مجموعة الرسائل»: (٤ ـ ٥/ ٣٢٩)، وفي «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٥)، وفي «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٦)، و(٩/ ١٦٦).

(٤) للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم، ضمن جامع الرسائل، المجموعة الأولى ص١١٩ ـ ١٤٢، وانظر: ص٤٦٨ من هذا الكتاب.

(٥) سبق أن ذكرنا كثيرًا من الإحالات على كتب شيخ الإسلام في هذه المسألة، انظر ص٤٢٩ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٦)، و(٤/ ٢٩٠) إلى آخر الجزء، و(٩/ ١٦٦، ١٩٢ ـ ١٩٣)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٥١).

(٧) في «م»، و«ط»: (الجوار).

(٨) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٦٣)، و(٩/ ١٧٠ ـ ١٧١، ١٩٣)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٣٥٢). =

وهو قول محمد بن [الهيصم](1) الكرامي(2)، ومحمود الخوارزمي المعتزلي(3).

استطالة الفلاسفة على المتكلمين

وبهذا استطال عليهم الفلاسفة(4)، فقالوا: الرب موجب؛ لأن الممكن لا يقع حتى يحصل المؤثر التام الموجب له(5).

---

(1) في «خ»، و«م»، و«ط»: (الهيضم). وهو خلاف الصواب.

(2) سبقت ترجمته ص٦٣٠ من هذا الكتاب.

(3) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي النحوي، صاحب الكشاف في التفسير، والمفصل في النحو. من أئمة المعتزلة، ومن الدعاة إلى مذهبهم. ومن علماء اللغة والتفسير. وكان مجاهرًا شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف وغيره. ولد سنة ٤٦٧هـ، وتوفي سنة ٥٣٨هـ في الجرجانية من قرى خوارزم.
انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٢٠/ ١٥١ ـ ١٥٦)؛، و«شذرات الذهب» لابن العماد: (٤/ ١١٨ ـ ١٢١)، و«الأعلام» للزركلي: (٧/ ١٧٨).

(4) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١٥٠).

(5) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (وهؤلاء المتفلسفة أنكروا على الأشعرية نفي الحكمة الغائية، وهم يلزمهم من التناقض ما هو أعظم من ذلك؛ فإنهم إذا أثبتوا الحكمة الغائية كما هو قول جمهور المسلمين، فإنهم يلزمهم أن يثبتوا المشيئة بطريق الأولى والأحرى، فإن من فعل المفعول لغاية يُريدها، كان مريدًا للمفعول بطريق الأولى والأحرى. فإذا كانوا مع هذا ينكرون الفاعل المختار، ويقولون: إنه علة موجبة للمعلول بلا إرادة، كان هذا في غاية التناقض . . . . . فالعالم بما فيه من تخصيصه ببعض الوجوه دون بعض، دال على مشيئة فاعله، وعلى حكمته أيضًا، ورحمته المتضمنة لنفعه وإحسانه إلى خلقه . .). «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١١١)، وانظر: المصدر نفسه: (٣/ ٦٢، ٤١٦ ـ ٤١٨)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧١، ٢١٤ ـ ٢١٥).
وقال شيخ الإسلام رحمه الله أيضًا: (وينبغي أن يعلم أن الذي سلط هؤلاء الدهرية على الجهمية شيئان؛ أحدهما: ابتداعهم لدلائل ومسائل في أصول الدين تُخالف الكتاب والسنة، ويُخالفون بها المعقولات الصحيحة التي ينسر بها خصومهم أو غيرهم. والثاني: مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم=

والتحقيق: أن الرب يخلق بمشيئته وقدرته، وهو موجب لكل ما يخلقه بمشيئته وقدرته، ليس موجبًا بمجرد الذات، ولا موجبًا بمعنى أن موجبه يقارنه؛ فإن هذا ممتنع. فهذان معنيان باطلان. وهو قادرٌ يفعل بمشيئته؛ فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن؛ فما شاءه وجب كونه، وما لم يشأ امتنع كونه[1]. مشيئة الله وقدرته . . .

١٥٩/أ ولهذا قال كثيرٌ / من النظار: إن الإرادة موجبة للمراد[2]. وعلى هذا، فقولنا: يجوز أن يكون، ويجوز أن لا يكون: إنما هو جواز الشيء، بمعنى الشك في أيهما هو الواقع، وإلا ففي نفس الأمر أحدهما هو الواقع، ليس في نفس الأمر [ظنيًا][3] مترددًا بين الوقوع وعدم الوقوع.

والإمكان الذهني: قد يُراد به عدم العلم بالامتناع، وقد يُراد به الشك في الواقع. وكلا النوعين عدم علم. الإمكان الذهني

والإمكان الخارجي: يُراد به أن وجوده في الخارج ممكن، لا ممتنع[4]؛ الإمكان الخارجي

= في تحريف الكلم عن مواضعه؛ فإنهم لما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات بالتأويلات المخالفة لما اتفق عليه السلف وأئمتهم، كان هذا حجة لهم في تأويل نصوص المعاد وغيرها). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢٢٣).

(١) انظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ١٢٨، ٣٥١ ـ ٣٥٣).

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١٩٣).

(٣) في «خ»: كلمة غير واضحة، وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) وقال الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في الفرق بين الإمكان الذهني والإمكان الخارجي أيضًا: (والفرق بينهما أن الإمكان الذهني معناه عدم العلم بالامتناع، فليس في ذهنه ما يمنع ذلك. والإمكان الخارجي معناه: العلم بالإمكان في الخارج. والإنسان يُقدر في نفسه أشياء كثيرة يجوزها، ولا يعلم أنها ممتنعة، ومع هذا فهي ممتنعة في الخارج لأمور أُخر). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩)، وانظر: «التدمرية»: ص٢٦٣، وانظر=

كولادة النساء، ونبات الأرض.

وأما الجزم بالوقوع وعدمه، فيحتاج إلى دليل.

وفي نفس الأمر ما ثَم إلا ما يقع، أو لا يقع.

والواقع لا بُد من وقوعه، ووقوعه واجب لازم.

وما لا يقع فوقوعه ممتنع، لكن واجب بغيره، وممتنع لغيره:

وقوع ما قدره الله واجب من جهات

وهو واجب من جهات: من جهة علم الرب من وجهين، ومن جهة إرادته من وجهين، ومن جهة كلامه من وجهين، [ومن جهة كتابته من وجهين](1)، ومن جهة رحمته، ومن جهة عدله.

أما علمه: فما علم أنه سيكون، فلا بُد أن يكون، وما علم أنه لا يكون، فلا يكون. وهذا مما يعترف به جميع الطوائف، إلا من ينكر العلم السابق؛ كغلاة القدرية(2) الذين تبرأ منهم الصحابة.

= كلامًا مفصلاً للمؤلف أيضًا عن الفرق بينهما في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥) وقد سبق أيضًا التفريق بينهما من كلام المؤلف في هذا الكتاب، في ص١٩٥.

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى عنهم: (وغلاة القدرية يُنكرون علمه المتقدم وكتابته السابقة، ويزعمون أنه أمر ونهي، وهو لا يعلم من يطيعه ممن يعصيه، بل الأمر أنف: أي: مستأنف. وهذا القول أول ما حدث في الإسلام بعد انقراض عصر الخلفاء الراشدين، وبعد إمارة معاوية بن أبي سفيان في زمن الفتنة التي كانت بين ابن الزبير وبين بني أمية في أواخر عصر عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس، وغيرهما من الصحابة. وكان أول من ظهر عنه ذلك بالبصرة معبد الجهني، فلما بلغ الصحابة قول هؤلاء تبرءوا منهم، وأنكروا مقالتهم، كما قال عبد الله بن عمر لما أُخبر عنهم: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برءاء مني وكذلك كلام ابن عباس، وجابر بن عبد الله، وواثلة بن الأسقع، وغيرهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أئمة المسلمين =

ومن جهة أنه يعلم ما في ذلك الفعل من الحكمة: فيدعوه علمه إلى فعله، أو ما فيه من الفساد، فيدعوه إلى تركه، وهذا يعرفه من يقر بأن العلم داع، ومن يقر بالحكمة.

ومن جهة إرادته: فإنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن.

ومن جهة حكمته، وهي الغاية المرادة لنفسها، التي يفعل لأجلها. فإذا كان مريدا للغاية المطلوبة، لزم أن يُريد ما يُوجب حصولها.

ومن جهة كلامه: من وجهين؛ من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه؛ ومن جهة أنه أوجبه على نفسه، وأقسم ليفعلنه. وهذا من جهة إيجابه على نفسه، والتزامه أن يفعله.

ومن جهة كتابته إياه في اللوح: وهو يكتب ما علم أن سيكون. وقد يكتب إيجابه والتزامه؛ كما قال: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ﴾(١)، وقال: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾(٢).

= فيهم كثير، حتى قال فيهم الأئمة؛ كمالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم: إن المنكرين لعمل الله المتقدم يكفرون.

ثم كثر خوض الناس في القدر، فصار جمهورهم يقر بالعلم المتقدم، والكتاب السابق، لكن ينكرون عموم مشيئة الله، وعموم خلقه وقدرته، ويظنون أنه لا معنى لمشيئته إلا أمره؛ فما شاءه فقد أمر به، وما لم يشأه لم يأمر به. فلزمهم أن يقولوا: إنه قد يشاء ما لا يكون، ويكون ما لا يشاء. وأنكروا أن يكون الله تعالى خالقًا لأفعال العباد، أو قادرًا عليها، أو أن يختص بعض عباده من النعم بما يقتضي إيمانهم به وطاعتهم له..). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٥٠ ـ ٤٥١)، وانظر: المصدر نفسه: (٧/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، و(٨/ ٢٢٨)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٥٥٢.

(١) سورة المجادلة، الآية: ٢١.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٥٤.

فهذه عشرة أوجه[1] تقتضي الجزم بوقوع ما سيكون، وأن ذلك واجبٌ [حتمٌ][2] لا بُد منه، فما في نفس الأمر جوازٌ يستوي فيه الطرفان؛ الوجود، والعدم وإنما هذا في ذهن الإنسان، لعدم علمه بما هو الواقع. ثم من علم بعض تلك الأسباب، علم الواقع؛ فتارة يعلم لأنه أخبر بعلمه؛ وهو ماأخبرت به الأنبياء بوقوعه؛ كالقيامة [والجزاء][3]؛ وتارة يعلم من جهة المشيئة؛ لأنه جرت به سنته الشاملة التي لا تتبدل؛ وتارة يعلم من جهة حكمته، كما قد بسط في غير هذا الموضع[4].

---

(١) والخلاصة: أن الجزم بوقوع ما قدره الله سبحانه وتعالى واجب من جهات عشر:
من جهة علم الله سبحانه وتعالى من وجهين؛ الأول: ما علمه الله أنه سيكون، فلا بُد أن يكون.
والثاني: ما علم الله سبحانه وتعالى أنه لا يكون، فلا يكون.
وكذلك من جهة إرادته سبحانه من وجهين؛ الأول: أنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.
والثاني: من جهة حكمته سبحانه، وهي الغاية المرادة لنفسها التي يفعل لأجلها.
وكذلك من جهة كلامه، من وجهين؛ الأول: من جهة أنه أخبر به، وخبره مطابق لعلمه.
والثاني: من جهة أنه أوجبه على نفسه وأقسم ليفعلنه.
وكذلك من جهة كتابته إياه في اللوح المحفوظ من وجهين؛ الأول: كتابته ما علم أنه سيكون. والثاني: كتابته ما أوجبه على نفسه.
وكذلك من جهة رحمته.
وكذلك من جهة عدله.
فهذه عشرة أوجه.

(٢) في «ط»: (حتى).

(٣) في «ط»: (الجزاء).

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٦٢ ـ ٦٩)، و(٩/ ١٩٢ ـ ١٩٦)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٩٧ ـ ٢١٣).

الحكمة والعدل والرحمة تعلم بالعقل

والحكمة، والعدل، والرحمة، والعادة تُعلم بالعقل، كما قد عرف من حكمة الرب، وعدله، وسنته.

ويُستدل بذلك على العلم، والخبر، والكتاب؛ كما أن العلم، والخبر، والكتاب [يُعلم][1] بأخبار الأنبياء، ويُستدل بذلك على العدل، والحكمة، والرحمة.

الجهمية ينكرون الحكمة والعدل والرحمة

والجهمية المجبرة لا تجزم بثبوتٍ، ولا انتفاءٍ، إلا من جهة الخبر، أو العادة؛ إذ كانوا لا يثبتون الحكمة، والعدل، والرحمة في الحقيقة، كما قد بسط في غير موضع[2].

وحُكِيَ عن الجهم أنه كان يخرج، فينظر الجَذْمَى[3]، ثُم يقول: أرحم الراحمين يفعل هذا[4]؟ يقول: إنه يفعل لمحض المشيئة، ولو كان يفعل بالرحمة لما فعل هذا.

وهذا من جهله لم يعرف ما في الابتلاء من الحكمة، والرحمة، والمصلحة.

---

(١) في «م»، و«ط»: (تعلم).

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (والجهم بن صفوان ومن اتبعه ينكرون حكمته ورحمته، ويقولون: ليس في أفعاله وأوامره لام كي، لا يفعل شيئًا لشيء، ولا يأمر بشيء لشيء. وكثير من المتأخرين من المثبتين للقدر من أهل الكلام ومن وافقهم سلكوا مسلك جهم في كثير من مسائل هذا الباب، وإن خالفوه في بعض ذلك).
«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧)، وانظر: المصدر نفسه: (١٦/ ١٣٠ ـ ١٣٣، ٢٩٧ ـ ٣٠٠)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٥)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢١٤ ـ ٢١٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

(٣) الجُذام من الداء: مرض معروف سُمي بذلك لتجذُّم الأصابع وتقطُّعها. «لسان العرب»: (١٢/ ٨٧).

(٤) انظر: «شفاء العليل» لابن القيم: رَحِمَهُ اللَّهُ ص٢٠٢.

والمجبرة المثبتة للقدر متبعون لجهم[1]، والقدرية النفاة مناقضون لهم[2]، كما قد بُسط الكلام على ذلك في غير موضع[3].

العقلاء يستدلون بصفات الرب على ما يفعله . . .

وما زال العقلاء يستدلون بما علموه من صفات الرب على ما يفعله؛ [كقول][4] خديجة للنبي ﷺ لما قال لها: «لقد خشيت على نفسي»، فقالت: «كلا، والله لا يخزيك الله أبدًا، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكل، وتُقري الضيف، وتصدق الحديث، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق»[5].

فاستدلت بما فيه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال على أن الله لا يخزيه.

٥٩/ب ومنه: قوله تعالى: ﴿هَلۡ أُنَبِّئُكُمۡ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ/ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٖ﴾[6]؛ فإن الشيطان إنما ينزل على ما يناسبه، ويطلبه، وهو يريد

---

(١) وهم الأشاعرة.

(٢) وهم المعتزلة.

(٣) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: (والجهمي الجبري لا يثبت عدلاً ولا حكمة، ولا توحيد إلهيته، بل توحيد ربوبيته. والمعتزلي لا يثبت توحيد إلهيته، ولا عدلاً، ولا عزة، ولا حكمة، وإن قال إنه يثبت حكمة ما معناها يعود إلى غيره. فتلك لا تكون حكمة. فمن فعل لا لأمر يرجع إليه، بل لغيره، فهذا عند العقلاء قاطبة ليس بحكيم..). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢١١)، وانظر: المصدر نفسه: (٨/ ٣٥ ـ ٥٧، ٨٩ ـ ٩٣، ٣٧٧ ـ ٣٧٨)، و(١٧/ ٩٩ ـ ١٠٠).

(٤) في «ط»: (كقوله).

(٥) سبق تخريجه ص٢٠٠.

وانظر: تعليق المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الحديث في «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٦)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٥١١ ـ ٥١٢)، كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٥).

(٦) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

الكذب والإثم، فينزل على من يكون كذلك. وبسط هذا له موضع آخر[1].

الكلام في النبوة فرع على إثبات الحكمة

والكلام في النبوة فرعٌ على إثبات الحكمة التي يوجب فعل ما تقتضيه الحكمة، ويمتنع فعل ما [تنفيه[2]][3]، [فتقول][4]: هو سبحانه وتعالى حكيمٌ، يضع كل شيء في موضعه المناسب له، فلا يجوز عليه أن يُسوي بين جنس [الصادق][5] والكاذب، والعادل والظالم، والعالم والجاهل، والمصلح والمفسد، بل يُفرق بين هذه الأنواع بما يناسب الصادق العادل العالم المصلح من الكرامة، وما يناسب الكاذب الظالم الجاهل المفسد من الهوان؛ كما قال تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾[6]، وقال: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ﴾[7]، وهذا استفهام انكار على من ظن ذلك، وهو يتضمن تقرير المخاطبين، واعترافهم بأن هذا لا يجوز عليه، وأن ذلك بيِّنٌ معروف، يجب اعترافهم به، وإقرارهم به، كما يقال لمن ادعى أمرًا ممتنعًا؛ مثل نعم كثيرة في

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٢٩٧ ـ ٣٠٢)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٤ ـ ٤٧٧)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص١٦٦.

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله وهو يناقش من ينفي حكمة الله، ويُجوز عليه فعل كل شيء: (فإما أن يجوز عليه فعل كل شيء، وإما أن يكون متنزهًا عن بعض الأفعال. فإن قيل: إنه يجوز أن يصدر منه فعل القبيح، لم يؤمن منه تصديق المتنبئين الكذابين بالمعجزات، ولم يؤمن أيضًا الخبر المخالف لمخبره، فإن الكذب وتصديق الكاذب قبيح، وتجويز ذلك يُبطل النبوات وأخبار المعاد، وهذان تبطل بهما الملل)، «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٢).

(٣) في «خ»: (ينفيه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (يقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (الصدق).

(٦) سورة ص، الآية: ٢٨.

(٧) سورة القلم، الآية: ٣٥.

موضع صغير، فيُقال له: أههنا كانت هذه النعم؛ أي: هذا ممتنع [فاعترف][(١)] بالحق. وإذا ادعى على من هو معروف بالصدق والأمانة أنه نقب داره، وأخذ ماله، قيل له: أهذا فعل هذا؟!.

ومنه: قوله: ﴿يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾[(٣)]. ونظائره كثيرة.

وكذلك قوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ [ٱلصَّٰلِحَٰتِ][(٤)] سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[(٥)]؛ فإن هذا استفهام إنكار على من حسب أنه يسوي بين هؤلاء وهؤلاء؛ فبيّن أن هذا الحساب باطل، وأنَّ التسوية ممتنعة في حقه، لا يجوز أن يظن به، بل من ظن ذلك، فقد ظن بربه ظن السوء، وذلك ظن أهل الجاهلية الذين يظنون بالله ظن السوء، فمن جوز ذلك على الله، فقد ظن بربه ظن السوء.

ظن السوء بالله تعالى

وقوله تعالى فيما جرى يوم أحد: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[(٦)]؛ فسّره ابن عباس وغيره: بأنهم ظنوا أن الله لم يقدر ما جرى، وأنه لا ينصر رسوله[(٧)].

---

(١) في «ط»: (فاعتبر).
(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٦.
(٣) سورة سبأ، الآية: ٤٠.
(٤) في «م»، و«ط»: السيئات.
(٥) سورة الجاثية، الآية: ٢١.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٥٤.
(٧) انظر «تفسير الطبري»: (٤/١٤١ ـ ١٤٣)، و«تفسير ابن كثير»: (١/٤١٨)، و«فتح القدير» للشوكاني: (١/٣٩١ـ٣٩٢)، و«تفسير السعدي»: (١/٤٣٩ـ٤٤٠). =

فكما أن القدر يجب الإيمان به، ويُعلم أن كل ما كان، قد سبق به علم الرب، فكذلك يُعلم أنه لا بُد أن ينصر رسله والذين آمنوا. وكما أنه لا يجوز أن يقع خلاف المقدر، فلا يجوز أن لا ينصر رسله والذين آمنوا.

ومثله: قوله [تعالى][1] فيما أنزله عام الحديبية، لما ظن ظانون أن الرسول وأتباعه لا يُنصرون، فقال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[2]، وهذا يدل على أن هذا ظن سوء بالله، لا يجوز أن يظن به أنه يفعل ذلك.

الأشاعرة ينفون الحكمة ويجوزون على الله فعل كل شيء

ومن ينفي الحكمة[3] يقول: يجوز عليه فعل كل شيء، وليس عنده ظن سوء بالله.

وإن قيل: لما أخبر أنه ينصره، كان ضد ذلك ظن سوء؛ لأن خبره لا يقع بخلاف مخبره؟ قيل: عن هذا جوابان:

جوابان لمن يظن بالله ظن السوء

[أحدهما][4]: أن هؤلاء[5] يلزمهم تجويز إخلاف الوعد عليه؛ لأن هذا من باب الأفعال المقدورة، وهم يجوزون كل مقدور، وإذا قيل: إخلاف الوعد قبيح، فهم ليس عندهم شيء قبيحٌ يُنزهون الرب عنه.

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٦.

(٣) المقصود بهم الأشاعرة.
وانظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٦٢)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٤)، وانظر أيضًا: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٩، ٣٢٢، و«المواقف» للإيجي: ص٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١.

(٤) في «خ»: (إحداهما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) وهم من ينفي الحكمة؛ من الأشاعرة، والجبرية، والفلاسفة.

الثاني: أنه إذا علم أنه يفعله ولو بالعلم الضروري، فإنما ذلك لأنه واقع. ولو قُدِّر أن رجلاً ظن أن الله لا يفعل ما سيفعله مما ليس فيه ذم؛ مثل أن يظن أنه يموت بعد شهر، لم يقل إن هذا ظن سوء، وإنما يكون ظن سوء، إذا كان المظنون عيبًا قبيحًا، / لا يجوز أن يضاف إلى المظنون به، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ [وَتَظُنُّونَ][1] بِٱللَّهِ [ٱلظُّنُونَا۠][2]﴾[3]؛ فهذا ذم لمن ظن بالله [الظنونا][4]. 1/60

ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۝٣٥ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[5]، وهذا يقتضي أن هذا ممتنع عليه. ومن حكم بجوازه، فقد حكم حكمًا باطلاً جائرًا ممتنعًا، كالذين جوزوا أن تكون له بنات، وهم يكرهون أن تكون لهم بنات، فيجوز على الله ما هو قبيح عندهم؛ قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ [لِلَّهِ][6] ٱلْبَنَـٰتِ سُبْحَـٰنَهُۥ ۙ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝٥٧ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝٥٨ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ۚ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[7].

ومما يُبيِّن حكمته، أن تقول: أفعاله المحكمة المتقنة دلت على علمه.

---

(1) في «م»، و«ط»: يظنون.
(2) في «م»، و«ط»: رسمت: الظنون.
(3) سورة الأحزاب، الآية: 10.
(4) في «ط»: (الظنون).
(5) سورة القلم، الآيتان: 35 ـ 36.
(6) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».
(7) سورة النحل، الآيات: 57 ـ 59.

وهذا مما وقع الاتفاق عليه من هؤلاء؛ فإنهم يُسلمون أن الإحكام والإتقان يدل على علم الفاعل.

وهذا أمرٌ ضروريٌ عندهم، وعند غيرهم، وهو من أعظم الأدلة العقلية التي يجب ثبوت مدلولها.

معنى الإحكام والإتقان

والإحكام والإتقان إنما هو أن يضع كل شيء في محله المناسب، لتحصل به الحكمة المقصودة منه؛ مثل الذي يُخيط قميصًا، فيجعل الطوق على قدر العنق، والكُمَّين على قدر اليدين؛ وكذلك الذي يبني الدار، يجعل الحيطان متماثلة ليعتدل السقف؛ والذي يصنع الإبريق يُوسِّع ما يدخل منه الماء، ويُضيِّق ما يخرج منه.

وحكمة الرب في جميع المخلوقات باهرة، قد بهرت العقلاء، واعترف بها جميع الطوائف.

الفلاسفة يثبتون العناية والحكمة الغائية

والفلاسفة من أعظم الناس إثباتًا لها، وهم يُثبتون العناية، والحكمة الغائية، وإن كان فيهم من قَصَّر في أمر الإرادة والعلم[1].

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن الفلاسفة: (إنهم معترفون بما هو مشهود معلوم من ظهور الحكمة التي في العالم التي يسمونها (العناية). والفلاسفة من أعلم الناس بهذا، وأكثر الناس كلامًا فيما يوجد في المخلوقات من المنافع والمقاصد والحكم الموافقة للإنسان وغيره، وما يوجد من هذه الحكمة في بدن الإنسان وغيره، سواء كانوا ناظرين في العلم الطبيعي وفروعه، أو علم الهيئة ونحوه من الرياضي، أو العلم الإلهي، وأجل القوم الإلهيون. وقد تقدم ما ذكر في اعترافهم بأن هذه الموافقة ضرورة من قبل فاعل قاصد لذلك مريد. ولا ريب أن الاعتراف بهذا ضروري؛ كالاعتراف بأن المحدث لا بُد له من محدِث، والممكن لا بُد له من مرجح. فكما أن هناك مقدمتين؛ إحداهما: أن هنا حوادث مشهودة، والحادث لا بُد له من محدث. والأولى حسية، والثانية عقلية بديهية ضرورية. وكذلك أن هاهنا ممكنات، والممكن لا بُد له من مرجح واجب، فكذلك =

المتكلمون يثبتون الحكمة في مخلوقات الله

وكذلك المتكلمون[(١)]: كُلُّهم متفقون على إثبات الحكمة في مخلوقاته، وإن كانوا في الإدارة، وفعله لغاية، متنازعين؛ وذلك مثلما في خلق الإنسان. وأدنى ذلك أن العين، والفم، والأذن فيها مياه ورطوبة؛ فماء العين مالح، وماء الفم عذب، وماء الأذن مُر.

فإن العين شحمة، والملوحة تحفظها أن تذوب. وهذه أيضًا حكمة تمليح ماء البحر؛ فإن له سببًا وحكمةً؛ فسببه سبوخة أرضه وملوحتها؛ فهي توجب ملوحة مائه؛ وحكمتها أنها تمنع نتن الماء بما يموت فيه من الحيتان العظيمة؛ فإنه لولا ملوحة مائه لأنتن، ولو أنتن لفسد الهواء لملاقاته له، فهلك الناس بفساده، وإذا وقع أحيانًا، قتل خلق كثير فإنه يُفسد الهواء حتى يموت بسبب ذلك خلق كثير.

وماء الأذن مُر؛ ليمنع دخول الهوام إلى الأذن.

وماء الفم عذب؛ ليطيب به ما يأكله.

= هاهنا مقدمتان؛ إحداهما: أن هنا حكمًا أو منافع مطلوبة. والثانية: أنه لا بُد لذلك من فاعل قاصد مريد. وهما مقدمتان ضروريتان؛ الأولى: حسية، والثانية: عقلية؛ فإن الإحساس بالانتفاع كالإحساس بالحدوث، وإن كان في تفاصيل ذلك ما يعلم بالقياس أو الخبر، ثم هذه الحكم قد يعلم حدوثها، وقد يعلم إمكانها، كالأسباب). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا عن الفلاسفة أنهم: (من أكثر الناس نظرًا في حكم الموجودات، وقد اعترفوا بما تقدم من أن هذه الموافقة تعلم ضرورة أنها من قبل فاعل قاصد لذلك مريد، إذ ليس المراد أن تكون هذه الموافقة بالاتفاق، فعلم أن نفيهم بعد ذلك كونه فاعلاً مختارًا، تناقضٌ منهم). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٨٢)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١١١).

(١) أهل الجدل والمناظرة، والمقصود بهم: الأشاعرة، والمعتزلة، والجهمية.

فلو جعل الله ماء الفم مرًا، لفسد الطعام على أكلته، ولو جعل ماء الأذن عذبًا، لدخل الذباب في الدماغ.

ونظائر هذا كثيرة، فلا يجوز أن يفعل بخلاف [ذلك][1]؛ مثل أن يجعل العينين في القدمين، ويجعل الوجه خشنًا غليظًا، كالقدمين؛ فإنه كان يُفسد مصلحة النظر والمشي.

بل من الحكمة أنه جعل العينين في أعلى البدن، في [مقدمه][2] ليرى بها ما أمامه، فيدري أين يمشي.

وجعل الرجل خشنة تصبر على ما تلاقية من التراب وغيره.

والعين لطيفة يفسدها أدنى شيء، فجعل لها أجفانًا تغطيها، و[أهدابًا][3].

إثبات صفة العلم والإرادة والحكمة بالعقل

[فتقول][4]: هذا ومثله من مخلوقات الرب، دل على أنه قد أحكم ما خلقه، وأتقنه، ووضع كل شيء بالموضع المناسب له[5]، وهذا يوجب العلم الضروري أنه عالم؛ فيميز بين هذا وبين هذا، حتى خص هذا بهذا، وهذا بهذا، وهو أيضًا يُوجب [العلم][6] الضروري بأنه أراد تخصيص هذا بهذا، وهذا بهذا؛ فدل على علمه وإرادته، وهذا مما يُسلمونه، فتقول: [ودل][7] أيضًا على أنه جعل هذا لهذا؛ فجعل ماء العين والبحر ملحًا للحكمة المذكورة، وجعل العين في أعلى البدن، وجعل لها أجفانًا للحكمة المذكورة.

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (مقدمة).

(٣) في «خ»: (رسمت: أهذابًا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (فيقول). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سبق أن ذكر الشيخ رحمه الله هذه الحكم. انظر: ص٤٧٣ ـ ٤٧٤ من هذا الكتاب.

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو من «م»، و«ط».

(٧) في «ط»: (ودم).

وكذلك إذا أنزل المطر، وقت الحاجة إليه، عُلِم أنه أنزله ليحيي به الأرض.

٦٠/ب وكذلك إذا دعاه الناس مضطرين، / فأنزل المطر، عُلِم أنه أنزل ليُحيي الأرض لإجابة دعائهم، فلا يتصور أن يعلم أنه أراد هذا لهذا[(١)]، ولا يُتصور الإحكام والإتقان، إلا إذا فعل هذا للحكمة المطلوبة؛ فكان ما عُلم من إحكامه وإتقانه، دليلاً على علمه، وعلى حكمته أيضًا، وأنه يفعل لحكمة.

والذين استدلوا بالإحكام على علمه، ولم يثبتوا الحكمة[(٢)]، وأنه يفعل هذا لهذا، متناقضون عند عامة العقلاء، وحذاقُهم معترفون بتناقضهم؛ فإنه لا معنى للإحكام إلا الفعل لحكمة مقصودة، فإذا انتفت الحكمة، ولم يكن فعله لحكمة، انتفى الإحكام. وإذا انتفى الإحكام، انتفى دليل العلم.

وإذا كان الإحكام معلومًا بالضرورة، [ودلالته على العلم معلومة بالضرورة][(٣)]، عُلم أن حكمته ثابتة بالضرورة، وهو المطلوب.

مقتضيات صفة العلم لله

وأيضًا فإذا ثبت أنه عالم، فنفس العلم يوجب أنه لا يفعل قبيحًا، ولا يجوز أن يفعل القبيح، إلا من هو جاهل، كما قد بسط في غير هذا

---

(١) قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُوا۟ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ ۚ وَهُوَ ٱلْوَلِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾ [الشورى: ٢٨].

وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ ۖ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْىِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: ٤٨ ـ ٥٠].

(٢) المقصود بهم الفلاسفة الذين يُثبتون العناية والإحكام (الحكمة الغائبة). انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١١١)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٨٥٦.

(٣) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

الموضع[1]، [و][2] بُيِّن أن العالم يعلم ما الذي يصلح أن يفعل، وأن فِعلَ هذا، أولى من فعل هذا. وإذا كان مريدًا للفعل، وقد علم أن الفعل على هذا الوجه هو الأصلح، امتنع أن يريد الوجه الآخر.

والإنسان لا يريد القبيح إلا [لنقص][3] علمه. أما أن يفعل بلا علم، بل لمجرد الشهوة، أو يظن خطأ؛ فيظن أن هذا الفعل يصلح، وهو لا يصلح، فإنما يقع القبيح في فعله لفعله مع الجهل البسيط أو المركب[4].

والرب منزه عن هذا وهذا، فيمتنع أن يفعل القبيح.

إثبات الإرادة يستلزم إثبات الحكمة...

وأيضًا فإنه قد ثبت أنه مريد، وأن الإرادة تخصص المراد عن غيره، وهذا إنما يكون إذا كان التخصيص لرجحان المراد؛ إما لكونه أحب إلى المريد وأفضل عنده. فأما إذا ساوى غيره من كل وجه امتنع ترجيح الإرادة له، فكان إثبات الإرادة مستلزمًا إثبات الحكمة[5]، [وإلا][6] لم تكن الإرادة.

فقد تبين ثبوت حكمته من جهة علمه، ومن جهة نفس أفعاله المتقنة المحكمة، التي تدل على علمه بالاتفاق.

وهذه أصول عظيمة من تصورها تصورًا جيدًا، انكشف له حقائق هذا الموضع الشريف[7].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ١٣٠ ـ ١٣٣)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧٨ ـ ١٨٤، ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٦٣)، و(٩/ ١١١).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٣) في «خ»: (لفعل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سبق التعريف بهما. انظر: ص٦٣٦ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٣١.

(٦) في «خ» رسمت: (والم).

(٧) وهو إثبات حكمة الله سبحانه وتعالى التي نفاها المتكلمون والفلاسفة، وخاضوا في أفعال الله وأحكامه وصفاته بالباطل.

حكمة الله من لوازم ذاته . . .

وإذا ثبت أنه حكيم، وأن حكمته لازمة لعلمه، ولازمة لإرادته، وهما لازمان لذاته، كانت حكمته من لوازم ذاته؛ فيمتنع أن يفعل إلا لحكمة وبحكمة، ويمتنع أن يفعل على خلاف الحكمة.

ومعلومٌ بصريح العقل أن العلم خير من الجهل، والصدق خير من الكذب، والعدل خير من الظلم، والإصلاح خير من [الإفساد][1]. ولهذا وجب [اتصافه تعالى بالرحمة، والعلم، والصدق][2]، والعدل، والإصلاح، دون نقيض ذلك.

وهذا ثابت في خلقه وأمره؛ فكما أنه في خلقه عادلٌ حكيمٌ رحيمٌ، فكذلك هو في أمره وما شرعه من الدين، فإنه لا يكون إلا عدلاً، وحكمةً، ورحمةً، ليس هو كما تقول الجهمية المجبرة، ومن اتبعهم من أهل الكلام والرأي: إنه يأمر العباد بما لا مصلحة لهم فيه إذا فعلوه، وإن ما أمر به لا يجب أن يفعل على حكمة، وينكرون تعليل الأحكام، أو يقولون إن علل الشرع إمارات محضة[3]. فهذا كله باطلٌ، كما قد بسط في مواضع[4].

البراهين اليقينية على أن الله لا يفعل خلاف الحكمة والعدل ولا يسوي بين الصادق والكاذب

بل ما يأمر به مصلحةٌ لا مفسدة، وحسن لا قبيح، وخير لا فساد، وحكمة وعدل ورحمة، والحمد لله رب العالمين؛ فإذا قُدر رجلان ادعيا على الرب الرسالة، أو توليا على الناس، أو كانا من عرض الناس؛ أحدهما

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».

(٢) في «خ»: (وجب اتصاف الرحمة بالعلم والصدق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «الإنصاف» للباقلاني: ص٧٤ ـ ٧٥، و«المواقف» للإيجي: ص٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٢٣، و«شرح جوهرة التوحيد» للبيجوري: ص١٠٨.

(٤) انظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٨)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤، ٤٦٦ ـ ٤٦٨)، و«منهاج السنة»: (٣/ ٨٨ ـ ٩٠، ١٧٧)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٦٥.

عالم صادق عادل مصلح، والآخر جاهل ظالم كاذب مفسد، ثم قُدِّر أن ذلك العالم العادل عوقب في الدنيا والآخرة، فأُذل في الدنيا، وقُهر، وأُهلك، وجعل في الآخرة في جهنم، وذلك الظالم الكاذب الجاهل، أُكرم في الدنيا والآخرة، [و][1] جُعل في الدرجات العلى، كان معلومًا بالاضطرار أن هذا نقيض الحكمة / والعدل، وهو أعظم سفهًا وظلمًا من تعذيب ماء البحر ١/٦١
وماء العين؛[2] فإن هذا غايته موت شخص أو النوع، وهذا أقل فسادًا من إهلاك خيار الخلق وتعذيبهم، وإكرام شرار الخلق وإهانتهم.

وإذا كان هذا أعظم مناقضة للحكمة والعدل من غيره، وتبيّن بالبراهين اليقنية أن الرب لا يجوز عليه خلاف الحكمة والعدل، عُلم بالاضطرار أن الرب سبحانه لا يسوي بين هؤلاء وهؤلاء، فضلاً عن أن يفضل الأشرار على الأخيار، وهو سبحانه أنكر التسوية؛ فقال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ [مَا يَحْكُمُونَ][3]﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ [تَحْكُمُونَ][5]﴾[6].

الأشاعرة يجوزون على الله عقلا أن يسوي بين الصادق والكاذب وأن يعذب المؤمنين ولكن بالسمع لا بالعقل

وقد جعل[7] من جوز أن الله لا ينصر رسوله والمؤمنين في الدنيا والآخرة، ويعذبهم في الآخرة في جهنم، وأن الفراعنة[8] يكرمهم في الدنيا

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٢) أي: يصير ماء البحر وماء العين عذبًا صالحًا للشرب.
(٣) في «خ»: (ما كانوا يعلمون).
(٤) سورة الجاثية، الآية: ٢١.
(٥) في «ط»: (يحكمون).
(٦) سورة القلم، الآيتان: ٣٥ ـ ٣٦.
(٧) أي: الجبري.
(٨) فرعون: اسم أعجمي، وقد استخدم في اللغة العربية، فقيل: تفرعن فلان: إذا تعاطى=

والآخرة، والمنازع عنده لا فرق بين هذا وهذا بالنسبة إلى الرب وإلى إرادته وحكمته وعلمه، بل إنما عُلم وقوع أحدهما بمجرد الخبر(١)، لا لامتناع أحدهما ووجوب الآخر.

= فعل فِرعون؛ كما يُقال: أبلس إبليس. ومنه قيل للطغاه: الفراعنة والأبالسة.
انظر: «المفردات» للراغب الأصفهاني: ص٣٦٢، و«المصباح المنير»: ص٤٧٠.

(١) بمعنى أن الأشعري يقول: علمت أن الله لا يُعذب المؤمنين وينعم الكافرين بمجرد خبر النبي الصادق؛ وهي الدلالة السمعية المجردة. أما عقلاً: فيجوز أن يفعل الله كل مقدور، فيعذب هؤلاء وينعم هؤلاء، ويُسوي بين الصادق والكاذب، لكن بالدلالة الخبرية السمعية علمت أنه لا يفعل. انظر: «اللمع» للأشعري: ص٧١، و«التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٥، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٦٨ ـ ٤٧٠.
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلام حول هذا الموضوع، يقول فيه: (وأما مثبتة الصفات كابن كلاب والأشعري وغيرهما ممن يثبت الصفات ولا يثبت إلا واحدًا معينًا؛ فلا يُثبت إلا إرادة واحدة تتعلق بكل حادث، وسمعًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مسموع، وبصرًا واحدًا معينًا متعلقًا بكل مرئي، وكلامًا واحدًا بالعين يجمع جميع أنواع الكلام، كما قد عُرف من مذهب هؤلاء. فهؤلاء يقولون: جميع الحادثات صادرة عن تلك الإرادة الواحدة العين المفردة التي ترجح أحد المتماثلين لا بمرجح، وهي المحبة والرضا وغير ذلك.
وهؤلاء إذا شهدوا هذا لم يبق عندهم فرق بين جميع الحوادث في الحسن والقبح إلا من حيث موافقتها للإنسان، ومخالفة بعضها له. فما وافق مراده ومحبوبه كان حسنًا عنده، وما خالف ذلك كان قبيحًا عنده، فلا يكون في نفس الأمر حسنة يحبها الله، ولا سيئة يكرهها، إلا بمعنى أن الحسنة هي ما قرن بها لذة صاحبها، والسيئة ما قرن بها ألم صاحبها، من غير فرق يعود إليه، ولا إلى الأفعال أصلاً.
ولهذا كان هؤلاء لا يثبتون حسنًا ولا قبيحًا، لا بمعنى الملائم للطبع والمنافي له. والحسن والقبح الشرعي هو ما دل صاحبه على أنه قد يحصل لمن فعله لذة، أو حصول ألم له. ولهذا يجوز عندهم أن يأمر الله بكل شيء، حتى الكفر والفسوق والعصيان، وينهى عن كل شيء، حتى الإيمان والتوحيد. ويجوز نسخ كل ما أمر به بكل ما نهى عنه. ولم يبق عندهم في الوجود خير ولا شر، ولا حسن ولا قبيح إلا بهذا الاعتبار، فما في الوجود ضر ولا نفع. والنفع والضر أمران إضافيان، فربما نفع هذا ما ضر هذا).
«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤)، وانظر: المصدر نفسه: (٨/ ٣٣٧ ـ ٣٥٥).

والخبر إنما خبر الأنبياء، وذلك موقوف على العلم بصدقهم، وهو يستلزم صدقهم.

وعلى أصله[1] يمتنع العلم بصدقهم؛ فإنه يجوز أن يسوي الله بين الصادق والكاذب على أصله؛ إذ كان يجوز عليه عنده كل مقدور.

وعنده لا يجوز أن يفعل فعلاً لحكمة، فلا يجوز على أصله أن يخلق الله آية ليدل بها على صدقهم[2].

وإذا قال[3]: تجويز ذلك يقتضي أنه لا يقدر على خلق ما به يبين صدق الصادق، فلذلك منعت من ذلك لأنه يفضي إلى تعجيزه.

قيل له: إنما يفضي إلى عجزه إذا كان خلق دليل الصدق ممكنًا. وعلى أصلك لا يمكن إقامة الدليل على [إمكانة][4]؛ فإن الدليل يستلزم المدلول، ويمتنع ثبوته مع عدمه، وأي: شيء قدرتَه، جاز أن يخلقه على أصلك على يد الكاذب، وأنت لا تنزهه عن فعل ممكن[5].

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٨٦ ـ ٩١).

(٢) الأشاعرة ينفون أن يفعل الله شيئًا لأجل شيء، لأنهم ينفون حكمة الله سبحانه وتعالى.
وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٥٤٢، وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦، و«المواقف» للإيجي: ص٢٣١.

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«المواقف» للإيجي: ص٢٤٢، وانظر: اعتراض المعتزلة على الأشاعرة في «شرح الأصول الخمسة» لعبد الجبار: ص٥٦٤ ـ ٥٧١.
وقد رد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ فيما مضى، انظر: ص٩٠ ـ ٩٨، ٣٦٢ ـ ٣٦٨ من هذا الكتاب وانظر له: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٣ ـ ٤٠١)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٦ ـ ٦٢٤).

(٤) في «ط»: (إمكان).

(٥) انظر: ما سبق ص٢١٠ ـ ٢١٢ من هذا الكتاب.

وإذا قلتَ: أُنزهه عن فعل ممكن يستلزم عجزه، كان هذا تناقضًا؛ فإن فعل الممكن لا يستلزم العجز، بل امتناع الممكن يستلزم العجز. وبيان ذلك أن يقال: ما خلقه على يد الصادق هو قادرٌ على أن يخلقه على يد الكاذب أم لا؟.

فإن قلتَ: ليس بقادر، فقد أثبتَّ عجزه. وإن قلتَ: هو قادر على ذلك، فالمقدور عندك لا يُنزه عن شيء منه. وإن قلتَ: هذا المقدور أنزهه عنه، لئلا يلزم عجزه، كان حقيقة قولك: أُثبت عجزه [لئلا أنفي][1] عجزه؛ فجعلته عاجزًا لئلا [تجعله][2] عاجزًا، فجمعتَ بين النقيضين؛ بين إثبات العجز ونفيه.

وإنما لزمه هذا؛ لأنه لا ينزه الرب عن فعل مقدور، فاستوت المقدورات كلها في الجواز عليه عنده، ولم يحكم بثبوت مقدور إلا بالعادة، أو الخبر[3]. والعادة يجوز انتقاضها عنده[4]، والخبر موقوف على العلم بصدق المخبر، ولا طريق له إلى ذلك.

فتبيَّن أن كل من لم يُنزه الرب عن السوء والسفه، ويصفه بالحكمة والعدل، لم يمكنه أن يعلم نبوة نبي، ولا المعاد، ولا صدق الرب في شيء من الأخبار.

---

(١) في «م»، و«ط»: (لأنفي).

(٢) في «خ»: (يجعله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) قد تقدمت هذه المناظرة بين شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ والأشاعرة في ص٤٨٧ من هذا الكتاب.

(٤) الأشاعرة يُجوزون أن يأتي الساحر والكاهن بمثل آيات الأنبياء، إلا أنه لا يدعي النبوة، فيجوزون خرق العادات لغير الأنبياء. انظر: «البيان» للباقلاني: ص٩٤ ـ ٩٥، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٢٢٢ ـ ٢٢٨، ٤٨١، ٤٨٥، ٨٢٦، ٨٥٩ ـ ٨٦٢، ٨٧١.

الطريقة الأولى عند الأشاعرة في دلالة المعجزة

فهذه طريقة من يجعل وجه دلالة المعجز على صدق الأنبياء، لئلا يلزم العجز[1].

الطريقة الثانية

وأما الطريقة الثانية، وهي أجود، وهي التي اختارها [أبو][2] المعالي[3] وأمثاله، فهو أن دلالة المعجز على التصديق معلوم بالاضطرار، وهذه طريقة صحيحة لمن اعتقد أنه يفعل لحكمة.

وأما إذا قيل: إنه لا يفعل لحكمة، انتفى العلم الاضطراري. والأمثلة التي يذكرونها كالملك الذي [جعل][4] آية لرسوله أمرًا خارجًا عن عادته، إنما دلت للعلم بأن الملك يفعل شيئًا لشيء، فإذا نفوا هذا بطلت الدلالة[5].

دليل القدرة في إثبات النبوة

وكذلك دليل القدرة[6]: هو دليل صحيح، لكن مع إثبات الحكمة؛ فإنه سبحانه [وتعالى][7] قادر على أن يميز بين الصادق والكاذب؛ إذ كان

---

(١) وهي الطريقة الأولى عند الأشاعرة؛ طريقة أبي الحسن الأشعري في دلالة المعجزة. انظر: ما سبق، ص٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٢) في «ط»: (أو).

(٣) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣١٣، ٣٢٥ ـ ٣٣٠، ٥٨٥، ٦٤٢.

(٤) في «خ»: (جعله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: نقد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه الطريقة ـ الثانية ـ عند الأشاعرة، ومخالفتها لأصولهم، في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٢٣ ـ ٦٢٤)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٢٣٨ ـ ٢٤٠، ٤٨١ ـ ٤٨٣، ٤٩١، ٦٨٤، ٨٧٠.

(٦) انظر: كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن دليل الضرورة والقدرة في إثبات النبوة، في «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤ ـ ٤٥، ٥٢ ـ ٥٣).

(٧) في «خ» رسمت: (جعل). وما أثبت من «م»، و«ط».

٦١/ب قادرًا على أن يهدي عباده إلى ما هو أدق من هذا، / فهداهم إلى أسهل[١].

[لكن][٢] هذا[٣] يستلزم إثبات حكمته ورحمته، فمن لم يثبت له حكمة ورحمة، امتنع عليه العلم بشيء من أفعاله الغائبة.

وأيضًا: فآيات الأنبياء تصديق بالفعل، فهي تدل إذا عُلم أن من صدقه الرب فهو صادق، وذلك يتضمن تنزيهه عن الكذب، وعلى أصلهم لا يعلم ذلك، فإن ما يخلقه من الحروف والأصوات عندهم هو مخلوق من المخلوقات، فيجوز أن يتكلم كلامًا يدل على شيء، وقد أراد به شيئًا آخر؛ فإن هذا من باب المفعولات عندهم.

صفة الكلام لله والكلام النفسي عند الأشاعرة.. والكلام النفسي[٤] لاسبيل لأحدٍ إلى العلم به. فعلى أصلهم يجوز

(١) أي: إلى أسهل الطرق وأوضحها في ثبوت النبوة؛ لأنه كلما كان الناس إلى الشيء أحوج، فإن الله ييسره لهم منة منه وفضلاً.

(٢) في «ط»: (فكن).

(٣) إشارة إلى دليل القدرة.

(٤) الكلام من صفات الله الثابتة على ما يليق بجلاله سبحانه، وهو صفة ذاتية باعتبار نوع الكلام، وصفة فعل لتعلقه بمشيئة الله باعتبار أفراد الكلام.

وقد ذهبت الكلابية والأشعرية إلى أن الله متكلم بكلام قائم بذاته أزلاً وأبدًا، لا يتعلق بمشيئته وقدرته، إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عُبر عنه بالعبرانية كان توارة، وإن عبر عنه بالسريانية كان إنجيلاً. ونفوا أن يكون الله متكلمًا بحرف وصوت زاعمين أن كلامه سبحانه نفسي. أما القرآن الكريم: فقد صرحوا بأنه مخلوق محدث ليس كلام الله، بل هو عبارة عن كلام الله. وانظر مذهب الأشاعرة والكلابية في كلام الله والقرآن في: «الإرشاد» للجويني: ص٩٩، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٠٦ ـ ١٠٨، و«المواقف» للإيجي: ص٢٩٣، ٢٩٤، و«البرهان» للسكسكي: ص٣٧، و«تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» للباجوري: ص٩٤.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والصواب الذي عليه سلف الأمة كالإمام أحمد، والبخاري=

الكذب في الكلام المخلوق العربي، وهو الذي يستدل به الناس، فلا يبقى طريق إلى العلم بأنه صادق فيما يخلقه من الكلام.

أصول الأشاعرة السمعية

ولهذا تجد حذاقهم في السمعيات[1] إنما يفرون إلى ما عُلم بالاضطرار من قصد الرسول، لا إلى الاستدلال بالقرآن؛ فالقاضي أبو بكر عمدته أن يقول هذا مما وَقَفَنا عليه الرسول، وعلمنا قصده بالاضطرار؛ كما يقول مثل ذلك في تخليد أهل النار[2]، وفيما علمه من الأحكام؛ إذ كانوا لا يعتمدون

= صاحب الصحيح في كتاب خلق أفعال العباد، وغيره، وسائر الأئمة قبلهم وبعدهم: اتباع النصوص الثابتة، وإجماع سلف الأمة؛ وهو أن القرآن جميعه كلام الله حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلامًا لغيره، ولكن أنزله على رسوله). «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، وانظر: المصدر نفسه: (١٢/ ٦٩ ـ ٧٠، ١٦٢ ـ ١٧٤)، و(١٧/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٦٨)، و«مختصر الصواعق»: (٢/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، و«شرح الطحاوية»: ص١٨٠.

(١) الأدلة السمعية المقصود بها: القرآن، والسنة، والإجماع. وما يثبتونه بهذه الأدلة هو من السمعيات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأشاعرة: (وهم يعتمدون في السمعيات على ما يظنونه من الإجماع، وليس لهم معرفة بالكتاب والسنة، بل يعتمدون على القياس العقلي الذي هو أصل كلامهم وعلى الإجماع).

انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٥٩١.

وقال أيضًا عنهم: (..إن مسائل ما بعد الموت ونحو ذلك: الأشعري وأتباعه ومن وافقهم من أهل المذاهب الأربعة.. يسمونها السمعيات، بخلاف باب: الصفات والقدر، وذلك بناء على أصلين، أحدهما: أن هذه لا تعلم إلا بالسمع، والثاني: أن ما قبلها يعلم بالعقل). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦٣١)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٩٥ ـ ٩٧). وما سبق في هذا الكتاب ص٤٧٦ ـ ٤٧٩.

(٢) أورد ذلك الباقلاني بأسلوب المحاورة، فقال: (فإن قال قائل: فهل يصح على قولكم=

على القول المسموع؛ لا خبرًا، ولا أمرًا، فهو لا طريق [عندهم][1] إلى التمييز بين ما يقع وما لا يقع؛ مثل التمييز بين كونه يثيب المحسن، ويعاقب المسيء، أو لا يفعله.

ففي الجملة: جميع أفعاله؛ من إرسال الأنبياء، ومجازاة العباد، [وقيام القيامة، لا طريق لهم إلى العلم بذلك إلا من جهة الخبر، وطريق الخبر][2] على أصلهم مسدود[3].

وهو يعلمون صدق الرسول، وصدقُ خبره معلومٌ في أنفسهم، لكن يناقض أصولهم.

لكن مع هذا هم واقفة فيما أخبرت به الرسل من الوعيد، فضعف علمهم بما أخبرت به الرسل، فصاروا في نقصٍ عظيم؛ في علمهم، وإيمانهم بما أخبرت به الرسل، وما أمرت به، وفي أصل ثبوت الرسالة. هذه السمعيات.

أصول الأشاعرة العقلية...

وأما العقليات: [فمدارها][4] على حدوث الجسم. وقد عرف فساد

= هذا أنْ يؤلم الله سبحانه سائر النبيين، وينعم سائر الكفرة والعاصين من جهة العقل قبل ورود السمع؟ قيل له: أجل، له ذلك، ولو فعله لكان جائزًا منه غير مستنكر من فعله. فإن قال: فما الذي يؤمنكم من تعذيبه المؤمنين وتنعيمه الكافرين؟ قيل له: يؤمننا من ذلك توقيف النبي ﷺ، وإجماع المسلمين على أنه لا يفعل ذلك، وعلى أنه قد أخبر أخبارًا علموا قصده به ضرورة إلى أن ذلك لا يكون، ولولا هذا التوقيف والخبر لأجزنا ما سألت عنه). «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨٥ ـ ٣٨٦.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) سبق مثل هذا في الكلام في ص٢٤٠ ـ ٢٤٢، ٦٠٩ من هذا الكتاب.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

أصلهم فيها[1]. فهذه أصولهم العقلية والسمعية.

وهم لا يعلمون أيضًا ما يفعله الرب من غير الخبر، إلا من جهة العادة.

العادة

والعادة يجوز عندهم نقضها بلا سبب ولا لحكمة[2]، ويجوزون أن تصبح الجبال يواقيت، والبحار زيبقًا.

فإذا احتجوا [بالعادات][3]، فقيل لهم: عندكم يجوز نقضها بلا سبب ولا حكمة، أجابوا: بأن الشيء قد يعلم جوازه، ويعلم بالضرورة أنه لا يقع، وهذا أيضًا جمعٌ بين النقيضين.

العقل عند الأشاعرة

وهم يقولون: العقل هو العلم بجواز الجائزات، وامتناع الممتنعات[4]، ووجوب الواجبات؛ كالعلم بأن الجبل لم ينقلب ياقوتًا. ثم يجعلون هذا من الجائز، على أصلهم: ليس في الأفعال، لا واجب، ولا ممتنع، بل كل مقدورٍ، فإنه جائز الوجود، وجائز العدم، لا يُعلم أحدُ الطرفين، إلا بخبرٍ، أو عادةٍ، لا بسبب يقتضيه، ولا حكمة تستلزمه، كما أن المرجح له عندهم مجرد الإرادة، لا بسبب ولا حكمة، وإذا علم جواز الشيء وعدمه، ولم يعلم ما يوجب أحدهما، [امتنع][5] أن يعلم بالضرورة ثبوت أحدهما.

---

(١) وقد أبطل شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الأصل في كثير من كتبه. وعلى سبيل المثال في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٧١ ـ ٧٤)، وفي «بيان تلبيس الجهمية»: وفي أول هذا الكتاب، انظر: ص٢٤٨ ـ ٢٦٢ منه.

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠١).

(٣) في «خ» رسمت: (بالعبادات). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٤٩)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠١).

(٥) في «ط»: (إتمنع).

والناس إنما يعلمون أن الجبال لم تنقلب يواقيت، لعلمهم بأن هذا ممتنع، وأن الله إذا أراد قلبها يواقيت، أحدث أسبابا تقتضي ذلك(١).

فأما انقلاب العادة بلا سبب: فهذا ممتنع عند العقلاء، وجميع ما خرق الله به العادة كان لأسباب تقتضيه، ولِحِكَمٍ فعل لأجلها(٢)، لم [تكن](٣) ترجيحًا بلا مرجح، كما يقوله هؤلاء، فهذا هذا، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (ليس كل ما عُلم إمكانه جُوز وقوعه، فإنا نعلم أن الله قادر على قلب الجبال ياقوتًا، والبحار دمًا، ونعلم أنه لا يفعل ذلك). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧١).

(٢) وقد رد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ على هؤلاء الذين يُجوزون نقض العادات بدون سبب ولا حكمة، فقال: (وكل ما وجد في العالم من خوارق العادات؛ آيات الأنبياء وغيرها، لم يأت منها شيء إلا بأسباب تقدمته؛ كآيات موسى؛ من مثل مصير العصا حية، كانت بعد أن ألقاها؛ إما عند أمر الله له بذلك لما ناداه من الشجرة ورأى النار الخارقة للعادة؛ وإما عند مطالبة فرعون له بالآية؛ وإما عند معارضة السحرة لتبتلع حبالهم وعصيهم.
وكذلك سائر آياته، حتى إغراق فرعون كان بعد مسير الجيش، وضربه البحر بالعصا، وكذلك تفجر الماء من الحجر كان بعد أن ضرب الحجر بعصاه واستسقاء قومه إياه وهم في برية لا ماء عندهم.
وكذلك آيات نبينا ﷺ؛ مثل تكثير الماء، كان بوضع يده فيه، حتى نبع الماء من بين الأصابع؛ أي: تفجر الماء من بين الأصابع، لم يخرج من نفس الأصابع. وكذلك البئر كان ماؤها يكثر إما بإلقائه سهمًا من كنانته فيها، وإما بصبه الماء الذي بصق فيه.
وكذلك المسيح كان يأخذ من الطين كهيئة الطير، فينفخ فيه، فيكون طيرًا بإذن الله، إلى أمثال ذلك.
فأما جبل ينقلب ياقوتًا بلا أسباب تقدمت ذلك، فهذا لا كان ولا يكون. وكذلك نهر يطرد يصير لبنًا بلا أسباب تقتضي ذلك يخلقها الله، فهذا لا كان ولا يكون). «الجواب الصحيح»: (٦/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤). وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٩).

(٣) في «م»، و«ط»: (يكن).

ولو [لم][1] يتعلق هذا بالإيمان بالرسول، وبما أخبر به الرسول، واحتجنا إلى أن نميز بين الصحيح والفاسد في الأدلة والأصول، لما ورد على ما قاله هؤلاء من هذه السؤالات، لم تكن بنا حاجة إلى كشف الأسرار، لكن لما تكلموا في إثبات النبوة، صاروا يوردون عليها أسئلة في غاية / القوة والظهور، ولا يجيبون عنها إلا بأجوبة ضعيفة[2]، كما ذكرنا

الرد على الأشاعرة في النبوات

الأشاعرة يوردون الشبهات ولا يستطيعون الرد عليها

١/٦٢

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) انظر: مثلاً ما قاله العلماء عن الرازي من أنه يورد الشبه، ولا يرد عليها، وأنه كان يقرر في مسائل كثيرة مذاهب الخصوم وشبههم بأتم عبارة، فإذا جاء إلى الأجوبة اقتنع بالإشارة. حتى قال فيه بعض علماء المغاربة: يورد الشبه نقدًا، ويحلها نسيئة.

انظر: «ذيل الروضتين»: ص٦٨، و«لسان الميزان»: (٤/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، و«نقض التأسيس»: ـ مخطوط ـ (١/ ٦ ـ ٧).

وقد توعد شيخ الإسلام رحمه الله الأشاعرة في مناظرته لهم، إن لم يكفوا عن مخالفته أن يكشف أستارهم، ويبين عوار مذهبهم ومعتقدهم، ومخالفته لمعتقد السلف، فقال رحمه الله: (فلما اجتمعنا وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم، حمدت الله بخطبة الحاجة . . . ـ إلى أن قال: ـ وربنا واحد، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين، وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد لله، وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفت له الأسرار، وهتكت الأستار، وبينت المذاهب الفاسدة التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس، فإن للسلم كلامًا وللحرب كلامًا.

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون، يقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري، ويجري بينهم تفرق وفتن واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها). «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٨١ ـ ١٨٢)، وانظر: المصدر نفسه: (٣/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

وقد تقدم بيان شيخ الإسلام رحمه الله لسبب بسطه في الرد على هؤلاء في ص٦٤٥ ـ ٦٤٧ من هذا الكتاب.

كلامهم[(١)]، فصار طالب العلم والإيمان والهدى من عندهم، ـ لا سيما إذا اعتقد أنهم أنصار الإسلام، [ونظاره][(٢)]، والقائمون ببراهينه وأدلته ـ إذا عرف حقيقة ما عندهم، لم يجد ما ذكروه يدل على ثبوت نبوة الأنبياء، بل وجده يقدح في الأنبياء، ويورث الشك فيها أو الطعن، وأنها حجة تقدح في الأنبياء، و[تورث][(٣)] الشك فيها، أو الطعن فيها، وأنها حجة لمكذب الأنبياء أعظم مما هي حجة لمصدق الأنبياء، فانسد طريق الإيمان والعلم، وانفتح طريق النفاق والجهل[(٤)]، لا سيما على من لم يعرف إلا ما قالوه.

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يُخاطب المتكلمين، ويبين لهم ضعف أجوبتهم مع الفلاسفة، وينصحهم أن لا يدخلوا معهم في مناظرات لا ينتصرون فيها: (ومن العجيب أن المتكلمين المناظرين هؤلاء وأمثالهم من أهل الكفر إذا أوردوا سؤالاً . . . لا يكون المجيب متمكنًا من ذلك علمًا وبيانًا، ولا ينقطع بذلك الخصم، ولا يهتدي لنقص قوى إدراكه، أو سوء قصده، أو لاحتياج تحقيق ذلك إلى مقدمات متعددة وزمان طويل، وتقرير لتلك المقدمات بجواب ما ترد بها من ممانعة ومعارضة. فيتركوا أن يبدؤوهم من أول الأمر ببيان فساد هذه الحجة، وبيان تناقضهم، وأن قائلها يلزمه إذا قال بها أعظم مما أنكره. فإذا تبين له فسادها وللمتكلمين معه، حصل دفع هذا الشر وبطلان هذا القول وهذه الحجة. وهو المقصود في هذا المقام، ثم بيان الحق وتكميله مقامه آخر). «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧١)، وانظر: المصدر نفسه: (١/ ٨)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) في «خ»: (نظائره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (يورث). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عن هؤلاء الذين يوردون الشبهات ولا يستطيعون الرد عليها: (ومما يعجب منه أن بعض المنكرين لمجادلة الكفار بناء على ظهور دلائل النبوة، تجده هو ومن يعظمه من شيوخه الذي يعتمد في أصول الدين على نظرهم ومناظرتهم، ويزعمون أنهم قرروا دلائل النبوة، قد أوردوا من الشبهات والشكوك والمطاعن على دلائل النبوة ما يبلغ نحو ثمانين سؤالاً، وأجابوا عنه بأجوبة لا تصلح أن تكون جوابًا في المسائل الظنية، بل هي إلى تقرير شبه الطاعنين أقرب منها إلى تقرير أصول الدين. وهم=

والذي يفهم ما قالوه، لا يكون إلا فاضلاً، قد قطع درجة الفقهاء، ودرجة من قلد المتكلمين، فيصير هؤلاء؛ إما منافقين، وإما في قلوبهم مرض، ويظن الظان أنه ليس في الأمر على نبوة الأنبياء براهين قطعية، ولا يعلم أن هذا إنما هو لجهل هؤلاء وأصولهم الفاسدة التي بنوا عليها الاستدلال وقدحهم في الإلهية، وأنهم لم ينزهوا الرب عن فعل شيء من الشر، ولا أثبتوا له حكمة ولا عدلاً، فكان ما جهلوه من آيات الأنبياء؛ إذ كان العلم بآيات الله، وما قصه لخلقه من الدلائل والبراهين، مستلزمًا لثبوت علمه وحكمته ورحمته وعدله، فإذا انتفى اللازم انتفى الملزوم.

وهم في الأصل إنما قصدوا الرد على القدرية الذين قالوا: إن الله لم يشأ كل شيء، ولم يخلق أفعال العباد[1]، وهو مقصود صحيح، لكن ظنوا أن هذا لا يتم إلا بجحد حكمته، وعدله، ورحمته، فغلطوا في ذلك.

المعتزلة غلطوا من جهات كثيرة...

كما أن المعتزلة أيضًا غلطوا من جهات كثيرة، وظنوا أنه لا تثبت حكمته، وعدله، ورحمته، إن لم يجحد خلقه لكل شيء، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ويجحد اتصافه بالكلام، والإرادة، وغير ذلك من أقوال المعتزلة[2]، التي هي من أقوال هؤلاء؛ فإن هؤلاء[3] في الصفات

= كما مثلهم الغزالي وغيره بمن يضرب شجرة ضربًا يزلزلها به، وهو يزعم أنه يريد أن يثبتها. وكثير من أئمة هؤلاء مضطرب في الإيمان بالنبوة اضطرابًا ليس هذا موضع بسطه. وهم مع ذلك يدعون أنه قد ظهر عن أهل الكتاب ما لم يظهر عند شيوخ هؤلاء النظار، وينهون عن إظهار آيات الله وبراهينه التي هي غاية مطالب شيوخهم، وهم لم يعطوها حقها، إما عجزًا، وإما تفريطًا). «الجواب الصحيح»: (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٦).

(٢) وقد أورد شيخ الإسلام رحمه الله في كتابه «منهاج السنة النبوية»: قول كل من الجهمية والمعتزلة في هذه المسائل. انظر: «المنهاج»: (٣/ ١٩٤ ـ ١٩٧).

(٣) يعني: الأشاعرة.

خيرٌ من المعتزلة، وفي الأفعال من بعض الوجوه[1].

الغزالي ترك طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات على ثبوت النبوة

ولهذا لما ظهر للغزالي ونحوه [ضعف][2] طريق الاستدلال بالمعجزات الذي سلكه شيوخه، وهو لا يعرف غيره؛ أعرض [عنها][3]، وذكر أنه إنما علم ثبوت النبوة بقرائن تعجز عنها العبارة، وهي علوم ضرورية حصلت له على الطول، وجعل الدليل على النبوة هو العلم بأن ما جاء به حق من غير جهته.

وهذه طريق صحيحة قد سلك الجاحظ[4] نحوًا منها[5].

---

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض كلامه عن الضرارية والنجارية: (والكلابية والأشعرية خير من هؤلاء في باب: الصفات؛ فإنهم يثبتون من الصفات العقلية، وأئمتهم يثبتون الصفات الخبرية في الجملة... وأما في باب: القدر ومسائل الأسماء والأحكام فأقوالهم متقاربة..).
ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن المعتزلة: (وأماالمعتزلة فهم ينفون الصفات، ويُقاربون قول جهم؛ لكنهم ينفون القدر، فهم وإن عظموا الأمر والنهي والوعد والوعيد وغلوا فيه، فهم يكذبون بالقدر، ففيهم نوع من الشرك في هذا الباب). «التدمرية»: ص١٩١، ١٩٣.
وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الأشاعرة: (فإنهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السنة والجماعة والحديث، وهم يعدون من أهل السنة والجماعة عند النظر إلى مثل المعتزلة والرافضة، بل هم أهل السنة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرافضة ونحوهم). «بيان تلبيس الجهمية»: (٢/ ٨٧)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ٢٩٢).

(٢) في «خ»: (ضعيف). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) هو عمرو بن بحر بن محبوب، أبو عثمان الجاحظ البصري المعتزلي. متبحر ذو فنون، وصاحب تصانيف، وكان ماجنًا قليل الدين، له نوادر، أخباري علامة، وهو صاحب الطريقة الجاحظية من المعتزلة. توفي سنة ٢٥٥. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١/ ٥٢٦ـ ٥٣٠)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ١٢١)، و«الأعلام»: (٥/ ٧٤).

(٥) وقد بسط شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول في هذا الموضوع. انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٣٥٣ـ ٣٥٤)، و(٩/ ٤٦ـ ٤٩)، ونقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الجاحظ قوله: (معرفة=

النبوة التي يثبتها الغزالي هي نبوة الفلاسفة

ولكن النبوة التي علمها أبو حامد هي النبوة التي [يثبتها][(١)] الفلاسفة، وهي من جنس المنامات، ولهذا استدل على جوازها بمبدأ الطب والهندسة، ونحو ذلك[(٢)].

وأمر النبوة أعظم من هذا بكثير، وتلك النبوة موجودة لخلق من الناس، فلهذا لا يوجد للنبوة عندهم ما تستحقه من التصديق والاحترام، ولا يعتمدون عليها في استفادة شيء من العلم الخبري، وهي الإنباء بالغيب وهي خاصة النبوة.

الرازي متردد بين نبوة الفلاسفة والأشاعرة

والرازي كلامه في النبوة متردد بين نبوة الفلاسفة، ونبوة أصحابه هؤلاء[(٣)]، كما ترى[(٤)]، وليس في واحدٍ من الطريقين إثبات النبوة التي خص الله بها أنبياءه.

فلهذا ضعفت معرفة هؤلاء بالأنبياء، وضعف أخذ العلم من طريقهم، لا سيما وقد عارضوا كثيرًا مما جاء عنهم بالعقليات[(٥)]، ودخلوا فيما هو أبعد عن الهدى والعلم؛ من العقليات، والذوقيات التي من سلكها ضل ضلالاً بعيدًا.

= الله تقع ضرورة في طباع نامية عقب النظر والاستدلال، وأن العبد غير مأمور بها). «درء تعارض العقل والنقل»: (٧/ ٣٥٤)، وانظر: المصدر نفسه: (٩/ ٤٨).

(١) في «م»، و«ط»: (تثبتها).

(٢) وقد مضى استدلال الغزالي على إثبات النبوة بهذه الطريق. انظر: ص١٩٦، ٦١٠، ٨٠٦ من هذا الكتاب. وانظر: «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٥٥٨).

(٣) أي: الأشاعرة.

(٤) انظر اضطرابه في «النبوات»، وميله إلى أقوال الفلاسفة في: «المباحث المشرقية»: (٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢)، وانظر: «بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٢٢)، وانظر: اضطراب الأشاعرة في النبوة فيما مضى من هذا الكتاب، ص٤٧٥ ـ ٤٧٧، ٥٠٧، ٦٢٧، ٦٢٢ ـ ٦٢٧، ٧٩٦ ـ ٨٠٥.

(٥) أي: عارضوا ما جاء عن الأنبياء بعقلياتهم.

وإنما ينجو من سلك منها شيئًا إذا لطف الله، فعرفه السلوك [خلف][1] طريق الأنبياء:

فمن لم يهتد بما جاءت به الأنبياء، فهو أبعد الناس عن الهدى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِٱلْحَقِّ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾ وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٧﴾ يَسْمَعُ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا/ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٨﴾ وَإِذَا عَلِمَ مِنْ ءَايَٰتِنَا شَيْـًٔا ٱتَّخَذَهَا هُزُوًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[2]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُوا۟ لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿٤٩﴾ فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾[3]، ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[4]. ٦٢/ب

اعتراف الرازي في آخر مصنفاته

ولهذا اعترف الرازي بهذا في آخر مصنفاته، حيث قال: «ولقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن؛ اقرأ في الإثبات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[5]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[6]. واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[7]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[8]. ومن جرَّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي»[9].

---

(١) في «ط»: (خلق).

(٢) سورة الجاثية، الآيات: ٦ ـ ٩.

(٣) سورة المرسلات، الآيات: ٤٨ ـ ٥٠.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠١.

(٥) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٦) سورة طه، الآية: ٥.

(٧) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٨) سورة طه، الآية: ١١٠.

(٩) سبق ذلك مرارًا. انظر: ماسبق في هذا الكتاب، ص٣٠٥، ٤٠٨، ٥٠٨، ٦٢٢.

أقوال المخالفين يستفاد منها في بيان فساد قول كل طائفة

[و](1) أكثر الانتفاع بكلام هؤلاء، هو فيما يثبتونه من فساد أقوال سائر الطوائف وتناقضها.

وكذلك كلام عامة طوائف المتكلمين؛ ينتفع بكلام كل طائفة في بيان فساد قول الطائفة الأخرى، لا في معرفة ما جاء به الرسول(2)؛ فليس في طوائف أهل الأهواء والبدع من يعرف حقيقة ما جاء به الرسول، ولكن يعرف كل طائفة منه ما يعرفه، فليسوا كفارًا جاحدين [به](3)، وليسوا عارفين به.

فلقد عرفت وما عرفت حقيقة ... ولقد جهلت وما جهلت حمولاً

وبسط هذه الأمور له موضع آخر(4)، ولكن نبهنا هنا على طريق الحكمة.

---

(1) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(2) يذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ هذه القاعدة في الاستفادة من كلام الفرق والطوائف.
وقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا عن تناقض أقوال المعتزلة والأشاعرة، وأن كل فريق يرد على أدلة الفريق الآخر: (وهذا أعظم ما يستفاد من أقوال المختلفين الذين أقوالهم باطلة، فإنه يستفاد من قول كل طائفة بيان فساد قول الطائفة الأخرى، فيعرف الطالب فساد تلك الأقوال، ويكون ذلك داعيًا له إلى طلب الحق، ولا تجد الحق إلا موافقًا لما جاء به الرسول، ولا تجد ما جاء به الرسول إلا موافقًا لصريح المعقول، فيكون ممن له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد). «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٤).
وقال أيضًا: (عدم علمهم بما بعث الله به الرسول ﷺ، وعدم تحقيقهم لقواعد المعقول، فإن الأقوال المبتدعة لا بُد أن تكون مناقضة للعقل والشرع). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٣٣١).

(3) في «ط»: (له).

(4) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/ ٢٢ ـ ٢٤)، و(٦/ ٢٨٨)، و(٧/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦)، و(٨/ ٢٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٢٦)، و(٤/ ٢٠٦)، و(٧/ ٣٥ ـ ٣٧)، و(٩/ ٦٧ ـ ٦٨)، و(١٠/ ٩٧)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (٢/ ١١٠ ـ ١١١)، و«الرد على المنطقيين»: ص٣١٠ ـ ٣١١. =

فصل

حكمة الله وعدله في إرسال الرسل

وإذا عرفت حكمة الرب وعدله، تبيَّن أنه إنما يرسل من اصطفاه لرسالته، و[اختاره][1] لها، كما قال: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾[2]، وكما قال لموسى: ﴿وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾[3]، وأنه إذا أبلغ الرسالة، وقام بالواجب، وصبر على تكذيب المكذبين وأذاهم، كما مضت به سنته في الرسل؛ قال: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوۡ مَجۡنُونٌ ۝٥٢ أَتَوَاصَوۡاْ بِهِۦۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٞ طَاغُونَ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَۛ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۛ لَا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا ٱللَّهُۚ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَقَالُوٓاْ إِنَّا كَفَرۡنَا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ وَإِنَّا لَفِي شَكّٖ مِّمَّا تَدۡعُونَنَآ إِلَيۡهِ مُرِيبٖ ۝٩ ۞قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ قَالُوٓاْ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا تُرِيدُونَ أَن

---

(١) في «خ» رسمت: (اخباره). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة الحج، الآية: ٧٥.

(٣) سورة طه، الآية: ١٣.

(٤) سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٤٣.

تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَمَا كَانَ [لَنَآ أَن نَّأْتِيَكُم بِسُلْطَٰنٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾ وَمَا لَنَآ][1] [أَلَّا][2] نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ [ٱلْمُتَوَكِّلُونَ][3] ﴿١٢﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۖ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ ﴿١٥﴾ مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ ۖ وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ ﴾[4]، إلى سائر ما أخبر به من أحوال الرسل.

والرسل صادقون، مصدقون على الله [يخبرون][5] بالحق، ويأمرون بالعدل، ويدعون إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

وأهل الكذب المدعون للنبوة ضد هؤلاء، كاذبون تأتيهم الشياطين. الكاذبون يأمرون بما نهى الله عنه، وينهون عما أمر الله به، فأنه لا بُد أن يأمروا [بتصديقهم][6]، واعتقاد نبوتهم، وطاعتهم، وذلك مما نهي الله عنه، ولا بُد أن ينهوا عن متابعة من يكذبهم ويعاديهم، وذلك / مما أمر الله ٦٣/أ

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «خ»: (أن).

(٣) في «خ»: (المتومنين).

(٤) سورة إبراهيم، الآيات: ٩ ـ ١٧.

(٥) في «خ»: (يخرون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (بتصديقه). وما أثبت من «م»، و«ط».

به؛ فإنه يمتنع في حكمة الرب وعدله أن يُسوي بين هؤلاء خيار الخلق، وبين هؤلاء شرار الخلق؛ لا في سلطان العلم وبراهينه وأدلته، ولا في سلطان النصر والتأييد، بل يجب في حكمته أن يظهر الآيات والبراهين الدالة على صدق هؤلاء، وينصرهم، ويُؤيدهم، ويُعزهم، ويُبقي لهم [لسان](1) الصدق، ويفعل ذلك بمن اتبعهم، وأن يظهر الآيات المبينة لكذب أولئك، ويذلهم، ويخزيهم، ويفعل ذلك بمن اتبعهم؛ كما قد وقع في هؤلاء وهؤلاء(2).

وقد دل القرآن على الاستدلال بهذا في غير موضع(3).

الأدلة والبراهين نوعان

والأدلة والبراهين كما تقدم(4) نوعان؛ نوعٌ يدل بمجرده، بحيث يمتنع وجوده غير دال كدلالة حدوث الحادث على محدث، فهذا يدل بمجرده، وإن قدر أن أحدًا لم يقصد الدلالة به، لكن الرب بكل شيء عليم، وهو مريد لخلق ما خلقه ولصفاته، لكن لا يشترط في الاستدلال بهذا أن يعلم أن دالاً قصد أن يدل به.

والنوع الثاني(5): ما هو دليل بقصد الدال وجعله. [فهذا](6) لولا القصد وجعله دليلا، لم يكن دليلاً، [فهو](7) [إنما](8) قصد به الدلالة، فهذا مقصوده مجرد الدلالة، وذلك بمجرده هو الدليل.

---

(1) في «م»، و«ط»: (سلطان).

(2) يذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا الفرق بين المعجزة والسحر.

(3) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٨٩٧.

(4) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٧٣٧.

(5) سبق ذلك في ص٧٦٢ من هذا الكتاب.

(6) في «خ»: (فلهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(7) في «خ»: (فهذا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(8) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

وهذا كالكلام الذي يدل بقصد المتكلم، وغير ذلك؛ مثل الإشارة بالرأس، والعين، والحاجب، واليد، ومثل الكتابة، ومثل العقد، ومثل الأعلام التي نصبت على الطرق وجعلت علامة على حدود الأرض وغير ذلك[1].

ومن ذلك العلامات التي يبعثها الشخص مع رسوله ووكيله إلى أهله؛ سواء كان قد تواطأ معهم عليها؛ مثل أن يقول: علامته أن يضع يده على ترقوته[2]، أو يضع خنصره في خنصره[2]، ونحو ذلك، أو كانت علامة قصد بها الإعلام من غير تقدم مواطأة؛ مثل إعطائه عمامته ونعليه؛ كما أعطى النبي ﷺ عمامته علامة على ولاية قيس بن سعد، وعزل أبيه سعد عن الإمارة يوم الفتح[3]، وكما أعطى أبا هريرة نعليه علامة على ما أرسله به[3]، وكما يعطي الرجل لرسوله خاتمه، ونحوذلك.

فهذه الدلائل دلت بالقصد والجعل، وقد كان يمكن أن لا تجعل دليلاً.

فإذا كانت آيات الأنبياء من هذا الجنس، فهي إنما تدل مع قصد الرب إلى جعلها دليلاً.

وجعله لها دليلاً: بأن يجعل المدلول لازمًا لها؛ فكل من ظهرت على يده، كان نبيًا صادقًا؛ فإن الدليل لا يكون دليلاً إلا مع كونه مستلزمًا للمدلول، فيمتنع أن يكون دليلاً إذا وجد [معه][4] عدم المدلول، أو وجد ضد المدلول.

---

(١) انظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٧٦٢.

(٢) سبق التعريف بها في ص٥٣٥ من هذا الكتاب.

(٣) سبق تخريجه، انظر: ص٧٦٩ من هذا الكتاب.

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

آيات الأنبياء يمتنع وجودها بدون صدق النبي

فآيات الأنبياء الدالة على صدقهم يمتنع وجودها بدون صدق النبي، ووجودها مع مدعي النبوة كاذبًا أعظم استحالة؛ فإنها إذا كانت ممتنعة مع عدم نبوة صادقة، - وإن لم تكن هناك نبوة كاذبة - فمع الكاذبة أشد امتناعًا؛ فهي مستلزمة للنبوة لا [تكون][1] مع عدم النبوة البتة.

والكاذب قد عُدمت في حقه النبوة، ووجد في حقه ضدها؛ وهو الكذب في دعواها، يمتنع كونه نبيًا صادقًا، فيمتنع أن يخلق الرب ما يدل على صدق الأنبياء، بدون صدقهم؛ لامتناع وجود الملزوم دون لازمه، ومع كذبهم؛ لامتناع وجود الشيء مع ضده.

والكذب ضد الصدق، فيمتنع أن يكون قوله: أنا نبي صدقًا وكذبًا. فإذا استلزمت الصدق، امتنع وجود الكذب.

يمتنع دليل الصدق مع عدم الصدق

وخلق دليل الصدق مع عدم الصدق، ممتنع غير مقدور، لكن الممكن المقدور: أن ما جعله دليلاً على الصدق يخلقه بدون الصدق، فيكون قد خلقه، وليس بدليل [حينئذٍ. ويمكن أن يخلق على يد الكاذب ما يدل أنه دليل على صدقه، وليس بدليل][2]؛ مثل خوارق السحرة، والكهان؛ كما كان يجري لمسيلمة والعنسي وغيرهما[3].

لكن هذه ليست دليلاً على النبوة، لوجودها معتادة لغير الأنبياء، وليست خارقة لعادة غير الأنبياء، بل هي معتادة للسحرة والكهان. فالتفريط ممن ظنها دليلاً، لا سيما ولا بُد أن يكون دليلاً على كذب صاحبها؛ فإن

---

(١) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) تقدم بيان ذلك، انظر: ص١٦٧، ٢٣٣، ٤٩٦، ٤٩٧ من هذا الكتاب.

الشياطين لا تقترن إلا بكاذب؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[1].

وآيات الأنبياء مع عدم النبوة، كما أن كلام الله بدون إرادة تلك المعاني كل ذلك ممتنع من عدة وجوه

ولا يجوز أن يُظهر الرب ما جعله دليلاً للنبوة مع عدم النبوة[2]؛ كما أنه لا يجوز أن [يتكلم][3] بالكلام الذي جعله لبيان معان، بدون / إرادة تلك المعاني[4]، بل ذلك ممتنعٌ من وجوه؛ من وجه حكمته، ومن جهة عادته، ومن جهة عدله ورحمته، ومن جهة علمه وإعلامه، وغير ذلك، كما قد بسط في مواضع[5]. ٦٣/ب

---

(١) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٢) أي: لا توجد المعجزة بدون وجود النبي؛ لأن الله يفعل لحكمة وسبب، وهو ممتنع من عدة وجوه؛ فإن الدليل لا يكون إلا مستلزمًا للمدلول عليه مختصًا به.

(٣) في «ط»: (يتلكم).

(٤) شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ يرد هٰهنا على الأشاعرة الذين ينفون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، ويقولون بقدم الكلام، ويمنعون أن يكون الله متكلمًا إذا شاء، متى شاء.
ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله لم يزل متكلمًا إذا شاء، وأن كلام الله لآدم أو لموسى أو للملائكة كل في وقت تكليمه ومناداته؛ أي: أنه تعالى لم يناد موسى قبل خلقه ومجيئه عند الشجرة. وإن كانت صفة الكلام أزلية النوع.
وقد بنى أهل السنة مذهبهم على مقدمتين:
(١) ـ على أن الأمور الاختيارية تقوم بالله.
(٢) ـ وعلى أن كلام الله لا نهاية له، كما قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧].
انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/٣٥٨ ـ ٣٦٠)، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٣/١٢٧٧).

(٥) انظر: ما سبق، ص٩١٢ ـ ٩١٤ من هذا الكتاب.

أفعال الرب إما واجبة وإما ممتنعة

الله منزه أن يفعل ما يناقض حكمته

ومن جهة قدرته أيضًا؛ فإنه قادر على هدي عباده وتعريفهم، وذلك إنما يكون بتخصيص الصادق بما يستلزم صدقه، فإذا ما سوى بين الصادق والكاذب، فإنه يمتنع التعريف، والممتنع ليس بمقدور، فقدرته تقتضي خلق الفرق.

وقد يقال: هو قادر، لكن لا يفعل مقدوره. فيقال: فِعلُه له ممكن، ولا يمكن إلا على هذا الوجه، فيكون قادرًا على هذا الوجه.

فإن قيل: هو قادر، ولكن لا يفعله.

قيل: إن أريد أنه يمتنع، فهذا باطل، وإن أريد أنه يمكن فعله، ولكن لا يفعله، لم يكن على هذا النفي دليل، بل وجوده يدل على أنه فَعَلَهُ[1].

وأيضًا: فأفعال الرب؛ إما واجبة، وإما ممتنعة، وإذا لم يكن ممتنعًا، تعيَّن أنه واجب، وأنه قد فعله[2]، وهذا قد فعله.

وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: أن هذا كله يستلزم أن الرب منزه عن أن يفعل بعض الأمور الممكنة المقدورة[3]، لكون ذلك يستلزم أمرًا يُناقض حكمته، ولكون فعل الشيء لا يكون إلا مع لوازمه، وانتفاء أضداده، فيمتنع فعله

---

(١) مرت هذه المسألة فيما سبق، ص٢٣٨ ـ ٢٤٠، ٥٥٠ من هذا الكتاب.
وانظر: «الفرق بين الفرق»: ص١٣٣، ١٣٤، و«الانتصار» للخياط: ص٥٤.

(٢) أي: أن الله سبحانه وتعالى قد هدى عباده المطيعين وعرفهم بتخصيص الصادق بما يستلزم صدقه، فلم يلتبس عليهم الصادق من الكاذب.

(٣) وهو جواز أن يظهر الله ما جعله دليلاً للنبوة مع عدم النبوة، فيستوي بذلك الصادق والكاذب؛ لأن من أصول الأشاعرة: أن الله يجوز منه فعل كل شيء، ولا يُنزه عن شيء.

بدون لوازمه، أو مع ضده، كما يمتنع جعل الدليل دليلاً مع وجوده بلا مدلول، أو مع وجود ضد المدلول معه.

الأشاعرة يمتنع على أصولهم كلام الرب أن يدل على مراده أو أن آياته تدل على صدق الأنبياء..

والذين قالوا: يجوز منه فعل كل شيء، ولا ينزه عن شيء، يتعذر على أصلهم وجود دليل جعلي قصدي؛ لا الكلام، ولا الفعال؛ فيمتنع على أصلهم كون كلام الرب يدل على مراده، أو كون آياته التي قصد بها الدلالة على صدق الأنبياء، أو غيرهم تدل؛ لأنه يقدر أن يفعل ذلك [و][1] غير ذلك، كما يقدر أن يظهر على يد الكاذب ما أظهره على يد الصادق.

تعريف المعجزة عند الأشاعرة

وهم يقولون: المعجزة هي الخارق المقرون بالتحدي بالمثل وعدم المعارضة[2]. وهذا يقدر على إظهاره على يد الصادق.

صفة الإرادة

فمن سوى بين جميع الأمور، وجعل إرادته لها سواء، لم يفرق بين هذا وهذا[3]، فقالوا: نحن نستدل على أنه لم يظهرها على يد الكاذب، بأنه لو

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٢) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٥، ١٨٥، و«شرح المقاصد» للتفتازاني: (١١/٥)، و«المواقف» للإيجي: ص٣٣٩.

(٣) قد أوضح شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ أن الأشاعرة جعلوا الإرادة قديمة أزلية واحدة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد.

ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من خواص الإرادة أنها تخصص بلا مخصص. فهم جعلوها واحدة قديمة أزلية مثل ما جعلوا العلم والكلام، وهم يقولون: إنه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد بالعين، ويُريد المرادات كلها بإرادة واحدة بالعين، وإن كلامه الذي تكلم به من الأمر بكل مأمور، والخبر عن كل مخبر عنه هو أيضًا واحد بالعين.

أما قول أهل السنة والجماعة في الإرادة، فإنهم يقولون: إنه لم يزل مريدًا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم، وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريده في وقته. وهو سبحانه يقدر الأشياء ويكتبها، ثم بعد ذلك يخلقها، فهو إذا قدرها علم ما سيفعله وأراد فعله في=

فعل ذلك، لبطلت قدرته على تصديق الصادقين بالآيات؛ فإنه إنما يستدل على صدقهم بالآيات، فلو أظهرها على يد الكاذب، لم يبق قادرًا.

قدرة الله في عدم المساواة بين الصادق والكاذب

هذه عمدة أكثرهم، وعليها اعتمد القاضي أبو بكر في كتاب «المعجزات»(1).

فيقال لهم: هذا لا يبطل قدرته على ذلك(2)، ولكن هذا يوجب أنه لم يفعل المقدور، فيلزم من ذلك أنه سوى بين الصادق والكاذب، ولم يبين صدقه. وهذا مقدور ممكن، وكل مقدور ممكن فهو عندكم جائز عليه، فلم يكن اللازم رفع قدرته(3)، بل اللازم أنه لم يفعل مقدوره. وهذا جائز عندكم.

= الوقت المستقبل، لكن لم يرد فعله في تلك الحال. فإذا جاء وقته أراد فعله. فالأول عزم، والثاني قصد. فالإرادة منه تارة تكون بمعنى المشيئة، وتارة تكون بمعنى المحبة. فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]. والإرادة الكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، كقوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقول المسلمين: ما شاء الله كان. وما لم يشأ لم يكن.

انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٢/ ١٧٢)، و(٨/ ٢٨٣)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، و(٢/ ٣٦٦)، و«جامع الرسائل»: (٢/ ١٨، ٣٩)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٤ ـ ١٨، ١٦٤ ـ ١٦٨، ١٨٠ ـ ١٨١).

(1) سبق أن نقل شيخ الإسلام رحمه الله كلام الباقلاني في ص٩٩ من هذا الكتاب، وهو من القسم المفقود من البيان له. وانظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٣ ـ ١٧٤، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤١ ـ ٣٤٢.

(2) أي: على هذا الدليل.

(3) أي: لم يكن اللازم من الدليل الذي أوردوه نفي قدرته، وإنما يلزم فقط أنه لم يفعل ذلك، لأن هذا هو الذي توجبه أصولهم. =

وبما يُوضح هذا، أن يقال: هو قادر على إظهار ذلك على يد الكاذب، أم لا؟ فإن قلتم: ليس بقادر، أبطلتم قدرته، وإن قلتم: هو قادر، فثبت أنه قادرٌ على إظهار ذلك على يد الصادق والكاذب، فبقي مشتركًا[1] لا يخص أحدهما، فلا يكون حينئذٍ دليلاً، فمجرد القدرة لم يوجب اختصاص الصادق به.

وإن قلتم: لا يقدر على إظهاره على يد الكاذب، فقد رفعتم القدرة[2].

فأنتم بين أمرين؛ إن أثبتم القدرة العامة[3]، فلا اختصاص لها؛ وإن نفيتم القدرة على أحدهما، بطل [استدلالكم][4] بشمول القدرة[5].

وأيضًا: فالقدرة إنما تكون على ممكن، وعلى أصلكم: لا يمكن تصديق الصادق.

الأشاعرة استدلوا بمقدمتين

فهم استدلوا بمقدمتين، وكلاهما باطلة[6].

قالوا: لو لم يكن دليلاً رفع القدرة، وهذا باطل، بل يلزم أنه لم يفعل المقدور، وهذا جائز عندهم، فلا يجب عندهم شيء من الأفعال.

ثم قالوا: وهو قادرٌ على ذلك، وعلى أصلهم: ليس هو بقادر على ذلك، فإنهم قالوا: يمكنه تصديق الأنبياء بالفعل، كما يمكنه التصديق بالقول، فيقال لهم: كلاهما يدل بالقصد والجعل، وهذا إنما يكون ممن

---

(١) أي: إن أثبتم القدرة لله تكون على أصولكم مشتركة بين الصادق والكاذب، فلا يميز بها بينهما.

(٢) أي: بطل استدلالكم بدليل القدرة.

(٣) أي: قدرة الله في الأزل.

(٤) في «خ»: (استدلالهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: في التمييز بين الصادق والكاذب، وجعلتموه عاجزًا.

(٦) هذه المسألة سبق ذكرها، انظر: ص٢٣٨، ٥٤٩، ٨٤٠ من هذا الكتاب.

يقصد أن يفعل الشيء ليدل، وعندكم هو لا يفعل شيئًا لشيء؛ فيلزم على أصلكم أن لا يفعل شيئًا لأجل أنه يدل به عباده؛ لا فعلاً ولا كلامًا؛ إذ كان
١/٦٤ هذا عندكم ممتنعًا وهو / فعل شيء لمقصود آخر غير فعله.

وإذا كان هذا ممتنعًا عندكم، لم يكن مقدورًا، فلا يقدر على أصلكم أن ينصب لعباده دليلاً ليدلهم به على شيء، بل هذا عندهم فعلٌ لغرض، وهو ممتنع عليه.

وإن قلتم: هو وإن لم يقصد أن يفعل شيئًا لحكمة، لكن قد يفعل الشيئين المتلازمين، فيستدل بأحدهما على الآخر.

قيل: هذا إنما يكون بعد أن يثبت التلازم، وأن أحدهما مستلزم للآخر، وهذا معلومٌ فيما يدل بمجرده؛ فإنه يمتنع وجوده بدون لازمه، أما ما يدل بالجعل والقصد، فيمكن وجوده بدون ما جُعل مدلولاً له.

واللزوم إنما يكون بالقصد، وهو عندكم يمتنع أن يفعل شيئًا لأجل شيء، فبطلت الأدلة القصدية على أصلكم، وهي أخص بالدلالة من غيرها.

ولهذا لا يكادون يستدلون بكلام الله، بل يعتمدون في السمعيات؛ إما على ما عُلم بالضرورة أو الإجماع[١].

---

(١) يُخبر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ عنهم قائلاً: (فهؤلاء تجد عمدتهم في كثير من الأمور المهمة في الدين إنما هو ما يظنونه من الإجماع. وهم لا يعرفون في ذلك أقوال السلف البتة، أو عرفوا بعضها، ولم يعرفوا سائرها، فتارة يحكون الإجماع، ولا يعلمون إلا قولهم وقول من ينازعهم من الطوائف المتأخرين؛ طائفة، أو طائفتين، أو ثلاث، وتارة عرفوا أقوال بعض السلف. والأول كثير في مسائل أصول الدين وفروعه، كما تجد كتب أهل الكلام مشحونة بذلك، يحكون إجماعًا ونزاعًا، ولا يعرفون ما قاله السلف في ذلك البتة، بل قد يكون قول السلف خارجًا عن أقوالهم). «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٢٥)، و(٤/ ٧١ـ ٧٢)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٧٥ ـ ٤٧٨، ٥٩١ ـ ٥٩٤.

خلاصة الكلام في الموضوع

وحقيقة الأمر أن الأدلة الجعلية القصدية لا بُد فيها من إرادة الرب ومشيئته، أن تكون أدلة، فلا بُد أن يريد أن يجعل هذا الفعل ليدل، وهم لا يجوزون أن يريد شيئًا لشيء، بل كل مخلوق هو عندهم مراد من نفسه، لم يُرَد لغيره، فامتنع أن يكون يريد الرب جعل شيء دليلاً على أصلهم[1].

فتبين أنه على أصلهم غير قادر على [نصب][2] ما يقصد به دلالة العباد، وهدايتهم، وإعلامهم؛ لا قول، ولا فعل، فبطلت المقدمة الكبرى، وبتقدير أن يكون قادرًا على ذلك، فهو إذا أظهر على يد الكاذب ما يظهر على يد الصادق، كان لم يفعل هذا المقدور، ولم يجعل ذلك دليلاً على الصدق لا يلزم أن لا يكون قادرًا.

فهم اعتمدوا على هذه الحجة، وقالوا: هذا هذا، وهذا هذا.

من لم يثبت الحكمة يلزمه نفي الإرادة والمشيئة والقدرة

فقد تبيَّن أن من لم يثبت حكمة الرب، يلزمه نفي إرادته ومشيئته كما تقدم[3]، ويلزمه أيضًا نفي قدرته على أن يفعل شيئًا لشيء، فلا يمكنه أن ينصب دليلاً ليدل به عباده على صدق صادق ولا كذب كاذب، وهم يقولون: من فعل شيئًا لحكمة، دليلٌ على حاجته ونقصه؛ لأنه فعل لغرض

---

(١) وقد رد عليهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (الغاية التي يُراد الفعل لها هي غاية مرادة للفاعل، ومراد الفاعل نوعان؛ فإنه تارة يفعل فعلاً ليحصل بفعله مراده، فهذا لا يفعله وهو يعلم أنه لا يكون، والله تعالى يفعل ما يريد، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولكن الله يفعل ما يريد. وتارة يريد من غيره أن يفعل فعلاً باختيار، لينتفع ذلك الفاعل بفعله، ويكون ذلك محبوبًا للفاعل الأول، كمن يبني مسجدًا ليصلي فيه الناس، ويعطيهم مالاً ليحجوا به، ويجاهدوا به). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٧١)، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٦٨).

(٢) في «خ»: (ما نصب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: ما سبق ص٤٢٧ ـ ٤٣١ من هذا الكتاب، وكذا ص٩٠٤، ٩٤٤ منه.

والغرض هو الشهوة، وذلك يتضمن الحاجة[1].

وهذا بعينه يُقال في الإرادة[2]: إن من أراد، فإنما يريد لغرض وشهوة.

فقولهم بنفي الحكمة، يتضمن نفي الإرادة، ونفي القدرة.

وقد بسط هذا في غير هذا الموضع[3]، وبيَّن أن من نفى الحكمة، يلزمه [نفى][4] الإرادة، ومن نفى الإرادة يلزمه نفي فعل الرب، ونفي

---

(١) سبق ذلك، انظر: ص٤٤٠ ـ ٤٤٥ من هذا الكتاب. وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٩١).

(٢) شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هاهنا يُلزمهم بنفي الإرادة؛ لأن المحذور في إثبات الحكمة عندهم موجود أيضًا في الإرادة؛ فإما أن يُثبتوا الكل، أو ينفوا الكل.
وقد سبق أن أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ هذا الإلزام بالتفصيل. انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٢٨ ـ ٤٣١.

(٣) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٤٢٨ ـ ٤٣١، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).
والملاحظ أن شيخ الإسلام هاهنا يُقرر قاعدة: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر. ويُلزم الأشاعرة بهذه القاعدة أن يثبتوا الحكمة كما أثبتوا الإرادة، أو ينفوا الجميع.
يقول رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (أن يقال: يمكن إثبات هذه الصفات بنظير ما أثبت به تلك من العقليات، فيُقال: نفع العباد بالإحسان إليهم يدل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة، وإكرام الطائعين يدل على محبتهم، وعقاب الكفار يدل على بغضهم، كما قد ثبت بالشاهد والخبر من إكرام أوليائه وعقاب أعدائه، والغايات المحمودة في مفعولاته ومأموراته، وهي ما تنتهي إليه مفعولاته ومأموراته من العواقب الحميدة، تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة وأولى لقوة العلة الغائية، ولهذا كان ما في القرآن من بيان ما في المخلوقات من النعم والحكم أعظم مما في القرآن من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة). «التدمرية»: ص٣٤ ـ ٣٥.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

الإحداث. ومن نفى ذلك يلزمه امتناع حدوث حادث في الوجود، وأن إثبات الحكمة لازمٌ لكل طائفة على أي قولٍ قالوه، كما قد بُسِط في غير هذا الموضع[1].

اضطراب كلام من نفى حكمة الله في آيات الأنبياء وفي كلامه

إذ المقصود: التنبيه على أن إثبات آيات الأنبياء، والاستدلال بكلام الله وآياته التي أراد أن يدل بها عباده بدون إثبات حكمته: ممتنع.

ولهذا اضطرب كلام من نفى حكمته في آيات الأنبياء، وفي كلام الرب سبحانه؛ وهي الآيات التي بعثت بها الأنبياء القولية والفعلية، واضطربوا في الاستدلال على ما جاءت به الأنبياء، كما قد نُبه عليه والله سبحانه وتعالى أعلم[2].

---

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ١١١)، ورسالة أقوم ما قيل في المشيئة والحكمة والقضاء والتعليل ضمن مجموعة «الرسائل والمسائل»: (٤ ـ ٥/ ٢٨٣ ـ ٣٤٦).

(٢) أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى أن الآيات الدالة على الحكمة والرحمة تقرر تنزيه الله عن تأييد الكذاب بالمعجزة، فقال: (يمكن تقرير كونه سبحانه منزهًا عن تأييد الكذاب بالمعجزة من غير بناء على أصل المعتزلة؛ بما علم من حكمة الله في مخلوقاته، ورحمته ببريته، وسنته في عباده؛ فإن ذلك دليل على أنه لا يُؤيد كذابًا بمعجزة لا معارض لها. ويمكن بسط هذه الطريقة وتقريرها بما ليس هذا موضعه، فإنه كما علم بما في مصنوعاته من الإحكام والإتقان أنه عالم، وبما فيها من التخصيص أنه مريد، فيعلم بما فيها من النفع للخلائق أنه رحيم، وبما فيها من الغايات المحمودة أنه حكيم). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٢).

فصل

الاستدلال بسنة الله وعادته في معرفة النبي الصادق من المتنبيء الكاذب

وأما الاستدلال بسنته وعادته، فهو أيضًا طريق برهاني ظاهرٌ لجميع الخلق[1].

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «انخراق العادات أمر معلوم بالحس والمشاهدة بالجملة، وقد أخبر في غير موضع أنه سبحانه لم يخلق العالم عبثًا وباطلاً، بل لأجل الجزاء، فكان هذا من سنته الجميلة، وهو جزاؤه الناس بأعمالهم في الدار الآخرة؛ كما أخبر به؛ من نصر أوليائه، وعقوبة أعدائه. فبعث الناس للجزاء هو من هذه السنة. وهو لم يُخبر بأن كل عادة لا تُنتقض، بل أخبر عن السنة التي هي عواقب أفعال العباد بإثابة أوليائه، ونصرهم على الأعداء. فهذه هي التي أخبر أنه لن يوجد لها تبديل ولا تحويل، كما قال: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾».
ثم قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى عند هذه الآية، وهي قوله جل وعلا: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]: «وذلك لأن العادة تتبع إرادة الفاعل، وإرادة الفاعل الحكيم هي إرادة حكيمة، فتسوي بين المتماثلات، ولن يوجد لهذه السنة تبديل ولا تحويل، وهو إكرام أهل ولايته وطاعته، ونصر رسله والذين آمنوا على المكذبين، فهذه السنة تقتضيها حكمته سبحانه، فلا انتقاض لها، بخلاف ما اقتضت حكمته تغييره، فذاك تغييره من الحكمة أيضًا، ومن سنته التي لا يوجد لها تبديل ولا تحويل، لكن في هذه الآيات رد على من يجعله يفعل بمجرد إرادة ترجح أحد المتماثلين بلا مرجح؛ فإن هؤلاء ليس عندهم له سنة لا تتبدل، ولا حكمة تقصد، وهذا خلاف النصوص والعقول؛ فإن السنة تقتضي تماثل الآحاد، وأن حكم الشيء حكم نظيره، فيقتضي التسوية بين المتماثلات، وهذا خلاف قولهم».
«الرد على المنطقيين»: ص٣٩١.

وهم متفقون عليه؛ من يقول بالحكمة[1]؛ ومن يقول بمجرد المشيئة[2]؛ فإنه قد علم عادته سبحانه في طلوع الشمس، والقمر، والكواكب، والشهور، والأعوام، وعادته في خلق الإنسان، وغيره من المخلوقات، وعادته فيما عرفه الناس؛ من المطاعم، والمشارب، والأغذية، والأدوية، ولغات الأمم؛ كالعلم بنحو كلام العرب وتصريفه، والعلم بالطب وغير ذلك.

كذلك سنته تعالى في الأنبياء الصادقين وأتباعهم، وفيمن كذبهم، أو كذب عليهم؛ فأولئك / ينصرهم ويعزهم، ويجعل لهم العاقبة المحمودة، والآخرون يهلكهم ويذلهم، ويجعل لهم العاقبة المذمومة[3]؛ كما فعل [بقوم][4] نوح، وعاد، وثمود، وقوم لوط، وأصحاب مدين، وفرعون

٦٤/ب
سنة الله في نصر الأنبياء وأتباعهم وإهلاك من كذبهم أو كذب عليهم

---

(١) وهم أهل السنة والجماعة الذين يثبتون الحكمة لله سبحانه وتعالى.

(٢) وهم من ينفي الحكمة من أمثال الأشاعرة.

(٣) وقال شيخ الإسلام رحمه الله موضحًا هذا المعنى: (كذلك سنته في الأنبياء الصادقين، وأتباعهم من المؤمنين، وفي الكذابين والمكذبين بالحق: أن هؤلاء ينصرهم، ويُبقي لهم لسان صدق في الآخرين، وأولئك ينتقم منهم، ويجعل عليهم اللعنة. فبهذا وأمثاله يُعلم أنه لا يؤيد كذابًا بمعجزة لا معارض لها؛ لأن في ذلك من الفساد والضرر بالعباد ما تمنعه رحمته، وفيه من سوء العاقبة ما تمنعه حكمته، وفيه من نقض سنته المعروفة وعادته المطردة ما تُعلم به مشيئته..). «شرح الأصفهانية»: (٢/ ٦١٥).
فالشيخ رحمه الله يُبيِّن أن الطرق كثيرة ومتنوعة في معرفة النبي من المتنبئ، والصادق من الكاذب. ومن هذه الطرق ودلائل النبوة على صدقهم: دلالة عاقبة الأنبياء ومتبعيهم، ونصرهم على أعدائهم، وإهلاك الله لمكذبيهم.
ولأهمية هذا الطريق، ودلالته على صدق الأنبياء، أكثر الشيخ رحمه الله من إيراده في كتبه. انظر: «الجواب الصحيح» فقد عقد فصلاً كاملاً في ذلك: (٦/ ٣٨٧ ـ ٤٢٥)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٦، ٥٠٠)، وانظر: ما سبق في كتاب «النبوات»: ص٢٠٥ ـ ٢١٢، ٤٩٤، ٥٠٨ ـ ٥١١، ٥١٣ ـ ٥١٥، ٦٥٣ ـ ٦٥٥.

(٤) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

وقومه؛ وكما فعل بمن كذب محمدًا؛ من قومه قريش، ومن سائر العرب، وسائر الأمم غير العرب؛ وكما فعل [بمن](1) نصر أنبياءه وأتباعهم؛

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾(2). وقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾(3). وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّهُۥ عَلَيْكَ مِنْهَا قَآئِمٌ وَحَصِيدٌ ﴿١٠٠﴾ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِى يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾(4).

وقال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَٰهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَٰبُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمْلَيْتُ لِلْكَٰفِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾(5).

وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ [كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ](6) قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٩﴾ ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔوا۟ [ٱلسُّوٓأَىٰٓ](7) أَن كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾(8).

---

(1) في «خ»: (من). وما أثبت من «م»، و«ط».

(2) سورة الصافات، الآيات: ١٧١ ـ ١٧٣.

(3) سورة غافر، الآية: ٥١.

(4) سورة هود، الآيتان: ١٠٠ ـ ١٠١.

(5) سورة الحج، الآيتان: ٤٢ ـ ٤٤.

(6) في «خ»: (كانوا هم أشد).

(7) رسمت في «م»، و«ط»: (السوء).

(8) سورة الروم، الآيتان: ٩ ـ ١٠.

وقال تعالى: ﴿ ۞ أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ [كَانَ][1] عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ ﴿٢١﴾ ذَٰلِكَ [بِأَنَّهُمْ][2] كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ ۚ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِن بَعْدِهِمْ ۖ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ ۖ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٨٢﴾ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم [بِالْبَيِّنَاتِ][5] فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا [بِهِ][6] يَسْتَهْزِئُونَ ﴿٨٣﴾ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا [قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ [يَكُ][7] يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا][8] ۖ سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾[9].

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) في «خ»: (بأنه).

(٣) سورة غافر، الآية: ٢١ ـ ٢٢.

(٤) سورة غافر، الآية: ٥.

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».

(٧) في «خ» رسمت: (يكن).

(٨) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٩) سورة غافر، الآيات: ٨٢ ـ ٨٥.

نَصِيرًا ﴿٢٢﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[1].

وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ ۚ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ ۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ [خِلَـٰفَكَ][3] إِلَّا قَلِيلًا﴾[4].

[وقال تعالى][5]: ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾[6].

وقد قيل: آية الحاقة[7]، وآية الشورى[8] تُبيِّن أنه لو افترى عليه [لعاقبه[9]][10]، فهذه سنته في الكاذبين.

---

(١) سورة الفتح، الآيتان: ٢٢ ـ ٢٣.
(٢) سورة فاطر، الآيات: ٤٢ ـ ٤٣.
(٣) في «خ»: (خلفك).
(٤) سورة الإسراء، الآية: ٧٦.
(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٦) سورة الإسراء، الآيات: ٧٣ ـ ٧٥.
(٧) قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَـٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤ ـ ٤٧].
(٨) قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَـٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَـٰتِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤].
(٩) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/ ١١٤ ـ ١١٧).
(١٠) في «ط»: (لعاقبة).

وحقيقة الاستدلال بسنته وعادته: هو اعتبار الشيء بنظيره؛ وهو التسوية بين المتماثلين، والتفريق بين المختلفين؛ وهو الاعتبار المأمور به في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1]، / وقال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن دِيَٰرِهِمْ لِأَوَّلِ ٱلْحَشْرِ ۚ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا۟ ۖ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟ ۖ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ ۚ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ﴾[3]. ٦٥/أ

وإنما تكون العبرة [به][4] بالقياس والتمثيل؛ كما قال ابن عباس في دية الأصابع: هن سواء[5]، واعتبروها بدية الأسنان.

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٣.
(٢) سورة الحشر، الآية: ٢.
(٣) سورة يوسف، الآية: ١١١.
(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.
(٥) أخرجه عن ابن عباس: البيهقي في «السنن الكبرى»: (٨/ ٩٣)، كتاب الديات، باب: الأصابع كلها سواء.
وأخرجه أبو داود عن ابن عباس يرفعه إلى رسول الله ﷺ، أنه قال: «الأصابع سواء، والأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء». «سنن أبي داود»: (٢/ ٤٩٤)، كتاب الديات، باب: ديات الأعضاء.
وأخرجه البخاري في «صحيحه» مختصرًا: (٦/ ٢٥٢٦ ـ ٢٥٢٧)، كتاب الديات، باب: دية الأصابع. والترمذي في «جامعه»: (٤/ ١٣ ـ ١٤)، كتاب الديات، باب: ما جاء في دية الأصابع. وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ٨٨٥)، كتاب الديات، باب: دية الأسنان ودية الأصابع. والدارمي في «سننه»: (٢/ ١٩٤)، كتاب الديات، باب: في دية الأصابع. وانظر: «المغني» لابن قدامه: (١٢/ ١٣٢، ١٤٨ ـ ١٥١). =

فإذا عرفت قصص الأنبياء، ومن اتبعهم، ومن كذَّبهم، وأنَّ متبعيهم كان لهم النجاة [والعاقبة][(١)] والنصر والسعادة، [ولمكذبهم][(٢)] الهلاك والبوار، جعل الأمر في المستقبل مثلما كان في الماضي؛ فعلم أن من صدقهم كان سعيدًا، ومن كذَّبهم كان شقيًا، وهذه [سنة الله][(٣)] وعادته.

ولهذا يقول سبحانه في تحقيق عادته وسنته، وأنه لا ينقضها ولا يبدلها: ﴿أَكُفَّارُكُمْ خَيْرٌ مِّنْ أُولَٰئِكُمْ أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾[(٤)]؛ يقول: فإذا لم يكونوا خيرًا منهم، فكيف ينجون من العذاب، مع مماثلتهم لهم، هذا بطريق الاعتبار والقياس، ثم قال: ﴿أَمْ لَكُم بَرَاءَةٌ فِي الزُّبُرِ﴾: أي: معكم خبر من الله بأنه لا يعذبكم؟ فنفى الدليلين: العقلي، والسمعي، ثم ذكر قولهم: نحن جميعٌ منتصر، وإنا نغلب من يغالبنا، فقال تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾[(٥)]، وهذا مما [أنبأ به][(٦)] من الغيب في حال ضعف الإسلام واستبعاد عامة الناس ذلك[(٧)]، ثم كان كما أخبر.

---

(١) في «م»، و«ط»: (العافية).

(٢) في «م»، و«ط»: (ولمكذبيهم).

(٣) في «خ»: (الله سنة) ـ تقديم وتأخير ـ. والمثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة القمر، الآية: ٤٣.

(٥) سورة القمر، الآية: ٤٥.

(٦) في «م»، و«ط»: (أنبأه).

(٧) نقل الطبري بسنده عن عكرمة أن عمر قال: لما نزلت: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ جعلتُ أقول: أي: جمع سيهزم؟ فلما كان يوم بدر رأيت النبي ﷺ يثب في الدرع، ويقول: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ «تفسير الطبري»: (٢٧/ ١٠٨).

وكذلك نقله ابن كثير عن ابن أبي حاتم بسنده إلى عكرمة، وفيه أن عمر رضي الله عنه قال في آخره: فعرفت تأويلها يومئذ. «تفسير ابن كثير»: (٤/ ٢٦٦). =

وقد قال للمؤمنين في تحقيق سنته وعادته: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[1]، وقال لمحمد: ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ﴾[2]، وقال: ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَٰلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ﴾[4].

وفي «الصحيحين»: عن [أبي هريرة][5] [رضي الله عنه][6]، عن النبي ﷺ أنه قال: «لتركبن سُنَنَ من كان قبلكم حذو القذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه، قالوا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: نعم»[7].

= وروى البخاري في «صحيحه»: عن يوسف بن ماهك قال: إني عند عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها إذ قالت: (لقد أنزل على محمد ﷺ بمكة وإني لجارية ألعب: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾ «صحيح البخاري»: (٤/ ١٨٤٦)، كتاب التفسير، باب: ﴿بَلِ السَّاعَةُ مَوْعِدُهُمْ وَالسَّاعَةُ أَدْهَىٰ وَأَمَرُّ﴾).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٣.

(٣) سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١١٨.

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «ط». وفي «م»: (ﷺ).

(٧) الحديث أخرجه البخاري عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما: (٣/ ١٢٧٤)، كتاب الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل. مع اختلاف في ألفاظه، وكذلك أخرجه في (٦/ ٢٦٦٩)، كتاب الاعتصام، باب: قول النبي ﷺ: «لتتبعن سنن من كان قبلكم»، وأخرجه مسلم: (٤/ ٢٠٥٤)، كتاب العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى، =

وفي «الصحيحين»: عن أبي سعد الخدري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: «ليأخذن أمتي ما أخذ الأمم قبلها شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع. قالوا: يا رسول الله! فارس والروم؟ قال: ومن النَّاس إلا هؤلاء»[1].

وفي السنن: لما قال له بعض أصحابه: «اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. قال: الله أكبر قلتم كما قال [قوم][2] موسى: (اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة). ثم قال: إنه السنن لتركبن سنن من كان قبلكم»[3].

وقال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾[4].

ولهذا احتج من احتج بسنة الله وعادته في مكذبي الرسل[5]؛ كقول

= وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٤٢٢)، كتاب الفتن، باب: افتراق الأمم، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٣٢٧، ٤٥٠، ٥١١، ٥٢٧)؛ و(٣/ ٨٤، ٨٩، ٩٤).

(١) أخرجه البخاري عن أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما: (٦/ ٢٦٦٩)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب: قول النبي ﷺ «لتتبعن سنن من كان قبلكم» مع اختلاف في الألفاظ، وأخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (٤/ ٢٠٥٤)، كتاب العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

(٣) أخرجه الترمذي في «جامعه»: (٤/ ٤٧٥)، كتاب الفتن، باب: ما جاء: «لتركبن سنن من كان قبلكم»، وقال: حسن صحيح، وأحمد في «المسند»: (٥/ ٢١٨)، وابن حبان «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»: (٨/ ٢٤٨)، والحاكم في «المستدرك»: (٤/ ٤٥٥)، وقال: صحيح، ووافقه الذهبي.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٣٧.

(٥) كأن الشيخ رحمه الله يُشير إلى احتجاج عثمان بن عفان رضي الله عنه بهذه الآية؛ وهو ما أورده ابن كثير عن ابن أبي حاتم بسنده إلى ابن أبي ليلى الكندي، قال: كنت مع مولاي أمسك دابته، وأحاط الناس بعثمان بن عفان إذ أشرف علينا من داره فقال: ﴿وَيَٰقَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِىٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَآ أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَٰلِحٍ﴾، يا قوم=

شعيب: ﴿وَيَٰقَوۡمِ لَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شِقَاقِيٓ أَن يُصِيبَكُم مِّثۡلُ مَآ أَصَابَ قَوۡمَ نُوحٍ أَوۡ قَوۡمَ هُودٍ أَوۡ قَوۡمَ صَٰلِحٖۚ وَمَا قَوۡمُ لُوطٖ مِّنكُم بِبَعِيدٖ﴾[1].

وقال مؤمن آل فرعون: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُم مِّثۡلَ يَوۡمِ ٱلۡأَحۡزَابِ ۝٣٠ مِثۡلَ دَأۡبِ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ وَٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡۚ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعِبَادِ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ﴾[3].

معنى الدأب

والدأب: العادة في ثلاثة مواضع[4]، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۝١٠ كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[5].

قال ابن قتيبة[6] وغيره[7]: الدأب: العادة، ومعناه: كعادة آل فرعون، يريد كفر اليهود[8] كل فريق بنبيهم.

= لا تقتلوني إنكم إن قتلتموني كنتم هكذا. وشبك بين أصابعه. «تفسير ابن كثير»: (٢/ ٤٥٧).

(١) سورة هود، الآية: ٨٩.

(٢) سورة غافر، الآيتان: ٣٠ ـ ٣١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١١. وكذلك سورة الأنفال في الآيتين: ٥٢، ٥٤.

(٤) في سورة آل عمران، الآية: ١٠، وفي سورة الأنفال، الآيتان: ٥٢، ٥٤، وفي سورة غافر، الآية: ٣١.

(٥) سورة آل عمران، الآيتان: ١٠ ـ ١١.

(٦) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو محمد. من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين. ولد ببغداد، وسكن الكوفة، ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها، وتوفي ببغداد. وله كتب كثيرة مثل: تأويل مختلف الحديث، وعيون الأخبار، ومشكل القرآن، وتفسير غريب القرآن. ولد سنة ٢١٣، وتوفي سنة ٢٧٦هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/ ٢٩٦)، و«الأعلام»: (٤/ ١٣٧).

(٧) قال ابن الأنباري: والكاف في ﴿كَدَأۡبِ﴾: متعلقة بفعل مضمر، كأنه قال: كفرت اليهود ككفر آل فرعون. «زاد المسير»: (١/ ٣٥٥).

(٨) «زاد المسير»: (١/ ٣٥٥). وقال ابن قتيبة بعد هذه العبارة: ككفر من قبلهم. وهذا المعنى الأول.

٦٥/ب وقال الزجاج[١]: هو الاجتهاد، معناه: أي: دأب هؤلاء، وهو / اجتهادهم في كفرهم وتظاهرهم على النبي، كتظاهر آل فرعون على موسى[٢].

وقال عطاء[٣]، والكسائي[٤]، وأبو عبيدة[٥]: كسنة آل فرعون[٦].

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السري الزجاج البغدادي الإمام، نحوي زمانه. له تآليف جمة، وكان من ندماء المعتضد، ومن أهل الفضل والدين المتين. توفي سنة ٣١١هـ. انظر: «الفهرست»: (٩٠ ـ ٩١)، و«تاريخ العلماء النحويين»: ص٣٨ ـ ٤٠، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/ ٣٦٠).

(٢) انظر: «زاد المسير»: (١/ ٣٥٥)، وهذا المعنى الثاني.

(٣) هو عطاء بن أبي رباح القرشي، مولاهم، من كبار التابعين، كان ثقة فقيهًا عالمًا كثير الحديث. نشأ بمكة، وفاق أهلها في الفتوى. توفي سنة ١١٤هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٧٨ ـ ٨٨)، و«البداية والنهاية»: (٩/ ٣٠٦ ـ ٣٠٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٧/ ١٩٩ ـ ٢٠٣)، و«الأعلام»: (٤/ ٢٣٥).

(٤) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، مولاهم الكوفي، الملقب بالكسائي، شيخ القراءة والعربية. كان من أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب، وهو مؤدب الرشيد وابنه الأمين. توفي سنة ١٨٩هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٣١ ـ ١٣٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٧/ ٣١٣ ـ ٣١٤)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٣٢١) و«الأعلام»: (٤/ ٢٨٣).

(٥) هو معمر بن المثنى التيمي، مولاهم البصري، الإمام، العلامة، البحر، النحوي، صاحب التصانيف. ولم يكن صاحب حديث، وإنما له علم باللسان وأيام الناس. قال عنه الجاحظ: (لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه، وكان أباضيًا شعوبيًا). توفي سنة ٢٠٩، أو ٢١٠هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٤٤٥ ـ ٤٤٧)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨)، و«شذرات الذهب»: (٢/ ٢٤ ـ ٢٥)، و«الأعلام»: (٧/ ٢٧٢).

(٦) انظر: «تفسير البغوي»: (١/ ٢٨١)، و«تفسير ابن عطية»: (٨/ ٩٠ ـ ٩١).

وقال النضر بن شميل[1]: كعادة آل فرعون[2]؛ يريد عادة هؤلاء الكفار في تكذيب الرسل وجحود الحق كعادة آل فرعون.

وقال طائفة[3]: نظم الآية: إن الذين كفروا لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم عند حلول النقمة والعقوبة، مثل آل فرعون، وكفار الأمم الخالية أخذناهم فلن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم.

وفي تفسير أبي روق[4]: عن الضحاك[5]، عن ابن عباس: ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾: قال: كصنيع آل فرعون[6].

---

(١) هو النضر بن شميل بن خَرَشَة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن، أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة. ولد بمرو، وانتقل إلى البصرة مع أبيه سنة ١٢٨ وأصله منها، فأقام زمنًا، وعاد إلى مرو، فولي قضاءها، واتصل بالمأمون، فأكرمه وقربه، وتوفي بمرو. له كتب، منها: الصفات في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع. توفي سنة ٢٠٣هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ٣٢٨)، و«الأعلام»: (٨/ ٣٣).

(٢) انظر: «تفسير البغوي»: (١/ ٢٨١).

(٣) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩).

(٤) عطية بن الحارث، أبو روق الهمداني الكوفي، صاحب التفسير، صدوق، من الخامسة. «تقريب التهذيب»: (١/ ٦٧٧).

(٥) هو الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو محمد صاحب التفسير. كان من أوعية العلم، وليس بالمجود لحديثه. وهو صدوق في نفسه. توفي سنة ١٠٢هـ، وقيل: بعدها.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٥٨٩ ـ ٦٠٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، و«البداية النهاية»: (٩/ ٢٢٣)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٢٤ ـ ١٢٥)، و«الأعلام»: (٣/ ٢١٥).

(٦) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير البغوي»: (١/ ٢٨١)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩)، و«فتح القدير»: (١/ ٣٢٢).

قال ابن أبي [حاتم][1]: وروي عن مجاهد، والضحاك، وأبي مالك، وعكرمة، نحو ذلك[2].

قال: وروي عن الربيع بن أنس[3] كشبه آل فرعون[4].

وعن السدي قال: ذكر الذين كفروا كمثل الذين من قبلهم في [التكذيب][5] والجحود[6].

قلت: فهؤلاء جعلوا الشبيه في العمل؛ فإن لفظ الدأب يدل عليه:

قال الجوهري[7]: دأب فلان في عمله، أي: جدَّ، وتعب دَأْباً ودَؤوبًا فهو دَئِبٌ، وأدبتهُ أنا، والدائبان: الليل والنهار، قال: والدَّأْبُ - يعني: بالتسكين -: العادة والشأن، وقد يُحَرَّكُ[8].

---

(١) في «ط»: (حاحم).

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير البغوي»: (١/ ٢٨١)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩)، و«فتح القدير»: (١/ ٣٢٢).

(٣) هو الربيع بن أنس بن أبي زياد البكري الخراساني المروزي. كان عالم مرو في زمانه، وقد سجن ثلاثين سنة. توفي سنة ١٣٩هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ١٦٩ - ١٧٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

(٤) انظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٣٤٩)، و«فتح القدير»: (١/ ٣٢٢).

(٥) في «ط»: (اتكذيب).

(٦) «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩٠ - ١٩١).

(٧) هو إسماعيل بن حماد التركي الجوهري، أبو نصر، إمام اللغة، كان يحب الأسفار والتغريب، مات متردِيًا من سطح داره سنة ٣٩٣هـ لأنه حاول الطيران، وصنع جناحين من خشب، وصعد داره، فخانه اختراعه، فسقط إلى الأرض قتيلاً.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٨٠ - ٨٢)، و«لسان الميزان»: (١/ ٤٠٠ - ٤٠٢)، و«شذرات الذهب»: (٣/ ١٤٢ - ١٤٣)، و«الأعلام»: (١/ ٣١٣).

(٨) انظر: «الصحاح» للجوهري: (١/ ١٢٣ - ١٢٤).

قال الفراء[1]: أصله من دأبت، إلا أن العرب حولت معناه إلى الشأن[2].

قلت: الزَّجَّاج جعل ما في القرآن من الدأب، الذي هو الاجتهاد[3].

والصواب: ما قاله الجمهور؛ أن الدأب ـ بالتسكين ـ: هو العادة، وهو غير الدأب بالتحريك؛ إذا زاد اللفظ زاد المعنى، والذي في القرآن مُسَكَّنٌ، ما علمنا أحدًا قرأه بالتحريك، وهذا معروف في اللغة؛ يقال: فلانٌ دَأْبُهُ كذا وكذا: أي: هذا عادته وعمله اللازم له، وإن لم يكن في ذلك تعبٌ واجتهاد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾[4]، والدائب نظير الدائم، والباء والميم متقاربتان؛ ومنه: اللازب واللازم. قال ابن عطية[5]: «دائبين، أي: متمادين، ومنه قول النبي ﷺ لصاحب الجمل الذي بكى وأجهش إليه: «إنَّ هذا الجمل شكى إلي أنك تُجيعه وتُدئبه[6]»[7]؛ أي:

---

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي، مولاهم الكوفي، النحوي العلامة، صاحب التصانيف، أبو زكريا. له مشاركات في علوم كثيرة. توفي سنة ٢٠٧هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/١١٨ ـ ١٢١)، و«البداية والنهاية»: (١٠/ ٢٦١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/ ٢١٢ـ٢١٣)، و«الأعلام»: (٨/ ١٤٥ـ١٤٦).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري: (١/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، و«لسان العرب»: (١/ ٣٦٩)، وانظر: «تفسير الطبري»: (٣/ ١٩١) ـ ونقله عن السدي ـ. و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: (٢/ ٩٥).

(٣) انظر: «زاد المسير»: (١/ ٣٥٥)، وانظر: ما سبق، ص٩٦٧ من هذا الكتاب.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ٣٣.

(٥) هو أبو محمد عبد الحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي. كان إمامًا في الفقه وفي التفسير وفي العربية، قوي المشاركة، ذكيًا فطنًا مدركًا، من أوعية العلم. ولد سنة ٤٨٠هـ. وتوفي سنة ٥٤١هـ، وقيل: ٥٤٢هـ. «سير أعلام النبلاء»: (١٩/ ٥٨٧ـ٥٨٨).

(٦) في «تفسير ابن عطية»: (وتديبه). وقال ابن الأثير عند شرح غريب هذا الحديث: أي: تكده وتتعبه، دأبَ يدأبُ دأبًا ودُؤوبًا وأدأبته أنا. «النهاية في غريب الحديث»: (٢/ ٩٥).

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (١/ ٢٠٤)، وكذلك ص٢٠٥، وأبو داود في =

تديمه في العمل[له][1] والخدمة[2]». قال[3]: «وظاهر الآية أن معناه دائبين في الطلوع والغروب، وما بينهما من المنافع للناس التي لا تحصى كثيرة[4]»[5].

قال[6]: «وحكى الطبري عن مقاتل بن حيان يرفعه إلى ابن عباس أنه قال: معناه دائبين في طاعة الله»[7].

قال[8]: «وهذا قول إن كان يراد به أن الطاعة: [انقيادهما للتسخير][9]، فذلك موجود في [طاعة][10] قوله: [و][11] ﴿سخر﴾ وإن كان يراد أنها طاعة [مقدورة][12]، كطاعة العبادة من البشر، فهذا [بعيد][13]»[14].

= «سننه»: (٣/ ٤٩ ـ ٥٠)، كتاب الجهاد، باب: ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم.

(١) في «خ»: والشرك. بدلاً من: له. وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «تفسير ابن عطية»: (في الخدمة والعمل).

(٣) يعني: ابن عطية في تفسيره.

(٤) في «تفسير بن عطية»: كثرة.

(٥) «تفسير ابن عطية»: (١٠/ ٨٦).

(٦) القائل هو ابن عطية.

(٧) «تفسير ابن عطية»: (١٠/ ٨٦)، وانظر: «تفسير الطبري»: (١٣/ ٢٢٥).

(٨) القائل هو ابن عطية.

(٩) في «تفسير ابن عطية»: انقيادٌ منهما في التسخير.

(١٠) ما بين المعقوفتين لا يُوجد في «تفسير ابن عطية»: وحذفه أولى.

(١١) لا توجد الواو في «تفسير ابن عطية».

(١٢) في «تفسير ابن عطية»: مقصودة.

(١٣) في «تفسير ابن عطية»: جيد. وقال محققه: «وفي نسخة: بدل جيد: بعيد. وهذا ما تقتضيه المقابلة، فلعل في هذه النسخة تصحيفًا».

(١٤) «تفسير ابن عطية»: (١٠/ ٨٦).

قلت[1]: ليس هذا ببعيد، بل عليه دلت الأدلة الكثيرة، كما هو مذكور في مواضع[2].

وقالت طائفة، منهم البغوي: وهذا لفظه دائبين يجريان فيما يعود إلى مصالح [عباد][3] الله لا يفتران.

قال ابن عباس: دؤوبهما في طاعة الله[4].

ولفظ أبي الفرج: «دائبين في إصلاح ما يصلحانه من النبات وغيره، لا يفتران. قال: ومعنى الدؤوب: مرور [الشيء على][5] عادة جارية فيه»[6].

قلت: وإذا كان دأبهم هو عادتهم وعملهم الذي كانوا مصرين عليه، فالمقصود أن هؤلاء أشبهوهم في العمل، فيشبهونهم في الجزاء، فيحيق بهم ما حاق بأولئك. هذا هو المقصود ليس المقصود التشبيه في [الجزاء كقوله][7]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا

---

(١) القائل هو شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

(٢) قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ۖ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ ٱلْعَذَابُ ۗ وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩﴾ [الحج، الآية: ١٨]. وفي «الصحيحين»: عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتدري أين تذهب هذه الشمس؟ قلت: الله ورسوله أعلم. قال: فإنها تذهب فتسجد تحت العرش، ثم تستأمر، فيوشك أن يقال لها: ارجعي من حيث جئت». الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب التفسير، باب: في تفسير قوله تعالى: ﴿والشمس تجري لمستقر لها﴾، حديث رقم ٤٤٢٨، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩)، كتاب الإيمان، باب: بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) انظر: «تفسير البغوي»: (٣/ ٣٦).

(٥) في «خ»: (الشيء في على). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) «زاد المسير»: (٤/ ٣٦٤).

(٧) في «خ»: (الجزاء مقصود كقوله). وما أثبت من «م»، و«ط».

﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ وَقُودُ ٱلنَّارِ ۝١٠ [كَدَأۡبِ][1] ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[2]؛ أي: فهؤلاء لا [تدفع][3] عنهم أموالهم وأولادهم عذاب الله إذ جاءهم، كدأب آل فرعون.

١/٦٦ وكذلك قوله: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ/ إِذۡ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ ۝٥٠ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾[4]، [إلى قوله:][5] ﴿كَدَأۡبِ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمۡ فَأَهۡلَكۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡ وَأَغۡرَقۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَۚ وَكُلّٞ كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾[6]. فهذا كله يقتضي التشبيه في العذاب.

وأما الطائفة الأخرى: فجعلوا الدأب نفس فعل الرب بهم، وعقوبته لهم:

قال مكي بن أبي طالب[7]: «الكاف [في][8] «كدأب» في [مواضع][9]

---

(١) في «خ» رسمت: (كذاب).

(٢) سورة آل عمران، الآيتان: ١٠ ـ ١١.

(٣) في «خ»: (يدفع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سورة الأنفال، الآيتان: ٥٠ ـ ٥١.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٥٤.

(٧) مكي بن أبي طالب، حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد، مقرئ، عالم بالتفسير والعربية، من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، ثم سكن قرطبة، وخطب وأقرأ بجامعها، وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، ولد سنة ٣٥٥، وتوفي سنة ٤٣٧هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٥٩١)، و«الأعلام»: (٧/ ٢٨٦).

(٨) في «زاد المسير»: (من).

(٩) في «زاد المسير»: (موضع).

نصب نعت لمحذوف تقديره: [غيرناهم][1] [كما][2] غيروا تغييرًا، مثل عادتنا في آل فرعون، ومثلها الآية الأولى، إلاَّ أن الأولى للعادة في العذاب، تقديره: فعلنا بهم ذلك فعلاً مثل عادتنا في آل فرعون»[3].

وقد جمع بعضهم بين المعنيين، فقال أبو الفرج: «﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾: أي: كعادتهم، والمعنى: [كذب هؤلاء كما][4] كذَّب أولئك، فنزل بهم العذاب، كما نزل بأولئك»[5].

قلت: الدأب: العادة، وهو مصدر يُضاف إلى الفاعل تارة، وإلى المفعول أخرى، فإذا أضيف إلى الفاعل، كان المعنى: كفعل آل فرعون، وإذا أضيف إلى المفعول، كان المعنى: كعادتهم في العذاب والمصائب التي نزلت بهم؛ يقال: [هذه][6] عادة هؤلاء لما فعلوه، ولما يصيبهم، وهي عادة الرب وسنته فيهم.

والتحقيق: أن اللفظ يتناول الأمرين [جميعًا][7].

وقد تقدم عن الفراء والجوهري: أنَّ الدأب: العادة والشأن[8].

وهذا كقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾[9].

---

(١) في «زاد المسير»: (غيرنا بهم).
(٢) في «زاد المسير»: (لما).
(٣) «زاد المسير»: (٣/ ٣٧١).
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م»، و«ط». وهو من «زاد المسير».
(٥) «زاد المسير»: (٣/ ٣٧١).
(٦) في «ط»: (هذا).
(٧) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».
(٨) انظر: «الصحاح» للجوهري: (١/ ١٢٣).
(٩) سورة آل عمران، الآية: ١٣٧.

روى ابن أبي حاتم بالإسناد المعروف عن مجاهد: «﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ [من][1] الكفار، والمؤمنين [في][2] الخير والشر»[3].

وعن أبي إسحاق[4]: «أي: قد مضت مني وقائع نقمة في أهل التكذيب لرسلي والشرك [بي][1] عاد، وثمود، وقوم لوط، وأصحاب مدين، [فَرُؤُوا][5] مثلات][6] قد مضت [مني][7] فيهم»[8]؛ فقد فسرت السنن: بأعمالهم وبجزائهم.

قال البغوي: «معنى الآية: قد مضت، وسلفت مني [سنن][9] فيمن كان قبلكم من الأمم الماضية الكافرة بإمهالي [واستدراجي][10] إياهم، حتى يبلغ الكتاب فيهم أجلي الذي أجلته لإهلاكهم وإدالة أنبيائي [عليهم][11]، ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾: أي:

---

(١) في «تفسير الطبري»: (في).

(٢) في «تفسير الطبري»: (و).

(٣) «تفسير الطبري»: (٤/ ١٠٠). وانظر: «تفسير البغوي»: (١/ ٣٥٤).

(٤) هو عمرو بن عبد الله، من بني ذي يحمر بن السبيع، الهمداني الكوفي، أبو إسحاق السبيعي. من أعلام التابعين الثقات. كان شيخ الكوفة في عصره. أدرك عليًا، ورآه يخطب، وقال: رأيته أبيض الرأس واللحية. وكان من الغزاة المشاركين في الفتوح. عمي في كبره. ولد سنة ٣٣، وتوفي سنة ١٢٧هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/ ٣٩٢)، و«الأعلام»: (٥/ ٨١).

(٥) في «م»، و«ط»: (فروا).

(٦) في «تفسير الطبري»: فسيروا في الأرض تروا مثلات.

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «تفسير الطبري».

(٨) «تفسير الطبري»: (٤/ ١٠٠).

(٩) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م»، و«ط». وهو في «تفسير البغوي».

(١٠) في «ط»: (واستندراجي).

(١١) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م»، و«ط». وهو في «تفسير البغوي».

[آخر][1] المكذبين [منهم][2]، قال: وهذا في [حزب واحد][3]، يقول [عز وجل][4]: فأنا أمهلهم وأستدرجهم حتى يبلغ أجلي الذي [أجلت من][5] نصرة النبي [ﷺ][6] وأوليائه، وهلاك أعدائه»[7].

قلت: ونظير هذا: قوله تعالى: ﴿[أَفَلَمْ][8] يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ [يَعْقِلُونَ][9] بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾[10]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن [كَانُوا][11] أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[12]، وقوله في الآية الأخرى: ﴿كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٨٢) فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ (٨٣) فَلَمَّا

---

(١) عند البغوي: (اخرنا من).

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «تفسير البغوي».

(٣) عند البغوي: (حرب أحد).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م»، و«ط». وهو في «تفسير البغوي».

(٥) عند البغوي: (أجلته في).

(٦) زيادة من «تفسير البغوي».

(٧) «تفسير البغوي»: (١/ ٣٥٤).

(٨) في «خ»: (أو لم).

(٩) في «خ»: (يعللون).

(١٠) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من «م» و«ط».

(١٢) سورة الروم، الآية: ٩.

رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِۦ مُشْرِكِينَ ﴿٨٤﴾ فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْاْ بَأْسَنَا سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[1].

فهذا كله يُبيِّن أن سنة الله وعادته مطردة، لا تنتقض في إكرام مصدقي الرسل، وإهانة مكذبيهم[2].

---

(١) سورة غافر، الآيات: ٨٢ ـ ٨٥.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وهو يرد على الفلاسفة في علومهم الفلسفية، مبينًا أن العاديات التي هي عامة علومهم الكلية منتقضة. أما سنة الله سبحانه وتعالى فلا تنتقض بحال من الأحوال، يقول رحمه الله: «ولكن العادة التي لا تنتقض بحال: ما أخبر الله أنها لا تنتقض، كقوله تعالى: ﴿۞ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٠﴾ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓاْ أُخِذُواْ وَقُتِّلُواْ تَقْتِيلًا ﴿٦١﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ ـ ٦٢]، وقال: ﴿وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلْأَدْبَٰرَ ثُمَّ لَا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿٢٢﴾ سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الفتح: ٢٢ ـ ٢٣]. وقال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَئِن جَآءَهُمْ نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ فَلَمَّا جَآءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٢ ـ ٤٣]، فهذه سنة الله وعادته في نصر عباده المؤمنين إذا قاموا بالواجب على الكافرين، وانتقامه وعقوبته للكافرين الذين بلغتهم الرسل بعذاب من عنده أو بأيدي المؤمنين هي سنة الله التي لا توجد منتقضة قط. ولما قال قبل هذا: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨] لم يقل هنا ولن تجد؛ لأن هذه سنة شرعية لا ترى بالمشاهدة، بل تعلم بالوحي بخلاف نصره للمؤمنين، وعقوبته للمنذرين، فإنه أمر مشاهد، فلن يوجد منتقضًا». «الرد على المنطقيين»: ص٣٩٠.

فصل

آيات الأنبياء كما قد عُرف[1] هي مستلزمة لثبوت النبوة، وصدق المخبر بها، والشاهد بها؛ فيلزم من وجودها وجود النبوة، وصدق المخبر بها، ويمتنع أن تكون مع التكذيب بها، وكذب المخبر بها؛ فلا يجوز وجودها لمن كذب الأنبياء، ولا لمن أقر بنبوة كذاب؛ سواء كان هو نفسه المدعي للنبوة، أو ادعى نبوة غيره. آيات الأنبياء يلزم من وجودها وجود الأنبياء

٦٦/ب وهذان الصنفان هما المذكوران في قوله: ﴿وَمَنْ/ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾[2].

وهؤلاء كلهم من أظلم الكاذبين، كما قال: ﴿۞ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ ۚ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ﴾[3]، ثم قال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[4].

فالمخبر بالنبوة مع ثبوتها هو الذي جاء بالصدق وصدق به، والمخبر بها مع انتفائها هو الذي كذب على الله، والمكذب بها مع ثبوتها هو الذي كذب بالحق لما جاءه.

---

(١) انظر: ما سبق في هذا الكتاب: ص١٦٣، ٢١٣، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٣٧، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٧٣، ٧٨٥، ٨٢٥، ٨٧٠، ٨٩٥.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٣.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٣٢.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٣٣.

الدليل مستلزم للمدلول

فدلائل النبوة هي مستلزمة لصدق من أثبت نبوة هي نبوة حق، يمتنع أن تكون لمن نفى هذه، أو أثبت نبوة ليست بنبوة.

وكذلك كل دليل على إثبات الصانع، دل على صدق المؤمنين به، المخبرين بما دل عليه الدليل، وعلى كذب من نفى ذلك.

ويمتنع أن تكون تلك الأدلة دالة على نفي ذلك، أو على صدق الخبر بنفي ذلك، أو على صدق من جعل صفات الرب ثابتة لغيره.

وما دل على أن هذه الدار ملك لزيد، يدل على صدق المخبر بذلك، وكذب النافي له، ويمتنع أن يدل مع انتفاء الملك.

وما دل على علم شخص وعدله، فإنه مستلزم لذلك، ولصدق المخبر به، وكذلك النافي له يمتنع أن يدل على صدق النافي، أو يدل مع انتفاء العلم والعدل؛ فإن ما استلزم ثبوت شيء وصدقه، استلزم كذب نقيضه، وكان عدم اللازم مستلزمًا لعدم الملزوم؛ فما كان مستلزمًا لثبوت النبوة، وصدق المخبر بها، كان مستلزمًا لكذب من نفاها، فامتنع أن يكون موجودًا مع من نفاها، وامتنع أن يكون موجودًا مع انتفائها؛ فإن ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين.

فدليل كل مدلول عليه يمتنع ثبوته مع عدم المدلول عليه؛ فإنه مستلزم لثبوته، فلو وجد مع عدمه، للزم الجمع بين النقيضين.

التلازم بين نبوة العين وجنس النبوة

فما كان دليلاً على نبوة شخص، فهو دليل على جنس النبوة؛ فإن نبوة الشخص لا [تثبت][1] إلا مع ثبوت جنس النبوة؛ فيمتنع وجود ذلك الدليل مع عدم النبوة.

---

(١) في «خ»: (يثبت). وما أثبت من «م»، و«ط».

وثبوت أحد النقيضين مستلزم لنفي الآخر؛ فثبوت صدق المخبر بثبوتها، مستلزم لكذب المخبر بانتفائها.

فهذا أمر عقلي مقطوع به، معلوم بالبديهة بعد تصوره في جميع الأدلة؛ أدلة النبوة وغيرها[1]، فلا يجوز أن يكون ما دل على النبوة، وعلى صدق دليل عقلي

---

(١) هذا دليل عقلي، يستخدمه الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو دليل الملازمة، كما سبق تعريفه ص٥١٢.
يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (إنه إذا كان صحة الشرع لا تعلم إلا بدليل عقلي، فإنه يلزم من علمنا بصحة الشرع علمنا بالدليل العقلي الدال عليه، ويلزم من علمنا بذلك الدليل العقلي علمنا بصحة الشرع.
وهكذا الأمر في كل ما لا يعلم إلا بدليل. ويلزم أيضًا من ثبوت ذلك الدليل المعقول في نفس الأمر، ثبوت الشرع، ولا يلزم من ثبوت الشرع ثبوت ذلك الدليل... والمتلازمان يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٧١).
ويقول أيضًا: (جميع الأدلة ترجع إلى أن الدليل مستلزم للمدلول). «الرد على المنطقيين»: ص٢٩٦.
وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (فمن المعلوم أن الدليل يجب طرده، وهو ملزوم للمدلول عليه، فيلزم من ثبوت الدليل ثبوت المدلول عليه، ولا يجب عكسه؛ فلا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول عليه. وهذا كالمخلوقات؛ فإنها آية للخالق، فيلزم من ثبوتها ثبوت الخالق، ولا يلزم من وجود الخالق وجودها. وكذلك الآيات الدالات على نبوة النبي. وكذلك كثير من الأخبار والأقيسة الدالة على بعض الأحكام، يلزم من ثبوتها ثبوت الحكم، ولا يلزم من عدمها عدمه؛ إذ قد يكون الحكم معلومًا بدليل آخر، اللهم إلا أن يكون الدليل لازمًا للمدلول عليه، فيلزم من عدم اللازم عدم الملزوم. وإذا كان لازمًا له أمكن أن يكون مدلولاً له؛ إذ المتلازمان يمكن أن يستدل بكل منهما على الآخر، مثل الحكم الشرعي الذي لا يثبت إلا بدليل شرعي، فإنه يلزم من عدم دليله عدمه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).
وانظر استخدام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ لدليل الملازمة هذا في إثبات التلازم بين العقل والنقل في: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٣٦، ١٣٧، ١٥٠، ١٥١، ٢٦٨ ـ ٢٧٢، ٢٧٥)، و(٨/ ٥٣٠ ـ ٥٣١)، و(١٠/ ٧٣، ١٢٠، ١٢٢ ـ ١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، =

المخبر بها، وكذب المكذب بها، دليلاً للمكذب بها، ولا دليلاً مع انتفائها؛ كالمتنبي الذي يدعي النبوَّة ولا نبوة معه، فلا يتصور أن يكون معه ولا مع المصدق بنبوته شيء من دلائل النبوة.

العلم الضروري والنظري

وأما كون دليل من دلائل النبوة مع المصدق بها كائنًا من كان، فهذا حق، بل هذا هو الواجب، فمن صدق بها بلا دليل، كان متكلمًا بلا علم، فكل من صدق بالنبوة بعلمٍ فمعه دليل من أدلتها.

وإخبار أهل التواتر بما جاءت به الأنبياء من الآيات: هو من أدلة ثبوتها؛ فكل من آمن بالرسول عن بصيرة، فلا بُد أن يكون في قلبه علمٌ بأنه نبي حق؛ إما علمٌ ضروري[1]، أو علم نظري[2] بدليل من الأدلة.

= ١٣٢، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٨، ١٥٠، ١٩٦). و«الرد على المنطقيين»: ص٢٩٦ ـ ٢٩٨، ٣٤٨ ـ ٣٤٩، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ٥).

(١) العلم الضروري: (هو ما علم الإنسان من غير نظر ولا استدلال. وقد قيل: ما لا يدخل عليه الشك والارتياب.
وهو يحصل من أربعة أشياء:
الأول: ما يعلمه الإنسان من حال نفسه؛ مثل الغم، والسرور، والصحة، والسقم، والقيام، والقعود، والهبوط، والصعود.
ومنه: ما علمه بطريق العقل، وهو مثل علمه باستحالة اجتماع الضدين، وكون الجسم في مكانين، وأن الواحد أقل من الاثنين.
ومنه: ما علمه بالحواس الخمس؛ وهي: السمع، والبصر، والشم، والذوق، واللمس.
ومنه: ما يعلمه بأخبار التواتر، فيقع له به العلم ضرورة؛ وهو مثل إخباره بالبلاد النائية، والقرون الخالية، والرسل الماضية.
وقولنا «ضرورة»: هو ما يلزمه العلم به ضرورة، لا يمكنه دفعه من نفسه بحال، ولا يمكنه إدخال الشك فيه). «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب: (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، وانظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٢٦، و«مجموع الفتاوى»: (٢/ ٧٦).

(٢) العلم النظري: (هو ما حصل من طريق النظر والاستدلال... وهو على ضربين: =

والعلوم النظرية مع أدلتها تبقى ضرورية[1]، وقد تكون في نفس الأمر علوم ضرورية، ولا يمكنه التعبير عما يدل عليها؛ كالذي يجده الإنسان في نفسه ويعلمه من العلوم البديهية والضرورية وغير ذلك؛ فإن كثيرًا من الناس لا يمكنهم بيان الأدلة لغيرهم على وجود ذلك عندهم.

وإذا عُرف هذا، فقولنا: دلائل النبوة مختصة بالأنبياء لا تكون لغيرهم له معنيان:

أحدهما: أنه لا يشاركهم فيها من يكذب بنبوتهم، ولا من يدعي نبوة كاذبة. وهذا ظاهرٌ بيِّنٌ؛ فإن الدليل على الشيء لا يكون دليلاً على وجوده وعلى عدمه، فلا يكون ما يدل على النبوة أو غيرها، وعلى صدق المخبر بذلك دليلاً على كذب المخبر بذلك، ولا دليلاً على النبوة مع انتفاء النبوة.

والمعنى الثاني: أنها لا / توجد إلا مع النبي. ٦٧/أ

= علم من طريق العقل، وعلم من طريق الشرع.

فأما العلم الذي يحصل من طريق العقل، فهو مثل علمه بحدوث العالم، وإثبات محدثه، وتصديق الرسل عند ثبوت المعجزة.

فأما الذي يحصل من طريق الشرع، فهو ما علمناه بالكتاب والسنة والإجماع، وقول واحد من الصحابة في إحدى الروايتين). «التمهيد في أصول الفقه» لأبي الخطاب: (١/ ٤٢ ـ ٤٣)، وانظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٢٧، و«التعريفات»: ص٣١٠، و«رسالة الفرقان بين الحق والباطل»: ـ ضمن مجموعة الرسائل الكبرى ـ (١/ ٥٣).

(١) يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: (المعقول الضروري الذي هو أصل العلوم النظرية موافق للأدلة الشرعية مصدق لها، لا مناقض معارض لها: . «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣١٢).

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: (النظريات لا تعارض الضروريات، بل ما عارضها كان من باب: السفسطة). «درء تعارض العقل والنقل»: (٦/ ١١).

فهذا إن أريد به أنها لا توجد إلا والنبوة ثابتة، فهو صحيح، وإن كانت مع ذلك دليلاً على نبي، فلا يمتنع أن يكون الشيء الواحد دليلاً على أمور كثيرة، لكن يمتنع أن يوجد مع انتفاء مدلوله.

فما دل على النبوة قد يدل على أمور أخرى من أمور الرب تبارك وتعالى، لكن لا يمكن أن يدل مع انتفاء النبوة؛ أي: مع كون النبوة المدلول عليها باطلة لا حقيقة لها، ولكن قد يدل مع موت النبي ومع غيبته؛ فإن موته وغيبته لا ينفي نبوته.

وليس من شرط دليل النبي أن يكون [موجودًا][1] في محل المدلول عليه، ولا في مكانه ولا زمانه.

وقول من اشترط في آيات الأنبياء أن تكون مقترنة بالدعوى: في غاية الفساد والتناقض، كما قد بُسط[2]، لا سيما والآيات قد تكون مخلوقة [نائية][3] عن النبي، وعن مكانه، وكذلك سائر الأدلة، لا سيما ما يجري مجرى الخبر.

فالأخبار الدالة على وجود المخبر به لا يجب أن تكون مقارنة للمخبر به؛ لا في محله، ولا زمانه، ولا مكانه.

وآيات الأنبياء: هي شهادة من الله، وإخبار منه بنبوتهم، فلا [يجب][4] أن تكون في محل النبوة، ولا زمانها ولا مكانها، لكن يجوز ذلك؛ فلا يمتنع أن يكون الدليل في محل المدلول عليه، [ولا][5] في زمانه، [ولا][5] في

آيات الأنبياء شهادة من الله بنبوتهم

(١) في «خ»: (وجود). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) وهم الأشاعرة. وانظر: ما سبق.
(٣) في «خ»: رسمت: (ثابتة). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) في «م»، و«ط»: (تجب).
(٥) في «م»، و«ط»: (أو).

مكانه، لكن [يجوز][1] ذلك فيه؛ فالإنسان قد تقوم به أمور تدل على بعض الأمور التي فيه، وقد [تُعلم][2] أموره بخبر غيره، وببعض آثاره المنفصلة عنه.

فإذا أريد بأن آيات الأنبياء مختصة بهم، وأنها لا تكون لغيرهم: أنها لا تكون مع انتفاء النبوة المدلول عليها: فهذا صحيح؛ لأنه يستلزم الجمع بين النقيضين.

وأما إذا أريد أنها لا توجد إلا في ذات النبي، أو مقترنة بخبره عن نبوته، أو في المكان الذي كان فيه، أو في الزمان: فهذا كله غلطٌ وخطأ ممن ظنه، وجهلٌ بيِّنٌ بحقائق الأدلة، إن كان من الأدلة وآيات النبوة ما [يكون][3] في ذات النبي، ويكون مقترنًا بقوله: إني رسول الله، ويكون في المكان الذي هو فيه، وفي زمانه، فهذا يمكن، وهو الواقع؛ فإن النبي ﷺ، بل وغيره من الأنبياء كان في نفس أقوالهم وأفعالهم وصفاتهم وأخلاقهم [وسيرهم][4] أمور كثيرة تدل على نبوتهم[5].

---

(١) في «خ»: (يجب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يعلم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «خ»: (تكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (وسترهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) انظر: «الشفا» للقاضي عياض: (١/ ٧٧ ـ ٢٠٩)، و«الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام: (٥/ ٤٣٧ ـ ٤٨٢)، و(٦/ ٨٠، ٣٦٥ ـ ٣٨٠، ٣٨٧)، و«شرح الأصفهانية»: (٢/ ٤٧٢ ـ ٤٨٥، ٤٩٢ ـ ٤٩٩، ٥٠٠ ـ ٥٠٢)، و«دقائق التفسير»: (١/ ١٥٩ ـ ١٦٤)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ١٤١ ـ ١٥٤).

وكذلك لما قال: إنِّي رسول الله، [أتى][1] مع ذلك بآيات دلت على صدقه.

وكذلك في مكانه وزمانه، ظهر من انشقاق القمر وغيره ما دل على نبوته.

لكن آيات الأنبياء أعم من ذلك، كما أن دليل كل شيء أعم من أن يختص بمعنى المدلول وزمانه ومكانه.

وبهذا يظهر خطأ كثير من الناس في عدم معرفتهم بجنس آيات الأنبياء، لعدم تحقيقهم جنس الأدلة والبراهين[2].

وإن خاصة الدليل: أنه يلزم من تحققه تحقق المدلول عليه فقط، سواء كان مقارنًا للمدلول عليه، أو كان كان حالاً في محله، أو مجاوزًا لمحله، أو لم يكن كذلك:

هل النبوة صفة ثبوتية أم لا

والنبوة قد قال طائفة من الناس: إنها صفة في النبي[3].

---

(١) في «خ»: (أي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله: (إن ما يعلم بالدليل إنما يعلم إذا علم أن الدليل مستلزم له ليكون دليلاً عليه، وهذه هي الآية والعلامة. وكذلك الاسم إنما يدل على المسمى إذا عرف أنه اسم له، وذلك مشروط بتصور المدلول عليه اللازم، وبأن هذا ملزوم له. ولهذا قيل: إن المقصود بالكلام ليس هو تعريف المعاني المفردة، لأن المعنى المفرد لا يفهم من اللفظ حتى يعرف أن اللفظ دال عليه، فلا بُد أن يعرف أن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى حتى تعرف دلالتها عليه). «درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٥٣٠).

(٣) والذين قالوا ذلك هم المعتزلة والفلاسفة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله عن المعتزلة: إنهم يقولون: (إن النبوة أو الرسالة جزاء على عمل متقدم، فالنبي فعل من الأعمال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة، وهؤلاء القدرية في شق، وأولئك الجهمية الجبرية في شق). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٥).

وقال طائفة ليست صفة ثبوتية في النبي، بل [هي][1] مجرد تعلق الخطاب الإلهي به[2]؛ يقول الرب: إني أرسلتك، فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية أنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية[3].

---

(١) في «م»، و«ط»: (هو).

(٢) الذين قالوا ذلك هم الجهمية والأشعرية، ومن وافقهم، كما سيأتي بيان ذلك من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وانظر من كتب الأشعرية: «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي: ص١٥٦ ـ ١٥٧، و«نهاية الإقدام في علم الكلام» للشهرستاني: ص٤٦٢، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي: ص٣١٧.

ومن كتب شيخ الإسلام: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٣ ـ ٤١٦)، و(٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩).

فالنبوة عندهم ليست صفة ثبوتية في النبي، بل هي صفة إضافية.

وثمة طامة أوقعوا أنفسهم بها، حتى لا يُزيلوا صفة النبوة عن النبي بعد وفاته، وهي قولهم بأنه حي في قبره حياة دنيوية.

وقد أورد شيخنا د/ أحمد بن عطية الغامدي في مقدمته لكتاب «حياة الأنبياء» للبيهقي: أن سبب قول الأشاعرة بحياة الأنبياء حقيقة بعد وفاتهم، هو ما يلزمهم على أصلهم الفاسد «العرض لا يبقى زمانين»، فعلى هذا يلزم القول بفناء الروح. والقول بأن الرسول ﷺ ليس رسولاً الآن، ولكنه كان رسولاً، ففروا إلى القول بحياة الرسول ﷺ في قبره حياة دنيوية، حتى لا يلزمهم هذا الأصل.

وقد رد عليهم شيخنا فضيلة الدكتور أحمد عطية فأجاد وأفاد وفقه الله. انظر: ص٥٠ ـ ٥٦ من الكتاب المذكور.

وانظر المراجع التالية: «الفصل» لابن حزم: (١/ ٧٥)، و«طبقات الشافعية» للسبكي: (٣/ ٤٠٦)، و(٤/ ١٣٠ ـ ١٣٣):، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٩٦)، و«القصيدة النونية»: شرح ابن عيسى (٢/ ١٥٠ ـ ١٥٥).

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: (فمن نفى الحكم والأسباب في أفعاله، وجعلها معلقة بمحض المشيئة، وجوز عليه فعل كل ممكن، ولم ينزّهه عن فعل من الأفعال، كما هو=

قول أهل السنة في النبوة

والصحيح: أن النبوة تجمع هذا وهذا[1]؛ فهي تتضمن صفة ثبوتية في

= قول الجهم بن صفوان، وكثير من الناس كالأشعري ومن وافقه من أهل الكلام من أتباع مالك والشافعي وأحمد وغيرهم من مثبتة القدر، فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف. والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه. وليست النبوة عندهم صفة ثبوتية، ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية، كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٤)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٦٠٩.

قال الإيجي ـ من الأشعرية ـ في كتابه «المواقف»: (إذا ثبت أن الحاكم بالحسن والقبح هو الشرع، ثبت أن لا حكم للأفعال قبل الشرع). «المواقف» للإيجي: ص٣٢٧، وانظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني.

(١) وهذا هو قول الجمهور، فـ(الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظار: أن الله يصطفي من الملائكة رسلاً وسن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالته؛ فالنبي يختص بصفات ميّزة الله بها على غيره، وفي عقله ودينه، واستعد بها لأن يخصه الله بفضله ورحمته). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٦).

وشيخ الإسلام رحمه الله تعالى قد فصل القول في هذه المسألة تفصيلاً رائعًا في العديد من مصنفاته الرائعة، وذكر الأقوال الثلاثة فيها.

فمن ذلك قوله في كتاب «الصفدية»: «أن الناس تنازعوا في النبوة: هل هي مجرد صفة قائمة بنفس النبي، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة. أو مجرد تعلق الله بالنبي، كما يقوله من يقوله من أهل الكلام للأشعرية ونحوهم. أو مجموع الأمرين، كما يقوله الجمهور. على ثلاثة أقوال. كما اختلفوا على هذه الأقوال الثلاثة في الأحكام الشرعية...) إلى آخر كلامه الطويل في هذه المسألة. انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٩).

وقد بسط شيخ الإسلام رحمه الله القول في هذه المسألة في العديد من مصنفاته. انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٣ ـ ٤١٦)، و(٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩)، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، و(١٨/ ٣٦٧، ٣٦٩ ـ ٣٧٠)، و«الجواب الصحيح»: (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٧)، و(٥/ ٣٢٤).

النبي[1]، وصفة إضافية هي مجرد تعلق الخطاب الإلهي، به[2].

لكن على الأقوال الثلاثة: ليس من شرط أدلتها أن تكون حالة في ذات النبي، ولكن يجوز أن تكون لها أدلة قائمة بذات النبي، كما كان في محمد ﷺ عدة أدلة من دلائل النبوة، / كما هو مبسوط في دلائل نبوته[3]؛ إذ ٦٧/ب
المقصود هنا الكلام على جنس آيات الأنبياء، لا على شيء معين، [و][4] لا دليل معين، ولا نبي معين.

فإذا عرف أن دلائل النبوة يمتنع ثبوتها لشخص لا نبوة فيه إذا ادعاها، أو ادعيت له كذبًا، ويمتنع ثبوتها مع المكذب بالنبوة الصادقة، وأنها لا توجد إلا والنبوة ثابتة، وأنها دليل على صدق المخبر بالنبوة من جميع الخلق.

---

(١) في «خ» زيادة: (بل هي مجرد تعلق الخطاب). ولا محل لذكرها.

(٢) في «م»، و«ط» زيادة، ولعلها مكررة، وهي قوله: ([يقول الرب إني أرسلتك فهي عندهم صفة إضافية كما يقولونه في الأحكام الشرعية أنها صفات إضافية للأفعال لا صفات حقيقية]).

(٣) ومن كتب دلائل النبوة المطبوعة التي توضح هذا:
(١) ـ «دلائل النبوة» لأبي القاسم قوام السنة الأصبهاني.
(٢) ـ «علامات النبوة» للبوصيري.
(٣) ـ «دلائل النبوة» للبيهقي.
(٤) ـ «دلائل النبوة» لأبي بكر الفريابي.
(٥) ـ «تثبيت دلائل النبوة» للقاضي عبد الجبار.
(٦) ـ «دلائل النبوة» لأبي نعيم الأصبهاني ـ مطبوع المنتقى منه ـ.
(٧) ـ «أعلام النبوة» للماوردي.
(٨) ـ «الصحيح المسند من دلائل النبوة» للوادعي.
وقد أشار شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ إلى تصانيف العلماء في آيات النبوة في كتابه «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٦١ ـ ٣٦٥).

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

فكل من آمن [بأن][1] محمدًا رسول الله، فقد أخبر عن نبوته؛ كما أخبر هو عن نبوة نفسه بما أمره الله به؛ حيث قال: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[2].

فهذا الخبر؛ وهو الشهادة بأنه رسول الله إلى الناس جميعًا، سواء وجد منه، أو من غيره، هو مدلول عليه لجميع دلائل النبوة.

فإذا وُجد هذا الخبر في غير النبي، ووجد ما يدل على صدق هذا الخبر، كان ذلك من دلائل النبوة، كما وجد هذا في خلق كثير من المؤمنين.

ومن دلائل النبوة: وجود العلم الضروري بخبر أهل التواتر، الذين أخبروا بالآيات، فهذا العلم الضروري هو بمنزلة المشاهدة [للآيات][3].

وكذلك ما يوجد لأهل الإيمان مما يستلزم صدق خبرهم بأن محمدًا رسول، كما يوجد لأمته من الآيات الكثيرة عند تحقيق [أمره][4] ونصره وطاعته، والجهاد عن دينه، والذب عنه، وبيان ما أرسل به، كما وجد أمثال ذلك للصحابة، والتابعين، وسائر المؤمنين إلى يوم القيامة[5].

---

(١) في «م»، و«ط»: (أن).

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.

(٣) في «خ»: (الآيات). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (به). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) أي: من الكرامات التي يكرم الله بها سبحانه وتعالى عباده المؤمنين.
انظر: كتاب «الكرامات» للالكائي: تحقيق د/ أحمد سعد حمدان، و«البداية والنهاية»: (٥/ ٢٦٦ـ٢٦٧، ٢٨٥، ٢٩٦ ـ ٢٩٧)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٠٠ ـ ٣٢٠، و«قاعدة في المعجزات والكرامات»: ص١٩ ـ ٢١.

فصل

خوارق السحرة والكهان مناقضة للنبوة ولا تخرج عن مقدور الجن والإنس

فجميع ما يختص بالسحرة والكهان هو مناقض للنبوة[1]، فوجود ذلك يدل على أن صاحبه ليس بنبي، ويمتنع أن [يكون][2] شيءٌ من ذلك دليلاً على النبوة؛ فإن ما استلزم عدم الشيء لا يستلزم وجوده.

وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم[3] وعبادة الكواكب[4] ومخاطبتها،

---

(١) هذه من القواعد في التفريق بين النبي، والساحر، والكاهن.

(٢) في «خ»: (تكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سبق بيان معنى الطلاسم. انظر: ص٢٣١ من هذا الكتاب.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (السحر محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وذلك أن النجوم التي من السحر نوعان؛ أحدهما: علمي، وهوالاستدلال بحركات النجوم على الحوادث، من جنس الاستقسام بالأزلام.

والثاني: عملي، وهو الذي يقولون إنه القوى السماوية بالقوى المنفعلة الأرضية، كطلاسم ونحوها. وهذا من أرفع أنواع السحر. وكل ما حرمه الله ورسوله فضرره أعظم من نفعه). «مجموع الفتاوى»: (٣٥/ ١٧٠).

وانظر: «الصفدية»: (١/ ٦٦)، و«الجواب الصحيح»: (٦/ ١٣)، و«الفصل» لابن حزم: (٥/ ٣)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ١٤٥)، و«أضواء البيان»: (٤/ ٤٥٣).

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله عنهم: (أهل دعوة الكواكب الذين يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبدونها، ويسجدون لها، كما كان النمرود بن كنعان وقومه يفعلون ذلك، وكما يفعل ذلك المشركون من الهند والترك والعرب والفرس وغيرهم. وقد ذكر أبو عبد الله محمد ابن الخطيب الرازي في كتابه الذي صنفه في هذا الفن قطعة كبيرة من أحوال هؤلاء. وقد=

كل ذلك مناقضٌ للنبوة؛ فإن النبي لا يكون إلا مؤمنًا، وهؤلاء كفار؛ فوجود ما يناقض الإيمان هو مناقض للنبوة بطريق الأولى، وهو آيةٌ، ودليلٌ، وبرهان على عدم النبوة، فيمتنع أن يكون دليلاً على وجودها.

وجميع ما يختص بالسحرة والكهان وغيرهم ممن ليس بنبي، لا يخرج عن مقدور الإنس والجن[1]، وأعني بالمقدور: ما يمكنهم التوصل إليه بطريق من الطرق[2]؛ فإن من الناس من يقول: إن المقدور لا بُد أن يكون في محل القدرة[3].

= تواترت الأخبار بذلك عن هؤلاء، وأنه يحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضي كثيرًا من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب). «الصفدية»: (١/ ٢٤١).

وانظر: المصدر نفسه: (١/ ١٧٣، ١٩٢).

وقال أيضًا عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: (فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر ربًا يعبدونه، ويتقربون إليه، كما هو عادة عباد الكواكب ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب. وهذا مذهب مشهور ما زال عليه طوائف من المشركين إلى اليوم، وهو الذي صنف فيه الرازي السر المكتوم، وغيره من المصنفات). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١١١)، وانظر: «دقائق التفسير»: (٣/ ١٢٣، ١٦٥)و«فتح الباري»: (١٠/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣)، و«الأصول والفروع» لابن حزم: ص١٣٤، ١٣٥، و«إغاثة اللهفان»: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦)، و«الدين الخالص»: (٢/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤).

(١) هذا من الفروق التي يميز بها النبي من المتنبئ، والصادق من الكاذب.

(٢) التي أقدر الله عليها الجن والإنس، انظر: ما سبق ص١٤٤، ١٩٢، ٥٠٢، ٥٢٣، ٥٥٩.

(٣) هذا من تعريفات الأشاعرة للكسب ـ عندهم ـ انظر: «شرح جوهرة التوحيد» للباجوري: ص٢١٩، و«شرح الصاوي على جوهرة التوحيد»: ص١٤٩ ـ ١٥٠، وانظر كذلك: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٤٠٤ ـ ٤٦٧)، و«شفاء العليل» لابن القيم: ص١٢١ ـ ١٢٢.

وهذه المسألة لها تعلق بالاستطاعة والقدرة. =

. . . .

= وقد وقع الخلاف فيها على أقوال، تبعًا للخلاف الواقع في القدر:

فالجهمية، وهم الجبرية: قالوا بنفي القدرة لا مع الفعل ولا قبله؛ لأن العبد عندهم لا اختيار له.

والمعتزلة: أثبتوا القدرة قبل الفعل، ونفوا أن تكون معه.

أما الأشاعرة، فقالوا: إن القدرة مع الفعل، لا يجوز أن تتقدمه، ولا أن تتأخر عنه، بل هي مقارنة له، وهي من الله تعالى، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له.

وأهل السنة قالوا: إن القدرة تقع على نوعين:

أ ـ قدرة أو استطاعة للعبد، بمعنى الصحة والتوسع والتمكن وسلامة الآلات، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي، وهي المصححة للفعل. فهذه لا يجب أن تقارن الفعل، بل تكون قبله متقدمة عليه.

ب ـ والاستطاعة أو القدرة التي يجب معها وجود الفعل، وهذه هي الاستطاعة المقارنة للفعل الموجبة له.

انظر: «الملل والنحل»: (١/ ٨٥)، و«الإرشاد»: ص٢١٩ ـ ٢٢٠، و«الإنصاف»: ص٤٦، و«التمهيد»: ص٣٢٣ ـ ٣٢٥، و«مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ٢٩٠ ـ ٢٩٢، ٣٧١ ـ ٣٧٦، ٤٤١)، و(١٠/ ٣٢)، (١٨/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٩/ ٢٤١)، و«شرح الطحاوية»: ص٦٣٣ ـ ٦٣٩، و«مواقف ابن تيمية من الأشاعرة»: (٣/ ١٣٣١ ـ ١٣٣٢)، و«الماتريدية»: ص٤٢٤ ـ ٤٢٥.

وقد ناقش شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قضية الكسب عند الأشاعرة، ورد عليها في مواضع عديدة من مصنفاته القيمة، فمن ذلك قوله عنهم: (وأخذوا يفرقون بين الكسب الذي أثبتوه، وبين الخلق؛ فقالوا: الكسب: عبارة عن اقتران المقدور بالقدرة الحادثة، والخلق هو المقدور بالقدرة القديمة. وقالوا أيضًا: الكسب هو الفعل القائم بمحل القدرة عليه، والخلق هو الفعل الخارج عن محل القدرة عليه. فقال لهم الناس: هذا لا يُوجب فرقًا بين كون العبد كسب، وبين كونه فعل وأوجد وصنع وعمل ونحو ذلك؛ فإن فعله وإحداثه وعمله وصنعه هو أيضًا مقدور بالقدرة الحادثة، وهو قائم في محل القدرة الحادثة. وأيضًا فهذا فرق لا حقيقة له؛ فإن كون المقدور في محل القدرة أو خارجًا عن

وليس هذا هو لغة العرب، ولا غيرهم من الأمم؛ لا لغة القرآن والحديث، ولا غيرهما، وإنما يدعون ذلك من جهة العقل، وقولهم في ذلك باطل من جهة العقل.

لكن المقصود هنا التكلم باللغة المعروفة؛ لغة العرب، وغيرهم التي كان نبينا ﷺ وغيره يخاطب بها الناس؛ كقوله في الحديث الصحيح لأبي مسعود[(١)] لما ضرب غلامه: «اعلم أبا مسعود، اعلم أبا مسعود، الله أقدر عليك منك على هذا»[(٢)]؛ فجعل نفس المملوك مقدورا عليه [لسيده][(٣)]،

= محلها لا يعود إلى نفس تأثير القدرة فيه، وهو مبني على أصلين: أن الله لا يقدر على فعل يقوم بنفسه، وأن خلقه للعالم هو نفس العالم. وأكثر العقلاء من المسلمين وغيرهم على خلاف ذلك. والثاني: أن قدرة العبد لا يكون مقدورها إلا في محل وجودها، ولا يكون شيء من مقدورها خارجًا عن محلها، وفي ذلك نزاع طويل ليس هذا موضعه، وأيضًا: فإذا فسر التأثير بمجرد الاقتران، فلا فرق بين أن يكون الفارق في المحل أو خارجًا عن المحل). «مجموع الفتاوى»: (٨/ ١١٩).

وانظر عن الكسب عند الأشاعرة: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ١١٨ ـ ١٢٠، ٣٨٧، ٤٠٣، ٤٦٧ ـ ٤٦٨)، و«الصفدية»: (١/ ١٤٩ ـ ١٥٣)، و«شرح الأصفهانية»: ص١٤٩ ـ ١٥٠، ٣٥٠، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨٢ ـ ٨٤)، و(٤/ ٦٥)، و(٦/ ٤٩)، و(٧/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، و(٩/ ١٦٧)، و(١٠/ ١١٤ ـ ١١٥).

(١) هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، أبو مسعود البدري. صحابي جليل. وهو معدود من علماء الصحابة نزل الكوفة، ومات قبل الأربعين، وقيل بعدها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢/ ٤٩٣ ـ ٤٩٦)، و«تقريب التهذيب»: (١/ ٦٨٢).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٢٨٠ ـ ١٢٨١)، كتاب الإيمان، باب: صحبة المماليك وكفارة من لطم عبده. وأبو داود في «سننه»: (٥/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، كتاب الأدب، باب: في حق المملوك، والترمذي في «جامعه»: (٤/ ٣٣٥)، كتاب البر، باب: النهي عن ضرب الخدم، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) في «ط»: (لسيدة).

كما يقول الناس: القوة على الضعيف ضعفٌ في القوة، و[ويقولون][1]: فلانٌ قادر على فلان، وفلانٌ عاجز عن فلان، ويقولون: فلانٌ ناسج هذا الثوب، و[بَنَى][2] هذه الدار. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ﴾[3]؛ فجعل الفلك مصنوعة لنوح. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[4]؛ أي: والأصنام التي تعملونها، وتنحتونها؛ فجعل ما في الأصنام من التأليف معمولاً لهم، كما جعل تأليف السفينة مصنوعًا لهم، وهذا كثير[5].

والمقصود هنا: أن ما يأتي به السحرة والكهان ونحوهم، هم مما يصنعه الإنس والجن، لا يخرج ذلك عنهم. والإنس والجن قد أُرسلت إليهم الرسل[6]، فآيات الأنبياء خارجة عن قدرة الإنس والجن؛ لا يقدر عليها لا الإنس ولا الجن، ولله الحمد والمنة.

ومقدورات الجن هي من جنس مقدورات الإنس، / لكن يختلف في المواضع؛ فإن الإنسي يقدر على أن يضرب غيره حتى يمرض أو يموت، بل يقدر أن يكلمه بكلام يمرض به أو يموت. ٦٨/أ

فما يقدر عليه الساحر من سحر بعض الناس حتى يمرض أو يموت، هو من مقدور الجن، وهو من جنس مقدور الإنس.

---

(١) في «ط»: (ويوقولن).
(٢) في «ط»: (بني).
(٣) سورة هود، الآية: ٣٨.
(٤) سورة الصافات، الآية: ٩٦.
(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ١٢٠ ـ ١٢٣).
(٦) كما قال تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ [الأنعام: ١٣٠].

ومنعه من الجماع هو من جنس المرض المانع له من ذلك.

والحب والبغض لبعض الناس، كما يفعله الساحر، هو من استعانته بالشياطين، وهو من جنس مقدور الإنس. بل شياطين الإنس قد يؤثرون من البغض والحب أعظم مما تؤثره شياطين الجن.

والجن [تقدر][1] على الطيران في الهواء، وهو من الأعمال، والطيور تطير، فهو من جنس مقدور الإنس، لكن يختلف المحل [بأن][2] هؤلاء سيرهم في الهواء، والإنس سيرهم على الأرض.

وكذلك المشي على الماء، وطي الأرض؛ وهو قطع المسافة البعيدة في زمان قريب: هو من هذا الجنس، هو مما تفعله الجن، وهو مما تفعله الجن ببعض الناس، وقد أخبر الله عن العفريت أنه قال لسليمان عن عرش بلقيس وهو باليمن وسليمان بالشام: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾[3]، ولهذا يوجد كثيرٌ من الكفار والفساق والجهال تطير بهم الجن في الهواء، وتمشي بهم على الماء، وتقطع بهم المسافة البعيدة في المدة القريبة.

وليس شيءٌ من ذلك من آيات الأنبياء[4]، ولله الحمد والمنة؛ إذ كان مقدور الإنس والجن، والإخبار ببعض الأمور الغائبة التي يأتي بها الكهان، هو أيضًا من مقدور الجن؛ فإنهم تارة يرون الغائب فيخبرون به، وتارة

---

(١) في «خ»: (يقدر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (أن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سورة النمل، الآية: ٣٩.

(٤) وقد ذكر الشيخ رحمه الله قصصًا كثيرة من هذا النوع.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٢ ـ ٨٣، ١٦٨ ـ ١٧٨)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٣١١).

يسترقون السمع من السماء فيخبرون به، وتارة يسترقون وهم يكذبون في ذلك؛ كما أخبر النبي ﷺ عنهم[1].

وما تخبر به الأنبياء من الغيب، لا يقدر عليه إنس، ولا جن، ولا كذب فيه.

وأخبار الكهان وغيرهم كذبها أكثر من صدقها، وكذلك كل من تعود الإخبار عن الغائب؛ فأخبار الجن لا بُد أن [تكذب][2]، فإنه من طلب منهم الإخبار بالمغيب كان من جنس الكهان، وكذبوه في بعض ما يخبرون به، وإن كانوا صادقين في البعض.

وقد ثبت في الصحيح: أن النبي ﷺ سُئل عن الكهان؟ فقيل له: إن منا قومًا يأتون الكهان؟ قال: «فلا يأتوهم»[3].

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «من أتى عرافًا، فسأله عن شيء، لم تقبل له صلاة أربعين يومًا»[4].

---

(١) يُشير شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى إلى حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: سأل رسول الله ﷺ ناسٌ عن الكهان، فقال: «ليسوا بشيء»، فقالوا: يا رسول الله إنهم يحدثون أحيانًا بالشيء فيكون حقًا. فقال رسول الله ﷺ: «تلك الكلمة من الحق يخطفها الجني، فيقرقرها في أذن وليه، فيخلطون معها أكثر من مائة كذبة».
أخرجه البخاري: (٥/ ٢١٧٣)، كتاب الطب، باب: الكهانة. ومسلم: (٤/ ١٧٥٠)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان.

(٢) في «خ»: (يكذب). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٤٨ ـ ١٧٤٩)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، مع اختلاف في اللفظ.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧٥١)، كتاب السلام، باب: تحريم الكهانة وإتيان الكهان، وأحمد في «مسنده»: (٤/ ٦٨)، و(٥/ ٣٨٠).

وفي «السنن» عنه أنه قال: «من اقتبس شعبة من النجوم، فقد اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد»[1].

والنبي ﷺ لما أُسري به من المسجد الحرام إلى المسجد [الأقصى][2]، لم يكن المقصود مجرد وصوله إلى الأقصى، بل المقصود ما ذكره الله [بقوله][3]: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾[4]، كما قال في سورة النجم: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ مَا يَغْشَىٰ ﴿١٦﴾ مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ﴿١٧﴾ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾[5].

وما رآه مختص بالأنبياء، لا يكون ذلك لمن خالفهم، ولا يريه الله تعالى ما أراه محمدا حين أسرى به. وكذلك صلاته بالأنبياء في المسجد الأقصى، وركوبه على البراق؛ هذا كله من خصائص الأنبياء.

بعض خوارق الشياطين لأوليائهم

والذين تحملهم الجن، وتطير بهم من مكان إلى مكان، أكثرهم لا يدري كيف حُمِل، بل يُحمَل الرجل إلى عرفات، ويرجع، وما يدري كيف حملته الشياطين، ولا يدعونه يفعل ما أمر الله به كما أمر الله به، بل قد يقف بعرفات من غير إحرام ولا إتمام مناسك الحج، وقد يذهبون به إلى مكة،

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه»: (٤/ ١٥ ـ ١٦)، كتاب الطب، باب: في النجوم. وأحمد في «مسنده»: (١/ ٢٢٧، ٣١١).
قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب: رواه أبو داود بإسناد صحيح. «تيسير العزيز الحميد»: ص٤٠٠. وصححه الألباني انظر: «السلسلة الصحيحة»: (٢/ ٤٣٥) رقم٧٩٣، و«مشكاة المصابيح»: (٤٦٠٤)، وقال محقق معارج القبول (٢/ ٥٦٢): وسنده صحيح.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) في «ط»: (بقول).

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١.

(٥) سورة النجم، الآيات: ١٣ ـ ١٨.

ويطوف بالبيت من غير إحرام إذا حاذى الميقات[1]. ـ [وذلك][2] واجب في أحد قولي العلماء، ومستحب في الآخر[3] ـ فيفوته المشروع، أو يوقعونه في الذنب، ويُغرونه بأن هذا من كرامات الصالحين.

وليس هو مما يكرم الله به وليه، بل هو مما أضلته به الشياطين، وأوهمته أن ما فعله قربة وطاعة[4]، أو يكون صاحبه له عند الله منزلة عظيمة.

---

(١) الميقات: (واحد المواقيت، وهي التي وقتها رسول الله ﷺ لمن أراد الحج، أو العمرة.
قال ابن عباس رضي الله عنهما: وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم. فهن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن، لمن كان يريد الحج والعمرة. فمن كان دونهن فمهله من أهله، وكذلك أهل مكة يهلون منها).
راجع «صحيح البخاري»: (١/ ٥٥٥)، كتاب الحج، باب: مهل أهل الشام، و«صحيح مسلم»: (٢/ ٨٣٨، ٨٣٩)، كتاب الحج، باب: مواقيت الحج والعمرة.

(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥/ ٦٩).

(٤) وقد تحدث شيخ الإسلام في موضع آخر عن هؤلاء، فقال: (ومنهم من يطير به الجني إلى مكة، أو بيت المقدس، أو غيرهما، ومنهم من تحمله عشية عرفة ثم تعيده من ليلته، فلا حجًا شرعيًا، بل يذهب بثيابه ولا يحرم إذا حاذى الميقات، ولا يلبي، ولا يقف بمزدلفة، ولا يطوف بالبيت، ولا يسعى بين الصفا والمروة، ولا يرمي الجمار، بل يقف بعرفة بثيابه، ثم يرجع من ليلته، وهذا ليس بحج مشروع باتفاق المسلمين، بل هو كمن يأتي الجمعة ويصلي بغير وضوء إلى غير القبلة.
ومن هؤلاء المحمولين من حمل مرة إلى عرفات ورجع، فرأى في النوم ملائكة يكتبون الحجاج، فقال: ألا تكتبوني؟ فقال: لست من الحجاج؛ يعني: لم تحج حجًا شرعيًا).
«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٢٧، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٣، ١٧٤)، و(١٧/ ٤٦٠)، و(١٩/ ٤٨)، و«الصفدية»: (١/ ١٩٠)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢). =

وليس هو قربةٌ وطاعةٌ، وصاحبه لا يزداد بذلك منزلة عند الله؛ فإن التقرب إلى الله إنما / يكون بواجبٍ أو مستحب، وهذا ليس بواجب ولا مستحب، بل يُضلون صاحبه، ويصدونه عن تكميل ما يحبه الله منه؛ من عبادته، وطاعته، وطاعة رسوله، ويوهمونه أن هذا من أفضل الكرامات، حتى يبقى طالبًا له، عاملاً عليه. ٦٨/ب

وهم بسبب إعانتهم له على ذلك، قد استعملوه في بعض ما يريدون، مما ينقص قدره عند الله، أو وقوعه في ذنوب، وإن لم يعرف أنها ذنوب؛ فيكون ضالاً ناقصًا، وإن غُفِر له ذلك لعدم علمه؛ فإنه نقصُ درجته، وخفض [منزلته][1] بذلك الذي أوهموه أنه رَفَعَ درجته وأعلا منزلته.

وهذا من جنس ما [يفعله][2] السحرة؛ فإن الساحر قد يصعد في الهواء والناس ينظرونه، وقد يركب شيئًا من الجمادات؛ إما قصبة، وإما خابية، وإما مكنسة[3]، وإما غير ذلك؛ فيصعد به في الهواء، وذلك أن الشياطين تحمله.

وتفعل الشياطين هذا ونحوه بكثيرٍ من العباد والضلال؛ من عباد المشركين، وأهل الكتاب، والضُلال من المسلمين؛ [فتحملهم][4] من مكان إلى مكان.

(١) في «خ»: (منزله). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «م»، و«ط»: (تفعله).

(٣) المكنسة ـ بكسر الميم ـ ما يُكنس به.
وقد تقدم التعريف بها ص١٤٥.

(٤) في «م»، و«ط»: (فيحملهم).

وقد يرى أحدهم بما يركبه إما فرس، وإما غيره، وهو شيطانٌ تصور له في صورة مركوب.

وقد يرى أنه يمشي في الهواء من غير مركوب، والشيطان قد حمله.

والحكايات في هذا كثيرة معروفة عند من يعرف هذا الباب، ونحن نعرف من هذا أمورًا يطول وصفها(١).

---

(١) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع أخرى قصصًا كثيرة، منها قوله: (وأعرف من هؤلاء عددًا، ومنهم من كان يُحمل في الهواء إلى مكان بعيد ويعود، ومنهم من كان يؤتى بمال مسروق، تسرقه الشياطين، وتأتيه به. ومنهم من كانت تدله على السرقات بجعل يحصل له من الناس، أو لعطاء يعطونه إذا دلهم على سرقاتهم ونحو ذلك).
«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٤٢٦.
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: (ومثل عدد كبير حملوا إلى غير مكة، ولو ذكرتُ ما أعرفه من هذا لطال الخطاب.
وأعرف شخصًا من أصحابنا حملته الجن في الهواء من أسفل دار إلى أعلاها، ووصوه بأمور الدين، وتاب، وحصل له خير. وآخر كان معه شيطان يحمله قدام الناس بمدينة الشوبك، فيصعد في الهواء إلى رؤوس الجبال. وآخر كان يحمله شيطانه من جبل الصالحية إلى قرية بلدى ـ نحو فرسخ ـ وطائفة حملتهم الشياطين من مدينة تدمر إلى بيت المقدس، وأمرتهم أن يصلوا إلى الشمال، وصلوا إليه أيامًا، وأخبروهم أن هذه الشريعة تغير وتنسخ، حتى طلبهم المسلمون إلى جامع تدمر، وكانوا في مغارة، واستتابوهم، فلم يتوبوا، بل مكثوا يصلون إلى الشمال ثلاثة أيام، ثم تابوا بعد ذلك، وتبين لهم أن ذلك كان من الشيطان.
وآخر أتى قومًا يرقصون في سماع، فبقي يرقص في الهواء على رؤوسهم، فرآه شخص، فصرخ به، فسقط. وكان هذا بحضرة الشيخ شبيب الشطي، فقال الشيخ: هذا سلبني حالي، فسأله، فقال: لم يكن له حال، وإنما شيطان حمله من الرحبة إلى هنا، فصرخت فيه، فألقاه، وهرب. وجرى نظير هذه القصة لغير واحد). «الصفدية»: (١/ ١٩٠ ـ ١٩١).
وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ القصة نفسها في: «جامع الرسائل»: (١/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤). =

وكذلك المشي على الماء: قد [تجعل][1] له الجن ما يمشي عليه، وهو يظن أنه يمشي على الماء. وقد يُخيلون إليه أنه التقى طرفا النهر ليعبر، والنهر لم يتغير في نفسه، ولكن خيلوا إليه ذلك. وليس في هذا ـ ولله الحمد ـ شيءٌ من جنس معجزات الأنبياء.

كرامات الصالحين من جهة السبب والغاية

وقد يمشي على الماء قوم بتأييد الله لهم، وإعانته إياهم بالملائكة؛ كما يحكى عن المسيح[2]، وكما جرى للعلاء بن الحضرمي[3]، ولأبي مسلم الخولاني في عبور الجيش[4]، وذلك إعانة على الجهاد في سبيل [الله][5]، كما يؤيد الله المؤمنين بالملائكة، ليس هو من فعل الشياطين. والفرق بينهما؛ من جهة السبب، ومن جهة الغاية.

أما السبب: فإن الصالحين يُسمون الله، ويذكرونه، ويفعلون ما يحبه الله؛ من توحيده، وطاعته، فييسر لهم بذلك ما ييسره، ومقصودهم به: نصر الدين، والإحسان إلى المحتاجين[6].

= وقد ذكر الشيخ رحمه الله كثيرًا من هذه الحكايات عن أولياء الشيطان، ثم قال: (وهذا باب لو ذكرتُ ما أعرف منه لاحتاج إلى مجلد كبير). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٥٣.

(١) في «م»، و«ط»: (يجعل).

(٢) انظر: العهد الجديد: انجيل مرقس، الإصحاح ٦، رقم الفقرة ٤٨، ٤٩ ـ ٥٣، ص٦٧، و«إنجيل يوحنا»: الإصحاح ٦، رقم الفقرة ١٩، ص١٥٧، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٤/ ١٢٠، ١٢٣).

(٣) سبقت ترجمته، انظر: ص١٣٨.

(٤) انظر: ما سبق ص١٤٠ من هذا الكتاب.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٦) قد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله هذا السبب مفصلاً في موضع آخر، فقال: (فإن خوارق العادات إنما تكون لأمة محمد ﷺ المتبعين له باطنًا وظاهرًا لحجة، أو حاجة فالحجة: لإقامة دين الله. والحاجة: لما لا بُد منه من النصر والرزق الذي به يقوم دين الله). «مجموع الفتاوى»: =

وما تفعله الشياطين يحصل بسبب الشرك، والكذب، والفجور[1]، والمقصود به: الإعانة على مثل ذلك.

والجن فيهم مسلمٌ وكافر، فالمسلمون منهم يعاونون الإنس المسلمين، كما يعاون المسلمون بعضهم بعضًا، والكفار مع الكفار.

والجن الذين يطيعون الإنس، وتستخدمهم الإنس ثلاثة أصناف[2]:

أصناف طاعة الجن للإنس...

أعلاها: أن [يأمروهم][3] بما أمر الله به، ورسله؛ فيأمرونهم بعبادة الله وحده، وطاعة رسله؛ فإن الله أوجب على الجن طاعة الرسل، كما أوجب ذلك على الإنس، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ [فِيهَآ][4] إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿١٢٨﴾ وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا [بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٢٩﴾][5] يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ [ءَايَٰتِى][6]

= (١١/ ٤٦٠)، وانظر: المصدر نفسه: (١/ ٨٤، ١٧٦ ـ ١٧٧)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٦٩، ٣٢٨، ٣٥٤..

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٤)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤٣)، و«الفرقان»: ص١٦٩، ٣٢٨، ٣٥٥.

(٢) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣١، ٣٦٤ ـ ٣٦٥، و«الفرقان بين الحق والباطل»: ـ ضمن دقائق التفسير ـ (١/ ٤٢٩)، و«دقائق التفسير»: (٣/ ١١٨، ١٣٧ ـ ١٣٨، ١٣٩ ـ ١٤٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٣٥)، و(١٣/ ٨٧ ـ ٨٨)؛ فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في هذه المواضع أحوال الجن مع الإنس.

(٣) في «ط»: (يأمورهم).

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

﴿وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَاۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ ﴿١٣٠﴾ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾ وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟ۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[1]؛ فالرسل تكون من الإنس إلى الثقلين، والنذر من الجن باتفاق العلماء[2].

هل يكون من الجن رسلا ١/٦٩

واختلفوا: هل يكون في الجن رسل؟ والأكثرون على أنه لا رسل فيهم[3]، كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ/ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ﴾[4].

---

(١) سورة الأنعام، الآيات: ١٢٨ ـ ١٣٢.

(٢) قال الحافظ ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]: (أي: من جملتكم. والرسل من الإنس فقط، وليس من الجن رسل، كما قد نص على ذلك مجاهد، وابن جريج، وغير واحد من الأئمة من السلف والخلف. وقال ابن عباس: الرسل من بني آدم، ومن الجن نذر. وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتج بهذه الآية الكريمة، وفيه نظر؛ لأنها محتملة، وليست بصريحة). «تفسير ابن كثير»: (٢/ ١٧٧).
وانظر: «تفسير الطبري»: (٨/ ٣٦)، و(٢٦/ ٣٣)، و«تفسير البغوي»: (٢/ ١٣١)، و«تفسير القرطبي»: (٧/ ٥٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٣٤)، و«شرح الطحاوية»: ص١٦٨، و«لوامع الأنوار»: (٢/ ٢٢٣).

(٣) انظر: «تفسير الطبري»: (٨/ ٣٦)، و(٢٦/ ٣٣)، و«تفسير البغوي»: (٢/ ١٣١)، و«تفسير القرطبي»: (٧/ ٥٧)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٣٤)، و«تفسير ابن كثير»: (٢/ ١٧٧)، و«شرح الطحاوية»: ص١٦٨، و«لوامع الأنوار»: (٢/ ٢٢٣).
وقال شيخ الإسلام رحمه الله: (وكفار الجن يدخلون النار بالنص والإجماع. وأما مؤمنوهم فجمهور العلماء على أنهم يدخلون الجنة. وجمهور العلماء على أن الرسل من الإنس، ولم يبعث من الجن رسول، لكن منهم النذر). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٣، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٣٤)، و(١٩/ ٣٨ ـ ٣٩).

(٤) سورة يوسف، الآية: ١٠٩.

وعن الحسن البصري قال: لم يبعث الله نبيًا من أهل البادية، ولا من الجن، ولا من النساء. ذكره عنه طائفة، منهم: البغوي[1]، وابن الجوزي[2].

وقال قتادة: ما نعلم أن الله أرسل رسولاً قط، إلا من أهل القرى؛ لأنهم كانوا أعلم وأحلم من أهل العمور. رواه ابن أبي حاتم، وذكره طائفة[3].

إسلام الجن واجتماعهم برسول الله ﷺ

ونبينا محمد ﷺ قد أرسل إلى الثقلين[4]، وقد آمن به مَنْ آمن مِنْ جن نصيبين[5]، فسمعوا القرآن، وولوا إلى قومهم منذرين، ثم أتوا فبايعوه على الإسلام بشعب معروف بمكة[6] بين . . . .

---

(١) لم أجد في «تفسير البغوي»: ما أشار إليه الشيخ رحمه الله؛ لا عند تفسير سورة الأنعام، الآية: ١٣٠، ولا عند تفسير سورة يوسف، الآية: ١٠٩.

(٢) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٤/ ٢٩٥)، وانظر: «تفسير القرطبي»: (٩/ ١٨٠).

(٣) انظر: «زاد المسير»: (٤/ ٢٩٥)، و«تفسير القرطبي»: (٩/ ١٨٠)، و«تفسير ابن كثير»: (٢/ ٤٩٦).

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله عن هذا: (وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأئمة المسلمين، وسائر طوائف المسلمين؛ أهل السنة والجماعة وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٩)، وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٣.

(٥) نَصِيبين ـ بالفتح ثم الكسر ـ مدينة تقع بين دمشق والموصل، فتحها المسلمون سنة ١٧هـ. انظر: «معجم البلدان» لياقوت الحموي: (٥/ ٢٨٨).

(٦) الشِّعب ـ بالكسر ـ واحد الشعاب، للطريق بين جبلين، أو ما انفرج بينهما، أو مسيل الماء في بطن من الأرض له جرفان مشرفان، وأرضه بطحة. وقد يُضاف إلى عدد من الأماكن.

انظر: «المعالم الأثرية في السنة والسيرة»: ص١٥٠. =

الأبطح[1]، وبين جبل حراء[2]، وسألوه الطعام لهم ولدوابهم، فقال: «لكم كل عظم ذُكِر اسم [الله][3] عليه أوفر ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم»، قال النبي ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما زاد إخوانكم من الجن»[4].

والأحاديث بذلك كثيرة مشهورة[5] في «الصحيح»، و«السنن»،

= وهو شعب الحجون، كما قال رسول الله ﷺ: «بت الليلة أقرأ على الجن واقفًا بالحجون) رواه الطبري. وفي بعض الروايات أنه شعب يقال له: شعب الحجون.

انظر: «تفسير الطبري»: (٢٦/ ٣١، ٣٣)، و«تفسير ابن كثير»: (٤/ ١٦٤ ـ ١٦٦).

(١) الأبطح ـ بفتح الأول، ثم سكون الباء، وفتح الطاء ـ كل مسيل ماء فيه دقاق الحصى، فهو أبطح. والأبطح والبطحاء أيضًا: الرمل المنبسط على وجه الأرض. والأبطح يُضاف إلى مكة، وإلى منى؛ لأن المسافة بينه وبينها واحدة، وربما كان إلى منى أقرب. قال ياقوت: وهو المحصب، وهو خيف بني كنانة. قال أبو رافع ـ وكان على ثقل النبي ﷺ ـ: لم يأمرني أن أنزل الأبطح، ولكن ضربت قبته، فنزله. والأبطح اليوم داخل مكة، ويُسمى العدل.

انظر: «معجم البلدان»: (١/ ٧٤)، و«المعالم الأثرية في السنة والسيرة»: ص١٦.

(٢) حِراء ـ بكسر الحاء ـ: جبل، ويُسمى جبل النور، ويقع في الشمال الشرقي من مكة المكرمة؛ وفيه الغار الذي كان يتعبد فيه رسول الله ﷺ، وفيه نزلت عليه أول سورة من القرآن. وقد وصل إليه اليوم بنيان مكة.

انظر: «معجم البلدان»: (٢/ ٢٣٣)، و«المعالم الأثرية في السنة والسيرة»: ص٩٨.

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٢٢)، كتاب الصلاة، باب: الجهر بالقراءة في الصبح، والقراءة على الجن.

(٥) وقد ساق الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره»: عند قوله تعالى: ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ من سورة الأحقاف، كثيرًا من الروايات في بدء إسلام الجن، ووفودهم على رسول الله ﷺ. انظر: «تفسير ابن كثير»: (٤/ ١٦٢ ـ ١٧١). =

= ومن أشهر هذه الأحاديث وأصحها في إسلام الجن، وبداية معرفتهم برسالة نبينا محمد ﷺ في أول أمر النبوة، وانطلاقهم إلى قومهم منذرين: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: (انطلق النبي ﷺ في طائفة من أصحابه عامدين إلى سوق عكاظ، وقد حيل بين الشياطين وبين خبر السماء، وأُرسلت عليهم الشهب، فرجعت الشياطين إلى قومهم، فقالوا: ما لكم؟ فقالوا: حيل بيننا وبين خبر السماء، وأُرسلت علينا الشهب. قالوا: ما حال بينكم وبين خبر السماء، إلا شيء حدث، فاضربوا مشارق الأرض ومغاربها، فانظروا ما هذا الذي حال بينكم وبين خبر السماء. فانصرف أولئك الذين توجهوا نحو تهامة إلى النبي ﷺ وهو بنخلة عامدين إلى سوق عكاظ وهو يُصلي بأصحابه صلاة الفجر، فلما سمعوا القرآن استمعوا له، فقالوا: هذا والله الذي حال بينكم وبين خبر السماء. فهنالك حين رجعوا إلى قومهم وقالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ فَـَٔامَنَّا بِهِۦ ۖ وَلَن نُّشْرِكَ بِرَبِّنَآ أَحَدًا﴾، فأنزل الله على نبيه ﷺ: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن الآية: ١].

أخرجه البخاري في «صحيحه»: (١/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨)، كتاب صفة الصلاة، باب: الجهر بقراءة صلاة الفجر، و(٤/ ١٨٧٣ ـ ١٨٧٤)، كتاب التفسير، باب: سورة: قل أوحي إلي، ومسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٢٣)، كتاب الصلاة، باب: الجهر بالقرآن في الصبح والقراءة على الجن.

أما وفود الجن على رسول الله ﷺ، وقراءته عليهم بالقرآن: فما رواه علقمة قال: أنا سألت ابن مسعود فقلتُ: هل شهد أحدٌ منكم مع رسول الله ﷺ ليلة الجن؟ قال: لا، ولكنا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه، فالتمسناه في الأودية والشعاب، فقلنا: استطير، أو اغتيل. قال: فبتنا بشر ليلة بات بها قوم. فلما أصبحنا إذا هو جاء من قبل حراء، قال: فقلنا: يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم. فقال: أتاني داعي الجن، فذهبت معه، فقرأت عليهم القرآن. قال: فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم، وسألوه الزاد فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحمًا، وكل بعرة علف لدوابكم. فقال رسول الله ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما طعام إخوانكم»). أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٢٢)، كتاب الصلاة،

و«المسند»، وكتب «التفسير» و«الفقه»، وغيرها[1].

وقد روى الترمذي وغيره أنه قرأ عليهم سورة الرحمن، وهي خطاب للثقلين[2].

= باب: الجهر بالقراءة في الصبح، والقراءة على الجن.

(١) ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في موضع آخر أن نبينا محمدًا ﷺ (بُعث إلى الثقلين، واستمع الجن لقراءته، وولوا إلى قومهم منذرين؛ كما أخبر الله عز وجل. وهذا متفق عليه بين المسلمين. ثم أكثر المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم يقولون: إنهم جاؤوه بعد هذا، وأنه قرأ عليهم القرآن، وبايعوه، وسألوه الزاد لهم ولدوابهم، فقال لهم: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يعود أوفر ما يكون لحمًا، ولكم كل بعرة علف لدوابكم. قال النبي ﷺ: «فلا تستنجوا بهما فإنهما زاد إخوانكم من الجن»، وهذا ثابت في «صحيح مسلم» وغيره من حديث ابن مسعود..).

ثم ساق رحمه الله تعالى الأحاديث التي تدل على دعوته ﷺ للجن، وقال إثرها: (وقد ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة أنه خاطب الجن، وخاطبوه، وقرأ عليهم القرآن، وأنهم سألوه الزاد. وقد ثبت في «الصحيحين»: عن ابن عباس أنه كان يقول: إن النبي ﷺ لم ير الجن ولا خاطبهم، ولكن أخبره أنهم سمعوا القرآن. وابن عباس قد علم ما دل عليه القرآن من ذلك، ولم يعلم ما علمه ابن مسعود وأبو هريرة وغيرهما من إتيان الجن إليه ومخاطبته إياهم، وأنه أخبره بذلك في القرآن، وأمره أن يخبر به. وكان ذلك في أول الأمر لما حرست السماء، وحيل بينهم وبين خبر السماء، وملئت حرسًا شديدًا، وكان ذلك من دلائل النبوة ما فيه عبرة . . . وبعد هذا أتوه وقرأ عليهم القرآن. وروي أنه قرأ عليهم سورة الرحمن، وصار كلما قال: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ قالو: ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب، فلك الحمد). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٣٧ ـ ٣٨)، وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٢) رواه الترمذي في «جامعه»: (٥/ ٣٩٩)، كتاب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الرحمن، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب. وقد أخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (٢٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤)، وحسنه الألباني، انظر: «صحيح الجامع الصغير»: (٢/ ٩١٤)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ٢١٥٠).

كفار الجن يدخلون النار باتفاق العلماء

وقد [اتفق][1] العلماء على أن كفارهم يدخلون النار[2]، كما أخبر الله بذلك في قوله: ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِي ٱلنَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾[3]، وقال الله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4]، وقال: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تعالى عن الجن: (وكافرهم معذب في الآخرة باتفاق العلماء. وأما مؤمنهم: فجمهور العلماء على أنه في الجنة. وقد روي أنهم يكونون في ربض الجنة يراهم الإنس من حيث لا يرونهم. وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد. وقيل: إن ثوابهم النجاة من النار، وهو مأثور عن أبي حنيفة. وقد احتج الجمهور بقوله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾، قالوا: فدل ذلك على تأتي الطمث منهم؛ لأن طمث الحور العين إنما يكون في الجنة). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٣٨ ـ ٣٩).

وقال العلامة ابن مفلح في كتاب «الفروع»: (الجن مكلفون في الجملة إجماعًا يدخل كافرهم النار إجماعًا، ويدخل مؤمنهم الجنة وفاقًا لمالك والشافعي رضي الله عنهما، لا أنهم يصيرون ترابًا كالبهائم، وأن ثواب مؤمنهم النجاة من النار خلافًا لأبي حنيفة والليث ابن سعد ومن وافقهما. قال: وظاهر الأول يعني: قول الإمام أحمد ومالك والشافعي رضي الله عنهم أنهم في الجنة كغيرهم بقدر ثوابهم، خلافًا لمن قال: لا يأكلون، ولا يشربون فيها، كمجاهد، أو أنهم في ربض؛ أي: حول الجنة، كعمر بن عبد العزيز). «لوامع الأنوار البهية»: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

وانظر: «شرح النووي على مسلم»: (٤/ ١٦٩)، و«مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٣٨)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٣، و«دقائق التفسير»: ـ رسالة الفرقان بين الحق والباطل ـ (٣/ ١٣٨).

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٣٨.

(٤) سورة ص، الآية: ٨٥.

(٥) سورة هود، الآية: ١١٩.

أقوال العلماء في مؤمني الجن . .

وأما مؤمنوهم: فأكثر العلماء على أنهم يدخلون الجنة[1]، وقال طائفة: بل يصيرون ترابًا كالدواب[2]. والأول أصح، وهو قول الأوزاعي، وابن أبي ليلى[3]، وأبي يوسف[4]، ومحمد[5]، ونقل ذلك عن مالك، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وهو قول أصحابهم[6].

---

(١) انظر: «تفسير الطبري»: (٢٧/ ١٥١)، و«شرح النووي على مسلم»: (٤/ ١٦٩)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٣٣)، و(١٣/ ٨٦)، و(١٩/ ٣٨ ـ ٣٩)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٣، و«تفسير ابن كثير»: (٤/ ١٧١)، و«فتح الباري»: (٦/ ٣٩٨)، و«روح المعاني» للآلوسي: (٢٦/ ٣٣).

(٢) انظر: «شرح النووي على مسلم»: (٤/ ١٦٩)، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٢٣٤)، و(١٩/ ٣٨)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٣، و«دقائق التفسير»: ـ رسالة الفرقان بين الحق والباطل ـ (٣/ ١٣٨)، و«تفسير ابن كثير»: (٤/ ١٧٠ ـ ١٧١)، و«فتح الباري»: (٦/ ٣٩٨) (وأشار إلى أنه قول أبي حنيفة). و«روح المعاني» للآلوسي: (٢٦/ ٣٣).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى يسار، وقيل داود بن بلال الأنصاري الكوفي. قاضي فقيه، من أصحاب الرأي. ولي القضاء والحكم بالكوفة لبني أمية، ثم لبني العباس، واستمر ٣٣ سنة. قال الذهبي: كان نظيرًا للإمام أبي حنيفة في الفقه. قال أحمد: كان سيئ الحفظ، مضطرب الحديث، وكان فقهه أحب إلينا من حديثه. ولد سنة ٧٤هـ وتوفي بالكوفة سنة ١٤٨هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٣١٠)، و«الأعلام»: (٦/ ١٨٩).

(٤) سبقت ترجمته ص١٢٦.

(٥) هو محمد بن الحسن بن فرقد، من موالي بني شيبان، أبو عبد الله، إمام في الفقه والأصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة. وروى عن الإمام مالك والأوزاعي، وأخذ عنه الشافعي فأكثر جدًا. ولد بواسط سنة ١٣١هـ، ونشأ بالكوفة، وتوفي بالري سنة ١٨٩هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/ ١٣٤)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٣٢١)، و«الأعلام»: (٦/ ٨٠).

(٦) قال ابن حجر: (وذهب الجمهور إلى أنهم يثابون على الطاعة، وهو قول الأئمة الثلاثة، =

واحتج عليه الأوزاعي وغيره بقوله: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾[1]، بعد ذكره أهل الجنة وأهل النار، من الجن والإنس[2]، كما قال في سورة الأنعام، وفي الأحقاف: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُوا۟﴾، بعد ذكر أهل الجنة والنار[3]. قال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم[4]: درجات أهل النار تذهب سفولاً، ودرجات أهل الجنة تذهب صعودًا[5].

مراتب الجن وأنواعهم

فنبيّنا ﷺ هو مع الجن كما هو مع الإنس، و[الإنس][6] معه إما مؤمنٌ به، وإما مسلمٌ له، وإما مسالمٌ له، وإما خائفٌ منه.

= والأوزاعي، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وغيرهم). «فتح الباري»: (٦/ ٣٩٨)، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٦).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٢، وسورة الأحقاف، الآية: ١٩.

(٢) في كتاب «الفرقان بين الحق والباطل»، ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ أن ابن أبي ليلى، وأبا يوسف هما اللذان احتجا بهذه الآية. أما الأوزاعي فقد ذكر أن حجته قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾ من سورة الرحمن.
انظر: «الفرقان بين الحق والباطل»: ـ ضمن دقائق التفسير: (٣/ ١٣٩) ـ و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٦).

(٣) وقد أورد الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ على مسألة دخول مؤمني الجن الجنة أدلة قوية، وحقق المسألة في ذلك. فراجع «تفسيره»: (٤/ ١٧٠ ـ ١٧١)، وانظر: كلام العلامة ابن مفلح في هذه المسألة ـ وقد أورده السفاريني في «لوامع الأنوار»: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).

(٤) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني. جمع تفسيرًا في مجلد، وكتابًا في الناسخ والمنسوخ. قال الذهبي عنه: فيه لين. توفي سنة ١٨٢هـ.
انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٨/ ٣٤٩)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٢٩٧)، و«الفهرست» لابن النديم: (١/ ٢٢٥).

(٥) انظر: «تفسير الطبري»: (٢٦/ ٢٠)، و«رسالة الفرقان بين الحق والباطل»: ـ ضمن دقائق التفسير: (٣/ ١٣٩) ـ. و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٦).

(٦) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

كذلك الجن منهم المؤمن به، ومنهم المسلم له مع نفاق، ومنهم المعاهد المسالم لمؤمني الجن، ومنهم الحربي الخائف من المؤمنين. وكان هذا أفضل مما أوتيه سليمان؛ فإن الله سخر الجن لسليمان تطيعه طاعة الملوك؛ فإن سليمان كان نبيًا ملكًا، مثل داود ويوسف. وأما محمد فهو عبدٌ رسولٌ، مثل إبراهيم وموسى وعيسى[1] [عليهم السلام][2]، وهؤلاء أفضل من أولئك.

القسم الأول: المحمود

فأولياء الله المتبعون لمحمد إنما يستخدمون [الجن كما يستخدمون الإنس][3] في عبادة [الله][4] وطاعته، كما كان محمد ﷺ يستعمل الإنس والجن، لا في غرض له [غير][5] ذلك.

القسم الثاني: المباح

[و][6] من الناس من يستخدم من يستخدمه من الإنس في أمور مباحة، كذلك فيهم من يستخدم الجن في أمور مباحة[7]، لكن هؤلاء لا يخدمهم

---

(١) سبق مثل ذلك ص١٣٩، ٤٦٧، ٧٥٤، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٧/ ١٨)، و(١١/ ١٨٠ ـ ١٨٢، ٣٠٦)، و(١٣/ ٨٩)، و(١٩/ ٥١)، و(٣٤/ ٣٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٠٤، ٣٦٣.
و«رسالة الفرقان بين الحق والباطل»: ـ ضمن دقائق التفسير: (٣/ ١٤٠) ـ.
وروى الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (جلس جبريل إلى النبي ﷺ، فنظر إلى السماء، فإذا ملك ينزل، فقال جبريل: إن هذا الملك ما نزل منذ يوم خلق قبل الساعة، فلما نزل قال: يا محمد أرسلني إليك ربك قال: أفملكًا نبيًا يجعلك، أو عبدًا رسولاً؟ قال جبريل: تواضع لربك يا محمد. قال: بل عبدًا رسولاً). «مسند الإمام أحمد»: (٢/ ٢٣١).

(٢) زيادة من «ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٥) في «خ»: (في). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٧) وهذا القسم الثاني من أقسام استخدام الإنس للجن، فقد تقدم أن القسم الأول يكون =

الإنس والجن إلا بعوض؛ مثل أن يخدموهم كما يخدمونهم، أو يعينونهم على بعض مقاصدهم، وإلا فليس أحدٌ من الإنس والجن يفعل شيئًا إلا لغرض.

والإنس والجن إذا خدموا الرجل الصالح في بعض أغراضه المباحة؛ فإما أن يكونوا مخلصين يطلبون الأجر من الله، وإلا طلبوه منه؛ إما دعاؤه لهم، وإما نفعه لهم بجاهه، أو غير ذلك.

القسم الثالث: المذموم

والقسم الثالث: أن يستخدم الجن في أمور محظورة، أو بأسباب محظورة؛ مثل قتل نفس، وإمراضها بغير حق؛ ومثل منع شخص من الوطء؛ ومثل تبغيض شخص إلى شخص؛ ومثل جلب من يهواه الشخص إليه. فهذا من السحر.

وقد يقع مثله لكثير من الناس ولا يعرف السحر، بل يكون موافقًا
٦٩/ب للشياطين على بعض أغراضهم؛ / مثل شرك، أو بدعة وضلالة، أو ظلم، أو فاحشة؛ فيخدمونه ليفعل ما يهوونه.

وهذا كثيرٌ في عباد المشركين، وأهل الكتاب، وأهل الضلال من المسلمين.

وكثيرٌ من هؤلاء لا يعرف أن ذلك من الشياطين، بل يظنه من كرامات الصالحين.

ومنهم من يعرف أنه من الشياطين، ويرى أنه بذلك حصل له ملك، وطاعة، ونيل ما يشتهيه من الرياسة والشهوات، وقتل عدوه؛ فيدخل في

= بأمر الإنس للجن بعبادة الله وطاعته. وهذا الثاني في استخدام الإنس للجن في أمور مباحة. وسيأتي الثالث، وفيه استخدام الإنس للجن في أمور محرمة.

ذلك كما تدخل الملوك الظلمة في أغراضهم[1].

وليس أحدٌ من الناس تطيعه الجن طاعة مطلقة، كما كانت تطيع سليمان بتسخير من الله وأمر منه من غير معاوضة، كما أن الطير كانت تطيعه، والريح؛ قال تعالى: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾[2].

والجن [كالإنس][3]، فيهم المؤمن المطيع، والمسلم الجاهل، أو المنافق، أو العاصي، وفيهم الكافر.

وكل ضرب يميل إلى بني جنسه، والذي أعطاه الله تعالى لسليمان خارج عن قدرة الجن والإنس؛ فإنه لا يستطيع [أحدٌ][4] أن يُسخر الجن مطلقًا لطاعته، ولا يستخدم [أحدًا][5] منهم إلا بمعاوضة؛ إما عمل مذموم تحبه الجن، وإما قول تخضع له الشياطين؛ كالأقسام، والعزائم[6]؛ فإن

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧٨)، و(١٣/ ٩١)، و(١٧/ ٤٥٧).

(٢) سورة سبأ، الآيتان: ١٢ ـ ١٣.

(٣) في «م»، و«ط»: (والإنس).

(٤) في «م»، و«ط»: (أحدًا).

(٥) في «م»، و«ط»: (أحد).

(٦) العزائم: نوع من أنواع السحر. انظر: «تفسير ابن كثير»: (١/ ١٤٥).
وقد تحدث شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنها، وذكر حرمتها في موضع آخر فيقال: (وعامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تفقه بالعربية، فيها ما هو شرك بالجن. ولهذا نهى علماء المسلمين عن الرقى التي لا يفقه معناها لأنها مظنة الشرك، وإن لم يعرف الراقي أنها شرك. وفي «صحيح مسلم»: عن عوف بن مالك الأشجعي=

كلَّ جني فوقه من هو أعلى منه، فقد يخدمون بعض [الناس][(١)] طاعة لمن فوقهم؛ كما يخدم بعض الإنس لمن أمرهم سلطانهم بخدمته لكتاب معه منه، وهم كارهون طاعته، وقد يأخذون منه ذلك الكتاب ولا يطيعونه، وقد يقتلونه، أو يُمرضونه؛ فكثيرٌ من الناس قتلته الجن[(٢)].

سبب صرع الجن للإنس

كما يصرعونهم، والصرع لأجل الزنا، وتارة يقولون إنه آذاهم؛ إما [بصب نجاسة][(١)] عليهم، وإما بغير ذلك؛ فيصرعونه صرع عقوبة وانتقام.

وتارة يفعلون ذلك عبثًا؛ كما [يعبث][(٣)] شياطين الإنس بالناس.

والجنُّ أعظم شيطنة، وأقل عقلاً، وأكثر جهلاً، والجني قد يحب الإنسي، كما يحب الإنسي الإنسي، وكما يحب الرجل المرأة، والمرأة الرجل، ويغار عليه، ويخدمه بأشياء، وإذا صار مع غيره، فقد يعاقبه بالقتل وغيره، كلُّ هذا واقعٌ[(٤)].

ثُمَّ الَّذي يخدمونه تارة يسرقون له شيئًا من أموال الناس، مما لم يُذكر اسم الله عليه، ويأتونه إما [بطعام][(٥)]، وإما شراب، وإما لباس، وإما نقود، وإما غير ذلك. وتارة يأتونه في المفاوز بماء عذب وطعام وغير ذلك[(٦)].

= قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك»). «مجموع الفتاوى»: (١٣/١٩).

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣٨، ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٣) في «خ»: (بعثت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨٢/١، ١٧٣ ـ ١٧٤)، و(٨٢/١٣)، و(٣٤/١٩ ـ ٣٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٥٠.

(٥) في «ط»: (بؤعام).

(٦) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ قصصًا عديدة عن هذه الحالات، من تلك قوله: (وآخرون=

خوارق الشياطين سببها الشرك والظلم

وليس شيءٌ من ذلك من معجزات [الأنبياء][1]، ولا كرامات الصالحين؛ فإن ذلك إنما يفعلونه بسبب شرك وظلم وفاحشة.

وهو لو كان مباحًا لم يجز أن يفعل بهذا السبب، فكيف إذا كان في نفسه ظلمًا محرمًا، لكونه من الظلم، والفواحش، ونحو ذلك.

وقد يُخبرون بأمور غائبة مما رأوه وسمعوه، ويدخلون في جوف الإنسان[2]؛ قال النبي ﷺ: «إن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم»[3].

= كانت الشياطين تأتيهم بأطعمة يسروقونها من حوانيت الناس، وجرى هذا لغير واحد في زماننا وغير زماننا. وأتي قوم بحلاوة من الهواء، وعرفت تلك الحلاوة المسروقة وفقدها صاحبها، ووصفت الآنية التي كانت فيها، فرد ثمنها إليه.

وهذه الأمور وأمثالها معلوم لنا بالضرورة والتواتر. فإذا كانت الجن تحمل الإنسان من مكان إلى مكان بعيد في الهواء، وتحمل إليه الأموال من مكان بعيد، وتخبره بأمور غائبة عن الحاضرين، علم أن هذه الخوارق ليست من قوى النفوس، بل بفعل الجن. وإذا كانت الجن تفعل مثل هذا، فالملائكة أعلى منها وأقدر، وأكمل وأفضل). كتاب «الصفدية»: (١/ ١٩٢). وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٢، ٨٥، ٢٢٦، ٣٥٢ ـ ٣٥٣، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٧١، ٧٧، ٩٢)، و(١٩/ ١٣٥)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٩٢، ١٩٤)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤٢).

(١) في «خ»: (الأولياء). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر موضحًا ذلك: (كما يدخل الشيطان في بدن المصروع، ولهذا يزبد أحدهم كإزباد المصروع، ويصيح كصياحه، وذلك صياح الشياطين على ألسنتهم. ولهذا لا يدري أحد ما جرى منه حتى يفيق، ويتكلم الشيطان على لسان أحدهم بكلام لا يعرفه الإنسان، ويدخل أحدهم النار وقد لبسه الشيطان، ويحصل ذلك لقوم من النصارى بالمغرب وغيرهم: تلبسهم الشياطين فيحصل لهم مثل ذلك.

فهؤلاء المبتدعون المخالفون للكتاب والسنة أحوالهم ليست من كرامات الصالحين). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٦٥)، وانظر: المصدر نفسه: (١١/ ٦١١).

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٧١٥ ـ ٧١٦)، كتاب الاعتكاف، باب: =

لكن إنما سلطانهم كما قال الله: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٩٩ إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ ﴾[1].

ولما قال الشيطان: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾[2]، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ﴾، ثم قال: ﴿ إِلَّا ﴾ [أي: لكن][3] ﴿ مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ۝٤٢ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٤٣ لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ﴾[4][5].

= هل يخرج المعتكف لحوائجه إلى باب المسجد، و(٢/ ٧١٧)، كتاب الاعتكاف أيضًا، باب: زيارة المرأة لزوجها في اعتكافه، و(٢/ ٧١٧)، كتاب الاعتكاف أيضًا، باب: هل يدرأ المعتكف عن نفسه، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧١٢)، كتاب السلام، باب: بيان أنه يُستحب لمن رؤي خاليًا بامرأة وكانت زوجة أو محرمًا له أن يقول هذه فلانة.

(١) سورة النحل، الآيتان: ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) سورة الحجر، الآيتان: ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ط».

(٤) سورة الحجر، الآيات: ٤٢ ـ ٤٤.

(٥) فالشيطان حريصٌ على إضلال الإنسان، وقصده ـ كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: (إغواءه بحسب قدرته، فإن قدر على أن يجعلهم كفارًا جعلهم كفارًا، وإن لم يقدر إلا على جعلهم فساقًا أو عصاة، وإن لم يقدر إلا على نقص عملهم ودينهم ببدعة يرتكبونها يُخالفون بها الشريعة التي بعث الله بها رسوله ﷺ، فينتفع منهم بذلك). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٢)، وانظر: المصدر نفسه: (١٩/ ٣٤ ـ ٣٥، ٤١ ـ ٤٢)، و«الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢٤)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣١ ـ ٣٣٢.

الشياطين لا سلطان لهم على أهل الإخلاص وأسباب انلحارهم

فأهل الإخلاص والإيمان لا سلطان له عليهم(١)، ولهذا يهربون(٢) من البيت الذي [تُقْرأ](٣) فيه سورة البقرة(٤)، [ويهربون من قراءة آية الكرسي(٥)]،

---

(١) قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ ۚ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ [سورة الإسراء الآية: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَٰنُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُۥ وَٱلَّذِينَ هُم بِهِۦ مُشْرِكُونَ﴾ [سورة النحل، الآية: ١٠٠].
وقد أورد ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ عن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ قصة الرجل الذي غضب لله فأراد أن يقطع شجرة تعبد من دونه، فلقيه إبليس، وأقنعه أن يتركها، وأن يعطيه دينارين كل يوم يجعلهما تحت وسادته.
ثم بعد فترة لم يجد شيئًا، فقام غضبان ليقطعها، فقال له الشيطان: كذبت مالك إلى ذلك من سبيل، وخنقه حتى كاد يقتله، وقال: جئت أول مرة غضبًا لله، فلم يكن لي عليك من سبيل، فخدعتك بالدينارين فتركتها. فلما جئت غضبًا للدينارين سُلطت عليك). «تلبيس إبليس»: ص٤٤.
(٢) أي: الشياطين.
(٣) في «خ»: (يقرأ). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٤) قال رسول الله ﷺ: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر، إن الشيطان ينفر من البيت الذي تُقرأ فيه سورة البقرة». أخرجه مسلم في «صحيحه»: (١/٥٣٩)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: استحباب صلاة النافلة في بيته، وجوازها في المسجد، الترمذي في «جامعه»: (٥/١٥٧)، كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
وروى الدارمي في «سننه»: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من بيت يُقرأ فيه سورة البقرة إلا خرج منه الشيطان وله ضراط». «سنن الدارمي»: (٢/٥٣٩).
(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، وأتاني آت فجعل يحثو من الطعام، فأخذته فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ. . ـ فذكر الحديث، وفيه قول الرجل لأبي هريرة: إذا أويت إلى فراشك فاقرأ آية الكرسي، لن يزال معك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح. فقص أبو هريرة على النبي ﷺ القصة فقال له: «صدقك وهو كذوب، ذاك الشيطان». «صحيح البخاري»: =

وآخر[1] سورة البقرة][2]، وغير ذلك من قوارع القرآن[3].

ومن الجن من يُخبر بأمور مستقبلة للكهان، وغير الكهان، مما [يسترقونه][4] من السمع.

والكهانة كانت ظاهرة [كثيرةً][5] بأرض العرب، فلما ظهر التوحيد هربت الشياطين، وبطلت، أو قلت.

الشياطين تظهر في المواضع التي يخفى فيها أثر التوحيد

ثم إنها تظهر في المواضع التي يخفى فيها أثر التوحيد[6].

= (٤/ ١٩١٤)، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل سورة البقرة.

وانظر كلام الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ عن تأثير آية الكرسي في دفع الشيطان في «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٥٥).

(١) فعن أبي مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة. في ليلة كفتاه». انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٩١٤)، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل سورة البقرة، و«صحيح مسلم»: (١/ ٥٥٤ ـ ٥٥٥)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل الفاتحة وخواتيم البقرة والحث على قراءة الآيتين من آخر البقرة.

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) مثل ما روته عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: (كان إذا أوى إلى فراشه كل ليلة جمع كفيه ثم نفث فيهما، وقرأ فيهما: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾، ثم مسح بهما ما استطاع من جسده يبدأ بهما على رأسه ووجهه وما أقبل من جسده، يفعل ذلك ثلاث مرات)، انظر: «صحيح البخاري»: (٤/ ١٩١٦)، كتاب فضائل القرآن، باب: فضل المعوذات، و«صحيح مسلم»: كتاب الذكر والدعاء.

وانظر كلام المؤلف في دفع الشياطين في «مجموع الفتاوى»: (١/ ١٦٩ ـ ١٧١)، و(١٩/ ٥٣ ـ ٥٥).

(٤) في «م»، و«ط»: (يسرقونه).

(٥) في «ط»: (كثيرًا).

(٦) وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع كثيرة أن أحوال المشعوذين تكثر حيث يكثر الجهل، ويخفى أثر التوحيد. انظر: ما سبق ص١٦٦، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٣٣، =

وقد كان حول المدينة بعد أن هاجر النبي ﷺ كُهان يتحاكمون إليهم، ١/٧٠ وكان أبو / بردة بن نيار كاهنًا، ثم أسلم بعد ذلك، وهو من أسلم[١].

والأصنام لها شياطين كانت تتراءى [للسدنة][٢] [أحيانًا، وتكلمهم أحيانًا.

قال أبي بن كعب: مع كل صنم جنية[٣].

وقال ابن عباس: في كل صنم شيطان، تتراءى للسدنة][٤] فتكلمهم[٥].

= ٢٣٦)، و«الرد على المنطقيين»: ص١٨٧، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)، و(١٧/ ٤٥٩، ٤٨٩)، و«منهاج السنة»: (٣/ ٤٤٧)، و(٨/ ٣١١)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٦٩.

(١) سبقت ترجمته ص٨٣٢.
إلا أن المشهور أن اسمه أبو برزة الأسلمي بدل أبو بردة.
وانظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ٣٢ ـ ٣٤)، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٣).

(٢) في «ط»: (للسنة).

(٣) انظر: «تفسير البغوي»: (١/ ٤٨١)، و«زاد المسير»: (٢/ ١١٨)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ٥٥٥) (ذكره عن ابن أبي حاتم بإسناده إلى أبي بن كعب). و«الرد على المنطقيين»: ص٢٨٤.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) انظر: «تفسير البغوي»: (١/ ٤٨١)، و«زاد المسير»: (٢/ ١١٨)، و«تفسير القرطبي»: (٥/ ٢٤٨)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢٨٤.
وقد أرسل الرسول ﷺ خالد بن الوليد إلى العزى، وهي شجرة بغطفان كانوا يعبدونها، فجعل خالد بن الوليد يضربها بالفأس ويقول: يا عز كفرانك لا سبحانك... إني رأيت الله قد أهانك فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها، داعية بويلها، واضعة يدها على رأسها.
ويُقال: إن خالدًا رجع إلى النبي ﷺ فقال: قد قلعتها. فقال: قال: ما رأيت؟ قال: ما=

والشياطين كما قال الله تقترن بما يجانسها؛ بأهل الكذب والفجور، قال تعالى: ﴿ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ ﴾[1].

فكيف يجوز أن يقال: إن مثل هذا يكون معجزة لنبي، أو كرامة لولي؟! وهذا يناقض الإيمان ويُضاده! والأنبياء والأولياء أعداء هؤلاء، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾[2].

وقال تعالى ﴿ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا ۖ أَفَلَمْ تَكُونُوا۟ تَعْقِلُونَ ﴾[3].

وهذا يُظهر الفرق بين أخبار الأنبياء عن الغيب ما لا سبيل لمخلوق إلى علمه إلا منه، كما قال تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ﴾[4].

فقوله: ﴿ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ ﴾: هو غيبه الذي اختص به.

= رأيت شيئًا. فقال النبي ﷺ: ما قلعت. فعاودها ومعه المعول فقلعها واجتث أصلها، فخرجت منها امرأة عريانة، فقتلها، ثم رجع إلى النبي ﷺ، وأخبره بذلك، فقال: تلك العزى، ولن تعبد أبدًا.

انظر: «تفسير البغوي»: (٤/ ٢٤٩)، و«إغاثة اللهفان»: (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٦)، و«تفسير ابن كثير»: (٤/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤)، و«الدين الخالص»: (٢/ ٢٤٢).

(١) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٢) سورة فاطر، الآية: ٦.

(٣) سورة يس، الآيات: ٦٠ ـ ٦٢.

(٤) سورة الجن، الآيات: ٢٦ ـ ٢٨.

وأما ما يعلمه بعض المخلوقين: فهو غيب عمن لم يعلمه، وهو شهادة لمن علمه.

فهذا أيضًا تُخبر منه الأنبياء بما لا يمكن الشياطين أن تُخبر به، كما في إخبار المسيح بقوله: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[(١)]؛ فإن الجن قد يخبرون بما يأكله بعض الناس، وبما يدخرونه، لكن الشياطين إنما تتسلط على من لا يذكر اسم الله؛ كالذي لا يذكر اسم الله إذا دخل، فيدخلون معه، وإن لم يذكر اسم الله إذا أكل، فإنهم يأكلون معه.

وكذلك إذا ادخر شيئًا، ولم يذكر اسم الله عليه، عرفوا به، وقد يسرقون بعضه، كما جرى هذا لكثيرٍ من الناس[(٢)].

وأما من يذكر اسم الله على [طعامه][(٣)]، وعلى ما يختاره، فلا سلطان لهم عليه، لا يعرفون ذلك، ولا يستطيعون أخذه[(٤)].

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

(٢) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: (فإذا قالوا أو كتبوا ما ترضاه الشياطين أعانتهم على بعض أغراضهم؛ إما تغوير ماء من المياه، أو إما أن يحمل في الهواء إلى بعض الأمكنة، وإما أن يأتيه بمال من أموال بعض الناس، كما تسرقه الشياطين من أموال الخائنين ومن لم يُذكر اسم الله عليه، وتأتي به، وإما غير ذلك. وأعرف في كل نوع من هذا الأنواع من الأمور المعينة، ومن وقعت له ممن أعرفه، ما يطول حكايته، فإنهم كثيرون جدًا). «مجموع الفتاوى»: (١٩/ ٥٣).

(٣) في «ط»: (طعام).

(٤) قال رسول الله ﷺ: (إذا دخل الرجل بيته، فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه، قال الشيطان: لا مبيت لكم ولا عشاء. وإذا دخل فلم يذكر الله تعالى عند دخوله، قال الشيطان: أدركتم المبيت، وإذا لم يذكر الله تعالى عند طعامه، قال: أدركتم المبيت والعشاء).
أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٥٩٨)، كتاب الأشربة، باب: آداب الطعام والشراب وأحكامهما. =

والمسيح عليه السلام كان يخبر المؤمنين بما يأكلون وما يدخرون مما ذُكر اسم الله عليه، والشياطين لا تعلم به[1].

ولهذا من [تكون][2] أخباره عن شياطين تُخبره، لا يكاشف أهل الإيمان والتوحيد، وأهل القلوب المنورة بنور الله، بل يهرب منهم، ويعترف أنه لا يكاشف هؤلاء وأمثالهم.

خوارق الشياطين لأوليائهم لا تظهر امام أهل القرآن والإيمان

وتعترف الجن والإنس الذين خوارقهم بمعاونة الجن لهم [أنهم][3] لا يمكنهم أن يظهورا هذه الخوارق بحضرة أهل الإيمان والقرآن، ويقولون:

= وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا كان جنح الليل، أو أمسيتم، فكفوا صبيانكم، فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهبت ساعة من الليل فخلوهم، وأغلقوا الأبواب، واذكروا اسم الله فإن الشيطان لا يفتح بابًا مغلقًا).

أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٢٠٣)، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده. وأحمد في «مسنده»: (٣/ ٣٠١، ٣٠٦، ٣١٩).

(١) قال الإمام الطبري رحمه الله موضحًا الفرق بين علم الأنبياء وما يعلمه الشياطين: (فإن قال قائل: وما كان في قوله لهم: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [سورة آل عمران: ٤٩] من الحجة له على صدقه، وقد رأينا المتنجمة والمتكهنة تخبر بذلك كثيرًا فتصيب؟ قيل: إن المتنجم والمتكهن معلوم منهما عند من يخبره بذلك أنهما ينبئان به عن استخراج له ببعض الأسباب المؤدية إلى علمه، ولم يكن ذلك كذلك من عيسى صلوات الله عليه، ومن سائر أنبياء الله ورسله، وإنما كان عيسى يخبر به عن غير استخراج ولا طلب لمعرفته باحتيال، ولكن ابتدأ بإعلام الله إياه من غير أصل تقدم ذلك احتذاه أو بنى عليه، أو فزع إليه كما يفزع المتنجم إلى حسابه والمتكهن إلى رئيه، فذلك هو الفصل بين علم الأنبياء بالغيوب وإخبارهم عنه، وبين علم سائر المتكذبة على الله أو المدعية علم ذلك). «تفسير الطبري»: (٣/ ٢٧٨)، وانظر أيضًا: «روح المعاني» للآلوسي: (٣/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(٢) في «م»، و«ط»: (يكون).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

أحوالنا لا تظهر قدام الشرع والكتاب والسنة، وإنما [تظهر][1] عند الكفار والفجار[2]؛ وهذا لأن أولئك أولياء الشياطين، ولهم شياطين يعاونون شياطين المخدومين[3]، ويتفقون على ما يفعلونه من الخوارق الشيطانية؛ كدخول النار مع كونها لم [تصر][4] عليهم بردًا وسلامًا؛ فإن الخليل لما أُلقي في النار، صارت عليه بردًا وسلامًا.

وكذلك أبو مسلم الخولاني، لما [قال][5] له الأسود العنسي المتنبي: أتشهد أني رسول الله؟ قال: ما أسمع. قال: أتشهد أن محمدًا رسول الله؟ قال: نعم. فأمر بنار، فأُوقدت له، وألقي فيها، فجاءوا إليه، فوجدوه يصلي فيها، وقد صارت عليه بردًا وسلامًا، فقدم المدينة بعد موت النبي ﷺ، وأخذه عمر، فأجلسه بينه وبين أبي بكر، وقال: الحمد لله الذي لم يمتني حتى أراني في أمة محمد من فُعل به كما فُعل بإبراهيم[6].

---

(١) في «خ»: (يظهر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) وقد أقر أهل البدع بذلك، فقال شيخ البطائحية الذين ناظرهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وحكى عنهم: (وقال شيخهم الذي يسيح بأقطار الأرض كبلاد الترك ومصر وغيرها: أحوالنا تظهر عند التتار، لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله، وإنهم نزعوا الأغلال من الأعناق وأجابوا إلى الوفاق). «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٥٥).
وانظر اعتراف الشاذلي بقوله: (كما نرى في زماننا هذا من إنكار ابن تيمية علينا، وعلى إخواننا من العارفين). «طبقات الصوفية» للشعراني: (١/ ٧).

(٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣١، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٥، ٩١).

(٤) في «خ»: (يصر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «ط»: (قالا).

(٦) «الاستيعاب» لابن عبد البر: (٤/ ١٩٤)، وانظر: «حلية الأولياء»: (٢/ ١٢٩)، و«جامع العلوم والحكم»: ص٣٢٢، و«الجواب الصحيح»: (١/ ٣٢٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٧)، و«البداية والنهاية»: (٨/ ١٤٩).

وأما إخوان الشياطين: فإذا دخلت فيهم الشياطين، فقد يدخلون النار، ولا تحرقهم؛ كما يُضرب أحدهم ألف سوط، ولا يحس بذلك؛ فإن الشياطين تلتقي ذلك.

طرق خروج الجن من الإنس

وهذا أمرٌ كثيرٌ معروفٌ، قد رأينا من ذلك ما يطول وصفه[1]، وقد ضربنا نحن من الشياطين في الإنس ما شاء الله، حتى خرجوا من الإنس، ولم يعاودوه[2].

وفيهم من يخرج بالذكر والقرآن.

وفيهم من يخرج بالوعظ والتخويف.

وفيهم من لا يخرج إلا بالعقوبة؛ كالإنس[3].

الشياطين يخافون الرجل الصالح أعظم مما يخافون فجار الإنس

فهؤلاء الشياطين إذا كانوا مع جنسهم، الذين لا يهابونهم، فعلوا هذه الأمور. وأما إذا كانوا عند أهل [إيمان][4] وتوحيد، وفي بيوت الله التي

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤٢)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٤٩٥، ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

(٢) وقد ذكر شيخ الإسلام أن الصرع يكون أحيانًا بالتواطئ ما بين الشياطين، وبعض الإنس ممن يدعي إخراج الجن من بدن المصروع، فقال كَخَلَلَّهُ: (وشيخ آخر كان له شياطين يُرسلهم يصرعون بعض الناس، فيأتي أهل ذلك المصروع إلى الشيخ يطلبون منه إبراده، فيرسل إلى أتباعه فيفارقون ذلك المصروع، ويعطون ذلك الشيخ دارهم كثيرة). «جامع الرسائل»: (١/ ١٩٤).

وانظر: ما سبق من الكلام عن صرع الجن والإنس ص٨٣٨ من هذا الكتاب.

وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥)، و(١٩/ ٦٠)، و«دقائق التفسير»: (٣/ ١٣٧).

(٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣١.

(٤) في «خ»: (الإيمان). وما أثبت من «م»، و«ط».

٧٠/ب يُذكر فيها اسمه، لم [يجترئوا][1] على ذلك، بل يخافون الرجل الصالح / أعظم مما [يخافه][2] فجار الإنس، ولهذا لا يمكنهم عمل سماع المكاء والتصدية في المساجد المعمورة بذكر الله، ولا بين أهل الإيمان والشريعة المتبعين للرسول. إنما يمكنهم ذلك في الأماكن التي [يأتيها][3] الشياطين؛ كالمساجد المهجورة، والمشاهد، والمقابر، والحمامات، والمواخير.

أماكن الشياطين

فالمواضع التي نهى النبي [ﷺ][4] عن الصلاة فيها؛ كالمقبرة، وأعطان الإبل، والحمام، وغيرها[5]، فتكون حال هؤلاء فيها أقوى لأنها؛ مواضع الشياطين؛ [كالمجزرة][6]، والمزبلة، والحمام، ونحو ذلك، بخلاف الأمكنة التي ظهر فيها الإيمان والقرآن والتوحيد، التي أثنى الله على أهلها، وقال فيهم: ﴿ ۞ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا [مِصْبَاحٌ ۖ][7]

---

(١) في «خ» رسمت: (يخبروا). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «م»، و«ط»: (تخافه).

(٣) في «م»، و«ط»: (تأتيها).

(٤) في «خ» رسمت: (صلعم).

(٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ (نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزبلة، والمجزرة، والمقبرة، وقارعة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهر بيت الله).
رواه الترمذي في «جامعه»: (٢/ ١٧٧ ـ ١٧٨)، كتاب أبواب الصلاة، باب: ما جاء في كراهية ما يصلى إليه، وفيه. وقال أبو عيسى: وحديث ابن عمر إسناده ليس بذاك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه. وابن ماجه في «سننه»: (١/ ٢٤٦)، كتاب الطهارة، باب: المواضع التي تُكره فيها الصلاة.

(٦) في «م»، و«ط»: (كالماخورة).

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».

﴿ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ [يُوقَدُ][1] مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِى بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَٰرُ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦ وَٱللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾[2].

الأماكن والأزمان التي لا تتسلط فيها الشياطين

فهذه أمكنة النور والصالحين والملائكة، لا تتسلط عليها الشياطين بكل ما تريد، بل كيدهم فيها ضعيف، كما أن كيدهم في شهر رمضان ضعيف[3]؛ إذ كانوا فيه يُسلسلون[4]، لكن لم يبطل فعلهم بالكلية، بل

---

(١) في «خ»: (توقد).

(٢) سورة النور، الآيات: ٣٥ـ٣٨.

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله في موضع آخر: (قال النبي ﷺ: «إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين»، فإن مجاري الشياطين الذي هو الدم ضاقت، وإذا ضاقت انبعثت القلوب إلى فعل الخيرات التي بها تفتح أبواب الجنة، وإلى ترك المنكرات التي بها تفتح أبواب النار، وصفدت الشياطين فضعفت قوتهم وعملهم بتصفيدهم، فلم يستطيعوا أن يفعلوا في شهر رمضان ما كانوا يفعلونه في غيره. ولم يقل: إنهم قتلوا، ولا ماتوا، بل قال: صفدت. والمصفد من الشياطين قد يؤذي، لكن هذا أقل وأضعف مما يكون في غير رمضان، فهو بحسب كمال الصوم ونقصه. فمن كان صومه كاملاً دفع الشيطان دفعًا لا يدفعه دفع الصوم الناقص. فهذه المناسبة ظاهرة في منع الصائم من الأكل والشرب. والحكم ثابت على وفقه). «مجموع الفتاوى»: (٢٥/ ٢٤٦ـ٢٤٧).

(٤) قال رسول الله ﷺ: (إذا كان رمضان فتحت أبواب الرحمة، وغلقت أبواب جهنم، وسلسلت الشياطين).

الحديث أخرجه البخاري: (٢/ ٦٧٢)، كتاب الصوم، باب: هل يقال رمضان، أو شهر=

ضَعُف، فشرهم فيه على أهل الصوم قليل، بخلاف أهل [الشراب][(١)]، وأهل الظلمات؛ فإن الشياطين هنالك مَحَالُّهم، وهم يحبون الظلمة، ويكرهون النور، ولهذا يتتشرون بالليل؛ كما جاء في الحديث الصحيح[(٢)]، ولهذا أمر الله بالتعوذ من شر غاسق إذا وقب[(٣)].

وخوارق الجن؛ كالإخبار ببعض الأمور الغائبة؛ وكالتصرفات الموافقة لأغراض بعض الإنس: كثيرةٌ، [معروفةٌ في جميع الأمم؛ فقد كانت في

= رمضان، ومن رأى كله واسعًا. و(٣/ ١١٩٤)، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده، ومسلم في «صحيحه»: ـ واللفظ له ـ (٢/ ٧٥٨)، كتاب الصيام، باب: فضل شهر رمضان.

(١) في «خ»: (السَّراب)، وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) قال رسول الله ﷺ: (إذا استجنح الليل أو كان جنح الليل فكفوا صبيانكم فإن الشياطين تنتشر حينئذ، فإذا ذهب ساعة من العشاء فخلوهم، وأغلق بابك، واذكر اسم الله، وأطفئ مصباحك، واذكر اسم الله، وأوك سقاءك، واذكر اسم الله، وخمر إناءك، واذكر اسم الله، ولو تعرض عليه شيئًا). انظر: «صحيح البخاري»: (٣/ ١١٩٥)، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده. وأحمد في «مسنده»: (٣/ ٣١٩).

(٣) قال تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢ وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ [الفلق].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن الغاسق قد فسر بالليل، كقوله: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيْلِ﴾ وهذا قول أكثر المفسرين وأهل اللغة... والليل، مظلم تنتشر فيه شياطين الإنس والجن ما لا تنتشر بالنهار، ويجري فيه من أنواع الشر ما لا يجري بالنهار؛ من أنواع الكفر والفسوق والعصيان، والسحر، والسرقة، والخيانة، والفواحش، وغير ذلك. فالشر دائمًا مقرون بالظلمة. ولهذا إنما جعله الله لسكون الآدميين وراحتهم، لكن شياطين الإنس والجن تفعل فيه من الشر ما لا يمكنها فعله بالنهار، ويتوسلون بالقمر ويدعونه، والقمر وعبادته. وأبو معشر البلخي له مصحف القمر يذكر فيه من الكفريات والسحريات ما يناسب الاستعاذة منه). «دقائق التفسير»: (٦/ ٤٩٧).

العرب كثيرة][1]، وكذلك في الهند، وفي الترك، والفرس، والبربر، وسائر الأمم[2]، فهي أمورٌ معتادة للجن والإنس.

آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الجن والإنس

وآيات الأنبياء ـ كما تقدم[3] ـ خارجةٌ عن مقدور الإنس والجن؛ فإنهم مبعوثون إلى الإنس والجن، فيمتنع أن تكون آياتهم أمورًا معروفةً فيمن بُعثوا إليه؛ إذ يقال: هذه موجودة كثيرًا للإنس، فلا يختص بها الأنبياء، بل هذه الخوارق هي آيةٌ وعلامةٌ على فجور صاحبها وكذبه، فهي ضد آيات الأنبياء التي تستلزم صدق صاحبها وعدله.

خوارق الشياطين علامة على فجور أوليائهم

ولهذا يكون كثيرٌ من الذين تخدمهم الشياطين من أهل الشياطين.

وهذا معروفٌ لكثيرٍ ممَّن تخدمه الشياطين.

بل من طوائف المخدومين من يكونون كلهم من هذا الباب؛ [كالبوى][4] الذي للترك[5].

---

(١) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ».

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/٣١٩، ٣٢١، ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٣، ١٢٤، ١٦٩.

(٣) انظر: ما تقدم من هذا الكتاب ص٤٨٨ ـ ٥٢٤، ٥٥٨ ـ ٥٦٠، ٦٢٨، ٦٦٥ ـ ٦٦٦، ٨٣٧، ٨٥٢.

(٤) في «م»: (كالبوبي). وفي «ط»: (كالبوبي). ولعلها «كالبوى» ـ بالألف المقصورة ـ.

(٥) ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في موضع آخر أن للترك شيخًا يقال له: البوا. يُنصب له مكان في ظلمة، فيذبحون ذبيحة للشيطان، ويغنون له، فتأتي الشياطين وتخاطبهم ببعض الأمور الغائبة؛ كأحوال غائبيهم، وسرقاتهم، وغير ذلك. ويُحمل البوا فيوقف به في الهواء وهم يرونه، ولا يكون بينهم إذ ذاك مسلم، ولا كتاب فيه قرآن. هذا مشهور عندهم إلى هذا الوقت، أخبرنا به غير واحد. انظر: كتاب «الصفدية»: (١/١٩١).
وقد سبق أن ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ باباه الرومي في ص١٦٧، ٤٩٧ من هذا الكتاب.
فهو المقصود بالبوبي الذي للترك، أو البوا، أو باباه، وهي أسماء لشخص واحد من =

وأكثر [المؤلهين][1] من هذا الباب، وهم يصعدون بهم في الهواء، ويدخلون المدن والحصون بالليل والأبواب مغلقة، ويدخلون على كثيرٍ من رؤساء النَّاس، و [يظنون][2] أنَّ هؤلاء صالحون قد طاروا في الهواء، ولا يعرف أن الجن طارت بهم.

الفرق بين الأحوال الشيطانية والآيات النبوية

وهذه الأحوال الشيطانية تبطل، أو تضعف، إذا ذُكر الله وتوحيده، وقرئت قوارع القرآن؛ لا سيما آية الكرسي؛ فإنها تُبطل عامة هذه الخوارق الشيطانية[3].

وأما آيات الأنبياء والأولياء [فتقوى][4] بذكر الله وتوحيده.

والجن المؤمنون قد يعينون المؤمنين بشيءٍ من الخوارق، كما يعين الإنس المؤمنون للمؤمنين بما يمكنهم من الإعانة.

وما لا يكون إلا مع الإقرار بنبوة الأنبياء، فهو من آياتهم، فوجوده يؤيد آياتهم، لا يُناقضها، مع أن آيات الأنبياء التي يدعون أعلى من هذا، وأعلى من كرامات الأولياء؛ فإن تلك هي الآيات الكبرى[5].

= أولياء الشياطين الذين لهم خوارق تعينهم عليها.

وكذلك البوشي ـ أبو المجيب ـ فإنه ذكر أن له خوارق مثل خوارق البوا. انظر: «جامع الرسائل»: (١/ ١٩٣).

(١) في «ط»: (لمؤلهين).

(٢) في «خ»: (ويظن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) انظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٩، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٦٩)، و(١١/ ٥٣٨، ٦٣٥)، و(١٩/ ٥٣ ـ ٥٥).

(٤) في «خ»: (فيقوى). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) سبق ذلك، انظر: ما تقدم ص٤٨١، ٦٠٣، ٨٠١ ـ ٨٠٣، ٨٢٣ ـ ٨٢٥، ٨٥٢ ـ ٨٥٣، وما سيأتي من هذا الكتاب ص١٠٨٤، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ١٥٦).

الدعوات المجابة والرؤيا الصادقة لا ينكرها أحد

والذين ذكر عنهم إنكار كرامات الأولياء[1] من المعتزلة وغيرهم؛ كأبي إسحق الإسفراييني، وأبي محمد بن أبي زيد؛ وكما ذكر ذلك أبو محمد بن حزم[2]، لا ينكرون الدعوات المجابة، ولا ينكرون الرؤيا الصادقة؛ فإن هذا متفق عليه بين المسلمين[3]؛ وهو أن الله تعالى قد يخص بعض عباده بإجابة دعائه أكثر من بعض، ويخص بعضهم بما يريه من المبشرات، وقد كان سعد بن أبي وقاص معروفًا بإجابة الدعاء؛ فإن النبي [ﷺ][4] قال: «اللهم سدد رميته، وأجب دعوته»[5]. وحكاياته في ذلك مشهورة[6].

---

(١) سبق ذلك في ص١٣٠ ـ ١٣١، ٨٢٣ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٥/ ٢ ـ ٤، ٨)، و«المحلى»: (١/ ٣٦)، و«الدرة فيما يجب اعتقاده»: ص١٩٢.

(٣) انظر: إثبات الرؤيا، والدعوات المجابة عند ابن حزم، والمعتزلة في: «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم: (٥/ ٨، ١٤)، و«الأصول والفروع» له: ص١٣٤، و«تفسير الزمخشري المعتزلي»: (٢/ ٢٤٣).
ونقل السبكي عن الإسفراييني أنه قال: (وإنما بالغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك، مما ينحط عن العادة). «طبقات الشافعية»: (٢/ ٣١٥).

(٤) في «خ»: (صلعم).

(٥) انظر: «طبقات الشافعية» للسبكي: (٢/ ٣٣١)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (٧/ ٧٨).
وعند الترمذي، قال رسول الله ﷺ: (اللهم استجب لسعد إذا دعاك). «سنن الترمذي»: (٥/ ٦٤٩)، كتاب المناقب، باب: مناقب سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. والحاكم في «مستدركه»: (٣/ ٤٩٩)، وصححه، ووافقه الذهبي.

(٦) انظر بعض هذه الدعوات التي دعا بها سعد، فاستجيب له في: «البداية والنهاية»: (٧/ ٧٨ ـ ٨٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (١/ ١١٢ ـ ١١٧).

١/٧١ وقد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «لم يبق بعدي من / النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له»(١).

وثبت عنه في «الصحيح» أنه قال: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»(٢)؛ ذكر ذلك لما أقسم أنس بن النضر أنه لا [تكسر](٣) ثنية الربيع(٤)، [فاستجاب الله ذلك](٥).

[وأيضًا: فإن منهم](٦) البراء بن مالك(٧)؛ أخو أنس بن مالك، وكانوا

---

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه»: ـ مع اختلاف في الألفاظ ـ (٥/ ٢٥٦٤)، كتاب التعبير، باب: المبشرات. ومسلم في «صحيحه»: (١/ ٣٤٨)، كتاب الصلاة، باب: النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود. وأبو داود في «سننه»: كتاب الصلاة، باب: في الدعاء في الركوع والسجود. وابن ماجه في «سننه»: (٢/ ١٢٨٣)، كتاب التعبير، باب: الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له. ومالك في «الموطأ»: (٢/ ٩٥٧)، كتاب الرؤيا، باب: ما جاء في الرؤيا.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٩٦١ ـ ٩٦٢)، كتاب الصلح، باب: الصلح في الدية، و(٤/ ١٦٣٦ ـ ١٦٣٧)، كتاب التفسير، باب: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾. ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٣٠٢)، كتاب القسامة، باب: إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها، إلا أنه وقع في «صحيح مسلم»: أن أم الربيع هي التي أقسمت، وابنتها أم حارثة هي التي جرحت إنسانًا.

(٣) في «خ»: (يكسر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) هي الربيع بنت النضر الأنصارية الخزرجية، عمة أنس بن مالك. صحابية. انظر: «تقريب التهذيب»: (٢/ ٦٤٠).

(٥) في «خ»: (وجاء ذلك). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (أيضًا ومنهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) هو البراء بن مالك بن النضر الأنصاري. صحابي جليل، بطل شجاع، شهد أحدًا وبايع تحت الشجرة. قيل إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الجيش: لا تستعملوا البراء على جيش فإنه مهلكة من المهالك يقدم بهم. استشهد يوم فتح تستر سنة ٢٠هـ. =

إذا اشتد الحرب، يقولون: يا براء أقسم على ربك، فيقسم على ربه فينصرون[1].

والقَسَمُ: قيل: هو من جنس الدعاء[2]، لكن هو طلب مؤكد بالقسم. فالسائل يخضع، ويقول: أعطني، والمقسم يقول: عليك لتعطيني، وهو خاضعٌ سائلٌ.

بعض المتصوفة يدعي لنفسه من الكرامات ما لا يجوز أن يكون للأنبياء

لكن من الناس من يدعي له من الكرامات ما لا يجوز أن يكون للأنبياء[3].

= انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١/ ١٩٥)، و«البداية والنهاية»: (٧/ ٨٨).

(١) روى الترمذي من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: (كم من أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره، منهم البراء بن مالك). «سنن الترمذي»: (٥/ ٦٩٢)، كتاب المناقب، باب: مناقب البراء بن مالك رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديث صحيح حسن.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكان البراء إذا اشتدت الحرب بين المسلمين والكفار يقولون: يا براء أقسم على ربك. فيقسم على الله، فتنهزم الكفار. فلما كانوا على قنطرة بالسوس، قالوا: يا براء أقسم على ربك، فقال: يا رب أقسمت عليك لما منحتنا أكتافهم وجعلتني أول شهيد. فأبر الله قسمه، فانهزم العدو، واستشهد البراء بن مالك يومئذ. وهذا هو أخو أنس بن مالك قتل مائة رجل مبارزة، غير من شرك في دمه، وحمل يوم مسيلمة على ترس، ورمي به إلى الحديقة حتى فتح الباب). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٠٥).

(٢) لم أجد هذا المعنى ـ في مادة قَسَمَ ـ في كتب اللغة التالية: «لسان العرب»، و«تهذيب اللغة»، و«القاموس المحيط»، و«المفردات»، و«المصباح المنير».

وقد تكلم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن هذا الموضوع بالتفصيل في «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

(٣) شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُنبه هاهنا على خرافات ملاحدة الصوفية الذين يضاهئون كرامات أوليائهم بأفعال الله تعالى، فيجعلونهم ينفعون ويضرون، ويحيون ويميتون. =

كقول بعضهم: إن لله عبادًا، لو شاءوا من الله أن لا يقيم القيامة، لما أقامها[1].

وقول بعضهم: إنه يعطي كن، أي: شيء أراده، قال له: كن، فيكون.

وقول بعضهم: لا يعزب عن قدرته ممكن، كما لا يعزب عن قدرة ربه محال؛ فإنه لما كثر في الغلاة من يقول بالحلول والاتحاد[2] وإلهية بعض البشر، كما [قاله][3] النصارى في المسيح، صاروا يجعلون ما هو من خصائص الربوبية لبعض البشر، وهذا كفرٌ.

وأيضًا: فإن كثيرًا من الناس لا يكون من أهل الصلاح، و [يكون][4] له خوارق شيطانية، كما لعباد المشركين وأهل الكتاب، فتتجلى لهم على أنها كرامات. فمن الناس من يُكذب بها، ومنهم من يجعل أهلها [من][5] أولياء

---

(١) نقل الغزالي مثل هذه المقولة عن أحد أقطاب الصوفية الذين يجعلون الإرادة والمحبة والرضا سواء، والكفر والفسوق والعصيان يُريده الله ويُحبه ويرضى عنه، فقال: (ولما دخل الزنج البصرة فقتلوا الأنفس ونهبوا الأموال، اجتمع إلى سهل إخوانه فقالوا: لو سألت الله تعالى دفعهم؟ فسكت، ثم قال: إن لله عبادًا في هذه البلدة لو دعوا على الظالمين لم يصبح على وجه الأرض ظالم إلا مات في ليلة واحدة، ولكن لا يفعلون.
قيل: لِمَ؟ قال: لأنهم لا يحبون ما لا يحب. ثم ذكر من إجابة الله تعالى أشياء لا يستطاع ذكرها، حتى قال: ولو سألوه أن لا يقيم الساعة لم يقمها). «إحياء علوم الدين»: (٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٢) وهم غلاة الصوفية وملاحدتهم؛ كابن عربي، وابن الفارض، وابن سبعين، ومن قبلهم الحلاج، وغيرهم.

(٣) في «ط»: (قال).

(٤) في «م»، و«ط»: (وتكون).

(٥) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.

الله[1]، وذلك لأن الطائفتين ظنت أن مثل هذه الخوارق لا يكون إلا لأولياء الله ولم يُميزوا بين الخوارق الشيطانية التي هي جنس ما للسحرة، والكهان، ولعباد المشركين، وأهل الكتاب، وللمتنبئين الكذابين، وبين الكرامات الرحمانية التي يكرم الله بها عباده الصالحين.

أقسام الناس في خوارق الفجار

فلما لم يُميزوا بين هذا وهذا، وكان كثيرٌ من الكفار، والفجار، وأهل الضلال، والبدع لهم خوارق شيطانية، صار هؤلاء منهم حزبين؛ حزبًا قد شاهدوا ذلك، وأخبرهم به من يعرفون صدقه، فقالوا: هؤلاء أولياء الله، وحزبًا رأوا أن أولئك خارجون عن الشريعة، وعن طاعة الله ورسوله، فقالوا: ليس هؤلاء من الأولياء الذين لهم كرامات؛ فكذبوا بوجود ما رآه أولئك، وأولئك قد عاينوا ذلك أو تواتر عندهم؛ فصار تكذيب هؤلاء مثل تكذيب من ينكر السحر، والكهانة، والجن، وصرعهم للإنس[2]، إذا

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (والناس في خوارق العادات على ثلاثة أقسام: قسم يُكذب وجود ذلك لغير الأنبياء، وربما صدق به مجملاً وكذب بما يذكر له عن كثير من الناس لكونه عنده ليس من الأولياء. ومنهم من يظن أن كل من كان له نوع من خرق العادة كان وليًا. وكلا الأمرين خطأ، ولهذا نجد هؤلاء يذكرون أن للمشركين وأهل الكتاب نصراء يعينونهم على قتال المسلمين، وأنهم من أولياء الله. وأولئك يكذبون أن يكون معهم من له خرق عادة.

والصواب القول الثالث، وهو أن معهم من ينصرهم من جنهم، لا من أولياء الله . . . فيكون لأحدهم من الخوارق ما يناسب حاله. ولكن خوارق هؤلاء يعارض بعضها بعضًا. وإذا حصل من له تمكن من أولياء الله تعالى أبطلها عليهم). «الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٤٢ ـ ٣٤٣، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/٧٧، ٩١).

(٢) وممن أنكر حقيقة السحر، وجعله من جنس التمويه والحيلة، وكذلك الكهانة: المعتزلة، وابن حزم، وغيرهم. =

كذب ذلك عند من رأى ذلك، أو ثبت عنده.

ومن كذب بما تيقن غيره وجوده، نقصت حرمته عند هذا المتيقن، وكان عنده إما جاهلاً، و [إما][1] معاندًا، فربما رد عليه كثيرًا من الحق بسبب ذلك.

ولهذا صار كثيرٌ من المتسببين إلى زهدٍ، أو فقرٍ، أو تصوف، أو وَلَهٍ، أو غير ذلك، لا يقبلون قولهم، ولا يعبأون بخلافهم؛ لأنهم كذبوا بحق قد تيقنه هؤلاء، وأنكروا وجوده، وكذبوا بما لم يُحيطوا بعلمه. وقد يُدخلون إنكار ذلك في الشرع، كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء[2]، وإنكار السحر والكهانة في الشرع، بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء[3]؛ فجمعوا بين التكذيب بهذه الأمور الموجودة، وبين عدم

إنكار المعتزلة الكرامات والسحر والكهانة

= انظر: «الكشاف» للزمخشري: (٢/ ١٠٣)، و«الفصل» لابن حزم: (٥/ ٢ ـ ٦)، وانظر أيضًا: «شرح النووي على مسلم»: (١٤/ ٢٢٣)، و«تفسير القرطبي»: (٢/ ٣٢)، و«تفسير ابن كثير»: (١/ ١٤٧)، و«فتح الباري»: (١٠/ ٢٣٣)، و«تيسير العزيز الحميد»: ص٣٨٣، و«أضواء البيان»: (٤/ ٤٤٤).
وانظر عن إنكار المعتزلة صرع الجن للإنس ما سبق أيضًا في هذا الكتاب ص٨٣٧ ـ ٨٣٨، وكذا «الفصل» لابن حزم: (٥/ ٩).

(١) في «ط»: (تأما).

(٢) أنكر المعتزلة، وابن حزم، وبعض المتكلمين كرامات الأولياء، لأجل أن لا تلبس المعجزة بالكرامة، وقالوا: إن الخوارق لا تظهر إلا على يد الأنبياء.
انظر: «المغني» للقاضي عبد الجبار: (١٥/ ٢٤١)، و«المحلى» لابن حزم: (١/ ٣٦)، و«الأصول والفروع» له: ص١٣٢ ـ ١٣٣، و«الدرة» له: ص١٩٤ ـ ١٩٥.

(٣) أنكر المعتزلة، وابن حزم حقيقة السحر، وقالوا: إنه عجائب وحيل، وقالوا: لو أن السحر حقيقة لما كان بين الأنبياء وبين السحرة والكهان فرق.
انظر: «المغني» للقاضي عبد الجبار: (١٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، و«الدرة» لابن حزم: =

العلم بآيات الأنبياء والفرق بينها وبين غيرها؛ حيث ظنوا أن هذه الخوارق الشيطانية من جنس آيات الأنبياء، وأنها نظير لها، فلو وقعت لم يكن للأنبياء ما يتميزون به.

قول الأشاعرة في الخوارق

والذين ردُّوا على هؤلاء[1] من الأشعرية ونحوهم، يُشاركونهم في هذا في التسوية بين الجنسين[2]، وأنه لا فرق.

لكن هؤلاء لما تيقنوا وجودها، جعلوا الفرق ما ليس بفرق؛ وهو اقترانها بالدعوى، والتحدي بمثلها، وعدم المعارضة[3]، وهم يقولون: إنا نعلم بالضرورة أن الرب إنما خلقها لتصديق النبي[4].

وهذا كلام صحيح، لكنه يستلزم بطلان ما أصلوه؛ من أنه لا يخلق شيئًا لشيء[5].

= ص١٩٢ ـ ١٩٤، ١٩٧، و«الأصول والفروع» له: ص١٣٤ ـ ١٣٥، و«تفسير القرطبي»: (٢/ ٣٢).

(١) أي: على المعتزلة.

(٢) أي: لا فرق بين جنس آيات الأنبياء، وجنس خوارق السحرة والكهان.

فالمعتزلة أنكروا كرامات الأولياء، وخوارق السحرة والكهان، وشبهتهم: أنهم لو أثبتوها لما تميزت معجزات الأنبياء من بينها.

وأما الأشاعرة: فقد أثبتوا كرامات الأولياء، وخوارق السحرة والكهان، وجعلوها من جنس معجزات الأنبياء، إلا أن الولي والساحر لا يدعي النبوة بما أوتي من خوارق، ولو ادعى النبوة لأبطل الله تلك الخوارق.

(٣) هذا تعريف المعجزة عند الأشاعرة، كما تقدم ص١٣٣، ٩٥١.

(٤) انظر: «الإرشاد» للجويني: ص٣٢٥، ٣٢٩، و«البرهان في أصول الفقه» له أيضًا: (١/ ١٤٨ ـ ١٥٢).

(٥) سبق أن رد شيخ الإسلام رحمه الله على أصلهم هذا، وبين تناقضه مع قولهم في المعجزات في ص ٤٨٠ ـ ٤٨٣ من هذا الكتاب.

وأيضًا: فاختصاصها بوجود العلم الضروري عندها دون غيرها، لا بُد أن يكون لأمرٍ أوجب [التخصيص][1]، وهم يقولون: بل قد تستوي الأمور، ويوجد العلم الضروري ببعضها دون بعض[2]؛ كما قالوا مثل ذلك في العادات: إنه يجوز انخراقها كلها بلا سبب على أعظم الوجوه؛ كجعل الجبال يواقيت. لكن يُعلم بالضرورة أن هذا لا يقع[3]. فكذلك قالوا في المعجزات: يجوز أن يخلقها على يد كاذب [. . .][4] إنما خلقها على يد الصادق بما ادعى من العلم الضروري صحيح[5].

وأما قولهم: إن المعلوم به يماثل غيره، فغلطٌ عظيم، بل هم لم يعرفوا الفرق، بمنزلة / العامي الذي أوردت عليه شبهات السوفسطائية[6]؛ فهو يعلم بالضرورة أنها باطلة، ولكن لا يعرف الفرق بينها وبين الحق، ولكن العامي يقول: فيها فساد لا أعرفه، لا يقول: دلائل الحق كدلائل الباطل. ٧١/ب

(١) في «ط»: (التصخيص).
(٢) انظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني: (١/ ١٥٣).
(٣) انظر: «المواقف» للإيجي: ص٣٤٢، ٣٤٥، و«شرح المقاصد»: (٥/ ١٥ ـ ١٨)، و«طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي: (٢/ ٣١٦ ـ ٣١٧)، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٨ ـ ٣١٩، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩ ـ ٤٠٤، ٥٠٠)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٨٥٨ ـ ٨٦٢.
(٤) في «خ»، و«م»، و«ط»: بياض في الأصل مقدار نصف السطر.
(٥) انظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني: (١/ ١٥٠)، و«الإرشاد» له: ص٣٢٦ ـ ٣٢٧، و«المواقف» للإيجي: ص٣٤١، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٩، ٥٠١ ـ ٥٠٢)، و«منهاج السنة النبوية»: (٣/ ٢٢٦ ـ ٢٢٨)، وانظر: ما سبق ص٨٧٠ من هذا الكتاب.
(٦) تقدم معناها ص٤٥٧.

وهؤلاء ادعوا الاستواء في نفس الأمر، فغلطوا غلطًا عظيمًا[1]، ولو قالوا: بينهما فرقٌ، لكنه لم يتلخص لنا، لكان قولهم حقًا، وكانوا قد ذكروا عدم العلم، لا العلم بالعدم؛ كما يقول ذلك كثير من الناس؛ يقول: ما أعرف الفرق بينهما، وذلك أن العلم الضروري يحصل ببعض الأخبار دون بعض.

وقد قيل: إنا نعلم أنه متواتر بحصول علمنا الضروري به[2].

والتحقيق: أنه إذا حصل [لهم][3] علم ضروري، كان قد حصل الخبر الذي يوجبه لهم، وقد لا يحصل لغيرهم.

والعلم يحصل بعدد المخبرين، وبصفاتهم، وبأمور أخرى تنضم إلى الخبر[4]، ومن جعل الاعتبار بمجرد العدد فقد غلط[5]، والأكثرون

---

(١) أي: أن الأشاعرة ادعوا الاستواء في جنس الخارق للأنبياء والأولياء والسحرة.
انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٧ ـ ٤٨، و«الإرشاد» للجويني: ص٣٢٨.

(٢) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ١٦ ـ ١٧).

(٣) في «م»، و«ط»: (له).

(٤) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ٣١)، و«شرح الكوكب المنير»: (٣/ ٣٣٥)، و«أصول الفقه عند ابن تيمية»: (١/ ١٩١)، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٣٤٠)، و(١٨/ ٤٨ ـ ٥١).
وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٧٣٩.

(٥) وانظر إلى من اشترط العدد، وإلى اختلافهم في العدد الذي يفيد التواتر في: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ٢٨ ـ ٢٩)، و«العدة» لأبي يعلى: (٣/ ٧٤٤)، و«المعتمد»: (٢/ ٥٦١)، و«المسودة»: ص٢٣٥، و«شرح الكوكب المنير»: (٢/ ٣٣٣)، و«البرهان في أصول الفقه» للجويني: (١/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٨/ ٥٠ ـ ٥١)، و«أصول الفقه عند ابن تيمية»: (١/ ٢٥٢).

يقولون: العلم الحاصل به ضروري[1]. وقيل: إنه نظري[2]، وهو اختيار الكعبي[3]، وأبي الحسين[4]، وأبي الخطاب[5].

كل علم نظري فمنتهاه أنه ضروري

والتحقيق: أنه قد يكون ضروريًا، وقد يكون نظريًا، وقد يجتمع فيه الأمران؛ يكون ضروريًا، ثم إذا نظر فيه وجد أنه يوجب العلم. وكذلك العلم الحاصل عقب الآيات قد يكون ضروريًا، وقد يكون نظريًا، وكل نظري فإن منتهاه أنه ضروري[6].

ولهذا قال أبو المعالي: المرتضى عندنا أن جميع العلوم ضرورية[7]؛ أي: بعد حصول أسبابها، ولا بُد من فرق في نفس الأمر بين ما يوجب العلم، وما لا يوجبه.

أصل خطأ المعتزلة والأشاعرة في الخوارق

وأصل خطأ الطائفتين: أنهم لم يعرفوا آيات الأنبياء، وما خصهم الله به، ولم يقدروا قدر النبوة، ولم يقدروا آيات الأنبياء قدرها، بل جعلوا هذه الخوارق الشيطانية من جنسها؛ فإما أن يكذبوا بوجودها، وإما أن يسووا بينهما، ويدعوا فرقًا لا حقيقة له.

---

(١) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ٢٢ ـ ٢٣)، و«البرهان في أصول الفقه»: (١/ ٥٦٩)، و«شرح الطحاوية»: (١/ ١٤٣).

(٢) انظر: «التمهيد» لأبي الخطاب: (٣/ ١٧، ٢٣ ـ ٢٨).

(٣) سبقت ترجمته ص٨٤٤.

(٤) سبقت ترجمته ص٣٠٨.

(٥) سبقت ترجمته ص٤٥٩.

(٦) انظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني: (١/ ٩٩، ١١١)، و«درء تعارض العقل والنقل».

(٧) انظر: «البرهان في أصول الفقه» للجويني: (١/ ١٢٦)، و«مجموع الفتاوى»: (٢/ ٧٦ ـ ٧٧).

ولهذا يوجد كثيرٌ ممن يكذب [بهذه][1] الخوارق الشيطانية أن [تكون][2] لبعض الأشخاص لما يراه من نقص دينه وعلمه، فإذا عاينها بعد ذلك أو ثبت عنده، خضع لذلك الشخص الذي كان عنده: إما كافرًا، وإما ضالاً، وإما مبتدعًا جاهلاً، وذلك لأنه أنكر وجودها [معتقدًا أنها لا توجد إلا للصالحين، فلما تيقن وجودها][3]، جعلها دليلاً على الصلاح، وهو غالطٌ في الأصل، بل هذه من الشياطين؛ من جنس ما للسحرة والكهان، ومن جنس ما للكفار من المشركين وأهل الكتاب؛ فإن لمشركي الهند والترك وغيرهم، ولعُبَّاد النصارى من هذه الخوارق الشيطانية أمورًا كثيرة يطول وصفها أكثر وأعظم [من أكثر][1] مما يُوجد منها لأهل الضلال والبدع من المسلمين، وما يوجد منها للمنافقين[4]؛ فإن الشياطين لا تتمكن من إغواء المسلمين، وإن كان فيهم جهل وظلم، كما [تتمكن][5] من إغواء المشركين وأهل الكتاب[6].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقطٌ من «ط».

(٢) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ تعالى: (وفي أصناف المشركين من مشركي العرب، ومشركي الهند، والترك، واليونان، وغيرهم من له اجتهاد في العلم والزهد والعبادة، ولكن ليس بمتبع للرسل، ولا مؤمن بما جاؤوا به، ولا يصدقهم بما أخبروا به، ولا يطيعهم فيما أمروا. فهؤلاء ليسوا بمؤمنين، ولا أولياء الله، وهؤلاء تقترن بهم الشياطين، وتتنزل عليهم، فيكاشفون ببعض الأمور، ولهم تصرفات خارقة من جنس السحر، وهم من جنس الكهان والسحرة الذين تتنزل عليهم الشياطين..). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٨٣ ـ ٨٤. وانظر أيضًا: المصدر نفسه: ص١٦٨ ـ ١٦٩.

(٥) في «خ»: (يتمكن). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) وسبق أن ذُكر في ص٢٧، قصة شيخ من طائفة الأحمدية مع بعض أمراء التتار المشركين، وفيها دلالة واضحة على تسلط الشياطين على هؤلاء الكفار.

ولهذا ثنى في القرآن قصة موسى مع السحرة، وذكر ما يقوله الكفار لأنبيائهم؛ فإنه ما جاء نبي صادق قط إلا قيل فيه: إنه ساحر أو مجنون؛ كما قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴿٥٢﴾ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾[1]، وذلك أن الرسول يأتي بما يخالف عاداتهم، ويفعل ما يرونه غير نافع، ويترك ما يرونه نافعًا، وهذا فعل المجنون؛ فإن المجنون فاسد العلم والقصد، ومن كان مبلغه من العلم إرادة الحياة الدنيا، كان عنده من ترك ذلك، وطلب ما لا يعلمه: مجنونًا، ثم النبي مع هذا يأتي بأمور خارجة عن قدرة الناس؛ من إعلام بالغيوب، وأمور خارقة لعاداتهم؛ فيقولون: هو ساحر.

الفرق بين النبي والساحر عند الفلاسفة

وهذا موجود في المنافقين الملحدين المتظاهرين بالإسلام؛ من الفلاسفة ونحوهم؛ يقولون: إن ما أخبرت به الأنبياء من الغيوب، والجنة والنار، هو من جنس قول المجانين[2]، وعندهم خوارقهم من جنس

(١) سورة الذاريات، الآيتان: ٥٢ ـ ٥٣.

(٢) وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم في موضع آخر: (وهؤلاء القوم قد يقولون: إن الأنبياء أخبروا الناس بما هو كذب في نفس الأمر لأجل مصلحتهم. وقد يحسنون العبارة، فيقولون: لم يخبروا بالحقائق، بل ذكروا من التمثيل والتخييل في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر ما تنفع به العامة. وأما الحقيقة فلم يخبروا بها، ولا يمكن إخبار العامة بها. وهذا مما يعلم بالضرورة بطلانه من دين المرسلين). «الصفدية»: (١/ ٢٠٢)، وانظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٨ ـ ٩)، وانظر ما يُشبه كلام هؤلاء في: «رسالة أضحوية في أمر المعاد» لابن سينا: ص٤٤ ـ ٥١.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا عن الفلاسفة المنتسبين للإسلام: (وصار ابن سينا، وابن رشد الحفيد، وأمثالهما يقربون أصول هؤلاء إلى طريقة الأنبياء، ويظهرون أصولاً لا تخالف الشرائع النبوية. وهم في الباطن يقولون: إن ما أخبرت به الرسل عن الله وعن=

خوارق السحرة، والممرورين[1] المجانين؛ كما ذكر ابن سينا[2]، وغيره[3]، لكن الفرق بينهما: أن النبي حسن القصد، بخلاف الساحر، وأنه يعلم ما يقول، بخلاف المجنون[4].

معجزات الأنبياء عند الفلاسفة

لكن معجزات [الأنبياء][5] عندهم قوى نفسانية، ليس مع هذا ولا هذا شيء خارج عن قوة النفس[6].

والقاضيان؛ أبو بكر، وأبو يعلى، ومن وافقهما: متوقفون في وجود المخدوم الذي تخدمه الجن[7]؛ قالوا: لا يُقطع بوجوده.

معنى الكاهن

وكذلك الكاهن: ذكروا فيه القولين؛ قول من يقول: إنه المتخرص؛

= اليوم الآخر لا حقيقة له في نفس الأمر، وإنما هو تخييل وتمثيل، وأمثال مضروبة لتفهيم العامة ما ينتفعون به في ذلك بزعمهم، وإن كان مخالفًا للحق في نفس الأمر. وقد يجعلون خاصة النبوة هي التخييل، ويزعمون أن العقل دل على صحة أصولهم). «الصفدية»: (١/ ٢٣٧).

(١) سبق التعريف بالمرة. انظر: ص٦٩٦ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: «الإشارات والتنبيهات» لابن سينا: (٤/ ٩٠٠ ـ ٩٠١).
وانظر: «الصفدية»: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣، ١٦٥)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٩).
وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٥٠٤، ٦٩٥.

(٣) كالفارابي، وقد تقدم ص٦٩٥.

(٤) انظر: «الصفدية»: (١/ ١٤٣)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص١٣٧ ـ ١٣٨، ٥٠٦.

(٥) في «ط»: (لأنبياء).

(٦) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦)، و«الصفدية»: (١/ ١٢٨، ١٣٢)، وانظر: ما سبق ص٥٠٦، ٦٩٥ من هذا الكتاب.

(٧) المخدوم: من له تابعه من الجن. انظر: «القاموس المحيط»: ص١٤٢١.

وقول من يقول: إنه مخدوم. وهم متوقفون [فيه، لا][1] يقطعون [بوجود][2] مخدوم كاهن[3]، كما يقطعون [بوجود][4] الساحر؛ [لأنه][5] في زمانهم وجد الساحر.

القرآن أخبر بالسحر بخلاف الكاهن

والقرآن أخبرنا بالسحر في سورة البقرة[6]، بخلاف الكاهن؛ فإن القرآن ذكر اسمه، ولو تدبروا لعلموا أن الكاهن هو المذكور في قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ ٱلسَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَٰذِبُونَ﴾[7][8].

١/٧٢ وفي «الصحيح»: عن النبي [ﷺ][9] أنه قيل له: «إن منا قومًا يأتون / الكهان، قال: فلا يأتوهم»[10].

---

(١) في «خ»: (لا فيه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «ط»: (وجود).

(٣) وقد أشار القاضي عياض رحمه الله إلى إنكار المعتزلة وبعض المتكلمين لوجوده.
انظر: «شرح النووي على مسلم»: (٤/ ٢٢٣).

(٤) في «ط»: (وجود).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط في «خ».

(٦) قال تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(٧) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٨) انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٦/ ١٤٩).

(٩) في «خ»: (صلعم).

(١٠) سبق تخريجه، انظر: ص٩٩٧ من هذا الكتاب.

وسئل عن الكهان، وما يخبرون به؟ فأخبر أن الجن [تسترق][1] السمع، و[تخبرهم][2] به[3].

فالكتاب والسنة أثبتا وجود الكاهن.

وأحمد قد نص على أنه يُقتل كالساحر[4].

لكن الكاهن إنما عنده أخبار، والساحر عنده تصرف؛ بقتل، وإمراض، وغير ذلك[5]، وهذا تطلبه النفوس أكثر.

وابن صياد[6] كان كاهنًا، ولهذا قال له النبي ﷺ: «قد خبأتُ لك خبيًا فقال: الدُّخ. فقال: اخسأ، فلن تعدو قدرك»[7]، إنما أنت من إخوان الكهان.

---

(١) في «خ»: (يسترق). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يخبرهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) سبق تخريجه، انظر: ص٨١٣ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامه: (١٢/ ٣٠٥)، و«الكافي»: (٤/ ١٦٦)، و«تيسير العزيز الحميد»: ص٤١٤، وانظر: «المسائل المروية عن الإمام أحمد»: (٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧) ص٤٠٦، ٤١١، ٤١٢، و«لسان العرب»: (١٧/ ٢٤٤) ـ مادة كهن ـ، و«المفردات في غريب القرآن»: ص٩٧، و«أضواء البيان»: (٤/ ٤٥٥)، و«فتح المجيد»: ص٣٣٨، ٣٣٩.
وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: (الكاهن يدعي الغيب، والساحر يعقد ويفعل كذا). «المسائل والرسائل» المروية عن الإمام أحمد: (٢/ ١٠٦).

(٥) انظر: «المغني» لابن قدامة: (١٢/ ٣٠٥) و«تيسير عبد الحميد».

(٦) هو عبد الله بن صائد، ويقال له: ابن صياد. كان أبوه من اليهود، وهو الذي يقال إنه الدجال. ولد على عهد رسول الله ﷺ أعور مختونًا. وقد استأذن عمرُ بن الخطاب الرسولَ ﷺ في قتله؟ فقال: إن يكنه، فلن تسلط عليه، وإن يكن غيره فلا خير لك في قتله. قال بعض العلماء: لأنه كان من أهل العهد، ويقال إنه أسلم بعد وفاة النبي ﷺ، وتوفي بالمدينة، وقيل فقد يوم الحرة سنة ٦٣هـ.
انظر: «أسد الغابة»: (٣/ ١٨٧، و«الإصابة»: (٥/ ١٩٢).

(٧) رواه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١١١٢)، كتاب الجهاد، باب: كيف يعرض الإسلام=

ولما قضى في الجنين بغرة، قال [حمل بن][1] مالك[2]: [أيودى][3] من لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، فتل ذلك يطل[4]. فقال: «إنما أنت من إخوان الكهان»؛ من أجل [سجعه الذي سجع[5].

فكانوا يسجعون أساجيع[6]][7].

وقد رأيت من هؤلاء شيوخًا [يسجعون أساجيع كأساجيع][8] الكهان، ويكون كثيرٌ منها صدقًا.

= على الصبي. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢٢٤٠ ـ ٢٢٤١)، كتاب الفتن، باب: ذكر ابن صياد.

(١) في «خ»: (حَمَدُابن). وفي «ط»: (أحمد بن). وما أثبت من «م».

(٢) هو حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، أبو نضله ـ بفتح النون وسكون المعجمة ـ صحابي نزل البصرة، وله ذكر في الصحيحين. «تقريب التهذيب»: (١/ ٢٤٣).

وقد ورد في «صحيح مسلم»: فقال حمل بن النابغة الهذلي ـ نسبه إلى جده ـ.

(٣) في «ط»: (أيودي).

(٤) في البخاري: فمثل ذلك بطل. وفي مسلم: فمثل ذلك يطل. وبطل من البطلان، ويُطَل بمعنى يهدر ولا يطالب بديته. انظر: «هامش صحيح البخاري»: (٥/ ٢١٧٢) تعليقات المحقق.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٥/ ٢١٧٢)، كتاب الطب، باب: الكهانة. ومسلم في «صحيحه»: (٣/ ١٣٠٩ ـ ١٣١١)، كتاب القسامة، باب: دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني.

والترمذي في «جامعه»: (٤/ ٢٣ ـ ٢٤)، كتاب الديات، باب: ما جاء في دية الجنين.

(٦) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: (السجع: هو تناسب آخر الكلمات لفظًا، وأصله الاستواء، وفي الاصطلاح: الكلام المقفى. والجمع أسجاع وأساجيع. والمكروه منه: ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق. وأما ما يقع عفوًا بلا تكلف في الأمور المباحة، فجائزٌ). «فتح الباري»: (١٠/ ٢٢٩).

(٧) في «خ»: (شجعه الذي شجع. فكانوا يشجعون أشاجيع). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٨) في «خ»: (يشجعون أشاجيع كأشاجيع). وما أثبت من «م»، و«ط».

ولهذا جمع الله بين الكاهن والشاعر، في قوله: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1].

وكذلك في الشعراء: ذكر الكاهن والشاعر بعد قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2]، إلى قوله: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾[3]. والرسول في آية الحاقة محمد.

وقال أيضًا: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾ وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأُفُقِ الْمُبِينِ ﴿٢٣﴾ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾[4].

فلما أخبر به أنه قول رسول؛ هو ملك من الملائكة، نفى أن يكون قول شيطان. ولما أخبر هناك أنه قول رسول من البشر، نفى أن يكون قول شاعر، أو كاهن، فهذا تنزيه للقرآن نفسه.

ونزَّه الرسولَ أن يكون على الغيب بظنين: أي: متهم، وأن يكون بمجنون؛ فالجنون: فسادٌ في العلم، والتهمة: فسادٌ في القصد، كما قالوا: ساحرٌ، أو مجنون. وقال في الطور: ﴿فَمَا أَنتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ ﴿٢٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُتَرَبِّصِينَ﴾[5].

---

(١) سورة الحاقة، الآيات: ٤١ ـ ٤٣.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ١٩٢ ـ ١٩٥.

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ٢٢١ ـ ٢٢٣.

(٤) سورة التكوير، الآيات: ١٩ ـ ٢٧.

(٥) سورة الطور، الآيات: ٢٩ ـ ٣١.

معنى الكاهن عند العرب

وقد أخبر عن الأنبياء قبله أنه ﴿ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾(١)، ولم يقولوا: كاهن؛ لأن الكاهن عند العرب: هو الذي يتكلم بكلام مسجوع، وله قرين من الجن(٢).

وهذا الاسم ليس بذم عند أهل الكتاب، بل يسمون أكثر العلماء بهذا الاسم، ويسمُّون هارون [عليه السلام](٣) وأولاده الذين عندهم التوراة بهذا [الاسم(٤)](٥).

والقدر المشترك: العلم [بالأمور](٦) الغائبة والحكم بها.

اسم الكاهن ليس بذم عند أهل الكتاب

فعلماء أهل الكتاب يُخبرون بالغيب، ويحكمون به عن الوحي الذي أوحاه الله. وكهان العرب كانت تفعل ذلك عن وحي الشياطين، وتمتاز بأنها [تسجع](٧) الكلام.

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٥٢.

(٢) انظر: «تهذيب اللغة»: (٦/ ٢٤)، و«فتح الباري»: (١٠/ ٢٢٧).
وقد تقدم قول حمل بن مالك في دية الجنين: أنغرم دية من لا أكل ولا شرب ولا استهل، فمثل ذلك بطل. وقول رسول الله ﷺ له: «أسجعٌ كسجع الأعراب». تقدم ذلك ص١٠٤٦.

(٣) زيادة من «ط».

(٤) انظر: الكتاب «المقدس عندهم»: (١/ ١٥٧)، سفر اللاويين، الإصحاح الأول، وانظر: «الفصل» لابن حزم: (١/ ١٤١، ١٤٥، ١٤٩).
وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: (والكاهن أيضًا في كلام العرب: الذي يقوم بأمر الرجل، ويسعى في حاجته، والقيام بما أسند إليه من أسبابه. ويُقال لقريظة والنضير: الكاهنان، وهما قبيلا اليهود بالمدينة. وفي حديث مرفوع إلى النبي ﷺ: «يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن لا يقرأ أحد قراءته»، وقيل: إنه محمد بن كعب القرظي). «تهذيب اللغة»: (٦/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٥) في «ط»: (الإسلام).

(٦) في «ط»: (بالأمولا).

(٧) في «خ»: (تشجع). وما أثبت من «م»، و«ط».

بخلاف اسم الساحر؛ فإنه اسم معروف في جميع الأمم. وقد يدخل في ذلك عندهم المخدوم الذي تخبره الشياطين ببعض الأمور الغائبة.

ولكون الساحر يأتي بالخوارق شبَّهوا النبي [به][(١)]، وقالوا: ساحر. فدل ذلك على قدرٍ مشترك.

من الفروق بين النبي والساحر

لكن الفرقان بينهما أعظم، كالفرق بين الملائكة والشياطين، وأهل الجنة وأهل [النار][(٢)]، وخيار الناس وشرارهم. وهذا أعظم الفروق بين الحق والباطل[(٣)].

والكفار قالوا عن الأنبياء: إنهم مجانين وسحرة[(٤)].

[فكما][(٥)] يُعلم بضرورة العقل من وجود أعظم الفرق بينهم وبين المجانين، وأنهم أعقل الناس وأبعدهم عن الجنون، فكذلك يعلم بضرورة العقل أعظم الفرق بينهم وبين السحرة، وأنهم أفضل الناس وأبعدهم عن السحر.

فالساحر يُفسد الإدراك، حتى يُسمع الإنسان الشيء، ويراه، ويتصور خلاف ما هو عليه[(٦)].

---

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ» بين السطرين.

(٣) سبق أن ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى فروقًا كثيرة في هذا الكتاب، انظر: ص٤٠٧، ٤٣٣ - ٤٣٦، ٤٨٨ - ٥٢٤، ٥٥٨ - ٥٦٠، ٦٣٩ - ٦٥٠، ٦٦٤ - ٦٦٦، ٧٠٣، ٧٩٧، ٨٢٣، ٨٣٧، ٨٥١.

(٤) وقد حكى الله تعالى عن الكفار قولهم عن الأنبياء أنهم سحرة أو مجانين، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ۝ أَتَوَاصَوْا۟ بِهِۦ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢ - ٥٣].

(٥) في «خ»: (فكلما). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) وقد سُحِرَ النبي ﷺ حتى كان يُخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله؛ سحره اليهودي ابن=

والأنبياء يُصححون سمع الإنسان، وبصره، وعقله. والذين خالفوهم صم بكم عمي فهم لا يعقلون.

فالسحرة يزيدون الناس عمى، وصممًا، وبكمًا.

والأنبياء يرفعون [عماهم][1]، وصممهم، وبكمهم؛ كما في «الصحيح» عن عطاء بن يسار[2] أنه سأل عبد الله بن عمرو[3]. وروى عبد الله بن سلام[4] أنه قيل له: أخبرنا ببعض صفة رسول الله ﷺ في التوراة، فقال: إنه لموصوف في التوراة ببعض صفته في القرآن: «﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَـٰكَ شَـٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا﴾[5]، وحرزًا للأميين، أنت عبدي سمَّيتُك المتوكل.

صفة النبي عليه الصلاة والسلام في التوراة

= أعصم. قالت عائشة رضي الله عنها: (سُحر النبي ﷺ حتى كان يُخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله..).

رواه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١١٩٢)، كتاب بدء الخلق، باب: صفة إبليس وجنوده. ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٧١٩ ـ ١٧٢١)، كتاب السلام، باب: السحر. و«مسند الإمام أحمد»: (٦/ ٥٠، ٥٧، ٦٣، ٦٤).

(١) في «خ» رسمت: (أعمالهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة. ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة. من صغار الثالثة. مات سنة أربع وتسعين. وقيل بعد ذلك. «تقريب التهذيب»: (١/ ٦٧٦).

(٣) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سُعيد ـ بالتصغير ـ بن سعد بن سهم السهمي، أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن. أحد السابقين المكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة الفقهاء. مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح.

«تقريب التهذيب»: (١/ ٥١٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٨١ ـ ٩٤).

(٤) سبقت ترجمته ص١٧٧.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٤٥.

لستَ بفظ، ولا غليظٍ، ولا سخابٍ بالأسواق، ولا [تجزي][1] بالسيئة السيئة، ولكن [تجزي][1] بالسيئة الحسنة، [وتعفو وتغفر][2]. ولن أقبضه حتى أقيم به الملة العوجاء؛ فافتح به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غُلفًا؛ بأن يقولوا: لا إله إلا الله»[3].

وهذا مذكورٌ عند أهل الكتاب في نبوة أشعيا[4].

---

(١) في «خ»: (يجزي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (ويعفو ويغفر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٢/ ٧٤٧ ـ ٧٤٨)، كتاب البيوع، باب: كراهية السخب في الأسواق ـ مع اختلاف يسير في الألفاظ، وفيه تقديم وتأخير ـ وقال البخاري: غلفٌ: كل شيء في غلاف، سيف أغلف، وقوس غلفاء، ورجل أغلف إذا لم يكن مختونًا، وكذا أخرجه في «صحيحه» أيضًا: (٤/ ١٨٣١)، كتاب التفسير، في سورة الفتح، باب: ﴿إنا أرسلناك شاهدًا ومبشرًا ونذيرًا﴾.

والقلب الأغلف: هو الذي لا يعي شيئًا. وسيف أغلف: إذا كان في غلاف. وجمعه: غلف. وفي حديث حذيفة: القلوب أربعة؛ فقلب أغلف، وهو قلب الكافر. قال الفراء: قلب أغلف بين الغلفة.

وأغلفت القارورة: جعلت لها غلافًا. وإذا أدخلتها في غلاف قلت: غلفتها غلفًا.

انظر: «تهذيب اللغة»: (٨/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«المفردات» للراغب: ص٦١٢.

(٤) جاء في العهد القديم، في نبوة أشعيا، بداية الإصحاح الثاني والأربعين، ص١٠٤٢ ـ ١٠٤٣: (وهو ذا عبدي الذي أعضده، مختاري الذي سُرت به نفسي، وضعتُ روحي عليه، فيخرج الحق للأمم، لا يصيح ولا يرفع ولا يُسمع في الشارع صوته. قصبة مرضوضة لا يقصف، وفتيلة خامدة لا يطفئ، إلى الأمان يخرج لا يكل ولا ينكسر حتى يضع الحق في الأرض، وتنتظر الجزائر شريعته. هكذا يقول الله الرب خالق السموات وناشرها، باسط الأرض ونتائجها، معطي الشعب عليها نسمة، والساكنين فيها روحًا. أنا الرب قد دعوتك بالبر، فأمسك بيدك، وأحفظك، وأجعلك عهدًا للشعب، ونورًا للأمم، لتفتح عيون العمي، لتخرج من الحبس المأسورين من بيت السجن الجالسين في=

المراد بالتوراة ولفظ التوارة: قد يُراد به جميع الكتب التي نزلت قبل الإنجيل؛ فيقال: التوراة، والإنجيل. ويُراد بالتوارة: الكتاب الذي جاء به موسى وما بعده
٧٢/ب من نبوة الأنبياء المتبعين لكتاب موسى، قد / يُسَمَّى هذا كله توراة فإن التوراة تفسر الشريعة؛ فكل من دان بشريعة التوراة: قيل لنبوته: إنَّها من التوراة.

وكثيرٌ مما يعزوه كعب الأحبار[1] ونحوه إلي التوراة، هو من هذا الباب، لا يختص ذلك بالكتاب المنزل على موسى؛ كلفظ الشريعة عند المسلمين: يتناول القرآن، والأحاديث النبوية، وما استخرج من ذلك؛ كما قد بسط هذا في موضع آخر[2].

والمقصود هنا: أن الأنبياء يفتحون الأعين العمي، والآذان الصم، والقلوب الغلف. والسحرةُ يفسدون السمع والبصر والعقل، حتى يخيل للإنسان الأشياء بخلاف ما هي عليه، فيتغير حسه وعقله. قال في قصة

= الظلمة لترفع البرية ومدنها صوتها الديار التي سكنها قيدار، لتترنم سكان سالع في رؤوس الجبال، ليهتفوا..).

وقد أورد شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى هذه البشارة في كتابه «الجواب الصحيح»: (٥/١٥٧ ـ ١٥٨)، مع اختلاف يسير في ألفاظها.

(١) هو كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار، ثقة من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن، فسكن الشام، مات في خلافة عثمان، وقد زاد على المائة. وليس له في البخاري رواية، إلا حكاية لمعاوية فيه. وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه، من طريق الأعمش، عن أبي صالح.

«تقريب التهذيب»: (٢/٤٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/٤٨٩).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٥/١٥٦ ـ ١٥٨، ٣٥١)، وانظر: ما سبق من هذا الكتاب ص٥١٨ ـ ٥١٩.

موسى: ﴿ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾[1]. وهذا يقتضي أن أعين الناس قد حصل فيها تغيُّر. ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلَوْ فَتَحْنَا عَلَيْهِم بَابًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فَظَلُّوا۟ فِيهِ يَعْرُجُونَ ۝١٤ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾[2]، فقد علموا أن السحر يغير الإحساس، كما يوجب المرض والقتل. وهذا كله من جنس مقدور الإنس، فإن الإنسان يقدر [أن][3] يفعل [في][3] غيره ما يفسد إدراكه، وما يمرضه ويقتله. فهذا مع كونه ظلمًا وشرًا، هو من جنس مقدور البشر.

الجني يري قرينه نظير الشيء ليس عينه

والجني إذا أراد أن يري قرينه أمورًا غائبة سأل عنها، مثَّلها له. فإذا سئل عن المسروق، أراه شكل ذلك المال. وإذا سئل عن شخص، أراه صورته. ونحو ذلك[4]. وقد يظن الرائي أنه رأى عينه، وإنما رأى نظيره.

تمثل الجني بصورة الإنسي

وقد يتمثل الجني في صورة الإنسي، حتى يظن الظان أنه الإنسي. وهذا كثيرٌ؛ كما تصور لقريش في صورة سراقة بن مالك بن جعشم[5]،

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١١٦.

(٢) سورة الحجر، الآيتان: ١٤ ـ ١٥.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٤) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٣ ـ ٨٥).

(٥) هو سراقة بن مالك بن جعشم بن مدلج الكناني المدلجي، أبو سفيان. قال ابن حجر: روى البخاري قصته في إدراكه النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة، ودعا النبي ﷺ عليه حتى ساخت رجلا فرسه، ثم إنه طلب منه الخلاص وأن لا يدل عليه، ففعل، وكتب له أمانًا. وأسلم يوم الفتح. وفي قصته مع النبي ﷺ يقول مخاطبًا أبا جهل:

أبا حكم والله لو كنت شاهدًا ... لأمر جوادي إذ تسوخ قوائمه
عجبت ولم تشكك بأن محمدًا ... رسول وبرهان فمن ذا يقاومه
عليك فكف القوم عنه فإنني ... أخال لنا يومًا ستبدو معالمه

=

وكان من أشراف بني كنانة؛ قال تعالى: ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ ﴾[1] الآية. فلما عاين الملائكة ولى هاربًا، ولما رجعوا ذكروا ذلك لسراقة، فقال: والله ما علمت بحربكم، حتى بلغتني هزيمتكم[2].

وهذا واقعٌ كثيرًا، حتى إنه يتصور لمن يعظِّم شخصًا في صورته، فإذا استغاث به، أتاه، فيظن ذلك الشخص أنه شيخه الميت، وقد يقول له: إنه بعض الأنبياء، أو بعض الصحابة الأموات، ويكون هو الشيطان[3].

= بـــأمر تود النصر فيه فإنهم وإن جميع الناس طرًا مسالمه

وكان في الجاهلية قائفًا، وهو الذي اقتص الأثر لقريش حتى صعدوا الجبل الذي كان فيه الرسول ﷺ وأبو بكر، وجعلوا يمرون على باب الغار ولا يرونهما، حفظًا من الله لهما. ووقتها قال أبو بكر لرسول الله ﷺ: «لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا». انظر: «صحيح البخاري»: (٣/ ١٤٢٠ ـ ١٤٢١)، كتاب فضائل الصحابة، باب: هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة. لسراقة ١٩ حديثًا، ومات سنة ٢٤هـ. انظر: «الإصابة»: (٢/ ١٨ ـ ١٩)، و«الاستيعاب»: ـ بهامش الإصابة ـ (٢/ ١١٨)، و«دلائل النبوة» للبيهقي: (٢/ ٢١٥)، و«البداية والنهاية»: (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٦)، و«الأعلام»: (٣/ ٨٠).

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤٨.

(٢) انظر: «تفسير الطبري»: (١٠/ ١٤)، و«تفسير ابن كثير»: (٢/ ٣١٧)، و«البداية والنهاية»: (٣/ ٢٥٨، ٢٨٠)، و«زاد المعاد»: (٣/ ٥٥).

(٣) ولشيخ الإسلام رحمه الله تعالى كلام في هذا الموضوع، أذكر بعضه، قال رحمه الله: (ومثل هذا يجري كثيرًا لكثير من المشركين والنصارى، وكثير من المسلمين، ويرى أحدهم شيخًا، يُحسن به الظن، ويقول أنا الشيخ فلان، ويكون شيطانًا. وأعرف من هذا شيئًا كثيرًا، وأعرف غير واحد ممن يستغيث ببعض الشيوخ الغائبين والموتى، يراه قد أتاه في اليقظة وأعانه. وقد جرى مثل هذا لي ولغيري ممن أعرفه، وذكر غير واحد أنه استغاث بي في بلاد بعيدة، وأنه رآني قد جئتُه. ومنهم من قال: رأيتُك راكبًا بلباسك وصورتك. ومنهم من قال: رأيتك على جبل. ومنهم من قال غير ذلك. فأخبرتهم أني لم أغثهم، =

وكثيرًا من الناس أهل العبادة والزهد من يأتيه في اليقظة، من يقول: إنه رسول الله، ويظن ذلك حقًا[1] ومن يرى إذا زار بعض قبور الأنبياء أو الصالحين أن صاحب القبر قد خرج إليه، فيظن أنه صاحب القبر ذلك النبي، أو الرجل الصالح، وإنما هو شيطان أتى في صورته إن كان يعرفها، وإلا أتى في صورة إنسان، وقال: إنه ذلك الميت[2].

= وإنما ذلك شيطان تصور بصورتي ليُضلهم لما أشركوا بالله ودعوا غير الله وكذلك غير واحد ممن أعرفه من أصحابنا استغاث به بعض من يحسن به الظن، فرآه قد جاءه وقضى حاجته. قال صاحبي: وأنا لا أعلم بذلك). «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢)، وانظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٢٤)، و(٣/ ٣٤٨)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٩٥)، و«الرد على المنطقيين»: ص١٠٥ ـ ١٠٦، و«مجموع الفتاوى»: (١١/ ٦٦٤)، و(١٣/ ٧٩، ٨٤، ٩٢)، و(١٧/ ٤٥٦ ـ ٤٥٨)، و(١٩/ ٤٧).

(١) ومماجرى من هذه الأحوال: ما جرى لأناس بتدمر في زمن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال عنهم: (فرأوا شخصًا عظيمًا طائرًا في الهواء، وظهر لهم مرات بأنواع من اللباس، وقال لهم: أنا المسيح بن مريم، وأمرهم بأمور يمتنع أن يأمر بها المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ. وحضروا إلى عند الناس، وبينوا لهم أن ذلك هو شيطان أراد أن يُضلهم). «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٨)، وانظر: المصدر نفسه: (٢/ ٣٢١) وقال أيضًا رحمه الله تعالى: (فرؤيا الأنبياء في المنام حق وأما رؤية الميت في اليقظة فهذا جني يتمثل في صورته) «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢٦)، وانظر: المصدر نفسه: (٣/ ٣٤٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و(١٣/ ٩٣ ـ ٩٤)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣٠.

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٨)، (٣/ ٣٤٨).

وقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الحكايات في هذا الباب كثيرة جدًا، ومما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفي هذا الباب من الوقائع ما يضيق هذا الموضع عن ذكره، وهي كثيرة جدًا. والجاهل يظن أن ذلك الذي رآه قد خرج من القبر وعانقه أو كلمه هو المقبور، أو النبي أو الصالح، أو غيرهما. والمؤمن العظيم يعلم أنه شيطان). «مجموع الفتاوى»: (١/ ١٦٨)، وانظر: المصدر نفسه: (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩). =

تمثل الشيطان بالخضر

وكذلك يأتي كثيرًا من الناس في مواضع، ويقول: إنه الخضر[1]، فاعتقد أنه الخضر، وإنما كان جنيًا من الجن[2].

= وهذه الأحوال قد حدثت في زمن شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مع الكفار، لا مع المسلمين، فقد أخبر رَحِمَهُ اللَّهُ أن كثيرًا (من الكفار بأرض المشرق والمغرب يموت لهم الميت، فيأتي الشيطان بعد موته على صورته، وهم يعتقدون أنه ذلك الميت، ويقضي الديون، ويرد الودائع، ويفعل أشياء تتعلق بالميت، ويدخل إلى زوجته، ويذهب. وربما يكونون قد أحرقوا بيتهم بالنار كما يصنع كفار الهند، فيظنون أنه عاش بعد موته). «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣٠، وانظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٨ـ٣١٩)، و(٣/ ٣٤٧)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٩٤ ـ ١٩٥)، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٧٩).

(١) الخضر: هو صاحب موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، وورد ذكره في السنة أيضًا.
وقد اختلف فيه: هل هو نبي أو ولي؟ قال الراجز:

واختلفت في خضر أهل العقول   قيل نبي أو ولي أو رسول

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى معلقًا على قول الراجز هذا: (أو مَلَك).
ثم رجح نبوته عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونصر هذا القول، واستدل به وفق طريقته في تفسير القرآن بالقرآن.
وممن قال بنبوته: القرطبي، وابن كثير، وابن حجر.
وكذا اختلف فيه هل هو حي أو ميت؟ وقد قال الإمام أحمد، والبخاري، وابن الجوزي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن حجر، والشيخ محمد الأمين الشنقيطي بموته، وأكدوا أن قول من قال ببقائه حيًا لا دليل عليه.
انظر: «تفسير القرطبي»: (١١/ ١٢ ـ ١٥)، و«الزهر النضر في نبأ الخضر» لابن حجر: ص٢٧، ١١٥، و«مجموع الفتاوى»: (٤/ ٣٣٧)، و«أضواء البيان»: (٤/ ١٥٨ ـ ١٦٤)، و«جهود الشيخ محمد الأمين في تقرير عقيدة السلف»: (٢/ ٤٧٧، ٥٠١).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣١٩ ـ ٣٢٠)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٢٩، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧٢)، و(١٣/ ٧١، ٧٨، ٩٣).
قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (كل من قال: إنه رأى الخضر وهو صادق؛ إما أن يتخيل له في نفسه أنه رآه، ويظن ما في نفسه كان في الخارج، كما يقع لكثير من أرباب =

ولهذا لم يجترئ الشيطان على أن يقول لأحد من الصحابة: إنه الخضر، ولا قال أحد من الصحابة: إني رأيت الخضر[1]. وإنما وقع هذا بعد الصحابة.

لم يقل أحد من الصحابة إنه رأى الخضر

= الرياضات. وإما أن يكون جنيًا يتصور له بصورة إنسان ليُضله، وهذا كثير جدًا، قد علمنا منه ما يطول وصفه. وإما أن يكون رأى إنسيًا ظن أنه الخضر وهو غالط في ظنه. فإن قال له ذلك الجني أو الإنسي إنه الخضر، فيكون قد كذب عليه، لا يخرج الصدق في هذا الباب عن هذه الأقسام الثلاثة). «الرد على المنطقيين»: ص١٨٥.

(١) قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر موضحًا هذه الحقيقة: (ولا كان فيهم من قال: إنه أتاه الخضر؛ فإن خضر موسى مات، كما بين هذا في غير هذا الموضع. والخضر الذي يأتي كثيرًا من الناس إنما هو جني تصور بصورة إنسي، أو إنسي كذاب. ولا يجوز أن يكون مَلَكًا مع قوله أنا الخضر، فإن الملك لا يكذب، وإنما يكذب الجن والإنس. وأنا أعرف ممن أتاه الخضر، وكان جنيًا، ما يطول ذكره في هذا الموضع. وكان الصحابة أعلم من أن يروج عليهم هذا التلبيس. وكذلك لم يكن فيهم من حملته الجن إلى مكة، وذهبت به إلى عرفات ليقف بها، كما فعلت ذلك بكثير من الجهال والعباد وغيرهم، ولا كان فيهم من تسرق الجن أموال الناس وطعامهم وتأتيه به، فيظن أن هذا من باب: الكرامات). «مجموع الفتاوى»: (١/ ٢٤٩).
وقال رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: (لم يُنقل عن أحد من الصحابة أنه رأى الخضر، ولا اجتمع به، لأنهم كانوا أكمل علمًا وإيمانًا من غيرهم، فلم يكن يمكن الشيطان التلبيس عليهم كما لبس على كثير من العباد.
ولهذا كثير من الكفار اليهود والنصارى يأتيهم من يظنون أنه الخضر، ويحضر في كنائسهم، وربما حدثهم بأشياء، وإنما هو شيطان جاء إليهم، فيُضلهم، ولو كان الخضر حيًا لوجب عليه أن يأتي إلى النبي ﷺ، فيؤمن به، ويُجاهد معه، كما أخذ الله الميثاق على الأنبياء وأتباعهم بقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ﴾ [سورة آل عمران: ٨١]، والخضر قد أصلح السفينة لقوم من عرض الناس، فكيف لا يكون بين محمد وأصحابه. وهو إن كان نبيًا، فنبينا أفضل منه، وإن لم يكن نبيًا، فأبو بكر وعمر أفضل منه). «الرد على المنطقيين»: ص١٨٥. =

وكلما تأخر الأمر كثر، حتى إنه يأتي اليهود والنصارى، ويقول: إنه الخضر[(١)].

ولليهود كنيسة معروفة بكنيسة الخضر[(٢)].

وكثيرٌ من كنائس النصارى يقصدها هذا الخضر.

والخضر الذي يأتي هذا الشخص غير الخضر الذي يأتي هذا.

ولهذا يقول من يقول منهم[(٣)]: لكل ولي خضر. وإنما هو جني معه[(٤)].

والذين يدعون الكواكب[(٥)]، تتنزل عليهم أشخاص يسمونها روحانية الكواكب[(٦)]، وهو شيطانٌ نزل عليه لما أشرك، ليغويه.

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢١، ٣٢٤)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٦٦ ـ ٣٦٧، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٩٣)، و«الرد على المنطقيين»: ص٨٥.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٩٣).

(٣) من اليهود والنصارى.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٩٣)، و«منهاج السنة النبوية»: (١/ ١٠٤).

(٥) قال شيخ الإسلام رحمه الله عن عباد الكواكب هؤلاء: (فكانوا يصنعون للأصنام طلاسم للكواكب، ويتحرون الوقت المناسب لصنعة ذلك الطلسم. ويصنعونه من مادة تناسب ما يرونه من طبيعة ذلك الكوكب، ويتكلمون عليها بالشرك والكفر، فتأتي الشياطين فتكلمهم، وتقضي بعض حوائجهم، ويسمونها روحانية الكواكب، وهي الشيطان، أو الشيطانة التي تضلهم). «الرد على المنطقيين»: ص٢٨٦.
وانظر: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٢٢، وانظر: ما سبق في ص٩٩١ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، و(٣/ ٣٤٧)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ١٧٣، ١٧٨)، و(١٣/ ٧٨، ٧٩).

كما تدخل الشياطين في الأصنام، وتكلم أحيانًا لبعض الناس، وتتراءى للسدنة أحيانًا، ولغيرهم أيضًا[1].

وقد يستغيث المشرك [بشيخ][2] له غائب، فيحكي الجني صوته لذلك الشيخ، حتى يظن أنه سمع صوت ذلك المريد مع بعد المسافة بينهما. ثم إن الشيخ يُجيبه، فيحكي الجني صوت الشيخ للمريد، حتى يظن أن شيخه سمع صوته وأجابه. وإلا فصوت الإنسان يمتنع أن يبلغ مسيرة يوم، ويومين، وأكثر[3].

وقد يحصل للمريد من يؤذيه، فيدفعه الجني، ويُخيل للمريد أن الشيخ هو دفعه[4].

وقد يُضرب الرجل بحجر، فيدفعه عنه الجني، ثم يصيب الشيخ بمثل ذلك، حتى يقول: إني اتقيت عنك الضرب، وهذا أثره فيَّ[4].

وقد يكونون يأكلون طعامًا، فيُصَوَّرُ نظيره للشيخ، ويجعل يده فيه، ويجعل الشيطان يده في طعام أولئك، حتى يتوهم الشيخ وهم أن يد الشيخ امتدت من الشام إلى مصر، وصارت في ذلك الإناء[5].

مناداة عمر: يا سارية الجبل الجبل

وعمر بن الخطاب لما نادى: يا سارية[6] الجبل، قال: إن لله جندًا

---

(١) انظر: «الجواب الصحيح»: (٢/ ٣٤١)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٣٨.

(٢) في «م»، و«ط»: (لشيخ).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٤).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٧٧، ٨٢).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٦) هو سارية بن زنيم بن عمرو الكناني.
تقدم التعريف به ص١٣٩.

يبلِّغونهم صوتي[1]. فعلم أن صوته إنما يبلغ بما ييسره الله من تبليغ بعض

---

(١) قال العجلوني في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: (٢/ ٥١٤ ـ ٥١٥)، أثر رقم٣١٧٢:
(«يا سارية الجبل»: قاله عمر بن الخطاب وهو يخطب يوم الجمعة، حيث وقع في خاطره أن الجيش الذي أرسله مع سارية إلى نهاوند بفارس لاقى العدو وهم في بطن واد، وقد هموا بالهزيمة، وبالقرب منهم جبل، فقال ذلك في أثناء خطبته، ورفع به صوته، فألقاه الله في سمع سارية، فانحاز بالناس إلى الجبل، وقاتل العدو من جانب واحد، ففتح الله عليهم. كذا رواه الواقدي عن أسامة بن زيد، عن ابن أسلم، عن عمر.
وأخرجه سيف مطولاً عن رجل من بني مازن. والبيهقي في «الدلائل»: واللالكائي في «شرح السنة»: وابن الأعرابي في «كرامات الأولياء»: عن ابن عمر قال: وجه عمر جيشًا، وولى عليهم رجلاً يدعى سارية، فبينما عمر يخطب، جعل ينادي: يا سارية الجبل ـ ثلاثًا ـ ثم قدم رسول من الجيش، وسأله عمر، فقال: يأمير المؤمنين هزمنا، فبينما نحن كذلك، إذ سمعنا صوتًا يُنادي: يا سارية الجبل ـ ثلاثًا ـ فأسندنا ظهرنا إلى الجبل، فهزمهم الله، قال: فقيل لعمر: إنك كنت تصيح هكذا وهكذا. رواه حرملة في جمعه لحديث ابن وهب، وإسناده كما قال الحافظ ابن حجر حسن. ولابن مردويه عن ابن عمر، عن أبيه أنه كان يخطب يوم الجمعة، فعرض في خطبته أن قال: يا سارية الجبل، من استرعى الذئب ظلم، فالتفت الناس بعضهم لبعض، فقال لهم علي: ليخرجن مما قال، فلما فرغ سألوه، فقال: وقع في خلدي أن المشركين هزموا إخواننا، وأنهم يمرون بجبل، فإن عدلوا إليه قاتلوا من جانب واحد، وإن جاوزوه هلكوا، فخرج مني ما تزعمون أنكم سمعتموه، فجاء البشير بعد شهر، وذكر أنهم سمعوا صوت عمر في ذلك اليوم، قال: فعدلنا عن الجبل، ففتح الله علينا.
قال في اللآلئ: وقد أفرد الحافظ القطب الحلبي لطرقه جزءًا، ووثق رجال هذا الطريق. وقال: ذكره ابن عساكر، وابن ماكولا، وغيرهم. وسارية له صحبة). «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: (٢/ ٥١٤ ـ ٥١٥).
وأخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة»: ص٢١٠ واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»: (٩/ ١٢٧)، وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٧/ ١٣١ ـ ١٣٢)، وحَسَّن إسناده، وانظر: «مشكاة المصابيح»: (٣/ ١٦٧٨)، وقال الشيخ الألباني: رواه ابن عساكر وغيره بإسنادٍ حسن. =

الملائكة، أو صالحي الجن، فيهتفون بمثل صوته؛ كالذي ينادي ابنه، أو غير ابنه، وهو بعيدٌ، لا يسمع: يا فلان، فيسمعه من يريد إبلاغه، فينادي: يا فلان، فيسمع ذلك الصوت، وهو المقصود بصوت [أبيه](١). وإلا فصوت البشر ليس في قوته أن يبلغ مسافة أيام.

وقد قلنا: إن [آيات](٢) الأنبياء التي اختصوا بها خارجة عن قدرة الجن والإنس، قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ / بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾(٣). ١/٧٣

وأما إذا كانت مما تقدر عليه الملائكة، فهذا مما يؤيدها؛ فإن الملائكة لا يطيعون من يكذب على الله، ولا يؤيدونه بالخوارق. فإذا أُيِّد به؛ كما أيِّد

= وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن هذه القصة في موضع آخر: (وعمر رضي الله عنه لما نادى: يا سارية الجبل، قال: إن لله جنودًا يبلغون صوتي. وجنود الله هم من الملائكة، ومن صالحي الجن. فجنود الله بلغوا صوت عمر إلى سارية؛ وهو أنهم نادوه بمثل صوت عمر، وإلا نفس صوت عمر لا يصل نفسه في هذه المسافة البعيدة. وهذا كالرجل يدعو آخر وهو بعيد عنه، فيقول: يا فلان. فيُعان على ذلك، فيقول الواسطة بينهما: يا فلان. وقد يقول لمن هو بعيد عنه فيقول: يا فلان. احبس الماء، تعال إلينا، وهو لا يسمع صوته، فيناديه الواسطة بمثل ذلك: يا فلان احبس الماء، أرسل الماء؛ إما بمثل صوت الأول إن كان لا يقبل إلا صوته، وإلا فلا يضر بأي صوت كان إذا عرف أن صاحبه قد ناداه. وهذه حكاية: كان عمر مرة قد أرسل جيشًا، فجاء شخص وأخبر أهل المدينة بانتصار الجيش، وشاع الخبر، فقال عمر: من أين لكم هذا؟ قالوا: شخص صفته كيت وكيت، فأخبرنا. فقال عمر: ذاك أبو الهيثم بريد الجن، وسيجيء بريد الإنسان بعد ذلك بأيام). «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٨ـ٨٩).

(١) في «خ»: (ابنه). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

الله به نبيه والمؤمنين يوم بدر، ويوم حنين، كان هذا من أعلام صدقه، وأنه صادق على الله في دعوى النبوة؛ فإنها لا تؤيد الكذب، لكن الشياطين تؤيد الكذاب، والملائكة تؤيِّد الصدق.

التأييد من الملائكة بحسب الإيمان

والتأييد بحسب الإيمان[1]، فمن كان أقوى من غيره، كان جنده من الملائكة أقوى، وإن كان إيمانه ضعيفا كانت ملائكته بحسب ذلك؛ كمَلَك الإنسان وشيطانه؛ فإنه قد ثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «ما منكم من أحدٍ إلا وُكِّلَ به قرينه من الملائكة، وقرينه من الجن. قالوا: وبك يا رسول الله، قال: وبي، لكن الله أعانني عليه فأسلم»[2]. وفي حديث آخر: «فلا يأمرني إلا بخير»[3].

وهو في «صحيح مسلم» من وجهين[4]؛ من حديث ابن مسعود؛ ومن حديث عائشة.

وقال ابن مسعود: «إن للقلب لَمَّة[5] من الملك، ولمة من الشيطان.

---

(١) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص١٥٠ ـ ١٥١، ١٧٠، ٤٤٣ ـ ٤٤٤.

(٢) رواه الدارمي في «سننه»: (٢/ ٣٩٦)، كتاب الرقائق، باب: ما من أحد إلا ومعه قرينه من الجن. وفي آخره: قال: قال أبو محمد: من الناس من يقول: أسلم: استسلم. أقول ذلك.

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند»: (١/ ٣٨٥).

(٤) رواه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ٢١٦٧ ـ ٢١٦٨)، كتاب صفات المنافقين، باب: تحريش الشيطان وبعثه سراياه، من حديث ابن مسعود، ومن حديث عائشة رضي الله عنهما.

(٥) قال ابن الأثير: (اللَّمة: الهِمَّة، الخطرة تقع في القلب، أو إلمام الملك، أو الشيطان به، والقرب منه. فما كان من خطرات الخير فهو من الملك، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان). «النهاية في غريب الحديث»: (٤/ ٢٧٣)، وقال في «القاموس»: (والهمة بالكسر ـ ويفتح ـ: ما هم به من أمر ليفعل). «القاموس المحيط»: ص١٥١٢. =

فلمة الملك: [إيعاد][1] بالخير، وتصديق بالحق. ولمة الشيطان: إيعاد بالشر، وتكذيب بالحق»[2].

فإذا كانت حسنات الإنسان أقوى، أُيِّدَ بالملائكة تأييدًا يقهر به الشيطان، وإن كانت سيئاته أقوى، كان جند الشيطان معه أقوى، وقد يلتقي الشيطان المؤمن بشيطان الكافر؛ فشيطان المؤمن مهزول ضعيف، وشيطان الكافر سمين قوي[3].

الإنسان بفجوره يؤيد شيطانه على ملكه وبصلاحه يؤيد ملكه على شيطانه

فكما أن الإنسان بفجوره يؤيد شيطانه على مَلَكه، وبصلاحه يؤيد ملكه على شيطانه، فكذلك الشخصان يغلب أحدهما الآخر؛ لأن الآخر لم يؤيد مَلَكَه، فلم يؤيده، أو [ضعف][4] عنه؛ لأنه ليس معه إيمان [يعينه][5]؛ كالرجل الصالح إذا كان ابنه فاجرًا، لم يمكنه الدفع عنه لفجوره.

وبسط هذه الأمور له موضع آخر[6].

---

(١) في «ط»: (إبعاد).

(٢) هذا الأثر رواه الترمذي مرفوعًا من طريق عبد الله بن مسعود «جامع الترمذي»: (٥/ ٢١٩)، كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة البقرة. والطبري في «تفسيره»: (٣/ ٨٨ ـ ٩٩)؛ رواه مرة مرفوعًا عن عبد الله بن مسعود، ومرة موقوفًا عليه. انظر: «تلبيس إبليس» لابن الجوزي: ص٤٨ ـ ٤٩، وقد ذكره ابن القيم في «الفوائد»: ص٢١٤ ـ ٢١٥، وابن كثير في «تفسيره»: (١/ ٣٢١).

(٣) هذا الكلام ليس من كلام ابن مسعود لعدم وروده في المصادر السابقة، وهو توضيح من شيخ الإسلام رحمه الله لقول ابن مسعود المتقدم.

(٤) في «خ»: (ضعفت). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٥) في «خ»: (يعينها). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٤ ـ ٨٥)، و(٤/ ٢٥٤)، و«جامع الرسائل»: (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

والمقصود هنا: الكلام على الفرق بين آيات الأنبياء وغيرهم، وأن من قال[1]: إن آيات الأنبياء، والسحر، و[الكهانة][2]، والكرامات، وغير ذلك من جنس واحدٍ، فقد غلط أيضًا.

المتكلمون لم يعرفوا قدر آيات الأنبياء

والطائفتان[3] لم يعرفوا قدر آيات الأنبياء، بل جعلوها من هذا الجنس؛ فهؤلاء[4] نفوه، وهؤلاء[5] أثبتوه وذكروا فرقًا لا حقيقة له.

وإذا قال القائل: آيات الأنبياء لا يقدر عليها [إلا الله، أو أن الله يخترعها ويبتدئها بقدرته، أو أنها من فعل الفاعل المختار، ونحو ذلك[6].

الرد على الأشاعرة

قيل له: هذا كلامٌ مجملٌ. فقد يقال عن كل ما يكون آية: لا يقدر عليه إلا الله][7]؛ فإن الله خالق كل شيء، وغيره لا يستقل بإحداث شيء. وعلى هذا: فلا فرق بين المعجزات وغيرها.

وقد يقال: لا يقدر عليها إلا الله: أي: هي خارجةٌ عن مقدورات

---

(١) وهم الأشاعرة والماتريدية.
انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٩٠)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٤٨٤، ٤٨٥. وما سيأتي ص١٠٧٥ ـ ١٠٧٦.

(٢) في «خ»: (الكهان). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) وهم المعتزلة والأشاعرة.

(٤) وهم المعتزلة الذين نفوا السحر والكهانة والكرامات، كما سبق بيانه. انظر: ص١٢٩ ـ ١٣٣، ٤٨٤.

(٥) وهم الأشاعرة، أثبتوا السحر والكهانة والكرامات والمعجزات، ولم يجعلوا بينها فروقًا حقيقية؛ كما سبق بيانه في أول هذا الكتاب ص١١٦ ـ ١١٩، وفي ص٤٢٧ ـ ٤٢٩ منه.

(٦) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٨ ـ ١٠، ١٤، ١٩، ٥٧، وانظر: ما سبق بيانه في هذا الكتاب ص٢١٥ ـ ٢٢٠.

(٧) ما بين المعقوفتين مكرر في «خ»، و«م»، و«ط».

العباد؛ فإن مقدوراته على قسمين: منها ما يفعله بواسطة قدرة العباد؛ كأفعال العباد، وما يصنعونه؛ ومنها ما يفعله بدون ذلك؛ كإنزال المطر[1].

فإن أراد هذا القائل: أنها خارجة عن مقدور الإنس؛ بمعنى: أنه لا يقع منهم؛ لا بإعانة الجن، ولا بغير ذلك. فهذا كلامٌ صحيح.

و[إن أراد أنه][2] خارجٌ عن مقدورهم فقط، وإن كان مقدورًا للجن: فهذا ليس بصحيح؛ فإن الرسل أرسلوا إلى الإنس والجن. والسحر والكهانة وغير ذلك تقدر الجن على إيصالها إلى الإنس، وهي مناقضة لآيات الأنبياء؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[3].

وإن أراد أنها خارجة عن مقدور الملائكة والإنس والجن، أو أن الله يفعلها بلا سبب: فهذا أيضًا باطلٌ.

فمن أين له أن الله يخلقها بلا سبب؟ ومن أين له أنه لا يخلقها بواسطة الملائكة الذين هم رسله في عامة ما يخلقه؟ فمن أين له أن جبريل لم ينفخ في مريم حتى حملت بالمسيح؟ وقد أخبر الله بذلك.

٧٣/ب وهو وأمه مما جعلهما آيةً للعالمين، قال تعالى: / ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً وَآوَيْنَاهُمَا إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾[4].

وخلقُ المسيح بلا أب من أعظم الآيات، وكان بواسطة نفخ جبريل،

---

(١) انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٣/ ١٢٦، ١٦٨، ١٨٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٨/ ٤٧١ ـ ٤٧٦).

(٢) في «ط»: (وأن إرادته).

(٣) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

(٤) سورة المؤمنون، الآية: ٥٠.

قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾ قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴿١٨﴾ قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ [ليهب][1] لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي [غُلَٰمٌ][2] وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِيٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾[4].

وكذلك طمس أبصار قوم لوط كان بواسطة الملائكة.

والذي عنده علمٌ من الكتاب، لما قال [عفريتٌ[5] من الجن][6] لسُليمان: ﴿أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾ قَالَ ٱلَّذِي عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾[7]؛ أتته به الملائكة.

كذلك ذكره المفسرون عن ابن عباس وغيره: أن الملائكة أتته به أسرع مما كان يأتي به العفريت[8].

---

(١) وهذه قراءة ورش عن نافع، وأبي عمرو البصري وقرأ الباقون: (لأهب). «النشر في القراءات العشر»: ص٧٨.

(٢) في «خ»، و«م»، و«ط»: (ولدٌ).

(٣) سورة مريم، الآيات: ١٧ ـ ٢٠.

(٤) سورة التحريم، الآية: ١٢.

(٥) العفريت: قال الطبري: رئيس من الجن مارد قوي. «تفسير الطبري»: (١٩/ ١٦١).
وقال أبو عبيدة: العفريت من كل جن أو إنس: الفائق المبالغ الرئيس.
وقال ابن قتيبة: العفريت: الشديد الوثيق.
وقال الزجاج: العفريت: النافذ في الأمر، المبالغ فيه، مع خبث ودهاء.
انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٦/ ١٧٤).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٧) سورة النمل، الآيتان: ٣٩ ـ ٤٠.

(٨) قال ابن عباس رضي الله عنهما: (إن آصف قال لسليمان حين صلى: مد عينيك حتى =

وقد أخبر الله تعالى أنه أيد محمدًا ﷺ بالملائكة وبالريح، وقال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾[(١)].

وقال تعالى يوم حنين: ﴿[ثُمَّ أَنزَلَ][(٢)] اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾[(٣)].

وقال تعالى يوم الغار: ﴿فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾[(٤)].

وقال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾[(٥)].

وقد ثبت في «الصحيح»: أن الإنسان يُصوره مَلَك في الرحم بإذن الله، ويقول الملك: «أي: رب نطفة، أي: رب علقة، أي: رب مضغة»[(٦)]، فإذا كان الخلق المعتاد يكون بتوسط الملائكة.

= ينتهي طرفك، فمد سليمان عينيه، فنظر نحو اليمين، فدعا آصف، فبعث الله الملائكة، فحملوا السرير من تحت الأرض يخدون به خدًا، حتى انخرقت الأرض بالسرير بين يدي سليمان). «تفسير البغوي»: (٣/ ٤٢٠)، و«زاد المسير»: (٦/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٥٠٣.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٩.

(٢) في «خ»، و«م»، و«ط»: فأنزل.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٢٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٤٠.

(٥) سورة الأنفال، الآية: ١٢.

(٦) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه ـ ورفع الحديث ـ أنه قال: (إن الله عز وجل قد وكل بالرحم ملكًا، فيقول: أي: رب نطفة، أي: رب علقة، أي: رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقًا، قال الملك: أي: رب ذكر أو أنثى؟ شقي أو سعيد؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ فيكتب كذلك في بطن أمه). انظر: «صحيح مسلم»: (٤/ ٢٠٣٨)، كتاب القدر، باب: كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته. =

[وقال][1] يُقرر التوحيد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾[2] الآيات.

ثم النبوة، بقوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا [فَأْتُوا][3] [بِسُورَةٍ][4]﴾[5].

[ثم المعاد][6].

وكذلك في الأنعام، يقرر التوحيد، ثم النبوة في وسطها، ثم يختمها بأصول الشرائع والتوحيد أيضًا، وهو ملة إبراهيم.

وهذا مبسوطٌ في غير هذا الموضع[7].

والمقصود: أنه قد بيَّن انفراده بالخلق، والنفع، والضر، والإتيان بالآيات، وغير ذلك، وأن ذلك لا يقدر عليه غيره، قال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[8].

---

(١) في «خ»: (كلمة غير واضحة). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، و«م».

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٦) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».

(٧) وقد تكلم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الحنيفية ملة إبراهيم عليه السلام في «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٧٢). وأوضح أن انخراق العادات لا بُد له من أسباب وموانع في «الجواب الصحيح»: (٦/ ٣٩٤ ـ ٤٠٤)، و«مجموع الفتاوى»: (١/ ٨٤)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٨) سورة النحل، الآية: ١٧.

وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٠٠﴾ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾ قَدْ جَاءَكُم بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾ وَكَذَٰلِكَ [نُصَرِّفُ][1] الْآيَاتِ ... اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾ وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٠٨﴾ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠٩﴾ وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2].

ففي هذه الآيات تقرير التوحيد، حتى في إنزال الآيات، قال: ﴿ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ﴾.

وكذلك قوله في العنكبوت: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ [آيَةٌ][3] مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ [لَرَحْمَةً][4] وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ

---

(١) في «خ»: (نفصل).

(٢) سورة الأنعام، الآيات: ١٠٠ ـ ١١٠.

(٣) قرأ نافع، وأبو عمر، وابن عامر، وحفص عن عاصم: «آياتٌ» على الجمع، وقرأ ابن كثير، وحمزة، وأبو بكر عن عاصم: «آيةٌ». على التوحيد. انظر: «زاد المسير» لابن الجوزي: (٦/ ٢٧٩).

(٤) في «ط»: رحمة.

يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾[1].

وقال أيضًا: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[2]، هذا بعد قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ۚ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3].

أ/٧٤ [و][4] هو أرسله بآيات بان بها الحق، وقامت بها / الحجة، وكانوا يطلبون آيات تعنتًا، فيظن من يظن أنهم يهتدون بها، [لكن لا][5] يحصل بها المقصود، وقد [تكون][6] [موجبة][7] لعذاب الاستئصال، فتكون ضررًا بلا نفع، وبيَّن سبحانه أنه قادر على إنزال الآيات، وأنها ليست إلا عنده.

وغير أفعال العباد؛ قد اتفق الناس على أنه لا يخلقه إلا الله، وإنما تنازعوا في أفعال العباد، والصواب: أنها أفعال لهم، وهي مخلوقة لله.

لكن آيات الأنبياء لا تكون مما يقدر عليه العبد، كما قال: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[8].

والملائكة إنَّما هي سببٌ من الأسباب؛ كما في خلق المسيح [من غير

---

(١) سورة العنكبوت، الآيات: ٥٠ ـ ٥٢.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ٣٧.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.
(٤) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».
(٥) في «خ»: (فلا). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٦) في «خ»: (يكون). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٧) في «ط»: (موجة).
(٨) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

أب، فجبريل إنما كان مقدوره النفخ فيها، وهذا لا يُوجب الخلق، [بل][1] هو بمنزلة الإنزال في حق غير المسيح.

وكذلك المسيح][2] لما خلق من الطين كهيئة الطير: إنما مقدوره تصوير الطين، [وأما][3] حصول الحياة فيه: فبإذن الله؛ فإن الله يحيى ويميت، وهذا من خصائصه.

ولهذا قال الخليل: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾[4].

وفي القرآن، في غير موضع: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[5]، [﴿وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[6]][7]، ﴿وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[8]، [﴿وَٱللَّهُ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾[9]][10].

---

(١) «بل» ساقطة من «خ»، وهي في «م»، و«ط».

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٣) في «م»، و«ط»: (وإنما).

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٥) سورة الروم، الآية: ١٩.
وفي سورة آل عمران، الآية: ٢٧: ﴿تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.
وفي سورة الأنعام، الآية: ٩٥: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾.
وفي سورة يونس، الآية: ٣١: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٧) ما بين المعقوفتين ليس في «ط».

(٨) سورة الروم، الآية: ١٩.

(٩) سورة آل عمران، الآية: ١٥٦.

(١٠) ما بين المعقوفتين ليس في «ط»، وفيه بدلها: ﴿وكذلك تخرجون﴾.

وما يتولد عن أفعال الملائكة وغيرهم ليسوا مستقلين به، بل لهم فيه شركة؛ كطمس أبصار اللوطية، وقلب مدينتهم.

وكذلك النصر: إنما [يقدرون][1] على القتال كالإنس. والنصر هو من عند الله؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ﴾[2].

[والقرآنُ إنما يقدرون على النزول به، لا على إحداثه ابتداءً، فهم[3] يقدرون على الإتيان بمثله من عند الله][4].

وأما الجن والإنس فلا يقدرون على الإتيان بمثله؛ لأن الله لا يُكلم بمثله الجن والإنس ابتداءً.

ولهذا قال: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[6]، وقال: ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ﴾[7]، وقال: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾[8]، لم يُكلفهم نفس الإحداث، بل طالبهم بالإتيان بمثله؛ إما إحداثًا، وإما تبليغًا عن الله، أو عن مخلوق، ليظهر عجزهم عن جميع الجهات[9]. فقد يُقال: فنفس أفعال العباد ليست من الآيات؛ إذ

---

(١) في «خ»: (يقدر). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٠.

(٣) أي: الملائكة.

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٣.

(٧) سورة هود، الآية: ١٣.

(٨) سورة الطور، الآية: ٣٤.

(٩) سبق الكلام على التحدي بالقرآن الكريم. انظر: ص٥١٥ ـ ٥١٦، ٥١٧، ٩٠٢ من هذا الكتاب.

=

كانت مقدورة ومفعولة للعبد، وإن كان ذلك بإقدار الله تعالى، ولا نفس القدرة على ذلك الفعل؛ فإن المقصود من القدرة هو الفعل.

بل الآيات خارجة عن مقدور جميع العباد؛ الملائكة، والجن، والإنس، وهي أيضًا لا تُنال بالاكتساب؛ فإن الإنس والجن قد يقدرون بأسباب مباينة لهم على أمور، كما يقدرون على قتل من يقتلونه وإمراضه، ونحو ذلك.

آيات الأنبياء لا يتوصل إليها بسبب

وآيات الأنبياء لا يقدر أحدٌ أن يتوصل إليها بسبب.

والسحر والكهانة مما يمكن التوصل إليه بسبب؛ كالذي يأتي بأقوال وأفعال تُحدثه بها الجن[١].

فالنبوة لا تُنال بكسب العبيد، ولا آياتها تحصل بكسب العباد[٢]، وهذا

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٨٩).

(٢) فالنبوة فضل إلهي، ومنة ربانية، يختص الله بها من يشاء من عباده، فيخصه بالوحي ليبلغ عباده، فلا تُدرك باختيار العبد وكسبه وإرادته، وإنما هي اصطفاء من الله، ومنة منه جل وعلا.
قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥].
وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ﴾ [الأنعام: ١٢٤].
وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥].
أما الفلاسفة، وصوفيتهم: فقد ذكر شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنهم أنهم يقولون بأن النبوة مكتسبة. وبين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنها لا تنال باكتساب الإنسان، فقال: (إن النبوة لا تنال باكتساب الإنسان واستعداده كما تنال بذلك العلوم المكتسبة والدين المكتسب؛ فإن هؤلاء القوم ما قدروا الله حق قدره، ولا قدروا الأنبياء قدرهم، لما ظنوا أن الإنسان إذا كان فيه استعداد لكمال تزكية نفسه وإصلاحها، فاض عليه بسبب ذلك المعارف من العقل الفعال كما يفيض الشعاع على المرآة المصقولة إذا جليت وحوذي بها الشمس، وأن حصول النبوة ليس هو أمرًا يُحدثه الله بمشيئته وقدرته، وإنما حصول هذا الفيض على هذا المستعد، كحصول الشعاع على هذا الجسم الصقيل، صار كثيرٌ منهم يطلب النبوة؛ كما يُحكى عن طائفة من قدماء اليونان، وكما يعرض ذلك لطائفة من الناس في أيام=

من الفروق بين آيات الأنبياء، وبين السحر والكهانة، وبينهما فروق كثيرةٌ، أكثر من عشرة[1].

من الفروق بين آيات الأنبياء وبين خوارق السحرة والكهان

أحدها: أن ما تخبر به الأنبياء، لا يكون إلا صدقًا. وأما ما يُخبر به من خالفهم؛ من السحرة، [والكهان][2]، وعُباد المشركين، وأهل الكتاب، وأهل البدع والفجور من المسلمين؛ فإنه لا بُد فيه من الكذب.

[الثاني: أن الأنبياء لا تأمر إلا بالعدل، ولا تفعل إلا العدل][3].

= الإسلام). كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٩)، وانظر: المصدر نفسه: (١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٣٥٣ ـ ٣٥٦)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٤١٥ ـ ٤١٦، ٤٣٤ ـ ٤٣٥)، و«بغية المرتاد»: ص٣٨٤، و«شرح حديث النزول»: ص ٤٢١، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص٢٠٤، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٥٠٤ـ٥٠٧، ٦٠٩ ـ٦١٢، ٦٩٤ ـ ٧٠٠، ٧١٢ـ٧١٤.

وانظر عن طلب صوفية الفلاسفة، أو ملاحدة الصوفية للنبوة في: «درء تعارض العقل والنقل»: (١٠/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥)، و«الرد على المنطقيين»: ص٤٨٣، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٥٠ ـ ٢٥١، ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٩٦ ـ ١٩٩، ٢٣٦ـ ٢٣٧.

فالنبوة فضل من الله، ومنة يمن بها على عباده، واصطفاء منه جل وعلا، قال العلامة السفاريني رَحِمَهُ اللَّهُ:

ولا تنـــال رتبـــة النبـــوة ... بالكسب والتهذيب والفتـــوة

لـكنها فضل من المولى الأجل ... لمن يشا من خلقــه إلى الأجــل

انظر: «لوامع الأنوار»: (٢/ ٢٦٧).

(١) ذكر الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ الفروق بين آيات الأنبياء، وبين السحرة والكهان منظمة في ص٥٥٨ ـ ٥٦٠ من هذا الكتاب، وقد جعلها اثني عشر فرقًا.

وانظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٥٥٨ ـ ٥٦٠، ٦٦٥، ٧٠٣، ٨٢٣، ٨٥١.

(٢) في «ط»: (الكهاه).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

وهؤلاء المخالفون لهم لا بُد لهم من الظلم؛ فإن ما خالف العدل لا يكون إلا ظلمًا؛ فيدخلون في العدوان على الخلق، وفعل الفواحش، والشرك، والقول [على][1] الله بلا علم؛ وهي المحرمات التي حرمها الله مطلقًا؛ كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

الثالث: أن ما يأتي به من يخالفهم معتادٌ لغير الأنبياء؛ كما هو معتاد للسحرة، والكهان، وعباد المشركين، وأهل الكتاب، وأهل البدع والفجور.

وآيات الأنبياء هي معتادة أنها تدل: على خبر الله وأمره، على علمه وحكمه؛ فتدل على / أنهم أنبياء، وعلى صدق من أخبر بنبوتهم؛ سواء ٧٤/ب
كانوا هم المخبرين، أو غيرهم.

وكرامات الأولياء هي من هذا؛ فإنهم يخبرون بنبوة الأنبياء.

وكذلك أشراط الساعة: هي أيضًا تدل على صدق الأنبياء؛ إذ كانوا قد أخبروا بها.

فالذي جعله أولئك[3] من كرامات الأولياء، وأشراط الساعة ناقضًا لآيات الأنبياء، إذ هو من جنسها، ولا يدل عليها، فأولئك(٣) كذبوا بالموجود.

وهؤلاء[4] سوَّوا بين الآيات وغيرها، فلم [يكن][5] في الحقيقة عندهم آية، وكانت الآيات عند أولئك منتقضة.

---

(١) في «خ»: (عليه). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٢) سورة الأعراف الآية: ٣٣.
(٣) أي: المعتزلة.
(٤) أي: الأشاعرة.
(٥) في «م»، و«ط»: (تكن).

وأولئك[1] نصروا جهلهم بالتكذيب بالحق.

وهؤلاء[2] نصروا جهلهم أيضًا بقول الباطل، فقالوا: إن الآية هي المقرونة بالدعوى التي لا تعارض[3]، وزعموا أنه لا يمكن معارضة السحر والكهانة إذا جعل آية، وأنه إذا لم يعارض، كان آيةً[4]، وهو تكذيب بالحق أيضًا؛ فإنه قد ادعاه غير نبي، ولم يعارض[5].

فالطائفتان[6] أدخلت في الآيات ما ليس منها، وأخرجت منها ما هو منها؛ فكرامات الأولياء، وأشراط الساعة من آيات الأنبياء، وأخرجوها. والسحر والكهانة ليس من آياتهم، وأدخلوها، أو سوَّوا بينها وبين الآيات، بل [ونوابها][7].

الرابع: إن آيات الأنبياء والنبوة، لو قُدر أنها تُنال بالاكتساب، فهي إنما تُنال بعبادة الله وطاعته؛ فإنه لا يقول عاقل: إن أحدًا يصير نبيًا بالكذب

---

(١) المعتزلة.

(٢) الأشاعرة.

(٣) انظر: «البيان» للباقلاني: ص٤٦ ـ ٤٩، و«الإرشاد» للجويني: ص٣١٢ ـ ٣١٣، ٣١٩، و«المواقف» للإيجي: ص٣٦٩، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص١٣٣ ـ ١٣٦، ٢٤٣، ٤٨٥ـ٤٨٦، ٦٠٣، ٨٢٣.

(٤) انظر: «البيان»: ص٩٤ ـ ٩٥، ٩٦، و«الإرشاد»: ص٣١٩، ٣٢٨، و«المواقف»: ص٣٧٠، و«أصول الدين» للبغدادي: ص١٧٤ ـ ١٧٥، وانظر: ما سبق ص٤٨٤ ـ ٤٨٧، ٥٠٣ـ٥٠٤، ٦٠٥ـ٦٠٦.

(٥) مثل مسليمة الكذاب، والأسود العنسي، والحارث الدمشقي.
انظر: ما سبق ص١٦٨، ٢٤٣، ٤٩٦.

(٦) المعتزلة والأشاعرة.

(٧) في «خ» رسمت: (لوابها). وهكذا جاءت في «م»، و«ط».

والظلم، بل بالصدق والعدل؛ سواءٌ قال: إن النبوة جزاء على العمل[1]، أو قال: إنه إذا زكى نفسه، [فاض][2] عليه ما يفيض على الأنبياء[3]، فعلى القولين: هي مستلزمة لالتزام الصدق والعدل.

وحينئذ: فيمتنع أن صاحبها يكذب على الله؛ فإن ذلك يفسدها.

بخلاف من خالف الأنبياء؛ من السحرة، والكهان، وعباد المشركين، وأهل البدع والفجور؛ من أهل الملل؛ أهل الكتاب، والمسلمين؛ فإن هؤلاء [تحصل][4] لهم الخوارق، مع الكذب والإثم، بل خوراقهم مع ذلك أشد؛ لأنهم يخالفون الأنبياء، وما ناقض الصدق والعدل، لم يكن إلا كذبًا وظلمًا.

فكل من خالف طريق الأنبياء، لا بُد له من الكذب والظلم؛ إما عمدًا، وإما جهلاً.

---

(١) وهذا قول المعتزلة، كما صرح بذلك شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «منهاج السنة»: (٢/ ٤١٤)، و(٥/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩)، وكتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٩).

(٢) في «ط»: (فاضل).

(٣) هذا قول الفلاسفة، كما مر معنا في ص١٠٧٣ من هذا الكتاب. انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ٢٢٩)، و(٢/ ٢٣٠).

وقد قال شيخ الإسلام عن النبوة عند الفلاسفة أنهم (يزعمون أن ذلك فيض فاض من العقل على نفس النبي كما يفيض على سائر الأنبياء وغيرهم). «بغية المرتاد»: ص٣٨٤، وانظر: «الرد على المنطقيين»: ص٢١٨ ـ ٢١٩، ٤٧٤ ـ ٤٧٦.

وفكرة الفيض، والصدور ـ وهما بمعنى واحد عند من قال بهما ـ: تولد عن الله. والله تعالى قد نفى جنس التولد عن نفسه. انظر: كتاب «الصفدية»: (١/ ١٥٨ ـ ١٦٠، ٣٤٧)، و«الرد على المنطقيين»: ص٢١٤، ٢١٨، ٢١٩.

(٤) في «خ»: (يحصل). وما أثبت من «م»، و«ط».

وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[1]: ليس من شرطه أن يتعمد الكذب، بل من كان جاهلاً يتكلم بلا علم، فيكذب؛ فإن الشياطين تنزل عليه أيضًا؛ إذ من أخبر عن الشيء بخلاف ما هو عليه، من غير اجتهاد يُعذر به، فهو كذاب.

ولهذا يصف الله المشركين بالكذب، وكثيرٌ منهم لا يتعمد ذلك.

وكذلك قال النبي ﷺ لما أفتى أبو السنابل[2]: بأن المتوفى عنها الحامل، لا [تحل][3] بوضع الحمل، بل تعتد أبعد الأجلين. فقال: كذب أبو السنابل[4]؛ [أي: في قوله][5]: بأن المتوفى عنها الحامل لا [تحل][6] بوضع الحمل، بل تعتد أبعد الأجلين.

وكذلك لما قال بعضهم: ابن الأكوع حبط عمله. قال النبي ﷺ: كذب من قالها، إنه لجاهد مجاهد[7].

ونظائره كثيرة.

فالأنبياء لا يقع في إخبارهم عن الله كذب؛ لا عمدًا، ولا خطأ.

وكل من خالفهم لا بُد أن يقع في خبره عن الله كذب ضرورةً؛ فإن خبره إذا لم يكن مطابقًا لخبرهم، كان مخالفًا له، فيكون كذبًا.

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٢٢٢.

(٢) سبقت ترجمته ص٨١٥.

(٣) في «خ»: (يحل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٤) سبق تخريجه في ص٨١٥ ـ ٨١٦.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في «خ»، وهو في «م»، و«ط».

(٦) في «خ»: (يحل). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٧) سبق تخريجه، انظر: ص٨١٦.

فالذي تَنَزَّل عليه الشياطين إذا ظن واعتقد أنهم جاؤوا من عند الله، وأخبر بذلك، كان كاذبًا، وكذلك إذا قال عما أوحوه إليه: إن الله أوحاه إليه، كان كاذبًا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوۡلِيَآئِهِمۡ لِيُجَٰدِلُوكُمۡۖ﴾[1].

ولما شاع خبر المختار بن أبي عبيد[2]، وهو أول من ظهر في الإسلام بالكذب في هذا، وثبت في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال: «يكون في ثقيف كذاب ومبير»[3]، فكان الكذاب هو المختار بن أبي عبيد، وكان

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(٢) هو المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي، أبو إسحاق. كان أبوه قد أسلم في حياة النبي ﷺ، ولم تعلم له صحبة. استعمله عمر بن الخطاب على جيش، فغزا العراق، وإليه تنسب وقعة جسر أبي عبيد. ولد المختار عام الهجرة. وقد سار من الطائف بعد مصرع الحسين إلى مكة فأتى ابن الزبير، وكان قد طرد لشره إلى الطائف، فأظهر المناصحة. فلما مات يزيد استأذن ابن الزبير في الرواح إلى العراق، فأذن له. وصار إلى العراق، ودعا فيها إلى إمامة محمد بن الحنفيَّة، حتى علا قدره، ثم طالب بدم الحسين وتتبع قتلته، وقتل ابن زياد، وشاع في الناس أخبار عنه بأنه ادعى النبوة، ونزول الوحي عليه، ومكث كذلك ستة عشر شهرًا، ثم قاتله مصعب بن الزبير أمير البصرة من قبل أخيه عبد الله، فقتله في الكوفة سنة ٦٧هـ.

انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/ ٥٣٨)، و«الإصابة»: (٦/ ٣٤٩)، و«شذرات الذهب»: (١/ ٧٤، ٧٥)، و«البداية النهاية»: (٨/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥)، و«الأعلام»: (٧/ ١٩٢).

(٣) أورد الإمام مسلم رحمه الله هذا الحديث من طريق أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالته تُخاطب الحجاج بن يوسف لما قتل ولدها عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، قالت له: (... أما إن رسول الله ﷺ حدثنا أن في ثقيف كذابًا ومبيرا، فأما الكذاب فرأيناه، وأما المبير فلا إخالك إلا إياه..).

أخرجه مسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٢)، كتاب فضائل الصحابة، باب: ذكر كذاب ثقيف ومبيرها. =

يتشيع لعلي. [ولهذا يوجد الكذب في الشيعة أكثر مما يوجد في جميع الطوائف، والمبير: هو الحجاج بن يوسف[1]، وكان ظالمًا معتديًا، وكان يتشيع][2] لعثمان، والمختار يتشيع لعلي، فذُكر لابن عمر، وابن عباس أمر المختار، وقيل لأحدهما: إنه يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق،

= وقد رواه أيضًا عبد الله بن عمر رضي عنهما، أخرجه الترمذي في «جامعه»: (٤/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠)، و(٥/ ٧٢٩ ـ ٧٣٠)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في ثقيف كذاب ومبير.

وانظر: «مسند الإمام أحمد»: (٦/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، و«البداية والنهاية»: (٨/ ٣٥٢).

قال النووي: (المبير: المهلك. وقولها في الكذاب: فرأيناه: تعني: به المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان شديد الكذب، ومن أقبحه ادعى أن جبريل ﷺ يأتيه. واتفق العلماء على أن المراد بالكذاب هنا المختار بن أبي عبيد، وبالمبير الحجاج بن يوسف. والله أعلم). «شرح النووي على صحيح مسلم»: (١٦/ ١٠٠).

(١) هو الحجاج بن يوسف بن أبي عقيل بن مسعود الثقفي، أبو محمد. ولد بالطائف سنة ٤٠هـ. أمره عبد الملك بقتال عبد الله بن الزبير، ثم ولاه مكة والمدينة والطائف، ثم أضاف إليها العراق.

قال عنه الذهبي: كان ظلومًا جبارًا ناصبيًا خبيثًا سفاكًا للدماء، وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة وتعظيم للقرآن. . . ـ إلى أن قال: ـ وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله، وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء. أهلكه الله في رمضان سنة خمس وتسعين كهلاً.

«سير أعلام النبلاء»: (٤/ ٣٤٣).

وذكر الإمام الترمذي رواية عنه، عن هشام بن حسان: قال: أحصوا ما قتل الحجاج صبرًا، فبلغ مائة ألف وعشرين ألف قتيل. «سنن الترمذي»: (٤/ ٤٩٩)، كتاب الفتن، باب: ما جاء في ثقيف كذاب ومبير.

وانظر: «البداية والنهاية»: (٩/ ١٣١ ـ ١٥٧)، و«شذرات الذهب»: (١/ ١٠٦)، و«الأعلام»: (٢/ ١٦٨).

(٢) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾[1]، وقيل للآخر: إنه يزعم أنه ينزل عليه، فقال: صدق، ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾[2].

الخامس: أن ما تأتي به السحرة، والكهان، والمشركون، وأهل البدع؛ من أهل الملل، لا يخرج عن كونه مقدورًا / للإنس والجن. ٧٥/أ

وآيات الأنبياء لا يقدر على مثلها؛ لا الإنس ولا الجن؛ كما قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3].

السادس: أن ما يأتي به السحرة، والكهان، وكل مخالف للرسل تُمكن

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

وروى الطبري بسنده إلى أبي زميل قال: كنت قاعدًا عند ابن عباس، فجاءه رجل من أصحابه، فقال: يا ابن عباس زعم أبو إسحاق أنه أوحي إليه الليلة؛ يعني: المختار بن أبي عبيد. فقال ابن عباس: صدق. فنفرتُ فقلتُ: يقول ابن عباس صدق؟! فقال ابن عباس: هما وحيان؛ وحي الله، ووحي الشيطان. فوحي الله إلى محمد، ووحي الشياطين إلى أوليائهم، ثم قال: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]. «تفسير الطبري»: (٨/ ٢٠).

(٢) سورة الشعراء، الآيتان: ٢٢١ ـ ٢٢٢.

وروى الطبري بسنده إلى سعيد بن وهب قال: كنت عند عبد الله بن الزبير، فقيل له: إن المختار يزعم أنه يوحى إليه، فقال: صدق، ثم تلا: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ۝٢٢١ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [الشعراء: ٢٢١ ـ ٢٢٢]. «تفسير الطبري»: (١٩/ ١٢٦).

وقال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد قيل لابن عمر: إن المختار يزعم أن الوحي يأتيه؟ فقال: صدق، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾). «البداية والنهاية»: (٨/ ٢٩٤).

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

معارضته بمثله، وأقوى منه؛ كما هو الواقع لمن عرف هذا الباب[(١)].
وآيات الأنبياء لا يُمكن أحد أن يعارضها؛ لا بمثلها، ولا بأقوى منها.

وكذلك كرامات الصالحين، لا تعارض؛ لا بمثلها، ولا بأقوى منها. بل قد يكون بعضها آيات [أكبر][(٢)] من بعض، وكذلك آيات الصالحين. لكنها متصادقة، متعاونة على مطلوب واحد؛ وهو عبادة الله، وتصديق رسله، فهي آيات، ودلائل، وبراهين متعاضده على مطلوب واحد، والأدلة بعضها أدل وأقوى من بعض.

ولهذا كان المشايخ[(٣)] ـ الذين يتحاسدون، ويتعادون، ويقهر بعضهم بعضًا بخوارق؛ إما بقتل وإمراض، وإما بسلب حاله وعزله عن مرتبته، وإما غير ذلك ـ خوارقهم شيطانية، ليست من آيات الأنبياء والأولياء.

[وكثيرٌ][(٤)] من هؤلاء يكون في الباطن كافرًا منافقًا. وكثيرٌ منهم يموت على غير الإسلام. وكثيرٌ منهم يكون مسلمًا مع ظلم يعرف أنه ظلم، ومنهم من يكون جاهلاً يحسب أن ما هو عليه مما أمر الله به ورسوله. وهذا كما يقع للملوك [المتنازعين على][(٥)] الملك من قهر بعضهم لبعض. فهذا خارج عن سنة رسول الله ﷺ، وسنة خلفائه الراشدين.

السابع: أن آيات الأنبياء هي الخارقة للعادات؛ عادات الإنس والجن، بخلاف خوارق مخالفيهم؛ فإن كل ضرب منها معتاد لطائفة غير الأنبياء.

---

(١) أي: باب: السحر والكهانة والتنجيم.
(٢) في «خ»: (أكثر). وما أثبت من «م»، و«ط».
(٣) الذين هم من أولياء الشيطان.
(٤) ما بين المعقوفتين ملحق في «خ»: بين السطرين.
(٥) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

وآيات الأنبياء ليست معتادة لغير الذين يصدقون على الله، ويصدقون من صدق على الله؛ وهم الذين جاؤوا بالصدق وصدقوا، وتلك معتادة لمن يفتري الكذب على الله، أو يكذب بالحق [لما جاءه][1]. فتلك آيات على كذب أصحابها، وآيات الأنبياء آيات على صدق أصحابها؛ فإن الله سبحانه لا يُخلي الصادق مما يدل على صدقه، ولا يُخلي الكاذب مما يدل على كذبه؛ إذ من نعته ما أخبر به في [قوله][2]: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ ۗ﴾[3]. ثُم قال خبرًا مبتديًا: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ ۚ﴾[4]؛ فهو سبحانه لا بُد أن يمحق الباطل، ويُحق الحق بكلماته.

وقال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَا أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِن لَّدُنَّا إِن كُنَّا فَاعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[5].

كما أخبر في موضع أنه لم يخلق الخلق عبثًا ولا سُدى، وإنما خلقهم بالحق وللحق[6]، فلا بُد أن يجزي هؤلاء وهؤلاء بإظهار صدق هؤلاء، وإظهار كذب هؤلاء؛ كما قال: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ﴾[7].

---

(١) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٢) في «ط»: (وقله).

(٣) سورة الشورى، الآية: ٢٤.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٢٤.

(٥) سورة الأنبياء، الآيات: ١٦ ـ ١٨.

(٦) قال تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥].
وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

(٧) سورة الأنبياء، الآية: ١٨.

الثامن: أن هذه لا يقدر عليها مخلوق، فلا تكون مقدورة للملائكة، ولا للجن، ولا للإنس، وإن كانت الملائكة قد يكون لهم فيها سبب، بخلاف تلك؛ فإنها إما مقدورة للإنس، أو للجن، أو مما يُمكنهم التوصل إليها بسبب.

وأما كرامات الصالحين فهي من آيات الأنبياء ـ كما تقدم[1] ـ ولكن ليست من آياتهم الكبرى، ولا يتوقف إثبات النبوة عليها، وليست خارقة لعادة الصالحين، بل هي معتادة في الصالحين من أهل الملل؛ في أهل الكتاب، والمسلمين.

وآيات الأنبياء التي يختصون بها خارقة لعادة الصالحين.

التاسع: أن خوارق غير الأنبياء؛ الصالحين، والسحرة، والكهان، وأهل الشرك والبدع، تُنال بأفعالهم؛ كعبادتهم، ودعائهم، وشركهم، وفجورهم، ونحو ذلك.

وأما آيات الأنبياء فلا [تحصل][2] بشيء من ذلك، بل الله يفعلها آيةً وعلامةً لهم، وقد يُكرمهم بمثل كرامات الصالحين، وأعظم من ذلك، مما يقصد به إكرامهم.

لكن هذا النوع يُقصد به الإكرام والدلالة، بخلاف الآيات المجردة؛
٧٥/ب كانشقاق القمر، / وقلب العصا حية، وإخراج يده بيضاء، والإتيان بالقرآن، والإخبار بالغيب الذي يختص الله به.

---

(١) انظر: ص١٤٢، ٦٠٣، ٨٢٣، ٨٦٥ من هذا الكتاب.

(٢) في «خ»: (يحصل). وما أثبت من «م»، و«ط».

فأمرُ الآيات إلى الله، لا إلى اختيار المخلوقُ[1]، واللهُ يأتي بها بحسب علمه، وحكمته، وعدله، ومشيئته، ورحمته، كما يُنزل ما ينزله من آيات القرآن، وكما يخلق من يشاء من المخلوقات، بخلاف ما حصل باختيار العبد، إما لكونه يفعل ما يُوجبه، أو يدعو الله به فيجيبه.

فالخوارق التي ليست آيات[2]: تارةً تكون بدعاء العبد، والله تعالى يُجيب دعوة المضطر [إذا دعاه][3]، وإن كان كافرًا، لكن [للمؤمنين][4] من إجابة الدعاء ما ليس لغيرهم.

وتارةً تكون بسعيه في أسبابها؛ مثل توجهه بنفسه وأعوانه، وبمن يُطيعه من الجن والإنس في حصولها.

وأما آيات الأنبياء: فلا تحصل بشيء من ذلك.

---

(١) قال أحد الباحثين معلقًا على كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: (فالذي يظهر من استقرائي لكلام ابن تيمية في تحقيقه للفظ المعجز، وفي تقسيمه للآيات: أن منها آيات خاصة لإقامة الحجج، وآيات عامة، قد يكون فيها معنى الإكرام، فهي دلائل وعلامات. فالآيات الخاصة تمثل المعجزات. والآيات العامة تمثل دلائل النبوة، وأعلام النبوة. فكل معجزة علامة ودلالة على النبوة، وليس كل علامة ودلالة على النبوة معجزة بالمعنى الاصطلاحي. أما المعنى اللغوي فقد تطلق المعجزات على أعلام النبوة ودلائلها، كما نقل ابن تيمية عن السلف كأحمد وغيره). «خوارق العادات في القرآن الكريم» لعبد الرحمن إبراهيم حميضي: ص٣٥.
وانظر: ما سبق من كلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى حول هذا المعنى في ص٥٠١، ٥٤١، ٦٠٣ ـ ٦٠٤، ٦٦٠ من هذا الكتاب. وانظر: «الجواب الصحيح»: (٥/ ٤١٢ ـ ٤٢١)، و(٦/ ٣٨٠، ٣٨٧)، و«فتح الباري»: (٦/ ٥٨١).

(٢) انظر: «الجواب الصحيح»: (٦/ ١٦٧ ـ ١٦٨).

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في «م»، و«ط».

(٤) في «خ»: (المؤمنين). وما أثبت من «م»، و«ط».

العاشر: أن النبي قد خلت من قبله أنبياء يعتبر بهم، فلا يأمر إلا [بما][(١)] أمرت به الأنبياء؛ من عبادة الله وحده، والعمل بطاعته، والتصديق باليوم الآخر، والإيمان بجميع الكتب والرسل. فلا يُمكن خروجه عما اتفقت [عليه][(٢)] الأنبياء.

وأما السحرة، والكهان، والمشركون، وأهل البدع من أهل الملل، فإنهم يخرجون عما اتفقت عليه الأنبياء؛ فكلهم يُشركون مع تنوعهم، ويُكذّبون ببعض ما جاء به الأنبياء.

والأنبياء كلهم منزهون عن الشرك، وعن التكذيب بشيء من الحق الذي بعث الله به نبيًا.

قال تعالى: ﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ﴾[(٣)].

وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا [يوحى][(٤)] إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾[(٥)].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ ۚ﴾[(٦)].

---

(١) في «ط»: (بمغ).
(٢) ما بين المعقوفتين ليس في «خ».
(٣) سورة الزخرف، الآية: ٤٥.
(٤) في «ط»: (نُوحي) وهي قراءة حفص عن عاصم. انظر: «النشر في القراءات العشر»: ص٦٥.
(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.
(٦) سورة النحل، الآية: ٣٦.

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ [فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ][2] وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ﴾[3].

وقال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[4].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾[5].

وقال تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥۚ قَالَ ءَأَقۡرَرۡتُمۡ وَأَخَذۡتُمۡ عَلَىٰ ذَٰلِكُمۡ إِصۡرِيۖ قَالُوٓاْ أَقۡرَرۡنَاۚ قَالَ فَٱشۡهَدُواْ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾[6].

وقال تعالى: ﴿۞شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من «خ».

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٧٧.

(٥) سورة النساء، الآيتان: ١٥٠ ـ ١٥١.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٨١.

﴿مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِىٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ﴾(1).

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُوا۟ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٥١ [وَإِنَّ](2) هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾(3).

ثم قال: ﴿فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾(4).

وقال تعالى لما ذكر الأنبياء: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ۝٩٢ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ۖ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ۝٩٣ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾(5).

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝١١١ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(6).

فالأنبياء يُصدِّقُ متأخِّرُهم مُتقدمهم، ويُبشِّر متقدمُهم بمتأخِّرِهم؛ كما بَشَّرَ المسيح ومن قَبْلَهُ بمحمدٍ(7)، وكما صدق محمدٌ جميع النبيين قبلَهُ(8).

---

(1) سورة الشورى، الآية: ١٣.

(2) قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمر: «وأن» بالفتح وتشديد النون. ووافق ابن عامر في فتح الألف. لكنه سكن النون. وقرأ عاصم، وحمزة والكسائي: «وإنَّ» بكسر الألف وتشديد النون. انظر: زاد المسير» لابن الجوزي: (٥/ ٤٧٨).

(3) سورة المؤمنون، الآيتان: ٥١ ـ ٥٢.

(4) سورة المؤمنون، الآية: ٥٣.

(5) سورة الأنبياء، الآيات: ٩٢ ـ ٩٤.

(6) سورة البقرة، الآيتان، ١١١ ـ ١١٢.

(7) قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الصف: ٦].

(8) قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]. =

ولهذا يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ ءَامِنُواْ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰٓ أَدْبَارِهَآ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّآ أَصْحَٰبَ ٱلسَّبْتِ﴾[1].

وقال: ﴿[نَزَّلَ][2] عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾[3].

وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾[4].

والأنبياء، وأتباعهم، [كُلُّهم][5] مؤمنون، مسلمون[6]، يعبدون الله

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤٧.

(٢) في «خ»: (أنزل).

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٥) في «ط»: (كله).

(٦) جميع الرسل متفقون في الدعوة إلى التوحيد الخالص، والنهي عن الشرك، فالغاية التي بُعثوا من أجلها: إفراد الله بالعبادة، والنهي عن جميع الموبقات من الكفر والفسوق والعصيان.

والإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله جل وعلا للخلق أجمعهم، فأرسل النبيين والمرسلين من لدن آدم عليه السلام إلى نبينا محمد ﷺ بدين واحد، وهو الإسلام، إلا أن شرائعهم تنوعت، فشرع لقوم ما لم يشرع لآخرين.

قال تعالى يحكي عن نوح عليه السلام وهو يخاطب قومه: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾. [يونس: ٧٢].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢ ـ ١٣٣].

وقال تعالى يحكي قول يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: =

١/٧٦ وحده بما أمر، ويُصدقون بجميع ما / جاءت به الأنبياء.

ومن خالفهم: لا يكون إلا مُشركًا، ومكذبًا ببعض ما أنزل الله. وبين الطائفتين(١) فروقٌ كثيرةٌ غير خوارق العادات.

الحادي عشر: أن النبي هو وسائر المؤمنين لا يُخبرون إلا بحق،

= ١٠١] وقال عن موسى عليه السلام: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوۡمِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيۡهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]. وقال تعالى عن السحرة: ﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٦]. وقال تعالى عن بلقيس: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمۡتُ نَفۡسِي وَأَسۡلَمۡتُ مَعَ سُلَيۡمَٰنَ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]. وقال يحكي عن الحواريين: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشۡهَدۡ بِأَنَّا مُسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى أن دين الأنبياء عليهم السلام جميعًا هو الإسلام في مواضع كثيرة من تصانيفه.

فمن ذلك قوله: (وقد ذكر الله عن الأنبياء وأتباعهم أنهم كانوا مسلمين مؤمنين من نوح إلى الحواريين، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وهذا عام في الأولين والآخرين، وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]. وقال: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ﴾ [النحل: ٣٦]. وقوله تعالى: ﴿أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ﴾؛ [البقرة: ١١٢] أي: أخلص قصده وعمله لله وهو محسن يفعل الصالحات، وهذا هو الإسلام؛ وهو أن يكون عمله عملاً صالحًا ويعمله لله تعالى. وهذا هو عبادة الله وحده لا شريك له. وبهذا بعث الله الرسل جميعهم). «الرد على المنطقيين»: ص٤٤٨.

وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٩٢)، و(٧/ ٦٢٤)، و«الجواب الصحيح»: (١/ ١٢ ـ ٨٣)، و«العقيدة التدمرية»: ص١٦٧ ـ ١٧٠، و«دقائق التفسير»: (٥/ ١٠٥)، و«الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان»: ص١٨٢ ـ ١٨٥، وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص٤١٦ ـ ٤١٧.

(١) أي: بين جنس الأنبياء، وجنس المتنبئين من السحرة والكهان.

ولا يأمرون إلا بعدل؛ فيأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويأمرون بمصالح العباد في المعاش والمعاد، لا يأمرون بالفواحش، ولا الظلم، ولا الشرك، ولا القول بغير علم.

فهُم بُعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها، لا بتبديلها وتغييرها. فلا يأمرون إلا بما يُوافق المعروف في العقول، الذي تتلقاه القلوب السليمة بالقبول.

فكما أنهم هم لا يختلفون؛ فلا يُناقض بعضهم بعضًا، بل دينهم وملتهم واحد وإن تنوعت الشرائع[1]، فهم أيضًا موافقون لموجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده، موافقون للأدلة العقلية لا يُناقضونها قط. بل الأدلة العقلية الصحيحة كلها توافق الأنبياء لا تُخالفهم.

وآيات الله السمعية والعقلية؛ العيانية[2] والسماعية كلها متوافقة، متصادقة، متعاضدة، لا يُناقض بعضها بعضًا؛ كما قد بُسط هذا في غير هذا الموضع[3].

---

(١) فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (الأنبياء أخوة لعلات أمهاتهم شتى ودينهم واحد). أخرجه البخاري في «صحيحه»: (٣/ ١٢٧٠)، كتاب الأنبياء، باب: ﴿واذكر في الكتاب مريم إذا انتبذت من أهلها﴾، ومسلم في «صحيحه»: (٤/ ١٨٣٧)، كتاب الفضائل، باب: فضائل عيسى عليه السلام، وأحمد في «المسند»: (٢/ ٣٠٩، ٤٠٦، ٤٣٧، ٤٨٢).

(٢) أي: التي تُرى وتُشاهد.

(٣) انظر: كتابه «درء تعارض العقل والنقل»: فقد ألفه رحمه الله أصلاً للرد على القانون الذي ابتدعه المخالفون لمنهج أهل السنة يدعون فيه حصول التعارض بين العقل والنقل. وقد أصل شيخ الإسلام رحمه الله أصلاً في الرد على هذا القانون؛ وهو موافقة صريح العقل لصحيح النقل، والتلازم بينهما.

وانظر أيضًا: «الرد على المنطقيين»: ص٣٧٣، و«مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٠٠)، (١٦، ٤٤٢ـ ٤٤٣).

والذين يُخالفون الأنبياء؛ من أهل الكفر، وأهل البدع؛ كالسحرة، والكهان، وسائر أنواع الكفار؛ وكالمُبتدعين من أهل الملل؛ أهل العلم، وأهل العبادة: فهؤلاء مخالفون للأدلة السمعية والعقلية؛ للسماعية والعيانية، مخالفون لصريح المعقول، وصحيح المنقول؛ كما أخبر الله عنهم بقوله: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ﴾ الآية[1]. فهؤلاء يُخالفون أقوال الأنبياء؛ إما بالتكذيب، وإما بالتحريف من التأويل، وإما بالإعراض عنها وكتمانها؛ فإما لا يذكروها، أو يذكروا ألفاظها، ويقولون: ليس لها معنى يعرفه مخلوق[2]؛ كما أخبر الله عن أهل الكتاب: أن منهم

---

(١) سورة الملك، الآية: ٨.

(٢) يُنبه شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى هاهنا على أن لأهل التعطيل في نصوص الوحي ثلاث طرق:
الطريق الأول: إما بردها بالتكذيب بها، والتعطيل لها لفظًا ومعنى.
الطريق الثاني: أو صرفها عن معناها الحقيقي، ومراد الرسول ﷺ بها، بواسطة التأويل.
الطريق الثالث: وهو التفويض المحض؛ أو قل دعوى الجهل بمعنى كلام الرسول ﷺ، وعدم العلم به، والفقه له.
أما أصحاب القول الأول؛ وهو التكذيب بالنصوص، فقد قال عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء.
وتزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستو على عرشه.
ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطعية مطلقًا، بناء على أن الدلالة القطعية لا تفيد اليقين بما زعموا.
ويزعم قوم من أهل البدع أنه لا يستدل بالأحاديث المتلقاة بالقبول على مسائل الصفات والقدر ونحوهما مما يطلب فيه القطع باليقين). «المعجزات وكرامات الأولياء»: ص٥٦ ـ ٥٧.
=

= وأما التأويل: فقد أوضح الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات مستعملاً في معان ثلاثة:

أحدها: العاقبة، وما يؤول إليه الكلام. الثاني: يراد به التفسير. الثالث: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به. وتسمية هذا تأويلا لم يكن موجودًا في عرف السلف رحمهم الله، وإنما سمى هذا وحده تأويلا طائفةٌ من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام؛ فإن أكثره أو عامته من باب: تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة والباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتقف سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض، ورموا في آثارهم بالشهب.

انظر: «نقض المنطق»: ص٥٧ ـ ٥٨، و«العقيدة التدمرية»: ص٩١ ـ ٩٣.

وأما أهل التفويض المحض؛ وهو تفويض علم معاني النصوص إلى الله تعالى، والإعراض عنها بالكلية، والزعم أن الرسول ﷺ لم يعلم المراد، ولم يبلغ البلاغ المبين، فقد قال عنهم شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (وأما التفويض فإنه من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحضنا على عقله وفهمه، فكيف يجوز مع ذلك أن يراد منا الإعراض عن فهمه ومعرفته وعقله؟... فعلى قول هؤلاء: يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه. وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة، ومعلومٌ أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه؛ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمرًا ونهيًا، ووعدًا وتوعدًا، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر، لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين. وعلى هذا التقدير: فيقول كل ملحد ومبتدع: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي

. . . .

= وعقلي، وليس في النصوص ما يُناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُستدل به. فيبقى هذا الكلام سدًا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم ويقول: إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلاً عن أن يُبينوا مرادهم. فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد). «درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٥).

وقال رَحِمَهُ اللهُ تعالى أيضًا عن أهل هذه الطرق: (الخارجين عن طريق السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لهم في كلام الرسول ثلاث طرق: طريقة التخييل، وطريقة التأويل، وطريقة التجهيل، فأهل التخييل: هم الفلاسفة الباطنية الذين يقولون: إنه خيل أشياء لا حقيقة لها في الباطن، وخاصية النبوة عندهم التخييل. وطريقة التأويل طريقة المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وأتباعهم، يقولون: إن ما قاله له تأويلات تخالف ما دل عليه اللفظ، وما يفهم منه، وهو وإن كان لم يبين مراده ولا بين الحق الذي يجب اعتقاده، فكان مقصوده أن هذا يكون سببًا للبحث بالعقل، حتى يعلم الناس الحق بعقولهم، ويجتهدوا في تأويل ألفاظه إلى ما يُوافق قولهم ليُثابوا على ذلك. فلم يكن قصده لهم البيان والهداية والإرشاد والتعليم، بل قصده التعمية والتلبيس، ولم يعرفهم الحق حتى ينالوا الحق بعقلهم، ويعرفوا حينئذ أن كلامه لم يقصد به البيان، فيجعلون حالهم في العلم مع عدمه خيرًا من حالهم مع وجوده. . . ـ إلى أن قال رَحِمَهُ اللهُ :ـ وأما الصنف الثالث الذين يقولون إنهم أتباع السلف، فيقولون: إنه لم يكن الرسول يعرف معنى ما أنزل عليه من هذه الآيات، ولا أصحابه يعلمون معنى ذلك، بل لازم قولهم أنه هو نفسه لم يكن يعرف معنى ما تكلم به من أحاديث الصفات، بل يتكلم بكلام لا يعرف معناه. والذين ينتحلون مذهب السلف يقولون: إنهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص، بل يقولون ذلك في الرسول. وهذا القول من أبطل الأقوال). «نقض المنطق»: ص٥٦ ـ ٥٧.

وانظر أقوالا أخرى لشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ حول هذه الطرق في كتبه: «مجموع الفتاوى»:

من يُكذب في اللفظ، ومنهم من يُحرف الكلم في المعنى، ومنهم جُهال لا يفقهون ما يقرؤون؛ قال تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾[1]، إلى قوله: ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾[2].

وكذلك هم مخالفون للأدلة العقلية.

الأنبياء كملوا الفطرة ومخالفوهم أفسدوا الحس والعقل والخبر..

فالأنبياء كملوا الفطرة، وبصروا الخلق؛ كما تقدم[3] في صفة محمد [ﷺ][4]: أن الله يفتحُ به أعينًا عُميًا، وآذانًا صُمًا، وقلوبًا غُلفًا.

ومخالفوهم يُفسدون الحس والعقل، كما أفسدوا الأدلة السمعية.

والحس والعقل بهما تُعرف الأدلة.

والطرق ثلاثة: الحس، والعقل، والخبر.

مخالفوا الأنبياء قسمان:

فمخالفوا الأنبياء أفسدوا هذا، وهذا، وهذا.

أما إفسادهم لما جاء عن الأنبياء: فظاهرٌ.

وأما إفسادهم للحس والعقل: فإنهم قسمان:

قسمٌ أصحاب خوارق حسية؛ كالسحرة، والكهان، وضلال العُباد.

وقسمٌ أصحاب كلام واستدلال بالقياس والمعقول.

وكلٌ منهما يُفسد الحس والعقل.

أصحاب الحال الشيطاني

أما أصحاب الحال الشيطاني: فقد عُرف أن السحر يُغير الحس

= (٤/ ٦٨ ـ ٦٩)، و(١٣/ ١٧٥ ـ ١٧٦، ٢٨٨ ـ ٢٨٩)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٤)، و(٥/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥)، و«نقض التأسيس»: (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(١) سورة البقرة، الآية: ٧٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٩.

(٣) انظر: ص١٠٥١ من هذا الكتاب.

(٤) في «خ»: (صلعم).

والعقل، حتى يُخيَّل إلى الإنسان الشيء بخلاف ما هو. وكذلك سائر الخوارق الشيطانية، لا [تأتي][1] إلا مع نوع فساد في الحس والعقل؛ كالمؤلهين الذين لا تأتيهم إلا مع زوال عقولهم، وآخرين لا [تأتيهم][2] إلا في الظلام، وآخرين [يتمثل][3] لهم الجن في صورة الإنس، فيظنون أنهم إنس، أو يرونهم مثال الشيء؛ فيظنون أن الذي رأوه هو الشيء نفسه، أو يُسمعونهم صوتًا يُشبه صوت من يعرفونه، فيظنون أنه صوت ذلك المعروف عندهم[4].

وهذا كثيرٌ موجودٌ في أهل العبادات البدعية التي فيها نوعٌ من الشرك ومخالفة الشريعة.

أصحاب الكلام والمقال البهتاني

وأما أصحاب الكلام والمقال البُهتاني: فإنهم بنوا أصولهم العقلية، وأصول دينهم الذي ابتدعوه على مخالفة الحس والعقل.

أصل كلام أهل الكلام

فأهل الكلام أصل كلامهم في الجواهر والأعراض[5] مبني على مخالفة

---

(١) في «خ»: (يأتي). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٢) في «خ»: (يأتيهم). وما أثبت من «م»، و«ط».

(٣) في «م»، و«ط»: (تتمثل).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٣/ ٨٤ـ ٨٥، ٩٢).

(٥) سبق «توضيح معنى الجواهر المنفردة»: ص٢٩٥ من هذا الكتاب.
والجواهر والأعراض عند المبتدعة هما ما يتكون منه العالم، كما قال الجويني: (العالم جواهر وأعراض؛ فالجوهر هو المتحيز، وكل ذي حجم متحيز، والعرض هو المعنى القائم بالجوهر كالألوان والطعوم والروائح والحياة والعلوم والإرادات والقُدَر القائمة بالجواهر). «الإرشاد»: ص١٧.
وانظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٧ ـ ٤١، و«الإنصاف» له: ص٢٧ ـ ٢٨، و«الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٣٢٨ ـ ٣٢٩.

قول أهل الكلام في بقاء المادة

الحس والعقل؛ فإنهم يقولون: إنا لا نشهد، بل ولا نعلم في زماننا حدوث شيء من الأعيان القائمة بنفسها، بل كُل ما [يشهَد][1] حدوثه، بل كل ما حدث من قبل أن يخلق آدم إنما [يحدث][2] أعراض في الجواهر التي هي باقية، لا تستحيل قط، بل تجتمع وتتفرق[3].

---

(١) في «م»، و«ط»: (نشهد).

(٢) في «م»، و«ط»: (تحدث).

(٣) هذه إحدى الطرق التي يثبت بها المتكلمون من جهمية ومعتزلة، وعلى رأسهم الرازي: الصانع. ويسمونها حدوث الصفات. انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص٤٠ ـ ٤١، ٥٧، و«معالم أصول الدين على هامش محصل أفكار المتقدمين» للرازي: ص٢٦ ـ ٢٩، و«الأربعين في أصول الدين» له: ص٧٠.

وقد أوضح شيخ الإسلام مراد الرازي بهذه الطريقة، فقال: (يعني: بذلك ما يُحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب والمطر وغير ذلك. وهو إنما سمى ذلك حدوث الصفات متابعةً لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد، ويقول بتماثل الأجسام، وأن ما يحُدث الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها. وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم وأن الله يحدث الأعيان ويبدعها وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر فلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣٠٨/١).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أيضًا ـ معقبًا على كلام الرازي في حدوث الصفات ـ وهي الطريق الرابع الذي سلكه المتكلمون في إثبات الصانع؛ وهو الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع: (هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن، وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين؛ فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يُحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث؛ فيذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك. لكن القائلون بإثبات الجوهر الفرد من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن=

والخلق عندهم ـ الموجود في زماننا، وقبل زماننا ـ: إنما هو جمع وتفريق، لا ابتداع عين وجوهر قائم بنفسه[1]، ولا خلق لشيء قائم بنفسه؛ لا إنسان، ولا غيره، وإنما يخلق أعراضًا، ويقولون: إن كل ما نشاهده / من الأعيان ٧٦/ب
فإنها مركبة من جواهر، كل جوهر منها لا يتميز يمينه عن شماله[2].

= هذه الحوادث المشهودة التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيرت صفاتها بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله. وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. وحقيقة قول هؤلاء الجهمية المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلاً لا يفعل شيئًا، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئًا، بل إنما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل؛ الأنبياء وأتباعهم). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٣ ـ ٨٤).

فهذه الطريقة التي سلكها الرازي هي: العمدة في إثبات الصانع عند المتكلمين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: (ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها ابن سينا هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع؛ كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود، ونهاية العقول، والمطالب العالية، وغير ذلك من كتبه. وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظار المعروفين من أهل الإسلام..). «درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ١٦٤).

وانظر: «شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٣/ ٨٢ ـ ٨٤، ١٦٣ ـ ١٦٤)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٣٠٠ ـ ٣٠٣.

(١) انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص٤٠ ـ ٤١، ٧٠، ٧١، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٣٩)، و«مجموع الفتاوى»: (٥/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، و(١٧/ ٢٤٤)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٢٩٨.

(٢) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٧، و«الإنصاف» له: ص٢٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٣٥، و«الفرق بين الفرق» له: ص٣٢٨ ـ ٣٢٩، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (٥/ ٤٢١).

وهذا مُخالفةٌ للحس والعقل كالأول.

قولهم: إن الأعراض لا تبقى زمانين وأنه لا يفنى شيء من الأعيان

ويقول كثيرٌ منهم: إن الأعراض لا تبقى زمانين(١)، ويقولون: إنه لا يفنى ولا يعدم في زماننا شيء من الأعيان، بل كما لا يحدث شيء من الأعيان، [لا يفنى شيء من الأعيان(٢)](٣).

فهذا أصل علمهم، ودينهم، ومعقولهم الذي بنوا عليه حدوث العالم، وإثبات الصانع، وهو مخالفٌ للحس والعقل(٤).

ويقول الذين يُثبتون الجوهر الفرد(٥):

---

(١) انظر: «التمهيد» للباقلاني: ص٣٨، و«الإنصاف» له: ص٢٧ـ٢٨، و«الشامل» للجويني: ص١٦٧، و«أصول الدين» للبغدادي: ص٥٠ ـ ٥٢، و«المواقف» للإيجي: ص١٠١.
وانظر من كتب ابن تيمية: «مجموع الفتاوى»: (١٢/ ٣١٦)، و«شرح حديث النزول»: ص١٥٧ ـ ١٥٨، و«النبوات»: ص٢٣٠، و«نقض تأسيس الجهمية»: (١/ ١٠٢)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ٣٠٦)، و(٣/ ٤٣٤)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٥)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص١٣٦، ٤٤٧.

(٢) انظر: «أصول الدين» للبغدادي: ص٤٥، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤٠)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٣) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٤) سبق ذلك فيما مضى من هذا الكتاب، ص٢٩٥.

(٥) هذه المسألة من محارات العقول، وقد اضطرب فيها كثير من النظار.
يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى: (هذه المواضع من دقيق مسائل النظار التي هي محارات العقول، التي اضطرب فيها أكثر الخائضين في ذلك. وأكثر من تكلم فيها لا يعرف إلا قولين أو ثلاثة أو أربعة، ويظن أن ذلك مجموع أقوال الناس، ولا يكون في تلك الأقوال التي يعرفها بل في غيرها. . . ومسألة الجوهر الفرد من هذا وهذا، ولهذا صار كثير من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي، وغيرهم). «شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤).
ولشيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ كلام جامع مفصل لهذه المسألة، بيَّن فيه رَحِمَهُ اللَّهُ بطلان القول =

= بالجواهر الفردة، ورد على أن من يقول إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، وبيّن أن القائلين ببقاء الجوهر وصل حالهم إلى التوقف أو الشك، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين؛ لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين. بل القائلون بذلك يقولون: إن الله تعالى لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئًا قائمًا بنفسه؛ لا سماء ولا أرضًا ولا حيوانًا ولا نباتًا ولا معادن ولا إنسانًا ولا غير إنسان، بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرقها، فإنما يحدث أعراضًا قائمة بتلك الجواهر لا أعيانًا قائمة بأنفسها، فيقولون: إنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار، لم يخلق عينًا قائمة بنفسها، وإنما خلق أعراضًا قائمة بغيرها. وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل والعيان، ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس فضلاً عن أن يكون الله تعالى لم يخلق عينًا قائمة بنفسها إلا ذلك. وهؤلاء يقولون: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، بل الجواهر التي كانت مثلاً في الأول هي بعينها باقية في الثاني، وإنما تغيرت أعراضها. وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء أئمة الدين وغيرهم من العقلاء؛ من استحالة بعض الأجسام إلى بعض؛ كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان بالموت ترابًا، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحًا أو رمادًا، واستحالة العذرات ترابًا، واستحالة العصير خمرًا، ثم استحالة الخمر خلاً، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولا ودمًا وغائطًا، ونحو ذلك. وقد تكلم علماء المسلمين في النجاسة: هل تطهر بالاستحالة أم لا؟ ولم ينكر أحد منهم الاستحالة، ومثبتة الجوهر الفرد قد فرعوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها ببديهة العقل ما ليس هذا موضع بسطه؛ مثل تفليك الرحى والدولاب والفلك وسائر الأجسام المستديرة المتحركة، وقول من قال منهم: إن الفاعل المختار يفعل كلما تحركت، ومثل قول كثير منهم إن الإنسان إذا مات، فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله تعالى. ولهذا صار كثير من حذاقهم إلى التوقف في آخر أمرهم؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي. وكذلك ابن عقيل، والغزالي،

إن الفلك، والرحاء، وغيرهما يتفكك كلما استدار[1]. ويقول كثيرٌ منهم: إن كل شيء فإنه يمكن رؤيته، وسمعه، ولمسه[2].

إلى غير ذلك من الأمور التي جعلوها أصول علمهم، ودينهم، وهي مكابرة للحس والعقل.

الفلاسفة أضل من المتكلمين فيجعلون ما في الذهن ثابتًا في الخارج

والمتفلسفة أضل من هؤلاء[3]؛ فإنهم يجعلون ما في الذهن [ثابتًا][4] في الخارج[5]؛ فيدَّعون أن ما يتصوره العقل من المعاني الغائبة الكلية

= وأمثالهما من النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء: يذمون أقوال هؤلاء، ويقولون: إن أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل). «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٣٩ ـ ١٤١).

(١) انظر: «الأربعين في أصول الدين» للرازي: ص٢٦٢.

(٢) انظر: «الفرق بين الفرق» للبغدادي: ص٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣) أي: من المتكلمين.

وانظر: كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى على المتفلسفة ومخالفتهم للعقل والسمع في ص٢٩٦ من هذا الكتاب.

وقد قال عنهم ـ رحمه الله ـ أيضًا: (ومن الفلاسفة من يدعي إثبات جواهر قائمة بأنفسها غير متحيزة. ومتأخرو أهل الكلام... يقولون: ليس في العقل ما يحيل ذلك. ولهذا كان من سلك سبيل هؤلاء ـ وهو إنما يثبت حدوث العالم بحدوث الأجسام ـ يقول بتقدير وجود جواهر عقلية، فليس في هذا الدليل ما يدل على حدوثها. ولهذا صار طائفة ممن خلط الكلام بالفلسفة إلى قدم الجواهر العقلية وحدوث الأجسام، وأن السبب الموجب لحدوثها هو حدوث تصور من تصورات النفس، وبعض أعيان المتصوفة كان يقول بهذا). «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٢٧)، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).

(٤) ما بين المعقوفتين ملحق بهامش «خ».

(٥) انظر: ما سبق في هذا الكتاب، ص٣٢٧، ٩١١، وانظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٢٨ـ ٣٢٩، ٣٤٢).

موجودة في الجواهر، قائمة بأنفسها؛ إما مجردة عن الأعيان، وإما مقترنة بها. وكذلك العدد، والمقدار، والخلاء، والدهر، والمادة[1]: يدَّعون وجود ذلك في الخارج[2].

وكذلك ما يُثبتونه من العقول، والعلة الأولى الذي يُسميه متأخروهم: واجب الوجود[3].

وعامة ما يُثبتونه من العقليات، إنما يُوجد في الذهن، فالذي لا ريب في وجوده: نفس الإنسان، وما يقوم بها. ثم ظنوا ما يقوم بها من العقليات موجودًا في الخارج.

الفلاسفة أصول علمهم العقليات والمتكلمون أصول علمهم الحسيات

فكان إفسادهم للعقل أعظم، كما أن إفساد المتكلمين للحس أعظم.

مع أن هؤلاء المتفلسفة عمدتهم هي العلوم العقلية، والعقليات عندهم أصح من الحسيات. وأولئك المتكلمون أصول علمهم هي الحسيات، ثم يستدلون بها على العقليات، وبسط هذه الأمور له موضع آخر[4].

---

(١) سبق بيان معنى المادة في ص٣٠٨ من هذا الكتاب، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٢/ ٢٠٢ـ ٢٠٣).

(٢) انظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٣١٠.

(٣) الفلاسفة يُقسمون الوجود إلى واجب وممكن، كما أن المتكلمين يُقسمونه إلى قديم وحادث.

قال ابن سينا: (لا شك أن هناك وجودًا. وكل وجود إما واجب وإما ممكن؛ فإن كان واجبًا فقد صح وجود الواجب وهو المطلوب، وإن كان ممكنًا فإنا نوضح أن الممكن ينتهي وجوده إلى واجب الوجود). «النجاة» لابن سينا: ص٣٨٣، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٢٦٣.

(٤) قال شيخ الإسلام رحمه الله بعد أن استطرد في ذكر مسألة الجوهر، وبيان فساد من يقول: الأجسام مركبة من الجواهر التي لا تنقسم، أو مركبة من جوهرين قائمين بأنفسهما: =

والمقصود هنا التنبيه على أن من خالف الأنبياء، فإنه كما أنه مكذب لما جاؤوا به من النبوة والسمع، فهو مخالفٌ للحس والعقل؛ فقد [فسد][1] عليه الأدلة العقلية والنقلية[2].

والله سبحانه وتعالى أعلم.

= (ومن عرف هذا زاحت عنه شبهات كثيرة في الإيمان بالله تعالى، وباليوم الآخر في الخلق، وفي البعث، وفي إحياء الأموات، وإعادة الأبدان، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الموضع. فهذا الموضع يحتاج إلى تحقيقه كل من نظر في هذه الأمور، فإنه بمعرفته تزول كثير من الشبهات المتعلقة بالله واليوم الآخر، ويعرف من الكلام الذي ذمه السلف، والمعقول الذي يقال إنه معارض للرسول، ما يتبين به أن هؤلاء خالفوا الحس والعقل). «درء تعارض العقل والنقل»: (٥/ ١٩٦ ـ ١٩٧).

وانظر كلام الفلاسفة والمتكلمين في بقاء الجواهر وعدم فنائها، وهل مادة العالم أزلية أو لا، وأن الله يخلقها خلق أعراض، في: «منهاج السنة النبوية»: (١/ ٣٦٠)، و(٢/ ١٣٩، ١٤٣، ٢٠٢)، و(٥/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤)، و«درء تعارض العقل والنقل»: (١/ ١٢٢ ـ ١٢٤، ٣٠٨)، و(٣/ ٨٣ ـ ٨٦، ١٦٣ ـ ١٦٤)، و(٤٤٤ ـ ٤٤٦)، و(٥/ ١٩٥ ـ ٢٠٣)، و«شرح الأصفهانية»: (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦٥)، و«بيان تلبيس الجهمية»: (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، و«مجموع الفتاوى»: (٥/ ٤٢١ ـ ٤٢٥)، و(١٧/ ٢٤٢ ـ ٢٦٠، ٣١٣، ٤٤٣)، وانظر: ما سبق في هذا الكتاب ص٢٩٨ ـ ٣٢٨.

(١) في «ط»: (فسدت).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١٧/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨).

الفهـــارس

فهرس الآيات القرآنية

« سورة النساء »

« سورة المائدة »

رقم الآية	الصفحة
١١٦	١٨٠، ٩١٨
١١٨	٧٢٩

« سورة الأنعام »

رقم الآية	الصفحة
٤	٧٣٦
٨	١٧٦، ٦٨٠
٩	١٧٦، ٦٨٠
٣٣	٦٥٨
٣٥	١٨١، ١٠٧٠
٣٧	١٠٧٠
٥٤	٣٣، ٩٠٨، ٩١٣
٦٧	٨٧٩
٧٩	٣٥١
٨٠	٦٢١
٨٣	٦٢١
٨٤	٢٠٦
٩٠	٢٩
٩١	٢٠٢، ٦٠٨، ٩٠١
٩٢	٢٠٢، ٦٠٨، ٨٥٥، ٩٠١
٩٣	٦٠٨، ٩٠١
٩٤	٦٠٩، ٩٧٩
٩٥	٢٩٧، ٣٢٢، ١٠٧١
٩٦	٢٩٧
٩٧	٢٩٧، ٧٣٩
٩٨	٢٩٧

« سورة النور »

« سورة الروم »

« سورة لقمان »

« سورة الزمر »

« سورة الفلق »

* * *

فهرس الأحاديث

طرف الحديث | الصفحة

« حرف الألف »

طرف الحديث	الصفحة
أكما يقول ذو اليدين	٨١٤
الله أعلم بما كانوا عاملين	٤٦٩
اللهم استجب لسعد إذا دعاك	١٠٣١
اللهم أنجز لي ما وعدتني، اللهم آتني ما وعدتني	٨٣٥
اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق	٣٤٠
اللهم رب جبريل وميكائيل	٤١٩
اللهم سدِّد رميته، وأجب دعوته	١٠٣١
أمر سراقة بن مالك من الرسول	١٠٥٣
إن الله اتخذني خليلاً	٢١١
إن الله أنزل مائة صحيفة	٧١٥
إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت وقال أبو بكر: صدقت	٨٨٧
إن الله عزّ وجل قد وكل بالرحم ملكًا	١٠٦٧
إن الله يفرح بتوبة التائب أعظم من فرح من وجد راحلته	٣٦٣، ٤٤٧
إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين من المسلمين	٥٦٧
إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي	٧١١
إن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ	٥٩٤
إن أمتي يدعون يوم القيامة غرًا محجلين	٧٦٥
إن أهل الجنة يأكلون فيها ويشربون	٣٨١
إن أهل الكتابين افترقوا في دينهم على ثنتين وسبعين ملة	٤٢٣
أن تؤمن بالله وملائكته	٣٧
أنا نبي الله ولست بنبيء الله	٨٨٢
أنا سيد ولد آدم يوم القيامة	٢١١
أنبئت أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ	٦٨١
أنبيّ كان آدم؟ قال: نعم مكلّم	٧١٥
الأنبياء أخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد	١٠٩١

طرف الحديث	الصفحة

« حرف الباء »

« حرف التاء »

« حرف الثاء »

طرف الحديث	الصفحة

« حرف الجيم »

« حرف الحاء »

« حرف الخاء »

« حرف الدال »

« حرف الراء »

طرف الحديث	الصفحة

« حرف الزاى »

« حرف السين »

« حرف الشين »

« خرف الصاد »

طرف الحديث	الصفحة

« حرف اللام »

طرف الحديث	الصفحة

« حرف الميم »

« حرف النون »

« حرف الهاء »

« حرف الواو »

طرف الحديث	الصفحة

« حرف اللام ألف »

« حرف الياء »

فهرس الآثار

الأثر	الصفحة

الأثر	الصفحة



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
الفرق بين المعجزات والسحر عند الأشاعرة	٧٩٨
قول شيخ الإسلام في آيات الأنبياء	٨٠٠
الفرق بين المعجزات والكرامات	٨٠١
الآيات قسمان: كبرى وصغرى	٨٠٢
الآيات الكبرى مختصة بالأنبياء	٨٠٢
الآيات الصغرى قد تكون للصالحين	٨٠٣
نقد شيخ الإسلام للأشاعرة في النبوات	٨٠٥
الغزالي عدل عن طريقة الأشاعرة في الاستدلال بالمعجزات	٨٠٦
قول الإمام أحمد في علماء الكلام	٨٠٧
الأنبياء قد يتماثلون في الآيات	٨٠٧
الآيات مستلزمة لصدق النبي وثبوت النبوة	٨٠٩
أثبت بعضهم واسطة بين الصدق والكذب	٨١٤
كل من تكلم بلا علم فهو كاذب	٨١٤
كل من أخبر خبرًا غير مطابق فهو كاذب	٨١٥
الذنب إذا كتم لم يضر إلا صاحبه	٨١٨
الناس فيمن قال إني رسول قسمان مصدق وإما غير مصدق	٨٢٠
بعض الآيات التي يختص بها كل نبي عن غيره من الأنبياء	٨٢١
بعض الآيات التي اشترك فيها كثير من الأنبياء	٨٢١
كرامات الأولياء هل هي من آيات الأنبياء أم لا، فيه قولان	٨٢٣
فصل	٨٢٥
فصل	٨٢٦
خوارق الكهان والسحرة ليست من خوارق العادات وإنما من العجائب الغريبة	٨٢٦
مكذبو الرسل يجعلون آيات الرسل من جنس السحر	٨٢٧
سبب الغلط في آيات الأنبياء	٨٢٨
لم يسم الله آيات الأنبياء معجزات وإنما آيات وبراهين	٨٢٨

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

